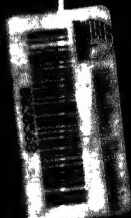


الدكتور جمال العطيفي

أراء الشريعة وقد الحرية



المكتبة العامة للكتاب



الدكتور جمال العطيفي

٠٣٠٨

آراء في السَّرعَةِ وفي الحرِّيَّةِ



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٠

مقدمة

تجربتي مع كتابة المقال ترجع الى سنوات بعيدة . جاءت في البداية بغير اعداد أو ترتيب . كنت مساعدا للنيابة العامة بنيابة جنوب القاهرة وكان عمري لا يجاوز الواحد والعشرين عاما ، وفي عام ١٩٤٧ انتدبت من نيابة القاهرة وكيل نيابة العرش في شهور الصيف جريا على العادة التي كانت متبعة في ذلك الحين . وكانت العرش ضمن مناطق الحدود خاضعة للقضاء العسكري لم يتقرر تطبيق القضاء المدني فيها الا في عام ١٩٤٦ ، ولكن الدخول اليها ظل يتطلب ترخيصا من سلاح الحدود . وكانت فترة الشهرين التي قضيتها في استراحة الحدود على شاطئ العرش الذي تحفه اشجار النخيل العالية ، فترة قراءة وتأمل . فرغت فيها من دراسة كتاب نظرية العقد « وهو اهم مؤلفات العلامة الدكتور السنهوري حيث كنت استعد لامتحان دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص بقسم الدكتوراه . وخالفت خلال هذه الفترة ضباطا ممتازين ، منهم من كان مقبلا مثل «الصاغ» عثمان فوزي الذي أصبح سفيرا فيما بعد ، و « الملازم » محمد علي رشيد الذي أصبح محافظا لمرسى مطروح منذ سنوات ، ومنهم من كان يلد اليها مثل المرحوم اللواء محمود صبحي الذي أصبح بعد ذلك مديرا للكلية الحربية ، وقد هيا تعارفنا وقتئذ ان أندب بعد عودتي الى القاهرة لتدريس القانون في الكلية الحربية .

وخلال اقامتي هناك تأملت بعض القوانين التي كانت تطبق في هذه المنطقة التي تدخل في دائرة اختصاصي التي تهتم الى القنطرة ، والتي كانت تجعل من هذه المنطقة وكأنها منطقة منفصلة عن بقية ارض الوطن . وأمسكت بقلمى . وكتبت اول مقال لى . وأرسلته الى الأستاذ محمد ذكى عبد القادر صاحب نحو النور بجريمة الأهرام . ولم اكن أعلم وقتئذ ان هذا المقال القصير سيكون بداية الطريق الطويل الذى سرت فيه بعد ذلك . كتبت المال ولم اكن واقفا من أنه سيجد طريقه الى النشر . ومضت أيام وانتهت مدة انتدابى في العرش وذهبت الى بور سعيد لأقدم تقريرا عن انتدابى الى رئيس نيابتها الكلية . وكانت نيابة العرش تابعة لها وهو

المرحوم المستشار محمود عبد اللطيف الذى أصبح فيما بعد رئيسا لمحكمة استئناف القاهرة . واذ بى أجد مقال فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ . كنت قد اتخذت للمقال عنوانا رأيته أخاذا وربما أوحى به الى بعض قراءتى للقضايا السياسية فى فرنسا وقتئذ وكنت مولعا بها . كان عنوان المقال « قوانين للالغاء ! » وانتقدت فيه القوانين التى كانت مطبقة فى مناطق الحدود والقيود التى كانت تفرضها على المواطنين . وقد جر على هذا المقال بعض المتاعب . فعينما عدت الى القاهرة وجدت فى انتظارى شكوى مبلغة من وزير الخريبة بناء على طلب رئيس أركان حرب سلاح الحدود وقتئذ ومحالة من وزير العدل الى النائب العام بشأن قيام « وكيل النيابة » بنشر مقال ينتقد فيه « القوانين التى يطبقها » ، ولولا أن النائب العام محمود منصور « باشا » وقتئذ قد رأى اننى كنت فى سن الشباب المبكر الذى يفتنى فيه الخطأ ، لما اكتفى بتوجيهى الى أن نشر المقالات فى الصحف ليس من خصائص وكيل النيابة وأن نشرها قد يكون لديه من آراء وأبحاث يكون فى المجالات القانونية المتخصصة .

ومضت الأيام .. وأتيح لى أن أتخلص من قيود الوظيفة العامة .. وأن تكون بداية حياتى الجديدة مع جريدة الأهرام مستشارا قانونيا لها فى شئون النشر ، وأن أصبح على مقربة من الأستاذين محمد زكى عبد القادر وأحمد الصاوى محمد ، اللذين شجعانى على الكتابة . وبدأت تظهر مقالاتى فى جريدة الأهرام منذ عام ١٩٥٤ ، لتعالج كل ما يتصل بشئون العدالة والتشريع .

وظلت هذه المقالات تتوالى لمدة عشرين عاما وحتى بعد أن أصبحت وكيلا لمجلس الشعب ، الى أن غرقت فى شئون التشريع أحاول أن أضع ما كنت أكتبه وأنادى به من آراء فى صيغة تشريعات تصدر من مجلس الشعب .. أو سياسات تنفيذية .. وأنا وزير للأعلام والثقافة ..

كان دورى قبل ١٥ مايو ١٩٧١ مقصورا على الكتابة ، فلم أكن مشاركا فى سلطة الدولة . ورغم تسليمى بأن دولة الثورة قد حققت إنجازات هامة على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدالة توزيع الدخل بين المواطنين ، الا اننى كنت بادى التحفظ بالنسبة لديموقراطية هذه التحولات الاجتماعية واقتارها فى كثير من الأحيان الى مظلة سيادة القانون . وقد فرض على ايمانى الحقيقى بقضية الاشتراكية أن ادعو الى ازالة ما كنت أسميه بالتناقض المصطنع بين الاشتراكية والديموقراطية وهو ما عبرت عنه فى بعض مقالاتى بأن « الاشتراكية لا يمكن أن تزدهر

بغير الحرية .. والحرية لا يمكن أن تعيش بغير القانون .. والعابون لا قيمة له إذا لم تصبح سلطة الدولة فعلا في يد تحالف قوى اسعج العمله ، وضمانة هذه الضمانات كلها هو الشعب يحكم ثورته . يأتي أن تنشر بفع سوداء على نقاوتها وطهارتها » .

ولم تكن مهمة الكتابة بالمهمة المسورة في ظل نظام سموي . كانت الصحافة التي تنشر آرائي حاضعة لرفاهه او بوجهه ، وقد حسبت وقتها أنه يمكن تغليف آرائي داخل عبارات لينة لا تجعلها في صدام مع طبيعة واعتصيات النظام الشموي . واعترف بن هذه « البهية » في عرس بعض الآراء كانت تفسد أحيانا جوهر هذه الآراء فإذا بها تصل الى انراء ياردة باهتة تفتقر الى روح التغيير والنقد الصارم . وربما كان النقد « بكياسه » أسوا من الصمت أحيانا ، وهذا هو ما تبينته فيما بعد وربما بعد تجارب اليمه . ومع ذلك فقد كانت هذه الكتابات الباهتة أحيانا ، البهية في عرس وجهة نظر ناقمة ، أحيانا أخرى ، مما يبعث التأمل في نفوس المواطنين ، واية ذلك ما كنت ألقاه من تعليقات ومن ترحيب حتى بهذا النعد من النعد الذي أمكن أن يرى النور . وكنت أقول في نفسي : ليس الأفضل أن انبه - ولو برفق - الى بعض الأخطاء مما يجعل سلطة الدولة أكثر فبولا لها وأكثر استعدادا للاستجابة لاصلاحها ، بدلا من أن أبدي هذا النقد صريحا مباشرا .. فلا يسمح بشئ ولا يجد أي استجابة له .

ومع ذلك فإن حدود هذا النقد كانت تتسع أو تضيق وفق المناسبة والظروف . ما كتبته بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ كان مليئا بالنقد المباشر والدعوة الصريحة الى التغيير . ان المقال الذي كتبته مثلا تعليقا على ما عرف من واقع تعذيب تعرض لها الدكتور عبد المنعم الشرقاوي كان يمثل هذا النوع من النقد الحاد المباشر .. حتى عنوان المقال كان مشرأ .. كان هذا العنوان « وبعد ماذا عن الضمانات : الجماهير تريد أن تعلمن الى أن محاولة تسويه الثورة باسم حماية الثورة لن تتكرر » . وفي هذا المقال الذي نشرته جريدة الأهرام في ٩ يناير ١٩٦٨ طالبت بالضمانات القضائية ضد الاعتقال واخضاع المعتقلات لتفتيش النيابة العامة واعادة سلطة التحقيق كاملة للنيابة العامة وسلطة المحاكمة للقضاء العادي ، وكشفت عن أن قانون المخبرات العامة لم ينشر في الجريدة الرسمية وأن هذا الجهاز تحول من جهاز للقبض والتحقيق بدلا من أن يكون دوره يقتل حماية مؤامرات العدو .

وبعدها في ٢١ أكتوبر ١٩٦٨ أثرت قضية الخريبات العامة والبحث

العلمي وكبت بصراحة قائلا « ان بعض التعليقات التي وصلت الازهرام
بسات : جميل منكم ان نشرها قضية حرية البحث العلمي وقضية الخريب
بصفة عامة . . ولكن ماذا عن حالات مضت عليها سنوات ولم يبت فيها
بعد ؟ هذه التعليقات . . بن بعد اجابة عليها . الا في قانون الخريبات اندي
يحدد اقصى مدة للاعتقال واندي يرسم طريق التنظيم منه امام جهة قضائية
. . وهو بعد لا يعر هذا الاجراء الا في ظروف الطوارئ الاستثنائية . .
وهو انصيغة المطلوبة نرفع المعارض بين حرية الوطن وحرية المواطن » .

ولم تكن هذه مجرد كلمات . .

حينما انتخبت عضوا في مجلس الشعب بعد ١٥ مايو ورتيسا لنجته
السريعية اعدت اقتراما بمشروع قانون بشأن حماية اخريات وافق عليه
مجلس الشعب في دور انعاده الاول في ٢٥ يونيو ١٩٧٢ وصدر برقم ٣٧
لسته ١٩٧٢ وكان من اهم احكامه . اعتبار الادعاء على حرمة الحياة الخاصة
للمواطنين جريمة تصل عقوبتها في بعض الحالات الى السجن ، واعتبار
اسرطاق السمع او تسجيل المحادثات التي تجرى في مكان خاص ، علوانا
على حرمة الحياة الخاصة . ولم يعد من اجازت مراقبة المحادثات التليفونية
الا باذن من القضاء ولتهمة محددة . واعتبر التعذيب والاعتداء على الحرية
انسانية جريمة لا تسقط بالتقادم ويعاقب مرتكبها مهما مضى من زمن ،
وفيلدت سلطة اعلان الطوارئ ، واجيز التنظيم الى القضاء من اجراءات
الاعتقال ، بل حددت سلطة رئيس الجمهورية في التصديق على قرار المحكمة
بالافراج . واهم من هذا كله فقد ألغى قانون نداير أمن الدولة الذي صدر
في عام ١٩٦٤ وكان يجيز اعتقال أى شخص لا في زمن الطوارئ والحرب
يعط بل وحتى في الظروف العادية .

واعود الى الغالات التي نشرتها بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . . فقد تواتت
هذه الغالات . . فلم تدع ظاهرة مما كنا نشكو منه الا وتناولتها بالتعليق ،
وهكذا كسبت عن موانع التقاضي وحق المتهم في أن يحاكم امام قاضيه
اطيعي ونقد اختصاص المحاكم العسكرية بمحاكمة المدنيين وعن فصل
الموظفين بغير الطريق التأديبي وعن اجراءات الحراسة وعن أزمة حرية
الصحافة وسلطة الاتحاد الاشتراكي في العزل السياسي ، مما هو منشور
في هذا الكتاب .

ومع ذلك فان بعض ما كتبه حتى قبل هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ كان
- بمقاييس الوقت الذي نشرت فيه - يعتبر نقدا جريئا ، مع انه بالتاكيد

لا يعلمون أن يكون نقداً هادئاً متزنًا .. كأن مجرد التعليق على الإجراءات الإدارية التي اتخذت بغير سند من القانون لاسترداد « حلو الرجل » من بعض ملاك العقارات ، مما أحس معه كل واحد منا أنه أذاح بعض الدبوس القابض على صدره نتيجة هذه الإجراءات التي لم تخل من التسلسف والتجاوز .. وكان في مجرد الإشارة إلى هذه العبارة التي قالها أحد المحافظين وقتئذ أنه منح القانون إجازة ، شفاء لنفوسنا المليئة بالفيظ والآسى .. وهكذا فأننى حينما كتبت سلسلة المقالات عن حساب الأرباح والخسائر في علاج أزمة الاسكان ونفقت حواراً دار بينى وبين محافظ القاهرة في مقال نشرته جريدة الأهرام في ٤ يناير ١٩٦٧ ، اعتبر هذا المقال - ومرة أخرى بمقاييس هذا الزمن - جرأة أو تجرؤاً ، لمجرد أنني قلت في هذا المقال مخاطباً المحافظ : « ولكن ما أقلق الناس هو ما نشرته بعض الصحف عن الأسلوب الذي تجرى عليه بعض اللجان في محافظتك أو في غيرها .. إن أحداها نشرت مثلاً أن من يرفض الاعتراف ، سيتم التحفظ عليه حتى يعترف .. وقد فاتك أن تتعقب مثل هذه الأخبار بالتصحيح .. ثم رويت عنك عبارة لك في حديث تليفزيوني وقد سمعها الآلاف وتناقلوها .. وهي أنك منحت القانون إجازة ! »

وليست هناك عبارات مفرطة في الرقة وفي أدب المقال قدر هذه العبارات .. ومع ذلك فقد أقامت الدنيا وأقعدتها .. وقدمت ضللى إشكائى بسببها .. ولولا نفوذ رئيس التحرير وقتئذ وأن لعبة التوازنات السياسية كانت في صالجه في ذلك الحين .. لتعرضت بسبب هذا المقال الهادئ الرزين إلى غضب شديد .. !

ومع ذلك - ورغم رقة العبارة ودقتها في معظم ما كنت أكتبه حتى وإن قسا النقد أحياناً - فقد انتهت بي هذه المقالات التي توالى بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ بصفة خاصة إلى تجربة مريرة حينما نشرت مقالاً انتقدت فيه باسم روح بيان ٣٠ مارس علم نشر بعض القوانين أو إعطاء النشر تاريخاً مغايراً للتاريخ الحقيقي ، فقد أدى هذا المقال إلى اعتقالي حينما بدا أن التوازنات السياسية بين مراكز القوى قد اختلت وقتئذ مما سهّل تحريك هذا الإجراء ..

وأعود فأقول أن جميع ما كتبتُه من مقالات كان يعد نموذجاً للنقد الموضوعى المصاغ في عبارات هادئة متزنة والذي كان لا يكتفى بالنقد بل يعرض الحلول والذي كان حريصاً على أن يقدم هذا النقد في إطار من الالتزام بالنظام القائم .. فلم يكن هناك بديل لهذا النقد الهادئ في إطار

النظام إلا محاولة الانقضاض على النظام ذاته من الخارج ، وهو أمر ليس من طبعي - مع إيماني بجوهر التحول الاجتماعي - فضلا عن أنه لم يكن مجددا في نظري . . فكان الأفضل عثى أن يعيى الإصلاح من الداخل بديلا عن الانقضاض من الخارج . وهذا هو ما عثته الاجراءات التصحيحية التى بدأت فى ١٥ مايو ١٩٧١ من التزام بالروح الحقيقية لثورة ٢٣ يوليو .

على أنه لم يكن يدور بخلدى وقت أن كتبت هذه المقالات على مدى ما يقرب من عشرين عاما أنه سيحيى وقت يصبح فيه فى مقدورى أن أطبق هذه الآراء التى كنت أدعو إليها . وقد كان امئحانا لى بعد ١٥ مايو ١٩٧١ أن اسأرك فى اعمال اللجنة التى وضعت الدستور الدائم فى اعقاب ثورة الصحيح وان اتولى بعدها رئاسة اللجنة التشريعية فى اول مجلس لتسعب يشخب فى ظل هذا الدستور .

وقد حلت بعد أن تولى الرئيس السادات رئاسة الجمهورية ولم يكن قد فزاح عن طريقه بعد ما تعارفنا على نسيمته بمراكز القوى ، أن طلب منى أن اعد مشروع قانون لتصفية الحراسات . كانت فكرة المحكمة التى تضم عنصرا قضائيا وعنصرا شعبيا وفكرة المدعى العام الذى يناط به تقديم كان يخطد تسعفا وبقر ضوابط وبلا وسيله قضائية للتظلم . وربما بدا انيوم ، قانون تنظيم فرض الحراسة الذى صدر فى اعقاب ١٥ مايو ، متغلفا عن مسامرة التطور الديموقراطى الذى أخذنا أنفسنا به . ولكن - بمعايير الزمن وفنئله - فلا شك أن هذا القانون كان يمثل ضمانا لا يستهان به ، حتى أنه لقي معارضة شديدة ممن كانوا يسيطرون على زمام الامور وفنئله .

ومع ذلك فإن أسوا نصوص هذا القانون وهو انئص الذى يعيى للمدعى الاستراكى سلطة التحفظ على الأشخاص لم يكن بين الأفكار التى عرضها فى المشروع ولكنه أضيف فى مجلس الامة ولم اكن عضوا فيه وفنئله . وقد حرصت على أن أقدم مشروع قانون بالقاء هذه المادة حينما تولىيت بعدها رئاسة اللجنة التشريعية (✱) . وحتى الآن لم يكتب له الصدور لاسباب مختلفة ليست هذه المقدمة مجالا لسردها ومناقشتها .

وحينما أتيت لى أن اكون بين أعضاء اللجنة التى ساهمت فى اعداد مشروع الدستور الدائم ومقررا للجنة نظام الحكم ، حرصت على التمسك

(✱) كذئك - وانصافا للحقيقة - لقد قدم الزميل الأستاذ مختار هانى عضو مجلس انئص (وقد انئير أخيرا رئيسا للجنة التشريعية بالحزب الوطنى الديموقراطى) اقتراما «مشروع قانون فى هذه الشأن» .

بأن تكون « سيادة القانون » سمة لهذا الدستور الجديد • وكل ما تضمنه هذا الدستور من افراد باب خاص لسيادة القانون ومن كفالة واسعة للحريات كان متفقا مع آرائى التى سبق لى نشرها • فحينما ضمنت المادة ٤١ من الدستور نصا بتحديد مدة الحبس الاحتياطى ، كنت قد كتبت عن ذلك من قبل مستوحيا هذا الحكم من نص فى الدستور اليوجوسلافى ، وهو دستور دولة اشتراكية • وكل ما جاء فى الدستور عن اعتبار الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة جريمة لا تسقط الدعوى عنها بالتقادم - كان بعض ما شرحته فى مقالتي عن « حرمة الحياة الخاصة » وكان مستوحى مما نصت عليه بعض المساطر من علم سقوط الدعوى عن بعض جرائم النازية بالتقادم •

واضيف أن بعض نصوص الدستور قد استفادت من الانتقادات أو الآراء التى كنت أعرضها • كنت قد عاجلت على حذر فى مقالتي موضوع « الحراسات » التى كانت تفرض كاجراء ادارى وبغير أية ضمانات • • ووجدت الفرصة سانحة بعد ١٥ مايو لأنقل الى الدستور حكما بذلك فى المادة ٣٤ بعدم جواز فرض الحراسة الا فى الأحوال التى يبينها القانون وبحكم قضائى •

وكننت قد انتقلت أوامر القبض أو الاعتقال التى تصدر ضد المواطن دون أن يعرف التهمة الموجهة اليه ودون أن يتاح له التظلم منها أمام القضاء ، فوجئت صليى لذلك فى المادة ٧١ من الدستور • بل أن الضمان الدستورى لحرية البحث العلمى الذى نص عليه لأول مرة فى الدستور الدائم كان مصدره تجربتى مع الجهاز المركزى للتعبئة والاقتصاد والمقالات التى كتبتها منتقدا السلطات التى حولها له قانونه والتى جعلته قيدا على حرية البحث العلمى ورقيبا عليها •

وكذلك كان الأمر بالنسبة لفصل الموظفين بغير الطريق التاديبى الذى كان قد استشرى بعد أن اعتبر من أعمال السيادة ، فقد حرصت على أن أضع نصا فى المادة ١٤ من الدستور يتطلب أن يعيد القانون حالات الفصل بغير الطريق التاديبى ، وقدمت اقتراحا بمشروع قانون فى هذا الشأن مبينا ضمانات الموظف ضد هذا الاجراء •

وكننت من أشد المتحمسين مثلا للدعوة الى اشراك الشعب فى ادارة العدالة ، ولم تكن دعوتى مستمدة من تجارب الدول الاشتراكية وحلها بل انها استوحيت أيضا تجربة المحلفين التى انتقلت من إنجلترا الى اوروبا وإلى أمريكا • بل انها استوحيت جاليا من تراثنا القومى حينما عرف نظام

الحكم الاسلامي وظيفية العدول الذين كانوا يجلسون الى جانب القاضي الفقيه . ورايت في هذه الفكرة - وقتئذ - بديلا عن اللجان الادارية والمحاكم الاستثنائية التي كانت قد استشرت . وربما لم يفهم قصصى نهاما وقتئذ . نتيجة ما سبق ان ذكرته من اننا للأسف كنا نكتب بطر وباسلوب مقلد يدور ويلف حتى يضمن عدم مصادرة الرأى . وحينما أتيت لى ان اشارك في اعداد الدستور جاء النص في المادة ١٧٠ على ان يسهم الشعب في اقامة العدالة على الوجه وفي الحدود المبينة في القانون . وبذلك أقر الدستور المبدأ وبقي على المشرع أن يطبقه . وربما أصبحت لدى اليوم تعفظات على بعض ما كنت ادعو اليه فيما مضى ، لا نتيجة فساد الفكرة فما زلت مقتنعا بها ، ولكن خشية فساد التطبيق وإن تتحول هذه للمشاركة الشعبية الى نوع من القضاة الحزبى او السياسى !

وهكذا كانت نظرتى الى الاتحاد الاشتراكي .. لقد كان من الممكن لهذا التنظيم الجماهيرى لو احسن فهم طبيعته أن يؤدى دورا هاما في مرحلة انتقالية كانت تقتضى تعبئة القوى من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولكن ما حدث للأسف أنه قد اريد للاتحاد الاشتراكي أن يلعب دور - الحزب - ولم يكن من الممكن فصله عن سلطة الدولة وقد نشأ في كنفها فاختلط بها . وكنت قد كتبت في ذلك عدة مقالات كان أظهرها بعد بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، طالبا للاتحاد الاشتراكي أن يكون قوة سياسية لا سلطة دولة . ومن ينامل نص المادة الخامسة من الدستور وهى المادة التى تقرر الفأؤها بعد الأخذ بنظام الأحزاب ، يجد ان هذه المادة كانت تسجل موقفا متقدما في فهم طبيعة الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسى ديموقراطى .. ولهذا فإن الاتحاد الاشتراكي لم يلعب أى دور شمولى بعد صدور الدستور الجديد . بل أصبح بوتقة انصهرت فيها كافة الآراء والاتجاهات ونبتت منه فكرة المنابر التى تحولت الى أحزاب فيما بعد .

هنا عن الدستور .. اما عن التشريعات التى كانت صدى لبعض هذه المقالات فانه يمكننى أن اضرب بعض امثلة لها ..

ان الفاء قانون تدابير أمن الدولة جاء متمشيا مع ما أبديته من ملاحظات في بعض مقالاتى من خطورة هذا القانون الذى يسمح بالاعتقال وبغرض الحراسة ولو في غير ظروف الطوارئ، الاستثنائية . ولهذا فإن القانون المسمى بقانون حماية الحريات والذى صدر بناء على اقتراح بمشروع قانون مقدم منى ، قد تضمن النص على الفاء قانون تدابير أمن الدولة ، كما ان قانون مجلس الشعب وقانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية - قد تم تعديلهما بناء على اقتراحين مقدمين منى وتضمننا ما كنت ادعو اليه من الفاء

العزل السياسي . ولعل هذه هو ما يفسر موقفى المتحفظ من بعض مشروعات القوانين التى عرضت بعد ذلك والتي رأيت أنها تتضمن صورا جديدة من العزل السياسى . فلم يكن من الممكن بعد أن شاركت فى اقامة صرح ١٥ مايو من خلال التشريعات التى وضعتها بنفسى وقسمتها باسمى ، ورغم ادراكى أن هذه التشريعات لم تكن الا خطوة على طريق الديمقراطية الطويل الذى كان السبيل فيه يمضى حثيثا ، ان اعود فأبارك تشريعا يحمل أى معنى من معانى العزل السياسى أيا كانت دواعيه . وهكذا كان موقفى من تشريعات الصحافة المقترحة وتحفظى بالنسبة لوصف الصحافة بأنها سلطة رابعة فى الدولة .

وكنيت مثلا فيما كتبته فى وجه اجراءات الاعتقال فى ظروف الطوارئ . او السلطات الواسعة المخولة للنيابة العامة فى أن تجسب المتهم فى جرائم امن الدولة حبسا مطلقا - التمس حلا توفيقيا يمكن أن يجد قبولا فى وجه هذه الاجراءات فهدعت الى اجازة التظلم من الاجراء امام القضاء . مطلب بسيط معقول . وتم هذا التعديل أيضا فى قانون حماية الحريات . وهكذا مضت مشروعات القوانين العديدة التى قلمتها باسمى ، سواء بالغاء موانع التقاضى أو بوضع ضمانات للفصل بغير الطريق التأديبى . . أو بتصفية الحراسات . . وكانها صنيت لبعضى آرائى السابقة .

وهذه هى قيمة هذه المقالات التى أعود اليوم الى نشرها مجمعة ومبوبة وفق الموضوعات التى تناولتها ، اذ رأيت أنها لا زالت صالحة كأساس للتفسير التأريخى لما استطعنا أن نعلقه وما لم نستطع . . (★)

فهذا هو الوسام الذى وضعه الرئيس السادات على صدرى حينما قال امام اجتماع مشترك من أعضاء مجلس الشعب واللجنة المركزية فى ٢٧ مارس ١٩٧٦ وكان قد ولانى مسئولية وزارة الاعلام منذ أيام سابقة « الى عمل معايا دستور ١٩٧١ . جمال العطفلى ، الى رأس اللجنة التشريعية فى مجلس الشعب وطلبت منه أن يكمل القوانين المكملة للمستور كلها عشان يبقى دستورنا نافذ ودام فعلا وهو رئيس اللجنة التشريعية ، جميع القوانين المكملة للمستور تقريبا خطها » . .

(*) استمرت نظرى الى أهمية جميع هذه الآراء واعادة نشرها تلك المناقشة الدستورية التى جرت فى يولييه ١٩٧٩ للرسالة التى تقدمت بها للميدلة ليل عيد المجيد ابراهيم للنصير على درجة الماجستير . وكانت عن سبعة للرات فى جريدة الأهرام بين عامي ١٩٦٢ ؛ ١٩٧٢ ؛ وكان المؤلف من بين أعضاء لجنة الحكم .

وبعد .. فأننى لا أجد ما أحتم به هذه المقدمة خيرا مما قلته فى اول بيان أعدته للرد على الحكومة فى ٨ ديسمبر ١٩٧٢ بعد أن انتخبت وكيلا لمجلس الشعب من أن التسايرخ وهو خير معلم قد أعطانا درسا يجب ألا ننساه .. وهو أن السلطة التى تكون بمنأى عن الحساب والمراجعة ، والمناطق التى يفرض الوهم أو الملق علم جواز الاقتراب منها بالرأى تصبح تهدينا خطرا للممارسة الديمقراطية السليمة ..

وربما وجدنا هذه المعانى فى بعض هذه المقالات .. التى كتبتها على مدى عشرين سنة مضت ..

وأنا اليوم - وبعد أن رأيت من المناسب أن أبتعد عن أضواء السياسة قليلا - أقدم هذه الآراء بروح متجردة من المحاباة ، متحلية بالانصاف ، طمعية بالتسامح .. واعترف بأننى «ربما» أخطأت فى بعضها .. «وربما» اندركت بعض أخطائى متاخرا .. ولكن «ربما» يشفع لى أننى حاولت أن اجتهد وسط ظروف صعبة .. وأن دور « الملامة والمؤاخذة » الذى فرضته هذه الظروف احسانا .. «ربما» كان أكثر نفعنا من أسلوب الصراع والمواجهة ..

وأقول دائما «ربما» .. والله أعلم .

القسم الأول في الشرعية

الفصل الأول :	سيادة القانون
الفصل الثاني :	الشرعية الدستورية
الفصل الثالث :	في رقابة الشرعية الدستورية
الفصل الرابع :	في استقلال القضاء
الفصل الخامس :	في القضاء الشعبي
الفصل السادس :	في إلغاء دوائج التقاضي
الفصل السابع :	نحو تفتيش الشريعة الاسلافية
الفصل الثامن :	ثبوت في تشريع الأسرة ملتزمة بالشريعة

سيادة القانون

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة
(مادة ٦٤ من الدستور)

-
- ✻ سيادة القانون والثورة التشريعية
 - ✻ مناقشة حول مبدأ الشرعية
 - ✻ في الاتحاد السوفيتي
 - ✻ سيادة القانون ولجان خلو الرجل
 - ✻ (دراسة لحالة محددة)
 - ✻ القانون في أجازة
 - ✻ (حوار مع مخالف القاهرة)
 - ✻ القانون والثورة
 - ✻ تلتين الثورة
 - ✻ استمرار الثورة في ظل سيادة القانون
 - ✻ ملاحظات حول تلتين الثورة
 - ✻ لماذا تدافع عن سيادة القانون ؟

سيادة القانون والثورة التشريعية *

النفاس الذي يدور حول ما يسمى « الثورة التشريعية » أو تطوير القوانين ، يحتاج منا الى وقفة ..

ذلك ان ما يتعلق بهذه المهمة ، من تطوير اللوائح الحكومية ، أمر لا يحتاج الى كبير عناء . بل ان هذه المهمة كان يملكها كل وزير في وزارته وهي مهمة لا ترتبط كثيرا بالثورة الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما تعتبر تنظيما اداريا في سير الادارة الحكومية وتخليص اجراءاتها من التعقيدات المكتبية . وهو تنظيم نجده في الدول التي تأخذ بأساليب الادارة الحديثة سواء منها الدول الرأسمالية او الاشتراكية .

ولكن الأمر يصبح خطيرا وهابا اذا ما تعلق بالقوانين الأساسية التي لا ترتبط بسير العمل في وزارة معينة مع ما ينطوي عليه من علاقة بالمواطنين بل يتعلق بصميم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتطورة . ذلك انه لا يمكن مواجهة هذه التغيرات الثورية في القوانين اذا لم تحكمها جميعا نظرية واحدة ، والا أصبحت هذه التغيرات ممثلة لآراء شخصية فنية لو اضعيها بادية التنافر لا تحسن التعبير عن العلاقات الاجتماعية الجديدة ولا تحسن دفع هذه العلاقات ذاتها الى التطور على طريق الاشتراكية .

ولهذا ، فأنى لا أستطيع أن أكتف خشيتى من النتائج التى يمكن أن تحصل إليها اللجان الفنية ، مع تقدير ما يمكن أن تبذله من جهد علمى ، مالم يكن عملها مبنيا على فهم سياسى كامل للاوضاع الاجتماعية المتطورة . فليست مهمة التطوير ، مجرد صياغة فنية علمية ، أو مجرد سد نقص فى التشريع القائم كشف عنه التطبيق العملى . ولكنها تطوير واسع لمواده ونصوصه تتطلبه سيادة القانون ، بحيث تمرر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا ، ذلك أن أول مايميز سلطان القانون هو أن يستمد جذوره من أوضاع المجتمع المتطورة لأن كثيرا من المواد التى مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف .

لقد كانت الدولة السابقة على الثورة مرتبطة بالمجتمع الطبقي . وبالتالي كان قانونها مرتبطا بهذا المجتمع . وبانتقال سلطة الدولة الى تحالف قوى الشعب العاملة ، يجب أن يتحول القانون الى أداة لخدمة مصالحها ، فى إقامة صرح الاشتراكية . ووسيلتها الى ذلك تقرير القواعد القانونية التى تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة .

فى مرحلة البناء الاشتراكى تزداد وظائف الدولة ، ولكنها تتحول من جهاز فوق المجتمع الى جهاز فى خدمته . كما تزداد أهمية القانون ، ولكن مضمونه لا يصبح متناقضا مع شكله الخارجى . ذلك أن القانون الذى تقيمه الاشتراكية قانون عادل ينبع من مصالح تحالف اتسوى المساملة .

وإذا كان تطوير القوانين لمواجهة تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لا يقتضى انكار الرجوع الى الفكر القانونى فى النظم المختلفة — إلا أننا يجب أن نمضى ، فى الدرجة الأولى ، بدراسة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة فى مجتمعنا ، حتى تكون النصوص الجديدة متفقة مع متطلبات هذه العلاقات بل ودافعة الى تطويرها .

لكل علاقات إنتاج تخلق نظمها القانونية الخاصة بها . ودور القانون فى مجتمع اسمعت . فيه وظيفة الدولة الاقتصادية لايمكن أن يكون ممالا لدوره فى مجتمع يقوم على حرية التجارة وعمل شعاره « دعه يعمل ، دعه يمر كما يشتهى » .

مهمة المنع من انجساع الاشتراكي ليست مجرد وصف العلاقات
للعامة في المجتمع وتنظيم حماية هذه العلاقات . والقانون ليس مجرد
انعكاس لهذه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بل انه يجب أن يكون أداة
تغيير هذه العلاقات ودفعها الى التطور .

فالغالب في المجتمع يقوم على الخطط الاقتصادية يجب أن
يصبح أداء هامة تستخدمها الدولة في تنظيم الانتاج الاشتراكي وفي
تنظيم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تنشأ بين أجهزة الدولة الاقتصادية،
بينما يعد قانون مثل القانون التجاري قيمته ويتخلل عن دوره ، الى
القانون المدني العام . او الى قانون اقتصادي يحكم النشاط الاقتصادي
للمؤسسات العامة . فالقانون المدني ، الى جانب تنظيمه علاقات الأفراد
فيما بينهم أو فيما بينهم وبين الدولة كفرد ، ينظم العلاقات التي تنشأ بين
شركة وأخرى من شركات القطاع العام . وهذه العلاقات الأخيرة تكاد
تكون علاقات بين الشخصى وبين نفسه . فحينما تتعاقد إحدى شركات
المعدن مع شركة الحديد والصلب على تحويل الحديد الخام الى صلب،
وحينما تعاقد شركة للتجارة الداخلية مع شركة لصناعة الملابس على
صناعة الملابس التي تتجر فيها - فإن هذه لا تنقل الى تلك ملكية بقدر
ما هي تقوم بمجرد تسليم الحديد لتحويله الى صلب أو الملابس بعد
تصنيعها وذلك نفاذاً لواجب إدارة هذه الأموال لحساب المالك الحقيقي
وهو الدولة . وطبقاً لخططها وبرامجها الاقتصادية - ومع ذلك فإن هذه
علاقات بين الشريكتين يجب أن تبدو وكأنها علاقات بين مالكين مختلفين،
وذلك حتى يمكن الحكم على مدى نجاح كل منهما . وفي نفس الوقت فإن
هناك إجراءات لا يمكن أن يتصور أن شركة منهما يمكن أن تتخذها ضد
الأخرى ، مثل إجراءات الإفلاس أو التصفية الجبرية ، لأن هذه الإجراءات
يمكن أن تؤثر على تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الشاملة . ولنفس
السبب فإن بعض الجزاءات المعروفة التي توقع عند الإخلال بتنفيذ العقود
مثل فسخ العقد ، قد لا يكون مستساغاً إذا كان المقصد متصلاً بخطة
التنمية . فالفسخ في هذه الحالة - مع أنه قد يبدو علاجاً قانونياً مألوفاً -
يصبح علاجاً ضاراً .

ونلماً فإننا يجب أن نجد الحل الذى يحكم هذه العلاقات الاجتماعية
الجديدة . وهو ما رآته معظم الدول الاشتراكية في صورة هيئات للتحكيم
تضم خبراء الاقتصاد الى جانب خبراء القانون . وتفصل في المنازعات
التي تقع بين المؤسسات العامة بما يكفل المحافظة على برامج الخطة
الاقتصادية .

وعلاقات الملكية الجديدة تقتضى عناية بتنظيم الملكية العامة او ملكية الضمب ، وبالملكية التعاونية ، كما انها تقتضى حماية خاصة لها ضد الانهال والانحراف . وهناك أنواع من الملكية يثور تساؤل حول تحديد طبيعتها مثل ملكية الأراضي الزراعية التى وزعتها الدولة على المتفعين بقانون الاصلاح الزراعى ، ومثل طبيعة تملك شركات القطاع العام لأدوات الإنتاج التى وضعتها الدولة تحت تصرفها وما اذا كانت لا تعدو ممارسة سلطات الملكية لخصاب الدولة . كما ان هناك أسئلة هامة يتمين الاجابة عليها مثل تحديد اشتراك العمال فى ادارة الشركات وفى أرباحها وما اذا كان يفر من طبيعة علاقات العمل .

كذلك فان التوسع فى نظام التأمين لضمان تعويض الضرر عن أى ضرر يلحقه ، يقضى على مشكلة الضرر الذى يرجع على التسبب فى الحاق الضرر به فيجده معسرا . وهذا التوسع فى التأمين الاجتماعى قد يدعو الى تعديل ترتيب قواعد المسئولية وعلاقتها بقواعد التأمين . فيكفى لجبر الضرر عندئذ ان يطالب الضرر شركة التأمين . وتكون شركة التأمين وشأنها مع التسبب فى الضرر .

واسمى اجتماع الاشتراكي مجتمع يفهم على الأخلاق وينبذ الانتهازية . فالتعويض من الضرر الأدبى لا يمكن أن يظل وسيلة لكسب كما هو الأمر فى المجتمع الرأسمالى . ووسيلة جبر هذا الضرر ليست الكسب المادى فقد يكتفى لذلك بنشر الحكم أو بالزام التسبب فى الضرر بان يدفع غرامة تؤول الى خزانة الدولة لا الى جيب من يدعى ان ضررا أدبيا أصابها .

وعلاقات العمل التى أصبحت تغطى معظم الحياة الاقتصادية ، هل يستمر تنظيمها موزعا بين قانون العمل وقانون العاملين فى الدولة وقانون للعاملين فى شركاتها . وهل يستمر الاختصاص بها موزعا بين محاكم العمال المدنية وبين المحاكم الادارية ؟

كذلك فان دراسة تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع هو الذى يجب أن يكون أساسا لتطوير قانون العقوبات .

فبعد ان أصبح القطاع العام هو الذى يتحمل مسئولية التنمية فان على قيادة المنشروعات الكبرى فى عملية التطوير - أن تؤمن بان الاسراف - حتى وان لم تتبعه استفادة شخصيه - هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الضمب التى هى وقود معركة التطوير . والاسراف يشبه ..

انصحهم في مصاريف الاناج انسى لا ميرر لها . كما انه يشمل في الوقت
دانه عدم مدير المسئولية في دراسة المشروعات الجسدية ، ويمتد الى
الاحمال في التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .

وهذه المبادئ يجب ان تترجم الى نصوص في قانون العقوبات ،
معاقب على الاسراف والاهمال . فالانتاج الرديء واسساءة استخدام
الأموال العامة والاخلال بتنفيذ العقود المتصلة بخطة التنمية - امثلة لما
يجب ان يصدر له قانون العقوبات .

كذلك فان مسؤولية العامل يجب ان تكون كاملة عن أدوات الانتاج
التي وضعها المجتمع تحت ادارته . فهو مسئول عن الحفاظ عليها وعن
تشغيلها بكفاءة وامان . واي اخلال بذلك يمكن ان يعوق تنفيذ خطة
التنمية . ومن ثم فان هذا الاخلال - ولو لم يكن متممدا - يمكن ان
يعد جريمة .

وما كانت الدولة تتجه الى تحقيق عدالة التوزيع والخدمات . وفي
مبيل ذلك فانها تنفي المجمعات الاستهلاكية لتضمن وصول السلع
الى الناس ، فان احترام المضاربة في هذه السلع و قيام العاملين في هذه
المجمعات بمسألة بعض المشترين تمييزا لهم عن غيرهم ، هي حالات يجب
ان يمتد اليها سلطان القانون .

بل ان توصل مديري المشروعات العامة الى الحصول على الثمان
او تراخيص باستخدام عملات اجنبية لاستيراد مواد تجاوز احتياجات
المشروع او تبني على بيانات كاذبة - يمكن ان يعد جريمة تحركها اناية
المشروع ونظرة الضيقة التي لا تقدر احتياجات الخطة الشاملة . واي
بيانات خاطئة او مضللة في عرض النتيجة المالية لهذه المشروعات يمكن
ان يفتح ضررا بنيئا بتقديرات هذه الخطة . ومع ذلك فان على المشرع
ان يلزم الحذر في تجريم مثل هذه الحالات وفي تحديده عقوباتها ، حتى
لا يتقلب قانون العقوبات فيصبح أداة معوقة ودافعة الى الجمود في اتخاذ
القرارات الحاسمة .

كذلك فان العلاقات الاجتماعية الجديدة التي ترمي الى نقل سلطة
الدولة تدريجيا الى المجالس الشعبية المنتخبة ، تقتضي اشتراكا من الشعب
في ادارة شؤون العدالة . وهو ما يدعو الى التفكير في انشاء محاكم تضم
عنصرا شعبيا . ولكن تطبيق هذه الفكرة يجب الا يكون مجرد نهل عن
النطبقات الاشتراكية الأخرى بل يجب ان نجد له حدوده في ظروف

بلأدنا الاجتماعية . وهو ما يقتضى التدرج فى التطبيق وتنظيم هذا الاشتراك الشعبى على نحو يضمن فاعليته .

ورد هذه الفكرة إلى تاصيل سليم هو الذى يعول دون أن تصبح الدعوة إليها مجرد مجازاة حماسية لا تحقق هدفا اجتماعيا ، مثلما اذيع أخيرا عن التفكير فى إنشاء لجان للمصالحات يرأسها وكيل نيابة وتضم عضوين من الاتحاد الاشتراكى ، فهذه الفكرة شئ مختلف عن القضاء الشعبى .

ومع ذلك فانا يجب أن نلاحظ ان القانون الاشتراكى ليس منقطع الصلة تماما بالقانون فى الدول الرأسمالية . بل انه يستمير منه ما يحتاج اليه من الصيغ الفنية التى استقرت فى الفكر القانونى العالمى . وهو ما نلمسه حتى فى القوانين السوفيتية التى صدرت منذ عام ١٩٥٨ ، وفى القوانين الأساسية ليوغوسلافيا ودول الديمقراطية الشعبية التى صدرت فى السنوات الأخيرة .

فالقانون القائم لا يمكن أن يلغى الا فى الحدود التى يتم فيها تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مثلما تم بالنسبة لتأميم أهم وسائل الانتاج . كذلك فان بعض القواعد القانونية مثل تلك التى تعاقب على القتل أو السرقة أو الاغتصاب يمكن أن تكون واحدة فى جميع النظم .

وهذه المهمة العاجلة سواء فى تطوير القانون المدنى أو فى تطوير قانون العقوبات ، قد تدعو الى البدء فى اعداد قانون اقتصادى يكمل القانون المدنى التقليدى وفى اعداد قانون للجرائم الاقتصادية يكمل قانون العقوبات التقليدى ، ثم يفسح بعد ذلك المجال فى نؤدة الى ادماج هذه الأحكام الجديدة ضمن مجموعات كاملة للقانون المدنى أو قانون العقوبات .

ان هذا الأسلوب فى التشريع قد يجنبنا مخاطر ان تأتى التعديلات المقترحة قاصرة عن تحقيق مرامى السياسة الاجتماعية والاقتصادية .

كذلك فان هذه المهمة تقتضى ان تطرح أسس التعديلات المقترحة للمناقشة العامة قبل أن تبدأ صياغتها الفنية . فهذه المناقشات هى التى تمكن للديموقراطية التشريع وهى التى تجعله استجابة لمتطلبات المجتمع الجديد . أما سياسة المحركات المغلقة التى تجرى فيها عملية التشريع ، فانها قد تعكس آراء فنية جليلة ولكنها لا تعكس التجاوب المطلوب بين المشرع وبين المطالبين بالحضوع للتشريع .

الشرعية الاشتراكية :

ان سيادة القانون تعنى الالتزام بأحكامه ، والخضوع لسلطاته ،
وهو ما يعبر عنه بالشرعية .

فماذا تعنى هذه الشرعية ؟ وهل يختلف مدلولها فى المجتمع
الاشتراكي ؟

لقد نشأ هذا المبدأ فى احضان البورجوازية والفردية . ومع ذلك
فان هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية فى تنظيم المجتمع الاشتراكي
وهو وان اتخذ طابعا خاصا به ، الا انه قد استعار بعض خواصه المعروفة
فى المجتمع الليبرالي .

فيجب الا نفهم الشرعية الاشتراكية على انها مبدأ يفاير تماما
الشرعية الليبرالية وكل ما هنالك ان مبدأ الشرعية وهو يعنى فى صورته
انعامه الخضوع للقانون ، انما يستخدم فى المجتمع الليبرالي مصالح
الطبقات صاحبة المصلحة فى هذا القانون وهى الطبقات ذات السيطرة
الاقتصادية بينما انه فى المجتمع الاشتراكي يستخدم مصالح القوى العاملة
ويخدم قضية التحول الاشتراكي . ومن هنا تبدو الصلة بين القانون
والشرعية . فالشرعية هى الخضوع للقانون ، ولكن أى قانون . هذه
هى نقطة الخلاف .

لقد كان الفكر الليبرالي يعتبر الشرعية ضمانا للحريات العامة ضد
الاستبداد . فقد أعلنت الثورة الفرنسية احلال سيادة القانون محل
ارادة الملك . وطالما انه طبقا لمبدأ سيادة الشعب ، يمثل القانون ارادة
الشعب ، فان التزام الدولة للقانون يعتبر ضمانا للحرية . وطبقا لهذه
النظرية اعتبر مبدأ سيادة القانون أو الشرعية وسيلة للحد من سلطة
الدولة .

وقد استمر الفكر الليبرالي منكرا على الشرعية الاشتراكية قيمتها
أخلاقية كضمان لحقوق المواطنين بحجة ان الشرعية الاشتراكية وسيلة
تتقوى سلطة الدولة وليست وسيلة للحد منها . ومع ان سلطة الدولة
— كما أسلفنا — انما تقوى فى مرحلة البناء الاشتراكي ولكنها تفسح
المجال للمجالس الشعبية التى تنقل اليها سلطتها تدريجيا ، فان دراسة
الشرعية الاشتراكية بنفس المفهوم الغربي ينطوى على خطأ شديد ، لأن
الشرعية الليبرالية تحمي مجتمعا طبقيا ينطوى على استغلال طبقة لأخرى

وتمثل فيه الدولة مصالح الطبقة المسيطرة . ولذلك كانت الشرعية الليبرالية دائما سندا لاستمرار سلطة أصحاب المصالح المسيطرة على الحكم . فمادام القانون يمثل مصالحها ، فان أى خروج على هذا القانون بنية تحرير الشعب العامل يمد فى نظرها انتهاكا للشرعية الليبرالية . أما الشرعية الاشتراكية فهى تخصى مجتمعا لا يوجد فيه تناقض بين سلطات الدولة وحقوق المواطنين .

وحكم قوى الشعب العاملة يجب أن يتم طبقا لقواعد قانونية واضحة . وهذه القواعد القانونية هى التى تحدد النظرة الى الحق والخطا والصواب ، فتحدد ما يعتبر حقا أو ما يعتبر خطأ أو صوابا ، لا يمكن أن يترك لمحض تقدير أجهزة الدولة وفق ما يراه كل جهاز منها . ومن هذا يتبين أنه لا يمكن لتعميم الاشتراكية بغير التزام مبدأ الشرعية .

الشرعية الثورية :

ومع ذلك فاننا يجب أن نلاحظ أن التزام الدولة بمبدأ الشرعية بدقة يقتضى نظاما سياسيا واجتماعيا اكتسب نوعا معينا من الاستقرار .

أما الثورة فان لها شرعيتها التى يمكن تسميتها بالشرعية الثورية . ومعنى هذا أن للثورة قوانينها الخاصة بها . فبمبدأ الشرعية الذى يعنى فى صورته العادية أن الدولة لا تستطيع أن تخرق أحكام الدستور القائم أو المبادئ الدستورية العامة السائدة بأن تصدر قوانين تتناقض معها . هذا المبدأ بهذا التصور لا يمكن أن يكون سائقا فى مرحلة الثورة . والا لكان معنى ذلك أنه لم يكن فى مقدور دولة الثورة التى قامت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن تخلع الملك أو أن تُلغى دستور ١٩٢٣ أو أن تحل الأحزاب أو تحد من الملكيات الاقطاعية أو أن تقوم بتأميم الشركات أو أن تقوم بتصفية الاقطاع والراسمالية . فمن البديهي أن الثورة ذاتها هى تعطيل للقانون القائم وانها تستمد شرعيتها من تأييد الجماهير لها . فالشعب متى افترقه مثله الأعلى فى العدل ولم تعد تسفه أحكام القانون الرسمية المطبقة فانه يبدأ الثورة بقصد تغيير هذا النظام القانونى الذى لا يعبر عن مصالحه وآماله . فالثورة ارادة شعبية صريحة لاجراء التغيير المطلوب فى النظام السياسى والاجتماعى القائم .

وبانتقال السلطة الى قيادة الثورة تصبح هذه القيادة صاحبة الحق فى تقرير القوانين ، أى يصبح من حقها - وقد تركزت فيها سلطة الدولة -

نسخه الإجراءات التي نحقق أهدافها في صورة قوانين تصورها ؛
ويصبح احترام هذه القوانين والتزامها بكل دقة واجب كل فرد ، بعد
أن تقوم تمييزا عن حاجات أصحاب المصالح الحقيقية الذين قامت الثورة
من أجلهم . ويكبر من مهام القانون في هذه المرحلة أن يعمل على تحطيم
مقاومة الطبقات المادية التي كانت متحكمة في مصير الشعب .

وقد كان لثورة الاجتماعية التي بدأت بقوانين يوليو الاشتراكية
شرعيتها . لكن التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة الثورة لم تكن
مجرد تدابير مادية بل كانت تدابير تتخذ شكل إعلان دستوري أو قوانين
تلتزم بها الدولة ؛ حتى يدعو تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ،
إلى تعديلها وفق أهداف هذه الثورة .

فأصل السلمى للصراع الطبقي الذي رآه الميثاق إنما يتحقق من
خلال القانون . وهذا القانون قد يحد في بعض الظروف من الحقوق التي
يجب أن تكون مكفولة للجميع . ولكن القانون في بداية الثورة قد يضع
بيود حماية لسلامتها .

ولو تأملنا الموقف في الدول الليبرالية لوجدنا أن ما تصممه من
قوانين لإحكام العرفية والطوارئ ، يبيح لها اتخاذ إجراءات لتأمين
سلامتها . بل إنه حتى في الظروف العادية ، نجد أن بعض الدول
الرأسمالية نصح من القوانين ما ينطوي على اعتداء على حقوق الأفراد
التي فروعها دساتيرها . فقانون سميت الأمريكي الذي يناهض ما يسميه
بالنشاط الهدام وقانون انشراط المادى وقانون الأمن الداخلى ، أمثلة
لقوانين صدرت في أمريكا وتتضمن قيودا شديدة على حرية الفكر
بل وعلى حق العمل . فهي تحرم بعض المواطنين من حق العمل لمجرد
انتمائهم في وقت من الأوقات إلى جماعة تدين بملذهب اجتماعى لا ترضى
عنه هذه الدولة . كل ذلك مع ملاحظة الفارق بين نظام يقوم على علاقات
اجتماعية واقتصادية مستقرة ، وبين قيام ثورة ترمى إلى تغيير هذه
العلاقات وإقامة علاقات جديدة .

أما حيث تستقر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فلن يكون هناك
أي تناقض بين مصالح القوى الاجتماعية والاقتصادية السائدة وبين
القانون . ومن ثم تتنحى الشرعية الثورية - وقد قامت بدورها - لتفسح
المجال للشرعية الاشتراكية . فإعلان الميثاق وصندوق الدستور يعد ايدانا

بوجوب التزام الشرعية الاشتراكية ، التي تحميها القاعدة الشعبية
المريضة التي يمثل القانون ارادتها .

سيادة القانون وحقوق الإنسان :

لو حللنا مبدأ سيادة القانون كما بناه في الفكر الليبرالي لتبين لنا
أن من أهم عناصره أن هناك حقوقا شخصية للإنسان سابقة على نشوء
الدولة وأن على الدولة والقانون أن يكفلا له التمتع بهذه الحقوق .

ويعنى هذا أن القانون يجب أن يكون متلائما مع هذه الحقوق
حافظا لها .

وهذه الفكرة تختلط بفكرة القانون الطبيعي التي ترى أن القانون
ينشأ تلقائيا بنشأة الجماعة وأنه يستمد وجوده من الفهم الجماعي ،
وأن القانون الطبيعي سابق إذن في وجوده على نشوء الدولة ، وهو
قانون أبدي لا يتغير . وهذه الفكرة وإن كانت قد لعبت دورا هاما في
مواجهة السلطات الاستبدادية قبل القرن الثامن عشر ، وكانت مقدمة
فلسفية للمذهب الفردي الذي يتخذ الفرد محورا للنظام الاجتماعي وغاية
له ... لم تعتمد مجرد تسجيل شكلي لحقوق لا تملك ممارستها إلا الطبقة
القادرة ماديا . وهو ما عبر عنه الميثاق في إشارته إلى حق التصويت
على أنه قد فقد قيمته حين فقد اتصاله بالحق في لقمة العيش .

فمن غير المفهوم مثلا أن يكون هناك قانون طبيعي يحمي حقوق
البيض ولا يحمي حقوق الملونين كما يجري في جنوب إفريقيا وكما كان
يجري في الولايات المتحدة الأمريكية رغم صدور قانون الحقوق المدنية
الذي لا يزال يلقي مقاومة فريق من البيض الجنوبيين .

ومع ذلك ... ومن غير حاجة إلى الاستعانة بفكرة القانون الطبيعي -
فإن الدولة يجب أن تخضع على نحو ما للقانون ، وأن تضرب لرعاياها
المثل على احترامه حتى تضمن احترامهم له .

وفضلا عن ذلك فإن عدم خضوع الدولة باعتبارها مشرعة لهذا
القانون الطبيعي ، لا يعني أنه ليست هناك مبادئ سياسية وخلقية
تحكمها ، ولا يعني أنها لا تخضع لسيطرة الرأي العام . فهي وإن
لم تكن قانونا ملزمة باحترام حقوق معينة للأفراد ، فإنها سياسيا قد

تكون مجبرة على ذلك ، فالدولة ليست إلا أداة لقوى اجتماعية وسياسية معينة . ولا يمكن فصل الدولة عن هذه القوى الاجتماعية والسياسية والا أصبحت الدولة تمثل فراغا لا تقوى معه على الحركة . فالدولة وهم ، تحكم المجتمع ، تجد نفسها محكومة بالقوى الاجتماعية القائمة . فالدولة سياسيا ملزمة بان تخدم هذه القوى الاجتماعية والسياسية التي تستند لها ومما دلت هذه القوى ترى حماية حقوق معينة للأفراد فان على الدولة ان تؤكد هذه الحماية .

هناك ثلاث مدرسة القانون الطبيعي تنسب الى اعتبار حق الملكية الفردية حقا مقدسا ، فان مؤدى ذلك انه ليس من حق الدولة ان تحد هذه الملكية - بينما ان حق الملكية يجب ألا يكون قيداً على الدولة حينما ترى القوى الاجتماعية والسياسية التي تستند لها انكار هذه القيمة المطلقة للملكية . ولكن المفود التي ترسمها هذه القوى الاجتماعية والسياسية للدولة بتنظيمها للملكية تصبح حدودا قانونية تلتزم الدولة باحترامها طبقا لمبدأ الشرعية .

ومن ذلك يتبين ان الشرعية الاشتراكية لا تنكر قيام حقوق للأفراد ينمى على الدولة احترامها . ولكن هذه الحقوق تتخذ خصائص جديدة متميزة . فالحقوق الفردية التقليدية أصبحت في طريق التحول الى حقوق اجتماعية . فالتشريع في فترة تطوير العلاقات الاجتماعية حينما يحمى العامل ضد وب العمل بتحريمه الفصل التمييزي مثلا ، او حين يحمى المستأجر ضد المالك بتخفيضه الإيجارات أو تقييده لحقوق المالك - قد يخلق بذلك عدم مساواة لا يرضى عنها الفكر القانوني التقليدي الذي يفترض في عقد العمل أو الإيجار سلطانا لتلاقي « أرادتين متساويتين » ولكن مثل هذا التشريع في حقيقته يرمي الى خلق مساواة اقتصادية ، فخرق مساواة هنا إنما هو خرق شكل يرمي الى تحقيق مساواة حقيقية .

ثم ان الحقوق التي تكفلها الشرعية الاشتراكية ليست حقوقا خالية من التبعة الواقعية . بل هي حقوق تتمتع بحماية اقتصادية الى جانب الحماية انسياسية . فالجانب الحريات التقليدية ، فانها تكفل للمواطنين حق العمل والحق في الراحة والحق في التأمين الاجتماعي والصحي وحق التعليم ، وهي لا تفرق بين الرجال والنساء .

بل ان التشريعية الاشتراكية - وهذا هو الفارق الهام بينها وبين

التشريعية التمييزية بالنسبة للحقوق الفردية - لا تكفي بمجرد تقرير هذه الحقوق بل انها تبين السبيل الى ممارستها *

فالدستور يجب الا يكتفى بتقرير حق المواطنين في التمتع بسلامة ، بل ينص على ان الدولة تكفل انشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات والا يكتفى بتقرير حقهم في الرعاية الصحية بل ينص على مسؤولية الدولة في انشاء مختلف أنواع المستشفيات *

ومثل هذه النظرة نجدها في معالجة حرية الصحافة مثلا ، فان هذه الحرية تصبح مجرد سراب خداع اذا لم تهيب الدولة وسيلة ممارستها.

كذلك فانه ليس بكاف ان يكفل الدستور حق الدفاع للمتقاضين مالم يهيب لهم السبيل الى الانتفاع به - والا أصبح حق الدفاع مجرد تسجيل شكلي لحق لا يملك ممارسته فعلا ، الا من يقدر ماليا على ان يوكل محاميا عنه . ومن هنا كانت دعوتنا الى انشاء هيئة للمساعدات القضائية لتقديم العون القضائي *

ومن الخطأ ان يظن ان الاشتراكية تلتمس دور الفرد . فالاشتراكية لا تذكر المصالح الفردية . وكل ما هنالك انها توافق بينها وبين مصلحة المجتمع . فالإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناءه المتدرج . وحرية كل فرد في صنع مستقبله وفي تحديد مكانه في المجتمع وفي التعبير عن رأيه وفي اسهامه الايجابي في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله ، حقوق أساسية للإنسان ولا بد ان تصونها له القوانين « . « ولا بد ان يستقر في ادراكنا ان القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مسلطا عليها » *

وصيانة حرية الفرد تقتضي الا يحاسب الا بدناء على ما يقضي به القانون ، والا يحاسب عن أفعال وقعت منه قبل ان يصدر القانون الذي يحرمها . كما تقتضي ألا يؤخذ بجريرة غيره لمجرد صلاته به . وهي ضمانات يجب ان نكفلها تميزا للشريعة *

التشريع والتدرج التشريعي :

أما العنصر الثاني في التشريعية فهو التدرج التشريعي ، الذي لا يعدو ان يكون انكاسا للتدرج في السلطات السياسية والاجتماعية . فالتشريع في هذه الزاوية هي مطابقة تصرفات أي سلطة لتصرفات السلطة

التي تطورها في التدرج . ففي أعلى الهرم نجد الميثاق الذي يبين مبادئ المجتمع ويرسم برنامج تحقيقها ثم الدستور الذي يسجل نظام الحكم ويبين العلاقة بين أجهزته ثم القانون الذي يصدره جهاز التشريع الممثل للشعب ، تليه بعد ذلك قرارات الحكومة متدرجة هي الأخرى . وهذا التدرج التشريعي يكفل وحدة النظام القانوني وتجانسه .

ويعنى هذا العنصر من عناصر الشرعية أيضا ، ان تصرفات المادية يجب أن تكون متفقة مع أحكام القانون . سواء كانت هذه التصرفات تصرفات الدولة أم تصرفات الأفراد . وهو ما يعنى أيضا أن أحكام القضاء وقراراته يجب أن تصدر وفق القانون .

فالقانون يمثل إرادة الشعب واحترام القانون يعد بذلك امتدادا لمبدأ الديمقراطية في التنظيم السياسي والاجتماعي . وهو ما صير منه الميثاق بقوله ان سيادة القانون هي الضمان الأخير للديمقراطية . ذلك ان الأجهزة الديمقراطية التي تعبر عن إرادة قوى الشعب العاملة هي التي تملك سلطة التشريع . واحترام مبدأ الشرعية يكفل بذلك نفاذ كلمة الشعب الممثلة في القانون . وهو يعد من السلطات البيروقراطية التي ترى في الخروج على القانون نفاذاً لكلمتها . فمبادئ القانون هو إرادة الشعب الممثلة في مجلس الأمة المنتخب ، بينما ان الأجهزة الإدارية ليست منتخبة من الشعب ، فان تصرفات هذه الأجهزة لا يمكن أن تعلو على إرادة الشعب التي يعبر عنها القانون بل يجب أن تكون خاضعة لها .

ومن هذا يقين ان مبدأ الشرعية يصبح عاصما من الحكم البوليسي ومن الانحراف في استعمال السلطة ، ويعد ضمانا لحقوق المواطنين . فمبادئ المواطنون أنفسهم ، عن طريق ممثلهم ، هم الذين يحددون حقوقهم ، فان على الجهاز الإداري أن يحترم هذه الحقوق وفقا لمبدأ الشرعية .

ويحمي هذا المبدأ حقوق المواطن من زاوية أخرى . اذ لما كانت القائمة القانونية بتطبيقها تتسم بالعموم والتجريد ، فان خضوع السلطات الإدارية للقانون يعد ضمانا لعدم التفرقة بين المواطنين في تطبيق القائمة القانونية العامة المجردة وبكفالة المساواة بينهم في الخضوع لها .

كما ان هذا المبدأ يعد أيضا وسيلة للاستقرار الاجتماعي . فمبادئ

أحدهم قد أصبح للقانون الذى يتضمن مواعيد عامه مجردة ، فان المواطنين سيعرفون سعة مراعاتهم العنانيه وحقوقهم وواجباتهم ويمسحون ان يلتزموا ذلك فى تصرفاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية . ويفسر قانون ينشر على الناس سلفا يصبح المواطنون فى قلق لا يمكنهم معه أن يسهموا بأبدانهم الخلاق .

فسموا القانون باعتباره الممثل لارادة الشعب يقتضى أن يحصلوا بوضوح الحقوق التى ينظمها والواجبات التى يفرضها . فذلك المساعدة القانونية ووضوحها وسهولة الرجوع اليها هو الذى يميز القانون فى مجتمع لم يعد فيه هذا القانون أداة لقمع قوى الشعب العاملة بل أصبح أداة لتحقيق آمالها .

ويرتب على هذه النظرة انه لا يجوز أن يكتفى القانون بتسجيل المبادئ العامة تاركا تطبيقها للسلطة الادارية او القضائية . لقد رأى بعض من كتبوا عن تطوير التشريع المصرى ، ان أسلوب التشريع الاشتراكي يكتفى بالمبادئ العامة المختصرة ، وان هذا هو ما اتبعه الاتحاد السوفيتى فى تشريعاته . وبصرف النظر عن عدم جنوى المقارنة ، فان ما دعا الاتحاد السوفيتى الى أن يصدر عام ١٩٥٨ مجموعة المبادئ الأساسية للقوانين أو الاجراءات ، ان الدولة السوفيتية دولة اتحادية مكونة من جمهوريات مختلفة . فهذه المبادئ العامة تعتبر بمثابة قانون عام لهذه الجمهوريات . ولكل جمهورية بعد ذلك أن تصدر تشريعات منفصلة لا تخرج على هذه المبادئ العامة . فعلا صدر قانون العقوبات لجمهورية روسيا السوفيتية بعد ذلك عام ١٩٦٠ حاويا ٢٦٩ مادة ، كما صدر قانون الاجراءات فى نفس السنة حاويا ٣٧٠ مادة . ومثل ذلك نجده فى قانون العقوبات المجرى الجديد الذى صدر عام ١٩٦١ والذى يتضمن ٣٣٩ مادة ، وفى قانونها المدني ويتضمن ٦٨٥ مادة .

بل ان المتتبع للمناقشات التى دارت أخيرا فى بولندا الاشتراكية حول تعديل الدستور يلحس اتجاها الى تنظيم حفسوق المواطنين فى الدستور . حتى لقد ذهب البعض الى حد اقتراح تحديد أقصى مدة للجنس الاحتياطي فى الدستور . وهو اتجاه اتبعه دستور يوغوسلافيا الجديد .

وان كنا لا نذهب فى الراى الى هذا المدى، الا ان الامام بالمناقشات التى تدور فى الدول الاشتراكية حول مبدأ الشرعية ، يمكن أن تكون تبصيرا لبعض من دفعوا شعار اشتراكية القانون بغير فهم عميق .

بل إن مفهوم الشرعية لم يعد مجرد التزام النص التشريعي . بل إنه يعني أيضا الخضوع لمجموعة المبادئ التي استقرت في ضمير شعوب العالم خلال أجيال من الكفاح في سبيل حرية الإنسان الحقيقية . أما النص التشريعي فقد تفرضه دولة تسيطر عليها مصالح الأقلية المستغلة ، تفرضه على شعبها العامل أو تفرضه على الشعوب التي تستعمرها . فباسم الخضوع لسيادة القانون يحرم الملونون من حقوقهم في جنوب افريقيا . أليست التفرة المنصرية مقرر في نصوص قانونية فاذا اعترض عليها الأحرار اعتبروا خارجين على حكم القانون . فمثل هذه القوانين التي تفرضها الطبقة المستغلة أو السلطة المثلثة للاستعمار ، ليس لها من صفات القانون الا شكله الخارجي ولكن مضمونها لا يعبر عن فكرة العدل والحق . وهذا المفهوم لبدا الشرعية هو الذي يمنحه قوة جديدة ومضمونا ديموقراطيا .

ضمانات الشرعية :

يجعل الميثاق سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة لتنفيذية ، وينص على أن وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية . فأول واجبات السلطة الشعبية المثلثة في المجالس المنتخبة أن تراقب شرعية تصرفات السلطات الإدارية والتنفيذية ومدى التزامها للقانون .

بل إن قانون المجالس الشعبية الذي تم اعداده وطرحه للمناقشة العامة يجعل هذه المجالس الشعبية بمثابة برلمانات صغيرة على المستوى المحلي . فكما أن هناك مجلس شعبي أعلى على مستوى الجمهورية هو مجلس الأمة ستكون هناك مجالس شعبية على المستوى المحلي لتمارس في حدود اقليمها سلطة الرقابة على الأجهزة التنفيذية والإدارية وسلطة الاشراف على جميع مراكز الانتاج .

كذلك فإن التنظيمات السياسية يمكن أن تمارس الرقابة الشعبية على التزام الشرعية الاشتراكية .

على أن الرقابة السياسية التي يملكها مجلس الأمة أو الرقابة الشعبية التي يملكها التنظيمات السياسية لا تغني عن رقابة قضائية على تصرفات جهاز الدولة الإداري والاقتصادي . فبعد أن اتسعت وظيفة

الدولة الاقتصادية وأصبح تنظيم الاقتصاد يتم وفقا لخطط مرسومة .
فانه من الخطورة أن يقع أى انحراف فى التزام القانون ، مما قد يؤدي
الى اعاقة تنفيذ الخطة الاقتصادية والى خلق بيروقراطية ضارة مستعجلة
منعزلة عن مصالح الجماهير . والقضاء اليوم يجب أن يقف حارسا للقيم
الاشتراكية ، ومن بينها التزام مبدأ الشرعية . وهو يمارس رقابته بناء
على طلب المواطنين سواء بالفاء القرارات الادارية المخالفة للقانون او بالحكم
بالتعويض لمن ناله ضرر من تصرفات الادارة . وهو يباشر رقابته أيضا
بناء على طلب النيابة الادارية التى تعمل هى الأخرى على حراسة مبدأ
الشرعية مستعينة بجهاز الرقابة الادارية .

والتمكين لهذه الرقابة القضائية يقتضى تدعيم استقلال القضاة .
والمحاميين .

بل ان رقابة القضاء قد تطورت فى إحدى الدول الاشتراكية - وهى
يوغوسلافيا لتصبح أيضا رقابة على دستورية القوانين وليست
مجرد رقابة على شرعية تصرفات الادارة . فقد أنشأ دستور يوغوسلافيا
الجديد الصادر عام ١٩٦٢ محكمة دستورية عليا تنظر فى مطابقة القوانين
لدستور يوغوسلافيا ، ويكون لها أن تقرر أن قانونا ما لا يطابق الدستور
وهكذا ، يتعين على البرلمان أن يطابق هذا القانون للدستور فى بحس
مدة لا تتجاوز ستة أشهر تالية لحكم المحكمة والا بطل العمل به . كما
إن هذه المحكمة تختص بمتابعة المسائل ذات الأهمية بالنسبة الى مبدأ
الدستورية والشرعية ، وتقدم الى البرلمان الآراء والمقترحات لوضع
القوانين وغيرها من الاجراءات الضرورية لحماية الدستورية والشرعية
ولضمان حقوق وحرية المواطنين والمنظمات . وقد كفل الدستور
اليوغوسلافي لهذه المحكمة استقلالها . فأعضاء المحكمة يختارون بالاقتخاب
مدة لا تتجاوز ستة أشهر تالية لحكم المحكمة والا بطل العمل به . كما
لمدة ثماني سنوات على أن يجند نصف الأعضاء كل أربع سنوات . وهو
ما يكفل اتصال هذه المحكمة بالقاعدة الشعبية . كما أن الدستور قد
حصنهم ضد العزل ، فلا يجوز عزل رئيس المحكمة أو أحد أعضائها قبل
نهاية المدة المقررة الا اذا حكم عليه بالحبس لجريرة أو فقد أهلية التصرف .
أو أصبح عاجزا عن ممارسة وظيفته .

ان البلاد الاشتراكية الأخرى تنكر تجربة الرقابة القضائية على
الالتزام أحكام الدستور . وترى ان السلطة الشعبية هى أعلى سلطة فى
الدولة وهى التى تملك هذه الرقابة . ولكنها لا تجيز للقاضى أن يتصدى
للحكم على قانون أصله ممثلو الشعب ، وأن ينفرد بتقدير مخالفته .

للدستور ، فإن ذلك يعنى اخضاع ارادة الشعب لسلطة تقديرية للقضاة . فهذه الرقابة تتنافى فى نظرم مع مبدأ وحدة وتجانس السلطة . فالسلطة واحدة لا تنجزاً وهى مركزة فى الشعب الذى تحمله الهيئة الشعبية المنتخبة .

ولكن هذا الراى ٠٠ وان اتفق فى نتيجته مع ما تراه بعض النظم الغربية مثل انجلترا ٠٠ لا يزال موضع جدل . وفى تقديرى أنه بغير ضمانات للشرعية ، لا يمكن أن نبني الاشتراكية .

مناقشة حول مبدأ الشرعية في الاتحاد السوفيتي *

أعلن خروشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الذي انعقد عام ١٩٥٦ نهاية عبادة الفرد والعودة الى الشرعية . وكشف في خطابه الذي ألقاه في هذا المؤتمر عن الجرائم التي ارتكبها ستالين في فترة العبادة والتعديس التي أضلهاها عليه الشعب السوفيتي .

وبين خروشوف كيف ان ستالين كان يطلب الخضوع التام لرايه وإن من يماضيه كان يوصف بأنه عدو الشعب ، وأنه نتيجة لهذا الاتهام راح في عداد الضحايا عدد كبير من الأبرياء . وإن ستالين قد انفرد بالسلطة ، فلم يكن يدعو الى عقد مؤتمر الحزب أو اللجنة المركزية أو حتى المكتب السياسي ، وقد أدى ذلك الى الانحراف وانتشار الفساد في قيادة الحزب والدولة والاقتصاد وإلى ظهور فريق من الممثلين والمنافقين وإلى اعدام النقد وحرية التفكير .

لقد ارتكب ستالين أخطر جرائمه بسنتين سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ وفرض ستالين رهيباً على بلاده ، فظل كل شيء مكتوماً حتى كسلفه خروشوف . لقد تبين ان ستالين لم يتورع عن اعدام ٩٨ شخصاً من بين ١٣٩ عضواً ومرشحي اللجنة المركزية في المؤتمر السابع عشر للحزب ، وأنه أعدم المئات بالجملة بغير محاكمة أو بعد محاكمة صورية .

وقد اتهم خروشوف ضراحة بتلفيق عديد من القضايا لبعضى قادة

الحزب وبأنه كان يعتزم القضاء على عدد كبير من رجال النقاشة والفن بأوكرانيا بعد أن وردت إليه معلومات بناء على تحقيقات رئيس البوليس « برييا » بأن نوعا من المواقف القومية كان ينمو بين رجال الفن المثقفين بأوكرانيا .

كذلك أصبح معروفا أن الشرعية الاشتراكية قد انتهكت في عهد ستالين . فكانت السلطات تتبع إشبع الوسائل في التحقيق مع كل من يختلف مع ستالين في الرأي . وكانت تحصل على اعتراضاتهم بوسائل القهر والتعذيب . ولعل أخطر مثل على ذلك ما حدث في قضية « ايخي » الذي كان عضوا في الحزب منذ عام ١٩٠٥ وكان من بين المرشحين للمكتب السياسي . فقد اعتقل في ٢٦ أبريل ١٩٢٨ وجرى معه التحقيق بطريقة اقتصرت بالقسوة والتزييف ورغم تحت ضغط التعذيب على أن يوقع اقرارا منسوباً إليه أعده قاضي التحقيق . ثم أعدم رميا بالرصاص وكانت الأدلة ضد المتهمين السياسيين في هذه المرحلة تنحصر في الاعترافات . وهو أمر مريب ، فكما قال خروشوف عن ذلك : كيف يمكن لـإنسان أن يعترف باقتراح جرائم لم يرتكبها .

لقد كانت حملة خروشوف إيذانا بانطلاق نحو هدم عبادة الفرد وتعميم الشرعية وسيادة القانون والقضاء على سلطة البوليس السري . وظهرت في المكتبات قصص وأشعار للكتاب والشعراء السوفييت تندد بعبادة الفرد مثل قصة الكاتب السوفييتي إيفان ستادنيوك « الناس ليسوا ملائكة » ومثل قصيدة الشاعر نغاردونسكي التي وجه فيها نقدا شديدا إلى البيروقراطية . بل لقد شاعت في موسكو أخيرا فيلم « تيشينا » أي الصمت وهو يصور الاضطهاد في عهد ستالين ويعرض صورة للاعتقالات المظلمة التي كان يقوم بها البوليس . ولاشك أن الكشف عن هذه الجرائم قد أثار التساؤل حول مستوى الضمانات التي يكفلها النظام السوفييتي للمواطنين ، ذلك أن شخصية ستالين ذاتها هي التي حملت وحدها مسؤولية هذه الجرائم ، فليل أنه كان رجال لا يثق بأنسان ، مريض بدءا بالشك ، وأن لينين ذاته كان يخشى تجميع السلطة في يد ستالين .

فإذا كانت مساوئ هذا العهد قد فضحت ، فما هي الضمانات التي أوجدتها لتطور الجديد في الاتحاد السوفييتي حماية لحريات المواطنين وأمنهم وضمانا لعدم إساءة استعمال السلطة ، وحتى لا يظهر مستالين آخر ؟

لقد لمست أثناء مقابلاتي مع رئيس المحكمة العليا ومع استاذ نظريه الدولة ، ان الصراحة لم تعد تنقصهم في مواجهة الميوب بالنقد بل والنقد الذاتي ، ولكنهم يرفضون أن يكون لهذه الانتقادات أثر في تقصيرهم للعقيدة الاشتراكية ذاتها . فهم يستشهدون بما قاله لينين من أن البروليتاريا لا تخشى الاعتراف بأن شيئا ما كان في ثورتها والعا وأن شيئا آخر لم ينجح . وأن جميع الأحزاب الثورية التي هلكت ، إنما هلكت لأن الغرور تملكها ولم تستطع أن ترى أين تكمن قوتها وخافت أن تتحدث عن نواحي ضعفها . وهم يرون أن أهم الضمانات الحقيقية هي يظنة الشعب ذاته وتوعيته وتدعيم النقد والنقد الذاتي ثم القيادة الجماعية .

ان نية عبادة الفرد كان فاتحة لتطور هام في النظرية الاشتراكية ذاتها . فان عبادة الفرد تصيب النظرية بالجمود والركود . فإذا كانت الماركسية اللينينية تمثل ايدولوجية النظام السوفييتي ، الا أنه يمكن القول بأن هذه النظرية قد وسعت افراكها وتطورت في برنامج الحزب الشيوعي الذي اقره المؤتمر الثاني والعشرون . فأصبح من المسلم به ان لكل دولة أن تختار طريق التطبيق الاشتراكي الذي يلائم ظروفها .

نظريات فيشنسكي :

وكنت قبل زيارتي للاتحاد السوفيتي قد طالعت مؤلفات فيشنسكي الذي قام بدور المهي العام في اغلب القضايا التي كشف أخيرا عما انطوت عليه من ظلم وعسف . فمع ان الأصل في المتهم أنه بريء حتى تثبت ادانته ، اذ بنظريات فيشنسكي كانت تؤدي الى إحلال الشك محل اليقين وإلى أخذ المتهمين بالشبهات . وتحت تأثير مثل هذه النظريات ، صدر قانون في عام ١٩٣٣ يحمل الأسرة بأكملها مسؤولية جرائم أمن الدولة التي يرتكبها واحد منها ، ولم يعد لقانون الاتبات أية قيمة . فليس صحيحا طبقا لنظريات فيشنسكي أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته ، بل أنه يكفي أن يكون متصلا بأوساط المجرمين حتى يدل على اجرامه الى أن يقدم أدلة براءته . فلم يكن من الضروري اقامة رابطة سببية بين الجريمة والمتهم ، وكان يكفي الإخسذ بالافتراض في اثبات التهمة .

وأي ظل هذه النظريات تمت المحاكمات الرهيبة التي كان معظمها يجري سرا بغير أية ضمانات للدفاع أو لسلطات التحقيق والحكم .

لقد أقر الفقيه السوفييتي شينين في كتابه عن القضاء في الاتحاد السوفييتي الذي صدر عام ١٩٥٩ بأن القضاء السوفييتي قد مر باخطاء وإن بعض أفرادها قد دب اليهم الفساد في فترة عبادة الفرد وأنه في هذه الفترة كان يسمح في بعض القضايا بخرق قانون العقوبات ومخالفة أصول التحقيق الجنائي مما أدى أحيانا إلى الحكم على المتهمين دون أدلة كافية . وحمل في كتابه على نظريات فيشنسكي . وإن كان قد حرص على أن يؤكد أن هذه الأخطاء ليست ملازمة للنظام السوفييتي .

تطور هام في القانون السوفييتي :

ولذلك فقد اهتمت اهتماما خاصا بأن أقف على تطور التشريع السوفييتي بعد أن أعلن نيل عبادة الفرد والعودة إلى الشرعية الاشتراكية وإن أتينا إلى أي مدى تعتبر هذه التشريعات عن التطور الجديد في السياسة الشرعية السوفيتية .

إن أهم ضوابط الشرعية الا عقوبة ولا جريمة الا بنص . وقد كانت المبادئ الأساسية للتشريع الجنائي السوفييتي الصادرة عام ١٩٣٤ تسمح للقاضي بأن يتبع القياس في تحديد الجرائم وتوقيع العقوبات على مرتكبيها فإذا ارتكب فعل يراه القاضي خطرا ولم يكن هناك نص يجرمه ، استعان القاضي بنص شبيه به ومد حكمه إلى هذه الحالة قياسا . ورغم أن شراح القانون السوفييتي يؤكدون أن المحاكم لم تلجأ إلى القياس إلا في حالات قليلة ، وإن الاستمانة بالقياس كان أمرا له ما يبرره في بداية الثورة الشيوعية حيث كان من الصعب أن تحدد سلفا الأفعال التي تعتبر خطرة على النظام الجديد ، فإن الاستمانة بالقياس في التجريم الجنائي كانت من أشد أوجه النقد التي وجهت إلى الشرعية الاشتراكية .

وقد أصدر مجلس السوفييت الأعلى في ٢٥ ديسمبر ١٩٥٨ قانونا جديدا بالمبادئ الأساسية للتشريع الجنائي السوفييتي ، ضمن سلسلة من التشريعات المتطورة . وقد سبق إصدار هذه التشريعات مناقشة مستفيضة لها في الصحف وفي المجالس المنتخبة وفي النقابات والمنظمات وأبدت عليها تعليقات كثيرة حتى كتب لها الصيغ المعبرة عن إرادة التطور. انتهى بدت في السنوات الأخيرة في الاتحاد السوفييتي .

وفي قانون المبادئ الأساسية للتشريع الجنائي لم يعد من الجائز الحكم بالقياس كما لم يعد من الجائز الحكم على المتهم إلا بالعقوبات المحددة في القانون عن الجرائم الواردة به .

الأثر الرجعي للقانون :

ومدت أسأل رئيس المحكمة العليا الذي كان يطعننى على هذه القوانين : وماذا عن الأثر الرجعي للقانون ؟ .

لقد فهمت ان عصابة من المهرين قد حوكم أفرادها أخيراً وصدرت أحكام ضدهم . وفى أثناء نظر الاستئناف صدر تشريع بتطبيق عقوبة الاعدام فى جرائم عصابات التهريب وطبقت هذه العقوبة على أفراد هذه العصابة . وسألت : ألا يعتبر تطبيق العقوبات الجنائية بأثر رجعي انتهاكاً لمبدأ الشرعية ؟ .

وأمسك القاضى سيمرونوف بمجموعة المبادئ الأساسية للتشريع الجنائى الصادرة عام ١٩٥٩ ، وطلب منى أن أتلو نص المادة السادسة . فوجدتها تنص على ان القانون الذى يجعل الفعل مباحاً أو الذى يخفف العقوبة هو وحده الذى يكون له أثر رجعي لأنه الأصلح للمتهم . أما القانون الذى يجرم فعلاً لم يكن مجرماً من قبل أو يشدد العقوبة ، فإنه يفتق بغير أثر رجعي .

وقلت له ، هذا تعديل عظيم فى التشريع يعزز مبدأ الشرعية . فكيف إذن طبقت عقوبة الاعدام المشددة على عصابة التهريب التى ذكرت مع وجود نص المادة السادسة من تشريع ١٩٥٨ . فقال لى : لقد صدر قانون من مجلس السوفييت الاعلى بتطبيق هذه العقوبة فى هذه الحالة بالذات لحظورتها !

وقد أدعت توجيه نفس السؤال لاستاذ نظرية الدولة ، بجامعة موسكو وكان معه أثناء المقابلة أستاذ القانون الجنائى فقال ان هذه الحالة الوحيدة التى طبق فيها قانون بأثر رجعي . وقد كان لها ما يبررها . فانه هذه العصابة قامت بتهريب ٨٠٠ قيراط من الماس و ١٠٠ كيلو جرام من الذهب . وان مثل هذه الأفعال الخطرة من شأنها الاضرار بالاقتصاد السوفييتى .

فقلت له : اننى لا أختلف معك فى ان هذه الجريمة خطيرة ولا اعترض على تعديل التشريع وتشديد العقوبة لكى تصبح الاعدام . ولكنى لا أوافق على تطبيق القانون بأثر رجعي ولو فى حالة نادرة . ان مبدأ الشرعية كما أفهمه ليس قيداً على الإدارة وحدها أو على المحاكم بل انه قيد على السلطة التشريعية ذاتها .

وسألتني رئيس المحكمة العليا ، وكيف تواجهون مثل هذه الحالة
في بلادكم ؟ •

قلت له : لقد غرقت الباخرة دندرة في النيل منذ سنوات وراح
المئات ضحية هذا الحادث الذي كان القانون القائم وقتئذ يعاقب عليه
بعقوبة لا تزيد على الحبس ثلاث سنوات • قتلنا هذا الحادث على أن في
تشريعنا قصصورا وعدلنا قانون العقوبات وأصبحت العقوبة تصل في
مثل هذه الحالات التي يتمدد فيها الضحايا إلى الحبس عشر سنوات •
ولكننا لم نطبقها بأثر رجعي رغم فداحة الحادث •

إن الإعلان الدستوري الذي أصبح مفعولا به في ٢٦ مارس ١٩٦٤
في الجمهورية العربية المتحدة ينص في مادته الخامسة والعشرين على أنه
لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون وأنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة
لصدور القانون الذي ينص عليها ، فمبدأ عدم رجعية القوانين من المبادئ
الأساسية في دستورنا • وإني مع تقديري للنص على هذا المبدأ في
قانونكم الجنائي وأنه يمثل تطورا هاما ، أتمنى لو ضمنتوه دستوركم
ليصبح قيما دستوريا على السلطة التشريعية ذاتها •

الرقابة على دستورية القوانين :

وعدت أسأل رئيس المحكمة العليا : أن الذي أعلمه أن محكمكم
العليا لا تملك رقابة على دستورية القوانين • فإن بعض الدساتير
العربية تسمح للمحاكم برفض تطبيق قانون يخالف الدستور كما أن
بعضها ينشئ محكمة دستورية عليا لرقابة سلامة القوانين وعدم منافاتها
للدستور ، فكيف تتحقق هذه الرقابة في النظام السوفييتي ، ليست
الرقابة فقط على الدستورية بل لنقل الرقابة على الشرعية الاشتراكية
وهي مدلول أوسع شمولاً ؟ •

وأجاب رئيس المحكمة العليا : أن مجلس السوفييت الأعلى هو
أعلى سلطة تشريعية ينص الدستور ، فهو الذي يراقب احترام دستور
الاتحاد السوفييتي ويرعى الشرعية الاشتراكية • ولكننا لا نقر الرقابة
القضائية على دستورية القوانين التي تعرفها بعض البلاد الغربية مثل
الولايات المتحدة الأمريكية •

اننا لا نريد محاكمنا أن تتحول الى حكومة من القضاة ، وأن تصبح عقبة في سبيل التطور الاشتراكي ، ان تجربه المحكمة العليا الأمريكية قد دلت على أن منح هذه السلطة للقضاء قد يصبح عائقا خطرا في سبيل التقدم ، ويصبح ستارا للرجعية ، ألم تبطل هذه المحاكم كثيرا من القوانين التي صدرت في صالح العمال وذلك حماية للرأسمالية ؟

قلت له : ان قضاة المحكمة العليا الأمريكية يعيشون في بلد رأسمالي وهم بحكم وضعهم الطبقي يكونون أميل الى الحكم ، وفق مبادئ هذا النظام ، أما عندكم فالوضع يختلف فانهم قضاة من الشعب في نظام اشتراكي . ومع ذلك فلا يمكن أن ننكر أن المحكمة العليا الأمريكية في سنواتها الأخيرة كان لها دور تقدمي في قضايا التمييز العنصري التي طرحت عليها .

وعاد رئيس المحكمة العليا يقول : ان الديمقراطية الحقة تقتضي أن تكون الرقابة للشعب يمارسها عن طريق مجلس السوفييت الأعلى . ولملك تعلم أيضا ان النياية العامة تقوم بدور هام عندنا في ارساء مبدأ الشرعية الاشتراكية ، وما الدستورية الا فرع عنه . فالنائب العام هو الحارس الذي يعهد اليه الدستور ذاته بحماية الشرعية . فمن حقه بل من واجبه أن يلفت النظر الى أي قانون غير دستوري . كما انه رقيب على تصرفات سلطات الادارة وعليه أن يشرف على حسن تطبيق القوانين وفق غايات الاشتراكية أي وفق مصالح الشعب . والنائب العام لا تعييه الحكومة بل ان مجلس السوفييت الأعلى هو الذي يختاره لمدة سبع سنوات وهو مستقل في عمله .

كما ان المحاكم السوفييتية تملك بمناسبة نظر قضية معينة أن تسجل أي انحراف تلاحظه على سير الاداة الحكومية وأن تدون ملاحظاتها وتبليها للجهات المختصة التي يكون عليها أن تخطر المحكمة بما اتخذته من اجراءات .

ثم ان الرقابة على الشرعية تملكها النقابات ويمثلها الحزب ويمثلها اتحاد الشباب « الكومسومول » بل يملكها كل مواطن .

قلت لرئيس المحكمة العليا : ان معنى الشرعية قد تطور . انه لم يعد مجرد التزام السلطة الادارية لحكم القانون فيما تتخذه من اجراءات ، بل ان لها معنى أوسع من ذلك . انها الخضوع لمجموعة المبادئ الأساسية المستقرة في ضمير الإنسانية . وهذا التفسير لمبدأ الشرعية هو الذي

يمنح المبدأ قوة جسيمة ومضمونا ديموقراطيا • ويصبح بذلك قيما على الدولة ذاتها • فلو أصدر مجلس السوفييت الأعلى قانونا يناقض مبدأ من المبادئ الأساسية التي أكلها الإعلان المسالى لحقوق الانسان ، فإنه هذا القانون يعد انتهاكا لمبدأ الشرعية •

ان اهتمامكم بالنص على مبدأ الشرعية وتقرير ضماناته ، اهتمام رائع • ومع ذلك فإن التجربة ذاتها هي التي يمكن أن تكشف عن قيمة النص على مبدأ الشرعية وعن مدى كفاية الضمانات التي أوجدتموها • فالمبرة لحكم على أى نظام بالتطبيق لا بالنظرية !

الشرعية ولجان خلو الرجل - دراسة حالة محددة *

يحسن بعد ان انقضى حوالى ثلاثة شهور منذ بدء حملات المحافظين لرد خلو الرجل ، والتي كان قد اتسع نطاقها لتشمل صورا أخرى مثل تأجير الشقق الخالية - أن نلقى نظرة تحليلية فاحصة على النتائج التي حققتها هذه الاجراءات .

إن الأرقام التي أديعت عن مبالغ خلو الرجل التي ردتها المحافظات تدل على ان مجموع هذه المبالغ يصل الى أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات . ففي محافظة القاهرة وحدها ، وهي المحافظة التي كان لها فضل السبق في هذا المضمار ، بلغت هذه المبالغ التي ردتها المحافظة مليوناً وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات . ومن المؤكد ان المبالغ التي ردت طرعية دون أن تقدم شكاوى بشأنها ، لا تقل عن هذا المبلغ ، ان لم تكن تفوقه .

وهذا الرقم بذاته قد يدل على ان هذه الحملات قد حققت الغرض منها ..

واول مرحلة في تحليل نتائج هذه الاجراءات التي « تبدو » باهرة ، أن تفتتق دائرة المستفيدين منها . ونحن تأمل أن تجرى المحافظات احصاء دقيقاً عن المستفيدين ، يرمى الى تصنيفهم « اقتصادياً » ..

* جريدة الأهرام في أول و ٢ يناير ١٩٦٧ من مقالتي بعنوان « حساب الأرباح والصائر في علاج أزمة الإسكان » .

فما هي نسبة المستفيدين من سكان المساكن الاقتصادية ٠٠ أى.
الضعيف ٠ وما هي نسبة المستفيدين من سكان المساكن المتوسطة ٠٠
وفوق المتوسطة أو الفاخرة ؟

فإن الدلائل التي يمكن استخلاصها مما أذيع من إجراءات هذه
اللجان تدل على أن سكان المساكن الاقتصادية لم تكن لهم علاقة
بهذا الموضوع ٠٠ وإن أكبر نسبة في المستفيدين كانت للمساكن
المتوسطة وفوق المتوسطة ٠ فقد سمعنا عن مبالغ دفعت كخلو رجل.
وصلّت الى ثلاثة وأربعة آلاف من الجنيهات ، أما المبالغ التي ردت عن
المساكن الاقتصادية فلا تتجاوز نسبة ضئيلة ، لأن الطابع الغالب في
ظاهرة خلو الرجل ، أنها كانت متعلقة بالمساكن المتوسطة والفاخرة ٠

كذلك فائنا يجب ، لكي نستخلص نتائج جدية من هذه الحملة ، أن
نجرى بحثا عن الظروف التي دفع فيها هؤلاء الأشخاص مبالغ خلو الرجل
فالتعويضات التي كانت تقوم بها شرطة المرافق العامة والتي كانت تصدر
قرارات اللجان اعتمادا عليها ، لا بد وأنها لم تقتصر على بحث واقعة الخلو
للفقير بل تعرفت أيضا ظروف هذا النوع ٠

فهل كانت الحاجة الملحة الى السكن، السبب دائما ؟ أم أن هناك
حالات - لعلها معظم الحالات التي دفعت فيها مبالغ كبيرة - كان المستاجر
فيها يرغب في أن ينعم بمسكن ممتاز وبأبجار زهيد ، هو إيجار
ما قبل الأزمة ؟ وبعض هؤلاء القادرين الذين دفعوا هذه المبالغ الكبيرة
أصبحوا ينعمون اليوم بأفضل المساكن ، وقد عادت الى جيوبهم النقود
التي غاسروا بها ٠٠ والتي عاونوا بواسطتها على خلق هذه « السوق
السوداء » في الإسكان ٠

وأنواعه أنه ليس هناك تلازم حتمي بين صفة « المستاجر » وبين
« الوقوع ضحية للاستغلال » ٠ أى أنه ليس من المحتم دائما أن يكون
المستاجر هو الطرف الأضعف اقتصاديا في العلاقة بينه وبين المالك ٠
فقد يكون المستاجر من أصحاب الدخل الكبيرة ، وقد يفوق دخله ،
دخل المالك ٠ وقد يكون هذا المستاجر ذاته ، مالكا في نفس الوقت
لعقارات أو تجارة ٠ كما أن بعض الملاك قد يكون في مركز اقتصادي
أضعف مما يكون للمستاجر ٠ فالأرملة التي اشترت منزلا صغيرا من
مخدرات زوجها ، لتنفق من ريمه على أبنائها القصر ، ليست طرفا قويا
في العلاقة بينها وبين تاجر جملة يستاجر منها مخزنا لبضاعته ، ويحسب
في علاقته بها بالقوانين التي تحمي المستاجر من استغلال المالك !

ومن هذا التحليل المتقدم نستخلص أن المستفيدين من الاجراءات التي اتخذتها المحافظات لرد خلو الرجسل ينتمى معظمهم الى الفئطه المتوسطه أو فوق المتوسطه ، وإن الطبقات الكادحه من جماعه العمال فى المدن لم يكن لها علاقة بهذا الموضوع . كما نتبين من هذا التحليل ان بعض هؤلاء المستفيدين كان اسعد حظا . . وهو البعض الذى غامر يدفع مبالغ كبيره للحصول على مسكن أفضل بايجار زهيد ، لا لحل مشكله اسكان حقيقيه وقائمه بالنسبه له .

ولا يعنى هذا الا نمد الحماية الى هذه الفئات ، كما لا يعنى أننا نقلل من اهمية الجهود التى قامت بها لجان رد خلو الرجسل . ولكننا نرمى الى استخلاص النتائج التى كشفت عنها هذه الاجراءات لتكون مرشدا فى اقتراح الحلول .

ان احصاءات وزارة الاسكان تقول ان ٤٩.٩٪ من سكان القاهرة يعيشون فى غرفة واحدة ٠.١ مساحة صغيرة تحدها أربعة جدران ، وإن الغرفة الواحدة تشغلها أسرة متوسطها خمسة أفراد ! وهؤلاء هم الذين يجب ان تقصر وزارة الاسكان همها على تهيئة المساكن الاقتصادية لهم . فنحن نعلم ان الحطة الاقتصادية تقتضى أولوية تنفيذ المشروعات الانتاجية وبالأخص ما تعلق منها - بالصناعة الثقيلة وهى أساس كل الصناعات الأخرى . ومن ثم فان الدولة اذ تولى المساكن الاقتصادية اهتمامها وتوجه جانبيا من استثمارات الحطة لاقامتها - لا تستطيع ولا يجب أن توجه أى استثمارات الى المساكن المتوسطة والفاخرة . بل انه يجب على المداخلات القومية ان تشارك بأكبر قدر فى تمويل مشروعات اسكانها . ومن ثم فقد كانت سياسة الاسكان تهمل الى تشجيع هذه المداخلات على الاستثمار فى البناء وذلك باقراض الملاك وتقديم قروض للاسكان التعاونى والجماعى وباقتراح تملك الشقق وتبسيط اجراءات نظامه وسرعة البت فى تقدير القيمة الايجارية .

وتدل الاحصاءات على ان عدد طلبات تراخيص البناء فى تناقص ولم يتجاوز فى شهر نوفمبر ثمانية وسبعين طلبا لاقامة ٣٣٥ وحدة سكنية ، وإن الأرقام الأولى لشهر ديسمبر تدل على زيادة انخفاض عدد طلبات الترخيص بمبان جديدة .

فهل لهذه الظاهرة علاقة بالاجراءات التى اتخذتها المحافظات لرد خلو الرجسل ؟

ان اقتضاء خلو الرجل جريمة . ولا يمكن ان يكون تعقب الجريمة ومحاسبة المسئول عنها سببا لنحو من اندخرات عن التقدم الى امتحان في مشروعات الاسنان والا فمعنى ذلك ان نسلم بالاستغلال كما واقع في مجتمع تقوم فلسفته على تحريم الاستغلال .

ولكن يبدو ان الوسائل التي اتبعت في محاسبة المسئولين من خلو الرجل ، والعودة بهذه المحاسبة الى سنوات بعيدة ، ثم اتساع اختصاصي اللجان التي شكلت لهذا الغرض ، حتى شمل التمكين من الشقاق الخالية والبت بقرار اداري في امر الشقاق المفروضة ، بل وفي عديد من المسائل التي يجب ان يتولى القانون وحده تنظيمها . . والتي يجب ان يكون للقضاء وحده سلطة البت فيها - هذا كله قد خلق جسرا من عسدم الاطمئنان والبليلة ، فانطلقت الشائعات تجسم حتى الاخطاء الصغيرة . فكان طبيعيا ان تصاب حركة طلب تراخيص البناء بجمود ، بعد ان اصبح من العسر التمييز بين المالك المستقل وغير المستقل . اذ لم يعد في وسع المالك غير المستقل ان يحسم نفسه بوسائل قانونية مقروعة من تهمة الاستغلال اذا وجهت اليه .

وقد اثار بعض ما نشر عن اجراءات هذه اللجان قلقا وتساؤلا عن سيادة القانون في المجتمع الاشتراكي . ولكن كلمات الرئيس في حفل افتتاح دور انعقاد مجلس الأمة عن وجوب تقنين الثورة كحصانة اكيدة للتطور الدستوري السليم ليظل القانون دائما اكبر من مراكز القوة واعل من ارادة الافراد قد أعادت الطمأنينة الى النفوس المخلصة التي كان القلق قد بدأ يراودها ، كما قطعت السبيل في نفس الوقت على النفوس المريضة التي تريد الايهام بأن الثورة والقانون لا يتعايشان (وأنا في ذلك استعيد تعبير وزير العدل) .

ثم كان ما نشره الأهرام عن وقف قبول طلبات التمكين في الشقاق الحالية والمعلقة وان هذه المسائل ينبغي ان يكون تنظيمها بمقتضى القانون وحده ويدون في سبيل آخر غير سبيل القانون ، وأنه اذا كانت هناك ثغرات في القوانين ، فإن الأولى هو تعديل القوانين ذاتها - فكان ذلك تأكيدا صريحا للشرعية الاشتراكية ، نحني هامتنا له .

واعود قانون ان المرس من لجان خلو الرجل حيثما بدأت نشاطها كانت ان تحاول بالوسائل الودية انهاء المنازعات بين الملاك والمستأجرين . فاذا عجزت وثبتت لديها جريمة خلو الرجل كان عليها ان تحيل الامر الى النيابة والقضاء . وفي هذه الحدود السليمة ، كان اجراءات هذه

اللجان لا تكون خرقا للقانون ولكن تدعيها له . ومبادرة المحافظين الى اتخاذ اجراءات حاسمة في هذا الشأن ، كان يجب ان توصف بانها استدعاء للقانون من « الاجازة » التي فرضها عليه التواكل والتسامح واهمال التطبيق .»

ولكن يبدو ان بعض ما نشر عن اجراءات هذه اللجان قد يمث على الاعتقاد بان بعضها قد تمدى الحدود التي تتلأم مع سيادة القانون . من ذلك ما نشرته احدى الصحف في ١١ ديسمبر على لسان مندوبها من انه « علم ان المالك الذى يصر على الإنكار رغم التحريات التي تؤكد انه اخذ خلوا ، سيتم التحفظ عليه بإدارة شرطة المرافق الى أن يعترف . فاذا تمسك بالإنكار ترفع المحافظة عنه تقريرا للجهات المسؤولة لفرض الحراسة عليه باعتباره مستظلا وسارقا لأموال المواطنين » . وما نشرته هذه الصحيفة قبل ذلك بأنام عن ابلاغ ادارة الجوازات باسماء الملاك الذين باعوا عقاراتهم وقدمت ضدهم شكاوى لم يبت فيها لعدم السماح لهم بمغادرة البلاد الا اذا حصل كل منهم على إيصال بإبراء ذمته من الخلو » وما نشر من ان احدى اللجان قد قررت ان يدفع أحد الملاك مبلغ كذا وأصدرت تعليماتها باستدعائه حتى لا تضطر الى التصرف معه بما يتبع في الحالات المماثلة باغلاق المحال التي يملكها أو يديرها أو سحب رخص سياراته . وما نشر في حالة أخرى عن اغلاق المحلات التي يملكها أخوه !»

وهي اخبار تقضى عن أى تطبيق ١٠٠

ولم يكن نشر هذه الاخبار التي تكشف عن طبيعة الأسلوب الذى اتبع « للتوفيق » بين الملاك والمستأجرين ، وحده ، هو الذى أثار القلق - بل ان بعض اللجان قد مد اختصاصه الى فرض أحكام جديدة لا يملك تقريرها . الا المشرع . فكل ما يتعلق بالشقق المفروشة . أو التمكين من الشقق اقلية أو اعدبار التأمين الذى يدفعه الساكن ويزيد على إيجار شهر بمسابة خلو رجل يجب رده فورا - كلها مسائل تصدى لها مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر الذى أعلن عن اعداده منذ شهور وطرح للمناقشة العامة والذي ينتظر عرضه على مجلس الأمة فى هذه الدورة . ولكنه لم يصبح قانونا بعد .

ومهما حسنت نية المشرعين على هذه الاجراءات اذ ان منهم من ألزم أقرب اقاربه برد خلو الرجل دون محابة وهو محافظ القاهرة - الا أن مدينة القاهرة مثلا تمدها يصل الى أربعة ملايين شخص ، لا يمكن حل مشاكلها بالاجتهاد الفردى ولا يمكن أن يتسع وقت المسئول عنها

لكي ينظر بنفسه في مشاكلها اليومية . ومن ثم كان الخطر في أن تنحرف هذه الإجراءات عن أهدافها السليمة . . . وأن تنفذ اليهـا الأغراض الشخصية وأن يهتز اطمئنان المواطنين الى وسائل اثبات الدفاع عن وجهة نظرهم .

ومن المرجح ان هذا الجو كان له اثره في أحجام المدخرات في الشهرين الاخيرين وتردها في أن تستثمر في اقامة المباني السكنية . . . والواقع ان الاسكان مشكلة خطيرة خصوصا في مدينة مثل القاهرة . تزداد الهجرة اليها ، وسياسة التشييد فيها لا تستطيع ملاحقة نمو عدد سكانها . . . فكيف بها لحل أزمة قائمة ؟

ومن ثم فان علينا بالنظرة الواقعية أن نواجه هذه المشكلة . فاما عن المساكن الاقتصادية فان استثمارات الدولة وحدها هي القادرة على مواجهتها . . . واما عن المساكن المتوسطة ، فما هو السبيل للخروج من الحلقة المفرغة التي تدور فيها بين وجوب تحريم الاستغلال وبين عدم إمكان الاعتماد على القطاع الخاص للمشاركة في البناء . . . اذا لم نضمن له عائدا مجزيا يشجعه على ذلك . فمن ناحية ، وإن كان لا مناص من الاعتماد على المدخرات الوطنية لتنشيط حركة البناء ، الا انه ليس من اللازم أن نعتمد على مدخرات رأسمالي في إمكانه أن يقدم هذه الاستثمارات بمفرده فابا كان عدد هؤلاء ، فانه ليس كبيرا وأيا كانت قدرتهم فانها ليست كبيرة . . . وسياسة تشييد المباني ذات الطوابق القليلة التي يلجأ اليها الرأسمالي الصغير بمفرده سياسة غير اقتصادية ، لأنها تبذل قيمة الأراضي الصالحة للبناء ومساحتها التي بدأت تنضب وتبذل قيمة الأساسات مع انها قد تصلح بعد تعزيز يسير ، لحمل عدد أكبر من الطوابق ، فتوزع التكاليف على أكبر عدد من الشقق وتنخفض بذلك قيمتها الإيجارية . . . فمن الواجب أن نبحث عن الشكل الملائم لتجميع مدخرات الطبقة المتوسطة وتشجيعها على البناء ، أي أن نضم ما امكانات الادخار التي يقدمها عامة المواطنين ليشتروا في بناء عمارات ضخمة ، يملك كل منهم فيها شقته الخاصة وتدار تعاونا ، توجههم في ذلك وتعاونهم وزارة الاسكان ، بأن تعد لهم عقدا نموذجيا يتبعون أحكامه وتسهل لهم الحصول على الأرض ومواد البناء . كما أن نصيبا من مدخرات العاملين في القطاع العام الذي يتمثل في نصيبهم من الأرباح يجب أن يوجه في هذا الاتجاه . أما سياسة قيام وزارة الاسكان ذاتها ببناء هذه العمارات ومحاولة تأجيرها أو بيعها بعد ذلك ، فانها لم تثبت نجاحا . . . ومثل ذلك ما نشره الأهرام أمس من أن وزارة الاسكان قد انتهت الى اقتراح تمليك الوحدات السكنية في عمارات

الحكومة وشركات التأمين والحراسة لمستأجريها الحاليين نظير ثمن يقسط على خمسة عشر عاما ويوازي قسطه قيمة الايجار ، على أن يدفع منه ١٠٪ مقدما . وهو اقتراح لا يمتص شيئا يذكر من المدخرات ولا يحل أزمة اسكان . بل أنه أقرب الى أن يكون تبرعا للمحظوظين من مسكان هذه العمارات . اذ أنهم لن يفرموا في الواقع الا مقدم الثمن . وبعد خمسة عشر عاما يمتلكون المسكن مقابل ما كانوا يدفعونه من ايجار في هذه السنوات .

أما سياسة تجميع المدخرات الصغيرة للبناء فهي الشكل الملائم للاقتصادى الكفيل بالمعاونة على حل مشكلة الاسكان المتوسط ، بل وعلى حل مشكلة الاسكان الاقتصادى ، لأن الدولة عندئذ يمكنها أن توجه جميع استثمارات الحطة في الاسكان الى المساكن الاقتصادية وحدها ، وهي موزعة الآن بين المساكن الاقتصادية والمتوسطة . وفي نفس الوقت فان هذا الحل يؤدي الى امتصاص جانب من المدخرات الفائضة ويحد بذلك من الاقبال على الاستهلاك .

وفي ضوء هذه الحقيقة ، نعود الى مناقشة اجراءات لجان خلو الرجل التي استطاعت ان ترد الى قريق من المواطنين مبالغ تجاوزت ثلاثة ملايين جنيه في مدى شهرين وبضعة ايام . فما هو مصير هذه المبالغ ؟ والم يكن من الواجب توجيهها الى الادخار بدلا من مصيرها المحتوم . وهو الاستهلاك ؟

ففي الوقت الذي يعتمد فيه نجاح الحطة الثانية على دعمتين هما ، تشجيع الادخار لزيادة القدرة الانتاجية ، والحد من الاستهلاك - كان من اللازم الا تصرفنا الرغبة في ادخال الفرحة العاجلة على نفوس من استردوا مبالغ خسلو الرجل ، عن الواجب الاساسى في تدعيم الوعي الادخارى والامامه سد منيع من وجه التذلل على الاستهلاك . . . اى في وجه الآثار التضخمية لطرح هذا المبلغ الكبير دفعه واحدة في سوق الاستهلاك . فمن المؤكد ان معظم من دفع هذه المبالغ لم يكن يدور بخلافه انه سيسترد ما يوما . ومن ثم فان هذه المبالغ تمثل فاقضا لديهم ، من شأنه أن يشكل ضغطا في الطلب على السلع والخدمات .

وبينما ترى سياسة الدولة في نشر الوعي الادخارى ضرورة قومية فتصبر قاتونا لتنظيم الادخار وتخصم من مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام والشركات اجر نصف يوم منذ يوليو ١٩٦٥ بل وتصدر سندات للاستثمار لامتناس جانب من المدخرات ، كان من الواجب أن

تسير خطة المحافظات في نفس الاتجاه ، فتخصص الجانب الأكبر من المبالغ المستردة ، خصوصا تلك التي امتدت من أعوام سابقة للاكتتاب في سندات الاستثمار . ولا اعتقد ان المستأجر كان في هذه الحالة سيحجم عن شكواه ، ذلك انه في جميع الأحوال صاحب مصلحة ، لـ إذ ستتحول هذه المبالغ التي يدفعها الى سندات تفل له فائدة . كما انه لو قيل ان بعض الملاك قد تراضوا على دفع هذه المبالغ خصما من الإيجار المستقر ، فان ذلك لا ينفي ان اعفاء المستأجر من الإيجار يمثل أيضا فائضا في دخل المستأجر لم يكن يتوقعه ، ويمكن أيضا توجيه المبالغ التي كان سيرصدها لسداد الإيجار ، لكي تستغل في سندات الاستثمار .

كذلك ، فان هذه الاجراءات تطرح سؤالا هاما حول المباني القديمة ذات الإيجار المنخفض ، وكثير من هذه المباني القديمة مملوك لشركات التأمين ، وبعضه لا تتجاوز فائدته التي يفلها اثنين أو ثلاثة في المائة ، ومن ثم لقد لجأت بعض شركات التأمين الى اقتضاء خلو رجل عن الشقق التي تنمو في عماراتها ، وكان المستأجر يقبل على دفع خلو الرجل راضيا اذ انه سيستأجر شقة بإيجار زهيد . بما هو أشبه بتملكها مدى الحياة . وبعد ان آلت شركات التأمين الى القطاع العام وقبل ان يصبح حق تأجير الشقق الحالية من اختصاص المحافظة ، احتارت بعض هذه الشركات فيما تتبعه . ان العمارات المائلة المملوكة للقطاع الخاص تقتضى خلوا من راغبى استئجارها ، وفائدة رأسمال هذه العمارات زهيدة ولا يعوضها الا اقتضاء خلو رجل عنها . وهي في تصورهما ، لا ترى ان اقتضاء هذا الخلو في هذه الظروف يمثل استغلالا ، لأن إيجار الشقة زهيد ، والمستأجر قادر بل ومرحب بسداده . فلو وزع ما يدفعه المستأجر كخلو على السنوات المنتظر انتفاعه بالشقة فيها ، لكان إيجارها مع ذلك أقل من إيجار مثيلاتها في المساكن حديثة البناء . عندئذ أقدمت بعض هذه الشركات على اقتضاء مبالغ الخلو ووصفت لها حسابا خاصا في دفاترها . وهي مطالبة الآن بأن ترد هذه المبالغ الى الأشخاص الذين دفعوها . وهؤلاء الأشخاص باستردادهم هذه المبالغ يكون الخلو قد حالفهم ، اذ انهم حصلوا على مسكن بإيجار زهيد . دون أن يفرموا شيئا . وبعض هؤلاء أكاد أقول كل هؤلاء ، في سمة من الايراد .

ولو تكن هذه خطة شركات التأمين وحدها ، بل ان مصلحة الضرائب ذاتها كانت وما زالت تستفيد من «حق الإيجار» عند الحجز على محلات ومكاتب موليها المأجرين عن سداد الضرائب المستحقة أي انها تبني حقها وتقتضى عنه قيمة منفصلة عن الأجرة ذاتها . فهو خلو

مقنع • بل أنه منذ أيام قليلة نشرت الصحف اعلانات للحراسة العامة عن بيع بالمرزاد لحل مع سق الإيجار منبهة الى ان الإيجار جنيهاً وخمسائة ملهم أى أنه زهيد • وللازادة ستشمل حق الإيجار فى هذه الخانة • وهو نوع من إخبو •

فمشكلة المساكن القديمة ذات الإيجار المنخفض يجب أن تطرح بصراحة • وبطبيعة الحال ، لا يمكن أن تستثنى هذه المساكن من حظر خلو الرجل ، والا وقعنا فى تناقض خطير • ومن ناحية أخرى ، فإن سياسة توزيع المساكن الحالية فيها لا يمكن أن تبني على الحظ والنصيب وفى نفس الوقت فإن بعض أصحاب هذه العقارات أصبح ينو بتكاليف صيانتها ، ولا يمكن أن تتوقع منه أية مساهمة فى ذلك ، فما هو السبيل الى حل هذه المشكلة والقضاء على خلو الرجل بالنسبة لهذه المساكن ؟ •

فى اعتقادى انه يجب أن تفرض ضريبة على الساكن الذى يدفع إيجار ما قبل الحرب ، بحيث تصل قيمة ما يدفعه الى المستوى العام للإيجارات. لوحدة سكنية تحقق نفس المنفعة • ويمكن أن تستثنى من هذه الضريبة المساكن الاقتصادية • كما يمكن ألا يتقرر سريانها الا عند التصرف فى المسكن لمستأجر جديد ، شأن ذلك شأن العقارات التى تستفيد من التعسيات التى تمنحها المشروعات العامة ، مثل شق طريق او مصرف فإن القانون يقرر على مثل هذه العقارات مقابل تحسين ولكنه لا يستحق الا عند التصرف فى المقار •

ان هذا العمل العملى بمثابة إعادة تقدير للقيمة الإيجارية للمساكن ويمكن أن يخصص جزء من هذه الضريبة لانشاء صندوق لصيانة المقارات القديمة ، أما الباقي فيضاف الى مبالغ الاستثمارات المخصصة لتشبيد المساكن الاقتصادية القديمة المتوسطة وفوق المتوسطة طبقاً للأسعار السائدة اليوم • وهو يعنى اقتصادياً مصادرة فائض قيمة يحصل عليه المستأجر ولا دخل له فيه ، بل انه نتج بمرور الزمن • فشأنه شأن الأراضى الفضاء التى تزيد قيمتها دون أى مجهود يبذلها صاحبها ، بينما هو يشن غلبونه كما قال من ذلك الاقتصادى هنرى جورج • وأيضاً فإن هذه الأراضى المدة للبناء يمكن أن تفرض عليها ضريبة تزيد من سنة الى أخرى • وهى بذلك تمتص فائض القيمة وتحت مالكةا على البناء •

وبعد ، فانا نتوقع من مجلس الأمة أن يناقش هذه التجربة يرمتها • وفى أمكانه أن يحيل هذا الموضوع الى لجنة الاستطلاع والمواجهة لكي يدلى المواطنون من اصحاب الراى والتجربة بأرائهم فيه •

وعليها ونحن نقيم تجربة لجان خلو الرجل الا نفعل عن الجوانب
الايجابية فيها وأن نستفيد من جوانبها السلبية في رسم الطريق السليم
لصيانة الشرعية الانتخابية . وكما سبق ان دعوت ، فان التنظيمات
الشمعية يمكنها ، بعد تنقية هذه التجربة من جوانبها السلبية ، أن تقوم
بهذا الدور الذي قدمت أجهزة الادارة المحلية نموذجا له في سرعة البت
وتبسيط الاجراءات والحزم في تطبيق القانون ، كما ان المبادرة الى معالجة
ما في القوانين من قصور ، وتفهم القضاء لرسالته في الدفاع عن مبادئ
المجتمع الاشتراكي وفي اضعاف التفسير الذي يتفق مع هذه المبادئ على
النصوص المخالفة - لهو الضمان الحقيقي لسيادة القانون .

القانون في اجازة : ❁

دق جرس التليفون في مكتبى بجريدة الاهرام بعد ظهر أول يوم في العام الجديد وكان المتحدث محافظ القاهرة . وقال معلقا على ما كتبت عن حساب الأرباح والخسائر في أزمة الاسكان ، انه يؤمن بالمناقشة الموضوعية ويوجب تقييم أى عمل ، للتعرف على جوانبه الإيجابية والسلبية . وأنه يسره أن يلتقاني في محاولة لتبادل وجهات النظر . وتواعدنا على اللقاء في اليوم التالي .

❁ وقال لي المحافظ : لقد قرأت بامعان كل ما كتبت . وفهمت منه أنك على اتفاق معي حول مبدأ محاربة الاستغلال الذى جعلته أساسا لنشاط لجان خلو الرجل ، بل أنك قلت ان مهمة هذه اللجان لا تغرق القانون ولكنها تدعنه . ولكنك تخفى الحراف هذه اللجان عن أهدافها السلبية . فدمعنى أوضح لك اسلوب العمل في هذه اللجان . فانا نسمى هذه اللجان « لجان مصالحات » .

❁ قلت له : واسمح لي بدورى ان أوضح لك ان تقييمى لهذه التجربة لا ينصرف الى محافظة القاهرة وحدها . بل لمل اجراءات محافظة القاهرة لا يرتى الشك الى نزاهتها ، وان كانت لي ملاحظات عليها . ولكن ما افق الناس هو ما نشرته بعض الصحف عن الاسلوب الذى تجرى عليه بعض اللجان في محافظتك أو في غيرها . ان احداها نشرت مثلا ، ان من

❁ جريدة الاهرام في 4 يناير ١٩٦٧ تحت عنوان « حساب الأرباح والخسائر في جوار محافظة القاهرة » .

يرفض الاعتراف ، سيتم التحفظ عليه حتى يعترف • وقد فاتك أن تتعقب مثل هذه الأخبار غير المستولة بالتصحيح • ثم رويت عنك عبارة لك في حديث تليفزيوني ، وقد سمعها الآلاف وتناقضوها ، وهي أنك « ملحت القانون اجازة 1 » •

● فرد المحافظ : انتم لم اكن اقصد المعنى الظاهر من هذه العبارة • لقد كان حديثا عابرا ، زل فيه تعبيري ، بينما كنت اعنى نفس المعنى الذى رددته فى مقالاتك من أن نجعل القانون فى خدمة المجتمع • ومع ذلك فقد أعجبني تعبيرك فى مقال اليوم من أنك كنت تفضل أن توصف هذه الاجراءات العاسمة ، بأنها استدعاء للقانون من الاجازة •

● قلت للمحافظ : هذا حق نسجله لك • فاقضاء خلو الرجل جريمة ، يبنى تمقيها وضبطها • ولذلك فقد اختلفت مع من كتبوا فى هوجة حماس يدافعون عن اجراءاتك ، فيقولون أنك خرقت القانون لتحمي العدالة ولتمنع الاستغلال • فكنت منذ أوائل نوفمبر ، والحمله فى بدنها • ميبنا السند القانوني لهذه الاجراءات ، تأكيداً للمشرعية الاشتراكية • ولكنى ، فى نفس الوقت ، وضمت ضوابط لهذه الاجراءات ضمانا لعدم اتحرفها قائلا « أن حكم الشعب العامل يجب أن يتم طبقا لقساوعد قانونية واضحه • • وهذه القواعد القانونية هي التى تحدد النظرة الى الحق والخطأ والصواب • ولا يصح أن يترك ذلك لمحض تقدير أجهزة الاداره وفق ما يراه كل جهاز منها ، والا انتهى الامر الى فوضى خطيرة تهدد التصول الاشتراكي » • وترجمة هذا الكلام ، اننى كنت أريد أن أقره نشاط هذه اللجان عن أن تنتزع لنفسها صله المشرع • وهذا يفودنا الى ملاحظه أخرى • وهى مد اجراءات هذه اللجان الى سنوات بعيدة مضت • الى عام ١٩٥٤ • فلماذا اخترت هذه السنه بالذات بداية للمحاسبه فى عام ١٩٦٧ •

● فرد المحافظ : اننى فى الواقع كنت أود أن أرجع بهذه الاجراءات الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ • تاريخ الثورة التى جعلت من مبادئها السعة تحريم الاستغلال •

● قلت له : ان تحديد ما يعتبر استغلالا معاقبا عليه كان مرجعه القيادة السياسية العليا التى تملك سلطة التشريع • وهو اليوم أمر تملكه سلطة التشريع التى عهد بها الدستور الى مجلس الامه ورئيس الجمهوريه • لقد كنت أفضل لو قصرت نشاط هذه اللجان على الفترة الواقعة بعد ٨ يناير ١٩٦٢ وهو تاريخ صدور القانون الذى جعل خلو الرجل جريمة •

وان نحدد مهمة هذه اللجان بأن تتدخل في محاولة ودية لحل المالك او غيره على رد ما تقاضاه من خلو ، والا تعرض لتقديمه الى المحاكمة .

والا فلو انفرد كل محافظ بتفسير مدلول الاستقلال ووضع له مضمونا ، يتعرض من يخالفه للمؤاخلة ... لانتهى بنا الامر الى ان يصبح في بلدنا اكثر من قانون لاكثر من محافظ في مسألة عامة وجوهرية يجب ان تحكمها قواعد واحدة . ولعلك اطلمت على ما نشر امس من ان محافظ الاسكندرية قد اعلن ان اللجان التي شكلها تختص فقط بحالات خلو الرجل التالية لصدر القانون الذي حرماها ٠٠ وهو موقف يختلف عن موقف محافظة القاهرة . ان القانون قواعد عامة يجب ان تسرى على كافة المواطنين ، ويجب ان يعرفوا حكمها سلفا ليتبينوا ما لهم وما عليهم . ثم ان التثبت من واقعة مضت عليها سنوات طويلة ، مع انها صعبة الانبات بطبيعتها ، اذا انها تتم دائما في خفاء ، امر صعب ويفتح الباب امام شتى الادعاءات ! وان امامك اليوم ١٦٧٧٠ شكوى لم يبت الا في ٣٥٧٠ منها . فاي جهاز ذلك الذي يمكنه ان يبت فيها مطمئنا مع ما نعرفه من احتمال الادعاء أو المبالغة أو اشفاء الضمائر أو انتهاز الفرص ؟

اننى اتمنى لو قمت بابلاغ النيابة عن اى جريمة خلو رجل تطعن الى وقوعها . ولعلك قد تقول ان اجراءات النيابة والقضاء قد تطول .

ولكنى واتق ان موضوع هذه الجريمة بل موضوع اى جريمة اجتماعية او اقتصادية يجب ان يلقى الاهتمام الحازم من الجهات المختصة . فالا تخلفت عن ذلك ، كان يجب ان تبحث عن سبب تخلفها ٠٠ ولعالمه ٠٠ ولتمنض اللجان في عملها ، كلجان للمصالحة ولتجميع الادلة . ولكن لندع للجهات القضائية محاسبة المسئول . لقد كتبت منذ شهر نوفمبر، حينما علقت على اجراءات هذه اللجان ، وهي في مستهل عملها ، ان النجاح الذي حققته يدعو الى التفكير في اشاء نوع من المحاكم الاجتماعية يجلس فيها المواطنون مع القاضى المتخصص . وقلت ان علينا ان نتقدم في التجربة خطوة ونسند الزمام لسلطة الشعب محلة في الاتحاد الاشتراكي ودون ان نفعل أهمية اشارك القضاء في مسئولية حماية مبادئ المجتمع . ولذلك فانى آتمنى لو اقترحت اصدار تشريع بتشكيل هذه اللجان من قاض او نائب بمجلس النوبة ومن عنصر شعبي وآخر يمثل للمحافظة ، وان بوضع لهذه اللجان لائحة بمسئلة للاجراءات تكمل اطمئنان كل مواطن الى حقه .

وابدى المحافظ موافقته على هذا الرأى ، قائلا انه سيضع منذ الآن تعليماته مكتوبة بالاجراءات التى تتبع والمبادئ التى تسير عليها اللجان فى

عملها • ثم اضاف قائلا : بقى فى موشوعتنا بعض الجوانب التى اود توضيحها •

فهل صحيح ان اجراءات استرداد خلو الرجل قد أدت الى نقص طلبات البناء ؟

ونعوض من مكنته وعرض احصاء مقارنا يبين ان طلبات البناء خلال عام ١٩٦٦ قد زادت عن عام ١٩٦٥ ••

● قلت له : ان ما يهمنى هو مقالة الشهور الاخيرة ، اى بعد ان بدأت حملات رد خلو الرجل • فقال : لقد اصدرونا تراخيص بالبناء فى الشهور الثلاثة الأخيرة تبلغ ٥٠٣ تراخيص وفى شهر ديسمبر بالذات صرفت المحافظة ٩٥ ترخيصا مقابل ٣٢ ترخيصا فى العام الماضى • قلت له : لعل الادق ان تعرف عدد الطلبات التى قدمت بالاخص فى الشهرين الاخيرين فان عدد التراخيص لا يثبت شيئا ، اذ ان الترخيص قد يصدر متعلقا بطلبات سبق تقديمها منذ شهور • وكانت الطلبات الجديدة حسبا جاء بأحصاءات المحافظة : ٢٢٥ فى أكتوبر و ١٥٤ فى نوفمبر و ١٢٤ فى ديسمبر • وبقي سؤال آخر : كم عدد التراخيص التى استخدمت فعلا بعد صدورها فى الشهرين الأخيرين • وهل صحيح ما رددته بعض دوائر وزارة الاسكان ذاتها من ان بعض الملاك قد توقف عن البناء ؟

● واضعفت معلقا : ان دلالة الارقام لا تعنى مع ذلك ان نتجاوز عن جريمة خلو الرجل خشية ان تهجم المخابرات عن الاستثمار فى البناء • وقد سبق ان اوضحت فى مقالى السابق وقلت « ان اقتضاء خلو الرجل جريمة ، ولا يمكن ان يكون تعقب الجريمة ومحاسبة المسئول عنها ، سببا لتكوص المخابرات عن التقصم فى مشروعات الاسكان ، والا فمعنى ذلك ان نسلم بالاستغلال كامر واقع فى مجتمع تقوم فلسفته على تحريم الاستغلال » • ولكن الحقيقة هى ان ما اصاب حركة طلب تراخيص البناء من ركود ليس مرجعه تحريم خلو الرجل ، بل انه يرجع الى الانسحاب الذى اتبع أخيرا فى البتات هذه الجريمة والمحاسبة عليها والى اتساع نطاق اختصاصى اللجان حتى شمل امورا لا يميزها لها القانون ، مثل : التمكين من الشقق الخالية أو المخلقة • وهو جو خلقته تصرفات مختلفة ، قد لا تكون مسئولا عنها • وبعضها قد يكون قد جرى فى محافظات اخرى • فاننى اعلم ان مواطنين صالحين تعرضوا لفقد مساكنهم فى بعض المحافظات • ولمصلحة من •• لمصلحة صديق لا ينافى ازمة اسكان ولكنه

يطمع في السكن المريح بالإيجار الزهيد • بل انى أعلم ان محافظة شقطة قد أوقفت تنفيذ أحكام أصونها القضاء !

● فرد المحافظ : ولئلا هذه التصرفات امرت بوقف قبول طلبات التمكن في الشقق الخالية • فبعض الأشخاص كان ينتهز فرصة غياب شخص عن مسكنه ويقدم طلبا للتمكن • ولعلك تعلم ان احد كبار الموظفين قدم لى طلبا لتمكينه من شقة مغلقة بحجة ان صاحبها قد غادر البلاد نهائيا .وقد رفضت طلبه حينما تبينت من شكوى قدمها بعض اقارب هذا الغائب انه مسافر الى الخارج باذن عمل •

● مرددت على الفور : اذن فقد تبينت مدى خطورة هذه الاجراءات اذا لم يحكمها القانون • فماذا لو كان السكان لم يستطيع ان يصل اليك ؟ وماذا لو كان قد التى باثاث السكان في الطريق • • • ولمصلحة من ؟ وعلى أى حال ، فنحن نحمد الله لك موقفك الصريح ، فقد كنت امينا على مسئوليتك • ولعل ذلك يطمئن الناس الى انهم في حماية القانون وان في وسع المواطن الصالح غير المستغل ان يمضى في البناء دون ان يخشى شيئا • • نحن لا نستطيع ان نعتد في الاسكان المتوسط وفوق المتوسط الا على ملخرات الأفراد • لقد خصصت الدولة مبلغ ٩ مليون جنيه في العام الماضي لاصدار تراخيص بناء للأفراد • وقد زادته هذا العام الى ١٤ مليون جنيه • وهذا يعنى ان خطة الدولة ترمى الى تشجيع المبادرات على الاستثمار في الاسكان المتوسط وفوق المتوسط ، حتى يمكن ان تتوفر للمشكلة الحقيقية الخاصة بالاسكان الشعبي ، دون ان تتأثر اولويات الانتاج •

وتطرق الحديث بنا بعد ذلك الى مناقشة ما اقترحه من الاكتتاب بالمبالغ التي تسترد في سندات استثمار ، فرأى المحافظ ان هذا الاقتراح حسب التنفيذ قللت له ان محافظ الاسكندرية قد اعلن أمس انه يبحث حاليا استفلال مبالغ خلو الرجل ترد مستقبلا للسكان في شهادات استثمار • ولفزت الى ذهنى من جديد ، الملاحظة التي قلتها لحافظ القاهرة عن خطورة ان يصبح لكل محافظ قانونه الخاص في مسائل لا تمس الظروف المحلية وحدها •

● واضاف المحافظ : ولكنى وافقك على وأبك في وجوب إعادة النظر في اجازات المساكن القديمة • فهي تمثل ٧٧٪ من مساكن القاهرة وهي قروية قومية تجب صيانتها •

● قلت له في نهاية الحديث : اننا شغلنا وقتنا كله بمشكلات اسكان الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة التي لا تمثل أزمة حقيقية بقدر ما تمثلها مشكلات الطبقات الشعبية التي تزدهم في حجرات غير ملائمة وغير صحية . اننى حينما قمت بتحليل نتائج اجراءات لجان خلو الرجل ومطليبات من المحافظات ان تصنف المستفيدين منها اقتصاديا ، قلت في نفس الوقت ان ذلك لا يعنى الا لمد حماية القانون الى الجميع . ولكنى اردت ان نستخلص النتائج التي تعيننا على التثبت من مواقع اقدامنا .

ونهض المحافظ وقال : تعال معي اطلعك على نموذج للاسكان الشعبي اهدف به الى خلق مجتمع جديد للطبقات الشعبية . كانت الساعة قد قاربت منتصف الثانية ، وصحبني المحافظ في سيارته الى منطقة عين الصيرة ، حيث شيدت المحافظة مائتي وحدة سكنية من الاخشاب كل منها : مكون من حجرة ومطبخ ، ومنسقة بطريقة بديمة وقد ضم اليها مركز لتنظيم الاسرة والاسعاف ومدرسة وجمعية تعاونية . وقال لي المحافظ انه دناها من وفورات الميزانية وستؤجر الواحدة منها بجثيه ونصف شهريا . وفي نهاية خمسة عشر عاما يمتلكها المستاجر .

وقلت له مودعا : اننى سميت بهذا الحوار الموضوعي الجاد . انه الطريق الكفيل بخلق رأى يقدر المسؤولية .

القانون والثورة *

من أوجب الأمور في هذه المرحلة الحاسمة التي يمر بها كفاحنا الوطني ، أن نضع النقط فوق الحروف في موضوع أختلقت الكتابة فيه هذه الأيام وجذب اهتمام الناس ولعله أثار بعض الاضطراب الفكري . . وهو موضوع سيادة القانون ، أو ما يعرف بالشرعية . . والشرعية الاشتراكية .

النقطة الأولى :

أنه لا خلاف على أن مبدأ سيادة القانون يجب أن يسود المجتمع الاشتراكي . وأنه بغير سيادة للقانون لا يمكن أن نتقدم الى تحقيق الاشتراكية وحماية الثورة الاجتماعية وتدعيم الجبهة الداخلية . بل ان لهذا المبدأ أهمية خاصة في تجربتنا الاشتراكية التي ارتضت الحل السلمي للصراع الطبقي . إذ أن هذا الحل السلمي لا يتحقق الا من خلال القانون .

وقد وصف ميثاق العمل الوطني سيادة القانون بأنها الضمان الأخير للديمقراطية . كما تحدث عنها الرئيس عبد الناصر في أكثر من مناسبة، لعل آخرها كان خطابه في مؤتمر المحامين العرب الذي انعقد في نهاية هذا الحريف بالفاخرة ، فوصف موضوع القانون والثورة بأنه موضوع

* جريدة الامام في ١٩ أغسطس ١٩٦٧ .

مطروح دائما في أي اجتماع عام وإعادة تأكيد عبارته المعروفة من أن تقنية الثورة حصانة أكيدة للتطور الدستوري السليم ليعمل القانون دائما أكبر من مراكز القوة وأعلى من إرادات الأفراد . وقد أثبتت التجارب العملية في النول الاشتراكية - وكان ذلك في بعض الحالات بعد تضحيات شديدة ومؤلمة - أهمية التمسك ببداية الشرعية الى حد أن معظم دساتير الدول الاشتراكية أصبحت تنص عليه في صياغتها .

فمبدأ سيادة القانون أو الشرعية مبدأ أساسي في المفهوم الاشتراكي . وليس حكرًا على المفهوم الغربي . وكل ما هنالك أن مبدأ الشرعية وهو يعني في صورته العامة الخضوع للقانون ، إنما يخدم في المجتمع الرأسمالي مصالح الطبقات صاحبة المصلحة في القانون وهي الطبقات ذات السيطرة الاقتصادية بينما أنه في المجتمع الاشتراكي يخدم مصالح القوى العاملة ويخدم قضية التحول الاشتراكي . فالشرعية هي الخضوع للقانون ، ولكن أي قانون ، هذه هي نقطة الخلاف بين الشرعية الاشتراكية التي يعبر فيها القانون عن مصالح الشعب العامل وبين الشرعية في المجتمع الرأسمالي التي يعبر فيها القانون عن مصالح الأقلية المستغلة .

والشرعية ليست مجرد التزام النص التشريعي ، بل إنها تعني أيضا الخضوع لمجموعة المبادئ التي استقرت في ضمير شعوب العالم خلال أجيال من الكفاح في سبيل حرية الإنسان الحقيقية . أما النص التشريعي فقد تفرضه سلطة الدولة التي تسيطر عليها مصالح الأقلية المستغلة ، تفرضه على شعبها العامل أو على الشعوب التي تستعمرها . فبما سم الخضوع لسيادة القانون يحرم الملونين من حقوقهم في جنوب أفريقيا وفي الولايات المتحدة . ليست التفرقة المنصرفة مقررة في نصوص قانونية فإذا اعترض عليها الأحرار اعتبروا خارجين على حكم القانون . فمثل هذه القوانين التي تفرضها الطبقة المستغلة أو السلطة الممثلة للاستعمار ليس لها من صفات القانون الا شكله الخارجي ولكن مضمونها ديكتاتوري . ويعني هذا أن استيفاء الشكل لا يكفي لتحقيق الشرعية الاشتراكية . وفي نفس الوقت فإن العكس غير صحيح .

النتيجة الثانية :

أنه إذا كانت الشرعية هي الخضوع للقانون بمسفة عامة ، فإن الشرعية الاشتراكية تعني الخضوع للقانون الذي تصدره سلطة الدولة الممثلة لمجتمع الشعب العامل . فلا يكفي توافر المضمون الاجتماعي في

اجراء اذا كان هذا الاجراء صادر ممن لا يملكه . ولو تصورنا أن مسئولنا
عن الحكم المحلى قد رأى أن تنظيم الانتاج الزراعى يقتضى جميع الملكيات
الصغيرة فى تعاونيات زراعية وهو مضمون اجتماعى قد نوافقه عليه .
الا أن ذلك وحده لا يجعل له سلطة فى أن تصبح مشيئته قانونا . وبغير
هذا يمكن أن تختل الموازين وتصبح خطرا على الثورة الاشتراكية ذاتها

فحكم قوى الشعب العاملة يجب أن يتم طبقا لقواعد قانونية واضحة
تصدرها السلطة المختصة بالتشريع . وهذه القواعد هى التى تحدد النظرة
الى الحق والخطأ والصواب . فتحديد ما يعتبر حقا أو خطأ أو صوابا
لا يمكن أن يترك لمحض تقدير أجهزة الدولة وفق ما يراه كل جهاز منها .
ومن هذا يتبين أنه لا يمكن تدعيم الاشتراكية بغير التزام مبدأ الشرعية .

وما دام القانون هو إرادة الشعب التى يمارسها مجلس الأمة المنتخب
أو رئيس الجمهورية فى الحالات التى يخولها فيها الدستور هذا الحق .
فإن مبدأ الشرعية يصبح عاصما من الحكم البوليسى ومن الانحراف فى
استعمال السلطة ويمد وسيلة للاستقرار الاجتماعى . اذا ما دام الحكم
للقانون 'الذى يتضمن قواعد عامة مجردة ، فإن المواطنين سيصرفون سلفا
مراكزهم القانونية وحقوقهم وواجباتهم ويمكنهم ان يلتزموا ذلك فى
تصرفاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية ، وبغير قانون ينشر على الناس سلفا
يصبح المواطنون فى قلق لا يمكنهم معه أن يسمهوا بأبدانهم الخلاق .

فسمو القانون باعتباره الممثل لإرادة الشعب يقتضى أن يحده
بوضوح الحقوق التى ينظمها والواجبات التى يفرضها . فذلك القاعدة
القانونية ووضوحا وسهولة الرجوع اليها هو الذى يميز القانون فى
مجتمع لم يعد فيه هذا القانون أداة لقمع قوى الشعب العاملة بل أصبح
أداة لتحقيق آمالها .

النقطة الثالثة :

إن الشرعية الاشتراكية لا تنكر قيام حقوق للأفراد يتعين على الدولة
احترامها . بل أن هذه الحقوق التى تكفلها الشرعية الاشتراكية ليست
حقوقا خالية من القيمة الواقعية بل هى حقوق تتمتع بحماية اقتصادية الى
جانب الحماية السياسية . وهى لا تكفى بمجرد تقرير الحقوق بل انها
تبين السبيل الى ممارستها . فمجرد أن ينص الدستور مثلا على كفالة
حرية الصحافة لا يكفى ، اذا لم تهىء الدولة الوسائل التى تمكن الشعب
العامل من ممارسة إصدار الصحف بأن تستورد له آلات الطباعة والورق
والأحبار اللازمة مثلا .

وقد أبرز الفقه الاشتراكي الحديث عن أهمية الشرعية الاشتراكية في حماية حقوق الأفراد مثل ذلك ما صرح به البروفسور تشيكادزي في مؤتمر وارسو للقانونيين الديموقراطيين عام ١٩٥٨ من أن الشرعية الاشتراكية يجب أن تحمي حقوق وحريات المواطنين وتحمي حقهم في العمل وحقهم في السكنى ومصلحتهم وحقوقهم الأخرى التي تصون أرواحهم وأموالهم وصحتهم وأمنهم وأن هذه الحماية هي إحدى دعائم الشرعية الاشتراكية .

النتطة الرابعة :

انه لا قيمة لمبدأ الشرعية الاشتراكية إذا لم تلتزم باحترامه سلطات الدولة ذاتها . ومن ثم فانه يجب أن توجد الضمانات التي تكفل احترام هذا المبدأ . وهذه الضمانات قد تكون ضمانات سياسية تتمثل في رقابة مجلس الأمة والتنظيم السياسي والأجهزة الشعبية والصحافة التي يكون عليها أن ترأب شرعية تصرفات السلطات الادارية والتنفيذية ومسئولي التزامها للقانون . على أن الرقابة السياسية لا تقضى عن رقابة قضائية هي تصرفات جهاز الدولة الاداري . فبعد أن اتسعت وظيفة الدولة الاقتصادية وأصبح تنظيم الاقتصاد يتم وفقا لخطة مرسومة فانه من الخطورة أن يقع أى انحراف عن التزام القانون مما قد يؤدي الى اعاقه تنفيذ الخطة الاقتصادية والى خلق بيروقراطية ضارة مستعجلة منعزلة عن مصالح الجماهير . والقضاء اليوم يجب أن يقف حارسا للقيم الاشتراكية ومن بينها التزام مبدأ الشرعية . لذلك لم يكن غريبا في دولة اشتراكية مثل الاتحاد السوفيتى عانت في فترة من الفترات من اهدار مبدأ الشرعية أن يكتب عالم أكاديمي مثل ستروجوفيتش عام ١٩٥٦ مطالبا بالتوسيع في الضمانات القضائية التي هي اسمى الضمانات وأن الوسائل السياسية لا تكفي لحماية حقوق المواطنين .

ان هذا يقتضى ان يحاسب أى موظف عام مسئول عن عدم تنفيذ احكام القضاء أو تعطيلها أو اهدارها .

وإذا كانت هناك حالات تقتضيها ظروف التطور الاجتماعى ، أو إذا كانت هناك حالات قد يخطئ فيها القضاء في فهم القانون في ضوضاء مقتضيات الثورة الاشتراكية . فليست وسيلة تقويم ذلك أن لنقض قضاء آخر أو أن نسمح للسلطات الادارية كل وفق تقديرها أن تقف من هذه الاحكام موقف المناجزة . بل ان وسيلة ذلك يمكن ان تتم عن طريق القانون الذى يمكن أن يغول النيابة العامة وهي بحكم وظيفتها الامينة

على مصالح المجتمع ، حق الطعن في مثل هذه الأحكام أمام محكمة عليا وإن يرتب على هذا الطعن وقف تنفيذ هذه الأحكام . وهي صيغة ملائمة يمكن معها إعادة طرح النزاع على محكمة أعلى دون إخلال بما يجب أن يكون لأحكام المحاكم من احترام وبما ينأى عن إمكان تدخل السلطات الإدارية لوقف تنفيذ الأحكام تدخلا قد تختل معه معايير التقدير السليم .

كذلك فإن الضمانات القضائية تقضى الفاء كثير من القيود الحاجة لحق النقاضي . وإذا كان من المسلم به أن هناك أمورا تعتبر من أعمال السيادة التي لا يجوز للقضاء التعرض لها ، وهي الأعمال التي تصدرها الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة إدارة مثل إجراءات التأميم أو التدابير التي تتخذها الحكومة استنادا إلى حالة الطوارئ - إلا أن التوسع في مفهوم أعمال السيادة والنص مثلا على أن يعتبر من قبيل أعمال السيادة القرارات الصادرة بأحالة الموظفين إلى المعاش أو الفصل بغير الطريق التأديبي أو القرارات الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها أو الصادرة بالتخطي في الترقية من الدرجة الثانية - فإنه توسع يعد في الواقع غللا لسبيل الطعن في هذه القرارات وهو توسع لا تقتضيه السياسية العليا للتحويل الاشتراكي ، بل إنه قد يصبح بمثابة رخصة للإدارة للتدخل من حكم القانون وستر أخطائها .

وإذا كانت بعض الظروف قد اقتضت أن نطبق من اختصاص القضاء بالنسبة إلى أنواع معينة من المنازعات أو إلى خلق محاكم خاصة لم تشكل من رجال القضاء - فإن الأولى أن نواجه إعادة تنظيم القضاء تنظيما شاملا يضمن تدعيم صلة الوظيفة القضائية بأهداف المجتمع الجديد ويشرك قضاة من الشعب في بعض أنواع من القضايا وفي المرحلة الأولى للتقاضي مع المثقفين الذين يملكون التجربة القضائية والخبرة القانونية المتخصصة في مسئولية حماية المجتمع الجديد . ونحن نتوقع من قضائنا بلا شك أن يكونوا حراسا لمبادئ هذا المجتمع وهم الذين وصفهم الرئيس عبد الناصر في حديثه أمام المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٤ يوليو ١٩٦٢ بأنهم « صمام الأمان » .

النقطة الخامسة :

انه لا يتنافى مع الشرعية الاشتراكية أن تخول الدولة في بعض الظروف سلطة اتخاذ إجراءات سريعة لحماية أمنها ، على أنه يمكن دائما التوفيق بين ما يقتضيه واجب حماية أمن الدولة من اتخاذ إجراءات سريعة وبين إتاحة الفرصة لمن تناوله الاجراء للتظلم منه . فالدولة في النهاية يهملها الاحتجاز الا من تتوافر أسباب جدية تنبئ عن خطورته على أمنها . ولا يصح افتراض هذه الخطورة من سبق اعتقال الشخص ، اذا كان قد اثبت بعد ذلك ولاءه للمجتمع الاشتراكي . وهذه الاجراءات الاستثنائية تقرر في النهاية اعتمادا على تحريات قد تنحرف وقد تخطئ . وحتى يكون للتظلم قيمته الحقيقية فان القانون يجب أن ينظم حالاته وطريقته وأن يبين الجهة التي يطرح عليها حتى لا يصبح متروكا لسعي شخصي يكتب له النجاح أو الفشل تبعا لظروف كل شخص وصلاته التي تمكنه من طرح تظلمه على الجهات الأعلى مع كثرة مشاغله ومستوياتها .

إن الحل في نظري يقتضي أن تشكل محكمة عليا تجمع بين العنصر القضائي والعنصر السياسي تطرح عليها التظلمات في حالات القبض التي تتم بناء على سلطة الطوارئ والتي تنقضي عليها ثلاثة شهور ، على أن يتجدد لصاحب الشأن حق التظلم أمام هذه المحكمة كل ثلاثة شهور ، وبطبيعة الحال فان هذا لا يخل بحق السلطة العامة في أن تستخدم إلى المحاكمة من يرتكب أفعالا محرمة يحرمها القانون ويفرض لها عقوبة ؛ إن الرغبة في حماية حريات المواطنين دعت إلى اتجاها كثير من الدول الاشتراكية إلى أن تقرر الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي في الدستور . وهو اتجاه برز أخيرا في دستور يوغوسلافيا ودستور رومانيا .

كذلك فقد أشار الميثاق إلى الحراسة كاجراء للقضاء على كل وضع استغلالي ، ولكن اتخاذ هذا الاجراء يقتضي تنظيما للتظلم منه ، ولا يعنى هذا التنظيم « حماية قانونية خاصة للطبقات المستغلة » بل انه يعنى حماية واجبة لأهداف الثورة ضمانا لها ضد الانحراف أو اساءة التصرف وضمانا لجدية الاجراءات وحتى لا تفرض الحراسة في حالات لا تستوجبها وعلى أشخاص قد يكونون من الشعب العامل .

أن قانون تدابير أمن الدولة الصادر عام ١٩٦٤ يسمح بفرض الحراسة على أموال الأشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد إيقاف العمل بالنشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة وهي حالات تصبح معها الحراسة بمثابة عقوبة أو اجراء وقائي . فهذه العقوبة تقتضي

أن تنظم طريقة توقيعها بأن يعرض أمر التحفظ على محكمة مشكلة من عنصر قضائي ومن عنصر شعبي لتبت فيه ، فتصدر قرارها بعد أن تستمع إلى دفاع المطلوب وضع أمواله تحت الحراسة • فإن هذا يخلق ضمانا للمواطن العادي ألا يصيبه هذا الإجراء إلا إذا توافرت له مبرراته •

ومن الخطأ أن يفهم مثل هذا الاقتراح على أنه حماية لبعض المستقلين، بل إن الحقيقة أنه ضمان للمواطن العادي • فإذا كان القانون يجيز مثلا فرض الحجر القضائي على المعتوه أو السفهه ، فلا يصح أن يقال أننا ندافع عن المعتوهين أو السفهاء إذا جعلنا تقرير الحجر من اختصاص القضاء • بل الأصح أن يقال أنه دفاع عن المواطن الصالح الذي قد يصيبه الإجراء خطأ •

إننا بهذا نجيب على السؤال الذي طرحه الرئيس في مؤتمر المحامين العرب في أواخر الخريف الماضي : كيف نستطيع أن نحقق الوفاق بين حرية المجتمع وحرية الفرد في هذا المجتمع ؟

وبعد ، فنحن اليوم أشد ما نكون حاجة إلى التماسك والالتفاف حول قيادتنا الوطنية الاشتراكية • • وأشد ما نكون حاجة إلى أن نؤلف قوى الشعب العاملة حول قضيتنا الأساسية • • وهي قمع العدوان وإزالة آثاره • لذلك فنحن اليوم أشد ما نكون حاجة إلى الوضوح لتدعيم جبهتنا الداخلية • • أشد ما نكون حاجة إلى الصراحة النزهة • • لنستفيد من دروس النكسة • ولذلك فقد كتبت هذا التوضيح في موضوع كثر الجدل فيه مع أنه لا يقتضيه •

تلقين الثورة *

يمود مجلس الامة الى الانعقاد في دورته الخامسة ، ليباشر مسئولياته التي عهد بها اليه دستور مارس ١٩٦٤ .

وهو ينعقد في ظروف جد مختلفة عن الظروف التي اجتمع فيها في الدورات السابقة .

فهو ينعقد والبلاد لا تزال تحتاز محنة من اخطر المحن التي واجهتها ، وقد رفعت راية النضال لازالة آثار عدوان نسجته مؤامرة استعمارية ضد القومية العربية والقوى التحررية في الوطن العربي .

وهو ينعقد ورئيس الجمهورية يتولى بنفسه مسئولية الحكومة ، لأول مرة في ظل دستور ١٩٦٤ .

وهو ينعقد في ظروف تقتضي تماسك الجبهة الداخلية وتأكيد الوحدة الوطنية لعناصر تحالف قوى الشعب العاملة .

وهذه الظروف كلها تقتضي أن يشترك مجلس الامة الحكومة في تحمل مسئوليات هذه المرحلة ، مستفيدا من دروس المحنة التي واجهناها .

لقد أكد الرئيس في حديثه في افتتاح دور الانعقاد الخامس لمجلس الامة ما سبق أن ذكره من قبل في مناسبات مختلفة عن أهمية اعداد

* من مقال في جريدة الامرام بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٦٧ نشر تحت عنوان « التراجع محدد الى مجلس الامة في دورته الجديدة » - أن يفرغ من اعداد المستقر وتلقين الثورة » .

الدستور الدائم وتكوين الثورة ، كما أكد ما سبق أن أشار إليه في ٢٣ يوليو عن أهمية إعادة البناء الوطني كقاعدة أساسية للمقاومة والتقدم .
ومن أهمية تدعيم التنظيم السياسي الشعبي وإطلاق حيوية ونشاط قوى الشعب العاملة ليكون ذلك مدخلا إلى ديمقراطية أوسع وأعمق لقوى الشعب العاملة بحيث تستطيع الثورة أن تحقق انتقالا حقيقيا وكاملا إلى الديمقراطية السليمة فور الانتهاء من إزالة آثار العدوان .

وقد بدأ فصلا خلق الجو الملائم الذي يمكن أن تزدهر فيه طاقات قوى الشعب العاملة . فقرارات الإفراج عن المعتقلين الذين لا يثبت الاتهام الموجه اليهم حتى لا يتحول هذا الاجراء إلى عقوبة لا تحيطها الضمانات الكافية - فقرارات رفع العزل السياسي عن كثيرين ممن شملهم قانون وقف مباشرة الحقوق السياسية - كلها اجراءات هامة على طريق دعم الشرعي الاشتراكية وتدعيم تماسك الجبهة الداخلية .

وإذا كانت هذه الاجراءات تعبر عن أهمية تدعيم الجبهة الداخلية ، فإن تدعيم هذه الجبهة الداخلية لا يمكن ان تقتصر له عناصره الا بتدعيم سيادة القانون .

ان ممارسة حق النقد والرقابة المستنيرة لاجهزة السلطة ، لا يمكن ان تتم الا من خلال ضمانات قانونية تكفل ممارسة حق النقد والرقابة في امان وحرية ، كما تكفل ممارسته دون انحراف به الى المطاعن أو توسل به الى عاقبة التحول الاشتراكي . فهي ضمانات للمواطن العادي ، كما انها ضمانات للمجتمع الاشتراكي . وهي مسئولية مجلس الأمة ان يوجه هذه الضمانات ، من خلال اختصاصاته في التشريع .

والحديث عن سيادة القانون لا ينقطع . . حينما عهد دستور مارس ١٩٦٤ الى مجلس الأمة مهمة وضع دستور دائم للجمهورية العربية المتحدة، وطرح مشروع هذا الدستور على الشعب للاستفتاء لكي يمنحه من ارادته الحرية القوة التي تجعله مصدرا لكل السلطات - انما كان يرمي بذلك الى تأكيد سيادة القانون ، لان الدستور هو القانون الاسمي . وهو التعبير الذي تتجسد فيه مبادئ الميثاق وينظم وضع السلطة ودور المجتمع وعلاقة المواطن بهذا المجتمع .

ورغم ذلك وخلال دورات ثلاث مشحونة بالعمل لم يكن مجلس الأمة قد بدأ مهمته في إعداد مشروع الدستور حتى دعاه الرئيس في خطابه

في عيد العمال في أول مايو ١٩٦٦ إلى أن يعد الدستور الدائم على أساس مناقشة مفتوحة ثم طرحه للاستفتاء بعد ذلك . فقام مجلس الأمة بتشكيل لجنة تحضيرية لدراسة الدستور المؤقت ومراجعة الميثاق لاستخلاص المبادئ التي لم يتم تقنينها في الدستور وأعداد البحوث والدراسات التي تسهل للجنة العامة التي يتم تشكيلها وضع مسودة المشروع على أن يشترك الشعب معها في وضع مشروع الدستور بأن تفتح باب الاستماع إلى آراء مختلف المستويات من الشعب وأن تطلب وتنتقي رأى العاملين في مختلف الميادين .

وعاد الرئيس في دور الانعقاد الرابع لمجلس الأمة في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٦ فركز على أن شعبنا مازال ينتظر مناقشات الدستور الدائم وأضاف عبارته المشهورة « كما أن تقنين الثورة حصانة أكيدة للتطور الدستوري السليم ، وعاد الرئيس فأكّد هذه المعاني في خطابه بعد ذلك في مؤتمر المحامين العرب منها إلى أهمية الإسراع بأعداد الدستور الدائم « ليظل القانون دائما أكبر من مراكز القوة وأعلى من إرادات الأفراد » .

وكانت الناس تتساءل أحيانا : لمصلحة من تتصرف بعض الأجهزة .. فتهدد هذه المبادئ التي أكلها الرئيس ؟ وما هو السبيل إلى ضمان عدم تحول المبادئ « الموضوعية » إلى مبادئ « شخصية » . وما هو السبيل لكي نضع لتحالف « قوى الشعب العاملة » الأسلوب الذي يرمي إلى تحقيق التحول إلى الاشتراكية بوسائل التفاعل الديموقراطي وحدها ؟ ..

وهذه التساؤلات كانت تؤكد أهمية العمل على « تقنين الثورة » .

والذي أضمنه أن أضع أمام مجلس الأمة المضمون الحقيقي لعبارة « تقنين الثورة » . وهنا أود أن ألفت النظر إلى عديم الخلط بين « تقنين الثورة » وبين « الثورة التشريعية » وهي الإسراع إلى إصدار القوانين الأساسية مثل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية .. الخ .

أن ما قد يعوق سير التحول الاشتراكي ويخلق تناقضات كاذبة بين حرية الفرد وحرية المجتمع ، ليس التأخر في إصدار قانون جديد للعقوبات أو تبسيط إجراءات التقاضي .

بل أنه من الانصاف أن نقرر أننا كنا من أسرع البلاد التي سارت على طريق الاشتراكية في تطوير القوانين .. وأخشى أن أقول أننا كنا

من أكثرهم « تعجلا » في تعديلها في بعض الحالات ! أن القوانين والقرارات
تصل أحيانا إلى أرقام مذهلة في كثرتها ! ثم أن القوانين الأساسية ذاتها
قد لحقتها تعديلات كثيرة .. مثل صدور قانون الإهمال معدلا لأحكام قانون
العقوبات في عام ١٩٦٢ . ومثل تعديلات أخرى لحقت قانون المرافعات
والإجراءات الجنائية . ومثل تعديلات لحقت قوانين العمل والتأمينات
الاجتماعية تماشيا مع أهداف التحول الاشتراكي .

ليست هذه هي القضية إذن ! هي أمر لازم ولكنه لا يجب أن يلهينا
أو يصرفنا عن أصل المشكلة .. وهي الحاجة إلى تقنين الثورة .. لا الحاجة
إلى تنقيح التشريعات الأساسية أو ما يسمونه في وزارة العدل تطويرها ..

وليست مهمة تقنين الثورة مهمة صياغة فنية .. بل هي مهمة سياسية
بالدرجة الأولى . أن مجلس الأمة عليه أن يتولى مهمة تحديد المفسمون
السياسي والاجتماعي لتقنين الثورة مسترشدا بالميثاق وبما كشفت عنه
التجربة في التطبيق .. ثم يصبح الأمر سهلا بعد ذلك .. صياغة فنية
تشريعية !

ولأضرب بعض أمثلة عما ألهمه تقنين الثورة .

في تجربتنا ، إجراءات ثورية قننت فعلا ، أي صدرت بها قوانين .
وأهم الأمثلة على ذلك قانون الإصلاح الزراعي فمنذ صدوره في عام ١٩٥٢
وحتى اليوم والمشرع يلاحقه بالتعديل .. تحديد المدد الأقصى للملكية ..
العلاقة بين المالك والمستأجر .. الدورة الزراعية .. لجان الفصل في
المنازعات بين المالك والمستأجر . وقد تكون بعض أحكام هذا القانون في
حاجة إلى إعادة نظر . مثل تجربة لجان الفصل في المنازعات بين المالك
والمستأجر التي أصبحت لجانا إدارية صرفة يموئها ضحمان العنصر
القضائي .. ولكن الميم أن هذه الإجراءات مقننة ولها ضوابط وأحكام
تنظمها ..

ومثال هذه الإجراءات التي صدرت في شكل قانوني .. إجراءات
التأمين .. تحديد المنشآت التي خضعت للتأمين .. الشكل القانوني
للمنشأة المؤمنة .. تنظيم علاقة العاملين بها .. حقوقهم في الإدارة
والمشاركة في الأرباح ..

ولكن مقتضيات التحول الاشتراكي دعت خصوصا في السنوات
الآخيرة ، إلى اتخاذ إجراءات تفتقر إلى التنظيم القانوني الكامل .. أو إلى

اصدار قوانين لا تعبر عن المضمون الاجتماعي والانساني الذي رسمه الميثاق لحرية الفرد وكرامته في المجتمع .

●● مثال : قانون الحرمان من الحقوق السياسية الذي صدر في عام ١٩٦٢ . وهو يوقف مباشرة الحقوق السياسية وكافة الحقوق الانتخابية في المجالس والهيئات والنقابات والجمعيات لمدة عشر سنوات بالنسبة لفئات مختلفة ، فانه قد أصبح يحتاج الى تقنين كامل لما أثبتته ممارسة هذه التجربة وما انتهت اليه من استثناء بعض الفئات من تطبيق أحكامه . وهو تقنين لا يفل تنظيم التظلم من هذا الاجراء في الحالات التي لا يكون فيها هذا العزل نتيجة حكم من القضاء . فإني أعتقد مثلاً انه الحكم على شخص بالادانة في جريمة كسب غير مشروع يمكن أن يستتبع وقف مباشرته لحقوقه السياسية . وهو ما نرجو ان يلاحظه مجلس الأمة وهو ينظر مشروع قانون الكسب غير المشروع الذي أحاله اليه رئيس الجمهورية أمس (١) .

ثم انه من المؤسف أن قانوناً مثل قانون الجمعيات تصدر له لائحة تنفيذية في العام الماضي ، فتشترط لجرد العضوية في الجمعية وليس لممارسة حق الانتخاب أو الترشيح - ألا يكون الشخص محروماً من حقوقه السياسية أيما كانت أسباب هذا الحرمان ، بل ان بعض قوانين النقابات المهنية التي صدرت أخيراً تشترط العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي للانتماء الى النقابة ، فتحد بذلك الحرمان من الحقوق السياسية ليصبح حرماناً من حق العمل وهو حق أساسي مرتبط بكيان أي مواطن (٢) .

وكلها قوانين كانت تحت نظر مجلس الأمة .

مثال آخر : إجراءات الحراسة . ما هي الضمانات التي تطمئن المواطن العامل الى أن هذه الإجراءات لن تتخذ ضده « خطأ » أو « انحرافاً » عن الفرض الاجتماعي للحراسة . ثم ان بعض هذه الإجراءات قد اتخذ بناء على قرارات لجنة تصفية الاقطاع . التي تحولت فيما بعد الى لجنة

(١) عدل قانون مجلس الشعب فيما بعد بناء على الاقتراح بشروع قانون رقم ١١
أؤلف وقد أقره المجلس وأصدر بذلك القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) التي شرط العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ .

رقابة عليا - وهي نجرية تقتضى مراجعة ٠٠ أى تقتضى أن توضع لها الاحكام المنظمة لها والضمانات التى تحيط اجراءاتها (١) .

ومثال : تدابير الاعتقال ٠٠ ان قانون تدابير أمن الدولة الصادر عام ١٩٦٤ لا يعيز الظن بأى وجه فى القرارات الصادرة بهذه التدابير وهو لم يرسم طريقا للتظلم منها ٠٠ ولم يضع نظاما للمعتقلين لرقابة معاملتهم أسوة بالمسجونين فى السجون العامة . كما أن عباراته لا تخلو من غموض .

فهو يجيز مثلا إعادة القبض على أشخاص لمجرد أن احكاما سبق أن صدرت ضدهم من محاكم أمن الدولة الجزئية . فإذا كان قد سبق صدور حكم على مواطن بالغرامة فى قضية عدم اعلان الأسعار أو عدم تقديم استمارة الاستيراد فى الميعاد - وهى أحكام تصدر عن محكمة أمن الدولة الجزئية - ان ذلك يصلح سببا يحرمه من الضمانات الدستورية ضد القبض والاعتقال ! بل ان القانون ينص بين هذه الحالات على حالة من سبق ان تقرر بالنسبة له وقف حقوقه السياسية حتى لو كان صدر استثناء له من هذا الوقت . ثم ما هو الضمان فى ألا تتخذ هذه التدابير ضد أشخاص ليسوا من الفئات التى حددها القانون ؟ وفى نفس الوقت فإن هذا القانون لا يقدم حماية كافية للمجتمع ضد أشخاص قد يكونون أشد خطرا ، لمجرد أنهم لم يردوا ضمن هذه الفئات (٢) .

مثال آخر : ليس من الافضل أن نعيد تنظيم القضاء وأن ندعم استقلال الوظيفة القضائية بما يكفل إمكان اشراك القضاء فى مسئولية حماية الثورة الاشتراكية ٠٠ بدلا من أن نتجنب الاستعانة بهذا القضاء أو بدلا من أن نخلق جهازا آخر يتولى بعض اختصاصاته ؟ ليس من مصلحة الدولة أن تطعن مثلا ، من خلال ضمانات قضائية ، الى سلامة فصل الموظفين العميين والمسؤولين عن القطاع العام ؟ وإذا كانت قد سلعت مبيدا آتاحة الفرصة للتظلم ، فإن طريق التظلم يحتاج الى تنظيم قانوني أى الى تقنين (٣) .

(١) صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ينظم فرضى الحراسة واجازة التظلم من اجراءاتها أمام محكمة خاصة .

(٢) ألقى قانون تدابير أمن الدولة بالنص على ذلك فى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المعروف بقانون الحريات والذى صدر بناء على اقتراح من المؤلف .

(٣) صدر بعد ذلك القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ الذى وضع ضمانات للمصل بغير الطريق التاديبى ، وكان ذلك بناء على اقتراح من المؤلف .

تقنين الثورة يعنى تقنين مثل هذه الاجراءات .. أى إحاطتها بالضمانات القانونية وتنظيم أحكامها . ان البعض يفضل ان يظل محتفظا بهذه الاجراءات بوصف الاجراءات الاستثنائية . وهى نظرة خاطئة . فمن المؤكد ان طريق التحول الى الاشتراكية طريق طويل .. وأن هذا الطريق قد يقتضى اتخاذ اجراءات غير تلك التى ألفها مجتمع استقرت أوضاعه . ولذلك فمن الافضل مواجهتها والتسليم بما يكون لازما منها .. ولكن مع إحاطتها بالضمانات ومع تقنينها ، حتى لا تتحول الى أداة فى يد الأجهزة المنفذة ، لخدمة اغراض فردية أو بيروقراطية لا لخدمة قضية الاشتراكية .

وهذا التقنين يجب ان يبدأ بالمشور .

ان الظروف التى نتجاوزها .. ليست سببا لتأخير تقنين الثورة .. ووضع دستور جديد . بل انها توجب الاسراع فى ذلك . قال الشعب لابد من ان يعرف من الآن صورة ما ينتظره فى حياته السياسية بعد ازالة آثار العدوان ، حسبما عبر عن ذلك الرئيس فى حديثه الى مجلس الأمة . وإذا كانت الظروف الحالية قد لا تسمح اليوم بالاستمرار فى الدعوة الى جلسات استماع مفتوحة كذلك التى بدأتها اللجنة التحضيرية للدستور وكانت تجربة رائدة - فانها لا تمنع من المضي فى اعداد مشروع الدستور حتى اذا انتهينا من تصفية آثار العدوان ، طرحناه للاستفتاء وبدأنا مرحلة جديدة فى العمل الداخلى فى ظل دستور يكون مظلة شرعية لتحولنا الى الاشتراكية ..

استمرار الثورة في ظل سيادة القانون *

استوقف نظري في لقاء السيد أنور السادات (١) مع وفود القضاة والمحامين ، التي قدمت اليه منذ يومين معلنة تأييد ترشيحه رئيساً للجمهورية على طريق عبد الناصر - تركيزه في حديثه معهم على وجوب التمسك بسيادة القانون .

فالمرحلة التي نجتازها تقتضي التأكيد على وحدة قوى الشعب العاملة . وهذه الوحدة الوطنية إنما تتحقق من خلال سيادة القانون .

والقانون هنا لا يعني فقط التشريعات التي أصدرها مجلس الأمة . بل انه يعني أيضا جميع الوثائق المنظمة لعلاقات المجتمع والدولة التي خلفها لنا القائد وأجمع عليها الشعب . . ابتداء من الميثاق فالدستور فبيان ٣٠ مارس .

وبهذا المعنى فإن الحفاظ على سيادة القانون ، هو الذي يضمن تدعيم المكاسب والانجازات التي حققناها . . وهو الذي يعني الاستمرار :

استمرار المؤسسات السياسية ، الدستورية منها والجماعية ، في حمل مسئوليات هذه المرحلة . .

واستمرار المبادئ التي التقى حولها الشعب . .

* مقال بجريدة الأهرام في ١٣ أكتوبر ١٩٧٠ .

(١) لم يكن الرئيس أنور السادات قد انتخب بعد رئيسا للجمهورية بل كان مرشحا للرئاسة عند نشر هذا المقال .

واستمرار النضال من أجل تحقيق تطلعات الشعب وآماله .

ومن هنا ، فإن تأكيد السيد أنور السادات على مبدأ سيادة القانون ، إنما هو تمة لازمة لما أعلنه قبل ذلك أمام مجلس الأمة عند ترشيحه رئيسا للجمهورية من أنه يودع هذا المجلس بيان ٣٠ مارس كوثيقة وعهد وبرنامج يسير عليه . ذلك أن من بين المهام الرئيسية التي عرضها بيان ٣٠ مارس « ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون » وهو نفس المعنى الذي أكدته الميثاق من قبل حينما قال عن سيادة القانون أنها الضمان الأخير للديموقراطية .

وقد كانت هذه وصية عبد الناصر لنا . . حينما راح منذ عام ١٩٦٦ في أكثر من مناسبة يدعو الى تقنين الثورة ليكون ذلك حصانة أكيدة للتطور الدستوري السليم وليلظل القانون دائما أكبر من مراكز القوة وأعلى من ارادات الأفراد .

وكانت أول دعوة لتقنين الثورة هي وضع الدستور الدائم . فتولى مجلس الأمة حينما كان السيد أنور السادات رئيسا له ، الدعوة الى مناقشات عامة حول المبادئ التي يرى المواطنون النص عليها في الدستور وحول رأيهم في تنظيم سلطة الدولة وعلاقتها بالاتحاد الاشتراكي .

ولم تكن هذه التجربة الديموقراطية أول تجارب مجلس الأمة في العودة الى القواعد الشعبية لاستطلاع رأيها في التشريعات التي تتصنف بمصالح الجماهير . فقد سبق للسيد أنور السادات أن طرح مشروع قانون المؤسسات العامة خلال عام ١٩٦٦ على رؤساء مجلس إدارة المؤسسات والشركات وأعضائها بما فيهم ممثل العمال المنتخبين وأساتذة الجامعات والنقائين لابتداء آرائهم في المشروع في جلسات استماع علنية عقدت بقاعة المجلس . وهو تقليد وصفته وقتئذ بأنه يؤكد المفهوم السليم لديوقراطية التشريع .

وهو نفس المفهوم الذي التزمه السيد أنور السادات حينما أصدر مجلس الأمة لائحة داخلية جديدة بعد إعلان الدستور المؤقت في مارس ١٩٦٤ . فقد ربطت هذه اللائحة بين ممارسة المجلس لأختصاصه التشريعي وبين السياسة التي يقرها المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي . واستحدثت نظام المجموعات الاقليمية للأعضاء لتحقيق الارتباط بينهم وبين قواعدهم الشعبية ولإيجاد اتصال دائم للمجلس بمجريات الأحداث

والمشكلات اليومية للجماهير • بل أجازت اللائحة الداخلية للمجلس للمواطنين أن يتقدموا بمشروعات للقوانين إلى المجلس ، فلم يعد هذا الحق قاصرا على أعضائه أو الحكومة •

أن هذا كله - يعني أن شعار « ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون » الذي رفعه بيان ٣٠ مارس والذي أعلن السيد أنور السادات أنه عهد وبرنامج يسير عليه - هذا الشعار هو ضمان أيضا لاستمرار الثورة •

ملاحظات حول تقنين الثورة *

أمام جمع كبير من رجال القضاء سبذنة معراب المدالة وحماة الشرعية الاشتراكية ، اعاد الرئيس أنور السادات التاكيد على أهمية تقنين الثورة حفاظا على مكاسبنا الاشتراكية ودعمها لها ، فلا بد أن يكون لكل اجراء قاض . فقد بلغنا مرحلة الرشيد .. والثورة ملك للجميع ، ويجب أن يشعر الجميع بالوحدة والطمانية والامان والراحة والهدوء »

والدعوة الى تقنين الثورة .. دعوة ترجع الى سنوات سابقة ، حينما قال الرئيس عبد الناصر كلمته المعروفة : « أن تقنين الثورة حصانة أكيدة للتطور الدستوري السليم .. ليظل القانون دائما أكبر من مراكز القوى وأعلى من ارادات الأفراد »

وعليه الدعوة تطرح عدة أسئلة يحسن أن تكون الاجابة عنها واضحة:

السؤال الاول :

هل هناك تناقض بين معنى «التقنين» وبين معنى «الثورة» ، اليس مطابع القانون هو الاستقرار والجمود بينما الثورة تتسم بالاستمرار والحركة ؟

إن الثورة في أصلها تحطيم للقانون القائم .. وعدم له - ولكن الثورة تصدر بعد ذلك قوانينها .. وهي تتحرك بعدما في إطار هذه

* جريدة الاحرام في ١٤ يناير ١٩٧١ .

القوانين التي تمثل شرعيتها .. فالاصلاح الزراعى ثورة وقد صدر به قانون .. وتأميم وسائل الانتاج الرئيسية ثورة وقد صدر به قانون .. واشتراك العمال فى ادارة المشروعات وفى أرباحها ثورة وقد صدر به قانون .

وسطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لابد وأن ينعكس على القانون نفسه .. فقانون العمل الذى أصلوته الثورة عام ١٩٥٢ تن يتماشى مع ظروف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة وقتئذ ، وحينما تغيرت هذه العلاقات ، صدر قانون جديد عام ١٩٥٩ وقد لحقته تعديلات أخرى بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية .

ليس ثمة تناقض إذن بين القانون وبين الثورة . فالثورة قد وضعت سلطة الدولة فى يد تحالف قوى الشعب العاملة . والقانون يجب أن يعبر اليوم عن ارادة هذا التحالف . فاذا كان ثمة تناقض بين القانون وبين الثورة قبل أن تنتصر .. الا انه بعد انتصارها تصدر الثورة قوانينها ، وتكون هذه القوانين هى وسيلة أى أداة حكمها .

والثورة هنا لا تعنى العنف .. ولكنها تعنى ارادة التغيير . واستمرار الثورة مرتبط باستمرار التغيير .. تغيير العلاقات فى المجتمع حتى تصبح علاقات اشتراكية . وفى كل مرحلة من مراحل هذا الاستمرار ، لابد وأن يتفق القانون مع طبيعة كل مرحلة وأن يعبر عنها .

السؤال الثانى :

ماذا تعنى عبارة « تقنين الثورة » ؟

الها نعمى أن تصدر قوانين معبرة عن الثورة التى هزت علاقات المجتمع من أساسها .

ويمكن أن نقول أن تقنين الثورة قد بدأ فى الميثاق .. الذى مسجل الانجازات التى حققتها ورسم الطريق أمام تحالف قوى الشعب العاملة لبناء مجتمع الكفاية والعدل ، ومن هذه المبادئ التى أعلنها الميثاق .. يستلزم الدستور أحكامه التى تصدر الدولة قوانينها وفقاً لها .

ومن الانصاف أن نسجل الانجازات التشريعية الضخمة التى صدرت خلال الثورة ، وبعضها قوانين صدرت منظمة لاجراءات التغيير الاجتماعى مثل كل ما يتعلق بقوانين الإصلاح الزراعى والجمعيات التعاونية الزراعيه

والمؤسسات العامة ونظم الماملين في القطاع العام وقوانين الاسكان ، والمنظمات الجماهيرية كالبقابات والجمعيات . وبعضها قوانين صدرت لحماية مبادئ النظام الاشتراكي ، مثل قانون الاعمال الذي صدر في عام ١٩٦٢ ومثل القانون الذي صدر هذا العام بتعديل بعض احكام قانون العقوبات وجرم الدعوة الى مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة ، كما جرم تجييد الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة . فهذا القانون مثال واضح للتعبير عن تغيير العلاقات الاجتماعية ، بعد ان كانت حماية قانون العقوبات للمجتمع تدور في اطار النظام الرأسمالي ، الذي يعني بحماية طبقة الملاك والرأسماليين ، ولا يحمي قوى الشعب العاملة .

ومع ذلك فلا زالت القوانين الأساسية ، مثل القانون المدني والقانون التجاري وقانون العقوبات وقوانين الأحوال الشخصية ، باقية بغير تعديل شامل .

والذي اعلمه - وقد كنت عضوا في بعض لجان إعداد هذه القوانين خلال سنوات - ان هناك مشروعات متعددة ويجب ان تطرح على الرأي العام للمناقشة ، ولكن هناك جوانب أخرى لم يمتد إليها التشريع رغم أهميتها في مرحلة التحول الى الاشتراكية .

وعلى سبيل المثال ، نحن في حاجة الى قانون للخطة الاقتصادية ، فان القانون القائم يرجع الى عام ١٩٦٠ ، قبل بداية مرحلة التحول الى الاشتراكية ، ومن الواجب ان يكون للخطة الاقتصادية ذاتها قوة القانون الاسمي ، بحيث تصبح احكامها واجبة التطبيق اذا تمارس معها احكام أي قانون آخر (١) .

ونحن في حاجة الى قانون جديد ينظم التحكيم في منازعات القطاع العام ، فقد أثبتت التجربة ان نظام التحكيم الذي أورده قانون المؤسسات العامة عام ١٩٦٦ لم يحقق الهدف منه ، ولم يمن بأن يكون التحكيم تحكيم بشأن تنفيذ الخطة الاقتصادية .

وقانون العقوبات ينقصه تنظيم للجرائم الاقتصادية ، والقانون المدني في حاجة الى تنظيم للملكية الاجتماعية أو ملكية الدولة والملكية التعاونية . وهناك انواع جديدة من الملكية خلقها تطور العلاقات الاجتماعية -

(١) صدر بعد ذلك قانون للخطة الاقتصادية وهو القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ .

الاقتصادية مثل ملكية منتفعي الإصلاح الزراعى ، وهى ملكية ذات طبيعة خاصة ، اذ أنه يجوز للدولة أن تسترد الأرض اذا قصر المنتفع فى رعايتها وقانون الأحوال الشخصية يجب أن يتمشى مع أهداف الحد من الانفجار السكاني وبناء المجتمع بناء سليما والعناية بالأسرة باعتبارها نواة هذا المجتمع .

يجب اذن أن تعد خطة مدروسة لتقنين الثروة .

فنحدد أولا : أى العلاقات الاجتماعية قد أصبح فى حاجة ماسة الى تنظيم جديد . سنصل مثلا الى اعطاء أولوية لقانون الخطة الاقتصادية والتجديد ولقانون تنظيم العلاقات بين المؤسسات العامة وقانون للجرائم الاقتصادية ، وقانون الملكية ، وقانون الزواج والطلاق .

يمكن أن نبدأ باعداد هذه القوانين دون انتظار للتعديل الشامل لمجموعات القوانين الأساسية ذاتها والذي قد تطول إجراءاته .

ويجب أن ننبذ الأسلوب التقليدى فى التشريع .

ان علينا الاستعانة بالمختصين فى نوع العلاقة الاجتماعية والاقتصادية التى سينظمها التشريع المقترح ، فامداد قانون للخطة الاقتصادية يقتضى الاستماع الى رأى المختصين فى التخطيط ، وتنظيم علاقات المؤسسات العامة يقتضى مثلا الرجوع الى المسئولين عن القطاع العام .

ويأتى بعد ذلك دور رجل القانون فى صياغة الافكار والمبادئ ووربطها بالتنظيم القانونى ككل . وهو فى هذا اذا جاز له أن يستلهم التشريعات المقارنة ، الا أنه يجب أن يعنى أساسا بتبين طبيعة العلاقات القائمة فعلا فى المجتمع المصرى .

ويجب أن نستمع فى اعداد هذه التشريعات الى رأى المواطنين . ولكن لا بأن نعرض عليهم مشروع قانون تمت صياغته على شكل مواد يصعب على المواطن العادى أن يفهم مراميها وأن يدرك الجديد فيها . بل بأن نطرح عليهم المبادئ التى يتضمنها التشريع والأحكام الأساسية التى سيناولها . وهذا هو المعنى الحقيقى لديموقراطية التشريع .

السؤال الثالث :

ما هى الوسيلة لكى يصبح تقنين الثروة اداة لحل مشكلات الجماهير ؟

ان تعديل القوانين لا يمكن أن يتم دفعة واحدة . كما أن بعض القوانين رغم ما قد يكون به من عيوب فنية أو نقص ، ليس فى حاجة

ملحة الى المراجعة السريعة لأنها ليست من القوانين التي تمس نسيج المجتمع . والمهم في مثل هذه القوانين أن يجد طريقها الى التطبيق . . . الجاد والمستعير معا .

اننى اسمع هذه الأيام حديثا عن تعديل قانون المرور . ان لدينا قانونا للمرور منذ عام ١٩٥٥ ، وهو يضع شروطا متشددة في منح تراخيص السيارات ، وتراخيص القيادة . ولكن هل تطبق الشروط تطبيقا حازما ؟ هل تفحص السيارة فحصا فنيا سليما وكاملا كما يقضى بذلك هذا القانون ؟ وهل تحكم الرقابة على منح رخص القيادة ؟ ، أم ان هذه الاجراءات تتحول في الواقع وتحت تأثير ضغط العمل أو المجاملة الى مجرد اجراءات شكلية ؟

وهذا القانون يجيز أن يحكم بالحبس على من يقود سيارته بسرعة ، فهل سمعنا مرة أن هذه العقوبة قد وقعت ؟ وهل لدينا من راكبي الموتوسيكلات العدد الكافي ليتعقب السيارات بسرعة وبعضها قد يكون « أوتوبيسا مفصلية » يسير كالصاروخ غير عابئ بطوله ولا بالاديين الذين اكتظوا فيه ولا بقواعد المرور وأدابه ؟ أيجتاز الأمر الى قوانين وعقوبات أكثر تشددا ونحن لم نستعمل الوسائل التي وضعتها القانون القائم بين أيدينا ؟ وهل هناك ما يمنع الاسراع في تنفيذ العقوبات المحكوم بها ؟ هل يحتاج ذلك الى تعديل في القانون ؟ أم أنه يحتاج الى حسم في التطبيق وسرعة فيه . . . سرعة تتطلبها في أجهزة التنبط وفي جهات المدالة ؟

أنا منذ سنوات في عام ١٩٦٢ شددنا العقوبة على جرائم القتل خطأ ، اذا أصيب في الحادث أكثر من ثلاثة أشخاص ، وكان ذلك عقب حادث فرق الباخرة ذنبية التي واجهت فيها عدد كبير من الناس . ولكن ما قيمة هذا التعديل اذا كانت مثل هذه القضية تظل تترجح سنوات في المحاكم بدلا من أن يفصل فيها بعد محاكمات سريعة ؟ . . . ولماذا يتأخر الفصل فيها ؟

ان معظم الأسباب لا يرجع الى القاضي نفسه . بل انه يرجع الى عدم تنفيذ قرارات المحكمة . فالجهاز الاداري المرمق الذي يتولى بالعمل . . . يسجن عن اعلان المتهمين أو الشهود في الميعاد ، ويحضر بعضهم ويتخلف الآخرون ويضطر القاضي الى التأجيل ؟ ونحن نشكو من العمالة الزائدة . . . فلندعم أدن الأجهزة المنقلة من محضرين وكتيبة . . . هذه الأجهزة التي نسمى

رجالها مساعدي العدالة ، ما قيمة أن يجلس قاض مسلح بالثقافة والخبرة .
القانونية ، ولكن الإجراءات التي يحصل بها الناس اليه تعد قطعة من
العذاب .

وأعود فأقول ليس العيب في النصوص دائما ، بل العيب فيها نحن .
نحن الذين يمكننا أن نجعل من النص حتى لو كان معيبا ، أداة عدل وسلام
في المجتمع ، وقد يسأ قالوا اننا لانخشى القوانين الرديئة اذا طبقها قضاة
عقول .

لقد كنت أقول دائما ان منصة القاضي مدرسة يمكن ان يتعلم منها
المواطنون احترام القانون والنظام والثقة به . وهي مدرسة جماهيرية
لأنها مدرسة تفتح أبوابها يوميا لما لا يقل عن نصف مليون مواطن ؟
لماذا لا نستفيد من هذه المدرسة . لماذا لا نجعلها نموذجا للالتزام ، بأن
نفتح جلساتها في ساعة محددة بغير تأخير محافظة على وقت المواطنين ؟
لماذا لا نجعلها نموذجا لفعالية القانون . . . بأن نسرع في حسم المشكلات
والمنازعات ؟

فكل ما نرده منذ سنوات عن تقنين الثورة لن ينتج اثره ، الا اذا
وجدت هذه القوانين طريقها الى التطبيق السليم . وليس العيب دائما فيما
نسماه اللوائح القديمة . . . بل العيب يكمن أساسا في الأدوات التي
تطبقها !

السؤال الرابع :

لماذا نربط دائما بين تقنين الثورة وسيادة القانون :

ان تقنين الثورة يعني أن يكون للثورة شرعيتها . والشرعية تعني
الالتزام بحكم القانون . وهو التزام يسرى على المواطنين كما يسرى على
أجهزة الدولة ذاتها . وبدون احترام سيادة القانون ، يمكن أن تنحرف
الثورة الاشتراكية عن مساراتها . وأعود فأقول ، أن القانون لم يعد يعبر
عن مصالح الاقطاع ورأس المال ، بل أصبح يعبر عن مصالح تحالف
قوى الشعب العاملة ، وللدولة التي يقيسها هذا التحالف ، مؤسساتها
الدستورية والسياسية ، وهي التي تصدر القوانين وهي التي تملك
تعديلها أو إلغاؤها ، ليحيى التعديل أو الإلغاء مبعرا عن إرادة الجماهير
لا عن إرادة فردية .

ان هذا المعنى تبرزه كلمة عيد الناصر حينما بين سبب الدعوة الى
تقنين الثورة ، وهو ان يظل القانون دائما اكبر من مراكز القوة واعد
من ارادات الافراد .

وقد اورد الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء فى خطابه امام مجلس
الامة تطبيقات لهذا المعنى : ان نضمن الا يتعرض المواطنون لاضطهاد
بسبب ما يقدسونه من شكاو جديده - ان الدولة لن تسمح بضرائب او
رسوم ليست مستندة الى قانون - ان الدولة لن تسكت على ادعاء جماعات
او افراد لانفسهم بالباطل ان لهم سلطات - انها ستعمل على حماية الافراد
فى حركتهم الحرة فى اطار الاشتراكية .

هذه المعانى هى تجسيد لما أعلنته الحكومة الجديدة فى برنامجها من
أنها وزارة للجماهير منها تنبع ولهم تعمل ، واليهم تقدم الحساب
ووراء جبهة القتال عمل اقتصادى واجتماعى يجب الا يتوقف
لحظة ، كما أعلن الرئيس محمد انور السادات فى خطابه الذى افتتح به
الدورة الثالثة لمجلس الامة .

والممارسة الديمقراطية هى طريق الأمان الى القرار الصحيح ،
وهى الطريق الى اقامة الدولة المصرية ..

لماذا ننازع عن سيادة القانون *

يظل الحديث عن سيادة القانون مجرد حديث نظري لا يتبين الانسان قيمته الحقيقية الا وقد وضع موضع التجربة . ومنذ غياب القائد الخالد عبد الناصر ، كان مبدأ سيادة القانون هو العاصم لهذا البلد من التصدع والفرار . فتحت مظلة القانون الشرعية ، استطاع من خلال تنظيماته السياسية والدستورية أن يعبر عن أرادته في انتخاب أنور السادات رئيسا للجمهورية ، وكان التزامنا بمجموعة الوثائق الدستورية .. الميثاق والدستور وبيان ٣٠ مارس ، هو ضمان لاستمرار الثورة .

وفي هذا الأسبوع وضع هذا المبدأ من جديد موضع التجربة في رد محاولة الانتفاض على السلطة الشرعية التي اختارها الشعب ، وتمزيق وحدته الوطنية .

لقد أعطت التجربة هذا المبدأ مدلوله الحقيقي ، فمن جميع الاجراءات التي اتخذتها السلطة الشرعية الممثلة للشعب من أجل الحفاظ على وحدته وضمان أن تظل السيادة له وحده ، فبعد ما جرى في اللجنة التنفيذية العليا بشأن مناقشة اتحاد الجمهوريات العربية ، أصدر أنور السادات على الاحتكام الى اللجنة المركزية ، ولولا أن اللجنة المركزية قد عادت بمسند مناورات فاقته بالاجماع لكان قد احتكم الى الشعب ذاته ، ذلك أن الدستور في المادة ١٢٩ يخول رئيس الجمهورية أن يستقضي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح الدولة العليا .

* جريدة الامرام في ١٨ مايو ١٩٧١

وحيثما فكر السادات في اجراء انتخابات جديدة للاتحاد الاشتراكي من القاعدة الى القمة ، كان امامه ان قانون الاتحاد الاشتراكي ينص على تجديد انتخاب لجنة الاتحاد الاشتراكي كل سنتين . وبالتالي فقد انقضى موعده تجديد انتخابها ، ويمكن الدعوة الى انتخابات لجان الوحدات الاساسية ، ولكنه واجه ان قانون الاتحاد الاشتراكي يجعل تجديد انتخاب مؤتمر المركز والقسم او البندر ولجنته كل اربع سنوات وهي نفس مدة مؤتمر المحافظة ولجنة المحافظة ، كما ان مدة المؤتمر القومي العام ست سنوات ، وهي نفس موعده تجديد انتخاب اللجنة المركزية .

فيماذا كان موقف انور السادات ؟

انه ايضا يريد ان يحتكم الى الشعب في ذلك ، عن طريق حق الاستفتاء الذي خوله الدستور لرئيس الجمهورية .

وحيثما بدا للسلطة الشرعية ان بعض اعضاء مجلس الامة قد خان الامة ، لم يتخذ اى اجراء ضدهم الا بناء على ما قرره مجلس الامة نفسه من اسقاط العضوية عنهم . لانزلاقهم في عملية خسيصة هدفها طعن الوحدة الوطنية ، وذلك وفق المادة ٩٤ من الدستور التي تجيز اسقاط العضوية بقرار من المجلس باغلبية ثلثي اعضائه بناء على اقتراح عشرين من الاعضاء اذا فقد الثقة والاعتبار او اخل بواجبات عضويته .

وحيثما اكتشف القاصر ضد وحدة الجبهة الداخلية وضد النظام الشرعي ، عهد السادات الى القضاء مثلاً في النيابة العامة ، يتولى التحقيق لتجديده المسئوليات - انه يريد ان يفتح صفحة جديدة في حياة هذا البلد تفسر كل مواطن بأنه لن يتخذ ضده اجراء الا بعد تحقيق وثبتت بحريه القضاء ، انه بعيد بذلك البيض الى ما ينص عليه بيان ٣٠ مارس من ان القضاء هو الميزان الذي يحقق العدل ويغطي لكل ذي حق حقه . ويرد اى اعتداء على الحقوق او الحريات ، يحمي أمن المجتمع كما يحى أمن المواطن ، وما ينص عليه ايضا من تشكيل لجنة خاصة للنظر في الاجراءات التي ترقى السلطة اتخاذها لدواعي الأمن في الظروف الراهنة .

وهذا هو الطريق الواقعي لحماية مبدأ سيادة القانون واعمالها
مضمونه الحقيقي .

ان سيادة القانون تعبر عن ان السيادة للشعب . فسلطة الدولة اليوم المثلثة للشعب ، تستمد قوتها من تحالف قوى الشعب العاملة .

وحكم قوى الشعب العاملة يجب ان يتم طبقا لقواعد واضحة . وهذه القواعد القانونية هي التي تحدد النظرة الى الحق والخطا والصواب . فتحديد ما يعتبر حقا او ما يعتبر خطأ او صوابا لا يمكن ان يترك لمحض تقدير أجهزة الدولة وفق ما يراه كل جهاز منها .

ان هذا يعنى أنه لا يمكن تدعيم الاشتراكية بغير التزام مبدأ الشرعية .
والحل النسلي للصراع الطبقي الذي رآه الميثاق انما يتحقق من خلال القانون .

والالتزام القانون الذي يصدر تجسيدا لارادة الشعب ، هو امتداد للمبدأ الديمقراطي في التنظيم السياسي والاجتماعي ، وهو ما عبر عنه الميثاق بقوله . . . أن سيادة القانون هو الضمان الأخير للديمقراطية ، ذلك أن المؤسسات الدستورية التي تعبر عن ارادة قوى الشعب العاملة هي التي تملك سلطة التشريع . واحترام مبدأ الشرعية يكفل بذلك نفاذ كلمة الشعب الممثلة في القانون ، وهو يحد من السلطات البروقراطية التي ترى في الخروج على القانون نفاذا لكلمتها .

ومن هذا يتبين ان مبدأ سيادة القانون يصبح عاصبا من الحكم البوليسي ومن الانحراف في استعمال السلطة ، ويعد ضمانا لحقوق المواطنين وحرياتهم . إذ أنه لما كانت القاعدة القانونية بطبيعتها تتسم بالعموم والتجريد ، فان الخضوع للقانون يعد ضمانا لعدم التفرقة بين المواطنين ويكفل المساواة بينهم في الخضوع لها .

كما ان هذا المبدأ يفتح الطريق امام طمانينة المواطن الى مستقبله ، ويفتح الطريق أمام حركة الجرة في إطار مصلحة المجتمع التي يحددنا القانون . فما دام الحكم قد أصبح للقانون الذي يتضمن قواعد عامة مجردة ، فان المواطنين سيعلنون سلفا عن اكرامهم القانونية وحقوقهم وواجباتهم ويمكنهم أن يلتزموا ذلك في تصرفاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية . وبغير قانون ينشر على الناس سلفا يصبح المواطنون في قلق لا يمكنهم معه أن يسهموا في بناء المجتمع بإبداعاتهم الخلاق .

والقيمة الحقيقية لمبدأ سيادة القانون لا تكون في مجرد اخضاع المواطن له ، بل انها تتأكد من خلال الزام سلطات الدولة ذاتها باحترامه فالدولة يجب أن تخضع على نحو ما للقانون وأن تضرب لرعاياها المثل على احترامه حتى تضمن احترامهم له . وهذه هي النتيجة التي اثبتتها تجاربنا

الثورية - وربما في بعض الحالات بعد تشخيصات شديدة وألمية سومن
ثم فانه يجب أن توجد الضمانات التي تكفل احترام هذا المبدأ وأن يسجلها
المستقر الجديد الذي أعلن عنه الرئيس السادات .

فليس المقصود « بالقانون » الذي نريد أن تكون له سيادة تعبر عن
سيادة الشعب ، أن يستوفي مجرد شكل القانون وأن خالف المبادئ
السياسية والخلقية لمجتمعنا ، التي ارتضيها في الميثاق ، أو خرج عن
مجموعة المبادئ التي استقرت في ضمير شعوب العالم خلال أجيال من
الكفاح في سبيل حرية الإنسان الحقيقية والتي تضمنها الإعلان العالمي
لحقوق الإنسان * ومن هنا كانت أدانة الرئيس السادات لأشكال القوانين
الاستثنائية التي غدت في بعض الحالات لاثميرا عن مواجهة طرف
استثنائي حقيقي بل حولت الاستثناء الى قاعدة * ومن هنا كانت دعوته
الأخيرة الى تقنين الثورة التي بدأت بدايتها الجادة بمشروع قانون
الحراسات الذي حدد حالات الحراسة في نصوص قانونية واضحة وأوجد
الضمانات القضائية لفرعها *

ومن هنا كان ارتياح المواطنين الى إلغاء إجراءات استرقاق السمع التي
كانت تنطص على حياتهم الخاصة ، ولو استطاعت لاقتحمت مكونات
صنوبرهم ، والتي خلقت محنة أخلاقية قوامها الهمس والوشاية وجعلت
وجود الإنسان في المجتمع مجرد وجود سلبي ، يؤثر السلامة والنفاق
على الرأي الحر المخلص * (١)

ومن هنا يتطلع الشعب الى إزالة كافة العوائق التي أوجدها
إجراءات ربما اتخذ بعضها شكل القانون ولكن مضمونها لم يكن تعبيراً
عن المصالح الحقيقية لتحالف قوى الشعب العاملة *

والتفافنا حول مبدأ سيادة القانون ، هو دفاع أيضاً عن الاشتراكية .
لقد كان القانون عائقاً في سبيل الثورة الاجتماعية ، حينما كانت سلطة
العولة في يد الطبقة المالكة وكان القانون تعبيراً عن إرادة هذه القوة
المسيطرة * أما اليوم - وبعد صدور الميثاق - فإن سلطة الدولة أصبحت

(١) صدر بعدما دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ متضمناً نص المادة ٥٧ التي تعتبر كل
اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وبغرض من الحقوق والحريات
العامّة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدعية النافذة
عنها بالتظام *

في يد تحالف قوى الشعب العاملة وأصبح القانون تعبيراً عن إرادتها •
فسيادة القانون مرادفة هنا للشرعية الاشتراكية ، اذ هي تعني الخضوع
للقانون الذي تصدره سلطة الدولة الممثلة لمجتمع الشعب العامل • فسيادة
القانون تحمي اليوم مصالح قوى الشعب العاملة • فحينما يقرر القانون
مثلاً تمثيل العمال في مجالس إدارة الشركات ، فإنه لا يجوز لرئيس
مجلس إدارة إحدى الشركات أن يفي هؤلاء العمال المنتجين من الاشتراك
في مجلس الإدارة بحجة أنهم يمتطلون العمل في المجلس أو أنهم لا يدركون
واجباتهم الحقيقية ، حتى لو كان صحيحاً ما نسبته اليهم ، إلا باتباع
الاجراءات التي رسمها القانون ، والا غدا القانون تعبيراً عن إرادة فرد
أو أفراد لا تعبيراً عن إرادة الشعب •

لقد أن الأوان لأن نقضى على أى تناقض يصطنع بين سيادة القانون
وبين التحول الى الاشتراكية • وأن نقضى في ثورتنا الاجتماعية ، باسم
تحالف قوى الشعب العاملة ، الذي يصنع وحدتنا الوطنية ويعبر عن
الشعب وسيادته من خلال القانون •

فالاشتراكية لا يمكن أن تزدهر بغير الحرية ••

والحرية لا يمكن أن تعيش بغير القانون ••

والقانون يستمد قوته من أن يكون تعبيراً حقيقياً عن إرادة تحالف
قوى الشعب العاملة ••

وعمالة الضمانات هي الشعب •• يحمي ثورته ويأبى على أى
إنسان أن ينثر بقعا سوداء على طهارتها ونقاوتها وإنسانيتها ••

الفصل الثاني

الشرعية الدستورية

نطبع الدولة للقانون
(مادة ٦٥ من الدستور)

-
- كل هذه القوانين
 - الدستور والقانون
 - الطريق إلى الدستور العالم
 - ملامح أساسية للدستور الجديد
 - التوافق والتجربة في دستور ١٥ مايو

كل هذه القوانين *

تمددت التشريعات في مصر وتوسعت حتى كادت تختلط وتداخل
وحشي كادت تثقل المواطنين . ولو أن التمدد اقتصر على التشريعات التي
تنظم حقوق الافراد والهيئات ، لكان الامر . ولكن أغلب هذه التشريعات
يقرر عقوبات جنائية وبالتالي يخلق جرائم ومسئوليات قد تنتهي بالسأهي
أو الناسي الى السجن^١

ومع تعدد هذه التشريعات وتنوعها ، ومع قيام القرينة القانونية على
أنه لا يجوز لاحد أن يدعي جهله بها ، يجد رجال القانون أنفسهم مضبوطة
شديدة في ملاحقة هذه التشريعات ومتابعتها ، فما بال المواطن الصادي

ونحن في مصر لا نلتصص علاجاً الا عن طريق التشريع والعقوبات .
وإذا كان هذا مفهوماً بالنسبة للجرائم التي يدرك كل مواطن بطبيعته
أنها مؤثمة . . ائتمتها شرائع السماء وائتمتها الفطرة البشرية ، فان هناك
طائفة كبيرة من التشريعات الحديثة قد خلقت جرائم وقررت عقوبات عن
مخالفة أوامر ونواه ليست مؤثمة بطبيعتها . . فانت اذا اغفلت تجديد
رخصة سيارتك أو مدياعك أو نسيت قيد ابنك في دفتر المواليد أو تطعيمه
أو اغفلت الاعلان من سلعتك أو عن نقل مملك التجارى أو سهوت عن دفع
الضرائب في موعدها أو نسيت أن تخطر عن ساكن اجنبى أقام عنك . . أو
. . فانك معرض لمصير قد ينتهي بك الى السجن *

وأكد أقطع أنه لو نشطت الاداة القوامة على تنفيذ هذه التشريعات
غانه لن يبقى مواطن الاقيمت ضده مصالفة أو جتحة والا وقف موقف
المنهم - لا يخرج عن هذا الإجماع نفس التشريعين الذين يسنون هذه
التشريعات !

والمرشع نفسه معذور بعد ذلك ، اذا ما اقلت منه زمام التناسق بين
هذه التشريعات واذا هو راح يلاحقها بتعديلات متتالية تنشرها الوقائع
الرسمية التي يفترض القانون أن المواطن العادى يقرؤها !

ولذا ، فقد أصبح من أوجب الامور الصل على نشر الثقافة القانونية
المبسطة وتزويد المواطنين بارشادات عن هذه التشريعات والاخذ بيدهم
ليعرفوا العقوبات المرسودة لهم ، والترفق بهم اذا اهوزهم المعرفة .

ثم اننا لا نريد من المشرع أن يقصر اهتمامه كله على الصيغ القانونية
وتقرير العقوبات ، وأن يفصل بذلك عن الغايات التي يجب أن يتفياها
التشريع . فالمشور والحدث التشرد لم تحلل مشكلتهما العقوباء -
والسجون . فرجل البوليس يضبطه اليوم ماداً يده للمارة ، فيحبس
أسبوعاً أو شهراً . ثم يخرج ليستجدى من جديد . ومنه من المخدرات
يسلخ السجن والسجن لا يشفيه . ونحن جميعاً نعلم ذلك . نعلم ان
السجن لن ينقذ هؤلاء المرضى . ولكننا نرسلهم مع ذلك الى السجون . فما
أسهل أن يجلس المشرع ليضع تشريفاً أو يفرض عقوبات وما اصعب ان
يشئ «صحة لعالج المدين أو ملجأ لايواء المتسول والشريد !»

فالغاية التي يتفياها المشرع يجب أن تكون نصب عينيه وهو يضع
تشريعه . حينما يقرر العقوبة يجب أن يفكر ويتردد قبل أن ينتهى الى أنها
لازمة لتحقيق غايته . فاذا قررها كرهاً قررها بالقدر الضرورى الذى يحقق
غايته ولا يخل بالعدل . وعليه أن يقارن بين العقوبات المقررة للجرائم
المختلفة حتى لا يعاقب على القتل بالغرامة ويعاقب على السرقة بالأعدام .

ولذا فاني أخشى أن أقول أن المشرع لم يلتفت الى هذه الاعتبارات وهو
يقرر عقوبة من يحوز المخدرات أو يتجر فيها . فقد جعلها الاضغال الشاقة
المؤبدة . ولا شك اننا كلنا نؤيد تشديد العقاب على هذا النفر من المجرمين .
ولكن المشرع فى غمرة حماسه لتحقيق غايته ، قد فاته أنه لا يعاقب على
الفروع نى قتل النفس الادمية الا بالاضغال الشاقة المؤقتة . وقد تنزلت
العقوبة عن هذا الحد بحكم القاضى . وكانت نتيجة ذلك ان الغاية التي
هدف اليها المشرع قد التوت ، فازداد المهريون حيطة وازدادوا استماتة فى

المقاومة إذا دهمهم حراس الأمن حتى أنهم يقاومون بالقوة المسلحة . وما ذلك إلا لعدم التناسق بين العقوبات ، لأن عقوبة إحراز السلاح غير مقتصرة بل واستعماله أخف عند المشرع من تهمة المخدرات التي يراد ضبطهم لا ارتكابها .

بل إن هذا التشريع يكاد ينظر نفس النظرة إلى جريمة استعمالها ، فيجعل منهما جناية في الحالتين . ولا يسمح بإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة لمن يتعاطى المخدر ولو لأول مرة . مع أنه قد يكون غرا انسانا وراء اغراه أو محاكاه ، فمن الخير أن تجنبه مفاصد السجن وإن نرى مستقبله أما المدمن فهو عند المشرع مجرم لا مريض فلا يصرّف له علاج إلا السجن .

وما يقال عن هذا التشريع ، يقال عن تشريع الرشوة . حقيقة إن أحد لا يمارى في أن الفساد كان قد استشرى وإن الرشوة آفة تهدد كيان الحكومات وتذهب بهيبة الحكم وتضر مصالح الناس . ولا يمارى أحد في أن التشديد في عقوباتها كان قد بات أمرا لازما لتحقيق غايات الإصلاح والنظام . ولكن المشرع في غمرة حماسه يشدد العقوبة حتى يسوون بين الموظف الذي تسد ضميره وبين عصابات السطو المسلحة . فعقوبتهما واحدة وهي الأشغال المؤبدة .

أتنى كنت أفضل للمشرع بدلا من هذا أن يبحث لماذا يرتضى الموظف أنه يرتضى لسهولة الأغراء وضئف الرقابة وعدم التناسب بين مسئولية وظيفته وبين مرتب وظيفته وأخيرا الحاجة .

أمنح هذا الموظف أملا ولا تمنحه سلطانا ليبيح إغلا له . وأحسن مراقبته وأوجد له القدرة وأمنحه فرصة التوبة إذا ذاع بصره .

ذلك لن تجد مرتفعيا بعد ذلك . وهذا هو ما أحسّت الحكومة نفسها على تحقيقه بعد أن عملت على النهوض بالوظائف العامة ، وتحقيق الاستقرار في الإدارة الحكومية وقوانين التوظيف ، بتعميم ديوان الموظفين والمحاسنة ، والنساء الكيابة الإدارية . بعض الفرق في معالجة التشريعات ، فإن غاية القانون الأولى العدل وهي فوق كل الغايات .

الدستور والقانون *

يتسم الدستور بأنه يعنى بإيراد المبادئ ، تاركا التفاصيل للقانون ينظمها . وإذا كان لهذا الأسلوب في التشريع ميزة كبيرة ، هي المرونة والقابلية للتطور والتعديل - إلا أنه يجب أن يقر في الأذهان أن الأسس والقواعد العامة يجب أن تبقى مصونة حتى تعديلها إرادة الأمة صاحبة السلطات . من ثم فقد بات من أخطر الأمور تنظيم منطقة كل من الدستور والقانون ، بحيث لا تطفئ السلطة التشريعية فيما تصدره من قوانين على المبادئ الدستورية والحقوق العامة التي تضمنها القانون الاسمي .

فنحن نجد أن دستورنا يحمي الملكية الخاصة ولكنه يدع للقانون أمر تنظيم إداره وظيفتها الاجتماعية . فيجب على السلطة التشريعية وهي تضع القوانين المنظمة لإداء هذه الوظيفة ألا تطفئ على المبدأ الذي قرره الميثاق .

ودستورنا لا يميز حظر الإقامة على شخص في جهة معينة ولا الزامه بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون . فهذه الأحوال يجب أن تكون محدودة بما لا يخل بالمبدأ الأساسي ويعيله إلى مجرد حبر على ورق .

* أقرام ١٩ مارس ١٩٥٦ .

وقد كتب هذا المقال بمناسبة إعلان دستور ١٩٥٦ ، وهو أول دستور بعد ثورة ٢٣ يوليو

التعبير والرأى وحرية الصحافة وحق الاجتماع وتكوين الجمعيات . فان هذه الحريات مشروطة دائما بأن يكون فى حدود القانون . ر. شك ان مهمة القانون فى هذه الاحوال يجب الا تتمدى مجرد التنظيم ووضع الضوابط لتنفيذ ممارسة هذه الحقوق ، دون ان يتمدى هذا التنظيم الى الاعتداء على هذه الحقوق الأساسية وإهدارها .

وإذا كان الدستور كما اسلفنا قد أنتهج سياسة الاكتفاء بالمبادئ ووكّل الى القانون التفاصيل والتنظيم ، فانه هنا تبدو خطورة الوظيفة التى تمارسها السلطة التشريعية وأهمية ان تلتزم الحدود التى رسمها الدستور . ومن هنا نتساءل : ماذا لو سستت السلطة التشريعية قانونا يخالف الدستور ؟

ليس من الواجب ان نوجد ضمانا لالتزام السلطة التشريعية حدود الدستور ؟ ضمانا يحمى حريات المواطنين وحقوقهم من قياس دكتاتورية برلمانية . . فى بعض الظروف . وهو ما أثبتت التجربة سواء فى مصر أو فى الخارج انه أمر ممكن الوقوع .

ما هى الوسيلة التى يمكن ان تحد من غلواء السلطة التشريعية اذا افتات على الدستور ؟

حقيقة ، ان حق الحل المطلق لرئيس الجمهورية يعتبر ضمانا فى هذه الحالات ، لأنها احتكام الى المواطنين أصحاب السلطة الأصلية . ولكننا يمكن مع ذلك ان نتصور أن رئيس الجمهورية لم يشأ ان يستعمل هذا الحق لسبب أو آخر فماذا تكون النتيجة ؟ وكيف يمكن حماية المواطنين من تطبيق قانون يخالف الدستور ؟

كان أمام الدستور المصرى ، ان ينتهج احدى وسيلتين . فاما أن ينشئ محكمة دستورية عليا ويجعل لها حق مراقبة ما تصدره السلطة التشريعية من قوانين . وأما ان يدع هذه الرقابة لجميع المحاكم تمارسها بمناسبة ما يعرض عليها من قضية .

ويبدو أن المشرع المصرى قسّد لكتفى بأن العمل قد انتهى بقضائنا العادى والإدارى الى مراقبة دستورية القوانين ، كما رأى من ناحية أخرى أن تجارب المحكمة الدستورية العليا فى بعض البلاد قد افضت الى منازعات بينها وبين البرلمان الى حد ان البعض قد أطلق على حكومة الولايات المتحدة أنها حكومة قضائية ، دلالة على ازدياد نفوذ القضاء . وما أثبتته تجارب

المحكمة الاتحادية العليا من أنها عاقت ، بحجة حماية الدستور ، كثيرا من القوانين الإصلاحية التي أصدرها الكونجرس .

إذا كانت هذه الاعتبارات قد حلت بالدستور الجديد الى عدم النص على اشاء محكمة دستورية عليا ، فان هذا لا يعنى الا يكون للقضاء الحق فى الامتناع عن تطبيق قانون يراه مخالفا للدستور فيما يمرض عليه من قضايا .

ذلك ان هذا الحق هو اعمسال لمبدأ فصل السلطات الذى اعتنقه دستورنا . فالسلطة القضائية مستقلة تماما عن السلطة التشريعية . فلا يجوز لهذه ان تلزمها بتطبيق قانون وضعته اذا كان مخالفا للقانون الاسمى وهو الدستور . ثم ان ممارسة مجلس الامة لسلطته التشريعية انما تكون فى الحدود ، التى رسمها الدستور . فاذا تجاوز هذه الحدود ، كان من حق القضاء ان يهدر ما يصدره من قانون . والقضاء مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون . واحكامهم تصدر وتنفذ باسم الامة وهى المصدر الاصيل للسلطات . فالسلطة القضائية تستمد سلطانها من الدستور . ومن ثم فلا مراء فى ان حقها فى مراقبة دستورية القوانين حق اصيل من صميم حقوقها .

بقى ونحن بصدد اعداد القوانين المكملة للدستور ان نضع تشريعا ينظم ممارسة القضاء لحق مراقبة دستورية القوانين ، ذلك انه من الخطورة ان ندع امر هذه الرقابة لكل محكمة مهما كانت درجتها . اذ لانتهى الامر الى تضارب فى الاحكام حول دستورية قانون معين ، ربما رأت محكمة عليا انه متفق مع الدستور بينما تذهب محكمة جزئية الى انه مخالف له . وذلك كله مما يقلل الثقة فى القوانين ويحدث اضطرابا فى علاقات الناس ويؤثر على حقوقهم بقدر ما تراه محكمة او أخرى . ولذا فانى اقترح الاخذ بما نص عليه من قبل دستور رومانيا سنة ١٩٢٣ من جعل هذا الاختصاص للدوائر المجتمعة لمحكمة النقض ، باعتبارها المحكمة العليا المنوط بها رقابة حسن تطبيق القوانين . وهى التى يتوافر فى اعضائها من ناحية خبرتهم ومركزهم وحيدتهم ما يسمح لهم بأن يقرروا ان قانونا يخالف الدستور فتمتنع المحاكم الأخرى عن تطبيقه متبعة فى ذلك قضاء المحكمة العليا . وبذلك يكون من واجب المحكمة التى يثار امامها دفع بعدم دستورية قانون مطلوب منها تطبيقه - ان توقف الدعوى حتى تفصل المحكمة العليا فى هذا الدفع .

وبطبيعة الحال ، فإن اعطاء هذا الحق لمحكمة النقض يجب الا يخل
بحق محكمة القضاء الادارى فى أن تفصل بدورها فى دستورية القوانين
التي تستند اليها الادارة فى قراراتها ، فيما يعرض عليها من طعون فى
تصرفات الادارة . ويمكن إيجاد الوسيلة القانونية التي تضمن عدم وقوع
تناقض بين قضاء المحكمة العليا والقضاء الادارى .

ان الدستور هو التعبير الاسمى عن ارادة الشعب . وأن حقسوقنا
وحرياننا ومستقبلنا مرتين بأن تبقى هذه الارادة هي العليا دائما . وأن
يبقى الدستور ، بحق ، سيد القوانين . والقضاء هو من يمارس وظيفته ،
يمكنه دائما أن يرد السلطة التشريعية أو التنفيذية الى حدودها اذا تجاوزتها ،
وامانة المهيد الذى قطعه القضاء على انفسهم باحترام القانون يقتضى أن
يكونوا أنرجع فى ترجيح أحكام القانون الاسمى ، وأن يكونوا دائما سادة
الحريات .

الطريق الى الدستور الدائم *

وبعد *.

من أين يبدأ مجلس الشعب مهمته في وضع الدستور ؟

لو ان مهمة اعداد دستور اقتضت على التعرف على أحدث الصيغ وادق الاحكام في دساتير العالم وتخير انسبها ، لكانت مهمة ميسرة . ولكن ربما أدت الى نتائج خطيرة وضارة ، ولما أصبح الدستور مستمدا من واقعنا ومن تراثنا . مع ان اماننا - على حد تعبير الرئيس أنور السادات - « تجربة تسعة عشر عاما منذ ثورة ٢٣ يوليو ولدينا تقاليد غنية عبر آلاف السنين ، وهذا رسالة الايمان » .

فاعداد الدستور يجب أن يبدأ بالتعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمعنا . . أي التعرف على الواقع أولا ، بما مر به من تجارب وما لحقه من قصور وما يحتاج اليه من تصحيح ثم تحديد الاهداف في ضوء ذلك . وبعدها يأتي دور الصياغة والانتقاء والاسترشاد بالتجارب الأخرى الشبيهة بظروفنا ، وبالأحكام الدستورية التي تضمنتها دساتير الثورة . . بل وبمناقشات لجان الاستماع التي انبثقت عن اللجنة التحضيرية للدستور ، حينما كان مجلس الأمة قد بدأ في مهمة وضع الدستور في عام ١٩٦٦ وقت ان كان الرئيس السادات رئيسا لمجلس الأمة ، ثم المبادئ الدستورية التي أشار اليها بيان ٣٠ مارس .

جريدة الاهرام في ٢٤ مايو ١٩٧١ .

واعتقد ان دستورنا يجب أن يعنى بأمريـن جوهرين : العلاقات فى المجتمع والدولة ثم تنظيم سلطة الدولة ، أو ما يمكن تسميته بالمشاركة السياسية •

وفد دعا الرئيس السادات أن تكون الشرعية الاشتراكية أساس كل العلاقات فى المجتمع والدولة ، وأن تخضع الدولة للقانون كما يخضع له الأفراد •

فالدولة المصرية التى نريد بنائها هى أيضا دولة شرعية تقوم على سيادة القانون وتستند الى الديمقراطية والايمان كما تستند الى العلم والتكنولوجيا ، وبذلك يتحقق لنا مجتمع الحرية ، « مجتمع يحس فيه كل فرد الأمن والطمينة على يومه وعلى غده وعلى أبنائه من بعده » •

تنظيم العلاقات

فى المجتمع وفى الدولة

أما العلاقات فى المجتمع والدولة التى يجب أن يعنى الدستور بتنظيمها ، فقد تكون علاقات سياسية أساسية ديمقراطية للشعب العامل بما تستوجبه هذه الديمقراطية من كفالة الحقوق السياسية للمواطنين : « وبما يكفل أن يكون الشعب دائما حامى ثورته وقيمته وأخلاقياته واشتراكيته » ، وهى تقتضى تحديد الحالات التى يجوز فيها الحرمان من الحقوق السياسية ووضع الضمانات القضائية لها •

وقد تكون هذه العلاقات علاقات اقتصادية ، أساسها النظام الاشتراكى بما يقوم عليه من تحديد علاقات الإنتاج فى ضوء خطة اقتصادية تسيطر على علاقات القطاع العام والقطاع التعاونى المكمل له والقطاع الخاص فى حدود الدور الذى رسمه له الميثاق •

وقد تكون العلاقات اجتماعية تقوم على الوحدة الوطنية والمحافظة على تراثنا القديم وقيمنا الروحية ودعم الأخلاق وحماية العمل والأسرة والمطلقة •

وعن طريق تنظيم الدستور للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعن طريق تطويرها وخلق الظروف الملائمة لتوسيع

نطاق المكتسبات الاشتراكية ، يتم تحرير الانسان من كل انواع الاستغلال .

ويجب تنظيم حقوق المواطنين الأساسية وواجباتهم في الدستور ، بعد ذلك ، كتعبير عن طبيعة هذه العلاقات التي تسود للمجتمع .

الحرية السياسية والحرية الاجتماعية

وقد علمتنا التجربة قبل ثورة ٢٣ يوليو انه في ظل دساتير كانت تركز على النص على المساواة والحرية ، كانت هذه الحقوق مجرد تسجيل شكل خال من المضمون الواقعي . فحينما كانت هذه الدساتير تنص على المساواة في حق التعليم ، ولكنها لا تهيب للمواطنين الوسائل اللازمة لممارسة هذا الحق ، كانت هذه المساواة مساواة حسابية لا تحقق مساواة في الواقع بين قادر على الوفاء بأعباء التعليم وبين عاجز عنه . وحينما كانت تنص على حق الانتخاب للجميع ، كان المواطن الذي لا يجد لقمة العيش ، فريسة للحاجة لا يستطيع معها أن يصون حريته في ممارسة هذا الحق . وكان هذا مثالا على خطورة انفصام الحرية السياسية عن الحرية الاجتماعية .

تنظيم الحريات في الدستور

ومع ان الأصل في الصياغة الدستورية أن تكون مرنة تكفي بالاصول وتدع التطبيقات والضوابط للقوانين التي تصمد تطبيقا للدستور والتي تتطور بتطور العلاقات الاجتماعية - الا اننا نرى اتباع اسلوب آخر تمليه تجربتنا ، خاصة فيما يتعلق بتنظيم الحريات ، دون ان يعنى هذا تجسيد مسيرة التحول الى الاشتراكية .

فقد علمتنا التجربة مثلا ، انه ليس بكاف في بعض الحالات أن يقرر الدستور المبدأ ، ثم يحيل في تطبيقه على قوانين تصدر وقد تهدر للبدا نفسه .

● مثال ذلك ، حينما ينص الدستور على حرية الإنسان عسند القبض أو على حرمة مسكنه ، ثم يحيل إلى القانون في تنظيم هذه الحريات فاذ بالقانون يتوسع في الحالات التي يجوز فيها القبض ، ولا يخلق الضمانات المناسبة لحماية أمن المواطن وطمانينته ، فيسهل بذلك انتهاك الحسرية .

لقد علمتنا التجربة مثلا ان حياة الناس الخاصة لم تكن مصونة دائما ، وإن هناك وسائل حديثة للاستماع والتصنت قد أحالت حياتهم إلى قلق ونفاق . وبدلا من استخدامها لحماية أمن الوطن ضد أعدائه في الخارج ، تحولت أحيانا إلى وسيلة للتشهير والابتزاز ضد المواطنين في الداخل .

ومن بعدا الواقع نفسه يجب أن ينص في الدستور ذاته على تنظيم كامل للحقوق والحريات يكفل لحدودها المشروعة ألا تتحول إلى قيود غير مشروعة ، ويكفل ضمانات ممارستها حتى لا تظل شسهارا لا يجد طريقه إلى التطبيق . ولنا أسوة في ذلك بالدستور اليوجوسلافي الحالي الذي صدر عام ١٩٦٣ ، وقد تضمن تنظيميا مفصلا للحريات ، إلى حد النص على أقصى مدة للحبس الاحتياطي في صلب الدستور ، وكان إيراد هذا النص بناء على تجارب اليمة شبيهة بما مر بنا .

تنظيم سلطة الدولة

أما عن تنظيم الدستور الجديد لسلطة الدولة ، فانه يجب أن يكون أيضا في ضوء تحليل واقع العلاقات في المجتمع والدولة وما أسفرت عنه الممارسة .

فتنظيم سلطة الدولة يجب أن يكون انعكاسا لوضع هذه السلطة فعلا في يد تحالف قوى الشعب العاملة ، ونقل هذه السلطة تدريجيا إلى الشعب نفسه .

ومن هنا كان تأكيد الرئيس السادات على مبادئ يقترحها وترمي كلها إلى أن تصبح سلطة الدولة تعبيرا عن ممارسة السيادة الشعبية .

فاقتراحه النص في الدستور على إنشاء مجالس شعبية على جميع المستويات الاقليمية إلى جانب المجلس الشعبي العام المنتخب على مستوى

الجمهورية كلها ، وتأكيد على وجوب أن ينص في صلب الدستور على ضمان عضوية نصف هذه المجالس للفلاحين والعمال ، هي دعوة لأن تصبح الكلمة العليا للشعب ولأصحاب المصلحة الحقيقية في حماية ثورته .
تقنيا لما جاء به الميثاق .

وفي تنظيم سلطة الدولة ، يجب أن يكون من أهداف الدستور الجديد تقوية سلطة مجلس الشعب . لقد علمتنا التجربة أننا في حاجة إلى تأكيد الرقابة الشعبية على أجهزة الدولة التنفيذية ، وعلمتنا التجربة أنه لتمكين أعضاء المجالس المنتخبين من القيام بهذه الرقابة بفاعلية وجدية يجب إحاطتهم بالضمانات . ومن هنا كان تأكيد الرئيس السادات على ألا يحل المجلس إلا بعد الرجوع إلى الشعب في استفتاء عام .

وفي نفس الوقت ، فإن مجلس الشعب وكافة المجالس المنتخبة ، يجب أن تكون دوما مرتبطة بالشعب ، لا تفلو إرادتها على إرادته . فلا ينتهي دور الناخب عند انتخاب ممثليه ، بل يكون له أن يراقبهم وأن يسحب الثقة ممن ينحرف منهم . وأن يكون من حق رئيس الجمهورية - وهو الحكم الذي يرمى ويتسابع حركة مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية ، ليتأكد من أن دورها في خدمة الشعب - أن يلجأ إلى الشعب مباشرة يستفتيه في كل المسائل الهامة التي تمس مصالحه .

الاستفتاء والرقابة الشعبية

● فقد أثبتت التجربة أن الاستفتاء الشعبي كان هو العاصم لهذا البلد من تصدع السلطة ومن الانحراف في استخدامها . كان الاستفتاء الشعبي هو طريق بيان ٣٠ مارس . وهو اليوم طريق بناء الدولة المصرية الشرعية وصيانة الوحدة الوطنية .

● لقد أثبتت التجربة أيضا أنه نظرا لأن الدستور المؤقت ، لم يكن ينص على ميعاد لمرس الحسابات الختامية للدورة على مجلس الأمة ، فقد تراخى عرضه سنوات ، حتى دق السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية ناقوس الخطر ونبه إلى ذلك حينما كان يشرف على الجهاز المركزي للمحاسبات ، فصدر قانون يحدد مواعيد عرض الحساب الختامي للدولة على مجلس الأمة مشفوعا برأي الجهاز المركزي للمحاسبات ، وهو حكم هام في الرقابة يجب أن يتضمنه الدستور ،

حتى تتأكد سلطة مجلس الشعب وتنسج دائرة رقابته على أعمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة ويتحدد دوره في متابعة الحطة . ان هذا يتطلب أيضا في نظري وجوب أن تصدر الحطة الاقتصادية بقانون يقره مجلس الشعب مثلما تصدر الميزانية السنوية بقانون .

● وأثبتت التجربة أيضا ان عدم وضع حد زمني لتولى الوظائف العامة والسياسية الكبرى ، قد انتهى الى نوع من احتكار الحكم والسلطة ، ومن هنا كانت صيحة الرئيس في جموع مجلس الأمة « سأبدأ بنفسى .. ولن أجدد .. لن أجدد » . انه يريد أن يضرب المثل ..

ومنذ سنوات مرت بنا تجربة لجان خلو الرجل الادارية التي انحرف بعضها في مسيرته . وقد اقترحت وقتها انشاء محاكم شعبية يشترك فيها قضاة من الشعب مع القضاة المتخصصين لضمان أن تتم محاربة الاستغلال بوسائل قانونية ، ولكي تدرك الجماهير أهمية الوصول الى الحقيقة عن طريق القانون ، حتى لا يدعى أحد ان القانون يجب أن يمنح « أجازة » بحجة انه عاجز بأجهزته المتخصصة عن أن يصل الى روع الاستغلال .

ان في مشاركة الشعب في ادارة العدالة ، التي اقترحها الرئيس السادات ، تدعيم لديموقراطية القضاء وتدعيم لاستقلاله . انها تدعم ارتباط الناس بالقضاة يتعلمون منهم احترام القانون وتقدير الرساله الجلية التي يؤدونها ، كما انها تربط القاضى المتخصص بأحاسيس الناس ونظرتهم الاجتماعية الى الحق والعدل . والقاضى الشعبى شأنه شأن القاضى المتخصص يجب أن تتوافر له ضمانات استقلاله .

وبطبيعة الحال فان تحديد طريقة هذه المشاركة الشعبية ومداها يتوقف على تطور الظروف الاجتماعية ويقتضى تنظيما قانونيا مقدرجا . وقد بدأت أول ملامح هذه المشاركة في مشروع قانون تنظيم الحراسات الذى سينظره مجلس الأمة هذه الأيام ، حينما أشار الى أن يكون فرض الحراسة في الحالات التى حددها ، بحكم تصدره محكمة يشترك فيها عنصر شعبى .

ولتجربة القضاء الشعبى آثار فى تراثنا القومى منذ حكم الرشيد . فقه كان القاضى يجد نفسه محتاجا الى رأى أشخاص من عامة الناس يتميزون بالعدل وبالحبرة بين الناس . وكان القاضى اذا اتخذ مجلسه للقضاء مجلس هؤلاء « العدول » وهم القضاة الشعبيون الى جانبهم .

بل لقد نظمت مهنة « المدول » الى حد أن أصبح لهم جدول يقيلون به .
وكان أول قاض دون أسماء « المدول » في ديوانه بمصر هو مالك
أبو نعيم اسحاق بن الفرات .

ووضع من كل ما تقدم ان هذه الاقتراحات التي أشار إليها الرئيس
المصادات ، تستمد جذورها مما أثبتته الممارسة والتجربة ، وقد حرص
الرئيس في عرضها على أن يؤكد أنه يعرضها كمواطن يمل برأيه ، حتى
يفسح لمجلس الشعب وللجماهير أن تناقش هذه الاقتراحات وأن تعرض
ما لديها بحرية ، حتى يصدر الدستور معبرا عن آمالها وتطلعاتها .

وبعد ، فإن خلق المناخ الملائم لسيادة الأخلاق ضروري حتى يسور
القانون في ظلها . والمبادئ الأخلاقية المقترحة يجب أن توضع موضع
التطبيق ، حتى تتأكد ثقة الناس بها ، ومقياس الاخلاص الثوري يجب
أن يكون أساسا للعمل والالتزام بالواجب . ومبادئ الدستور في
النهاية يجب أن تترجم الى قوانين ، والقوانين يجب أن تترجم الى حقائق
وهذا هو الالتزام بالشرعية كأساس للعلاقات الاجتماعية ، ولدعم الوحدة
القومية كضمان ضروري لسلامة المعركة .

والدستور الذي نتطلع اليه وإن وصف بأنه « دائم » فانما ذلك
بالمقابلة للدستور « المؤقت » ، ولكن الدستور لا يمثل قيادا على حركة
المجتمع . وهو بداية الطريق الى تقنين الثورة . ولكن تقنين الثورة
لا يعني تجميدها .

مفاهيم أساسية للدستور الجديد.

أود في هذه الدراسة أن أركز على بعض المفاهيم الأساسية التي يجب أن ينضمها الدستور الجديد ، طارحاً جانباً الأحكام التقليدية التي استقرت في معظم الدساتير بصرف النظر عن اختلاف مفاهيمها الفكرية . وبمعنى آخر ، أود أن أوضح الجوانب التي يجب أن يستحدثها الدستور والتي ينيها واقع التجربة وطبيعة المرحلة وأهدافها .

الاتحاد الاشتراكي

إن العلاقة الدستورية القائمة وفقاً لدستور مارس ١٩٦٤ بين الاتحاد الاشتراكي وبين سلطة الدولة ، تنحصر في أن العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي شرط للتشريع في مجلس الأمة ، بل هي شرط للتشريع في مجالس المنظمات الجماهيرية مثل النقابات والتماوينات . وبعد أن صدر إعلان دستوري في ٧ يناير ١٩٦٩ معدلاً المادة ٩٤ من دستور ١٩٦٤ ، أصبح فقدان صفة العضو العامل سبباً لانقضاء عضوية مجلس الأمة .

إن العلاقة الدستورية تجعل تنظيم العضوية العاملة على جانب كبير من الأهمية ، إذ أن منح العضوية العاملة أو منعها أو استقطاها

* من مقال نشر في مجلة الطلبة عدد أول يوليو ١٩٧١ .

يترتب عليه حرمان فعلى من ممارسة حق أساسى من حقوق المواطن السياسية وهو الترشيح لمجلس الأمة أو لمجالس المنظمات الجماهيرية .

ولما كان الاتحاد الاشتراكي تنظيم سياسى مستقل بوضع قانونه ومنها شروط قبول الانضمام اليه ، فلا مناص من أن ينص الدستور على ان الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي حق دستوري للمواطن الذى ينتمى الى قوى الشعب العاملة وأن يحدد فى نصوصه الحالات التى يجوز فيها الحرمان من الحقوق السياسية وبالتالى من عضوية الاتحاد الاشتراكي . وهكذا تستقيم هذه العلاقة ، فيظل الاتحاد الاشتراكي محتفظا بطبيعته كنظيم سياسى ، لا سلطة دولة ، وفى نفس الوقت تنشأ الرابطة بينه باعتباره تحالفا جماهيريا واسما وبين سلطة الدولة عن طريق العضوية العاملة .

ومع ان الاتحاد الاشتراكي مستقل كنظيم سياسى بوضع قانونه ، الا أن الدستور يجب أن ينص على وجوب أن يلتزم الاتحاد الاشتراكي فى تشكيلاته المبدأ الديموقراطى القائم على الانتخاب بالطريقة التى يحددها قانونه ، وأن ينص على ضمان خمسين فى المائة على الأقل للعمال والفلاحين فى تنظيماته ، دون الاكتفاء بالنص على ذلك بالنسبة لشكل مجلس الشعب (١) .

أما الجهاز السياسى الذى أشار اليه الميثاق وبينان ٣٠ مارس فلا يتصور أن يخلق بنص دستوري ، ولكنه يجب أن يكون منبعثا من الواقع الاجتماعى يباشر دوره السياسى علانية بين الجماهير واعتمادا عليها ، لا خفية من ورائها وضد ارادتها . ومن ثم فانه يجب أن يرتبط بالتنظيم الجماهيرى الواسع وهو الاتحاد الاشتراكي ، فهو لا يحل محله ولكنه يعد طليعة قيادية له ، لا لأنه تنظيم أرفع أو أعلى وإنما لأنه يضم من فئات قوى الشعب العاملة أكثرها وعيا وأحسنها تنظيما ويجمعها تجانس طبقي وفكري . وهذا الجهاز لا يقود سياسيا اعتمادا على أعضائه وحدهم بل انه لا يستطيع أن يتعرف على اتجاهات المواطنين و رغباتهم ومشكلاتهم الا اعتمادا على المنظمات الجماهيرية وفى مقدمتها الاتحاد الاشتراكي ، وليس له من علاقة دستورية بسلطة الدولة الا من خلال الاتحاد الاشتراكي فى الحدود التى سبق الإشارة إليها .

(١) لاحظ ما تقرر بعد ذلك فى المادة ٥ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ قبل تعديلها

أنفرا .

تنظيم سلطة الدولة :

هناك ثلاثة محاور رئيسية في تنظيم سلطة الدولة : الشعب نفسه وهو صاحب السيادة ، ومجلس الشعب المنتخب بالاقتراع العام المباشر ورئيس الجمهورية الذي ينتخب عن طريق مجلس الشعب أو عن طريق الشعب مباشرة أو بالطريقتين معا .

وتنظيم سلطة الدولة يقتضى ألا تغفل العلاقة بين هذه المحاور الثلاثة : وإذا كان الشعب هو صاحب السيادة أصلا ، وهو يمارسها عادة عن طريق ممثليه ، فإن التصور الديمقراطي السليم لنظام الحكم يقتضى التسليم بوجوب أن يكون مجلس الشعب هو أعلى جهاز في سلطة الدولة . ومع أن هذا الرأي يقتضى ، أن تصبح أجهزة الدولة الأخرى منبثقة منه خاضعة له - إلا أنه يحسن تقدير الاعتبارات الواقعية في دول العالم الثالث النامية التي تقتضى في نفس الوقت تمكين الهيئة التنفيذية من أن يكون لها دور فعال . ومن ناحية أخرى فإن علينا ونحن ننظم سلطة الدولة أن يكون في اعتبارنا أن قيام تنظيم سياسي واحد في تجربتنا ومعظم تجارب بلاد العالم الثالث التي تتحول إلى الاشتراكية ، لا يتفق تماما والأخذ بالنظم النيابية التقليدية مثل النظام البرلماني ، وهو يفترض قيام أحزاب متعددة .

وإذا كان من الجائز استمارة بعض ملامح النظام الرئاسي أو البرلماني الذي تتفق مع ظروفنا ، إلا أن ذلك يجب ألا يصل إلى حد الخلط والمزج الذي يوقعنا في التناقض الذي وقع فيه دستور ١٥٩٦ ودستور ١٩٦٤

ومن ثم فإن هناك جملة مبادئ يجب مراعاتها :

المبدأ الأول - توزيع الاختصاصات بين أجهزة الدول وتعلم تركيزها :

فيثير دخول في جدل نظري حول السلطات وتعددتها وانفصالها أو تعاونها ، فالمسلم به أنه يجب توزيع اختصاصات الحكم بين هيئات مختلفة سواء سميت سلطات أو سميت أجهزة للحكم . وهذا المبدأ هو المعاصم ضد الانحراف وضد خلق مراكز القوى بمثابة الرقابة .

ومؤدى هذا المبدأ تحديد فترة زمنية لتولى الوظائف السياسية الهامة ، ومنها منصب رئيس الجمهورية ، بحيث لا يجوز تجديده انتخابه

مرتبتين متتاليتين (١) وأن يقوم مجلس الشعب بترشيحه بإجراءات أشبه
بالانتخاب داخل مجلس الشعب ثم يعرض على الشعب بعد ذلك في
استفتاء عام

المبدأ الثاني - تقوية مجلس الشعب :

مجلس الشعب هو الهيئة المنتخبة انتخاباً ديمقراطياً بالاقتراع
العام المباشر ، وتمثل فيه القيادة ويضم طليعة من العمال والفلاحين
يمثلون نصف أعضائه على الأقل .

وتقوية مجلس الشعب يقتضي أن تبدأ في التنظيم منذ أول نقطة
في بداية تكوين المجلس ، وهي الترشيع لمضوية مجلس الشعب .

وهذه المسألة على جانب كبير من الأهمية في بلد نام لا يعرف
إلا التنظيم السياسي الواحد ويحتاج إلى وحدة كل قواه العاملة للسعي
نحو هدف تدوير الفوارق بين الطبقات .

ومن المعروف أنه في نظم الديمقراطيات الغربية التي يقوم نظامها
السياسي على الأحزاب ، فإن هذه الأحزاب هي التي ترشح عادة لمضوية
البرلمان . كما أنه في النظم التي نشأ بها حزب واحد ، فإن الحزب يرشح
المنتخبين إليه ، دون حرمان غير المنتخبين إليه من حق الترشيح عن طريق
المنظمات الجماهيرية . ولا يتصور في بلد يتحول إلى الاشتراكية ، أن
يعتمد الترشيح على نفوذ المال ، أو أن يقف المرشح بغير سند من تنظيم
جماهيرى يزكيه .

وعلى هذا فإن الطريق البديل لترشيح الحزب أو الاعتماد على النفوذ
أو السيطرة الطبقية ، هو أن يتم الترشيح عن طريق المنظمات الجماهيرية
وهي النقابات والتعاونيات والاتحادات والجمعيات .

وإذا كان من المعروف أن لمجلس الشعب اختصاصات عامة في وضع
السياسة العامة للدولة في التشريع وفي الرقابة - فإن هناك بعض
النقاط التي يجب ألا يغفل عنها المستوى الجديد :

١ - فيجب أن ينص صراحة على عرض الخطة الاقتصادية على مجلس
الشعب وعلى أن تصدر بقانون . فلا يستغاث أن تصدر الميزانية التي

(١) انظر ما نقرر بعد ذلك في المادة ٧٧ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ قبل تعديلها
انتهى .

تعد تنفيذًا للخطة بقانون ، بينما تظل الخطة الاقتصادية مجرد تعليمات إدارية (١) .

٢ - ويجب أن ينص صراحة في الدستور على وجوب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب كما تعرض عليه تقارير أجهزة الرقابة وعلى الأخص الجهاز المركزي للمحاسبات (٢) .

٣ - وتقوية مجلس الشعب باعتباره أعلى جهاز لسلطة الدولة تقتضي ألا يكون من حق رئيس الجمهورية حله بغير الرجوع إلى الشعب في استفتاء عام (٣) .

المبدأ الثالث - ارتباط السلطة بالمسئولية :

وتطبيق هذا المبدأ يقتضي أن يكون مجلس الشعب وهو أعلى جهاز في سلطة الدولة مسئولًا أمام الشعب . ولا يكفي أن يتحقق ذلك عند تجديد انتخاب المجلس بل يجب أن يكون للناخبين في كل وقت حق سحب الثقة من عضو مجلس الشعب بأغلبية معينة ، كما أن حل مجلس الشعب يرجع فيه إلى الناخبين أنفسهم عن طريق الاستفتاء كما أسلفنا .

ورئيس الجمهورية بدوره مسئول أمام الشعب ، فبقدر ما يمنحه الدستور من اختصاصات سياسية يجب أن يكون مسئولًا عنها بحيث يكون لمجلس الشعب بأغلبية معينة أن يطرح سحب الثقة منه على الاستفتاء العام .

أما الوزارة ، فهي بدورها تحتاج إلى ثقة رئيس الجمهورية كما تحتاج إلى ثقة مجلس الشعب .

المبدأ الرابع - التوسع في الرجوع إلى الشعب :

فالشعب يجب ألا يتخل عن ممارسته سلطة الحكم بمجرد انتخاب رئيس الجمهورية وانتخاب مجلس الشعب . بل إنه يجب تنظيم الرجوع إليه في الاستفتاء . وأن ينظم الاستفتاء بقانون يحدد كيفية إبداء الرأي في الأسئلة المطروحة ، حتى لا يتحول الاستفتاء إلى مجرد شكل ديموقراطي .

(١) انظر ما تقرر منه ذلك في المادة ١١٤ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ .

(٢) انظر ما تقرر منه ذلك في المادة ١١٨ من الدستور .

(٣) انظر المادة ١٣٦ من الدستور .

تنظيم العلاقات في المجتمع :

وهذا هو التعبير الذي نفضله بدلا من تعبير المقومات الأساسية للمجتمع . فان الدستور ليس وثيقة توصف صورة المجتمع ولكنه وثيقة لتنظيم العلاقات الاجتماعية . ان المقومات الأساسية للمجتمع تمثل المجتمع في حالة سكون ، بينما العلاقات في المجتمع تمثله في حالة حركة . والدستور باعتباره القانون الاسمي هو تنظيم لحركة المجتمع .

ولاشك ، ان هناك مبادئ منظمة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية . قد اشار اليها دستور مارس ١٩٦٤ ، وان هناك خصوصا تقليدية متعلقة بالحرريات تعرفها معظم الدساتير .

ولكن الجديد الذي تقترحه هو ان يكون تنظيم الحريات في الدستور تعبيرا عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ذاتها . فالحرريات لا تقف وحدها منعزلة عن طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية . بل انها يجب ان تستمد مفهومها الحقيقي من هذه العلاقات ومراسل تطورها . فحينما ننص الدستور على حرية الصحافة مثلا ، فان تنظيم هذه الحرية لابد وان يكون انعكاسا للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية . فحرية اصحاب الصحف في مجتمع العلاقات الرأسمالية ، تعني حرية المواطن الذي يملك الوسائل المادية لاصدار الصحيفة . ولكن هذه الحرية في مجتمع العلاقات الاشتراكية تعني حرية جموع المواطنين المثلة في نقاباتهم وسسائير منظماتهم الجماهيرية .

واعتقد ان العلاقات الاقتصادية في المجتمع يجب ان تتناول تسجيل المنجزات الاجتماعية ، ومنها ملكية القطاع العام ودعمها واتاحة الطريق الى توسيع نطاقها ، ومنها اشتراك العمال في مجالس ادارة المشروعات الاقتصادية وارباحها . ومنها تحديد معنى واضح للملكية التعاونية . وان يفتح السبيل امام الملكيات الخاصة لكي تتجمع وتنبهر فيها . وان ينص على المبدأ الاساسي الذي يجب ان يحكم العلاقات الاقتصادية في مجتمع يتحول الى الاشتراكية وهو ان يكون العمل هو اساس التمتع بثمرات المجتمع ، وان الدستور يهدف الى ان يصبح نطاق الملكية الخاصة محصورا بعلوم استقلال جهه الآخرين (١) .

اما العلاقات الاجتماعية ، فان هناك جديدا فيها يجب العناية

(١) انظر للواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ من الدستور .

بتسجيله ، وهو أن ينظم القانون الزواج والطلاق وآثارهما بما يكفل دعم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة وبما يتفق مع أهداف المجتمع وقيمه .
إن هذا يصلح أساسا تشريعيًا بعد ذلك لتنظيم الأسرة (١) وأن ينص
أيضا على مساواة المرأة بالرجل في تقلد الوظائف العامة ، إذا توافرت
فيها الشروط المطلوبة للتوظيفة .

وإن يكفل القانون استقلال النقابات عن السلطة الإدارية وعدم
اخصاعها لوصايتها (٢) .

أما العلاقات السياسية ، فيجب أن تتناول أساسا النص على
تحديد حالات الحرمان من الحقوق السياسية وأن ينص الدستور على التزام
القانون الذى يصدر منظمًا لذلك بأن يكون الحرمان فى الحالات التى
يخبرها الدستور لمدة معينة وأن ينص على كفالة التظلم منه .

أما انعكاس تنظيم العلاقات فى المجتمع على موضوع الحريات ، فانه
يجب أن تلاحظ فيه ما أسفرت عنه التجربة ، من محاولة لإيجاد تناقض
مصطنع بين الاشتراكية وبين الحرية . ومن ثم فإن ضمان الشرعية
الاشتراكية وهو أساس كل العلاقات فى المجتمع والدولة تقتضى النص
على جملة أمور فى الدستور :

١ - أن ينص الدستور نفسه على تحديد مدة الحبس الاحتياطي
أو الاعتقال ولو كان القرار صادرا من النيابة العامة ذلك أننا نعرف بحكم
تجربتنا أن قانون الإجراءات الجنائية يخول النيابة العامة فى حالات
كثيرة سلطة ما يسمى الحبس المطلق أى بغير تحديد مدة . كما يجب
أن ينص على وجوب اخطار أسرة المقبوض عليه وإتاحة التظلم من القرار
دائما . وأن ينص على وجوب أن يتم التصرف فى التهمة خلال مدة
مقولة (٣) .

٢ - وأن ينص الدستور على حق من يقبض عليه فى سلامة بدنه بل
وفى سلامة ذهنه . وأن يعاقب من ينتهك ذلك بعقوبة الجنائية (٤) .

٣ - وأن ينص الدستور على حماية الحياة الخاصة للمواطن

(١) أنظر لوائح ٩ ، ١٠ ، ١١ من الدستور .

(٢) أنظر المادة ٥٦ من الدستور .

(٣) أنظر للمادتين ٤١ و ٧١ من الدستور .

(٤) أنظر المادة ٤٢ من الدستور .

بما يتهمه ذلك من حظر فرض رقابة على المحادثات التليفونية سواء بوضع أجهزة للاستماع أو للتسجيل إلا في الحالات التي يقتضيها حماية الأمن القومي ولدواعي التحقيق وبأمر من القضاء . مع اعتبار الأخلال بذلك جريمة يعاقب عليها بعقوبة الجناية (١) .

٤ - أن ينص على تبعية السجون لوزارة العدل وأن يكون للقضاء سلطة الرقابة على سائر الأماكن التي تنفذ فيها العقوبات أو الإجراءات المقيدة للحرية .

٥ - أن ينص الدستور أيضاً على تنظيم سلطة القبض والاعتقال والعقوبات في حالة إعلان الطوارئ . بل إن تنظيم إعلان الطوارئ يجب أن يتضمنه الدستور ليحدد دائماً مدة له لا تتجدد إلا بموافقة مجلس الشعب (٢) ، وليحدد السلطات الاستثنائية التي يخسوها قانون الطوارئ .

٦ - ثم إن حماية الشرعية تقتضي أن ينص على أنه لا يجوز أن تقتصر الحماية القضائية لحقوق المواطنين على أنواع معينة من المنازعات كما أنه لا يجوز حرمان أي مواطن من حق التقاضي أو حقه في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي . وإلا لا يجوز وقف تنفيذ أي حكم قضائي إلا في الحالات وبالإجراءات التي ينص عليها القانون (٣) .

كما أنه لا يجوز إنشاء محاكم استثنائية ولا يجوز في غير حالة الحرب أن يمتد اختصاص المحاكم العسكرية إلى المدنيين (٤) .

٧ - وأن تيسر الدولة للمواطنين غير القادرين الالتجاء إلى القضاء عن طريق إنشاء مكاتب للمساعدات القضائية من بين المحامين لتقديم مساعداتها إلى المواطنين بالجان أو مقابل رسم محدود . فهذا هو المضمون الاجتماعي للنص على كفالة حق الدفاع ، وإلا أصبح هذا النص مجرد تسجيل شكلي لا يضمن الدستور مآمرته فعلاً (٥) .

(١) انظر المادة ٥٧ من الميعود .

(٢) انظر المادة ١٤٨ من الدستور .

(٣) انظر المادة ٦٨ من الدستور .

(٤) وقد قرر المبدأ في المادة ٦٨ من الدستور التي تنص على أن لكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي .

(٥) انظر المادة ٦٩ فقرة ثانية من الدستور .

وبعد ، فاني اريد أن أنبه الى ان الدعوة الى اعداد دستور دائم يجب
ألا تعنى انه دستور أبلي •

وإذا كان هذا الدستور يوصف بأنه 'دائم' فالما ذلك بالمقابلة
لدستور مارس ١٩٦٤ الذي يوصف بأنه مؤقت • فلنقل إذن ان
الدستور الجديد هو دستور دائم •• ولكن لمرحلة تحقيق التحولات
الاجتماعية •

الواقع والتجربة في دستور ١٥ مايو *

من المقرر في مشروع دستور مصر المعروف بمشروع الدستور الدائم ، أن يعمل به من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء المحدد له يوم ١١ سبتمبر . والمفروض ، والدساتير عادة تنسب إلى يوم إعلانها ، أن يسمى هذا الدستور دستور ١١ سبتمبر . ومع ذلك فإني أفضّل أو سميتاه دستور ١٥ مايو ، لكون ذلك تعبيراً عن واقع تاريخي له دلالة في مسيرة ثورتنا الاشتراكية ، ولأن المعاني والقيم التي عبر عنها الدستور الجديد امتداد لحركة التصحيح التي عبر عنها الشعب المصري يوم ١٥ مايو .

فلم يكن في تصورنا وفق بيان ٣٠ مارس أن تصدر دستوراً دائماً قبل أن نفرغ من عملية إزالة آثار العدوان ، ولكن الظروف التي امتحنت بها وحدتنا الوطنية والتي دعت إلى اتخاذ الخطوات التصحيحية التي بدأت في ١٥ مايو ، هي التي فرضت التعجيل بإصدار دستور جديد يعبر عن إرادة التصحيح وعن طبيعة المرحلة التي تتطلب لمواجهة التحدي الذي تفرضه الصهيونية في المنطقة العربية - صيانة الوحدة الوطنية وتدعيم سيادة القانون وتعميق إيمان المواطن المصري بالاشتراكية والديمقراطية .

* من مقال في أهرام ٧ سبتمبر ١٩٧١ .

ويجىء الاستفتاء على مشروع دستور جمهورية مصر العربية ، بعد أن وافق الشعب المصرى بما يشبه الإجماع على دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية ، وأصبحت جمهوريات الاتحاد ملتزمة بأن توافق دساتيرها مع أحكام الدستور الاتحادى .

وقد أتيج لى أن أكون على مقربة من المراحل التحضيرية التى من بها إعداد مشروع دستور مصر ، وأن أشارك فى بعضها . وقد دفعنى هذا إلى أن أحاول تقديم هذا الدستور لا بنصومه وأحكامه بل بالأرضية التى تقف عليها هذه النصوص والواقع الذى تمثله مستمدا من التجربة .

وقبل أن أبدأ هذا التقديم ، فإن لى بعض ملاحظات أساسية أود التنبيه إليها .

الملاحظة الأولى :

أنه إذا كان الدستور يعبر عن طبيعة العلاقات السائدة فى المجتمع ويرسم الطريق إلى تطويرها ، إلا أننا يجب ألا نحمل الدستور وحده عبء هذا التطوير . إن الدستور هو الإطار الشرعى الذى يقدم لنا مؤشرات فى طريق التقدم . ولكن المهمة الشاقة التى تنتظرنا بعد ذلك هى مهمة تطوير القوانين التى تعبر عن إرادة تغيير الصلاقات الاجتماعية . فحينما يعنى الدستور الجديد مثلا بمشكلة « الأمية » ويفرد لها نصا يجعل من محو الأمية واجبا وطنيا تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه ، فإن هذا النص وحده لن يحل المشكلة ولكنه ينبهنا إلى واجبنا فى حلها . ويبقى بعد ذلك على سلطة الدولة أن تتخذ الاجراء المناسب ، وعلى الجماهير من خلال تنظيمها السياسى ومنظماتها الجماهيرية أن تشارك فى أداء هذا الواجب .

الملاحظة الثانية :

إن العبرة فى نجاح أى تنظيم دستورى ، هو بمدى ما يقدمه من حلول للمشكلات الواقعية التى عرّضت فى التطبيق ، وبمدى ارتباطه بالظروف القائمة . والدستور الجديد ليس مجرد انتقاء نصوص محكمة الصياغة من هذا الدستور أو ذاك ، ولكنه دستور يرتبط بتجارنا الدستورية المسابقة ولا ينمزل عنها ، وهو امتداد فى الواقع لهذه التجارب الدستورية ، وهو لا ينبغي بعض المفناهيم التى استقرت فى تقاليدنا

الدستورية لمجرد هوى الجدة والتغير ، ولكنه يستبقى الشكل العام
ويطوره في خلسة المرحلة الجديدة .

الملحوظة الثالثة :

أنه من الخطأ في الحكم على الدستور الجديد أن نقيمه من خلال رده
الى نظام معين من أنظمة الحكم التقليدية ، بل ان تقيمه يكون من خلال
تحليل العلاقات الاجتماعية ومعرفة مدى اتفاق أحكام الدستور معها .
وعلى هذا فأننا قد نجد في الدستور الجديد بعض ملامح النظام الرئاسي
الذي يبرز فيه دور رئيس الدولة ويشترك اشتراكا فعلياً في رسم
سياستها العامة . وقد نجد فيه بعض ملامح النظام البرلماني الذي تتبادل
فيه الحكومة ومجلس الشعب الرقابة ، بغية تحقيق توازن بينهما ، بل أنه
وان استبقى وضع السلطات المستقلة عن بعضها ، الا أنه يستعير بعض
ملامح النظام القائم على أن المجلس الشعبي هو الذي يعبر عن وحدة السلطة.
وذلك حينما يستبقى ترشيح رئيس الجمهورية بيد مجلس الشعب .
ف رئيس الجمهورية لا ينتخب مباشرة من الشعب ، ولكن الشعب يستغنى
في اختياره بناء على ترشيح المجلس ، وهو وضع أكثر اتفاقاً مع نظام
يقوم على وحدة التنظيم السياسي . بل ان الدستور يستعير أيضاً بعض
ملامح الديمقراطية المباشرة حين يجعل الأمر في النهاية بين الجماهير
تبدى رأيا فيما يعرض من موضوعات هامة عن طريق الاستفتاء ، وحينما
يتطلب موافقة الناخبين على حل المجلس وحينما يشترك الشعب في اقامة
العدالة .

الملحوظة الرابعة :

ان هذا الدستور وان وصف بأنه « الدستور الدائم » الا أنه ليس
دستورا أبديا . وقد رسم الدستور نفسه طريقة تمديله . ومن ثم فأننا
يجب أن نحذر من أن نتصور الدستور قيذا على حركة التطور الاجتماعي
أو حاجزا أمام ارادة الجماهير ، ولكن كلما كانت نصوص الدستور مرنة
تسمح باستيعاب التطورات التي تلحق العلاقات الاجتماعية ، كلما قلت
الحاجة الى التعديل .

فحينما ينص الدستور الجديد مثلا على أن للعاملين نصيب في إدارة
المشروعات وأرباحها ، فإنه يسمح بذلك لزيادة قد تطرأ مستقبلا على نسبة
تمثيل العمال في مجالس إدارة المشروعات أو زيادة نصيبهم في أرباحها

دون حاجة الى تعديل هذا النص الدستوري . وحينما ينص الدستور في صيغة عامة على دعم المنشآت التعاونية ويبرز أهمية الملكية التعاونية فهو يترك الباب مفتوحا لتطوير نظام التعاون ليصبح تعاونيا انتاجيا سواء في الصناعة أو في الزراعة دون أن يحتاج الى إضافة نص دستوري جديد .

ويعد هذه الملاحظات الأولية ، نعود الى الدستور المطروح علينا للاستفتاء ، لتعترف على الأرضية التي تقف عليها أهم أحكامه الجديدة .

إن الدستور الجديد مثلا يحدد بوضوح طبيعة الاتحاد الاشتراكي كتخطيط سياسي يؤكد تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشره تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الأجهزة التي تضطلع بمسؤوليات العمل الوطني . فيؤكد بذلك أنه ليس سلطة دولة تستعين في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية بالوسائل الادارية أو سلطة الأمر والقهر ، بل انه يسعى الى ذلك من خلال التحالف بالجماهير وتمييزه من واقعها ، وهو بذلك يمالج قصور تجربة سابقة اتخذ فيها الاتحاد الاشتراكي رداء سلطة الدولة ، وخلع رداء سلطة الشعب ، فائزل عنها مفرطاً بذلك في ثقها بتنظيماته .

وحينما يفرد الدستور الجديد بابا خاصا لسيادة القانون ، ويجعلها أساس الحكم في الدولة فيورد مجموعة من الضمانات الهامة مثل كفالة حق المواطن في أن يسجأ الى قاضيه الطبيعي ومثل تطلب ابلاغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب ذلك قورا ويجيز له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع ، ومثل تأثيمه تعطيل تنفيذ أحكام القضاء أو الامتناع عن تنفيذها - فانما يزيل بذلك ما كان يساور الناس من قلق من محاولة اصطناع تناقض بين الاشتراكية وبين الشرعية ، بدت مظهرة في حالات كثيرة أصبح المواطن فيها في فزع من أن يصيبه قرار للسلطة باذى دون أن يملك له ردا أو تظلما ، ومن هنا جاء الدستور الجديد ليجعل من الاعتداء على الحرية جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية أو المدنية عنها بالتقادم ، وهو حكم جديد لا اعتقد أن له نظيرا في الدساتير الاخرى الا بالنسبة لجرائم الحرب .

ومثال ذلك أيضا حينما يعهد الدستور الى نص جديد ، يكفل حرمة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال مؤسسا ذلك على حرمة حياة المواطنين الخاصة - فانما هو يؤثم واقصا ألينا كشفت عنه تجربة الاشرطة المسجلة ، وأجهزة استرقاق السمع التي كانت تنلصص على حياة

الناس الخاصة . وحينما ينص الدستور على وجوب أن يحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي ، فإن هناك خلفية تقف وراء هذا النص . حينما تعدل قانون الاجراءات الجنائية منذ سنوات وتوسع في الحالات التي يجوز فيها للنشابة العامة أن تحبس احتياطيا حبسا مطلقا ، فلا يتضمن أمر الحبس تحديد مدة له .

ولو تابعنا جميع النصوص الجديدة التي وردت في باب الحريات وفي باب سيادة القانون ، لوجدناها جميعا تقدم حلولاً من واقع التجربة .

وحينما ينص الدستور على أنه لا يجوز فرض الحراسة على الأموال الا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي - فإن وراء هذا النص تقف تجربة مريرة ، كان فرض الحراسة فيها قد تحول الى عقوبة تنزل كالقذير لا تحوطها أي ضمانات وفي حالات فقدت حتى مبرر مقتضيات دفع التحول الاجتماعي .

بل ان هناك نصا يصادفنا بين واجبات المواطنين ، وهو الحفاظ على الوحدة الوطنية ، وهو نص لم يكن له نظير في الدساتير السابقة . فلماذا أتى به الدستور الجديد ؟ ذلك لأن الوحدة الوطنية كان يمكن أن تصدع لو لم تدرك الجماهير يوم ١٥ مايو واجبها نحو صيانتها . بل ان الدستور لا يقف عند هذا النص ، بل أنه يعهد الى رئيس الجمهورية بالحرس على تأكيد سيادة الشعب وحماية الوحدة الوطنية وهو يجعله حكماً بين السلطات يرعى الحدود بينها ، فإذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري ، كُن له أن يتخذ لإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بياناً الى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذته من اجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها .

وفي ذلك يعرض الدستور لحكم استوحي من التجربة فحينما وقع تهديد بفرار في المؤسسات الدستورية للدولة ، ولم يكن هناك نص دستوري يعالج هذه الحالة ، فإن الأسلوب الذي أفتقد البلاد من هذا الخطر الداهم، كان أسلوب مخاطبة الشعب في بيان وجهه رئيس الجمهورية اليه . كان المنفذ الوحيد هو الرجوع الى الجماهير لتقول كلمتها وتضع بنفسها وهي صاحبة المصلحة ، حدا للموقف . كان طريق الاستفتاء الشعبي ، وسيظل هو الحل ، اذا لاح أي خطر يهدد الوحدة الوطنية .

والصحيح أن هذا الأسلوب نفسه كان الطريق الى حماية الوحدة الوطنية في فرنسا وتجنبها أي محاولة غير شرعية للوثوب على السلطة . أنسا

تجدد في دستور فرنسا المعروف بدستور ديغول نصا يجيز أيضا لرئيس الجمهورية إذا أصبحت أنظمة الجمهورية أو استقلال الوطن مهددا بفطر جسيم وحال ونشا عن ذلك انقطاع السلطات العامة الدستورية عن مباشرة مهامها ، أن يتخذ الاجراءات التي تقتضيها الظروف وأن يبلغ الشعب بذلك برسالة ، وقد أمكن استنادا الى هذا النص مجابهة أزمة جنرالات الجزائر في أبريل ١٩٦١ .

ثم اننا نجد نصوصا جديدة أراد بها الدستور تقوية سلطة مجلس الشعب ، ورئيس الجمهورية لم يعد يملك حله الا بعد الرجوع الى الشعب في استفتاء عام . ومجلس الشعب يعتمد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي تصدر بقانون . ويجب أيضا أن يعرض عليه الحساب الختامي للدولة في ميعاد لا يزيد على سنة من تاريخ السنة المالية وهو يصدره أيضا بقانون . ومجلس الشعب يملك أن يشكل لجنا لفحص نشاط المصالح الادارية والمؤسسات العامة أو أي جهاز تنفيذي أو اداوي .

وهي أيضا نصوص مستخلصة من واقع عشناه في حياتنا الدستورية الماضية . كانت الحلة التي نشكو منها في نظامنا الدستوري أن الحكومة كانت دائما أقوى من المجلس التشريعي ، وهي التي كانت تقوده في الواقع ولم يكن هو الذي يقودها . وهي حلة قديمة عرفناها منذ دستور ١٩٢٣ . وقد لحقت مجتمعا تطورات جديدة ، فأصبح نظامنا الاقتصادي والاجتماعي يقوم على خطة للتنمية ، والخطة لا يمكن أن تنجح الا اذا كانت عملا شعبيا . فهي ليست مجرد أرقام أو بيانات فنية ، بل أنها مالم تعبر عن حاجات الشعب الحقيقية ويشارك في صنعها ، فانها لا يمكن أن تبلغ هدفها . وهكذا كنا نتكلم دائما عن ديوقراطية الخطة . ومع ذلك فإن الحكومة وحدها هي التي كانت تستقل بوضعها . وكان من التناقض أن الميزانية السنوية وهي تنفيذ للخطة ، تعرض على مجلس الشعب ، أما الخطة فلا تعرض عليه . وقد أصبح من اللازم أن تحل النظرة العلمية في تطبيقنا للاشتراكية ، محل الاجتهادات الفردية . فتوضع خطة بمعناها الصحيح يلتزم بها الكافة لأنها تصدر بقانون ، وقد أصبح القطاع العام هو الذي يسيطر بالدور الرئيسي في تنفيذ خطة التنمية ، فلا بد أن تمتد اليه رقابة مجلس الشعب . وقد يكون إحدى طريق للرقابة هو لجان التقصي والتحقيق التي يشكلها المجلس ، ثم ان موافقة مجلس الشعب على الميزانية لا تجدي ، اذا كان لا يعرف مآلها ولا ما انتهى اليه الحساب الختامي للدولة . لم يكن الحساب الختامي للدولة يعرض على مجلس الشعب ، وظل سنوات بغير اهتمام ، لان دستور ١٩٦٤ لم يكن يحدد موعدا لعرضه ، وبينما كان الجهاز المركزي للمحاسبات يسجل أخطر المخالفات ، كان ممثلو الشعب يميندين عن الصورة تماما .

ولو تأملنا النص الجديد الذى تضمنه الدستور والذي لا يجوز
لنفس الشخص أن ينتخب رئيسا للجمهورية أكثر من مرتين متتاليتين .
فإننا يجب أن نبحث عن الخلفية ، ولا يجب أن نبحث عنها فقط في كلمات
أنور السادات التى أعلن فيها أنه لن يجدد . بل إن المعنى المقصود أعمق
من ذلك ، إنها فكرة ضمان التجدد والتجديد التى جاء بها بيان ٣٠ مارس
من أن ينص في الدستور على حد زمني لتولى الوظائف السياسية والتنفيذية
الكبرى .

هذه بعض نماذج تعبر عن الواقع والتجربة في مشروع ديمستورنا
الجديد . وقد يكون لبعض خبراء القانون الدستوري رأى فقهي لم يجدد
صداه في المشروع ، ولكن الدستور ليس صياغة فقهية فحسب ، بل إنه
قبل كل شيء عمل دولة .

لقد تحدثت عن الواقع والتجربة في الدستور الجديد ، وهناك أيضا
في الدستور الأمل والمستقبل : الأمل في تحرير الأرض .. ومستقبل
الإنسان المصري الحر في دولة حديثة .

الفصل الثالث

فى رقابة الشرعية الدستورية

تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها
الرقابة الففسائية على دستورية القوانين
واللوائح ٠٠ وتتولى تفسير النصوص التشريعية
وذلك كله على الوجه المبين فى القانون
(مادة ١٧٥ من الدستور)

- ❖ تجربة أول محكمة دستورية فى بلد اشتراكي
- ❖ بيان ٣٠ مارس والمحكمة الدستورية العليا
- ❖ للمحكمة العليا ٠٠ لماذا وإلى أين ؟
- ❖ ملاحظات على المحكمة العليا
- ❖ دستورية قانون الشفاعة فى أول حكم للمحكمة العليا
- ❖ دستورية منح التظافى فى حالات فصل الموظفين
- ❖ لماذا يعد حكم المحكمة العليا بعدم الدستورية ؟

تجربة أول محكمة دستورية في بلد اشتراكي *

حينما كنت في يوجوسلافيا منذ أيام ، كان النقاش لا يزال دائرا بشأن حكم أصدرته المحكمة الدستورية في ١٩ يونيو الماضي وقررت فيه أن بعض أحكام قانون التأمين الصادر في يوجوسلافيا عام ١٩٥٧ تتنافى مع أحكام الدستور الجديد الصادر في ١٩٦٣ . وقد اهتمت اهتماما بالغا بدراسة هذه السابقة لأنها تعد الأولى من نوعها لا في التجربة اليوجوسلافية وحدها بل في تجارب العالم الاشتراكي كله . ذلك أن يوجوسلافيا هي أول دولة اشتراكية تأخذ بنظام للمحكمة الدستورية . وقد كانت إحدى زياراتي لها عقب إعلان دستور ١٩٦٣ ، وأتيحت لي وقتئذ أن ألتقي بكثيرين من رجال الفقه الدستوري اليوجوسلافي وأن أناقش موضوع الرقابة القضائية على دستورية القوانين . وهو موضوع دقيق اختلف فيه الرأي . وكان تقرير المؤتمر الوطني للقوى الشعبية عندنا الذي انمقد لإقرار الميثاق ، قد أوصى بإلغاء مثل هذه المحكمة الدستورية .

غير أن الفقه الاشتراكي في مجموعه ينكر الرقابة القضائية على التزام أحكام الدستور ، لأنه يرى أن السلطة الشعبية هي أعلى سلطة في الدولة وهي التي تملك وحدها هذه الرقابة . ولكنه لا يجيز للقاضي أن يتصدى للحكم على قانون أصدرته السلطة الشعبية وأن ينفرد بتقدير مدى مخالفته للدستور ، إذ أن ذلك يعني في نظر هذا الفقه إخضاع إرادة الشعب لسلطة تقديرية للقضاة . فمثل هذه الرقابة القضائية تتنافى وفق هذا الرأي مع مبدأ وحدة وتجانس السلطة . فالسلطة في النظام الاشتراكي واحدة لا تتجزأ . وهي مركزة في الشعب الذي تمثله الهيئة الشعبية

* جريدة الأهرام في ١٧ نوفمبر ١٩٦٧ .

المنتخبه . واذكر أنني ناقشت هذا الموضوع مع رئيس المحكمة العليا في الاتحاد السوفييتي في مايو ١٩٦٤ ، فكان رأيه أن التزام الشرعيه يبدأ هام من مبادئ الثورة الاشتراكية ، لأن انتهاك الشرعيه يعرض التطبيق للاشتراكي لخطر البيروقراطية والانحراف . ولكنه في نفس الوقت كان يرى ان مجلس السوفييت الاعلى هو اعلى سلطة ينص الدستور . وأنه هو الذى يناط به مراقبة احترام الدستور السوفييتي ورعاية الشرعيه الاشتراكية . ولازلت اذكر قوله : « اننا لا نريد محاكمنا أن تتحول الى حكومة من القضاة » ، كما حدث في تجربة المحكمة العليا الأمريكية التي وقفت من تشريعات روزفلت الاجتماعية موقفاً مناجزاً ، وأن النيابة العامة (البروكاتورا كما يسمونها) تقوم أيضاً بدور هام في حماية الشرعيه الاشتراكية التي تشمل حماية الدستور . فالنائب العام هو الحارس الذى يعهد اليه الدستور ذاته بحماية الشرعيه . فمن حقه بل ومن واجبه ان يثبث النظر الى أى قانون غير دستوري . وهو لا يخضع للحكومة ، بل ان مجلس السوفييت الاعلى هو الذى يختاره لمدة سبع سنوات . وهو لذلك مستقل في عمله . ثم ان الرقابة على الشرعيه تملكها النقابات ويملكها الحزب ويملكها اتحاد الشباب (الكومسومول) وهي رقابة سياسية لا قضائية .

وقد كان موضوع الأخذ بالرقابة القضائية على دستورية القوانين وإنشاء محكمة دستورية في يوجوسلافيا موضع جدل أثناء اعداد الدستور الجديد وطرحه للمناقشة العامة . وقد كان ادوارد كارديل الممثل الاشتراكي اليوجوسلافي المعروف ورئيس لجنة اعداد الدستور والذي زار مصر في العام الماضي حينما كان رئيساً للمجلس الشعبى الفيدرالى ، من أشد أنصار المحكمة الدستورية (١) . وقد ذكر عن ذلك في التقرير الذى قدمه عن مشروع الدستور أن حماية العلاقات الاجتماعية والسياسية الجديدة وتحقيق وحدة النظام القانوني وتأمين الحريات وحقوق المواطن وحقوق الإدارة الذاتية للمنتجين ، وهى حقوق دستورية لا يجوز المساس بها ، تقتضى تقرير مبدأ الدستورية والشرعية فى صلب الدستور . كما تقتضى إنشاء محكمة دستورية على مستوى الاتحاد الى جانب المحاكم الدستورية على مستوى الجمهوريات . وأن هذه الرقابة هى التى تكفل الحيولة دون التحكم وإساءة استعمال السلطة .

وقد جعل الدستور للمحكمة اذا قلمت ان القانون المطلوب منهـا

(١) أتيح للكاتب ان يلتقى بالمفكر والسياسي اليوجوسلافي ادوارد كارديل حينما زار يوجوسلافيا في مهمة سياسية بصحبة للهنس مسيد مرعى في فبراير ١٩٧٣ . وكان وقتئذ أميناً اول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي . وقد التقى الكاتب معه مع كارديل في ٧ يوليو من نفس العام وأجرى معه حواراً حول الدستور اليوجوسلافي الجديد . (انظر مقالين في الامراء عن هذا الحوار في ١٨ و ١٩ يوليو ١٩٧٣) . وقد تمون كارديل في العام الماضي .

تطبيقه غير دستوري أن تقترح لدى المحكمة العليا المختصة تحريك إجراءات الرقابة على دستورية القانون .

ولكن الدستور اليوجوسلافي لم يجعل لأي محكمة الحق في أن ترفض تطبيق قانون بحجة مخالفته للدستور وأن تقرر عدم دستوريته ، بل إنه جعل هذا الحق لمحكمة خاصة هي المحكمة الدستورية . وكل ما تملكه المحكمة العادية أن تقترح لدى المحكمة العليا تحريك إجراءات الرقابة . والمحكمة العليا تحرك هذه الإجراءات أمام المحكمة الدستورية .

كما أن الدستور قد جعل لهيئات أخرى غير المحكمة العليا حق تحريك إجراءات الرقابة الدستورية والمشروعية . فمثل ذلك أيضا من حق البرلمان الاتحادي وبرلمانات الجمهوريات ومن حق المجلس التنفيذي الاتحادي والمجالس التنفيذية للجمهوريات وذلك باستثناء الرقابة على دستورية القوانين التي تصدرها برلمانات هذه الجمهوريات ، كما جعل ذلك الحق للمدعي الممام الاتحادي والمحاكم الدستورية للجمهوريات والمجالس الشعبية للوحدات السياسية الاجتماعية ومنظمات العمل وغيرها من منظمات الإدارة الذاتية إذا وقع اعتداء على حقوقها المقررة في الدستور . بل أن الدستور قد أجاز للمحكمة الدستورية اليوغوسلافية أن تنص على تلقائيا لإجراءات الرقابة على الدستورية والشرعية . كذلك نص الدستور على تفويض المحكمة الدستورية حق متابعة المسائل ذات الأهمية بالنسبة لمبدأ الدستورية والشرعية وجعل لها الحق في أن تقدم إلى البرلمان الآراء والمقترحات لوضع القوانين وغيرها من الإجراءات الضرورية لحماية الدستورية والشرعية ولصيانة حقوق الإدارة الذاتية وغيرها من حقوق وحريات المواطنين والمنظمات .

وقد جعل الدستور اليوجوسلافي للمحكمة الحق في أن تقرر أن قانونا اتحاديا لا يطابق الدستور وفي هذه الحالة يتعين على البرلمان الاتحادي أن يطابق هذا القانون للدستور في مدة لا تتجاوز ستة أشهر تالية لحكم المحكمة . فإذا لم يفعل ذلك في المدة المقررة بطل العمل بأحكام القانون التي لا تطابق الدستور والتي تبينها المحكمة الدستورية في حكمها . والأمم كذلك بالنسبة لرقابة القوانين التي تصدرها الجمهوريات إذا كانت غير مطابقة لأحكام الدستور أو أحد القوانين الاتحادية . كما أنه يجوز للمحكمة أن تقرر عدم تطبيق أحكام القانون الاتحادي المخالفة للدستور لحين صدور قرار نهائي في ذلك بل يجوز لها ذلك إذا كان قانون الجمهورية لا يطابق دستور يوجوسلافيا أو القوانين الاتحادية . بل إنه يجوز لها إذا كان القانون الجمهوري يناهض بشكل صريح حقوق الاتحاد أن تأمر فوراً بإلغائه . أما بالنسبة للإجراءات الأخرى التي لا تتخذ شكل قانون ، فقد جعل الدستور للمحكمة الدستورية الحق إذا قررت عدم مطابقتها للدستور أو القانون أن تلغيها أو تبطلها . وعلى النقيض فإن للمحكمة الدستورية

لا تملك بالنسبة لرقابة مطابقة دستور الجمهورية للمستور الاتحادي
الا أن ترفع الأمر الى البرلمان الاتحادي مشفوعا برأيها .

وهذه المعلومات عن المحكمة الدستورية يمكن لأي دارس أن يلم بها
وهو جالس الى مكتبه في القاهرة . ثم إن مجرد النص عليها في الدستور
لا يكفي للأطمئنان الى جدية ممارسة هذه المحكمة لمسئولياتها الجديدة ،
فما لم تخرج النصوص الى حيز التطبيق الفعلي ، وما لم تمارس التجربة
فعلا ، فإن تقدير هذا النظام سيظل مستمدا من النظريات لا من الواقع
المعي .

وذهبت لمقابلة الدكتور يوفان دجورجيتش عضو أكاديمية العلوم
يوجوسلافيا والذي عين أخيرا قاضيا بالمحكمة الدستورية العليا وقد حلف
اليمن أمام الرئيس تيتو منذ أيام ، وكان أستاذًا للقانون الدستوري
بجامعة بلجراد وله مقالات ومؤلفات هامة منها كتابه الذي نشر عام ١٩٥٨
في باريس باللغة الفرنسية « يوجوسلافيا ديموقراطية اشتراكية » (وقد
ترجمه الصديق عبد السلام الزيات سكرتير مجلس الأمة الى اللغة العربية)
والتقيت به بمكتبه بضاحية بلجراد الجديدة مهتبا وقلت له : انني أعرف
أنك كنت من أكثر المتحمذين لنظام المحكمة الدستورية ، وأنك اشتكرت
مع أدوار كارديلي في أعسداد مشروعها . وقد دفعني ذلك الى أن أطلب
مقابلتك لأناقشك الرأي في هذا النظام الذي يعد الوحيد من نوعه في
الدول الاشتراكية . حقيقة ان دستور رومانيا الجديد الصادر عام ١٩٦٥
وهو أحدث دساتير الدول الاشتراكية قد سلم بأهمية رقابة دستورية
القوانين ، ولكنه جعل هذه الرقابة للمجلس الوطني ذاته عن طريق تشكيل
لجنة دستورية تضم الى جانب ممثل النسواب بعض أساتذة القانون في
الجامعات وقضاة المحكمة العليا ، ولكنه جعل الأهمية فيها لممثل الشعب
وجعل اختصاص هذه اللجنة قاصرا على ابداء الرأي للمجلس الشعبي عن
مدى مخالفة قانون أصدره لأحكام الدستور . فهي وسيلة تجمع بين الرقابة
القضائية والشعبية . ولكن نظامكم أخذ بالرقابة القضائية الكاملة وهو
أمر لم تسلم به دساتير الدول الاشتراكية الأخرى . ونحن اليوم مقبلون
على اعداد دستور دائم ، وإن كانت الأحداث الأخيرة قد عالت الاستمرار في
مناقشة مشروعه - إلا أنه من المفيد أن نتعرف على وجهة نظركم بشأن هذه
المحكمة الدستورية .

فقال لي : ان لكل بلد طريقه الخاص في التطبيق الاشتراكي ،
والدستور يعبر عن هذا الطريق ويسجله . وفي نظام يقوم على الإدارة
الذاتية للمنتج ، ويعتق الربط بين الديموقراطية والاشتراكية بدا لنا
نظام المحكمة الدستورية أمرا هاما لصيانة الشرعية والدستورية .

قلت له : ولكن ألا يتعارض إنشاء هذه المحكمة مع فكرة وحدة السلطة
واعتبار المجلس الشعبي هو أعلى سلطة في الدولة ؟

فكان رده : اننسا لا ننكر نظرية وحدة السلطة . بل ان النظرية التقليدية في فصل السلطات كانت هذا للنقد ، غير ان الانتقادات التي وجهت اليها من عناصر اليمين تختلف في أساسها عن انتقادات اليسار . وقد حملت للاركسية لواء هذه الانتقادات لأن نظرية فصل السلطات كانت تؤدي في الواقع العكس الى زيادة سيطرة السلطة التنفيذية وهي نظرية قد تكون أكثر انساقا مع مجتمع طبقي . ولكن النظرية الماركسية في السلطة ترى أنها واحدة يمارسها البرلمان باسم الشعب وفقا لها تتحول السلطات الأخرى الى وظائف واختصاصات . وليس في انشاء محكمة دستورية ما يتنافى مع هذه النظرية . فالمحكمة الدستورية انما تحمي الشرعية على أساس الدستور وفقا لمبادئه . وليس لهذه المحكمة أيديولوجية خاصة بها أي ليس لها فلسفة اجتماعية وسياسية خاصة بها . سياسية ، الا انها تؤكد وتعتبر عن السياسة بطريق القساوتون وفي اطار التطبيق المباشر للدستور . وهي تمل شأن الدستور دون أن تتدخل في الحقوق التي حددها الدستور للمجالس الشعبية والهيئات السياسية التنفيذية . وفي نفس الوقت فهي ليست مؤسسة قضائية صرفة . ولذلك فانها ليست جزءا من النظام القضائي في يوجوسلافيا . بل ان الدستور هو الذي يحدد اختصاصها . والمجلس الشعبي هو الذي ينتخب اعضاها .

قلت له : ان الاعتراض الأساسي الذي وجه الى الأخذ بنظام المحكمة الدستورية ، أنه يخشى أن تصبح عائقا في طريق الثورة الاشتراكية . ان مصلحة الشعب قد تقتضي في وقت ما اتخاذ إجراءات معينة قد تبدو مخالفة لتصوص الدستور . فتجئ المحكمة الدستورية وتقرر بطلان هذه الاجراءات . واني أضرب لك مثلا بما سمعته عن ذلك الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية عندكم وقررت فيه بطلان بعض الاجراءات التي اتخذت تنفيذا لاحكام قانون التأميم .

فقال الدكتور دجور جيفيتشي : ان الأمر في غاية البساطة . ان في امكان المجلس الشعبي ذاته أن يعدل الدستور في أي وقت بالطريقة التي رسمها الدستور . وأن يرفع من تصويبه ما قد يراه متعارضا مع الاجراءات التي يرمي الى اتخاذها . بل ألا يملك المجلس الشعبي أن يعدل النصوص الدستورية المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين ، أو أن يعدل من هذه النصوص ما يتعلق باختصاصات المحكمة أو كيفية اختيار اعضائها وفق ما يراه معقلا لمصلحة الشعب . ان الثورة الاشتراكية لا تتقدم بمسدم احترام الدستور . بل ان عدم احترام الدستور في هذه الحالة لن يكون إلا تعبيرا عن ارادة فردية بيروقراطية . ان الارادة الشعبية التي أصدرت الدستور تملك تعديله . أما عن حكم المحكمة الدستورية الذي أشرت اليه . وان لم اكن قد اشتركت في إصداره . فانه لم يكن الا امعالا لاحكام الدستور . وأود أن أقول لك ان هذا الحكم لم يقتصر على بطلان الاجراءات

التي اتخذتها بعض المجالس المحلية استنادا الى قانون التأميم بل أنه قرر أيضا بطلان أحكام هذا القانون ، حماية للملكية غير المستغلة التي كفلها الدستور في حدود عشر هكتارات . ولو تبين للمجلس الفيدرالي أن مصلحة الشعب تقتضي مع ذلك تطبيق الأحكام التي رأت المحكمة أنها متعارضة مع الدستور ، لكان في وسعه أن يعدل الدستور . ولا تنسى ان هذه المحكمة وإن تمتع أعضاؤها بحصانة مطلقة ضد العزل - إلا أن المجلس الفيدرالي هو الذي اختار أعضاؤها . وليس من المفهوم أن نفترض فيهم أنهم أقل ثورية من أعضاء المجلس الشعبي الفيدرالي . انك ستلتقي برئيس المحكمة الدستورية الفيدرالية اندي أسسدر هذا الحكم . وفي وسعك أن تعرف منه أسباب هذا الحكم .

مع رئيس المحكمة الدستورية

وفي اليوم التالي التقيت برئيس المحكمة الدستورية الفيدرالية بلاشو يانوفيتش وكنت قد سمعت قبل مقابلي له أنه عضو برئاسة اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين وأن موطنه الأصلي الجبل الأسود ، فوجدته مثل معظم مواطني الجبل الأسود قوى البنيان صارم التقاطيع . وشهد المقابلة الدكتور دجور جفتش الذي أخذ يترجم الى حديث رئيس المحكمة باللغة الصرب كرواتيه ، وكان الحديث حول نشاط المحكمة وطلبت احصائية عن القضايا التي فصلت فيها المحكمة منذ أن بدأت نشاطها في اوائل ١٩٦٤ فتبين لي منها أن هذه المحكمة قد فصلت في ١٢٨٣ قضية متعلقة بالدستورية والشرعية و ٤٢٦٥ قضية متعلقة بحماية حقوق المواطنين كما أنها قدمت الى المجلس الفيدرالي ٧١ اقتراحا . وسألت رئيس المحكمة عن الحكم الذي قدمت لأجله المتعلق بقانون التأميم فقدم لي صورة من أسباب الحكم باللغة الصرب كرواتيه . وبعد ترجمتها استطعت أن أثبتن الظروف الكاملة لهذا الحكم .

التأميم ونزع الملكية

منذ ١٩٥٨ ، أي قبل صدور الدستور الجديد ، كان قد صدر قانون بشأن تأميم المساكن وأراضي البناء (ويلاحظ أن هذا القانون قد استثنى من أحكامه منزل السكني العائلي . كما استثنى شقتين للمالك) - وقد اعتبر من بين أراضي البناء المخاضعة للتأميم الأراضي الكاتنة داخل ما تسميه كرويون المدينة . ودخل للمجلس التنفيذي للجمهورية (ووجوسلافيا كما نعرف اتحاد فيدرالي للجمهوريات) سلطة تحديد الأماكن التي تعتبر داخلة في نطاق كرويون المدينة بناء على اقتراح اللجنة الشعبية للكوميون . وبالتالي فإن الأراضي الداخلة ضمن هذا التحديد تخضع للتأميم وتصبح ملكية اشتراكية . وقد حدث أن صدرت قرارات مختلفة من المجالس التنفيذية في الجمهوريات جارت بمقتضاها على أراضي زراعية مملوكة للفلاحين الذين

يجوز لهم الدستور ملكيتها في حدود عشر هكتارات ، بحجة أن التقسيم العمراني أدى الى وجوب اعتبارها ضمن كردون المدينة . وبالتالي اعتبرت من أراضي البناء التي تخضع للتأميم . وطبقا لأحكام هذا القانون لا تلتزم المجالس التنفيذية بتعويض مالكي هذه الأراضي الا عندما يتم استيلائها عليها فعلا . أي أن هذا الاجراء يعد بمثابة حجز مقدما لهذه الأراضي فلا يدفع تعويضا الا عند الحاجة اليها فعلا . وهو بذلك يختلف عن اجراء نزع الملكية الذي فيه يتم دفع التعويض عند صدور قرار نزع الملكية ، وهو تعويض أكثر ملائمة للمالك من تعويض التأميم .

ولم تكن المسألة لتثير في الواقع أهمية عملية ، لولا أن بعض هذه الأراضي الواقعة على الساحل الادرياتيكي قد ارتفع ثمنها ارتفاعا كبيرا نتيجة انشاء الطريق السريع الجديد على الادرياتيكي وزيادة النشاط السياحي في المنطقة . وقد لاحظ بعض الذين أممت أراضيهم أن بعض المجالس التنفيذية في الجمهوريات قد تصرفت في بعض هذه الأراضي بالبيع بعد ذلك بسبع يبلغ أربعة أضعاف مبلغ التعويض . ومن هنا انهالت الشكاوى على المحكمة الدستورية العليا بالطن في هذه التصرفات .

وقد رأت المحكمة أن تتصدى لبحثها والحكم في الموضوع . وانهت المحكمة الى أن هذه الاجراءات باطلة ، لأنها استندت الى قانون التأميم الذي أصبح في بعض أحكامه متناقضا مع الدستور الجديد .

وبوجهة نظر المحكمة كما عرضتها في أسباب حكمها أن القانون قد فرق بين نوعين من ملكية الأراضي : ملكية الأراضي الزراعية و ملكية الأراضي المعدة للبناء . فبينما أجاز فرض قيود على ملكية أراضي البناء ، الا أنه لم يجوز فرض أي قيود على ملكية الفلاحين للأراضي الزراعية التي يعملون فيها في الحدود التي أقرها وهي عشرة هكتارات كحد أقصى . فبينما ينص الدستور الجديد (المادة ٢٢) على أن حق ملكية الأراضي الزراعية الذي لا يجوز أن يتجاوز حدا الأقصى عشرة هكتارات ، مكفول للفلاحين . فإنه ينص في المادة ٢٣ بالنسبة لملكية الأراضي المبنية على أن للمواطنين أن يتمتعوا بحق ملكية على منزل السكني في الحدود التي يقرها القانون . وبينما يخيل على القانون بشأن تحديد ملكية العقارات المبنية فإنه بالنسبة لملكية الأراضي الزراعية في الحدود المسموح بها ينص على كفالته دون أن يحيل على القانون لتحديد هذه الملكية . بل أنه لا يحيل على القانون الا لوضع الحدود التي يجوز فيها للزراع أن يملكوا أراضي أخرى غير زراعية . فكان الدستور يقرر حماية خاصة للزراع في ملكية أراضيهم الزراعية في حدود الحد الأقصى .

وقد لاحظت المحكمة أن قانون التأميم الصادر سنة ١٩٥٨ أي قبل اعلان الدستور الجديد يجيز للمجلس التنفيذي اعتبار أي أرض داخلية ضمن كردون المدينة وبالتالي إخضاعها للتأميم متى لو كانت أرضا زراعية .

مملوكة للمزارع • فكان تطبيق هذه النصوص يمكن أن يؤدي الى الفاء نوع من الملكية كفه الدستور • وهي ملكية الفلاح الذي يستغل الأرض بنفسه وعائلته دون استغلال جهد الآخرين •

ثم تطرقت المحكمة الى بحث ما اذا كانت القيود التي اوردتها قانون التأمين على ملكية أراضي البناء يمكن اعتبارها بمثابة نوع من اجراءات نزع الملكية لأراضي البنساء • فقالت أن الاجراءين يختلفان في طبيعتهما وفي الغرض منها وفي طريقة التعويض ومداه •

وعندت أسأل رئيس المحكمة : لقد سمعت أنك أصدرت هذا الحكم مستعملا حق المحكمة في التصدي ، دون أن تكون هناك دعوى قد رفعت اليك فأجاب بأن هذا الحق قد كفه الدستور للمحكمة • فأجاز لها أن تصدى من تلقاء نفسها للحكم على أي اجراء مخالف للدستور • والذي حصل في هذا الموضوع أن المحكمة قد تلقت مئات الشكاوى من المواطنين ومن منظمات العمل وبعض المنظمات الاجتماعية ، فرأت أن تصدى لبحثه •

سألت : وماذا بعد صدور هذا الحكم ؟

فقال رئيس المحكمة : أن على المجلس الفيدرالي أن يعيد النظر في احكام هذا القانون في مدى ستة شهور ليجعلها مطابقة لاحكام الدستور • والا بطل العمل بها •

قلت : والنتائج التي تترتب على صدور الحكم ؟ لقد سمعت أن اجراءات التأميم كانت قد طبقت على ٣٥٠٠ هكتار في ولاية صربيا وحدها • وأنه قد تم البناء فعلا على ١٥٠٠٠ هكتار منها • وإذا كان تنفيذ حكم المحكمة بالنسبة للأراضي التي لم يتم البناء عليها أمر ميسور لأنه سيقصر على إعادة الأراضي الى ملاكها ، إلا بالنسبة للأراضي التي تم البناء عليها فقد فهمت مما نشرته صحيفة يوربا أن المبلغ الذي يتعين أن يضع للملاك عنها قد يصل الى ١٥٠ مليون دينار جديد • ثم أن هناك مناقشات كثيرة حول ما يقصد بالتعويض العادل • فالبعض يرى أن هذه الأراضي قد استفادت من المشروعات العامة التي أدت الى ارتفاع سعرها • فلا يصح أن يستفيدوا من ارتفاع سعر السوق •

فقال لي : إن اعلاء الدستورية هو ما يعني • ولا تنسى أن الأمر متعلق بالزراع وملكية الأراضي التي يعملون فيها بأيديهم • إنها حماية للفلاح الذي قامت الثورة الاشتراكية من أجله • وهي مسألة لا يمكن تجاهلها • أما اجراءات نزع الملكية التي يمكن أن تطبق على ما قد تحتاج اليه الجمهوريات من أراض للبناء مستقبلا ، فإن هناك مشروع قانون يعد لهذا الشأن • ولرجو أن يتم إصداره قريبا •

قلت له : ان قانونا صدر عندنا منذ سنوات يفرض على مثل هذه
الأراضي التي استفادت من العمران ، مقابل تحسين هو نصف الفرق بين
قيمة الأرض قبل التحسين وقيمة الأرض بعده .

فرد قائلا : انه حل مثير للاهتمام . أننا نحتاج الى مزيد من التعاون
وتبادل الرأي في المشكلات الدستورية المتعلقة بالتطبيق الاشتراكي . ونحن
نتابع باهتمام سبركم على طريق الاشتراكية ووقوفكم في وجه الاستعمار .
من قريب سنزيلون المدون الذي وقع عليكم . . . ولننتهي تحت شمسكم
المشرقة .

بيان ٣٠ مارس والمحكمة الدستورية العليا *

من بين المبادئ الأساسية التي اقترح بيان ٣٠ مارس أن يتضمنها الدستور الجديد ، انشاء محكمة دستورية عليا يكون لها الحق في تقرير دستورية القوانين وتطبيقها مع الميثاق ومع الدستور . وبعد هذا المبدأ ثورة جديدة في تنظيمنا الدستوري . ذلك ان انشاء محكمة دستورية كان أملا يتطلع اليه كل مؤمن بقضية الشرعية وسيادة القانون . وكان تقرير الميثاق قد أشار في معرض حديثه عن الضمانات الكثيرة بصيانة القانون بحيث يصدر طبقا للدستور ، الى انه قد أصبح من الملزم تأكيد الحرية ودعمها لها أن يتقرر انشاء محكمة دستورية عليا يحدد الدستور الجديد طريقة تشكيلها واختصاصاتها . كما طلب بذلك كثير من المواطنين ورجال الفقه الدستوري الذين أسهموا في مناقشات الدستور الدائم .

والواقع ان الدعوة اليوم الى انشاء محكمة دستورية ترتبط بما اكده بيان ٣٠ مارس من سيادة للقانون ومن ضمانات للحرية ومن حصانة للقضاء . فهذه المحكمة هي الوسيلة الفنية لحماية مبدأ الشرعية الذي يعنى التزام الهيئة التشريعية فيما تشرعه من قوانين بما ارتضته ارادة تحالف قوى الشعب العاملة من مبادئ دستورية . فلا يجوز للهيئة التشريعية أن تخرج على هذه المبادئ ، الا بالرجوع الى الشعب عن طريق تعديل للدستور .

* من مقالات جريدة الأهرام في ٢٧ و ٢٨ ابريل ١٩٦٧ تحت عنوان المحكمة الدستورية العليا وصيانة الشرعية الاشتراكية .

وتزداد أهمية وجود هذه المحكمة في نظامنا الذي يتحول الى الاشتراكية ، والذي يجب أن تضمن فيه ألا تخرج الهيئة التشريعية عن الخط الذي رسمه الميثاق والدستور . فهي وسيلة لحماية التحول الى الاشتراكية . كما إنها وسيلة لحماية حقسوق المواطنين وحرياتهم كما يحددها الدستور . ولتفتحهم أهمية هذه المحكمة ، لنفرض ان قانونا قد صدر بالعدول عن اشتراك العاملين في القطاع العام في ادارة الشركات العامة أو في أرباحها ، فان هذا القانون يعد مخالفا للدستور الذي سجل بيان ٣٠ مارس وجوب أن يتضمن النص على هذه المكاسب الاشتراكية . ولنفرض ان قانونا قد صدر بحرمان المواطنين من حماية القضاء ، فان هذا القانون يكون متعارضا مع الدستور الذي سجل بيان ٣٠ مارس وجوب أن يكفل للمواطنين حق التقاضي وجوب ألا ينص في أى إجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء . ولنفرض ان قانونا قد صدر يجيز القبض على المواطنين دون أن يوجد لهم الوسيلة القضائية للتظلم من هذا الاجراء ، فانه يعد قانونا غير دستوري ، لأن بيان ٣٠ مارس قد أكد على ان الدستور يجب أن يتضمن ضمانات لحرية المواطنين .

وتزداد أهمية هذه الرقابة اذا كان الدستور يسرف في الاحالة على القوانين في تنظيم الحقوق والحريات التي يقرها . فالصحافة حرة في حدود القانون وللمنازل حرمة في حدود القانون وسرية المراسلات مكفولة في حدود القانون . ومن ثم فان تدخل القانون لتنظيم هذه الحريات يجب ألا يتجاوز التنظيم الى الجبر أو القضاء عليها .

وتزداد أهمية وجود هذه المحكمة أيضا ، اذا ذكرنا ان بعض القوانين القائمة منذ قبل يوليو ١٩٦١ ، قد صيغت في ظروف اجتماعية مختلفة ولابد أن تعاد صياغتها لتتخضم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية . وحتى يتم تعديل هذه القوانين ، فان المحكمة الدستورية يمكنها أن تراجع ما اذا كانت أحكامها قد تخلفت عن مبادئ الدستور الجديد أو تمارضت معها . وتطوير القوانين ذاتها يجب أن يتم وفق أحكام الدستور ، والمحكمة الدستورية هي الجهة التي يمكنها أن تتحقق من مطابقة هذا التطوير للدستور .

وحتى نتفهم أهمية هذه الثورة الدستورية الجديدة ، فان علينا أن ندرك الحقائق الآتية :

الحقيقة الأولى :

انه ما من شك في ان تجربة السنوات الأخيرة التي جنت فيها بعض أجهزة السلطة الى اقتنيات على حريات المواطنين أو التي صدرت فيها تقييدات تخالف أصول الميثاق والدستور ، تجعل الدعوة الى انشاء هذه المحكمة الدستورية اليوم ضرورة تقتضيها الرغبة في المحافظة على مسيرة الثورة في ظلال من العدل والقانون .

الحقيقة الثانية :

ان النظام القضائي الحالي لم يكن يسمح بمراقبة دستورية القوانين الا بمناسبة دعوى معينة يدفع فيها بعدم دستورية القانون المطلوب تطبيقه في هذه الدعوى ، وان الحكم بعدم دستورية القانون كان لا يتعدى في اثره الدعوى التي صدر فيها ، ويقتصر على الامتناع عن تطبيق هذا القانون .
وانه حتى في هذا النطاق فان الاتجاهات الأخيرة في القضاء الإداري لرقابة دستورية القوانين قد دلت على احجام عن ممارسة هذه الرقابة ، وقد وضع ذلك بالنسبة لموقف المحكمة الادارية العليا من التشريعات التي صدرت باعفاء السلطة العامة من المسؤولية القانونية في بعض الحالات وما ترتب عليها من قفل باب الطعن في تصرفاتها لا يطلب الفساح بل حتى بطلب التعويض عنها وهي تقييدات لم تر فيها هذه المحكمة مصادرة لحق التقاضي الذي يكمله الدستور .

الحقيقة الثالثة :

ان الأوفق في نظام يتحول الى الاشتراكية ، أن توجد هيئة واحدة تختص برقابة دستورية القوانين ، خشية أن تناقض أحكام المحاكم المختلفة فيما لو أجاز لكل منها أن تتعرض لمراقبة دستورية القانون . فبينما ترى احداها ان القانون غير دستوري ، قد ترى محكمة أخرى انه يتفق مع الدستور ، مما يؤدي الى اشاعة القلق ويهدد حقوق المجتمع وحقوق المواطنين .

المحكمة الدستورية

في التجارب الأخرى

وقبل ان نتعرض لمناقشة الأصول التي نرى أن يقوم عليها نظام هذه المحكمة ، فانه من المفيد أن نقارن ما تجرى عليه دساتير الدول

الأخرى ، ذلك ان انشاء محكمة دستورية تختص برقابة القوانين ليس موضع اتفاق .

فبعض الدول يفضل نظام الرقابة السياسية فيجعل هذه الرقابة من اختصاص المجلس الشعبي مثل الدستور السوفييتي أو من اختصاص جهاز في المجلس الشعبي مثل دستور ألمانيا الديمقراطية الذي يعهد بهذا الاختصاص الى مجلس الدولة الذي يقوم بمهام المجلس الشعبي فيما بين ادوار انعقاده أو من اختصاص لجنة غالبيتها من أعضاء المجلس الشعبي ويشترك فيها بعض المتخصصين من خارج المجلس من أعضاء المحكمة العليا وأساقفة القانون ، كما هو الأمر في دستور رومانيا الجديد الصادر في أغسطس ١٩٦٥ ، أو من اختصاص مجلس دستوري يشترك في تعيين أعضائه كل من رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ ويصم اليه رؤساء الجمهورية السابقون ، وتعرض عليه القوانين الأساسية قبل اصدارها ليقرر مدى مطابقتها للدستور وقراراته في ذلك ملزمة ، وهو النظام الذي اتبعه الدستور الفرنسي الحالي الصادر عام ١٩٥٨ ، وبعض الدول مثل إنجلترا ترفض أن يكون للقضاء أصلا أي حق في التعرض لدستورية القوانين .

وكثير من الدساتير الأخرى تأخذ بنظام المحكمة الدستورية ، مثل الدستور الإيطالي الحالي الصادر عام ١٩٤٧ الذي ينص على انشاء محكمة دستورية تشكل من خمسة عشر قاضيا يعين رئيس الجمهورية ثلثهم كما يعين البرلمان الثلث ويختار رجال القضاء العالي المادى والادارى الثلث الباقى ، سواء آكانوا من رجال القضاء أو أساقفة القانون أو المحامين ، ومثل دستور ألمانيا الاتحادية الحالي الصادر عام ١٩٤٩ الذي ينص على انشاء محكمة دستورية ينتخب نصفها بواسطة مجلس النواب والنصف الآخر بواسطة مجلس الولايات . ودستور يوجوسلافيا الاخير الصادر عام ١٩٦٣ ، انشاء محكمة دستورية ، ينتخب البرلمان الاتحادى أعضائها ، وهى أول دولة اشتراكية تأخذ بنظام المحكمة الدستورية .

وهناك دول تتولى فيها المحكمة العليا اختصاصات المحكمة الدستورية مثل الولايات المتحدة ، ويعين رئيس الجمهورية أعضاء هذه المحكمة بالاتفاق مع مجلس الشيوخ . ومثل المحكمة الاتحادية في سويسرا وتنتخب الجمعية الاتحادية أعضائها ، ولكن اختصاصها قاصر على بحث دستورية قوانين المقاطعات لا القوانين الاتحادية . ومثل المحكمة العليا في الباكستان التي يعين رئيس الجمهورية أعضائها ، والمحكمة العليا في السنغال التي تنتخب

الجمعية الوطنية اعضاها • ومثل المحكمة العليا في السودان ، والمحكمة العليا في ليبيا قبل تعديل دستورها عام ١٩٦٣ ••

سابقة حل المجلس التشريعي بطرابلس ليبيا :

ويمكن القول بأن ليبيا كانت أول دولة عربية تأخذ بنظام المحاكم الدستورية في دستورها الصادر عام ١٩٥١ وقت أن كان النظام الاتحادي قائما • وبعد أن أصبحت دولة موحدة في عام ١٩٦٣ ألغى من اختصاص المحكمة العليا كل ما يتعلق برقابة دستورية القوانين •

وقد كان أول حكم أصدرته هذه المحكمة خاصا بدستورية القوانين هو حكمها في الطعن الذي أقامه رئيس المجلس التشريعي لولاية طرابلس بإلغاء الأمر الصادر في ١٩ يناير ١٩٥٤ بحل المجلس التشريعي للولاية وكان هذا الأمر قد صدر بناء على عرض المجلس التنفيذي للولاية وجاء خلوا من توقيع رئيس الوزراء • وصدر الحكم في هذا الطعن في ٥ أبريل ١٩٥٤ ، وهو يقضي بإبطال الأمر الصادر بحل المجلس التشريعي لولاية طرابلس • وكانت المحكمة مشككة برياسة المستشار المصري على منصور وأذكر أنني كتبت تعليقا على هذا الحكم بجزئية الأضرار في ١٢ أبريل ١٩٥٤ • وقد أثار هذا الحكم زوبعة أدت إلى استقالة الوزارة ، ولم ينفذ الحكم ، وصدر بعدها قانون يعدل نظام المحكمة ويجعل رياستها مقصورة على الليبيين •• ومع ذلك فإن هذه المحكمة لم يعد لها اختصاص بمراقبة دستورية القوانين بعد أن ألغى النظام الاتحادي عام ١٩٦٣ •

سابقة حل الحزب الشيوعي في السودان :

أما الدولة العربية الأخرى التي عرفت نظام المحكمة الدستورية ، فهي السودان • فبعد ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ جعل الدستور المؤقت المعدل لعام ١٩٦٤ للمحكمة المدنية العليا اختصاصا بحماية الدستور ، وقرر لأي شخص الحق في أن يطلب من هذه المحكمة حماية أي حق من الحقوق المقررة له في الدستور • وجعل للمحكمة السلطة في إصدار الأوامر التي تكفل لتقديم الطلب ممارسة هذه الحقوق • وكان هذا النص قائما في وثيقة الحكم الذاتي الصادرة عام ١٩٥٣ قبل الاستقلال • كما تختص هذه المحكمة بتفسير الدستور سواء بمناسبة نظر دعوى مطروحة عليها أو بناء على طلب

المحكمة أو الجمعية التأسيسية . ولعل السابقة الدستورية التي لا زلنا نذكرها والتي أرسيتها هذه المحكمة هي الحكم الذي أصدرته القاضي صلاح الدين حسن عبد الرحمن قاضي المحكمة العليا في ٢١ ديسمبر ١٩٦٦ وقرر فيه أن دستور السودان قانون أساسي يعلو القوانين الأخرى وأن من حق المحكمة أن تراقب دستورية القوانين إذا اعتدت على حقوق المواطنين التي كفلها الدستور . وقد صدر هذا الحكم بمناسبة قرار حصل الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٦٥ وحرمان أعضائه من حق الترشيح في الانتخابات العامة ، فرجع جوزيف قرني للحامي والدكتور عز الدين علي عامة قضية أمام المحكمة العليا ضد كل من مجلس السيادة والجمعية التأسيسية والحكومة طاعنين بعدم دستورية حرمان أعضاء الحزب الشيوعي المنحل من الترشيح في الانتخابات . وانتهت المحكمة إلى بطلان قانون حل الحزب الشيوعي وقد طعنت الحكومة في هذا الحكم بالاستئناف أمام الدائرة المدنية في المحكمة العليا بأكملها ولا يزال منظورا . وقد جاء في حيثيات حكم المحكمة العليا :

« إنه من المسلم به أن واضعي الدستور المؤقت قد قصدوا أن الحقوق الأساسية وعلى الأخص الحق في حرية التعبير والحق في تأليف الجمعيات والاتحادات في حدود القوانين يجب أن تصان وتحمى حتى عن طريق التعديلات الدستورية إلى أن يوضع الدستور الدائم حتى يتمكن كل مواطن مهما كانت آرائه السياسية من الإدلاء برأيه في وضع الدستور الذي سيعيش ويموت في ظلّه هو وأولاده وأحفاده » .

(نقل عن أبحاث غير منشورة للدكتور نعيم عطية والاستاذ هنري رياض)

المحكمة الدستورية ليوجوسلافيا وحماية الملكية غير المستقلة :

ومثال ثالث من يوجوسلافيا ، وهو هذا الحكم الهام الذي أصدرته المحكمة الدستورية ليوجوسلافيا في ١٩ يونيو ١٩٦٧ وقررت فيه أن بعض أحكام قانون التأميم الصادر في يوجوسلافيا عام ١٩٥٨ يتنافى مع أحكام الدستور الصادر عام ١٩٦٣ ، ذلك أن هذا الدستور قد كفل ملكية الأراضي الزراعية للفلاحين في حدود عشرة هكتارات بينما كان هذا القانون يجيز اعتبار أي أراضٍ داخلة ضمن كردون المدينة من أراضي البناء التي يجوز نزع ملكيتها ، حتى لو كانت في حقيقتها أرضا زراعية ، ومن ثم رأت

المحكمة ان هذا القانون يؤدي إلى إلغاء نوع من الملكية قد كفله الدستور وهو ملكية الفلاح الذي يستغل الأرض بنفسه وعائلته دون استغلال جهد الآخرين والتي أجازها الدستور في حدود عشرة هكتارات . وقد سبق أن أشرت في مقال بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٦٧ الى هذا الحكم وما أثاره من نقاش .

اعتبارات تحكم انشاء المحكمة الدستورية :

والواقع ان هناك اعتبارات مختلفة تحكم انشاء المحكمة الدستورية :

● ففي البلاد الاتحادية التي تتمتع فيها الولايات أو الجمهوريات بنوع من الاستقلال المحلي في الحكم وقد يكون لها دساتيرها وبرلماناتها الخاصة بها ، تزداد الحاجة الى انشاء هذه المحكمة ويتناول اختصاصها مطابقه دساتير الولايات للدستور الاتحادي فضلا عن مطابقة القانون للدستور كما يتناول الفصل في المنازعات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية أو بين الولايات وبعضها .

● كذلك فان انشاء المحكمة الدستورية يرتبط الى حد كبير بالنظرة الى الدستور باعتباره القانون الاسمي ففي البلاد التي تعرف ببلاد الدساتير للرفعة ، أي الدساتير غير الجامدة والتي يجوز تعديلها بنفس الاجراءات المتبعة بالنسبة لتعديل القانون لاكتضاح فكرة علو مرتبة الدستور عني القانون . ويلاحظ مع ذلك انه حتى الدساتير التي تسمح للهيئة التشريعية بتعديلها ، فانها تشترط دائما اغلبيه خاصة لاقرار التعديل .

وقاية الدستورية :

● كذلك يرتبط انشاء المحكمة الدستورية بالنظرة الى طبيعة سلطة الدولة وما اذا كانت موحدة أو انها سلطات متعددة منفصلة . فنظام الرقابة القضائية للدستور كان يعتبر من وسائل التوازن والمراقبة التي يجب ان تقوم بين السلطات الثلاث طبقا لمبدأ الفصل بين السلطات . ولذلك فانه قد بدأ ان التسليم للقضاء برقابة دستورية القوانين يتنافى مع مبدأ وحدة السلطة وهو ما كان له اثره في دساتير الدول الاشتراكية التي تنكر الرقابة القضائية على التزام احكام الدستور ، لانها ترى ان السلطة الشعبية هي أعلى سلطة في الدولة وهي التي تملك وحدها هذه الرقابة . وطبقا لفكر الدستوري في البلاد الاشتراكية فانه لا يجوز للقاضي أن يتصدى للحكم على قانون أصدرته السلطة الشعبية وأن يفرد بتقدير

مبني مخالفته للدستور ، إذ إن ذلك يعنى فى نظري هذا الفكر إخضاع إرادة الشعب لسلطة تقديرية للقضاة . فمثل هذه الرقابة القضائية تتنافى وفق هذا الرأى مع مبدأ وحدة وتجانس السلطة . فالسلطة فى النظام الاشتراكي واحدة لا تتجزأ . وهى مركزة فى الشعب الذى تمثله الهيئة التشريعية المنتخبة . وانه إذا كان التزام الشرعية مبدأ هام من مبادئ الثورة الاشتراكية ، لأن انتهاك الشرعية يعرض التطبيق الاشتراكي لخطر البيروقراطية والانحراف ، إلا أن السلطة الشعبية وهى أعلى سلطة بنص الدستور ، هى التى تملك وحدها مراقبة احترام الدستور ورعاية الشرعيه الاشتراكيه . فالفكر الاشتراكي يخشى أن تتحول المحكمة الدستورية إلى حكومة من القضاة ، كما حدث فى تجربة المحكمة العليا الأمريكية التى وقفت من تشريعات روزفلت الاجتماعية موقفاً مناجزاً .

والغريب أن المحكمة العليا الأمريكية لم تنشأ كمحكمة دستورية ولكنها انتزعت لنفسها سلطة رقابة دستورية القوانين فى حكم مشهور أصدره القاضي مارشال عام ١٨٠٣ مقررأ فيه لأول مرة عدم دستورية قانون صادر من الكونجرس مؤكداً أن للقضاة هذه السلطة .

وكانت أزمة هذه المحكمة مع الرئيس روزفلت من التجارب التى جعلت الدول الاشتراكية بعد ذلك تنظر بحذر إلى إنشاء محكمة دستورية خشية أن تتحول إلى سلطة أعلى من السلطة الشعبية ، وأن يصبح مصير أى قانون ملقاً على رأى مجموعة من القضاة يملكون أن يعطلوا إرادة الهيئة التشريعية المنتخبة والمثلة للشعب .

فبعد أزمة عام ١٩٣٩ الطاحنة وتولى روزفلت الرئاسة ، بدأ ما سماه بسياسة العهد الجديد . فى خيسالال مائة يوم كان قد استصدر من الكونجرس تشريعات متعلقة بتنظيم النقد والإنتاج الزراعي والانتعاش الصناعى . (وهو تشريع حدد الحد الأقصى لساعات العمل والحد الأدنى للأجور ومنع تشغيل الأحداث فى المصانع) وتشريع بالبناء هيئة وادى تينيسى وهى نوع من القطاع العام - وقد قضت المحكمة العليا بعدم دستورية معظم القوانين الرئيسية التى تضمنها برنامج روزفلت ، بحجة أن هذه القوانين تنطوى على تدخل الدولة فى الإنتاج خروجاً على مبدأ الحرية الاقتصادية ونظرية الملكية الخاصة وانها تتضمن تفويضاً تشريعياً واسماً للرئيس يخالف مبدأ فصل السلطات .

والواقع أن هذا الصراع بين المحكمة العليا الأمريكية وبين روزفلت كان يمس صراعاً فى المجتمع الأمريكى بين الاتجاه الليبرالى والاتجاه

المحافظ الاحتكاري • ولما أعيد انتخاب روزفلت بأغلبية ساحقة اعتبر ذلك تفويضا جديدا من الشعب فأعد مشروعا لاعادة تنظيم المحكمة العليا كوسيلة يتكيف بها النظام القانوني والتفسير القضائي مع الحاجات الجديدة للمجتمع ، وحتى يقوم القضاء بدوره في تدعيم الديمقراطية لتكون ديموقراطية ناجحة منتجة • وفي هذه الأثناء كانت المحكمة العليا قد بدأت تراجع عن موقفها وانتهى بذلك عهد حكومة القضاة •

ومع ذلك فان تجربة المحكمة العليا الأمريكية وهي تجربة مرتبطة بدستور يقدس الملكية الخاصة والمشروعات الفردية ، يجب ألا تدعو إلى هذا الحذر من انشاء محكمة دستورية وذلك لسببين :

الأول : ان انشاء محكمة دستورية في ظل دستور اشتراكي يجعل هذه المحكمة ملتزمة بمنطق هذا الدستور في التحول إلى الاشتراكية ، فلا يمكن أن تنور في التطبيق مثل المشكلات التي ثارت في أمريكا •

الثاني : ان في الامكان دائما تعديل الدستور ، كلما تبين ان تطور العلاقات الاجتماعية قد سبق المبادئ التي يسجلها الدستور ، وبذلك يصبح القانون كمبرع عن هذه العلاقات الاجتماعية المتطورة متفقا مع الدستور •

★★★

وفي ضوء التجارب المتقدمة والواقع المصري ، فان هناك جملة مبادئ يجب أن تكون تحت نظرنا •

● انه يجب تحديد الجهة التي تملك تحريك الطعن بعدم دستورية القانون امام هذه المحكمة ، كما يجب أن يتركز الفصل في دستورية القوانين في هذه المحكمة • وعلى المحاكم الأخرى اذا عرض لها شك في دستورية أي قانون مطلوب منها تطبيقه أو دفع أمامها بعدم دستوريته ، أن تلجأ إلى المحكمة الدستورية •

● انه يجب أن تبين بوضوح وبمحكمة حدود هذه الرقابة ، حتى لا تتحول إلى نوع من الإسراف في الممارسة قد يعوق حركة التطور ، وأن تحدد أثرها على نحو يسمح للمجلس التشريعي بأن يطابق ما أصدره من قانون مع مبادئ الدستور • وعلى سبيل المثال فان التشريع الذي تقصر

المحكمة عدم تطابقه للدستور. يمكن أن يشترط لنفاذه أن يعود المجلس الشعبي فيوافق عليه بأغلبية خاصة .

• أنه يمكن لهذه المحكمة أن تتولى اختصاصات المحكمة العليا التي تصرف على سير العدالة في المحاكم وتحقيق وحدة وتجانس النظام القانوني .
كما يمكن أن تتولى أيضا اختصاصات محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، أو أن يعهد إليها بالفصل في الطعون الانتخابية .

• • • • •

ويند ، فإن مبادئ الدستور الجديد التي اقترحها برنامج ٣٠ مارس ستكون موضع نظر المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي الذي يعتبر في الواقع بمثابة جمعية تأسيسية لاعداد الدستور ، وهو الذي يمكنه أن يقرر النظام المناسب للمحكمة الدستورية ودورها في حماية الشرعية الاشتراكية .

المحكمة العليا لماذا .. والى أين *

ان حياة القانون لا تكمن في صياغته وفي منطق عباراته ، بل انها
تستمد وجودها من التجربة أى من التطبيق ، والتطبيق تتولاه المحاكم .

ومن هنا تبدو أهمية الدور الذى يقوم به القضاء في تحقيق اهداف
القانون ، وبعبارة أخرى ، في تحقيق ارادة قوة الشعب العاملة التى يستند
اليها انقانون . وبغير ذلك تبقى الاحكام القضائية وهى تحمل اسم الامة .
دون أن تمثل ارادتها ، وتظل العدالة مجرد كلمة خالية من
المضمون .

ومنها احكمت صياغة النصوص القانونية ، فانها لا يمكن ان تنبأ
بكل الحالات التى يثيرها التطبيق ، ويصبح بذلك تاويل النصوص
وتفسيرها عاملا هاما في مواجهة هذه الحالات . والقاضى حينما يلجأ الى
التفسير يجب ان يستلهم مبادئ المجتمع الذى يعيش فيه ، ويجرى
تفسيره على اساس التزامه بها . فحينئذ القاضى التى تتطلبها فيه كمصدر
هام من عناصر استقلاله هي حيده بين الخصوم . ولكن القاضى لا يمكن ان
يكون محايدا ازاء النظام الاجتماعى الذى يعيش فيه . فالقاضى الامريكى
مثلا ملتزم بمبادئ المجتمع الرأسمالى ، يحس الملكية الخاصة والنشاط
الفردى ، وعلى حد تعبير الفقيه الامريكى باوند اصبح القضاء يتمثل قائمة
من المصالح التى يحرص المجتمع الامريكى على حمايتها ، ويستلهم هذه
المصالح في خدمة القضايا التى تعرض عليه . والقاضى في بلد اشتراكى

* من مقال نشر في اهرام ٢ سبتمبر ١٩٦٦ .

يستلهم أيضا في تفسيره للنصوص وتطبيقه لها مصالح هذا المجتمع فالخطه الاقتصادية قيد على حرية التعاقد وسلطان الإرادة ، ووجود قطاع عام يقتضى علاقات قانونية تقوم على حمايته والزود عن الملكية العامة للشعب ، والاصلاح الزراعى يقتضى حماية للفلاح فى علاقته بالمالك ، وتقيد الملكية الخاصة بأن تكون غير مستغلة يقتضى وضع معيار للاستغلال .

ومع التسليم بمشقة التفسير وتأويل النصوص وفهمها فى ضوء الواقع الاجتماعى الجديد ، فإن القضاء فى بعض الحالات يستطيع أن ينفذ الى المعنى العميق لرسائله وأذكر أن احدى المحاكم قضت مرة برفض دعوى رفعها أحد الملاك طالبا فيها طرد مستأجر لانه تنازل عن مسكنه لأخيه ، وبنت حكمها على انه لا يمكن أن يكون هناك شبهة استغلال حينما تنازل المستأجر عن مسكنه لأخيه ، وقالت أن القانون ليس مجرد نظريات هندسية وإنما هو يرتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية ومنها أزمة المساكن القائلة .

ولكن مثل هذه الاجتهادات الفردية لم تكن لتصلح ضمانا لحسن تطبيق القانون ، اذا لم توجد الاداء القانونية التى تضمن دائما التفسير الملائم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية .

ولا شك ان محكمة النقض باعتبارها أعلى محكمة فى النظام القضائى وهى التى عهد اليها القانون بتصويب الاحكام القضائية النهائية - ومثلها للمحكمة الادارية العليا - كان يمكنها أن تكون هذه الاداة الفعالة فى التفسير لولا انها لا تصدى للتفسير الا لمناسبة طعن يرفع اليها عن حكم نهائى . فعلى المواطن حتى ينال حقه ، أو حتى يعرف انه على حق فيما يدعيه أم باطل ، أن ينتظر سنوات هى التى يستغرقها نظر النزاع أمام المحاكم ، مع موقوفات التأجيل التى تعرفها والتى يشكو منها جهازنا القضائى ومع المحصوفات القضائية واتعاب المحامين ومتاعب التقاضى .

انها ليست عدالة سريعة بسيطة بل انها عدالة قلقة . فقد تعرضى قضائية أمام محكمة تذهب فى تأويل النصوص مذهبا لا توافقه عليه غيرها . فهو يخسر هنا ، فقد كان فى امكانه أن يكسب هناك .

والمشكلة التى ورنناها . . مشكلة تعدد جهات القضاء تزيد الموقف تمقيدا . فللقضاء العادى مذهب فى التفسير قد يخالفه فيه القضاء الادارى .

● والامثلة على ذلك كثيرة ..

قضايا العاملين في القطاع العام ، أي المحاكم يختص بنظرها ؟
العامل صاحب الحق في العلاوة أو الترقية والعامل الذي حجب عنه
العلاج الذي كلفه اثنانون ، ما هي الجهة التي تنصفه وترد اليه حقه ؟

يرفع العامل دعواه امام احدى دوائر محكمة العمال ، تختص بصدده
اختصاصها ، بينما دوائر اخرى ربما في نفس المحكمة ، تقضي بغير ذلك .
ويحمل العامل دعواه الى القضاء الاداري فيحكم بدوره بعدم اختصاصه .
والخلاف يدور حول تفسير مبدأ قانوني : هل يعتبر العامل في القطاع العام
في مركز تعاقدى شأنه شأن عامل القطاع الخاص ، فتحجبه محكمة العمال
أم يعتبر في مركز لائحي قانوني شأنه شأن موظفي الدولة ، فيحجبه القضاء
الاداري بسجنس الدولة ؟ والعامل حائر بين الجهتين . وهو يريد حقه ،
ولا يعنيه أي المحاكم تقضي له به . وفقهاء القانون يشيرون عليه بأن يرفع
قضيته الى محكمة تنازع الاختصاص ، وهي محكمة تشكل من مستشارين
من النقض ومستشارين من المحكمة الادارية العليا . لكن هذه المحكمة
لا تتمتع بالوصول اليها ليس بالأمر الميسور فهي تقتضي نفقات ومشقة ،
وشروط واجراءات لرفع النزاع امامها .

● ومثال آخر ..

احكام تصدر بطرد المستأجرين لتأخرهم في سداد الاجارة رغم عرضهم
سداد الاجارة المتأخرة قبل صدور الحكم ورغم ما هو معروف عن ازمة
المساكن . والمحاكم تستند في ذلك الى نص في قانون العلاقة بين المالك
والمستأجر قبل نمذيله يقضي بأن التأخر في سداد الاجارة بعد التنبيه على
المستأجر خمسة عشر يوما ، يترتب عليه الحكم بالاخلاء . . واحكام اخرى
وامامها نفس النص ترى ان قيام المستأجر بسداد الاجارة بعد تأخره في
السداد يجيز للمحكمة ألا تحكم بالاخلاء . والخلاف يدور حول مبدأ قانوني
هذا المبدأ ، ميعاد الخمسة عشر يوما . . إهو ميعاد حتمي أم تقديري ؟

والمواطن يطرد او يبقى وفقا للحظ والنصيب ، اذا عرضت قضيته على
هذه المحكمة أو تلك . ويلهب مئات المستأجرين الذين حسم بطردهم ،
يستصرخون الدولة . والدولة حائرة ! أتوقف تنفيذ احكام القضاء ، أم
تسمح بتشريده هؤلاء المستأجرين بلا ماوي ؟ وكلا الحلين مر . والتفريع

ليس أداة طيعة سرية دائما • فالحكم واجب النفاذ وصاحبه لا يتهمل ولا ينتظر ، وليست هناك وسيلة قانونية تكفل رفع هذا الحرج ••

ويضطر المشرع الى التدخل ليعمل القانون ويوقف تنفيذ الاحكام الصادرة بالاخلاء أو الطرد اذا قام المستأجر بسداد الاجرة • ومن هنا يتجه التفكير الى انشاء لجان ادارية •• وبمرور الوقت يصبح في الدولة جهازان للقضاء ، جهاز المحاكم •• وجهاز اللجان الادارية • وتلجأ الدولة الى اجراء مكروه هو عدم جواز الطعن في بعض قرارات هذه اللجان •• فتتسبب أزمة القوانين المانعة من التقاضي •

كان لابد اذن من مواجهة صريحة للمشكلة • فكفالة حق التقاضي ، والغاء الواجبات التي تقف في طريقه ، ليكون لكل خصوصية قاض و ليكون من حق المواطن أن يطرح قضيتيه على قاضيه الطبيعي - كل هذا ما بشر به بيان ٣٠ مارس - لا يمكن تحقيقه الا في ظل اصلاح قضائي شامل •

● مثال ثالث ••

يتعلق هذه المرة بدستورية القوانين ، وهو موضوع كان ولا يزال موضع جدل ، بين نظم ترى ان البرلمان هو اعل سلطة فلا يسكن للمحاكم ان ترفض تطبيق قانون يصدره بحجة انه يخالف الدستور ، ومثال ذلك انجلترا والاتحاد السوفيتي • ونظم تجيز للمحاكم أن تمتنع عن تطبيق قانون لا يفتحه للدستور مثل الولايات المتحدة الامريكية •

وفي مصر انتهت المحاكم ، بعد كثير من التردد ، الى أن تجعل لنفسها الحق في مراقبة دستورية القوانين • ولكنها تبأشر ذلك في حذر أحيانا وفي تجوز أحيانا أخرى • وقد تكون محكمة جزئية في أدنى درجات المحاكم هي التي ترفض تطبيق قانون بحجة عدم دستوريته ، ثم تهرج محكمة اعل فترى العكس • ويترتب على ذلك قلقلة في المراكز القانونية واعاقة لمرامي المشرع •

لذلك كان من الاصوب ان يقرر صراحة للقضاء سلطة الفصل في دستورية القوانين ، وهو ما بشر به بيان ٣٠ مارس، على أن يعهد بهذا الاختصاص الى محكمة عليا حتى لا تتناقض الاحكام في مسألة على هذا الجانب من المخطورة •

ان تجارب المحاكم الدستورية متنوعة : فبعض الدول تنشأ محكمة دستورية عليا الى جانب المحكمة العليا القضائية مثل يوجوسلافيا والمانيا

الاتحادية وبعضها يهتد الى المحكمة العليا باختصاصات المحكمة الدستورية مثل الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا . ولا أريد ان اطيل هنا في تجارب المحكمة الدستورية في الدول المختلفة ، ولكني اود ان اقف بالتجليل عندنا . . ان المحكمة العليا التي اعلن عن انشائها ذات طبيعة مزدوجة ، فهي تجمع بين اختصاصات المحكمة الدستورية واختصاصات المحكمة العليا ، ولكن اختصاصات المحكمة العليا هي التي تحتاج الى توضيح .

فلمحكمة العليا في النظم المقارنة اختصاصان أساسيان : الاشراف على سائر المحاكم . وتفسير القوانين .

. . في دستور الهند مثلا الصادر عام ١٩٤٩ ، اذ بدا لرئيس الدولة في أى وقت ان مسألة قانونية قد اثرت أو أن من المرغوب فيه او المحتمل اثارتها وإن من الانسب بسبب طبيعتها واهميتها العامة ان يؤخذ فيها رأى المحكمة العليا فله ان يعيل المسألة الى تلك المحكمة للنظر فيها . وهذه المحكمة هي التي تتولى وفق ما ينص عليه الدستور الهندي - الاشراف والهيمنة على كافة المحاكم ولها ان تطلب منها تقارير عن المبادئ ذات الاهمية التي تعرض لها وهي التي تضع لها التواعد التي تسيّر عليها . بل ولها ان تسحب أى قضية منظورة امام احدى المحاكم وان تتصدى للفصل فيها . وهو اختصاص مقرر للمحكمة العليا في الولايات المتحدة الامريكية وفي إنجلترا وفي كثير من الدول التي تطبق الشريعة العامة الانجلو سكسونية . ويسمون هذا الحق « التصدي » .

وفيّ يوجوسلافيا يهتد دستور ١٩٦٣ الى المحكمة العليا بتقرير المبادئ وصياغة الاحكام القانونية الرئيسية التي تهم توحيد تطبيق المحاكم لها . وفي إنجلترا تقوم محكمة منصة الملكة بدور هام في الاشراف على سير العدالة في سائر المحاكم لتحول بينها وبين ان تسيّر استعمال سلطتها أو تتجاوز اختصاصها أو تخرج على احكام القانون بل وحمايتها ايضا من أى تدخل أو تأثير يخل باستقلالها . وفي الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى تقوم المحكمة العليا بدور هام في الاشراف على سير العدالة في المحاكم الأخرى .

ولكن هذا الاشراف لا يعنى ان من حق المحكمة العليا ان تتدخل في القضايا المنظورة أمام المحاكم الأخرى ولا أن تشير على القاضي في قضية معينة بالرأى الذي يتبهمه .

وفي جميع هذه النظم لا توجد محكمة للنقض الى جانب المحكمة العليا.

فالمحكمة العليا تتولى اختصاصات النقض ، وهي محكمة قانون كما انها محكمة وقائع وهي هيئة قضاء كما انها جهة اشراف .

الى اين ؟

اما المحكمة العليا التي اعلن عنها اخيرا ، فان اختصاصها لا يتناول الاشراف على المحاكم ، بل ان اختصاصها الاساسي هو تفسير القوانين والفصل في دستورتها ، مع اختصاصات الفصل في تنازع الاختصاص والنظر في وقف طلبات تنفيذ احكام هيئات التحكيم التي تنظر في منازعات القطاع العام . ولا تزال محكمة النقض على قمة المحاكم العادية ، ولا تزال المحكمة الادارية العليا على قمة المحاكم الادارية ، ولا يزال الاشراف على المحاكم موزعا بين وزارة العدل ورؤساء المحاكم المختلفة .

ومع ذلك فان انشاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية قد حقق خطوة هامة نحو توحيد هذا الاشراف ونحو السير في اتجاه وحدة القضاء . فهو ليس مجرد مجلس لاقرار الحركات القضائية ، بل انه يحكم تشكيكه برئاسة رئيس الجمهورية ، وتمثيله جميع الهيئات القضائية يمكن ان يقدم الحلول المناسبة لتطوير النظم القضائية .

لقد صدر في انجلترا منذ عامين قانون جديد للاصلاح القضائي . . . وهي بلد التقاليد التي تحرص على ابقاء القديم على قدمه (قانون المدالة القضائية لعام ١٩٦٧) وفرنسا مشغولة هذه الايام باصلاح قضائي شامل طالبا لقضاء اكثر فاعلية واكثر انسانية (جريدة ليوموند في ٣٠ و٣١ مايو ١٩٦٩) .

وقد طبقت مصر اصلاح القضائي حينما الفت مجالس الاحكام وانشات المحاكم الاهلية عام ١٨٨٢ وحينما الفت المحاكم المختلطة عام ١٩٤٩ وحينما الفت بعد ذلك المحاكم الشرعية والمالية عام ١٩٥٥ . . .

فهل يكون انشاء هذه المحكمة العليا خطوة تتحول بملها هذه المحكمة لتصبح محكمة عليا بالمعنى الصحيح فتتخول سلطة الاشراف على سائر المحاكم بالإضافة إلى اختصاصات رقابة دستورية القوانين ؟ وندمج فيها محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ❊ .

❊ وأخيرا صدر قانون جديد بشأن المحكمة الدستورية العليا التي ينص عليها الدستور في المواد ١٧٤ - ١٧٨ ، لحل محل المحكمة العليا وقد تأكدت فيه أهمية اختصاص هذه المحكمة بتفسير القوانين وإيديت نفس المصج التي سبقت بمناقشة انشاء المحكمة العليا .

فقد جاء حل لسان وزير العدل المستشار أنور أبو سحلي - بجلسة مجلس التشعب بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٧٩ التي نظر فيها مشروع قانون هذه المحكمة أن «تسهر المحكمة الدستورية العليا للتصويع التشريعية يجب أن يكون ملزما لكي تحقق الصلة الأساسية وهي صلة الاستقرار .. لأنه من غير المستطاع أن يعامل شخص بتفسير معين ويمامل آخر بتفسير مغاير وهذا لا يحقق الاستقرار للقانون ، ولضرب مثلا على ذلك فإن هناك مادة من مواد قانون ايجار الأماكن تفسرها بعض المحاكم تفسيراً معيناً ، بينما تفسرها محاكم أخرى أو دوائر أخرى تفسيراً مغايراً ، وهذا بلا شك لا يحقق الاستقرار بالنسبة للجمهور لأن القانون يصفه ولزوميته يجب أن يكون واضحاً مستقراً في الأمان الناس بوضع معين وفي حدود معينة » .

ولا يزال تخويز المحكمة الدستورية العليا سلطة التفسير موضح تقد منه بعض رجال اللقه والكفاءه ، ولم يمكن لرفع هذا التقدر في نظري إلا انشاء محكمة عليا بالمعنى الصحيح أي محكمة تقوم على رأس الجهاز القضائي تتدمج فيها محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ويتوحد فيها الاشراف على المحاكم الأدنى .

ملاحظات حول المحكمة العليا .

بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٦٩ صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا . ويقتضى هذا القانون انشئت محكمة عليا تكون هي الهيئة القضائية العليا بالجمهورية العربية المتحدة حسبما نصت على ذلك المادة الأولى من قانون المحكمة العليا .

ومن المعروف أنه قبل صدور هذا القانون كانت محكمة النقض تعتبر أعلى هيئة قضائية بصفة عامة . كما كانت المحكمة الإدارية العليا تعتبر أعلى هيئة قضائية في نطاق القضاء الإداري . كما أنه من المعروف أن النظام القضائي المصري لم يعرف قبل ذلك نظام المحكمة العليا - أما ما كانت توصف به محكمة النقض أحيانا بأنها المحكمة العليا ، فإنه كان مجرد تقدير لكونها أعلى محكمة في النظام القضائي (١) .

المحكمة العليا ومحكمة النقض :

وعن ثم فإن علينا أن نميز بين المحكمة العليا وبين محكمة النقض . لمحكمة النقض هي محكمة قانون قبل كل شيء ، أي أنها لا تفصل

* مجلة المحاماة يناير ١٩٧٠ .

(١) ودخل سبيل المثال تنص المادة ٦٢ من دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر في مارس ١٩٦٤ على أن تختص محكمة عليا يسميها القانون بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى مجلس الأمة . ووفق قانون مجلس الأمة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ تختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى مجلس الأمة .

فى الوقائع الا بصفة استثنائية (١) كما أنها لا تفصل الا فى الطعون التى تطرح عليها . وتفسيرها للقانون ليس ملزما الا فى الدعى التى اصدت فيها حكما . و قد تكون له قيمة أدبية تدعو المحاكم الأدنى الى الأخذ به ، الا انها ليست ملزمة باتباعه . كما انها ليست جهة اشراف على سير العدالة فى المحاكم الأدنى ، ولا يتحقق لها هذا الاشراف الا من خلال الطعون التى ترفع امامها ، ومن خلال مجلس القضاء الأعلى . فمحكمة النقض بجمعيتها العمومية وبدوائرها وبهيئاتها، ليس لها أى اختصاص بالاشراف المباشر على سير العمل فى المحاكم الأدنى .

وتتفق طبيعة المحكمة الادارية العليا فى نطاق القضاء الادارى ، فى مجموعها ، مع طبيعة محكمة النقض فى نطاق القضاء العام أى العادى .

اما المحكمة العليا ، كما هو مستفاد من النظم المقارنة التى تأخذ بها ، فانها محكمة قانون كما انها محكمة وقائع . . ويجوز لها علاوة على الاختصاص بالفصل فى الطعون التى ترفع امامها أن تتصدى للفصل فى منازعات مطروحة امام محاكم أدنى منها . كما انها فى بعض النظم تملك أن توجه المحاكم الأدنى الى تفسير موحد للقانون . وهى تشرف على سير العدالة فى المحاكم الأدنى . واختصاصها يشمل المنازعات المدنية كما يشمل المنازعات الادارية ، ففيها يتوحد الاشراف على سائر المحاكم ويسود مبدأ وحدة القضاء . فالمفروض أن المحكمة العليا تعتبر محكمة نقض فى نفس الوقت ، ولا توجد محكمة للنقض الى جانب المحكمة العليا .

ويلاحظ أن المحكمة العليا فى الدول الاتحادية أى الفيدرالية ، تنشأ على مستوى الاتحاد ، فتسمى المحكمة العليا الاتحادية ، كما انها تنشأ أيضا على مستوى الجمهوريات أو الولايات فتكون لكل جمهورية أو ولاية محكمة عليا .

كما يلاحظ أن المحكمة العليا فى الدول الاتحادية تقوم بدور هام آخر هو حل المنازعات المتعلقة باختصاص محاكم الجمهوريات أو الولايات الداخلة فى الاتحاد ، كما تنظر فى الطعون فى أحكام المحاكم العليا

(١) انظر المادة ٣٦٩ من المصمت وللمادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات

واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

لجمهورية في بعض الحالات ، كما تنظر في مخالفات القانون الاتحادي التي قد تقع في أحكام هذا المحاكم (١) .

المحكمة العليا والمحكمة الدستورية العليا :

كذلك ينبغي علينا أن نفرق بين اختصاصات المحكمة العليا والمحكمة الدستورية العليا .

ويلاحظ في هذا الشأن أن المحكمة العليا قد تجمع إلى اختصاصاتها كمحكمة عليا ، الاختصاص بنظر دستورية القوانين ، كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا .

وفي نظم أخرى ، توجد المحكمة الدستورية إلى جانب المحكمة العليا ، كما هو الأمر في ألمانيا الاتحادية (المواد ٩٢ - ١٠٠ من دستور ١٩٤٩) . وفي يوجوسلافيا (المادة ٢٣٩ بشأن المحكمة العليا والمواد ٢٤١ - ٢٥١ بشأن المحكمة الدستورية ، دستور ١٩٦٣) .

وفي هذه الحالة يلاحظ أن المحكمة الدستورية العليا لا تعتبر جزءا من النظام القضائي ، فهي ليست مؤسسة قضائية صرفة ولكنها مؤسسة دستورية (٢) .

وفي نظم ثالثة ، لا يجوز للقضاء نظر دستورية القوانين أصلا رغم وجود محكمة عليا ، كما هو الأمر في الاتحاد السوفيتي وفي إنجلترا .

المحكمة العليا والمحكمة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية :

ويلاحظ أنه قد يهد إلى محكمة خاصة بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، وقد يهد بهذا الاختصاص إلى المحكمة العليا .

(١) أنظر في اختصاصات المحكمة العليا الأمريكية ، دكتور أحمد كمال أبو الجعد في الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية ، الباصرة ١٩٦٠ ص ١٩٨ وما بعدها - وأنظر في اختصاصات المحكمة العليا اليوجوسلافية نص المادة ٢٣٩ من الدستور اليوجوسلافي الصادر عام ١٩٦٣ .

ومن بين الدول الفيدرالية التي تأخذ بنظام المحكمة العليا : الاتحاد السوفيتي (دستور ١٩٣٦) والهند (دستور ١٩٤٩) وألمانيا الاتحادية (دستور ١٩٤٩) .

(٢) جولان دجورجيتس ، يوجوسلافيا ، باريس ١٩٦٧ ، ص ٣٦٢ وما بعدها .

لعل سبيل المثال ينص القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء على ، أن تتولى محاكمة رئيس الجمهورية محكمة عليا تشكل من اثني عشر عضوا ستة منهم من أعضاء مجلس الأمة يختارون بطريق الفرعة وستة من مستشاري محكمة النقض ومحكام الاستئناف يختارون بطريق الفرعة أيضا من بين مستشاري محكمة النقض من اقدم للذين مستشارا من محاكم الاستئناف .

أما في إيطاليا مثلا فوفق المادة ١٣٤ من دستور ١٩٤٧ تختص المحكمة العليا بنظر التهم التي توجه الى رئيس الجمهورية والوزراء .

اختصاصات المحكمة العليا في القانون :

حددت المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا أربعة اختصاصات لها :
هي الفصل في دستورية القوانين وتفسير النصوص والفصل في طلبات وقف تنفيذ احكام هيئات التحكيم والفصل في مسائل تنازع الاختصاص .

أولا - المحكمة العليا كمحكمة دستورية :

تنص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا في فقرتها الأولى على اختصاص المحكمة العليا بالفصل « دون غيرها » في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم . وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ، ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع . فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

فلأول مرة يقر المشرع المصري صراحة الرقابة القضائية على دستورية القوانين .

وكان بيان ٣٠ مارس قد أشار من بين المبادئ الأساسية التي يرى أن يتضمنها الدستور الدائم الى انشاء محكمة دستورية عليا يكون لها الحق في تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق والدستور .

ويلاحظ أن القضاء المصري كان قد استقر على اختصاصه بالنظر في

دستورية القانون المطلوب تطبيقه في الدعوى المطروحة عليه إذا دفع بعدم دستوريته (١) .

ولكن الجديد أن المشرع قد ناط هذا الاختصاص بالمحكمة العليا وحدها . وقد علل المشرع ذلك في المذكرة الايضاحية للقانون بقوله « حتى لا يترك أمر البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها حسبما جرى عليه العرف القضائي في الجمهورية العربية المتحدة ؛ وحتى لا تتباين وجهه الرأي فيه » (٢) .

— والواقع أن حق إنشاء محكمة عليا يقوم على أساس تحقيق وحدة وتجانس التطبيق القانوني .

ويلاحظ على اختصاص المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين ما يأتي :

(١) حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٤٨ ، مجموعة أحكام مجلس الدولة السنة الثامنة ص ٣١٢ . وفي نفس الاتجاه حكما الصادر في ٣١ يولية ١٩٥٢ (السنة السادسة ١٣٦٦) والصادر في ٣٠ يونيو ٥٤ (السنة السادسة ص ١٣٥٧) .

وإن كانت المحكمة الإدارية العليا قد سبقت بعد ذلك من المبادئ التي قررتها أحكام القضاء الإداري السابقة ، فلما لم تحكم بعدم اختصاصها بالنظر في الدفع بعدم دستورية القوانين ، بل كانت تحكم باختصاصها ولكنها كانت ترفض الدفع لاسباب ترى فيها أن القانون لم يكن مخالفا للدستور (انظر على سبيل المثال أحكامها الصادرة في ٨ يولية ٥٧ في القضية ١٧٨٩ السنة الثامنة قضائية ، وفي ٣٩ يولية ٥٧ ، في القضية ١٦١ السنة الثالثة قضائية ، وأحكامها المدينة التي صدرت منذ حكمها في ٤ يناير ٦٤ في القضية ١٠١٤ السنة السابعة قضائية بشأن دستورية القانون ٣٦ لسنة ٦٣ باعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بفصل الموظفين من غير طريق التقديب من أعمال السيادة) .

(٢) وعلى سبيل المثال ، فبينما كانت المحكمة الإدارية العليا قد استقرت منذ حكمها الصادر في ٤ يناير ٦٤ على الحكم بدستورية القانون ٦٣/٣١ باعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بفصل الموظفين من غير طريق التقديب من أعمال السيادة ، رأت بعض المحاكم الإدارية في هذا الرأي . ومن ذلك حكم المحكمة الإدارية لوزارات الزراعة والاقتصاد في القضية رقم ٢١٠ لسنة ١٣ قضائية بحكم الصادر في أول يوليو ٦٨ حيث انتهى إلى رفض الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بنظر جهتي بالفاء قرار فصل موظف بغير الطريق التقديبي ، تأسيسا على أن القانون رقم ٣١ لسنة ٦٣ الذي اعتبر الفصل من أعمال السيادة هو صادرة كحق التقاضي ومخالف للدستور كما وروحا مما يسوغ للمحكمة وهي تبادر منها في الرقابة على دستورية القوانين أن تعطى آراء وتمتنع عن تطبيقه .

١ - أن المشرع أخذ برقابة الدستورية بطريق الدفع لا بطريق الدعوى الأصلية . فلا يجوز إقامة دعوى مبتدأة بالظعن في دستورية القانون . بل يمكن أعمال هذه الرقابة بطريق الدفع . أي أنه لا يجوز النصدى ليحدث دستورية قانون الا اذا دفع بذلك في النزاع الذي طلب فيه تطبيق هذا القانون .

٢ - أنه يجوز ابداء الدفع أمام المحكمة التي تنظر الدعوى المطلوب تطبيق القانون فيها ، ولكن الفصل في الدفع من اختصاص المحكمة العليا وحدها .

٣ - أن المحكمة التي يبدى أمامها الدفع لا تملك أن تقضى فيه ولسو بالرفض . ومن ثم فإن ابداء الدفع قد يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى ، حتى لو كان الدفع ظاهر الفساد غير بادی الجدية دون أن تملك المحكمة التي أبدى أمامها أن تقضى برفضه . ولعله كان من الأصوب لو نص المشرع على أنه اذا دفع أمام إحدى المحاكم بمناسبة دعوى منظورة أمامها بعدم دستورية قانون مطلوب تطبيقه فيها ولم تقض المحكمة برفض الدفع ، فعليها أن توقف الفصل في الدعوى وأن تحيلها الى المحكمة العليا للفصل في الدفع (١) .

٤ - أن النص يشير الى اختصاص المحكمة العليا في الفصل في دستورية « القوانين » ، دون أن تبين المذكرة الايضاحية هل يقصد بالقانون

(١) قارن المادة ٢٣ من القانون رقم ٨٧ الصادر في ١١ مارس ١٩٥٣ بنظم العمل بالمحكمة الدستورية في إيطاليا ، ونصها كالآتي :

« للنيابة العامة وللخصوم - أثناء نظر النزاع أمام أية محكمة - الظن بعدم دستورية القوانين . ويكون الظن يطلب يقدم للمحكمة ويبين فيه :

(أ) نصوص القوانين أو القرارات التي لها قوة القانون ، المطلوب بعدم دستورتها .
(ب) النصوص الدستورية المصغى بمخالفتها .

فإذا رأت المحكمة أن الظن واضح الجدية ومؤثر في الفصل في النزاع الأصل ، أمرت بوقف الفصل في هذا النزاع وأحالت الظن الى المحكمة الدستورية بقرار تبين فيه أوجه الظن والنصوص القانونية المطلوب بعدم دستورتها .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا ، فأجاز للمحكمة التي دفع أمامها بعدم دستورية القانون بأن تقضى برفض الدفع اذا تبينت عدم جديته .

معناه الموضوعي الواسع أم يؤخذ في تحديده بالمعيار الشكلى ، ومن ثم فهل يظل الاختصاص بالفصل فى عدم دستورية تشريع صدر به قرار جمهورى (فى غير الحالات التى يكون فيها للقرار الجمهورى قوة القانون ومعهما للدستور) خاضعا لتواعد المعمول بها من قبل ؟

٥ - أن النص لم يبين أثر حكم المحكمة العليا بقبول الدفع بعدم دستورية القانون . والمفهوم - رغم عدم إشارة النص الى ذلك - أن محكمة الموضوع تفصل فى الدعوى على مقتضى حكم المحكمة العليا (١) . ولكن النص لم يشر الى مدى التزام سائر المحاكم باتتباع رأى المحكمة العليا فى غير القضية التى صدر الحكم فيها ، كما لم يشر الى أثر حكم المحكمة العليا بالنسبة للقانون ذاته .

ومن المعروف أنه فى الولايات المتحدة الأمريكية يقتصر أثر الحكم بعدم دستورية القانون على الدعوى التى صدر فيها الحكم . أى أنه قضاء امتناع عن تطبيق القانون غير الدستورى (٢) كما أنه فى نظم أخرى مثل إيطاليا يوقف نفاذ القانون ابتداء من اليوم التالى لنشر قرار المحكمة (المادة ١٣٦ من دستور ١٩٤٧) وفى يوجوسلافيا إذا قررت المحكمة الدستورية أن قانونا اتحاديا لا يطابق الدستور وجب على البرلمان الاتحادى أن يطابق هذا القانون للدستور فى بحر مدة لا تتجاوز ستة اشهر تالية لحكم المحكمة ، وإذا لم يتم البرلمان بذلك فى المدة المقررة بطل العمل بهذا القانون (المادة ٢٤٥ من دستور ١٩٦٣) .

وواضح أن المشرع المصرى قصد أن يكون قضاء المحكمة العليا فى الدستورية هو قضاء امتناع عن تطبيق الحكم القانونى المخالف للدستور ، ولكن النص يحتاج الى توضيح من ناحية مدى التزام المحاكم بقضاء المحكمة العليا . فهل يعتبر قضاء المحكمة العليا برفض الدفع بعدم دستورية قانون مانعا من إثارة الطعن بعدم دستورية هذا القانون أمام أى محكمة أخرى . وهل يعتبر قضاؤها بقبول الدفع مانعا من تطبيق المحاكم للأحكام المخالفة للدستور فى هذا القانون ؟ أم أنه يتعين على المحاكم كلما أثير أمامها دفع بعدم الدستورية ، أن توقف الدعوى وتحيل الدفع الى المحكمة العليا ولو كانت المحكمة العليا قد سبق أن أبدت رأيا فيها ؟

(١)-قانون ما نص عليه المادة ٣٦٩ من قانون الرافعات من أنه يصحح حل المحكمة التى أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها المحكمة .

(٢) أحمد كمال أبو المجد ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

ثانيا : المحكمة العليا كهيئة عليا للتفسير :

يصبر القانون عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تسود المجتمع . والقانون ليس هو انصوص وحدها ، بل انه التطبيق اندى تتولاه المحاكم . ومهما احكمت صياغة النصوص القانونية . فان الراى قد يختلف فى تفسيرها ، كما أن المشرع لا يستطيع التنبأ بجميع الحالات التى يثيرها التطبيق ، ويصبح بذلك تفسير النصوص لمواجهة هذه الحالات أمرا بالغ الأهمية . والقاضى حينما يلجأ الى التفسير يجب أن يستلهم مبادئ المجتمع الذى يعيش فيه ويجرى تفسيره على أساس التزامه بها . فالقاضى لا يمكن أن يكون محايدا ازاء النظام الاجتماعى الذى يعيش فى ظله . فهو فى مجتمع رأسمالى يلتزم بمبادئ هذا المجتمع ، فهو يحى الملكية الخاصة والنشاط الفردى (١) . وهو فى مجتمع اشتراكى يجب أن يستلهم فى تفسيره النصوص مبادئ هذا المجتمع ، فهو يحى الملكية الصامة ويلتزم بأحكام الخطة الاقتصادية كقيد على حرية التعاقد وسلطان الإرادة ، وهو يحدد معيار الاستغلال الذى يرد كقيد على الملكية الخاصة .

ولا شك أن محكمة النقض باعتبارها أعلى محكمة فى الجهاز القضائى ، وهى التى عهد اليها القانون بتصويب الاخطاء القانونية التى تقسح فى الأحكام القضائية النهائية ، ومثلها المحكمة الادارية العليا ، كان يمكنها أن تكون أداة فعالة فى التفسير ، لولا أنها لا تتصدى للتفسير الا بمناسبة طعن يرفع اليها عن حكم يستغرق صدوره سنوات وقد تتباين خلالها وجهات نظر المحاكم فضلا عن أن تفسيرها بعد ذلك ليس ملزما قانونا الا فى الدعوى التى صدر فيها الحكم ، ويترتب على ذلك اضطراب وعدم استقرار فى المراكز القانونية .

لذلك فان معظم النظم القضائية المقارنة تنشئ محكمة عليا للاشراف على سير العدالة فى جميع المحاكم وتوجيهها نحو تفسير موحد للقانون بل وتجهيز لها أن تتصدى لنظر دعوى مرفوعة امام احدى المحاكم وان تحكم فيها بنفسها نظرا لأهمية المبادئ القانونية التى تثيرها .

ولعل اظهر مثال لهذه المحكمة فى التشريعات المقارنة هى المحكمة العليا فى الاتحاد السوفيتى وفى دول أوروبا الاشتراكية وهى التى يعهد اليها الدستور ذاته بمهمة الاشراف على العمل القضائى الذى تقوم به جميع

(١) ثروت تيس الاسيوطى ، للنوع القانونى بين الرأسمالية والاشتراكية ، مجلة مصر المعاصرة - العدد ٢٣٣ يوليو ١٩٦٨ والعدد ٢٣٦ ، ابريل ١٩٦٩ .

الهيئات القضائية (١) . ومثالها أيضا المحكمة العليا ليوجوسلافيا التي يعهد اليها دستور يوجوسلافيا الصادر عام ١٩٦٣ بتقرير المبادئ وصياغة الأحكام القانونية الرئيسية التي تهم توحيد تطبيق المحاكم لها (٢) .

ولم يكن انشاء مثل هذه المحكمة العليا مقصورا على الدول الاشتراكية، بل انه مقرر أيضا في كثير من التشريعات الغربية والافريقية والاسيوية . ومن اظهر هذه الأمانة المحكمة العليا الاتحادية في الولايات المتحدة الامريكية ولها اختصاصات دستورية ، وعلى غرارها أنشئت محاكم عليا في معظم دول أمريكا اللاتينية (٣) . كما أن هذه المحكمة العليا ليست دائما محكمة دستورية كما انها ليست دائما محكمة اتحادية . فهي معروفة في إنجلترا حيث تقوم منصة الملكة بدور هام في الإشراف على سير العدالة في سائر المحاكم لتحول بينها وبين أن تسمى استعمال سلطتها أو تتجاوز اختصاصها أو تخرج على أحكام القانون ، بل وحمايتها أيضا من أي تدخل أو تأثير يخل باستقلالها (٤) . ولكن هذه المحكمة ليست محكمة دستورية ، لأن النظام الانجليزي لا يسمح للمحاكم برقابة دستورية القوانين .

وينص دستور الهند الحالي على أن تتولى المحكمة العليا الإشراف والهيمنة على كافة المحاكم ويكون لها أن تطلب من هذه المحاكم تقارير عن المبادئ ذات الأهمية التي تعرض لها وتضع لها المحكمة العليا القواعد التي تسير عليها ، بل ولها أن تسحب أي قضية منظورة أمام إحدى المحاكم وأن

(١) انظر للمادة ١٠٢ و ١٠٤ من دستور ١٩٣٦ السوفيتي .

والمادة ٦١ من دستور بلغاريا الصادر عام ١٩٤٧ .

والمادة ٥٩ من دستور الجبر الصادر عام ١٩٥٩ .

والمادة ٩٩ من دستور تشيكوسلوفاكيا الصادر عام ١٩٦٠ .

والمادة ٩٧ من دستور رومانيا الصادر عام ١٩٦٥ .

والمادة ٩٤ من دستور ألمانيا الديمقراطية الصادر عام ١٩٦٨ .

(٢) المادة ٣٣٩ من دستور يوجوسلافيا .

(٣) المادة الثالثة من دستور الولايات المتحدة الأمريكية . وانظر هل سبيلر للمقال من

دساتير دول أمريكا اللاتينية ، للمادة ١٠١ من دستور البرازيل الصادر عام ١٩٤٦ و للمادة

١٣ من دستور ليكادجرا الصادر عام ١٩٤٨ و للمادة ١٤٤ من دستور هندوراس الصادر

عام ١٩٣٦ و للمادة ١٤٤ من دستور بوليفيا الصادر عام ١٩٤٥ .

(٤) القاضي غارنيج في حكمه في قضية الملك ضد كلارك عام ١٩١٠ حيث اضاف أن هذه المحكمة العليا تعتبر حامية للمعالة في جميع أنحاء المملكة (موسوعة التاييز القانونية

مجلد رقم ١٠٢ ص ٦٤٠)

تتصدى للفصل فيها . وهو اختصاص مقرر للمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إنجلترا وفي كثير من الدول التي تطبق الشريعة العامة الانجلو سكسونية ويسمونه حق التصدي (١) وكثير من الدول الافريقية قد أخذ أيضاً بنظام المحكمة العليا مثل الصومال والسنغال وساحل العاج (٢) .

وقد أدى عدم وجود مثل هذه المحكمة في نظامنا القضائي الى عدة معاذير خطيرة على استقلال القضاء كما أنها خطيرة على مصلحة المجتمع العليا وعلى حقوق المواطنين والمؤسسات العامة . ففي بعض الحالات وجدت سلطة الدولة انها مضطرة أمام مقتضيات حماية التحول الى الاشتراكية ، الى الاختيار بين أن تقف جامدة أمام أحكام قد تصدر غير متسقة مع مقاصد الثورة الاشتراكية واهدافها أو أن تضطر الى التدخل بايقافها أو باقضاء محاكم خاصة أو لجان إدارية ، أو يعلم إجازة الطعن أمام القضاء في بعض إجراءات السلطة اللازمة لحماية التحول الى الاشتراكية . وكل من هذه الحلول وإن كانت له أحيانا مبرراته ، إلا أن له مخاطره .

لذلك فقد كان اختصاص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية التي تستدعي ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ضمانا لوحدة التطبيق القضائي ، خطوة هامة نحو قضاء موحد متجانس ، على حد ما أشارت اليه المدكرة الإيضاحية للقانون .

ومع ذلك فإن هناك ملاحظات ترد في هذا الشأن :

١ - أن التفسير يجب أن يكون بناء على طلب وزير العدل . فلا تملك المحكمة العليا من تلقاء نفسها ، كما لا تملك المحاكم الأدنى أن تطلب منها هذا التفسير . وهو ما لا يحقق للمحكمة العليا الاشراف الكامل على سير العدالة في المحاكم الأخرى .

٢ - أن الإشارة في النص الى أن القرار الصادر بالتفسير يكون ملزما ، تعني أن تفسير المحكمة العليا يكون ملزما للكافة . ووفق ما جاء

(١) أحمد جمال إير المجد ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ - ٢٠١ .

(٢) للمادة ٩٤ من دستور الصومال الصادر عام ١٩٦٠ .

والمادة ٨٠ من دستور السنغال الصادر عام ١٩٦٠ .

وللإشارة ٥٧ من دستور ساحل العاج الصادر عام ١٩٦٠ .

بالمذكرة الإيضاحية » فانه لا تكون ثمة حاجة الى الالتجاء الى إصدار
تفسيرات تفسيرية أو إنشاء لجان لهذا الغرض » .

وهو ما يطرح تساؤلا عن وضع اللجان التي عهدت اليها بعض
القوانين باصدار تفسيرات تشريعية ملزمة مثل اللجنة المشكلة وفقا للمفانون
٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة برئاسة وزير
العدل وبعضوية كل من رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين
(الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة) ووكيل وزارة الخزانة ، لتفسير أحكام
هذا القانون تفسيراً تشريعياً ملزماً .

ومثل ما ينص عليه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعيين حسنة
أقصى الملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها ، من تشكيل
لجنة لتفسير أحكام هذا القانون برئاسة وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي .

كذلك يطرح الاختصاص بالتفسير الذى عهد به قانون المحكمة العليا
اليها ، تساؤلا عن أثر ما يمكن أن يقع من تعارض بين تفسير تتولاه المحكمة
العليا وتفسير تعريه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، بعد أن
أصبحت المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة ، بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٦
لسنة ١٩٦٩ والذي صدر بعد قانون المحكمة العليا ، تنص على أن رأى
الجمعية العمومية فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح
العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة ، أو بين الهيئات
المختلطة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، يكون ملزماً للجائين .

وهو أخيرا يثير تساؤلا عن قيمة ما ذكرته المذكرة الإيضاحية من
هدف الوصول الى « قضاء موحد متجانس » مع بقاء محكمة النقض والمحكمة
الإدارية العليا باختيارهما محكمتى قانون ، يختصان بالتفسير ، بمناسبة
ما يرفع اليهما من طعون - بينما أن توحيد التطبيق القضائى ، كان يقتضى
بطبيعته ادماج محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا فى المحكمة العليا ،
على النحو المستقر فى تجارب الدولة الأخرى (١) . والذي تدل عليه نفس

(١) وهو الرأى الذى ذهبنا اليه من قبل فى كتابنا المهداة الاشتراكية ، ملحق الامرام
الاقتصادى - مارس ١٩٦٦ ص ٣٦ و ٣٧ .

إشارة المذكورة الإيضاحية إلى تعدد جهات القضاء كناية عن نواحي
القصور في نظامنا القضائي الموروث (١) .

ثالثا - المحكمة العليا هيئة عليا للتحكيم :

تختص المحكمة العليا أيضا بالفصل في طلبات وقف تنفيذ الأحكام
الصادرة من هيئات التحكيم للمشكلة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع
العام ، فإذا أمرت بوقف التنفيذ كان عليها أن تتصدى للفصل في موضوع
النزاع .

فهنا تبدو المحكمة العليا ، كمحكمة موضوع استثنائية تنظر في
أحكام هيئات التحكيم .

لاحظ أن أحكام هيئات التحكيم للمشكلة طبقا للقانون ٣٢ لسنة
١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة ، نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن فيها
بإى وجه من وجوه الطعن وفق ما تنص عليه المادة ٧٥ من هذا
القانون .

وقد سبق لنا أن علقنا على عدم قابلية أحكام هيئات التحكيم للمعن
بأن « بعض المنازعات التي تعرض على التحكيم قد يكون على نحو من
الخطورة لا يتصور معه أن يهدد بالفصل فيه بقرار نهائى إلى هيئة التحكيم
التي تضم ممثلين عن أطراف النزاع ، فليس من المقبول أن تكون قرارات
هيئات التحكيم نهائية غير قابلة للطعن بإى طريق ، بل إنه كان يجب أن

(١) فقد جاء بالمذكورة الإيضاحية لقانون المحكمة العليا ما نصه :

« وقد من بين نواحي القصور في نظامنا القضائي الموروث ، تعدد جهات القضاء ،
وقد تحقق إصلاح جذري للقضاء حينما ألغيت المحاكم الفرعية والمالية بالقانون رقم ٤٦٧
لسنة ١٩٥٥ ، وأصبحت دوائر الأحوال الشخصية جزءا من القضاء المادى ، ولكن التمدد
في جهات القضاء لا يزال قائما ، بين قضاء عادى وقضاء إدارى وقضاء تحكيم ، ومع أن
تعدد المحاكم أمر قد تلبه طبيعة الخصومة أو المرافعة ، إلا أن هذا التفرع يجب أن يتم
من خلال قضاء موحد متجانس حتى يمكن كفالة استقرار العلاقات القانونية وعدم وقوع
تناقض بين الأحكام . . . وحتى في نطاق القضاء الواحد ، فإن هذا التجانس لم يتحقق ،
نتيجة أن محاكم القانون في الطبيعة العدى أو في القضاء الإدارى (محكمة النقض والمحكمة
الإدارية العليا) لا تتصدى لأقسام التفسير القانونى السليم ، إلا بمناسبة ضمن يطرح
عليها ويستغرق ظاهرا سنوات . تظل خلالها حقوق للجنس والوطنين قلقة غير مستقرة .
وتفسرها بهد ذلك ليس ملزما قانونا ولا في الدعوى التي صيد فيها الحكم » .

تنظم طريقة الطعن في قراراتها أمام هيئة أعلى أو غير ذلك تابعة له قوانين التحكيم في الدول الاشتراكية» (١). ولهذا فقد كان الرأي يتجه حتى قبل صدور قانون المحكمة العليا الى تعديل نظام التحكيم بما يسمح باتاحة الطعن في قرارات هيئة التحكيم أمام هيئة تحكيم عليا (٢) .

وقد احسن المشرع اذ عهد بهذا الاختصاص الى المحكمة العليا معللا ذلك نسيما جاء بالذكرة الايضاحية « كما ان عدم قابلية احكام هيئات التحكيم للطعن فيها امام جهة قضائية اعلى ، لا يفسح المجال لارساء المبادئ القانونية التي تحكم العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية ، ومع احتمال ان يختلف تطبيق هذه المبادئ من هيئة الى اخرى واحتمال ان يصدر حكم فيها لا يتفق واهداف الخطة الاقتصادية ، فلا يكون هنالك من سبيل قانوني لتصويبه وارساء المبدأ القانوني السليم » .

ويلاحظ على اختصاص المحكمة العليا بنظر الطعون في احكام هيئات التحكيم ما يأتي :

١ - لا يزال الاصل في احكام هيئات التحكيم انها نهائية غير قابلة للطعن .

٢ - ان اختصاص المحكمة العليا بالتصدي لنظر الموضوع استثنائيا ، قاصر على حالة ما اذا قبلت طلب وقف التنفيذ .

٣ - ان طلب وقف التنفيذ يقدم من النائب العام بناء على طلب الوزير المختص ، ولا يقدم من الخصوم . كما ان النائب العام يستقل بتقدير ملائمة الطلب الذي يقسم اليه من الوزير المختص بوقف التنفيذ (٣) .

(١) يراجع كتاب المرافع شرح القانون الجديد للمؤسسات العامة وقرارات الطعن العام . مكتبة الاهرام الاقتصادية ، القاهرة ١٩٦٦ - من ص ١١٤ الى ص ١١٥ .

(٢) محضر الاجتماع التاسع للجنة الاصلاح التشريعي بوزارة العدل في ١٦ مارس ١٩٦٩ .

(٣) جاء بمحضر الاجتماع التاسع للجنة الاصلاح التشريعي بوزارة العدل بتاريخ ١٦ مارس ١٩٦٩ ما يأتي : « وقد تمسائل السيد النائب العام عما اذا كان طلب وقف التنفيذ يحد ملزما او ان موضوعه يكون محل دراسة النائب العام وهو صاحب الرأي في ايجابته » .

وقد استمر الرأي على ان المفهوم ان طلب وقف التنفيذ لا يلتزم النائب العام بايجابته والما يكون شاهدا للتقدير وان النائب العام صاحب السلطة في اصدار الأمر من عدمه .

٤- ان طلب وقف التنفيذ قاصر على حالة ما اذا كان تنفيذ الحكم من شأنه الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة والاخلال بسير الترافيق العامة ، فلا شأن له بحالات البطلان في تشكيل الهيئة او في الاجراءات .

رابعا - المحكمة العليا كمحكمة تنازع اختصاص :

عهد قانون المحكمة العليا اليها بالفصل في مسائل تنازع الاختصاص المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية طبقا لمواده ١٧ و ١٩ و ٢٠ .

ومن المعروف ان هذا الاختصاص كان مبهودا به طبقا لقانون نظام القضاء الى محكمة النقض ، ثم اصبح الاختصاص طبقا لقانون السلطة القضائية لمحكمة تشكل برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري محكمة النقض وثلاثة من مستشاري المحكمة الادارية العليا . وهي تختص بحالات التنازع الإيجابي أى ان ترفع الدعوى من موضوع واحد أمام جهتين قضائيتين ولا تتغل احداهما عن نظرها ، كما تختص بحالة التنازع السلبي أى ان تتغل كلتا الجهتين عن نظر الدعوى ، وكذلك تختص بالفصل في النزاع حول تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتين مختلفتين .

ولا شك في أن ادماج محكمتي النقض والمحكمة الادارية العليا في المحكمة العليا ، ومنع المحكمة العليا سلطة الاشراف على سائر البدالة في العدالة في جميع المحاكم كان من شأنه أن يحسم حالات تنازع الاختصاص في الوقت المناسب .

ولكن كل ما ادخله قانون المحكمة العليا من تعديل بشأن تنازع الاختصاص هو تعديل الجهة المختصة بالفصل فيه ، فقد أصبحت المحكمة العليا بعد ان كانت محكمة تنازع الاختصاص . ومن المعروف أنه لم ينشر لمحكمة تنازع الاختصاص أى احكام منذ صدور قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ (١)

(١) : (١) ورغم الصعوبة العديد في احكام القضاة الاداري والمالي بشأن الاختصاص بنظر خلافات المالدق في القطاع العام ، فان محكمة تنازع الاختصاص لم تحسم هذا التنازع في الاختصاصات . الدكتور محمد شعور في الاختصاص : نظرات مازة والى المالدق في القطاع العام - مجلة المحاماة العدد الأول ، صفة ٤٨ ص ٤٨ (٢٠٠٠)

ومهما يكن الأمر فإن قانون المرافعات الجديد قد أورد حكماً من شأنه
حسم الفصل في تنازع الاختصاص السلبى . فهو يوجب في المادة ١١٠
على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها
إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية . وفي هذه
الحالة تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها (١) .

ومع ذلك فإن نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات محل نظر . فالتص
على إطلاقه يسمح لمحكمة جزئية بأن تحكم بعدم اختصاصها وأن تحيل
الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى مثلاً وهي فى درجة محاكم الاستئناف -
دون أن تلتزم برأى المحكمة الجزئية فى تحديد اختصاصها .

ولا شك أنه من المأمول أن يتم تنسيق النص الوارد بشأن تنازع
الاختصاص فى قانون المحكمة العليا مع نص قانون المرافعات .

كما أن الإصلاح الحقيقى فى هذا الشأن لا يمكن أن يتم إلا من خلال
منح المحكمة العليا الاختصاصات الحقيقية لمحكمة عليا وهي التى تسمح
لها بالإشراف على سير العدالة فى سائر المحاكم ، والتدخل ولو من تلقاء
نفسها فى الوقت المناسب لحسم أى منازعات قد تثور حول الاختصاص
أو حول تفسير النصوص القانونية .

ومع ذلك فقد كان إنشاء محكمة عليا ، خطوة هامة نحو تحقيق
الإصلاح المنشود وهو القضاء الموحد المتجانس ، الذى تصبح فيه المحكمة
العليا جهة حكم وجهة إشراف ، والذى قد ينتهى فى تطوره إلى أن تستوعب
المحكمة العليا اختصاصات الإشراف التى تتولاها حالياً وزارة العدل .

(١) ومن الإحكام الجديدة التى قضت بعدم الاختصاص وبالإحالة إلى جهة قضاء
أخرى ، حكم محكمة استئناف القاهرة المأثرة ١٢ مدنى الصادر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٦٩ فى
الطن ٣٦٨ لسنة ٨٢ فى مكتبها الصادر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٩ فى الطعن ١٧٩٧ لسنة
٨٥ . وكلا الحكمين أحال الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى .

دستورية قانون الشفعة في أول حكم للمحكمة العليا *

١ - منذ صدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الذي أنشئت بمقتضاه المحكمة العليا وعهد إليها وفق المادة الرابعة من قانونها باختصاصها بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم - طرحت على المحكمة العليا عدة دعاوى بالطعن في دستورية بعض القوانين ، ومنها هذه الدعوى التي صدر فيها أول حكم من المحكمة العليا بمقتضى اختصاصها كمحكمة دستورية .

٢ - ومن الملاحظ أن المحكمة الاستئنافية التي دفع أمامها بعدم دستورية مواد التسليحة الواردة في القانون المدني كانت قد قضت بوقف سير الخصومة في الدعوى الأصلية ريثما تفصل المحكمة العليا في الدفع - ولم يكن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا قد صدر بعد . وهو القانون الذي أشار في مادته الأولى إلى ما يفهم منه حق المحكمة الثثار أمامها الدفع بعدم الدستورية في فحص جديدة هذا الدفع . وقد سبق أن لاحظنا قبل ذلك على قانون المحكمة العليا ، أنه لا يجعل للمحكمة التي يبدى أمامها الدفع الحق في أن تقضى فيه بالرفض ولو كان الدفع ظاهر الفساد غير بادی الجديدة (مقالنا ، ملاحظات حول المحكمة العليا ، مجلة المحاماة ، السنة ٥٠ ، العدد الأول) .

وعلى أى حال فقد أتاحته هذه الدعوى للمحكمة العليا أن تبسّط رأيا في بعض المبادئ الدستورية الهامة .

٣ - فقد أبدى أمام المحكمة دفع من المدعى عليه الأول - وهو صاحب المصلحة في رفض الدعوى لأنه الشقيق الذي يريد أن يملك العقار المشغوع - مقتضاه عدم جواز الطعن بعدم دستورية التشريعات السابقة على دستور مارس ١٩٦٤ ومنها النصوص المنظمة لحق الشفعة الواردة في القانون المدني . واستند هذا الدفع الى ما تنص عليه المادة ١٦٦ من الدستور من أن كل ما قرره القوانين والقرارات والأوامر واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور .

ونقطة الخلاف في تفسير نص المادة ١٦٦ من الدستور وأثره على الطعن بعدم دستورية قانون سابق على صدور هذا الدستور ، تكمن في تفسير التعبير الذي جرت به هذه المادة وهو النفاذ ، وما إذا كان يقصد به تحصين هذه القوانين ضد أى سبيل للطعن .

وأهمية هذا الخلاف ترجع الى أنه لو قيل أن المقصود هو تحصين هذه القوانين ، لكان مؤدى هذا تعطيل الوظيفة الدستورية للمحكمة العليا في كل ما يتعلق بالقوانين السابقة على دستور مارس ١٩٦٤ .

٤ - وقد يكون من المفيد لتبين قيمة هذا الدفع أن نستعرض النصوص المقابلة التي وردت في الدساتير السابقة .

ففي دستور سنة ١٩٢٣ كانت المادة ١٦٧ تنص على ما يأتى :

« كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون إخلال بمبدأ السلطة التشريعية من حق إلغاؤها وتعديلها في حدود سلطاتها على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي » .

بينما نصت المادة ١٦٨ من هذا الدستور على أن : « تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص بتصنيف أملاك الخديوى السابق

عباس حلمى باشا وتضييق ما له من الحقوق كان لها صيغة دستورية ولا يصح اقتراح تلقيها»

وفي دستور سنة ١٩٣٠ أحكام ماثلة (المادة ٦ و ١٥٥)

أما دستور سنة ١٩٥٦ فقد تضمن مادتين خاصتين بتحددان نطاق سريان القوانين السابقة على صدوره ، فوق المادة ١٩٥ من هذا الدستور فان : « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور »

ولكن وفقا للنادة ١٩١ فان : « جميع القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التي تتصل بها وصدرت مكملة أو منفذة لها ، وكذلك كل ما صدر من الهيئات التي أمر المجلس المنكوز بتشكيلها من قرارات وأحكام ، وجميع الإجراءات والأعمال والتصرفات التي صدرت من هذه الهيئات أو من أية هيئة أخرى من الهيئات التي أنشئت بغصد حماية الثورة ونظام الحكم ، لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بإلغائها أو التعويض عنها بأى وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت »

وفي دستور سنة ١٩٥٨ نصت المادة ٦٨ على أن : « كل ما قرره التشريعات المعمول بها في كل من اقليمى مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور يبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمى المقرر لها عند إصدارها . ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور »

وواضح من استعراض النصوص الدستورية للتقدمة ، وخاصة تلك التي أوردها دستور ١٩٥٦ أن المشرع الدستورى قد قصد كما قالت المحكمة العليا بحق ، « المغايرة بين تشريعات ثورية صدرت قبيل هذا الدستور وأضفى عليها حصانة تقتضى عدم جواز الطعن فيها ، وبين غيرها من التشريعات التي اقتصر على تقرير استمرار نفاذها تجنباً لحدوث فراغ تشريعى يؤدي الى الاضطراب والفوضى دون أن يعنى ذلك تحصين هذه التشريعات ضد الطعن بعدم الدستورية ، اذ ليس معقولا أن تكون التشريعات التي صدرت قبل صدور الدستور وعلى الخصوص التشريعات الصادرة قبل قيام الثورة في ظل نظم سياسية واجتماعية واقتصادية مغايرة في أسسها وأصولها ومبادئها للنظم التي استحدثها الدستور -

يمتنع عن الرقابة التي تخضع لها التشريعات التي تصدر في ظل الدستور وفي ظل نظام وأصوله المستحدثة مع أن رقابة دستوريتهما أولى وأوجب.

٥ - ورغم ما قضت به المحكمة العليا من رفض هذا الدفع، فإن الخلاف في التفسير قد يتجدد مستقبلا بشأن التشريعات « الثورية » التي صدرت قبل دستور ١٩٥٦ والتي قالت عنها المحكمة العليا إنها تتمتع بحصانة ضد الطعن فيها بعدم الدستورية .

وفي رأي أن هذه الحصانة ليست أبدية في جميع الحالات ، بل إنها قد تكون محدودة بقيام دستور ١٩٥٦ ، أما وقد صدر دستور مارس ١٩٦٤ وقد يصدر بعد ذلك دستور أكثر تقدما وأكثر اتفاقا مع تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، فإنه يجب أن تجري مطابقة هذه القوانين السابقة التي صدرت قبل دستور ١٩٥٦ على أحكام دستور ١٩٦٤ وأي دستور لاحق .

وظاهر أن نص المادة ١٩١ من دستور ١٩٥٦ كان يشير إلى إجراءات ذات صبغة تشريعية مثل بعض قرارات مجلس قيادة الثورة والقوانين والقرارات التي صدرت مكبلة أو منقذة لها ، كما كان يشير إلى أحكام أصدرتها جهات قضائية شكلها مجلس قيادة الثورة ، وإلى قرارات ذات صبغة إدارية تعتبر من أعمال السيادة لأنه قصد بها حماية الثورة ونظام الحكم .

ولا شك أن ما صدر من أحكام أو ما جرى من تصرفات أصبح نهائيا لا يجوز الطعن فيه ولا طلب التعويض عنه ، وأنه يتمتع بحصانة مطلقة دون أن يعتبر ذلك قيда على المشرع مستقبلا بطبيعة الحال .

أما عن الإجراءات ذات الصبغة التشريعية التي صدرت قبل دستور ١٩٥٦ ، فلا شك إنها تمتعت بهذه الحصانة ولكن بعضها يصبح محل نظر إذا تغيرت المبادئ الدستورية وانضح أن بعض هذه القوانين أصبح متאיلا لهذه المبادئ . فقد صدرت هذه القوانين والإجراءات السابقة على دستور ١٩٥٦ في ظل ثورة وطنية ، بينما صدر دستور ١٩٦٤ في ظل ثورة اجتماعية أعلنتها قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وسجلها الميثاق بعدها .

وبطبيعة الحال يبدو الرأي الذي تقدمت به هيئة مفوضي الدولة محل نظر ، حينما رأت في هذه الدعوى « أن اختصاص المحكمة العليا بنظر دستورية القوانين وإن كان اختصاصا شاملا للتشريعات كافة إلا أنه

يخرج منها الفصل في دستورية التشريعات الثورية نزولا على مبدأ حماية الثورة في ظل سيادة القانون أو حماية الثورة ومبادئ المجتمع في إطار من الشرعية كما أفصح عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة وذلك باعتباره قييدا على اختصاص المحكمة بموجب قانون إنشائها .

فليس في قانون المحكمة العليا أى تقييد من هذا النوع لاختصاصها بالفصل في دستورية القوانين ، بل إن كل ما ورد في المذكرة الإيضاحية بشأن اختصاص المحكمة الدستورية هو الإشارة إلى انفرداها دون غيرها من المحاكم بالفصل في دستورية القوانين وذلك في حالة ما إذا دفع بعدم دستورية القانون أمام إحدى المحاكم حتى لا يترك البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها وحتى لا تتباين وجوه الرأي فيه .

أما العبارة التي وردت بشأن ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون ، فإنها كانت عبارة عامة وردت في مقدمة المذكرة الإيضاحية بشأن فكرة المحكمة العليا ذاتها بجميع اختصاصاتها - كما أن هذه العبارة خصوصا لو وُجعت بأكملها ، لكان تفسيرها للمنطوق مناقضا لما ذهب إليه تقرير هيئة الموضفين الذي قدم في هذه الدعوى ، فالعبارة تقول بالنص « ولما كان من المبادئ التي أعلنها بيان ٣٠ مارس ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون ، فإن تحقيق هذا المبدأ يقتضى تكليف القضاء من المشاركة في حمل أمانة حماية الثورة ومبادئ المجتمع في إطار من الشرعية باعتباره الميزان الذي يحقق العدل ويعطى لكل ذى حق حقه ويرد أى اعتداء على الحقوق والحريات » .

واعتقد أن التفسير الواضح لهذه العبارة يعنى أن رقابة دستورية القوانين ، تسرى على جميع القوانين . لحماية الثورة في ظل سيادة القانون ، تعنى أن حماية الثورة تكون من خلال إجراءات قانونية ، وهذه الإجراءات يجب أن تكون متفقة مع الدستور الذى هو دستور الثورة . والقضاء يشترك برقبته للدستورية في حماية الثورة ، إذا جاء قانون مخالفا لمبادئها التي أعلنتها في الدستور .

ولو فرضنا جدلا أن قانونا صدر بإلغاء تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية ، أو أن قانونا صدر وأجاز للأفراد أن ينشئوا مصارف أو شركات تأمين ، هل يمكن أن يقال أنه قانون ثورى ؟ لا تجوز مراقبته دستوريا أم أن الصحيح أن هذا القانون قد يمد مخالفا لمبادئ الدستور والميثاق ؟

٦ - أما المبدأ الآخر الذي فصلت فيه المحكمة العليا بعد ذلك ، فهو يتعلق بالمواد المخانة بقانون الشفعة وبمضي اتفاقها مع أحكام الدستور .
ونلاحظ بادعى الأمن أن ما طرّح على المحكمة لم يكن طعنا في جميع مواد قانون الشفعة ، بل كان طعنا بعدم دستورية الحالة الثانية من الفقرة من المادة ٩٣٦ من القانون المدني وهي التي تنص على ثبوت الحق في الشفعة للجار المالك في حالة ما إذا كانت العقارات من المباني أو من الأراضي المخصصة للبناء سواء كانت في المدن أم في القرى وحالة حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبنية وحالة ما إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المبنية من جهتين وتساوى من القيمة نصف من الأرض المبنية على الأقل .

كما نلاحظ أن طلب الشفعة كان أساسه أن الأرض المبنية وهي أرض زراعية تجاور أرض الشفعين وأن لأرضه حق ارتفاق بالصرف وحق ارتفاق بالمرور عليها كما أن للأرض المبنية حق ارتفاق بالرى على أرضه . ومع ذلك فإن حكم المحكمة العليا قد تعرض لنظام الشفعة بمرته فأشار إلى معيار لتقدير الدستورية في مجال تنظيم الحقوق وهو أن الأصل في سلطة التشريع في موضوع تنظيم الحقوق أن تكون سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور بقيود محددة ، وكتب على ذلك أنه لما كان الدستور لم يمسّس لأسباب كسب الملكية ومنها حق الشفعة ولم يقيد سلطة المشرع في تحديدها وتنظيمها اكتفاء بتعيين حد أقصى للملكية الزراعية يحول دون قيام الاقطاع فإن سلطته في هذا الصدد تكون سلطة تقديرية في نطاق الحد الأقصى المشار إليه ، وأن ترجيع الأخذ بنظام الشفعة أو عدم الأخذ به مما يدخل في سلطة المشرع الدستورية التي لم يقيد الدستور في هذا الصدد .

٧ - والواقع أن هناك ثلاث فروض في هذا الشأن :

(١) فقد يقيد الدستور سلطة المشرع صراحة . فيلزمه بإحكام معينة أو ينهي عنها أو ينظمها على نحو محدد ، وهو بذلك يضع قيودا على سلطة المشرع يتعين عليه مراعاتها . وهي حالات لا شك في أن المشرع لو خرج فيها عما قيده به الدستور ، لكان القانون الذي يصدره مخالفا للدستور . مثال ذلك حين ينص الدستور في المادة ٢٠ على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها . فإن صدر قانون يقرر إثرا رجعيا لنص

تجريم. يمد مخالفا للدستور؛ لأنه في هذه الحالة كان الديمقراطيون قد قيد سلطة المشرع في ذلك .

(٢) كما أن الدستور قد يخول المشرع صراحة سلطة تقديرية لتنظيم تجدد قزره ، مثل النص في المادة ٣٣ على أن للمنازل حرمة . ثم يضيف فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، فكانه ينص صراحة على سلطة المشرع التقديرية في تنظيم هذا الحق .

(٣) أما الحالة الثالثة فهي التي لا ينص فيها الدستور صراحة على تفويض سلطة المشرع ، كما لا ينص فيها صراحة على تخويله سلطة تقديرية في التنظيم ، ومع ذلك فإن أمثال المبدأ الذي رسمه الدستور يقتضي تدخل المشرع وفق الملائمة السياسية التي يتيبها .

فحينما ينص الدستور مثلا في المادة التاسعة على أن الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي الذي يحظر أي شكل من أشكال الاستغلال . فإنه لا يحدد من سلطة المشرع في وضع معيار للاستغلال ، كما أنه لا ينص صراحة على تخويله سلطة تقديرية في ذلك . ويكون للرجوع مع ذلك للمشرع في تحديده معيار الاستغلال .

٨ - وليس هناك تعبير متطور في مفهومه مثل تعبير الاستغلال ، فقد كان سانت توماس الاكوين في القرن الثالث عشر يعتبر اقتضاء فالسة على القروض نوعا من الاستغلال يتعين تجريمه ، ولكن الثروة الصناعية وزيادة حجم التجارة في أوروبا ، أصبحت تتطلب أن يشارك المقرض في أرباح التجارة أو الصناعة .

وتعريف الاستغلال له مفهومه الخاص في الفكر الماركسي يرتبط بنظرية فائض القيمة . فحصول المالك الرأسمالي على فائض القيمة الناتج من جهد العمال وحرمانهم منه هو الاستغلال الذي يمتيه . ومن هنا وفق هذه النظرية فإن الدخل الذي يكون مصدره العمل وحده هو الذي تنتفي عنه صفة الاستغلال (الماركسية ، دكتور جلال أمين ، طبعة ١٩٧٠ في الفصل الثالث المنون نظرية القيمة والاستغلال) . كما أنه يمكن قياس درجة الاستغلال بمعرفة معدل فائض القيمة وهو النسبة بين مبلغ فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسمالي أي الربح وبين المبلغ الذي يدفعه للعمال في مقابل قوة

منهم أي الأجود (الدكتور أحمد جالح ، المذاهب الاشتراكية ، ١٩٦٧ ، ص ٢٧١) .

على أن الميثاق لم يأخذ بهذا المعيار للاستقلال كقاعدة عامة ، بل لجأ إلى التجربة والتدرج وفق تطور الظروف الاجتماعية . فهو يرى مثلاً في مجال الملكية المقاربية التفرقة بين نوعين من الملكية الخاصة ، ملكية مستغلة أي تفتح الباب للاستقلال ، و ملكية غير مستغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني كما تؤديه في خدمة أصحابها .

وتطبيقاً لذلك في مجال ملكية الأرض الزراعية فقد أشار إلى أن قوانين الإصلاح الزراعي قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها (ووفق قرار المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي تجددت بعد ذلك ملكية الفرد بخمسين فداناً على ألا تتجاوز ملكية الأسرة مائة فدان . وقد صدر بذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩) .

وتطبيقاً لذلك في مجال ملكية الأرض الزراعية فقد أشار إلى أن قوانين الضرائب التصاعدية وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها تكلفت بوضع الملكية المقاربية في مكان يمتد بها عن أوضاع الاستغلال .

وهو بذلك يعني قبوله نوعاً من الملكية الخاصة يصنفها بأنها غير مستغلة رغم أن شروط فاقى القيمة قد تتحقق فيها ، إذ قد تسمح للمالك باستخدام أجراء . فصوره الملكية التي يتصور فيها انتفاء الاستغلال وفق الفكر الاشتراكي الماركسي ، هي الملكية التي يعتمد فيها المالك على عمله وحده وعمل أسرته دون استغلال جهد الآخرين .

وواضح من ذلك أن المشرع هو الذي يحدد معيار الاستغلال في القوانين التي يصدرها وفق مقبضيات التجربة وتدرج نمو العلاقات في المجتمع إلى علاقات اشتراكية . ولكن هذا التحديد لمعيار الاستغلال في القوانين التي يصدرها يجب أن تكون متفقاً مع الحدود التي رسمها الميثاق والتي وصفها « بأنها خطوطاً واضحة المعالم وحدوداً أملاًها الواقع الوطني وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وإمكانياته وأهدافه » (الباب السادس في حتمية الحل الاشتراكي) .

وعلى هذا فإن ما انتهى إليه حكم المحكمة العليا من أن حق الفلسفة لا يزال قائما كسبب مشروع لكسب الملكية في الحدود المقررة قانونا ، يبدو متفقاً مع معالجة الميثاق لموضوع تحديد « الاستغلال » وفق الظروف المتطورة .

٩ — وإذا كان الميثاق يشير أيضا إلى أن الطريق الاشتراكي بما يتيح من فرص لحل الصراع الطبقي سلميا وبما يتيح من إمكانية تدوير الفوارق بين الطبقات ، يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص ، وهو ما نصت عليه بعد ذلك المادة القائمة من الدستور من أن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المصريين — فإن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص مرده إلى المشرع ، يضع له ضوابطه في التطبيقات المختلفة .

وقد كانت المحكمة العليا على حق حينما قالت أن المساواة التي يوجبها أعمال مبدأ تكافؤ الفرص تتحقق بتوافر شرطي العموم والتجسريد في التشريعات المنظمة للحقوق ولكنها ليست مساواة حسابية ، ذلك لأن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القسانون . وأن حق الشفعة ، منوط استحالة بتوافر أسباب خنوها المشرع على سبيل الحصر تنظيما لموضوع كسب الملكية عن طريق الشفعة بحيث إذا توافر سبب من أسبابها في فرد من الأفراد أصبح في مركز قانوني يخوله رخصة الشفعة في المقار .

١٠ — على أن المحكمة العليا لم تتعرض في حكمها لما أثاره الطعن من أن رقابة الدستورية ليست مطابقة نصوص القانون لأحكام الدستور فعسبب ، بل إنها مطابقتها أيضا لمبادئ الميثاق . ويبدو أن المحكمة العليا لم تجد حاجة إلى التعرض لهذا البحث ، لأن الفصل في الدعوى لم يكن يقتضيه ، إذ أن مبادئ الميثاق التي استند إليها الطعن تساندنا نصوص دستورية .

وقد يبدو من المفيد أن نشير إلى بعض الآراء في هذا الموضوع . فالصحيح أن المبادئ التي أوردها الميثاق هي مخاطبة للمشرع ، أي أنه يتمتع بصلاص قانون يرسم الأطار لتطبيق هذه المبادئ حتى يلتزم به الأفراد . ولكن هل يكون مبدأ أورده الميثاق قوته بالنسبة لرقابة دستورية القوانين ، بحيث أنه إذا تسببت المحكمة العليا أن نصا في القانون يخالف

هذا الميثاق كان عليها أن تقضى بعدم دستوريته. ولعل لو وضع الميثاق بين القواعد القانونية من السائل التي لا يزال توحيدها في حلقة إلى جهود الفقه ومع ذلك أقر على شينيل المثال مقال المنشور في مجلة مصر الماصرة ، السنة ٥٩ ، وضع الميثاق بين القواعد القانونية في مجلة مصر الماصرة ، السنة ٥٩ ، عند ٣٣٤ أكتوبر ١٩٦٨) حقيقة أن الميثاق في أحكامه يعلو أحكام الدستور مرتبة ، ويؤيد ذلك إعلانه باسم الشعب ممثلا في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية وما جاء بمقدمة تقرير لجنة الميثاق من أن المبادئ والأسس والحقوق والواجبات التي وردت في الميثاق وقد صدرت عن الإرادة الشعبية في أجماع تمتد من القاعدة إلى القيادة لها صفة الالتزام بالنسبة للمواطنين وبالنسبة لأجهزة الدولة خياله ، وأنه وهو يرسى المبادئ التي يقوم عليها المجتمع يعتبر أساسا لوضع الدستور ولوضع القوانين فهو بذلك ينزل من الدستور منزلة الأوبة .

وقد صدر بعد ذلك دستور مارس ١٩٦٤ فأشار في ديباجة إلى أنه جاء تأكيداً للميثاق . حينما أعلن برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذي طرح في استفتاء عام أشار في نصه عن مهام المحكمة الدستورية العليا إلى حقها في تقرير دستورية القوانين «وتطابقها مع الميثاق ومع الدستور» وإن كان هذا النص قد ورد تحت عنوان الخطوط الأساسية لدستور جديد - إلا أن المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة العليا قد أوضحت على بيان ٣٠ مارس عند إرسالها الأسباب التي دعت إلى إنشاء هذه المحكمة . وعلى أي حال فإن القدر المتيقن أن تفسير نصوص الدستور يجب أن يجري في ضوء المبادئ التي رسمها الميثاق .

١١ - بقي أن أشير إلى نقطة هامة تتعلق بمدى الملازمة التقديرية للمشرع في تنظيم الحقوق . فقد رأت المحكمة العليا ، كما أسلفنا ، أن الأصل في سلطة التشريع في موضوع تنظيم الحقوق أن تكون سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور . وأن ترجيح نظام الشفعية عند قيام أسبابها ومنها الجواز ، على مبدأ حرية التصرف مما يشل في حدود سلطة المشرع التقديرية .

والذي يبدو من تقدير نظام الشفعية ، أنه نظام استثنائي . يستقر مع ذلك في التقاليد القانونية للبلاد . وقتبه المشرع المصري استثنائاً من أحكام اللجوء الخفي

وأهلية ، ولما تبين قصور هذا التنظيم صدر قانون خاص بالشفعة من عامي ١٦٠٠ و ١٦٠١ حتى أعيدت مراجعة هذا النظام في القانون المدني الحالي ، الذي ضيق من نطاقه فاعتبر الشفعة رخصة وليست حقا . وتوسع في مستطاتها كما توسع في موانعها وتحدد في إجراءاتها .

ومن المعروف أن الأئمة الفقهاء لم يتفقوا على ثبوت الشفعة إلا للشريك في الملك واختلفوا فيما عدا ذلك . فقد ذهب الشافعي وأحمد ومالك - على خلاف أبي حنيفة - إلى أن لا شفعة للجار (الاستاذ الدكتور محمد كامل مرسى في مقاله الشفعة ومراتبهم في الشريعة الإسلامية وفي القانونين الأهل والمختلط ، مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية ، ١٩٣٢ ، ص ٥٦٩ - والاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ، الملكية ونظرية الفقه في الشريعة الإسلامية ، ص ١٤٧) . بل إن من بينهم من رأى أن أحكام الشفعة جارية على غير ما تقتضيه القواعد الفقهية ، حتى أن أبو بكر الأصم قد أنكرها (الاستاذ أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص ١٤٦) .

وفي خصوصية ثبوت الشفعة للجار ، فقد كان موضع نقاش عند إعداد مشروع القانون المدني الحالي حتى أن هذا المشروع قد خلا عنه عرضه على مجلس النواب من تقرير الشفعة للجار (الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط غنى شرح القانون المدني ، الجزء التاسع ص ٤٧٥) .

وقد كان تقرير الشفعة للجار موضع مناقشات مستفيضة في مجلس النواب بين مؤيد لافائها ومجهد لتأييدها . وبتت خلال المناقشات حجة « حرية التعاقد » وحجة « منع الضرر » وحجة « التمكين من استواء الأراضي وحسن تقسيمها » تأييدا للإبقاء على ثبوت الشفعة للجار (راجع تفصيلات المناقشات في مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني ، الجزء السادس ، ص ٣٧٣ - ٣٨٣) .

ولو رجعنا إلى الحجج التي كانت تساق عادة لتأييد اثبات حق الشفعة للجار ، لتبين أن هذه الحجج لم تعد سائفة في مجتمع القرن العشرين . فقد قيل إنه دفع الضرر الذي ينشأ عن سوء المجاورة بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث « اعلاء الجدران وإيقاد النار ووضع ضوء النهار وإثارة الغبار وإيقاف النواب والصغار » (الاستاذ الدكتور كامل مرسى - الشفعة في القانون الأهنلي والمختلط ، سنة ١٩٣٣ ، ص ١٥) .

وواضح ان مثل هذه الحجة لم تعد مستساغة بعد ان صدرت قوانين تنظيم العمران واصبح البناء نفسه محكوما بقوانين تنظمه ، مثل قوانين التقسيم والتصمين والبرك واشغال الطرق وتوجيه أعمال الهدم بالبناء وتنظيم المباني وتسوية الاراضي الفضاء .. و تراخي المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة وغيرها ، كما أصبح الانتفاع بالاراضي الزراعية محكوما بقانون الزراعة وتنظيم الدورات الزراعية وقوانين الري والصرف والمصارف المحلية .

كما قيل من بين الحجج المؤيدة لمحق الجار في الشفعة ، منع تجزئة المقارات الى قطع صغيرة يبيعها لغير الجار الذي يمكنه ان يضيف الى ملكه فيمنع تجزئتها . وواضح أيضا ان مثل هذه الحجة قد فقدت قيمتها بعد صدور قوانين تقسيم الاراضي المدة للبناء كما فقدت قيمتها بالنسبة للاراضي الزراعية بعد صدور قوانين اصلاح الزراعي والعمل على توزيع الاراضي على صغار الفلاحين وان المرجع في عدم التجزئة ، حينما يكون عدم التجزئة مطلوبا ، لقانون عام ينظمه وفق مبدأ تجميع الاستغلال الزراعي في تعاونيات ، دون حاجة الى تكتيل الملكية .

على أنه من ناحية أخرى ، فإن الحجة التي كانت تساق فيما مضى لتأييد للرأي المخالف القائل بعدم اثبات الشفعة للجار أو لانكار الشفعة أصلا وهي حرية التعاقد ، ليست حجة سديدة في مجتمع تتطور العلاقات الاجتماعية فيه لتصبح علاقات اشتراكية عمادها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بما يفرضه ذلك من قيود على مبدأ حرية التعاقد .

الحوار الذي يدور اذن بشأن الشفعة قد ينتهي بنا الى وجوب إعادة النظر في نظام الشفعة . وهو رأي انتهى اليه بعض فقهاءنا (الأستاذ الدكتور عبد المنعم الصمد ، الملكية في قوانين البلاد العربية ، الجزء الثالث ، ١٩٦٣ ، ص ٧٩ - والأستاذ المستشار عبد الحلیم الجندی في تطوير التشريعات وفقا للميثاق والدستور ص ١٢٧) كما أنه رأي انتهى اليه التشريع السومري الذي تميز بين التشريعات المدنية والعربية بعدم الاخذ بنظام الشفعة كلية رغم أنه اخذ من التقديرات المدنية المصرية فيما عدا ذلك ، كما انتهى اليه التقرير التونسي الذي اذكر حق الشفعة على الجار المالك وقيدته في الحالات الاخرى تقيدا شديدا لا مجلة الحقوق المدنية الصادرة عام ١٩٦٩ ، ومثله التقرير المغربي (القانوني العقادي الصادر في يونيو ١٩٩٥) .

ولكن مثل هذا الحوار هو من النوع الذى يجرى بشأن أى تشريع للمطالبة بتعديده ، أو الفائه ، ولكنه ليس سببا فى حله ذاته بلطعن بعدم دستوريه هذا التشريع .

فمن التجوز أن يقال عن نظام الشفعة أنه يناقض المبادئ الأساسية التى أرساها الميثاق أو الدستور ومنها تحريم الاستغلال وتحقيق تكافؤ الفرص . فهو نظام تنور المصالح فيه بين مسلاك . البائع مالك يريد أن يتخلص من ملكه ، ومالك المقار المشفوع به مالك أيضا يريد أن يضم هذا الجوار إلى ملكه ، والمشتري يريد أن يملك عقارا . وسواء بقى نظام الشفعة أم ألغى ، فهو نظام يرتبط بنظام الملكية الذى لا يزال يحتل مكانا ظاهرا فى علاقات المجتمع حتى الآن .

أن هذا يوجب أن يسترعى النظر إلى وجوب التفرقة بين القوانين التى قد تتطلب مصلحة المجتمع تعديلها أو إلغاؤها دون أن يعتبر إلغاؤها حتى يتم تعديلها أو إلغاؤها منافيا لمبادئ الميثاق أو الدستور وبين القوانين التى تصبح مع تطور علاقات المجتمع مناهضة لمبادئ أساسية فى الميثاق أو الدستور ، فهذه وحدها هى التى تحتاج إلى رقابة الدستورية .

عدم دستورية منع التقاضي في حالات فصل الموظفين

يطرح حكم المحكمة العليا بعدم دستورية النص على اعتبار فصل الموظفين الموظفين بغير الطريق التاديني من أعمال السيادة ، عدة أسئلة هامة :

● فهل يعني هذا الحكم أن أولئك الذين فصلوا أو أحيلوا الى المعاش قبل صدوره قد استردوا حقهم في الطعن أمام القضاء في قرارات الفصل أو الاحالة الى المعاش ؟ وهل يكون ذلك بطلب الالفاء أو بطلب التعويض ؟ وهل يكون لهم المطالبة بالفساء القرار مع أن قانون مجلس الدولة يحدد مدة ستين يوما لطلب الفاء القرارات الادارية والا سقط الحق فيه . وهل تبدأ مدة جديدة بعد صدور هذا الحكم ؟ وما هو مبدأ سريانها ؟

● وهل يستفيد من هذا الحكم الذين ما زالت طعونهم منظورة أمام القضاء الاداري وحدهم ؟ أم يستفيد منه أيضا من طعنوا في الميعاد ثم حكمت محكمة القضاء الاداري بعدم اختصاصها استنادا الى النص الذي كان يعتبر هذا الفصل من أعمال السيادة ؟ وهل يستفيد منه من تظلموا الى اللجنة الادارية للتظلمات ولقى برقض تظلمهم ؟ وهل يستفيد منه من لم يطعن أصلا ولم يتظلم ؟

● وأخيرا ، هل يعني هذا الحكم أنه لم يعد في وسع الحكومة مستقبلا ، أن تقرر إحالة أي موظف الى المعاش الا بعد محاسبة تأديبية ؟

وقيل: إن نجيب على هذه الأسئلة الهامة يحسن أن نفهم بوضوح
المبادئ التي أرساها هذا الحكم :

مبادئ ثلاثة

● المبدأ الأول :

إن المحكمة العليا قد ردت نظرية أعمال السيادة إلى نطاقها الصحيح،
فحينما قررت أن قرارات فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي، قرارات
إدارية ، وليست من أعمال السيادة ، وأنه لا عبرة بالوصف الذي يخلعه
المشرع على تصرفات الحكومة وأعمالها متى كانت بطبيعتها تتنافى مع
الوصف الصحيح لطبيعة العمل ذاته ، وتنطوي على إهدار حق من الحقوق
التي كفلها الدستور ، ومنها حق التقاضي .

ومعروف أنه قبل عام ١٩٦٣ كان قانون مجلس الدولة يقتصر على
النص على أن أعمال السيادة تخرج عن ولاية القضاء ، ونظرية أعمال
السيادة نظرية مستقرة في الفقه العالمي وبمقتضاها فإن هناك أعمالاً
تصدر من الدولة بصفتها سلطة حكم لا سلطة إدارة ، مثل الأعمال المنظمة
لعلاقة الحكومة بالهيئة التشريعية ، أو المتعلقة بالعلاقات السياسية
الخارجية أو المتعلقة بشئون الحرب ، وهذه تعتبر من أعمال السيادة التي
تخرج عن ولاية القضاء .

ولكن الحكومة عدلت في عام ١٩٦٣ قانون مجلس الدولة فضيفت
نصاً يقر اعتبار القرارات التي تصدر بإحالة الموظفين إلى المعاش أو
الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة ، وبذلك
أخرجتها من ولاية القضاء وكانها أرادت بذلك أن تضي عليها حصالة
تحميها من الطعن فيها بطلب الغائها أو التعويض عنها ، وكان مقتضى
هنا أن الحكومة تملك أن تحيل الموظف إلى المعاش أو أن تفصله بغير
تأديب انحرافاً في استعمال السلطة دون أن يملك الموظف المخلوب على
أمره مراجعتها أمام القضاء لما لحقه من ضرر ولما لحق المصلحة العامة
من تجاوز مقتضياتها .

وقد كانت النتيجة الطبيعية لاعتبار الفصل بغير الطريق التأديبي
من أعمال السيادة ، أن استسهلت بعض الوزارات الالتجاء إلى هذا الطريق

بدلاً من اتباع إجراءات التأديب وأصبح الفصل يمكن أن يتم نتيجة وشاية
مفرضة وأصبح هذا الطريق رخصة للإدارة للتجمل من حكم القانون .

(معالنا في اهرام ١٣ فبراير ١٩٦٨)

ولم تر المحكمة الادارية العليا وقتئذ في وصف قرارات الفصل بغير
الطريق التأديبي بأنها من أعمال السيادة ، اختياراً على حق التقاضي ، وكانت
سحيتها أن القانون هو الذي حدد اختصاص مجلس الدولة وهو الذي
يصدره بالزيادة أو النقصان ، وإن هناك فارقاً بين المصادرة المطلقة لحق
التقاضي وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع والتضييق فيها
(أحكام المحكمة الادارية العليا في ٤ يناير ١٩٦٢ و ٨ فبراير ١٩٦٤
و ١٦ ديسمبر ١٩٦٤) ، وعندما استقرت على ذلك ورغم أن بعض أحكام
محكمة القضاء الاداري كان لها رأي آخر .

ويقتضى الانصاف أن نسجل أيضاً بعض المحاكم الادارية ، خاصة
بعد اعلان بيان ٣٠ مارس ، أنها رأت في هذا القانون منافاة للمبادئ
الاستورية العامة ولبادئ ٣٠ مارس وقضت باختصاصها وهي تعلم
أن أحكامها ستخضع للإلغاء حتماً من المحكمة الادارية العليا التي كانت
قد استقرت على الحكم بدستورية هذا القانون . (على سبيل المثال
حكم المحكمة الادارية لوزارة الخزنة الصادر في أول يوليو ١٩٦٨) .

● المبدأ الثاني :

إن المحكمة العليا قد رأت أن اللجنة التي شكلت في عام ١٩٦٦
برئاسة وزير العدل وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس الجهاز المركزي
للتخطيط والادارة لتظر تطلعات المواطنين من الفصل بغير الطريق التأديبي
ليست جهة قضائية ، وقراراتها لا تعدو أن تكون توصيات ترفع إلى
رئيس الجمهورية . ومن ثم فإن التظلم أمام هذه اللجنة ليس بديلًا لحق
المواطن في الالتجاء إلى قاضيهم الطبيعي .

● المبدأ الثالث :

إن المحكمة العليا قد قضت في مسألة حادة هي ما ينص عليه الدستور
من أن كل مقررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدوره يعتبر صحيحاً
ولافذاً ، فأكدت أن هذا النص لا يعني إعفاء حصانة على القوانين التي
صنعت صدوره الدستور وحصنتها ضد الطعن بعدم الدستورية ، بل أنه

١٦: يطلى سوى مجرد استمزاز نفاذها دون تعبيرها بما قد يشوبها من غيوب شأنها شأن التشريعات التي تصدر في ظل الدستور الدائم ، إذ ليس مغفول أن تكون هذه التشريعات بمثابة عن الرقابة التي تخضع لها التشريعات التي تصدر في ظل الدستور الجديد مع أن رقابة دستورية القوانين السابقة أولى وأوجب وهو تأكيد لما سبق أن قررته في أول حكم أصدرته بدستورية قانون الشفعة .

ويلاحظ في ذلك أن النص في دستور ١٩٦٤ ودستور ١٩٧١ الحالي يفير ما كان ينص عليه دستور ١٩٥٦ ، فذلك الدستور قد أضفى صابة دستورية على التدابير التي اتخذتها حكومة الثورة ومنها التدابير التي عرفت بإجراءات تطهير الإدارة الحكومية استناداً إلى نظرية الظروف الاستثنائية للثورة والتي اقتضت إحالة بعض الموظفين إلى المساش من رأت أنهم غير متلائمين مع النظام الجديد أو الذين لا تؤهلهم قدراتهم أو فكرهم أو اتجاهاتهم لمسايرة هذا النظام الجديد . وقد أقرت المحكمة العليا هذا الاتجاه بالنسبة لعدم جواز الطعن في قرارات الفصل التي أصدرتها مجلس قيادة الثورة قبل صدور دستور ١٩٥٦ .

(حكم في ٢٩ يوليو ١٩٥٧) .

وملاحظات أربع

وبعد عرض هذه المباحث التي أرسنها المحكمة العليا ، تبقى بعض ملاحظات يجب أن تبه إليها :

● الملاحظة الأولى :

إن المحكمة العليا لم تقض بعدم دستورية الفصل بغير الطريق التأديبي ، مثلما توهمت ذلك معظم الصحف التي نشرت الحكم فيما مضى . ومنه من هنا وين للشر . بل إن المحكمة قد قضت بعدم دستورية النص على اعتبار قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة ، لأن اعتبار هذه القرارات من أعمال السيادة يحصنها ضد الطعن فيها أمام القضاء ويعد ذلك اعتداء على حق التقاضي الذي كفله الدستور .

فقبل صدور قانون ١٩٦٢ الذي اعتبر قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة ، كان من حق الحكومة أن تلجأ إلى الإحالة إلى المباحث أو الفصل بغير الطريق التأديبي ولكن قرارها كان يخضع لرقابة القضاء فيجوز الغاؤه أو التعويض عنه إذا انحرف عن تحقيق الصالح العام أو شابه التعسف في استعمال السلطة .

● الملحوظة الثانية :

إن المحكمة العليا قد رأت أن اعتبار قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة ، يخالف أحكام الدستور الجديد الصادر عام ١٩٧٠ كما يخالف أحكام الدساتير السابقة . أي أنه حتى في ظل دستور مارس ١٩٦٤ كان هذا القانون يخالف المبادئ التي تضمنها هذا الدستور ومنها كرامة حق التقاضي والمساواة بين المواطنين .

وبخ ذلك فيجب أن نلاحظ أن الدستور الجديد قد تميز بتحديد هذه الحقوق تحديداً أوفى فهو يفرد باباً لسيادة القانون ينص فيه على أن لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي ، وهو يحظر النص في القوانين على تصني أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء ثم أنه ينص في باب السلطة القضائية على أن المحاكم هي التي تتولاها وأن القانون هو الذي يحدد الهيئات القضائية واختصاصاتها .

● الملحوظة الثالثة :

لنا يجب أن نميز بين محاكم ثلاث قد تختلط أَسْأَوْهَا لتقاربها : المحكمة العليا وهي المحكمة التي تختص بالفصل في دستورية القوانين ، والتي سيجعل محلها طبقاً للدستور الجديد المحكمة الدستورية العليا ولم يصدر بعد القانون الخاص بها ، بل نص الدستور على أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في قانونها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا . وهي أيضاً غير المحكمة الإدارية العليا ، وهي المحكمة التي يطمح أمامها في أحكام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة .

● الملحوظة الرابعة :

إن حكم المحكمة العليا بعدم دستورية النص على اعتبار قرار الفصل بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة ، ينشر في الجريدة الرسمية وفق

جا ينص عليه القانون الخاص بإجراءات هذه المحكمة ويكون ملزما لجميع جهات القضاء ومن ثم فقد زالت هذه العتبة القانونية التي كانت تحسول دون المواطنين وحقوقهم في الطعن في القرارات التي تصدر بفصلهم أو إحالتهم إلى المعاشي بغير الطريق التأديبي .

مسؤولان

وبعد هذه الملحوظات ، نعود إلى الأسئلة التي طرحناها في صدر هذا المقال ، ونجملها في سؤالين رئيسيين :

● السؤال الأول :

هل يؤدي هذا الحكم إلى أن أولئك الذين فصلوا أو أحيلوا إلى المعاش قبل صدوره يستردون حقوقهم في الطعن أمام القضاء في قرارات الفصل أو الإحالة إلى المعاش ؟ وهل يكون ذلك بطلب الإلغاء أو بطلب التصويض ؟

واعتد أننا يجب أن نفرق بين الفروض الآتية :

● فرض تم فيه الفصل منذ مدة تقل عن ستين يوما . ففي هذه الحالة يجوز للموظف أن يطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري قبل انتهاء مدة ستين يوما على نشر قرار الفصل ، وبالمثل إذا كان الموظف قد طعن فعلا في القرار ولا يزال طعنه منظورا . وهذه الحالة لا صعوبة فيها ، فلا شك أن محكمة القضاء الإداري ستنظر في الطعن المقيم فيه .

● فرض مضى فيه على صدور قرار الفصل أكثر من ستين يوما ، وقف في الطعن بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري استنادا إلى النص الذي كان قائما والذي يحكم بعدم دستوريته .

وفي هذا الفرض اعتقد أن حق الموظف يتجدد في الطعن ، فقد كشف حكم المحكمة العليا عن أن محكمة القضاء الإداري تختص بنظر الطعون في قرارات الفصل . بل أن هناك رأيا يلحظ إلى حد أنه في إمكان الموظف أن يطلب من محكمة القضاء الإداري تمجيل نظر الدعوى التي قضى بعدم الاختصاص فيها ، دون حاجة إلى رفع دعوى جديدة .

● فرض طعن فيه الموظف أمام محكمة القضاء الإداري ولكنها قضت برفض طعنه موضوعا ، واستنفذ الحكم وسائل الطعن وصار نهائيا . وهذا الحكم تكون له قوة الشيء المحكوم فيه فلا يجوز معاودة طرح النزاع .

● فرض لم يطن فيه الموظف أمام محكمة القضاء الإداري ولكنه لجأ إلى التظلم إلى لجنة الفصل بغير الطريق التأديبي التي يرأسها وزير العدل .

وفي هذا الفرض أما أن يكون النزاع لا يزال منظورا ، وهذا لا يحرمه حقه في أن يرفع دعواه بالألقاء أمام محكمة القضاء الإداري ، بل أن التظلم يقطع سريان ميعاد الطعن . أما إذا كان قد قضى في التظلم بالرفض ، فإني أعتقد أيضا أنه لما كانت المحكمة العليا قد انتهت في حكمها إلى أن لجنة التظلمات هي لجنة إدارية ، فإن قرارها لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ، ويكون للموظف أن يطن في قرار الفصل ولا يحتاج عليه بفوات مواعيد الطعن ، لأنه كان من المعروف وقتئذ مما استقرت عليه أحكام المحكمة الإدارية العليا ، أن القضاء الإداري لم يكن مختصا بنظر دعواه . فهناك عقبة قانونية وقفت في سبيل أن يرفع طعنه في الميعاد . ومع ذلك فإن هناك رأيا آخر قد يرى أنه كان عليه أن يطن في القرار ، لأن استقرار حكم المحكمة الإدارية العليا على مبدأ قانوني معين ليس قانونا . ولأنه كان من الجائز أن تعدل المحكمة عن رأيها .

● فرض لم يطن فيه في قرار الفصل لا أمام محكمة القضاء الإداري ولا أمام لجنة التظلمات . وهنا ينق الأمر . وقد يبدو أن الموظف قد فوت على نفسه سبيل الطعن . ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن طريق الطعن أمام القضاء هو الطريق الطبيعي وقد كان مستودا في وجه الموظف . أما طريق التظلم فإنه لم يكن شرطا يجب اللجوء إليه قبل سلوك طريق الطعن أمام القضاء . فلا يترتب على عدم الاتجاه إليه سقوط الحق في الطعن . وقد يرد على ذلك أيضا فيما قلناه في الفرض السابق ، من أنه كان عليه أن يطن إذ ربما عدلت المحكمة عن رأيها ، خصوصا وإن بعض أحكام القضاء الإداري كانت تحكم باختصاصها ، وإن كانت المحكمة الإدارية العليا قد ألغت هذه الأحكام .

ومما تقدم وخشية أن تضطرب أحكام القضاء الإداري ، وتعرض مراكز الموظفين للقلق ويطول أمه استقرارها حتى تفصل المحكمة الإدارية

العليا في الحكم القانوني الصحيح لنجواز الطعن ، فاني أرى ان يتدخل المشرع باصدار قانون على وجه الاستعجال ، ينشئ للموظفين - الذين فصلوا في الفترة التالية لصدور قانون ١٩٦٣ - أو الذين فصلوا قبلها ولكن احتج عليهم بصدور قانون ١٩٦٣ ، - حقا جديدا في الطعن في قرارات فصلهم أو إحالتهم الى المعاش وذلك خلال مدة سنتين يوما من تاريخ نشر حكم المحكمة الدستورية العليا في الجريدة الرسمية ، يسقط بعدها حقهم في طلب الإلغاء وذلك دون إحلال بحقهم في طلب التعويض طبقا للقواعد العامة أو في الميعاد الذي يحدده القانون .

ولا شك ان مثل هذا التشريع يتفق مع المناخ الذي أصبح يسود المجتمع في ظل دستور ١٩٧١ ، والذي كان من بين مظاهره صدور قانون يجيز إعادة رجال القضاء الذين انتهت خدمتهم أو نقلوا الى وظائف أخرى نتيجة إعادة تشكيل الهيئات القضائية وصدور قانون آخر يجيز إعادة المفصولين من الموظفين لأسباب سياسية .

● السؤال الثاني :

هل يعني هذا الحكم انه لم يعد في وسع الحكومة مستقبلا ان تقرر إحالة أي موظف الى المعاش أو تفصله بغير الطريق التأديبي ؟

وقد سبق أن أشرت الى أن المحكمة العليا لم تصدر حكما بعدم دستورية الفصل بغير الطريق التأديبي ، بل بعدم دستورية عدم نجواز الطعن في قرارات الفصل . ومن ثم فانه قد يبدو من ذلك أن الحكومة يمكنها أن تلجأ الى فصل الموظف بعد إجراءات التأديب أي لتهمة محددة وباتخاذ ضمانات المحاكمة التأديبية ، كما انه يمكنها أن تلجأ الى الإحالة الى المعاش أو الفصل بغير الطريق التأديبي ، وكل ما هنالك أن قراراتها في ذلك تخضع لرقابة القضاء فيجوز الطأؤا أو التمويض عنها .

ومع ذلك فانه عند التعامل بين ان الفصل بغير الطريق التأديبي قد أصبح طريقا استثنائيا في الدستور الجديد ، ذلك أن الدستور ينص صراحة في المادة ١٤ على أنه لا يجوز فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي الا في الأحوال التي يحددها القانون . فكان الأصل في الفصل بغير الطريق التأديبي انه غير جائز ، وعلى المشرع أن يتدخل لتحديد الحالات التي يجوز فيها استثناء الفصل بغير الطريق التأديبي .

ويتفق هذا الحكم مع ما ينص عليه القانون الجديد لنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون الجديد لنظام العاملين بالقطاع العام وقد صدر

في سبتمبر ١٩٧١ وكلاهما ينص بين أسباب انتهاء الخدمة على الفصل بقرار من رئيس الجمهورية في الأحوال التي يحددها القانون الخاص بذلك . ويعني هذا أنه يتعين صدور قانون يحدد الحالات التي يجوز فيها الفصل بغير الطريق التأديبي . وبطبيعة الحال فإن المفهوم عند أعداد مثل هذا التشريع أن الفصل بغير الطريق التأديبي لا يجوز إلا بالنسبة لوظائف التوجيه والقيادة التي يحددها القانون . وهي التي يمكن أن يكون للحكومة سلطة تقديرية بالنسبة لشاغلها .

وقد سبق لمجلس الدولة الفرنسي أن أصدر حكماً في ٢٤ يونيو ١٩٤٩ بشأن فصل مدير وكالة الصحافة الفرنسية رأى فيه أن شاغل هذه الوظيفة معين بمرسوم وبناء على اقتراح وزير الاستعلامات ومع مراعاة طبيعة وظيفته ، فإنه يجب أن يكون للحكومة الحق في أن تقرر وفقاً لمشيئتها وفي حدود مصالح المرفق فصل هذا المدير حتى لو لم ينسب إليه خطأ يبرر فصله تأديبياً . وصدر حكم آخر من مجلس الدولة الفرنسي في ٣ فبراير ١٩٦٦ في نفس المعنى بشأن فصل رئيس المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون بغير الطريق التأديبي . وقد استقر الأمر في فرنسا على أن تتضمن التشريعات المنظمة للمرافق العامة وصف وظائف معينة بأنها وظائف قيادية ، حتى يكون للحكومة حرية الاستغناء عن شاغلها وفق ما تراه محققاً للمصالح العام ، شأنهم في ذلك شأن الوزراء والمحافظين .

ومع ذلك لمحتى بالنسبة لوظائف التوجيه والقيادة ، فإننا يجب أن نحرص ضمناً لاطمئنان شاغل هذه الوظائف على أن تنظم في القانون طريقة تنويضهم أو منحهم مناصبات كابتلة في الحسابات التي يجوز فيها الاستغناء عن خدماتهم ، على أن يظل القانون الإداري خاضعاً لرقابة القضاء ، على الأقل فيما يتعلق بجواز طلب التنويض عنه . إذاً ليس من المستبعد أن يصبح الموظف العام مجرد أنه يتولى وظيفة رئيسية مقررماً للفصل دون أن يملك القضاء مناقشة هذا القرار حتى لو كان مشتبهاً بإساءة استعمال السلطة أو خرج عن مكتفنيات المصلحة العامة . وهو المبدأ الذي أرسته المحكمة العليا في حكمها الذي أكد حق مبدأ كفاءة حق التقاضي ، وهو الوجه الآخر لسيادة القانون (١) .

(١) وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن ضمانات الفصل بغير الطريق التأديبي بناء على اقتراح مشروع قانون قدمه المؤلف إلى مجلس الشعب .

ماذا بعد حكم المحكمة العليا بعدم الدستورية ؟

الآن وقد وضعت اتجاهات المحكمة العليا في رقابة دستورية القوانين في حكمين حايين ، صدر أولهما بعدم دستورية النص على اعتبار فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة وثانيهما بعدم دستورية النص على اعتبار قرارات لجان المراجعة المختصة بنظر المتطلبات من تقدير القيمة الإيجارية للمساكن ، قرارات نهائية لا يجوز الطعن فيها أمام المحاكم - فإنه يتعين علينا أن نسال عن الخطوة التالية ؟

ومن الواضح أن الخطوة التالية هي دستورية الحكومة ، ومجلس الشعب عن اجراء مراجعة شريعة للنصوص المأمنة للتقاضى في القوانين المختلفة وإصدار قانون بالتالي تنفيذ لما ينص عليه الدستور الجديد من حظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء . إذ ليس بمستساغ أن تظل هذه النصوص باقية معرضة كل يوم لطعون بعدم دستورتها ، وأن تحمل المواطنين مشقة هذه الطعون وعدم استقرار المراكز القانونية حتى تصدر المحكمة العليا أحكامها التى تستغرق وقتا في حالات منع التقاضى التى تتجاوز عددها ثمانين حالة في خلال العشرين سنة بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٨ .

على أن هذا لم يكن السؤال الوحيد الذى أثاره الحكم الأخير الذى

* جريدة الأحرار في ٢٢ ديسمبر ١٩٧١ ، من مقال الأسبوعى وأسئلة الأسبوع :

أصدرته المحكمة العليا ، ذلك انه على خلاف حالات فصل الموظفين بشرط الطريق التأديبي التي لم تكن هناك وسيلة قانونية للتظلم منها الا بعد أن صدر قرار بتشكيل لجنة إدارية للتظلمات تصدر توصيات بشأن إعادة الموظف أو عدم إعادته ، فإن قرارات لجان تقدير الاجراءات كان يطمح فيها أمام مجلس المراجعة وهو مشكل برئاسة قاضٍ . ومع ذلك رأت المحكمة العليا لأن غالبية المجلس ليسوا من القضاة بل يغلب على تشكيله العنصر الإداري ، ولأنه لا يشجع الاجراءات القضائية في نظر التظلمات التي تعرض عليهم . أن هذا المجلس لا يعتبر هيئة قضائية بل انه هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي ، فالتصريح على أن قراراته نهائية لا يجوز الطعن فيها أمام المحاكم نص غير دستوري ومن ثم فقد أصبح من الجائز الطعن في قرارات هذه المجالس التي صدرت في مدة عملها منذ ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٩ أمم محكمة القضاء الإداري طبقا لقانون مجلس الدولة ، إذ أنه بعد عام ١٩٦٩ أصبحت قرارات تقدير الاجراءات خاضعة لرقابة القضاء .

والسؤال الذي طرحه الحكم ، هو أن هناك حالات كثيرة لنقل أهمها قرارات لجان التقييم التي صدرت تنفيذا لقوانين التأمين المتعاقبة والتي نصت على أن قراراتها نهائية لا يجوز الطعن فيها . ومعظم قوانين التأمين كانت تنص على تشكيل لجان التقييم برئاسة مستشار وبعضوية اثنين من الموظفين . ومن ثم فإنه وفق المعيار الذي قمته المحكمة العليا في حكمها الأخير ، لا تعتبر مثل هذه اللجنة هيئة قضائية بل جهة إدارية ذات اختصاص قضائي . فهل يعني هذا أن يفتح الباب للطعن في قراراتها أمام محكمة القضاء الإداري . وجب نتيجة قد تؤدي الى تجديد المنازعات حول تقدير التعويضات المستحقة من التأمين والتي تمثل ثروة التحول الى الاشتراكية التي بدأت بقوانين يوليو ١٩٦١ .

عل أن هذه النتيجة على خطورتها تقتضي أمعانا في التأمل في ضوء مجموعة من وجهات النظر :

١ - أن المحكمة العليا في أول حكم أصدرته وهو دستورية قانون الشفعة قد أشارت إشارة عابرة الى ما يفهم منه المفارقة بين تشريعات غير ثورية وتشريعات ثورية ، بل أن تقرير هيئة نفوقى الدولة المقيم في هذه القضية قد ذكر صراحة أن اختصاص المحكمة العليا بنظر دستورية القوانين ، يخرج منه الفصل في دستورية التشريعات الثورية نزولا على

مبدأ حماية الثورة في ظل سيادة القانون أو حماية الثورة ومبادئ المجتمع في إطار من الشرعية .

ومع صعوبة التمييز بين القوانين الثورية وغير الثورية ، فإن وضع طريق خاص لاجراء تقدير سريع وحاسم لقيمة التمويض عن منشآت آلت الى الدولة بطريق التأميم كان يتفيا غاية ثورية اشارة اليها الميثاق واصبحت جزءا من المكتسبات الاشتراكية وجزءا من النظام العام الاجتماعي يجب احترامه .

٢ - انه على اى حال فان الطعن في قرارات اللجان الايجارية ذات الاختصاص القضائي لا يجوز وفقا لقانون مجلس الدولة الا لاسباب محددة هي الميب في الشكل او عدم الاختصاص او مخالفة القانون .
فالباب لن يفتح على مصراعيه للطعن في قرارات لجان التقدير لو صدر حكم بعدم دستورية تصنيفها ضد الطعن .

٣ - انه قد لا توجد مصلحة ظاهرة للطعن في كثير من قرارات التقييم ، لان الحد الأقصى للتمويض قد حدد بما لا يجاوز خمسة عشر الفا من الجنيئات . وهو تحديد قد لا يتصور جواز الطعن بعدم دستوريته لا في ظل دستور ١٩٦٤ ولا في ظل الدستور الحالي لان التأميم يختلف عن نزع الملكية ، فبينما يتسم التأميم بطابعه السياسي والاجتماعي لاحداث تغييرات ثورية في المجتمع ، فالتمويض ليس أصلا من مكوناته ، أما نزع الملكية فيتم لاعتبارات ادارية متعلقة بمنفعة عامة مثل نزع ملكية ارض أو شق طريق أو مصرف أو اقامة مدرسة ، فالملكية لا تنتزع في هذه الحالة الا مقابل تصويض .

٤ - ان بعض لجان التقييم كانت اغلبية أعضائها من عناصر قضائية ، كما أن بعضها كان يضم ممثلا للخاضع للتأميم ، فقراراتها أثبتت بقرارات هيئات التحكيم أو قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي التي انتهت محكمة النقض في بعض أحكامها الى انها تعتبر جهة قضائية مستقلة (حكم في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٥) رغم ان هذه اللجنة مشكلة في غالبيتها من عناصر غير قضائية فرئيسها مستشار ومعه عضو من مجلس الدولة ومندوب عن الإصلاح الزراعي وآخر عن القهر العقاري ثم مندوب عن مصلحة المساحة وقد سبق أن استقر الرأي على أن لجنة الأسوار الصادرة لأسرة محملة على تعتبر جهة قضائية مستقلة ، على أن مجموع هذه الاعتبارات لا يحول دون التنبيه الى المشكلات التي يستتبعها نتيجة عمله

القوانين المانعة للتقاضي • ويكفي أن أشير إلى بعض نماذج قليلة الأهمية ولكنها قد تفتح الباب للجدل في علاقات استقرت منذ أكثر من عشرين
سنوات •

فللهيئة العامة للأدوية منذ عام ١٩٦٠ أن تصدر قرارات بمنع
استيراد أدوية تنتج محليا أو لأن منفعتها غير معققة ، وهي قرارات لا يجوز
الطعن فيها • ومدير التفتيش البحري أو ريان السفينة يصدر قرارات
تأديبية وهي لا يجوز الطعن فيها أمام المحاكم أيضا ، وقرارات لجنة
التعويضات في شأن نزاع ملكية الأراضي التي تضرها مياه السد العالي
نهائية وغير قابلة للطعن ، ومثلها قرارات لجنة التعويضات عن نزاع ملكية
المعارات التي كانت لازمة لتحويل أراضي الحياض إلى نظام الري الدائم ،
فماذا وقد استقرت مراكز قانونية ومعاملات منذ عشرات السنين •

وكيف تكون المعالجة التشريعية مع التزام مبادئ الدستور • انني
اعرف بأنها مهمة شاقة ولكنها تحتاج إلى مبادرة فكرية منطلقة بغير جمود
وبغير حساسية ، حاسبة حساب الاعتبارات العملية ومقروة وهذا أهم ،
مقتضيات التحول إلى الاشتراكية والمصلحة العليا للمجتمع (١) •

(١) صدر بعد ذلك القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضي في بعض
القوانين ، بناء على اقتراح المشروع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ إلى مجلس الشعب •

الفصل الرابع

استقلال القضاء

استقلال القضاء وحصانه ضمانان اساسيان
لحماية الحقوق والواجبات .
(مادة ٦٥ من الدستور)

✦ معنى استقلال القضاء

✦ استقلال القضاء في التريفة الإصلاحية

✦ خطوة عامة على طريق تأكيد دور القضاء
في حماية المجتمع

✦ الوجه الثوري للقضاء

✦ رئيس الجمهورية ورئاسة المجلس الأعلى للمؤسسات القضائية

✦ هل يجوز التوقيع عن الاعطاء القضائية ؟

✦ هل يجوز للمصلحة ان تطلب بيان مستقل عن الحكم ؟

✦ هل تصبح المرأة بالخصية ايضا ؟

✦ تكليف الزمن في الصلاص والتفاهي

معنى استقلال القضاء *

هل هناك جديد في بيان ٣٠ مارس عن القضاء وحصانه ؟
الم تؤكد السياسات المختلفة منذ قيام الثورة ، مبدأ استقلال القضاء ،
وإن العاض لا يخطئ في قضاائه لغير سلطان القانون والضمير ؟
الم تحصن الثورة القضاء بضمانات ضد العزل ، والم تجعل شئون
القضاء في اختصاص مجلس قضاائهم الأعلى ثم أعادت تأكيد ذلك بقانون
جديد للسلطة القضائية صدر في ٢٢ يوليو ١٩٦٥ ؟ كما أنها شملت
بمحابتها مجلس الدولة وجعلت أموره من شأن جميعته العمومية ؟
الم تحافظ الثورة ومنذ أولى أيامها على كرامة القضاء ، فمهنت
إلى رجاى القضاء أنفسهم بمراجعة صلاحية القضاء وفي مدى لم يتجاوز
ثلاثة شهور ؟
فما الجديد الذي يمكن أن يضيفه تأكيد بيان ٣٠ مارس على هذه
الحقيقة الثابتة المحلنة ؟ وما قيمة هذا التأكيد الجديد ؟
إن هذه الأسئلة قد تحول على الظن بأنه ما من جديد .. ولكن المراجعة
والتأمل في ظروف تجربتنا القضائية في السنوات الأخيرة ، يبين منها
إن لهذا التأكيد دواعيه كما أن له نتائجه .

* جريدة الأحرار من مقال نشر في جريدة الأحرار في ١٢ أبريل و ١٣ أبريل
١٩٦٨ بمناسبة إعلان بيان ٣٠ مارس .

فالنظرة الى استقلال القضاء من زاوية كرامة القضاء ، أو استقلالهم بكادر ونظام خاص بهم ، نظرة لا تلم بحقيقة الدور الذي يقوم به القضاء كملاد للناس وكمعبر عن احساسهم الطبيعي بالعدل . ان معنى استقلال القضاء اهم من ذلك وأعمق : انه يعنى اساسا ألا يحاكم الشخص الا أمام قاضيه الطبيعي ، أى الذى يعينه القانون سلفا ، وألا يسلب من المحاكم العامة ولايتها ، وألا تنشأ جهات استثنائية للقضاء ، وأن تحترم أحكام المحاكم فلا يجوز تعديلها أو وقف تنفيذها الا طبقا للإجراءات التى رسمها القانون .

وهذا الاستقلال يعنى المواطن مثلما يعنى القضاء ذاته . فهو ليس ولا يجب أن ينظر اليه على أنه ميزة أو حصانة خاصة يراد اضافها على القضاء . بل انه ميزة وحصانة للمواطن . واستقلال القضاء لا يعنى انشاء القضاء الى بلبقة مميزة فى الدولة . بل ان استقلال القضاء حق للمجتمع . أو حق للشرع وفق ما يجرى به تبدير فقهاء الشريعة .

حقيقة ، ان من عناصر استقلال القضاء ما يرجع الى القاضى ذاته . تجرده ونزاهته وكفائته وعدم خضوعه لأى تأثير . ولكن استقلال القاضى بهذا المفهوم لم يكن يحتاج فى الواقع الى نص يقرره لأنه مستمد من طبيعة القضاء ذاته . وتقاليد قضائنا منذ عهد الاسلام تقوم على الاستقلال فى الحكم وفى وقت لم يكن هناك فيه قانون مستون لحماية هذا الاستقلال . ولم يكن الاسلام يعرف نظام الفصل بين السلطات . ولكنه عرف قاضيا مسئلا أبى حنيفة يرفض ولاية القضاء تقديرا لجسامة مسئولياتها فيضرب لذلك حتى يموت . ورسالة الخليفة عمر المروفة الى «أبى موسى الأشعري» . القضاء فريضة محكمة . . تصلح حتى اليوم دستورا للقضاء .

والقضاة هم الذين يستطيعون أن يرسوا حصن استقلالهم بما يرسونه من نظام ومبادئ ، وما يضربونه من مثل وما يحققونه للناس من عدل وللمجتمع ومبادئه من حماية . اننى ما زلت أذكر كلمة للمرحوم محمد صبرى أبو علم وزير العدل عند تقديمه أول قانون لاستقلال القضاء عام ١٩٤٣ ، قال فيها « فخير ضمانات للقاضى هى تلك التى يستمدّها من قرارة نفسه وخير حصن يلجأ إليه هو ضميره . فقبل أن تفتش عن ضمانات للقاضى ، فتش عن الرجل تحت وسام الدولة . . فلن يصنع الوسام منه قاضيا ان لم يكن له بين جنبيه نفس القاضى وعزته وفضيلته لاستقلاله . »

وحقيقة ، ان من عناصر استقلال القضاء ، ألا يخضع القاضى لتسلط من أية جهة • ولكن استقلال القاضى بهذا المعنى لم يكن ابدا موضع مناقشة • ولم يحدث خلال سنوات الثورة أن تدخلت أية جهة فى أعمال القضاء أو طلبت من القضاء ان يحكم على وجه معين غير ما يميله عليه ضميره واقتناعه •

ولكن المنصر المطروح فى استقلال القضاء والذي عناه فى تقديرى بيان ٣٠ مارس هو ان تكون ولاية القضاء لمحاكم يعهد اليها القانون وحدها بالفصل فى المنازعات التى تقوم فيما بينهم أو بينهم وبين الدولة فصلا ملزما واجب الاحترام •

استقلال القضاء وسيادة القانون

فماذا يقول البيان ؟

● القضاء هو الميزان الذى يحقق العدل ويعطى لكل ذي حق حقه

بهذه العبارة يبرز بيان ٣٠ مارس الارتباط الوثيق بين ما اكده عن سيادة القانون وبين استقلال القضاء • ذلك ان احكام المحاكم هى التجسيد الحى لمبدأ سيادة القانون • ولأنه لا قيمة لتقرير الحقوق والحريات ما لم تكفل للمواطنين قضاء يزود عن الحقوق والحريات وما لم تكفل لهذا القضاء استقلاله وحصانه ••

وتطبيق القانون تطبيقا عادلا يتوقف على القاضى • فهو عامل هام فى تفسير القانون تفسيراً يتفق مع غايات المجتمع بل انه عامل هام فى تطويره • اننى لازلت اذكر قول الفقيه الفرنسى برجرىيت « يقولون ان القانون جامد وأقول لا •• لأنه ليس فى القانون نص لا يحتمل التأويل • ويقولون ان القانون ميت •• وأقول ان القاضى حى ، وتلك ميزة كبيرة للقاضى على القانون » •

ونحن نتوقع من قضائنا وهم « أبناء هذا الشعب من فلاحيه وعماله وجنوده ومثقييه » وهم « الذين يعيشون واقعه ويمثلون أحلامه فيلائمون دوماً بين النصوص الجامدة ومفهوم العدالة المتطور » - أن يكونوا حراساً لقيم المجتمع الجسديد ودافعى الصلاقات الاجتماعية الى التطور فى طريق الاشتراكية ••

استقلال القضاء

والحريات

● والقضاء يرد أى اعتداء على الحقوق والحريات

ووراء هذه العبارة فى بيان ٣٠ مارس اداة لانحرافات بعض أجهزة الأمن التى كشفت عنها النكسة بما اتطورت عليه من اعتداء على حريات المواطنين وامتهانهم .

ووراء هذه العبارة ، قانون تدابير أمن الدولة الذى استعملته بعض أجهزة السلطة لاتخاذ اجراءات ضد المواطنين ، دون أن يتاح لهم التظلم منها أمام القضاء ..

ومهمة الدستور الدائم ان يترجم هذه العبارة الى نصوص تكفل اطمئنان المواطنين الى حرياتهم وحرمانهم ، فلا تسلب أو تمس الا طبقا لأحكام القانون العام وحده وبحكم القضاء العام وحده وبالاجراءات المتبعة أمامه وحده ، وأن ينص الدستور فى صلبه على اشراف النيابة العامة على جميع السجون وأماكن العجز ..

فالحماية القانونية فى أية دولة يجب ألا تنفصل عن واقعها وتجاريها . وهى لذلك تتخذ فى كل دولة شكلا مختلفا وفق الظروف التى عانتها ..

الهند .. مثلا ، تحرص فى دستورها على أن تسجل أن نظام المنبوذين محرم واتباعه محظور . وهو نص مستمد من ظروفها الخاصة . ولكن هذه المشكلة لا وجود لها عندنا فلا يعقل أن ننقل هذا النص الى دستورنا .

وأذكر ونحن نبحث فى اللجان الفنية لاعداد الدستور النصوص الخاصة بحقوق المواطنين وضمانات حرياتهم ، وكانت أمامنا بشساعة انحرافات أفراد من المنتمين الى بعض أجهزة الأمن ، أن انتهينا الى وجوب أن ينص الدستور الجديد على حماية ما سميناه « حق المواطن فى السلامة الذهبية » بالإضافة الى حقه فى « السلامة البدنية » .

وبعض الدول الاشتراكية التى عانت من انتهاك الشرعية خلال الحقبة الستالينية ، حرصت فى دساتيرها الحديثة على أن تحدد أقصى مدة للحبس الاحتياضى وطريقة التظلم منه أمام القضاء ، مع أنها أحكام كان يكفى أن تنظمها قوانين الاجراءات . ولكن هذه الدول رفعتها الى مرتبة الدستور لتضفى عليها حماية خاصة .

حصانة القضاء

احترام أحكامه

● ونحن نشير ببيان ٣٠ مارس الى حصانة القضاء ، فانه لا يعنى تحصين القضاة ضد المساءلة ، لأن المقرر أن شئون القضاء ومحاسبتهم فى يد جمعياتهم العمومية ومجلس قضائهم .

ولكنه يعنى - فى تقديرى - معنى أعمق من ذلك .

انه يعنى ألا يسلب اختصاص القاضى بدعوى يختص بنظرها طبقا للقانون . وهو يعنى أن تكون الأحكام التى يصدرها واجبة الاحترام لا يجوز لأية جهة المساس بها ، ولا يجوز وقف تنفيذها أو تعطيلها حتى تعدل أو تُلغى بالطريق الذى رسمه القانون سلفا .

ان هذا التأكيد فى بيان ٣٠ مارس على حصانة القضاء ، هو أداة للإجراءات التى اتخذتها بعض الأجهزة الادارية وانتزعت بها لنفسها سلطة القضاء فى بعض منازعات المواطنين بل وجعلت لنفسها الاختصاص بوقف تنفيذ أحكام المحاكم بحجة أنها لا تتفق مع وجهة نظرها أو مع العدالة كما تصورها .

استقاط موانع التقاضى

● أن ينص الدستور على كفاية حق التقاضى والا ينص فى أى إجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء .

ماذا يعنى هذا ؟

انه يعنى ان حق التقاضى من حقوق المواطن الدستورية التى لا يجوز للتشريع ذاته ان يحد منها ، الا فى الحالات التى ينص عليها الدستور ذاته .

انه يعنى ان القضاء يجب أن يكون موحدا . لا تقوم الى جانبه جهات أخرى خاصة أو استثنائية ، الا ما ينص عليه الدستور ذاته ، ولا اعتبارات تقتضيها طبيعة المنازعات أو أطرافها .

انه يعنى إلغاء جميع الموانع الحاجبة لحق التقاضى من جميع التشريعات القائمة ، وهى موانع بلغت طبقا لبعض الإحصاءات الأخيرة ستة عشر حالة .

لقد سبق لتقرير الميثاق أن أشار في معرض كلامه عن ضمانات سيادة القانون ، الى أنه قد أصبح لازما أن تسقط كل اللوائح الحاجية لحق التقاضي . . ومع ذلك صدرت بعدها قوانين مضيقه من ولاية المحاكم العامة .

واز كانت ظاهرة تمرد الادارة على رقابة القضاء لم تكن مقصودة على مصر ، كما لاحظ بعض أساتذة القانون العام بجامعةنا ، الا أنها كانت قد اتسعت عندنا على نحو كاد يعدم الرقابة القضائية على تصرفات الادارة . . مع ازدياد اختصاصاتها نتيجة لتطور العلاقات الاشتراكية .

وفي عام ١٩٦٣ يصدر قانون يوسع في مدلول أعمال السيادة التي لا يجوز للمحاكم التعرض لها ، فيعتبر ان القرارات الصادرة بالاحالة الى الماضي أو الاستيداع أو الفصل بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة . فتلجأ الادارة - وهي طليقة من الرقابة - الى فصل عمال في أدنى الدرجات . . ويعتبر هذا الفصل من أعمال السيادة أى المتصلة بسياسة الدولة العليا ! ومثل هذا القانون اعتبرته المحكمة الادارية العليا تعديلا لاختصاص القضاء بملكه المشرع وليس اقتياتا على حق دستوري أصيل هو حق التقاضي .

وفي عام ١٩٦٤ يصدر قانون تدابير أمن الدولة متضمنا سلطات استثنائية خطيرة تمس حريات المواطنين وأمنهم وينص فيه على أن القرارات التي تصدر بمقتضاه نهائية لا يجوز الطعن فيها بأي طريق . فيسد بذلك باب المحاكم في وجه المواطنين . . ولا أحد يقول أن هذا هو الذي يخل باستقلال القضاء .

القاضي الطبيعي

ان اعلان ٣٠ مارس يشجب حرمان المواطن من قاضيه الطبيعي الذي يعينه القانون سلفا والذي يتم اختياره وفقا لنظام القضاء . وهو بذلك يدعو الى تأكيد الولاية العامة للقضاء . . ووحدة القضاء .

اننا نجد مثل هذا النص في دستور إيطاليا الصادر بعد الحرب في ديسمبر ١٩٤٧ ، فهو ينص على عدم جواز حرمان الشخص من قاضيه الطبيعي الذي يعينه القانون . . ويعني هذا كما عبر عن ذلك هذا الدستور في نص آخر ، أن اختصاص المحاكم العسكرية في وقت السلم يجب أن يكون محدودا بالجرائم العسكرية التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة . . .

ونجد مثل هذا النص في دستور النمسا الذي يؤكد أيضا أنه لا يجوز

تزع أي قضية من التقاضي الذي يتولاها وأن القضايا توزع مقدما بين قضاة المحكمة طبقا للنظام القضائي . ومثل ذلك دستور اليونان ، ودساتير كثير من الدول التي صدرت بعد تحررها من النازية .

بل انني اجتمعت منذ أيام بالاستاذين بيك وأولمان من مستشاري ألمانيا الديمقراطية ومن الذين اشتركوا في وضع دستورها الجديد . واطلعت على دستورها الذي جرى الاستفتاء عليه يوم ٦ ابريل أي منذ يومين ، فهو أحدث دساتير الدول الاشتراكية ، وأقرأ فيه نص المادة ١٠٢ « أنه لا يجوز حرمان الشخص من قاضيه الطبيعي . ولا يسمح بإقامة محاكم خاصة » .

ومن هذا يبين أن التأكيد على كفاءة حق التقاضي وحصانة القضاء في بيان ٣٠ مارس هو تأكيد لما تقرر من قبل من وقف العمل بقانون الأحكام العسكرية بالنسبة لمدنيين ، حتى تم تعديله في هذا المعنى بقانون صدر في أول فبراير ١٩٦٨ .

وهو يعني أيضا أن يصبح التحقيق الجنائي من اختصاص النيابة العامة وحدها . فلا يجوز أن تخول أجهزة الأمن أو جهات أخرى لا تتوافر فيها ضمانات ، مثل هذا الاختصاص . والنيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق على جهة قضائية لا يجوز المساس بصلاحياتها وباستقلالها .

بل ان كفاءة حق التقاضي تعني أنه قد آن الأوان لأن يكفل للمواطن حق الدفاع في جميع القضايا لا في الجنايات وحدها بل وأن يكفل له هذا الحق في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة . والأهم من ذلك أن نيسر له سبله بالتوسع في المساعدات القضائية التي تقدمها له .

•••••

هذا هو معنى استقلال القضاء .

ولكن هناك أمورا في تنظيم القضاء قد تبعث على التساؤل عما إذا كانت تتنافى مع استقلاله وقد كثر الجدل حولها أشيرا .

إذا كان بيان ٣٠ مارس قد أكد على حصانة القضاء وكفاءة حق التقاضي باعتبارهما عنصرين لازمين لاستقلاله بما يقتضيه ذلك من وحدة للقضاء ومن وجوب إزالة جميع أوضاع الحاجية لحق التقاضي ومن وجوب ألا يحاكم الشخص إلا أمام قاضيه الطبيعي ، فإن هناك أسئلة أخرى قد

تثير التساؤل ، ولا يكتمل الفهم الصحيح لاستقلال القضاء الا بالاجابة عليها . .

● هناك تعارض بين استقلال القضاة وبين وصفه بأنه وظيفة لا سلطة ؟

● هناك تعارض بين استقلال القضاء وبين الدعوة التي ترددت عن اشتراك الشعب في القضاء ؟

● هل يتنافى استقلال القضاء مع خضوعه لرقابة الراى العام ؟

● هناك تعارض بين استقلال القضاء وبين ايجاد صيغة ملائمة لملاقتهم بالاتحاد الاشتراكي ؟

السلطة والوظيفة

والاجابة على السؤال الاول تقتضى أن نفرق بين استقلال القضاة كسلطة دستورية وبين استقلال القضاء كوظيفة . فالاستقلال الدستوري للسلطة القضائية شيء ، والاستقلال الوظيفي شيء آخر .

اذ إن استقلال القضاء لا يعنى حتماً أن ينظر اليه دستوريا على انه سلطة مستقلة . وهو ليس مرتبطا بالتنظيم الدستوري لنظام الحكم . فالاستقلال الدستوري قد يختلف الراى فيه . أما الاستقلال الوظيفي للقاضي فهو مستمد من طبيعة القضاء . لذلك فإن استقلال القضاء تؤكد دساتير تنكر نظام فصل السلطات لأنها لا تعترف أصلا بتعدد للسلطات ، مثلما تؤكد دساتير تأخذ بنظام فصل السلطات أو تعاونها أو ادماجها .

وهناك دول تأخذ بنظام فصل السلطات بمفهومه التقليدى ولكن استقلال قضاتها محل نظر ، مثل أمريكا التي لا ينكر منصف ان قضاتها يخضعون لتأثير الأحزاب السياسية وانهم يصلون الى منصة القضاء بنفوذها . ولا أظنه قضاء مستقلا ذلك القضاء الذى يصدر حكمه بالاعدام على زنجى اتهم بالاعتداء على فتاة يبيضاء بعد محاكمة استمرت خمس عشر دقيقة وبعد مداولة لم تتجاوز خمس دقائق ووسط صيحات الفوجاء الذين هددوا الدفاع فلم يستطع أن يناقش أدلة الاتهام ، وهو ما حدث فى إحدى ولايات أمريكا .

وهناك دول تأخذ بنظام دمج السلطات المعروف بحكومة الجمعية مثل سويسرا ، ومع ذلك فإن الشك لا يرقى الى استقلال قضائها . وهناك دول

ناخذ بنظام فصل السلطات ولكنها تعتبر القضاء جزءا من السلطة التنفيذية مثل النمسا . ودول تأخذ بنظام وحدة السلطة ومسح ذلك تصف في دستورها القضاء الشعبي بالسلطة القضائية مثل الصين الشعبية . ودستور مثل دستور الباكستان ، مع تأثره بالدستور الانجليزي يبالغ القضاء تحت عنوان التنظيم القضائي ودستور الهند يقتصر على استعمال تعبير المحاكم لا السلطة القضائية ودستور الجزائر يتكلم عن تنظيم العدالة . . فوصف القضاء بأنه سلطة لا يتلازم مع استقلاله . بل أن دستور إيطاليا يسميها الوظيفة القضائية .

وليست العبرة بالوصف . . بل أن العبرة بالواقع .

وفي ظل دستور كان يصف القضاء بالسلطة ، وفي ظل قانون يتسمى باسم قانون السلطة القضائية ، لا يمكن أن نقول مع ذلك أن استقلال القضاء بمفهومه الذي شرحناه فيما تقدم ، كان متوافرا .

هذا وبغير حاجة إلى الدخول في جدل حول طبيعة السلطة في الدولة الاشتراكية وانها واحدة وهي سلطة الشعب التي تتمثل أساسا في المجلس الشعبي العام ، وبغير حاجة إلى القول بأن سلطات الدولة المنفصلة قد تتفق مع نظام يقوم على تعدد الأحزاب ، ولكنها لا تتفق مع نظام يأخذ بالتنظيم السياسي الواحد - فان الاتجاهات الحديثة كلها في تنظيم الدولة ترى أن للدولة وظائف أو اختصاصات وأن هذه الوظائف وزعت على أجهزة الدولة المختصة ، ومنها وظيفة القضاء وتولاها الهيئة القضائية . .

، ونحن نريد مزيدا من العلم في ذلك أن يرجع إلى كتاب الصلاة الفرنسي ديفرجيه عن النظم السياسية في طبعته الحديثة الصادرة عام ١٩٦٦ بل يرجع إلى كتاب قديم للصلاة أرمنجون عنسوانه الوظيفة القضائية) .

شعبية القضاء لا تتنافى مع استقلاله

كذلك فلا يتنافى مع استقلال القضاء أن يشترك الشعب في القضاء .

فاللؤل ذاتها التي تسمى القضاء سلطة مستقلة ، تصرف نظام القضاء انشعبي في صورة نظام الحلفين مثل فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية . بل انه في إنجلترا - وليس منكورا انها من أهرف

البلاد في تقاليدھا القضائية - يختار قضاة الصلح وهم الذين يحملون
العقب الأكبر في الفصل في المنازعات ، من المواطنين العاديين • ونظام
الدول الذين يجلسون مع القاضي المتخصص معروف في البلاد الاشتراكية
مثلما هو معروف في ألمانيا الاتحادية وفي الدول الاسكندنافية •

ولا يعنى هذا ان اشراك الشعب في القضاء فكرة لا تحتل الجدل
والمناقشة • اذ انها لا يمكن أن تنفذ من غير أن نخلق لها الظروف
الموضوعية التي تهيئ لها نجاحها، ومن غير أن توجد الضمانات التي تكفل
للقضاء الشعبيين استقلالهم ، كما ان اشراك الشعب في القضاء لا يمكن
أن يمتد الى محاكم القانون أو المحاكم الاستثنائية ، أو أن يمتد الى جميع
أنواع القضايا • وكما انه ليس من الملائم أن ننقل افكارنا عن نظم أخرى
بصرف النظر عن اتفاقها مع ظروفنا ، فانه ليس من الملائم أيضا أن نزل
افكارنا عما يجري في العالم • ولو سائرنا للمنطق الذي يرفض مناقشة
أى فكرة جديدة لكان معنى هذا أن تبقى على المحاكم الشرعية والمالية
ولما تحقق لنا هذا الإصلاح الجذري في نظام القضاء •

ان محكمة جنایات اولد بیل المتبعة في لندن لا زالت حتى اليوم
تحمل لوحة حفر عليها أسماء بعض المحلفين تضليدا لاستقلالهم حينما
رفضوا في عام ١٩٧٠ الاتصياح الى أوامر السلطات في أن يصدروا حكمهم
بالادانة في قضية سياسية رغم حجزهم بغير طعم يومين ورغم الحكم
عليهم بالفرامة لأنهم أصدروا قرارا بالادانة •• ولم يكن هنالك قانون
يحصن القضاء وقتئذ •

ثم انه ينبغي عند الخلط بين فكرة القضاء الشعبي وبين تجربة
القضاء الاستثنائي اى انشاء محاكم بمناسبة خاصة سواء أكانت من رجال
القضاء أو غيرهم • ان المحاكم يجب أن تكون منشأة سلفا والدستور هو
الذي ينشئها •

كما انه ليس من الملائم ، حتى من غير أخذ بنظام القضاء الشعبي ،
أن ترفض رفضا قاطعا اشراك غير المتخصصين في بعض أعمال القضاء •
فلم يقل أحد مثلا ان تجربة هيئات التحكيم المعالية التي تضم الى جانب
أحدى دوائى محكمة الاستئناف اثنتين يمثلان وزارة العدل والصناعة
أو ان محاكم التحكيم التي تختص بالفصل في منازعات القطاع العام تشكل
اعتداء على استقلال القضاء • واعتقد ان الكثيرين من رجال القضاء لابد
أنهم قد استمروا الى محاضرة رئيس محكمتهم العليا عن النظام القضائي
الفرنسي والتي نشرتها مجلة القضاء في عددها الأول الذى صدر منذ

شهور ومنها ان فرنسا تعرف محاكم ذات تشكيل خاص بل قد تكون هيئة التحكيم فيها كاملة من غير القضاة مثل محاكم التحكيم العمالية والمحاكم المشتركة للايجارات الزراعية ولجان الضمان الاجتماعى والمحاكم التجارية .

كذلك فان اشتراك قضاة من الشعب مع القضاة المتخصصين ليست هى الصورة الوحيدة لتحقيق ديمقراطية القضاء . وعلى سبيل المثال فان مجلس القضاء الاعلى فى فرنسا وإيطاليا يضم أعضاء من غير رجال القضاء ينتخبهم المجلس الوطنى . بل ان رئيس الجمهورية يرأس القضاء الاعلى فى النولتين .

ثم ان قانون المرافعات الذى أقره مجلس الأمة فى دورته الحالية ، وبعد ان ظل موضع مناقشة أكثر من عام قد أنشأ مجالس للصلح تضم ممثلين شعبيين . وأيا كانت تحفظاتي على هذا المشروع بشأن طريقته اختيارا . امثلين الشعبين لأنها لم تحقق الفكرة الحقيقية فى القضاء الشعبى ، فان واضع المشروع قد سلموا بالمبدأ فى المذكرة الايضاحية للقانون ووصفوه بأنه « ديمقراطية القضاء » و « ان التجربة وحدها هى ستكتفل بالحكم على هذا النظام فاذا كشفت عن صلاحيته أمكن المضى فى الطريق الى غايته » .

استقلال القضاء

ورقابة الراى الصام

كذلك فان خضوع القضاء لرقابة الراى العام لا يتنافى مع استقلاله ان القضاء يؤدى رسالته فى وضع النهار وفى جلسات علنية يشهدها الكافة وهذه العلانية تحقق نوعا من الرقابة الديمقراطية على أعمال القضاء وتدعيم الثقافة القانونية . فمن حق الناس ، وهم الذين تصدر الاحكام باسمهم ، ان يطعنوا الى ان الاحكام التى تصدر فى المنازعات التى قد يطرحونها على القضاء او على التهم التى توجه الى أى واحد منهم ، قد صدرت متفقة مع القانون والعدل . ومن حق كل مواطن يمكن أن يقف يوما موقف المتهم الذى يحاكم أن يطعن الى ان هذا المتهم قد لقي محاكمة عادلة . فليس بكاف أن تؤدى العدالة بل يجب ان يعرف الناس كيف تؤدى . لذلك فان هذه العلانية تمد ضمانا للعدالة شأنها شأن حق الدفاع واستقلال القضاء - ووسيلة هذه الرقابة هى النقد الموضوعى فى جو من التوقير .

وإذا كان من واجب المحاكم أن تحمي استقلالها ضد أى تأثير ، أثناء نظر القضايا المطروحة عليها ، فإنه من المسلم به أنه بعد انتهاء المحكمة من إصدار حكمها ، يجوز تناول الحكم بالتطبيق والنقد ، دون أن يenal ذلك من استقلال القضاء . فالعدالة ليست فضيلة تمارس فى محراب ، ولأننا لا يمكن أن ننظر للقضاء بالاحترام والتبجيل بتحصينهم ضد النقد بل أن فرض الصمت بحجة المحافظة على كرامة القضاء من شأنه أن يولد الشك أكثر مما يولد الاحترام . أن المياه الجارية مليئة بالحياة والصحة أما المياه الساكنة ففيها الجمود والموت . والمحاكم ذاتها تنقد نفسها فى مراجعتها للمبادئ القانونية . والشعار الذى يمكن أن تتبناه دائما : « أن رأى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب » .

استقلال القضاء

والاتحاد الاشتراكي

واستقلال القضاء لا يتنافى معه أيضا أن يكون للقضاء رأى فى شئون بلدهم العامة . ولازلت أذكر المساهمة الايجابية فى أعمال جلسات الاستماع التى دعت اليها اللجنة التحضيرية للدستور التى شهدتها كثير من رجال القضاء ، فى القضاء العادى وفى مجلس الدولة وفى النيابة الادارية وفى ادارة قضايا الحكومة . بل ان الاجتماع الذى دعا اليه نادى القضاء منذ أيام « أداء للالتزام القوسى بتقديم الرأى الحر والاسهام بالحوار المخلص » باعتبار ان القضاء « طبيعة واعية من طلائع هذا الشعب العظيم » كان تأكيدا وأميا لأن القضاء لا يمكن أن يتحول عن مشكلات المجتمع أو أن يقف منها متفرجا . ومهما وصف رأيهم فى هذه المشكلات بأنه « رأيهم الفنى » فإنه بعد بلاشك رأيا سياسيا ، انتهوا فيه الى رفضهم كسائر أبناء هذا الشعب أى تنازلات سياسية للعدو وإلى تأييدهم كل إجراءات تقوية صلابة الجبهة الداخلية وتعبئة الشعب تعبئة كاملة . .

لذلك فقد يبدو من التناقض أن يقال بعد ذلك « ان رجال القضاء يرون محافظة منهم على استقلال القضاء أن يكونوا بعيدين عن المشاركة فى أية تنظيمات سياسية فى الاتحاد الاشتراكي على كافة مستوياته » . .

ومع ان هذا الرأى لا يمثل رأى جميع رجال القضاء سواء فى القضاء العادى أو الادارى أو ادارة قضايا الحكومة أو النيابة الادارية ، وفى الفئات التى لازالت بعيدة عن الاشتراك فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي - إلا أنه من الانصاف للقضاء وللحقيقة أن نضع أمامنا الحقائق الآتية :

● ان القضاء بفئاته المختلفة ، جزء لا يتجزأ من تحالف قوى الشعب العاملة التي تقيم الاتحاد الاشتراكي .

● ان قانون الاتحاد الاشتراكي حينما أورد التنظيم العام للاتحاد الاشتراكي نص على أن تبين طريقة تمثيل القوات المسلحة ورجال الشرطة ورجال القضاء في منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي بقرار من اللجنة التنفيذية العليا ، وما ذلك الا تقديرا لطبيعة عمل هذه الهيئات التي تقتضى اتباع طريق خاص بهم .

● انه رغم فوات عدة سنوات لم يتقرر بعد شيء بالنسبة لتمثيل هذه الهيئات في الاتحاد الاشتراكي ، ومن بينها القضاء ، وما ذلك الا تقديرا لوجوب التوصل الى أنسب الأشكال .

● ان للقضاء الملر اذا كانت الرؤية امامهم غير واضحة ، لان امامهم قانونهم وقد صدر عام ١٩٦٥ أى بعد اعلان الميثاق ، وفيه انه يحظر عليهم ابداء الراى والميول السياسية وهو حظر انتقل من العهد الذي كانت فيه السياسة تعنى التلاحن الحزبى وفى وقت ساد فيه مفهوم انه اذا دخلت السياسة حرم القضاء خرجت منه العدالة .

● ان بعض الأحكام التي قررها نظام الاتحاد الاشتراكي مثل التزام العضو بتنفيذ قرارات تنظيمات الاتحاد الاشتراكي وبما يكلف به من واجبات وعن احتمال محاسبة عضو الاتحاد الاشتراكي اذا أهمل فى القيام بواجباته او امتنع عن تنفيذ قرارات الاتحاد الاشتراكي ، مما يعرضه للتنبيه أو اللوم أو الايقاف أو الفصل — مما حمل على التساؤل عن مدى اتفاق هذه الأحكام مع استقلال القاضى وعدم خضوعه الا لسلطان القانون وما ينتهى اليه اقتناعه الشخصى .

● ان وجه الخلط راجع الى انه لم يحدد طبيعة الدور الذى يمكن أن يقوم به القضاء فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ، وتأكيد ان هذا الدور لا علاقة له بما يعرض عليهم من قضايا للفصل فيها .

وان العمل السياسى الذى يقوم به القضاء يجب أن ينصرف الى تطوير القوانين ودفعها لملاحقة التغير فى العلاقات الاجتماعية وتأكيد سيادة القانون ، فهو يتعلق بالسياسة التشريعية والقضائية .

● ان الصيغة التي اقترحت فى وقت من الاوقات بإنشاء اتحاد القانونيين قد فهمها بعض القضاء خطأ على انها صيغة تسمح بإشتراك

كل شيء الحرف في هذا الاتحاد ولو كان عملهم لا يتصل بمباشرة
بالقضاء .

● انه من المناسب مناقشة هذه الصيغة موضوعيا بما يكفل الا يقع
تعارض بين مقتضيات اشتراك القضاء في الاتحاد الاشتراكي وبين استقلالهم
وبما يفعل بوجه خاص ، أن تتم مساهمة القضاء في الاتحاد الاشتراكي
من خلال جمعياتهم القضائية .

● انه يجب أن يكون مفهوما أن الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي
حق اختياري للقضاء ، ولكنه ليس التزاما على كل قاض فيما لو تقرر
طريقة هذا الاشتراك .

● انه يجب أن تتأكد طبيعة الاتحاد الاشتراكي كتحالف جماهيري
وليس حزبا ، قبل أن ندعو القضاء للاشتراك فيه .

● انه من المناسب في ضوء هذه الحقائق أن يتأمل القضاء فيما ذهب
إليه الرأي الذي أعلنه ناديهم مسبقا ، من أن أصول القضاء الثابتة
البعدهم عن كافة التنظيمات السياسية حتى يتأكد لهم النقاء والتجرد
والحيادة . ذلك أنه من المسلم به أن الجميع يعرضون على أن يكون اشتراك
القضاء في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي بصيغة تحفظ لهم النقاء والتجرد
والحيادة . ولأنه إذا كان من المسلم به أن اشتراكهم مع الفئات الأخرى في
الجمعيات العلمية والنادي الرياضية ، لا يؤثر على استقلالهم ، فإن
مشاركتهم في تنظيم خاص بهم يهدف إلى تطوير الدراسات القانونية
وتدعيم رسالة رجل القانون في مجتمعنا الذي نريد أن نبنيه على أساس
سيادة القانون . لا أظنه مما يتنافى بذاته مع استقلال القضاء .

والى أساءل : ترى لو كان القضاء مثلا في الاتحاد الاشتراكي
لما كان قد اتيح له اسماع صوته في بعض القوانين التي صدرت في
السنوات الأخيرة بعدم إجاز الطعن في بعض القرارات أمبام القضاء

أو بسبب المحاكم المادية بعض اختصاصاتها القضائية وإحالتها إلى جهات
أخرى ؟
وبكل تقدير للقضاء وإيمان برسائله وتمسك باستقلاله .. أضاع
هذه الحقائق تحت نظره ❊ .

❊ وقد كان اشتراك القضاء في الاتحاد الاشتراكي من المسائل التي أثارت حساسية
بين النظام وبين رجال القضاء . وقد كان لهم الدور في ذلك وقتئذ ، مما دعا الرئيس
الراحل جمال عبد الناصر ألا يطلع في تطبيق هذه الفكرة وقد أعلن ذلك في خطابه
بالمقصورة يوم ١٨ أبريل ١٩٦٨ (المصحف المصادرة يوم ١٩ أبريل) قائلا أنني لست
مبالا في الوقت الحاضر لاشتراك القضاء أو القوات المسلحة أو الشرطة في التنظيم
السياسي وأعمال بالنسبة للقضاء قوله « إن إخلاص القضاء للتضال القومي يكون أولا
باقامة العدل » .

ولا شك أن اشتغال القضاء بالسياسة ليس غير مرغوب فيه بل إن من شأنه أن يهدد
استقلالهم إذا كانت السياسة تمنى التفاح الحزبي وكانت وجهة نظري أنه يمكن إيجاد
صيغة مناسبة لعلاقة القضاء بالاتحاد الاشتراكي خاصة إذا تأكدت صلاته كتتنظيم جماهيري
واسع يمثل تحالف قوى الشعب العاملة وأنه ليس حزبا ولكن بعد قيام الأحزاب السياسية
لأنه يجب العودة إلى التزام التقليد الذي كان سائدا في مصر وهو أن يعتمد القضاء عن
إدلاء الرأي في الأمور السياسية باستفتاء ما قد يمد قضية قومية . ومنع ذلك فمن الملاحظ
أن بعض رجال القضاء ، يكتب مقالات في المصحف في موضوعات ذات طابع سياسي كثير
للعلافة بل إن هناك حالات استخدمت فيها منصة القضاء ذاتها لإبداء آراء سياسية حتى
ما نشر من المقاد أحصى المحاكم الاستئنافية وإصدار حكم « يقبل مسمى الرئيس من
القاهرة إلى القدس شكلا وتأييد وجوده وجهاده في قضية السلام موضوعا » وقد لفت
الكاتب وكان وكيلًا لمجلس الشعب وقتئذ نظر وزير العدل إلى ذلك بخطاب في ٣ ديسمبر
١٩٧٧ وقد تكررت هذه الظاهرة بعد ذلك للأسف سيما عاجت محكمة في بينها وأخرى
من اللبا لأصدرت أحكاما بإعادة قرارات مؤثر بإبداء ما دلح الكاتب إلى أن يقدم سؤالا
عن ذلك إلى وزير العدل ولم تفتح مناقشته حتى تقرر حل مجلس الشعب في أبريل الماضي .

استقلال القضاء في الشريعة الإسلامية

القضاء فريضة محكمة • والناس في حاجة إلى القضاء ما عاشوا •
وبغير قضاء مستقل لا قيمة لمبدأ سيادة القانون • فتطبيق القانون تطبيقاً
عادلاً يتوقف على القاضي • والقاضي هو صانع القانون في كثير من الشرائع
القديمة والحديثة • وهو بالأقل عامل عام في تطويره • فلا يمكن أن نخشى
القوانين الرديئة إذا طبقها قضاء عادل •

والاستقلال صفة لا يمكن فصلها عن القضاء • وبغير هذه الصفة
يفقد القضاء وجوده وذاتيته • فمعنى الاستقلال يمتزج برسالة القضاء •
فاستقلال القضاء ليس مرتبطاً دائماً بالتنظيم المستوري للسلطة القضائية
في علاقتها بالسلطتين التشريعية والتنفيذية •

واستقلال القضاء في الشريعة الإسلامية هو أصلاً دليل على
ذلك • ففي الشريعة الإسلامية كان الرأى يجمع بين يديه إلى جانب سلطة
الحكم سلطة القضاء ومع ذلك فإن المكانة التي وصل إليها القضاء الإسلامي
في استقلاله ، كانت مغرب المثل في تاريخ استقلال القضاء •

لقد استمد القضاء الإسلامي سلطته من الكتاب •

وكان استقلال القضاء مستمداً من قوله تعالى : ان الله يأمركم أن
تؤدوا الامانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل •

• جريدة الامرام في ٣٦ أكتوبر ١٩٧١

ومن قول رسول الله عليه الصلاة والسلام « القضاء ثلاثة » اثنان في النار وواحد في الجنة ، رجل عرف الحق ففضى به فهو في الجنة ، ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار ، ورجل لم يعرف الحق فلقض للناس على جهل فهو في النار » .

ويبدو تطلب استقلال القضاء واضحا فيما رواه أبو داود عن علي ابن أبي طالب قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء وقال ان الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فانه احري ان يتبين لك القضاء ، قال فما زلت ماضيا وما شككت في قضاء بهد .

وقد اثبت القضاء الاسلامي استقلاله من التأثير ايا كان مصدره . فقد روى انه لما ولي توبة بن نمر الخضرى القضاء على مصر دعا امراته غيرة الاشجية وقال لها : يا أم محمد اى صاحب كنت لك ؟ قالت خير صاحب واكرمه ، قال فاسمعي : لا تعرضين لي في شيء من القضاء ولا تذكرينني بخضم ولا تسألينني عن حكومة فان فعلت شيئا من هذا فانت طالق ، فاما ان تقيمي مكربة واما ان تذهبي ذميمة .

ثم اننا نجد معاني استقلال القضاء في كتاب عمر بن الخطاب الشهير الى أبي موسى الأشعري ، الذي قال فيه : « أس بين الناس في مجلسك ووجهك ، حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يخاف ضعيف من جورك » .

ولجد عمر بن عبد العزيز رحمه الله يؤكد هذا المعنى حينما قال : اذا أتاك الخصم وقد فقت عينه فلا تحكم له حتى يأتي خصمه ، فلمله قد فقت عيناه .

واستقلال القضاء الاسلامي عن السلطان امرا كان من مفاخر هذا العهد العظيم . كان الخليفة المعتضد بالله قد دعا وزيره عبيد الله بن سليمان بن وهب وقال له قل لاسماعيل القاضي أن يلك الحجز عن شخص ، فقال الوزير للقاضي : ان أمير المؤمنين يأمرك أن ترفع الحجز عن فلان . فقال القاضي حتى أسأل عنه . فلم يخبر عنه برشيد فتركه . ومضت على ذلك أيام فرجست والدته الصبي الى المعتضد الذي دعا وزيره ثانيا وقال : أمرتك أن تأمر اسماعيل القاضي بأن يرفع الحجز عن فلان ، فقال قد قلت له عن ذلك فقال حتى أسأل عنه . فقال : قل له يرفع الحجز

عنه ، فدعاه الوزير ثانيا وقال له ، أمير المؤمنين يأمرُك أن ترفع الحجين عن فلان ، فاطرق القاضي لحظة ثم استدعى دواة وورقة وكتب شيئا وختمها فاستعظم الوزير أن يختم عنه كتابا ولم يقل له شيئا لحل اسماعيل من المورع والعلم ، ثم دفع ذلك للوزير وقال له ، أوصل هذا للأمير فإنه جوابه . فآخذ الوزير ودخل على المعتضد وقال : زعم أن هذا جواب أمير المؤمنين ، ففتح المعتضد الكتاب وقرأه والقاء . وقال لا تمأود في هذا فآخذ الوزير الكتاب وإذا فيه ، « بسم الله الرحمن الرحيم يا داوود أنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله » .

واستقلال هذا القاضي وعدم خضوعه لأي تأثير نجد مثله الكثير في تاريخ القضاء الاسلامي . فمن أمثلة ذلك ما روى عن استقلال شريك بن عبد الله قاضي الكوفة من أن امرأة شككت له الأمير موسى بن عيسى ابن عم أمير المؤمنين لمساوئه على حائط لها ، فلما استدعاه القاضي رضى أن يذهب إليه ، وكنت صاحب الشرطة أن يقول للقاضي : يا سيحان الله ما رأيت أعجب من أمرك . امرأة ادعت دعوى لم تصح أعديتها على ؟ ولما ذهب رئيس الشرطة الى القاضي وبلغه الرسالة أمر بوضع رئيس الشرطة في الحبس . وبلغ الأمير الخبر فوجه الحاجب إليه ، فقال القاضي اذهبوا به الى رفيقه الى الحبس فحبس . وظل القاضي كلما جاءه رسول من عند الأمير متوسطا أمر بوضعه في الحبس قائلا لهم : حتى لا تمودوا الى برسالة ظالم . فما كان من الأمير الا أن ذهب الى السجن وفتش الباب وأخرجهم كلهم . فلما علم القاضي بذلك قال والله ما طلبنا هذا الأمر (يعني القضاء) ولكن أكرهونا عليه وقد ضيقوا لنا فيه الاعزاز إذ تقلدناه لهم ، ومضى الى الخليفة مستغنيا فلما بلغ الأمير الخبر ، سارخ إليه مناشدا فأصر على أن يردوا جميعا الى السجن وأن يحضر الأمير الى مجلس القضاء . وامتلأ الأمير ، وقال الأمير للمرأة المشتكية هذا خصك قد حضر . وظل القاضي ينظر في الدعوى وكلما انتهت الشكاكية من كلامها قال لها إبقى لك عليه دعوى قالت لا وبارك الله عليك وجزاك خيرا . قال : قومي . فقامت من مجلسه فلما فرغ قام وأخذ بيد الأمير موسى بن عيسى وأجلسه في مجلسه . وقال السلام عليك أيها الأمير أتاكر بشئ . قال : أي شيء أمر بوضعك . فقال له شريك : أيها الأمير ذلك الفعل حق الشرع وهذا القول الآن حق الادب . فقام الأمير وانصرف الى مجلسه وهو يقول : « من عظم أمر الله أدل الله له عظام خلقه » .

أن في هذا الحادث أكثر من معنى من معنى استقلال القضاء ، وفيه أن القاضي مستقل عن سلطة الحكم ، ولا يخضع لأي تأثير منها ، وفيه أن القاضي مستقل في قضائه فلا يقبل تدخل أي شخص لديه ، وفيه أن القاضي يحافظ على سلطة قضائه قيماً بحيثين كل من يخل بسير العدالة ، متكاملاً عرف القانون الانجليزي بعد ذلك جريمة امتحان القضاء ، وفيه أن القاضي يسوى في المعاملة بين الأمير وبين المرأة الفقيرة ، ويأمر بالأمير ليجلس في مجلس القضاء أمام المرأة المتظلمة ، ثم لا يبرح القضاء الا بعد أن يكون سؤالها أبقى لك عليه دعوى ، وفيه أن القاضي في محافظته على استقلال القضاء ، إنما يفعل ذلك لأن هذا هو حق الشرع .

والقاضي الاسلامي كان خاضعاً لرقابة المسلمين ، فهو يخلص في جلسات علنية ، وكان الأغلب أن يجلس في المسجد ، بل قيل أنه ينبغي أن يختار مسجداً في وسط البلد كيلا يلحق بعض الحشوم مشقة ، وان جلس في داره فيأذن للناس بالدخول فيه .

والقاضي الاسلامي لم يكن منعزلاً عن الرأي العام ، فمصرف النظام القضائي الاسلامي نظام العدل ليعتد بهم القاضي على تزكية الشهود الذين يشهدون عنده في الخصومات ، وكان يشترط في العدل أن يكون ذا خبرة بالناس والا يكون منزوياً لا يخاطب الناس ، كما كان القاضي يعتمد في قضائه على مشاورة أهل الفقه والكرامة .

والقاضي الاسلامي في قضائه كان يحتمل النقد ، لأن القاضي غير معصوم من الخطأ ولأن القضاة كانوا مجتهدين ، والاجتهاد نظر ، وقد روى في ذلك عن القاضي عبد السلام قاضي مصر في عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب أنه ألقى مرة بشيء ثم ظهر له أنه أخطأ فنادى في مصر والقاهرة على نفسه من ألقى له ابن عبد السلام بكلاً فلا يعمل به فانه أخطأ .

وكان القاضي مع استقلاله خاضعاً للرقابة ، فالى جانب رقابة الرأي العام الذي كان يشهد قضائه في المسجد أو غيره ، فإن الشريعة الاسلامية لم تغفل مراقبة القضاة والكشف عن أحكامهم ، فقد جاء في معنى الحكم في فصل « الكشف عن القضاة » أنه ينبغي للإمام أن يتفقد أحوال قضائه ونوابه فينتصلي قضيتهم ويراعي أمورهم وسيرتهم في الناس ، وعلى الإمام والقاضي الجاهل لأحكام القضاة أن يسأل الثقات عنهم ويسأل قومه صالحين ممن لا تجوز عليهم الخديعة ، فإن كثيراً من ذوي الأغراض يلقى في

قلوب الصالحين شيئا ليتوصل، بذلك إلى ذم الصالحاء له عند ذكره عندهم
وسؤالهم عنه ، وإذا ظهرت الشككية بهم ولم يعرف أحوالهم سأل عنهم لما
تقدم ، فإن كانوا على طريق استقامة إيقاعهم وإن كانوا على ما ذكر عنهم
عزلهم .

لقد أدرك رجال الفقه الاسلامي جلال الطبقة القضائية ، هذا خطرها .
حتى إن أبا حنيفة قد رفض ولاية القضاء حينما دعي اليها ثلاث مرات ،
فأبى حتى ضرب في كل مرة ثلاثين سوطا . ذلك أنه كان يحس بجسامة
هذه المسئولية ، لأن القضاء كما وصفه الامام علاء الدين الطبراني من
أجمل العلوم وأعزها مكانا وأشرفها ذكرا .

الوجه الثانى للقضاء

منذ أيام أعلن الرئيس فى خطاب افتتاح دور الانعقاد الرابع لمجلس الأمة أن تلقين الثورة حصانة اكيدة للتطور الدستورى السليم ليظل القانون دائما اكبر من مراكز القوة وعمل من ارادات الافراد . فليس هناك تناقض بين الثورة وبين القانون . والقوانين التى أصدرتها الثورة مثل قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم والعمل لم تكن الا تعبيراً عن تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية . ومثل هذه القوانين ينبغي التمسك بنصوصها وينبغي تفسيرها فى ضوء ما يقصد المشرع تحقيقه منها .

أما القوانين الأخرى التى ورثناها عن مجتمع ما قبل الثورة الاجتماعية - فهى التى ينبغي على القاضى أن يجتهد فى تفسيرها بما يجعلها متسقة مع تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية . وبهذا النظر الصائب ، يمكن أن نكفل للقانون سيادته ويمكن أن يظل القانون حارساً لقيم المجتمع .

وقد اطلعت على حكم هام أصدرته منذ أيام دائرة الايجارات الراسية بمحكمة القاهرة الابتدائية برئاسة القاضى محمد بدوى أبو شهبة رئيس المحكمة وعضوية القاضيين كمال الدين رمضان ومحمد وجيه عوض ، وهو ينحو هذا المنحنى الذى تشير إليه فى تفسير القانون .

لقد طرحنا المحكمة فى قضائها مشكلة القوانين التى ما زالت تعبر

عن علاقات كانت سائدة في ظل النظام الرأسمالي وما زالت قائمة رغم التحول الاشتراكي ، وتعديلها يحتاج الى وقت * فماذا يكون موقف القاضى من مثل هذه القوانين ؟ ايقف عند حرفة النصوص ويطبق مفاهيم نيلها الميثاق ولم تعد تتفق مع طبيعة الثورة الاجتماعية والاقتصادية ومراميها ؟ أم ان القاضى يمكنه أن يضيف على النصوص مفهوما يعنى مع اهداف المجتمع الجديد ، ويمكنه أن يقدم حلالا تواجه التغيير النورى ؟

وهذا الحكم ولو أنه قد صدر في خصوصية الصلافة بين المالك والمستأجر الا انه قد رسم طريقا سليما لما يجب ان يكون عليه موقف القضاء تجاه النصوص المتخلفة .

فقانون العلاقة بين المالك والمستأجر الذى صدر عام ١٩٤٧ في ظروف اجتماعية مختلفة كان يحرم على المستأجر ان يتنازل عن الايجار أو يؤجر من الباطن ويجعل ذلك تحت رحمة المالك وحده . وكان بذلك يفتح بابا للاستغلال . وإذا كانت هناك حالات يجب ان يسمم فيها هذا الحريم اذا جنح المستأجر الى أن يتخذ موقفا كمدف المالك المستغل . حسما يقتضى منعة من التنازل أو التاجر من الباطن . فان هناك حالات أخرى كذلك التي واجهها الحكم المشار اليه ، تنتفى فيها شبهة الاستغلال . فواقعة القضية ان مستأجرا نقل الى الأقاليم لتنازل الى شقيقه عن مسكنه فماذا يقضى المالك في ذلك ولماذا يشرذم هذا المستأجر وتشرذ أسرته ؟ ومن ثم رفضت المحكمة ان تحكم بترد المستأجر .

وقد كان على القاضى - لكي يصل الى الحكم السليم - أن يستلهم مبادئ الميثاق وأن يعيظ بتطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية . . أى كان عليه أن يضيف على النصوص تفسيراً يجعلها متمشية مع مرامي المجتمع واهدافه .

ولا يتسع المجال لنشر جميع أسباب هذا الحكم التي استنفرت ما ينيف على العشر صفحات * ويكفى لبيان أهمية هذا الحكم انه حلل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في ظل قانون الايجارات الصادر عام ١٩٤٧ وانتهى من تحليله الى القول بأن ذلك القانون قد صدر في وقت كانت فيه السيطرة على مقادير البلاد للاستعمار بمعاونة الرجعية ممثلة في الاقطاع والرأسمالية ، فجاء هذا القانون مصفا لمصالحها دون ما نظر الى تحقيق العدالة الاجتماعية . ثم بين الحكم بعد ذلك الدور

الذي يجب أن يطلع به القضاء في تفسير القانون : وكان من أدور ما ذكره في ذلك أن « تفسير القانون يجب أن يتسم مع مراعاة الظروف الاجتماعية البتيرة وإن على التفسير في سبيل تطوير المجتمع وتثبيت مبادئ الاشتراكية أن يفسر القانون بما يتفق وهذه المبادئ وأحكام الميثاق وهو ما يقتضي عدم التقيد بحرفية عبارات تلك النصوص والا الحزل القاضى عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تميشها البلاد » وإن القانون « ليس مجرد نظريات هندسية وإنما هو مرتبط بمسائل اجتماعية واقتصادية » .

ولم يكن بدعا ما قرره هذا الحكم . لتقاليد القضاء المصرى ذاته فسد مكتبته قبل الثورة من أن يكف على تدارك ما فى القوانين من نقص وأن يستمر ما بدأ فيها من تناقض ، حتى أضحت القواعد التى انتزعتها أحكام المحاكم لا تقل خطورة عن القواعد التى قررتها النصوص أن لم تتجاوزها . وقد كان للقضاء المصرى مثل هذا الموقف فى عديد من المسائل مثل خلق نظرية للتصرف فى استعمال الحق ، لا يجوز بمقتضاها لصاحب الحق أن يستعمل حقه اضرازا لغيره أو أن يستعمله لتحقيق مصلحة قليلة الأهمية لا تتناسب مع ما يضيف غيره من ضرر بسبب استعماله هذا الحق . ولم يكن هناك نص فى القانون يقيم هذه النظرية ، فأقامها القضاء حتى صدر القانون المدنى عام ١٩٤٨ فقتن ما سبق للقضاء أن قرره ، كذلك كانت النصوص القديمة لا تسخ بتخفيض الشرط الجزائى الذى يشترطه معاقبة مع الطرف الآخر فى التعاقد ، فجاء القضاء وجعل لنفسه حق تخفيض الشرط الجزائى المبالغ فيه وانزاله الى حد الضرر الذى وقع فعلا فلم يفعل القانون المدنى عام ١٩٤٨ أكثر من تقنين هذا المبدأ القضائى .

واليوم ، وقد أصبحت الأحكام تصدر باسم الأمة فإنما نتوقع من قضائنا ألا يحجم من مسابقة تقاليده التى سمحت له فيما مضى بأن يطور النصوص الجامدة أو الناقصة .

لقد قسم هذا الحكم الدليل على أن فى وضع القضاء أن يطور النصوص . وهو فى ذلك لم يخرج عن المألوف فى الفهم القانونى السليم . أن المذكرة الايضاحية للقانون المدنى رغم أنه صدر عام ١٩٤٨ فى ظروف اجتماعية مختلفة ، تشير صراحة الى أن النص متى خرج من يد واضعيه اتصل بالحياة وتفاعل معها وأصبح للظروف الاجتماعية فى تجديده نطاقه وزايمه شأن يتجاوز فى خطره نية المشرع .

والقاضي وهو يجتهد لا يصدر في اجتهاده عن تفكير ذاتي خاص .
بل انه يصدر عن اعتبارات موضوعية ، جسديتها مبادئ الميثاق ، ولا يحد
عن سلطته في هذا الاجتهاد الا المبدأ الذي اكده دستور ١٩٦٤ من انه
لا جريمة ولا عقوبة الا بنص . فليس في وسع القاضي او في وسع أي
سلطة ان تنسئ جريمة او تطبق عقوبة لم يقرها القانون .

ويعد ، فاننا ونحن نشيد بالدور الطبيعي للقضاء ، الذي يجعل
القانون في خدمة المجتمع ليصبح عاملا من عوامل التحول الاشتراكي .
ونحن نهيب بالقضاء ان يتقدم معبرا عن القيم الجديدة للمجتمع حارسا
عليها - يبدو اننا نحمله مع ذلك اكثر مما ينبغي ، مسئولية مواجهة
العلاقات الاجتماعية الجديدة .. بينما ان المسئولية الاولى تقع على المشرع .
ان في وسع المشرع ان يصدر قانونا صريحا يمكن القاضي من الا يف
عاجزا امام تصوص تتناقض مع التحولات الاجتماعية ، وهو في نفس الوقت
يشرك القاضي في مسئولية حماية مبادئ المجتمع الجديد . اما بعد
ان تتم صياغة القوانين الجديدة واصدارها فانها وحدها تصبح واجبة
التطبيق ملزمة للقاضي كما هي ملزمة للمجاهدين واجهزة الدولة .

وحتى يحقق هذا الاقتراح الفرض منه ، فاني اقترح على وزير العدل
ان يحول محكمة النقض الى محكمة عليا لتصرف على حسن تطبيق القانون
وتعمل على تطبيق وحدة وتجانس النظام القانوني . ان محكمة
النقض لا تقرر المبادئ القانونية الا بمناسبة طعن يرفع امامها .
وهو امر يستغرق سنوات . اما وظيفة المحكمة العليا فهي المبادرة دون
انتظار لطعن يطرح عليها الى تقديم تفسير متجانس موحد للقانون بحلول
دون اضطراب احكام المحاكم وتضاربها ...

ان المعالجة الواجبة لثغرات العدالة .. هي التي تدعم سيادة القانون
وهي التي تحمي للثورة شرعيته ...

وكما عبر عن ذلك عصام الدين حسونة وزير العدل في حديثه
المؤلف امام مجلس الأمة اول امس ، فان « اولئك الذين يقولون ان الثورة
والقانون لا يتماشيان ، انما يفترون على الثورة والقانون معا .. واذ
كان صحيحا انه ليس بالقانون وحده يحيا الانسان ، فانه بغير القانون
لا يحيا الانسان » .

خطوة هامة على طريق تأكيد دور القضاء في حماية المجتمع *

القرار الذي أصدره الرئيس جمال عبد الناصر أمس باعادة تشكيل محكمة أمن دولة عليا غالية اعضائها من رجال القضاء لنظر القضية المعروفة بقضية كمشيش * له معناه العميق * انه يفتح مبادئ * ٣٠ مارس موضع التطبيق * وهو يعني ان ما اشار اليه البيان عن حصانة القضاء وكفالة حق التقاضي يقتضى الا يعاكم المواطن الا امام قاضيه الطبيعي كما يقتضى وحدة القضاء وتوفر كافة ضمانات العدالة * وهو يؤكد دور القضاء الطبيعي في حماية مبادئ المجتمع ، الذي يؤذيه بالحق وبالعقل ، وبالنظر المرتبطة باهداف الجماهير في بناء مجتمع الحرية الاجتماعية والسياسية *

لقد كان المفروض بعد أيام * وعلى وجه التحديد في ٤ مايو ، ان يقف في قفص الاتهام امام محكمة أمن دولة عليا مشكلة من ضباط قادة برياسة الفريق اول محمد نؤاد الدجوى ، اثنان وعشرون متهما من بينهم الفلاح والمزارع والسيدة وشيخ الخفراء والخفير والمامل والموظف ليحاكموا - عما نسبته اليهم النيابة العامة من ارتكاب جرائم قتل وتزوير ورشوة وخيانة اسلحة نارية بغير ترخيص واشتراك في هذه الجرائم - في القضية المعروفة بقضية كمشيش * وكان قد صدر قرار احالة هذه القضية على محكمة أمن دولة عليا مشكلة من عسكريين في العام الماضي وفي ظروف جد مختلفة *

* من مقال نشر بجريدة الاحرام في اول مايو ١٩٦٨ *

لقد نسبت إلى المتهمين في هذه القضية وقائع حقتها النياية العامة بناءً تقارير من الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية منذ أكثر من عام . ومن هذه الوقائع التي تناولها التحقيق ما يرجع إلى عام ١٩٦٦ وهي واقعة مقتل المرشح صلاح الدين حسين . وبعضها وقائع قتل وقعت في غضون عشر سنوات سابقة وكانت النياية قد قوت فيها بالآ وجه لاقامة الدعوى لعدم توافر أدلة الاتهام .

ولم تكن هذه القضية قضية قتل عادية . بل لقد كان لها دورها وأثرها السياسي والاجتماعي . وقد وصفت هذه القضية في ذلك الحين بأنها « تعكس الصراع الذي يقوم في الزيف بين الرأسمالية الريفية الطفيلية وبين جموع الفلاحين والرأسمالية الوطنية الريفية » .

وليس من حفي أن أتناول بالتعليق موقف المتهمين في هذه القضية ولا موقف أجهزة الأمن الاستثنائية التي قامت بالضبط والتحرى . بموقف المتهمين أمره معروض على القضاء . وليس من حق أى إنسان أن يؤثر على عقيدة المحكمة أو أن يحرم للتهمين - أيا كانت بشاعة الجرائم المنسوبة اليهم - من حقهم في محاكمة عادلة . أما موقف أجهزة الأمن الاستثنائية فأمره معروض على سلطات التحقيق المختصة التي تتولى تحقيق وقائم الاحراف التي نسبت إلى بعض المسئولين في أجهزة الأمن الاستثنائية .

ولكنني أريد أن أتناول بالتعليق ، المفزى الهام الذي يطوي عليه إعادة تشكيل المحكمة التي ستنظر هذه القضية بحيث تكون غالبية أعضائها من رجال القضاء .

وحتى يمكن فهم هذا المفزى ، أرى أن أعرض الحقائق الآتية :

١ - أنه ليس صحيحاً بما رددته البعض من أن هذه القضية المعروفة بقضية كميشيش قد عرضت على مستشار الاحالة بمعكمة شين الكوم الذي قرر بالآ وجه لاقامة الدعوى فيها ، وأنه لذلك كان قد قرر إعادة المحاكمة فيها أمام محكمة أمن الدولة العسكرية . والصحيح أن القضية التي عرضت على مستشار الاحالة هي القضية التي تحمل رقم ٥٨١ جنابات كل شين الكوم لسنة ١٩٥٦ . بينما هذه القضية تحمل رقم ١٠٥٤ جنابات كل تلاء لسنة ١٩٦٦ . وكانت القضية التي عرضت على مستشار الاحالة قد صدر حكم فيها من القضاء العادى منذ سنوات على أحد المتهمين في جريمة قتل . ثم قدمت معلومات كشفت عنها التحقيق في قضية كميشيش ، على أن هذه

للمتهم قد حكم عليه بنام على أقوال مزورة . فأعادت النيابة العالمة التحقيق فيها وقررت الإفراج عن المجرم عليه وتقديم متهمين آخرين إلى المحاكمة . ولكن مستشار الاحالة رأى وفق تقديره ، الا وجه لاقامة الدعوى فيها ، مسجلا في حكمه ما رآه معيبا في اجراءات التحقيق ولكنه استند في قضائه بالبرائة إلى سقوط الدعوى بالتقادم . وقد طعنت النيابة العالمة في حكمه العام محكمة النقض ولا يزال الطعن منظورا .

أما قضية كمشيش التي تدور أساسا حول مقتل المرحوم صلاح الدين حسين والتي كان قد تقرر نظرها أمام محكمة أمن الدولة العسكرية يوم ٤ مايو ، فلم يسبق عرضها على القضاء .

١١- ان قانون الطوارئ الصادر عام ١٩٥٨ ومثله قانون تدابير أمن الدولة الصادر عام ١٩٦٤ - وكلاهما كانا موضع مناقشة عامة في الشهور الأخيرة وكانا موضع مراجعة اللجنة الحريات في مجلس الأمة - يجيزان تشكيل محكمة أمن دولة عليا للنظر في طائفة من الجرائم التي تمس أمن الدولة من الخارج أو من الداخل . ثم اتسع اختصاص هذا النوع من المحاكم ليشمل أنواعا أخرى من الجرائم المادية نظرا لأهميتها أو ظروف ارتكابها أو صفة مرتكبيها .

٣- ان الأصل ان تشكل محاكم أمن الدولة العليا من القضاء العادي ولكن أجاز تشكيلها من ثلاث من مستشاري محاكم الاستئناف يضم اليهم اثنان من الضباط القادة . كما أجاز استثناء تشكيلها بالكامل من ضباط قادة .

٤- ان محاكم أمن الدولة وإن كانت قد تشكل من عسكريين ، فإنها ليست هي المحاكم العسكرية التي تشكل طبقا لقانون الاحكام العسكرية والتي تختص أصلا بمحاكمة العسكريين عن الجرائم العسكرية التي تنسب إليهم ، وهي محاكم تقتضيها طبيعة النظام العسكري . بل ان محاكم أمن الدولة أيا كان تشكيلها تختص بمحاكمة مدنيين عن جرائم عادية وذلك طبقا لقانون الطوارئ أو قانون تدابير أمن الدولة .

٥- انه حينما اتسع اختصاص المحاكم العسكرية بالقانون الصادر عام ١٩٦٦ ، فحصل طائفة كبيرة من الجبرائم التي تقع من المدنيين - مما كان مدعاة النقد - أمر رئيس الجمهورية بوقف تطبيق أحكام هذا القانون على المدنيين مستعملا حقه الذي يخوله له هذا القانون في عدم إحالة

المبدئين الى المحاكم العسكرية حتى يتم تعديل القانون . وفي اول فبراير ١٩٦٨ تم التعديل فعلا بقانون أصدره رئيس الجمهورية بناء على التفويض الممنوح له من مجلس الأمة .

ولاشك ان القرار الذي اتخذته الرئيس عبد الناصر نجس قانون الاحكام العسكرية كان يمثل اتجاها نحو تأكيد الاختصاص العام للقضاء العادي . ثم جاء بيان ٣٠ مارس معلنا المبادئ الدستورية التي يرى ان يتضمنها الدستور الدائم ومنها ضمان القضاء واستقلاله وابعاده النفاذ . ولا يتحقق هذا الا اذا كان القضاء موحدا لا تقوم الى جانبه جهات اخرى خاصة الا ما تقتضيه طبيعة المنازعات او اطرافها ، حسبما يقرره الدستور . وهذا يعني الا يحاكم المواطن الا امام قاضيه الطبيعي الذي يتم اختياره وفقا لنظام القضاء .

ومع ان قانون الطوارئ وقانون امن الدولة - وحتى يتم تعديلهما طبقا للمبادئ التي قررهما بيان ٣٠ مارس - يجيزان تشكيل محاكم امن الدولة من عسكريين ، الا ان الرئيس عبد الناصر قد بادر بقرار احالة قضية كمبشيس التي كان محمدا لها يوم ٤ مايو الى محكمة امن دولة عليا تشكل من ثلاثة من المستشارين واثنتين من الضباط القادة ، استنادا الى حق المقرر طبقا لقانون الطوارئ وقانون امن الدولة .

ذلك انه مع التسليم بان هذه القضية ذات جوانب اجتماعية هامة فان معظم القضايا التي تعرض اليوم على القضاء لا ينفصل عنها الطابع الاجتماعي . فان مجتمعا يتحول الى الاشتراكية تنشأ فيه علاقات اجتماعية جديدة تتصل بطبيعة الملكية العامة وحمايتها والعلاقات بين المؤسسات العامة وحماية الخطة الاقتصادية . وكلها مبادئ اجتماعية سينتهي تطبيقها في النهاية الى القضاء . وهي تحتاج الى جانب النظرة الاجتماعية الواسعة ، الى الخبرة والتخصص . وليس هناك ما يدعو الى افتراض ان محاكم امن الدولة ذات التشكيل العسكري البحت هي الاقدر على تقرير هذه الحماية او انها هي التي يمكن ان تتواءم لها وحدها النظرة الاجتماعية الواسعة - بل ان الحماية القانونية لمبادئ المجتمع الاشتراكي يجب ان تكون مسؤولية القضاء العام . ولا يمكن ان تنصور ان موازين تقدير الأدلة أو تقدير العقوبات يمكن ان تختلف باختلاف اشخاص القضاء ، ما اذا كانوا من العسكريين أو من رجال القضاء العادي . فلا شك ان القضاء العسكريين شأنهم شأن قضاة المحاكم العامة يخضعون لسلطان الضم

والقانون ، وإن عليهم ألا يصلحوا أحكام الادانة إلا بعد التثبت من الدليل
والألا يصدروا أحكام البرائة إلا بعد اقتناعهم بتمام توافر الدليل أو عدم
كفايته . وإجراءات هذه المحاكم سواء أكان تشكيلها من عسكريين أو من
رجال القضاء المبادئ هي إجراءات أمن دولة - فهي نفس الإجراءات
السرية التي ينص عليها قانون أمن الدولة وقانون الطوارئ . وأحكام
هذه المحاكم سواء أكانت مشكلة من عسكريين ، أو من رجال القضاء
المعادى تخضع لتصديق رئيس الجمهورية ، كما تخضع لرقابة الرأي
العام .

• • • • •

وبعد ، فاني أعود فأقول أن ما قرره عبد الناصر حينما أوقف تطبيق
قانون الاحكام العسكرية بالنسبة للمدنيين ثم تعديله هذا القانون بعد
ذلك ، هو اتجاه واضح نحو تقرير الاختصاص العام للقضاء ، الذي أكدته
بعد ذلك بيان ٣٠ مارس . . . وإن ما رآه عبد الناصر أمس من حالة قضية
كشيش الى محكمة أمن دولة غالبة أعضائها من المستشارين ، إنما هو
تأكيد للنموذج الذي نريده للقضاء من أبناء الملاحين والعمال كمثقفين في
تحالف قوى الشعب العاملة وهو يفرض عليهم أن يضعوا علمهم وخبرتهم
وحسن ادراكهم في خدمة مبادئ هذا المجتمع ويعملهم مسئولية حمايتها
فالتزام المثقف كما وصفه عبد الناصر في حديثه في الجامعة هو الارتقاء
بالمجتمع والالتزام بالحياة من طريق المشاركة في العمل والتوجيه السياسي
والفكري وهو دور لا يستطيع المثقف الملتزم أن يؤديه بالعزلة والمسا
بالانزواء والانسحاب في المجتمع .

فمناوذا من الشعب وللشعب دائما يحمي مبادئ المجتمع بالحسنى
وبالعقل .

رئيس الجمهورية ورئاسة المجلس الأعلى للهيئات القضائية *

٧ شك ان رجال القضاء والمداة فى جميع الهيئات القضائية يفدرون مسئولياتهم عن أن يصيح القانون فى التطبيق تعبيرا عن قيم مجمع تحالف قوى الشعب العاملة ، وأن تتحول منصة القضاء الى مدرسة يتعلم فيها المواطنون احترام القانون .

ولا شك أيضا فى أن استقلال القاضى جزء لا ينفصل عن رسالته ، وأن قضائنا لا ينظرون الى هذا الاستقلال على أنه ميزة لهم ، بل عمل ايه ضمان لحس سير العدالة ، والقاضى يراقب تصرفات الادارة وقد يحكم بالقائما ، لا لأنه يمثل سلطة مناجزة لسلطات أخرى فى الدولة ، بل لأنه بمراقبة تصرفات الادارة انما يدعم وحدة المبادئ التى تسمى اليها جميع أجهزة السلطة ضمن الاطار الذى رسمه الميثاق ، ولأن عليه أن ينقى تطبيق هذه الأجهزة لها من أى شائبة . وهذا هو الدور الذى يجب أن تلعبه المحكمة العليا ، باعتبارها الهيئة القضائية العليا .

وكذلك فإن استقلال القضاء لا يعنى أن يكون بمنأى عن أية رقابة أو اشراف أو انه لا يطبق النقد ولا يتحمل المسئولية ، بل ان القضاء يعرف والنقد الذاتى ، الذى رسمه الميثاق ، وكثيرا ما راجعت المحاكم مبادئ قرونها وقلدت قضائها السابق . والمحكمة الأعلى كثيرا ما تنقد أحكام

١٠ * من مقال جريدة الاحرام فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٩ .

المحاكم التي تستأنف أمامها • والمحاكم لا تكتسب ثقة الناس بها بتحسينها
ضد النقد • بل أن المحاكم تكتسب ثقة الناس بها بقسدر قيامها بأداء
رسالتها •

حقيقة فصل السلطات

في تجاذب الدول الأخرى

وقد كان وهما حتى في ظل النظم التقليدية لفصل السلطات • أن
نظن أن لا علاقة للقضاء بهذه السلطات الأخرى فالقاضي يعين بقرار من
رئيس الجمهورية أو من رئيس الدولة في بعض البلاد أو بقرار من المجلس
الشعبي في بلاد أخرى • فمصدر وجوده كقاضي يرجع إلى سلطة أخرى •
بل أن قضاة الصلح • وهم الذين يحملون النصب الأكبر من الصب
القضائي في إنجلترا وهي بلد عريقة في نظامها القضائي • يعينون بقرار
من وزير الداخلية • أما قضاة المحكمة العليا فيصينهم التاج بناء على اقتراح
قاضي القضاة • وأما قاضي القضاة نفسه فهو رئيس لمجلس اللوردات وهو
عضو في الحكومة يعتزل منصبه كبير للقضاة باعتزال الوزارة • ولم يقل
أحد أن القضاء فقد استقلاله لأن كبير القضاة يجمع بين الوظائف الثلاث
القضائية والتشريعية والتنفيذية • بل الصحيح أن القضاء الانجليزي يوزن
في ذلك تقديرًا خاصًا لأهمية الوظيفة القضائية • ومن يطلع على رأى
البروفسير هاتيرى في كتابه عن القضاء الانجليزي في طبعته الأخيرة
الصادرة عام ١٩٦٧ • يعين إلى أي حد أصبحت النظرية التقليدية لفصل
السلطات غير مصبورة عن الواقع في تنظيم سلطة الدولة •

ولهذا لم يكن غريبًا أن تلجأ بعض الصائير التي تستعزف بحد
الحرب العالمية الثانية بمحاذاة من التبع التقليدي في تشكيل مجلس
القضاء الأعلى • فقد كان الألف في فرنسا وإيطاليا مثلا أن يشكل مجلس
القضاء الأعلى برئاسة رئيس محكمة النقض • ولكن فرنسا منذ أعلنت
مستودم ١٩٤٦ جعلت رئاسة مجلس القضاء الأعلى لرئيس الجمهورية
ومثلها إيطاليا في دستورهما الصادر عام ١٩٤٧ •

وقد ترددت هذه الفكرة في بلدنا • وكانت أحد الذين هموا إليها

منذ سنوات في مقال نشره الإهرام في ١٣ يناير ١٩٥٤ وكان عنوانه « لماذا لا يكون رئيس الجمهورية رئيسا لمجلس القضاء الأعلى » (١) .

ولم يكتب لهذه الفكرة أن تجسّد طريقها في التطبيق إلا بمناسبة الإصلاح العصالي الذي أعلن عنه أخيرا والذي كان من بين دعامته إنشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية يشرف عليها وينسق فيما بينها ، ويدرس ويقترح التشريعات الخاصة بتطوير النظم القضائية ، وهو محل محصل المجالس والتشكيلات المتعددة للهيئات القضائية في اختصاصاتها بالتحعين والترقية والنقل والتظلمات المتعلقة بها .

ولقد أخذ الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٥٨ وهو دستور فرنسا الحالي ، بنفس الفكرة مؤيدا بذلك ما نص عليه دستور ١٩٤٦ . بل أنه أضاف أن رئيس الجمهورية هو الذي يهيمن على استقلال القضاء ، بل أنه بعد أن كان رئيس الجمهورية طبقا لدستور ١٩٤٦ يعيّن اثنين فقط من بين أعضاء مجلس القضاء الأعلى ، أصبح في الدستور الحالي يعيّن جميع أعضائه . ولعله من المفيد أن نعرض نص الدستور الفرنسي الحالي في هذا الشأن .

فالمادة ٦٥ من هذا الدستور تنص على ما يأتي :

« يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى ، ويكون وزير العدل وكيله بحكم القانون - ويجوز أن يحل محل رئيس الجمهورية . ويتكون مجلس القضاء الأعلى الى جانب ذلك من تسعة أعضاء يعيّنهم رئيس الجمهورية بالشروط التي يحددها قانون أساسي .

يقدم مجلس القضاء الأعلى اقتراحاته فيما يتعلق بتعيينات قضاة محكمة النقض والرؤساء الأول لمحكمة الاستئناف ، ويبدى رأيه ، بالشروط التي يحددها القانون الأساسي في الاقتراحات وزير العدل الخاصة بتعيينات القضاة الآخرين ويستشار في موضوع الملق بالشروط التي يحددها القانون الأساسي » .

يتعلق مجلس القضاء الأعلى في هيئة مجلس قاديپ . ويرأسه في هذه الحالة الرئيس الأول لمحكمة النقض » .

١ في هذا المقال وقد نشرته في عام ١٩٥٤ بمناسبة وضع مسودة مشروع الدستور ونفذت فكرته . أيضا أن يكون لقب المحامين من بين أعضاء مجلس القضاء الأعلى ،

وتوجد حكما مقاربا في الدستور الإيطالي الحالي الصادر منذ عام ١٩٤٧ ، وإن كان هذا الدستور ينتهج نهجا مختلفا في تشكيل مجلس القضاء الأعلى إذ يضم أعضاء ينتخبهم القضاة وأعضاء ينتخبهم البرلمان من بين أساتذة القانون والمحامين .

فالمادة ١٠٤ من الدستور الإيطالي تنص على ما يأتي بالحرف الواحد :

« يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء .
ويشارك الرئيس الأول والقائب العام بمحكمة النقض في هذا المجلس . يحكم القانون » .

ويشترط جميع القضاة العاديين اختيار ثلثي بقية الأعضاء الآخرين من بين أعضاء مختلف المحاكم . ويختار البرلمان في جلسة مشتركة الثلث من بين أساتذة القانون في الجامعات ومن بين المحامين الذين أمضوا خمسة عشر عاما في مباشرة المهنة .

وينتخب المجلس نائبا للرئيس من بين الأعضاء الذين يختارهم البرلمان .

ويبقى الأعضاء المنتخبون في المجلس أربع سنوات في مناصبهم ولا يصح إعادة اختيارهم مباشرة بعد انتهاء مدتهم » .

نحل على مشاكل كثيرة :

والواقع أن تشكيل مجلس القضاء الأعلى ومثله المجلس الأعلى للمهيات القضائية برئاسة رئيس الجمهورية ، لا يعد تقديرا فقط لأهمية هذا المجلس وأهمية الوظيفة القضائية ، وليس من شأنه أن يكسبه سلطانا وهمية فحسب ، بل أن الفكرة فيه أعمق من ذلك .

إن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة المنتخب من الشعب ، وهو المسئول أمام الشعب عن سير العدالة ، كما هو مسئول عن سبب كافة نواحي نشاط الدولة .

ورئيس الجمهورية هو الذي يعين رجال القضاء .

وأما أهمية مختلف رئيس المحكمة العليا - وهو رئيس أعلى هيئة

قضائية - اليمين • وقد كان رئيس محكمة النقض بدوره الى عهد قريب يحلف اليمين أمام رئيس الجمهورية •

ورئيس الجمهورية يملك وظيفة قضائية يقرها له الدستور • فهو وحده صاحب الحق في العفو عن العقوبة •

وتطوير القضاء لا يملكه رجال القضاء وحدهم ، بل انه يحتاج الى تدخل رئيس الجمهورية ، ليستصدر التشريعات الخاصة به •

وتشكيل المجلس الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية وشارك وزير العدل فيه هو حل على مشكلة توزيع الاختصاصات بين رئيس الجمهورية ووزارة العدل والمجالس القضائية ذاتها ، فمن المعروف ان وزير العدل وفقا للقانون المسمى قانون السلطة القضائية هو الذي يصد الحركة القضائية وان هذا القانون يشترط أغلبية خاصة حتى يمكن لمجلس القضاء الأعلى ان يعدل فيها • بل ان هذا القانون يحكم رئيس الجمهورية عند الخلاف بين مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل ، فيطلب أن يرضى وزير العدل على رئيس الجمهورية وجهة نظر مجلس القضاء الأعلى والأسباب التي بنى عليها رايه ، متى تباينت وجهة النظر بين الوزير والمجلس • ومن ثم فان تشكيل المجلس الأعلى للهيئات القضائية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية وزير العدل : يركز شئون القضاء في يد هيئة واحدة تصدر قراراتها بالأغلبية ، ويمثل فيها رؤساء جميع الهيئات القضائية •

بقي أنه قد أصبح من الضروري في ضوء هذا التشكيل للمجلس الأعلى للهيئات القضائية وما تقرر له من اختصاصات ، أن يعاد النظر في نفس القوانين المنظمة للهيئات القضائية •

ويوم يتم تشكيل المحكمة العليا ، ويصبح المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالتالي مكتمل التشكيل ، فانه يمكنه أن يبدأ نشاطه بمراجعة القوانين المنظمة للهيئات القضائية •

وفي ظل هذا المجلس الأعلى وفي ظل محكمة عليا ، يمكن للقضاء ان يدعم استقلاله ليكون ميزاناً يحقق العدل ويعطي لكل ذي حق حقه ويحمي مبادئ المجتمع وقيمه ويرد أي اعتداء على الحقوق والحريات ، وليكون الاجتهاد اليه مكفولاً لكل مواطن في أية خصومة •

هل يجوز التعميضي عن الأخطاء القضائية ؟

أثارت قضية سجين لي مان طره الذي حكم عليه بالاشغال الشاقة لفعله زوجته وقضى قرابة عشر سنوات في السجن ثم ظهر فجأة من يعترف بأنه القاتل ... أثارت هذه القضية شجوننا ، فما أغل الحربة عند كل انسان وما ألدح من أن يحكم بادانة برىء .. وبقدر ما أحس به الناس من أسى ، بقدر ما بدسوا يتساءلون .. هل هناك سبيل لاصلاح الخطأ ؟ وهل هناك سبيل للتعميضي عنه ؟

ولا يستطيع واحد منا أن يستيقى الحوادث وما قد ينتهى اليه حكم القضاء في « التماس اعادة النظر » الذي قدمه المحكوم عليه .. بل ومن التسرع أن يقال أن ثمة خطأ قضائيا .. ليس هذا معناه أن القاضى غير معصوم من الخطأ كأي انسان ، ولكن الخطأ القضائي قد لا يكون مرجعه القاضى الذي أصدر الحكم . فالمحكمة تقيم قضاها من واقع ما يقدم اليها من أدلة ومن خلال اجراءات قانونية .. وهي تستقل بتقدير قيمة هذه الأدلة فتأخذ منها بما يطمئن اليه ضميرها .. وربما كان التسبب في الخطأ « المبلغ الكاذب » أو « شاهد زور » وربما كان التسبب « تقرير فنى » عن البصمات أو عن فحص السلاح المستعمل في الجريمة مثلا .. وإيا كان مصدر الخطأ ، فمن المقرر أن القاضى لا يسأل هنا يصدره من أحكام ما دام قد تصرف بحكم وظيفته التى حولنا له القانون والتزم الحدود التى رسمها

له وانتهى الى اعتقاده في الدعوى من خلال الأدلة التي طرحت أمامه في الجلسة .

والقول بفتر ذلك يعنى أن يتحرج القضاء ويترددون عند القيام بأعباء وظائفهم خضية الخطأ والمسئولية . ولذلك فإن القانون قد أحاط القضاء بضمانات الاستقلال وضمانات حمايتهم ضد أى تأثير ، فأجاز للقاضي إذا استشعر الحرج في نظر أية قضية أن يتنحى عنها وأجاز للمصنوم رده عن الحكم بل وأجاز لهم مخاصمته إذا وقع في عمله غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم ، وفي نفس الوقت أحاط القانون إجراءات المخاصمة بما يكفل المحافظة على هيبة القضاء وسمو الوظيفة القضائية .

ومع ذلك ٠٠ ففي تاريخ القضاء في جميع بلاد العالم سوابق كثيرة للأخطاء القضائية ٠٠ ولعل أمريكا هي أكثر البلاد التي نشرت فيها تعليقات تجزم ببراهة كثيرين ممن حكم القضاء بإدانتهم في قضايا مشهورة في تاريخ القضاء الأمريكي وقد جمعها القاضي الأمريكي موليفان في كتاب وعددها بمشر قضايا هامة لمل أشهرها قضية برونو هويتمان الذي اتهم بخرط وقتل أحد أبناء الكولونيل لندنبرج عام ١٩٣٢ ! وتعرض حملة واسعة من الصحافة حملت على الاعتقاد بأن المحلفين قد أصدروا قرارهم بالإدانة تحت تأثير النشر الواسع .

والتسليم بأن القاضي قد يخطئ هو الذي دعا الى إجازة الطعن في الأحكام القضائية أمام محكمة استئنافية أو أمام محكمة أعلى ٠٠

ولكن الامر قد يندق حينما يسلك المحكوم عليه كل طريق لاثبات براءته ولا ينجح في ذلك ٠٠ ثم تظهر واقعة جديدة تكشف الحقيقة . من أجل ذلك عرف القانون طريق التماس إعادة النظر ، مثل ما إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدعى حيا ، أو حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وطلب إعادة النظر في هذا ، الحالة يملكه النائب العام بقاء على طلب أصحاب الشأن - وتفصل فيه محكمة النقض ، بل أنه إذا كان قد صدر حكم بالإعدام ونفذ فعلا ٠٠ أو كان المحكوم عليه قد تولى نظرت المحكمة الالتماس وأصدورت حكما بمحو ما يمس ذكراه ٠٠

ولكن ٠٠ أهذا يكفي ؟

إله مع التسليم بعدم مسئولية القاضي أو عضو النيابة عن الاجراءات

التي يتخللها ولو صدر حكمه بعد ذلك بالفائتها، إلا أن النقاش كان محتتما دائما حول مدى مسئولية الدولة عن الأضرار التي تلحق المحكوم عليه الذي اتضحت براءته أو بالمحيوس احتياطيا الذي يراثة للحكمة بعدها ؟ وربما استطالت مدة الحبس الاحتياطي ، أو استطالت مدة تنفيذ العقوبة إذا كان محكوما عليه . . وقضى سنوات في السجن، لحقه خلالها ألم فقد الحرية والأهل والثقة والأمل والمستقبل . . فمن الذي يعوضه عن ذلك ؟

وبدهى أنه إذا عرف التسبب مباشرة في وقوع المحكمة في الخطا القضائي مثل المبلغ أو الشاهد الزور فإنه يتحمل مسئولية التعويض . ولكن ماذا عن الحالات الأخرى ، وماذا إذا كان المبلغ أو الشاهد الزور مدعما لا يملك ما يعرض به المحكوم عليه ؟

من المعروف أن الدولة مسئولة عن تصرفات جميع موظفيها . . ومسئولة عن أي ضرر يلحق الأفراد نتيجة قصور في سير المرافق العامة . . فما هو الوضع بالنسبة للأحكام القضائية ؟

في الشرائع الانجلوسكسونية مثلا هناك قاعدة أن الملك لا يخطئ وبالتالي لا تسأل الدولة وإن كانت الحكومة الانجليزية قد جرت على منح الضرر تعويضا في هذه الحالة . .

وفي فرنسا ، وعقب قضية دريفوس المشهورة - التي أدين فيها الضابط اليهودي دريفوس بتهمة الخيانة ثم اتضحت براءته ، وهي أمثلة خلا منها تاريخنا الإسلامي والحديث لأن قضائنا كانوا دائما يعيدون عن التحيز - صدر بعدها قانون في عام ١٨٩٥ يقرر أن الحكم في التماس إعادة النظر ببرائة المحكوم عليه يجيز منحه تعويضا يسبب ما لحقه من ضرر . . وهناك قوانين مماثلة . . في سويسرا وفي السويد وفي ألمانيا . .

ودقة المسألة ترجع إلى أن الحكم ببرائة المتهم لا يعنى دائما أنه لم يرتكب الجريمة ، فقد تكون الأدلة غير كافية فلا يمكن التسليم بمسئولية الدولة عن كل حكم يصعد بالبراءة بعد أن يحبس المتهم احتياطيا أو بعد أن يحكم عليه من محكمة أول درجة ، ولعل الحالة الوحيدة التي تستأهل النظر هي حالة من يحكم عليه لجريمة قتل ثم يظهر من ادعى بقتله حيا . في هذه الحالة يجب على الدولة أن تتحمل التعويض المناسب . .

وحتى في الحالات الأخرى ، مثل حالة المحكوم عليه في ليما ن طره إذا اتضحت براءته بعد أن ينظر الإلتماس المقدم بأعادة النظر في القضية ،

الا تقضى العدالة بوجوب التعويض في هذه الحالة ؟ واليهست الدولة
مسئولة عن سبب العدالة ؟

كان هذا الموضوع محل نقاش مستفيض في فرنسا منذ عام ١٨٩٥
وكان هناك رأى بأن الحكومة ملزمة « أدبيا » فقط بالتعويض ولكن مجلس
النواب الفرنسي رأى ان الدولة تسأل قانونا عن التعويض على أساس
نظرية تحمل التبعة ، مثلما يسأل صاحب العمل عما يصيب العامل من
ضرر أثناء عمله على إحدى الماكينات ، دون تطلب إثبات خطأ محدد على
القاضي الذى أصدر الحكم .

على أن فرنسا قد تقدمت اخيرا خطوة أوسع من ذلك . . . قلم يعد
الأمر مقتصورا على تعويض المحكوم عليه الذى تتضح ببراءته من خلال
اجراءات إعادة النظر ، بل أصبح يتناول أيضا كل حكم صدر ضد
شخص ثم يلغى بعد ذلك ولو من خلال اجراءات الاستئناف المقررة .
بل وأصبح يشمل المحبوس احتياطيا الذى يتقرر بعد ذلك الا وجهه
لاقامة الدعوى عليه أو الذى يحكم بعد ذلك ببراءته .

فقد صدر في فرنسا فى يوليو ١٩٧٠ قانون هام سسمى بقانون
تدعيم ضمانات الحريات الفردية للمواطنين ، وقد أجاز تقرير تعويض
لمن يجلس احتياطيا ثم تحفظ الدعوى بالنسبة له أو يحكم ببراءته نهائيا
بشرط أن يكون قد لحقه ضرر جسيم متميل وعهد القانون الى لجنة
قضائية بمحكمة النقض بالنظر فى طلبات التعويض ويكون حكمها فى ذلك
نهائيا .

بل لقد أثر الموضوع فى السنوات الأخيرة فى يوجوسلافيا ، ذلك
ان الدستور اليوجوسلافى الصادر عام ١٩٦٣ ينص على أن من يحكم
عليه بجنايا خطأ أو يحرّم من حريته دون سبب صحيح يكون له الحق
فى تعويضه عن الضرر الذى أصابه وتحمل الحزاة العامة قيمة التعويض

وحيلما كنا نعد مشروع الدستور الحالى بعد ١٥ مايو جرت مناقشة
واسعة حول ذلك . . . وانتهت المناقشات الى نص المادة ٥٧ من الدستور
التي تقرر أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة
المخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة جريمة لا تسقط
الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وأن الدولة تكفل
تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء . . . ومعنى هذا أن مبدأ التعويض قد

تقرر في حالات الاعتداء على الحريات الشخصية . . وهو اعتداء ينطوى على البعد ولكنه لا ينصرف الى حالات الأخطاء القضائية .

ولا يزال موضوع التزام الدولة بالتمويض عن الأخطاء القضائية محل اجتهاد المحاكم واصحاب الراى القانونى . . ذلك ان الصعوبة هى فى الموازنة بين مقتضيات عدم اعاقة الاجراءات القضائية التى تقرر حماية للمجتمع وبين مقتضيات حماية حقوق المواطن الذى يتعرض لهذه الاجراءات .

هل يجوز للمحكمة أن تلتزم ببيان مستقل عن الحكم ؟

بين وقت وآخر يملكنا حماس نحو تحقيق مزيد من الانضباط ومقاومة ما اسميناه بالتسيب في الإدارات الحكومية والقطاع العام ، ويتخذ هذا الحماس أحيانا شكل المطالبة بأشد العقوبات ، وكأنها وحدها الكفيلة بتحقيق الانضباط ومقاومة الانحراف .

وقد كانت صيحة الحماس هذه المرة من جهة لها وقار وحسم وهي محكمة امن الدولة العليا . فقبل أن تنطق بحكمها في قضية اختلاس بنك مصر بمحاكمة المتهم الاول فيها بالاشغال الشاقة المؤبدة وتثريمه ٤٧٦ الف و ٨٢١ جنيها وهو قيمة المبلغ المختلس مع الزامه ايضا برد هذا المبلغ كاملا ، وعزله من وظيفته ، التي رئيس هذه المحكمة كلمة سبهاها « بيان للناس وهدى وموعظة » وفي هذا البيان نبه رئيس المحكمة الى « تزايد جرائم الاختلاس واهاب بالمرشح الجنائي ان يرتفع بالحد الأقصى لجرائمها . ابتغاء مواجهة الحالات التي يقع فيها الاختلاس أو الاستيلاء على مبالغ باهظة اسوة بكثير من التشريعات المقايية في الدول المتقدمة ، حتى يقطع دابر حوادث الاختلاس والاستيلاء على اموال الشعب أو تخفيض احصاءاتها على الأقل » .

ومعروف ان عقوبة جرائم الاختلاس تصل حاليا الى الاشغال الشاقة المؤبدة وهي العقوبة التي قضت بها المحكمة على المتهم الاول - وأن هذه

✽ جريدة الامرام في ٤ يناير ١٩٧٣ -

المعقوبة قد تقررت بموجب قانون حماية الاموال العامة الذي لم يجنب مدهاده بعد ، وهو القانون الذي اعده مجلس الشعب في دور انعقاده غير العادي في شهر اغسطس الماضي (١) .

ومعنى ان يطالب رئيس المحكمة الموافق برفع الحد الاقصى للمعقوبة ، رغم انه قد سبق تشديدها منذ شهر قليلة ، معنى هذا انه يطالب بان تكون المعقوبة الاعدام ، فليس هناك من تشديد بعد الاشغال الشاقة المؤبدة (٢٥ سنة) الا الاعدام .

ولا اذكر في حياتنا القضائية ان القت المحكمة بيانا مستقلا عن الحكم من على منصة القضاء ، الا في صورة توجيه خطاب الى المتهمين باجزاء النصع اليهم . اما مخاطبة المشرع او الحكومة فانها عادة تكون في اسباب الحكم ذاته ، مثلما حدث في القضية التي عرفت بقضية البداري في الفلايينات حينما هابت محكمة النقض - وكان رئيسها عبد العزيز فهمي - باول الامر ان يتلافوا خطأ قضائيا وقعت فيه محكمة الجنايات حينما قضت بالاعدام على قاتل مأمور مركز البداري ، دون ان تلتفت الى ان هناك من الاسباب في هذه القضية ما كان يدعو الى التخفيف ، وهو ان المأمور كان يصامل هذا القاتل وهو من المشيوخين معاملة وصفتها محكمة النقض بانها « اجرام في اجرام » ، اذ كان يربطه في ذرائب الخيل ويقص شاربه ومن وقائع هذه المعاملة ما هو جناية هناك عرض وقال عبد العزيز فهمي في هذا الحكم المشهور « ان من أودى واهتيج طلبا وطفينا ، وكان ينتظر ان يتجدد ايقاع هذا الاذى الفظيع به - لا شك انه اذا اتجهت نفسه الى قتل معذبه ، فانها تتجه الى هذا الجرم مواترة مما كانت منزوعة واجمة مما سيكون - والنفس المواترة للزعجة هي نفس هالجة أبدا لا بدع انزعاجها سبيلا لها الى التبصر والسكون حتى يحكم العقل - هادئا مترويا - فيما تتجه اليه الارادة من الافراض الاجرامية التي تتخيلها قاطمة لشقاها » .

ولكن هذا النداء الانساني الذي وجهه شبيب القضاء للمرحوم عبد العزيز فهمي وبهذا الاسلوب الفذ في ذكائه ورصافته ، كان في صلب الحكم لا مستقلا عنه . وقد استجابات له الحكومة فخلفت حكم الاعدام .

وأذكر ان قاضي القضاء في إنجلترا في الأربعينات وكان اسمه اللورد

(١) وهو القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ .

« جودا رد » قد درج على ان يصدر احكاما شديدة على الصحفي التي لا تمتثل لاوامر القضاء ، حتى انه غرم احداها مرة عشرة آلاف جنيه وكان يتوعد المسئولين عن الصحافة في كل مرة بانهم اذا عادوا الى مخالفة اوامر المحكمة ، فانه سينزل بهم عقوبات اشد ، وقد اثار هذا الموقف نقدا شديدا ولم يتكرر بعدها . على انه في النظام الانجلوسكسوني فان القاضي عادة يلتقي بمانا باسم اغلبيه هيئة المحكمة ويعد بمثابة اسباب الحكم ، ولمن يخالفه الرأي من القضاء الحق في ان يلقي بيانا مستقلا . كذلك يحدث في الدول الاشتراكية التي تعرف نظام القضاء الشعبي ان ينيب القاضي الى احدى الظواهر الاجتماعية الضارة ، بل ان المحكمة العليا تقدم تقريرها سنويا الى مجلس الشعب عن ملاحظاتها حول تعديل القوانين العامة ذلك ان هذا المجلس هو الذي يختار اعضاء المحكمة العليا . كما ان هذا التقرير لا يقدم بمناسبة قضية معينة بل يكون عن حصيلة الموسم القضائي كله .

ويقودنا الحديث من هذا البيان الذى اذاعه رئيس محكمة أمن الدولة الى سؤال آخر ، اتكون عقوبة الاعدام هي الاسلوب الامثل لمقاومة جرائم الاختلاس .

لقد سبق ان طرح هذا السؤال على مجلس الشعب وهو يناقش مشروع قانون حماية الاموال العامة الذى اصدره في دور انعكاده غير العادى في شهر اغسطس الماضى . فقد اقترح بعض الاعضاء ان تكون عقوبة جرائم اختلاس الاموال العامة هي الاعدام ، ولكن غالبية الاعضاء طالبت بدلا من ذلك بتشديد الرقابة وتطوير اساليبها وتحديد الاختصاصات والمسئوليات . كما ذكر البعض ان العالم يتجه الى الغاء عقوبة الاعدام حتى فى الجرائم الاشد خطورة ، وانه رغم النص على عقوبة الاعدام فى بعض جرائم المخدرات فلم يصدر حكم واحد بالاعدام فيها ، لان المحاكم تخرج عادة عن الحكم بشئ هذه العقوبة التي يسمونها بالعقوبة التي لا يمكن اصلاحها ، فعقوبة السجن اذا وقعت خطأ امكن اصلاح الخطأ باخلاء سبيل المحكوم عليه ، اما من ينفذ فيه حكم الاعدام ، فقد زهقت روحه وانتهى الامر . وقد ثبت على اى الاحوال ان النص على عقوبة الاعدام فى هذه الجرائم لم يجد فى دفع شروطها ، لان من يقدم على هذه الجريمة يقبل المجازفة سواء اكانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او الاعدام . فلا جدوى اذن من الغاء كل العلب على « نص قانونى » يرتفع بالعقوبة الى الاعدام ، ونعتقد بصحتها اننا علمنا كل ما فى وسعنا لمقاومة الانحراف .

ويبدو ان البعض قد حسب مما اشار اليه تقرير مجلس الشعب في جوده على بيان الحكومة عن مكافحة الترخي والتسيب ، ان ذلك يعنى المطالبة بمزيد من التشريعات « الجزائية » على حين اننا لو طبقنا ما لدينا من تشريعات واستخدمناها الاستخدام الأمثل لكان في هذا الكفاية . فنحن لا نحتاج الى تشريعات جديدة بقدر ما نحتاج الى الجديدة في تطبيق التشريعات القائمة . ومن يرجع الى تقرير مجلس الشعب ، يجد ان المجلس يرى أن لظاهرة التسيب جذورها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية التي يجب اقتلاعها وان المجلس يطلب الا ينصرف اهتمامنا كله الى طلب انزال بالمقصر أو المجهل أو من يستحل لنفسه المال العام بل ان ذلك يجب ان يقابله اهتمام باذكاء الحوافز على الأمانة والاخلاص في العمل ، كما أكد المجلس ما سبق ان طلبه عند نظر قانون حماية الاموال العامة من سرعة الانتهاء من توصيف الوظائف توصلا الى تحديد المسؤوليات وانه بغير ذلك قد ينتهى قانون حماية الاموال العامة الى المصير الذي انتهى اليه قانون الاحمال . وهو ان يضع في زحمة القوانين ويسدل عليه النسيان ، وعلى هذا فأننى اذا كنت لا اوافق على ما دعا اليه بيان رئيس محكمة امن الدولة من رفع العقوبة الى الاعدام ، فأنى أؤيد ما جاء به من وجوب احكام الرقابة والتفتيش وهي مسئولية الحكومة واجهزة الرقابة والتفتيش في الدولة وما اكثرها .

ولكنى لا اعتقد ان هنالك دولا متقدمة قد اسنعاغت عن التنظيم والرقابة والعمل على ازالة الاسباب الموضوعية التي تؤدي الى ارتكاب الجريمة باجراءات القمع ورفع العقوبات الى حد الحكم بالاعدام . .

فليس بالعقوبة وحدها نحمي الاموال العامة ونصون امن المجتمع .

هل تصبح المرأة قاضية أيضا ؟ *

اقترح الدكتور عائشة رانب بأن تتولى المرأة القضاء فى محاكم الأحداث سؤالا عن مركز المرأة حتى اليوم فى الهيئات القضائية :

لقد سمح للمرأة بأن تكون محامية ، وأصبح لدينا مئات المحاميات ، ومنهن من بلغ أعلى درجات التقيد أمام محكمة النقض ، ومنهن محاميات لامعات قدمن معونة قيمة للمعدلة .

وانبجح لخريجات الحقوق التمييز كوكيلات للنياحة الادارية ، بل أصبح منهن رئيسات للنياحة الادارية .

والمرأة المصرية تغللت الوزارة .. وأصبح لها شأن فى مجلس الشعب ، فما هو الاعتراض الذى يثور عادة فى وجه اختيارها للقضاء ؟

ليس هناك من فى الدستور أو فى قوانين الهيئات القضائية يقصر وظائفها على الرجال . ولكن التمييز على أى حال يخضع للامعة وتقدير هذه الجهات . وكان الرأى دائما أن المرأة بحكم طبيعتها لا تتحمل مشقة الأعمال القضائية .

... وقد يكون هذا صحيحا فى تحقيق الحوادث الجنائية وخاصة فى الريف ، ومع مراعاة الظروف الاجتماعية السائدة .

من مقال بجريدة الأهرام فى ٥ يناير ١٩٧٢ .

ولكن ما هو الفارق بين المحامية التي تعمل في ادارة قانونية بالقطاع العام وبين محامية في ادارة قضايا الحكومة ، وطبيعة العمل واحدة ؟

وما هو الفارق بين وكالة النيابة الادارية تتولى التحقيق مع العاملين بالدولة والقطاع العام وبين وكالة للنيابة العامة تتولى التحقيق في قضايا الاحداث او العمل بمكتب النائب العام او امام محاكم النقض ؟

وهن يستصحن على الحقوقية ان تجلس للفصل في القضايا المدنية وقضايا الاحوال الشخصية وهي التي اصبحت استاذة في كليات الحقوق ومحامية تدافع امام المحاكم العليا ؟

والاقتراح وجيه ومعقول ويمثل خطوة .. وبداية هذا الاشتراك في محاكم الاحداث بداية ذكية وموفقة . فمعظم تشريعات العالم تحيد ان يكون قاضي الاحداث من السيدات ، وبضها يشترط على الأقل ان يجلس مع القاضي المتخصص ، مساعداً من كلا الجنسين ، من الخبراء في مشاكل الطفولة . ثم ان مشاكل الاحداث بطبيعتها ذات طابع اجتماعي يحتاج الى توفير جو من اللفة والطمأنينة للحديث . والمرأة في ذلك أقرب الى قلب الصغير وأكثر تفهما لسلوكه وعادته .

لقد شاهدت بنفسى تجربة المرأة القاضية في بلد اسلامي هو المغرب ولشدة دهشتي حينما تبينتم ان هناك قاضيات يجلسن في المحكمة العليا وان هناك قاضيات في جميع مستويات المحاكم وان في محاكم الاحداث بالذات تبلغ نسبتهن خمسين في المائة .

لقد قيل ان الشريعة الاسلامية لا تجيز للمرأة ان تتولى القضاء . وهو قول تموزه الدقة . لان هذا الرأي هو رأي مالك والشافعي وابن حنبل وحدهم . اما عند الحنفية ، فالذكورة ليست من شروط جواز تولي القضاء ، لان المرأة من اهل الشهادة في الجملة ، الا انها لا تقضى في الحدود والقباض لانه لا شهادة لها في ذلك . واهلية القضاء تدور مع اهلية الشهادة بوجودها وعندما . على انها لم قضت في حد فرفع ذلك الى قاض آخر يرى جوازه فامضاء فليس لغيره ابطاله .

بل ان بعض فقهاء الحنفية المجتهدين ، مثل « الكمال بن الهمام » ، يرى ان الشريعة الاسلامية لم تسلب المرأة ولايتها للقضاء . فالمرأة تصلح لان تكون شاهدة وناظرة وقف ووصية على اليتامى ، فاذا قضت قضاه موافقا لدين الله نفذ قضاؤها ولا يبطل . وقال « ابن جرير الطبري » ان

ولكن ما هو الفارق بين المحامية التي تعمل في ادارة قانونية بالقطاع العام وبين محامية في ادارة قضايا الحكومة ، وطبيعة العمل واحدة ؟

وما هو الفارق بين وكالة للنياية الادارية تتولى التحقيق مع العاملين بالدولة والقطاع العام وبين وكالة للنياية العامة تتولى التحقيق في قضايا الاحداث او العمل بمكتب النائب العام او امام محاكم النقض ؟

وهن يستمعن على الحقوقية ان تجلس للفصل في القضايا المدنية وقضايا الاحوال الشخصية وهى التى أصبحت استاذة فى كليات الحقوق ومحامية تدافع امام المحاكم العليا ؟

والاقتراح وجيه ومعقول ويمثل خطوة .. وبداية هذا الاشتراك فى محاكم الاحداث بداية ذكية وموفقه . فمعظم تشريعات العالم تجبذ ان يكون قاضى الاحداث من السيدات ، وبعضها يشترط على الأقل ان يجلس مع القاضى المتخصص ، مساعداً من كلا الجنسين ، من الخبراء فى مشاكل الطفولة . ثم ان مشاكل الاحداث بطبيعتها ذات طابع اجتماعى يحتاج الى توفير جو من اللفة والطبائفة للحديث . والمرأة فى ذلك اقرب الى قلبى الصغير واكثر تفهماً لسلوكه وعادته .

لقد شاهدت بنفسى تجربة المرأة القاضية فى بلد اسلامى هو المغرب ولشدة دهشتى حينما تبينت ان هناك قاضيات يجلسن فى المحكمة العليا وان هناك قاضيات فى جميع مستويات المحاكم وان فى محاكم الاحداث بالذات تبلغ نسبتهن خمسين فى المائة .

لقد قيل ان الشريعة الاسلامية لا تجيز للمرأة ان تتولى القضاء . وهو قول تموزه الدقة . لان هذا الرأى هو رأى مالك والشافعى وابن حنبل وحدهم . اما عند الحنفية ، فالذكورة ليست من شروط جواز تقلد القضاء ، لان المرأة من اهل الشهادة فى الجملة ، الا انها لا تقضى فى الحدود والقصاص لانه لا شهادة لها فى ذلك . وإهلية القضاء تدور مع اهلية الشهادة وجوداً وعدمًا . على انها لو قضت فى حد فرغ ذلك الى قاض آخر يرى جوازه فامضاء فليس كغيره ابطاله .

بل ان بعض فقهاء الحنفية المجتهدين ، مثل « الكمال بن الهمام » ، يرى ان الشريعة الاسلامية لم تسلب المرأة ولايتها للقضاء . فالمرأة تصلح لان تكون شاهدة وناظرة وقف ووصية على اليتامى ، فاذا قضت قضاءً موافقاً لدين الله نفذ قضاؤها ولا يبطل . وقال « ابن جرير الطبرى » ان

تكافؤ الفرص في الدفاع والتقاضى *

ما هو مدى فرصة المواطن العادى فى ان يظهر بعدالة كاملة أمام القضاء ؟

وما هو مدى فرصته أمام تنوع القوانين واختلاف وجهات نظر الحاكم اذا وقف وحده بلا محام فى دعوى رفعها أو فى اتهام وجه إليه ؟

ان القضاء يبذل جهده للوصول الى الحقيقة ، ولكن هل يمكن للتقاضى ان يتولى بنفسه الدفاع عن المصالح المتعارضة فى الدعوى ؟

ان التقاضى فى الدعاوى المدنية يراقب المعركة التى تجرى بين الخصمين والتى تستخدم فيها أسلحة قانونية رهيبية .

فالدفاع وأوجه البطلان فى الشكل والموضوع ، واختلاف النظر فى التفسير ، وما يستطيع كل خصم تقديمه من مستندات ... كل هذا عليه يجب أن يتحملة المواطن وحده أمام القضاء .

أما الدعاوى الجنائية ، فان التقاضى يتدخل فى شبرها وتزداد هيئته عليها . ولكن اليس الحكم فى النهاية بناء على اقتناع وجدانه ؟

* مجلة الأهرام الاقتصادى فى أول ديسمبر ١٩٦٢ .

وانظر مقالات أخرى للدكتور فى جريدة الأهرام فى ١٢ أغسطس ١٩٦١ و ١٠ ديسمبر ١٩٦١ و ٢٧ مارس ١٩٦٢ .

فمن الذى يمكنه أن يفتح القاضى بوجهة نظر قد تكون عادلة ؟ ومن الذى يستطيع أن يلفت نظره الى أوجه بطلان أو دفاع قد لا يظن اليها ؟ أيسـتطيع هذا كله ، المتهم المتكود الذى يقف وحيدا فى قفص الاتهام ؟

ثم الفتاوى ، والمعقود ٠٠ واجراءات الشهر العقارى والسجل التجارى وغيرها من الاجراءات الادارية المكملة للعمل القضائى ، كيف يمكن أن يجد المواطن غير القادر فرصته فيها ؟

انه اذا لم يكن قادرا على أن يدفع أتعابا لمحام ، لا بد أن يقع فريسة لبعضى « الكتبة الموميين » الذين يقفون بأبواب المحاكم والشهر العقارى يعرضون خدماتهم « الباطلة » بقروش قليلة ، ولكنها تؤدى فى النهاية الى أضرار بلهفة !

اما اذا لم يتخذ المواطن هذا الطريق ، فعليه أن يقف وحيدا يترنع بين دور المحاكم وأروقة الادارات المختلفة ، لا يجد فيها من يأخذ بيده !

لذلك كان من الضرورى فى نظام اشتراكى يقوم على تحقيق الفرص ، أن تحقق تكافؤ الفرص فى الدفاع والتقاضى مثلما حققناه فى نواحي حياتنا الأخرى .

ومن أجل هذا طالبنا وطالب بأن تتولى نقابة المحامين ، وهى الأمانة على العدالة ، أمر تحقيق هذه المساعدات القضائية وأن تجعلها جزءا من رسالتها .

ان المحامين كانوا لا يزالون فى الصف الأول للدفاع عن الحق والعدل وهم لا يترددون فى أن يحملوا عبء الدفاع عن أى متهم غير قادر . كما أنهم يشعرون بمسئوليتهم تجاه الجماهير ، لأن المعاناة رسالة قبل أن تكون حرفة أو صناعة .

ولكن هل تستمر هذه « النجدة » متروكة لمواظف متفرقة للمحامين ؟

وهل يمكن أن تكون للخدمات القانونية المجانية قيمة لذا كانت تتم بطريقة عرضية ؟ أم أنه يتعين تنظيمها وتجميعها فى هيئة مسئولة يجد عندها المواطن غير القادر السند والمعونة فى أى وقت ؟

لقد وجدت المستشفيات العامة دائما لخدمة محدودى الدخل من

المرضى ، أما المحتاجون الى خدمات قانونية ، فلا توجد لهم حتى اليوم هيئة تقدم لهم هذه الخدمات بالمجان أو نظير أتعاب رمزية قليلة .

إن هذه الهيئة ليست تأمينا للمحاماة ، بل إنها تنظيم لدور هام يجب أن يضطلع به المحامون أصحاب الرسالة .

وهي في الوقت الذي تحل فيه مشاكل المتقاضين ، تحسب مشاكل هذا العدد الضخم من المحامين الذي يتخرج في كليات الحقوق ولا تمكنه الظروف من أن يفتح مكتباً خاصاً به .

لقد عرفت أغلب بلاد العالم نظام المساعدات القضائية ، بل عرفت أيضاً هيئات متخصصة لتقديم هذه المساعدات .

وكانت نتيجة ذلك أن الدعاوى الكيدية قد اختفت ، وأن مهمة القاضي أصبحت أكثر يسراً وأن الوصول الى الحقيقة أصبح أقرب مثلاً .

أما في بلادنا، فما زالت المساعدات القضائية قاصرة على الجنايات التي يحتم القانون حضور محام فيها . والمحكمة هي التي تنسب المحامي بطريقة آلية ، ليس فيها احساس المحامي بالمسئولية وليست فيها حرارة الدفاع المؤمن . بل إنما مهمة تبدو وكأنها بغيضة .

ولنقلها بصراحة . . إن المحاكم ذاتها تنظر الى المحامي الذي تندبه وكان مهمته مجرد استيفاء لشكل يحتمه القانون . .

لا ، ليس هذا هو ما نريد . .

إننا نريد هيئة مسئولة عن المساعدات القضائية ، ونريد أن تشع حدود هذه المساعدات فلا تقتصر على الجنايات بل تتناول جميع القضايا بل الاستشارات والعقود أيضاً . .

ولكن هناك أسئلة كثيرة ترد على ذهن ونحن بصدد هذا الاقتراح . .

● طبيعة الهيئة تكون هيئة حكومية أم هيئة منبثقة من نقابة المحامين ؟

إن بعض النظم تجعل أمر هذه المساعدات مسئولية الدولة .

فالنمسا واليونان والنرويج والفلبين وبعض مقاطعات سويسرا

وتركيا ، تجعل تقديم المساعدات القضائية تنظيما حكوميا • وفي بعض البلاد تتولاها المحاكم كما هو الحال في ألمانيا واسبانيا •

أما بعض النظم الأخرى ، فانها تنشئ هيئات خاصة للمساعدات القضائية • ففي اليابان ، هناك جمعية المساعدات القضائية أسسها اتحاد المحامين • وفي إنجلترا هناك جمعية القانون تتولى المساعدات ، وفق قانون المساعدات القضائية الصادر سنة ١٩٤٩ • وفي أمريكا توجد مكاتب للمساعدات القضائية تتولاها جمعيات خاصة أو بعض نقابات المحامين ، بل بعض كليات الحقوق أيضا •

وفي الاتحاد السوفيتي ، هناك جمعيات « زملاء المحامين » تتولى الدفاع عن المتقاضين طبقا لتصريفة مخفضة ، كما انها تتولى الدفاع بالمجان في طائفة كبيرة من القضايا •

وقد يكون الاقرب الى طبيعة الأمور أن تقوم نقابة المحامين عندنا بتنظيم هيئة للمساعدات القضائية •

● هل تتولى الهيئة تقديم المساعدات في القضايا الجنائية وحدها أم المدنية أيضا ؟

إن أغلب نظم المساعدات القضائية تمد هذه المساعدات الى القضايا المدنية ، وخاصة قضايا الطلاق وقضايا العمال • وبعض البلاد مثل إنجلترا وسيلان تستثنى دعاوى القذف المدنية والاخلال بالالتعهدات ، ومنهها ما يستثنى دعاوى المطالبة بالحقوق ودعاوى الافلاس مثل سويسرا • كما أن بعض النظم لا تسمح بتقديم هذه المساعدات في القضايا الادارية أو قضايا الغرائب مثل اليونان وهولندا •

وفي أمريكا تقدم المساعدات القضائية حتى أمام الجهات الادارية مثل الهجرة وإدارة ترميمات العمال • وعلى النقيض فإن سويسرا لا تسمح أصلا للمحامين بالحضور في دعاوى العمال والأحداث •

أما الدعاوى الجنائية فإن أغلب البلاد لا تقتصر تقديم المساعدة القضائية على الجنائيات منها ، كما هو الحال في بلادنا • ففي البرتغال وبلجيكا وإنجلترا وتركيا ونيبالاند وفنزويلا ، وفي أغلب ولايات أمريكا تقدم المساعدات القضائية في جميع الدعاوى الجنائية •

وقد يكون من الأفق ، بالنظر الى ظروفنا ، أن نبدأ بتقديم هذه المساعدات فى القضايا الجنائية عموما عدا المخالفات التى لا يحكم فيها بمقوبة تبعية ، ثم ندرج فى تطبيقه بالنسبة الى القضايا المدنية ، فبدأ بقضايا العمال والأحوال الشخصية والإصلاح الزراعى ، ثم ندرج الى جميع القضايا الجزئية ، الى أن نتبين مدى نجاح التجربة .

كما أن هذه المساعدات يجب أن تشمل الاستشارات القانونية ، وفى أغلب الحالات لا يحتاج المواطن الا الى نصيحة أو مشورة . كما أن مكاتب المساعدات القضائية يمكنها أن تحل كثيرا من المنازعات بطريق التوفيق والتحكيم ، خصوصا المنازعات الصغيرة ، مثل منازعات الإيجار والمنازعات العائلية والمالية والمعاملات البسيطة . وفى بعض البلاد ، مثل ألمانيا ، تقدم نقابة المحامين هذه الاستشارات وفى بعضها مثل إنجلترا تقوم بذلك جمعية خاصة نظمها المحامون ، وفى بعضها يهدى الى هيئات عامة بتقديم هذه الاستشارات مثل البرتغال والسويد . أما فى البلاد الأخرى التى انشئت فيها هيئات للمساعدة القضائية ، فإن هيئة الهيئات هى التى تتولاهما .

وأغلب النظم تشترط لتقديم المساعدة فى الدعاوى المدنية أن يتبين لأول وهلة أن الدعوى الجنائية مأمولة الكسب . أما فى الدعاوى الجنائية ، فإن أمر المساعدة فيها واجب أيا كان مركز المتهم فى الدعوى . وذلك استنادا الى القاعدة الأصولية من أن المتهم برئ حتى تثبت ادانته . وذلك فيما عدا بلجيكا التى تشترط أن يكون مركز الدعوى مسليم حتى فى الدعاوى الجنائية .

كذلك فإن أغلب النظم لا تشترط اثبات عدم المقدرة المالية ، الا بالنسبة للدعاوى المدنية . أما الدعاوى الجنائية فانه يكفي بطلب المساعدة .

● من الذى يدفع أتعاب المحامى الذى يقدم المساعدة القضائية ؟

فى بعض النظم تدفع الخزانة العامة أتعاب المحامى ، مثل النظام المصرى الحالى فى الجنائيات ، ومثل ألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا .

وفى بعض النظم يعتبر تقديم هذه المساعدة منحة انسانية لا يتقاضى عنها المحامى أتعابا ، مثل أسبانيا وسكوتلندا والفلبين .

وفى النظم التى توجد فيها هيئات للمساعدة القضائية ، تتكفل خزينة الهيئة بدفع أتعاب محاميها ، مثل إنجلترا .

وفي نظم أخرى ، ترجع الهيئة على الخصم الذي خسر دعواه بقيمة أتمائها ، وتحصلها منه لحسابها ، مثل السويد وبعض الولايات الأمريكية .

وكذلك فإن بعضها يتقاضى من طالب المساعدة القضائية أتعاباً رمزية مثل الفلبين ، وبعضها يتقاضى منه نسبة مما يحكم له به مثل إيران .

وفي نظري أن خير نظام هو أن تتولى الهيئة دفع أتعاب المحامين المنتمين إليها ، على أن تدبر الهيئة مواردها بطرق مختلفة . فتتقاضى أتعاباً مخفضة من أي مواطن يتقدم إليها طالباً المساعدة ، فإذا ثبتت عدم قدرته على الدفع أعفى من هذه الأتعاب . وأن يكون لها الحق في أن ترجع على الخصم غير القادر . وكلها وسائل لها مثيل فيما قدمناه من نظم للمساعدة القضائية في البلاد الأخرى .

وأخيراً ، فإنه يجب أن يكون لهذه الهيئة فروع في الأقاليم ، ويجب أن يكون لها نظام للتفتيش على أعمال المحامين المنتمين إليها ، وأن توضح لها آداب وتقاليد تكفل لها أداء رسالتها .

إن هذه الهيئة إذا كتب لها النجاح ستكون بداية لعادلة حقيقية تصل إلى كل مواطن ولا تقتصر على المواطن القادر .

إن العدالة يجب ألا تكون مجرد شعار تعلقه المحاكم . بل إن العدالة يجب أن تصل إلى كل مواطن في سر ومعرفة وبلا نقفات باهظة . . .

✽ وقد كان المؤلف عضواً بمجلس نقابة المحامين واختير عضواً في اللجنة التي أعدت مشروع المحاماة الذي صيغ في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وقد نجح في أن يفتح زملاءه بالأخذ ببداية تقرير حق المساعدة القضائية للمواطنين ، فضمن القانون الباب الرابع ومواده المدة ١٣٩ على أن يشكل مجلس النقابة الفرعية من بين المحامين ذوي المكاتب هيئة للمساعدة القضائية نفس في المادة ١٣٩ على أن يشكل مجلس النقابة الفرعية من بين المحامين ذوي المكاتب هيئة للمساعدة القضائية لمير القادرين من المواطنين ، وبين النظام الداخلي للنقابة كيفية ترتيب المحامين بهذه الهيئة والمكائات التي تقدم لهم و شروط الطعاع للمواطنين بمنحهم هذه الهيئة . ولكن هذا النص - للأسف - لم يوضع موضع التطبيق .

وقد حرص المؤلف حينما كان عضواً في لجنة إعداد مشروع المرسوم (الدفع) الذي صدر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ بعد فترة التصحيح على أن يضمن المرسوم نصاً يقرر الجداً ، فجاء نص المادة ٦٩ الواردة في الباب الرابع الخاص بسيادة القانون على أن د يكفل القانون لمير القادرين مالياً وسائل الإنعواء إلى القضاء والطعاع من حقوقهم .

الفصل الخامس

القضاء الشعبي

يسهم الشعب في إقامة العدالة على الوجه وفي
الحدود المبينة في القانون
(مادة ١٧٠ من الدستور)

-
- ديموقراطية التشريع والقضاء
 - صورة للقضاء الشعبي في الاتحاد الموليتي
 - جلسة في محكمة شعبية
 - ما هو الطريق المناسب لمساهمة الشعب في القضاء

ديموقراطية التشريع والقضاء *

ترجع خطوط الديمقراطية الى اصل واحد ، هو وضع السلطة كلها في يد الشعب ، وتكريسها لتحقيق اهدافه .

ومفاهيم هذه الديمقراطية يجب ان تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن وفي مقدمتها القوانين وتحقيق العدل .

وإذا كانت الثورة المصرية تحاول باستمرار أن تنقل سلطة الدولة الى ايدي السلطات الشعبية لأنها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها - فإن تطبيق هذا المعنى يقتضى تطويرا في التشريع حتى يخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة ، التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية . وهذا التطوير لا يمكن أن يتم إلا اذا تصدينا بالبحث لسؤالين هامين وعرفنا الإجابة عليهما . وبغير ذلك سيظل جهاز التشريع والقضاء - ممثلا لسلطة بيروقراطية منمذلة عن الشعب ومعوقة لنقل سلطة الدولة تدريجيا اليه .

ما هو مدى اشتراك الشعب نفسه ومباشرة في إصدار التشريعات ، وهو المقصود بها ؟

وما هو دور الشعب في تطبيق هذه التشريعات وهي التي صدرت من أجله ؟

* من مقال في مجلة الطلبة عدد يوليو ١٩٦٥ .

هذا هو مالمعنه بديموقراطية التشريع والقضاء فلا يكفى لتحقيق ديموقراطية التشريع ان يمارس الشعب سلطته عن طريق ممثليه اعضاء مجلس الامة . ولا يكفى لتحقيق ديموقراطية القضاء ان نقرر مساواة المواطنين امام القانون والقضاء ، وان ننشئ محاكم واحدة تطبق قانونا واحدا ، ويخضع لاختصاصها جميع المواطنين بغير تمييز .

ان فهمنا للديموقراطية اعظم غورا من ذلك . علينا ان نستلهم هذا المفهوم وان نطبقه في مجالى التشريع والقضاء .

اشترك الشعب فى التشريع

فالمفهوم البرلماني التقليدى لاشترك الشعب فى التشريع ، انه يمارس هذه السلطة من طريق نوابه . فلا يصدر تشريع الا وقد وافق عليه ممثلوه .

ومفهومنا للديموقراطى لاشترك الشعب فى التشريع اوسع مدى من ذلك . انه يجب ان يبرز فى ثلاث مراحل : مرحلة اعداد التشريع ، ومرحلة صياغته ، والمرحلة التالية لصدوره .

● **ففى مرحلة اعداد التشريع :** يجب ان يكون التشريع صدى لما يريده الشعب . ومن هنا يبدو الدور الهام الذى تقوم به الاجهزة الشعبية فى تعرف حاجات المواطنين ومتطلبات علاقتهم الاجتماعية الجديدة . كما يبدو واجب اعضاء مجلس الامة فى الرجوع الى ناخبهم للاحاطة بمشكلاتهم ومناقشتهم فى الحلول التى يقترحونها لهذه المشكلات . ففكرة التشريع يجب ان تبدأ من القاعدة . وما تقدمه الحكومة او يقدمه ممثلو الشعب من اقتراحات تشريعية : يجب ان يكون صدى لما تريده جموع الشعب . ومن ثم فاننا يجب ان نعود الى الشعب بهذه المقترحات نستطلع رأيه فيها وأن تصبح موضع مناقشة واسعة المدى ، لتبين مدى استجابة الجماهير لها . ومن هنا كذلك يبرز الدور الهام الذى تضطلع به الصحافة وغيرها من وسائل الاعلام .

ان قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر هو مثل ظاهر على ديموقراطيته التشريع التى نعمنيها والتى يجب ان تسبق صياغته . فالرسائل التى تنشرها الصحف لآلاف المواطنين والمناقشات المفتوحة اننى تثور حول هذا الموضوع فى التلفزيون وفى الاذاعة وفى الصحافة — هى التى تحدد معالم الطريق لما يريده الشعب ومثل ذلك تنظيم

الزواج والطلاق كمسئلة اجتماعية . فلم يعد من المستساغ أن تتعزل جماعة من المتخصصين ، مهما سما علمها ومهما حسنت نيتها ، في حجرة مغلقة لا تنبض بحرارة الجماهير ولا تستلهم رغباتهم . . لتشريع للشعب دون أن تعرف ما يريده الشعب ، صاحب المصلحة الحقيقية في التشريع .

● اما المرحلة التالية ، وهي مرحلة صياغة التشريع ، فانها وان كانت من اختصاص الفنيين الا انه يجب ان يتاح فيها للمواطنين ابداء آرائهم على اوسع مدى ، خصوصا بالنسبة للتشريعات التي تمس حياتهم ومستقبلهم وامنتهم . فهذه التشريعات تعد لكي تطبق عليهم . فالمنطق الديموقراطي يقتضى أن نسترشد فيها بآرائهم . وهذه الآراء يمكن أن تعاون ممثلى الشعب حينما يطرح التشريع عليهم ، وتمكنهم من تقدير قيمة أى تشريع .

اتنا نسمع أن بعض اللجان الفنية للتشريع قد أنهت أعمالها . ونحن نطالب بأن تنشر مشروعاتها وأن تصبح في متناول المواطنين . فنحن نعلم أن بعض مشروعات القوانين الهامة في البلاد الاشتراكية قد طرحت للمناقشة العامة ، وأن الملاحظات التي أبداهها المواطن العادي كان لها اثرها في تعديل بعض مواد هذه المشروعات التي صاغها الفنيون .

ان مناقشة هذه المشروعات يجب أن تنظم على نحو يعبر تعبيرا حقيقيا عن رأي الشعب . فيمكن للوزارة المختصة أن تنظم هذه المناقشات مع المنظمات السياسية والاجتماعية المختلفة .

بل اننى ادعو المحاكم الى أن تفتح قاعاتها للمواطنين ، تعقد فيها الندوات ويشارك فيها رجال القضاء والقانون مع المواطن العادي صاحب المصلحة الحقيقية في التشريع .

ثم ان ديموقراطية التشريع تقتضى أن تكون نصوصه واضحة سهلة ، يمكن لكل مواطن أن يفهمها . اتنا لا نريد للتشريع أن يكون الغارا وأحاجى لا يفك رموزها الا كهنة القانون .

● وفي المرحلة التالية لصدور التشريع ، لا يكفى نشره في الجريدة الرسمية ، وان نفترض بذلك علم المواطن به . بل أن علينا أن ننظم حملات للتعريف بالتشريعات وتعريف المواطنين حقوقهم وواجباتهم ، وأن تعمق فهم الناس لها ولن يتم ذلك الا اذا يسرنا لهم الحصول عليها .

فما زالت النشرات التشريعية التى تصدرها الحكومة متراخية في صدورها . وهى تباع في أماكن خاصة لا يعرفها إلا خاصة المثقفين . إن هذه التشريعات يجب أن توزع على النقابات وتجمعات العمال والفلاحين ، بل يجب أن توزع على باعة الصحف .

ثم إننا يجب أن ننتقّب التشريع في التطبيق ، لننتبين مدى استجابة المواطنين له ، ولندرس أثره في حياتهم ، ولنعرف ما إذا كان قد حقق الغاية من صدوره أم لم يحققها . وهذا الاستقصاء الذى يمكن أن تنظمه وزارة العدل أو مجلس الأمة مع النقابات والهيئات الشعبية المختلفة ، يصن على تعرف النقص في التشريع فنعمل على معالجته .

هذه هى الديمقراطية السليمة في إصدار التشريع . فكيف نطبقها أيضا في تطبيقه .

ديموقراطية القضاء :

إن معظم بلاد العالم ، مهما اختلفت نظمها الاجتماعية ، تكاد تتفق على ضرورة توافر ضمانات ديموقراطية لحسن سير العدالة ، مثل علانية المحاكمات وكفالة حق الدفاع وتقدير مساواة المواطنين أمام القضاء .

فعلانية المحاكمات تكفل للشعب أن يمارس رقابته الديموقراطية على أعمال القضاء . فهى تدفع القاضى الى التزام العدل وهو ينظر القضايا تحت رقابة الراى العام ، قاضى القضاء ، فتحميمه من الاغراء والتحيز والانحراف .

ولكن الرقابة وحدها ليست كافية لتحقيق الديموقراطية السليمة . فنحن لم نكتف بديموقراطية الرقابة في تنظيم أجهزة الدولة الأخرى . فقد نص الميثاق على نقل سلطة الدولة تدريجيا الى المجالس الشعبية المنتخبة التى لا يقتصر دورها على الرقابة ، بل تشارك اشتراكا إيجابيا في الحكم . وهناك تجربتان توضحان ذلك تماما أولاها: تجربة الحكم المحلى ، فنظام الإدارة المحلية قد اشرك ممثلى الشعب في إدارة شئون الحكم ذاتها . إذ أن مجالس المحافظات والمدن والقرى تضم الى جانب الأعضاء المنتخبين بحكم وظائفهم أعضاء يختارون من بين الأعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكي كما تضم أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا . وهذه الاختصاصات تتناول جانباً هاماً من سلطة الوزارات

المركزية ، فهي تتناول شئون التعليم والصحة والشئون البلدية والاجتماعية والمالية والزراعية والتموينية وشئون المواصلات والامن .
اما المجالس الشعبية التي أعد مشروع قانونها ، ولا يزال مطروحا للمناقشة العامة ، فان اختصاصها يقوم اساسا على الرقابة .

واما التجربة الثانية ، فهي تجربة اشتراك العمال في ادارة وحدات الانتاج التي يعملون بها . فمجالس ادارة الشركات اصبحت تضم عنصرا منتخبا يمثل العاملين .

فلذا كان هذا هو فهم الثورة العميق للديمقراطية ، فهل يكفي في تحقيق ديمقراطية القضاء ان يباشر الشعب رقابته على اعمال المحاكم بالطريقة المحدودة التي تحققها علانية جلسات المحاكم او بممارسة الصلابة لاحتها في النقطة ؟ ام ان الديمقراطية السليمة تقتضي اشتراكا ايجابيا من الشعب في اعمال القضاء ؟

ونبادر الى التنبيه الى اننا لا نعني باشتراك الشعب في اعمال القضاء ، مجرد اشتراك اشخاص من غير المتخصصين في القانون ، في اصدار الاحكام ، مثل ما هو مقرر فعلا من اشتراك ممثلين من وزارتي الصناعة والعمل في هيئات التحكيم العمالية ، ومن اشتراك بعض مندوبي الوزارات المعنية في لجان اصلاح الزراعي او في لجان نزاع الملكية وغيرها من لجان التعويضات . بل ان المعنى اصعب غورا من ذلك .

انه يعني اشتراك الشعب عن طريق ممثليه في اداة العدالة . . .
الشعب بقاعدته العريضة ، بعماله وفلاحيه ومتقفيه وسائر قواه العاملة ،
الشعب برجاله ونسائه .

تجربتان لاشتراك الشعب في القضاء :

وامامنا في هذا الشأن ، تجربتان . تجربة تجري عليها معظم البلاد الغربية وهي تجربة المحلفين وهم عبارة عن اثني عشر شخصا لا يشترط فيهم التخصص ، يجلسون مع القاضي في المحاكمات الجنائية بوجه خاص ، ويسألهم القاضي رأيهم في ثبوت الادانة او عدم ثبوتها . ويجب ان يصدر قرارهم في ذلك بالاجماع فاذا اصدروه استقل القاضي وحده بتطبيق القانون وتقدير العقوبة . وان هجروا من الوصول الى قرار بالاجماع اميدت الاجراءات والمحاكمة من جديد ودعت هيئة محلفين جديدة للاشتراك في المحاكمة .

كما أن اشتراك الشعب في إدارة القضاء يتمثل في بعض الدول في انتخاب القضاة المتخصصين ذاتهم ، كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية وفي سويسرا . بل أن بعض البلاد مثل إنجلترا ، لا تستلزم التخصص القانوني في اختيار قضاة الصلح وهم الذين يفصلون في معظم القضايا الجزئية التي تطرح على القضاء .

أما التجربة الأخرى ، فهي تجربة الدول الاشتراكية وبعض الدول الغربية مثل ألمانيا والنرويج والسويد . وهي اشتراك قضاة من عامة الشعب يسمون **المدول Assessors** ، مع القاضي المتخصص . ولهم نفس حقوق القاضي المتخصص وعليهم واجباته . فهم يختلفون من المحلفين في أنهم يشتركون مع القاضي في تقدير ثبوت الوقائع وفي تقدير العقوبة أيضا . ويجلس هؤلاء المدول مع القضاة المتخصصين في جميع المحاكم حتى المحاكم العليا مادامت تتمتع كمحكمة أول درجة . أما المحاكم الاستئنافية فإنها تشكل جميعها من قضاة متخصصين . ولا تزيد مدة خدمة قاضي الشعب (أي المدل) عن أسبوعين في العام . فللقاضي الشعب وظيفة أخرى . فهو ليس متخصصا للقضاء . بل أنه قد يكون عاملا أو جنديا أو مهندسا أو أستاذا في الجامعة أو ربة بيت . ويتقاضى مدة قيامه بعمله في المحكمة مرتبه الأصلية من وظيفته . فإذا لم تكن له وظيفة منح مقابلا ماديا لاشتراكه في الجلسات . وجميع القضاة سواء المتخصصون منهم أو المدول ، يختارون في الدول الاشتراكية بالانتخاب .

وقد اشتهت تجربة اشتراك الشعب في القضاء في الدول الاشتراكية ، فانشئت بعض المحاكم المسماة بمحاكم الرفاق داخل المصانع والمزارع الجماعية وفي أحياء المدن والقرى . وبعد أن كان اختصاصها مقصورا على الفصل في منازعات العمل والنظر في سلوك الرفاق ، وكانت لا تصدر أحكاما جنائية بل تأديبية - امتد اختصاصها ليشمل بعض الجرائم البسيطة مثل جرائم الاعتداء البسيط أو السب أو الإللاف السيئ ، ومثل منازعات الأسرة ومنازعات الملكية المشتركة في المنزل أو الزرعة - وينتقد لها الاختصاص إذا كان المتنازعان ينتعمان إلى مركز عمل واحد أو محل إقامة واحد .

وقضاة هذه المحاكم ينتخبهم العاملون في مراكز الإنتاج أو سكان الأحياء من بين زملائهم وجيرانهم .

ومن هذا انعرض السريع ، نتيين أن اشتراك الشعب في القضاء ليس سمة البلاد الاشتراكية وحدها . ومع ذلك فاننا يجب أن نلاحظ الفارق الاساسي في فلسفة كل النظامين .

الفلسفة شعبية القضاء

ان نظام المحلفين في النظم الغربية لا يعدو أن يكون أحد ضمانات نظرية الفردية ، وهو ثمرة تطور تاريخي . فقد كان المحلفون في بادئ الامر في عهد ملوك الفرنك اقرب الى الشهود الذين يأخذ الملك اقوالهم بعهد خفت اليمين ، لكي يصرف ما على جارهم من ضرائب . ثم بدا الاستعانة بمثل هؤلاء الجيران كشهود لمعرفة معلوماتهم بشأن أى نزاع مطروح على القضاء . ثم انتقل هذا النظام بعد ذلك الى انجلترا والبلاد الانجلو سكسونية . وتطورت وظيفة المحلفين من مجرد شهود الى قضاة . واعتبر هذا النظام ضمانا للحرية ضد طغيان القضاة المعيّنين من التاج . وهذه النظرة الى اشتراك الشعب في القضاء كمجرد ضمان للحرية الفردية ، أدت الى أنه أصبح مجرد حق للمتهم يجوز له أن يتنازل عنه وأن يطلب محاكمته أمام قاضى متخصص بغير محلفين .

كذلك فان نظام انتخاب القضاة في بعض البلاد الغربية مثل الولايات المتحدة الامريكية ، يستمد فلسفته من نظرية فصل السلطات التى تسود الديمقراطية الغربية التقليدية . ومع ذلك فان المحكمة العليا الامريكية هى أعلى وأخطر سلطة قضائية في أمريكا، لا يختار أعضاؤها بالانتخاب ، بل يعينهم رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الكونجرس .

أما اشتراك الشعب في القضاء في البلاد الاشتراكية ، سواء كان مباشرا عن طريق اشتراك أفراد من الشعب في القضاء ، أو كان غير مباشر من طريق انتخاب القضاة - فانه تطبيق لممارسة الشعب سلطته ، ولوجوب نقل سلطة الدولة تدريجيا الى الشعب .

القضاء الشعبى من ترائنا القومى :

وإذا كنا اليوم ندمو الى اشتراك الشعب في القضاء ، فان في ترائنا القومى آثار هذه الفكرة فقد وجدت وظيفة العدول الى جانب القاضى التخصص منذ حكم الرشيد . فقد كان القاضى يجد نفسه محتاجا الى رأى أشخاص من عامة الناس يتميزون بالعدل وبالحبرة بالناس . وكان القاضى اذا اتخذ مجلسه للقضاء اجلس هؤلاء العدول

الى جانبه . بل لقد نظمت مهنة « العدول » الى حد ان أصبح لهم جدول بيقدون فيه . وكان أول قاض دون اسماء العدول في ديوانه بمصر هو « مائة أبو نهيم اسحاق ابن الفرات » . وكانت ولايته في عهد الرشيد .

كذلك عرفت مصر نظام القضاء الشعبي في صورة ما - وبصرف النظر عن الظروف الاجتماعية وقتذاك - ، حينما انشأت محاكم الاخطاط عام ١٩١٢ . وكان الغرض من انشائها تقرب القضاء من المتقاضين في الأقاليم في المواد المدنية والجنايئة البسيطة ، وكان يراعى في اختيار قضاة هذه المحاكم أن يكونوا من طبقة المتقاضين أنفسهم حتى يسهل لهم ذلك نظاما قضائيا سهلا سريعا لا يمتدح في الإجراءات والقواعد الفنية . حقيقة أن قضاة الشعب في محاكم الاخطاط كانوا يختارون من الأعيان ، ولم يكن هناك نظام لانتخابهم . ولكن علينا أن نذكر أن البلاد لم تكن تعرف في هذا العهد ، حتى أبسط حقوقها السياسية والاجتماعية .

كذلك يمكن القول بأن ما يقوم به العمدة من فسخ للمنازعات البسيطة في الأقاليم ، هو نوع من القضاء الشعبي . بل أن منصات المنازعات الصغيرة في الريف لا تصل الى المحاكم ، إذا كان العمدة موضع ثقة واحترام أهل قريته .

وكانت المحاكم التجارية المختلطة تضم الى جانب القضاة المتخصصين ، قضاة من التجار . وكان نصف هؤلاء العدول يختارون من التجار المصريين إذا كان أحد المصريين بين الخصوم . بل لقد عرفت بمحاكم الجنائيات المختلطة نظام المحلفين ، وكان نصفهم يختار من المصريين إذا كان أحد المتهمين مصرياً . بل أن المجالس الحسبية والمالية المائة كانت تضم عضوا شعبيا ، وإن كان هذا العضو يختار من الأعيان .

كيف يتم اشتراك الشعب في القضاء

ولسنا ندعو في هذا البحث الى الأخذ بنظام انتخاب القضاة المتخصصين . ولكننا ندعو الى ضم عنصر شعبي يتم اختياره بالانتخاب، الى جانب القاض المتخصص ، على أن يقتصر هذا الاشتراك على محاكم أول درجة . أما المحاكم الاستئنافية ومحاكم القانون مثل محكمة النقض فإنها يجب أن تظلي مقصورة علي القضاة المتخصصين .

وبطبيعة الحال ، فان الحذر في تطبيق هذه الفكرة يقتضى التدرج في هذا التطبيق . فيمكن أن نبدا التجربة في المحاكم الجزئية الجنائية ، وفي قضايا العمل والاحوال الشخصية . كما يجب أن تنظم طريقة انتخاب القضاة الشعبيين على نحو يكفل التحقق من صلاحيتهم وعذلم .

على أنه في معيط القضاء المتخصص ذاته ، فان تحقيق الديموقراطية يقتضى أن يكون اختيار رؤساء المحاكم ووكلائها بالانتخاب يشترك فيه قضاة المحكمة ، وأن يضم الى مجلس القضاء الأعلى ممثلون من المجلس الشعبي يختارون من رجال القانون وهي تجربة تعرفها إيطاليا وفرنسا .

كذلك يمكن التفكير في انشاء نوع من المحاكم الاجتماعية في الأحياء ووحدات الإنتاج ، يجلس فيها المواطنون وينظرون فيها المنازعات والجرائم البسيطة ويتعلمون منها أن القضاء قد أصبح ملكا للشعب ، وأن احترام القانون وحراسة النظام الذى ارتضاه المجتمع ، قد أصبح مسؤولية كل مواطن .

ولذلك فبينما نلاحظ أن نظام المحلفين قد بدأ في الاول في كثير من البلاد الرأسمالية ، اذ ينظام القضاء الشعبي قبل أصبح من الأصول الدستورية الجوهرية في الدول الاشتراكية ، فلم يخل دستور من دساتيرها من النص على القضاء الشعبي .

فانظره الى اشتراك الشعب في القضاء على أنه مجرد ضمان للحرية ، قد استتبع انكماش هذا الاشتراك بعد أن أصبح القضاء المتخصص مستقلا . ففي إنجلترا ، التى برع فيها نظام المحلفين ، نلاحظ ان القضايا المدنية التى مازالت تنظر بواسطة المحلفين ، أصبحت محدودة لا تتجاوز ٣٪ من مجموع القضايا . كذلك فان ٨٥٪ من الجرائم التى كان يجب أن تنظر بواسطة المحلفين أصبحت تنظر أمام القضاة وحده .

والواقع أن نظام المحلفين في نشأته وتطوره كان مرتبطا بطبقات المجتمع الرأسمالى . فقد كان يشترط في المحلف دواما أن يكون من طبقة الملاك ، الى حد أن بعض الوثائق القديمة في إنجلترا كانت تتطلب من المحلف أن يقطن في منزل لا يقل عدد نوافذه من خمس عشرة نافذة! وكان بعضها يتطلب في المحلف أن يكون ممن يجوز تلقينهم بالسويد

المحترم Esquire وكذلك كان النظام الأمريكي يشترط في المحلف أن يكون من دافى الضرائب .

وحتى بعد تطور هذا النظام ، أصبح المحلفون يمثلون الطبقة المتوسطة فهم لا يمثلون مجموع طبقات المجتمع . فمن الاشخاص الذين تقرر استثنائهم من الجالوس كمحلفين ، اعضاء البرلمان ورجال الدين والمحامون والاطباء ورجال الجيش والبوليس ومن اليهم . فهذه الاستثناءات كانت تستبعد من المحلفين تمثيل الطبقة العليا ، كما ان الشروط التى يتعين توافرها في المحلف من أن يكون مالكا ان مزدافى الضرائب ، كانت تستبعد الطبقة الكادحة . ومن هذا يمكن القول ان نظام المحلفين نظام مرتبط بنشأة البورجوازية وسيطرتها على مقدرات المجتمعات الرأسمالية .

كذلك فان اختيار جماعة المحلفين Panel يخضع في بعض البلاد الرأسمالية لسيطرة السلطة التنفيذية ، مما يجعل فكرة التمثيل الشعبى السليم مشكوكا في توافرها .

وقد اقترن نظام المحلفين - الذى قصد به حماية الحريات البرجوازية - بذكريات الية عند الطبقة الكادحة ، التى كانت معرومة من الانتماء الى هيئة المحلفين . ونجد ذلك واضحا في روسيا القيصرية على لسان بوشكين وتولستوى ودوستيوفسكى وتشيكوف ومكسيم جوركى وغيرهم من شعراء روسيا وكتابه اللين وسواها بأقلامهم صورة هذا القضاء .

ويصرف النظر عن الاعتبارات الفلسفية والمذهبية ، فقد انتقد نظام المحلفين في البلاد الرأسمالية التى تطبقه بأنه نظام معقد الاجراءات باهظ التكاليف . كما انتقد نظام انتخاب القضاة بأن التجربة العملية قد أثبتت أنه لا يصل الى منصب القضاة الا مرشحين الاحزاب السياسية ، وان هذا قد ادى الى انقماشهم في السياسة الحزبية .

والواقع أن هذا الانتقاد ليس موجها الى فكرة انتخاب القضاة ذاتها ، بقدر ما يوجه الى الديمقراطية السياسية في المجتمع الرأسمالى التى انفصلت عن الديمقراطية الاجتماعية . وكما أن عضو البرلمان لا يستطيع في هذه المجتمعات أن يحصل على مقعده الا بمساندة حزب سياسى أو نفوذ رأسمالى ، فمن الطبيعي أن تكون هذه النتيجة مجتمة أيضا بالنسبة للقضاة .

ما الذي تحققه شعبية القضاء

أما شعبية القضاء في مجتمع اشتراكي ، فإنها تطبق كما أسلفنا لوضع السلطة كلها في يد الشعب ، فالعدالة وهي غاية القضاء يجب أن تكون انعكاسا لوجدان الشعب .

وإشتراك قضاة من عامة الشعب مع القضاة المتخصصين يقي القضاء خطر التخلّف والانزلال عن الشعب وعمّا يحس أنه العدل . وهو يجعل تطبيق القضاء للتشريعات مرتبطا بحقائق الحياة فهو يخلص القضاة المتخصصين من المرض الذي يتعرض له معظم رجال العلم وهو اقامة هالتحولهم تحجب عنهم تفكير الشخص العادي . وهو يجعل تفسير القضاء للقانون متفقا مع غايات المجتمع .

إننا نتوقع بلا شك من قضائنا المتخصصين أن يكونوا حراسا لمبادئ المجتمع الجديد .

ونتوقع منهم أن يرحبوا بمنصر شعبي جديد يتعلم منهم احترام القانون وتقدير المهمة الجليلة التي يؤديها القضاء . فإشتراك المواطنين مع العاض المتخصص بدعم ثقتهم بالقضاء ويعلمهم احترام القانون . ويصبح بذلك المحكمة منبرا للثقافة القانونية . ويشعر كل مواطن باعتزاز ، وهو يجد نفسه مطالبا بأن يشترك في حراسة المجتمع باسم القانون .

صورة للقضاء الشعبي في الاتحاد السوفيتي *

وصف مكسيم جودكي في قصته « الثلاثة » القضاء في عهد
القيصرية بقوله : ان ما يسمى عللا على العموم ليس في غالب الاحيان
سوى مهزلة . ان المتخمين يحاولون اصلاح عيوب الجياع ! . ولكنني
لم ان قط جياعا يحاكمون متغصا . واذا صادف ان حاكم المتخمين
احدهم . . لشعه ويظه . فكلما يقولون له : هذا دوس لك لكي
تتلم الا يكون لك كل شيء . . ينبغي ان تترك لنا شيئا ما ! .

بهذه العبارة استقبلني رئيس محكمة الشعب « نارودني سود »
القائمة بشوارع غراشفسكيا في احد احياء موسكو . وهي احدي
المحاكم التي تعتبر دعامة القضاء الشعبي في الاتحاد السوفيتي .
وهو قضاء يشترك فيه مواطنون من الشعب لا يشترط فيهم التخصص
القانوني .

لقد كنت اطم بخبرتي القضائية انه ما من محكمة تعطيك
صورة حقيقية غير زائفة عن العدالة مثل المحكمة الجولية التي تنظر
الغلبة قضايا المواطنين . قبل الساعة التاسعة صباحا كنت اترك
باب حجرة رئيس محكمة الشعب الجولية بموسكو يصحبني احد
الترجمين .

* من مقال بجريدة الامم رقم ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ .

وسألت رئيس المحكمة : ماذا من نظام المحلفين ، اليس المحلفون أفرادا من الشعب يجلسون مع القاضي لمساوئته . . . وهي صورة أخرى من القضاء الشعبي يعرفها كثير من النظم الغربية . . . **هاجب:** وكذلك كانت المحاكم القيصريه تعرف هذا المعضد الذي يطلقون عليه للتعبير عيسارة القضاء الشعبي . . . لقد كان المحلفون يختارون من الملك ودافى الضرائب وكانوا بذلك يمثلون المصالح الطبقيه ، كما ان دورهم كان يقتصر على التثبت من الوقائع : هل المتهم مذنب أم غير مذنب ؟ أما تطبيق العقوبة عليه فقد كان من شأن القاضي وحده أن ينفرد به . . . ولذلك فضل الموفقيت نظاما جديدا مستوحى من طبيعة النظام الاشتراكي . . . فدعا لينن الى اقامة قضاء جديد شعبي يتميز باشتراك الشعب فيه . . . فالقضاة يختارون بالانتخاب . . . والى جانب القاضي المتخصص يجلس قضاة من عامة الشعب لا تشترط فيهم الدراسة القانونية ، ويسمون (العدول) أو « معاونى القضاء » . . . وهم يشتركون مع القاضي على تقديم المساواة فى إصدار الاحكام : ينال كل حقوق القضاة وعليهم كل واجباتهم . . . والاحكام تصدر بالاعليه . . . وللأقلية أن تثبت رأيها كتابة لتطلع عليه المحكمة الاستئنافية وستائس وفيه

واستطرد رئيس المحكمة قائلا :

إن العدالة وهي غاية القضاء يجب أن تكون انعكاساً لوجدان الشعب . والشعب يجب أن تكون له كل رقابة على القضاء . ولا يكفى في ذلك أن تكون جلسات المحاكم علنية يؤمها الجمهور . بل يجب أن يكون دور الشعب في شؤون العدالة أكثر إيجابية فانتخاب القضاة من الشعب يحقق هذه الرقابة . كما أن اشتراك قضاة من عامة الشعب مع القضاة المتخصصين في القضاء يحل محل التخلف والانزواء عن الشعب . وما يحس أنه العدل ، ويعلم لغة المواطنين بهذا القضاء ، ويعلمهم احترام القانون .

وقد ميّزت عن هذه المصانئ المادة الثالثة من المبادئ الأساسية لنظام الفقه السوفييتي بقولها : « أن كل نشاط الحكم يهدف إلى بث حب الوطن في نفوس المواطنين وإلى حملهم على الاحترام المطلق للقوانين وتعليمهم النظام في العمل واحترام حقوق المواطنين وتزامهم بواجباتهم ومبادئ الحياة الاشتراكية » .

مشاهدة التجربة :

وقادني رئيس المحكمة الى احدى محاكم الشعب التي كانت على وشك الانعقاد . وعلمت منه ان المحاكم تفتح جلساتها في ساعات محددة لا تتأخر عنها ودخلت قاعة الجلسة . . بسيطة ولكنها نظيفة وهادئة . وشاهدت المتهم يرتدي ملابس العادية ويمسك ورقة يدون عليها ملاحظاته ويحيط به اثنان من الحراس في ملابس أشبه بملابس الحجاب . انه سائق احدى سيارات التاكسي يحاكم من جريمة قتل خطا .

وامان افتتاح الجلسة . ودخل القاضي المتخصص يتبعه قاضي الشعب . وكان احدهما سيدة من المشتغلات بالابحاث الاجتماعية ، وكان الاخر رجلا نحولا متقدما في السن علمت انه رئيس احدى النقابات ، ولاحظت ان القاضي كان يحمل صندوقا مقلما وضعه امامه ، وسألت مما يمكن ان يحتويه .

وبدأت الاجراءات . . القاضي يتلو تقرير الاتهام بنفسه كلمة كلمة في تودة . فلا يكتفي بأن يثبت في محضر الجلسة ان المحكمة تلت التقرير . وهو يعد ذلك يسأل المتهم عن التهمة ويستمع اليه في اثناء . والسكرتيرة المختولة تدون كل كلمة . ثم يناقشه القاضي . ويلفت المترجم نظري الى ان القاضي يسأله هل اشترك في الحرب الماضية وهل منح نيشانا او تقديرا . ويشرح لي رئيس المحكمة الذي كان يجلس الى جوارى أهمية هذا السؤال في تقدير العوامل الانسانية عند توقيع العقوبة . . فليس الفرض من توقيع العقوبة الانتقام بل الإصلاح . ويمضي القاضي فيسأله اهو متزوج ، ثم يسأله عن عدد اولاده ومن اعمارهم (١)

وبعد ذلك فتح القاضي الصندوق الذي دخل به الى الجلسة ونثي محتوياته على المنصة . انها نماذج صغيرة تمثل الحادث . . الطريق واشارة المرور الضوئية ونماذج للسيارات التي كانت تعبر الطريق . . وهكذا صور الحادث على منصة القاضي في وضوح يبين كيفية وقوعه . ولاحظت ان كل من الطبيب الشرعي وخبير الروب كانا في الجلسة حيث سألتهما المحكمة عن معلوماتهما الفنية ، وكل من المحامي وممثل الاتهام يوجهان الاسئلة . وهما يجلسان متقابلين تأكيداً لوكهما المتساوي . فلا يجلس ممثل الاتهام كجزء من هيئة المحكمة ، واستمر نظر القضية بقدر صياح ولا ضجيج ثلاث ساعات

انصرفت بعدها وأنا اسأل رئيس المحكمة : ومتى تفرغ المحكمة من نظر القضايا المروضة عليها ؟ اذا كانت لم تنته من فضيحة واحدة بعد ثلاث ساعات ؟ . فاجاب : ان قضايا القتل الخطأ تعتبر من القضايا الدقيقة التي تحتاج الى اناة وصبر . ولذلك فانه يخصص للقضية جلسة واحدة وقد يستغرق نظر القضية أكثر من يوم . وعلى كل حال فان متوسط عدد القضايا الجنائية الجوزية التي تنظرها محكمة الشعب في الجلسة الواحدة لا يتجاوز ثلاث قضايا ، وقد يصل الى خمس .

ثم سألت رئيس المحكمة : ما رأيك في هذه التجربة ، تجربة اشتراك مواطنين من الشعب في القضاء ؟ . قلت له : انها تجربة تعود الى التامل حقا . ولكن هناك ما اثار في فهمي ، فان تكويني القانوني قد تعود القضاء المتخصصين الملمين بالصناعة القانونية والذين يختارون بالتميين . . الا تخشون انفساء اسرار المداولات من قضاء الشعب ؟ .

وكان رده : لنواجه الامر في صراحة . ان القضاء يشتر . وهم ليسوا خيرا من أي مواطن عادي ، كما أنهم ليسوا أسوأ منه . فلماذا نفترض ان القاضي المتخصص هو الذي لا يفشي سر المداولة بينما يفشيها القاضي الشعبي . ان الجميع يحسبون عظم المسئولية . ولا اذكر حالة شكونا فيها من انفساء اسرار المداولات . ثم ان نظامنا القضائي نظام ديموقراطي ، الاقلية فيه تخضع لرأي الاغلبية ، ولكن للاقلية ان تثبت رأيها المخالف كتابة .

قلت له ان في النظام الانجلو امريكي ما يشبه هذا ، فرغم اختلاف فلسفة القانون في كل من النظامين فان اصحاب رأي الاقلية في المحكمة العليا الامريكية يثبتون رأيهم المخالف لرأي الاغلبية .

قضاة منتخبون

والحاكم في الاتحاد السوفييتي متدرجة ، لكل جمهورية محاكمها التي تتدرج من المحكمة الجزئية المسماة محكمة الشعب الى محكمة الاقليم فالمحكمة العليا . وهناك بعد ذلك المحكمة العليا للاتحاد السوفييتي .

والقضاء السوفييتي قضاء مجاني واحد . وليس هناك قضاء

إدارى منفصل من القضاء العادى . وإن كانت هناك هيئات للتحكيم
تختص بالفصل فى المنازعات التى تقوم بين المؤسسات والهيئات العامة
والزوارع الجماعية فيما بين بعضها والبعض الآخر وهى تعنى على وجه
التحصى بتحديد مسئولية اخلال أى مؤسسة بتنفيذ عقد إبرمته مع
مؤسسة أخرى ، وعلى أثر ذلك على تنفيذ الخطة الاقتصادية .

وجميع قضاة المحاكم أية كانت درجتها يختارون بالانتخاب .
فقضساء محكمة الشعب يختارون بالاقتراع العام المباشر السرى من
مجموع الناخبين فى المدينة أو النحي . أما قضاة محاكم الأقاليم فينتخبون
بطريق غير مباشر من طريق سوفيتيات الأقاليم . وكذلك ينتخب قضاة
المحكمة العليا للجمهورية من طريق مجلس سوفيتات الجمهورية . كما
ينتخب قضاة المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى من طريق مجلس
السوفيتات الأعلى .

وجميع القضاة ينتخبون لمدة خمس سنوات . ولا يشترط فىمن
يرشح نفسه للقضاء ألا يشترط واحد : أن تبلغ سنه خمسا وعشرين
سنة والا يكون محروما من حقوقه الانتخابية . ومع ذلك فلا ينتخب
عادة للقضاء إلا من كانت له دراية بالقانون أو درس دراسة عالية .

وقضاة من الشعب :

وفى جميع محاكم كل درجة يجلس مع القاضى المنتخب اثنان من
قضاة الشعب أو العدول . وهم أفراد من عامة الشعب ينتخبون فى
اجتماعات العمال والفلاحين وغيرهم من العاملين فى المكاتب لمدة سنتين
وهم يجلسون فى جميع المحاكم حتى المحاكم العليا مادامت تعتقد كمحكمة
أول درجة . أما المحاكم الاستثنائية فانها تشكل جميعها من قضاة
متخصصين . ولا تزيد مدة خدمة قاضى الشعب على أسبوعين فى العام

للقاضى الشعب عادة وظيفة أخرى ، وهو ليس متخصصا للقضاء
بل أنه قد يكون عاملا أو جنديا أو مهندسا أو أستاذا فى الجامعة ،
أو ربة بيت . ويتقاضى مدة قيامه بعمله فى المحكمة مرتبه الأصلية من
وظيفته . فإذا لم تكن له وظيفة منح بدلا لاشتراكه فى الجلسات .

ويعتبر انتخاب المواطنين قاضيا شعبيا مبعثا للفخر . وقد
علمت من رئيس محكمة الشعب أنه من بين قضاة الشعب الذين يداونون
القاضى المتخصص يجلس كوزلوقا بطل الاتحاد السوفيتى للعمل ،

وهو يعمل في مزرعة جماعية ، كما ان من بينهم البروفيسير كروتونا
استاذ معهد الدم . فقضاة الشعب قد يكون من بينهم العامل
كما قد يكون من بينهم المعلم . فالجميع يمثلون وجدان الشعب
ويمبرون عن قيمه واماله واحساسه نحو العدالة .

وفي الانتخابات الاخيرة التي تمت عام ١٩٦٢ انتخب في روسيا
وحدها ٢٦٧٠٠٠ شخص ليكونوا قضاة للشعب . وبذلك تتاح
الفرصة لأكبر عدد من المواطنين للاشتراك في القضاء ، مما يجعل
المواطنين اشد تقديرا للعدالة واحتراما للقانون .

المراة القاضية :

وليس هناك أى تمييز بسبب الجنس في انتخاب القضاة
سواء كانوا قضاة متخصصين او قضاة من الشعب ، فالمرأة
السوفيتية يمكن ان تصبح قاضية . بل ان نسبة النساء القاضيات
في الاتحاد السوفيتي نسبة كبيرة ، فهي تصل الى اكثر من ثلاثين في
المائة : بل انها تصل في بعض الجمهوريات مثل لاتفيا الى ٥٤ ٪ .
وكثيرا مايحدث في الاتحاد السوفيتي ان تكون المحكمة مشكلة جميعها
من قاضيات وخصوصا في قضايا الإخداث .

وقد تساءلت أثناء مقابلي مع رئيس المحكمة عما اذا كانت
تجربة المرأة القاضية قد أثبتت نجاحا . فرد على بأن المرأة القاضية
تبلل نهاية وبسدى اهتماما وتشعر بالمسؤولية . فسألته ألا يحتمل
ان تتأثر في قضائها بواطنها لأنها أميل الى الرحمة بطبيعتها . فرد
ضاحكا بأن الويل لمن تحاكمه امرأة ، وأن كثيرا من المتهمين يجرعون
إذا كان من نصيبهم أن تنظر قضاياهم أمام محكمة مشكلة من نساء،
فهى على النقيض أميل الى الشدة والتزام القانون وان كانت فى نفس
الوقت أوسع تقديرا فى قضايا الإحداث . ثم أضاف قائلا : ولما
كان نظامنا القضائى يقوم على الانتخاب ، فإنه لا يعقل أن يحرم نصف
المواطنين من أن يكون لهم منثلات في القضاء .

ويعتبر جماعية القضاء من المبادئ الأساسية في النظام
القضائى السوفيتي ، فهم يتكرون نظام القاضي الفرد ، ويرون انه
لا يحقق ضمانا كافيا . فجميع محاكمهم حتى في أدنى درجاتها مشكلة
من ثلاثة من القضاة ، الرئيس قاض متخصص ، والمعضوان من قضاة
الشعب المدول .

رقابة الشعب على القضاء :

والقاضي المنتخب يعتبر وكيلا عن الناخبين شأنه شأن أعضاء المجالس النيابية ، وهو يخضع بذلك لرقابة الشعب من جملة نواح . فمن ناحية على قاضي محكمة الشعب أن يقدم حسابا الى ناخبيه عما ادره بمحكمته خلال العام . فهو يبين لهم عدد القضايا التي فصل فيها ونسبتها من مجموع القضايا المحالة الى المحكمة ويبين نوع الاحكام التي صدرت ونوع القضايا والنشائج التي يستخلصها من القضايا التي عرضت عليه . ومثل هذا الحساب تقدمه جميع المحاكم بكافة مستوياتها الى الجهة التي قامت بانتخابها . ومن ذلك أن المحكمة العليا تقدم تقريرها الى مجلس السوفييت الاعلى .

وتتحقق رقابة الشعب ايضا عن طريق ان في امكان الناخبين ان يعزلوا القاضي قبل انتهاء مدة صلاحيته ، وان كان الدستور ينص على استقلال القاضي السوفييتي وأنه لا يخضع لغير حكم القانون ، الا ان ذلك لا يعنى ان يكون منزها عن رقابة الشعب . كذلك تتحقق رقابة الشعب عن طريق الصحافة فلما كان القضاء مدرسة لتربية الشعب فإن جلساته علنية وتنشر اخبارها على الراى العام . وكثيرا ما تنقد الصحافة الاحكام القضائية . وكثيرا ما تؤدي هذه الانتقادات الى اعادة النظر في بعض الاحكام الصادرة .

ويحدث كثيرا ان تمنع محاكم الشعب خارج مقر المحكمة الرسمى . فقد تمنع في المصنع لتحقق قضية متعلقة بشروط العمل او بفصل عامل فصلا تصفيا ، وتصدر حكمها وهي منعقدة في المصنع وحيث يشهد العمال جفسة المحكمة . وقد تمنع في المزرعة التي وقع فيها الحادث الحال اليها مثلا ، ليكون تحقيقه القرب مثلا واكثر يسرا وليكون حكمها اشد ودما .

وقد فهمت انه ليست هناك عظمة قضائية تطلق فيها المحاكم ايوابها في وجه المتقاضين . بل ان المحاكم مستمرة في عملها دائما . وهي ترتب اجازات قضائها دون اخلال باستمرار العمل القضائي .

محاكم الرفاق :

ومن المحاكم الفريدة التي نزلها في موسكو نوع من المحاكم يسمونه محاكم الرفاق . وهي محاكم ينتخبها المواطنون في كل حي او مصنع

من بين زملائهم • وتنظر في سلوك المواطنين ولا تصدر عليهم أحكاما جزائية ولكن أحكاما تديبية • وتعقد جلساتها علنية • وهي قد تكتفى في الأحكام التي تصدرها بالنصيحة أو لفت النظر أو بإصدار جزاء أدبي بتقويم السلوك ثم يعلن الحكم في المصنع أو الحي • ويسمون الحكم في هذه الحالة باليوم العلني • وهو حكم يعمل له كل شخص حسابا لما يتسم به من علنية • وقد اتسع نشاط هذه المحاكم إلى حد أن المحاكم الجزائية تنأى ما تفصل في التفتيش البسيطة أو تحيلها إلى محاكم الرفاق بدلا من أن توقع فيها عقوبة جزائية • ويعل الشراح السوفييت إنشاء هذه المحاكم بأنها ضرورية لالتزام السلوك الاشتراكي والتخلص من روائس الأفكار البورجوازية.

جلسة في محكمة شعبية *

حينما كنت في ألمانيا الديمقراطية في الأسبوع الماضي ، كان مشروع الدستور الجديد قد أعد لطرحة على الاستفتاء العام . وفي هذا الدستور نص يقرر مبدأ جديدا في نظامنا القضائي هو « أن يسهم الشعب في إقامة العدالة » . وهي الفكرة التي سبق أن طرحها الرئيس أنور السادات في خطابه أمام مجلس الشعب في ٢٠ مايو .

ولقد سبق لي أن شاهدت هذه التجربة على الطبيعة في كثير من الدول الغربية التي تعرف نظام المحلفين التقليدي . فبعد سنوات بعيدة حينما كنت أحد رسالتى للدكتوراه في إنجلترا ، حضرت محاكمات في محكمة جنائيات « أولد بيلي » المتباعدة في لندن ، يجلس فيها اثنا عشر محلفا الى جانب القاضى الذى يستقل بإدارة الجلسة ومناقشة المتهم والشهود بالاشتراك مع ممثلى الاتهام والدفاع . ويقتصر دور المحلفين على الاستماع ومتابعة المناقشات ثم يخلون الى أنفسهم ليصدروا قرارا يجب أن يكون بالإجماع سواء ببرائة المتهم أو أدانته . ويلتزم القاضى بهذا القرار فيما يتعلق بثبوت التهمة أو عدم ثبوتها ، ولكنه ينفرد بتقرير العقوبة والفصل في المسائل القانونية .

وشاهدت أيضا هذه التجربة على الطبيعة خلال السنوات الأخيرة

* جريدة الأحرار في ٢٢ سبتمبر ١٩٧١

في الاتحاد السوفيتي (ابرار ١٢ نوفمبر ١٩٦٤) وفي معظم الدول الاشتراكية الاخرى التي لديها ، حيث يتخذ مساهمة الشعب في إقامة العدالة صورة أخرى ، اذ يجلس قضاة من عامة الشعب الى جانب القاضى المتخصص ويشترون في اصدار الحكم ، اى يتداولون معه في وقائع الدعوى وفي تقدير الحكم ويسعون هؤلاء القضاة الشعبيين في وقائع الدعوى وفي تقدير الحكم ويسعون هؤلاء القضاة الشعبيين Assessors وهو ما افضل ترجمته بالعربية بكلمة « العدول » وهو اصطلاح له جذوره في تراثنا الاسلامي حيث وجدت وظيفة العدول الى جانبي القاضى المتخصص منذ حكم الرشيد ، اذ كان القاضى يجد نفسه في حاجة الى رأى أشخاص من عامة الناس يتميزون بالعدول وبالخبرة بالناس ، فكان اذا اخذ مجلسه للقضاء اجلس هؤلاء العدول الى جانبه .

لقد سبق لي اذن ان عشت مع هذه التجربة في صورتها ، ومع ذلك فقد عاودني فضول شديد لان اعود الى مشاهدة هذه التجربة مرة اخرى على الطبيعة . ذلك انني حين كتبت منذ سنوات داعيسا الى الاخذ بفكرة القضاء الشعبي ، (العدالة الاشتراكية ، ملحق الأهرام الاقتصادي مارس ١٩٦٦) كنت أطرح مجرد المبدأ للنقاش والحوار « النظرى » ، أما الآن وقد قلنا المبدأ واقتره الشعب بموافقة الجمعية على الدستور الجديد وبعد مناقشات مستفيضة في لجانته التحضيرية - فاننا مطالبون بأن نتجاوز دائرة « المبدأ النظرى » الى دائرة « التطبيق والتنفيذ » وأن نبحث اذن من انسب الاشكال لاعمال هذا المبدأ مع مراعاة ظروفنا الاجتماعية ، وأن نجيب على عديد من الاسئلة التي تطرحها هذه الفكرة مثل : اىكون الافضل الاخذ بنظام المحلفين التقليدى المعروف في معظم الدول الغربية أم الاخذ بنظام اشتراك العدول مع القاضى المتخصص وهو النظام الذى تميزه الدول الاشتراكية ومعظم الدول الاسكندنافية . ثم ماهى انواع القضايا التى يطبق فيها هذا النظام ، امى القضايا الجنائية وحدها أم جميع القضايا وخاصة القضايا العمالية وقضايا الاحوال الشخصية ؟ وكيف نجد هؤلاء القضاة الشعبيين ؟ وما هى ضمانات حيدهم وما هى ضمانات عدم وقوعهم تحت أى تأثير ؟ ثم كيف يمكننا التوفيق بين مبدأ ديموقراطية القضاء وبين مبدأ الاستعانة بالوسائل العلمية الحديثة في تحديد العقوبة ودراسة شخصية المتهم ونفسيته وما يقتضيه من تخصص القاضى ؟

كل هذه الأسئلة كانت تراودني حينما ذهبت لمقابلة الدكتور هينريخ توبلنز رئيس المحكمة العليا في ألمانيا الديمقراطية ، وهو في نفس الوقت نائب رئيس الحزب المسيحي الديمقراطي (ففي ألمانيا الديمقراطية لا زالت هناك خمسة أحزاب في مقدمتها الحزب الاشتراكي الموحد وتضمها جميعا جبهة وطنية) وهو في نفس الوقت أيضا عضو مجلس الشعب . وقد علق على ملاحظتي على ذلك قائلا : اننا لا نهتم بإرضاء مونتسكيو صاحب النظرية التقليدية في فصل السلطات . ان هذه النظرية فُقدت في التطبيق كثيرا من دالاتها . اليس قاضي القضاة في إنجلترا عضوا بمجلس اللوردات أي البرلمان . ومع ذلك فإن الدستور عندنا أساسه وحدة السلطة وأنها للشعب العامل .

وسألني رئيس المحكمة العليا عن أي المحاكم أريد زيارتها ، وما اذا كنت أريد حضور إحدى جلسات المحكمة العليا . فقلت له ، بل أريد حضور إحدى جلسات أدنى محكمة في جمهوريتكم وهي المحكمة الجزئية التي تنظر القضايا في مرحلتها الأولى . كنت أعرف بخبرتي القضائية أنه ما من محكمة تمطيك صورة حقيقية للعدالة في أي بلد مثل المحكمة الجزئية ، وهي أقرب المحاكم إلى المواطنين وهم أكثر احتكاكا بها .

وذهبت إلى محكمة برلين ، وجلست مع رئيس هذه المحكمة قبل موعد الجلسة . وقلت له ، أرجو ألا أكون قد حضرت مبكرا . . وكانت الساعة وقتئذ لم تتجاوز الثامنة صباحا . فقال لي : بل حضرت في الوقت المناسب . ان قضائنا يحضرون إلى المحاكم في الثامنة صباحا ولا يفادرونها إلا الرابعة بعد الظهر . فتساءلت : أمحاكمكم مزدحجة إلى هذا الحد بالقضايا ؟ فقال : بل ان القاضي لا يجلس للحكم إلا أربع مرات في الأسبوع ، والقضايا الجنائية التي تعرض عليه في الأسبوع لا يتجاوز عددها عشرين قضية بينما يصل المعدل الشهري إلى خمسين . ولكن القاضي عندنا يكتب أسباب أحكامه في المحكمة ، فهو لا يحمل ملفات القضايا إلى بيته ، ثم ان لكل قاض حجرة خاصة به يخلو فيها إلى نفسه ويدرس القضايا ويطالع المراجع القانونية التي لا يمكن لمكتبته الخاصة أن تضمنها جميعا .

واخترت إحدى الجلسات الجنائية ، ودخلت القاعة بحذر وأنا أسير على أطراف قدمي كأنني أدخل محرابا ، فقد كان الهدوء والنظافة يحيطان بالمكان . وفي صدر القاعة على المنصة منبذة قاضية قرأس المحكمة ، وإلى

جانبا شينتان وقوران هرفت انهما القاضيان الشعبيان * (وفي برلين فان
٣٥٪ من قضاة محاكمها من النساء) *

وبدأت القاضية بمناقشة المتهم * ويقضى نظام الاجراءات الجنائية هناك
بان يبدأ الرئيس المناقشة ثم تطلب من العضوين الشعبيين توجيه مآلديهما
من أسئلة * وكان مرافقى يترجم لى ما يجرى فى المحاكمة * وفهمت أن
المتهم كان يعمل « بارمان » فى مقهى يقع قريبا من فندق «برولين» المعروف
ببرلين ويتبع المؤسسة التى تديره ، وانه متهم بمسئوليته عن عجز عشرة
آلاف مارك اى ما يعادل ألف جنيه مصرى تقريبا * وكانت النيابة العامة
قد افرجت عنه بعد التحقيق * وقد اعترف بمسئوليته عن ألفى مارك
وخمسائة ألفها فى استقبال أصدقائه فى « بار » المقهى خلال السنوات
الماضية ولكن التحقيق لم يستطع أن يثبت مسئوليته عن باقى المبلغ *

وكان مما استرعى نظرى فى المحاكمة هو دور المدعى الاجتماعى (وهو
غير النيابة العامة) ودور المدافع الاجتماعى (وهو غير المحامى) * فالى جانب
النيابة العامة التى لا يتحتم حضور ممثلها فى كل جلسة ، على خلاف نظامنا ،
يمكن للمنظمات الجماهيرية مثل الجبهة الوطنية والنقابات ومؤسسات العمل
أن تشهد الى ممثل لها بأن يشهد المحاكمة فى قضية تهمها لتدافع عن المجتمع
وتقوم بدور المدعى الاجتماعى ضد المتهم أو بدور المدافع الاجتماعى لصالحه
وذلك رغم حضور ممثل النيابة أو وجود محام للمتهم * وفى هذه القضية
التي شهدتها كانت التهمة تمس إحدى منظمات العمل ، ومن ثم فبعد أن
ناقشت المحكمة المتهم والشهود ، بدأ المدافع الاجتماعى وهو ممثل المؤسسة
يعرض وجهة نظره فى التهمة ورأيه فى المتهم ، وأنه يرى أنه مما سهّل
وقوع المتهم فى الخطأ أنه لا يوجد نظام دقيق لتنظيم ورديات العمل وتسليم
العهد من وردية الى أخرى * كانت المناقشة مفيدة للغاية * وتبدو قيمتها
فى أن دور المحكمة لا يقتصر على توقيع العقوبة ، بل أن القانون يقول لها
ما يسمى « بحق النقد » * فيمكن للمحكمة أن تنقد فى أسباب حكمها نظام
العمل فى إحدى المؤسسات العامة وأن تسترعى النظر الى مآتين لها بمناسبة
نظر إحدى القضايا من قصور *

ورفعت الجلسة على أن تصدر المحكمة حكمها فى المسألة الثالثة
والنصف بعد الظهور * وكان الحكم الحبس ستة مع وقف تنفيذ العقوبة ،
على أساس إتاحة الفرصة أمام المتهم ليصلح من سلوكه * وعدت أسأل

عن مصيره في الوظيفة التي يشغلها ؟ وفهمت انه لم يوقف أثناء التحقيق ولكنه نقل الى عمل آخر في « المطبخ » .

وقد تابعت بعدنا ، نظام القضاة الشعبيين ، كيف يتم اختيارهم مثلا . وفهمت أن المجلس الشعبي على مستوى كل محكمة هي التي تقوم باختيارهم فالمجلس الشعبي العام يختار قضاة المحكمة العليا ، ومجلس المحاسفة أو المقاطعة يختار قضاة المحاكم الابتدائية ، ومجلس القسم أو الناحية يختار قضاة المحاكم الجزئية .

ويدرج أسماء القضاة الشعبيين في كل محكمة في جدول يتم الاختيار منه بالدور ، الا اذا رأى رئيس المحكمة أنه من المفيد ان يشارك في نظر القضية قضاة شعبيون لهم تخصص معين ، مثل أن تختار سيدة مشغلة بالمسائل الاجتماعية عند نظر إحدى قضايا الأسرة أو اختيار محاسب عند نظر قضية لها جوانب حساسية ، أو اختيار عضو نقابي عند نظر قضية عمالية ، على أن يكون هؤلاء ممن سبق انتخابهم ووردت أسمائهم بالكشوف .

ويتنخب القضاة الشعبيون لمدة أربع سنوات وهي نفس المدة المحددة للمجلس الذي يقوم بانتخابهم . ويعمل القاضي الشعبي مدة أسبوعين في المحاكم كل سنة ، يتقاضى خلالها مرتبه من المؤسسة التي يعمل بها . فإذا لم يكن هابلا تقاضى بدل انتقال تجنده المحكمة .

وتنظيم القضاء في ألمانيا الديمقراطية يقوم على مبدأ اشتراك الشعب في جميع محاكم أول درجة وفي جميع القضايا . أما المحاكم الاستثنائية ، فتشكل من قضاة متخصصين . وعلى هذا فإن المحكمة العليا اذا انعقدت كمحكمة أول درجة ، ضم اليها قضاة متخصصون . وعلى هذا فإن المحكمة انعقدت كمحكمة استثنائية ، جلس فيها القضاة المتخصصون وحدهم .

وفي المحكمة العليا توجد دائرة عسكرية هي التي تنبها للمحاكم العسكرية ، ورئيس المحكمة العليا يشرف عليها . وإلى جانب القضاة المتخصصين من الضباط الذين يحملون شهادة الحقوق ، قضاة شعبيون يختارون أيضا بالانتخاب . وحينما يتداول القضاة في الحكم فإن القضاة الشعبيين يدلون برأيهم أولا قبل القاضي المتخصص وذلك حتى لا يتأثروا برأيه . ولكنهم يلتزمون بالمحافظة على سر المداولة .

ومع ان انقاضي الشسمى قد يكون أكثر عرضة للتأثير من القضاء المتخصص ، الا أن ذلك لا يصلح في نظرهم اعتراضا على نظام القضاء الشسمى . فالمجالس الشسمية تراعى فى انتخاب القضاة الشميين ان يكونوا على درجة عالية من الوعي والنضج والاستقامة . والقاضى الشسمى يحس بمسئوليته ويدفعه هذا الى العناية بالتزام الحيدة ، كما انه يختار بالدور فلا يعرف اسمه سلفا . والقضية عادة لا يستغرق نظرها الا جلسة واحدة والاستئناف لا ينظره الا قضاة متخصصون . ثم ان المحكمة مدرسة يتعلم فيها المواطنون احترام القانون . وتساءل رئيس المحكمة العليا : ألا يعقد المجلس الشسمى جلسات سرية أحيانا ، وألا يصدر تشريعات فلماذا لم تنهم أعضاء المجالس بأفشاء أسرار هذه الجلسات ، أو يقصروهم عن مهمة التشريع ؟

وقد أتيح لي بعدها ان أتناقش مناقشة مستفيضة مع المدعى العام فى ألمانيا الديمقراطية حول نظام النيابة العامة . وحتى عام ١٩٥٤ كان نظام النيابة العامة فى ألمانيا متأثرا بالنظام الفرنسى ، وكانت مهمة النيابة العامة مقصورة على التحقيق والمرافعة فى القضايا الجنائية ، ثم أصبح للنيابة العامة والمدعى العام الذى يشرف عليها دور هام فى حماية الشرعية الاشتراكية وحماية الحريات والملكية العامة ، علاوة على التحقيق وتوجيه الاتهام فى الدعاوى الجنائية . والمدعى العام ينتخب من مجلس الشعب لمدة المجلس نفسه ، أما نواب المدعى العام فيعينون بموافقة مجلس الدولة (وهو مجلس للرئاسة فى ألمانيا الديمقراطية) وفيما عدا ذلك فان المدعى العام هو الذى يختار أعضاء النيابة العامة . ويحضر المدعى العام جلسات مجلس الوزراء ويجوز أن يحضر جلسات البرلمان أو مجلس الدولة أو مجلس الرئاسة . وعلى المدعى العام أن يسترعى نظر مجلس الدولة (أى مجلس الرئاسة) أو مجلس الشعب الى أى قصور يراه فى القوانين ، وكما أن له أن يطلب إيضاحات من الجهات الادارية وأن يبلغها بملاحظاته ، فإذا لم ترد عليها أو لم يقتنع بها ، كان عليه أن يرفع الأمر الى الجهة الادارية العليا أو الى مجلس الشعب ، دون أن يكون له سلطة إيقاف أى قرار ادارى ، وكثيرا ما يرى المدعى العام أن يعيىل احدى القضايا الى محكمة اجتماعية فى المؤسسة أو فى القرية تتولى محاسبة المسئول اجتماعيا وذلك بلومه أو توبيخه دون حاجة الى توقيع جزاء جنائى .

وهدت أقول لرئيس المحكمة العليا فى ختام يوم حافل قضيتيه فى المحكمة : لقد زرت منذ أيام فى لبيزج مبنى المحكمة العليا الذى كان قائما

في عهد النازية وشهدت القاعة التي جرت فيها محاكمة ديمتروف الزعيم الشيوعي البلغاري عام ١٩٣٣ والذي اتهمه النازي بالتحريض على أحراق الريخستاغ وقتل هتلر ، وقد تحولت هذه القاعة اليوم الى متحف باسم ديمتروف . لقد كان مبنى غاية في الفخامة والأبهة .

وقال رئيس المحكمة العليا : ربما كان مبنى محكمة العليا الحالية أقل فخامة . ولكن العدالة فيه أصبحت تؤدي باسم الشعب والمصلحة الشعب وبواسطة الشعب .

ما هو الطريق المناسب لمساهمة الشعب في القضاء *

الحديث عن القضاء الشعبي هذه الأيام ، لم يعد مجرد دعوة نظرية للفكرة ، بل أصبح الحديث يتناول التطبيق * فبعد أن أقر دستور ١٩٧١ سبتمبر ١٩٧١ (دستور حركة التصحيح) مبدأ أسهام الشعب في إقامة العدالة ، أصبح على مجلس الشعب واجب أن يصدر قانونا بتنظيم هذه المساهمة ، ولم يكن من الميسور بين يوم وليلة أن توضع ضوابط هذه المساهمة لو لم تسبقها دراسات متأنية لتحديد نطاق التطبيق في ضوء تفهم واقع للأساس النظري لنظام القضاء الشعبي ، وفي ضوء تحليل طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة وجذور حضارتنا مع الاستفادة من التجارب الماثلة ، وهذه هي المهمة التي عكفت عليها اللجنة التشريعية لمجلس الشعب طوال العام الماضي ، والتي يسرت لها أن تقترح الخطوط العريضة لما تراه الطريق المناسب لتحقيق هذه المساهمة ، وهي المهمة التي بدأتها وزارة العدل والتي يسهم فيها رجال القضاء أنفسهم ، حتى يمكننا أن نضع معا تحديدا سليما لنطاق هذه المساهمة وضماناتها *

ولقد كانت الحجة التي يطرحها المناهضون لفكرة المساهمة الشعبية في القضاء ، أن القانون علم وصياغة ، وأن التطور الحديث الذي بلغ حده الاستعانة ، بالكمبيوتر ، في تطبيق العدالة ، يفرض على الأقل مزيدا من

التخصص وما يسمونه « الفنية » أو « التكنيك » مما يتمازج مع طبيعته
المساهمة الشعبية .

وهذه المحجة التي قد تبدو براءة وصائبية ، لم تحل دون أن يستمر
الأخذ بنظام المساهمة الشعبية حتى في البلاد التي أحرزت تقدما تكنولوجيا
مطلعا (مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية وفرنسا)
ذلك أننا نعيش في عصر الشعوب ، ولأن القانون ليس صياغة فحسب ،
ولكنه مضمون أيضا ، وواقع اجتماعي يتحرك بين الناس ، ويحكم علاقاتهم .
فلم يستطع المحاكم معاملة فئة أو عيادات طبية ، ولكنها هود مفتوحة للشعب
تمارس تطبيق القانون على العلاقات الاجتماعية ، فهي مرتبطة بالحياة
الاجتماعية ككل ، مرتبطة بالرأي العام . والقاضي في عصرنا هذا يجب أن
يعيش مع الحاجات الاجتماعية المتزايدة للمواطنين ، يحتاج الى أن يؤتسه فهم
بسيط لطبيعة العلاقات في المجتمع ، ف تطبيق القانون على وقائع معينة يحتاج
الى جانب المعلومات القانونية الى المعرفة الانسانية العامة . ومن ثم فإن
المصريين لازمان لتحقيق العدالة : العلم القانوني الحديث الذي يمثل القاضي
التخصص ، والنظرة الاجتماعية العامة المتحررة من الشكليات والتي تستجيب
لحاجات الاجتماعية ، والتي يمثلها القاضي الشعبي ، وهو الذي يقوم بدور
الوسيط بين القضاء التخصص وبين قطاعات واسعة من المجتمع يمس فيها
القضاء بأحكامه مصير الانسان وحرية بل قيم المجتمع أحيانا . ويتوافر
هذين العنصرين ، يمكن للمحاكم أن تقوم بدور هام كمنبر للثقافة القانونية
وتنشر الوعي القانوني وتؤكد احترام القانون في نفوس المواطنين وتؤكد
لثقتهم في أن العدالة انعكاس لوجدان الشعب . وهذه كلها عناصر تسهم
في تكوين حضارة أي مجتمع . وقد كان المسيحية الاسلامي يؤدي هذا الدور
في شرح أحكام الشريعة الإسلامية ، كما كان « العلول » وهم أشخاص
يتصرفون بالعدل ، ينظمون الى جانب القاضي الفقيه لمعاونه في الحكم على
صلاحية الشهود ، ومنهم من ولي القضاء بعد ذلك ، وكانت لهم أهمية خاصة
لأن الشريعة الإسلامية تجعل للبيئة أي الشهادة ، المقام الأول في الإثبات .
ويذكر « المقرري » أن القاضي كان إذا جلس في المسجد للفتوى «مجلس
« العلول » حواليه يملأ ويسره . بل كان يتجمع حشود « العلول » في محكمة
المظالم التي تقعد في المسجد برئاسة الخليفة ، وعلى التي تختص بنظر
القضايا التي يقبضها الأفراد أو الجماعات على الدولة إذا تصرفوا عن طريق
العدل والانصاف . . وقد عرفت مصر بالذات نظام « العدل » ، وهو صورة

من صور اشتراك الشعب في القضاء ، منذ القرن الثاني الهجري ، أى اننا سبقنا في ذلك النظم الغربية التي أخذت بنظام المحلفين .

ذكرت كل ذلك مع أننى قدمت أن مبدأ اسهام الشعب في اقامة العدالة .. مبدأ قطع فيه الدستور ، وليس من السائع أن نعود لمناقشته ، ذلك ان تفهم الأساس النظرى للفكرة هو الذى يميننا على وضع ضوابطها السليمة .

وأول ما يجب أن أنبه اليه هو أن نتجنب الخلط بين القضاء الشعبى بمعناه الأصيل وبين صور أخرى من اشتراك غير المتخصصين في القضاء .

القضاء الشعبى بالمعنى الذى ندعو اليه والذى قرره الدستور هو نوع من المساهمة الشعبية في اقامة العدالة ، فهو نظام يفترض دائماً وجود القاضي التخصص . أما اللجان الإدارية التى تتشكل من موظفين ، وقد يعهد اليها القانون أحياناً ببعض الاختصاصات القضائية ، فهى ليست من القضاء الشعبى فى شيء ، وأما مجالس الصلح أو المحاكم الشعبية فى الأحياء والبلدات والتى تسمى فى بعض النظم بالمحاكم الاجتماعية أو محاكم الرفاق والتى تتشكل من ممثلين شعبيين ، فإن دورها يقتصر اما على التوفيق بين المتنازعين أو إصدار قرارات بالولم أو التوبيخ ، فهى قرارات أدبية لا يصحبها توقيع جزاء مادي . وهذه المجالس قد تعاون فى التخفيف عن القضاء فى المنازعات الصغيرة ، ولكنها ليست القضاء الشعبى بمعناه الصحيح .

كذلك فإن الاستعانة بفئات من التجار فى المحاكم التجارية ، كما كان الأمر فى ظل المحاكم المختلطة وفى بعض النظم الغربية ، أو الاستعانة بأخصائيين كما هو الأمر فى محاكم الأحداث فى بعض الدول مثل إنجلترا والولايات المتحدة حيث تمثل السيدات الاجتماعيات أو مثل إيطاليا أو المكسيك حيث يمثل الأطباء النفسيون أو مثل الاستعانة بممثلين لوزارتى العمل والصناعة كما هو الأمر فى هيئات التحكيم العمالية المشكلة لدينا ، أو بمندوبين عن المساحة أو الفهر المقارى كما هو الأمر فى اللجان القضائية للإصلاح الزراعى عندنا ، فهذا كله ليس هو القضاء الشعبى .. فقد يكون نافعا ومفيدا ، ولكنه شيء آخر غير المساهمة الشعبية فى اقامة العدالة .

وقد وقع الخلط أحياناً نتيجة تشكيل اللجان المسماة لجان الفضل فى المنازعات الزراعية أو لجان تقدير الأيجارات . فهذه اللجان التى يدخلها

عنصر يختاره الاتحاد الاشتراكي من بين أعضاء تنظيماته ، ليست من القضاء الشعبي في شيء بل ان التنظيم السياسي يجب أن يكون بعيدا عن اختيار العنصر الشعبي في القضاء حريصا على استقلاله . وليس هذا بالرأى الجديد فقد سبق أن نبهت اليه في عدة مقالات (أهرام ١٩٦٨/٤/٣١ وأهرام ١٩٧١/٥/١٢) .

كذلك فانا يجب ألا نخلط بين تطبيق نظام المساهمة الشعبية في إدارة العدالة ، وهو مبدأ دستوري وبين علاج مشاكل نقص عدة القضاة وكفالة سرعة الفصل في القضايا .

وبعد أن انتهينا من تحديد « طبيعة » المساهمة الشعبية في أقسام العدالة على النحو المتقدم ، فإن علينا أن نبدا بتحديد طريقة هذه المساهمة « ونطاقها » ثم « ضماناتها » .

فاما عن طريقة هذه المساهمة ، فانا نود أن نستبعد من نطاق هذا البحث نظام المساهمة عن طريق الحلفين ، أي عن طريق اثني عشر شخصا يجلسون الى جانب القاضي المتخصص، ويفصلون في الوقائع وحدها ويطبق القاضي بناء على قرارهم حكم القانون . فهو نظام معقد يأخذ التكاليف . وكانت فكرته تقوم على أنه ضمان لعدالة المحاكمات وخاصة في القضايا الجنائية . وقد انحسرت هذه الحكمة بعد أن أصبح القضاء مستقلا في عصرنا الحديث وفي معظم النظم السياسية . أما الطريق السليم لتحقيق هذه المساهمة ، فقد يكون في ضم قضاة شعبيين الى نفس هيئة المحكمة ، وهو التجربة التي بدأناها فعلا في محاكم الحراسات حيث تشكل المحكمة التي تنظر في طلبات فرض الحراسة من رئيس وثلاثة مستشارين وثلاثة من المواطنين المنتخبين الى مهنة أو عمل الشخص المطلوب فرض الحراسة على أمواله وهو نظام شبيه لما تجرى عليه الدول الاشتراكية ، والدول الاسكندنافية والمانيا الاتحادية .

وأما عن نطاق المساهمة ، فإن الحد يقتضي أن نسير في تطبيق هذه الفكرة تدريجيا ، ولنبدا مثلا بأنواع معينة من القضايا ذات الطابع الاجتماعي مثل منازعات العمل والإصلاح الزراعي والإسكان ، وفي ضوء التجربة يمكن أن يمد التطبيق الى الدعاوى الأخرى . ثم أننا يجب أن نذكر أنه لا مجال للمساهمة الشعبية في محاكم القانون ، أي المحاكم التي تشرف على حسن تطبيق القانون دون التعرض للفصل في موضوع الدعوى ، مثل محكمة النقص أو المحكمة الإدارية العليا ، أو تلك التي يغلب عليها طابع التطبيق

القانوني مثل المحاكم المستعجلة ، كذلك فإن المساهمة الشعبية في اقسامه
المعدلة تقتصر عادة على الدعاوى عند نظرها أمام محكمة أول درجة دون
نظرها استئنافيا . لأن الاستئناف في حقيقته مراجعة للحكم المستأنف ،
وهي مراجعة لا تتفق طبيعتها مع المساهمة الشعبية ، ولأن استئناف الحكم
أمام قضاة كلهم من المتخصصين يسمح بتصحيح أي أخطاء تقع فيها المحاكم
المشكلة تشكيلا مختلطا من المنصرين القضائي والشعبي .

يضي بعد ذلك موضوع الضمانات التي يجب توفيرها عند ادخال عنصر
شعبي في القضاء ، وهو من أدق الأمور التي يجب العناية بها . وهذه
الضمانات تبدأ من طريقة اختيار القضاة الشعبيين . أن استقلال القضاء
بمفهومه الأميل يعني أن تكون هناك قواعد عامة مجردة لاختيار القضاة
سلفا ، فلا يجوز اختيار قاض باسمه لنظر قضية بذاتها ولكن توزيع
القضايا على الدوائر المختصة تحكمه قواعد عامة تضعها الجمعيات العمومية
للمحاكم وبالمثل فإن القاضي الشعبي يجب أن يختار من قوائم معدة سلفا .
ولا اعتقد أن نظام الانتخاب العام يمكن أن يفرض لنا العناصر الصالحة
للقضاء الشعبي قبل أن تسمح ظروفنا الاجتماعية بذلك ، ولكنني اعتقد أنه
يمكن الأخذ بنظام الترشيح عن طريق التنظيمات الجماهيرية مثل النقابات
المهنية والمالية والجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات ذات النفع العام
والفرق التجارية والصناعية . وهذه الكشوف أو الجداول يجب أن تكون
مسئولية وزارة العدل ، فهي التي تراجع الاسماء الواردة بها وتتحقق من
توافر أهم شرط وهو حسن السمعة أو ما كان يسمى فقهاؤنا بالعدل .

وإذا كانت طريقة اختيار القاضي الشعبي تمثل أهم ضمان لاستقلاله ،
فإن هناك ضمانات أخرى . أن اختيار القاضي الشعبي يجب أن يكون بالدور
من الكشوف المعدة لذلك . واعتقد أنه يحسن أن تكون هناك كشوف نوعية
يمكن الاختيار منها . ففي قضية عمالية يمكن الاختيار من بين مرشحي نقابات
العمال ، وفي قضية اصلاح زراعي يمكن الاختيار مثلا من بين أعضاء الجمعيات
التعاونية الزراعية . وفي جميع الحالات ، فإنه إذا عرضت للمحكمة مسألة
قانونية كان للقاضي المتخصص وحده أن يفصل فيها . وهذا الرأي الذي
انتهيت اليه بفضل من وجهة نظري نظام المحاكم الشعبية في الدول
الاشتراكية حيث يفترض اشتراك الجلفين الشعبيين مع القاضي المتخصص
في الفصل في جميع لوجه القضية . كما أنه يفضل لنفس السبب النظام
المقرر في محاكم المحرمات عنفكا .

كذلك فإن القاضي الشعبي سألته شأن القاضي المتخصص يجب ألا تكون له مصلحة في النزاع المرفوع ، ويجب ألا تكون له سلسلة بأحد من أطراف هذا النزاع ، والا جاز رده عن الحكم أو مخصصته ، شأنه في ذلك شأن القاضي المتخصص ، وهو يؤدي قبل مباشرة عمله يمينا بأن يحكم بالعدل وأن يحفظ سر المداولة . وهو يختار لمدة معينة خلال العام يتقاضى خلالها مرتبه من عمله الأصل ولا يجوز له أن يقرر له أى ميزة أو مكافأة . خاصة شأنه شأن القاضي المتخصص .

وبطبيعة الحال فأننا نتوقع من المواطنين الصالحين الذين يختارون قضاة شعبيين أن يكونوا قدوة شأنهم شأن القضاة المتخصصين فيجب ألا نتصور أن النزاهة صفة مقصورة على فئة معينة من المواطنين ، بل انها مطلوبة في كل مواطن أيا كان موقعه . فشان القاضي الشعبي في ذلك شأن أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين من العمال ، الذين يشتركون في الإدارة ولا يهم تخصصهم في الإدارة ، بل انهم باتصالهم بوقائع العمل اليومية يستطيعون أن يلمسوا مشاكل العمل وأن يبادروا الى حلها ، وشأنهم شأن أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين الذين يشتركون في التشريع ولا يهم تخصصهم في القانون ، بل انهم باتصالهم بقواعدهم الشعبية يمكنهم أن يقدموا المضمون الحقيقي لأي تشريع .

إن المواطنين هم المخاطبون بأحكام القانون . . وهم الذين نفترض عليهم . . بها . . وهم الذين يحاسبون على عدم احترامها أو يتأبون على الانصياع لها ، فمن الطبيعي أن يكون لهم دورهم في الاسهام في اقامة العدالة ، وهو دور يدعم فهمهم للقانون وتفتهم به . . انها ديموقراطية القضاء . . كتمة .
ضرورية لديموقراطية التشريع .

الفصل السادس

إلغاء موانع التقاضي

يحظر النص في القوانين على تصحيح أي
عمل أو قرار انتهى من ولادة القضاء
(المادة ٦٨ من الدستور)

-
- إلغاء موانع التقاضي في قوانين الإصلاح الزراعي
 - السمات القضائية للتلاحين
 - دراسة حالات منع التقاضي في قوانين التأميم
 - دراسة حالات منع التقاضي في حالات الانتزاع والحراسة
 - سمات المأمنين ضد الفصل وسمات المجتمع ضد التخلي في تعديل الشدة
 - إلغاء موانع التقاضي في قوانين التوقف

الفاء موانع التقاضي في قوانين الإصلاح الزراعي *

من بين قرارات المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي التي أعلنت في ٢١ سبتمبر الماضي ، قرار « بإعادة النظر في جميع النصوص القانونية المانعة لحق التقاضي لكفالة هذا الحق وتدعيباً لسيادة القانون » وهو نفس ما أشار إليه بيان ٣٠ مارس عن الخطوط الأساسية العامة للدستور من أن ينص في الدستور الجديد على « حماية القضاء وأن يكفّل حق التقاضي ولا ينص في أي إجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء » ذلك أن القضاء هو الميزان الذي يحقق العدل وينص على حق خلقه ويرد أي اعتداء على الحقوق أو الحريات » .

ومن قبل كان قد أشار تقرير الرشد على الميثاق تحت عنوان ضمانات مبدأ سيادة القانون ، « أنه قد وجب أن ينشأ لكل خصومة قاضي ومن ثم فقد أصبح لازماً الآن أن تسقط كل الموانع الحاجبة لحق التقاضي » .

فالمبدأ مقرر ومعلن ، والجديد هو وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ .

ذلك أنه وفقاً لإحصاء مبدئي أجرته وزارة العدل للقوانين التي صدرت في الفترة من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٦٨ أي خلال العشرين سنة الأخيرة ، تبين أن هناك أكثر من ثمانين قانوناً ينص كل منها على عدم جواز الطعن أمام القضاء في الإجراءات التي تصدر وفقاً لها .

* الأرقام الإحصائية في ١٥ نوفمبر ١٩٦٨ .

ويلاحظ أن موانع التقاضي قد ألغيت بناء على اقتراح بمشروع قانون قدمه المؤتمر في مجلس الشعب وصدر بذلك القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ .

ومع ذلك فإن المراجعة الدقيقة لهذه القوانين تبين أنها: هناك حالات
ثلاث :

حالة لا يجيز فيها القانون الطعن في القرار بأي طريق ،

وحالة لا يجيز فيها القانون الطعن إلا أمام جهة ادلزية ،

وحالة لا يجيز فيها القانون الطعن أمام القضاء العادي ، ولكنه ينشئ

محاكم خاصة يجيز الطعن أمامها .

وظاهر أن الحالتين الأولى والثانية هما اللتان تعتبران من حالات منع

التقاضي بالمعنى الصحيح . وأما الحالة الثالثة ، فإن طريق التظلم والطعن

يكون مفتوحا أمام محكمة خاصة .

وحتى في نطاق الحالتين الأولى والثانية ، فإن هناك حالات بطبيعتها

لا يمس الاجراء فيها حقوق المواطنين ، أو تقتضى طبيعتها أن يكون للجهة

الادارية سلطة البت فيها ، أو تتعلق بأعمال السيادة

كذلك فإن من بين هذه القوانين ما قد يكون له طبيعة وقتية ، وقد

استنفذ غرضه ، فلا يمكن عدده من بين القوانين القائمة حاليا التي

تستوجب اعادة النظر .

كل هذا من شأنه أن يدعو الى وجوب اجراء مراجعة كاملة لقوانين منع

التقاضي :

وفي هذا المقال ، نبدأ هذه المراجعة بقوانين اصلاح الزراعى .

ونرجو أن نتابعها بعد ذلك بالنسبة للقوانين الأخرى .

ويمكن القول بأن قوانين اصلاح الزراعى تعرف حالات منع التقاضي

بالمعنى الصحيح ، كما تعرف حالات أخرى يعرض فيها الطعن على جهة

قضائية، وأنه الى جانب حالات منع التقاضي التي قد يبرر الدافع اليها حماية

غايات قانون اصلاح الزراعى ، نجد حالات أخرى يهدد منع التقاضي فيها

نفس الغايات التي يتفياها قانون اصلاح الزراعى ، خصوصا

ما يتعلق بحماية صغار الفلاحين .

الادعاء ببور الأوقش :

من المعروف أن قانون اصلاح الزراعى حين صدوره كان يستثنى

الأراضي البور والصحراوية من الحد الأقصى للملكية الذي حدده هذا

القانون وقتئذ يماثي فدان (القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في المادة الثانية ،
وانظر التعديل المقرر بالقانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٧) وقد جعل الفصل في الادعاء
بيور الارض للجنة العليا للاصلاح الزراعي وقتئذ ، وقرر لنوى الشان
حق التنظيم الى نفس اللجنة على أن يكون قرارها نهائيا وقاطعا لكل نزاع
في شأن الادعاء بيور الأرض وفي الاستيلاء المترتب على ذلك ، وأنه استثناء
من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب إلغاء
القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التمييز عنه . وقد أصبح هذا الاختصاص
بعد ذلك لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي (القانون ١٢٢
لسنة ١٩٥٨) .

فنحن هنا أمام حالة من حالات منع التقاضي ، ما في ذلك شك . ومع ذلك
فإن هذا المنع لم يمتد له أي قيمة عملية ، بعد أن صدر القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٦١ (الإصلاح الزراعي الثاني) ونص على أن يعتبر في حكم
الأراضي الزراعية ما يملكه الأفراد من الأراضي البور والأراضي الصحراوية .
إذ أن الحد الأقصى للملكية أصبح مائة فدان سواء من الأراضي الزراعية
أو البور أو الصحراوية .

الغرامة الإدارية :

كذلك كان قانون الإصلاح الزراعي ينص على فرض ضريبة اضافية
على ما يزيد على مائتي فدان ويوجب على الممول تقديم اقرار بما يملكه
وبمقدار الأموال للرطوبة عليه ، فإذا لم يقدم الاقرار أو ذكر فيه بيانات
غير صحيحة فرضت عليه غرامة تعادل خمسة أمثال الضريبة التي ضاعت
أو كانت تضيق على الخزينة العامة . وجعل القانون في المادة ٢٨ القضاء
بهذه الغرامة من اختصاص لجنة يؤلفها وزير المالية والاقتصاد (وقتئذ)
ونص على أن يكون قرارها في هذا الشأن غير قابل للطعن . فعلا فقد
كانت هذه اللجنة مشكلة في كل مديرية برئاسة مدير القسم المالي
وعضوية مفتش المالية ووكيل القسم المالي (قرار وزاري ١٠١ لسنة
١٩٥٨) .

وظاهر أننا هنا أيضا أمام حالة خطيرة يقضى فيها بغرامة جسيمة
من جهة إدارية دون أن يجاز الطعن في قرارها . ومع ذلك فلم يعد
لهذا النص قيمة عملية إذ أن الضريبة الإضافية كانت مرتبطة بالملكيات
التي يحتفظ بها مؤقتا فيما يزيد على مائتي فدان .

تقدير ملحقات الأرض المستولى عليها :

ينشئ قانون الإصلاح الزراعي لجائنا ادارية خاصة لتقدير ملحقات الأرض المستولى عليها ، الى جانب اختصاصها بفحص الحالات المستثناءة من الحد الأقصى للملكية الزراعية (مثل ملكية الشركات والجمعيات) واختصاصها بقرض نصيب الحكومة في حالة الشيوخ • (المادة ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي) •

ويعتينا هنا حالة تقدير ملحقات الارض ، ذلك أنه يصدر القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى بالاستيلاء على الارض المستولى عليها وملحقاتها بغير مقابل ، أصبحت اباحة الطعن أمام القضاء في هذه الحالة غير ذات موضوع •

المنازعات الخاصة بالاستيلاء والتوزيع

على أنه إلى جانب الحالات التي أشرنا إليها والتي كانت تعتبر مانعا حقيقيا يحجب حق التقاضي - وأن كانت قد أصبحت غير ذات موضوع - فإن قانون الإصلاح الزراعي توخى منه للسرعة في تطبيق أحكامه وتحقيق أهدافه - قد أنشأ لجائنا قضائية للفصل في المنازعات المتعلقة بالاستيلاء كما تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بتوزيع الاراضي المستولى عليها . وقرارات هذه اللجان تعتمد من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي (مجلس ادارة الهيئة بصد ذلك) ويعتبر قرارها نهائيا وقاطعا لكل نزاع في أصل الملكية وفي صحة اجراءات الاستيلاء والتوزيع ، ولا يجوز الطعن فيها أمام مجلس الدولة كما لا يجوز للمحاكم أن تنظر في المنازعات المتعلقة بملكية الاطيان المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء ولا في المنازعات المتعلقة بالتوزيع •

وثمة ملاحظتان تردان في هذا الشأن :

الملاحظة الأولى ، عن طريقة تشكيل اللجنة : فهي تشكل برئاسة مستشار يختاره وزير العدل ومن عضو مجلس الدولة ومندوب عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ومندوب عن الشهر العقاري وآخر من المساحة •

فاللجنة تعتبر جهة قضائية ، برئاسة أحد المستشارين لها وبعضوية عضو مجلس الدولة ، وضمت أعضاء إليها من غير رجال القضاء تقديرًا لطبيعة المنازعات التي تختص بها هذه اللجنة ، لا يخل بضمائمات الأفراد .

بل إن العناصر التي تشكل منها هذه اللجنة بحكم تكوينها وخبرتها تكون
أقدر على البصيرة في مثل هذه المناقشات المتعلقة بالاستيلاء أو التوزيع

الملحوظة الثانية : أن قرارات هذه اللجنة تعتمد من الجهة الإدارية
وإن قرار الجهة الإدارية لا يقبل الطعن فيه ، وهو ما يخل بضمانات هذه
اللجنة كجهة قضائية .

ومع ذلك فمن الانصاف أن نقرر أن اللجان القضائية للإصلاح
الزراعي قد أدت نورا هاما في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وأنها
قد أصدرت العديد من المبادئ القانونية التي لم يمتسح المجال لنشرها
- للأسف - ، وأنها كانت ضمانا حقيقية لحقوق الأفراد كما كانت
ضمانة لحقوق المجتمع . فمن المعروف أنه قد تم الاستيلاء على عشرات
الآلاف من الأقدنة من كبار الملاك تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعي ، وأن إجراء
هذا الاستيلاء بدقة وسرعة وإتمام توزيع الأراضي المستولى عليها على
الفلاحين المصدنين كان غاية ثورية من غايات قانون الإصلاح الزراعي .
وعلى سبيل المثال ، فقد كانت عائلة واحدة في الوجه البحري تملك واحدة
وعشرين ألف فدان ، موزعة على أفرادها . فبعد صدور قانون الضريبة
على التراكات ورسم الأيلولة في عام ١٩٤٤ اتجه كثير من الملاك إلى
التصرف بالبيع إلى أبنائهم . ولهذا نص قانون الإصلاح الزراعي على عدم
الاعتداد بتصرف المسالك إلى فروعهم وزوجهم وأزواج فروعهم وإن نزلوا متى كانت هذه
التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير ١٩٤٤ (وهو تاريخ صدور
قانون ضريبة التراكات) ، كذلك من المزوف إن بعض الملاك اتجهوا
إلى التعامل بإجراء تصرفات صورية واستناد تاريخها إلى ما قبل ٢٣ يوليو
١٩٥٢ . ومن ثم فإن منازعات الاستيلاء الأولى كانت ذات أهمية خاصة .
لقد كان على الحكومة وفقا لقانون الإصلاح الزراعي أن تستولي في خلال
خمس سنوات على ملكية ما يجاوز مائتي فدان من الأراضي التي يستقيها
المالك لنفسه على أن يبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية وإن جرى
توزيع الأراضي المستولى عليها في كل قرية ، على صغار الفلاحين . ومن
ثم فقد كان من اللازم تحقيقا لهذه الأهداف أن تستقر أوضاع الأطياف
المستولى عليها ، وأن تحدد حقوق الغير عليها ليجري توزيعها .

ومع ذلك فقد أوقف عمل هذه اللجان القضائية في عام ١٩٦٥
وتراكمت قرارات الاستيلاء دون تصديق ، ولما أعيد العمل بهذه اللجان

في أواخر عام ١٩٦٧ ، كانت المنازعات التي لم يتم البت فيها قد تجاوزت أربعة آلاف منازعة . فشككت هذا العام خمس لجان لمواجهة هذه الحالة . وقد استطاعت هذه اللجان أن تقتصر في حوالى ألف وإصمالة حالة منها . كما صدق على حوالى ألفى حالة من الحالات التي كانت معلقة دون تصديق من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ووزير الإصلاح الزراعى .

وقد زاد من أعباء هذه اللجان القضائية ، أن منازعات التوزيع التي تختص بها أيضا علاوة على منازعات الاستيلاء لم تكن لتبدأ إلا بعد أن يجرى الاستيلاء فعلا ويبدأ التوزيع ، فلم تتكاثر هذه المنازعات إلا ابتداء من عام ١٩٦٠ .

وهذه المنازعات الخاصة بالتوزيع تحتاج الى وقفة للتأمل فى مدى ملامة أن يكون للجنة واحدة أو للجان خمس تتعقد فى القاهرة الاختصاص بهذه المنازعات وما اذا كانت تعد ضمانا كافيا للفلاحين .

إن قانون الإصلاح الزراعى ينص على أن توزع الأرض المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعا لجودة الأرض ، وقد وضع هذا القانون شروطا فيمن توزع عليه الأرض منها أن يكون مصريا بالفا لم يصدر ضده حكم فى جريمة مخلة بالشرف وأن تكون حرفة الزراعة وأن يقل ما يملكه من الأراضى الزراعية عن خمسة أفدنة . ثم نص على أولويات فى التوزيع . فالأولويات لمن كان يزرع الأرض فعلا ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالا منهم ثم لغير أهل القرية . والمفروض أن يتم التوزيع طبقا لهذا الترتيب فى الأولويات . وقد يحدث أن يتظلم فلاح فى القرية من قرار صدر بالتوزيع نتيجة أن التوزيع لم يصبه مع أنه أكثر عائلة ، أو لأن من جرى التوزيع عليه لم يتوافق فيه الشروط لأنه معكوم عليه فى جريمة مخلة بالشرف أو لأن له حرفة أخرى . هنا يبدو النزاع فى حقيقته متملقا بحقوق صغار الفلاحين . والقانونى الحالى يحسم هؤلاء الفلاحين منصفة طرح هذا النزاع على لجنة قضائية مركزها فى القاهرة . وهو فى ذلك يتنافى مع ما قرره الميثاق من تقريب «العدالة الى المتقاضين» وهذه المنازعات كثيرة حتى أن ألقا منها ثم تعدد النظره بعد جلسات أمام اللجنة القضائية ، وهى تمس إيمان الفلاحين بقانون الإصلاح الزراعى وأهدافه . والمنازعات التى يفصل فيها كاتب تظل مشراخية فى التصديق عليها من مجلس إدارة الهيئة ثم من وزير

الإصلاح الزراعي . ولا يمكن أن نتصور أن وضع عقبات في سبيل التقاضي في مثل هذه الحالة قصد به إلى حماية مصلحة عامة ، بل إنه تصحيح للبيروقراطية الإدارية التي قد تجرى التوزيع في القرى لأفراد من الفلاحين دون مراعاة للشروط التي وضعها قانون الإصلاح الزراعي أو تعايلا على الأولويات التي رسمها أو بناء على معلومات خاطئة .

لذلك فإن أول إصلاح حقيقي يجب أن يواجهه قانون الإصلاح الزراعي هو التفرقة بين منازعات التوزيع . فإذا كانت منازعات الاستيلاء نظرا لمليمتها يمكن أن تظل من اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بعد اجازة الطعن في قراراتها على ما سوف نيسطه ، فإن منازعات التوزيع يجب أن تعرض على القضاء ، وأن يكون الاختصاص بها للمحكمة الجزئية في دائرة كل مركز ، ويمكن أن يدخل في تشكيل هذه المحكمة ممثل للإصلاح الزراعي .

أما منازعات الاستيلاء والتي رأينا أنها تعرض حاليا على اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ، فإن خضوع القرارات الصادرة فيها للتصديق الإداري وعدم جواز الطعن في القرار الإداري الصادر بذلك هو الذي يقلل من قيمة الضمانات التي رسمها القانون وهو الذي يجعل طريق التقاضي مشويا في هذه الحالة . ومن ثم فإن علينا أن نبحث عن صيغة توفق بين ضمانات المصلحة العامة التي تدعو إلى سرعة البت في هذه المنازعات مع أن مسلمة السرعة لم تكن متحققة في ظل النظام الحالي الذي كان التصديق فيه يتراخي خصوصا في السنوات الأخيرة قبل ١٩٦٧ - وبين ضمانات مصالح الأفراد من ذوي الشأن الذين قد تمتد إجراءات الاستيلاء إلى أطيانهم على خلاف ما رسمه القانون . ولنا أن نتصور حالة آتية صفار الفلاحين الذين يدفعون شراء الأراضي المستولى عليها من مالكها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول أو الثاني وما قد يشتره ذلك من مناقشة لإثبات تاريخ هذه التصرفات ، وإثبات ذلك على حقوق هؤلاء الفلاحين .

لذلك قد أصبح من اللازم في ضوء ما أشار إليه بيان ٣٠ مارس عن إزالة موانع التقاضي ، أن يستبدل بنظام التصديق ، نظام الطعن . وإذا كنا نوافق على أن تبقى اللجان القضائية بتفكيكها الحالي ، فإن قرارات هذه اللجان يجب ألا تخضع لتصديق الجهة الإدارية بل أنه يمكن الطعن فيها سواء من الإصلاح الزراعي أو من ذوي الشأن أمام محكمة الاستئناف ليصمد في المنازعة حكم نهائي .

• وبطبيعة الحال ، فإن إباحة استئثار قرارات اللجنة القضائية يجب أن يطبق على نواحي اختصاصاتها الأخرى • مثل اختصاصها بالفصل في منازعات بطلان حيازة أكثر من خمسين فدان أو عدم التنازل عن مقدار مساوٍ للزيادة الطارئة على الحد الأقصى (م ٣٧ مكرر ١) ، ومثل اختصاصها المقرر بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية (القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣) واختصاصها بالمنازعات المتعلقة بتوزيع طرح والتصوير عنه طبقاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة •

منازعات الإخلال بشروط الانتفاع :

وكمة منازعات أخرى تبدو فيها الضمانات المقررة للفلاح الذي يدير قانون الإصلاح الزراعي إلى حمايته ، ضعيفة باهتة • فمن المقرر أن توزيع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها ، على صفار الفلاحين ، يوله التزامات على عاتقهم • فيجب على من يتم التوزيع عليه من صفار الفلاحين أن يقوم على زراعتها بنفسه وأن يبذل في ذلك العناية الواجبة • وأنه إذا تخلف من تسلم الأرض عن ذلك أو تسبب في تعطيل قيام الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي بأعمالها مثل تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه والإشراف على تنفيذ المورثات الزراعية - حقلت في الموضوع لجنة تشكل من نائب بمجلس الدولة ومن عضوين من مديري الإدارات بالهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعي • وللجنة أن تصدر قراراً بإلغاء قرار التوزيع الصادر من الفلاح واسترداد الأرض منه وذلك إذا لم تكن قد مضت خمس سنوات على إبرام العقد النهائي • ويصلق على قرار هذه اللجنة من اللجنة العليا ولا يجوز الطعن فيه وذلك استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء •

هذا هو ما تقتضيه المادة ١٤ من قانون الإصلاح الزراعي •

ويعنى هذا أنه بينما صدر قانون الإصلاح الزراعي متوخياً مصلحة صفار الفلاحين ، إذ بهذا النص يسلب الفلاحين ضماناتهم القضائية • ولتصور فلاحاً تسترد منه الأرض التي تم توزيعها عليه ، بحجة أنه اخل بالتزاماته فلا يكون له أن يتظلم من هذا القرار أمام القضاء • حقيقة ، إن إلغاء التوزيع واسترداد الأرض لا يتم إلا بعد تحقيق • ولكن هذا التحقيق ليس تحقيقاً قضائياً ، فإن الذي يتولاها نائب من مجلس الدولة والثاني من الإصلاح الزراعي • وهو لا يعرض على القضاء في أية صورة •

لقد بلغ عدد حالات جنتفى الإصلاح الزراعى الذى وُضعت عليهم
بإحدى الإصلاح ثم تخلفوا عن القيام بالتزاماتهم ٤٧٥٣ حالة ، ومن المنتظر
أن يزيد عدد هذه الحالات تبعاً لزيادة الأرض التى يتم استصلاحها
وتوزيعها . وهى منازعات يجب أن يفصل فيها بسرعة لأنها تتعلق بمصير
الأرض وكفاءة الانتاج الزراعى . وفى نفس الوقت فانه يجب توفير
ضمانات الفصل فيها ، لأنها تتعلق بأمل الفلاح الذى تسلمها .

لذلك فان المأمول أن يكون الاختصاص بالغاء التوزيع واسترداد
الأرض للمحكمة الجزئية ، ويمكن أن يدخل فى تشكيلها ممثل لوزارة
الزراعة ، كمتمصر فى إمكانية أن يثير السبيل أمام القاضى فى تعرف
طبيعة الأرض فى القرية ومدى ما يمكن أن يبدل فيها من عناية ، لأن أهم
أسباب الغاء التوزيع هو عدم بذل العناية الكافية فى زراعة الأرض .

ويتصل بذلك أيضاً ما يقرره قانون الإصلاح الزراعى من سلطة للهيئة
العامة للإصلاح الزراعى فى الغاء عقود إيجار الأرض المستولى عليها
(م ٣٥ مكرر ١) . فمن المعروف أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قد
تؤبى الأرض المستولى عليها إلى صغار الفلاحين دون أن تقوم بتوزيعها ،
وإن هذا الإيجار مآله فى الغالب إلى التوزيع . وقد يكون مفهوماً أن يكون
للاصلاح الزراعى سلطة الغاء الإيجار ، اذا تقسرت توزيع الأرض أو
تخصيصها لمنفعة عامة . ولكن الذى لا يمكن قبوله هو أن تكون له هذه
السلطة من جانب واحد فى الحالة التى قد يدعى فيها باخلال المستأجر
بالتزاماته . فمن الواجب فى هذه الحالة أن يباح للمستأجر أن
يظن فى قرار الغاء الإيجار أمام القضاء .

سلطة الإصلاح الزراعى على أعضاء الجمعيات التعاونية :

وهذه اللجنة ذاتها للمشكلة برئاسة نائب من مجلس الدولة التى
لا تقبل قراراتها أى طعن ، هى التى تختص أيضاً بالفصل فى المخالفات
التي تقع من أعضاء الجمعية التعاونية الزراعية التى أصبح الاختصاص
فى الإشراف عليها طبقاً للقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٣ للهيئة العامة للإصلاح
الزراعى . وطبقاً للقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٣ يجوز لهذه اللجنة أن تقضى
على مراكب المخالفة بغرامة لا تتجاوز نصف القيمة الإيجارية مقدرة بسبعة
أشكال الضريبة الأصلية المربوطة على الأرض محل المخالفة من سنة واحدة
مع جواز الغاء العقد أو تعديله أو الصرمان من استغلال الأرض لمدة قد
تصل إلى ثلاث سنوات ، حسب الأحوال . وهذه القرارات - مع خطورتها

بالنسبة للفلاح الصغير سواء كان منتفعا أو حائزا أو مستأجرا - لا يقبل
الطعن فيها أمام القضاء . وكل ما يملكه الفلاح أن يتظلم في هذه الحالة إلى
مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وقراره نهائي لا يقبل الطعن
فيه .

ونظرا أن هذه المنازعات يجب أن تكون من اختصاص المحكمة الجزئية
في كل مركز ، كما يجب أن تكون أحكام هذه المحكمة قابلة للاستئناف
أمام المحكمة الابتدائية وفق أحكام قانون المرافعات .

لجان الفصل في المنازعات الزراعية :

ولعل أنظر الحالات التي كانت متزايدة للبيروقراطية ، والتي تكاد تكون
ملغية لاختصاص القاضي الطبيعي هي ما قرره القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ من
إنشاء لجان في القرى تسمى لجان الفصل في المنازعات يرأسها المشرف
الزراعي وتضم أحد أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكي في القرية وأحد أعضاء
مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية وصراف القرية .

فقد ثبت أن هذه اللجنة ذات التشكيل الإداري البحت ، كانت تتراخي
في الفصل في المنازعات التي طرحت عليها ، إما لتعذر انعقادها لعدم
حضور ثلاثة من أعضائها ، أو لانشغالهم بغيرهم أخرى أو لعدم دراية ،
ثم أنها كانت تفصل فيها على نحو قد تعوزه الحيطة بين الخصوم . كما أن
هذه اللجنة قد حملت باختصاصات كبيرة ، فلم تعد مجرد لجنة للمصالحة ،
بل أنها تفصل فصلا قضائيا في المنازعات التي تطرح عليها . فهي تختص
بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقات الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في
حكمها . كما أنها تختص وحدها دون المحاكم ، بالمنازعات الناشئة من
تحديد العلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ومالكها التي أشبار إليها
قانون الإصلاح الزراعي ومثلها المنازعات الخاصة بتحديد أجرة الأرض
الزراعية بما لا يزيد على سبعة أمثال الضريبة وأحكام الزرعة وحالة
الامتناع عن توقيع عقد الإيجار - كما تختص وحدها بكل خلاف ينشأ حول
استخدام السلف النقدية أو المينية في خدمة الأرض المؤجرة بواسطة عقد
الزرعة الثابتة بيانات الحيابة يأسه ، وكذلك تحقيق الديون التي يضطر
عنها الدائنون والتي تستحق على مستأجر الأرض الزراعية لصالح
المؤجر .

وقرار هذه اللجنة نهائي وإجبي النفاذ إذا لم يرفع عنه تظلم خلال
خمس عشرة يوما من تاريخ إبلاغه لنودي القرار . وحقيقة إن التظلم يرضى

على لجنة استثنائية برئاسة قاض ولكنها تضم تشكيلا عجيبا من أحد أعضاء النيابة وأحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي ومنسوب من وزارة الزراعة وإثنان من أعضاء الاتحاد الاشتراكي والجمعيات التعاونية يمثلان بذلك الأراضي ومستأجريها ومعاون المالية بالمركز - ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من المحافظ المختص . وقرارات هذه اللجنة لا يجوز الطعن فيها أمام القضاء .

فمثل هذه اللجان لا هي قضاء متخصص ولا هي قضاء شعبي . بالتضامن الشعبي لا يعتبر كذلك لمجرد أن قضاته ليسوا متخصصين ، بل أنه يعنى معنى أعمق من ذلك هو التعبير عن وجدان الشعب وأشاركه في إدارة العدالة وتعليله احترام القانون والثقة به . ولا يتم ذلك إلا عن طريق اختيار انضاضة الشعبين بطريق الاقتراع العام وأن تحدد أسمائهم سلفا في كشوف سنوية يختار منها رئيس المحكمة أسماء من يجلسون للقضاء وفق ترتيبهم في هذه الكشوف . أما أن تختار لجنة الاتحاد الاشتراكي في المركز أحد أعضائها أو أن ينتدب أمين الاتحاد الاشتراكي اثنين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي وفق تقديره وأن تضم هذه اللجنة مماون المالية مثلا - فهذا ليس من القضاء الشعبي في شيء . ونفس الملحوظة تصدق بطبيعة الحال بالنسبة للجنة الابتدائية التي يرأسها المشرف الزراعي .

ولعله قد آن الأوان لأن نعود الى نظام قريب من ذلك الذي كان معمولا به قبل صدور القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذي أنشأ هذه اللجان ، بأن تشكل هذه اللجنة الابتدائية من قاض يرأسها وعضو نيابة ومقنن الزراعة ، وأن تكون قرارات هذه اللجنة قابلة للاستئناف أمام المحاكم الابتدائية في الحالات التي يجيز فيها القانون الطعن في قرارات اللجنة . حقيقة أن النظام الذي كان قائما قبل صدور القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ كان يقضى بتشكيل هذه اللجنة على النحو الذي أشرنا اليه ولكنه كان يضيف حضور مندوبين من الإصلاح الزراعي والأشغال والمساحة والجمعية التعاونية ، كما أنه كان يجعل من مهمة هذه اللجنة الفصل بصفة وقتية في كل نزاع ينشأ من تطبيق القانون حتى يرفع أصحاب الشان النزاع الى القضاء من جديد .

ولعل النظام الذي تقترحه أوفى بالغرض وأبعد عن التعقيد من النظام الذي كان قائما قبل انشاء لجنة المشرف الزراعي ، وهو يفصل بطبيعة الحال نظام لجنة المشرف الزراعي ، لأنه يطرح النزاع في المرحلة

الأولى على جهة قضائية مشكلة تشككيا خاصا ثم يطرحه في المرحلة
الاستثنائية على المحكمة الابتدائية .

على أن ثمة ملحوظة أخرى نرى من الواجب أن ننبه إليها هي ضرورة
الابقاء على الطريقة المبسطة التي كانت متبعة في طرح هذه المنازعات أمام
اللجنة المشار إليها مع إعفائها من الرسوم في المرحلة الأولى على الأقل .

إن القاضي الطبيعي حماية للفلاح . وحماية الفلاح تدعيم لثقتهم
بالتحول إلى الاشتراكية . ومن هذا المفهوم يجب أن تزال موانع التقاضي
التي تشوه الغايات الاجتماعية لقانون الإصلاح الزراعي .

وحتى يحين الوقت الذي يعاد فيه النظر في نظامنا القضائي في ضوء
تفهم صحيح واقتناع بنظام القضاء الشمسي الذي طالما دعونا إليه (انظر
ملحق الأهرام الإقنصادي ١٩٦٦) ، فإن القاضي المتخصص هو القاضي
الطبيعي في المرحلة الراهنة (١) .

(١) لاحظ أنه قد صدر منذ ذلك القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بألغاء موانع التقاضي
في بعض القوانين ومنها قوانين الإصلاح الزراعي وكان صدور هذا القانون بناء على اقتراح
بشروع قانون مقدم من المؤلف .

وكان قد صدر قبلها القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون
الإصلاح الزراعي مضمنا النص على جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في
قرارات اللجان القضائية . أما اللجنة المسماة « لجنة المصروف الزراعي » فقد تجرأ على اتخاذها
بعد ذلك وعاد الإختصاص للقضاء الخاص .

القضايا القضائية للفلاحين *

من أهم ما يجب أن يسعى الإصلاح القضائي إلى تحقيقه ، وإزالة العوائق التي كانت تحول في بعض الظروف بين أن يتولى القضاء مسئوليته الكاملة من حماية التحول إلى الاشتراكية ، وهو ما عبرت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون الصادر بإنشاء المحكمة العليا من أنه يمكن القضاء من المشاركة في حمل أمانة حماية الثورة ومبادئ المجتمع في إطار من الفرعية .

وبذلك أصبح الطريق اليوم مفتوحا أمام مراجعة شاملة للاختصاصات القضائية للجان الإدارية بهدف الغائها أو إخضاعها لرقابة القضاء ، ومن بين هذه اللجان : اللجان التي نص عليها قانون الإصلاح الزراعي ، وهو من أهم قوانين التحول إلى الاشتراكية .

فالإجراءات الاشتراكية الأخيرة في الزراعة تطرح سؤالا هاما حول المنازعات التي يمكن أن تنشأ عن تنفيذها . سواء تلك التي قد تنشأ من الاستيلاء على القدر الزائد على الحد الأقصى للملكية وفقا للإصلاح الزراعي الثالث (٥٠ فدانا للفرد و ١٠٠ فدان للأسرة) ، أو التي قد تنشأ عن توزيع الأراضي المستولى عليها ، أو تأجير الأراضي الجديدة وبيعها لصغار الفلاحين والأولويات التي تتبع في ذلك والتي وضع في مقدمتها المقاتلون في ميدان الحركة ، وأخيرا ما يتعلق بعلاقة الجمعيات التعاونية بأعضائها وتنفيذ المهام التي عهد بها القانون الجديد إليها .

* جريدة الأهرام في ١٢ سبتمبر ١٩٦٩ .

هذا السؤال الهام هو : ما هي الوسيلة التي تتيج لحل المنازعات التي تنشأ في التطبيق وما هي الجهة التي تطرح عليها ؟ وفي تحديد ذلك . . ما هي الضمانات التي يجب أن تكفلها للمحافظة على غايات هذه الإجراءات الاشتراكية ، وفي نفس الوقت ما هي الضمانات التي يجب أن تكفلها للقاعدة العريضة من الفلاحين المتفعين بهذه الإجراءات الجديدة ؟

ان هذه الإجراءات تعد خطوة هامة على طريق التطبيق الاشتراكي في الزراعة . اذ هي تقدم في الاراضى الجديدة نموذجاً للطاع العام في الزراعة ، اى المملوك للشعب بأسره . . وهي في نفس الوقت تسمح بالبيع أو التاجير لصغار الفلاحين في حدود وبشروط معينة اذ هي تقدم الصيغة الملائمة التي يمكن ان يتطور اليها الاستغلال الزراعى الخاص ، وهي صيغة الطبعيات التعاونية التي يمكن أن تحولها التجربة وفق تطوّر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الريف ، الى تجميع للانتاج الزراعى يحافظ على الملكية الخاصة لكل فلاح وفي نفس الوقت يحقق له مزايا الانتاج الكبير الذي يسهم فيه كل بعمله . . وهي بذلك تنشئ علاقات وثيقة بين الفلاحين وبين الجمعية التعاونية . . ومن ثم فإن من أوجب الأمور أن يتعرف الفلاح على الجهة التي يمكن ان يرجع بشأن أى نزاع ينشأ عن التطبيق . .

وبطبيعة الحال فان للرقابة الشعبية دورها الهام . . كما ان للرقابة الادارية دورها هي الاخرى . . ولكن الامر لا يتعلق بالرقابة وحدها وبالأجراءات الشعبية والادارية التي يمكن أن تنقل بناء على هذه الرقابة . بل انه نى كثير من الاحيان يتعلق بحقوق ومصالح متعارضة ، ويتعين للفصل فيها استظهار الوقائع الصحيحة وإزالة الحكم القانونى السليم عليها .

منازعات الاستيلاء

وعلى سبيل المثال . . . قد يدعى المالك الذى يملك أكثر من خمسين فدانا ، انه تصرف في القصد الزائد الى بعض صغار الفلاحين ، وقد يكون ادعاه مبروريا يقصد به التهرب من حكم الاستيلاء ، فاذا لم يبحس هذا الادعاء ، فهكذا له بذلك التخالف على أهداف الإصلاح الزراعى .

ومثل هذه المنازعات معروف منذ صدور أول قانون للإصلاح الزراعى ومن المتوقع أن يتجدد بعد التحديد الجديده للملكية الزراعية . . وقد أنشأ

قانون الإصلاح الزراعي لجانا قضائية للفصل في مثل هذه المنازعات متوخيا فيها السرعة في التطبيق . وهي لجان تشكل برئاسة مستشار وتضم أعضاء يمثلون مجلس الدولة والإصلاح الزراعي والشهر العقاري والمساحة ، أي انها لجان تضم جميع العناصر القانونية والفنية التي يمكن ان تقطع في الملكية وأجراءات الاستيلاء . وقد أدت هذه اللجان القضائية دورا هاما في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، ومع ذلك فقد أوقف عملها في عام ١٩٦٥ ، فتراكمت قرارات الاستيلاء دون تصديق ولما أعيد العمل بهذه اللجان عام ١٩٦٧ كانت المنازعات التي لم يتم البت فيها قد تجاوزت أربعة آلاف منازعة ، فشكلت خمس لجان لمواجهتها . ولكن قرارات هذه اللجان تحتاج الى تصديق مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، والتصديق يستغرق وقتا ، وهو يحتاج بدوره الى اعتماد الوزير ا

لذلك فقد كان من المناسب حتى تستقر أوضاع الاراضي المستولى عليها وان تحدد حقوق الغير قبلها ، ليحري بعد ذلك توزيعها ، ان يعاد النظر في طريقة التصديق على قرارات هذه اللجان القضائية ، فتعتبر قراراتها نافذة ونهائية ، اذا لم يتم الاعتراض عليها خلال مدة معينة ، خصوصا وانه قد تبين ان نسبة القرارات التي لم يتم التصديق عليها لم تتجاوز ٣٪ ! فاذا كان ثمة اعتراض عليها طرح الفصل فيه على جهة قضائية على . وهذا هو الاتجاه الذي أقره القانون الجديد للإصلاح الزراعي وهو اجازة الطعن في قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي أمام المحكمة الادارية العليا . (١)

ولكن لا زالت هناك حالات أخرى تقتضي إعادة النظر فيها في ضوء اهداف الإصلاح القضائي الجديد .

منازعات التوزيع

ومن ذلك المنازعات المتعلقة بالتوزيع . وهو في النهاية غاية الإصلاح الزراعي ومثل هذه المنازعات ستتجدد حينما يحين الوقت لتوزيع الاراضي التي سيتم الاستيلاء عليها طبقا للإصلاح الزراعي الجديد .

فوق قانون الإصلاح الزراعي توزع الأرض المستولى عليها في كل قرية على صغار الفلاحين ، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن

(١) القرار بالكانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ .

فدائير ولا تزيد على خمسة افدنة تبعا لجودة الأرض . وقد وضع القانون شروطا فيمن توزع عليه الأرض التي يتم الاستيلاء عليها ، منها أن يكون مصرياً بالغا لم يصدر ضده حكم فى جريمة مخلة بالشرف وأن تكون حرفته الزراعة وأن يقل ما يملكه من الاراضى الزراعية عن خمسة افدنة . كما وضع القانون ترتيبا لاولويات التوزيع . فالاولوية لمن كان يزرع الأرض فعلا ، ثم لمن هو أكثر عائلة من اهل القرية ، ثم لمن هو أقل نالا منهم ، ثم لغير اهل القرية . .

ولنفترض ان التوزيع قد جرى فى قرية مماثلا لافراد من الفلاحين دون مراعاة للشروط التي وضعها قانون الإصلاح الزراعى أو تحايلا على الاولويات التي رسمها أو حتى ينسأ على معلومات خاطئة . فما هى الوسيلة القضائية التي يملكها الفلاح صاحب الحق فى التوزيع ليقضى له بحقه ؟

ان الاجابة القائمة حاليا على هذا السؤال ، ان لهذا الفلاح ان يتقدم بظلمه الى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى التي أشرنا اليها والتي كانت تخصص أساسا بمنازعات الاستيلاء ولكن هذه اللجنة مركزها القاهرة وقد يكون مقبولا أن تعرض عليها المنازعات الخاصة بالاستيلاء ، الا أن منازعات التوزيع تختلف فى كثرة عددها وفى ان أطرافها دائما من صغار الفلاحين

ليس من الأنسب ان تعرض مثل هذه المنازعات على محكمة قريبة من موقع التوزيع بدلا من عرضها على لجنة موسمة فى القاهرة ؟

منازعات متبقى الإصلاح الزراعى

ومثال آخر . . من المقرر أيضا أن توزيع الأراضى التي يتم الاستيلاء عليها ، على صغار الفلاحين يرتب عليهم التزامات معينة قصد بها ضمان انتاجية الأرض وضمان تحقيق الغاية الاجتماعية من التوزيع . فإذا ما نسب الى فلاح انه أخل ببعض واجباته ، فإنه يجوز إلغاء قرار التوزيع الصادر اليه واسترداد الأرض منه وذلك إذا لم تكن قد مضت خمس سنوات على إبرام العقد النهائي . فإذا تكون ضمانات الفلاح فى هذه الحالة ؟

ان القانون الحالى يتصور هذه الضمانات فى قرار مسبب يصدر من لجنة تتشكل من نائب بمجلس الدولة وعضوين من مديري الإدارات بالهيئة

التنفيذية للإصلاح الزراعي ، وهو قرار يخضع لتصديق اللجنة العليا .
ولكن لا يجوز الطعن فيه أمام القضاء .

إن عدد حالات منتفعي الإصلاح الزراعي الذين وزعت عليهم اراضي
الإصلاح ثم نسب اليهم التخلف عن القيام بالتزاماتهم ، تبلغ حوالي خمسة
آلاف حاة . وقد يزيد عدد هذه الحالات تبعا لزيادة الأرض التي يتم
توزيعها .

ليس من الاوفق إذن ان يباح للفلاح التظلم امام جهة قضائية في
القرار الذي قد يصدر باسترداد الأرض منه ، علي أن تحدد لهذا التظلم
ميعادا قصيرا ، حتى تستقر أوضاع الانتاج الزراعي . ومع المحافظة
في نفس الوقت على ضمانات الفلاح الصغير .

ومثل هذه الملاحظة تصدق أيضا على سلطة الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي في إلغاء عقود إيجار الاراضي المستولى عليها . فالهيئة قد توزع
الأرض المستولى عليها الى صغار الفلاحين دون أن تقوم بتوزيعها . وقد
تعود بعد ذلك فتقرر توزيع الأرض أو تخصيصها لمنفعة عامة ، وبديهي
في هذه الحالة ان يلغى إيجار الأرض . . ولكن من غير المفهوم أن يكون
للهيئة هذه السلطة في الحالة التي يبنى فيها إلغاء الإيجار على أن الفلاح
قد اخل بالتزاماته ، دون أن يباح للفلاح في هذه الحالة أن يطعن في قرار
إلغاء الإيجار أمام القضاء .

وحيثما نقول الهيئة ، يجب ألا ننسى أن الأمر في النهاية يرجع
الى معلومات يقدمها مندوب الهيئة في القرية ، وقد تكون معلوماته
خاطئة .

منازعات صغار المستأجرين ولجنة المشرف الزراعي

كذلك فإن هناك من المنازعات ما يتعلق بالعلاقات الإيجازية الخاصة
بالأراضي الزراعية ، ومنها ما هو خاص بتحديد اجرة الأرض الزراعية بما
لا يزيد على سبعة امثال الغريبة . ثم المزاولة وما يترده من مشكلات
في العلاقة بين المؤجر والمستأجر وتصيب كل منهما في القلة وتقسيم
المحروقات بينهما . وهو أسلوب للاستقلال لم يعد له محل بعد ان أصبحت
الجمعيات التعاونية عند الفلاح بكنى ما يحتاجه .

هذه المنازعات تعرض الآن على لجنة تعرف في الريف بلجنة المشرف الزراعي . فهو الذي يرأسها ، ويضم إليه أحد إعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي في القرية وأحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية وصراف القرية . فليس في هذه اللجنة أى عنصر قضائي ، مع أن المنازعات التى تعرض عليها تمثل معظم المنازعات المدنية في الريف . وقد قيل وتتشدد تبريرا لذلك أن هذه اللجان أقرب الى لجان المصالحة وانه قد روعى في تشكيلها أن تكون وسيلة سريعة لتصفية المنازعات . ومع ذلك فقد اثبتت التجربة أن هذه اللجان كانت تتراخى تراخيا شديدا في الفصل فيما يعرض عليها من منازعات خصوصا وأن المشرف الزراعي هو الذى كان يحدد موعد الجلسات وخصوصا وقد اشترط لصحة انعقادها حضور ثلاثة من أعضائها على الأقل يكون من بينهم المشرف الزراعي وممثل الاتحاد الاشتراكي .

وقد كانت نتيجة هذه التجربة غير مرضية ، إذ أن هذه اللجنة مع خلوها من أى عنصر قضائي ، قد حملت باختصاصات قانونية هامة . فلم تعد مجرد لجنة للمصالحة ، بل أنها تفصل فصلا قضائيا في المنازعات التى تطرح عليها على نحو لا يمكن الاطمئنان إلى سلامته . وقرارها نهائي واجب النفاذ إذا لم يرفع عنه تظلم في خلال خمسة عشر يوما .

والآن وبعد أن صدر القانون الجديد للجمعيات التعاونية الزراعية ، ولم يعد للمشرف الزراعي دور في هذه الجمعيات - وهو الذى كان يرأس لجنة القرية - وبعد أن صدرت قوانين الإصلاح القضائي فإن المناسبة متاحة لإعادة النظر في تشكيل هذه اللجان بغية توفير الضمانات القضائية فيها .

ولعل الميزة الوحيدة في نظام هذه اللجان ، كانت مسهولة رفع المنازعات إليها دون شكليات ودون رسوم . وهى ميزة يمكن الاحتفاظ بها عند مراجعة نظامها .

ثم إن القانون الجديد للجمعيات التعاونية الزراعية قد جعل الاختصاص للقضاء في نظر الطعون التى ترفع عن القرارات التى تصدر باستقاط العضوية عن أعضاء مجلس الإدارة أو التى تصدر بحل الجمعية . وهو ما يدل على اتجاه الدولة الى تأكيد الضمانات القضائية تمشيا مع احكام بيان ٣٠ مارس ومع توصيات المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي .

فالأولى أن يستبدل بلجنة المشرف الزراعي في القرية ، محكمة جزئية تكون قراراتها نهائية . ولكن يجوز للنيابة العامة وحدها أن تطعن فيها

أمام هيئة أعلى لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، وحتى يمكن تدارك ما قد يترتب على حكم خاطئ من آثار لا يمكن تدارك نتائجها في العلاقات الاجتماعية في القرية أو في المجتمع ككل .

القضاء الشعبي

ولا نغنى الدعوة إلى إتاحة الضمانات القضائية للمزارعين في علاقاتهم التجارية أو في علاقاتهم مع الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي ، أو في انتفاعهم بفوائده ، توزيع الأراضي المستولى عليها ، إن هذا القضاء يجب أن يكون متخصصا دائما . لقد كنت ولازلت من المدافعين عن فكرة ادخال عنصر شعبي في القضاء خصوصا عند نظر المنازعات ذات الطبيعة الخاصة التي تتصل بسياسة التحول إلى الاشتراكية ، مثل منازعات الإصلاح الزراعي . ولكنني في ذلك أود أن أنبه إلى أمور ثلاثة :

● إن هناك farkا بين أن يضم عنصر شعبي إلى القضاء المتخصص وبين تشكيل لجنة إدارية لا يدخلها أي عنصر قضائي ، ثم يعهد إليها بالفصل في منازعات قانونية .

● كما أن هناك farkا بين القضاء الشعبي بفهمه الحقيقي الذي يتطلب نفس ضمانات الاستقلال التي تتطلبها في القضاء المتخصص ويتم اختياره بطريق الانتخاب ليكون مبعثا عن ضمير الشعب وبين مجرد ضم أعضاء غير متخصصين مثل صراف القرية أو معاون المالية بطريق التعيين من الجهات الإدارية .

● إن القضاء الشعبي حتى في النظم التي تأخذ به لا يغني عن قضاء متخصص تستأنف أمامه أحكامه .

وبعد فإن الفلاح في قريته في حاجة إلى إجراءات قضائية سريعة تتوافر فيها ضمانات الجسدة والتجرد . . كما تتوافر فيها ضمانات الألام بمشكلات العلاقات الاجتماعية في الريف وضمنات النظر السياسية الواعية . فإن حصول الفلاح على حقه من أيسر طريق هو الذي يصمق ثقته وإيمانه بالتحول إلى الاشتراكية .

دراسة حالات منع التقاضي في قوانين التأمين

تناولنا فيما سبق دراسة حالات منع التقاضي في قانون الإصلاح الزراعي ، وعرضنا مقترحاتنا بشأنها تنفيذا لما أشار إليه بيان ٣٠ مارس وقرارات المؤتمر العرقي للاتحاد الاشتراكي من إعادة النظر في جميع النصوص القانونية المانعة لحق التقاضي تدعينا لسيادة القانون .

وبمتابعة مراجعة القوانين التي صدرت في السنوات الأخيرة ، نجد مثل هذه الموانع في قوانين التأمين .

التأمين من أعمال السيادة :

وبدعي أن « التأمين » ذاته يعتبر عملا من أعمال السيادة ، فلا يتصور أن يكون للمحاكم التعرض له بالمناقشة أو الإلغاء . وهو بعد لم يصدر به قانون لا قرار إداري . كما أنه لا محل للتعرض لدستورية قوانين التأمين ، بعد أن أعلن ميثاق العمل الوطني وصدر دستور ١٩٦٤ وفقا له ، مقررًا أن الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي وأن توجيه الاقتصاد القومي يكون وفقا لحطة التنمية التي تضعها الدولة ، ومؤكدا سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج ومقررًا أن أهم أشكال الملكية هو ملكية الشعب بخلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم في جميع المجالات .

• الأهرام الاقتصادي في أول ديسمبر ١٩٦٨ •

طريقة تقدير التعويض :

ولكن النقاش قد يدور حول كيفية تقدير التعويض المستحق للملكى
المشروعات المؤممة . وما اذا كان يجوز الطعن فى هذا التقدير أمام
القضاء .

وباستعراض نصوص القوانين المتعلقة بالتأميم ، نجد أن هذه القوانين
قد نظمت طريقاً خاصاً لتقدير التعويض ولم تجزِ الطعن فى هذا التقدير
أمام القضاء بعد ذلك .

تجربة مصادرة أموال أسرة محمد على :

وبيدى أنه لا مجال لبحث منح التقاضى فى حالات المصادرة . إذ أنها
تختلف عن حالات التأميم ، فى أن المال فيها يضاف إلى ملك الدولة بغير
تعويض ، ومثل ذلك مصادرة أموال أسرة محمد على التى صدر بها قرار من
مجلس قيادة الثورة فى ٨ نوفمبر ١٩٥٢ وهو يعتبر من أعمال السيادة .
ولكن النقاش قد يثور بشأن حقوق الغير المترتبة على هذه الأموال المصادرة،
والتي قرر قانون أموال أسرة محمد على المصادرة أن يكون الفصل فيها من
اختصاص لجنة قضائية تعتمد قراراتها من لجنة عليا صدر بتشكيلها قرار
من مجلس قيادة الثورة وتكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن . ولعل
هذه كانت أول حالة بعد الثورة قد تشعبت بها حالات منح التقاضى . وظاهر
أنها ليست فى الواقع من حالات منح التقاضى بالمعنى الصحيح لأن القانون
رسم طريق الفصل فى أى طلب بدين أو ادعاء بحق قبل أى ممن صدرت
أموالهم . فأنشأ جهة قضائية كاملة ، وإن لم تكن من جهات القضاء
العادية ، إلا أنها هيئة مشكلة برئاسة مستشار وبعضوية نائب بمجلس
الدولة ووكيل محكمة . وقرارات هذه الهيئة وإن كانت تعتمد من اللجنة
أعلى التى شكلها مجلس قيادة الثورة ، إلا أن طبيعة هذه المنازعات
وإزباطها بقرار المصادرة السياسى كان يستوجب ذلك .

سعر المال البورصة

أساس التعويض :

وظاهر أيضاً أنه لا يجوز أية مشكلة بالنسبة لتقدير التعويض فى حالات
تأميم الشركات التى كانت أسهمها متداولة فى البورصة قبل التأميم ، إذ
أن قوانين التأميم التى صدرت بين قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ والتى

قلتها بعد ذلك عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٤ ، تجلج التمويل المتاح في سنوات على الدولة ، على أساس سعر السهم حسب آخر اقبال لبورصة الأوراق المالية قبل التأميم ، ولكن المشكلة تنشأ بالنسبة للشركات التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل فيها أكثر من سنة شهر ، وكذلك بالنسبة لتقويم المنشآت غير المتخططة شكل شركات مساهمة . ففي هذه الحالات كانت قوانين التأميم تمهد بتقدير التعويض إلى لجنة يرأسها مستشار بحكمة الاستئناف ويكون قرارها نهائيا غير قابل للطعن .

وأهمية هذا التقويم تبدو في أن الدولة لا تسأل عن العزائم هذه الشركات والمنشآت التي أجبت إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم . فإذا فرضنا أن التقويم قد انتهى إلى أن خصوم الشركة تزيد على أصولها ، فإن الدولة لا تسأل عن الديون المستحقة على الشركة إلا في حدود قيمة الأصول التي آلت إليها .

وبطبيعة الحال ، فإنه لم يكن من المتصور أن تترك الدولة مجال تقدير التعويض والظن فيه إلى الإجراءات القضائية المعتادة مع ما تستقره من وقت ومع ما قد يؤدي إليه ذلك من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية . وفي نفس الوقت فإنه كان من الواجب احاطة هذه التقدير بالضمانات المناسبة .

التأميم بمعناه الضيق

وبمعناه الواسع :

ودراسنا حالات منع التقاضي التي اوردت في قوانين التأميم ، لا تتناول قوانين التأميم بمعناه الضيق فحسب ، بل تتناول أيضا حالات يمكن الحاقها بالتأميم . مثال ذلك حالات اسقاط الالتزام عن بعض شركات نقل الركاب بمدينة القاهرة عام ١٩٦٠ ومثل اسقاط الالتزام عن شركة ليبون أو شركة قرام القاهرة عام ١٩٦١ أو عن الشركة المصرية للأراني والمياه عام ١٩٦٢ ومثل انتهاء تراخيص البحث وعقد استغلال المناجم عام ١٩٦٣ . ومن حالات منع التقاضي التي يمكن الحاقها أيضا بالحالات الواردة بقوانين التأميم ، حالة تقدير التعويض المستحق لأصحاب الصحف التي قرر قانون تنظيم الصحافة الصادر في مايو ١٩٦٠ إبطالها إلى الاتحاد القومي وقتئذ . كذلك من بين هذه الحالات ، إنشاء لجان لتصفية الديون المستحقة على مجازين الأدوية ، وهي لجان نص القانون على أن قراراتها نهائية غير قابلة للطعن .

ومن بينها أيضا تقدير زعموس الاموال في شأن الاندماج في الشركات المساهمة ، فقد نص القانون الصادر بهذا الشأن في عام ١٩٦٠ على تشكيل لجنة تقدير صفات أصول الشركات الراغبة في الاندماج وتكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن ، ومثل ما ينص عليه قانون المؤسسات العامة الحالي الصادر عام ١٩٦١ من تقدير صفات أصول شركات القطاع العام في حالة الاندماج بمعرفة لجنة تكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن .

الفرق بين التأميم ونزع الملكية :

وواضح ان جميع هذه القوانين تنشئ جهة يتوافر فيها عنصر قضائي لتقدير التعويض أو لتحقيق الديون أو لتحديد زعموس الاموال ، وان كانت تنص على أن قرارات هذه الجهات لا يجوز الطعن فيها بعد ذلك تقسديا لطبيعتها .

وفي هذا يختلف التأميم عن نزع الملكية . فنزع الملكية اجراء فردي يتم لتحقيق منفعة عامة ، وهو في هذا يختلف في طبيعته عن التأميم ، وهو ثورة اجتماعية تستهدف تحويل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية عامة . ونزع الملكية يرد عادة على ملكية عقار معين ، مثل نزع الملكية قطعة أرض للمق طريق أو ترعة أو لبناء مدرسة ، أما التأميم فانه يرد عادة على مشروع اقتصادي متكامل لتحقيق مصلحة المجتمع العليا في التحول الى الاشتراكية . ومن هنا فان القانون ينظم طريقا قضائيا صرفا لتقدير التعويض عن نزع الملكية ، بينما ينظم طريقا خاصا لتقدير التعويض عن التأميم .

لجان قضائية للتأميم :

وبتحليل مختلف قوانين التأميم بمعناه الواسع ، يتبين لنا أن المشرع كان أحيانا ينشئ لجانا قضائية لتقدير التعويض غالبية أعضائها من رجال القضاء ، مثلما فعل بالنسبة لتأميم البنك البلجيكي والدولي عام ١٩٦٠ ، ومثلما فعل بالنسبة لتأميم منشآت كبس القطن عام ١٩٦١ ، فقد كانت لجان تقدير التعويض مشكلة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف ومستشار الرأي لوزارة الاقتصاد ثم مندوب تمينه وزارة الاقتصاد ، ومثلما فعل بالنسبة للجان تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية عام ١٩٦١ . فقد كانت هذه اللجان مشكلة من رئيس محكمة وقاض وخبير حسابي . وكان أحيانا ينشئ لجانا يتوافر فيها المنصر القضائي ، ويمثل فيها صاحب الشأن

ذاته • مثلما فعل بالنسبة لتقدير التعويضات المستحقة لأصحاب الصحف وبالنسبة لحالات إسقاط الالتزام وبالنسبة للمؤسسات العلاجية ، فقد كانت لجان التعويض مشكلة برئاسة مستشار وكان من بين أعضائها ممثل لصاحب الشأن • ولكن الذي جرى عليه المشرع في تنظيم قوانين التأمين التي صدرت بعد عام ١٩٦١ ، هو أن يشكل لجان التقييم برئاسة مستشار بمحكمة الاستئناف وبعضوية مندوبين تعيينهما الوزارة المختصة ، مثل وزارة الاقتصاد أو الصناعة •

كذلك اختلفت معالجة المشرع لكيفية تقدير التعويض أو أساس التقييم فبينما ذهب في بعض الحالات مثل حالة التعويض عن الاستيلاء على مخازن الأدوية الى تعويض أصحابها نقدا على أساس التكاليف الحقيقية ، نراه في معظم الحالات الأخرى ينص على أن يتخذ التعويض شكل سندات على الدولة • وبالنسبة لتعويض السندات كانت أحيانا سندات لمدة ١٢ سنة وبفائدة ٥٪ مثل حالة تأمين البنك البلجيكي والدولي والبنك الأهلي وبنك مصر وكانت في معظم الحالات سندات لمدة ١٥ سنة وبفائدة ٤٪ مثل حالات التأمين التي تمت بعد عام ١٩٦١ • وبينما كان يتخذ أساس التعويض في بعض الحالات القيمة الدفترية للمنشأة ، مثلما فعل في حالة قوانين إسقاط الالتزام من بعض شركات النقل بمدينة القاهرة ، كان ينص على أن تقدر قيمة المنشأة دون تحديد بالقيمة الدفترية ، مما دعا الى الاعتقاد بأن المقصود في هذه الحالات هو القيمة الفعلية في السوق وقت التأمين •

وحاصل ما تقدم أن المشرع كان يرسم طريقة تحديد التعويض ويعهد به الى لجان يتوافر فيها العنصر القضائي • ومن ثم - وبالنظر الى طبيعة التأمين السياسية وارتباطه باستقرار الأوضاع الاقتصادية - كان من المحتم أن يجري تقدير التعويض بمعرفة لجنة خاصة يتوافر فيها عنصر قضائي ولكن قرارها يكون نهائيا •

عدم جواز الطعن

لا يغل بقرائنات التعويض :

ومن ثم فقد انتهى الرأي في اللجان التي شكلت بوزارة العدل لمراجعة النصوص المانحة للتقاضي الى استبعاد قوانين التأمين من نطاق هذه المراجعة ، تأسيسا على أن هذه القوانين قد رسمت طريقا لتقدير التعويض بمعرفة لجنة فيها عنصر قضائي ، وإن استقرار الأوضاع الاقتصادية يقتضى عدم

توزيع المراكز القانونية التي استتقرت على أساس التقييم الذي تم للمنشآت التي تقرر تأمينها ، بالإضافة إلى أنه من الناحية العملية لم يبد لهذا البحث قيمة ، بعد أن صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذي وضع حدا أقصى للتعميض الذي يمنح لأصحاب رموس الأموال في الشركات التي تقرر تأمينها وهو مبلغ إجمالي لا يجوز أن يتجاوز ١٥ ألف جنيه في صورة سندات على الدولة .

غير أنه رغم ذلك ، فإن للموضوع جوانب أخرى تقتضى أن نقف عليها بالتأمل :

١ - ذلك أنه وفقا لتعديل أدخل على قوانين التأمين في ديسمبر ١٩٦٢ فإنه بالإضافة إلى ما كان مقررا من أن الدولة لا تسأل عن التزامات الشركات والمنشآت التي تقرر تأمينها إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين - فإنه قد تقرر أيضا أن تكون الأموال الأخرى لأصحاب الشركات والمنشآت الخاصة غير المتخذة شكل شركات مساهمة ذات أسهم مقيمة بورصة الأوراق المالية ، وكذلك أموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت .

٢ - كذلك فإن تباؤا لا يفتور حول ما إذا كان تقدير لجنة التقييم الذي وصف بأنه نهائي يعتبر حجة على دلائل لم يرد تقدير دينه في قرار اللجنة ، وهل يعتبر حجة على الغير عموما فيها قد يدخله في أصول الشركة التي تقرر تأمينها ، من أموال مملوكة لهذا الغير ؟

٣ - وإذا كان صحيحا أن قوانين التأمين فيها تناوله قد استنفدت الغرض منها ، بالنسبة للمنشآت التي تقرر تأمينها وأن المصلحة العليا للدولة تقتضى عدم الرجوع في تقدير التعميض المستحق لأصحابها - فإن الصحيح أيضا أن بعض الشركات والمنشآت التي تقرر تأمينها بعد صدور قوانين التأمين الرئيسية وهي ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١م يصدر بتأمينها قوانين خاصة بل كان تأمينها يتم بطريقة إصدار قوانين تصنيف هذه الشركات والمنشآت إلى الجداول المرفقة بالقوانين الرئيسية . ومن ثم فإن هذه القوانين الرئيسية بقيت صالحة ومستخدمة أيضا بالنسبة للمستقبل .

فهل تدعو هذه الاعتبارات إلى وجوب إصدار قانون عام ينظم طريقة

تقدير التعويض في حالات التأميم ، دون مساس بما تقرر بالنسبة لما تم تأميمه فعلا ؟

وبطبيعة الحال فإن هذا لا يعني أن يصدر قانون يحدد حالات التأميم ، لأن تحديد حالات التأميم مسألة سياسية لا يمكن تقديرها وحصرها سلفا ولا يمكن تقييده سلطة الدولة فيها بقانون . بل إن المرجع في ذلك هو ما يضعه الميثاق أو الدستور من تحديد مجالات الملكية العامة وصورها وهو أمر يتوقف على معنى التطور الذي يبلغسه المجتمع في تحوله إلى الاشتراكية .

ولكن المقصود وفقا لهذا الرأي ، هو تنظيم طريقة تقدير التعويض ، وتصفية الديون ، بما يوفق بين المصلحة العليا للدولة وبين حماية حقوق المتعاملين مع الشركة أو المنشأة التي تقرر تأميمها وحقوق الغير بصلة عامة . وبطبيعة الحال فإن هذا لا ينفي أن للدولة أن تحدد حدا أقصى للتعويض ، حتى يتحقق الهدف الاجتماعي من التأميم وتجنبنا لاثراء قد يصيب من أممت أموالهم مما يتناقض مع غاية المجتمع الاشتراكي وهي تدوير الفوارق بين الطبقات .

عم جواز الطعن

لا يمتد إلى حقوق الغير :

والواقع أن اللجان التي شكلت وفقا لقوانين التأميم ، والتي وصفت قراراتها بأنها نهائية لا تقبل الطعن، ينحصر اختصاصها في تقييم دعوى أموال هذه الشركات والمنشآت بغية تحديد قيمة التعويض الذي يستحق لأصحابها . ولكن وصف القانون لقرارات هذه اللجان بأنها نهائية لا يمكن أن يمتد أثره إلى حقوق الغير . فإذا فرضنا مثلا أن لجنة التقييم قد أدخلت ضمن عناصر أصول المنشأة التي تقرر تأميمها مالا مملوكا للغير ، أو أغفلت من بين خصوصها ديننا مستحقا على المنشأة للغير . فإن هذا القرار لا يؤثر على حق مالك المال أو صاحبه الدين . ويمكن له أن يلجأ إلى القضاء مطالبا بما له أو حقه دون أن يحجج عليه بنهائية قرار اللجنة وبأن الطعن فيه غير جائز . وقد سبق أن عرض الأمر على الجمعية العمومية للتقسيم الاستشاري والتشريع بمجلس الدولة فقررت بجلسته ٨ فبراير ١٩٦٧ أن نهائية قرارات هذه اللجان إنما تتعلق بتقدير التعويض الذي تلتزم الدولة بأدائه لأصحاب الشركات المؤممة . ولكن قرار التقييم لا يثبت حقا للغير مستحق ولا يمنع

صاحب حق من استثناء حقه . كما سبق لمحكمة النقض ان ناقشت بالنسبة للجان تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية التي تم الاستيلاء عليها ، نطاق التصفية التي فرضها قانون انشاء هذه اللجان ، فرت بحكمها الصادر في ٢٢ يونية ١٩٦٧ ان التصفية لا تتناول سوى الديون المستحقة على مخازن الأدوية دون غيرها من الديون المستحقة على باقى المستوى لديهم مثل المستوردين وكلاء شركات الأدوية .

كذلك فى القضية التى عرضت على المحكمة الإدارية العليا والمعروفة بقضية مصانع سوهاج الكبرى ، تعرضت المحكمة لمناقشة نطاق التأميم ، ذلك أنه فى ٢٨ ايريل ١٩٦٣ كان قيد صدر قانون باضافة بعض الشركات والمنشآت التموينية الى الجدول المرافق للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . « وهو أحد قوانين يوليو الاشتراكية » ونص هذا القانون أيضا على اضافة جميع الصناعات التموينية ومطاحن الموانى الملحقة أو المتداخلة فيها وعلى أن يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون . وقد تضمن الجدول المرفق لهذا القانون النص على مصانع سوهاج الكبرى (معصرة فريوت ومستودع كسب ومصنع صابون وتليج ومحطة كهربائية) وصدر قرار وزير التموين تنفيذ ذلك ، فطعن صاحب المصنع فى هذا القرار أمام القضاء الإدارى وقد التهمت المحكمة الى أن المركز القانونى الذى يتقرر منه المدعى نفسا مباشرة من القانون ولم يكن مصدره قرار وزير التموين مما يخرج طلب الفائه أو وقف تنفيذه عن ولاية القضاء الإدارى . ويعنى هذا - بمفهوم المخالفة - أن المحكمة كان يمكنها أن تنص على القرار الإدارى المنفقد للقانون فيما لو كان قد أدخل فى نطاق التأميم أموالا لم ينص عليها القانون .

ملاحظات هامة :

ومع ذلك فإن لنا بعض ملاحظات على موانع التقاضى فى قوانين التأميم :

الأولى : أن الأسلم دائما أن يوضع نظام للتصفية فى حالات التأميم شأن ما اتبع فيما يتعلق بأموال أسرة محمد على المصادرة . فلا يكون اختصاص اللجان التى تنشأها قوانين التأميم قاصرا على التقويم أو تقدير التعويض ، بل يتناول تصفية الديون والالتزامات .

الثانية : أنه مع التسليم بوجوب اختصار إجراءات هذه التصفيات وأن طبيعتها تقتضى أن يعهد بها الى لجنة قضائية يكون قرارها نهائيا وغير قابل للطعن ، الا أن الأسلم أن يكون أغلب أعضاء هذه اللجنة من رجال القضاء وأن يكتفى بعضو يمثل الوزارة المختصة ، كما التبص في تأميم البنك البلجيكي والدولى ومنشآت كيرس التطن .

الثالثة : ان مساهلة جميع الشركاء فى أموالهم الخاصة عن التزامات الشركة فيما لو زادت عن أصولها ، بل ومساهلة زوجاتهم وأبنائهم حتى لو كانوا بالغين وفى معيشة مستقلة هو خروج على القواعد العامة فى المسؤولية ، ينبغى إعادة النظر فيه .

دراسة لحالات منع التقاضي في حالات الاعتقال والحراسة *

من المعروف أن الظروف الاستثنائية تقتضى اتخاذ تدابير استثنائية .
ولذلك من المقرر أنه في حالات الحرب أو في حالات الطوارئ بصفة عامة،
تباشر الحكومة سلطات واسعة . هذا المبدأ مقرر في التشريعات المصرية
منذ صدور قانون الأحكام العرفية عام ١٩٢٣ ، وقد أعيد تقييده في قانون
الطوارئ الحالي الصادر عام ١٩٥٨ .

ووفق قانون الطوارئ ، يجوز إصدار أوامر تضع قيوداً على الحريات
وتصل إلى حد الاعتقال أو مراقبة الرسائل والصحف ، أو فرض الحراسة
على الشركات والمؤسسات أو الاستيلاء على أى منقول أو عقار . كما تنشأ
محاكم أمن دولة تختص بالنظر في الجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية،
وأحكامها تخضع لتصديقه . وإلتظام من أمر الحبس الذي تصدره النيابة
فيها ، تحكمه قواعد خاصة .

غير أنه منذ عام ١٩٦٤ يعد أن ألغيت حالة الطوارئ التي كانت قائمة
وقتلد ، وأعلن دستور مارس ١٩٦٤ ، صدر قانون تدابير أمن الدولة ،
الذي استعار بعض السلطات الاستثنائية من قانون الطوارئ وخولها
لرئيس الجمهورية في الظروف العادية لا الاستثنائية . وأضاف - وهذا
هو الجديد حقاً - أنه لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت
في القرارات التي تصدر وفق أحكام هذا القانون .

* الإحرام الاقتصادي في ١٥ ديسمبر ١٩٦٨ .

الظمن في تدابير الطوارئ نظام القضاة الإداري :

فمن أن قانون الطوارئ وهو الذي يواجه أساسا حالة خطيرة (وأظهر مثل لها هو حالة الحرب) كان من الجائز وفقا لأحكامه الظمن في القرارات التي تصدر وفقا لأحكامه أمام القضاء الإداري بمجلس الدولة ، فإن هذا الظمن لم يعد جائزا في القرارات التي تصدر وفقا لقانون تدابير أمن الدولة مع أنه يواجه ظروفًا عادية .

حقيقة أن المحكمة الإدارية العليا كانت تتجنب في أحكامها إلى تحويل الإدارة سلطة تقديرية واسعة في حالات الطوارئ ، حتى أنها في حالات الاعتقال رأت أن المشبهة الجدية تكفي ولا يشترط الدليل الجاسم ، لأن مشروعية القرار يجب أن توزن بالميزان الذي يستقيم مع طبيعة حالة الطوارئ وما تقتضيه من السلطة القائمة عليها من السرعة والحسم فيما تقتضيه من تدابير لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن والنظام وكيان المجتمع ، فهي حالة لا تحتمل التمهل أو التردد ولا تفتح فيها للفرصة الكافية لاستجماع العناصر الكاملة للأدلة القينية القاطعة (المحكمة الإدارية العليا في ٣٠ يونيو ١٩٦٢ وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٦٣) ولكن تحويل الحكومة هذه السلطة التقديرية الواسعة في حالات الطوارئ ، لا ينبغي أن قراراتها كانت تخضع لرقابة القضاء . . وأن المحكمة الإدارية العليا في رقابتها لقرارات الطوارئ ذهبت مرة إلى أنه لا ينبغي أن تتجاوز سلطة الحكومة التقديرية الحدود الدستورية المرسومة والا تخط بالتزاماتها القانونية والا تتفول بوجه خاص على الحريات العامة بدون مبرر قانوني (المحكمة الإدارية العليا في ١٣ أبريل ١٩٥٤) .

أذن فحتى مارس ١٩٦٤ ، لم يكن هناك مانع من التقاضي بالنسبة إلى إجراءات السلطة التي تتخذ بالاعتقال أو يفرض الحراسة أو غير ذلك من التدابير الاستثنائية . ومع ذلك فقد كان التقاضي ممنوعا في حالتين :

١ - قانون التضيقات :

فقد كان « مانع التقاضي » يظهر بالنسبة إلى تدابير الطوارئ بعد انتهاء حالتها ، وبمقتضى خاص كان يسمى قانون التضيقات . . ويعني هذا كما ورد في تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ في شأن قانون التضيقات الذي صدر بعد انتهاء حالة الأحكام العرفية التي فرضت بمناسبة الحرب العالمية الثانية « أنه من المصلحة العليا للبلاد إصدار تقرير يسدل به الستار

على حالة استثنائية مضت وانتهى عهدا وصار من المصلحة العامة الا تشار من جديد مشكلاتها التي لا حد لها ، مع غرض النظر عن بعض المصالح الخاصة التي قد يكون اصابتها ضرر من هذه التصرفات تغليباً للمصلحة العامة على كل اعتبار ، ولهذا شبه بقوانين التضمينات التي جرى العمل في البرلمان الانجليزي على وضعها لتجعل من اعمال كانت غير مشروعة حين صدورهما ، اعمالاً مشروعة ، ومن اعمال معاقب عليها ، اعمالاً لا يتناولها العقاب ، ذلك رعاية للمصلحة العامة » .

وقد تكرر صدور قوانين التضمينات في تجربتنا بعد الثورة . ففي عام ١٩٥٦ صدر قانون يرفع الاحكام العرفية التي كانت مفروضة وقتها . ونص ايضاً على منع القضاء من سماع أى دعوى او طلب او دفع يكون الغرض منه الطعن في أى عمل امرت به او خولته السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية . كما تقرر في عام ١٩٥٩ هذا المانع بالنسبة لحالات الحراسة على اموال الرهايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين ، ثم تقرر بعد ذلك في عام ١٩٦٣ بالنسبة الى حالات الحراسة التي فرضت بعد تطبيق القوانين الاشتراكية . ومع انه قد صدر في مارس ١٩٦٤ قانون بانتهاء الحراسة التي فرضت على الاشخاص الطبيعيين طبقاً لقانون الطوارئ وذلك بمناسبة اعلان دستور مارس ١٩٦٤ - الا ان اجراءات الحراسة ظل من الممكن اتخاذها طبقاً لقانون تدابير أمن الدولة الذي صدر في نفس تاريخ رفع الحراسة التي كانت مفرقة طبقاً لقانون الطوارئ .

٢ - لم يكن هناك طريق للتظلم :

كذلك ففي صورة ثانية كان منح التقاضي يتخذ صورة عدم رسم وسيلة قانونية تنظم التظلم لمن يقرر اعتقاله أو من يقرر فرض الحراسة على امواله .

بل حتى من يصدر امر من العيابة بحبسه كان محروماً من التظلم في أهم الحالات . فقانون الطوارئ كان يجيز للمقبوض عليه التظلم من امس حبسه أمام المحكمة المختصة ، ولكنه كان يستثنى الجرائم المخففة بأمر الدولة الداخلي او الخارجي « بل يستثنى ايضاً الجرائم الأخرى التي يصدر بتعيينها امر من رئيس الجمهورية » .

موانع التقاضي في قانون

تدابير أمن الدولة :

وإذا كان من الممكن الاستناد الى نظرية الظروف الاستثنائية لتبرير السلطات الاستثنائية التي يخولها قانون الطوارئ للحكومة في حالات الطوارئ - فان تقرير هذه السلطات بصفة دائمة لا يمكن أن يلقى تبريرا . وهكذا فان قانون تدابير أمن الدولة الذي صدر في عام ١٩٦٤ غداة اعلان دستور مارس ١٩٦٤ كان محل نظر فيما يجيزه من سلطات للاعتقال وفرض الحراسة . ولكن الاخطر من ذلك أنه لم يكن يجيز الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة في القرارات التي تصدر وفقا لهذا القانون بفرض الحراسة أو الاعتقال ، كما أنه لم يكن يرسم وسيلة قضائية للتظلم من الاجراء . ومن ثم كان ينطوي على مانع خطير من موانع التقاضي .

لذلك استجاب بيان ٣٠ مارس للدعوة العامة الى ازالة موانع التقاضي ووضع ضمانات تضمن عدم اساءة استخدام هذه التدابير الاستثنائية ، وتكفل للمواطن حق التظلم منها .

وسيلما بدأت مراجعة موانع التقاضي تنفيذا لما قرره المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي ، من ضرورة تأكيد سيادة القانون باعتبار انها هي التي تحقق حرية الوطن وحرية المواطن دون أن تبغى احداها على الأخرى - كان تعديل قانون الطوارئ وتدابير أمن الدولة أول خطوة على طريق ازالة موانع التقاضي .

وقبل أن نتناول بالتعليق ما قرره التعديلات الجديدة ، أود أن ألفت النظر الى اتجاهين يديا في هذا الشأن :

❖ اتجاه يرى أنه ليس ثمة ما يدعو الى الإبقاء على قانون تدابير أمن الدولة اكتفاء بقانون الطوارئ بعد تعديله ، باعتبار أن قانون الطوارئ يبرره الظروف الاستثنائية في حالة الحرب ، ولكن لا يجوز تحويل الحكومة سلطات استثنائية بصفة دائمة ، كما هو الأمر في قانون تدابير أمن الدولة .

❖ والاتجاه آخر يرى مع استبقاء القانوني ، أنه لا داعي الى تعديل قانون الطوارئ ، اكتفاء بأن يعدل قانون تدابير أمن الدولة ، بحجة أن قانون الطوارئ يطبق في حالات استثنائية تستلزم الأخذ بجميع الاجراءات المنصوص عليها فيه .

ولا شك أنه عند المفاضلة بين الاتجاهين يرجح الاتجاه الأول لكونه أكثر اتفاقاً مع صيانة الحريات وكفالة ضماناتها .

أما الاتجاه الذي اتبعه المشرع فقد كان وسطاً إذ استبقى القانونين ولكن مع تعديلهما بما يكفل توفير بعض الضمانات ضد التدابير التي تتخذ وفقاً لهما . (١)

أهم التعديلات

في قانون الطوارئ :

أصبح للمعتقل الحق في أن يتظلم من أمر اعتقاله إذا انقضت ستة أشهر من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه ، وأصبح الفصل في التظلم من اختصاص القضاء على أن يتجدد الحق في التظلم كل ستة أشهر .

كذلك أصبح من حق من فرضت الحراسة على أمواله طبقاً لقانون الطوارئ ولكل ذي شأن ، أي لأي شخص يمكن أن يكون إجراء الحراسة قد مس مصالحه - أن يتظلم إلى القضاء ، على أن يتجدد الحق في التظلم كل ستة أشهر .

ولم يتكف القانون الجديد بتقرير حق التظلم بالنسبة إلى الحالات التي قد تطرأ مستقبلاً ، بل أجاز التظلم من الأوامر والقرارات التي صدرت قبل العمل بهذا القانون .

أهم التعديلات في

قانون أمن الدولة :

أما التعديلات التي أدخلت على قانون تدابير أمن الدولة ، فلم تقتصر على إباحة التظلم القضائي من إجراءات الاعتقال أو الحراسة التي تتم استناداً إليه . بل إن هذه التعديلات قد حددت نطاق هذه التدابير .

فقد أصبح الاعتقال طبقاً لقانون تدابير أمن الدولة مشروطاً ب أربعة شروط : أن تقوم حالة تندرر بتهديد سلامة التظلم السياسي أو الاجتماعي للبلاد ، وأن يبين في أمر الاعتقال الأسباب التي بني عليها ، وأن تكون هناك أسباب جديّة تدعى بـ "بخطورة الشخص" ، وأخيراً أن يكون من بين فئات ثلاث .

(١) انظر القانونين ٥٩ و ٦٠ لسنة ١٩٦٨ .

(٢) ونلاحظ أن قانون تدابير أمن الدولة قد ألغى كلية بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المعروف بقانون الحريات والذي صعد بناء على اقتراح بمشروع قانون من المؤلف .

وقد كانت هذه الفئات قبل التعديل خمسا. فضيق القانون الجديد منها وجعلها ثلاثة. وفي داخل كل فئة وضعت شروط تضيق من نطاقها.

فالقانون الصادر عام ١٩٦٤ كان يبيح إعادة القبض على من سبق اعتقالهم في الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٦ مارس ١٩٦٤ ، أما القانون الجديد فقد قصر ذلك على من كانوا معتقلين في ٢٦ يوليو ١٩٦١ أو اعتقلوا أو حددت إقامتهم بعدها حتى تاريخ العمل بهذا القانون . ومن ثم فقد أخرج من نطاق هذه الفئة من سبق اعتقالهم في الفترة من تاريخ الثورة الوطنية حتى بدء الثورة الاجتماعية وهي الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٥ يوليو ١٩٦١ .

والقانون الصادر عام ١٩٦٤ كان يبيح تطبيق الاعتقال على من طبق في حقهم قانون العزل السياسي ولو استثنوا من أحكامه فرفضت هذه الفئة كلية من القانون .

والقانون الصادر عام ١٩٦٤ كان يتناول من فرضت الحراسة على أمولهم ، فرفضت هذه الفئة كلية . كما أنه كان يتناول من طبقت في شأنهم القوانين الاشتراكية فأصبح القانون الذي صدر أخيرا مقصورا على من طبقت عليهم قواعد تحديد الملكية الواردة في قوانين الإصلاح الزراعي .

وفضلا على ذلك لم يكن قانون ١٩٦٤ يشترط أن تكون هناك حالة تنذر بالخطر - وهي أقرب إلى حالة الطوارئ - كما لم يكن يشترط تسبیب أوامر الاعتقال وأن تكون الأسباب جدية تنبئ بخطورة الشخص .

ومهما يكن الرأي في تحديد الفئات التي يجوز اتخاذ تدابير ضد المنتسبين إليها وتضييق نطاق هذه الفئات - فقد أصبح باب التنظيم مفتوحا وبغير رسوم إلى محكمة أمن الدولة العليا . وعلى خلاف حالة الطوارئ - وهي حالة استثنائية بطبيعتها ، فإن الحق في التنظيم ينشأ بعد انقضاء ستين يوما فقط - وليس ستة أشهر كما هو الأمر في حالة الطوارئ - ويتجدد هذا الحق كل ستين يوما .

كما يلاحظ أن طريق الطعن أمام القضاء قد أصبح مفتوحا ، إذا لم يكن المعتقل من بين الفئات المحددة التي أجاز القانون اتخاذ تدابير القبض والاعتقال ضدها .

كذلك أصبح قرار الحراسة الذي يتخذ طبقا لقانون تدابير أمن الدولة قابلا للتنظيم منه ومن إجراءات تنفيذه أمام محكمة أمن الدولة العليا . ولم يحدد القانون موعدا لهذا التنظيم . ولكن إذا صدر قرار المحكمة برفض التنظيم

جاز التقدم بتظلم جديد كل ستة أشهر . ومن المعروف ان الحراسسة طبقا لقانون تدابير أمن الدولة لا تفرض الا على اموال الأشخاص الذين ياتون اعمالا بقصد وقف العمل بالمتنشات أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة . (١)

ملاحظات أساسية :

ولا شك ان هذه التعديلات خطوة هامة على طريق الشرعية الاشتراكية، ولكن لنا عليها مع ذلك ملاحظات أساسية بالنسبة الى كفاية حق التقاضي :

١ - جعل قانون الطوارئ ، ومثله قانون تدابير أمن الدولة يعدم تعديلها، نظر التظلم من اجراءات الاعتقال أو الحراسسة ، من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا . ولكنه استبقى خضوع قرارات هذه المحكمة لتصديق رئيس الجمهورية . فقرار الافراج أو رفع الحراسة التي يصدر من المحكمة لا ينفذ الا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية .

وكان يحسن بالمرجع ، لو أراد استبقاء سلطة التصديق أن ينص على اعتبار القرار مصدقا عليه بمجرد فوات مدة معينة ، وذلك حتى لا يكون المعتقل معرضا لأن يبقى في الاعتقال مدة غير محددة وقد تطول رغم صدور قرار من المحكمة بالافراج عنه ، مما يخل بفعالية التظلم أمام المحكمة .

٢ - كانت هذه التعديلات مناسبة للعودة الى قصر تشكيل محاكم أمن الدولة على رجال القضاء أو أن يكون التشكيل مختلطا وغالبية من رجال القضاء .

٣ - استبقى المشرع السلطات الاستثنائية المخولة للنيابة العامة طبقا لقانون الطوارئ والتي لا تتيح للمقبوض عليه في إحدى جرائم أمن الدولة التظلم من امر حبسه أمام المحكمة ، كما استبقى التصديق على قرار المحكمة بالافراج عن المتهم عند احالة الدعوى اليها .

٤ - أنه اذا كان من الجائز قبول خضوع أحكام محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ للتصديق من جهة إدارية ، تقديرا لظروف الطوارئ الاستثنائية ، فقد كان يحسن عدم اخضاع هذه الأحكام للتصديق في حالة تدابير أمن الدولة .

(١) ويلاحظ أنه قد صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم فرض الحراسة ، ولم يعد من الجائز فرض الحراسة الا بناء على حكم من القضاء .

ضمانات العاملين ضد الفصل وضمانات المجتمع ضد التخلف في أهداف النحلة

في الوقت الذي تنشغل فيه لجنة الحريات بمجلس الأمة بمراجعة ضمانات المواطنين ضد التعديرات الاستثنائية الماسة بالحريات توصلا إلى صيغة ملائمة للتوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع - يقفز إلى الأذهان موضوع آخر وثيق الصلة بحرية الفرد وحرية المجتمع في نفس الوقت وهو الضمانات ضد الفصل من الوظائف العامة وبوجه خاص في مراكز الإنتاج. وإعنى به الفصل بغير الطريق التأديبي في الحكومة أو القطاع العام الذي يتم بغير تحقيق أو محاكمة ، وبغير تهمة محددة معروفة ، وبغير إتاحة التظلم منه أمام القضاء .

فمثلان طرح هذا الموضوع فيما كتبه رئيس تحرير الأهرام عن الجبهة الداخلية في أواخر يوليو وأوائل أغسطس ١٩٦٧ ، منبها إلى أن حديثنا الذي كان قد طال عن محوقات الإنتاج ، لم ينته إلى وضع حدود قاطعة لهذه المشاكل - شغلتنا الأحداث عن متابعة هذا الموضوع الهام . وإذا كنا قد أثبتنا - دولة وشعبا - قدرتنا على تحمل تبعات المراجعة والحساب حتى تحت ظروف النار ، في مناقشة موضوع الحريات فالتأنيب يجب ألا نكون أقل قدرة على تحمل تهمة مناقشة موضوع ضمانات العاملين وبالأخص أولئك الذين يعملون في مراكز الإنتاج ، توصلا إلى قواعد مقرررة للحساب والتواب واجزاءات مرسومة لها ، ففى حولة تبني الاشتراكية ، يصبح

جريدة الأهرام في ١٢ و ١٣ فبراير ١٩٦٨ .

العمل أساس التمتع بثمرات المجتمع ، والانتاج هو هدفه الأساسي . ومن ثم تصبح حمايته مسئولية أساسية .

وتزداد أهمية هذا الموضوع اليوم ونحن ندعو الى اقتصاد الحرب كضرورة يحتمها القضاء على العدوان . فالقطاع العام هو القاعدة العريضة التي تبنى اقتصاد الحرب . ليس اذن من حق المجتمع أن يطمئن الى نراة واخلاص الرجال الذين عهدت اليهم الدولة بمسئولية هذه القاعدة الاقتصادية ؟ وليس من الانصاف انه يقدر ما تتطلبه فيهم من ادارة رشيدة لبلوغ اهداف الخطة ، بقدر ما يجب أن نضمن لهم من استقرار وطمانينة ويقدر ما يجب أن نلبل لهم من تشجيع مادي وأدبي ؟

وقبل أن نعرض الجوانب المختلفة للمشكلة وما نقترحه من حلول لها ، اود أن أنبه الى أن طرح هذا الموضوع للمناقشة لا يعني ان فصلوا بين الطريق التاديبى ليس فيهم من يستحق هذا الجزاء . ولا يعني أن عقوبة الفصل يمكن أن تُلغى في المجتمع ؟ كما أنه لا يعني أن قرارات الفصل التي صدرت في السنوات الأخيرة كانت تشكل ظاهرة متفشية أصابت عددا كبيرا من العاملين في الحكومة ومراكز الانتاج - غير أن الفصل بالصورة التي كان يتم بها أحيانا ومهما قلت حالاته ، لا يخلق جوا صالحا للعمل البناء القادر ؟ فاولئك الذين يتحملون مسئولية القيادة في مراكز الانتاج يهمهم أن يطمئنا الى أن هذا الجزاء الأقصى لن يوقع عليهم الا بعد تثبت ودفاع . وإذا كان من الانصاف أن نذكر ان الدولة قد رسمت طريقا للتنظيم من قرارات الفصل أمام لجنة يرأسها وزير العدل وتتوافر فيها ضمانات كافية ، اذ تضم أيضا رئيس مجلس الدولة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، فهي لجنة شبة قضائية ، وأن هذه اللجنة بدأت في النظر في التظلمات التي قدمت اليها ، بل أنها أوصت بالفعل بإعادة بعض الذين فصلوا - الا أن أولئك الذين يتحملون مسئولية ادارة القاعدة الاقتصادية العريضة ، لا يطمئنونهم تنظيم يعقب الفصل وقد يقول نظره ، بل ان ما يطمئنه هو أن تتم المراجعة والتحقيق قبل البت والفصل .

لأننا نعرف أن الأصل أن يحاسب الموظف العام سواء في الحكومة أو في مراكز الانتاج عن إخلاله بمسئوليته عمله أمام محكمة تاديبية ولا يصدر قرار يفصله أو بتوقيعه أى جزاء الا بعد تحقيق ودفاع . وهذا الأصل مبدأ أساسى من مبادئ ثورة ٢٣ يوليو وطبقا للقانون الموقظين الذى كان قائما وقتئذ

كانت الحكومات تلجأ إلى فصل الدين لا ترضى عنهم ، وكان هذا الأمر مألوفاً
كلما تغيرت الوزارة وتولى الحكم حزب آخر ، وأنه لما أنشئ مجلس الدولة
كان يراقب قرارات الفصل إذا طعن فيها لأنها للتثبيت من أن القيسر
لا تشويه أسامة استعمال للسلطة .

وقد كان لزاماً بعد ٢٣ يوليو أن تهز دولة الثورة الجهاز الحكومي هزاً
عنيفاً فعرفت المشهور الأولى للثورة بمرحلة تطهير جهاز الحكم ، من شوائب
المهد البائد . ولم يكن فصل الموظفين عندئذ عقوبة تأديبية ، بقدر ما كان
اصلاحاً للدالة الحكومية . ومع أن التطهير أمر مألوف في أعقاب الثورات
والظروف الاستثنائية ، للتخلص من الموظفين غير المتلائمين مع النظام
الجديد أو الذين لا تؤهلهم قدراتهم أو تفكيرهم أو اتجاهاتهم لمسايرة هذا
النظام الجديد ، إلا أن دولة الثورة قد أحاطته بضمانات جادة . فلم يفصل
موظف إلا بعد عرض أمره على لجنة يرأسها قاضى ، وكان يجوز أن يضم
لمدة خدمة من ترى اللجنة إحالته إلى المعاش سبتان ويصرف له خلالها
الفرق بين مرتبه ومعاشه . وأكدت دولة الثورة وهي تهز الجهاز الحكومي
حرصها على احترام سيادة القانون ، فحددت مدة لاجازة الفصل بهذا
الطريق الاستثنائي . ولما عادت في عام ١٩٥٣ ورأت أن الظروف لازالت
تقضى عليها بأن تلجأ إلى هذا الاجراء شكلت لجنة وزارية تختص بإحالة
الموظفين الذين ترى فيهم عدم الصلاحية إلى المعاش ، مع ضم مدة خدمة سنة
وأداء الفرق خلالها بين المرتب والمعاش . وحددت لذلك مدة وجيزة لم
تتجاوز أياماً .

وكانت هذه هي الحالات الوحيدة التي حصنت فيها دولة الثورة الطعن
في قرارات الفصل أو الإحالة إلى المعاش . وفيما عدا هذه الحالات وبمقدور
أن انتهت المدة التي قيدت بها الدولة حقها في استعمال هذه السلطة
الاستثنائية ، أصبح المرجع في الفصل الموظفين للقانون والمحكمة التأديبية
فإذا فصل موظف بغير مراعاة الاجراءات التي يحتمها القانون أو بغير مقتضى
من المصلحة العامة ، انفتح له سبيل الطعن أمام القضاء الإداري .

نحاذر الذى طرأ بعد ذلك ؟

مسئوليات القطاع العام :

فى بداية عام ١٩٥٧ فى أعقاب عدوان السويس خلقت أول نواة للقطاع
العام . وأصبحت المؤسسة الاقتصادية ثم مؤسسة مصر وعصر معها تشرف
على عديد من الشركات العامة . وبدأت فترة الاختبار والتجربة بما كانت

تلقضيه من تغيير في مجالس ادارة الشركات العليا . وكان هذا التغيير يتم باعادة تشكيل هذه المجالس . ولم تكن صفة اعضائها كمواطنين عامين قد تحدثت . ولكن منذ ذلك الحين بدا واضحا ان رقابة الدولة ومحاسبتها يجب ان تمتد الى شركات القطاع العام ولا تكون مقصورة على موظفي الحكومة .

في عام ١٩٥٨ صدر قانون جديد للنيابة الادارية وجسماء به ، انه اذا اسفر تحقيق تجربة هذه النيابة عن وجود شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة او النزاهة ، جاز لمدير النيابة الادارية ان يقترح فصل الموظف بشير الطريق التأديبي ويصدر بالفصل في هذه الحالة قرار جمهوري بناء على عرض الوزير او الرئيس المختص . ولكن هذا الطريق للفصل لم يطبق على العاملين بالمؤسسات والشركات العامة ، بعد ان تقرر خضوعهم للنيابة الادارية . وظل المرجع للمحاكم التأديبية التي يجوز الطعن في احكامها امام المحكمة الادارية العليا .

وبح ذلك فيلاحظ :

١ - ان الفصل بشير الطريق التأديبي - طبقا لقانون النيابة الادارية - والذي كان في تطبيقه مقصورا على موظفي الحكومة لا المؤسسات والشركات قد احاطته بعض الضمانات . اذ يجب ان يكون هناك تحقيق تتولاه النيابة الادارية ثم تتبين منه وجود شبهات قوية تمس النزاهة . ولا يتم الفصل الا بناء على اقتراح النيابة .

٢ - ان طريق الطعن في هذا الفصل ذاته كان مفتوحا امام القضاء الاداري .

ثم صدرت القوانين الاشتراكية في سنة ١٩٦١ والقوانين التي تلتها، وأصبح القطاع الرئيسى الذى يحمل مسئولية الاقتصاد القومى هو القطاع العام . وقد اقتضت هذه الثورة الاجتماعية اسقاط مجالس الادارة الخاصة التى كان يختارها المساهمون فى جمعياتهم العمومية وان يصبح تشكيل مجالس الادارة منوطا بسلطة الدولة تصدر به قرارات جمهورية . فالدولة هى التى اختارت قادة هذه الشركات وهى التى عينتهم فى مراكزهم الجديدة . ولم تكن مفاهيم التحول الجديد قد رسخت فى نفوس جميع هؤلاء القادة . ولم يكن فهم دور هذه الشركات فى تحقيق اهداف الخطة الاقتصادية قد استقر . فاضطرت الدولة من وقت لآخر ، الى ان تتدخل فتغير فى تشكيل مجالس الادارة فى ضوء التجربة والممارسة .

لماذا المصول عن وقاية القضاء ؟

وكان السؤال المطروح دائما ، كيف تتم محاسبة من وقتت به الدولة واختارته لقيادة القطاع العام .. اذا اخل بمسئوليته ؟

فيحاسبهم بالطريق المألوف الذي يتبع مع سائر العاملين في الدولة .. طريق المحاكمة التأديبية ؟

وكان الاعتراض على اتباع هذا الطريق يقوم على اعتبارين :

الاعتبار الاول : انه قد لا تكون هناك تهمة محددة او مسنونك معين يمكن ان يحاسب الشخص عنه ، ومع ذلك فقد تغطي المصلحة العامة بفتحته لاختيار من هو اقدر منه على اداة الانتاج ، وهو لير يجب ان تنفرد الدولة بسلطة تقديره دون مراجعة .

الاعتبار الثاني : ان اجراءات المحاكمة التأديبية قد تطول . ولا يمكن ان تغل يد الدولة عن التصرف السريع الحازم بما تمليه المصلحة العامة .

ومن ثم كان التجاء الدولة الى الفصل بغير تأديب ومحاكمة . ومع ذلك فقد ظل الباب مفتوحا امام اللوظف للمصول سواء في الحكومة او في القطاع العام ، لكي يتظلم امام القضاء الاداري بمجلس الدولة . وكان في سلطة هذا القضاء ان يلقي قرار الفصل او ان يحكم بالتعويض اذا تبين ان له مقتضى .

هذه هي النتيجة التي وقتت الدولة امامها مترددة في قبولها ورفضها الى ان تصدر في عام ١٩٦٣ قانونا يعدل اختصاصات مجلس الدولة ويمنعه من نظر الطعون في القرارات الجمهورية الصادرة بالاحالة الى المعاش او الاستبعاد او الفصل بغير الطريق التأديبي ، اذ اعتبرها القانون من اعمال السيادة .

صدر هذا القانون عام ١٩٦٣ وكان الميثاق قد اعلن في ٣٠ يولييه ١٩٦٢ . وجاء بتقرير الميثاق عن ضمانات مبدأ سيادة القانون انه قد اصبح لازما ان تسقط كل الموانع الحاجبة لحق التقاضي .

والواقع ان اعتبار قرارات الفصل او الاحالة الى المعاش او الاستبعاد من قبيل اعمال السيادة فيه توسع لا يمكن القول بان السياسة العليا للتحول الاشتراكي كانت تقتضيه . بل انه قد يصعب رخصة للإدارة للتحول من حكم القانون وستر أخطائها .

ومع ذلك فهل كانت هناك حاجة تدعو فعلا الى اغلاق سبيل الطعن أمام القضاء في هذه القرارات ؟

الادارة الرشيدة للقطاع العام :

لقد جرت المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة قبل صدور هذا القانون ، على أن الفصل أو الاحالة الى المعاش الذي يتم من السلطة الرئاسية المختصة بغير تأديب مرده الى اصل طبيعي هو وجوب هيمنة الادارة على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام وانه يجب أن يكون للحكومة لذلك الحرية في اختيار من ترى فيهم الصلاحية لهذا الغرض وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك . وان هذا من الملاحظات المتروكة لتقديرها بلا معقب ما دام قرارها قد خلا من اسبابة استعمال السبلة فلم تستهدف سوى المصلحة العامة .

أي أن موقف القضاء لم يكن حائقا في الحقيقة .

السياسة العليا للدولة

والعامل في الدرجة ١٢

وقد أثبتت التجربة أن العلة التي دعت الى منح الطعن في قرارات الاحالة الى المعاش أو الفصل ، وهي ابعاد من ترى الحكومة انه غير صالح خصوصا في الوظائف ذات السلطة أي الوظائف القيادية أو من يرى أنه غير أهل لتفاتها - هذه العلة لم تتحقق في كثير من القرارات التي صدرت بالاحالة الى المعاش أو الفصل والتي لم يعد في وسع من صدرت طبعه أن يطعن فيها أمام القضاء .

على سبيل المثال :

● فصل عامل من الدرجة الحادية عشرة هو معاون خدمة ثالث في

٢ فبراير ١٩٦٧ .

● فصل عامل من الدرجة الثامنة بمحافظة الاسكندرية في ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ وآخر من نفس الفئة في إحدى الشركات وفي نفس التاريخ .

● إنهاء خدمة ٥٤ من العاملين في إحدى الشركات في ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ من بينهم ١٩ في الدرجات من الثانية عشرة الى المباشرة وهي أدنى درجات التوقف .

● ومثل ذلك قرآن صدر في ٢٨ فبراير ١٩٦٧ بإنهاء خدمة ١٤٦ من العاملين بالقطاع العام ومنهم عدد كبير في أدنى الدرجات مثل نجار ومطبخ استلام وكاتب بوابة وملاحظ وكاتب بمخبر ومحصل .

وأقر أن من تناولهم الفصل قد يستحقون الفصل فعلا وقد تقتضى مصلحة المعلن أقصاهم • ولكن السؤال : المثل هذه الحالات شرع الفصل بغير تحقيق ومحاكمة تأديبية أم أن الحقيقة أن بعض الوزارات والمؤسسات فضلت أن تسلك هذا الطريق رغبة منها في أن تضيء على تصرفاتها حماية ضد المراجعة والرقابة ؟

أمثلة من التجربة

على أننا إذا تركنا جانبا هذه الحالات التي كان يمكن فيها للوزارات أو المؤسسات أن تسلك طريق التحقيق والتأديب ، فإن بعض الحالات الأخرى التي تناول فيها الفصل أو الإحالة إلى المساش - بعض القيادات في مراكز الانتاج أو الوزارات - قد كشفت عن اضطراب في معالجتها ينبغي فعلا عن أن تخويل هذه السلطة المطلقة أمر له خطورته على استقرار الأوضاع العاملين وأنه يمكن أن ينحرف عن أهدافه المشروعة وهي إتاحة الفرصة لاختيار اقدر العناصر واقتصاد من يثبت علم قدرته على تحقيق أهداف السلطة الاقتصادية ، إلى ارضاء نزوة متسرفة أو تصديق الوشائيات التي لا يمكن أن يسلم منها عادة من يحتلون مراكز القيادة •

على سبيل المثال :

● قرار بالفصل في ١٨/٢/٦٧ ثم في ٢ أبريل ١٩٦٧ قرار آخر يسحب القرار الأول أي في مدى أقل من شهرين • أن هذا يعني أن الفصل لم يتم بعد دراسة وتمحيص وإن الجهة التي طلبت الفصل - ولعلها في هذه الحالة كانت إحدى أجهزة الأمن - كانت متسرفة فيما طلبته •

● وفراة آخر بالفصل في ١٤ يوليو ١٩٦٦ ثم قرار بإلغاء الفصل في ١٨ مارس ١٩٦٧ ولإعادة الموظف إلى عمله بل ينص قرار اعادته على صرف مرتبه عن المدة التي قضاه مقيولا • أن هذا يدل بلا شك على أن الدولة لا تتردد في أن ترفع الغبن عن أي مواطن إذا كان مظلوما • ولكن ينبغي بعد ذلك أن نقول أنه كان الأجدي ألا يتم الفصل الا بعد تثبيت وتحقق ؟

بل إن هناك حالات أخرى لجأت فيها بعض الوزارات إلى الفصل بطريقة متعنة • فمجلس إدارة الشركة ينبغي للعمل في الوزارة وبعد بعض الوقت يعين رئيس مجلس الإدارة السابق ولا اعتماد في الوزارة لمرتبته ، ولا يبقى الا أن يتسلم سرقي المباش •

وهناك حالات قد تكشف بذاتها عن التسرع في ابداء الرأي . متسبل
احالة رئيس مجلس ادارة الى المعاش ، ثم احالته في نفس الوقت الى النيابة
الادارية للتحقيق معه . والمنطق يقضى بأن يحال الى النيابة الادارية للتحقيق
معه ، فاذا ثبتت ادانته . . أو حتى اذا ثبتت شبهات قوية ضده ، كان للنيابة
الادارية ذاتها أن تطلب فصله .

بل أن من الحالات المجدبة ، حالة قيام إحدى الشركات بفصل بعض
المعاملين فيها تأديبيا ، ولكن دون احالة الأمر على اللجنة الثلاثية التي نص
عليها التعديل الاخير للاتحة المعاملين بالمؤسسات العامة وشركات القطاع
العام . وحينما يطعن المفصلون في قرار الشركة أمام المحكمة التأديبية ،
وتبين الشركة انه قد يقضى ببطلاق الفصل لعدم عرضه على اللجنة الثلاثية ،
تسارع فتستصدر قرارا بالفصل بغير الطريق التأديبي . . فكأنه فصل
يُرد على غير محل . . لأنها كانت قد وقعت الفصل فعلا .

والحقيقة التي يجب أن نقولها بصراحة وبغير خفاء ، أن تغيير وزير
بآخر ، يجب ألا يستتبع حتما اقضاء من كانوا يتولون المناصب القيادية
في الوزارة أو مؤسساتها لمجرد أنهم كانوا يعملون مع وزير سابق . فليس
لأي وزير سياسة خاصة به ، بل أن الوزير ينفذ السياسة العامة للدولة .
ولا يجوز أن يستتبع تغيير الوزارات - تغيير « طاقم » كبار الموظفين !
بطبيعة الحال قد يكون للوزير الجديد رأى مختلف في بعض القيادات في
وزارته أو مؤسساتها ، ولا يمكن أن تفل منه عن اجراء تعديل في هذه
المراكز القيادية . بما يمكنه من أداء مسئولياته ؟ ولكن أيمن ان يقع هذا
بين يوم وليلة كما حدث في بعض الحالات ؟ وهل كانت مصلحة العمل
وحدها هي أساس الاقضاء وسببه ؟

هنا تتبين خطورة عدم اباحة التظلم أمام القضاء من قرارات الفصل
أو الاحالة الى المعاش التي تصدر بغير تحقيق أو محاكمة تأديبية .

فليس اقصى على الموظف العام أو أي مسئول في مراكز الانتاج ، من
أن يجد نفسه معرضا للاقضاء أو للفصل دون أن يتاح له حتى معرفة
الاسباب ، وليس أخطر على طمأنينة سائر المعاملين - حتى أولئك الذين
يحتلون مراكزهم الجديدة اليوم على أكتاف من تقرر فصلهم - من احساسهم
بأن الدائرة قد تدهور ! والمجنى عليه في جميع الحالات هو المصلحة العامة .

اقتراح محدد فما هو العلاج ؟

كيف يمكن التوفيق بين طمأنينة العاملين في مراكز الانتاج واستقرار
اوضاعهم وحمايتهم ضد قرار يصدر بناء على معلومات خاطئة أو متسرعة
أو مفرضة — وبين ما تقتضيه فعلا المصلحة العامة من إتاحة السبيل أمام
الدولة لكي تعدل تغييرا في المراكز القيادية كلما ثبت ان مسئولوا عن العمل
قد أخفق في تحقيق ادارة رشيدة للمشروع أو في تنفيذ سياسة الدولة
أو أهداف الانتاج ؟

ان ذلك يقتضى في نظري أن تضع الضمانات والحدود الآتية :

١ - أن تقصر المحاسبة بغير الطريق التأديبي على التخلف في تحقيق
أهداف الخطة الاقتصادية سواء في الوزارات أو المؤسسات العامة والوحدات
الاقتصادية التابعة لها وهي محاسبة متشعبة غير متهاونة .

ويعنى هذا :

● ان المحاسبة بغير الطريق التأديبي للمالوف يجب أن تقتصر على
العاملين في الحكومة أو القطاع العام الذين يشغلون وظائف في الدرجة الثانية
وما يملوها . وهي التي تعتبر وظائف قيادية يمكن أن يكون لها اتصال مباشر
بمسئوليات الخطة .

● ان المحاسبة عن وقائع انحراف محددة لا تمس مسئوليات الخطة
الاقتصادية يجب أن تتم طبقا لقواعد التحقيق والمحاكمة التأديبية .

وإذا كان صحيحا ان اجراءات المحاكمة التأديبية قد تطول فإن في وسعنا
أن نضع نظاما قضائيا مبسطا تتوافر فيه السرعة والمرونة . وقد سبق
لمدير النيابة الادارية أن اقترح نظاما جديدا للتأديب للقضاء على بطء
الاجراءات . والواقع أنه من التناقض الظاهر سواء في نظام العاملين المدنيين
في الدولة أو في لائحة العاملين بالقطاع العام ، انه بينما يسمح بالفصل
أو الإحالة الى الاستبعاد بلا تحقيق ولا محاكمة ، ولا ابداء أسباب ، اذ

بالفصل أو توقيع جزء آخر لتهمة محددة وبطريق التأديب يجتاز دويبا
معققة تصيب الادارة بالقليل *

٢ - أن يصبح على الجهة التي تطلب فصل الموظف العام أو المسئول
في القطاع العام بغير الطريق التأديبي - وهي حالة القصور في تحقيق
أهداف الخطة - أن تفصح عن نواحي القصور ومسئولية الموظف عنها * على
أن يعرض الأمر على لجنة تشكل برئاسة وزير العدل وتضم رئيس الجهاز
المركزي للتنظيم والإدارة ورئيس مجلس الدولة (كما هو الأمر في لجنة
التظلمات الحالية) كما تضم نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات *
فإذا كان المطلوب محاسبته رئيس مؤسسة أو وكيل وزارة اشترك في اللجنة
الوزير المختص ، وإذا كان المطلوب محاسبته رئيس شركة أو مدير مصلحة
حكومية ، اشترك رئيس المؤسسة أو وكيل الوزارة المختص *

فالفارق بين هذا الاقتراح وبين ما يجري حالياً ، أنه بدلا من أن يتم
الفصل ثم يكون للموظف المفضل أن يتظلم منه ، فإن الأسلم ألا يتم
الفصل إلا بعد العرض على هذه اللجنة التي تسمح دفاع المسئول ووجهة
نظره وتوتل تقييم عمله ثم تصدر قرارها في ضوء ذلك *

ولا شك أن تشكيل اللجنة على هذا النحو تتواءم به الضمانات القضائية
كما تتواءم به ضمانات تقدير اعتبارات الخطة الاقتصادية والمحاسبية
عن أي إخلال في تحقيق أهدافها *

فهذا الطريق للفصل وإن وصف بأنه غير الطريق التأديبي ، إلا أنه
في جوهره طريق خاص للتأديب قاصر على حالة خاصة ومقيد بشروط
و ضمانات *

٣ - أن هذه اللجنة قد تنتهي إلى إحالة المسئول إلى المعاش أو إلى فصله
وقد توصي بنقله إلى عمل آخر

ولكن الأهم من ذلك أن يخول لها سلطة خفض مرتب أو فئة الموظف *
وهو جزء جديد تضمنته لائحة العاملين في القطاع العام ولم يتضمنه
قانون العاملين المدنيين بالدولة *

كما يكون لها حينها تقرر الإحالة إلى المعاش لاعتبارات تقتضيها مصلحة
تنفيذ الخطة الاقتصادية ، أن تضم معقلا لا يتجاوز سنتين إلى خدمة المجال

الى المعاش وان يكون لها أن تقرر له الفرق بين المرتب والمعاش خلال هذه
المدّة ، فيكون ذلك بمثابة تعويض في الحالات التي قد تقتضيه .

٤ - أن إعادة تشكيل مجالس إدارة شركات القطاع العام - وهو أمر
لا يعرض على اللجنة المقترحة - لا يترتب عليه أن يفقد عضو مجلس الإدارة
الذي تقرر اخراجه منها وظيفته في الشركة أن كانت له وظيفة بها .

وهذا الاقتراح في نظري يحدّ علاجا للحوافز السلبية أي العقاب .
ولكن بقي أن تهتم الدولة أيضا بالحوافز الايجابية أي « الثواب » !

الغاء موانع التقاضي في قوانين التوظيف *

في مقالتنا السابقة تناولنا بالبحث حالات منع التقاضي في قوانين الإصلاح الزراعي وفي قوانين التأمين وفي قوانين تدابير أمن الدولة والطوارئ - ونصل اليوم الى قوانين التوظيف سواء في الحكومة أو في القطاع العام ، حيث حفلت بحالات كثيرة لمنع التقاضي ، أخطرها حالة الفصل بغير الطريق التأديبي ، التي رأت الحكومة معالجتها بإنشاء لجنة للتظلمات من قرارات الفصل مشككة برئاسة وزير العدل وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة • ولكن اختصاص هذه اللجنة مقصور على التوصية بما تراه • وقد أعيد فعلا الى الخدمة عدد من الموظفين والعاملين بالقطاع العام استجابة لتوصياتها • ولكن الأمر لا يزال يدعو الى إعادة النظر في هذه الحالات من موانع التقاضي تنفيذا لما جاء ببيان ٣٠ مارس وما قرره المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي •

وهذا الموضوع يثير اعتبارين كلاهما جدير بالرعاية • فمن ناحية فان من حق الجميع ان يطعن الى نزاهة وإخلاص وكفاية الرجال الذين عهدت اليهم الدولة بمسؤولية الإدارة أو بمسؤولية القاعدة الاقتصادية المتمثلة في القطاع العام • ومن ناحية أخرى ، فإنه من الانصاف ان تضمن لهؤلاء الرجال الاستقرار والطمأنينة بقدر ما تتطلبه قِيَم من إدارة رشيدة •

المساءلة التأديبية

والمساءلة غير التأديبية

ومن المعروف أن محاسبة الموظف العام يمكن أن تتم عن طريق المساءلة التأديبية ، وتكون قوامها في هذه الحالة وقائع معينة محددة • كما يمكن أن تتم بغير الطريق التأديبي ، فلا يحاسب الموظف في هذه الحالة عن واقعة معينة ، ولكن الحكومة تملك إزاحة سلطة تقديرية أساسها مسئوليتها عن تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام ، وما يتطلبه ذلك من أن يكون لها تقدير ملائمة الاستغناء عنه •

ولا خلاف في أن المساءلة التأديبية تحوطها ضمانات كافية في نظامنا التأديبي • ولا خلاف أيضاً في أن المساءلة غير التأديبية ، لا تمن بنفس إجراءات التأديب العادية ، فلا تستلحق التحقيق أو المحاكمة بل ولا تتطلب إعلان الأسباب • ولكنها مع ذلك كانت تخضع لرقابة القضاء الإداري الذي يمكن أن يحتج أمامه بأن الحكومة فيما اتخذته من إجراء بالفصل قد انحرفت إلى غير الصالح العام • وقد كان القضاء الإداري يملك سلطة الحكم بالتعويض أو بإلغاء القرار المطعون فيه في هذه الحالة •

السلطة التقديرية

في الفصل بغير الطريق التأديبي

ولكن المتبع لأحكام المحكمة الإدارية العليا بعد انشائها لتكون جهة يطمئن فيها في قرارات محكمة القضاء الإداري ، يبين أن هذه المحكمة قد توسعت في إضفاء السلطة التقديرية للإدارة في حالات الفصل بغير الطريق التأديبي ، وأنها ألغت كثيراً من أحكام محكمة القضاء الإداري الصادرة بالتعويض أو بإلغاء قرار الفصل •

ومن أهم أحكامها ما قرره في ١٥ ديسمبر ١٩٥٦ من أن للحكومة في سبيل تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام حرية فصل غير الصالح لذلك ، وأن سلطتها في الفصل من الملاحظات المتروكة لها بلا معقب ما دام قرارها قد خلا من عيب أساء استعمال السلطة ، وعيب إثبات إساءة استعمال السلطة يقع على الموظف المفصول • وكانت الحالة اثني صدر فيها هذا الحكم خاصة بمدير عام مصلحة السياحة الذي صدر قرار بإحالة إلى المعاش مع ضم مدة الباقية له لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش ، وجاء بمذكرة

الاحالة الى المعاش أنه نظرا لما لمصلحة السياحة من أهمية خاصة ونظرا لأنها لم تؤد رسالتها كما يجب في السنوات الأخيرة ، فقد رأت الوزارة العمل على تدعيمها وتزويدها بمناصر جديدة من ذوي الكفايات لإدارة شئونها .

وفي أكثر من حكم كانت المحكمة الإدارية العليا تصف حق الحكومة في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي بأنه حق أصيل (٢٧ أبريل ١٩٥٧ و ٢ يوليو ١٩٦٠) بل كانت تقول أنه يكفي للفصل بغير التأديب وجود أسباب لدى الإدارة تبرره سواء أفصح عنها أم لم تفصح بما دام لم يثبت أنها قد انحرفت الى غير الصالح العام (٢٢ ديسمبر ١٩٦٢)^٤

اعتبار الفصل

من أعمال السيادة

ومع ذلك فقد صدر في عام ١٩٦٢ قانون يعدل اختصاصات مجلس الدولة ويمدحه من نظر الطعن في القرارات الجمهورية الصادرة بالإحالة الى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل بغير الطريق التأديبي ، إذ اعتبرها من أعمال السيادة .

والواقع ان اعتبار قرارات الفصل أو الاحالة الى المعاش أو الاستبعاد من قبيل أعمال السيادة فيه توسع لا يمكن القول بأن السياسة العليا للتحويل الاشتراكي كانت تقتضيه . بل انه قد يصبح رخصة للإدارة للتدخل من حكم القانون وسنن أخطائها . فقد أثبتت التجربة أن العلة دعت الى منح الطعن في قرارات الاحالة الى المعاش أو الفصل وهي إبعاد من ترى الحكومة أنه غير صالح وغير أهل لثقتها خصوصا في الوظائف القيادية هذه المسئلة لم تتحقق في كثير من القرارات التي صدرت بالإحالة الى المعاش أو الفصل والتي لم يعد في وسع من صدرت ضده أن يطعن فيها أمام القضاء . وثبت من مراجعة كثير من حالات الفصل بغير الطريق التأديبي التي جرت قبل اعلان بيان ٣٠ مارس ، أنها قد امتدت الى بعض العاملين في أدنى الدرجات، وأن بعض الوزارات والمؤسسات فضلت أن تسلك طريق الفصل بغير تأديب رغبة منها في أن تغطي على تصرفاتها حماية ضد المراجعة والرقابة .

ولم تن المحكمة الإدارية العليا في وصف قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي بأنها من أعمال السيادة ، فكتبت على حق التقاضي بحجة أن القانون هو الذي حدد اختصاصات مجلس الدولة وهو الذي يصف له

بالزيادة أو النقصان ، وإن هناك فارقا بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع أو التضييق فيها (٤ يناير ١٩٦٤ و ٨ فبراير ١٩٦٤ و ١٦ ديسمبر ١٩٦٤) بل لقد طبقت المحكمة العليا هذا التشريع الجديد بأثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من قضايا قبل تاريخ العمل به (حكم ٢٧ فبراير ١٩٦٧) .

وعن ثم أصبح من المتعين أن يعاد النظر فى إزالة موانع التقاضى التى تسد فى وجه الموظف طريق التظلم أمام القضاء .

وقد كان من الممكن أن يكتفى بنص عام يلغى موانع التقاضى ، ولكن عند المراجعة الدقيقة تبين أن هناك حالات تبدو فى ظاهرها وكأنها تشمل مانعا من موانع التقاضى ، ولكنها ليست كذلك نظرا لأنها أوجدت طريقا للتظلم القضائى . فعلى سبيل المثال فإن قانون السلطة القضائية الصادر عام ١٩٦٥ يرسم طريقا خاصا لنظر تظلمات رجال القضاء ، بمرضاها على مجلس القضاء الأعلى أو على محكمة النقض . ولا يجوز الطعن فى القرارات التى يصدرها مجلس القضاء أو محكمة النقض . ومع ذلك فلا يمكن القول بأن هذا القانون يصادر حق التقاضى ، بينما أن التظلم يمرض فى هذه الحالة على أعلى جهة قضائية ولا يتصور أن يطعن فى قرارها أمام جهة قضائية أخرى . ومثل ذلك بعض الحالات التى نجدها فى قانون مجلس الدولة وفى قانون إدارة قضايا الحكومة .

كذلك فهناك حالات تبين عند المراجعة أنها كانت خاصة بظروف وقتية وانتهت ، مثال ذلك حالات الفصل بغير الطريق التأديبى فى أعقاب ثورة ٢٣ يوليو والحالات التى أعيد فيها تنظيم بعض أجهزة الحكومة مثل إعادة تنظيم وزارة الخارجية أو إدارة قضايا الحكومة أو مجلس الدولة أو النيابة الإدارية - كذلك فهناك حالات تقتضى طبيعتها أن تكون الجهة الإدارية هي جهة التظلم فيها ، ومثلها حالة القوات المسلحة .

ثم أنه حتى فى الحالات التى يقوم فيها مانع التقاضى وتدعو المصلحة العامة إلى وجوب إعادة النظر فيها ، وهى حالات الفصل بغير الطريق التأديبى أو الأحالة إلى المعاش أو الاستبعاد سواء أكان ذلك متعلقا بموظفى الدولة أو العاملين بالقطاع العام - فإن الأمر يحتاج إلى أبحاث وترو .

فإزالة موانع التقاضى فى هذه الحالة يمكن أن يتخذ صورا مختلفة :
فى إحدى الصور يمكن أن تعود الحالة إلى أصلها الذى كانت عليه قبل

صدور القانون المعدل لاختصاص مجلس الدولة عام ١٩٦٣ والذي اعتبر
قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي أو الإحالة إلى المعاش أو الاستبعاد
من أعمال السيادة . وعندئذ يسترد القضاء الإداري سلطته في مراقبة
استعمال الإدارة لسلطة الفصل بغير الطريق التأديبي .

وفي صورة أخرى يمكن أن يخول القضاء سلطة الحكم بالتعويض على
الإدارة إذا أساءت استعمال سلطتها في الفصل بغير الطريق التأديبي ، ولكن
لا يخول له سلطة إلغاء القرار الإداري . وهو الوضع الذي كان قائما قبل
انشاء مجلس الدولة .

وفي صورة ثالثة ، يمكن أن تفرق بين ما يقتضيه تنظيم المصالح
العامة من إطلاق يد الحكومة في الاستغناء عن المستولين من شاغل وظائفها
القيادية خصوصا بعد أن أصبحت الدولة هي التي تتولى النشاط الاقتصادي
عن طريق المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وبين فصل
سائر الموظفين بغير الطريق التأديبي . أي التفرقة بين وظائف التوجيه
والقيادة وسائر الوظائف الأخرى .

فما هو الحل ؟

كيف تتم محاسبة من وثقت به الدولة واختارته للقيادة في الحكومة
أو القطاع العام ؟ أحاسب بالطريق المألوف الذي يتبع مع سائر العاملين
في الدولة . . طريق المحاكمة التأديبية ؟

وكيف يمكن التوفيق بين طائفة العاملين في مراكز الحكم أو الانتاج
واستقرار أوضاعهم وحمايتهم ضد قرار قد يصدر بناء على معلومات خاطئة
أو متسرعة أو مفروضة ، وبين ما قد تقتضيه المصلحة العامة من إتاحة السبيل
أمام الدولة لكي تحدث تغييرا في المراكز القيادية كلما ثبت لها أن مسئولوا
عن العمل قد أسخط في تحقيق إدارة رشيدة للمشروع أو في تنفيذ سياسة
الدولة أو أهداف الانتاج ؟

يبدو أن التفرقة بين الوظائف القيادية وغيرها مما يصلح أساسا لتنظيم
مواقع التقاضي في هذه الحالة . فبينما تقتضي طبيعته وظائف التوجيه
والقيادة ومسئوليها أن يكون للحكومة سلطة تقدير واسعة في إحداث
التعديلات إنلأله عليها ، شأنها في ذلك شأن الوظائف السياسية مثل
وظائف الوزراء والمحافظين ، ومن ثم فلا يكون الاستغناء عن شاغل هذه

الوظيفة جزاء ولكنه ملازمة — نجد أن طبيعة الوظائف الأخرى ليس فيها ما يحول دون أن تسودها القاعدة الأصلية ، وهي قاعدة المحاكاة التأديبية .

ولقد نشأت التفرقة بين الوظائف القيادية وغيرها في القضاء الفرنسي ، بمناسبة الدعاوى التي كانت ترفع أمامه بالظعن في قرارات فصل شاغل هذه الوظائف . فقد كان هذا القضاء يتحسس طبيعة الوظيفة ويقوم بتحليلها فإذا انتهى إلى أن الوظيفة التي فصل شاغلها تعتبر من الوظائف القيادية ، أقر للحكومة بسلطتها التقديرية الواسعة في الفصل . ومن ذلك حكم أصدره مجلس الدولة الفرنسي في ٢٤ يونيو ١٩٤٩ بشأن مدير وكالة الصحافة الفرنسية ، وهو معين مرسوم بناء على اقتراح مدير الاستعلامات . فأقر مجلس الدولة سلطة الحكومة في فصله حتى لو لم ينسب إليه أى خطأ يبرر فصله تأديبياً ، وذلك تأسيساً على أن هذه الوظيفة قيادية وأن الحكومة تملك بالنسبة لها سلطة تقدير واسعة وفق مفهيتها وفي حدود ما تقتضيه مصلحة المرفق .

وقد صدر بعد ذلك في فرنسا مرسوم في ٢٠ يوليو ١٩٤٩ بتحديد الوظائف التي تعتبر من وظائف التوجيه والقيادة . ولكن من المقرر أن الوظائف الواردة بهذا المرسوم لم ترد على سبيل الحصر . وفي حكم حديث صدر في ٢ فبراير ١٩٦٦ رأى القضاء الفرنسي أنه لما كان رئيس مجلس الإذاعة والتليفزيون معين بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مدير الاستعلامات ونظراً لطبيعة هذه الوظيفة ، فإن الحكومة تملك إنهاء خدمة شاغلها . وقد جرى العمل في فرنسا في إنشاء الوظائف ، على أن يحدد مرسوم إنشائها طبيعتها وما إذا كانت تعد وظيفة قيادية .

ولهذا القضاء الفرنسي نظير في قضائنا المصري ، الذي كانت أحكامه تنجم إلى إطلاق يد الإدارة كلما علت الوظيفة ، ويقرب منه أيضاً ما أشارت إليه بعض الأحكام من أن رجال السلك السياسي يجب أن تتوفر فيهم من الصفات مالا يتطلب في غيرهم وذلك باعتبارهم الممثلين للدولة في المحيط الدولي (المحكمة الإدارية العليا في ٢ يوليو ١٩٩٠) .

فالتفرقة بين وظائف التوجيه والقيادة وغيرها تفرقة سائفة ، ولكن هل يعني هذا أن يصبح الموظف العام مجرد أنه يتولى وظيفة رئيسية ، معرضاً للفصل دون أن يملك القضاء مناقشة هذا القرار ، حتى لو كان مشوباً بأساءة استعمال السلطة أو خرج عن مقتضيات المصلحة العامة .

والذين من الأفضل بدلاً من أن يقلل الموظف القيادي ، ثم يسمح له بالتظلم ، أن تسمع أقواله قبل اتخاذ قرار بشأنه .

أن ذلك يدعو إلى أن نقترح أن تعرض طلبات الفصل عن غير الطريق التأديبي على لجنة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية . ويكون على هذه اللجنة أن تستمع إلى أقوال الموظف المستول . وهي تصدر بعد ذلك قرارها بالتوصية بالفصل أو الإحالة إلى المعاش مثلاً ، كما يمكن أن تصدر قرارها بعدم الموافقة على طلب الفصل مع ذلك ، فقد يكون من الملائم ألا يكون للموظف الحق في الطعن فيه بطلب الفائه ، ولكن يكون له الحق في طلب التمويض عنه .

فليس من الملائم في الوظائف القيادية مثل وظيفة سفير أو وكيل وزارة أو رئيس مجلس إدارة مؤسسة ، وبعد أن يعرض طلب الفصل بغير الطريق التأديبي على لجنة تستمع إلى أقوال الموظف القيادي ، ألا يكون للادارة سلطة تقدير من يتعاون معها ومن يمكنها أن تعتمد عليه . وفي نفس الوقت فإن ذلك وحده لا يجوز أن يكون مبرراً لمعرفاته من حقه في طلب التمويض .

غير أن ثمة مسألتين يطرحها هذا الاقتراح :

المسألة الأولى : هي وجوب تحديد الوظائف القيادية . وما هو معيار تحديدها ؟ وهل يكون تحديد هذه الوظائف بقرار جمهوري أو بقانون ؟

وفي اعتقادي أنه يمكن اعتبار وظائف وكلاء الوزارات ومديري المصالح الحكومية ورؤساء المؤسسات والشركات من الوظائف القيادية .

المسألة الثانية : هل يمكن أن يرسم القانون سلفاً طريقة لتمويض الموظف القيادي الذي ترى الحكومة الاستغناء عنه . مثل ضم مبدد إلى مدة خدمته المحسوبة في المعاش وذلك إذا كان قد قارب سن الإحالة إلى المعاش ؟ وهل يمكن أن نضيق من نطاق الالتجاء إلى الفصل ، ونحل بدلاً منه النقل إلى وظيفة أخسرى أو حتى تنزيل الوظيفة ، لانه في مجتمع اشتراكي أساسه العمل ، ليس من الملائم أن يحصل الموظف فينبلي بلا عمل .

ويطبيعة الحال فإنه بالنسبة للوظائف الأخرى غير القيادية ، يجب أن يكون للموظف دائما الحق في الطعن بالألقاء في القرار الصادر بفصله أو الحق في طلب التعويض عنه .

هل يكون للمصلولين قبل التمهيل المقترح العودة الى الطعن أمام القضاء ؟

وئمة سؤال يطرح نفسه بعد ذلك ؟

اننا نتوقع أن تنتهي اللجان المشكلة في وزارة العدل لمراجعة موانع التقاضي من عملها قريبا ، فان استقرار الأوضاع الوظيفية وكفالة حق التقاضي وحماية المصلحة العامة الحقيقية - كل ذلك يقتضيه .

ولا شك في أن هذا التنظيم المقترح من شأنه أن يسرى بالنسبة للمستقبل أي بالنسبة للحالات التي تقع بعد صدوره . ولكن ماذا عن الحالات القائمة والتي صدرت فيها قرارات بالفصل أو الإحالة إلى المعاش في ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذي اعتبر هذه القرارات من أعمال السيادة ومنع بذلك الطعن فيها .

ان بعض هذه الحالات قد تمت فيه فعلا لجنة التظلمات المشكلة برئاسة وزير العدل ، وبعضها قد تمت فيه لجنة أخرى مشكلة برئاسة السيد وزير العمل . وبعضها كان قد عرض على لجنة سابقة كان يرأسها أحد نواب رئيس الجمهورية وقتئذ . ولا صعوبة إذا كان التظلم أمام هذه اللجان قد انتهى بالقبول . ولكن المسألة تبقى إذا كان قد انتهى بالرفض . فهل يمنع على من رفض تظلمه أيام هذه اللجان ، أن يستفيد من أحكام القانون الجديد المقترح فيستمر باب الطعن أمام القضاء مغلقة في وجهه ؟ ولكن من ناحية أخرى ، يجوز له وبعد سنوات ، استقرت فيها الأوضاع المالية للوظائف أن يعود فيطلب إلغاء القرار والعودة إلى وظيفته السابقة - بفرض أنه لم يكن من شياغلى الوظائف القيادية - أم أن الأسلم ، أن يكون له حق التعويض دون طلب الإلقاء في جميع الحالات ؟

وهل يستمر الحق في رفع الدعوى قائما مدة خمس عشرة سنة مدة التقادم المعتادة ؟ أم أن استقرار الأوضاع الوظيفية يقتضى أن يقرر المليون

مدة سقوط قصيرة ولكن سنة مثلا ، فإذا لم ترفع دعوى التعويض خلالها سقط الحق فيها .

أعتقد أنه من المتعين أن ينسحب أثر القانون الجديد المقترح على حالات الفصل أو الإحالة إلى المعاش التي تمت قبل صدوره ، حتى لو كانت لجنة التظلمات قد قضت فيها بالرفض . فالأثر الرجعي للقانون هنا مستحب ، لأنه أصح للموظف العام . وما دنا قد أزلنا موانع التقاضي التي كانت تحول دون طرح التظلم على القضاء ، فقد دل ذلك على عدم كفاية الضمانات التي كانت قائمة أو عدم توافرها أصلا . ثم إن لجان التظلمات هي لجان إدارية وإن اشترك في بعضها رئيس مجلس الدولة ، ويقتصر اختصاصها على إصدار توصيات . فهي ليست سلطة بت ولا يمكن حتى اعتبارها لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي .

• • • • •

وبعد ، فتمت مسألة فنية متعلقة بأسلوب التشريع ، إذ يتعين تعديل أحكام قانون مجلس الدولة بحذف ما يدل على اعتبار الفصل بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة ، ثم يتعين تعديل قانون العاملين المدنيين في الدولة ونظام التأمين في القطاع العام ، بما ينفي هذه التفرقة المقترحة بين وظائف التوجيه والقيادة وغيرها وما يترتب على ذلك من انشاء اللجنة التي يعرض عليها طلب الفصل أو الإحالة إلى المعاش قبل البت فيه ، وإن يصدر بعد ذلك قانون يجند المقصود بوظائف التوجيه والقيادة .

وأخيرا من هذا كله أن نضع نصب أعيننا دائما أنه في مجتمع أساسه العمل وهدفه الأساسي هو الانتاج ومضاعفة الدخل القومي ، يتعين أن نحرض على القوى البشرية فلا نبذها ولكن نوجهها ، ولا بأس من تنحية الموظف العام عن مسئولياته القيادية إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة ولكن مع إتاحة فرصة العمل له (١٠).

(١٠) وبناء على اقتراح مشروع قانون مقدم من المؤلف صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي تنفيذا لنص المادة ١٤ من الدستور التي تنص على عدم جواز فصل العاملين بالوظائف المسماة بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال التي يحددها القانون ، وقد أقم هذا القانون التفرقة التي كان المؤلف قد اقترحها في هذه المقالات بين وظائف الإدارة العليا وبين سائر الوظائف الأخرى وإن كانت قرارات الفصل تخضع في جميع الأحوال لرقابة القضاء مع جواز الاكتفاء بالنسوية دون الإلغاء بالنسبة لوظائف الإدارة العليا .

الفصل السابع

نحو تقنين الشريعة الإسلامية

مجلس الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع
(المادة ٢ من الدستور)

-
- الشريعة الإسلامية والدستور القائم
 - دعوة إلى تقنين الشريعة الإسلامية
 - متى وكيف تطبق عقوبة قطع يد السارق في ليبيا
 - تطبيق الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية
 - لائحة في تشريع الأسرة ملتزمة بالشريعة

قضية الشريعة الإسلامية والنسور الدائم *

طلعت مناقشات اللجنة التحضيرية لاعداد مشروع النسور الدائم ، باهتمام بالغ بايراد نص في النسور على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع . وبينما ذهب البعض الى وجوب النص على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، ذهب آخرون الى حد تطلب النص على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع ، فلا يصدر قانون إلا اذا كان مستمدا من أحكامها .

وحتى يمكننا أن نتبين مدى الحاجة الى مثل هذا النص في النسور ، ومدى امكان تحقيقه ، والنتائج التي يمكن أن تترتب عليه - فإن علينا أن نتصدى دون حساسية ، وبوصى كامل أمين ، الحاجة لهذا الموضوع في صراحة .

وأول ما يجب أن نبدأ به هو تحديد المقصود « بالشريعة الإسلامية » فالشريعة ليست مقصورة على ما أنزل الله في كتابه الكريم ، وما ورد عن نبيه المرسل من قول أو فعل أو تقرير ، بل أنها تشمل الاجتهاد ، لأن القرآن قد جاء بأحكام كلية حتى يتيسر تطبيقها مع مراعاة ظروف الزمان والمكان . بل أن القرآن نفسه في نزوله قد دأى هذا الجدا ، فما نزل بمكة قصر في الجملة بالنسبة لما نزل بالمدينة ، وما جاء في الآيات الكلية لا يتضمن تشريعا في الجملة ، بل

* من مقال نشر بجريدة الأحرار في ١٤ يوليو ١٩٧١ .

كان معظمه لديهم قواعد الشرك ، والدعوة الى التوحيد ، وتطهير القلوب من الرذائل ، بتضالقه القسم اللدني الذي قول بالمدينة ، فهو الذي يتضمن معظم التكاليف الشرعية . ذلك انه بعد ارتحال المسلمين الى المدينة ، نشأت منهم امة بدينها وجهادها ، واصبحت الحاجة ماسة الى تشريعات منظمة لحوالها .

وقد راعى الشارع الاسلامي فيما شرعه الا يوقع الناس في الحرج « وما جعل عليكم في الدين من حرج » .

تنوع الفقه الاسلامي

ولقد اقام الاجتهاد نظاما قانونيا عظيما حل بالجددة والابداع ودقة الصياغة . وتنوع الفقه الاسلامي نفسه بما لظروف الحال . فاختلقت مدرسة « اهل الرأي » التي نشأت في العراق عن مدرسة « اهل الحديث » التي نشأت في الحجاز . ولما انتقل الامام الشافعي من العراق الى مصر انطأ مذهباً جديداً يتلاءم مع ظروف البيئة الجديدة .

ولكن نزعة الجمود التي سادت المجتمع الاسلامي منذ القرن الرابع الهجري في العصر العباسي قد أدت الى الخلق باب الاجتهاد، حتى تصدى لها في عصرنا الحديث علماء اجلاء مثل الاستاذ الامام محمد عبده والاستاذ علي عبد الرازق صاحب كتاب الاسلام واصول الحكم . ومن بعدهما الامام محمد مصطفى الرافعي والسيد محمد رشيد رضا ثم جيل من اساتذة الشريعة مثل المرحوم الاستاذ الشيخ احمد ابراهيم والاستاذ الشيخ علي الحنيف .

ومن هذا يتبين ان الدعوة الى النص على أن تكون الشريعة الاسلامية المصلد الرئيسي للتشريع ، يجب أن يلاحظ فيها أن الفقه الاسلامي لم يحقق في معظمه ، ولا يزال مدقونا في بطون الكتب ، موزعا بين مذاهب أربعة ومدارس مختلفة ، ويجب أن نلاحظ فيها أن مجتمع القرن العشرين بمشكلاته الحديثة وتقسيمه العلمي المدهل في الذرة وفقر الفضاء ، وفي ارتباط أجزاء العالم ببعضها والتزاماته الدولية - أصبح يحتاج الى مزيد من الاجتهاد واستحداث احكام توائم هذه الظروف المتغيرة .

دستور دولة الكويت

ولعل ذلك هو ما حمل دستور دولة الكويت ، وهي دولة عربية اسلامية تحرص على تقاليدنا الاسلامية ، على ان يكتفى بالنص على ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع .

وقد اشارت المدركة التفسيرية لهذا الدستور في ذلك الى ان « وضع النص بهذه الصيغة توجيه للمشرع وجهة اسلامية اساسية دون منعه من استحداث احكام من مصادر اخرى في امور لم يضع الفقه الاسلامي حكما لها ، او يكون من المستحسن تطوير الاحكام في شأنها تمشيا مع ضرورات التطور الطبيعي على مر الزمن ، بل ان في النص ما يسمع مثلا بالاخذ بالقوانين الجزائية الحديثة مع وجود الحدود في الشريعة الاسلامية ، وكل ذلك ما كان ليسستقيم لو قيل « والشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع » اذ مقتضى هذا النص عدم جواز الاخذ من مصدر آخر في أي امر واجبه الشريعة بحكمها قديم يوقع المشرع في حرج بالغ اذا ما حملته الضرورات العملية على التمهل في التزام رأي الفقه الشرعي في بعض الامور وبخاصة في مثل نظم الشركات ، والتأمين ، والبنوك ، والقروض ، والحدود ، وما اليها » .

المسألة في البحث

وهذه الاعتبارات التي زعمنا المخرج الدستوري الكويتي تصلح اساسا للاقتراح الذي يرى ان ينص دستورنا الجديد على ان « الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع » . وهو اقتراح بحثه مجتمع قوى الشعب العامل على الاجتهاد في إيجاد حلول لمشكلاته ويدفع نزعة الجمود والتقليد ، التي يخشى معها أن يصبح باب البحث والتعرف على المصادر الشرعية مقصورة على تفر قليل ترمس الرجوع الى كتب الفقه الاسلامي ومعظمها ليس مقهرسا ولا ييسر على نهج واحد في عرض المسائل .

وقد شرح هذه المسألة ونبه لها الأستاذ المرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهوري والأستاذ الدكتور عبد الحميد متولي في كتابه « مبادئ نظام الحكم في الاسلام » ، والاولى ان نبدا بمزيد من العناية بمراجعة كتب الفقه الاسلامي وحياتها وخرجها ونشرها على نطاق واسع واعطاء مزيد من الاهتمام لدراسة الفقه الاسلامي

في كليات الحقوق وللشريعة • بل ان مثل هذا النص المقترح من شأنه انه يعوق حركة المشرع المصري التي بدأها نحو تقنين الثورة ، ذلك ان عليه ان يستوثق في كل حالة من المصدر الشرعي لكل حكم جديد ، والا أصبح باب الطعن مفتوحا على مصراعيه . بعدم دستورية أى قانون بحجة انه يخالف « الشريعة الإسلامية » •

على ان المجلس الشديد الذي أبداه البعض بطلب النص في الدستور على ان تكون الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع ، قد يوحى بأن نظامنا القانوني الحالي منقطع الصلة بالشريعة الإسلامية ، بل ومتنافر لها • والحقيقة عند التأمل غير ذلك •

ان ما تتضمنه الشريعة الإسلامية من أحكام العبادات ، هي علاقة بين العبد وبخالقه لا ينظمها تشريع وضعي • أما أحكام الشريعة الإسلامية في نظام الأسرة والمواثيق فمطبقة بل ومقننة في معظمها • وإذا كانت الحاجة قد أصبحت ماسة الى تنظيم الأسرة ، يحد من الاتجار السكاني ، ومن المشكلات الاجتماعية الناشئة من تعدد الزوجات أو سهولة الطلاق ، فان في المبادئ التي حفل بها الفقه الإسلامي ما يعين على هذا التنظيم •

ولو رجعنا الى رأى منشور للأستاذ الجليل المرحوم الشيخ أحمد إبراهيم لوجدناه قد ذهب الى حد أن المصلحة الراجحة قد توجب التعقيم حيث قال صراحة في مقدمة رسالة الدكتور السعيد مصطفى السعيد في عام ١٩٣٢ من مدى استعمال حقوق الزوجية ما نصه : « وعلى هذا لا أرى في التعقيم أى مانع ديني لأنه عملية يراد بها دفع الولد بمنع هلته الموجبة لوجوده بحكم العادة وليس في هذا جناية على شيء وجد ، لا على نفس حية قد تهيأت للخروج الى عالم الوجود ، ولا على ما هو مهيا لأن يكون نفسا حية » •

إذا انتقلنا الى بقية نظم المصالحات في الإسلام ، وهي تشمل ما اصطلاح حديثا على تسميته بالقوانين الدستورية والمدنية والجناحية فهذه قد افترض القرآن بشأنها على القواعد العامة السلكية ولم يعرض لتفاصيل جزئيات الا في القليل النادر • فالأحكام الشرعية ، القرآن لم تزد على مائتي آية بينما يشتمل القرآن على نحو ستة آلاف آية •

وقد بلغت المردونة في تطبيق هذه الأحكام الى حد أن هنري

الخطاب كان يرى مراعاة المصلحة في النص . وكلنا يذكر ما دوى من « عمر » من أنه لم يطبق حد السرقة أي قطع يد السارق في هام المجاعة ، مع أن النص عام . ولكن « عمر » رأى أن يتغير الحكم بتغير الظروف . ومن قبيل لم يطبق حد السرقة في زمن الحرب ، بل لم يطبق النص القرآني الخاص بحد شارب الخمر في زمن الحرب أيضاً . وقد كان لعمر رضي الله عنه موقف واضح في عدم إعطاء الصدقات لمن أطلق عليهم « المؤلف قلوبهم » والذين ورد ذكرهم في القرآن بقوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم » فقد رأى عمر بعد أن قوى المسلمون ، أنهم لم يعودوا بحاجة إلى المضدين من تلك الطائفة « المؤلف قلوبهم » وإن الحكمة التي أدت إلى تقرير ذلك الحكم الشرعي قد زالت ، ومن ثم رأى أن الحكم الشرعي قد زال لزوال حكمته ونزولاً على ما تقضى به المصلحة .

وإذا نظرنا إلى نظام الحكم في الإسلام ، لوجدنا أن القرآن قد أتى بمبادئ دستورية عامة كمبادئ الشورى والعدالة والمساواة . ولكنه لم يفرض على المسلمين نظاماً معيناً من أنظمة الحكم . والخلافة ذاتها لم تكن مبدأ من المبادئ الدستورية العامة . بل صورة من صور أنظمة الحكم في تنظيم رئاسة الدولة . (الدكتور عبد الحميد متولى في كتابه مبادئ نظام الحكم في الإسلام)

مشكلات الدولة العصرية لم تكن معروفة

وفي المجتمع الذي نزل فيه القرآن ، لم تكن مشكلات الدولة الحديثة معروفة ولم تكن هناك حاجة إلى تنظيم العلاقة بين هيئات الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية ولم يكن هناك مجال مثلاً للتفكير في إنشاء مجالس قومية متخصصة .. كالتى يدعو إليها بيان ٣٠ مارس . ولذلك فقد كان تعرض الفقه الإسلامى للمشكلات الدستورية والسياسية ضعيفاً على حد ما لاحظ الأستاذ المرحوم السنهورى في رسالته عن الخلافة التى نال بها الدكتوراه في عام ١٩٢٦ ، بل كانت عنابة الفقه الإسلامى منصرفة أساساً إلى أحكام العبادات والمعاملات المدنية . وقد بلغ في ذلك شأننا عظيماً كما أسلفنا .

وفي ميدان المعاملات ، استوحى فقهاء المذنب الذى جبيع عام ١٩٤٨ ومثله معظم قوانين الدول العربية - أحكام الشريعة الإسلامية في كثير من نصوصه . بل لقد أورد قانوننا المدني نصاً

عاما بأنه إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى
العرف فإذا لم يوجد فيمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية .
« اننا ننبذ لا نجد في الشريعة الإسلامية أحكاما مماثلة لتلك التي
أقتضاها التطور الاقتصادي والاجتماعي مثل التأمين والاصلاح
الزراعي وتنظيم المصارف والتأمين والحطة الاقتصادية - والاشتراكية
بأسلوبها العلمي نظام اقتصادي حديث نشأ بعد تطور النظام الرأسمالي
وما خلفه من متناقضات ، وهي ظواهر لم تكن معروفة حينما ظهر
الاسلام .

ولكننا مع ذلك نجد أحكام هذا التحول الاشتراكي متفقة مع
مبادئ الشريعة الإسلامية . وفي ذلك لو رجعنا الى البحث القيم
الذي نشره الاستاذ الشيخ علي الخفيف عن الملكية في عام ١٩٦٦
لتبين لنا ان مبادئ الشريعة الإسلامية تجيز تحديد الملكية
وتقييدها وتنظيمها اذا اقتضت المصلحة ذلك ويقول في ذلك بالنص
« ان لولي الامر الحق في أن يأخذ الاموال من أصحابها اذا ما دعت الى
ذلك مصلحة عامة لا سبيل الى تحقيقها الا بذلك وانما يأخذها بقيمتها
الا ان تدمر الضرورة الى فرض ضريبة يأخذها من القادر عليها فنجد
ذلك يأخذها ضريبة من غير عوض » .

مبادئ الشريعة الإسلامية وتراثنا القومي

ولا شك ان على المشرع أن يستهدي فيما يصدره من قوانين
بمبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها جزءا من تراثنا القومي . ولان
الاديان كانت ذات رسالة تقدمية وجوهرها يؤكد حق الانسان في الحياة
وفي الحرية ولا بتصادم مع حقائق الحياة وانما ينتج التصادم في
بعض الظروف من محاولات الرجعية ان تستغل الدين ضد طبيعته
وروحه لمرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات تتصادم مع حكمته
الالهية السامية (الميثاق - الباب السابع في الانتاج والمجتمع) .
فمبادئ الشريعة الإسلامية واحدة لا تتغير بتغير المذاهب وهي أصول
عامة صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان . اما آراء فقهاء اجتهدوا
في زمانهم ، فقد لا يصلح اجتهدهم اليوم . فاذا وجدنا ان العمل
بالنصوص غير القطعية في مسألة من المسائل من شأنه ان يؤدي الى
الوقوع في الحرج ، كان واجبا على حد تعبير الامام الرازي في كتابه

الاجتهاد في الاسلام الا تطبق النصوص الخاصة على تلك المسألة
وانما يطبق النص العام الموجب لنفي التعزج « يريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر » « وما جعل عليكم في الدين من حرج » . ومن ثم
يكون الاسلام ان ينهي المستور على ان تكون « مبادئ » الشريعة
الاسلامية مصدرا « رئيسيا » للتشريع .

ردا على اعتراضات

أود أن أعود فلأذكر بأن مكتبة في مقال كان دفاعا عن النص في الدستور على أن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع ، وما ذلك إلا لإيماني بوجوب الاعتماد بما خلفه لنا من تراث

جريدة الأحرار في ٢١ يوليو ١٩٧٦ •

كان هذا المقال السابق قد أثار نقاشا كثيب بعض الأعلام يطالب بالنص في الدستور على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع ، وقد عقيت على هذه الآراء موضحا ما قد يكون قد ثار من لبس فيما عرضته من رأي وذلك لادبرا لحرصي على أن يظل النقاش ملتزما بمبادئ الشريعة الإسلامية ، وقد كانت وجهة نظري التي أبديتها بعد ذلك في أكثر من جلسة في مجلس الشعب أن الميزة ليست بالتفويض بل بأن تبدأ فعلا في وضع النص الدستوري موضع التطبيق ، وطالبت بذلك في تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة في عام ١٩٧٥ كما طالبت وزارة العدل أن تقوم بتفصيل لجنة عليا لمراجعة القوانين القائمة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وتشكلت هذه اللجنة فعلا برئاسة المستشار جمال الدين المرصاوي رئيس محكمة النقض وقتئذ ، وعطيت شروطا كبيرا في عملها •

وقد قدمت إلى مجلس الشعب في عام ١٩٧٦ اقتراحا بمشروع قانون بإلغاء الرأى في المناظرات المدنية ومع أن لجنة الشؤون التشريعية كانت قد انتهت من نظرها مع مشروع آخر للفضيلة الشيخ صلاح الدين أبو اسماعيل إلا أنه لم يعرض على المجلس • وقد اقترح أيضا تعديل نص المادة الثالثة من الدستور ليكون النص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع • وسيطرح هذا التعديل للاستفتاء العام مع تعديلات أخرى بفترة بشأن سلطة الصحافة ومجلس القسوى ولنن فرسب به ونرى أن المهم أن يوضع موضع التطبيق •

فكرى وروحى . وان كنت قد استصويت النص على اعتبار هذه
المبادئ مصدرا رئيسيا بدلا من تعبير المصدر الرئيسى أو الوحيد ،
فما ذلك إلا مراعاة لمرونة النص خشية أن يواجه المجتمع مشكلات
عصرية لا نجد لها حلا في أقوال الفقهاء .

ويبدو لى أن شقة الخلاف في الرأى ليست كبيرة إذا أخذنا في
الاعتبار الأمور الآتية :

١ - أن تعبير الشريعة الإسلامية يستعمل في معان مختلفة .
فالبيض يراها مرادفة لما شرعه الله في كتابه الكريم وما اكتمله
السنة الصحيحة ، بينما جرى هذا التعبير في استخدامه القانونى
كمرادف للفقہ الإسلامى وهو ما ذكره المحرم الدكتور محمد يوسف
موسى استاذ الشريعة الإسلامية حينما قال « جرى العمل في كليات
الحقوق بالجامعات المصرية على إطلاق كلمة الشريعة الإسلامية على الفقه
الإسلامى على أنها مرادفة » . (أحكام الأحوال الشخصية في الفقه
الإسلامى طبعة ١٩٥٦ ص ٩) .

ويؤيد ذلك أن الأحكام في المستترعات التى كانت من اختصاص
المحاكم الشرعية ما زالت تصدر طبقا لأرجح الأقوال في مذهب أبى حنيفة
عند الأحوال التى وزدت بشأنها قواعد خاصة .

٢ - أن ما روينا عن عمر وسواه صور جدا على أنه كان مخالفا
للنص لمصلحة تقتضيه أم أنه كان في دائرة تطبيق النص . فأنما كان
للتدليل على مرونة الشريعة وأهمية الاجتهاد وفق المصلحة . وليس
من عندنا ما قلناه عن عمر ، فالاستاذ أحمد أمين في كتابه فجر
الإسلام ص ٢٩٢ يقول : « بل يظهر لى أن عمر كان يستعمل الرأى في
أوسع من المعنى الذى ذكرناه وهو استعماله حيث لا نص ولا سنة
ولكننا نرى عمر سار أبعد من ذلك فكان يجتهد في تصرف
المصلحة التى لاجلها كانت الآية أو الحديث ثم يسترشد بتلك
المصلحة في أحكامه » .

٣ - أن تغليب المصلحة في الميالات ولو خالفت النص ليس
رأيا لنا . وما كان لنا أن نقضى فيه بل هو رأى . - وإن كان مخالفا
لرأى جمهور الفقهاء - قال به نجم الدين الطوقى « إذ اعتبر المصلحة
دليلا مقدما على كل النصوص وعلى الاجماع » وهو رأى للأمدى الذى

يرى الموازنة بين النص والمصلحة فيحكم بها اذا كانت راجحة ومقطوعا بها . واليه ذهب الغزالي من قبله .

٤ - ان هناك من الامور التي جرت مالم يتناولها الفقهاء ، فلا يمكن الرجوع بشأنها الى اقوالهم ، مع التسليم بأن الاجتهاد يجب الا يكون متافيا لاصول الشريعة ومبادئها . ومع ملاحظة ان حديثنا كان كله في نطاق المعاملات لا العبادات .

ولكن مهمة التحقق من الحكم الشرعي لما جرد من امور ليست بالمهمة الميسورة . فلا يزال مجمع البحوث الاسلامية يبحث منذسنتين في شان عقود التأمين مثلا . ولا يزال الرأي موضع اختلاف بشأن ما اقترح من تفيد الطلاق او منع تعدد الزوجات .

٥ - انني اوضحت حينما طلبت بالاكتماف بالنص على ان تكون الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع ، اننا في حاجة اولا الى مزيد من العناية بدراسة الفقه الاسلامي ، ونشر كتبه وضبطها وشرحها . ولم اقل ان الفقه لم يدون بل كان المقصود انه لم يقنن، والا لما قلت انه لا يزال مدفونا في بطون الكتب .

وبعد ، فاني مع الذين يدعون الى ان تكون الشريعة الاسلامية مصدرا لتشريعنا ولكن فلنفهم الشريعة على انها القرآن والسنة اما اذا فهمناها على انها اقوال الفقهاء ، وهو ما يجسرى به التطبيق العملي حتى الان - فان هذا هو ما يدعونا الى الاحتياط في الدستور بما يسمح للرأي بان يساير احوال المجتمع المتطورة .

دعوة إلى تقنين الشريعة الإسلامية *

في الشهر الماضي عقدت في مدينة البيضاء الليبية ندوة للتشريع الإسلامي اعتقد أنها تمثل خطوة جادة نحو التطبيق المستثمر لما اتجهت إليه الثورة الليبية من اتخاذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع . وبدوا أهمية هذه الندوة بالنسبة لنا من ناحيتين :

لأن ناحية فإن دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ قد تضمن لأول مرة في تاريخنا الدستوري نصاً صريحاً كذلك النص الذي تبنته حكومة الثورة في ليبيا من أن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع .

ومن ناحية أخرى فإن قيام هذه الندوة في ليبيا وهي إحدى دول اتحاد الجمهوريات العربية ، أمر يجب ألا يمر دون الإفادة منه والتنسيق معه ، تحقيقاً لهدف من أهم أهداف هذا الاتحاد وهو وحدة التشريع . ولعل هذا من بين ماحفزي على الاستعانة بثلاثة من الاساتذة الاجلاء كخبراء للجنة التشريعية في الشريعة الإسلامية (المستشار عبد الحليم الجندي - الأستاذ زكريا البري - الدكتور حسين حامد) وذلك حتى تبدأ اللجنة التشريعية بمجلس الشعب مسؤولياتها في أعمال النص الدستوري بأن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع .

* جريدة الأحرار في ١٤ يوليو ١٩٧٢ .

وقد سبقتنا لجنة التشريع الاساسي في ليبيا (٦٠٠ - ٦٩٠ هـ) في
 (١٩٧٣) خطوات عملية اتخذتها مجلس قيادة الثورة الليبي وتصلح
 في قرار منه صدر في شهر رمضان من العام الماضي وهو في حقيقتي :
 «الشيء الاول انه ما يصدر من قوانين مستقبلا يجب ان يلتزم بالقياسية
 الانسانية للفرعية الاسلامية ، والشيء الثاني هو وجوب مراعيتها
 القوانين الحالية القائمة واقتراح تعديلها بما يتفق مع تلك المبادئ» .

قانون الزكاة في ليبيا

وبالنسبة للشيء الاول ، صدر قانون الزكاة مستمد من الفقه
 الاسلامي . وفرضت زكاة على الانوال المنقولة مقدارها اثنان ونصف في
 المائة سنويا وزكاة على عروض التجارة بنفس القدر على رأس المال ، ثم زكاة
 الزروع على كل ناتج الارض. الزراعية سنويا . وهذه « الزكاة » تند بمناخ
 ضريبة على رأس المال في بعض الاحوال وضريبة على الدخل في احوال اخرى .
 وهي تجبي علاوة على الضرائب الاخرى المقررة والتي تعرفها تشريعاتنا
 الضريبية . لقد قال ابن حزم عن ذلك ان للسلطان ان يجبر الاغنياء
 على ان يقوموا بفقرائها ان لم تقم بهم الزكاة ، فاذا رفضوا اجبرهم
 السلطان على ذلك وحاربهم عليه ، واذا رفض السلطان والاغنياء ذلك
 حاربهم الفقراء من اجل ذلك . وكانوا اصحاب حق وكان الآخرون هم
 الفئة الباغية !

قانون بالفناء الفائدة

والى جانب هذه الخطوة الهامة صدر في ليبيا قانون بالفناء
 « الفائدة » في معاملات الافراد فيما بينهم . وموضوع الفائدة من ادق
 الموضوعات التي يدور النقاش حولها . ولذلك فقد اقتصر التعديل
 على الفاء الفائدة بين الافراد ، أما الفوائد التي تقتضيها المصارف
 واما النظم المصرفية والمالية بصفة عامة ، وما تنطوي عليه من اشكال
 جديدة للمعاملات مثل الحوالات الخارجية ومثل نظم التأمين
 المختلفة ، فلا يزال الجدل بشأنها قائما . والوصول الى الحل السليم
 المتفق مع مبادئ الشريعة الاسلامية يقتضي المأاما كليا بأقوال فقهاء
 الشريعة ، كما يتطلب بصيرة نافذة عند التحليل والموازنة والاستنباط
 وفق مقتضيات العصر وضروراته .

ولهذا فقد أحست اللجان المشكلة لمراجعة القوانين القائمة والتي

يرأسها المستشار على على منصور رئيس المحكمة العليا الليبية وهو
المستشار المصري المتفقه في الشريعة والقانون على حد سواء وصاحبه
المواقف الفصحة في تاريخ القضاء الليبي حينما حكم في عام ١٩٥٤
بعدم دستورية أمر ملكي بحل المجلس التشريعي لولاية طرابلس -
لقول أحسب هذه اللجان بعدى أهمية الاستعانة برأى العلماء
والباحثين في الدراسات الإسلامية .

والجدير بالتسجيل أن هذه الندوة قد نظمتها كلية اللغة
العربية والدراسات الإسلامية وهي إحدى كليات الجامعة الليبية .
ومقرها مدينة البيضاء وقد شارك فيها علماء من جميع الاقطار
العربية ومن بينها مصر التي اشترك منها أساتذة إجله لنا لهم فضل
كثير على دراسات الشريعة الإسلامية مثل الأستاذ الشيخ علي الخفيف
والأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ، كما شارك فيها أساتذة مصريون
بالجامعات الليبية ، وأساتذة جمعوا بين الفقه في الشريعة والتعمق
في القانون ، مثل الدكتور حسين حامد أستاذ الشريعة الإسلامية
المساعد بحقوق القاهرة (عالية الأزهر ودكتوراه الحقوق بل ودراسة
في أمريكا لمدة سنتين) وقد التقى أعضاء هذه الندوة بالعقيد معمر
القذافي الذي يبدي اهتماما بالغاً بأن تصبح الشريعة الإسلامية المصدر
الرئيسي للتشريع فعلاً ، والأبقى المبدأ مجرد نص دستوري .

ولا أود أن أتناول بالتعليق في هذا المقال البحوث القيمة التي
عرضت في هذه الندوة ، فهذا موضوع لا يتسع له المجال ، ومن الخطر
أن يعالج في اقتضاب قد يخل بأمانة توضيح مختلف الآراء ، ولكني
اكتفى بأن الندوة قد عرضت لإبرز ما يجب أن تعني به في تطبيق
الشريعة الإسلامية من تفهم للمبادئ والأمس العامة للشريعة
الإسلامية ومن أهمها المصلحة كأساس للتشريع . فمن خلال نظرية
المصلحة في الفقه الإسلامي ، وهي أرقى ما قدمه الفكر القانوني
- يمكن أن تجد العلاقات الجديدة في مجتمع متطور يقتحم عصر
الفضاء ، الأشكال المناسبة لصياغة هذه العلاقات وفق مبادئ الشريعة
الإسلامية ومع تقدير المصلحة التي تملها متطلبات العصر . ووفق
ما قاله الشاطبي في الموافقات فإن المصلحة هي أساس النص ، والنص
يفسر ويحدد انطلاقاً من طبيعة في ضوء المصلحة .

لقد بلغ الفقه الإسلامي شأواً عظيماً متقدماً . ويكفي أن الفقه
الإسلامي عند المالكية مثلاً كان يرى أن من يحتاج إلى طعام أو مأوى .

أو مسكن فلم يقدم له ، فقد يقتصر من التسبب في ذلك ٠٠ وفي
 الفقه الاسلامي أن من يمر على جريح ينزف فلم يسعفه اقتصر منه ،
 وهو يؤكد شخصية العقوبة وهي ارقى المبادئ الحديثة في القانون
 الجنائي ، اذ لا تزور وازدة وذر أخرى ، وإنه كان سابقا في ارساء
 المبدأ الذي نعرفه اليوم في القانون بأن الشك يفسر لصالح المتهم ،
 « ادراوا الحدود بالشبهات » بل اننا حينما كنا نبحث أخيرا في اللجنة
 التشريعية لمجلس الشعب في تجريم التجسس على حياة الناس
 الخاصة عن طريق استرقاق السمع أو تسجيل المحادثات الخاصة
 والتليفونية ، كان الهادى لنا في ذلك من الاسلام قد نهى عن
 التجسس وطلب الاستئذان عند دخول أى بيت ، وإن من ينظر من
 قلب باب ، فلصاحب البيت أن يفتأ عينه !

ولكن المشكلة الحقيقية في نظري تكمن في ثلاثة أمور :

أكثر الآراء تقدما :

الامر الاول : ان بعض الذين يتصدون لعرض أحكام الشريعة
 الاسلامية يحاول أن يجد في بعض أقوال الفقهاء يفتيه في تأييد
 رأيه ثم ينتهي الى أن هذا هو رأى الاسلام ليدافع عن موقفه
 يريد أن يحافظ عليه . ولو أخذنا الملكية مثالا على ذلك ، لو وجدنا
 في الفقه الاسلامي أكثر الآراء تقدما ، لو وجدنا مثلاً أن أساس
 مشروعية الملكية هو « العمل » ألم يقل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم « من كانت له أرض فليزرعها أو يملأها أخاه وإن أبى فليعسك
 أرضه » . ان أمثال زفاعة الطحطاوى في العصر الحديث قد أمكنهم مثلاً
 أن يبرزوا الجانب التقدمي لنظرة فقهاء الشريعة الى الملكية ونظرة
 الاسلام بصفة عامة الى الاختكار . ومن يرجع الى ما كتبه الماوردي
 مطولا في هذا الشأن يجد نظرية متكاملة لمحاربة الاسلام للاحتكار . وهي
 تنتهي الى أن الاحتكار يجعل من المحتكرين طبقة معينة تتنافس
 مصالحها مع مصالح المجتمع « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم »
 بل ان من أمتع ما قرأته في الفقه الاسلامي حديثهم عما سموه « الملكية
 الخبيثة » أى التي يكون مصدرها غير مشروع . ويقول فضيلة أستاذنا
 الشيخ أبو زهرة في ذلك انه اذا أدى إطلاق الملكية الى الاحتكار الاثيم
 قيدت أن ازلت وأنه في حالة الإزالة يلاحظ عند النظر فيها أن يتعرف
 سببها ، فإذا كان السبب في كسب الملكية حلالا بطبيعتها فإنه يعرض

وإن كان سبب الملكية خبيثا فلا يكون التعويض وكذلك إذا كان السبب مشتبها فيه ؛ (من يحته في المؤتمر الثالث لمجمع البحوث - المجتمع الإنساني في ظل الإسلام) . ووفقى بإى استاذنا الشيخ على الخفيف ، فإنه لا يصح أن تكون جباة المال واستثماره في غير ما تتطلبه حاجة صاحبه وحاجة المجتمع الملحة ، وأن لولى الأمر أن يحدد الملكية وله في هذه الحالة أن يأخذ منها ما يحد من الحد دون مقابل ، شأنه شأن ما يجب من الأموال العامة لأن في ترك هذه الزيادة في أيدي أصحابها إبقاء على ثروتهم وتقضا لقتضى الحد منها ، وعلى ذلك يجب أخذ هذه الزيادة وانقاص ملكية صاحبها بأخذها ولا يتم هذا الانقاص إلا إذا أخذت بلا بدل لأن في أخذها بالبدل إبقاء على مقدار ثروة صاحبها وليس فيه الا تغيير عناصرها (من بحثه في المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية وكتابه الملكية في الشريعة الإسلامية) .

ولا أريد أن أطيل في ذلك فالأمثلة على ذلك كثيرة ، لا تحتاج إلا إلى من يعين النظر وقد خلصت نواياه . فهناك من يصم أذنيه عما يروى عن الصحابي الجليل أبى ذر الفغاري من أنه قال « أن المسلم لا ينبغي أن يكون في ملكه أكثر من قوت يوم وليلة » أو قوله « عجبت لرجل لا يجد في بيته قوت يومه ، كيف لا يخرج على الناس شباها ؟ سيفه ! » وهناك من يهمل إلا يبرز موقف عمر رضى الله عنه من أحد ماله إذ ظهر عليه البراء فسأله عن مصدره فأجاب خرجت بنفقة معي فاتجرت فيها فقال له عمر : أنا والله ما بعثتكم لتتجروا ، وأخذ منه ما حصل عليه من ربح (العقد الفرید لابن عبد ربه) . وهناك من يرفض أن يستدل بالحديث الشريف « المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار » ، (ووقتها كانت هذه أهم مصادر الثروة في البادية) على أنه يجيز للدولة التأمين ولو في غير ما أورده النص قياسا عليه .

وفي اعتقادي أن مبادئ الشريعة الإسلامية وهي تجعل المصلحة أساسا للنص وأن يتحمل الفرد الخاص الدفع الضرر العام - ما يفتح مجالا واسعا للسياسة التشريعية في كل بلد إسلامي على ضوء ظروفه وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيه ، « فائتم أهم بدنياكم » .

أحياء التراث :

الأمر الثاني : أما الأمر الثاني الذي يمثل عقبة يجب أن نعمل على تخطيها لنصل فعلا إلى أعمال مبادئ الشريعة الإسلامية ، فهو

أن الفقه الإسلامي الزاخر بأرقى المبادئ والقوانين لا يزال - وقد قتلها من قبل - مدفوناً في بطون الكتب يشوه فيها الباحث بين الحواشي والمثنون . وهناك مئات المراجع الهامة التي تعد عملاً أساسية لازالت « مخطوطات » لم تطبع ، ولم تحقق ، ولا زالت الفهرسة مشكلة عويصة . وهناك على الأقل ستة آلاف مرجع من عهد الفقه الإسلامي تحتاج إلى تبويب وتحقيق ، وأن تطبع وتنتشر على النطاق بأسعار معقولة .

ومسئولية المحافظة على التراث الإسلامي يجب أن ترصد لها الدول الإسلامية الاعتمادات المناسبة إذا كنا نريد حقاً أن نستنبط التشريعات من أحكام الشريعة الإسلامية . ويجب أن نعترف بتقصيرنا الشديد في هذه الناحية . حقيقة لقد حمل أساتذة الشريعة الإسلامية بالجامعات المصرية مسئولية عرض الفقه الإسلامي بطريقة واضحة مبسطة تقربه مما تعود عليه رجال القانون في مصر منذ حوالى مائة سنة ، ولكن لا يزال أماننا أن نخلق جيلاً متفهماً في الشريعة الإسلامية، جيلاً من القضاة ورجال القانون يستطيع أن يطبق النصوص التي تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية . وهذا يتطلب أن تقدم لهم الوسائل التي تمكنهم من الفوس في كنوزها في يسر حتى يمكنهم التعرف على الأحكام الشرعية والموازنة والترجيح والاستنباط والاجتهاد في عصر الذرة والفضاء .

أن أصول الفقه الإسلامي راسخة وقواعد الاجتهاد وطرق الاستنباط مقررّة ، وبعد الإمام الشافعي لا مزيد لمستويدها منها . ولكن ماذا نقول من التفريعات والتطبيقات في مجتمع متغير ويتطور بسرعة مذهلة .

إننا في حاجة إلى مزيد من العناية بتدريس الشريعة الإسلامية في كليات الحقوق ، وفي حاجة إلى تعديل مناهج دراسة فروع القانون المختلفة ، لندخل في كل فرع منها الدراسة المقارنة بالشريعة الإسلامية .

وقد حمل بعض أساتذة القانون ههنا العبء مثل العالم الجليل المرحوم الدكتور السنهوري في مقوله « مصادر الحق في الفقه الإسلامي » بل أننا نجد اليوم اتجاهًا محدوداً عند أساتذة القانون في عرض الشريعة الإسلامية مقارنة مع القانون الوضعي لا في المعاملات فحسب بل في العلاقات الدولية أيضاً .

الطريق الى تقنين الشريعة :

الامر الثالث : ان البعض لا يزال يفهم مهمة تقنين الشريعة الإسلامية على أنها مجرد النص على قطع يد السارق أو جلد شارب الخمر أو رجم الزاني والزانية ، وبعض أولئك من الذين لم يتفهموا الشريعة الإسلامية حقاً ، يخيف بذلك مجتمعا عسريا لا يستطيع أن يفصل عن المجتمع العالمي بمدواء الشريعة في الآراء والأفكار والأمراف تنقلها وسائل مواصلات حديثة ووسائل اعلام متطورة . كما أن بعض من تفقه على الشريعة الإسلامية ، لا يريد أن يجهد فكره في الاجتهاد تلبية لمتطلبات العصر . فلمهم من يقف عند ظاهر النص على تحريم الربا ليبطل مثلاً نظم التأمين التي أصبحت جزءا من حياتنا الاقتصادية والاجتماعية .

والواقع أننا في نظمنا الوضعية لسنا بمعيدين كل البعد عن الشريعة الإسلامية ، فقوانين الأحوال الشخصية مستمدة منها ، وحينما أردنا أن نعالج بعض العيوب التي تراكمت على الأخذ بالمذهب الحنفي لم نتردد وأخذنا بفتحنا منذ عام ١٩٢٠ من مذاهب أخرى للأئمة وغيرهم ، مما هو أكثر اتفاقا مع روح العصر ، وقانون الميراث تقنين أيضا لأحكام الشريعة ، ومثله قانون الوصية وأحكام الولاية على النفس والمال .

وفي المعاملات ، وأساسها القانون المدني ، فان واضع هذا القانون عام ١٩٤٨ ، وهو أستاذنا السنهوري وهو الولوع بتقنين الشريعة الإسلامية ، قد أورد فيه أنه إذا لم يجد القاضي نصا تشريعا يستلهم مبادئ الشريعة الإسلامية ، كما اقتبس في هذا القانون نظريات أساسية من الشريعة الإسلامية مثل التصسف في استعمال الحق ومبدأ الحوادث غير المتوقعة وهي مبادئ تأخذ بها القوانين الحديثة ، وبعض أحكام القانون المدني الخاصة بالشفعة والفبن والأهلية وتصرفات المريض عرض الموت وغيرها كثير مأخوذ برمته من الشريعة الإسلامية .

ويبدو أننا نقف دائما أمام الأحكام الجنائية في الفقه الإسلامي مترددين ولا نجد أمامنا إلا النص على أخذ رأي المفتي عند توقيع عقوبة الإعدام . والواقع أن الشريعة الإسلامية تعرف « التعزير » وهو كل عقوبة ليست مقدرة في النص ، مما يجعل لولي الأمر أي المشرع الوضعي أن يقرر العقوبات وفق ما تقتضيه المصلحة . أما الحدود مثل حد السرقة وشرب الخمر والزنا ، فمن الخطر عرض أحكامها دون التأمّن قام بأصول الشريعة ومنها مثلا ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم

« إدرموا الحدود من المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله ، فان الامام ان يخطئ في العقوبة من أن يخطئ في العقوبة » .
والأصل في الجريمة الإسلامية أن حرمة البدن ، لا تمس الا بدليل قطعي ، حتى قيل في بعض المذاهب أن يد السارق لا تقطع الا اذا توافر له ما يكفي أكلا وملبسا ومسكنا ، وحتى أن جريمة الزاني والزانية تتطلب في اثباتها شهادة أربعة شهود ، فمن يرمى المحضن ولم يأت بأربعة شهود أقيم عليه الحسد ، وشارب الخمر لا يحد عند الحنابلة الا اذا أقر بجريمة أربع مررات . ومن أصول الفقه أن الضرورات تبيح المحظورات ، فاذا توفرت ضرورة عند ولي الأمر في عصرنا هذا دعت الى تنظيم توقيع العقوبات أو طرق الإثبات أو إجراءات المحاكمة بما يتفق وظروف المجتمع ، فهو أمر جائز شرعا .

وبينما كانت معظم التشريعات تجبل حبس المدين اقتضاء للدين مثل القانون الروماني وهو مصدر القوانين الحديثة ومثل الشريعة العامة الأنجلوسكسونية ، وهي لا تزال مطبقة حتى يومنا هذا ، كان الامام الشافعي منذ ألف ومائتي سنة في كتابه « الأم » يقول انه ليس للدائن على بدن المدين من سبيل وإنما سبيله على ماله .

أما التشريعات الأخرى التي تقتضيها المصلحة وظروف التطور ، والتي قد نلجأ بقيةتها فيها عند الفقهاء ، فيكفي الا تتعارض مبادئ التشريع فيها مع مبادئ الشريعة . ومثال ذلك قانون المرور أو قانون الطيران المدني أو قانون المؤسسات العامة أو قانون الموازنة والخططة الاقتصادية أو نظم العاملين . . وما إليها من تشريعات إدارية أو مالية دعت اليها متطلبات المجتمع المتطور . ومع ذلك فان المبادئ التي تقوم عليها بعض هذه التشريعات قد نجد لها في أقوال الفقهاء . حينما نلجأ اليوم الى تأميم صناعة البترول فاننا نجد لذلك سنداً عند الحنابلة وبعض الشافعية في قولهم ان المادن الجارية في الأراضي المملوكة لأملاك يملك الأرض ، وعند المالكية الذين قرروا أن المادن ومنها البترول امرها الى الامام . بل اننا قد نجد في تحريم الشوارع الوضعى على أعضائها السلك السياسى الزواج من اجنبيات ، وهو قيد يرد على المباح وبغير نص — أساسا في الاجتهاد الإسلامى حينما منع « عمر » رضى الله عنه أصحاب رسول الله من الزواج من الكتبايات مع حل ذلك بنص القرآن . إذ المباح يجوز لولي الامر تنظيمه اذا اقتضت ذلك المصلحة . وقد نجد في تحديده أيام من الاسبوع تمنع فيها اللحوم ، سابقة فيما

فعله « عمر » من منع الناس من أكل اللحوم يومين متتاليين من كل أسبوع لقلته وأنه قام بنفسه على تنفيذ هذا المنع فكان يأتي مجزرة الزبير بن العوام فإن رأى من خرج على هذا المنع عاقبه قائلا : « هلا طويت بطنك يومئذ » .

وليس في الأخذ بمبادئ الشريعة الإسلامية انكار للرجوع الى مصادر الفكر القانوني العالمي ولا قيد في اتباع منهج حديث في العلم والصياغة قد لانجده عند فقيه إسلامي . فليس من تشريب في الأخذ بهذا المنهج الحديث وليس في هذا انكار لقدرة الفقيه الإسلامي . فالإسلام لا يعرف احتكارا للاجتهاد أو جمودا عند رأى معين ، وبالا ما اجتهد عمر بعد أبي بكر وما اجتهد الشافعي بعد أبي حنيفة . وهذا كله في التفرعات والتطبيقات . أما الأصول والمبادئ فهي ثابتة . وهذه سماحة الشريعة الفراء ، يجب أن نعيها حتى يمكننا أن نتعرف الطريق الصحيح الى تقنين أحكامها .

متى وكيف تطبق عقوبة قطع يد السارق في ليبيا *

أصدر مجلس قيادة الثورة في ليبيا قانونا بتطبيق حد السرقة وهو قطع اليد ، وكان بذلك أول قانون جنائي إسلامي يصدر بتطبيق الحدود الشرعية . وقبلها كان مجلس قيادة الثورة في ليبيا قد أصدر قانونا بفرغى الزكاة كما أصدر قانونا آخر بتحريم الربا .

ومن المعروف أن المادة السادسة من دستور اتحاد الجمهوريات العربية تنص على أن دولة الاتحاد تتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع، وهو نفس الحكم الذي أورده دستور مصر الحالي المسمى بالدستور الدائم . كما أن مجلس قيادة الثورة الليبي كان قد أصدر قرارا في أكتوبر من العام الماضي بتشكيل لجان يرأسها المستشار « علي علي منصور » رئيس المحكمة العليا الليبية لمراجعة التشريعات وتعديلها بما يتفق مع المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية . ومن المعروف أنه في هذه الأيام تعقد اللجنة المشتركة للتشريع والقضاء التي صدر بها قرار القيادة السياسية الموحدة بين مصر وليبيا ، لدراسة وإعداد مجموعات التشريعات الأساسية الموحدة ومنها قانون العقوبات . ومن ثم فقد أصبح لصدر قانون تطبيق حد السرقة في ليبيا ، أهمية خاصة .

وقد أثار صدور هذا القانون في ليبيا موجة من التساؤل نتيجة أن

* من مقال بجريدة الأحرار في ٩ نوفمبر ١٩٧٢

ما وصل إلى علم الناس لا يمدو ما تناقلته وكالات الأنباء والصحف عن توقيع عقوبة قطع اليد في جريمة السرقة . وقد سبق لمجلس الشعب المصري في ختام دور انعقاده الأول أن تصدى بالبحث لاقتراح تقدم به بعض الأعضاء بتطبيق عقوبة قطع اليد على الجناة في جرائم الأموال العامة ، ولكنه انتهى إلى الموافقة على ما اقترحه لجنة الشؤون التشريعية من أن يكون هذا الموضوع محل دراسة متأنية متعمقة ليكون الرأي الشرعي فيه تحت نظر المجلس عند مراجعة قانون العقوبات مراجعة شاملة ، ذلك أنه على عكس ما قد يتبادر إلى ذهن البعض من إمكان تطبيق حد السرقة في جرائم الأموال العامة ، فإن الحكم الشرعي لا يجيز توقيع الحد إذا كان للمشارك شبهة في الملك مثل السرقة من بيت المال . ومن يرجع إلى أحكام الشريعة الإسلامية ، يجد أنها أقامت نظاما قانونيا متكاملأ أساسه المجتمع الفاضل الصالح ، وأنها أخذت في تقريرها « الحدود » جزاء على بعض الجرائم الخطيرة ، بسياسة « الوفاية والردع » . ومن ثم فإن الحدود لا توقع عند الشبهة ، إذ « ادروا الحدود بالشبهات » .

وقيلما نستمرسل في عرض الحكم الشرعي وتحليل القوانين الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في ليبيا ، يحسن أن نقف قليلا لتتعرف على ما تعنيه الحدود الشرعية وما يمكن أن يكون موقعها من قانون العقوبات الوضعي .

وتبسيطا للشرح ، فإن كل جريمة تستوجب العقاب . والفسادع الإسلامي حدد الجرائم التي جعل لها عقوبات مقررمة وهي « الحدود » . . وهي جرائم الزنا والقذف والشرب والسرقة والحسابة والسردة والبطش ، وفي هذه الجرائم ليس للمقاضي أية حرية في اختيار نوع العقوبة أو قدرها بل إن عقوباتها ذات حد واحد ، فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذها بل ولا يجوز لولي الأمر العفو عنها طالما توافرت شرائطها الشرعية إذ هي حق لله تعالى أي مقررمة لصالح الجماعة . ولهذا السبب نجد أن الفسارع الإسلامي قد تشدد في توافر هذه الشروط . وهناك جرائم أخرى جعل لها الفسارع عقوبة مقررمة ولكنها مقررمة حقا للأفراد ومن ثم فإن للمجني عليه أو وليه المدول من العقوبة ، وهي جرائم « القصاص والدية » . أما غيرها من الجرائم فهي التي تسمى جرائم « التعازير » وهي العقوبات التي يستقل ولي الأمر بتقريرها عن جرائم لم تشرع فيها الحدود . فكل الجرائم المستحدثة في قانون العقوبات تعتبر من جرائم التعازير .

ومن هذا يتبين أن مراجعة قانون العقوبات في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية مسؤور للغاية في كل ما يتعلق بجرائم التمايز اذ هي جرائم يعاقب عليها ولي الأمن نزولا على مقتضيات المصلحة العامة المتغيرة ولا تبدو دقة التقنين الا بالنسبة لجرائم الحدود والتصاص وهي التي تتضمن عقوبات لم تعد مطبقة في عصرنا هذا مثل عقوبات قطع اليد والرجم ، وفي الوقت الذي قامت فيه بعض البلاد بالغاء عقوبة الاعدام ، والذي ارتفعت فيه اصوات عندنا مطالبة بالغاء السابقة الأولى ، مما قد يتعارض معه تطبيق عقوبة قطع اليد ، اذ أنها عقوبة لا يمحى أثرها .

ونعود الى حد السرقة ، كما طبقه القانون الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في ليبيا ، فانا نجد ان هذا القانون قد نص على أن تطبيق حد السرقة لا يخل بتطبيق العقوبات المقررة في قانون العقوبات اذا لم تتوافر الشرائط الشرعية لاقامة حد السرقة ، وتوافرت الاركان القانونية للجريمة ، وهي التي حددها قانون العقوبات الليبي المعمول به حاليا منذ عام ١٩٥٣ .

أما المصدر الشرعي لتوقيع عقوبة حد السرقة ، فهو قوله تعالى :
« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » .

غير ان الشروط التي توجب توقيع الحد تختلف من مذهب الى آخر ويمكن القول بوجه عام انه يشترط لاقامة حد السرقة أن تتوافر شروط أهمها : حصول فعل السرقة « خفية » ، فاخذ المال اختلاسا أو مجاهرة تتنافى معه الخفية اللازمة لحد السرقة . وأن يكون المسروق مالا محلوكا لغير السارق ، ولهذا لا يقام الحد اذا وجدت شبهة الملك ، مثل السرقة من بيت المال أو سرقة أموال الغنائم أو سرقة الوالد من ولده أو السرقة بين الزوجين أو سرقة الدائن من مدينه . كما يشترط أن يكون المسروق محرزا . ولهذا قال بعض الفقهاء ان من سرق من مكان عام مثل الحمامات والحوانيت فلا يقام الحد عليه . ومثله من يسرق شاة أو بهيمة من مرعاه أو يسرق متاعا بالطريق لأن تلك الأموال ليست محرزة . ويعظم الفقهاء يشترط في المال المسروق توافر تصاب معين وإن اختلفوا في قدر هذا التصاب . ومعنى هذا أن الحد لا يقام على من يسرق مالا فافسدا . ولو تابعا أقوال الفقهاء لتبيننا مثلا أن خيانة الإمانة ليست كالسرقة فلا حد فيها ، كما أنه لا حد على من يسرق الثمار المعلقة على أشجارها لعدم توافر شرط الاحراز . وقيل أيضا أن « الطراز » أي النشال لا تتطع يد . كذلك

بأنه وفق احكام الشريعة لا يوقع الحد الا على السرقة التامة ، فلا يوقع على السارق لما لا يوقع على الشريف . وفى بعض الآراء فان للمقصود بالسارق في النص هو من احترف السرقة وليس السارق لأول مرة . وليس معنى هذا انه في الحالات المتقدمة التي لا تتوافر فيها شروط اقامة الحد ، يفقد الجاني من أى عقاب . انه في هذه الحالات يمكن أن يعزى ، أى توقع عليه العقوبات التي يقررها ولي الأمر مثل عقوبة الحبس التي يعرفها القانون الوضعي . كذلك اختلف الرأي في تحديد المقصود باليد اى تقطع . فقطع اليد قد يكون من الرسغ وقد يكون من المرفق وقد يكون من الكتف ولكن الغالبية على أنه القطع من الرسغ . بل انه عند الخشية لا تفتح اليد عند شبهة الحاجة أى الا إذا توافر للجاني ما يكفي مأكلا وملبساً ومسكناً ، لأن الأصل في الشريعة حرمة البدن « أن أموالكم ودماءكم حرام عليكم » ولهذا فقد نهى عمر عن تطبيق حد السرقة في عام المجاعة .

وفى جرائم الحدود لا تثبت الجريمة بالقرائن ، بل ان القرار الجاني يسقط ويسقط الحد عنه اذا عدل عنه قبل توقيع الحد اذا لم تتوافر شهادة الشهود .

ويضرب فقهاء الشافعية والحنابلة يرى ان التوبة أى الندم على ارتكاب الجريمة يسقط الحد فى جرائم الحدود جنمياً . ومثل ذلك مسأله قرره « ابن تيمية » من أن الحد يسقط عن الزاني وعن السارق وعن شارب الخمر فيما لو تاب قبل أن يرفع الأمر الى الإمام . بل قيل فى تفسير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « تماقوا الحدود بينكم فما بلغنى من حد فقد وجب » ، ان لصاحب المال المسروق أن يفقو عن السارق ما لم يرفع الأمر الى الإمام .

ومن هذه المباحث والآراء الفقهية ينبع ان المشرع الليبي قد استقى التشريع الذي اصدره مجلس قيادة الثورة بشأن توقيع حد السرقة . فهذا القانون يشترط لتوقيع الحد أن يكون الجاني عاقلاً أتم ثمانية عشرة سنة مصرية مختاراً غير محتاج ولا مضطر وأن يأخذ الجاني المال خفية بنية تملكه وأن يكون المال المسروق متقولاً مملوكاً للغير فى حرز مثله لا تقل قيمته عن عشرة دينارات لبنية وقت حدوث السرقة . كما نص هذا القانون على عدم تطبيق حد السرقة اذا كان للجاني شبهة ، ومثل لذلك بتسبع حالات تتفق مع ما ذكرنا من سلف : فالسرقة من الأماكن

الصامة والسرقة بين الأصول والفروع أو بين الزونيين أو بين المحارم والسرقة. إذا كان الجاني داتنا مالك المال المسروق وكان المالك بماطلا وإذا كان المسروق ثمارا على الشجر وأكلها الجاني من غير أن يخرج بها وإذا كان الجاني شريكا إذا كان له شبهة في الملك كسرقة أو استحقاق في وقف والسرقة من بيت المال - كلها لبثلة لا تقطع فيها اليد .

وقد تناول المشرع الليبي صورة أخرى لجرائم الحدود ، هي جريمة « الحرابة » وهي التي تتحقق في حالة الاستيلاء على مال الغير مغالبة أي بالقوة والاكراه ، كما تتحقق في حالة قطع الطريق على الكافة ومنع المرور فيها بقصد الاخافة ، واشترط في الحالتين استعمال السلاح . وقد نص على أن يعاقب المحارب حدا بالقتل إذا قتل سواء استولى على مال أم لم يستولى ، وتقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى إذا استولى على المال بغير قتل ، وبالسجن إذا أخاف السبيل وذلك كله أتباعا لقوله تعالى « أنسا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » ، ومعلوم في أحكام الشريعة أن بعض الفقهاء قد فسر كلمة « أو » الواردة في النص القرآني على أنها للتخيير ، بينما فسرها آخرون بأنها للتنويع والتوزيع بالنظر إلى الحالات المختلفة .

كذلك أقر التشريع الليبي امتقاط حد « الحرابة » بالتوبة قبل علم السلطات بالجريمة أو بتسليم نفسه طائعا قبل ظهور قدرة السلطة عليه ، وذلك أتباعا لقوله تعالى « فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم » . وقد أسلفنا أن هناك من الفقهاء من يرى أن التوبة تسقط الحد أيضا في جريمة السرقة مثلما تسقطها في جريمة الحرابة . ولكن المشرع الليبي لم يأخذ بهذا الرأي .

فالمشرع الليبي لا يزال يلتزم بمذهب المالكية ، وقد ضمن هذا القانون نصا بتطبيق المشهور في مذهب الإمام مالك فيما لم يرد بشأنه نص . وعند المالكية فإن التوبة لا تسقط الحد إلا في جريمة الحرابة لصريح النص ، وأن القبول بسقوط الحد بالتوبة قد يؤدي إلى تعطيل الحدود ، إذ ليس أيسر من أن يدعى المحرم التوبة .

ويبدو مما تقدم أن حسد السرقة لا يوقع الا في حالات خطيرة مع التشدد في شروط اثبات الجريمة . ولكن كيف يرى المشرع الليبي تنفيذ هذه العقوبة في عصرنا هذا ؟

لقد تطلب ان يسمي التنفيذ مباشرة اجراء كشف طبي على المحكوم عليه بمعرفة الطبيب الشرعي لتقرير انتفاء الخطورة من التنفيذ بسبب مرض او حمل او نحو ، واذا رأى الطبيب تأجيل التنفيذ وجب عليه ان يحدد فترة التأجيل - ونص على أن ينفذ الحكم بالقطع في مستشفى السجن او في مستشفى عام بواسطة طبيب اخصائي وبعملية جراحية وباتباع الطرق الطبية اللازمة بما فيها تخدير المحكوم عليه ، ونص على ان يكون قطع اليد من الرسغ وقطع الرجل (في حالة حد الحراية) من مفصل الكعب ، وان يظل المقطع تحت الرعاية الطبية المدة التي يحددها الطبيب الذي اجري العملية سواء داخل المستشفى أو خارجه وتجرى له الاحتياطات ووجوه العلاج اللازمة لمنع أية مضاعفات محتملة ، ونص على الا تقطع يد السارق اذا كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو مقطوعة الا باهام ، كذلك اذا كانت وجله اليمنى مقطوعة أو شلاء أو بها عرج يمنع المشي عليها او اذا ذهبتا يمناه لسبب وقع بعد السرقة .

هذا مجمل للتساؤلات الكثيرة التي أثارها تقرير حد السرقة في ليبيا ، وهو موضوع لا شك سيكون محل دراسة واهتمام اللجنة المشتركة لتوحيد القوانين بين مصر وليبيا . وفي الأصول الشرعية ما يمين على ان نأخذ من المذاهب الشرعية ما يتفق وظروف العصر والمجتمع الذي نعيش فيه نزولا على حكم المصلحة وهي أساس النص والمحددة لنطاق تطبيقه . واذا لم نجد في هذه المذاهب بغيثنا ، فإن باب الاجتهاد مفتوح لأهل الرأي مثليا اجتهد الأولون في تفسير النص الشرعي وتحديد شروط تطبيقه .

تطبيق الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية

ويقودنا الحديث عن الشريعة الإسلامية الى موضوع آخر هام يجب أن يكون واضحاً لنا جميعاً . وهو أن دستورنا وهو ينص على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع ، قد كفل في نفس الوقت حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية ، وهو في هذا اننا يسجل مبدأً إسلامياً مقرولاً .

لقد قسم الفقه الإسلامي نظاماً قانونياً شهد له علماء القانون في العالم بدقته وأصالته وإنسانيته . وفي مؤتمر القانون المقارن الذي عقد في لاهاي في أغسطس ١٩٣٨ وجهت الدعوة الى الأئمة لينتخب من علمائهم من يمثلون في هذا المؤتمر ، فأوفد الإمام المراقبي بعض علماء الأزهر وقدموا أبحاثاً كانت موضع تقدير المؤتمر ، عن المسئولية الجنائية والمسئولية المدنية في الإسلام وعن علاقة القانون الروماني بالشريعة الإسلامية ، وصدرت قرارات المؤتمر بالإجماع باعتبار أن الشريعة حية صالحة للتطور وأنها قائمة بذاتها غير منقولة عن غيرها وأنها تعتبر من مصادر التشريع المالية . فقد أفادت أوروبا من الفقه والفلسفة الإسلامية ، وانتهى بعض المستشرقين الى أن القانون الفرنسي قد تأثر بفقه الإمام مالك حينما كان ينسب سائلاً في بلاد المغرب والأندلس .

والإسلام يتميز بأنه دين ودولة . أما جانب الدين ، أي العقيدة ،

من مقال بجريدة الأهرام في ٩ نوفمبر ١٩٧٢ .

فانه يقوم على الحرية والاختيار والتسامح . فالتناس لا يكرهون على
الدخول في الاسلام ، « ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا ،
فانك تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » .

ومن أدور الأمثلة على روح التسامح الاسلامي ، عهد النبي لنصارى
نجران ، فقد أمر أن لا تمس كنائسهم ومعابدهم وبأن تترك لهم الحرية
في ممارسة عباداتهم . وتابعه في ذلك الخلفاء الراشدون ولو تأملنا عهد
عمر بن الخطاب لأهل بيت المقدس ، لوجدناه قد سبق بقسرون ما انتهى
اليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان عن حرية العقيدة والمساواة بين البشر
ونبد التفرقة العنصرية . لقد أعطاهم امانا لانفسهم وأموالهم وكنائسهم
وصليبانهم . . . ولا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها
ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم » .

وقد امتزج العرب بالحضارات الاخرى وتأثروا بها وأثروا فيها .
وقدم الاسلام عددا كبيرا من المحدثين والفقهائ من الموالى او من أصل
فارسي ، وتزوج مسلمون من كتابيات ، وحينما نشأت دعوة القومية
العربية في مطلع العصر الحديث حمل لواءها مسيحيون من خريجي
الكلية البروتستانتية السورية ببيروت . وأسماء «اليازجي» و«البستاني»
أسماء لعرب مسيحيين دافعوا عن اللغة العربية في وجه الزحف العثماني
لغة التركية . والتراث الاسلامي ليس ملكا للمسلمين وحدهم ، فكل
ما خلفه من نظم وتشريعات اسلامية عام يشمل المسلمين وغيرهم .

ومن مفكرينا العرب المحدثين « عبد الرحمن الكواكبي » الذي شن
حملة واسعة ضد التعصب ودعا الى أن تكون القومية العربية ملكا للعرب
مسلمين وغير مسلمين .

أما مصر بنوع خاص ، فقد ضرب مواطنوها الأمثلة دائما على المحبة
التي تربط بينهم وبين وقوفهم جميعا ضد أي عدوان خارجي في وجبة
وطنية رائعة . كان المسلمون منا يذكرون قوله تعالى :

« ولتجدن إقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصارى
ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وانهم لا يستكبرون » .

وأحبطت محاولات الاستعمار لبيث الفرقة الطائفية ، حتى اضطر
« كرومر » في كتابه عن مصر الحديثة الى أن يعترف بأن القبطي المصري
يتصف بنفس الخصائص الاخلاقية التي يتصف بها المسلم المصري ، وأن

الخلاف الوحيد بينهما أن القبطى مصرى يتعبد فى كنيسة مسيحية ، بينما المسلم مصرى يتعبد فى مسجد اسلامى . ورفض الاقباط مبدأ التمثيل الطائفى فى المجالس النيابية حينما عرضه عليهم الاستعمار ، لأن هناك مصر واحدة يجمع بينها النيل . وصدرت دستاير مصر المتعاقبة ولم ترد بها كلمة مسلم أو كلمة قبطى بل ترد بها كلمة مصرى فقط .

ومنذ ثورة ١٩١٩ وقفت الوحدة الوطنية دواما فى وجه أى مخطط استعمارى لبث التفرقة . وكان للمكتيسة المصرية دورها الهام فى مواجهة الاستعمار .

اقول هذا كله حتى تكون على حذر من محاولات الاستعمار التى لا تزال مستمرة لخلق شائعات وتقولات واصطناع تقارير عن اجتماعات مزعومة يراد بالترويج لها إثارة العنرات الطائفية . فإذا تلقى واحد منا مثل هذه النشرات بالبريد وطلب منه أن يكتب منها نسخا على الآلة الكتابة ويقوم بدوره بتوزيعها ، فعليه أن يتنبه للمكيدة والا يتساق - ولو بحسن نية - إلى مجاراتها .

لقد صاغ شعبنا وحدته الوطنية خلال أجيال من تاريخه الطويل ، وقد منحت الشريعة الاسلامية الأمن والسلام للجميع ، دون تفرقة بين مسلم وغير مسلم . « لهم مالهنا وعليهم ما علينا » وهذه الوحدة الوطنية هى التى مكنتنا من مقاومة الغزاة والاحتفاظ بقوميتنا العربية فلنحرص عليها بالتسامح والوعى والفهم العميق ❁

❁ وفى نوفمبر من عام ١٩٧٢ أتيح للوحدة الوطنية فى مصر أن تجاز امتحانا . وشكل مجلس الشعب لجنة لاستظهار الحقائق برئاسة المؤلف وكان وكيلًا لمجلس الشعب وعضيتا تقريرا عاما من بعض نواحي الاثارة الطائفية . وقد خلق المؤلف على ذلك فى مقال نشره بجريدة الأهرام فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٢ جاء به « أن أخطر ما يهدد الوحدة الوطنية هو عقلية وأسلوب فهمنا لهذه الوحدة » . وأن تتحول الوحدة الوطنية الى مجرد شعار يشهره من يريد تأييدا لوقته دون نظر واع الى أن تصعد الوحدة الوطنية سبيل فوق ووعسنا جميعا ، وسيكون شعبنا كله أول ضحية له . وأخطر من ذلك كله أنه تحدثت بنطق « الأقلية » و « الأقلية » الطائفية مع أن المنصور المصرى لم يعرف منذ أول دستور حديث مصر عام ١٩٢٣ حتى دستورها الحال ، كلمتى مسلم وقبطى ولا يعرف الا كلمة مصرى . وفى هذا للقال استعمار المؤلف كلمة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى ٢٢ يوليو ١٩٦٥ بمناسبة ارساء الحجر الأساسى للكاتدرائية المارونية قال فيها أن السبيل الوحيد لتأمين الوحدة الوطنية كان هو المساواة وكفافة القوم فى الالتحاق بالجامعة وفى التعيين فى وظائف الحكومة على أساس مجموع الدرجات أو ترتيب النجاح .

الفصل الثامن

ثورة في تشريع الأسرة ملتزمة بالشرع

الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين
والأخلاق والوطنية ..

(مادة ٩ من الدستور)

تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة

(مادة ١٠ من الدستور)

تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو
الأسرة ، وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل
في ميادين ، الحياة السياسية ، والاجتماعية
والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام
الشريعة الإسلامية .

(مادة ١١ من الدستور)

✽ حماية الأسرة

✽ هذه الفسحة حول تنفيذ أحكام النكاح

✽ مناقشة صريحة لقانون الأسرة

✽ حق الشرع وحق المجتمع

✽ تنظيم الطلاق وتلييد عمدة الزوجات .. هل هي مخالفة للشرع ؟

حماية الأسرة

حقوق الزوجة قبل زوجها اقل بكثير من حقوق العامل قبل رب العمل .

بذلنا قصارى جهدنا في حماية العامل ضد الاستغلال . ولكننا مازلنا مقصرين في حماية الزوجة وتأمينها من أن تصبح في لحظة بلا مأوى ولا معين ولا مستقبل .

وهذه المشكلة ليست مشكلة المرأة وحدها . بل ان المشكلة تمس كيان المجتمع . فالسيدات اللاتي يتحرفن ، معظمن مطلقات . وسبب الانحراف الحاجة . .

واجرام النشء وتشرده ، سببها ان اطفالا صغارا لا يجدون امهات لهم . . لان امهاتهم مطلقات .

وارباب البيوت المثقلون بالأعباء ، نجد دائما في بيوتهم اختا او خالة او قريبة مطلقة ولا مورد لها .

والآلئ المأسى كل يوم عن رجل يطلق زوجته بعد عشرة سنوات طويلة وقد تكون في سن الأربعين أو الخمسين ، وشبابها قد ذهب وقدرتها على مواصلة الكفاح قد اضمحلت . وقد تكون الزوجة موظفة او عاملة

فيحملها الزوج على أن تتخلى عن عملها وأن تحبس له ثم يلفظها الى الطريق
•• بلا مكانة ولا تعويض ولا خطاب شكر •

أن العامل يلجأ الى القضاء اذا فصله رب العمل ، فيحكم له بصفة
مستحقة في خلال أسبوع أو أسبوعين ، ويعود الى قبض مرتبه حتى يقضى
له بالتعويض • ويراعى في هذا التعويض مدة الخدمة والمرتب وظروف
الفصل •

والعامل قد فتحنا له مكاتب لتخديم العاطلين ، ورتبنا له معاشا
للتشيخة وأنشأنا له نظاما للتأمين والادخار ••

أما الزوجة ، فما هي حقوقها في القانون ؟ أن أقصى حق لها ، اذا
طلقت ، نفقة سنة تضطر في طلبها الى أن تلجأ الى المحاكم • فتؤجل
الدعوى من شهر الى آخر • وفي خلال هذه الشهور عليها أن تضرب الطوب
فيخرج لها معاشا حتى يصدر حكم القضاء بتقرير النفقة •

وماذا بعد السنة ؟

من أين تقتات الزوجة ؟ وهل يجوز عدلا أن تتساوى نفقة الزوجة
التي ضمت بشبابها في سبيل زوجها حتى تقدمت بها السن ولا مورد لها
ولا معنى ، مع نفقة الزوجة القادرة على العمل ، المطلوبة للزواج ؟

إننا نعلم أن لجان توحيد القوانين معنية بالنظر في قوانين الأسرة
ولا ندرى ما قد تنتهي إليه • ولكننا نرجو أن تجعل موضوع نفقة الزوجة
حجر الزاوية في بحثها •

فبعض الأعلام يكتب مطالبا بتقييد حق الزوج في إيقاع الطلاق •
والنداء يرتفع من أكثر من هيئة نسائية للمطالبة بأن يكون الطلاق باذن
القاضي • ولا تفتن هذه الأعلام والهيئات الى أن البحث المجدى يجب أن
يتجه الى آثار الطلاق وحسب الزوجية بعد الطلاق بدلا من أن ينصرف الى
تقييد الطلاق •

فيجعل الطلاق في يد القاضي لن يحل المشكلة بل أنه ربما زادها
تعقيدا • وهو لن يحفظ الأسرة بل أنه سيخلق فيها الفتنة والإيذاء والكيد
والتشهير • وهو لن ينفع في اقابة ما تصدع من الحياة الزوجية •

فالزواج أساسا الرضا • والحياة الزوجية لا رجاء فيها اذا رعد

أحد طرفيها في صاحبه . وما كان أساسه الرضا ، يجب أن يظل الرضا سببا في استمراره .

ولا يقل أن يتقدم الزوج إلى القاضي طالبا الطلاق ، ويمتنع كل من الزوجين في الكيد للآخر توصلا إلى الحكم الذي يريه . بل ويستحضر كل منهما شهودا يتوصل بهم للنيل من الآخر . وبعض هؤلاء الشهود يعرضون خدماتهم على أبواب محاكم الأحوال الشخصية . ثم يجيء القاضي فيرفض الحكم بالطلاق ويجبر الزوج على معاشرة لا غناء فيها ولا تربطه فيها بزوجه أية مودة أو حنان بل تشنهما الممازك القضائية بالجراح .

وإذا كنا قد اقتطنا بوجوب إلغاء القسر والإكراه في تنفيذ الحكم الذي يصدر للزوج على زوجته بالطاعة ، وما ذلك إلا تنزيها للعلاقة الزوجية من أجل أن يكون سببها الاستعداد لا الرضا - فليس من المنطق في شيء أن يجبر الزوج على معاشرة زوجة كرها .

فلور القاضي يجب أن يقتصر على محاولة التوفيق . فإذا فشل سمعاه كان عليه إيقاع الطلاق سواء تقدم الزوج بطلبه أم تقدمت به الزوجة . فالوضع الحالي الذي لا يسمح للزوجة بأن تطلب الطلاق إلا لأسباب محددة ، يجعل الزوج في مركز أكثر تفوقا وتسلطا ، فهو أن شاء طلق زوجته بمحض مشيئته . أما إذا شاعت هي فليس أمامها إلا أن تتوصل له باستجدية ، إلى حد أنها قد تبرئه من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها . ونحن نعلم أن بعض الأزواج مع نفور زوجته منه ، يصر على أن يحتسبها لنفسه انتقاما وإيذاء ومنهم من يساومها على اعتاقها من حياة زوجية أشبه بالرق .

إيقاع الطلاق إذن ، كان لابد أن يتم عن طريق القاضي ، فإن دور القاضي في هذه المرحلة يجب أن يقتصر على التوفيق وإلا فإثبات الطلاق ، كما أن طلب الطلاق يجب أن يكون جائز القبول من الزوجة مثلما هو جائز القبول من الزوج . وليس في الشرع ما ينفي ذلك . بل أن الشرع يجيز عند الزواج أن يفوض الزوج زوجته في أن تطلق نفسها في أي وقت تشاء وهو ما يسمى عرفا بفصل العصمة في يد الزوجة . والشرع يجيز عموما تطليق القاضي للزوجة من زوجها . والزواج اسمناك بمعروف أو تسريح بأصناف .

أما الدور الحقيقي للقاضي فإنه يجب أن يكون بعد الطلاق لا قبله .

غادًا بكن الطلاق يتمم طلب الزوج والأسباب لا ترجع إلى خطأ الزوجة .
كان على القاضي ألا يكتفى بنفقة صفة بل أن يرتب للزوجة معاشا يستقط
عنها بالزواج أو اليسار .

ومثل هذا نجده في كثير من التشريعات ، ففي القانون الانجليزي
تمنح الزوجة معاشا قدره ثلث دخل زوجها ، وقد يمتد طول حياتها ، كما
يجوز تمدينه أو اسقاطه . والقانون المدني اليوناني ينص على الزام الزوج
الذي يحكم بمسئوليته وحده عن الطلاق بنفقة مناسبة للزوجة مادامت
لا تستطيع الانفاق على نفسها من ربح أموالها أو من مرتب المهنة التي كان
في وسعها أن تزاولها أثناء قيام الزواج . والقانون المدني الفرنسي ينص
أيضا على جواز الحكم بنفقة مستمرة بغير تحديد ، إلا إذا زالت ضرورة
تقريرها فتسقط .

والواقع أن النفقة في هذه المسائل تعتبر من قبيل التعويض
فلا يقضى بها للزوجة إلا إذا ثبت تصف الزوج في استعمال حق في طلب
الطلاق ، وليس هناك والحال كذلك ما يمنع من أن يقضى بها للزوج على
زوجته في صورة تعويض عما أنفق في تأثيث منزل الزوجية ورد ما دفعه
من مهر وهدايا .

والمساعدة في الشرع أن لا ضرر ولا ضرار . ونظرية التعسف في
استعمال الحق التي اعتنقها قانوننا كقاعدة عامة هي نظرية مستلهمة من
الفقه الاسلامي .

وهناك حالات لا تكفي فيها نفقة سنة لتعويض الزوجة عن تطليقها .
فالزوجة التي يطلقها زوجها بعد أن تجاوزت السن التي تستطيع فيها أن
تعمل وتكسب أو تجد فيها زوجا وهي لا معين لها وزوجها ظاهر اليسار —
هذه الزوجة لا يمكن أن يكون في الشرع الحنيف سبب يحول بينها وبين
أن تطلب تعويضا يفوق نفقة السنة .

بقيت مسألة عامة يجب أن تعنى بها اللجنة التي تبحث قوانين
الأسرة وهي وجوب إحاطة منازعات الأسرة بالسرية والبعد بها عن مواطن
التشهير والاسفاف .

لكثير من الأزواج يتخذ قضايا الأسرة وسيلة للتشهير بزوجه دون
أن يعنيه مستقبل أطفاله . وبعض الصحف يتلقف المعلومات من زوج
موتور وينشرها في صفحاته الأولى ، وكان القانون لا ينص على نظر قضايا

الأسرة في جلسات غير علنية • فالطبيب الذي يخدر زوجته بالبنج ثم يقص شعرها والزوج الذي يطلب الطلاق لأن زوجته تضربه كل يوم علقة ، والسيدة التي تطلب الطلاق لأن زوجها مجنون - هذه عينة من عناوين نشرتها بعض الصحف في صفحاتها الأولى •

فإذا كان التشهير والفضيحة هما مصير أى زوج يلجأ إلى المحكمة طالبا الطلاق ، فلماذا إذن تشريعات الأسرة ، وما قيمة أن ينص القانون على تحريم نشر ما يدور في الجلسات السرية للمحاكم ، ثم تنشر قضايا الأسرة تحت سمع القانون وبصره •

لذلك فإننا نرجو من اللجنة الموقرة التي تبحث تشريعات الأسرة أن تجعل في صدر تشريعاتها نصا واضحا ينبه إلى خطورة نشر هذه القضايا ويبيّن حدود النشر المسموح بها • ولجنة أسوة بقانون صدر في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٣ سمى قانون حماية شرف العائلة ، ولها أسوة. بتشريعات الأسرة في إنجلترا وفرنسا وفنلندة والسويد وغيرها • وكلها لا تجيز نشر تفصيلات قضايا الطلاق •

هذه الضجة حول تنظيم تنفيذ أحكام الطاعة ﴿١﴾

هذه الضجة التي ثارت حول ما قيل أنه قرار لوزير العدل بوقف تنفيذ أحكام الطاعة ، ما هو وجه الحق فيها ؟ ان الأمر قد أحيل الى لجنة الشئون التشريعية بمجلس الأمة وهي ستقول فيه كلمتها . ولكنه امر هام له وجهان : وجه يتصل « بالموضوع » وآخر يتصل « بالشكل » .

وقد وضح من المناقشات التي جرت في مجلس الأمة ، ان هناك وجهة نظر تؤيد ما وصف بأنه اجراء اتخذته وزير العدل ، وأخرى تمارض هذا الاجراء . فمن يؤيده يحاول ان يشد اليه « الموضوع » ليفطى في أهميته على « الشكل » . ومن يمارضه يحاول ان يشد اليه « الشكل » ليفطى في أهميته على « الموضوع » .

ومناقشة هذه المسألة قد تطرح بعض المتناقضات . فمن يؤيد اجراء وزارة العدل ، قد يبدو وكأنه يهدر سيادة القانون والشرعية . ومن يمارض هذا الاجراء ، قد يبدو وكأنه يهدر اجراء انسانيات قويا . ولكن عند التأمل والمناقشة الهادئة نجد ان الموضوع والشكل يتطابقان ، وان الاجراء سليم شكلا وموضوعا .

ولنبدا بالموضوع لأنه محل اتفاق .. بل لقد اجمع مجلس الأمة

﴿١﴾ جريدة الامراء في ٦ مارس ١٩٦٧ .

على أنه سليم شرعا ٠٠ وقد سبق ان أعلن الأستاذ زكريا البري أستاذ
الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق هذا الرأي في جلسات الاستماع
المفتوحة لمناقشات الدستور ٠ اذ قال بالحرف الواحد - وأنا هنا أقبل
عبارة من المحضر الرسمي للجلسة العلنية الثالثة للاستماع في ١٣
فبراير ١٩٦٧ ٠

« ان العلاقة بين الزوجة وزوجها علاقة عظيمة للإسلام وهي علاقة
تعاقدية بينهما ، يجب احترامها من الجانبين ٠ فحينما نقول للزوجة
الزنى بيت الزوجية ، فاننا لا نقول لها أكثر مما التزمت به ٠
اننا لا نريد أن نفتح الباب على مصراعيه ، لكي تخرج امرأة من
الحياة الزوجية ٠ لقد وجدوا ان الحل في ذلك قد يكون في الاكراه البدني ،
اجتهادا منهم : وليس هذا نصا شرعيا : ولا اجتهادا فقهيا اجماعيا : انما
هو مصلحه بدت لهؤلاء المجتهدين ٠ ثم تغيرت الدنيا ، ووجد من بعض
الحوادث ان هذا الاكراه البدني لا يمكن أن يحقق المودة والرحمة التي
أرادها الله سبحانه وتعالى من الزواج ٠ فالزواج استقرار نفسي ، مودة
ورحمة يصير القرآن ، هل يمكن أن تبنى الأسرة وأن توجد المودة والرحمة
عن طريق الشرطة ، لا يمكن ذلك ٠ لذلك فكر في هذا الأمر ففهم
المسلمين ، والمجتهدون الموجودون الآن ، وعلماء المسلمين الذين اشتروا
في لجنة الأحوال الشخصية ٠ لا يمكن أن نجبر المرأة على أن تساق الى
بيت الطاعة ، وقد تبحث عن وسيلة أخرى لاقتناها ، أو لازالة الموانع
بينها وبين زوجها ، ولكننا لا نجبرها على ذلك قطرا ٠ »

اذن الحكم من الناحية الفقهية مقبول وسليم أما من ناحية الشكل ،
فلقد كان أول من أثار تساؤلا حول سلامة اجراء وثير العدل هو نفس
أستاذ الشريعة الذي دافع عنه موضوعا ٠ اذ أضاف متسائلا : « ان اجبار
المرأة على دخول بيت الزوجية صدر به قانون ، والغاء القانون لا يمكن أن
يكون الا بقانون آخر ، وجلس الأمة قائم ومتنقد الآن ٠ اذن الطريق السليم
لإلغاء هذا الحكم القانوني الذي يرى المجتهدون أنه غير سليم ٠ انما يكون
عن طريق القانون ٠ لا عن طريق قرار وزاري ٠ »

والمبدأ الذي طرحه أستاذ الشريعة الفاضل ، مبدأ هام فهو صحيح
الشريعة وهي الضمان الأساسي للاشتراكية الديمقراطية ، لاننا ، كما قال
« اذا ما افينا قانونا بقرار ، مستندي في ذلك الى أن القانون غير سليم ،

فإننا قد تمكننا أساندا آخر من إلغاء قانون سليم عن طريق قرار مجلس
سليم .

ولكن ما هو وجه الحق في ذلك بالنسبة لموضوع تنفيذ أحكام
الطاعة ؟

وقبل أن أجيب على ذلك ، أود أن أوضح الحقائق الآتية :

١ - أن تنفيذ حكم الطاعة جبراً على الزوجة قد ورد به نص في لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية .

٢ - أن هذه اللائحة ليست مجرد لائحة إدارية ، كما فهم البعض
من اسمها ، بل أن لها قوة القانون .

٣ - أن تنظيم الأسرة يجب أن يكون متكاملًا . ولذلك فإن الإسراع
باصدار قانون الأحوال الشخصية هو الإجراء السليم . وعلى سبيل المثال ،
فإن الزوجة الناشز ما زال من حقها حتى الآن أن تلزم زوجها بمؤخر
الصداق ، رغم أنه لم يعد من الممكن إجبارها على طاعة زوجها . ولكن
موضوع قانون الأحوال الشخصية قد تكفل بسد هذا النقص . فهو يسقط
في هذه الحالة حق الزوجة في النفقة وفي مؤخر الصداق ، ما دام طلاقها
لم يكن نتيجة خطأ من الزوج .

ونعود إلى الرد على التساؤل حول مشروعية قرار وزير العدل ؟
فهل صحيح أولاً ، أن وزير العدل قد أصدر قراراً بوقف حكم القانون
بشأن الطاعة ؟

لا ، فلا يزال من حق المحاكم أن تقضى على الزوجة بطاعة
زوجها .

وهل صحيح أنه أصدر قراراً بوقف تنفيذ حكم الطاعة ؟

لا ، والصحيح - بقدر علمي ومما فهمته من بياني وزير العدل - أنه
لم يصدر تعليمات عامة بوقف تنفيذ أحكام الطاعة . ولكنه وضع تنظيمًا
لتنفيذها ، بأن يرجع في ذلك إلى رئيس المحكمة . فبدلاً من أن ينفذ حكم
الطاعة بالأكراه البدني عن طريق الشرطة ، أصبح ينفذ عن طريق مضرى
المحاكم الذين يعلنون الحكم الصادر بالطاعة إلى الزوجة ويحملونها نتائج
عدم تنفيذه . وأصبح من واجب رئيس المحكمة أن يدعو الزوجة إلى تنفيذ.

حكم الطاعة . فإذا أصرت على الامتناع ، كان من حق الزوج أن يطلب من المحكمة الحكم له بإسقاط النفقة .

أما تنفيذ الحكم بطريق الإكراه البدني فإنه يتنافى مع المبادئ العامة للميثاق والدستور . . انه يتنافى مع الحرية الشخصية التي كفلها : . وهو يتنافى مع دعم الأسرة وهي من القومات الأساسية للمجتمع . وهو يتنافى مع المبادئ العامة للقانون لأنه ينطوي على ارتكاب جريمة : فكيف بالزوجة الرافضة ، إذا ما أمسك بها رجل الشرطة يجذب شعرها ويمسك بجسمها ! إلا تكون هذه الأفعال جريمة اغتصاب ؟ . . . وليس هذا الإجراء من جنس تمكين الزوج من معاينة زوجته قهرا ؟ وهل هذا أمر يمكن التسليم به عقلا وشرعا . ان المبدأ القانوني المسلم به انه اذا استحال تنفيذ الالتزام « عينا » تحول الالتزام الى تعويض . وما دام لا يتصور أن يتم تنفيذ الالتزام بالطاعة جبرا الا اذا الحق ذلك ضررا بالزوجة وأهدر آدميتها وشكل اعتداء على حريتها الشخصية وعلى قيم المجتمع ، مما يعنى استحالة هذا التنفيذ . . . فإن الإخلال بالالتزام بالطاعة يتحول الى تعويض في صورة إسقاط حق الزوجة في النفقة ، اذا لم يكن خروجها من بيت زوجها نتيجة خطأ الزوج .

لقد استند وزير العدل في تنظيمه تنفيذ أحكام الطاعة الى قانون السلطة القضائية الذي خوله حق الاشراف الإداري على المحاكم . واني أضيف أن سلطة وزير العدل في تنظيم تنفيذ أحكام الطاعة : تجد لها سنداً في نفس النصوص لائحة المحاكم الشرعية التي ورثناها عن لائحة الخديوي في ٢٧ مايو ١٨٩٧ حتى استقرت بمرسوم له قوة القانون صدر في ١٢ مايو ١٩٣١ ، ثم أحال عليها قانون إلغاء المحاكم الشرعية عام ١٩٥٥ .

فيعد أن قررت هذه اللائحة تنفيذ حكم الطاعة قهرا ، إضافات : . ويتبع رجال التنفيذ في هذه الحالة التعليمات التي تعطى من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة الشرعية (وقتئذ) الكائن بدائرتها المحل الذي يحصل فيه التنفيذ ، ثم تضيف تلك اللائحة : انه اذا امتنع من هو منوط بالتنفيذ جاز للمحضر أن يرفع شكواه الى رئيس أو قاضي المحكمة الكائن بدائرتها جهة التنفيذ . وعلى القاضي أن يرفع الأمر لوزير الحفافية .

فمن هذه النصوص يتضح أن المرجع في التنفيذ هو قاضي المحكمة

أو رئيسها ثم وزير العدل المسمى في اللائحة وزير الحقانية • ومن ثم فإن من سلطة وزير العدل طبقا لنفس نصوص هذه اللائحة ان ينظم تنفيذ أحكام الطاعة •

ان تفسير النصوص يجب ألا يكون حرفيا • بل انه يجب أن يتم مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية • وعلى القاضي وعلى وزير العدل أن يضفيا على النصوص التفسير الذي يجعلها متفقة مع غايات المجتمع •

حقيقة ، ان أحكام الطاعة المنفذة بالقوة كانت قليلة • وحقيقة انه كان يمكن انتظار طرح قانون الأحوال الشخصية يرمته على مجلس الأمة • ولكن الحقيقة أيضا ان اجراء وزير العدل - وهو سليم شرعا وقانونا : شكلا وموضوعا - كان مناسبة تؤكد فيها ايماننا بدور المرأة في المجتمع ، وتؤكد فيها - نحن الرجال - ان لنا أمهات وأخوات وبنات •• نريد لهن جميعا ، حياة كريمة • (١)

(١) وقد كان وزير العدل وقتئذ هو الأستاذ محمد مصباح الدين حسونة •

مناقشة صريحة لقانون الأسرة (١٩٦٧)

وأخيرا ٥٠ وبعد سنوات تجاوزت العشر ، اميط اللثام عن مشروع قانون الأحوال الشخصية وطرح على الرأي العام للمناقشة ، وبعد أن كان محبوسا في حجرة أغلقتها لجنة تعديل القانون على نفسها . وقد رأى البعض في هذا المشروع خيبة لأماله ، بعد أن صبر هذه السنوات انتظارا لحلول حاسمة صريحة تواجه المشكلات التي تمزق المجتمع . وأصبح المواطنون يتعلمون الى وزير العدل ، الذي آثر قبل أن يبدى رأيه في هذا المشروع أن يستمع الى آراء الناس فيه .

ومع ذلك فمن الانصاف أن نقدر اللجنة الجهد الذي بذلته في محاولتها تبين معالم الطريق الذي يجب أن يسلكه قانون الأسرة . ولعله لم يكن في وضعها - وهي مشكلة أساسا من متخصصين في أحكام الشريعة والقانون دون أن يشترك معهم أحد من المتخصصين في المشكلات الاجتماعية ، ودون أن ترسم لها المبادئ التي يجب أن تسير عليها في عملها - أن تنتهي الى أفضل مما انتهت اليه .

إن هذا المشروع الذي يعد من أخطر المشروعات التي تهم المجتمع ، كما وصفه وزير العدل - يثير نقاشا حادا يخشى أن تنوء فيه المصلحة الحقيقية للمجتمع ، خلال نظرة ضيقة متزمتة أو من خلال نظرة سطحية متسعة . وكلا النظرتين قد يوهمان بأن ثمة تناقضا بين أحكام الشريعة التي تطبقها

على قضايا الأسرة وبين مصلحة المجتمع . وهذا هو وجه الخطوة في هذه المناقشة التي يجب أن ننفذ بها إلى الحقيقة .

والذي لا يعلمه الكثيرون أن وضع مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية قد شكلت له اللجان منذ عام ١٩١٥ . وأن بعض هذه اللجان ، وكان مشكلا من كبار العلماء وقتئذ ، قد وصل إلى نتائج لم تصل إليها اليوم ، رغم اختلاف ظروف مجتمع اليوم عن مجتمع الأمس . فاللجنة التي شكلت عام ١٩٢٦ من علماء كانوا من تلاميذ الإمام الشيخ محمد عبيد قد وضعت مقترحات لم تقيد فيها بالمذاهب الأربعة ، بل تجاوزتها إلى آراء الفقهاء عامة تأخذ منها ما تراه أنفع للأسرة ، بل تجاوزت آراء فقهاء الشريعة إلى الأخذ بما تقتضيه الأصول العامة في الكتاب . فانتهت إلى تقييد تعدد الزوجات وتنظيم الطلاق ، وهما أخطر مشكلتين يجب أن يتصدى لهما إصلاح قانون الأسرة . ولكن ضجة قامت حول هذا المشروع ، فلم يكتب الصدور إلا لبعض مقترحاته ، وليس من بينها تقييد التعدد أو الطلاق . وذلك لحكمة الملك فؤاد وسداد رأيه وحسن تقديره للنواحي الاجتماعية في الأمة وتقاليدها وعاداتها ، وخشية أن تهتز الأسرة المصرية من ذلك هزة عنيفة ! حسبا عبر عن ذلك أحد أساتذة الشريعة وقتئذ !

وقد عادت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٥ فقدمت مشروعاً يرمي أيضاً إلى الحد من تعدد الزوجات وتقييد الطلاق . فهو يحرم على المتزوج أن يعقد زواجه بأخرى إلا بإذن من القاضي المصري ، وهو ينص على أن القاضي الشرعي لا يأذن بهذا الزواج إلا بعد التبرع و ظهور القدرة على القيام بحسن المعاشرة على من في جسده ومن يجب نفقته عليه من أصوله وفروعه . وكذلك نص هذا المشروع على منع الرجل من أن يطلق إلا بعد إجازة القاضي . فإن فعل من غير هذه الإجازة عوقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر . أو يخلع لا تتجاوز عشرة آلاف قرش أو يهجم بها . والقاضي لا يجوز الطلاق طبقاً لهذا المشروع إلا بعد تعرف أسباب التبرع والمهز عن الإصلاح . وقام هوجم هذا المشروع بدوره فلم ير النور ، ومع ذلك فإن طائفة كبيرة من صيوج الشريعة الأجلاء كانت لها مواقف تستحق أن تعود اليوم فنسبعتها .

لقد كان أول الساعين إلى المطالبة بوضع حد لتعدد الزوجات هو الإمام الشيخ محمد عبيد ، فبعد أن عرض في دروسه ظروف تعدد الزوجات في صدر الإسلام وأسبابه ، بين آثاره الضارة في مجتمع اليوم ، وطلب من العلماء أن ينظر في هذه المسألة لأن الدين قد أفترق لمصلحة الناس وخيرهم

ومن اصوله منع الضرر والضرار فإذا ترقى على شيء مفسدة في زمن لم تكن تلتحق فيما قبله ، فلا شك في وجوب تقييد الحكم وتطبيقه على الحالة الحاضرة يعني على قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المنافع ، من دروس الامام منقونة عن (تفسير المنار للشيخ رشيد رضا) .

وقد ارشدنا عميد الشريعة استاذنا المرحوم الشيخ أحمد إبراهيم إلى الأصل الشرعي الذي يجب أن تتبعه فلذهب إلى أنه ليس من اللازم أن يقتيد القانون بمذهب معين من المذاهب الشرعية قائلا أن المصلحة تقتضي بذلك وأن الشريعة العادلة الحكيمة لا تأباه ، وأضاف بالنص « أنه بدون ذلك لا تقوى الشريعة باعتبارها قانونا عمليا على البقاء وأنه لا حرج في ذلك شرعا » .

فلا شك إذن في أنه من الظلم أن يوصف أي رأى يرمى إلى تقييد التعدد أو الطلاق بأنه مخالف للدين ، ومن الافتراء على الاسلام أن يفسر على نحو يتنافى مع مصلحة المجتمع . ولا يجوز التمسك بأقوال فقهاء اجتهدوا في عصرهم وأن نلقى باب الاجتهاد في عصرنا في وجه كل اصلاح وتجديد . فنحن نعلم أن القرآن الكريم كان في أحكامه يؤثر الاجمال ويكتفي بالإشارة إلى مقاصد التشريع وقواعده الكلية ويتسرك للمجتهدين فرصة الفهم والاستنباط ، وبينما يبلغ مجموع آيات القرآن ستة آلاف آية ، فإن الآيات التي تضمنت تنظيما للمعاملات لم تتجاوز ما تلى آية ، معظمها في الأصول الكلية . وهذا الأسلوب في التشريع هو الذي كفل للشريعة صلاحيتها لكل زمان ومكان . وحسبما قال العالم الجليل ابن القيم منذ مئات السنين ، فإن الأحكام الشرعية نوعان : نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها ، لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ولا اجتهد الألبية ، كوجوب الواجبات وتحريم المحرمات - ونوع يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زمانا أو مكانا أو حالا . وهذا الرأي يشبه ما قاله الموليحي في مطلع هذا العصر في كتابه حديث عيسى بن هشام تعليلا لنسوة نحاكم لا تطبق أحكام الشريعة حيث قال « ان علماء الشريعة وقتئذ لم ينتبهوا إلى ما تجرى به أحكام الزمن في دورته ولم ينتبهوا إلى أن لكل زمن حكما يوجب عليهم تطبيق أحكام الشرع على ما تتم به المصلحة بين الناس » بل لقد ذهب شيخ جليل مثل المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف أستاذ الشريعة إلى أن النصوص التشريعية في السنة ليست عقبة في سبيل تطور التشريع ، لأنه إذا قام الدليل على أن ما شرع كان لمصلحة خاصة زمنية ، فإن الحكم يدور مع هذه المصلحة وجودا وعدما . ومن هنا عرفت الشريعة أدلة شرعية مثل الاستحسان والمصالح المرسلة ، تقوم على

أساس الأخذ بالحكم الشرعى الذى يمليه الصالح العام . بما لا يتعارض مع المبادئ العامة للشريعة . بل لقد ذهبت بعض الآراء الى عدم تطبيق الحكم الشرعى فى حالة تمارسه مع حكم مبدأ أقوى هو مبدأ الضرورة ، فلم يطبق حد السرقة ولم يجلد شارب الخمر فى زمن الحرب ، بل ان عمر قد ذهب الى حد عدم تطبيق النص فى حالة زوال حكمته نزولا على روح النص لا ظاهره أو حرفيته وقد كان ذلك شأنه حين امتنع عن اعطاء الصدقات الى المؤلف قلوبهم الذين وردت بشأنهم الآية : انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وحين نهى عن قطع يد السارق فى عام المجاعة .

ومن يطلع هذه الأيام على الآراء القيمة التى عرضها بعض علماء الشريعة ، مثل أستاذنا الشيخ على الحقيف - يندهش فى نفس الوقت لما قد يعمل به البعض من فهم للحكم الشرعى على نحو لا يتفق مع مصلحة المجتمع . فقد كتب الشيخ على الحقيف رسالة عن الملكية فى الشريعة الاسلامية انتهى فيها الى أن الملكية فى الشريعة نوع من الخلافة من المالك الحقيقى لكل ما على ظهر الأرض ، فهى وظيفة اجتماعية وهى محدودة بمصالح المجتمع صاحب الولاية الأولى ، فاذا تجاوزت حدود هذه المصلحة استوجب ذلك الجزاء عليها ، وان اقل جزء على ذلك هو عدم حمايتها . ورتب على ذلك أنه ليس فى الشريعة ما يحول دون وضع حدود على الملكية متى دعت الضرورة ، لأن حيافة المال والاستثمار لا يصح أن يكون فى غير ما تتطلبه حاجة صاحبه وحاجة المجتمع ، ولأن الملكية لا يجوز أن تكون أداة تسلط على الناس ووسيلة الى سلبهم حرياتهم وحرمانهم من ثمرات أعمالهم وقسمتهم الى طبقات ثم خلاص فى بحثه الى أن لولى الأمر شريفاً أن يأخذ المال للمنفعة بعوض أو بغير عوض حسبما تقتضى به الضرورة كما يجوز له أن يجعل للملكية حداً لا تتجاوزه .

ليس هذا الرأى لعالم جليل يدل حقاً على أن جوهر الرسائل الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وأن من واجب المفكرين الدينيين الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته ؟

فماذا كان يمكن أن ينتهى اليه مصير التنمية والتقدم مثلا لو أن مفتيا لم يحسن فهم روح الاسلام قد ظل على وهمه من أن التوفير هو نوع من الربا المحرم ، ولم يكن الامام الشيخ محمد عبده قد أفتى بإباحة الادخار ؟ ان الشريعة الاسلامية السمحة قد وضعت أصولا منها : ما هو مباح أصلا

يجوز للمحاكم تقييده - لا ضرر ولا ضرار - دفع الضرر مقدم على جلب المنافع -
الضرورات تبيح المحظورات - تجلil الضرر الخاص لدفع الضرر العام .

فالقاعدة الشرعية الأصولية أن ما هو مباح أصلا يجوز لولى الأمر تقييده .
دفعاً للضرر أو جلباً للمنفعة أو إذا اقتضته الضرورة . وقد خلت لنا الشريعة
تطبيقات عديدة لهذه القاعدة تنور حول ما يسمى (السياسة الشرعية) .
وهذه السياسة تتغير تبعاً لحاجات الناس وظروفهم . وقد أسس عليها البعض
مثل استاذ الشريعة محمد سلام مذكور اجازة تدخل ولى الأمر لمنع تصدّد
الزواج من غير ضرورة تقتضيه وردع المعتدين فى الطلاق بغير مبرر شرعى ،
وفى لجنة مناقشات الدستور سمعنا آراء متقدمة لأساندة فى الشريعة
مثل الشيخ زكريا البرى الذى قال بالنص أن « الشريعة الاسلامية ليست
مذهبا معينا ولا رأيا معينا لفقهاء كما أنها ليست المذاهب الأربعة المعروفة وإنما
الشريعة الاسلامية هى مبادئها وهى روحها » .

وقد رسم لنا الميثاق محائى الطريق الى التقدم . . انه يرى فى الاسرة
الخلية الأولى للمجتمع ويريد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية وهو يرى
فى الطفولة صائفة المستقبل وهو يرى أن المرأة لابد أن تتساوى بالرجل
ولابد أن تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحسنة حتى تستطيع
أن تشارك بصدق وإيجابية فى صنع الحياة وهو يهدف الى تذويب الفوارق
بين الطبقات ، وهو ينبه الى مشكلة التزايد فى عدد السكان التى تفرق
تنظيم الأسرة .

وطاهر أنه يمكن الاستناد الى الأصول الشرعية التى قبلناها لإعادة
النظر فى الأحكام التى تنظم الأسرة بما يتفق مع هذه الأهداف والمبادئ
التي أرساها الميثاق .

فهل نجح المشروع فى ذلك ؟

من الانصاف أن نقرر أن مشروع قانون الأحوال الشخصية يتميز فى
كثير من المسائل بالنظرة الواسعة المستقلة التى لا تتقيد بمذهب معين
المذاهب الاسلامية . ولكن هذه النظرة الواسعة كانت تضيق فى مسائل
أخرى إذا لم تجد اللجنة ما يساندها من آراء الفقهاء المجتهدين ، وكانها
لم تستطيع أن تتحول عن آرائهم وتجتهد الرأى بما يحقق مصلحة المجتمع .
فالحكم على أى رأى جديد باليسسية لها كان مرجعه أن يكون هناك نص
يسانده فى أقوال الفقهاء ، بينما كانت النظرة الواسعة المستقلة أن يكون

مناط الحكم على هذا الرأي بالقبول ، الا يكون هناك ما يعارضه في اصول
الشرعية . ويبدو للمشروع في بعض المسائل وكأنه يعبر عن رأى واضعيه
الشخصي فيما عساه أن يحقق صلاح المجتمع ، مع أن اللجنة الموقرة قد
تكون حجة في تحرى المصادر الشرعية ولكننا لا يمكن أن نسلم لها وحدها
بأن ترسم لنا الطريق الى صلاح المجتمع .

ولهذا فاننا ندعو وزير العدل ، وهو الذى ما زالت كلماته في مجلس
الامة في مسامعنا ، أن يتبنى الرأى السليم ولو لم تكن اللجنة قد اقتره ،
فعلما أن الآراء التى يدلى بها للوطنون في شأن تنظيم الاسرة لا تتنافى
مع اصول الشرع ، فان الدولة وحدها هى التى تختص بتقدير مدى ملامتها .
وهى التى تملك عن طريق ممثل الشعب تقريرها .

لقد نجح المشروع في حسم كثير من المسائل مثل تنظيمه أحكام التحريم
بالرضاع بما يرفع الحرج عن الناس ومثل عدم أجازته زواج المجنون أو
المعتوه الا باذن من المحكمة حماية للأسرة والنسل ، ومثل إلغاء تنفيذ حكم
الطاعة والرؤية بالقوة الجبرية ، ومثل الاخذ بشروط الزواج التى لا تتنافى
مع أصل العقد أو مقتضاه ، ومثل تنظيمه إيقاع الطلاق بأن يكون بلفظ
صريح واعتبار الطلاق المقترن بعدد أو المتتابع أو الصادر في مجلس واحد ،
طلاقا واحدا ، ومثل أخذه بنظام التحكيم قبل الطلاق والتطليق ، وبالحكم
بالنفقة الوقتية أثناء نظر دعوى النفقة . وكل هذا نحمده للمشروع . ونع
ذلك ، فانه لم يقدم حولا لأخطر المسائل ، أو لعله قدم في بعضها حولا
لا تحقق مصلحة المجتمع .

ان أخطر المشاكل التى كان يجب مواجهتها ، هى مشكلة تعدد الزوجات
فبدلا من أن ينظم المشروع التعدد ويقيده ، اذ به يستحيه . اما ما يقبله من
حل لهذه المشكلة فهو أنه يحضل للزوجة التى يتزوج عليها زوجها الحق في
أن تطالب التفريق بينها وبين زوجها واعتبار ذلك طلاقا باننا . وقد كان
لبعض أعضاء اللجنة الموقرة التى وضعت هذا المشروع رأى فهو التعسذ
أعقوه من قبل وارتبطوا به مثل « انه ما دامت الشهوات هى المسيطرة
فالتعدد شر لا بد منه ، لانه يدفع شرا اعل ، ان الطريق المدين السليم لمنع
التعدد ليس بالقضاء وسلطاته لكن بتربية الشعب وتثقيفه وأعلى مستوى
المسبة » . بينما ينهز البعض حجة أخرى . هى أن تعدد الزوجات يشتر
على نكاح مطلق اذ عزلت نسبة الزوج بالمتين الى ٢٩٩٪ والزواج بفلات

الى ١٧٪ والزواج بأربعة الى ٢٠٪ (هذه الاحصاءات أوردها الإمام الراحل .
 الشيخ محمود شلتوت في كتابه « الاسلام عقيدة وشرعة » .
 والواقع ان غطرة للمشروع الى مصالحية التعدد . قد اقتضت على ناحية
 واحدة هي ناحية الزوجة الأولى حينما أجاز لها الطلاق . لكن أمر التعدد
 لا يتعلق به حق الروحة وحدها ، بل ان حق المجتمع يتعلق به . أيضا .

ففي الوقت الذي ندعو فيه الى تنظيم الأسرة ، يجب أن يتجه تشريعنا
 الى ما يبرز هذه الدعوة . والتعدد يخلق الخصومات ويسبب الى علاقاته
 الأسرة في وحدتها . أما ان الاحصاءات تدل على ان حالات التعدد
 آخذة في النقصان ، فهي حجة لسن التشريع لا حجة ضده . فلو ان المجتمع
 لا يزال يرى في تعدد الزوجات نظماً يميل عليه غالبية ، ما أمكن الحد من
 هذا العرف أياً كان رأي بعض المستنيرين منا في مضاره . ولكن طالما ان
 المجتمع نفسه قد بدأ ينتبه الى مخاطر ومضار التعدد ، فان التشريع يجب
 ان يساند هذه النظرة الجديدة ، ولا يصح أن تظل الاياحة قائمة دون
 تنظيم .

وإذا كان الإمام الشيخ محمد عبده قد رأى منذ عشرات السنين أن
 الاسلام لا يبيح التعدد الا لضرورة وبشروط تقيده تجعله أبعد من أن يكون
 بمثابة مبدأ من مبادئه ، ويرى أنه لا يمكن أن تربية أمة فلساً فيها تعدد
 الزوجات ومثله في هذا الرأي العالم الجليل المرحوم عبد العزيز فهمي
 والدكتور السعيد مصطفى السعيد الذي انتهى الى أن الأصل في الشريعة
 هو التزوج بأمرأة واحدة وأن التعدد لا يباح الا لضرورة تدعو اليه وأن
 تقدير هذه الضرورة مرجعه الى الأمة ممثلة في سلطة التشريع مع مراعاة
 ظروف الزمان ولتلك . - فان الذي لا شك فيه إذن انه يجب على المشرع
 أن يتدخل لتقييد التعدد . ولقد سبقتنا الى ذلك دول اسلامية كثيرة منها
 العراق في تشريعها الصادر عام ١٩٥٩ حيث نص على أنه لا يجوز الزواج
 بأكثر من واحدة الا باذن القاضي ، وحيث اشترط لإعطاء هذا الاذن أن تكون
 للزوج كفاية مالية لاعالة أكثر من زوجة واحدة وأن تكون هناك مصلحة
 مشروعة ، كما أنه لم يجوز التعدد بين الزوجات اذا خيف عيب المعدل وتبرك
 تقدير ذلك للقاضي .

لتقييد التعدد أمر مسلم به . ولكني أرى ألا تكفي باذن القاضي لإجازة
 التعدد ولكن يجب أن يقتصر جواز التعدد على حالتين يقدرها القاضي ، هما
 حالة مرض الزوجة مرضاً لا يبرء منه ، وحالة عقم الزوجة الذي مضى عليه

أكثر من ثلاث سنوات • على أن يكون للزوجة الأولى حق طلب الطلاق مع توافر شروط هاتين الحالتين •

وإذا نظرنا بعد ذلك الى معالجة المشروع لمشكلة الطلاق نجده عاجزا عن أن يضع قيودا في وجه سهولة الطلاق وفي منع آثاره الضارة • وإحصاءات الطلاق عندنا تحمل أرقاما رهيبية ، وهو مع تمدد الزوجات ، يسير في طريق يتنافى مع طريق التنمية وتنظيم الأسرة والحسد من الاستهلاك وتخلق مشكلات اجتماعية تقف عقبة في سبيل تطور المجتمع • لذلك ترفع بعض الأصوات مطالبة بأن يكون الطلاق باذن من القاضي • فهل يكون هذا هو الحل الأصلم ؟ وهل أخطأت اللجنة التي وضعت مشروع القانون في عدم اشتراطها الحصول على هذا الاذن ؟ •

الواقع ان اشتراط اذن القاضي لا يمكن ان يعد قييدا حقيقيا ونافعا ، لانه اذا تشدد القاضي اضطر الزوج الى ابقاء الزوجية على كره وقد يدفعه ذلك الى الكيد لزوجته ويضطر في سبيل الوصول الى غايته الى التعلل بعزل وأسباب قد يؤدي الخوض فيها الى تقويض دعائم الأسرة ، كما انها قد تضطر الزوج الى الافصاح عن أسباب قد يرى عدم ابدائها محافظة على مصلحة أسرته وسبعة أبنائه • والزواج شركة لا يمكن أن تقوم الا على المودة والمحبة ولا يمكن أن تستمر بأمر القانون أو حكم القاضي • ولهذا فإن مبدأ عدم قابلية الزواج للانحلال الذي يعتبر لدى المسيحيين وخصوصا لدى الكنيسة الكاثوليكية أساسا لتنظيم الزواج لم يعد المبدأ السائد في تشريعات معظم الدول في أوروبا وأمريكا التي أخذت في تنظيم الزواج بتشريعات مدنية •

والذي يبدو صوابا في نظري أن تقيم عقبة في سبيل سهولة الطلاق ، وأن ننظم الآثار المالية التي تترتب عليه بما يضمن للزوجة المطلقة العيش الكريم ، وأن ننظر أيضا في التيسير على المرأة في الحصول على الطلاق ، اذا دعت اليه المصلحة •

وسبيل ذلك أن نضطر أبقاع الطلاق أمام القاضي ، ولا معنى ذلك أن يكون متوقفا على اذنه • ولكن الاتجاه الى القضاء يدفع الى الروية وينشغل عقبة في سبيل الطلاق المتسرع • وهو يمكن القاضي من أن يزوجي النصح للزوجين وأن يحاول التوفيق بينهما • بل اننا يجب أن نجيز للقاضي قبل ابقاع الطلاق أن يؤجل الدعوى مدة لا تتجاوز أربعة شهور ، فربما صلح

الأمر بين الزوجين . وإن هذا يتفق مع ما يروى عن أن امرأة ذهبت الى عمر ابن الخطاب تطلب التفريق بينها وبين زوجها لتصرعها من عسرته ، ونظر عمر الى الرجل فإذا به أشعث أغبر استطال شعره ، فنفذت بصيرة عمر الى أن حال الرجل هو السبب في طلب التفريق ، فأجل البيت في الطلب أياماً ثم أمر بالرجل فقص شعره وأزال شعثه فلما بين يديه بعد ذلك لم تطلب فرافاً .

كذلك يمكن للمشرع أن يضع قيداً آخر على الطلاق وهو تنظيم الآثار المالية التي تترتب عليه بتقرير نفقة للزوجة على زوجها غير نفقة العدة . وقد أثر مشروع القانون منح الزوجة نفقة لا تتجاوز سنة إذا طلقها زوجها بدون رضاها ولم تكن اسامة من قبلها . وكذا نود لو اجتهد المشروع الرأى السليم الذى يتفق مع مصلحة المجتمع في الحد من الطلاق فأوجب الحكم على الزوج بنفقة مناسبة يراعى في تقديرها مدة الحياة الزوجية وسن الزوجية ومدى احتمال تكسبها . فمن غير المقبول أن تقتصر نفقة زوجة عاشرت زوجها سنوات طويلة ولم يعد ميسوراً أن تتزوج ثانية أو أن تجد عملاً ، على سنة واحدة تترك بعدها ولا مورد لها أما إذا كان الطلاق يرجع الى خطأ الزوجة، فإن للقاضي أن يسقط حق الزوجة من مؤخر صداق ومن نفقة .

ومن ناحية أخرى ، فإن العلة الحقيقية التى تشكو منها المرأة ، لا تكمن في سهولة الطلاق المكرر للرجل وحده ، بل في صعوبة الطلاق إذا دعت اليه مصلحتها . وهو ما يقتضى التوسع في الأسباب التى تميز لها طلب التطليق ، ما دام أنه لا يتم إلا بأذن القاضي . فمن الانصاف أن يكون للزوجة أن تطلب التطليق من زوجها ، إذا كانت لا تطيقه بغضا ، شأنها شأن الزوج إذا طلقها لأنه لا يطيقها بغضا . ولكن المشروع مثلاً حينما يجعل للزوجة الحق في طلب التطليق للأضرار قائم يجعل ثبوت الضرر متوقفاً على شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا يقبل في إثباته شهادة النساء . بينما إذا طلقها زوجها في غيبتها يميز إثبات علمها بالطلاق بكافة طرقه الاثبات ومنها القرائن .

وهذه النظرة الى المرأة كطرف أدنى من الرجل ، تلمسها حينما تنبئ الى أى مدى عالج المشروع حق المرأة في العمل . فهو لم يجعل لها هذا الحق إلا إذا اشترطته في عقد الزواج . ولا شك أن هذه النظرة تتنافى مع مقاضيات مجتمع يقوم على العمل وتسمهم المرأة فيه بجهدا . وحمل يتصور أن يكون للزوج أن يسنع زوجته عضواً مجتمعين : الإلهة مثلاً . من الاضرار التى يلمسها المجلس ، لأن ذلك يفوت عليه حق . في الاستحجاج الكليل بها . أم أنز .

الاسلم أن يكون الاصل هو حق الزوجة في العمل ، ويكون للزوج أن يشترط في عقد الزواج ألا تعمل . على أن يكون هذا الشرط الذي يشترطه الزوج خاضعا لتقدير القاضي وفق تغير ظروف الأسرة وحالتها . إذ قد تطرأ ظروف تجعل عمل المرأة نافعا للأسرة . فلا يجوز للزوج عندئذ التمسك بالشرط .

ولا يتنافى هذا الرأي مع الأصول العامة في الشريعة ، فالأصل أن المرأة مساوية للرجل وهي التي أباح لها الاسلام أن تتعاقد وهي التي أجاز لها أن تكون وصية ووكيلة وشاهدة ، بل وهي التي أجاز لها بعض الفقهاء أن تتولى القضاء . بل أن المرأة في صدر الاسلام قد حملت السلاح واشتركت في الحرب ، واشتغلت بالعمل السيامي ، أما ما قد يحتل به من أن هذا الرأي لا يتفق مع ما هو مقرر من أن الزوج هو الملزم بالاتفاق عليها : وقد يؤدي منطقاً إلى إسقاط حقها في العمل ، وأن كان يستوجب من المشرع أن ينظم النفقة في هذه الحالة على نحو يتحقق به المشاركة والمعاونة بين الزوجين لإقامة حياة سميعة .

كذلك نجد الحل الذي وضعه المشروع لحضانة الصغار ، حلاً يمثل نوعاً من المصالحة ولا يحسم مشكلات هذه الحضانة ، انه يرفع السن التي يجوز للقاضي أن يأذن فيها بالحضانة من تسع سنين إلى عشر بالنسبة للصغير ، ومن إحدى عشرة سنة إلى اثنتي عشرة سنة بالنسبة للصغيرة ، إذا تبين أن مصلحتها تقتضي ذلك . وكان يحسن بالمشرع أن يجعل للقاضي حق تقرير حضانة الصغير الذي تجاوز هذه السن لمن هو أصلح من الأبوين ، وذلك حتى يبلغ الخامسة عشرة سنة .

ويبدو المشرع في معالجته شرط الكفاءة في الزواج وكأنه متقدم في نظره . وقد حسب أن ذلك قد تحقق له في استبعاد النسب من عناصر الكفاءة . لكنه لا يزال يستبقى عناصر أخرى مثل التقارب في الحرفة ، ومثل المال الذي رأى أن الكفاءة تتحقق فيه بالقدرة على النفقة ولو من طريق التكسب . وهذا التعبير الأخير محل نظر . فكأنه يجيز طريق التكسب استثناء ، في مجتمع تقوم الكفاءة فيه على العمل وحده . وليس من المبول في هذا المجتمع أن يكون لولي الزوجة طلب فسخ عقد الزواج ، لعدم التقارب في الحرفة مكانة . أن ذلك قد يفتح الباب أمام تأويل لا تؤمن عواقبه . ولعل اللجنة لم تنب عنها الذكريات الأليمة لما قضت به المحكمة الشرعية منذ حوالي خمسين عاماً من عدم صحة زواج الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد

بأبنة السيد أحمد عبد الخالق السادات بحجة أن الشيخ علي يوسف يشتغل بأخس الحرف أو أن حرفته وهي الصحافة ليست شريفة ! لقد كنا نتمنى على اللجنة لو استبعدت شرط الكفاءة كلية من شروط الزواج ، وهو رأى نادى به من قبل أبو الحسن الكرنجى وأبو بكر الجصاص وغيرهما من الفقهاء ، وهو أكثر اتفاقاً مع مفاهيم مجتمع يرمى الى تدوير الفوارق بين الطبقات

وبعد فقد صرح وزير العدل بأنه سيلتزم فى مشروع قانون الاسرة الذى يوافق على تقديمه الى مجلس الأمة « ان يتماشى مع مجتمعنا الاشتراكى الذى هو فى الحقيقة تطبيق لكل ما جاءت به الشرائع السماوية من قيم عن اصبية الاسرة وكرامة المرأة وحريتها » وهذا الالتزام يقتضى إعادة النظر فى مشروع لجنة الاحوال الشخصية بما يتفق ومستولية بناء المجتمع . يناد سليماً •

حق الشرع .. وحق المجتمع *

اعتقد ان هناك ضبابا كثيفا يحجب الرؤية الصحيحة لما يجب ان يكون عليه قانون الأسرة . وارجع ذلك ان هناك خلطا في معالجة هذا الموضوع بين مهمة رجل « الشرع » أي الفقيه الاسلامي وبين مهمة رجل « المجتمع » أي المشرع الوضعي . فاذا كانت القوى الاجتماعية التي تطالب بالتعديل والتطوير ، تطلب ترجمة ما تقترحه الى نصوص تشريعية ، فانه قد لا يتوافق لها التخصص والدراية باحكام الشرع ، وان كان هذا لا ينفي ان من حقها ان تعرض ما تراه في الفقه الاسلامي مؤيدا لمقترحاتها .

وبالمثل ، فان الفقيه الشرعي لا يطلب منه أكثر من ان يرشدنا الى حكم الشريعة الاسلامية ولكنه ليس جهة اختصاص للحكم على مدى ملاءمة الاخذ بالتعديل والتطوير الذي اوتاه للمجتمع ، وان كان هذا لا ينفي أيضا ان من حقها - كموطن عادي لا كفقيه شرعي - ان يدافع عن بعض الافكار الاجتماعية التي يراها ، دون ان يكون دفاعه هذا حجة قنينة .

من حق الفقيه الشرعي ان يرشدنا الى حكم الشرع الصحيح في تعدد الزوجات او في إباحة الطلاق ، ولكنه اذا انتهى الى أنه من الجائز شرعا تنظيم التعدد او الطلاق ، فليس من حقه ان يُلزمنا برأيه في أن تقييد التعدد او الطلاق وان يكون باذن القاضي بنه ضالمة ان يفتضح إمبراز العائلات او أن التعدد لا يمثل مشكلة حقيقية ، لأن نسبة التعدد ليست كبيرة ، او بنحوه ،

جريدة الأحرار في ٩ فبراير ١٩٧١

أن ظروف المجتمع في مصر لا تزال تفرض إباحة التعدد ، أو بحجة أن الرجل قد لا تصعب امرأة واحدة ١٠٠

مثل هذه الحجج إذا ابتدأها الفقيه الشرعي ، فإنها لا تلزمنا لأنه إذا كان خيرا بإسكام الشريعة ، فقد تعوزه الخبرة بشئون المجتمع • والمرجع في النهاية في تقدير موجبات التعديل أو التطوير لولى الأمر أى للسلطة التى تمثل قوى الشعب العاملة صاحبة الحق في التشريع •

فالسؤال الذى يمكن أن يطرح على الفقيه الشرعي ، لا يكون طلب رأيه في تعدد الزوجات أو الطلاق أو زواج المرأة العاملة • بل أنه يكون طلب رأيه في حكم الشرع فيما لو انتهينا إلى أن المصلحة الاجتماعية تقتضى تعديل الأحكام القائمة • فإذا انتهينا إلى أن الشريعة الغراء لا تأبى هذا التطوير • انتقلت المناقشة من دائرة الشريعة إلى دائرة الاجتماع •

لهذا رأيت أن أبدأ هذه المناقشة بوضع حد فاصل بين تبين المصلحة التى تدعو إلى التطوير ، وبين انزال حكم الشريعة على هذه الظروف المتطورة •

ومن ثم فقد جلست إلى استاذي الجليل شيخ أساتذة الشريعة الإسلامية فضيلة الأستاذ على الخفيف - أطال الله في عمره (رحمه) - وهو لا يزال يحاضر طلاب الدراسات العليا في الحقوق بل كان يحاضرهم في بغداد منذ سنتين ، وهو عضو مجمع البحوث الإسلامية وعضو المجمع اللغوى - وهذه هى الأسئلة التى عرضتها على فضيلته ، وأجابته عنها :

- سؤال : هل يتعين شرعا في تنظيم شئون الأسرة الالتزام بمذهب من مذاهب الفقه الإسلامى الأربعة ، أم أنه يجوز للمشرع أن يرجع اليهسأ وإلى غيرها ؟

● جواب : لا يلتزم المقتن بأن يأخذ في تنظيم شئون الزواج والطلاق وغيرها من شئون الأسرة بمذهب معين من مذاهب الأئمة الفقهاء • بل أنه شرعا أن يتخير المذهب الذى يرى فيما ذهب إليه من حكم بصدد المسألة المعنية تحقيقا للمصلحة الاجتماعية للناس ، لا فرق في ذلك بين مذهب من مذاهب الأئمة الأربعة ومذهب أى أمام آخر من السلف ممن عرف بالاجتهاد وكان له في هذا المجال قلم ثابتة ومكانة معترف بها • فإذا لم يجد في مذهب من مذاهب هؤلاء جميعا مطلبته وهو الحكم الذى يحقق المصلحة الاجتماعية

● تولى فضيلته إلى رحمة الله منذ قرابة عشرين سنة أن حصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية • وكان ذلك أول استناد للشريعة يحصل عليها •

فانه يجوز له ان يجتهد اذا كان من اهل الاجتهاد ، واحلية الاجتهاد لها شروط نص عليها في علم اصول الفقه . وقد عرض مجمع البحوث الاسلامية لهذه المسألة الأخيرة ، فقرر ما يفيد أن المشرع لا يجوز له ان يتخطى أى مذهب من المذاهب الاسلامية (لا الأربعة وحدها) اذا وجد الحكم الذى يطلبه فى أى مذهب منها . فاذا لم يجد كان وسيلته الاجتهاد ، على أن يكون الاجتهاد جماعيا لا فرديا بمعنى أن يقوم بذلك جماعة ممن تتوافر فى أفرادها الاحلية للاجتهاد فى النواحي المتعددة ليكمل بعضهم بعضا .

— سؤال : هل يجوز للمشرع ان يقيده ما أباحته الشريعة ؟

● جواب : المتفق عليه عند فقهاء الشريعة ان طاعة ولي الأمر واجبة وذلك بنص الكتاب « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وقد قيدت السنة هذه الطاعة بأن تكون فيما ليس فيه مضرة لله تعالى . وفيما عدا هذا اختلفت آراء الفقهاء . فمنهم من ذهب الى أن لولى الأمر فى مجال المباح أن يجعل المباح واجبا اذا ما اقتضت المصلحة الاجتماعية ايجابه ، وإن يجعله محظورا محرما اذا ما اقتضت المصلحة الاجتماعية حظره . ومن الفقهاء من سوى فى هذا بين الأمر المباح وبين الأمر المنسوب أى المستحسن . ومنهم من لم يسو وقال ان تغيير الحكم فى المستحسن من طلب له الى حظره ، تقييد لشرع الله ، وليس لانسان حق تغيير شرع الله ، بخلاف المباح ، فان للانسان أن يتركه بلا ملامة وأن يفعله بلا ملامة . ومن ثم فاذا ما حظره ولي الأمر فانه لا يخرج بذلك عن دائرة حكم المباح ومنه الترك .

— سؤال : هل يجوز لولى الأمر ان يحرم على المتزوج أن يعقد زواجه على أخرى الا باذن من القاضي ، فلا ياذن به الا اذا توافرت المصلحة الشروعة ؟

● جواب : ما دام زواج الثانية أمرا متوطا بارادة من يريد ، له ان يتركه اذا شاء . فيجوز لولى الأمر أن يقيده بما تتحقق معه مصلحة المجتمع وما ينفي به ضرره . ويمكن الرجوع الى القاضي لتبين المصلحة المضروعة التى تجيز الاذن بالزواج الثانى .

— سؤال : هل يجوز شرعا لولى الأمر ان ينظم الطلاق ، بأن يطلب الا يقع الطلاق الا لدى المحكمة او باذن منها ، فاذا خالف استوجب ذلك الحكم عليه بعقوبة ؟

● جواب : ليس في الشريعة ما يمنع من إيجاب استئذان القاضي واعتبار الطلاق بغير اذنه مخالفة تستوجب التعزير . . . وأذن فمن يقدم عليه بلا إذن كان طلاقه واقعا شرعا ولكنه يستحق التعزير بسبب المخالفة .

- سؤال : هل يجوز للمشرع أن ينص على تعويض الزوجة المطلقة في بعض الحالات بما يزيد على نفقة العدة ؟

● جواب : إذا كان الطلاق بمبرر يقدره القاضي فلا يجوز إلزام الزوج بمال . ولكن إذا تبين القاضي أن ليس للطلاق مبرر ، جاز له إلزام الزوج بما يرى من مال على سبيل التعزير .

- سؤال : هل يجوز للمشرع أن ينص على أنه ليس من حق الزوج أن يمنع زوجته من العمل إلا إذا اشترط ذلك صراحة في عقد الزواج ؟

● جواب : أنا أميل إلى هذا الرأي ، لأن مسألة عمل الزوجة أو عدم عملها تفرع على حق الطاعة . وتكليف الطاعة وتحديد عملها مرجعه إلى العرف وما اصطلاح الناس عليه . ومن ثم يجوز للمشرع أن يجعل للزوجة حق العمل ما لم يمنعه الزوج ، ولم يكن في منعه متعتا أو مضارا .

- سؤال : هل يجوز شرعا لولي الأمر أن ينقي حضانة الأم المطلقة للفتاة حتى تتزوج وللغلام حتى يبلغ . أو أن يجعلها خاضعة لتقدير القاضي ؟

● جواب : هذه مسألة اجتماعية صرفة يقررها القانون كما يشاء ، ولها مبادئها في بعض المذاهب فهي جائزة شرعا .

- سؤال : هل يجوز شرعا لولي الأمر أن يفرض نظما لاشهار الزواج والطلاق ؟

● جواب : ليس هناك ما يمنع من ذلك شرعا ، وفي مشروع قانون الأحوال الشخصية لا يقع الطلاق إلا بعلم الزوجة . والعلم يمكن تنظيمه التثبت منه .

والى هنا ينتهى كلام فضيلة الأستاذ على الخفيف .
وهو كلام واضح الدلالة على أن الشرع الاسلامي لا يأبى أن تقيد تعدد الزوجات وأن تنظم وقوع الطلاق كما ننظم آثاره المالية كالتعويض للزوجة التي يطلقها زوجها وقد تقدمت بها السن ولا عائل لها . . . وما يترتب عليه من حضانة للأم لأبنائها ، وقد تكون أقدر على مصلحة الإبناء من حضانة الأب .

لقد سبق للمشرع المصري في عام ١٩٢٣ ان حدد سن الزواج ،
فمنع سماع دعوى الزوجية اذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة
سنة ومن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة ولم يجوز مباشرة عقد الزواج
ما لم تكن سن الزوجين هي هذه السن المحددة . ولم يكن هذا رأياً لأجد
من الائمة الاربعة بل كان رأياً لغيرهم من الفقهاء المجتهدين .

وفي عام ١٩٢٦ شكلت لجنة كان أعضاؤها ممن عرفوا بالرغبة
فى الإصلاح ، وانتهت هذه اللجنة الى تقييد رغبة الرجل فى تعدد الزوجات
فاشترطت ألا يعقد عقد الزواج أو يسجل الا باذن القاضى . وكان هذا
هو رأى الإمام الشيخ محمد عبيد ناضى به فى تقارير رسمية قدمها الى
وزارة الحفانية (العدل) عام ١٨٩٩ ، وهو الرأى الذى أخذت به قوانين
الأسرة فى كثير من البلاد الاسلامية

● القانون التونسى للأحوال الشخصية يمنع تعدد الزوجات
ويغرض عقوبة على من يخالف هذا المنع . فينص على أن تعدد الزوجات
ممنوع ثم يضيف ان كل من تزوج وهو فى حالة الزوجية وقبل فك عصمة
الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام ويفرأنة قدرها مائتان وأربعون
ألف فرنك أو إحدى العقوبتين ، حتى لو لم يبرم الزواج الجديد طبقاً لأحكام
القانون ، أى حتى لو كان التعدد نتيجة ما اصطلاح على تسميته بالزواج
العرفى . ومن الفقهاء المصريين الذين نادوا بتجريم التعدد تحريماً باتاً
للمرحوم عبد العزيز فهمى الذى كان رئيساً لمحكمة النقض وزعيماً من
الزعماء البارزين فى الحركة الوطنية .

وقانون الأحوال الشخصية السودانى ينص على أن للقاضى أن يأذن
للزواج بأن يتزوج على امرأته الا اذا تحقق انه غير قادر على نفقتها . وقانون
الأحوال الشخصية العراقى ينص على انه لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة
الا باذن القاضى . ويشترط لإعطاء الاذن تحقق الشرطين الآتيين : أن تكون
للزواج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة وان تكون هناك مصلحة
مشروعة .

وفى تنظيم الطلاق نجد القانون التونسى ينص على أن الطلاق لا يقع
الا لدى المحكمة ، وعند الحكم بالطلاق يقرر القاضى ما تتمتع به الزوجة
من الغريات المالية لتعويض الضرر الحاصل لهما ، أو ما قد تدفعه هي
للزواج من التعويضات .

وكذلك فإن القانون العراقي قد أوجب على من يريد الطلاق أن يقيم الدعوى يطلب إيقاعه والحصول على حكم به . فإذا تمرد عليه مراجعة المحكمة وجب عليه تسجيل الطلاق في المحكمة خلال مدة العدة وتبقى حجة الزواج معتبرة إلى حين إبطالها من المحكمة .

أما عن حضارة الأبناء ، وهو أمر رأى فضيلة أستاذنا الشيخ علي الخفيف ، كما أسلفنا ، أنه من الأمور التي يجوز للمشرع تنظيمها ، فإننا نجد سنداً لذلك عند المالكية الذين يرون أن مدة حضارة الفلام من حين ولادته إلى أن يبلغ ، ومدة حضارة الفتاة حتى تتزوج . وإذا كانت مصلحة القاصر أن يستمر في حضارة أمه بدلاً من أبيه ، فلماذا ننتزعه منها لمجرد أنه بلغ السابعة إذا كان ولداً والتاسعة إذا كانت بنتاً ، بل ولماذا نحدد سنًا معينة ولا نترك ذلك لتقدير القاضي يحكم بما يكون أكثر اتفاقاً مع مصلحة القاصر . وهو ما أخذ به كل من التشريع العراقي والتشريع التونسي .

وكيف يستساغ ونحن في الثلث الأخير من القرن العشرين وقسده أصبحت المرأة وزيراً وطبيبة ومحامية ومهندسة ، وبلغت نسبة بناتنا اللاتي يتصلن في الجامعات أكثر من الربع - أن نقرر أيًا يرى أن من إطلاق حق الزوج أن يمنع زوجته من العمل والا اعتبرت خاوية عن طاعته . ولماذا نبقى على مثل هذا الحكم مع ما قلناه من أن فضيلة أستاذنا الشيخ علي الخفيف يرى أنه ليس هناك ما يمنع شرعاً من أن يصبح حق الزوجة في العمل هو الأصل والاستثناء أن يحظره الزوج في عقد الزواج ، فإذا رأى منها بعد ذلك اشتراط ألا يكون متعنتاً أو مضاراً .

أن هناك مصالح جديدة بالرعاية يجب مراعاتها عند وضع تشريع جديد للأسرة .

ونحن ننادي بتنظيم الأسرة علاجاً لحل الانفجار السكاني الذي يهددنا، وهي مصلحة مشروعة توجب تقييد التعدد وتنظيم الطلاق .

والمرأة اليوم تملك حق الانتخاب والترشيح والنيابة عن الأمة . . ومجتمع اليوم ، مجتمع يقدر العمل كما يقدر الطفولة ، ولا يرضى للمرأة أن يسلب حقها في العمل لنزوة داعبت الرجل ، كما أنه لا يرضى لأطفالنا بالتمزق بين أب وأم يتشاجران بالبغضاء والكيد .

لقد قالها الإمام محمد عبده في القرن الماضي . . « إذا كانت هناك حكومة إسلامية فإن للإمام أن يمنع المباح الذي تترتب عليه مفسدة » .

وما أكثر المباحات التي تحتاج إلى تنظيم في قانون الأسرة

تنظيم الطلاق وتقييد تعدد الزوجات *

حل فيه مخالفة للشرع ؟

يتردد هذه الأيام دفاع حار عن إباحة الطلاق بشرط قيود ، وعن تعدد الزوجات ، وعن التمسك بعدم رفع السن الذي يحق فيه للام أن تستمر حاضنة لصغيرها . وبعض هذا الدفاع مبني على تشويهه للاقتراحات التي تقدمت بها لجنة تعديل قوانين الأحوال الشخصية التي شكلتها الدكتوراة عائشة راتب وزيرة الشؤون الاجتماعية (١) ، فهو يبدأ بعرض غير دقيق

✻ جريمة الأحرار في ١٥ مارس ١٩٦٢ :
وأخيرا صدر قرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ في ١٩ يونيو ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية وتطلب توثيق الطلاق ونظم طلاق الزوجية به كما رغب على عدم تلبية الطامة وقلب النكحة واعتبر القراء الزوج بأخرى بغير رضا الزوجية إفراد بها ، وكذلك إلغاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج يسواها ، وهو يعتبر في الواقع قيما على تعدد الزوجات .

وأخذ بلفظ النكحة في بعض الحالات بما لا يقل عن لفظة سنتين وزاد من سن الحضانة استرشادا . وأراد في الله المالكين ونظم الرجوع إلى المحكمين الأفعال الطلاق وكشف للسلطة الحاضرة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها يسكن الزوجية للرجوع ما لم يغير المطلق مسكنه أو مناسبا . وقد أثار هذه التعديلات مناقشات واسعة ، وأبلغها أيضا بحجة أنها تقتضي أن يرفع قيود على الطلاق والتعدد ما لا يتفق وأحكام الشريعة . بينما أصرقتم انتقادات أخرى إلى إخراج عملية إعطاء السلطة للطفلة الحاضرة حق الاستقلال يسكن الزوجية ، فليل أن ذلك الحكم قد يفسق على الزوج في ظروف أزمة المساكن .

(١) كان المؤلف وقتئذ رئيسا للجنة التشريعية بمجلس الشعب وقد أختير عضوا في لجنة تعديل قوانين الأحوال الشخصية التي جمدت بين أسئلة الشريعة وأسئلة القانون وغيره الاجتماع .

لهذه الاقتراحات ، ومن ثم يبدو التعليق عليها محققا ، وكأنه لا يتفيا الا
النزاع أحكام الشريعة الإسلامية .

ولو بدأنا بمسألة الطلاق ، ولا أعيد ترديده ما أصبح مسلما به من
المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن سهولته حتى بلغت حالات الطلاق ربع
حالات الزواج التي تتم في السنة - نجد أن هذا الدفاع يبدأ بواقعة غير
صحيحة وهي أن اللجنة طلبت أن يكون للقاضي وحده حق إيقاع الطلاق ،
بينما أن الطلاق مسألة شخصية تمس العلاقات النفسية فلا يجوز أن
يتدخل القاضي ليأذن بالطلاق أو يرفضه ، ففي هذا خروج عن مبدأ شرعي
ورد به نص وهو أن الطلاق بيد الزوج . ويحاول البعض أن يضرب مثلا
بإيطاليا نفسها المسيحية التي بها الفاتيكاني فقد أباحت الطلاق . وللأسف
فإن مثل هذا الدفاع مبني على مقابلة غير صحيحة .

فمن ناحية ، فإن لجنة الأحوال الشخصية لم تقترح أن يكون الطلاق
بيد القاضي وله أن يجيزه وله أن يرفضه ، بل الصحيح أن اللجنة قد أكلت
إبقاء الطلاق في يد الزوج فهو الذي يوقعه . وكل ما هنالك أن المشروع
تطلب أن يوقع الزوج الطلاق أمام القاضي ، بدلا من أن يوقعه أمام المأذون ،
لتكون هناك فرصة للتروي والتفكير من الاندفاع الذي قد ينتهي إلى تفويض
الأسرة وتفريد الأطفال وحتى يمكن إجراء التعكيم القرآني تحت رعاية
القاضي الذي يبدأ أولا بمحاولة التوفيق بين الطرفين ، ثم يدعى حكم من
أهله وحكم من أهلها حينما جاءت به الآية الكريمة : وجمهور الفقهاء على
أن إيقاع الطلاق بغير سبب شرعي حرام أو مكروه ، فما اخل الله شيئا
أيقض إليه من الطلاق ، وفق ما رواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم :
ومن ذلك فإن المشروع المقترح نص على أن الطلاق يقع شرعا ولو كان
خارج مجلس القضاء ، وكل ما هنالك أنه نظرا لما هو مقرر شرعا من سلطة
هذه الأمور في التعديل على مخالفة أوامره التي يراها في صالح المجتمع ،
فإن الزوج إذا وقع الطلاق بغير الطريق الذي رسمه القانون استحق الجزاء
سواء أكان هذا الجزاء تذكيرا أو تمويضا للمطلقة حسبما سينتهي إليه
الزاي النهائي . وكان ذلك شأن الزواج فإنه يقع ولو لم يكن أمام المأذون ،
إذا توارث شرائطه الشرعية ، ومثل ذلك أيضا تحديد سن للزواج لا يجوز
للمأذون أن يوقع عقده قبل بلوغه ، وإلا استحق التذكير أي الجزاء ،
مع أن الزواج مباح شرعا ولو كان دون سنه السن التي حددها المشرع
الوطني .

أما الاستشهاد بإيطاليا فهو إستشهاد في غير موضعه، لأن التعديل الذي جرى في إيطاليا - والذي لا يزال مع ذلك مستهدفا لحملة شديدة - قد أجاز مبدأ الطلاق ولكن باذن القاضي المطلق وفي الحالات التي يحددها القانون . أما مقترحات لجنة الأحوال الشخصية ، فهي كما قلت لم تتطلب إذن القاضي بل أنها رأت فحسب الاكتفاء بأن يكون للزوج أن يوقع الطلاق أمام القاضي ووفق مشيئة الزوج إذا أصر على الطلاق ودون تحديد حالات معينة . فليس صحيحا ما نشر من أن اللجنة قد رأت تحديد الطلاق في حالتى عمق الزوجية أو مرضها ، فلا يعقل بداهة أن تحدد حالات الطلاق ما هنا قد قلنا أن الزوج هو الذي سيوقع الطلاق بإرادته وكل ما هناك أنه يوقعه أمام القاضي . ويبدو أن ما نشر كان خلطا بين أحكام الطلاق وبعض الأحكام المقترحة لتنظيم تعدد الزوجات .

فإذا، انتقلنا إلى موضوع تعدد الزوجات ، فإنا نجد البعض يؤكد أن في تقييد التعدد خروجا عن الدين وأنها يجب ألا نشعر بمركب نقص بالنسبة للغرب المسيحي ، وأن في منع تعدد الزوجات انتشار للعوانس واللقطاء والأمراض السرية ! وأن هناك من الرجال من لا تطفه امرأة واحدة ! بل تطرف البعض وقال أن من يقول بتقييد التعدد فهو منحرف !

ولنبدا أولا بما اقترحتة لجنة الأحوال الشخصية ، حتى تكون المناقشة ملتزمة بحدود مقترحاتها ليست مبنية على افتراض أو تشويه للمقترحات ليسهل أدائها بالانحراف ! أن اللجنة لم تقترح منع التعدد ، رغم أن تشريعات دول إسلامية أخرى قد منعت . لم تر اللجنة مناسبة هذا النظر وكانت حريصة على أن تظل دائما ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية ، ومن أهم مبادئها الأخرى « لا ضرر ولا ضرار » ، « ويريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » .

وحسبما ذكر ابن القيم فإن الشريعة مبنية على مصالح العباد . وأن الباح يجوز لولي الأمر تقييده إذا رأى أن ثمة مفسدة تترتب عليه ، وأن الأولى هو سد الدواعي أي تجنب الضرر قبل وقوعه . ومن أجل هذا أجاز فقهاء الشريعة الجبر على السفية دفعا لضرره على الناس ، وأجاز الإمام مالك تسخير السلع بل لقد منع عمر الناس من أكل اللحم مرتين متتاليتين حينما اقتضت المصلحة ذلك دون أن يمترض عليه بالآية الكريمة : « كلوا من طبيعته ماؤذناكم » ، لأن هذا يدخل في باب تقييد المباح وهو جائز شرعا .

وما كان لي أن أدعى لنفسي التخصص في الشريعة الإسلامية ولكنني تعلمت على أساتذة أجلاء مثل أستاذنا رحمه الله عليه الشيخ أحمد إبراهيم وأستاذتنا أطال الله بقاءهم الشيخ علي الخفيف والشيخ محمد أبو زهرة . وأنا أنقل ما قاله علماء أجلاء لا يمكن لأنسان أن ينازع في قدر علمهم واجتهادهم وورعهم والتزامهم بأحكام الشريعة والدين . ففي عام ١٨٩٩ نادى الامام الشيخ محمد عبده بتنظيم الطلاق وتقييد التعدد . وفي عام ١٩٢٨ أعدت لجنة من كبار العلماء مشروعا ينص على أنه لا يجوز لمتزوج أن يعقد زواجه بأخرى ولا للمأذون أن يتولى عقد هذا الزواج أو تسجيله الا بإذن من القاضي ، ولا يأذن القاضي الا بعد التحري وظهور القدرة على القيام بحسن المعاشرة والاتفاق . ودافع المرحوم فضيلة الشيخ أحمد إبراهيم عن هذا المشروع ، لأنه مستنبط من أصول الشريعة ومستمد من روحها ، كان هذا في عام ١٩٢٨ . ونحن الآن في عام ١٩٧٢ أي بعد أربعة وأربعين عاما . . أترانا أصبحنا اليوم نضيق بالاجتهاد فيما لم يرد نص شرعي على وجوهه ؟

اننا نعلم جميعا أن الاسلام جعل التعدد رخصة لا واجبا ولا مستحبا ، وانما أباحه لبعض الضرورات ، فقد ضيق الاسلام التعدد وقبده بعد أن كان في الجاهلية مطلقا غير مقيد وقد شرطه بالوثوق بإقامة العدل بين الزوجات والأمن من الظلم . ومادام الناس لم يلتزموا هذه الحدود ولم ينفسوا أن التعدد خلاف على الأصل في الزواج وهو واحدة الزوجة ، وقد ترتب على عدم التزام حكم الدين في التعدد كثير من المفااسد الاجتماعية والأضرار الاقتصادية في زمن أصبح فيه الرجل ينوء بنفقة أسرة فمأ بال بنفقة أسرته أو أكثر - فانه في هذه الحالة يكون تقييد التعدد هو اضافة للحرمة القضائية نزولا على حكم الحرمة الدينية . فلا يكون التعدد الا بإذن القاضي ، وهو لا يأذن الا اذا ثبت له توافر المبرر الشرعي ومقدرة الزوج على الاتفاق . وهو ما سبقتنا اليه تشريعات دول اسلامية مثل العراق التي ينص قانونها الصادر في عام ١٩٥٩ . على حكم مماثل . فهل يصح أن يوصف هذا التنظيم بالكفر أو الانحراف ؟

أما الحضانة التي تعطى المحاكم بمشكلاتها ، فانه يجب أن يلاحظ بشأن تحديد سنّها ، أن الشارح الحكيم لم يحدد في المصنفين الأولين للتشريع وهما القرآن الكريم والسنة المطهرة سنا للحضانة وانما كان الأثر في تحديد مدة الحضانة الى رأى الفقهاء واجتهادهم . واذا كنا نسير في تحديد هذه السن حتى الآن على مذهب الامام أبي حنيفة ، فان للامام

مالك رأيا آخر ، وهو أن الحضانة للنساء دون الرجال من تاريخ الولادة حتى بلوغ الصغير والصغيرة . ولذلك فإن الآراء المقترحة في المشروع قد راعت تمييز حضانه الأم عن حضانة النساء عامة ، وراعت بعد تحسديد السن التي تكون للأم فيها الحضانة ، أن يقرر القاضي الأصلح من الأبوين في ضم الصغير أو الصغيرة مستانسا في ذلك برأيهما .

وقد يكون رفع سن الحضانة موضوع يحتمل النقاش ، ولكن هذا النقاش يجب أن يكون في إطار تحرى مصلحة الأسرة والطفولة ، ولا يجوز أن يحتج فيه برأى الامام أبى حنيفة ، لأن الشرع الكريم كما أسلفنا لم يحدد سن الحضانة في نص في القرآن أو السنة ، ولأنه من المتفق عليه أن لا يوجد أى مانع شرعى من الأخذ بأقوال الفقهاء حتى من غير المذاهب الأربعة خصوصا إذا كان الأخذ بأقوالهم يؤدي الى جلب منفعة أو اتقاء ضرر عام . واني أذكر للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة قوله منذ أكثر من عشرين عاما في مؤلفه الأحوال الشخصية ص ٨ « أن العمل بمذهب أبى حنيفة قد كشف عن مسائل ليس في الأخذ بها ما يتفق مع روح العصر وفي غيره من المذاهب ما يوافق روح العصر أكثر منه وليس في ذلك قدح لأبى حنيفة وأصحابه فانهم مجتهدون متأثرون بأزمانهم » .

لقد كان طلاق المكره والسكران يقع قبل الإصلاح الذي أدخل على قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٢٩ ، كما كان الطلاق المقترن بالعدد لفظا أو إشارة يقع بقدر هذا العدد ، وقد وجد من يقول وقتئذ أن النص على عدم وقوع طلاق المكره أو السكران والنص على أن الطلاق المقترن بالعدد لا يقع الا واحدة ، هو خروج على أحكام الشريعة . ومضى الإصلاح في طريقه ولم يجادل أحد بمسألة في أنه كان مما تبينه الشريعة الفراء السمسمكة .

وبعد ، فإن لجنة الأحوال الشخصية كانت تضم أساتذة أجلاء ورعين من كبار علماء الشريعة الإسلامية ، مثل أستاذنا الشيخ علي الخفيف والدكتور عبد الرحمن البيصار أمين مجمع البحوث الإسلامية (١) والأستاذ زكريا البري أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة القاهرة ، وكان خبراء الاجتماع والقانون في اللجنة يلتزمون في أية مسألة شرعية بأرائهم ، مع علمهم بأن الشرع الإسلامي يرفض الكهنوت واحتكار الفتيا والاجتهاد وأن كان يجعل

(١) لفيلة الامام الأكبر شيخ الجامع الأزهر حاليا .

لذلك ضوابطه وشروطه . وإذا كان فضيلة المفتى الذى كان بين أعضاء هذه اللجنة قد تحفظ بشأن بعض المقترحات ، فقد ترفعت تحفظاته عن رمى من خالفه الراى بالكفر ، واقتصرت تحفظاته على تبين وجه المصلحة وفق رايه الدينوى . وهو رأى ينزل فينا منزلة الاحترام ولكنه ليس الزاماً لا يقبل المناقشة . فقد سأل بعض تلامذة الامام أبى حنيفة : أهذا الذى تفتى به هو الحق الذى لا شك فيه . فأجابه أبو حنيفة : والله لا أدري فقد يكون هو الباطل الذى لا شك فيه !



القسم الثاني

في الحرية

الفصل الأول :	مبادئ الحرية
الفصل الثاني :	الافاض الطيعي والحكام العسكرية
الفصل الثالث :	الحراسة وحرية الأفراد
الفصل الرابع :	الحرية والتنظيم السياسي
الفصل الخامس :	حرية الصحافة
الفصل السادس :	حرية الصحافة في مواجهة حق للنهم في محاكمة عادلة
الفصل السابع :	حرية البحث العلمي
الفصل الثامن :	الحرية والتنمية
الفصل التاسع :	الحرية والبيكوية

الفصل الأول

ضمانات الحرية

الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصولة لا تنس ..
(مادة ٤٩ من الدستور)
(وانظر أيضا الفقرة من ٤٢ الى ٤٩ والثالثة ٥٧ من الدستور)

- وبعد مائة من الضمانات ؟ ..
- الجماعي تريد أن تطعن الى أن متاملة تشويه
- الثبوت باسم حماية الثبوت أن تنكرو !
- مراجعة لوائح الحريات : الانتقالات والحريسة
- ظاهرة خفية
- في منزل القلعة

وبعد .. لماذا عن الضمانات ؟
الجمهور تريد أن تعلم أن محاولة
تشويه الثورة باسم حماية الثورة .. لن تنكسر ❖

لا أجد وصفا لما كشف عنه التحقيق الصحفي الذي نشره الأحرار
أمس من وقائع تهذيب تعرض لها الدكتور عبد المنعم الشرفاوي حينما

❖ أصل مقال نشر في جريدة الأحرار في ٩ يناير ١٩٦٨ . قبل أن تحذف منه
بعض عبارات وفي وقتئذ هم نشرها . وهي مبنية بالبطل الأسود . وقد كتب هذا المقال
تلقا الكليل من وإلمة التهذيب التي تعرض لها الدكتور عبد المنعم الشرفاوي للمحامي .
وقد بدأت المادة هذا الموضوع بتحقيق صحفي نشره جريدة الأحرار في عددها
الصادر في ٨ يناير ١٩٦٨ « بطير توقيع » وجمعت له الصانين التالية : « الكشف
عن وقائع تهذيب الدكتور الشرفاوي .. ما هو السبب وراء الابتكار أمام النيابة ثم الاعتراف
المفاجيء بعد ذلك - شهادة وكيل النيابة وجندي للحراسة كشفت للمحكمة أدلة التهذيب
.. لماذا يعترف الدكتور الشرفاوي على أهله وأصدقائه وزملائه ؟ علامات استفهام كثيرة :
لماذا يتعرف جهاز المخابرات ؟ » وقد جاء بهذا التحقيق أن قضية الدكتور عبد المنعم
الشرفاوي قد نظرت أمام محكمة عسكرية مركزية ذات اختصاص عال يرأسها القنم الجوى
عبد الفتاح السيد الساطي وأن الحكم بالبراءة قد صدر في ٢٦ ديسمبر الماضي . وأخرج
من الدكتور عبد المنعم الشرفاوي شهر اليوم التالي .

وفي يوم ٩ يناير ١٩٦٨ نشرت جريدة الأحرار شيئا على صفحتها الأولى بأن السيد/
حسين الشافعي رئيس محكمة الثورة (وقتئذ) أحال إلى رئيس مكتب التحقيق والإعداد
المذكورة التي كان رئيس المحكمة قد تلقاها من وقائع تهذيب الدكتور الشرفاوي لصحتها .
كما نشرت الجريدة مقال للألف « وبعد .. لماذا عن الضمانات » .

وفي يوم ١٩ يناير ١٩٦٨ نشرت جريدة الأحرار شيئا في الصفحة الأولى جعلته
الموضوع الرئيسي تحت عنوان « قلب السيل بلاغين الإبهام العسكرية حتى يتم تهذيبه »

كانت تحقق معه المخابرات العامة في تهمة برأته منها المحكمة العسكرية ..
الا أن أقول انها محنة قاسية ، يحس بها كل مواطن مخلص لقضية
الثورة .

وإذا كان كشف هذه الوقائع - مع ما تنطوي عليه من الحراف
ومأساة - قد طمان الناس الى أن يد الصنادال لن تتوان عن معاقبة
المستولين عن هذه الوقائع المعبية المخجلة ، وعن أى وقائع أخرى قد
يكشف عنها التحقيق أو بلاغات المواطنين الشرفاء - فإن من حق هؤلاء
المواطنين ان يطمئنون الى ما ينتظرهم في مستقبلهم .

والجماهير التي جزعت مما يمكن أن يصيب أى فرد منها نتيجة
انحراف أى جهاز لا يخفض لواقعتها الشعبية - تدرك في نفس الوقت
بغريزتها وفطنتها ووعياها ، أنه ما لم يجر هذا التصايب وفقا للقانون
والعدل - فإننا سنظل نلود في حلقة مفرغة لا تنتهى بنا أبدا .. ولذلك
فإنها وهي تريد أن تضع حدا للأساليب المعبية التي قد يكون بعض العاملين
في أجهزة الأمن قد لجأ اليها أو أمر باتخاذها تترفع عن أن يكون اتباع
نفس الأساليب هو سبيلها للجزاء ، وهي لا تريد أن تضن بالعنفل على
أولئك الذين ضنوا به على كل من وقف في وجه أطماعهم وضنوا به على كل
من هيا لهم الوهم المرفض فن تعذيبهم لهم ينتج في الكشف عن الحقيقة
التي عجزت بمقدرتهم عن أن توصلهم اليها ..

إنها تريد لهم محاكمة عادلة .. تجرى أمام الملأ وتميد الى النفوس
تقنها بأن دولة الثورة هي في نفس الوقت دولة القانون .. وهي دولة
كل مواطن .

فالقضية التي نشر الأهرام أمس وقائمهها .. هي قضية كل
مواطن .. حتى ذلك الذي يلف في أقصى اليبين .. أو يقف في أقصى
اليسار ..

وهي تطرح مسؤالا يسبق في أهميته الاجابة عن أى سؤال آخر ..
أنه سؤال يتعلق بالسياسة الفرد وكرامته وحقوقه في المجتمع .

= القرار صدر أمس بعد أن كشفت بعض الظروف المثيرة - وبينها قضية الدكتور
عبد المنعم العرفاوي - عن أوضاع خطيرة ترتبت على هذا القانون . التعديلات الجديدة في
القانون تستهدف تطبيق اختصاص القضاء العسكري وإثابة كل القضايا وتحريك مبدأ
وحدة وتجانس القضاء .

وفي اليوم التالي ظهرت جريدة الأهرام للمؤلف مقالاً عنوانه « ٣ مبادئ في تهديد
قانون الأحكام العسكرية » (انظر في نفس هذا المقال ص ٤٣٩)

فليس هناك ما يبعث على الأسى أكثر من أن يندب الإنسان ولا يقدر
على الشكوى .. خشية أن يتجدد به الأذى !

والجماعير تتساءل : حب أننا انتهينا من محاسبة كل مسئول من
الانحراف .. وهب أن حسابيه كان عسيرا .. فما هي الضمانات التي تكفل
الا يتجدد هذا الانحراف ؟

ما هي الضمانات التي تطمئن كل فرد إذا عاد الى بيته ، أن ينال
أمانا لا يقض مضجعه اتهام باطل أو وشاية مريضة أو استرقاق للسنة
أو انتهاك لأعز ما يملك ؟ .. ما هي الضمانات التي تكفل له ألا يختلج
من بين ذويه فلا يدرون همة شيئا .. حتى يقيد له الله من يوصل صوته
الى الزعيم الذى قاد ثورتهم وكفاحهم والذين وقفوا يحمونه بسنواهم
الحارية ضد أى محاولات للانقضاض على سلطة الشعب التي حملوه
مسئوليتها ..

ان كل ما جرى .. يرجع فى نظرى الى عدم إيماننا حقيقيا بسيادة
القانون . ولا أعود الى الحديث عن سيادة القانون . فيبدو أن الناس
تطلب اليوم أكثر من مجرد دفاع عن « المبدأ » انها تطلب سيادة القانون
فى « التطبيق » ..

وإذا استطمنا اليوم أن نعيد من الدرس .. وأن نتبين مواقع أقدامنا
.. فإن الثمن الذى دفعه أولئك الذين تحملوا التشهير والايذاء .. لن
يصبح قادرا !

وبعد ، فما هي الضمانات ؟

الضمانة الأولى : أن نبادر الى تنظيم سلطة الاعتقال التي تدعو اليها
ظروف اعلان حالة الطوارئ ، وهي الظروف التي يتطلع الشعب الى أن تنتهى
بالقضاء على العدوان . وتنظيم هذه السلطة يقتضى : كما قلنا قبل ذلك ،
أن تحدد مدة الاعتقال .. حتى يضمن الممتقل أن انتهاء هذه المدة سيكون
تذكرا بحالته وحتى لا يسدل عليه نسيان قد يدعو اليه التواكل أو
تفرغه المشاغل ، وإذا دعت ضرورات الأمن الملحة الى تحديد مدة الاعتقال ،
فاننا يجب أن نتيج الفرصة للممتقل فى أن يتظلم من اعتقاله - وإن يكون
ذلك الا بتنظيم التظلم ذاته : تحديد جهة يقدم اليها التظلم ويشارك فيها
المعصر القضائى بدلا من أن تنزه التظلمات فى المكاتب الادارية أو ان
تصبح رهن القدر أى أن تتخذ شكل الوساطة أو أسلوب الرجاء ؟

وتنظيم الاعتقال يقتضى أن تخضع المعتقلات للإشراف والرقابة .
نريد أن نضمن أن من يستغل المعتقل قد صدر أمر قانوني باعتقاله . . . وأن دخوله يسجل ويثبت فى دفاتر منظمة . نريد أن نضمن ألا يتمسرس لتطبيق أو إيذاء . وأن يخطر أهله بمصيره . وأن يتاح له - وهو الذى حيز لا لتهمة محددة أو حكم صدر عليه - ولكن تحرزا واحتياطاً - أن تكون له على الأقل ضمانات الذين حكم عليهم فعلاً لجناية قتل أو سلبوا

أن السجن العامة التى تأوى المحكوم عليهم تخضع لنظام دقيق .
النائب العام يشرف عليها وله سلطة التفتيش عليها بواسطة وكلائه .
والقانون ينظم معاملة المسجونين : ماكلهم ومشرهم ورعايتهم الطبية اذا مرضوا . . . وزيارات الأقارب لهم - أما المعتقلات فإن ما يجرى فيها لا يعلمه أحد ولا يخضع لرقابة قضائية .

. نريد أن يكون للنائب العام سلطة التفتيش على المعتقلات فى مواعيد دورية ، وأن يخطر بأسماء من يتم اعتقالهم وأن يكون له سلطة التحقق من نوع المعاملة التى يلقونها . اليس من الغريب أن يخضع المسجونون الذين حكم عليهم لجرائم ثبتت عليهم لنظام متطور صدر به قانون عام ١٩٥٦ قالت فيه الحكومة فى المذكرة التى قدمته بها « أنه يهدف الى احترام شخصية المحكوم عليه ودفعه الى سواء السبيل والى عدمه به عن الشسور بالمذلة ويجعل تنفيذ العقوبة ملائمة لحالة كل محكوم عليه وطبقاً للتطريات الحديثة فى العقاب » . . . بينما يظل المعتقل - الذى لم توجه اليه تهمة ولم يثبت اقترافه لجريمة - بغير نظام يكفل له الحماية ويضمن له حسن المعاملة ١٩

أن الناس تعرف أن من يحكم عليه بالأشغال الشاقة يقضى العقوبة فى ليان طرة أو أبو زعبل . . . ولكنها لا تعرف أين تمضى السلطات بمن معتقل لانه كان مدرجا فى القوائم التى يسمونها السوداء ؟

وهى تعرف أن قرارات وزارة الداخلية تنظم مصاملة المسجونين ومحيثتهم . . . هل اقرأ ما يقوله قرار صدر عام ١٩٥٩ من الاثاث الذى يخص للمسجون وعن ملابسه وعن الملابس الخاصة التى يوصى طبيب السجن بها مع وجوب التأشير فى دفتر التقارير الطبية ودفتر المعاملة الانسانية ؟ هل اقرأ ما يقوله هذا القرار عن غذاء المحكوم عليه بالأشغال

الشاقة المؤبدة بالليمان : ٩٣٦ جراما من الخبز و ١٥٦ جراما من اللحوم و ١٣٥ جراما من الخضار ! ولم ينس القرار الفول والجبنة والمسل الاسود والبصل وفاكهة البليج ! هل اقرأ ما يقوله هذا القرار عن تقديم الطعام للمسجونين « سائنا » وعن صرف لحوم مضاعفة في عيد الاضحى وعن التصريح للمحكوم عليه بالاحتفاظ بالكتب والاضاعة في غرفته واستحضار ما يحتاجه من اغطية واستلام ما يتلقاه من حلى !

اما المعتقل ١٩ ٠٠

ماذا اقول ٩ ٠٠

واذا كنا نرى ان تنظيم الاعتقال ضمانا هامة ضد الانحراف وسوء المعاملة ، فان قوائم المشبوهين والخطرين تقتضى مراجعة مستمرة • ان نظرة شجاعة واعية كفيلة بان تعيد تقييم حالات قديمة كان أساسها الريبة • • ويمضى الوقت تحولت هذه الريبة الى « كارت » ثابت في سجلات أجهزة الأمن • فكلما جدت ظروف تدعو الى اتخاذا احتياطات امن • • كان المرجع هو السجلات القديمة الباهتة • •

ومثلها قوائم المتنوعين من السفر • •

فلا يكفى ان نعلن اننا فتحنا باب السفر للمواطنين ثم تبقى قوائم مزدحمة بالاسماء • • قد لا يعرف المواطن ان اسمه مدرج بها ولا يكتشف ذلك الا اذا طلب السفر • • لماذا لا يعاد تشكيل اللجنة التي كانت وزارة الداخلية قد شكلتها منذ سنوات لمراجعة هذه القوائم واتاحة الفرصة للمواطن للتظلم • •

ومثل هذه الضمانات يجب ان توجد • • في كل اجراءات استثنائية مثل اجراءات الحراسة • •

ان الشئب مطمئن اليوم بان مراجعة عادلة تجري لكل من اقتضت الظروف اعتقالهم او وضع اموالهم تحت الحراسة • ولكنه يريد ان يطمئن ايضا الى القد • • يريد ان يطمئن الى نظام لتقرير هذه الاجراءات واتاحة التظلم منها وايجاد الضمانات التي تضمن عدم الخروج بها عن هدف الصالح العام •

الضمانة الثانية : اعادة سلطة التحقيق كاملة للنياية العامة وسلطة المحاكمة للقضاء العادى • وقد يتساءل البعض وهل من جديد في ذلك ؟

اليسبت النيابة هي المختصة بالتحقيق والمحاكم هي المختصة بمحاكمة المتهمين .

واقول آمنا ، ان الامر لم يعد كذلك منذ ٢٣ مايو ١٩٦٦ .

لقد أقر مجلس الأمة قانونا جديدا للأحكام العسكرية ، استبشر به المواطنون اذ انه يحل محل قانون الأحكام العسكرية الذي ظل قائما منذ عام ١٨٩٣ والذي كانت السلطة البريطانية قد نقلته نقلًا مستقيما عن القانون العسكري الانجليزي ؟ والاصل في هذا القانون ان يختص بمحاكمة رجال القوات المسلحة وهو أمر طبيعي نعرفه قوانين معظم البلاد . ان يكون هناك محاكم عسكرية خاصة بمحاكمة العسكريين عما يقسح منهم من جرائم عسكرية ، فهو أمر تستدعيه طبيعة النظام العسكري .

ولكن هذا القانون - لم يكن يمنح المحاكم العسكرية اختصاصها الطبيعي بمحاكمة العسكريين ، بل مد اختصاصها الى المواطنين من المدنيين في طائفة كبيرة من الجرائم الهامة . فأجاز على سبيل المثال إحالة المتهمين الى القضاء العسكري في جميع الجرائم التي وصفها القانون بأنها جرائم « الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات » وهي الجنائيات والجنح المفترضة بأمر الحكومة من جهة الخارج ومن جهة الداخل . وللمعلم فانها عبارة عن خمسة وعشرين جريمة من أهم الجرائم التي تصل العقوبة في بعضها الى الاعدام أو الأشغال الشاقة . . وهي لذلك تقتضي إتاحة الضمانات القضائية للمتهمين فيها . . ومنها جرائم أخرى دخلت في اختصاص هذه المحاكم العسكرية اعتباطا لمجرد ورودها في باب جرائم أمن الدولة ، مثل جريمة كل من جهر بالصياح أو الغناء لأتاة الفتنة . . فانها من اختصاص هذه المحاكم العسكرية . . وهي جريمة دخلت قانون العقوبات المصري بعد حادث اعدام الورداني . . حينما كانت الناس تقتضي به !

ولا أريد أن استرسل في مناقشة للعيوب الفنية التي وردت في هذا القانون الذي لم يستغرق مجلس الأمة في نظره وإقراره سوى جلسة واحدة وهو الذي يتضمن ١٦٧ مادة ! والذي قدم مباشرة الى مجلس الأمة من القيادة العامة للقوات المسلحة . . دون أن تدرى وزارة العدل عنه شيئا ! ولكن ما أريد التنبيه اليه أن هذا القانون قد خلق قضاء آخر متكامل الى جانب القضاء الطبيعي العادي للمواطنين . . وهو قد سلب هذا القضاء العادي اختصاصه بالقضايا الهامة التي تحتاج الى خبرة وعلم

ومقدرة وقبل كل شيء الى ضمانات ، وأبقى له الاختصاص بقضايا الافراد من قتل وضرب وسرقة ! حتى هذه الجرائم اذا وقعت بين عسكريين ولو كانت خارج دائرة العمل .. اختصت بها المحاكم العسكرية ..

ونعني هذا لقانون جرى التحقيق مع الدكتور عبد المنعم الشرقاوى وانتقل من يد النيابة لأن التهمة التي كانت قد نسبتها اليه ادارة المخابرات هي ترويع اشاعات وهذه التهمة واردة ضمن باب الجرائم الماسة بأمن الحكومة من جهة الخارج !

اننا نحیی وكيل النيابة الذي أبى ضميره أن يسكت عن تعذيب أحس أنه السب بمن أريد حملة على الاعتراف . ولكن .. بقى أن نقول أن الطهارة الفردية ليست هي الضمان .. بل الضمان هو التنظيم والرقابة .

اننا نريد أن يعود للنيابة العامة سلطة التحقيق في جميع الجرائم . ضمانا للعدالة . بل نريد أن نضمن للمتهم بجناية أن يكون له محام يشهد استجوابه . أن السلطة التي لا تخضع للرقابة يمكن أن تتحرف .

وبينما يمنح قانون الإجراءات الجنائية المادى ضمانات للمتهم الذي تحقق منه النيابة العامة تقتصر سلطة النيابة العامة على حبس المتهم أربعة أيام . ويتمن أن يطلب تجديد هذه المدة من القاضي ، ويكون للمتهم دائما التظلم من هذا التجديد . إذ بقانون الأحكام العسكرية يحصل للنيابة العسكرية سلطة حبس مطلقة تصل الى ثلاثة أشهر . والغريب أن هذا القانون بينما يقرر في إحدى مواده في فقرتها الأولى أنه اذا لم ينته التحقيق في الجريمة خلال هذه المدة تأمر النيابة بالافراج عن المتهم ، يعود في الفقرة الثانية من نفس هذه المادة فيلجأ ما قررته فقرتها الأولى إذ يقول : ومع ذلك يجوز أن يستمر الحبس حتى انتهاء كافة مراحل الدعوى اذا اقتضت الضرورة ذلك . وهو تناقض عجيب !

وكان للنيابة العسكرية في الواقع سلطة الحبس مطلقا بغير تحديد مدة .. أن هذا هو ما يفسد بقاء الدكتور الشرقاوى محبوسا أكثر من ثمانية عشر شهرا حتى قدم الى المحكمة التي قضت ببرأته !

أما الأحكام التي تصدرها هذه المحاكم فهي لا تقبل الاستئناف

ولكنها تحضج للتصديق ، وإذا تم التصديق لا يجوز إعادة النظر فيها
إلا إذا رأى ذلك رئيس الجمهورية ولأسباب خطيرة .

والمتهم بجناية أمام المحاكم العادية ، تندب له المحكمة محاميا إذا
إلم يكن وكل محاميا ٠٠ أما أمام هذه المحاكم فللمحكمة بدلا من أن
تندب عنه محاميا أن تندب له ضابطا للدفاع عنه .

إنه مع التسليم بأن بعض الأحكام التي أصدرتها هذه المحاكم جديرة
بالتقدير ، مثل ذلك الحكم الذي أصدرته المحكمة العسكرية التي قضت
ببراءة الدكتور عبد المنعم الشرقاوي - إلا أننا ونحن نقدم ضمانات
موضوعية لا يسعنا إلا أن نطلب إعادة النظر في هذا القانون ، بما يقصر
سلطة النيابة والمحكمة العسكرية على العسكريين وحدهم .

ولا يمكن للعدالة الجنائية أن تتقدم ٠٠ إذا عدنا إلى تمدد جهات
الاختصاص القضائي ٠٠ مثلما كان الحال قبل النساء للمحاكم المختلطة
والمحاكم الشرعية من بعدها ٠٠

إن مبدأ وحدة وتجانس القضاء من المبادئ الأساسية التي تكفل
استقرار المبادئ القانونية ، وعلى سبيل المثال ٠٠ فإن المحاكم العسكرية
في الدول الاشتراكية تشكل دائما ضمن نطاق القضاء العام ٠٠

وهذا يقودنا إلى الحديث عن اضطراب آخر في قضائنا يذهب
بضمانات المواطنين ٠٠

هذا الاضطراب ، أنه إلى جانب المحاكم العسكرية للمشكلة طبقا
لقانون الأحكام العسكرية ، هناك محاكم أمن دولة يجوز أن تشكل من
ضباط ٠٠ وهذه المحاكم تعمل جنباً إلى جنب مع المحاكم العسكرية ٠٠
لكأن القضاء الجنائي أصبح يصرّف نوعين من المحاكم الاستثنائية المحاكم
العسكرية ومحاكم أمن الدولة ٠٠ هذا بالإضافة إلى محاكم الثورة وإن
كانت لها طبيعة خاصة .

إنني أعيد ما سبق أن ذكرته في مناسبات مختلفة ، من أنه من
الخطر ألا نشارك قضائنا في حماية مبادئ المجتمع الجديد ٠٠ وأن الأولى
أن نعيد تنظيم القضاء تنظيمًا شاملاً يدعم استقلاله وضماناته بدلا من أن
ننشئ قضاء آخر إلى جانيه ١

القسم الثالث : الرقابة على أجهزة الأمن :

كانت حماية الأمن موزعة في وقت من الأوقات على أجهزة متعددة :
المخابرات العامة - المخابرات العسكرية - الشرطة العسكرية - المباحث
الجنائية العسكرية ، الى جانب سلطات الأمن المدنية من مباحث عامة
ومباحث جنائية وعلاوة على مكاتب الأمن في الوزارات والمؤسسات . وقد
كان جهاز المخابرات العامة أهم هذه الأجهزة وأقواها نفوذاً .

وإذا أردنا اليوم ان نعرف سبب انحراف هذا الجهاز الذي أدى في
بعض مراحل خبثاته هامة والذي انتهى للسهر على حماية أمننا القومي ،
فاننا سنجد الإجابة على ذلك في الوقائع الآتية :

١ - حينما صدر قانون المخابرات العامة كان أول قانون رسمي
لا ينشر عنه ا ومع أن له رقما يميزه بين قوانين الدولة ، ومع أنه يعتبر
رسميا وكأنه قد نشر في الوقائع المصرية ، إلا أنه في الواقع لم ينشر فقد
طبعت من الوقائع المصرية نسخ محدودة جدا غير معدة للتوزيع العام .

وحتى الآن لا يعرف أحد على وجه التحديد اختصاصات هذا الجهاز
وسلطاته ونظام العاملين به والمزايا التي تمنح لهم . وبطبيعة الحال
فلا يمكن أن يكون في معرفة ذلك اخلال بما يجب أن يحيط نشاط هذا
الجهاز من سرية . فإن ما قد يعتبر سرا كان يمكن أن يتضمنه نظامه
الداخلي . . لما اختصاصاته وسلطاته فانها أمور يجب أن يعرفها الناس
بدلا من أن يبدو هذا الجهاز وكأنه شيء مغيب غامض .

والغريب أن قانونا صدر عام ١٩٦٤ برقم ١١٧ ينظم اختصاصات
وسلطات القوات المسلحة . . وقد نشر هذا القانون على الكافة . ولا يمكن
لأحد أن يتصور أن جهاز الأمن يمكن أن يكون له من الأسرار أكثر مما
للقوات المسلحة .

٢ - لم نسمع يوما أن مجلس الأمة قد طلب الاطلاع على ميزانية هذا
الجهاز أو أنه ناقشها . ونعود فنقول أنه اذا كانت اعتبارات الأمن قد
تقتضى عدم اذاعة المصارف التي قد تخصص لها اعتماداته - الا أن هذه
الاعتبارات لا تحول دون الاشراف المسمى على الاعتمادات المخصصة لهذا
الجهاز ، شأن ذلك شأن اعتمادات الدفاع الوطني ذاتها .

إن جهاز المخابرات هو الجهة الوحيدة التي لا تخضع للرقابة المالية
الشعبية ، التي يمثلها مجلس الأمة أو الرقابة المالية الفنية التي يمثلها

ديوان المحاسبات • ويمكن أن نذكر بسهولة ما قد يؤتى اليه الصدام
الرقابة المالية من انحراف •

٣ - اذا كانت المهمة الأولى لجهاز المخابرات كما أتصورها - هي
المحافظة على الأمن القومي وخصوصا في مواجهة أعداء البلاد في الخارج ،
وفي وقت كانت تتركز لنا فيه القوى الصهيونية والمعادية - فان هذه
المهمة قد تحولت بالتدريج الى اشراف على ادارة شئون الدولة في
الداخل •

اننا جميعا نعرف انه ما من رئيس مجلس ادارة او موظف عام كان
يعين في وظيفة الا بعد ان تصدر له المخابرات « صككا » يثبت وطنيته
وسلامته • بل انني اعرف - وقد كنت في وقت من الاوقات عضوا في
اللجنة التي تختص بقبول المهاجرين - ان اوراق قيد المهاجرين ذاتهم بحلول
المستقلين بالعاصمة ما كانت لتجرى بغير رجوع الى المخابرات ومكاتب
الأمن •

ان هذا قد فتح السبيل الى تغفل نشاط هذا الجهاز في جميع
نواحي حياتنا • ومهد السبيل لخلق سلطة داخل الدولة •• تلو احيانا
عن سلطتها ولا تخضع للرقابة ••

٤ - ان جهاز المخابرات تحول في وقت من الاوقات الى جهاز للقبض
والتحقيق واذا كان الواجب الاول لجهاز المخابرات ان يكون يقظا لكل
ما قد ينصب من مؤامرات ضد الدولة او مسيرتنا الثورية - الا ان الامر قد
انتهى بهذا الجهاز الى استيعابه كل اختصاصات جهاز الأمن الطبيعي في
الشرطة والى ان يصبح جهاز الشرطة تابعا له يخطر بما تتخذ المخابرات
من اجراءات ، دون ان يطلب منه اتخاذها • وكلنا نعرف ان الاجابة
التقليدية عند جهاز الشرطة وهو صاحب الاختصاص الطبيعي باجراءات
الأمن •• كانت دائما : اسألوا في المخابرات :

وهذه الاختصاصات في القبض والتحقيق لم تكن تخضع لرقابة
قضائية ، ولها سجونها الخاصة التي لا تخضع لتفتيش النيابة العامة •
وهو ما سهل الانحراف الى التعذيب ، الذي تطورت وسائله •• لم تعد
مجرد الضرب بالسياط التي قد يترك آثارا •• هناك التهديد بالكلاب
التوحشة •• الصدمات الكهربائية •• ترك المتهم بلا طعام او شراب يوما
او يومين •• ارقاقه والقاء الرعب في نفسه •• بل نفضة احيانا واحدا

أمينه .. وبألاسى ! ويخرج المواطن مهنياً .. مخسروح أنفوس
زائع البصر !

وهذه السلطة المخيفة التى لا يحدها قيد ولا تخضع لرقابة .. كان
بقدرها لها أن تنحرف .

وإذا كان الانصاف يقتضى أن نسجل لهذا الجهاز ما أداه فى بعض
الأوقات من خدمات جعلت للمواطنين ينظرون اليه كملاذ لهم يحميهم ويحمى
ثورتهم - فإن هذا الجهاز يجب أن يبقى دائماً خاضعاً لرقابة الشعب ..
حتى لا يتحول الى سلطة مستقلة عنه وليبقى دائماً خادماً للشعب بدلاً من
أن يصبح سيداً له ، خاضعاً للقانون لا مستملياً عليه .

الضمانة الرابعة :

أن تفتح النوافذ على مصراعيها ليدخل النور . فالجرائم والمؤامرات
والشائعات لا تنبت الا فى الظلام .

إن أهم ضمان للمواطن أن تجرى محاكمته علانية . وهو ضمان
ايضاً للمجتمع .

اننى احفظ ما قاله ميرابو زعيم الثورة الفرنسية « اعطنى القاضي
الذى تريد متحيزاً فاسداً اذا شئت .. فكل هذا لا يهم طالما أنه يؤدى عمله
أمام الجمهور » .

وحتى اذا اقتضت اعتبارات النظام العام الحقيقية - أن تنظر بعض
اجراءات المحاكمة فى جلسات سرية - فإن من حق الرأى العام أن يعرف
لماذا يحاكم هذا المواطن ؟ وما هى الأدلة على تهمته ؟ وما هى العقوبة التى
ولفت عليه ؟ وهو يريد فى نفس الوقت أن يطمئن الى أنه ما من برئ
يمكن أن يحكم بأدائته .. كما أنه ما من مذنب يمكن أن يفلت من
العقاب .

وهذه الضمانة فى الواقع فرع من موضوع أهم وأشمل ، هو حق
المواطن فى أن يعرف ما يجرى فى المجتمع الذى يعيش فيه ..

وإذا كانت بعض الصحف لا تتروءى فى أن تنشر عن الناس أسرارهم
الخاصة التى يعرضون عليها .. ولا أن تنشر خبراً عن اتهم صغير فى
جريمة وتتعقب أحيانا اتهم وتنقب فى حياته .. فى قضايا لا تهم معرفتها

المصلحة العامة بقصد ما تهم ارضاء لهم طبيعي الى نشر اخبار الفضائح والاماسة - فان الناس تتسائل ، لماذا لا تقوم الصحافة بواجبها في كثير من القضايا العامة التي تهم الرأي العام ويتناقل الناس اخبارها فيما بينهم ؟ لماذا لم يقرأ الناس مثلاً عن محاكمة الدكتور عبد المنعم الشرقاوي الا بعد اجرائها والحكم ببرأته ؟ • ولماذا لم تنشر الصحف كلمة عن القبض عليه او اتهامه مدة ثمانية عشر شهراً ! • • • لماذا لم نسمع ما قاله الاتهام عنه وما قاله الدفاع لتستطيع ان نطمئن اذا برىء او ادين •

ان الحرية لا يمكن ان تعيش في بلد يساق افراده الى المحاكمة وتصدر عليهم الاحكام خفية بعيداً عن رقابة الرأي العام الذي يريد ان يطمئن الى ان المتهم - ايا كان لونه - يلقي محاكمة عادلة • • • وان الدولة تحمي اى منهم - ايا كان مركزه - !

وبعد ، فانا نريد ان نقضى على التناقض المصطنع بين التحول الى الاشتراكية وبين تقديس الحرية • • •

الاشتراكية • • لا يمكن ان تزدهر بغير الحرية • • والحرية لا يمكن ان تعيش بغير القانون • • والقانون لا قيمة له اذا لم تصبح سلطة الدولة فعلاً في يد تحالف قوى الشعب العاملة • •

لضمانة هذه الضمانات كلها • • هي الشعب والشعب المنظم سياسياً • • يحى ثورته ويأبى على اى انسان ان ينثر بقماً سبواً على طهارتها ونقاوتها وانسانيتها !

ان حماية الثورة واستمرارها ومدى ايمان الناس بها يتوقف على مدى شجاعتنا في مواجهة الاخطاء والحقائق • • ولو كانت مرة !

مراجعة قوانين الحريات الاعتقال ٠٠ والحراسة !

من واجبنا اليوم ، وقد تصدى مجلس الأمة لمسئولياته في مراجعة القوانين المتعلقة بالحريات ، أن نقدم له كل العون فحسبنا أنه قد استجاب للشعور العام الذي ينشأ من خلق تناقض مصطنع بين الحرية والاشتراكية .

وأمام اللجنة التي شكلها مجلس الأمة مهمة بالغة الأهمية وبألغة الدقة فمن المفارقات أن اتصلى لموضوع الحريات ، قد جاء في ظروف استثنائية يجتازها وطننا ، وهي ظروف العدوان الذي لا يزال قائما والذي لا تزال معركة دمه مستمرة . وهي ظروف تقتضى بطبيعتها مواجهة استثنائية ، بما قد تتطلبه هذه المواجهة من تدابير لازمة لحماية أمن الوطن . فهذه الظروف قد اقتضت اعلان حالة الطوارئ في ٥ يونيو وهي حالة يفرض فيها قانون الطوارئ اتخاذ تدابير استثنائية .

ومن المفارقات أيضا أن ما تكشف من انحراف بعض أجهزة الأمن عن مهمتها الأصلية ، لم يكن وليد هذه الظروف الاستثنائية ، ولا نتيجة اعلان حالة الطوارئ أو استنادا إلى قانونها ، بل كانت جذوره سابقة على اللكسة ، وفي ظل نظام طبيعى يظلله دستور مارس ١٩٦٤ ويقوم فيه مجلس الأمة المنتخب من الشعب بمسئولية الرقابة ، واستنادا إلى قوانين غير موقوتة بظروف طوارئ ولم تأخذ شكل القوانين الاستثنائية ، وإن كانت في

• من مائة في جريدة الأحرار في ٢٦ و ٢٧ يناير ١٩٦٨ •

مضمونها تتضمن أحكاما استثنائية .. وأعني بها أساسا قانون تدابير
أمن الدولة الذي صدر عادة إعلان دستور مارس ١٩٦٤ .

يل ومن المفارقات أيضا أن مجلس الأمة يتصدى اليوم لمراجعة هذه
القوانين المتصلة بأصول اليوم لمراجعة هذه القوانين المتصلة بأصول دستورية
تتعلق بالحريات ، في وقت كادت فيه اللجنة التحضيرية التي شكلها المناقشات
الدستور ، أن تنتهي من عملها وأن تقدم له تعزيزها ، وهو مطالب اليوم بأن
يتصدى لمعالجة موضوع عام ، كان الأصل أن تريب مبادؤه في الدستور
أولا ، وكان الظروف الموضوعية حتمت اليوم أن تسبق تقنين الثورة مهمة
إصدار الدستور الدائم .

ومن هذه الملاحظات المتقدمة يمكن أن نستخلص بعض النتائج المتصلة
يعمل اللجنة :

١ - أن على اللجنة أن تميز بين ضمانات الحرية في ظروف استثنائية
مثل ظروف إعلان حالة الطوارئ ، وبين ضماناتها في الظروف العادية التي
يتطلب إليها الشعب بعد إزالة آثار العدوان .

٢ - أن إعادة النظر في قانون الطوارئ وما يقرره من سسلطات
استثنائية ، يجب أن تتم مع إعادة النظر في قانون تدابير أمن الدولة وهو
قانون ليس مرتبطا بظروف الطوارئ وإنما يعد قانونا عاما .

٣ - أن هناك من الضمانات ما يتضطر اللجنة إلى أن تحيل فيه على
مشروع الدستور ، لاتصاله بتنظيم سلطة الدولة والأجهزة المتفرعة عنها
ورقابتها وحدود اختصاصاتها ، كما أن هناك من القوانين المتعلقة بالحريات
ما يتصل اتصالا وثيقا بالمبادئ الدستورية التي ستكون موضع مناقشة
عند النظر في الدستور ، ومنها على سبيل المثال قانون الحمران من الحقوق
السياسية ، إذ هو يتصل بتنظيم حق الانتخاب .

ولكن أي سبيل يمكن أن تسلكه اللجنة في عملها ؟

في اعتقادي أن نجاح مهمة اللجنة يتوقف على مدى المعلومات والوقائع
المتاحة لها . بمعنى أن على اللجنة أن تبدأ بدراسة الظروف الموضوعية التي
كشفت عن بعض القصور في القوانين المتعلقة بالحريات أو التي كشفت عن
عدم كفاية بعض هذه القوانين للرقابة وضمان عدم الانحراف .

من هذا الواقع يمكن للجنة أن تبدأ عملها . وهي في دراسة هذا

الواقع ، يجب أن تلم أيضا بما تقتضيه اعتبارات أمن الدولة في ظروف الطوارئ الاستثنائية ، كما يجب أن تلم بما تقتضيه متطلبات التحول الاشتراكي في مرحلة بناء الاشتراكية .

ومن دراسة هذه الاعتبارات ، يمكننا أن نضع تصورا مبنيا على أساس الواقع وما أسفرت عنه التجربة ، لما يجب أن يكون عليه تنظيم الحريات فالحرية يجب ألا تقيد إلا بالضرورات اللازمة واللازمة فعلا لحماية أمن الدولة ، أو التحول الى الاشتراكية - أي أن على اللجنة أن تسعى الى إيجاد الصيغة المناسبة للتوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع .

ان من أخطائنا الشائعة المألوفة التي تعود عليها تفكيرنا منذ قبل الثورة أننا نعيش أحيانا في أجراج عاجية نزل فيها قوانيننا عن الواقع ، وإذا انزل القانون عن الواقع انفتح الباب للتحكم . ففي سنة ١٩٥٠ تصورنا ان في لمكاننا مثلا أن نصدر قانونا جديدا للإجراءات الجنائية . لا يكشف بتقييد سلطة البوليس . بل يقيد سلطة النيابة وينزع منها اختصاصها بالتحقيق ويعهد به الى قاض التحقيق . ولم تكن البلاهية لهذا الانتقال . ولم تكن قد أوجدنا الظروف الموضوعية التي تكفل تحقيقه دون نكسة ، فافتكس النظام الجديد في التطبيق وأعدنا سلطة التحقيق الى النيابة العامة . ثم أعلنت الاحكام العرفية في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ولم يعد حتى لسلطة النيابة في التحقيق قيمة عملية .

وحيثما كتبت في مقالاتي الأخيرة عن ضمانات الحريات وطالبت فيها بتنظيم سلطة الاعتقال في حالة الطوارئ وإجازة التنظيم منها ورقابتها - جاءني من يقول لي : « كاني بك تسلم بقيام هذه السلطة ولكنك تطلب تنظيمها » أما أنا فاني ضد المبدأ ذاته ! »

بل انه من المفارقات العجيبة أنه بينما كانت محكمة النقض عندنا تصدر حكما في ١٦ مايو ١٩٦٦ تحدد فيه معنى « استيقاف » الشخص وتعرفه بأنه مجرد وقف انسان وضع نفسه في موضع الريبة ، في سبيل الوقوف على شخصيته . ثم تضع له شروطا ، ألا تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا للمتحرى عنه يمكن أن يكون فيها مساس بحريته الشخصية . أو اعتداء عليها - لم يكن الأمر عند بعض أجهزة الأمن مجرد وقف للمتحرى بل كان محاولة للتحرى داخل عقل الانسان ذاته ومكونات ضميره وحمله على حل عقدة لسانه بكافة الوسائل !

وحيثما طالبت في بعض الظروف أن تنشئ قضاء شعبيا يشترك فيه

مع القاضي المختص قضاء ينتخبهم الشعب وقلت ان هذا هو البديل للجان الادارية أو المحاكم الاستثنائية أو حجب حق التقاضي عن المواطنين في أنواع معينة من القضايا ، لم يرحب الكثيرون بهذا الاقتراح واعتبروه مضيقاً لما يجب أن يوفر للقضاء من استقلال .. ولم يمتنعوا الى أن يدلل هذا الاقتراح كان انشاء نظام قضائي آخر الى جانب القضاء العادي له نيابته ومحاكمه وسجونته .

لذلك فإن علينا ونحن نقصد أن نبحث عن الحلول . وعلينا ونحن نبحث عن الحلول .. أن نبحث عنها في ضوء الظروف الموضوعية والواقعية .. لا في متاهات الخيال .. أو الدواسة النظرية .

قلت ان على اللجنة أن تبدأ بدراسة الواقع وأن تبني تصورها على أساسه مسترشدة بمبدأ هام هو التوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع .

ثم يأتي بعد ذلك دور حصر القوانين والتشريعات المختلفة المتصلة بالحريات واعترف بأن الأمر ليس ميسوراً . فإن هذه القوانين والقرارات الكثيرة المتضاربة أحيانا ، يصعب حصرها وتجميعها . لقد كثر حديثنا خلال السنوات الأخيرة عن الثورة التشريعية .. وأخشى أن أقول أن الشعار الذي طبقناه في الواقع لم يكن الثورة التشريعية بل كان « الكثرة التشريعية » ومع ذلك ومع هذه الكثرة .. التي تنتج في بعض الحالات عن ارتجال أو قلة دراية أو اندلام النظرة الواسعة الشاملة - بقيت حالات هامة يمتنع عن التنظيم التشريعي .. بل وأهدر في معالجتها مبدأ سيادة القانون .

وعلى سبيل المثال فيما يجب أن توليه لجنة الحريات عنايتها في حصر التشريعات : هل يمكن حصر جميع التشريعات التي تمنح صفة الضبطية القضائية .. وهي الصفة التي تتدخل سلطات معينة حتى القبض والتفتيش ؟ ومنها مثلاً صفة الضبطية التي منحت في وقت من الأوقات للشرطة العسكرية أو المباحث الجنائية العسكرية .

وعلى سبيل المثال : هل يمكن للجنة أن تطلع على قانون المخابرات وأن تراجع الجهات المختلفة ، لتتحقق من أنه لم تلحقه تعديلات لم تنشر ، فقد سبق أن ذكرت أن قانون المخابرات نشر عند صدوره في الوقائع المجرية ولكن طُبعت نسخ محدودة من العدد الذي نشر فيه .. وهي غير

مساحة للإطلاع العام . وهو القانون رقم ٣٢٣ سنة ١٩٥٥ الذي نشر رسمياً بالمعد ٤٩ مكرر (أ) غير اعتيادي من الوقائع المصرية ٠٠ ولا بد ان اللجنة الموقرة في مجلس الأمة قد اطلعت عليه بمناسبة أداء مهمتها . بل من الغريب ان النشرة التشريعية التي تصدرها وزارة العدل لتضم القوانين والتشريعات المختلفة ، لم تنشر هذا القانون واكتفت بأن أوردت رقمه في فهرسها وأشارت في حاشية الى أنه لم ينشر بالنشرة التشريعية اكتمالاً بنشره في الوقائع المصرية !

وقد اطلعت على هذا القانون وليس في أي نص من نصوصه ما يدعو الى عدم النشر ، فهو في بابه الأول يتكلم عن تكوين إدارة المخابرات العامة واختصاصها ولعل هذا هو أهم أبوابه ٠ أما أبوابه اللاحقة فانها عن تنظيم وظائف هذه الهيئة من تعيين وترقية ونقل وتدريب وانتهاء خدمة ثم ميزانية الهيئة ٠

ولكن هل عدل هذا القانون بعد ذلك ؟ هذا ما يجب على اللجنة أن تنقضي عنه . ولعل موضوع نشر القوانين والتحقق من أن يتم النشر في نفس التاريخ الذي يثبت على الجريدة الرسمية من المسائل التي نرجو أن توليها لجنة الحريات عنايتها ٠ فقد سجلت محكمة النقض ذاتها في بعض أحكامها الأخيرة اختلاف التاريخ الثابت على الجريدة الرسمية عن تاريخ صدورها الحقيقي في بعض الحالات ٠ فكيف يقال بعد ذلك أن أحدا لا يعدر بهجله القانون ؟ وكيف يطالب المواطن بالقيام بواجبات يرفضها قانون تاخر نشره واعلانه ؟

ومثال التشريعات الهامة التي يجب أن تنتبه اللجنة إليها أيضا ما يتعلق بالمتقلات ٠ لقد هداني البحث الطويل الى أن هناك أمرا عسكريا وهو رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٤ صدر في ١٦ ابريل ١٩٥٤ بشأن تنظيم الادارة بمتقلات قنا والعامرية والقلمة ٠ ثم صدر الأمر رقم ٩٤ في ٦ يوليو ١٩٥٤ وينص على سريان الأحكام الخاصة بالنظام التأديبي للمتقلين المنصوص عليه في الأمر رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٤ على المعتقلين داخل السجون ، ثم صدر الأمر رقم ١٢٣ في ١٩ فبراير ١٩٥٥ بسريان أحكام الأمر ٨٨ على المعتقل الجنائي بالفيوم ٠ والغريب أنني اهدتني الى الأمرين رقمي ٩٤ و ١٢٣ في النشرة التشريعية ولم اهتم الى الأمر ٨٨ الذي يحيل عليه كل من الأمرين ٩٤ و ١٢٣ ٠ وإن كان قد أمكنني الاطلاع عليه بعد بحث مضن ٠

ومع أن الأمر ٨٨ لسنة ١٩٥٤ كان يتضمن أحكاماً منظمة لإدارة المعتقلين ، إلا أنه سقط بصدور القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء حالة الأحكام الررفية .

ولكن صدر بعدها الأمر رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإدارة بالمعتقلات وذلك استناداً إلى حالة الطوارئ التي أعلنت في أول نوفمبر ١٩٥٦ بمناسبة حرب السويس . ومع أن هذا الأمر قد احتفظ بمعظم أحكام الأمر ٨٨ لسنة ١٩٥٤ إلا أنه أسقط كل ما يتعلق بغداة المعتقلين وملاصمهم .

ولكن هل سقط هذا الأمر بدوره بانتهاء حالة الطوارئ في ٢٤ مارس ١٩٦٤ . وإى تنظيم كان يخضع له من تقرر اعتقالهم بعدد مارس ١٩٦٤ استناداً إلى قانون تدابير أمن الدولة ؟

مثال آخر لمشقة البحث عن هذه التشريعات :

إن من بين قوانين الحريات ما يتعلق بحرية المواطن في السفر . ولكننا نعلم أن من يوضع على قوائم المنوعين من السفر لا يرخص له بالسفر . . . وهناك في هذا الشأن مجموعة قرارات من وزارة الداخلية . قرار وزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ ثم آخر رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ ثم ثالث رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٤ وقد عدل بالقرار ١٥ لسنة ١٩٦٥ ثم صدر أخيراً قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

ومما ستلاحظه اللجنة ، أن هذه القرارات توجد نظاماً للتظلم من الوضع على القوائم . فتشكل لجنة استثنائية للنظر في هذه التظلمات برئاسة وكيل الداخلية وعضوية مدير الأمن العام ومدير مصلحة التفتيش ومدير مصلحة الهجرة والجوازات ثم مستشار الدولة لوزارة الداخلية بل ينص على أن اجتماع اللجنة لا يعتبر قانونياً إذا لم يحضره مستشار الدولة ، وهي ضمانات قد تكون كافية . . . ولكن ينبغي على لجنة مجلس الأمة أن تسأل . هل اجتمعت هذه اللجنة الاستثنائية ؟ وهل أصدرت مرة قراراً برفع أسماء من قوائم المنوعين ؟ ولعلها ستلاحظ أن قرار وزير الداخلية ينص على أن اللجنة تجتمع في المواعيد التي يحددها رئيسها !

ومثال آخر : إن دراسة ضمانات الحريات تقتضي مراجعة جميع تشريعات المنع من التقاضي وهي تشريعات توسعت فيها إلى حد أن حالات المنع من التقاضي قد وصلت في حصر لها إلى ١٣ حالة . وهذه التشريعات التي صدرت بمنح القضاء بصيغة عامة من نظري دعاوي معينة اعتبرتها المحكمة

الإدارية العليا بمجلس الدولة مجرد تعديل لاختصاص القضاء لا حرماناً للأفراد من ضمانات التقاضي .

ومن بين الأمثلة التي أرجو أن تتنبه إليها اللجنة الموقرة ، هذه التعديلات التي أدخلت في أواخر عام ١٩٦٢ على قوانين التأمين والتي تقدر بمقتضاها اعتبار الشركاء في الشركات الخاصة التي تقرر تأميمها مستولين في أموالهم الخاصة إذا زادت التزامات الشركة عن حقوقها ، كما تقرر مسئولية الزوجة والأبناء في أموالهم الخاصة ، فالشريك مهما تضاعل نصيبه في الشركة يعد مستولاً في أمواله الخاصة عن ديونها مهما بلغت ، والأب ولو كان بالغاً وفي معيشة مستقلة يمكن أن يسأل طبقاً لهذا النص عن انحرافات والده . فهو تشريع ذو طبيعة استثنائية فضلاً عن أنه قد أثار في التطبيق كثيراً من الصعوبات العملية .

وإذا انتهت اللجنة من حصر القوانين والتشريعات ، فإن عليها عندئذ أن تبدأ في مهمتها التشريعية مميزة بين تدابير حالة الطوارئ وتدابير أمن الدولة ، فماذا تقترح عليها ؟

قبل أن أتناول بالرأي ما أراه لازماً من ضمانات في تنظيم الحريات . . ضمانات للمواطن و ضمانات للمجتمع . . ضمانات في زمن الطوارئ و ضمانات في مرحلة التحول إلى الاشتراكية - أرى أن أعرض بعض البيانات التي أراها لازمة في بداية الحديث :

وسأبدأ منذ حرب عام ١٩٣٩ :

في أول سبتمبر ١٩٣٩ أعلنت الأحكام العرفية .

في ٧ أكتوبر ١٩٤٥ ألغيت بعد انتهاء الحرب العالمية .

في ١٣ مايو ١٩٤٨ أعيد فرضها بمناسبة حرب فلسطين .

في ٢٨ أبريل ١٩٥٠ ألغيت .

في ٢٦ يناير ١٩٥٢ أعيد فرضها بعد حوادث ٢٦ يناير المعروفة .

في ٢٦ يونيو ١٩٥٦ ألغيت .

في أول نوفمبر ١٩٥٦ أعيدت أثناء حرب السويس .

في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٨ تقرر استرجاعها كحالة طوارئ بعد الوحدة ثم استبقيت في ظروف الانفصال .

في ٢٤ مارس ١٩٦٤ ألغيت بأعلان دستور ١٩٩٤ .

وصدر قانون بشأن بعض تدابير أمن الدولة .

في ٥ يونيو ١٩٦٧ أعيدت بمناسبة المدون .

أي أنه في خلال خمسة وعشرين عاما عاشت بلادنا في ظل السلطات
الاستثنائية التي تفرضها حالة الأحكام العرفية أو الطوارئ ، مدة عشرين
عاما !

فالجيل الذي يحتل اليوم مراكز القيادة في شتى المواقع .. في
الحكومة وفي القضاء وفي القطاع العام .. جيل عاش هذه الظروف
الاستثنائية .. وهذه مسألة يجب أن نذكر أثرها في نفوس أبناء الجيل وفي
فهمهم للحرية وتطلّهم اليها ، كما يجب أن ندرك ما أدت إليه من
تقلص الضمانات القضائية وتأكيد مراكز السلطة .

غير أن الأحكام العرفية كانت تعلن قبل ثورة ٢٣ يوليو حماية لمصالح
المستمر أو حماية لأشخاص الحاكمين أو ذرية للتنكيل بالحريات .
واليوم تعلن حالة الطوارئ حماية للثورة أو لأمن الشعب ومصيره - ومن
ثم فإن الانحراف في ظل الأحكام العرفية التي عرفتها بلادنا قبل الثورة ،
كان أمرا لصيقا بطبيعة النظام القائم . أما اليوم في ظل حالة الطوارئ ،
فإن مسئولية الدولة المثلثة لتحالف قوى الشعب العاملة .. تقوم أساسا
على أن تحلث للثورة طهارتها ونقاوتها وإنسانيتها . وهذا الاختلاف في
النظرة يجب أن ينعكس على تنظيم حالة الطوارئ ، وضمانات المواطنين
إزائها .

ونظام الدولة الذي كان مستقرا قبل ٢٣ يوليو على أساس سيطرة
طبقة مالكة ، كانت له مؤسساته الدستورية التي تحمي مصالح هذه
الطبقة . أما نظام الدولة اليوم الذي يهدف إلى أن ينقل سلطتها إلى القسم
تدريجيا فإنه نظام ناشئ جديد علينا في كل شيء ، لم يستكمل بعد
مؤسساته الدستورية والسياسية ، يحتاج تجربة جديدة تتلاحق تطوراتها
.. لتصل إلى الهدف النهائي وهو تدوير الفوارق بين الطبقات .. والدولة
في هذا النظام تخطط للاقتصاد وتدير معظم نشاطه أو تراقبه كما أنها
تواجه عداء من بعض القوى المحيطة بها في الخارج - فمسئولياتها ضخمة
متشعبة ، وهي تضطر في سبيل بلوغ هدفها إلى أن تلجأ إلى إجراءات قد
لا يرضى عنها المواطنون الذين تمسهم .. أنها تلجأ إلى « التأميم » وقد

تضطر الى فرض الحراسه على بعض الاموال * وهذه الاجراءات بدورها قد تنحرف اذا لم نعطها بالضمانات * والدولة يجب أن تكون يقظة متنبهة الى ما قد يدبر لها من مؤامرات ، ولكن هذه اليقظة يجب ألا تتحول الى حساسية شديدة *

الشرعية الاستثنائية :

وإذا كان من المسلم به في جميع الدول ان حالة الطوارئ تقتضى اتخاذ اجراءات طوارئ ، وان هذه الاجراءات قد تضع قيودا على الحريات - فان حالة الطوارئ ليست هي الحالة الوحيدة التي نواجهها * بل اننا نواجه حانه اخرى - هي حالة التحول الى الاشتراكية - وهي حالة يجب أن نعتزف لانفسنا بانها تقتضى اجراءات مقيدة * ونجاحنا في وضع تنظيم للحريات يتوقف أساسا على فهمنا لذلك الواقع وعدم تجاهلنا له * ومهمتنا أن نضع الضوابط التي تضمن لبلوغ الهدف الا نورد من القيود الا ما يكون ضروريا حقا ، والا يصبح تقييد الحرية خدفا في ذاته ، او تعبيرا عن سلطة متعكمة ، بل أن يكون تقييدا هادفا - وأن نعرف أنه بقدر اقتناع المواطنين بما يقتضيه التحول الى الاشتراكية من قيود ، بقدر ما يصبح التصار الاشتراكية أمرا محتوما ، وأن الاشتراكية مع ذلك لا تقبل من القيود قيودا يهدر كرامة الانسان أو آدميته .. فهذا ثمن فادح لا يمكن التضحية به * كما أن تقييد الحرية ، يجب أن يتم من خلال القوانين ومع اناحة كل الضمانات * وهو ما يمكن أن نسميه « بالشرعية الاستثنائية » * ويعنى هذا أن حالة الطوارئ ذاتها وهي حالة استثنائية تخضع للقانون الذي ينظم ضوابطها وضماناتها ، فنظام الطوارئ نظام يستمد أصله من الدستور ذاته الذي ينص على أن « يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الأمة في خلال الثلاثين يوما ليقرر ما يراه بشأنه » فنظام الطوارئ وأن كان نظاما استثنائيا ، الا أنه ليس بالنظام المطلق بل هو نظام بين الدستور أساسه ويمكن للقانون أن يرسم حدوده وضوابطه *

ومن هذا الأصل يمكن للجنة أن تبدأ في دراسة قانون الطوارئ الحالي *

وهي في دراستها ستقدر حتما الظروف الاستثنائية واثرها في تقرير سلطات استثنائية * فهي ظروف غير عادية بطبيعتها ، ملحة ولا تحتل

التمهل أو التردد ، على حد تعبير محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا حينما ذهبت الى التفوق بين ما تصدره السلطة العامة من أوامر وتصرفات وهي تعمل في ظروف عادية مستقرة تتاح لها فيها الفرصة الكافية للفحص والتبصر والاناة وبين ما قد تضطر الى اتخاذه من قرارات وأوامر عاجلة تملئها عليها ظروف عاصفة وملابسات مشتعلة لا تمهل للتدبير ولا تحتمل التردد كالحرب والفتنة والوباء والكوارث .

فالسلطات التي خولها القانون في حالة الطوارئ ليست محل اعتراض أصلا . وإذا كانت هناك بعض ملاحظات فانها تتعلق بتنظيم هذه السلطات وضوابطها وضمانات المواطنين ازامها .

فالمواطن الذي يتقرر القبض عليه لارتكابه جريمة طبقا لهذا القانون ، يتاح له التظلم من أمر حبسه للمحكمة المختصة . ولكن القانون استثنى من ذلك المتهمين في جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي والجرائم الأخرى التي يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، فلا يجيز لهم التظلم من أمر الحبس فيها .

كذلك فإن من يتقرر اعتقاله ، لم يرسم له القانون وسيلة للتظلم من القرار الصادر ضده . وإن كان في وسعه ان يلجأ الى محكمة القضاء الإداري التي درجت في أحكامها على رقابة التدابير التي تتخذها سلطة الطوارئ في شأن الحريات ، مثل ما قرره في أحد أحكامها بشأن الاعتقال « من ان خطورة الشخص على الأمن والنظام لكي تكون سببا جديا يبرر اتخاذ مثل هذا الاجراء المقيد للحرية يجب ان تستمد من وقائع حقيقية منتجة في الدلالة على هذا المعنى وأن تكون هذه الوقائع افعالا معينة يثبت ارتكاب الشخص لها ومربطة ارتباطا مباشرا بما يراد الاستدلال عليه بها وإن مجرد انتماء الشخص الى جماعة ذات مبادئ متطرفة لا يعني حتما وبذاته اعتباره من الخطرين على الأمن ما دام لم يرتكب فعلا وشخصيا أمورا من شأنها ان تصفه بهذا الوصف » .

ومن هذا يتبين ان علينا أن نوجد أولا نظاما قضائيا للتظلم من أوامر الحبس في جرائم أمن الدولة . وخير سبيل لذلك هو إتاحة التظلم أمام نفس محكمة أمن الدولة .

وإن علينا ثانيا أن نوجد نظاما لمراجعة أوامر الاعتقال ودواعيها بما

يحمي نواحي مؤنه ؟ لا يتجاء الى محكمة القضاء الإداري ، دون إخلال بحلله في بعض أمورها . وحسب اقتراح في نظري أن تعرض هذه الأوامر على سبب رئيس الجمهورية المختص بمراجعة أحكام محاكم أمن الدولة ، والذي يصي نفس قانون الطوارئ، على أن يندب لرياسته أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو أحد المحامين الصالحين يعاونه عدد من القضاة . فإذا اعفى بلائون يوما على الاعتقال ، تعين عرض الأمر على لجنة تشكل برئاسة وكيل مجلس الأمة وعضوية النائب العام ووكيل الداخلية للأمن العام . فإذا قررت هذه اللجنة تأييد الاعتقال ، ثم انقضى ثلاثون يوما على قرارها تعين عرض الأمر من جديد على لجنة تشكل برئاسة رئيس مجلس الأمة وعضوية وزير العدل والداخلية وفي جميع الحالات يتعين تنظيم عرض الأمر للإعجال وتحديد مواعيد للجنة لإصدار قراراتها . ولهذه اللجنة أن تقرر الإفراج عن المعتقل أو تأييد الاعتقال .

ولواقع أن رئيس الجمهورية لا يباشر بنفسه السلطات التي يخولها له قانون الطوارئ في القبض والاعتقال بل أنه بموجب قرار صدر في ١١ يونيو ١٩٦١ يتولى وزير الداخلية مباشرة هذه السلطات . وهذا القانون يخول بأوامر كتابية أو شفوية وضغ قيود على حريات الأشخاص وانقبض على المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم .

وهذه السلطات محل نظر فيما خولته من اتخاذ تدابير بأوامر شفوية في شئون تتعلق بالحريات إذ أن هذه الأوامر الشفوية قد يصعب إثباتها وتفتح الباب للتحكم أو الانحراف (١) . ثم أن القبض على الخطرين على الأمن والنظام العام محل نظر أيضا . فتصوير الخطرين على الأمن النظام والنظام العام ، تعبير مطاط يجب أن توضح له ضوابطه . هل هو من سبق اتهامه ؟ أو من سبق الحكم عليه ؟ وفي أي نوع من الجرائم ؟ وهل يصيب المواطن العادي الذي انحرف في فترة من حياته عرضه كلفاً أعلنت حالة الطوارئ لأن يصبح نزيل المعتقل ؟

ضمانات ضد الاعتقال :

على أن قانون الطوارئ، قانون مؤقت بطبيعته ، وبانتهاء الظروف التي

(١) تنص قانون حماية الحريات أن تكون الأوامر كتابة (القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢) وقد صدر بناء على اقتراح بشرود قانون من المؤلف .

دعمت الى اعلان حالة الطوارئ ، تعود الحالة الطبيعية في سلطات القبض والتفتيش القضائية - ولكن الأمر يختلف بالنسبة لقانون تدابير أمن الدولة الذي صدر في ٢٤ مارس ١٩٦٤ بعد انتهاء حالة الطوارئ في ذلك الحين واعلان دستور مارس ١٩٦٤ .

ان هذا القانون يجيز القبض على فئات معينة من المواطنين صنفهم هذا القانون طبقا لمعايير مختلفة :

معيار مرجعه سبق اعتقال الشخص في الفترة من ٢٣ يوليو ٥٢ الى ٢٦ مارس ١٩٦٤ .

ومعيار مرجعه سبق حرمانه من الحقوق السياسية .

ومعيار مرجعه ان يكون قد خضع للقوانين الاشتراكية .

ومعيار مرجعه ان يكون قد خضع لحراسة الطوارئ .

ومعيار مرجعه ان يكون قد صدر ضده حكم من محكمة أمن الدولة الجزئية أو العليا .

وهذه الحالات الخمس واسعة فضاضة ، والاسترشاد بها كمعيار لخطورة الشخص قد يكون مضللا . فالواطن الذي سبق اعتقاله ، لسبب اعتقاله قد جرى خطأ وليوم أو يومين . . ولكن ذلك يجعله دائما مهددا بأن يعاد اعتقاله وطبقا للقانون . . والمواطن الذي سبق اعتقاله في ظروف لم تكن فيها تجربة التحول الاشتراكي قد وضحت ، لا ضمان له رغم زوال التناقض بين موقفه السابق وبين مبادئ المجتمع الذي يتحول الى الاشتراكية . ومن حرم من حقوقه السياسية يجوز محاودة اعتقاله حتى لو كان قد صدر له بعد ذلك استثناء من هذا العزل السياسي ، هكذا ينص القانون . « ومن طبقت في شأنه القوانين الاشتراكية » تعبير غير دقيق ، فالعامل الذي كان يملك خمسة أسهم في شركة الحديد والصلب يعتبر طبقا لحرمة النصر ممن طبقت في شأنه القوانين الاشتراكية ، لأن اسمه خضعت لتأميم . ثم هل يعتبر قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر عام ١٩٥٢ من القوانين الاشتراكية ، فيصبح كل من خضع له معرضا لأن يقبض عليه في أي وقت ، حتى لو كان ممن أثبتوا دفاعهم عن الاشتراكية أو كان على الأقل غير معاد لها ؟ ومن فرضت عليه الحراسة ، ثم تبين انها فرضت خطأ ، يظل دائما مهددا بالاعتقال ؟ ومن صدر ضده حكم من محكمة أمن الدولة لتهمة عدم اعلان عن أسعار بضاعته أو لتهمة عدم

اسميها . بيانات استمارة استيراد في الميعاد ٠٠ أيجوز أن يكون عرضة دائما لهذا الاجراء ٧ ومهما تقدم به المهد ٠

حقيقه ان نفي هذه السلطة لا يعنى انها قد استخيلت ضد جميع الاعراد المنسبين الى هذه الفئات ، ولكن مجرد وجود هذه السلطة يثير العلق وعدم الاطمئنان . ويهدد حرية الراى ٠ فاذا كان هناك من يحسن استخدام هذه السلطة اليوم ، فقد يوجد من يسئ استخدامها غدا ٠

الحالات التي تجيز القبض والاعتقال طبقا لقانون تدابير أمن الدولة معضى اذن مراجعة فى ضوء الاجابة على هذا السؤال : ما هى مدى حاجتنا الى اصدار قانون لتدابير أمن الدولة خلاف قانون الطوارئ ٥

ودنا اجيب على هذا السؤال بما قدمته من رآى قبل ذلك من أن مضميات انحول الى الاشتراكية قد تقتضى اتخاذ اجراءات غير عادية ٠ وقد يكون الاعمال أو فرض الحراسة من بين هذه الاجراءات ٠ أى انه يجب أن يكون الاعتقال أو فرض الحراسة اجراء لازما لحماية التحول الى لاشتراكية او لتحقيقه ٠

ولا يتصور فى الاعتقال أن يكون لازما لتحقيق التحول الى الاشتراكية ولكنه قد يكون لازما لحمايته ٠ ولا يتصور أن يكون لازما لحمايته الا اذا حددنا الافعال الخطرة والضارة التي يمكن أن تكون موقفة للبناء الاشتراكي وهو أمر يقتضى التشريع ٠٠٠ فنحدد هذه الافعال الخطرة أو الضارة ونفرض عقوبة على من يرتكبها ٠ ويصبح المرجع فى مسألة الشخص لقانون يحاسبه عن تهمة معينة لا عن حالة أو وضع ٠ وهذه الجرائم التي تكشف عن عداة خطر للاشتراكية ومصالح الشعب يمكن أن تلحق بجرائم أمن الدولة وهى جرائم ينظم القانون اجراءات سريعة وحاسمة للملاحقتها وضبطها ومحاسبة المسؤولين عنها ٠

فاذا رأى مع ذلك الإبقاء على سلطة الاعتقال مع تحديد حالاتها ، فانه يتعين وضع نظام لمراجعة أوامر الاعتقال والتنظم منها أسوة بما قدمناه بشأن الاعتقال الذى يتم طبقا لقانون الطوارئ ٠ فليس من المستساغ أن يكون

٥ الى قانون تدابير أمن الدولة يصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ المرفوف
ساون حماية الحريات ونظم حق النظم أمام القضاء فى الأوامر التي تصدر طبقا لقانون
الطوارئ ٠

للمعتقل طبقا لقانون الطوارئ. حق الالتجاء إلى محكمة القضاء الإداري
بمجلس الدولة ، ولا يكون ذلك للمعتقل طبقا لقانون تدابير أمن الدولة ،
نتيجة أن هذا القانون ينص على أنه لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه
أمام أية جهة في القرارات التي تصدر وفقا له وهو نص خلا منه قانون
الطوارئ . وهنا أيضا يمكن أن تعرض أوامر الاعتقال على اللجنة التي
اقترحناها لمراجعة أوامر الاعتقال التي تصدر طبقا لقانون الطوارئ كما
تعرض بعد ذلك على اللجنة الأعلى إذا انقضى ثلاثون يوما على قرار اللجنة
الأولى ، ويتجدد الرض كل ثلاثين يوما .

على أن الأمر يجب ألا يكتفى فيه بتنظيم قانوني لسلطات الحبس
والاعتقال ، بل إنه يقتضى تقرير اشراف مباشر للنائب العام على جميع
أماكن الاعتقال ، كما يقتضى وضع قانون منظم للمعتقلات يتضمن حسن
معاملة من يتقرر اعتقالهم . فيجب ألا يفرض عنا أن المعتقل شخص اقتضت
دواعي الحيلة حجزه ، ومن ثم فإن الاعتقال ليس تنكيلا أو انتقاما وإنما
هو تحفظ ، فيجب أن يتاح للمعتقل القراءة والزيارة وتنظيم مأكله وعدم
تشغيله في أعمال شاقة ، حتى لا يصبح مركز المعتقل الذي حجزته
السلطات من باب الحيلة والتحفظ ، أسوأ من مركز المحكوم عليه
لجريمة ارتكبها . ومن الحكمة ألا تتحول فترة الاعتقال ، إلى فترة لتدعيم
عداء المعتقل للمجتمع . وإذا كان من الانصاف أن نقول إن السجن قد
تطور تطوراً متقدماً في السنوات الأخيرة ، فإن الأولى أن تتطور المعتقلات .

وما دامت اللجنة ستعرض للضمانات القانونية ضد القبض والاعتقال
فإن عليها بصفة خاصة أن تراجع الاختصاصات الموسعة التي نص عليها
قانون الاحكام العسكرية بالنسبة للجرائم التي يرتكبها المدهنيون وأن تراجع
الضمانات عموماً في هذا القانون وقد سبق أن شرحنا تفصيلات ذلك في
مقال سابق .

٥٠ والحراسة

فإذا انتقلنا إلى نظام الحراسة ، فإننا نرى أن نوضح الحقائق الآتية:
١ - أن نظام الحراسة على أموال رعايا الإعداء نظام قديم ومسلم به
وقد طبق خلال الحرب العالمية الأخيرة حينما فرضت الحراسة على أموال
الرعايا الإيطاليين والألمان .

٢ - ان هذا النظام ذاته طبق على اموال رعايا الانجليز والاستراليين واورنسيين نتيجة عدوان السويس عام ١٩٥٦ ، كما طبق على اموال من كان يعرف اعتنائهم ، ومن المعروف انه في ذلك الحين كان هناك عدد كبير من الموالين بحكم عنصريتهم الى الحركة الصهيونية - وقد طبق هذا النظام بعد ذلك في عام ١٩٦١ على اموال البلجيكيين .

٣ - ان نظام الحراسة كان وسيلة ناجحة لتخصير الشركات الانجليزية واورنسية ، تم ضمها الى القطاع العام لتكون نواة له .

٤ - ان الحراسة قد فرضت في اكتوبر ١٩٦١ - عقب أزمة الانفصال - وبعد ان مضت شهور على صدور قوانين التأميم ، بدت فيها بعض الاتجاهات المعادية للاشتراكية . وكانت هذه الحراسة منصرفه اساسا الى تصفية طبقة الملاك والرأسماليين . وكانت هذه الحراسة مستندة في فرضها الى نظام الطوارئ .

٥ - ومن ثم فانه يزوال نظام الطوارئ رفعت الحراسات في ٢٤ مارس عام ١٩٦٤ ، وتحولت الى نوع من التأميم ، اذ نص القانون الصادر برفعها على زيلولة الاموال التي فرضت عليها الحراسة الى الدولة مع تمويش صاحبها بما لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه .

٦ - ولكن طبقا لقانون تدابير أمن الدولة الذي صدر في نفس التاريخ اجيز فرض الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الذين يأتون عملا بقصد وقف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة - وقرارات فرض هذه الحراسة هذه لا يجوز الطعن فيها . وتنفيذا لهذا القانون فرضت الحراسة على بعض المنشآت وعلى اموال بعض المواطنين ومنهم من كانت الحراسة قد رفعت عنه بعد زوال نظام الطوارئ .

٧ - ان تيسيرات كثيرة صدرت خلال المدة الاخيرة بشأن من خضعت موالهم للحراسة ذهبها تقرير مراتب لهم واستثناء من خضعوا للحراسة بالتبعية - ثم تمت مراجعة لحالات الحراسة ورفع منها ما تبين انه لا يستند الى اساس سليم .

ومن هذا العرض المتقدم يتبين ، ان الحراسة كانت لها مهام ثلاث ، ادتها في مراحل ثلاث : مهمة وطنية وهي الحراسة التي تقررت على اموال رعايا الاعداء ، وهي مهمة لا تقبل مناقشة وهي التي تقررت خلال مرحلة

العدوان الثلاثي ونقلت ملكية هذه الأموال الى الدولة فكانت نواة للقطاع العام .

ومهمة اجتماعية وهي الحراسة التي تقررت بغية تصفية طبقة كبار الملاك والرأسماليين ودفع عجلة التحول الى الاشتراكية ، وهي التي تقررت خلال السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٦٤ بعد صدور القوانين الاشتراكية . وكانت الحراسة في هذه الحالات مقدمة لنوع من التأمين . فالأصل السليم كان يقضي أن يتم التحول الى الاشتراكية دائما بطريق التأمين الذي يصدر بقانون يتضمن قواعد عامة يسرى على مراكز موضوعية ويضع شروطا يكون من مفتضاها الا يطبق الا على من تتوفر فيه هذه الشروط . ولكن بعض الاعتبارات قد اقتضت الالتجاء الى نظام الحراسة ، تهيئدا لحصر الأموال التي تخضع له ودراسة المركز المالي للخاضع للحراسة ، ومن ثم فقد كان مقدمة الى تأمين تم عند رفع هذه الحراسات وتميؤص أصحابها بسندات لا تتجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه . وقد سلم الميثاق بهذه المهمة الاجتماعية للحراسة .

أما المهمة الثالثة التي ادتها الحراسة فكانت بعد ٢٤ مارس عام ١٩٦٤ وقد اختلطت فيها فكرة العقوبة بفكرة الغاية الاجتماعية إذ أن قانون تدابير أمن الدولة أجاز فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يرتكبون أفعالا محددة بقصد وقف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال ، أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة .

ومن ثم فقد أصبح من اللازم وقد أجزنا أن توقع على المواطن هذه العقوبة ، أن نحيطها بالضمانات . وقد سبق أن اقترحت تنظيم طريقة فرض الحراسة فتبدأ خطواتها بتحفظ على أموال الشخص المطلوب اتخاذ الاجراء ضده . على أن يرض أمر التحفظ على محكمة عليا بعد ذلك لبيت فيه بفرض الحراسة أو إلغاء التحفظ وذلك بعد أن تستمع الى دفاع المطلوب وضع أمواله تحت الحراسة . فان في ذلك ضمانا للمواطن الا يصيبه هذا الاجراء الا اذا توافرت له مبرراته . ويمكننا الاسترشاد في ذلك بالقانون الذي أصدره الرئيس عبد الناصر في ٩ أكتوبر بمقتضى التفويض الممنوح له من مجلس الأمة والذي أثنى اجراء تحفظيا يمنع المتهم باختلاس الأموال العامة من ادارة أمواله ويعين وكلاء لادارتها ، مما يجعله نوعا

من الحراسة يفرضه القضاء. اذ يتولى النائب العام سلطة التحفظ واذ يجوز
الظلم منه أمام القضاء * .

علا. ان اجراءات الاعتقال والحراسة ليست هي كل ما يجب ان
نتناوله بالبحث . . فهناك نواح اخرى ارجو ان أعالجها في مقال آخر .
ويكتفي الآن ان اعود فأؤكد ما أشرت اليه في بداية هذا المقال من ان
نجاح لجنة مجلس الأمة في اقتراح تنظيم للحريات يتوقف على الملازمة بين
حرية الفرد وحرية المجتمع .

* ولد اخذ بهذا الرأي في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذي صدر بعد العودة
الصحيح .

ظاهرة خطيرة *

من بين الأعداد التي وصلتنا أخيراً من الوقائع المصرية ، لاحظت ظاهرة خطيرة تقتضي التأمل . فقد نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٧٨ الصادر في ٧ إبريل سنة ١٩٦٩ قرار من وزير العدل بتعديل اختصاص محكمة المروء بالاسكندرية .

والى هنا ، لا يبدو أى وجه للضاربة .

ولكن إذا عرفنا أن هذا القرار كان قد صدر في أول يناير ١٩٥٦ أى منذ أكثر من ثلاثة عشر سنة وأنه يحمل توقيع المرحوم أحمد حسنى وزير العدل الذى توفي منذ سنوات . . فإن الظاهرة لا تصبح غريبة فقط بل خطيرة أيضاً !

ووجه الخطورة أولاً : أن قانون نظام القضاء يشترط صدور قرار من وزير العدل بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية ، وذلك لإنشاء أى محكمة جزئية تختص بنظر نوع معين من القضايا ، مثل محكمة مرور الاسكندرية التى صدر بها قرار وزير العدل في أول يناير ١٩٥٦ ، والتى خصها بنظر الجناح والمخالفات الخاصة بقانون المرور الذى كان قد صدر قبل ذلك بشهور . وعدم نشر هذا القرار ، لا يدع سبيلاً للمواطنين

* جريدة الأهرام في ٨ مايو ١٩٦٩ .

ولقد ترتب على نشر هذا الملل صدور أمر باعتقال كاتبه في سجن القلعة ، وقد ظل معتكلاً لمدة أيام . انظر الفصل الثالث عن مذكريات الكاتب في ذلك يوم له في المعتقل .

للمعلم بالمحكمة التى تختص بنظر قضاياهم ، ولا يمكنهم من التحقق من سلامة هذا الاختصاص .

ووجه الخطوة ثانيا ، أن نشر هذا القرار اليوم ، معناه أن النشر لازم ومعناه أن هناك أمملا جسيما فى عدم نشره مدة ثلاثة عشر سنة !
فمن المسئول عن ذلك ؟

أتكون مسئولية وزارة العدل ووزراء العدل الذين تعاقبوا عليها خلال هذه السنوات الطويلة ؟

أتكون الجهة المختصة بنشر القرارات هي المسئولة ؟

أيكون القرار قد « دشت » أو أهمل سهوا ؟

وكل احتمال من هذه الاحتمالات أسوأ دلالة من غيره .
إن الأمر يقضى فى نظرى التحقيق .

وأهم من ذلك أنه يقتضى إعادة النظر فى إجراءات نشر القوانين والقرارات فى الجريدة الرسمية والوقائع المصرية * .

فإن القوانين والقرارات تخاطب الناس وهى بذلك تقتضى أوسع مدى من العلانية ، فى مجتمع ديمقراطى .

وظاهرة اغفال نشر بعض القوانين أو التراخي فى نشرها أو إعطاء تاريخ للنشر مفاير للتاريخ الحقيقى ، أو النشر فى عدد رمزى محدود من النسخ استيفاء لمجرد الشكل الدستورى — هذه الظاهرة قد تكررت .

وفى السكوت عليها مخاطرة بحقوق المواطنين .. وإهدار لسيادة القانون ، محاف لروح بيان ٣٠ مارس .

* سبق للكاتب أن نشر مقالا فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٦٣ تحت عنوان « واجب الهيئة العامة لمبتون للطابع الأميرية » التقد فيه الطريقة التى يتم بها نشر القوانين والقرارات الرسمية والفرائى فى نشرها وجاء فى هذا المقال :
« لذلك لقد أصبح من اللازم أن يمد تنظيم هذا الجهاز المكلف بنشر القوانين منها ما يقرر علويات جنائية كما أن بعضها يتضمن أحكاما جديدة تؤثر على حقوق الأفراد أو علاقاتهم ببعضهم . ويسجد نشر هذه القوانين فى الجريدة الرسمية تعبير نالفة .. ولا يمدد أحد بجعله القانون » .

في منزل القلمية

الخميس ٨ مايو ١٩٦٩ :

كان يبدو يوما عاديا ككل الأيام . غير أني استيقظت فيه أكثر
تبكيرا . وهذه عادتي كلما كنت أنتظر مقالا لي في الأهرام . وبقيت في
انتظار الجريدة حتى وجدتها تحت عقب الباب في السادسة . فعدت
وقرات مقالني واطمأنت إلى أنه لم تقع فيه أخطاء مطبعية . ثم دفعت به إلى
زوجتي ، وكانت قد قرأته معي قبل تقديمه للنشر ، وقلت لهما أعيدي
قراءته هل تظنن أن وزير العدل سيستاء منه أو أنه قد يستغل ضده ،
مع أن الواضح أنه إذا كانت هناك مسئولية من علم نشر قرار من
١٣ سنة ، فهي ليست مسئوليته . وردت على زوجتي بعد قراءته بأنها
لا تجد فيه شيئا .

وخرجت معي ابنتي نعمت وأمينة لأوصلهما إلى المدرسة . وودعني
ابنتي الصغيرة ليل على الباب .

ووصلت الأهرام في موعد المعتاد حوالي الثامنة والربع ، أوج
بالنشاط . ونظرت في بعض الأعمال الإدارية . ثم دق جرس التليفون
وكانت للمتحدث جارة لنا وقالت أنها تدعونا لسماع أم كلثوم لديها الليلة
فعدتها بالحضور إذا لم تكن زوجتي قد ارتبطت بأي موعد آخر .

وفتحت أمامي أوراقي وبدأت أعمل .

✽ انظر التعليق بعد ذلك .

وقبيل الماشرة صباحا دق التليفون عن طريق السكرتيرة التي قالت انه سيد زكى من المباحث العامة (١) . فقلت لها أوصلينى به . فبدأ حديثه بالتحية وبأنه كان بالاهرام بالأمس ولم يتسع الوقت للمرور على ، ثم قال لى : المفتش بتاعنا عاوز يشوفك ممكن تمر عليه - قلت له : هل هو استدعاء ؟ قال لى : أبدا هو بس عايز يكلمك فى حاجة . قلت له : اذا كان أمرا يتعلق بالاهرام فيجب أن تخبرنى ، لأنى يجب أن أخبر رئيس مجلس الإدارة قبل ذهابى إليكم ، فقال لى : لا أبدا . فقلت : ومتى يريد مقابلتى ، قال : الآن . . قلت له : وهو كذلك .

وفكرت لحظة . لا يعقل أن يكون المفتش يريد محادثتى فى أمر يخصه ويطلبنى للحموض بل المفروض أن يحضر لى . ولكن سيد زكى أكد لى أنه أمر لا علاقة للاهرام به . وقلت فى نفسى لعنه استعلام عن شأن من شئون جمعية الاقتصاد والتشريع التى انتخبت فيها سكرتيرا عاما .

وكنيت قد سمعت قبل ذلك أن هذا الاستدعاء الودى قد يكون لديره باجراء لا يسر . ولكنى طردت الفكرة . وقلت فى نفسى : ليس هناك ما يبرر أى انزعاج . وقلت لسكرتيرتى « عواطف خلاف » سأذهب لسيد زكى فى المباحث العامة ولكن اذا سأل عنى أحد قولى له أننى ذهبت الى وزارة العدل . وقد قصصت بذلك ألا يعرف أحد بذهابى الى المباحث العامة .

وأثناء نزولى بالمصعد ، قابلت محمود أبى يزيد الموظف بمكتبى . وسألته عن وجهته ، فقال لى : الى محكمة مصر . فقلت له تعالى فى سيارتى وسأوصلك قريبا . وأنزلته عند وزارة الأوقاف ثم اتجهت الى إدارة المباحث العامة وأوقفت سيارتى على الرصيف المقابل .

كان فى انتظارى عند الاستعلامات أحد المخبرين الذى قادنى الى مكتب سيد زكى فى الطابق الأول . فقابلنى هاشا وطلب أن أشرب فنجان قهوة قبل مقابلة المفتش . وتحدثنا عن مقال اليوم وأبدى زملاؤه دهشة من تأخير نشر قرار ١٣ سنة . وتحدثنا عن تدخين الفليون ، وعرض على وقد لاحظ أن كيسى كاد أن يفرغ أن أجرب ما لديه من تبغ . ولكنه نفث فى أدراجة بسرعة فلم يجد . فقلت له لنذهب الى المفتش .

ودخلنا الى المفتش وهو أحمد صالح وكنيت أعرفه منذ زمن بعيد حينما كنيت وكيلًا للديانة . واستقبلنى بأدب وطلب لى قهوة مرة أخسرى . ثم ابتدئنى بقوله : عندي خبر مش كويس . قلت : خيرا قال : عايزينك

(١) اللواء سيد زكى مدير العلاقات العامة بوزارة الداخلية حاليا .

تفقد معانا بنوية . قلت له : ماذا تعنى ، وكنت قد بدأت أدرك الموقف ،
قال : لقد صدر امر باعتقالك .

فاجبت دهشا . . اعتقالى أنا ؟ قال لى : لقد كنت أشد منك استغرابا
فنحن نمرتك . ونيس لدينا شيء ضحك . قلت له : هل تعرف ماذا يعنى
هذا وأنا شخص عام وأقوم بنشاط هام فى خدمة البلد . اننى الليلة ذاهب
الى الاحتفال بذكرى ذوال النازية الذى تحتفل به جمعية الصداقة العربية
الألمانية ، وكنت بالأمس بالمعهد الدبلوماسى الذى محاضرة للدبلوماسيين
عن جرائم الحرب التى ارتكبتها اسرائيل . وهذه الأيام أعد دستوراً لليمن
الجنسوية .

وقال أحمد صالح : على أى حال هذا كله سنبلغه .

قلت : وهل يعلم الأستاذ هيكى ؟

قال : لا ، ولكننا سنخاطبه بعد تنفيذ الأمر .

قلت : اسمح لى أن أتصل به .

قال : التعليمات تقول لا . ولا جدوى الآن لأن القرار صدر ويجب
أن ينفذ .

واستغل النفاذ فى هدوء الى كيفية ابلاغ اسرتى . وقلت لهم ،
سأكتب لزوجتى بأننى استدعيت الى عدن وسافرت على طائرة خاصة ،
وهى تعلم بأننى مكلف بأعداد دستور لليمن الجنوبية وسأطلب منها فى
الخطاب أن تعد لى حقبة بها ملابس بحجة أنها ستلحقنى فى أول طائرة .
وكتبت الخطاب . واتفق على أن يذهب سيد زكى بالخطاب الى الأنسة
نوال سكرتيرة الأستاذ هيكى ، لتوصله الى زوجتى ، حتى لا ترقاب فى
شيء . وأن أسلمهم مغاليتى ليداعها بجراج الاهرام .

ونزلت ، والجميع يؤكدون أنهم لا يعرفون سببا لهذا القرار ،
وركبت مع سيد زكى سيارة المباحث متجهين الى القلعة . وفى الطريق راح
يتأسف لاستدعائى بهذه الطريقة ويقول أنه لم يكن يعلم شيئا عن
سبب الاستدعاء .

ووصلنا معتقل القلعة . واستقبلنى ضابط شاب عرفته أنه يتبع
المباحث العامة ، وقد تبينت فيما بعد أنه يعرفنى وأنه رأى مرة فى جمعية

الاقتصاد والتشريع وأنا أناقش المفهوم الجديد للجرائم الاقتصادية .
وابتسمت .

وطلب منى ضابط نظامي آخر بأدب أن أسلمهم حزلي ورباط
عنقي . وقتت ضاحكا : انتي لن انتصر . ثم سلمت للأمانة النقود التي
كانت معي ومن حسن الحظ كان معي حوالي خمسين جنيها ، اذ كنت
ساقابل أخى وأسلمه نصيبى في مصروفات والدتي . وأفهموني أنه
يمكنني أن أطلب شراء ما يلزمي من هذه المبالغ . وسألني الضابط عن
اسمي الرباعي وعما اذا كان قد سبق اعتقال . فأجبت بالنفي . وانصرف
سيد زكي بعد أن علمت أن ضابطا كبيرا هو حسن أبو باشا سيحضر لي
بعد قليل .

ودخلت الى المعتقل وقادوني الى حجرة صغيرة بها سرير . هوساتي
وأحضروا لي كرسيًا جلست عليه . وكان سيد زكي قبيل انصرافه قد
اعطاني كيس تبغ كما اعطاني بعض الكتب الدينية ، اذ كنت قد طلبت
منه ما اطالعه .

وبعد قليل ، حضر حسن أبو باشا (١) وقابلته في حجرة مجاورة
بها مكتب . وقال لي : لريدك أن تجيب على هذا السؤال : ما الذي تقصده
بمباراة اغفال نشر بعض القوانين ، علما بأن القوانين تصدر الآن بموافقة
مجلس الأمة أو بمقتضى قرار من رئيس الجمهورية .

وكانت هذه العبارة قد وردت في نهاية مقال المنشور اليوم .

وامطى لي أربع ورقات ، وقال لي أجب على السؤال . أمانك ساعة
سأحضر بعدها لأحصل على ردك .

وقلت في نفسي : اذن فهذا هو سبب الاعتقال .

وانفجرت اساري قليلا ، لأنني وجدت أن الاعتقال يرجع الى واقعة
محددة يمكن الإجابة عنها وليس مصدره معلومات أو شائعات يصعب
تتبعها . ولكنني أجفلت في نفس الوقت ، وقلت : ان صدور هذا القرار
وبغير إخطار هيكل به ، يعني أنه صدر من أعلى المستويات . وأمسكت
الورق . وفي أقل من ربع ساعة كانت العبارات تتدفق وتسد بامانة
وموضوعية قصة نشر القوانين والقرارات من أولها . وذكرت الحالات التي
أعرفها والتي لم يتم فيها النشر أو تم بطريقة قاصرة أو في تاريخ متأخر ،

(١) اللواء حسن أبو باشا الذي أصبح فيما بعد مساعدا لوزير الداخلية .

وبينت لماذا أثرت عدم التصريح في المقال بهذه الحالات والاكتفاء بالحالة الحديثة التي كانت خاصة بقرار من وزير العدل صدر من ١٣ سنة ولم ينشر الا اليوم * .

وعدت الى حجرتي ، وادركت انه لا يبدو أن يدا سحرية ستمتد الى وتنشلتني فوراً . وبدأت أعد عدتي . طلبت شراء « ترموس » وفاكهة ويسكوت . وكان الجميع في غاية الأدب . وقدموا لي كوب شاي . وانتظرت حتى نبيل الساعة الثالثة ولم يحضر حسن أبو باشا . ثم فهمت ان الورق الذي كتبتة قد أرسل اليه وأنه لن يحضر .

وعرضوا علي طعاما ، فاعرضت عنه . لم أحس برغبة في تناول أي طعام . وطلبت كوبا آخر من الشاي . ثم طلبت مصحفا . لم أدر لماذا أحسست في هذا الوقت بأنني يجب أن أكون قريبا من الله . ووعدني أحد الجهود الكلفين بأنهم ياتون لي يشتري لي واحدة .

وتلفت حولي ، ان المكان ليس بشما وهو محتمل . ودورة المياه ليست نظيفة تماما . ولكن لافترض أنني في منزل ريفي . وكثيرا ما ذهبت الى أسبوط للمرافعة في قضايا ، ولم تكن اللوكالة هناك خيرا من ذلك .

وقبيل الثامنة مساء ، حضروا لي الطلبات التي طلبت شراءها . وملأوا لي الترموس ماء مثلجا . وطلبت منوما . وقلت لأستعد للنوم . ولكن أحد الضباط جاءني وقال لي لقد وصلت حقيبة ملابسك . فقلت بأشأ : حال ، إذن تم إخطار زوجتي بأنني مسافر .

ولكني انزعجت قليلا حينما فتحت الحقيبة ووجدت بها ثوبا للفلبيون وأنا لم أطلب منها ذلك . وهي تعرف أنني أشتري عادة التبغ من الطائفة حينما أسافر ، ثم لاحظت أنها وضعت لي « روبا » وأنا لم أطلبه وهي تهتم أن الجو شديد الحرارة في عدن . ولكني عدت وقلت ربما كان ذلك لا يدل على شيء . وأنها وهي تعد حقيبتني بنفسها تصورت وأنا مسافر لهمة خاصة ، وفي طائرة خاصة ، فلا يليق ألا يكون معي روبا .

* من المصادقات المحيية أنني لم أكتشف حلا للقرار بنفسى . ولكن زميل الاستاذ مصطفى البرتال ، وكان رئيسا لتسم القضايا بالأحرام وقتئذ هو الذي دخل من حاملا عدد الوقائع المصرية ولقت نظري اليه ، فالتفت للواقعة وأمسكت القلم وكتبت المقال على الفور . ولم تسخرف كتابته عدد دقائق ، لان الوقائع كلها كانت حاضرة في ذهني .

ثم قال لي الضابط ، ستسمع أم كلثوم الليلة • عندما مدياع يذيع
على فناء المعتقل •

وبدا صوت أم كلثوم ينساب بصوت عال - هذه ليلتي • • وقلت في
نفسى : كان المفروض أننى ممدعو الليلة لسماع أم كلثوم لدى جارتنا •
وبدأت أسأل نفسى : أهي حقيقة التى أعيشها الآن أم انه حلم
وكابوس كئيب •

لقد كنت بالأمس أختال وأنا أحاضر بثقة وأرفع بين يدي كتابا عثرت
عليه للمؤلف الفرنسي ميرلان ويرجع الى عام ١٨٢٦ وقصته ما يثبت أن
نابليون كان لا يثق في ولاء اليهود وأنه طلب منهم المواثيق وأنهم أجابوه
وقتنذ بما يناقض ما دعت اليه الصهيونية بعد ذلك •

كنت هكذا بالأمس • وكنت في هذا الصباح أضع التعديلات الأخيرة
على دستور اليمن الجنوبية •

وأعدت استعادة العبارات التى سببت لي هذا الازعاج • ترى ،
هل قرأها هيكل ؟ ولكن على الجمال قرأ المقال أمامى بنفسه ولم يجد فيه
ما يدعو الى التساؤل • ثم علمت من محمد صيد أحمد أنه قرأه • والرقيب
الم يقرأه بعد ذلك • ربما كانت العبارة شديدة ولكن المناسبة كانت
تقتضيها وأنا بالذات كنت مصابا بنوع من الحساسية مما لمسته بنفسى
من استهتار سكرتارية الحكومة فى نشر قرارات هامة ذات صفة تشريعية •
ترى ، هل يطول بقاى ؟

كان المفروض أن نزرع والدتى هذا المساء كما دتينا مساء كل خميس •
وترأت لي وجوه بناتى الحبيبة • ورحت أتقلب فى فراشى وصوت أم كلثوم
لا يستطيع أن يسرى عنى •

وتناولت منوما • ولا أعرف متى انتهت حفلة أم كلثوم • كل
ما شعرت به كان شعاعا من الشمس يدخل غرفتي الصغيرة متلهصما •
انه صباح الجمعة •



تطبيق على هذه المذكرات :

كتبت هذه المذكرات وأنا وعدي فى زنازاتى بمنعقل القلعة ،
وهانذا أنشرها بعد عشر سنوات دون أى تعديل فيها •

وقد مكثت ضيفا على معتقل القلعة سبعة أيام وأفرج عني في اليوم الثامن وكان من شهادتهم في المعتقل الأستاذ / محمود عبد اللطيف المحامي والسيد/ عبد اللطيف المردني الذي توفي منذ سنوات ، وكانا متهمين في قضية وصفت بالتآمر وقد حرصا على تجنبتي من بعيد .

وخلال مدة اعتقال كتيبت أكثر من خطاب الى الرئيس جمال عبد الناصر شارحا موقفي والى الأستاذ/ محمد حسنين هيكل طالبا تدخله ، وبين يوم وآخر كان السيد/ شعراوي جمعة وزير الداخلية وقتئذ يؤيد ضابطا للاطمئنان على راحتي وما اذا كانت لي رغبات في هذا الشأن .

وعقب خروجي من المعتقل اتجهت بي السيارة الى وزارة الداخلية حيث قابلت وزيرها السيد/ شعراوي جمعة الذي طلب مني الا يترك ما حدث اثر في نفسي ، وقد شكرته على اهتمامه بالسؤال عني اثناء وجودي بالمعتقل ، والعمل على تخفيف وطأة هذه الاقامة الجبرية . وبعدها توجهت مباشرة الى جريدة الاهرام فاستقبلني الأستاذ/ محمد حسنين هيكل وبقية الزملاء مرحبين . ومهمت من الأستاذ/ هيكل أن اعتقالى قد اثار ضجة وأنه كان على وشك أن يقدم استقالته لأنه رأى في هذا الاعتقال مساسا به شخصيا ، وعلمت منه أنه كان قد صدر قرار باعفائي من جميع المناصب التي كنت أشغلها ولكنه حينما قابل الرئيس عبد الناصر وافق الرئيس على أن أظل مستشارا قانونيا للاهرام مع استمرار اعفائي من منصب عضو مجلس ادارة الاهرام ومجلس ادارة هيئة الصحافة العربية المتحدة وعلى الاستمرار في الكتابة ، وإن كنت قد عدت فسمح لي بالكتابة في موضوعات متعلقة بالموقف من اسرائيل - وقد فكرت وقتئذ في أن أبحث عن عمل آخر كمستشار قانوني أو أستاذ في الجامعة في أى بلد عربي وعرض على الصديق الأستاذ / أحمد بهاء الدين معاونتي في ذلك ، وحينما عرضت الفكرة على الأستاذ/ هيكل لم يشجعها وقد عدلت عنها .

وقد عرفت أيضا بعد خروجي من المعتقل أن الاتحاد الاشتراكي كان قد أصدر نشرة في نفس يوم اعتقالى موقعة بتوقيع « سكرتير اللجنة المركزية د. جينيفي » ، ونصها كالآتي :

« كتب جمال العطيفي في جريدة الاهرام الصادرة صباح اليوم ١٩٦٩/٥/٨ مقالا بعنوان ظاهرة خطيرة ينتقد فيها وزارة العدل لتأخير نشر القوانين الصادرة في جريدة الوقائع المصرية ، غير أن بداية المقال كانت مدخلا الى موضوع آخر ليست له صلة بالظاهرة التي يشير اليها ،

فحول القضية في نهايتها حسب التسمية التي أطلقها على الظاهرة من قضية تأخير نشر القوانين وهذه مسئولية وزارة العدل أم الجهة المختصة بنشر القرارات ، الى قضية بعيدة كلى البعد عن هذا الموضوع .

وفيهما يوجه اتهامات غير مسئولة ولا تستند الى اساس لتتشكيك في جدية ارساء دعائم الديمقراطية والنضال من اجل تعميق جذوره في مجتمعنا ، ولما كان تعدد دس هذه الايماءات للثورة ، فقد أحيل الأستاذ/ جمال العطيفي الى التحقيق حتى لا تستخدم وسائل يملكها الشعب ضد مصالح جماهير الشعب » .

كذلك عرفت ان اعتقالى قد صحبه تحقيق سياسى مع الأستاذ/ على حمدي الجبال « مدير التحرير » وقتئذ الذي اجاز نشر المقال وأن وفدا من جريدة الاهرام ذهب لمقابلة السيد / ضياء الدين داوود عضو اللجنة التنفيذية العليا وقتئذ وناقشه في اسباب الاعتقال وفي النشرة التي وزعت تبريرا له . ولا زلت احتفظ بصورة من محضر هذا الاجتماع الذي تحدث فيه بعض زملائنا في الاهرام حديثا يتسم في هذه الظروف بالشجاعة والصرامة . كما علمت أن الأستاذ/ صلاح حافظ الصحفي بمجلة روزاليوسف قد انتقد حادث اعتقالى في اجتماع عام من اجتماعات الاتحاد الاشتراكي فكان نصيبه الاعتقال عدة أيام .

وحينما وصلت الى منزلى بعد الافراج عني ، أخبرتنى زوجتى ان كثيرين قد سألوا عني اثناء مدة غيابي ومنهم الأستاذ/ عبد الرؤوف علي المحامى الذى عرض ان يرفع أمر اعتقالى الى القضاء ولكن زوجتى رأت أنه من الحكمة الانتظار حتى تتبين نتيجة مساعي الأستاذ/ هيكل . كما علمت منها ان كبرى بناتي « نعمت » وكانت حينئذ تلميذة في مدرسة بور سعيدة بالزمالك لما سمعت خبر اعتقالى دخلت الى حجرتها وعلقت فوق رأسها قصاصة جريدة الاهرام التي تحوى المقال واستمرت في مراجعة دروسها .

وفي شهر اغسطس وبعد حوالى ثلاثة شهور من خروجى من المعتقل رتب لى الأستاذ/ هيكل مقابلة مع الرئيس عبد الناصر في استراحته بالمصورة ولم أكن قد قابلت الرئيس قبل ذلك الا في اجتماعات عامة في لقاءات مع اتحاد المحامين العرب وعند زيارته لمبنى مؤسسة الاهرام الجديد، وقد قال لى الرئيس أنه سبق أن نبه هيكل الى أن بعض ما اكتبه لم يكن يتفق مع طبيعة المرحلة ثم اضاف ضاحكا ، ذنبك يقع في رقبته لأنه لم

يخبرك قبل أن تتماذى • وخلال اللقاء قال لي أنه سمع من هيكل أن لي آراء متصورة في مشاكل العدالة ، وأن ما يقلقه هو تضارب أحكام القضاء وعجز بعضها عن استيعاب الأهداف الاجتماعية للتشريع ، وأنه وجد مرة مضاعفة أمام منزله يشكو أفرادها من صدور أحكام بطردهم من مساكنهم لتأخرهم في سداد الإيجار رغم أنهم أيدوا استمدادهم للسداد بعد رفع الدعوى مما دعاه أن يطلب تعديل القانون حتى لا يطرد السكان طالما أنه دفع الإيجار قبل صدور الحكم في القضية • وقلت له أن مثل هذا الخلاف بين المحاكم مآله في النهاية إلى محكمة النقض ولكن ذلك قد يستغرق سنوات ، وأني سبق أن كتبت بحثا في عام ١٩٦٦ بعنوان الصداقة الاشتراكية اقترحت فيه إنشاء محكمة عليا تقوم على رأس المحاكم وتندمج فيها محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ويكون لها سلطة إشراف على المحاكم الأخرى ، ولها أن تتصدى من تلقاء نفسها للفصل في أي خلاف قانوني دون انتظار سنوات حتى يرفع طعن إليها وقد بدا أن هذه الفكرة قد راقته له فقال لي أن هذا أول رأي موضوعي يسمعه دون أي مطاعن شخصية ، وطلب مني أن أعد مشروعا بهذا المعنى دون الاستعانة بأحد والتفت إلى هيكل وقال ضاحكا : لو عرف « الجماعة » ما نجوت من أيديهم ! (يقصد بعض خصوم هيكل ممن كانوا في مراكز السلطة) •

وقد عدت إلى القاهرة وعكفت على إعداد مشروع قانون بشأن إنشاء المحكمة العليا ، وهو لا يخرج عما كتبت من قبل في مقالاتي ، لكنني تبينت بعد ذلك أنه قد أدخلت عليه تعديلات مختلفة أهمها حذف النصوص الخاصة بحق المحكمة العليا في الرقابة على سائر المحاكم بعد اصباح محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا فيها وحل محلها نص يعطى للمحكمة العليا حق تفسير القوانين تفسيراً ملزماً •

ورغم أن إنشاء هذه المحكمة العليا كان خطوة هامة على طريق الشرعية الدستورية نظرا لما خوله لها قانونها من حق رقابة دستورية القوانين ، إلا أن اقتران صدور قانون هذه المحكمة بإعادة تشكيل الهيئات القضائية الذي ترتب عليه إحالة عدد كبير من رجال القضاء إلى المشاي أو نقلهم إلى وظائف أخرى قد شوه صورة المحكمة العليا فبدت وكأنها ستار لإخراج عدد من رجال القضاء وهو أمر لا شك أنه يمثل عبوانا على حسانة رجال القضاء •

على أنني أميل إلى الاعتقاد بأن ما كان يشغل عبد الناصر هو ضمان التزام أحكام القضاء بأهداف الثورة الاجتماعية ، وأن قرار تبعية هذا

العدد الكبير من رجال القضاء كان نتيجة تقارير ومعلومات مغرضة عرضت عليه عرضاً سيئاً دون أن تطرح عليه كل أبعادها .

ومن حسن طالعى أننى أصبحت رئيساً للجنة التشريعية فى مجلس الشعب بعد ١٥ مايو ١٩٧١ فأصدرنا القوانين التى أعادت رجال القضاء إلى مناصبهم السابقة على نحو قصد به تضييد جراح الماضى . وقد تم هذا التصحيح على مرحلتين : المرحلة الأولى عقب ثورة ١٥ مايو مباشرة وصدر بها القرار بقانون ٨٥ لسنة ١٩٧١ بجواز إعادة تعيين من كان قد اعتبر محالاً على الماش من رجال القضاء . والمرحلة الثانية بصدور القانون ١٩٧٣/٤٣ الذى قرر إعادة جميع أعضاء الهيئات القضائية وتسوية معاشات من بلغ سن التقاعد منهم .

الفصل الثاني

القاضي الطبيعي والمحاكم العسكرية

لكل مواطن حق الانتخاب الى قاضي
الطبيعي

« المادة ٦٨ من الدستور »

ينظم القانون القضاء العسكري ويبين
مختصاصاته في حدود المبادئ الواردة
في الدستور (المادة ١٨٣ من الدستور)

• على شرعية قانون الأحكام العسكرية

• عود الى قانون الأحكام العسكرية

• ٣ مباحث في تعديل قانون الأحكام العسكرية

• مناقشة عادية حول حكم قضاة الطيران

مدى شرعية قانون الأحكام العسكرية *

لا تزال المجالس العسكرية تشكل وفقا للمجموعة المسماة (قانون الأحكام العسكرية) وتختص بالنظر فى الجرائم التى حددتها هذه المجموعة والتى يرتكبها الأشخاص الخاضعون للأحكام العسكرية ، وتتبع الاجراءات التى نصت عليها .

والواقع أن هذه المجموعة التى سميت (قانون الأحكام العسكرية)، وصدرت مطبوعة فى عام ١٨٩٣ تم أعيد طبعها فى عام ١٩١٧ - ليس لها من صفات القانون الا الاسم ! ولا يميزها عن الكتب الأخرى التى تصدرها جهات حكومية وتطبع فى المطبعة الأميرية الا انها قد اقتضت شكل مواد بلغت ٢٩٣ مادة .

فى ٧ يونيو ١٨٨٤ صدر أمر عال يبين الأشخاص الذين يسرى عليهم القانون العسكرية والجرائم العسكرية . وأشارت مادته الرابعة إلى أنه سيصدر فيما بعد أمر بتشكيل المجالس العسكرية وكيفية سيرها ، وأنه إلى أن يصدر هذا الأمر يكون الحكم فى الجرائم المشار إليها بمعرفة مجالس عسكرية تشكل بكيفية مماثلة أو مشابهة على قدر الإمكان لكيفية تشكيل المجالس العسكرية التى تحكم ما يقع من الجرائم فى جيش الاحتلال ! (هذا هو نص المادة) .

* جريدة الامراء فى ١٦ أغسطس ١٩٥٣ .

وفي عام ١٨٩٣ صدرت المجموعة المسماة (قانون الأحكام العسكرية) وقد نقلت بتصريف واقتضاب بمعرفة سردار الجيش المصري . . . (الانجليزى) من قانون ٧ يونية ١٨٨٤ ومن القوانين العسكرية الانجليزية ١

والتواقع أن الذى أصدر هذه المجموعة هو سردار الجيش المصري . . . (الانجليزى) ١ وليس هناك ما يدل على أن هذه المجموعة قد صدرت بناء على طلب الوزير المختص أو انها عرضت على مجلس (النظار) أو صدر بها أمر عال أو مرسوم ١

صدرت هذه المجموعة اذن بهذه الكيفية التى لم تتبع فيها الطرق التشريعية المقررة وقتئذ . واضطرد العمل وفقا لها مع ما أدخل عليها من تعديلات تمت بنفس الطريقة المعيبة ١

ولما صدر دستور ١٩٢٣ عني واضعوه بالنص فى المادة ١٣١ منه على أن يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها . غير أن هذا التشريع لم ينعقد لم يصدر ١ وظلت مجموعة الأحكام العسكرية التى وضعها السردار الانجليزى هي المطبقة ١

ولم توفق الحكومة الا على صيحات الدفاع المدوية فى قضية الفريق عزيز المصرى أواخر عام ١٩٤١ ، بأن هذه المجموعة لا تتفق مع الدستور ١ وكان بين المدافعين فى هذه القضية الأستاذة حافظ رمضان ومصطفى الشوربجي ومحمى رضوان .

فنشطت الحكومة وأصدر وزير الدفاع وقتئذ القرار الوزاوى رقم ٢٨ فى ٩ يونية سنة ١٩٤٢ بتشكيل لجنة لوضع مشروع لقانون العقوبات وتحقيق الجنائيات العسكرية ، برئاسة الأستاذ عبد الرحيم غنيم المستشار المساعد بادارة قضايا الحكومة فى ذلك الحين . وانتهت هذه اللجنة من وضع مشروعها فى عام ١٩٤٣ ١ ولكنه لا يزال حبيسا ١١

والآن . . . بعد أن قام الجيش بحركته وتوطدت أركانها . . . الا يحسن النظر فى أمر هذه المجموعة ؟ ١

إن رجال الثورة هم أول من يعرف ما تحويه هذه المجموعة من أحكام متضاربة غير متسقة ولا متجانسة مع أحكام القانون المسام فى العقوبات

والإجراءات الجنائية ! وانها صيغت بأسلوب عامي ركيك ! فما زالت تتضمن كلمات وتعبيرات أعجمية مثل « صاغولاغاسى » و « ديدمبان » .

وفى إجراءات المحاكمة تقضى هذه المجموعة بأن « الارتباك فى الدعوى ينتج اذا عين المتهم محاميا له ! » وتتضمن احكاما خاصة . بالترجم ، الذى كان يترجم الى الانجليزية اقوال المتهم والشهود ليفهمها السردار والضباط الانجليز .

فاذا تركنا جانبا هذه التعبيرات البالية العتيقة ، وجدنا ان اجراءات المحاكمة نفسها طبقا لهذه المجموعة معقدة معقولة ! تقتضى المجلس الرجوع الى الضابط الامر بالتشكيل او المصدق كلما أشكل عليه الامر ! ويصدر المجلس احكامه على مرحلتين : مرحلة الادانة ثم مرحلة العقوبة . ولا يتفق هذا مع كيفية اصدار الحكم الجنائي العادى الذى يصدر بالادانة والعقوبة معا ، بل انه نقل اعتباطا من احكام القانون الانجليزى الذى يأخذ بنظام المحلفين .. وهو نظام لا وجود له فى مصر ! وفى تنفيذ احكام هذا المجلس لا تستنزل مدة الحبس الاحتياطى من العقوبة المحكوم بها .. وفى ذلك مخالفة لأبسط مبادئ العقاب !

ثم ان استبدال هذه المجموعة العتيقة بأخرى حديثة متجانسة قد زادت أهميته وضرورته ، بعد أن عدل المشرع قانون الاحكام العرفية بما يسمح بتشكيل المحاكم العسكرية العرفية من ضباط ، على أن تتبع أمام هذه المحاكم فيما يتعلق بنظر الدعوى والحكم وتنفيذ العقوبة القواعد المعمول بها أمام المجالس العسكرية . أى التى تضمنتها مجموعة قانون الاحكام العسكرية الصادرة منذ ستين عاما وبذلك اتسعت دائرة تطبيق هذه المجموعة ، فأصبح من الممكن أن تشمل المحاكمات فى جرائم القانون العام التى يرتكبها مدنيون .

كما انه بالقضاء على النظام الملكى ، أصبح الكثير من نصوص هذه المجموعة لا معنى له ! مثل النص على أن للملك سلطة التصديق على احكام المجالس العسكرية العليا وأن الترخيص بالتصديق يصدر منه . وان من سلطته تخفيف الحكم أو حذفه أو استبداله !

ان الحكومة معنية بأن تضع للبلاد دستورا جديدا عهدت به الى لجنة قومية . ليس من الأوفق أيضا أن يكون للجيش تشريع عسكري كامل غير مشوب ؟

ولما أن الأوان لتتخلص من اثر مقيت للسردار والخبذوى !

عود الى قانون الأحكام العسكرية

وقد ناشدت الحكومة في مقال سابق ، أن تعيد النظر في المجموعة المسماة «قانون الأحكام العسكرية» وأن تعمل على تنقيحها لتحقيق التجانس بينها وبين أحكام القانون العام في العقوبات والاجراءات الجنائية ولتنقيتها من الكلمات العامة والغريبة . وأشارت الى أصل هذه المجموعة ، وإلى ان صلتها بقانون أمر مشكوك فيه . لأن السردار الانجليزى هو الذى وضعها في عام ١٨٩٣ ولأنه لم يصدر بها أمر عال أو مرسوم . كما أشارت الى مشروع جديد للعقوبات وتحقيق الجنایات العسكرية وضعته لجنة في عام ١٩٤٣ ، غير أنه لم يصدر حتى الآن .

ولكن نائبين فاضلين من نواب الاحكام العسكرية قد تفضلا بالرد على مقالى . ودافعا عن هذا القانون دافعا حارا ! وخالفا رأيي والخلاف في الرأي لا يضير .

غير أنني أتساءل : هناك ما يحول دون تنقيح مجموعة مهي عليها ستون عاما ووضعت في ظروف لا نعتز بها في تاريخنا ! وهى يراد منا أن نؤمن بأن بهذه المجموعة التى وضعها السردار الانجليزى وقت أن كان جيشنا تحت سيطرته المطلقة ، آيات محكمات من التنزيل لا يصح أن ننظر فى تعديلها . . . فى عهد نهضة الجيش ٩٩ . . .

دافع الزميلان عن قانونية هذه المجموعة . وكان لكل منهما نهجه فى التدليل على ذلك . فرأى أحدهما ان هذه المجموعة قانونية لأن الأمر الذى

صدر في ٤ يونيو ١٨٨٤ قد صدر مستوفيا شرائطه الشكلية . والواقع انه لم يفتنى في مقال السابق أن أشير الى هذا الأمر . ولم أنازع في قانونيته . إنما نازعت في قانونية هذه المجموعة المسماة قانون الأحكام العسكرية والصادرة في عام ١٨٩٣ !

أما الزميل الآخر فإنه قال ان هذه المجموعة قد صدر بها أمر عال في ٧ يوليو عام ١٨٩٤ ! وأدهشني هذا التدليل . اذ كيف يمكن ان مجموعة مطبوعا عليها أنها صدرت في عام ١٨٨٣ تستند الى أمر عال صدر في عام ١٨٩٤ ! على انني رجعت الى مجموعة الأوامر العلية والذكريات عن عام ١٨٩٤ فلم أجد أمرا عاليا أو ذكريتا صدر في ٧ يولية ١٨٩٤ ! بل وجدت ان أول أمر عال صدر في ذلك الشهر كان في ٨ يوليو وهو خاص بموضوع آخر هو تعديل الأمر العالي بشأن مجالس التأديب والمجلس الخصوصي !

واستطرد الزميلان في ردحهما يقولان ان هذه المجموعة لم تعرض على الجمعية التشريعية ، لأنها ليست من القوانين ذات الصلة المؤقتة التي كان يجب عرضها عليها تنفيذا للأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر ١٩١٤ . وهذا الرأي لا يتفق مع نص المادة الثانية من هذا الأمر التي تقضى بأن كل أمر عال لا يكون بطبيعته ذا صفة وقتية محضة ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية في حين انه كان من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون النظامي ، يظل مفعوله فيما بعده اجتماع الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوما ، الا اذا حصل في خلال هذه المدة عرضه على تلك الجمعية معدلا أو غير معدل » .

فذلك الأمر كان يوجب عرض القوانين غير ذات الصلة الوقتية ، لا القوانين ذات الصلة الوقتية ، كما ذهب الزميلان الفاضلان !

على أن هذا النقاش نظري محض لأن الجمعية التشريعية قد تأجلت اجتماعاتها ، لنشوب الحرب العظمى ، من ميعاد الى آخر ، حتى أجلت الى أجل غير مسمى . وتطورت الحوادث فلم تعقد مطلقا . . . حتى صدر دستور ١٩٢٣ !

وبذلك أصبح الأمر لا يخرج عن أحد فرضين : اما ان هذه المجموعة قد صدر بها أمر عال - وهو ما أنازع فيه - وفي هذه الحالة كان من الواجب عرضها على مجلس البرلمان في دور انعقاده الأول عام ١٩٢٤ ، كما تقضى المادة ١٦٩ من الدستور الملغى . والمقطوع به أنها لم تعرض . وأحد الزميلين يسلم بذلك . . .

وأما أن هذه المجموعة لم تعرض على مجلسي البرلمان لأنها ليست قانونا بالمعنى الصحيح ، إذ لم يصدر بها أمر عال أو مرسوم . وهذا تسليم بأنها ليست قانونا إلا في عنوانها !

أما الاحتجاج بالمادة ١٦٧ من الدستور التي تنص على أن كل ما قرره أنوانين والمراسيم والأوامر . . . أو اتخذ من قبل من إجراءات . . . يبقى نافدا - فإنه احتجاج لا يستقيم . لأن هذه المادة تشترط لنفاذ هذه القوانين أن تكون قد صدرت طبقا للأصول والأوضاع المتبعة !

ومجموعة الأحكام العسكرية لم تراخ فيها هذه الأصول والأوضاع المتبعة وقتلت ، كما أسلفت !

وقنت في مقال السابق أيضا أن المادة ١٣١ من الدستور الملغى قد نصت على أن يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية . . . وأن هذا التشريع الموعود لم يصدر حتى الآن . فرد أحد الزميلين بأن المقصود بالمحاكم العسكرية في هذا النص المحاكم العسكرية العرفية لا المجالس العسكرية - وأنه قد صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام الأحكام العرفية منظمًا لهذه المحاكم !

ولكني لست من هذا الرأي ، لأن الذي حدث في لجنة وضع المبادئ العامة للدستور أن المرحوم عبد العزيز فهمي باشا قال « لا حاجة بنا لمحاكم إدارية ، ولكن يلزمنا محاكم عسكرية » ثم اقترح هذه المادة ، فالمحاكم العسكرية التي قال عنها المرحوم عبد العزيز فهمي باشا أنها تلزمنا ، لا يمكن أن يكون المقصود بها المحاكم العسكرية التي نظمتها قانون الأحكام العرفية لأنها محاكم استثنائية لا توجد إلا في ظروف نادرة بل أن المقصود بها المحاكم العسكرية التي تنظم حالة دائمة خاصة بطائفة معينة !

يؤيد هذا النظر أنه لو كانت المحاكم العسكرية العرفية هي المقصودة بنص المادة ١٣١ من الدستور لكان قانون الأحكام العرفية قد أحال على هذه المادة بين مواد الدستور التي أحال عليها !

وقد رأت نفس هذا الرأي اللجنة التي شكلت في عام ١٩٤٢ لوضع مشروع جديد لقانون العقوبات وتحقيق الجنايات العسكرية إذ جاء في المذكرة التفسيرية التي أعدتها لمشروعها « ولما كان الأمر الملكي الرقيم ١٩ أبريل ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية نص في المادة ١٣١ منه على أن يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها

والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها . وقد بقي هذا التشريع للعود به منتظرا أمدا طويلا . فقد رُؤي أخيرا وضع مشروع بهذا التشريع تنفيذًا لحكم الدستور وتلبية لحاجات الجيش وهو المشروع المرافق لهذه المذكرة .

أما أحكام القضاء التي أشار إليها أحد الزميلين للتدليل على قانونية هذه المجموعة فلا تصلح أساسا للاحتجاج ، لأن البحث في قانونية هذه المجموعة لم يكن هو المروض في هذه القضايا !

وما زلت أقول بشأن هذه المجموعة أنه لم يصدر بها أمر عال أو مرسوم وانها لم تعرض على مجلس النظار . بل أن الذي وضعها هو السردار الانجليزى كوتشندر ! وقد وضعت باللغة الانجليزية . وصدرت في عام ١٨٩٣ في كتاب يضم المواد بالانجليزية والعربية . ولم يكن هذا الكتاب مطبوعا بالمطبعة الأميرية بل طبع بمطبعة التأليف بمصر !

ولو كان قد صدر بهذه المجموعة أمر عال لأشير الى ذلك في صدرها وليسقتها الديباجة المعتادة التي تدل على أنها صدرت من ولي الأمر مستوفية شرائطها الشكلية . ونشرت في مجموعة الأوامر العالية والذكريات ! ولأعرب مثلا بأمر عال صدر في ١٣ يولية ١٨٩٣ أى في نفس السنة التي صدرت فيها هذه المجموعة - وهو خاص بانشاء شركة لعبل السكر وتكريره بالقطر المصرى - فإنه منشور في مجموعة الأوامر العالية والذكريات ومسبوق بدباجة تدل على عرضه على مجلس النظار وصدوره من ولي الأمر ! وقلت في مقالى السابق ان هذه المجموعة تحوى تعبيرات عامية ركيكة ومن الواجب تنفيذها بها . وضربت أمثلة لذلك كلها مستقاة من المجموعة نفسها في آخر طبعتها بالمطبعة الأميرية !

ولم يوافقنى الزميلان الفاضلان ، ولكنهما اختلفا في ردهما !
لنذهب أحدهما الى أن هذه الألفاظ قد ألفت منذ زمن بعيد .
أما الآخر فقد دافع عن استعمال هذه الألفاظ وقال عنها انها مظهر من مظاهر الحياة العسكرية المصرية وان هذه التسميات انتمت في اللغة ولكنه لم يقل انها قد ألفت منذ زمن بعيد !

والواقع أن هذه التعبيرات ما زالت موجودة في نصوص هذه المجموعة هذه التعبيرات التي ضربت المثل بها في مقالى السابق .

ولعل الزميل يعنى بالكلمات التي ألفت هذه الكلمة التي تضمنتها ورقة ملونة أرفقت بهذه المجموعة في طبعتها الأخيرة وجعل لها عنوان كلمة

« استدراك » • مثل عبارة « ادجوتانت جنرال » وقد استبدل بها عبارة
« رئيس ادارة الجيش » ؟

وانى اسأل الزميل الكريم : هل هذا التعديل المسمى « استدراك » قد
صدر به قانون ؟ والا يعرف الزميل جيداً ان القانون لا يعدل فيه حروف
واحد الا يقانون ينشر في الجريدة الرسمية ! أم انه لم يصدر قانون بهذه
التعديلات ، لأن الحقيقة ان هذه المجموعة ليست قانوناً !

على اننى اؤكد ان التصيرات التى ذكرتها فى مقالى السابق لم تعدل
ولم تبدل •• بل ولم تتضمنها الورقة الملونة المرفقة بالمجموعة !
وهل يمكن الدفاع عن هذه التعيرات الغريبة فى قانون صدر منذ
ستين عاماً ولا يزال معمولاً به حتى الآن •• ؟

هل يمكن الدفاع عن نص يقول ان الارتباك فى المستوى ينتج من
تعيين المتهم معامياً له ؟

•• وعن نص يسمى مراجعة القرار تحويراً له وعن عقوبة تسميها
هذه المجموعة « النكدير » ويقصد بها اللوم •• وهل يمكن الدفاع عن تعبير
« موالسة » و « البارولة » وسوء معاملة حسان مستعمل فى الحسبة
الاميرية ؟!

وما الذى يضير حينما اطلب تفكيح هذه الكلمات والعبارات ! ...
ليصبح قانون الجيش - الجيش الذى نعتز ونفخر به - القانون الرصين
الكامل الواضح •

اما المبادىء السامية التى تضمنتها مجموعة الاحكام العسكرية والتى
دافع عنها نائبا الاحكام فى حماس بالغ - فليس هنا مجال مناقشتها !

على اننى لم اكرر على هذه المجموعة الفضائات التى اعطتها للتهمين
ولم أجردها من كل مزايها •• ولكننى طالبت واطالب بتحقيق التجانس
بينها وبين أحكام القانون العام فى العقوبات والاجراءات الجنائية لأن هذه
المجموعة تتضمن نظاماً قانونياً مختلفاً تمام الاختلاف عن نظام القانون
العالم ! ولا نجد مثل هذا الاختلاف بين القانون العام والقانون العسكرى
فى فرنسا أو انجلترا •• ففى كل من البلدين يحاول المشرع جاهدة أن يقرب
أحكام القانون العسكرى من أحكام القانون العام ، الا فيما تستلزمه
مقتضيات النظام العسكرى •

وهذا هو ما سألوه مشرع ١٩٤٣ فقد جاء في مذكرته التفسيرية انه
« قد روعي في هذا المشروع الاحتفال بالطابع العسكري نظرا لتعلقه بهيئة
خاصه مع توفير التجانس بين احكامه واحكام القانون العام للعقوبات
وتحقيق الجنائيات وذلك بقدر ما تسمح به مقتضيات العسكرية » .

ولا يزال هذا المشروع موضع دراسة قسم التشريع بمجلس الدولة
تقيم كلمة أخيرة .

ان فرنسا قد وضعت قانونها العسكري في ٩ يولية ١٨٥٧ ، ولكنها
رأت تنقيحه بعد ذلك تنقيحا شاملا في ٩ مارس ١٩٢٨ ولم يقل أحد ان
في ذلك ما يريب !

ومصر نفسها قد تلحت مجموعات قوانينها المختلفة ، فوضعت مجموعات
جديدة للعقوبات والاجراءات الجنائية والقانون المدني والمرافعات ولم يقل
أحد ان في ذلك ما يريب !

بل وتلحت قانون القردة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٠٢
وأصدرت قانونا جديدا خاصا بالخدمة العسكرية في ٢٥ أغسطس ١٩٤٧
ولم يقل أحد ان في ذلك ما يريب !

اتكون مجموعة الاحكام العسكرية وجدها هي التي تستضيء على
التنقيح .

ان القوانين يجب الا تكون طلاسما وألفازا وأحاجي بل تصوصا
بسيطة واضحة . . . يفهمها الجندي البسيط والرجل العادي !

(١) وقد صدر بعد ذلك قانون للاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ : انظر في

نقد ، مقال التالي .

١٥

٣ مبادئ في تعديل قانون الاحكام العسكرية * ٠٠

المواطنون الشرفاء المخلصاء ٠٠ مطالبون اليوم بأن يمارسوا حق النقض
حماية لثورتهم الانسانية الطاهرة ، علينا أن نعدل بالرأى - لا نكتفى
بالتعليق الهامس أو التسليم بكل ما قد يحمل الوهم المريض على الظن
بأنه مطلوب !

الثورة ثورتنا ! ما من أحد له مصلحة في أن يكون هناك قانون
لا يمبر عن آماني سلم الثورة ولا يتفق مع مبادئها ومع مصالح هذا
الشعب ٠٠

ولن اليوم أشد ما تكون حاجة الى التماسك والالتفاف حول
قيادتنا الوطنية - وإيمان كل مواطن منا وثقته واطمئنانه الى أن حقه
مكفول وأن حريته مصانة وأن صوته مسموع ٠٠ هو الحروف الأولى التي
لا يمكن أن تكتب بغيرها وحدتنا الوطنية ونضالنا في سبيل حماية
ثورتنا ٠٠٠

ومن الانصاف وأنا أعود الى مناقشة قانون الاحكام العسكرية الذي
صدر في ٢٣ مايو ١٩٦٦ ، ألا أنكر عليه أي ميزة - ان النظرة الموضوعية
لدهونا إلا نبون مما تضمنه من ضمانات بالنسبة لمن يخضع لأحكامه من
الأفراد القوات المسلحة - وتدعونا أن نذكر أن قانون ١٨٩٣ الذي ظل محمولا
به حتى صدر هذا القانون الأخير ، كان يمثل أثرا مقيتا ورثناه عن السرداب

* احرام ١٢ يناير ١٩٦٨

الانجليزى كئشئر وكان مشكوكا فى سلامته القانونية وهو يصلح مثالا
لانهطاط التمير وركاكنه وهو انهطاط مضيع للحقوق أيضا ذاهب
بالضمانات ..

ان تعبيرات مثل « دينه بان » و « موالسه » و « صاغولاسى » كانت
تجرى فى نصوصه التى كانت لا تفرق بين جريمة الخيانة العظمى وجريمة
« سوء معاملة حصان مستعمل فى الخدمة العسكرية » فكلتاها فى نظرها
جناية ! والتى كان تعبيرها عن حق الدفاع « ان الارتباك فى الدعىوى
ينتج اذا عين للمتهم محام » !

فاذا كنا قد استيقشنا باصدار قانون جديد للمحاكم العسكرية . يحل
محل هذا القانون المقيت - فان هذا القانون جاء مخيبا للآمال . فاولئك
الذين وضعوه من الفئيين قد توهوا للأسف أن انشاء نظام قضائى
عسكرى ، منفصل عن القضاء العادى .. قضاء له نيايته العسكرية ومحاكمه
العسكرية وسجلونه العسكرية . وهو السبيل الى حماية نظامنا الثورى .

ولذلك . فانى اعتقد انه ما من مخلص حقا بقضية الثورة . الا وعليه
ان يشارك بالرأى فيما غنى أن يتناولوه التعديل الذى تقرر أن يرد على هذا
القانون .

وخير طريق فى نظرى - ونحن نناقش هذا الموضوع فى غير نطاق
الأبحاث العلمية المتخصصة - أن نعرض المبادئ التى يرى أن يسترشد
التعديل بها .

وحدة وتجانس القضاء

كنا نشكو من تعدد جهات القضاء حينما كانت هناك محاكم شرعية
وملية وقبلها المحاكم المخلطة ، وذلك الى جانب المحاكم العسادية . وقد
حققت الثورة اصلاحا جذريا للقضاء حينما ألغت المحاكم الشرعية والملية عام
١٩٥٥ وأصبحت دوائر الاحوال الشخصية جزءا من القضاء العادى .

وهذه النظرة الى قضاء موحد متجانس هى التى دعتنا فى وقت من
الاوراق الى أن نطلب أن تصبح محاكم القضاء الادارى التابعة لمجلس الدولة
جزءا من التنظيم العام للقضاء ، مع استبقاء كيان خاص بها داخل نطاق
التنظيم القضائى العام . وهو ما قلناه أيضا بالنسبة للمحاكم العسكرية
التي طالبنا بأن تندرج فى ظل هذا القضاء الموحد وذلك تحقيقا لتجانس

المبادئ القانونية خصوصا في مرحلة تحولنا الى الاشتراكية والضمان عدم
اختلاف فهم هذه المبادئ من جهة قضائية الى اخرى .

وهذا الاقتراح يتطلب ان ننشئ محكمة عليا تشرف على حسن تطبيق
القانون وتفسره وفق اهداف المجتمع الاشتراكي . وفي دوائر هذه المحكمة
العليا تكون هناك دائرة عسكرية الى جانب الدوائر الحالية من مدنيـة
وجنائية واحوال شخصية .. الخ .

والذي قد لا يعرفه الكثيرون في معظم الدول الاشتراكية تجعل المحاكم
العسكرية جزءا من القضاء العام ، وتجعل لها دائرة خاصة في المحكمة
العليا .

أما قانون المحاكم العسكرية عندنا فانه - رغم توسعته في اختصاصات
هذه المحاكم - لم ينشئ نظاما لرقابة سلامة أحكامها من ناحية حسن تطبيقها
للقانون . فبينما نجد على رأس المحاكم العادية محكمة النقض ، ونجد على
رأس المحاكم الادارية - المحكمة الادارية العليا - اذ بالمحاكم العسكرية
ولا اشراف من محكمة عليا على سلامة تطبيقها للقانون .

بل انه ليس هناك تنظيم لنشر أحكام هذه المحاكم حتى يمكن
مناقشة أسبابها والتعليق عليها ومراجعة ما تقرره من مبادئ قانونية ،
كما هو مقرر بالنسبة لأحكام المحاكم العادية التي تنشر في مجموعات
رسمية خاصة تكون في متناول الكافة . وربما كان مفهوما ألا تنشر
أحكام المحاكم العسكرية اذا كان اختصاصها مقصورا على الجرائم العسكرية
التي تقع من افراد القوات المسلحة . اما وقد مد هذا القانون اختصاصها
الى المدنيين في كثير من جرائم القانون العام ، فان نشر هذه الأحكام يصبح
لازما لقيام الرأي العام بواجبه في مراقبة سلامتها ولامكان استقرار المبادئ
القانونية التي تقررها .

واخطر من ذلك كله ، ان هذه المحاكم تنفرد في ظل قانونها الحالي
بتقدير ما يدخل من جرائم في اختصاصها دون ان تملك أية جهة قضائية
اخرى منازعتها في ذلك . فلو فرضنا ان محكمة عسكرية تجاوزت
اختصاصها المنصوص عليه في القانون او أخطأت في تبين حدود هذا
الاختصاص ودرأت مثلا انها مختصة بالنظر في جريمة قتل عادية او في جريمة
نصب وغيرها من الجرائم التي لا جدال في اختصاص المحاكم العادية بها .

فإن المحاكم العادية صاحبة الاختصاص القانوني لا تملك مجادلتها في ذلك .
إن هذا القانون ينص في إحدى مواده على « أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلاً في اختصاصها أو لا » وقرارها في ذلك هو القول الفصل الذي لا محيق عليه . فإذا ما انتهت تلك السلطات إلى اختصاصها بجريمة معينة وجب على القضاء العادي أن يتخلى على الفور عن نظرها ويبحث بها إلى السلطات القضائية العسكرية :

ومثل هذه الحالات التي تعتمد فيها جهات القضاء - مع اعتراضنا على المبدأ - تعالج بإنشاء ما يسمى محكمة تنازع الاختصاص كما هو الأمر حالياً حينما ينشأ نزاع حول الاختصاص بين المحاكم العادية والمحاكم الإدارية بمجلس الدولة .

أما قانون الأحكام العسكرية فقد خلا من النص على إنشاء مثل هذه المحكمة التي تفصل بين المحاكم العسكرية وبين المحاكم العادية في تنازع الاختصاص ، وجعل للمحاكم العسكرية وحدها الحق في أن تفصل في هذا الاختصاص . فكانها أصبحت في نظر هذا القانون وكأنها المحاكم الأمنية بينما غابت المحاكم العادية وكأنها محاكم استثنائية !

استقلال القضاء :

أما المبدأ الثاني الذي يجب الاسترشاد به في تعديل قانون الأحكام العسكرية * فهو استقلال القضاء . وهو مبدأ دستوري أساسي .

إن المعنى التقليدي لاستقلال القضاء كان يقتضي بالنظر إلى القضاء كسلطة مستقلة أو أن ينظر إلى هذا الاستقلال من زاوية ضيقة لا تتفق مع حقيقة الدور الذي يقوم به القضاء كملأ للناس وكمعبر عن احساسهم الطبيعي بالعدل أن معنى استقلال القضاء أهم من ذلك وأعمق . إنه يعني أساساً ألا يحاكم الشخص إلا أمام قاضيه الطبيعي ، وألا يسلب من المحاكم العامة اختصاصها . فهذا الاستقلال يعني المواطن قبل أن يعني القضاء ذاته . فهو ليس ولا يجب أن ينظر إليه على أنه ميزة أو حصانة خاصة للقضاء ، بل أنه ميزة وحصانة للمواطن .

وعن ثم فإن ما يستوجب الاعتراض حقا على قانون الأحكام العسكرية ، أنه سلب من القضاء العادي اختصاصه الطبيعي بمحاكمة المواطن في عديد من الجرائم الهامة ، فهو لم يقصر اختصاص هذه المحاكم على الجرائم العسكرية

البيحة التي ترتكبها أفراد القوات المسلحة ، وهو اختصاص طبيعي - بل انه مد هذا الاختصاص الى المواطنين غير العسكريين في سائفة من الجرائم بل وفي جرائم القانون العام كلها اذا وقعت بين العسكريين ، بل ان صيغة القانون في مروتها من شأنها ان تغطي هذه المحاكم سببا لتوسيع مساهمة الاختصاص فهو ينص مثلا من بين حالات اختصاص المحاكم العسكرية على « الجرائم التي ترتكب ضد مصالح القوات المسلحة ، وهي عبارة مرتبة مطاعة » يمكن أن تستوعب كثيرا من جرائم القانون العام . ويبدو هذا القانون وكأنه يريد أن يجعل القوات المسلحة هي المختصة وحدها بحماية مصالحها .. وكأنها ليست لحاية مصالح الشعب في الوقت ذاته وما يجب ان تحميها المحاكم المدنية ، كما تحميها قلوبنا وأرواحنا .

بل ان القانون يجعل هذه المحاكم مختصة بجميع الجرائم التي يرتكبها الأشخاص الخاضعون لأحكامه متى وقعت هذه الجرائم بشأن تأديبة وظائفهم أو كانت مقصورة عليهم . ومعنى هذا أن موظف الأرشيف بوزارة الحربية اذا ضرب حماة مثلا .. اختصت المحاكم العسكرية وجوبيا بقضيته . وما ذلك الا لأن هذا القانون يخضع لاختصاصه « كل مدني يعمل في وزارة الحربية » وذلك علاوة على العسكريين . ولانه ينص على مرتبتين أحكامه على الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه اذا لم يكن في الجريمة شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون .

ولو سائرنا منطلق هذا الاختصاص ، لكان من الجائز أن نؤثر بذلك مبدأ ديمقراطية القضاء .. وهو أن يكون قضاء واسع يخضع له الجميع . وذلك فيما لا تقتضي طبيعته أفراد قضاء خاص له كما هو الأمر بالنسبة للمحاكم العسكرية بشأن الجرائم العسكرية البيحة التي تقع من أفراد القوات المسلحة ، وهو اختصاص طبيعي كما قلنا .

والنتيجة ان القضاء الجنائي في أهم جوانبه قد أصبح من اختصاص هذه المحاكم ، والخطر في ذلك ان هذه المحاكم مع اختصاصها الواسع لا تمثل قضاء استثنائيا مرتبطا بظروف معينة أو مرحلة معينة ، كما هو الأمر مثلا بالنسبة لمحاكم أمن الدولة وهي مرتبطة بحالة الطوارئ ، بل انه يمثل قضاء له صفة الدوام والاستمرار .. وهو قضاء يملك بمفرده أن يقرر حدود اختصاصه دون أن توجد هيئة قضائية عليا يمكن أن يكون لها الكلمة الأخيرة في تحديد هذا الاختصاص .

وإذا نظرنا الى هذا القضاء العسكري وقد أصبح قضاء له صفة الدوام والاستمرار ويختص بمحاكمة للمواطنين المدنيين في طائفة كبيرة من الجرائم

فإننا يجب أن نقيس استقلاله بنفس مقاييس الاستقلال الذي يجب أن تتوفر للقضاة . ومما يؤثر على اطمئنان المواطن العادي الى مقومات هذا الاستقلال أن تكون هذه المحاكم جزءا من الإدارة العامة للقضاء العسكري التي ينص القانون على اعتبارها إحدى إدارات القيادة العليا للقوات المسلحة ، وإن يكون قضاء هذه المحاكم مما لا يشترط فيهم حصولهم على مؤهل في الدراسات القانونية . بل أنه شرط لازم في مدير الإدارة العامة للقضاء العسكري وحده .

• والضمانات •

إن هذا يقودنا الى الحديث عما يجب أن يتوافر في القضاء من ضمانات لحماية بحريات المواطنين وأمنهم . أن المواطن العادي حينما يتهم بجريمة قتل فإن وكيل النيابة لا يملك أن يحبسه احتياطيا الا أربعة أيام ثم يتعين عليه أن يعرض أمره على القاضي ، فإذا لم ينته التحقيق خلال خمسة وأربعين يوما ، تعين عرض الأمر على جهة قضائية أعلى . وفي كل مرحلة تسمح أقوال المتهم . ومن المعروف أنه حتى بالنسبة لسلطة الحبس المقتبسة هذه - فإن النيابة لا يجوز لها استعمالها قانونا إلا في الجرائم الهامة . أما إذا اتهم مدير شؤون العاملين بأحدى التوسعات مثلا بأنه استخدم شخصا دون أن يقدم الشهادة الدالة على أدائه الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها ، فإنه يحاكم أمام المحاكم العسكرية ومتى تقرر ذلك فإنه يجوز حبس المتهم احتياطيا ، ولم يحدد القانون أقصى مدة لهذا الحبس الاحتياطي كما أنه لم يحدد جهة للتنظيم أمامها . فكانه في الواقع لا يوجد أي ضمان للسواطين .

فإذا قدم للمحاكمة - فإن قضيته تعرض على قاض واحد في جريسة تصل عقوبتها الى السجن خمس عشرة سنة ، بينما لو عرض أمره على القضاء العادي لاختصت به دائرة من ثلاثة من المستشارين . والمحكمة العسكرية يجوز لها أن تدب ضابطا للدفاع عنه . وإذا صدر الحكم لم يكن هناك من سبيل لاستئنافه أو الطعن فيه أمام جهة قضائية أعلى - ولو استرسلت في مناقشة تفصيلية لأحكام هذا القانون لما انتهيت .

بل والغريب أن هذا القانون يميز في الضمانات بين جريمة يتهم فيها ضابط فيحصل الاختصاص بها دائما للمحكمة العسكرية العليا وبين جريمة يتهم فيها فرد آخر من أفراد القوات المسلحة فيحصل الاختصاص

بها لقاض مفرد قد يكون برتبة نقيب ولا تكون من اختصاص المحكمة العليا
الا اذا كانت جنائية • وهى نظرة لا تتفق مع مبادئ مجتمعنا التى تسبغ
حمايتها بنفس الدرجة ومع نفس الضمان على الجميع •



ان اشراك القضاة العادى فى مسئولية حماية مبادئ المجتمع الجديد
أصبح أمرا لازما واذا كان فى تنظيم القضاء يوضعه الحالى ما نراه معوقا
لقيامه بهذه الرسالة — فان علينا أن نزيل المعوقات من طريقه •

مناقشة هادئة حول حكم قضية الطيران *

حتى يمكن أن تصل الى مناقشة هادئة للموقف من الأحكام التي صدرت في قضية الطيران وما أعقبها من حوادث ، أرى أن أركز على بعض المبادئ الأساسية التي تعد مدخلا ضروريا الى الفهم وتحكيم العقل والمنطق :

* كتب هذا المقال في أعقاب صدور الحكم في قضية الطيران في ٢٠ فبراير ١٩٦٨ ، ولم تسمح الظروف وقتله بنشره ، وكانت هذه القضية أثرا من آثار هزيمة ٥ يوليو ١٩٦٧ . وقد أثارت الأحكام التي صدرت فيها ثائرة الرأي العام الذي كان يبحث عن مسئولية عن هذه الكارثة . فقامت مظاهرات عنيفة ضد هذه الأحكام بدأت في مصانع الطائرات معلولة واعتدت ال جامعات بحجة أن هذه الأحكام لا تتناسب مع فداحة النتائج ، إذ صدر الحكم بالسجن ١٥ سنة على الفريق أول محمد صدقي محمود الذي كان قائدا للقوات الجوية وبالسجن عشر سنوات على اللواء طيار اسماعيل لبيب الذي كان رئيسا لفرقة الدفاع الجوي بينما حكم ببراءة كل من الفريق أول طيار جمال علي في رئيس أركان القوات الجوية وقتله واللواء طيار عبد الحميد الدغهي قائد الطيران في المنطقة الشرقية وقتله . وقد نشرته الصحف وقتله أبناء هذه المظاهرات التي توجهت الى مجلس الأمة حيث استقبلها الرئيس أنور السادات وكان رئيسا للمجلس وقتله واستمع الى وجهة نظر الطلاب المتظاهرين كما توافقت وقائع هذه المظاهرات بجلسة مجلس الأمة يوم ٢٧ فبراير ١٩٦٨ وانتهى الأمر الى رفض الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية وقتله لهذه الأحكام بوصفه الضابط الأمر بالتشكيل ، لأن العقوبة الصادرة ضد كلاً منهما لا تتناسب مع مدى جسامة الأضرار التي لحقت بالدولة نتيجة الجرائم التي اتهموا بارتكابها . وقد أصدرت المحكمة العسكرية أحكامها في ٢٩ أغسطس ١٩٦٨ فبشدة العقوبة على الفريق أول محمد صدقي الى الأفعال الفعالة المؤهلة وحل اللواء اسماعيل لبيب الى السجن ١٥ سنة بينما أبدت أحكام البراءة ، وقد تم الإفراج عن الحكوم عليهما الفرجا صحيا في يناير ١٩٧٤ .

المبدأ الأول :

ان القضاء العسكري شأنه شأن القضاء العادي يجب أن يكون مستقلا والقاضي - أيا كان - لا يحكم الا بما يطمئن اليه ضميره ولا سلطان لأحد على تقديره .

ولكن استقلال القاضي لا يتنافى معه أن تكون أحكامه خاضعة لرقابة الرأي العام . فالرأي العام هو ضمير الجماعة الذي يترجم أفكارها واتجاهاتها فهو أشبه بمحكمة ، وهي وإن لم تكن مزودة بسلطة القضاء ، الا أن حكمها لا يمكن تجاهله .

المبدأ الثاني :

ان رقابة الرأي العام على ما يصدره القضاء من أحكام ، تقتضي إباحة نقد هذه الأحكام والتعليق عليها . لأن أعمال القضاء من الأعمال العامة التي تخضع لرقابة الرأي العام « قاضي القضاء » . ومتى أصدر القاضي حكمه ، أصبح هذا الحكم - على حد تعبير هارولد لاسكي المفكر المعروف - ملكا للرأي العام .

المبدأ الثالث :

ان علانية المحاكمات هي التي يتحقق بها المأم الرأي العام بالوقائع يبني عليها النقد ثابته . وذلك حتى لا يتحول الرأي العام الى عواطف هائلة يسهل تضليلها . بل انه يجب أن يكون استخلاصا منطقيا مبينا على المأم تام موضوعي بكافة عناصر المشكلة . ولذلك فإن الرأي يجب أن يكون مستمدا من الوقائع المعروضة على القضاء وحدها . ويعني هذا أنه يجب أن تكون الوقائع التي يبني عليها النقد في « جورة الجمهور » ، والا أصبح مجرد أوهاب وأفارة .

المبدأ الرابع :

ان علانية المحاكمات هي التي يتحقق بها المأم الرأي العام بالوقائع التي يمكن أن يبني عليها نقده . وبالتالي فإنها هي التي تضمنت فعالية رقابة الرأي العام على ما يجري في المحاكمات . وهذه العلانية تكون أكثر ضرورة في المحاكمات السياسية التي تمس الوطن ومضالحي المجتمع ومبادئه وقيمه .

ولكن هذه العلانية قد تعترضها مصلحة «الأمن القومي» في محاكمات .
تتصل بالإسرار العسكرية . ومن المسلم به في جميع الدول وطبقا لما أقره
الميثاق الدولي لحقوق الإنسان الذي وافقت عليه الأمم المتحدة ، أنه يجوز
منع الصحافة والجمهور من حضور المحاكمات مراعاة لاعتبارات الأمن
القومي في مجتمع ديمقراطي ، على أن يصدر الحكم في جلسة علنية .
ومع ذلك فإنه يجب التوفيق بين اعتبارات الأمن القومي التي تقتضى سرية
هذه المحاكمات وبين واجب إحاطة الرأي العام بالتهمة الموجهة إلى المتهمين
بوقائع الاتهام والدفاع والحكم التي لا تتناول الأسرار العسكرية مباشرة ،
أي أن سرية هذه المحاكمات يمكن أن تكون سرية « محدودة » لا « مطلقة »
فاطمئنان الناس إلى أحكام المحاكم والثقة فيها ، خصوصا في القضايا ذات
الطابع انسياسي ، يتوقف في الدرجة الأولى ، على اقتناع الناس بالقدر
المتاح من المعلومات .

البدا الخامس :

إن التهم - أيا كانت صفته ومهما كانت فداحة الجرم المنسوب إليه
- يجب أن يلقى محاكمة عادلة . كما أن أحكام القضاء ، وإن كانت يجب
أن تكون صدى لضمير المجتمع ولا تنعزل عن القيم الاجتماعية التي يعبر
عنها الرأي العام - إلا أنها يجب ألا تتحول إلى مجرد استجابة لما تريده
جماهير لم يتح لها الإلام بكافة عناصر الموضوع .

وفي ضوء هذه المبادئ نحاول أن نقدم مناقشة موضوعية للموقف
من الحكم في قضية الطيران .

إن كل ما يعرفه الناس عن هذه القضية - حتى الآن ورغم صيحات
الأيام الماضية - أنها خاصة بمحاكمة المسئولين عن نكسة الطيران .
هكذا كانت تطلق الصحف عليهم . وحينما تحدد موعد المحاكمة ، كان
كل ما عرفه الناس مما نشر عنها أن النيابة العسكرية طلبت تطبيق
المادتين ١٣٠ و ١٣١ من قانون الأحكام العسكرية . دون أن يفهم الناس
من ذلك شيئا بطبيعة الحال ، أكثر من الكار عاة غامضة تغذيها بعض
الأقاويل التي يرددونها فيما بينهم . والتي تدور حول اتفاقية والمجاز .
ثم جرت المحاكمات في بولسات سريية حتى تقرر إصدار الحكم يوم ٢٠
فبراير .

ومن الواضح أننا لا يمكن أن نغفل عن شعور الناس بمرارة الكارثة

التي لحقت الطيران يوم ٥ يونيو . وكان من الطبيعي نتيجة لذلك أن ينساق الناس الى الاعتقاد بأن التهمة التي يحاكم من أجلها المسئولون عن الدفاع الجوي وقتئذ - فيما لو ثبتت - لا يمكن أن يكون لها جزء يقل عن الإعدام .

ولم يقل أحد للناس في أية مرحلة من مراحل القضية : ما هي التهمة ؟ وكل ما فهموه بعد ذلك أن المحكمة قضت بإدانة المتهم الأول في تهمةتين وبرأته من تهمةتين ثم حكمت عليه بالسجن خمسة عشر عاماً ، « استناداً الى المادتين ١٣٠ و ١٣١ » وكان الإشارة الى المادتين تكفي لتفهم الجماهير وأعلامها .

ونعود الى شرح المادتين ١٣٠ و ١٣١ .

المادة ١٣٠ وهي التي تعاقب بالاعدام تشترط التعهد لعرقلة تقدم أو فوز القوات المسلحة أو تسهيل دخول العدو أراضي الوطن أو تسليمه مواقع فيها أو أسلحة أو طائرات بشير استنفاد جميع وسائل الدفاع وما يأمر به الواجب واشرف .

المادة ١٣١ تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بجزء أقل منها ، في حالة الإهمال الذي يؤدي الى عرقلة الفوز أو الى تسهيل دخول العدو أراضي الوطن .

ولا أريد أن أدخل في مناقشة حول أساسيات التشريع الجنائي وما اذا كان من المتعين في قانون الأحكام العسكرية أن يرتفع المشرع بالعقوبة الى مرتبة الإعدام في حالات الخطأ الجسيم الذي تترتب عليه نتائج جسيمة . المهم أن النيابة العسكرية - مقيدة بقانون الأحكام العسكرية - لم تطلب من المحكمة تطبيق عقوبة الإعدام بل طلبت توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو جزء أقل وذلك بناء على ما تبينته من وقائع الدعوى من أن ثمة إهمال لا تمتد ، وأقصى عقوبة في القانون لهذا الإهمال هي الأشغال الشاقة المؤبدة .

ورغم أن المحكمة قد قضت على المتهم الأول بالسجن خمسة عشر عاماً وأنه لا فارق عملياً بين عقوبته الأشغال الشاقة والسجن من ناحية أن كليهما عقوبة سالبة للحرية ، كما أن الأشغال الشاقة المؤبدة ، وإن وصفت بذلك ، إلا أن المحكوم عليه بها يمكن أن يخرج عنه بعد عشرين سنة - رغم ذلك فإن المواطن العادي قد يكون معذوراً اذا تساءل : لماذا وقد

انتهت المحكمة الى الادانة ، لم يحكم باقصى عقوبة يجيزها القانون ، واعترف بانى - مع انى واحد من الذين درسوا القانون وطبقوه ودرسوه - لا يستطيع بامانة ان اجيب على هذا التساؤل دون ان اطلع على وقائع التحقيق والمحاكمة .

ولكن فى موجة الشك ومع قصور البيانات والمعلومات المتاحة للجماهير فانها تندفع الى اخفاء اوصاف قد تكون بعيدة عن حقيقة التهم التى اسفر عنها التحقيق فتتساءل : أهذه تكون عقوبة الحيانة ؟ أهذه عقوبة من قتل أو تسبب فى قتل عشرات الألوف من المواطنين وطعن شرف وكرامة مائة مليون عربى : (وأنا أنقل هذه العبارة بالذات عن احدى الصحف العربية ١) وهنا أيضا لا يستطيع ان ارد على هذا التساؤل . فاننا لا نعرف وقائع الاتهام ولا نعرف بالتالى ما اذا كانت هناك نصوص اخرى فى قانون الأحكام العسكرية يمكن ان تصل فيها العقوبة على هذه الوقائع الى الاعدام .

وقد أدى اعلان الأحكام فى بعض القضايا العسكرية الميدانية فى نفس يوم اعلان أحكام قضية الطيران الى خلط آخر . فعند الناس اعتقاد قديم بان المجالس العسكرية (وهى التسمية الشائعة حتى الآن عن المحاكم العسكرية) لا تعلن أحكامها الا بعد التصديق عليها . وليس الغرض من الناس ان يلتموا بالحكم الصحيح فى قانون الأحكام العسكرية ويبدو ان بعض ما نشر قد حمل الناس على الاعتقاد بان أحكام الطيران قد صدق عليها ثم سحب التصديق . ولا أحد يقول للناس بسرعة وحسم حكم القانون فى ذلك . لا أحد يقول للناس أن أحكام المحكمة العسكرية الميدانية قد صدق عليها قبل اعلانها لأن قانون الأحكام العسكرية ينص على أنه بالنسبة لجزاء السجن أو أكثر يكون صدور الحكم بعد التصديق عليه بالنسبة للضباط . أما أحكام المحكمة العسكرية العليا فى قضية الطيران ، فان لها وضعاً مختلفاً . إذ ان الحكم فيها صدر على أفراد كانوا ينتمون الى القوات المسلحة ثم عزلوا من الخدمة فلما قبل محاكمتهم . بقى الاختصاص بمحاكمتهم للقضاء العسكرى الذى يخضع له كل عسكرى خرج من الخدمة اذا كانت جرائمه وقت وقوعها يدخل فى اختصاصها - ولكن الحكم الذى صدر عليهم لا يعتبر حكماً على ضابط مما يستوجب التصديق قبل الاعلان . ولا أحد يقول للناس أن هذه الأحكام لا تصبح نهائية الا بعد التصديق وأن المتهم المحكوم ببراءة يفرج عنه فى الحال لأنه بعد مجبوساً اجتياطياً . وهو مبدأ مسلم به وقد نص عليه قانون الاحكام

العسكرية . والنتيجة أنه حتى الآن وخلال مناقشات مجلس الأمة الأخيرة يتبادل أحد الأعضاء قائلا « ولقد أثار السيد أمين هويدى موضوع حق الضابط الأمر بالتشكيل إعادة محاكمة القضية . ولكن ما رأى سيادتكم أن الحكم قد نفذ فعلا وخرج الذين أخذوا برأى وتلقوا التهنة . هذه نقطة هامة .. اسمعوا لنا أن نضك ! » .

وعد عرف الناس بعد مظاهرات الاحتجاج على الحكم أن الضابط الأمر بالتشكيل وهو الفريق ثول محمد فوزى ، قد أصدر أمره بإلغاء الحكم مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى وأن هيئة جديدة قد شكلت للمحاكمة . ولكن ؟ وفى الحالتين ، حالة الحكم وحالة إعادة المحاكمة ، لا يعرف أحد لماذا حكم على من حكم عليه فى قضية الطيران ولماذا يرى من يرى ؟ حتى كان يمكن أن تجرى المناقشة موضوعية . ولا أحد يعرف لماذا انتهى الحكم وتقررت إعادة المحاكمة .. حتى يمكن تقدير سلامة هذا الإلغاء . والقانون فى الحالتين يوجب التسبب ، تسبب الحكم وتسبب الإلغاء . وكنا نتمنى لو نشر الحكم على الرأى العام . بل إنه فى قضية كهذه كان من الأصوب ألا يعلن الحكم الا وقد أعلنت أسبابه أيضا . وأنا مع تسليسي بأن بعض ما يتناوله الحكم قد يمس أسراراً عسكرية - الا أنه كان يمكن إذاعة أسباب الحكم بعد رفع ما يكون قد ورد فيه من أسرار متعلقة بالدفاع القومى . ففى قضية تستحوذ على اهتمام الرأى العام ، كنت أتصور أن تعلن عليه أسباب التخفيف أو التشديد أو البرأى .

ولذا كان قد أمكن للناس واستخلاص التهمة التى نسبت الى المسئولين عن كارثة الطيران - فماذا عن التهم التى وجهت فى ثمان قضايا أذاعت المحكمة العسكرية الميدانية أحكامها فيها فى نفس اليوم . وفى هذه القضايا الثمانى ، لا أحد يعرف التهمة . ومن ثم كان هناك من راح يقاود بين حكم صدر على قادة الطيران وأحكام صدرت بالأشغال الشاقة فى هذه المحاكمات الميدانية . بل أن هذه المحاكمات - باستثناء محاكمة صدقي الفول التى نشر عنها بعض أخبار قصيرة - لم يسمع الناس شيئا عنها قبل أن تعلن الأحكام التى صدرت فيها .

ولا يعنى هذا أن مثل هذه المحاكمات الميدانية يمكن أن تجري علانية . ولكن معرفة التهم ووقائعها وإعلان ذلك مع الحكم ، من شأنه أن يطمئن المواطنين الخالصاء إلى الحقيقة ومن شأنه أن يفلت على المفرضين أية محاولة لاستغلال هذه الممارقات . فالدرس الذى يجب أن نعيه جيداً ،

أنه في الظروف الحرجة الدقيقة التي يمر بها وطننا ، لا بد لنا من المصارحة والمواجهة . ويجب علينا أن نتفهم ما يدور في أذهان الجماهير فنسارع إلى لقاء الضوء على ما تكتنفه الغممة . فالاشاعات والريب لا تنبت الا في الظلام .

ويعد ، فقد كنت دائما - ولا أزال - من أشد الداعين إلى حق الرأي العام في مراقبة الأحكام القضائية ، ولكن كم كنت أتمنى أن تمارس هذه الرقابة بجدية ووقار وموضوعية .

الفصل الثالث

الحراسة وحرّيات الأفراد

للكافة المصانة بصورة ولا يجوز لفرق الحراسة
عليها الا في الاحوال المبيّنة في القانون
ويحكم لقضائي ..

(مادة ٣٤ من الدستور)

• عملية الحراسات

• ملاحظات حول تنظيم الحراسة

• التلقظ فوق الحروف في موضوع الحراسات

تصفية الحراسات *

فى الوقت الذى نستجمع فيه قوانا وتصميمنا على تحرير الأرض العربية مهما كانت التضحيات ، ويقترب الموعد المحدد لانتهاة فترة وقف إطلاق النار ، يبرز من وراء جبهة القتال قرار الرئيس السادات بتصفية الحراسات ووضع الضوابط القانونية التى تكفل ألا تفرض حراسة مستقبلنا الا وفقا للقانون وبحكم القضاء .

ان هذا القرار هو الحروف الاولى التى يكتب بها صعود الجبهة الداخلية والتفافها حول قيادتها الوطنية ، فى مسيرتها نحو الحفاظ على مكاسبنا الاشتراكية وحماية الثورة فى ظل سيادة القانون .

ان هذا القرار هو الترجمة الصحيحة للمبادئ التى تضمنها بيان ٣٠ مارس الذى أعلن أنور السادات انه « وثيقة وعهد وبرنامج يسير عليه » لانه « يمثل وحدة أمتنا ، ويوضح أهدافنا فى هذه المرحلة ، ولانه تجسيد لإرادة الشعب » .

وحنى يمكن أن نتبين قيمة هذا القرار باعتباره تطبيقا لمبادئ ٣٠ مارس وبداية لتحقيق هدف تقنين الثورة ، يحسن أن نوضح الحقائق الآتية :

● ان نظام الحراسة كان ينصرف أساسا الى رعاية الأعداء وهو

* جريدة الامرام فى ٣٠ ديسمبر ١٩٧٠ .

نظام قديم ومسلم به ، وقد طبق خلال الحرب العالمية الأخيرة حينما فرضت الحراسة على أموال الإيطاليين والألمان .

● ان هذا النظام ذاته طبق على أموال رعايا الإنجليز والاستراليين والفرنسيين نتيجة عدوان السويس عام ١٩٥٦ ، كما طبق على أموال من كان يقرر اعتقالهم ، ومن المعروف انه في ذلك الحين كان هناك بعض الأموال بحكم عنصريتهم للحركة الصهيونية - وقد طبق هذا النظام بعد ذلك في عام ١٩٦١ على أموال البلجيكيين .

● ان نظام الحراسة كان وسيلة ناجحة لتحصير الشركات الانجليزية والفرنسية ، ثم ضمها إلى القطاع العام لتكون نواة له .

● ان الحراسة قد فرضت في أكتوبر ١٩٦١ - عقب أزمة الانفصال - وبعد ان مضت شهور على صدور قوانين التأميم ، بدت فيها بعض الاتجاهات المعادية للاشتراكية . وكانت هذه الحراسة منصرفه أساسا الى تصفية طبق الملاك والرأسماليين . وكانت هذه الحراسة مستندة في فرضها الى نظام الطوارئ .

● ومن ثم فانه بزوال نظام الطوارئ رفعت الحراسات في ٢٤ مارس عام ١٩٦٤ ، وتحولت الى نوع من التأميم ، اذ نص القانون الصادر يرفعها على ايلولة الأموال التي فرضت عليها الحراسة الى الدولة مع تعويض صاحبها بما لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه .

● ولكن طبقا لقانون تدابير أمن الدولة الذي صدر في نفس التاريخ أجاز فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يأتون عملا بقصد وقف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة .

وغارات فرض الحراسة هذه لم يكن من الجائز الطعن فيها . وتنفيذا لهذا القانون فرضت الحراسة على بعض المنشآت وعلى أموال بعض المواطنين ومنهم من كانت الحراسة قد رفعت عنه بسبب الطوارئ .

● وبعد ٥ يونيو ١٩٦٧ أعيد فرض حالة الطوارئ ، نتيجة للمعان ومن ثم أصبح من الممكن فرض الحراسة طبقا لقانون الطوارئ ، كما يجوز فرضها طبقا لقانون تدابير أمن الدولة . وأصبح هناك نوعان من الحراسة على أموال المواطنين حراسة الطوارئ وحراسة الأمن . وحينما أنشئت لجنة تصفية القطاع ، فرضت حراسات بمقتضى قرارات منها .

● وفي ٣١ أكتوبر ١٩٦٨ صدرت سلسلة القوانين التي عرفت وقتئذ بقوانين الحريات ، فعدل قانون تدابير أمن الدولة بما يحيز التنظيم من قرارات فرض الحراسة أو إجراءات تنفيذها إلى محكمة أمن دولة عليا ، وبدن قرارها بإلغاء فرض الحراسة لا ينفذ إلا بعد التصديق عليه . كما عدل قانون الطوارئ بما يسمح أيضا بالتنظم من قرار الحراسة الذي قد يفرض طبقا لهذا القانون ، ولكن قرار إلغاء فرض الحراسة لا ينفذ أيضا إلا بعد التصديق عليه .

وبع ذلك فقد كانت اياحة التنظيم من قرارات الحراسة خطوة هامة لضمان ألا تنحرف إجراءاتها وتصويب أشخاصا بغير وجه حق ، ولما رجعت حالات الحراسة التي لا تستند إلى أساس .

ومن هذا العرض المتقدم يتبين أنه كانت للحراسة مهام ثلاث أدتها في مراحل ثلاث :

● مهمة وطنية : وهي الحراسة التي تقررت على أموال رعايا الأعداء وهي مهمة لا تقبل المناقشة وهي التي تقررت خلال مرحلة العدوان الثلاثي ونقلت ملكية هذه الأموال إلى الدولة فكانت نواة القطاع العام .

● مهمة اجتماعية : وهي الحراسة التي تقررت ببقية تصفية طبقه كبار الملاك والرأسماليين ودفع عجلة التحول إلى الاشتراكية ، وهي التي تقررت خلال السنوات من ١٩٦١ إلى ١٩٦٤ بعد صدور القوانين الاشتراكية وكانت الحراسة في هذه الحالات مقدمة لنوع من التأميم .

فالاصل السليم كان يقضى أن يتم التحول إلى الاشتراكية دائما بطريق التأميم الذي يصدر بقانون يتضمن قواعد عامة يسرى على مراكز موضوعية ، ويضع شروطا يكون من مقتضاها ألا يطبق إلا على من تتوافر فيه هذه الشروط . ولكن بعض الاعتبارات قد اقتضت الالتجاء إلى نظام الحراسة ، ومن ثم فقد كان مقدمة إلى تأميم تم عند رفع هذه الحراسات وتعويض أصحابها باستدات لا تتجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه . وقد سلم الميثاق بهذه المهمة الاجتماعية للحراسة .

● أما المهمة الثالثة : التي أدتها الحراسة فكانت بعد ٢٤ مارس عام ١٩٦٤ . وقد اختلطت فيها فكرة العقوبة بفكرة الغاية الاجتماعية ، إذ أن قانون تدابير أمن الدولة أجاز فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يرتكبون أفعالا محددة بقصد وقف العمل بالمنشآت أو

الأضرار بمصالح العمال ، أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة ، كما أن بعض قرارات الحراسة صدرت بناء على طلب لجنة تصفية الاقطاع وقتله .

ومن ثم فقد أصبح من اللازم أن يحاط هذا الاجراء بالضمانات . فلا تفرض الحراسة الا لأسباب يحددها القانون ويضع معاييرها الشابتة التي تقتضيها دواعي حماية التحول الى الاشتراكية ولا تفرض الحراسة ابتداء الا بناء على حكم قضائي .

وبمع أن حالات الحراسة التي ما زالت قائمة ليست كثيرة ، وكانت قد استحدثت تبسيطات بشأن من خضعت أموالهم للحراسة أهمها تقرير مرتبات لهم واستثناء من خضعوا للحراسة بالتبعية - فان اجراءات الحراسة تحتاج في تنفيذها الى جهاز بيروقراطي ضخم ثبت أنه لم يحقق صيانة كاملة لهذا الجزء من الثروة القومية الذي اخضع للحراسة ، سواء اكان من الاراضي الزراعية أو من العقارات المبنية . وإن المصروفات التي تنفق على ادارة هذه الاموال كان طابعها اسراف .

ومن هنا كان قرار تصفية الحراسات القائمة .

وحقيقة فان تخويل قانون تدابير أمن الدولة أو الطوارئ سلطة فرض هذه الحراسة بقرار اداري ، لا يعنى أن هذه السلطة قد استخدمت في جميع الاحوال بغير سبب يبررها . ولكن مجرد وجود هذه السلطة - ولو لم تستخدم - يثير القلق وعدم الاطمئنان .

فالغاء نظام الحراسة الادارية لتصبح الحراسة مستقبلا اجراء قضائيا هو ضمان لكل مواطن ينتمي الى قوى الشعب العاملة . أنه ليس ضمانا فقط للفئات المنتحبة الى الرأسمالية الوطنية . بل انه ضمان للمثقف والعامل والفلاح . فما الذي يمكن أن يطعن المواطن والعامل الى أن هذه الاجراءات لن تتخذ ضده خطأ أو انحرافا عن الفرض الاجتماعي للحراسة . ما لم تكن محاطة بضمانات القضاء ؟

ومن المقترح ان تتحقق هذه الضمانات القضائية من خلال محكمة يشترك فيها عنصر شعبي مع القاضي المتخصص .

ان القاضي المتخصص يمثل ضمانا قانونيا عند اتخاذ هذا الاجراء . المواطن الذي يجلس معه يمثل وجدان الشعب واحساسه الطبيعي بالعدل كما يمثل مصلحة الجماهير في ألا يتخذ هذا الاجراء الا اذا كان ضروريا

لحماية التحول الى الاشتراكية ينمى الاحساس بمسئولية كل فرد عن حماية سيادة القانون ومبادئ المجتمع .

واهمية خلف هذه المحكمة الخاصة بالحراسات انها ستكون اول تجربة عندنا لاشتراك الشعب فى القضاء . . وهذا الاشتراك قد يكون بالاستمئانة بالمحلفين الى جانب القاضى المتخصص ، وهم الذين ينغردون وحدهم بالبيت فى الوقائع بينما يطبق القاضى حكم القانون عليها ، وهى تجربة معظم الدول الغربية كما قد يتخذ صورة اشتراك قضاة من الشعب مع القضاة المتخصصين فى تقدير الوقائع وتطبيق القانون ، كما هى تجربة الدول الاشتراكية وبعض الدول الاسكندنافية مثل النرويج والسويد . بل هى تجربة لها آثارها فى تراثنا القومى ، حيث وجدت وظيفة العدول الى جانب القاضى المتخصص منذ حكم الرشيد . . اذ كان للقاضى يجد نفسه فى حاجة الى رأى اشخاص من المواطنين يتميزون بالعدل وبالخبرة بالناس ، فكان اذا اتخذ مجلسه للقضاء اجلس هؤلاء العدول الى جانبه واشركهم معه .

وبعد ، انه اقتراح تقدمى وواقعى مما . .

يحمى مصلحة المجتمع كما يحمى حقوق الفرد . .

يحمى حرية الوطن كما يحمى حرية المواطن .

وهو ايدان بالقضاء على أى محاولة مصطنعة لايجاد تناقض بين التحول الى الاشتراكية وبين تقديس الحرية فكما قلت دائما . . الاشتراكية لا يمكن أن تزدهر بغير الحرية والحرية لا يمكن أن تمشى بغير القانون . . والقانون يستمد قيمته من تعبيره عن مصالح تحالف قوى الشعب العاملة . .

ملاحظات حول تنظيم الحراسة *

حتى يمكننا الحكم على مشروع القانون الخاص بتنظيم الحراسات الذي نشر عنه أخيراً ، وحتى يمكننا تبين مدى انسجامه مع مبدأ « حماية الثورة في ظل سيادة القانون » الذي أعلنه برنامج ٣٠ مارس ، ومدى ما حققه من الخطوات التي طلب الرئيس أنور السادات اتخاذها ليصبح فرض الحراسة مستقبلاً معاطاً بضمانات كافية - فإن هناك مقدمات أساسية يجب أن تسلم بها قبل أن نبدأ في هذه المناقشة :

١ - أن قوى الضمب العاملة وطيبتها من الصال والفساحين تقف باصرار للذود عن المكاسب الاشتراكية التي تحققت لها وهي تتطلع الى المزيد من التحول الاجتماعي لتغيير علاقات المجتمع الى علاقات اشتراكية يكون العمل فيها هو القيمة الوحيدة الحقيقية للإنسان وعباد دخله .

٢ - أن التأميم كان هو الطريق الاساسي الذي بدأت به اجراءات التحول الى الاشتراكية * وهو طريق يتميز بأنه يقر قواعد عامة تسري

* من مقال نشر بجريدة الأهرام يومى ١١ و ١٢ مايو ١٩٧١ .

وقد صدر مشروع القانون الذى تناوله الكاتب بالتطبيق بعد ١٥ مايو ١٩٧١ . وقد وافق عليه مجلس الأمة القائم وقتئذ ، بعد أن أدخل بعض تعديلات عليه لا تتفق مع مبادئ الدستور الذى صدر بعدها ومنها تحويل للمنى العام الاشتراكي سلطة التحفظ على الأشخاص وهو اجراء من جلس الاعتقال (انظر نص المادة القائمة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الضمب) .

على جميع الأشخاص الذين تتوافر فيهم ظروف أو شروط معينة فهو ليس إجراء موجهاً ضد شخص معين « وإنما هو يتعلق بطبيعة الملكية أو النشاط الذي يكون موضوعاً للتأمين . فالتأمين هو الأداة السليمة لاحتواء التغييرات الاجتماعية ، إذ يصدر به قانون يتضمن قواعد عامة تتوافر فيها العمومية والتجريد وتتحقق به المساواة بين من تتوافر فيهم الشروط « الموضوعية » التي يقرها .

٣ - أن إجراء الحراسة - وهو إجراء بدأ مرتبطاً بظروف الطوارئ وكان يستخدم أساساً كإجراء وقائي ضد الأعداء في حالة الحروب - قد استخدم أيضاً كأداة لتحقيق التغييرات الاجتماعية وانتهى في تطبيقاته قبل إعلان دستور مارس ١٩٦٤ إلى تحقيقه نوعاً من التأمين حينما صدر القانون ١٥٠ في ٢٤ مارس ١٩٦٤ مقررًا إنهاء الحراسة التي فرضت على الأشخاص الطبيعيين ، بأوامر جمهورية ومضمناً في نفس الوقت تأمين أموالهم في حدود تعويض لا يتجاوز ثلاثين ألف جنيه .

٤ - أن هذه المهمة الاجتماعية للحراسة قد أشار إليها الميثاق حينما ذكر أن :

« الإجراءات التي اعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية ، بعد أن بدت محاولة الانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية ، وهي عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع ، الرجعية والتحكم » .

٥ - أن الحراسة تحولت بعد ذلك غداة إعلان دستور مارس ١٩٦٤ لتصبح تدبيراً من تدابير حماية أمن الدولة . فأصبح من الجائز فرضها بقرار من رئيس الجمهورية على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يأتون أعمالاً بقصد وقف العمل بالمنشآت ، أو الإضرار بمصالح العمال ، أو تعارض مع المصالح القومية للدولة .

ومن ثم فقد أصبحت خاضعة لمعايير معينة ، هي المعايير الثلاثة التي أشار إليها قانون تدابير أمن الدولة الذي صدر في ٢٤ مارس ١٩٦٤ ، ثم أضيفت إليها في نوفمبر ١٩٦٥ جالات الأشخاص الذين اتهموا في جرائم تأمر ضد أمن الدولة والجرائم المرتبطة بها في الفترة ما بين أول مايو ١٩٦٥ وآخر سبتمبر ١٩٦٥ . ولكن قانون تدابير أمن الدولة لم يرسم الطريق إلى انتهاء هذه الحراسة ، ومن ثم فقد كان إجراء الحراسة بذاته نوعاً من التدبير الوقائي يختلط بفكرة الجزاء .

٦ - أن التجربة قد أثبتت أن استخدام هذه السلطة ، يجب أن يكون محاطاً بالضمانات التي تكفل أن يظل استخدامها محدوداً بالهدف الذي يرمى إجراء الحراسة الى تحقيقه ، والتي تكفل في نفس الوقت لهذا الإجراء انسانيته وجدنيته وفعاليتة وعدم امتداد أثره الى غير من استوجبت اعتبارات أمن الدولة ، أن يوجه اليه هذا الإجراء .

ومن ثم فقد اجاز القانون الذي صدر برفع الحراسات السابقة على ٢٤ مارس ١٩٦٤ ، لرئيس الجمهورية أن يستثنى من التأمين ، كلياً أو جزئياً ، او يستثنى من كيفية اداء التعويض أو حده الأقصى .

كما تضمن هذا القانون إعادة المنشآت التجارية التي لا تزيد قيمتها عن ثلاثين ألف جنيه الى أصحابها الذين رفعت عنهم الحراسة .

كذلك صدرت قرارات مختلفة بتقرير مرتبات لمن فرضت الحراسة على أموالهم وبعدم امتداد إجراء الحراسة الى الإسهال المملوكة لأفراد أسرهم التي آلت اليهم من مصدر آخر ، وإلى المسكن الذي يقيم فيه الشخص وما يحويه من منقولات منزلية ، ورفع الحراسة عن الأرض الزراعية الصغيرة التي يزرعها الشخص بنفسه ، وإتاحة فرصة العمل لمن خضع لإجراء الحراسة . وهي تسهيلات كانت متمشية مع ما أعلنه الرئيس، عبد الناصر أمام مجلس الأمة في ٢٥ مارس ١٩٦٤ من « أن نرى بالتسامح أننا لم تكن ضد الأفراد وإنما كنا ضد الامتياز الطبقي . ولقد كان من حقنا أن نصفي آثاره ولكن ليس من حقنا أن نصفي كرامة الأفراد وانشانيتهم ولذلك فإن صيغة جديدة يجب أن تفتح أمام الجميع بغير تمييز » .

٧ - أن نظام الحراسة قد أثار في التطبيق بعضاً من المشكلات تتصل بمصالح أخرى لأشخاص لا شأن لهم بمن خضعت أموالهم للحراسة ، وهم طائفة كبيرة من المواطنين الذين كانوا يتعاملون من قبل مع من فرضت الحراسة على أمواله ، فالفلاح الصغير الذي اشترى أرضاً زراعية من مالك خضع للحراسة ولعله دفع الثمن كله أو بعضه ولكنه لم يسجل عقده والعمال الذين كانوا يرتبطون معه ب عقود عمل ولهم حقوق عالية يخول القانون لهم استيفاءها ، ومستحقات الخزائن العامة من ضرائب ورسوم وغيرها ومستحقات البنوك وغيرهم من الدائنين - كلها تمثل مصالح أخرى جديوة بالحماية .

كما أن إدارة الأموال التي خضعت للحراسة ، يحكم طبيعتها المؤقتة ولعلم تبين مال هذه الحراسة ، يجب أن تكون على درجة مناسبة من الكفاية

والأمانة حتى لا يترتب على إجراءاتها انقصاص من الثروة القومية أو
تهديد مال قد يؤول إلى الدولة مستقبلا ، أو قد يرد إلى صاحبه بعد
ذلك .

٨ - أن قرار فرض الحراسة بوصفه عملا من أعمال السيادة كان
لا يجوز الطعن فيه أمام القضاء . ولكن السلطة القضائية على الحراسة كثيرا
ما كانت تنتهي إلى رفع الحراسة بناء على تظلم الشخص الذي فرضت
الحراسة على أمواله ، أما لعدم وجود مال كاف تفرض عليه الحراسة
وأما لظروف الشخص الضحية وضعف مستوى دخله .

ثم كان في ٣٠ مارس وما أشار إليه من كفالة حق التقاضي والإلا
ينص في أي إجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء . وصدر
تطبيقا له قانون ٧ نوفمبر ١٩٦٨ ضمن القوانين التي عرفت وقتها
بقوانين الحريات ، وهو يميز بين فرض الحراسة على أمواله ولكل ذي شأن
أن يتظلم من قرار فرض الحراسة أو من إجراءات تنفيذه إلى محكمة أمن
الدولة العليا ، التي تفصل في التظلم بتأييد القرار أو الإجراء أو الغائه أو
تعديله ، على ألا يكون قرار المحكمة نافذا إلا بعد التصديق
عليه من رئيس الجمهورية . وعلى أن يكون لمن رفض تظلمه أن يقدم تظلما
جديدا كلما انقضت ستة أشهر من تاريخ الرفض . ومجرد فتح الطريق
إلى التظلم القضائي كان له أثره في قيام إدارة الحراسة بالبت في كثير
من الأوضاع الملحة .

٩ - أن إعلان الرئيس أنور السادات عن خطوات تنظيمية في شأن
الحراسات كان متابعا لطريق عبد الناصر في المرحلة الراحنة التي تقتضي
تجميع وحدة قوى الشعب العاملة وحماية حركتها الحرة في إطار مبدأ
حماية الثورة في ظل سيادة القانون .

إن الخطوات التي أشار الرئيس أنور السادات إلى اتخاذها هي :
اعداد الاجراءات اللازمة لتصنيف الحراسات القائمة ، واعداد تشريع يجعل
فرض الحراسة مستقبلا محمدا بضوابط القانون ولدواع تقتضيها حماية
مكاسب الشعب الاشتراكية وسلامة أمنه ، وإن يكون فرض الحراسة
مستقبلا من سلطة محكمة قضائية خاصة تضم عنصرا شعبيا .

١٠ - أما عن التشريع المقترح بتنظيم فرض الحراسة مستقبلا فإنه
كان أساسا ينصرف إلى الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص الاعتبارية
مثل الشركات والتي كان فرض الحراسة عليها يحكمه ما يقرره قانون

الطوارئ، الذي يجيز لرئيس الجمهورية الأمر بفرض الحراسة على
الشركات والمؤسسات . وظهر أن هذا النوع من الحراسة مرتبط بقيام
حالة الطوارئ وحدها .

غير أن المشروع في صيغته النهائية أصبح يجيز فرض الحراسة
على أموال الأشخاص الاعتبارية . . إذا قام بشأنها سبب من الأسباب
التي تجيز فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين . ومن ثم تخضع
الحراسة في هذه الحالة لكافة الضمانات والضوابط التي قررها
المشروع بشأنها .

ولكن الأمر قد يندق بالنسبة لفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين
إذا كان هذا الشخص شريكا متضامنا في شركة تضامن أو توصية . فمن
المعروف أن مسئولية الشريك المتضامن في هذا النوع من الشركات
مسئولية غير محدودة بما يملكه من حصص في رأس المال ، بل تمتد إلى
جميع عناصر ذمته المالية ، ولهذا فهي شركات تقوم على الاعتبار الشخصي .
ومن ثم فإن فرض الحراسة على الشريك المتضامن وهو شخص طبيعي ،
يمكن أن يكون له أثره على كيان الشركة وهي شخص معنوي .

وبعد فإن المشروع الجديد لتنظيم الحراسة وبعد التعديلات التي
ادخلتها عليه اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء يمثل بداية واقعية وجادة
لما طالتم به الرئيس أنور السادات في خطابه في عيد العمال من ضرورة
تقنين الثورة وإن يتكفل القانون والقضاء بحماية مجتمعنا الاشتراكي
دون حاجة إلى إجراءات استثنائية .

وهذا التنظيم المقترح في المشروع يجيب على خمسة أسئلة
جوهرية :

- ١ - تحديد الحالات التي تفرض فيها الحراسة وضوابطها .
- ٢ - تحديد نطاق الحراسة والأموال التي يمكن أن تمتد إليها .
- ٣ - ضمانات فرض الحراسة .
- ٤ - سلامة إدارة الأموال التي تفرض الحراسة عليها ، وعدم مساسها
بحقوق الغير المشروعة .
- ٥ - مال الحراسة وما تنتهي إليه إجراءاتها من مصادرة لصالح
الشعب أو إعادة المال إلى صاحبه .

الفكرة الأساسية في مشروع قانون تنظيم الحراسات تدور حول
اعتبار الحراسة تدبيرا يشهر في وجه الانحراف ويحول دون نمو العلاقات

الراسمالية المستغلة ، وانه بذلك يصبح تدبيراً يلجأ اليه كلما توافرت اسبابه ، لا اجراء استثنائياً مرتبطاً بحالة الطوارئ وحدها ، وهو لا بد أن يكون له أجل موقوت ينتهي عنده اما بمصادرة الأموال التي فرضت عليها الحراسة أو بالأفراج عنها . ومن هنا فلا بد أن تكفل كل الضمانات لهذا الاجراء حتى لا تنزل كالثقل بغير مقياس محدد .

وبنى ملاحظاتي على مشروع قانون تنظيم الحراسة وفي معاليجته هذه الفكرة الاساسية : لن اعرض للنواحي الفنية المتعلقة بالصياغة القانونية ولا للتفاصيل التي قد تحتاج الى تحديد أوفى ، ولكنى أعود الى الأسئلة التي طرحتها ، مناقشاً من خلالها الأحكام الأساسية .

الحالات التي تفرض فيها الحراسة

يجوز المشروع فرض الحراسة على أموال وممتلكات الشخص كلها أو بعضها إذا قامت دلائل جديده على أن تضخم أمواله المنسوبة اليه قد تم عن طريق حيازته أو تسلمه أو أخذه أو اقتنائه بالذات أو بواسطة الغير أموالاً من المصادر الآتية : استغلال الوظيفة أو المنصب أو الصفة النيابية أو الصفة الشعبية أو النفوذ ، استخدام الفسح أو التواطؤ أو الرشوة في تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات مع الحكومة أو الهيئات والمؤسسات السبامة ووحدات القطاع العام ، الاتجار في المنوعات أو في السوق السوداء و التلاعب في أقوات الشعب أو الادوية ، تهريب المخدرات أو الاتجار فيها ، الاستيلاء بغير وجه حق على الأموال العامة .

وعلى هذا فقد أصبح من مرامي الحراسة في التنظيم المقترح محاربة ظهور طبقة جديدة تتمثل في الراسمالية الطفيلية وهي التي سبق أن حذر الرئيس الراحل عبد الناصر منها حينما قال « انه لا ينبغي لنا مهما كان الثمن أن نسمح بظهور طبقة جديدة تظن ان الامتيازات اوت لها بدلا من الطبقة القديمة ، وعلينا ان نقاوم مثل هذا الانحراف ونقومه ونثور عليه اذا اقتضى الامر ونجرده من أى سلاح يكون قد حصل عليه . فان هذا السلاح سوف يتجه - لحظة تواتيه الفرصة - الى طمن تحالف قوى الشعب العاملة ، (من بيان افتتاح مجلس الأمة في ٢٥ مارس ١٩٦٤ » .

ويلاحظ على حالات فرض الحراسة هذه ما يأتي :

١ - ان المشروع لا يجيز ان تفرض الحراسة بناء على شبهات ، كما

انه لا يشترط عند فرضها ثبوت الوقائع المنسوبة الى الشخص. ولكنه يتطلب وجود دلائل جديده على توافر حالة من هذه الحالات .

وهذا التحديد يتفق مع طبيعة الحراسة فى هذه المرحلة باعتبارها اجرام وقتية تحفظيا ، يقصد به رفع يد المالك عن المال الذى حازه عن طريق اظهرت الدلائل الجديده انه غير مشروع . فشانها فى ذلك شأن اجراء الحبس الاحتياطى الذى تتخذه سلطات التحقيق ضد أى متهم فى جريمة .

٢ - ان هذه الحالات التى يجوز فيها فرض الحراسة ، تنطوى جميعا على جرائم يحكمها قانون العقوبات . وبعض هذه الجرائم وهى المتعلقة بالاختلاس والفساد والاستيلاء على الاموال العامة او الحصول على منفعة من عقود المقاولات والتوريدات مع الحكومة والقطاع العام او الاخلال بتنفيذها - سبق ان صدر بشأنها قانون فى عام ١٩٦٧ معدلا لقانون الاجراءات الجنائية ، ويجوز للنائب العام ان يمنح المتهم فى احدى هذه الجرائم من التصرف فى امواله ويصن ويكيل لادارتها مع اجازة التظلم من هذا الاجراء ايام المحكمة المنظورة امامها الدعوى . وهو اجراء شبيه باجراءات الحراسة .

٣ - ان قانون الكسب غير المشروع الصادر فى عام ١٩٦٨ ، يطبق على طائفة كبيرة من المواطنين ، فلم يعد مقصورا فى تطبيقه على المواطنين العامين بل اصبح يمتد ايضا الى اعضاء المجالس الشعبية وقيادات الاتحاد الاشتراكي والنقابات والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام . والجمعيات التعاونية . وهذا القانون يعتبر كسبا غير مشروع . كل مال يحصل عليه احد هؤلاء بسبب استغلاله عمله او مركزه وكل مال حصل عليه الغير بسبب تواطئه مع الشخص المسئول لاستغلال عمله او مركزه . كما يعتبر كل زيادة فى ثروة الخاضع لاحكامه اذا عجز عن اثبات مصدرها - كسبا غير مشروع . ومن هذا يتبين مدى الصلة الوثيقة بين فرض الحراسة طبقا للمشروع فى حالة تضييق اموال الشخص وبين اعتبار هذا التضييق كسبا غير مشروع .

كذلك يجيز المشروع فرض الحراسة على اموال وممتلكات الشخص كلها او بعضها ، لعمد خطره على المجتمع اذا قامت دلائل جديده على ارتكابه جرائم الاضرار بأمن البلاد من جهة الخارج او الداخل او بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي او بالكاسب الاشتراكي للفلاحين والعمال .

وطاهر أيضا من ذلك اننا يصدد جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات .
فمن المعروف ان قانون العقوبات يتضمن بابا خاصا بالجنايات والجناح
المضرة بالامن الحكومة من الداخل ومن بينها مثلا جرائم الدعوة الى مناهضة
المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة او
الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة ، وهي التي استحدثت العقاب
عليها بقانون صدر في مايو ١٩٧٠ ولا شك ان حماية نظام الحكم الاشتراكي
يتضمن بالضرورة حماية المصالح الاقتصادية لهذا المجتمع والمكاسب
الاشتراكية للعمال .

كما ان هناك طائفة أخرى من الجرائم الاقتصادية يعاقب عليها قانون
العقوبات وغيره من القوانين الخاصة مثل قوانين النقد والتهريب .

ونخلص مما تقدم الى أن المشروع قد وضع ضوابط معينة للحالات
التي يجوز فرض الحراسة فيها .

تعدد نطاق الحراسة :

يجوز المشروع فرض الحراسة في الحالات التي اشرنا اليها على
أموال الشخص كلها أو بعضها . ويحدد نطاق الحراسة كالآتي :

١ - أنها لا تمتد الى ما يؤول الى الشخص من أموال بعد تاريخ فرض
الحراسة الا اذا قام في شأنها سبب من الأسباب الموجبة لفرض
الحراسة .

ومن هذا يتبين أن الحراسة لا اثر لها على أهلية التكسب أو العمل
ولا تمتد الى ما يكتسبه أو يقتنيه الشخص بعد تاريخ فرض الحراسة اذا
كان مصدره مشروعا بطبيعة الحال .

ويلاحظ ان الأوامر الخاصة بالحراسة كانت قد انتهت الى استثناء
المرتبات من أحكام الحراسة ، كما انها كانت تجيز الاستمرار في مزاولة
المهنة الحرة مثل مهنة المحامي أو الطبيب أو المهندس . ولكن الجديد في
النص انه قرر بصفة عامة امكان مباشرة جميع أعمال التكسب المشروعة
كما انه حدد بوضوح انها لا تمتد الى ما يؤول اليه نتيجة لذلك . وبذلك
لا تهدر الحراسة ادمية الخاضع لها ولا تجرده من أهليته .

٢ - كذلك لا تمتد الحراسة الى أي مال يكون قد خرج بالفعل من

ملك الشخص وآل إلى الغير ولو تصرف غير مسجل متى كان هذا التصرف قد نفذ . وهو حكم يتضمن حماية لما سبق لهم التعامل معه الخاضع للحراسة .

٣ - ولكن المشروع من ناحية أخرى يجيز فرض الحراسة على أى مال يكون فى الواقع تحت سيطرة الشخص المفروضة عليه الحراسة ولو كان على اسم زوجه أو أولاده القصر أو البالغين أو غير مسؤولاء ، اذا كان الخاضع هو مصدر هذه الأموال ، والهدف من ذلك كما أشارت المذكرة الايضاحية للمشروع هو الحيولة دون أى تلاعب يلجأ إليه المطلوب فرض الحراسة عليه .

ولنا على الضوابط التى قررها المشروع لتحديد نطاق الحراسة ملاحظتان :

١ - اذا كان المشروع لا يحرم الخاضع للحراسة من أهلية التكسب أو العمل ، فالا يقتضى ذلك حتى يعين للخاضع وسائل التكسب المشروع، أن يستثنى بعض الأموال من نطاق الحراسة ، مثل قدر لا يتجاوز خمسة أفدنة للفلاح الذى يزرعها بنفسه ، ومثل استثناء أدوات العمل فى الورشة أو المنشأة الصغيرة التى يعمل بها الحرفى أو التاجر الصغير وهى المنشآت التى لا يتجاوز صافى ربحها السنوى مائتين وخمسين جنيها طبقا لحمد الاعفاء المقرر بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

حقيقة ان المشروع يجيز للمحكمة أن تستثنى بعض الأموال من الحراسة ، كما أنه يوجب عليها تقرير نفقة لمن تفرض الحراسة عليه . ولكن الأسلم أن تحدد الأموال التى يجب دائما إخراجها من نطاق الحراسة، دون أن يترك ذلك لتقدير المحكمة فى جميع الحالات .

٢ - وعلى ذلك فانه يحسن أيضا أن ينص على عدم ادخال المسكن الذى يقيم فيه الشخص وما يحويه من منقولات منزلية فى نطاق الحراسة، وهى استثناءات تجرى عليها الحراسة فى وضعها القائم ، وإن ينص صراحة على استثناء المعاشات المقررة من خزانة عامة واستثناء وثائق التأمين على الحياة والمبالغ المودعة فى صناديق التوفير أو الموطنة فى سندات الاستثمار ، وذلك بعد أقصى لا يتجاوز مبلغا معينا .

ضمانات فرض الحراسة :

استوجب المشروع لفرض الحراسة ان يصدر حكم قضائي بذلك . وفرض الحراسة بحكم قضائي اجراء معروف في القانون المدني ، اذا تنازع الشركاء في الملك على ادارته او اذا وجد الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزة . ولكن فرض الحراسة كتدبير من تدابير الطوارئ او أمن الدولة كان اجراء اداريا يصدر به قرار جمهوري ، حتى جاء المشروع فعهد به الى محكمة غالبيتها من المستشارين ويشترك فيها عنصر شعبي وذلك « تحقيقا للمشاركة الشعبية والرقابة الشعبية في نفس الوقت » . كما جعل المشروع الادعاء في قضايا فرض الحراسة مدع عام يكون تعيينه واعفاؤه بقرار من رئيس الجمهورية .

ثم ان المشروع قد كفل حق الدفاع لمن يطلب المدعي المصام فرض الحراسة على امواله ، بما في ذلك حق الاطلاع والاستعانة بمحام . كما اجاز لمن تفرض الحراسة على امواله أن يعود الى التظلم الى المحكمة ويتجدد حقّه في ذلك كل عام . فاذا انقضت خمس سنوات تعين البت في مصير الحراسة . وكذلك اوجب المشروع على المحكمة وهي تقضي بفرض الحراسة ، ان تقرّر نفقة لمن فرضت الحراسة على امواله . وهي معالجة انسانية مدعطة بالضمانات .

ومع ذلك فان لي ملاحظتين أساسيتين :

١ - فمن ناحية ، ومع اني ممن دافعوا دائما عن فلسفة اشتراك الشعب في القضاء ، الا ان القضاء الشعبي شأنه شأن القضاء المتخصص يجب ان تنوافر له مقومات استقلاله ، كما اننا يجب ان نحفظ له جوهر فلسفته وهو ان يكون تعبرا عن ضمير الشعب واحاسيسه ومشاركه ديمقراطية في اداة العدالة .

ومن ثم فقد احسن المشروع في صيغته النهائية باتباع هذا الرأي ، والنص على ان يختار قضاء المحكمة الشعبيون من بين الواردة اسماؤهم في كشوف تعدها مقدما لهذا الغرض النقابات والفرق التجارية والجمعيات التعاونية وغيرها من الجهات التي يحددها وزير العدل .

٢ - ومن ناحية اخرى ، فان ما اشارت اليه المذكرة الايضاحية للمشروع من ان الحكومة ترجو ان تتقدم قريبا بمشروع قانون متكامل

ينظم مهام واختصاصات المدعى العام ويجسد طبيعته باعتباره محامى
الشعب ، أمر بالغ الأهمية يجب المبادرة الى اعداده .

ادارة اموال الحراسة وحقوق الغير :

عنى المشروع بأن يتولى أحد الوزراء مسئوليات الحراسة ، ملتزما
فى ذلك بواجبات الحارس المقررة فى القانون المدنى .

ويعنى أن استعصى النظر الى أن من أهم المشكلات العملية التى
كانت تتولد عن فرض الحراسة ما يتعلق بالحقوق والالتزامات المتصلة
بهذه الأموال . وقد كان اعداد مشروع لتنظيم الحراسة مناسبة لحسم كثير
من هذه المشكلات . وقد تضمن المشروع فعلا تحديدا لنطاق الأموال التى
تدخل فى الحراسة والتى كان الخلاف يثور بشأنها دائما ، كما أنه نقل
عن الأوامر المنظمة للحراسة من قبل ما يتعلق بوجوب الاخطار عما يكون
فى حوزة أى شخص من مال للخاضع أو من دين له أو عليه . وقد أضاف
حكما جديدا عاما هو نشر الحكم الصادر بفرض الحراسة لا فى الجريدة
الرسمية وحدها بل فى إحدى الجرائد اليومية أيضا .

مال الحراسة :

لقد أجاب المشروع على ذلك بالنص على وجوب انتضاء الحراسة
بانقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم بفرضها ، كما تنقضى وفاة
الشخص المفروض عليه الحراسة حتى لو كان ذلك قبل مضي هذه المدة .
وأضاف بعدما أنه يجوز للمدعى العام خلال هذه المدة أن يطلب من المحكمة
رفع الحراسة أو مصادرة الأموال كلها أو بعضها لصالح الشعب . وأن
المحكمة تصدر حكمها بالمصادرة أو بالأفراج عن كل أو بعض المال .

فالمشروع قد أحسن تقدير طبيعة الحراسة كإجراء مؤقت ، حيثما
نص على انتضاءها فى جميع الحالات بانقضاء خمس سنوات من تاريخ
صدور الحكم بفرض الحراسة ، ولعله يحسن أيضا أن يحدد الضوابط
التي يلتزمها القاضى عند الحكم بالمصادرة أو الأفراج عن كل أو بعض
المال ، وأن كان المشرع قد أحسن صنعا إذ أجاز لرئيس الجمهورية إلغاء
الحكم بالمصادرة بناء على طلب المدعى العام أو ذوى الشأن إذا قامت ظروف
تبرر ذلك .

وفي تصوري ان هناك فروضا أربعة :

١ - فرض يثبت فيه ان تضخم أموال الشخص كان نتيجة ارتكابه إحدى جرائم النهب أو الاغتصاب أو القدر أو الإيذاء التي أشار إليها المشروع

وفي هذا الفرض يمكن للمحكمة ان تقضي بمصادرة الأموال كلها أو بعضها وفق ما اذا كانت الأموال كلها أو بعضها قد تحققت نتيجة ارتكاب الجريمة . وهو ما يثبت عند صدور حكم نهائي بإدانة الشخص لارتكابه هذه الجرائم .

٢ - وفرض لا يثبت فيه أن مصدر تضخم الأموال هو ارتكاب هذه الجرائم ، ولكن الشخص يسمح عن إثبات مصدرها المشروع . وفي هذا الفرض يجسبن الاسترشاد بما ينص عليه قانون الكسب غير المشروع . وهو أن يلزم الشخص برد مقدار الكسب غير المشروع ، وينفذ بذلك على الأموال الموضوعة تحت الحراسة .

٣ - وفرض ثالث لا يتعلق بتضخم أموال الشخص الذي أدى الى فرض الحراسة عليها ، بل يتعلق بارتكابه إحدى جرائم أمن الدولة أو جرائم الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين وهو فرض تعتبر فيه المصادرة نتيجة الحكم بالإدانة في الجرائم المشار اليها ، وتتخذ بذلك صفة العقوبة الكاملة ، ويكون مبدأ الأخذ بها وحدود تطبيقها ، من شأن قانون العقوبات وفي ضوء السياسة الجنائية ومبادئ المستور .

٤ - أما الفرض الرابع وهو الذي لا يثبت فيه السبب الذي استوجب فرض الحراسة وتبين مشروعية مصدر الأموال فانه يقتضي أن ترد الى صاحبها عند الحكم بانتفاء الحراسة .

ويعد فهذه ملاحظات رأيت من واجبي أن أطرحها حول مشروع تربيده أن يكون نموذجاً لما يجب أن تفسر عليه إجراءات تقنين الثورة وحماية الشرعية في مرحلة التحول الى الاشتراكية ●

النقطة فوق الحروف في موضوع الحراسات *

والآن وقد وافق مجلس الشعب على قانون تصفية الأوضاع الناشئة عن الحراسة ، فلا بد لنا من وقفة هادئة تضع الأمور في وضعها الصحيح ، ويعيننا على أن نفهم هذا التصحيح ، أسبابه وحدوده . . . وموقعه من نظامنا الاجتماعي والسياسي .

وفي هذا فإن لدى بعض ملاحظات أساسية :

١ - أنه منذ صدور دستور ١٩٧١ لم يعد من الجائز فرض الحراسة ادائيا ، ولم تفرض حالة حراسة واحدة من هذا النوع . فالحراسة لا تفرض طبقا للدستور إلا بمقتضى حكم قضائي وفي حالات محددة يعينها القانون . وقد نظم القانون الذي صدر عددا ١٥ مايو هذه الاجراءات عن طريق المدعى العام الاشتراكي بطلب يقدم الى محكمة الحراسات ، وهي التي تفصل فيه .

* جريدة الامرام في ١٣ يوليو ١٩٧٤ .

وكان للوقت قد أثار موضوع تسمية الحراسات المفروضة قبل ١٥ مايو ١٩٧١ أمام مجلس الشعب ، فوجه سؤالا بذلك أجاب عنه وزير الدولة لمجلس الوزراء بجلسته ١٨ مارس ١٩٧٢ . وقد صدر بعدما القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تصحيح الأوضاع الناشئة عن الحراسة ، ويتفق ما جاء في تقرير اللجنة المشرفة التي نظرت مشروع القانون المقدم في هذا الشأن مع الأفكار التي تضمنها هذا المقال . وقد سبق للمؤلف أن أوضح وجهة نظره في مقال آخر نشر بجريدة الامرام في ٢٣ أبريل ١٩٧٢ تحت عنوان « الحراسة والتحول الاجتماعي » .

٢ - ان القانون الذى وافق عليه مجلس الشعب لم يكن قانونا يرفع حراسات قائمة ومتبقية من الماضى ، لان الحراسة على الأموال قد رفعت منذ وقت بعيد ، ولكن هذا القانون يتعلق بتسوية الأوضاع الناشئة عن هذه الحراسات .

٣ - كما ان هذا القانون لا يتناول أساسا الا تسوية الأوضاع الناشئة عن الحراسات التى فرضت فى اكتوبر ١٩٦١ فى ظل قانون الطوارئ . أما الحراسات التى فرضت استنادا الى قانون تدابير أمن الدولة (وقد ألفاه مجلس الشعب بناء على اقتراح قدمته منذ سنتين) ، فهذه كانت ترفع تباعا حتى صدر قرار بقانون فى صيف ١٩٧٢ أحال ما تبقى منها الى المدعى العام الاشتراكى ، وقد فصل فى معظمها برلمانها ، وما تبقى وهو عدد لا يجاوز أصابع اليد اتخذ الاجراء لعرضه على محكمة الحراسات

ولم تكن هناك صعوبات قانونية او دستورية فى تصفية هذه الحراسات اللاحقة على عام ١٩٦٤ لأن من ترفع عنه الحراسة كان يتسلم أمواله أو ثمنها اذا كانت قد بيعت ، فيما عدا بعض حالات اعتبرت فيها الأراضي الزراعية مبيعة الى الإصلاح الزراعى ، وقد عالجه مشروع القانون الذى وافق عليه مجلس الشعب أخيرا ، مقررنا دها ما دامت لم يتم توزيعها على صغار الفلاحين .

٤ - ان المشكلة فى الحراسات التى بدأت فى اكتوبر ١٩٦١ لم تكن بسبب احاء الحراسة ذاته والا لكان مصيرها مثل مصير الحراسات التى فرضت بمذ مارس ١٩٦٤ ، ولكن المشكلة بشأنها أن قانونا صدر غداة اعلان الدستور المؤقت فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ قرر ايلولة هذه الأموال التى خضعت للحراسة الى الدولة مقابل تعويض أجمالى فى حدود ثلاثين ألف جنيه . وفى نفس الوقت أجاز هذا القانون الاستثناء من أحكامه .

وقد بدأت المشكلة فى ناحيتين :

● الناحية الأولى : انه لتقدير التعويض المستحق للمخاضع للحراسة كان لابد من تحديد مركزه المالى . فقد كانت الحراسة تتولى ادارة أمواله وبعض هذه الأموال قد يكون كجارية أو أرضا زراعية أو عقارا مبنيا ، وقد تكون للمخاضع مستحقات قبيل الغير يتعين استيفائها وربما كانت محل منازعات أمام القضاء ، كما أنه قد تكون عليه مستحقات للغير

مثل مستحققات الضرائف أو التأمينات . ولا بد من تسويتها إلى أن ذلك كان يعني الانتظار عدة سنوات وقد حاولت الدولة معالجة هذه الحالة منذ ١٥ مايو ١٩٧١ حينما أصدرت قانونا بتصفية هذه الحرائف ، وعهدت إلى لجان قضائية بالبحث في تحديد المركز المالي . وسدّدت لذلك عابا . ولكنه انتهى والمشكلة قائمة .

● أما الناحية الثانية للمشكلة ، فهي أن بعض من خضعوا لقانون الحد الأقصى للتعويض ، عادت الدولة فاستثنتهم من أحكامه . وكانت الاستثناءات لأسباب غير معروفة وواضحة ، كما أن فرض الحراسة ذاته كان لأسباب يمكن استنتاجها في مجملها ولكنها لم تكن كما يقولون « جامعة مائة »

أما الأسباب العامة لفرض هذه الحراسات عام ١٩٦١ والتي يمكن استنتاجها أجمالا فهي أن تكون خطوة متممة لإجراءات التأميم والإصلاح الزراعي إلى الحد من الملكيات الكبيرة ، فبدت بذلك وهدهدها تحقيق غاية اجتماعية . فقد فرضت هذه الحراسات بمقتضى كشفين ، أحدهما أرفق بما سمي الأمر ١٣٨ والآخر أرفق بما سمي الأمر رقم ١٤٠ وقد صدرا تباعا .

وبمراجعة سريعة للأمر ١٣٨ الذي تضمن أسماء ١٦٧ أسرة ، نجد من بين هذه الأسماء كثيرا من الأسر الموسرة أو ذات النفوذ السياسي السابق ، ولكننا نجد أيضا أنها لم تكن تتضمن كل هذه الأسر . كما نجد أن الكشف قد تضمن أسماء بعض رجال سياسة أو اقتصاد من لموا أدوارا وطنية قبل الثورة ولا تزيد ثرواتهم عن ثروات كثيرين . ممن لم يخضعوا لهذه الإجراءات وكان هذا أحد مثالب هذا الاختيار « بالعين » أو « بالصدفة » . فلنصلح من بدلا من أن نكسب مواطننا في صف التحول الاجتماعي تحيله إلى فاقم عليه ؟ لمصلحة من مثلا توضع حراسة على أموال عضو سابق في مجلس الشيوخ (١) قال - وهذا نقلا عن مضبطة مجلس الشيوخ في ٢٦ مارس ١٩٥١ - « إلى أطالب الحكومة بأن تقر المملوكة لملك واحد يجب عليها وجوبا أن تبدأ بتوزيع الجانب الأكبر من زمام هذه القرية على صغار المزارعين والمعلمين » ولمصلحة من توضع تحت الحراسة أموال اقتصادي بارز ساهم في إقامة صرح بنك مصر (٢) ؟

(١) الشيخ المحرم فريد أبو حادي ولفلد

(٢) الاقتصادي المعروف عبد المصود أحمد

أما الأمر رقم ١٤٠ فقد أرفقت به أسماء عائلات أخرى الى جانب مئات العائلات الأجنبية أو الاسرائيلية التي هاجرت للبلاد (٨٠٠ أسرة) .
 • فكان إدراج هذه الأسماء في كشف واحد امتهانا لوطنية كثيرين من المصريين الذين وإن جاز القول بأن مصالحهم في هذه المرحلة لم تكن متفقة مع التحول الاشتراكي ، فقد كان علينا أن نعمل على عودتهم الى الاندماج في المجتمع وتهيئة الظروف التي تجعلهم أكثر تفهما للاوضاع الاجتماعية الجديدة التي تهدف الى ازالة المتناقضات • وكان يمكننا الوصول الى ذلك بقوة ضبط الرأي العام وبقوة اعطائهم القدوة الحسنة

• وحينما صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذي قرر نوعا من التأميم للأموال التي خضعت للحراسة نظير تمويض في حدود ثلاثين ألف جنيه وجعل لرئيس الجمهورية حق الاستثناء من أحكامه ، تحول في التطبيق الى مجموعة استثناءات لا ضابط لها ، ففتح المجال بذلك لكي يكون للصلات الشخصية والإنطباعات الفردية أثرها • وهكذا استثنى البعض ، ومنهم من استرد أملاكه أحيانا بدون حدود ، ومنهم من استرد بعضها (٢٢٦ عائلة مستثناة) ، بينما بقي آخرون وهم في نفس المركز القانوني ينتظرون تحديد مراكزهم المالية في ظروف بالقوة التقيد والمهانة •

هذا كله حق • • وهذا كله كان يجب أن يدفعنا الى تسوية هذه الاوضاع • • وليس في هذه التسوية إذن أي إخلال بهدف التحول الاجتماعي • فالتسوية تتم في حدود حد أقصى لا يؤدي الى العودة الى تراكم الثروات - رغم التسليم للأسف بأن ثروات جديدة قد نشأت ولم تحسن الدولة تعقبها مع أن مشروعيتها محل نظر - والتسوية تتم مع الحفاظ على حقوق صغار الفلاحين وعدم المساس بحقوق العمال ولا بقوانين التأمين والإصلاح الزراعي • • وهذه التسوية قد قررت من منطق ان الحراسة لم تكن الطريق التسليم لاحداث التغيرات الاجتماعية ، على خلاف التأميم والإصلاح الزراعي ، إذ هما يتعلقان بطبيعة النشاط أو الملكية ولا يوجهان ضد اشخاص معينين •

وقد كان مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس الشعب حريصا على أن يضع التصحيح في إطاره الصحيح وأنه في فحواه تعديل لاسس

وقواعد التعويض عن تأميم الأموال التي خضعت للحبساسة مع التزام هذه الأنصبي

ومن ثم فإن الذهاب بهذه التسوية بعيداً عن مبدأ التصحيح الذي تم في إطار الالتزام بمبادئ الثورة ومطالبة اضعاف ابعاد أخرى على مبدأ التصحيح هو أمر لا يقبل يضر . فليس مقبولا أن يكون هذا التصحيح مناسبة لوصف التأميم الذي لا يسلط بصاحب بتعويض كامل . بأنه مصادرة أو لوصف هذا الاجراء بالظلم المضح بحجة أنه أفتيات على حق الملكية المقدس . فمثل هذه العبارات التي تردد بعضها خلال مناقشة هذا المشروع والتعليق عليه ، لو لم تجردا من الانفعال والحساس ، خلقت اعتقادا بأن مؤداه انكار للتأميم وللإصلاح الزراعي ، وعودة الى مناقشة التعويض عن التأميم أو التعويض عن الإصلاح الزراعي الذي اكتفى فيه بالتعويض عن الملكيات التي تزيد على خمسين فدانا دون أن تتجاوز مائة فدان . ومن شأن ذلك أن يخلق مخاوف عديدة لدى باقي قوى الشعب العاملة التي قبلت هذه التسوية من منطق التصحيح لا من منطق التراجع والتي لم يبق عن ذهنها أبدا أنه أيا كانت التجاوزات التي وقعت في اجراءات الحراسة اخضاعا واستثناء واسلوبا ، فإن الاجراء في حبه ذاته قد بدأ للجميع عند تقريره مقبولا .

لقد وقع هذا الاجراء في أكتوبر ١٩٦١ بعد مجلة الانفصال بين مصر وسوريا والتي وصفت وقتئذ بأنها كانت من تحريك بعض العناصر الرجعية ، وانعقدت بعدها اللجنة التحضيرية المؤتمر القوي الشعبية لسم المؤتمر المنتخب لهذه القوى الذي أقر الميثاق . وكان موضوع الحراسات مطروحا على هذا المؤتمر بمناسبة وضع ضوابط لا مسمى وقتئذ بالثرون السياسي وصدر بعدها قانون وقف مباشرة الحقوق السياسية ، ثم قانون مجلس الأمة ، ونص على منع من فرضت الحرامة على أمواله من حق الترشيح شانه شأن من خضع لتحديد الملكية الزراعية أو طبقت في حقه القوانين الاشتراكية (وقد ألغى هذا الحظر في القانون الجديد لمجلس الشعب) .

وفي المناخ السياسي السائد وقتئذ وهو مناخ بداية التحول الاشتراكي وافرغته في حماية اجراءاته ، ذكر برغامي ممن عاشوا الثورة منذ بدايتها أنه « يرى أن تكون هناك سلطة عليا لها حق النزل ولتقم بهذه

العملية لجنة أو هيئة يرأسها أحد السادة نواب السيد رئيس الجمهورية أو السيد رئيس الجمهورية بنفسه على أن يكون من اختصاص هذه اللجنة حق الاعتراض على من يرشح نفسه لمؤتمر القوى الشعبية . وأخشي إذا تركنا هذا الباب مفتوحا على مضراعيه - أن يقع ما قد حدث في انتخابات الاتحاد القومي عام ١٩٥٩ ، ص ٢٢٩ من المضبطة الرسمية لجلسة ٩ ديسمبر ١٩٦١ . وذكر طبيب جامعي عرف بعد ذلك بأفكاره الليبرالية ، أنني أجد نفسي عاجزا عن أن أوفي مكاسبنا السياسية والاجتماعية حقها أو حتى أن أعددها وكل منها جدير بأن يكلل عنق جيل وشعب بفخار يزهو به على باقي الأجيال وكان أن كللت الثورة أعمالها بقوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية ، (ص ١٢١٠ المضبطة الرسمية لجلسة ٦ ديسمبر ١٩٦١) بل وتجد أستاذنا جليلا من رجال القانون يقول : « إن نشر القوائم والكشوف الخاصة بالأشخاص الذين يملكون أسهم الشركات المؤممة ، نزل على قلب الشعب برذا وسلاما لأنه كشف لهم عن أصحاب البلد الحقيقيين ونحن نريد أن يتبع ذلك دراسة لكيفية نفاسة رؤوس الأموال الكبيرة ، قد يكون بعضها نتيجة عمل شريف ولكن مما لا شك فيه أن كثيرا منها قد نشأ نتيجة الاستغلال حيث أني لا أفهم كيف يمكن أن تكون ثروة تبلغ ثلاثين مليونا من الجنيهات بطريق شريف . وعلى ضوء كل هذه الأسباب أرى أن تقوم اللجنة بوضع الضوابط التي تحدت في وضوح من هم الذين يجب عزلهم عن كفاح الشعب حتى لا يعوقه » (المضبطة الرسمية ص ٨٩ جلسة ٢٨ نوفمبر ١٩٦١) .

كما نجد شيخنا جليلا يقول : « يبدو لي أن أفراد الشعب ينقسمون أربعة أقسام :

أولا : أعداء للشعب وهؤلاء يجب أن ينزلوا وأن يبتروا بعيدا عن القوى الشعبية .

ثانيا : أفراد غير صالحين للعمل في المجال الثوري وهؤلاء يجب أن يبعدوا دون أن يبتروا بترأ عنيقا .

ثالثا : فئة غير مؤهلة فيها صلاحية لأن تعمل ولكنها لم تتسلح بسلاح العمل ويجب علينا أن نؤهل تلك الفئة وتدفع بها إلى الأمام .

رابعا : فئة العامة وهي السواد النظيف أو الجمهرة الكريمة من

الشعب وهي أنني يجب أن تكون طليعة الزحف الثوري ، وهؤلاء هم الذين سيمهدون الطريق لأحفاد مياتون من يمدنا ، (المضبطة الرسمية ص ٤٤ جلسة ٢٦ نوفمبر ١٩٦١) .

من هذا كله يبدو أنه يتعين علينا أن نلزم جانب الحذر واليقظة في ألا نسمح ونحن ندين إجراءات الحراسة ، بأن ندين تجربة التحول الاجتماعي بأسرها . . . وألا نسمح ونحن نصصح الأوضاع . . . أن نفعل عن أن التعويض المحدود كان يتفيا تدوير الفسواق بين الطبقات . . . وأن آلاف الأبدنة والمقارات والشركات التي آلت إلى القطاع العام تمثل في حقيقتها ما يسميه دستورنا بالمكاسب الاشتراكية التي يلتزم كل مواطن بحمايتها . . . وأقول مختصا وبقلب مفتوح : لقد صحح أنور السادات . . . وصححنا معه . . . وأن الألوان لأن نستأنف جميعا مسيرتنا شاخصين إلى المستقبل وأن نسمو على مصالحنا الذاتية وأحاسيسنا التي ربما شأبها بعض مرارة في الماضي . . . لننتقل إلى البناء وتحقيق مجتمع الكفاية والعدل . . . ومعالجة مشكلات بقية قوى الشعب العاملة . . . وهي مشكلات أكثر حدة وأشد وطأة لأنها تتعلق بكفالة العدد الأدنى لمستوى معيشة . . . الإنسان .

الفصل الرابع

الحرية والتنظيم السياسي

الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي
الذي يمثل بتنظيماته الثلاثة على أساس
مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب
العاملة ..

(ثلاثة الفقرة من الدستور قبل
تعديلها)

-
- حول قضايا الحرية
 - الاتحاد الاشتراكي بين فكرة التحالف وفكرة الحزب
 - الشمولية والاتحاد الاشتراكي
 - الاتحاد الاشتراكي هل هو حزب متوسط ..
 - تعدد الأحزاب في مواجهة الاتحاد الاشتراكي

حول قضايا الحرية *

كنت أقلب بعض صفحات المحاضر الرسمية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى أقر الميثاق ، فلفت نظرى أن بعض من يتحدث اليوم عن الحريات وعن سيادة القانون ويدعو الى تشجيع النشاط الفردى ، كان يرفع الصوت عاليا مطالبا بتطبيق أشد درجات العزل على من سماهم « أعداء الثورة من العناصر الرجعية » ومن تتعارض مصالحهم مع مصالح مجموع الشعب حماية للثورة الاشتراكية وذلك تحت شعار « الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب » .

وقد يقال تفسيراً لهذا التناقض بين الموقفين ، أن هناك أكثر من عشر سنوات تفصل بينهما وقد مرت فيها على المجتمع المصرى أحداث جسام وأن هذه الأحداث ربما غيرت النظرة الى الأمور .

ومع ذلك فانى أعتقد أن الأمر لا يتعلق بتغير النظرة ، إذ من غير المتصور أن يقلب الرأى من النقيض الى النقيض . ومن ثم فإن علينا أن نتساءل أى القولين كان أكثر صدقا وأكثر تعبيرا عن الرأى الحقيقى لصاحبه ؟ .

إن الأرجح فى نظرى أن حديث اليوم - حتى ولو كنا لا نوافق عليه كله أو بعضه - أكثر صدقا ، لأنه يجرى فى مناخ مختلف . والأغلب أن ما تحدث به هذا العضو أو ذاك فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية لم يكن تعبيرا عن رأيه الحقيقى بل كان توهما منه بأنه مشايمة لموقف رسمى .

* جريدة الامرام فى ٢٨ فبراير ١٩٧٤ .

وهي مشايعة ربما كسب منها ، وقطعا فانه لم يكن ليضار منها ، بل ان الميزة ربما اتته نتيجة ابداء رأيه الحقيقي . ومعنى هذا أن صاحب هذا الحديث ظل « محسوبا » طوال هذه السنوات كواحد من أشد المتحمسين للتحول الاشتراكي والمؤيدين للأسلوب الذي بدأ به . ومن هنا افتتح الباب على مصراعيه للنفاق السياسي وأصبح من المألوف أن يكون لنفس الشخص في نفس الوقت رأيان : رأى معلن في الاجتماعات العامة يتشدد بالاشتراكية وحقوق الجماهير وأنه ليس هناك إبداع مما كان ورأى مخفى في المجالس الخاصة لا يكف عن الانتقاد . وطفث بذلك الفساعات على المضامين وشاعت الآراء الموافقة ، وانزوت الآراء المخالفة ، وأصبح العزف يجرى على وتيرة واحدة . بينما كانت مصلحة التحول الاجتماعي ذاته تقتضى التعرف على كافة الاتجاهات والآراء وتبين مدى نجاح التنظيم السياسى فى خلق كادر مؤمن حقيقة بأهداف المجتمع الجديد .

هذه هي الأزمة الحقيقية للحرية . وما لم نعالجها من جذورها ، فان أى حديث عن الحرية لن تزيد قيمته عن أن يكون عودة الى ترديد الفسار ، وسيظل زمام الحرية فى يد سلطة الدولة ترخيه قليلا و تجذبه دون أن يتحول الى عقيدة راسخة .

فالحديث عن حرية الصحافة مثلا لا يمكن أن يجرى بمعزل عن الحريات الأخرى . لأن حرية الصحافة لا يمكن أن تنمزل عن تحرير المواطن من اليد التي تقبض على زمام رزقه ومستقبله ، كما لا يمكن أن تنعزل عن تحرير المواطن من الخوف ومن القلق على غده . وهي بوصفها امتدادا لحرية التعبير والرأى لا تزدهر بغير الحريات الأخرى ، الحريات ذات المضمون الاجتماعى والحريات الشخصية . كما ان الجمود الذى قد يصيب حركة المجتمع فى كافة نواحيه « لا بد وأن يمتد اثره الى الصحافة والرأى . وبالتحديد أكثر وضوحا ، فان هناك مؤسسات فى الدولة تقع عليها المسئولية الدستورية الرسمية التي ناطها بها الدستور لتكشف عن الانحراف أو القصور ، ويقدر أدائها لمسئولياتها هذه ، بقدر ما يمكن أن تتحول الصحافة بدورها الى منبر حر .

ومن هذا المنطلق فان قانون الحريات الذى أصدره مجلس الشعب فى أول دور لانهقاده يمثل إحدى ضمانات حرية الصحافة ، رغم أنه يتناول أساسا ضمانات الحرية الشخصية ، ذلك أن الصحافة لا يمكنها أن تمارس حريتها الا فى ظل مفهوم متكامل للحرية . ولا يمكن مثلا أن تنصور صحافة حرة فى ظل مجلس نيابى مقيد أو فى ظل قضاء غير مستقل .

ولكن الوقوف بالتحليل عند هذا الحد فيه تبسيط شديد للأمور .
ذلك أن قضايا الحرية متصلة اتصالاً وثيقاً بطبيعة النظام السياسي ، وهو بدوره مرتبط بالنظام الاقتصادي والاجتماعي .

إن ميثاق العمل الوطني يعتبر بمثابة « عهد » أو « اتفاق » بين القوى الاجتماعية المختلفة ، على أن تعيش مما في سلام يجرى بينها حوار ديمقراطي بهدف الوصول إلى تدوين الفوارق بين الطبقات ، وقد قبلت هذه القوى أن يكون للعالية وهم الفلاحون والعمال الصدارة في هذا التحالف حينما ضمنت لهم نصف مقاعد التنظيمات السياسية والشعبية على الأقل ، وافقت هذه القوى المختلفة على أن الحل الاشتراكي هو الحل الحتمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن هنا فقد قبلت هذه الفئات الاجتماعية المتباينة أن تتنازل عن جزء من حريتها في أن يكون لها منبرها الخاص بها وصحافتها المبررة عن رأيها وعن مصالحها وأن تتجمع في الاتحاد الاشتراكي كتحالف جماهيري واسع .

فالإتحاد الاشتراكي في فكرته يختلف عن النظم الشمولية الأخرى في أنه تنظيم ديمقراطي يقوم على الانتخاب وأنه منبر لآراء مختلف قوى التحالف . فلا يعبر عن رأي طبقة واحدة سواء أكانت هي الطبقة العاملة أو الطبقة المتوسطة ، بل أنه يستوعب كل قوى التحالف التي ترتبط بشكل ما وإلى حد ما « بالعمل » باعتبار أن العمل هو القيمة الأساسية في حياة المواطن . كما أن هذا الطابع قد رُئي أنه ضروري لتحقيق غايات معينة هي الوصول بهذا المجتمع إلى تدوين الفوارق بين الطبقات وفق حركة التطور الاجتماعي . كل هذا مع التسليم بأن هذه الفكرة قد عبث بها في التطبيق ، أو لم يحسن فهمها . فإحياناً كان الإتحاد الاشتراكي يقوم على التمييز لا الانتخاب وأحياناً أراد لنفسه أن يقوم بدور الحزب من غير الارتباط بهدف التحول الاجتماعي وغلبت بذلك صلفته الشمولية على طبيعته الديمقراطية الاجتماعية .

ومن هنا فإن الحديث عن قضايا الحرية لا يمكن أن يجرى بمعزل عن الحديث عن قضية التنظيم السياسي . ولنأخذ أمثلة محددة على ذلك .

● أن عضوية الإتحاد الاشتراكي - وهي اختيارية أصلاً - قد تحولت إلى نوع من العضوية الإجبارية ، نتيجة إدخال صيغة تكاد تكون واحدة على جميع قوانين النقابات المهنية وهي أن العضوية العاملة شرط للترشيح لمجالسها . . . بل أننا نجد في أحد هذه القوانين وهو الخاص بنقابة المهن الزراعية أن العضوية العاملة شرط لحضور الجمعية العمومية . وهذا

الشرط مطلوب أيضا للترشيح في مجالس التشكيلات النقابية العمالية والجمعيات التعاونية الزراعية .

● ان قانون تنظيم الصحافة الصادر في ظل الاتحاد القومي وقد كان تنظيما سياسيا له مفهوم مختلف عن الاتحاد الاشتراكي - لا يزال يتطلب الحصول على ترخيص من الاتحاد الاشتراكي لمزاولة مهنة الصحافة دون الاكتفاء بالقيد في نقابة الصحفيين ، كما يتطلب الحصول على ترخيص لاصدار جريدة دون الاكتفاء بالشروط التي يفرضها قانون المطبوعات .

● ان قانون مجلس الأمة السابق لا يكتفى باشتراط العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي للترشيح بل يتطلب تقديم شهادة بذلك (وقد ألغى قانون مجلس الشعب الذي أصدره المجلس الحالي هذه الشهادة مكتفيا ببطاقة عضوية الاتحاد الاشتراكي) .

هذه الأمثلة .. الى أي مدى تشكل قيودا على أنواع مختلفة من الحريات : حرية التنظيم النقابي .. حرية الصحافة .. ممارسة الحقوق السياسية ؟

ان قرارات الاتحاد الاشتراكي قرارات سياسية تخرج عن رقابة القضاء ، والاتحاد الاشتراكي يستقل بوضع نظامه . ومع أنه ليس حزبا .. الا أنه في هذه الأمثلة له سلطة على أعضائه تفوق أحيانا سلطة الحزب .

فكيف يمكن أن تقوم الصلاقة بين الاتحاد الاشتراكي من ناحية وبين الصحافة والنقابات والمجالس المنتخبة من ناحية أخرى ؟

هذه هي كبرى قضايا الحرية ..

الاتحاد الاشتراكي بين فكرة التحالف وفكرة الحزب *

من بين الانتقادات التي توجه أحيانا الى الاتحاد الاشتراكي انه يحتاج الى مزيد من التنشيط ومزيد من فعالية العمل السياسي وهذا الانتقاد قد يكون صحيحا اذا قصد بالتنشيط والفعالية أن يدعم الاتحاد الاشتراكي دوره الحقيقي « كنظم » لقوى الشعب العاملة ، يجرى بينها حوارا لتدب الحياة في تعبيرات مثل « حل المتناقضات بين قسوى الشعب العاملة بالتفاعل الديمقراطي » .

أما اذا قصد بهذا الانتقاد أن يزداد عدد الاجتماعات وعدد النشرات والتوجيهات ، فهذا وقد الحمد كثير . . . فليست أعتقد ان الاتحاد الاشتراكي بحكم طبيعته كتحالف واسع بين قوى متباينة مطلوب منه أن يستحوذ على اهتمام أكبر من الجماهير أو أن يزداد تأثيره عليها ، بل انى أرى من حسنائه في تنظيمه الحالى أن قبضته أصبحت أكثر اعتدالا .

ذلك اننا حاولنا فيما مضى ، أن نطبق مفهوم الحزب على الاتحاد الاشتراكي ، فكل ما يتعلق بالمركزية الديمقراطية والتزام المستويات الأدنى بتوجيهات المستويات الأعلى والتزام الأقلية برأى الأغلبية وطريقة التنظيم الهرمى في تشكيلاته ، مما نجده حتى الآن في قانون الاتحاد

* من مقال نشر بجريدة الأحرار في ٧ مارس ١٩٧٢ تحت عنوان حول قضايا الحرية .
ونظروا في هذا لنظري دراسة بقلم المؤلف نشرتها « أراك » عام ١٩٦٨ تحت عنوان :
الاتحاد الاشتراكي قوة سياسية أم سلطة دولة .

الاشتراكي ، كلها مفاهيم مستعارة أو مستوحاة من نظام الحزب . بل ان من الأحزاب الديمقراطية ما لا يعرف هذه المفاهيم بل يتيح قادرا أوسع من حرية الرأي لأعضائه ، فتجد فيه الآراء المخالفة متنفسا فيما يسمى اجلحة داخل الحزب .

ولعل التنظيم الحزبي الذي يتميز بانضباطه الدقيق ويشجع فيه معنى الالتزام هو نظام الأحزاب الماركسية . وهذا الشكل التنظيمي كثيرا ما انتقد بأنه بدلا من أن يحقق سيادة للطبقة العاملة يحقق سيطرة للحزب ، بل وبدلا من أن تكون السيادة للحزب تصبح سيادة لأجهزة الحزب ، وكثيرا ما ينتهى الأمر الى أن قيادته هي التي تفكر وتقرر له (وذلك على حد تعبير مشهور للماركسي الفرنسي روجيه جارودي) . ومع ذلك فقد كانت الحجة التي تقدم تأييدا لهذا التنظيم الحزبي الدقيق هو ربط هذا التنظيم بهدف تحقيق الثورة الاشتراكية أى ان هذا الشكل التنظيمي الحاد يعد أمرا لازما لتحقيق المضمون الثوري .

وقد حاولت يوجوسلافيا أن تضفى على هذا التنظيم الحزبي صورة أكثر ديمقراطية حينما سميت حزبا « رابطة الشيوعيين » وأنشأت الى جانيه التحالف الاشتراكي الذي تطورت اليه الجبهة الوطنية التي كانت قائمة بين الأحزاب الوطنية . فأصبحت للرابطة وحدها هي الطليعة الملتزمة بايديولوجية معينة ، بينما أصبح التحالف تنظيما جماهيريا واسعا يضم القوى المختلفة التي لا يطلب منها الالتزام بهذه الايديولوجية ، بل يكتفى بتبنيها مبادئ التسيير الذاتي وأن يكون العمل أساس التمتع بشمرات المجتمع . ويبدو ان فكرة الميثاق عن الاتحاد الاشتراكي عندنا كانت أقرب الى هذا المفهوم . فكان المفروض أن تكون هناك ازدواجية في التنظيم السياسي بين الاتحاد الاشتراكي كتتحالف جماهيري واسع وبين جهاز سياسي يقوم داخل اطاره ويلعب دور الحزب الطليعي . ولكن هذا الجهاز لم ينشأ لأنه كان يبحث له عن أيديولوجية ، ولأنه اذا نشأ بغير هذه الايديولوجية فانه سيصبح أقرب الى التنظيم « الفاشي » الذي لا يرتبط الا بهدف البقاء في السلطة ، وهي تجربة التنظيم السري المعروفة قبل ١٥ مايو .

وهكذا عدنا بملءنا الى فكرة الاتحاد الاشتراكي كتتحالف جماهيري لا كحزب سياسي ، ولكننا لم نستطع أن نتابع الفكرة حتى نهايتها . فلا يزال قانون الاتحاد الاشتراكي يحمل بصمات الشكل التنظيمي للحزب ، مركبا على مضمون يبعد كل البعد عن أهداف الأحزاب . أى أننا انتزنا نموا ما في التنظيم الحزبي ، وهو الشكل الصارم الذي

يشكل قيادا ثقيلا على حرية أعضائه ، فجاء متنافرا مع أهداف تحالف جماهيرى واسع يضم قوى متباينة ، ولا يجمع بين أعضائه أى تجانس طبقي .

عند هذه الملحوظة الأولى يجب أن نتوقف كثيرا ، ذلك اننا حين وضمنا انشكل الحزبي اطارا للتحالف وقمنا فى مناقضات لوصلتنا الى نتائج شاذة .

فمن النتائج الخاطئة التى ترتبت على الشكل التنظيمى الحزبى اننا توهمنا ان أعضائه لهم فكر موحد .

حقيقة هناك قدر أدنى من الأساسيات يجب أن يكون موضع اتفاق (والا انتفت فكرة التجميع داخل هذا التحالف) فمثل تحرير الأرض والانتماء المصيرى الى الأمة العربية والتحول الاجتماعى . ولكن الاجتهادات والأساليب قد تتنوع وقد تختلف الآراء بشأنها . فالاتحاد الاشتراكى يضم قوى لا تتفق مصالحها بل قد تتناقض ، وقد تتباين أفكارها نتيجة لاختلاف المصالح . فالمعامل يعينهم مثلا إبراز عنصر العمل فى الانتاج بينما تهتم الرأسمالية الوطنية بإبراز عنصر الاستثمار أو رأس المال مع كل ما يترتب على هذين المفهومين من نتائج مختلفة على علاقات الانتاج ومهمة الاتحاد الاشتراكى أن يدير الحوار بين هذه القوى المختلفة ، لا أن يصطنع فكرا موحدا لا يمثل حقيقة اتجاهات كل منها ، سواء أكان هذا الفكر أكثر ميلا لليسار أو اليمين .

ويخطئ من يظن أن الأخذ بنظام سياسى هو مجرد انتقاء نظرسى نتيجة دراسات مقارنة للنظم المختلفة

ان نظام الحزبين مثلا لم ينشأ فى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة انتقاء نظرى ، بل كان نتيجة تطور تاريخى وظروف موضوعية ، حينما كان الحزب الجمهورى بزعامة « لينكولن » يطالب بالقضاء الرق ووحدة الجنوب مع الشمال بينما كان الحزب الديمقراطى بزعامة « جيفرسون » يدافع عن الاحتفاظ بعبيد الأراضى فى الجنوب وعن الحسد من سلطة الحكومة الاتحادية . وانتهت هذه الأسباب التاريخية . وبقي الحزبان دون أن ينجح أى حزب ثالث فى أن يدخل الكونجرس مهما .

وهكذا تقوم الأحزاب فى كل دولة حسب القوانين الموضوعية لحركة المجتمع دون أن يستطيع أحد أن يتحكم فى عددها أو فى هويتها . وفى الدانمرك مثلا قفز عدد الأحزاب الممثلة فى البرلمان بعد الانتخابات

الأخيرة إلى عشرة أحزاب وأصبح تشكيل الحكومة أمرا يحتاج إلى مناورات غير عادية .

وفي بعض دول الاشتراكية الماركسية مثل ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ، لازالت هناك أحزاب سياسية متعددة ، وهي تعمل معا من خلال جبهة وطنية ، وما ذلك إلا لأنه تاريخيا كانت هذه الأحزاب متحالفة مما لمقاومة النازية .

فلا يوجد إذن من يستطيع أن يدعي أن الدولة ذات الحزبين أو الأحزاب الثلاثة أو العشرة في الجبهة الوطنية هي بالضرورة وبذاتها دولة ديمقراطية تحمي الحرية . بل أن حماية الحرية تعتمد على نوع وشكل القوى الاقتصادية وعلاقاتها بالبناء السياسي ، وإمكانية ضمان حق جميع القوى في التعبير عن رأيها والمشاركة في إدارة الحكم .

وهكذا أيضا فإن الاتحاد الاشتراكي قد نشأ في مصر نتيجة تطور تاريخي وظروف موضوعية . فقد سقطت الأحزاب السياسية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ولم يكن قرار إلغائها بعد ذلك إلا تسجيلا لهذا السقوط . وقد أدت هيئة التحرير دورها المحدود كتنظيم وطني لطرد المستعمر ، وأعقبها الاتحاد القومي ، وكانت مهمته أن يحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفق تعبير دستور ١٩٥٦ ، ولتبطت به مهمة دستورية هي الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، لكنه نشأ في أحضان سلطة الدولة وكان تكوينه بقدر من رئيس الجمهورية ، فاختلط بها . وقد تخطته مرحلة بداية التحسسون إلى الاشتراكية ، فخلفه الاتحاد الاشتراكي ليكون تنظيمًا لتحالف قوى الشعب العاملة . وقد مر بعدة تجارب لا زالت ماثلة في أذهاننا حينما أخذ بدوره يرتدى مسوح سلطة الدولة ، ويمارس احتكارا للفكر ، ويقلد دور الحرب ، فيسيطر على نشاط مجلس الأمة والنقابات والصحافة ، ويعتمد من مفهومه الحقيقي كتحالف .

وقد أتبع للاتحاد الاشتراكي فرصة ذهبية لكي يسترد دوره الحقيقي كمنظم لهذا التحالف ، حينما طرح أمر إعادة تنظيمه على الدورة الطارئة للمؤتمر القومي في ١٦ فبراير ١٩٧٢ حيث قيل « أن على الاتحاد الاشتراكي أن يحتضن دون عقد أو حساسيات أفكار القوى المختلفة » وإن غلبه « أن يتيح المنبر الحر لجميع قوى الشعب » - فقد كانت هذه

بداية صحيحة للفهم السليم لطبيعة الاتحاد الاشتراكي ، وكان من الواجب
ألا نجزع من متابعة منطقتها حتى نهايته .

إن هناك من يخشى أن تتحول حرية المناير داخل الاتحاد الاشتراكي
لتصبح أجنحة ذات اتجاهات متباينة ، سرعان ما تتحول الى أحزاب
سياسية . ولكن لسأل أنفسنا صراحة : ألا توجد فعلا اتجاهات مختلفة
داخل الاتحاد الاشتراكي وتنظيماته الجماهيرية المساعدة . . . اتجاهات
تجذب يميناً أو يساراً ؟ وهب اننا اعتبرنا الاتحاد الاشتراكي بمثابة
تنظيم للوسط وأقصينا منه من في اليمين ومن في اليسار . أفلا يعنى
هذا أن يتحول الاتحاد الاشتراكي الى حزب للوسط ويصبح من المحتم
أن تحاول الآراء الأخرى أن تجد متنفساً لها خارج الاتحاد الاشتراكي . .

وخلاصة القول أن الاتحاد الاشتراكي لا يزال عليه دور هام
كمنظم لآراء قوى التحالف ومصالحها . . وقيامه بهذا الدور يقتضى أن
يسترد طبيعته كتحالف جماهيرى واسع . . ليس حزبا ، وليس سلطة
إدارية ، وأن يتسع لمختلف المناير يجرى الحوار بينها ضمن إطار عريض
يمثل الحد المطلق عليه بين قوى التحالف . .

ومن هنا تزدهر الحرية ، وتفتح الأزهار . . ونعرف في صديق
بى سبيل نسلك لتحقيق أمانينا القومية فى خلق مجتمع الكفاية والعدل .

الشمولية والاتحاد الاشتراكي *

من المعروف ان أى نظام ديمقراطى يحتاج الى ايجاد نوع من (الموازنة والرقابة) تمارسها الهيئات الحاكمة على بعضها ، سواء سميت هذه الهيئات سلطات أو أجهزة للنوالة وسواء أكانت منفصلة أو متعاونة . . . ومع ان نظامنا الدستورى قد ظل دائما محتفظا بالمبادئ الأساسية لتعدد السلطات الا ان نظامنا السياسى قد تميز مع ذلك بتركيز شديد للسلطة وقد بدأ هذا الطابع حتى بعد أن نشأ الاتحاد القومى كنوع من الاتحاد بين المواطنين واعتبر بمثابة سلطة رابعة تملو السلطات الأخرى .

وفى ظل هذا المفهوم صدر دستور ١٩٥٦ ، فعهد الى الاتحاد القومى بمهمة ترشيح أعضاء مجلس الأمة ، وعهد الى مجلس الأمة بدوره بأن يرشح رئيس الجمهورية . أى ان سلطات الدولة أصبحت متبثقة من الاتحاد القومى مباشرة وفى ظل هذا المفهوم أيضا صدر قانون الادارة المحلية عام ١٩٦٠ فجعل عضوية المجالس المحلية تحت سيطرة الاتحاد القومى .

ولم يكن الاتحاد القومى تنظيما منتخبا بل ان تكوينه كان بقرار من رئيس الجمهورية : كما ان نظامه الأساسى صدر بعد ذلك بقرار من رئيس الاتحاد أى من رئيس الجمهورية . واختلط الاتحاد القومى بسلطة

* من مقال نشر بجريدة الأحرار فى ١٤ مارس ١٩٧٤ تحت عنوان « حول قضايا الحرية » .

الدولة ، فكانت طلبات الترشح لمجلس الأمة تقدم الى مركز البوليس ثم تفحص الطلبات . ويعد كشف بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض عليهم ، كما ان جميع الوزراء ونوابهم عينوا أعضاء في المؤتمر العام للجمهورية ، بل ان ميزانية الدولة تضمنت اعتمادات مالية لمواجهة مصروفات الاتحاد القومي .

وكانت النتيجة ان النظام الدستوري مع كل ما تضمنه من احكام من وسائل التأثير المتبادل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، لم يحقق فعالية كاملة . لانه كان في حالة تبعية للتنظيم السياسي (المعين من سلطة الدولة) . فتمطلت بالتالي ممارسة الاختصاصات الدستورية مثل الاستجواب أو سحب الثقة ، لأن أعضاء مجلس الأمة - وإن كانوا يصلون الى مقاعدهم بالانتخاب - لم يسمح لهم بالتقدم للانتخاب الا بعد أن يرشحهم الاتحاد القومي ، ولأن الاتحاد القومي كان يعنى في الواقع سلطة الدولة وإن كان يحمل شعار سلطة الشعب .

وقد ظلت بعض هذه المفاهيم عالقة بتجربتنا حتى بعد ان نشأ الاتحاد الاشتراكي ممثلا لتحالف قوى الشعب العاملة . فبح ان دستور مارس ١٩٦٤ لم يجعل للاتحاد الاشتراكي أى سلطة في ترشيح أعضاء مجلس الأمة أو أى سلطة دستورية في الاعتراض على المرشحين ، الا أن الاتحاد الاشتراكي استطاع أن يمارس طابعه الشمولي استنادا الى قانون مجلس الأمة الذي كان قد صدر عام ١٩٦٢ واشترط في المرشح أن يكون عضوا عاما في الاتحاد الاشتراكي . ومن خلال هذا الشرط ، كان من الممكن عملا التحكم في اختيار المرشحين عن طريق منحهم أو عدم منحهم شهادات العضوية أو إسقاط العضوية عنهم اذا اقتضى الأمر .

وربما قيل في تبرير شرط العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي انه يضمن أن يمثل مجلس الأمة قوى الشعب العاملة وحدها ولكن هذا التبرير كان مردودا عليه بأن تمكن هذه القوى وحدها من أن تصل الى مقاعد المجلس كان مكفولا بضمانتين : الأولى سياسية ، وهي بداية التحول الى الاشتراكية وما تم فعلا من القضاء على سيطرة رأس المال والقطاع نتيجة صدور قوانين الإصلاح الزراعي وقوانين التأميم ، مع ضمان نصف مقاعد التنظيمات السياسية والشعبية على الأقل للعمال والفلاحين أما الضمانة الثانية وهي قانونية ، فكان مصدرها القانون الذي صدر في عام ١٩٦٢ بولج مباشرة الحقوق السياسية وكافة الحقوق الانتخابية لمدة عشر سنوات لطاقة كبيرة من رضى ان مصالحها تتعارض

مع أهداف هذه المرحلة كما أن قانون مجلس الأمة وقتئذ كان قد أضاف من بين شروط الترشيح ألا يكون المرشح ممن فرضت الحراسة على أمواله أو من حددت ملكيته الزراعية أو طبقت بشأنه القوانين الاشتراكية فيما لا يزيد على عشرة آلاف جنية . « وقد ألغيت هذه الشروط في القانون الجديد لمجلس الشعب » .

وواضح من ذلك أن هاتين الضمانتين كانتا كافيتين لدرء ما كان يسمى خطر تسلل عناصر ليست من قوى الشعب العاملة إلى الاتحاد الاشتراكي .

ومع ذلك فقد استحدث شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي ، فأدى إلى تحقيق نوع من السيطرة على المرشحين بحيث لم يكن في أي وقت انكار صفة العضوية على مرشح رغم انتمائه إلى قوى الشعب العاملة .

وراد من وطأة هذه السيطرة أن شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي قد اعتبر شرط استمرار بحيث إذا أسقطت عضوية الاتحاد الاشتراكي عن ممثل الشعب المنتخب أسقطت عنه عضوية المجلس . فقد كان دستور ١٩٦٤ يبيح إسقاط العضوية عن عضو مجلس الأمة إذا فقد الثقة والاعتبار ، أو أخل بواجبات الوظيفة ، أو فقد صفة العامل أو الفلاح التي انتخب على أساسها ، ولكنه لم يكن ينص على إسقاط عضوية المجلس في حالة فقد عضوية الاتحاد الاشتراكي ، فصدر إعلان دستوري في ٧ يناير ١٩٦٩ « واعتقد أن كثيرين منا لا يعرفون عنه شيئا » . وقد عدل نص دستور ١٩٦٤ ، مشروطا ضرورة استمرار توافر عضوية الاتحاد الاشتراكي طوال عضوية المجلس وأضاف الإعلان الدستوري ما نصه أن « العضوية تنقضي بالنسبة لمعضو مجلس الأمة الذي يفقد صفة العضو العامل في الاتحاد الاشتراكي ، وإن الفصل من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي أمر يختص به التنظيم السياسي وحده وهو صاحب الولاية العامة فيه وفق ما يرضه لذلك من ضوابط » .

حقاً . . أن التنظيم السياسي يجب أن يستقل بوضع نظامه ويستقل بالنظر في أمر أعضائه . وهذا جائز ومقبول شريطة أن يقوم التنظيم السياسي على مبدأ الانتخاب ، وأن يتميز الانضمام إليه حقاً دستورياً لكن مواطن ينتجى إلى قوى الشعب العاملة وغير محروم من حقوقه الانتخابية ، ذلك أن قرارات الاتحاد الاشتراكي سواء يحجب العضوية

أو إسقاطها يمكن أن يعرّقب عليها آثار خارج نطاقه وهي الحرمان من حق الترشيح .

بل لقد أثبتت الممارسة أن الاتحاد الاشتراكي بدلا من أن يعترض على مرشح معين ، وهو لا يملك دستوريا سلطة الاعتراض ، فإنه كان أحيانا يصل الى نفس النتيجة بالألا يعطى المرشح شهادة تثبت عضويته في الاتحاد الاشتراكي ، فلا يستطيع التقدم للترشيح .

ولهذا فقد كان أول ما فعله مجلس الشعب الحالي المنتخب بمسند ١٥ مايو ١٩٧١ ، أن أصدر قانونا جديدا نص فيه على أنه يجوز الاكتفاء في إثبات صفة العضوية ببطاقة العضوية دون حاجة الى شهادة بذلك من الاتحاد الاشتراكي ، بل واكتفى بتطلب توافر شرط العضوية في المرشح عند صدور قرار دعوة الناخبين الى الانتخاب ، وذلك حتى يفوت أى محاولة لفصل عضو من الاتحاد الاشتراكي قبيل الانتخابات لمنع من الترشيح أو فصله بعد أن يصبح عضوا توصلا لاسقاط عضوية المجلس عليه .

يمكننا إذن أن نقول أنه قبل الانتخابات الأخيرة كانت سيطرة الاتحاد الاشتراكي كاملة على الترشيح والانتخابات . وكان في وسع أجهزته أن ترقل ترشيح عضو معين أو أن تسقط عنه العضوية . على أنه مهما بدا من تحفظات على شرط العضوية وكيفية كسبها أو فقدانها ، فإن إيجاد صلة بين الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب ، قد يكون ضروريا لتحقيق ارتباط مجلس الشعب بأهداف الاتحاد الاشتراكي .

وكل ما هنالك أن هذا الارتباط يجب ألا يكون نتيجة (علاقة عضوية) بل أن يكون نتيجة لاقتناع أعضاء المجلس من ناحية ولتأثير الاتحاد الاشتراكي على الجماهير وتحريكها من ناحية أخرى ، ويمكننا بذلك أن نطمئن الى أن من يطلبون عضوية الاتحاد الاشتراكي إنما يطلبونها لايمانهم بأهدافه لا استيفاء لمجرد الشكل الذي يتطلبه القانون والذي يعتبر « جواز مرور » الى حق الترشيح .

على أنه اذا كان اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكي للترشيح في التنظيمات السياسية قد يكون له ما يبرره عند البعض لتحقيق الارتباط بأهداف تحالف قوى الشعب العاملة — فإن الذي أثار التساؤل حقا هو اشتراط هذه العضوية في المنظمات الجماهيرية الشعبية غير السياسية .

فقد ثار التساؤل مثلا حول جدوى تطلب العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي في الأعضاء المنتخبين في مجالس ادارة الشركات . ان عمل عضو مجلس الادارة المنتخب ليس عملا سياسيا بل انه عمل يرتبط بالانتاج ، باعتبار ان العمال لم يصبحوا سلعة في عملية الانتاج وانما أصبحت قوى العمل « مالكة لعملية الانتاج ذاتها شريكة في ادارتها شريكة في ارباحها » على حد تعبير الميثاق ، فما هي حكمة اشتراط العضوية العاملة ؟

وتصدق نفس الملاحظة على تطلب هذه العضوية أيضا في الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية . أن الجمعية التعاونية تمثل مصالح اقتصادية لأعضائها لا علاقة لها بالعمل السياسي ، فلماذا يحرم الأعضاء من اختيار من يرونه أكثر قدرة على ادارة الجمعية ولو لم يكن عضوا عاما في الاتحاد الاشتراكي ؟

والامر كذلك بالنسبة لاشتراط هذه العضوية للترشيح في مجالس النقابات العمالية والمهنية ، مع ان الحرية النقابية من ائمن الحريات التي كفلها الدستور ، فلماذا يحرم أعضاؤها من اختيار من يرون انه اقدر على الدفاع عن مصالحهم لمجرد انه لم ينضم الى الاتحاد الاشتراكي أو لم تقبل عضويته فيه لأسباب يستقل الاتحاد الاشتراكي بتقديرها ؟

لذلك فانه حينما صدر قرار من وزير العمل بمناسبة الانتخابات النقابية الأخيرة فأضاف شرطا جديدا للترشيح ، وهو أن يكون المرشح ممن ينطبق عليه التعريف السياسي للعامل في مفهوم الاتحاد الاشتراكي ، لم يسع القضاء الإداري الا أن يوقف تنفيذ قرار منع بعض المرشحين من التقدم للترشيح لعدم انطباق هذا الوصف عليهم ، وذلك لتناغمه مع طبيعة التمثيل النقابي الذي يجب أن يكون متاحا لجميع العاملين .

وبالمثل فان الحصول على ترخيص من الاتحاد الاشتراكي بمزاولة مهنة الصحافة دون الاكتفاء بالتقيد في نقابة الصحفيين شرط قد صدر قى ظل الاتحاد القومي ، وقد ظل هذا الشرط قائما منذ عام ١٩٦٠ رغم اختلاف طبيعة الاتحاد الاشتراكي عن الاتحاد القومي ، ومع ان الترخيص بمزاولة المهنة يفلب عليه الطابع الإداري لا السياسي .

ولو تابعنا نماذج أخرى تقتطع فيها عضوية الاتحاد الاشتراكي لزادت دهشتنا لمحاولة اقحام دور التنظيم السياسي في الشغلة بعيدة

كلّ الّيعد عن طبيعته • فلماذا يتطلب هذا الشرط مثلا للتشريع في مجالس ادارة الاتحادات الرياضية ؟

وكل هذا لا يتلى بطبيعة الحال ان للمنظمات الجماهيرية هي هيئات مساعدة للاتحاد الاشتراكي ، وان الاتحاد الاشتراكي يمكنه أن يستعين بها في تعميق أهدافه عن طريق تمثيل هذه المنظمات الجماهيرية ذاتها في تنظيماته وهي فكرة سبق أن اقترحت حينما كان موضوع إعادة النظر في نظام الاتحاد الاشتراكي مطروحا منذ أكثر من عام (١) •

إن مثل هذا الحوار اليوم وبعد ٦ أكتوبر هو التكفيل باطلاق قدرات قوى الشعب العاملة على الاسهام في بناء مجتمع القد ، وتخليصها من أي قيود تعوق حركتها •

(١) التي شرط الموضوعية في الاتحاد الاشتراكي بالفايز رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ بناء على اقتراح قدم من الدكتور محمود اللخاني عضو مجلس الشعب وقتئذ ، وقد نظرت له لجنة مشتركة برئاسة للؤلف وكان وكيلًا لمجلس الشعب وقتئذ (الفترة التشريعية ، عدد مايو ١٩٧٥ ، ص ٢٢٦)

الاتحاد الاشتراكي : هل هو حزب للوسط
أم تحالف لجميع القوى والاتجاهات الوطنية ؟ *

منذ سنوات ونحن نصف الاتحاد الاشتراكي بأنه « وعاء » يهيم داخله قوى الشعب العاملة وأنه « تحالف » يجسرى داخله « تفاعل ديمقراطي » بين هذه القوى بهدف الوصول إلى « تدوير الوارث بين الطبقات » ، وأن المنظمات الجماهيرية كالنقابات والاتحادات يجب أن تمارس نشاطها في « إطار » الاتحاد الاشتراكي ، ولكن « مستقلة » عنه ثم نكتشف أنه لا تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ولا المنظمات الجماهيرية قد استطاعت أن تستوعب آراء الجماهير ، وأنه وفق القوانين الاجتماعية التي لا تحتاج إلى صيغة لتقررها ، تتولد أنسطة خارج هذه التنظيمات الرسمية . فنسمع عن حركة للطلاب مستقلة عن اتحاداتهم ، ونسمع عن نشاط للعمال خارج نقاباتهم وعن آراء للرأسمالية الوطنية تختلف عن آراء غرفها التجارية والصناعية .

ونحن نصف الاتحاد الاشتراكي أيضا بأنه سلطة « فوقية » أو أنه « السلطة الأم » ونثبت له جناحين كالطير ، أحدهما تسميه « الجناح التنفيذي » والآخر نسميه « الجناح التشريعي » بهدف خلق وحدة متكاملة بين أجهزة الدولة المختلفة ونستريح إلى أن هذه العبارات والصيغ قد حلت مشكلات العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي وبين الأجهزة التنفيذية والهيئة التشريعية . ثم نعتبه إلى أن هذه « الوحدة الكاملة » قد تخلق

* جريدة الأحرار في ٨ أبريل ١٩٧٤ .

نوعاً من النظام « الشمولي » الذي قد يعدم الرأي فندرك أخيراً أن على الاتحاد الاشتراكي أن يقدم المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة ، وأن يحتضن دون عقد أو حساسيات أفكار القوى المتحالفة وتنظيم الحوار فيما بينها ديمقراطياً .

وكلنا حين يجلس للمناقشة يتفق على هذه الصيغ ، ولكن لكل منا في مؤخرة رأسه فهم مختلف لها . . .

الاختلاف قديم حول تحديد مفهوم « الاشتراكية » التي نسعى إلى تحقيقها وكلنا يستعمل هذا التعبير ، ولكن لكل في ذهنه معنى مختلف عن الآخر . بعضنا يفسر وصف الميثاق لهذه الاشتراكية بأنها الاشتراكية العملية تفسيراً مقتضاه أن هناك اشتراكية واحدة وإن اختلفت طرق تحقيقها ، وأن طريق التحول الاشتراكي ليست أمامه سدود ، ويأتي آخر فبعد استناداً إلى تقرير الميثاق « أن اشتراكيّتنا المصرية لها خصائصها المميزة وإن علينا أن نحملها من أن يستغلها البعض فيتحرف بمفاهيمها إلى مفاهيم مذهبية غريبة عنها » ويأتي ثالث فيقول أنها الاشتراكية الإسلامية ، ويرى رابع أنها الاشتراكية العربية ذات التطبيق المصري .

هذه المفاهيم المختلفة موجودة فعلاً في المجتمع . . مجتمع الاتحاد الاشتراكي ويجب أن نسلم بوجودها . ومن هنا كان صدقاً ما طالب به المهندس سيد مرعي (١) من « أن يحتضن الاتحاد الاشتراكي دون عقد أو حساسيات أفكار القوى المتحالفة » فالفكرة التي لا تجد المجال الشرعي الذي تعمل فيه عن نفسها ، ستلتبس حتماً مجالاً غير شرعي . . ومن الخطأ أن نتوهم أننا نتقدم إلى الاتحاد الاشتراكي بفكر موحد تماماً . هذه عبارات انشائية لا تمثل الواقع السياسي . حقيقة هناك قدر معين متفق عليه من الفكر . . .

القضاء على تحالف الاقطاع ورأس المال - تحقيق التنمية الاقتصادية .
الدور القيادي للقطاع العام - التحالف بين الطبقات - ربط الحرية الاجتماعية بالحرية السياسية - عدم الانحياز - الانتماء العربي .

وهناك برنامج معين لمرحلة معينة وهناك مصالح موحدة لا خلاف عليها . في هذه المرحلة . . ولكن لو تصورنا أبعد من هذا ، لكان اغراقاً في الوهم !

(١) الأمين العام للاتحاد الاشتراكي وقتئذ ، وكان يلعب دور السكرتير الأول للجنة المركزية .

ومن هنا فأننا يجب أن نقف بامعان أمام بعض العبارات الهامة التي وردت في كلمة السكرتير الاول للجنة المركزية في افتتاح دورة المؤتمر القومي العام للاتخاذ الاشتراكي في ١٦ فبراير الماضي ، حين يقول « اننا يجب أن نحدد المصالح الموحدة ذات الوزن القومي الشامل والتي لا خلاف عليها بين مختلف قوى التحالف وهي : تحرير الأرض المحتلة - استمرار التطور على الطريق الاشتراكي - تعزيز دائم للديموقراطية وسيادة القانون - محاربة البيروقراطية في أجهزة الدولة والقطاع العام - محو الأمية - الانتماء المهيمن الى الأمة العربية » .

وليس لي الا تحفظ واحد على تحديد المصالح غير المختلف عليها . . فلسست واثقا مما اذا كان استمرار التطور على الطريق الاشتراكي محل اتفاق حول مفهومه ومداه . وقد لا يكون هناك خلاف حول ما تحقق من منجزات اشتراكية ، فقوى الشعب العاملة التي يضمها التحالف حريصة على حماية هذه المنجزات وهي جميعا قد انتفعت منها بما في ذلك الرأسمالية الوطنية التي فتحت أمامها أبوابا للاستثمار لم تكن متاحة لها من قبل خصوصا بعد أن أمدت من مخاطر الحراسة . . وأطمأنت الى سيادة القانون . ولكن عند تحديد مدى هذا التطور ومدى السير في طريقه فعلا ، قد يبدو الخلاف .

حينما نتحدث مثلا عن الملكية غير المستغلة جريا على تعبير الميثاق فنحن قد نختلف حول مقياس تحديدها . فهل هو معيار تجريبي ، فمرة كانت ملكية المائتي فدان غير مستغلة ثم انتهى بنا التحديد الى انها ملكية ما لا يزيد على خمسين فدانا ، وهل تمضي التجربة في تطورها أم أن هناك حدا يمكن أن نتوقف عنده ؟ أم انه معيار موضوعي قوامه عدم حصول المالك على فائض للقيمة نتيجة استخدامه أجرا في ملكه ؟ وهل ما يزال هذا المعيار صالحا في زمن التطور العلمي والتكنولوجي واستخدام المكنة الحديثة ؟

ويأتي بعد ذلك الأساس الثاني الذي عرضه السكرتير الاول في تحديده للمصالح الاجتماعية ، وهو « تحديد أهم المصالح الخاصة لكل قوة اجتماعية في التحالف وترتيب أولويات تحقيقها » . وفي تحديد هذه المصالح الخاصة يمكن أن يقوم خلاف حول طريق التطور الاشتراكي ومسده .

ولكننا في هذه المرحلة التي يشغل فيها تحرير الأرض - ويجب أن يشغل - كل اهتمامنا وتفكيرنا ، لا نريد أن تقع في مصيدة الاتفاق الأيديولوجي التام كما أننا لا نريد أن تقع في مصيدة المصالح الخاصة .
أنها مرحلة « جبهة وطنية » من أجل تحرير وطننا وسلامة شعبنا .

بل نريد - وأنا أستعير عبارة هامة أخرى وردت في خطاب المهندس سيد مرعي « أن نتفق على خطوط سياسية عملية موحدة » ليس الاتفاق إذن أيديولوجيا ولكنه اتفاق حول خطوط سياسية عملية أي حصول برنامج أساسه قدر متفق عليه من المصالح التي تستند إلى قدر متفق عليه من الفكر .

وفي ضوء هذا النظر ، يمكن أن نفهم معنى أن يحتضن الاتحاد الاشتراكي دون عقد أو حسابيات الأفكار القوى المتحالفة . فلأول مرة يجب أن نعلم بأن المنبر الحر الذي تقدمه لا تقسمه فقط « لقوى الشعب العاملة » بل تقسمه أيضا « للأفكار المختلفة داخل قوى الشعب العاملة » .

وعلى هذا فاني أتحفظ تماما في تحليل البعض لازمة الاتحاد الاشتراكي ، بأنها أزمة « عدم وضوح رؤية » أو « غياب الأيديولوجية » فالإتحاد الاشتراكي ليس حزبا يمكن أن تربط أعضائه مصالح أيديولوجية واحدة . وما يراه البعض من أنه يتبنى أيديولوجية « الوسط » وأنه يجب بالتالي أن يظل أي آراء أخرى - هذا القول من شأنه أن يهدم حرية الفكر والممارسة الديمقراطية الصحيحة ، فنتيجته المنطقية إذا رفض الاتحاد الاشتراكي أن يستوعب آراء غير آراء الوسط أن يتحول إلى حزب ، ويصبح من المحتم أن تحاول الآراء الأخرى أن تجد متنفسا لها خارج تنظيماته ، مع أنها قابلة لحد أدنى متفق عليه في الميثاق وفي بيان ٣٠ مارس وفي الدستور وفي برنامج العمل الوطني . ثم ما هذا الذي يمكن تسميته آراء « الوسط » وهل هو شيء آخر غير القدر المتفق عليه بين جميع القوى الوطنية والاتجاهات التقدمية بصرف النظر عن أي خلافات بينها ؟

إذا فهمنا الاتحاد الاشتراكي في هذه المرحلة على أنها إتاحة المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة: وتجميعها حول مصالح مشتركة بينها في مقدمتها تحرير الأرض - كان لزاما أن نرتب جملة نتائج على ذلك :

١ - أن المركزية الديمقراطية لا يمكن أن تطبق بهذاورها في تحالف

واسع يضم قوى مختلفة وأفكارا متباينة ، بل انها لا تطبق الا في حدود المصالح والأفكار المتفق عليها ، فيجب أن تكون درجة الديمقراطية في التنظيم أكثر من درجة المركزية . وفي هذه الحدود يسرى التزام المستويات بقرارات ما يعلنوها ، وتستبعد قرارات المؤتمر القومي واللجنة المركزية قوتها الملزمة .

٢ - انه في البحث عن طريقة للتصميم عن مصالح القوى المختلفة يجب أن نولي اهتماما بالغا للتنظيمات الجماهيرية .

نقابات العمال منبر طبيعي لأحدى قوى التحالف وهي العمال والعمال الزراعيون .

التعاونيات الزراعية منبر طبيعي للفلاحين .

الغرف التجارية والغرف الصناعية منبر للرأسمالية الوطنية .

النقابات المهنية والجمعيات منبر للمثقفين .

ويجب أن نضمن التمثيل المستقل لهذه النقابات باعتبارها منظمات جماهيرية ، في المؤتمر القومي وفي اللجنة المركزية ، ويجب أن نضمن أن تصبح هذه المنظمات بصورة حقيقة عن رأى جماهيرها لا عن الرأى الذى نريد لها أن تعبر عنه . . وفي نفس الوقت يجب أن نضمن تمثيلا مستقلا للقوى الشعبية ، ان المؤتمر الوطنى الذى أقر الميثاق كان متخبا صلي أساسا لتمثيل « القوى » .

٣ - ان العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي وبين سلطة الدولة او بينه وبين التنظيمات الجماهيرية يجب ألا تكون علاقة عضوية بل علاقة سياسية بمعنى ان الاتحاد الاشتراكي لا يوجه النقابات مثلا اعتمادا على انها تابعة له أو بناء على سلطته عليها بل اعتمادا على اقتناعها برسالته ، ولا يوجه الحكومة مثلا اعتمادا على انه سلطة « فوقية » بل اعتمادا على تأثيره الحقيقى بين الجماهير الذى يمكن أن ينعكس على مجلس الشعب وهو السلطة الدستورية التى تملك محاسبة الحكومة وفق الدستور ، دون أن يخل ذلك بسلطة الاتحاد الاشتراكي فى محاسبة أعضائه فى الأجهزة التنفيذية « سياسيا » عن أى انحراف عن الخط السياسى الذى يمثل القدر المتفق عليه من المصالح المشتركة وبرامج تحقيقها .

بمعنى آخر فإن الاتحاد الاشتراكي يجب أن ينزع عنه « الكسل » الذى يشجعه عليه اعتماده على الوسائل القانونية والإدارية لتوجيهه

مؤسسات الدولة • بل أن ينزل إلى العمل السياسي •• إلى النقاش
والحوار والاقناع واجتذاب الجماهير •

وأنا أسلم مع ذلك بأن نجاح الاتحاد الاشتراكي في هذه المرحلة
يجب أن يعتمد أساسا على قيامه بالتعبئة القومية لتحرير الأرض ، وحل
مشاكل الجماهير في إطار المصالح المتفق عليها - وليس مطلوبا منه في
هذه المرحلة أكثر من هذا فهو لا يمكنه بحكم طبيعته وتكوينه وبحكم
أنه ليس حزبا أن يستقطب حماس الأنصار ونضالهم لمهام أخرى غير
تحرير الأرض وحماية الوحدة الوطنية •

وإذا سئلت وماذا بعد هذه المرحلة ؟

اجب - وفق تصوري : أن الظروف الموضوعية وحدها هي التي
ستفرض الصيغة الملائمة للعمل السياسي فيما يبعد مرحلة إزالة آثار
العدوان ••

تعدد الأحزاب في مواجهة الاتحاد الاشتراكي *

لا يزان موضوع تعدد الأحزاب في مقابلة تحالف القوى موضوعا يجذب للنقاش . وقد شاركت في جلسات الاستماع التي دعا إليها مجلس الشعب هذا الأسبوع ، كما شاركت من قبل في مناقشات اللجنة القيادية لإدارة الحوار ، وقد بدا من كل ذلك ان هناك اتجاهين ، لكل منهما حججه وأسانيده : اتجاه بالتمسك بالاتحاد الاشتراكي كإطار للتحالف مع العمل على تطويره ، واتجاه بالدعوة الى إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية .

* جريدة الأهرام في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ .

وقد تحولت المناقير لئلا إلى أحزاب سياسية وأعلن الرئيس السادات ذلك في حفل افتتاح دور الانعقاد الأول لمجلس الشعب الفصل التشريعي الثاني في نوفمبر ١٩٧٦ ، ثم وافق الشعب على ذلك في الاستفتاء الذي جرى في ١٠ فبراير ١٩٧٧ في أعقاب حوادث ١٨ و ١٩ يناير وصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ينظم الأحزاب السياسية وكان من بين شروط تأسيس الحزب التي كانت موضع انتقاد تطلب عشرين عضوا من أعضاء مجلس الشعب بين مؤسسيه ، (انظر كتيب المؤلف : الطريق إلى الديمقراطية ، دار للمؤلف طبعة ١٩٧٨) واستبقى هذا القانون علاقة بين الأحزاب وبين الاتحاد الاشتراكي . وقد عدل هذا القانون بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ فأنقضى شرط العشرين ولكنه من ناحية أخرى أحكم الرقابة على نشاط الأحزاب ، كما اقترح تعديل المادة الخامسة من الدستور الخاصة بالاتحاد الاشتراكي .

صبح المتمسكين بالاتحاد الاشتراكي

فاما من يرون التمسك بالاتحاد الاشتراكي مع العمل على تطويره
فهم يستندون الى ما يأتي :

١ - ان المطروح هو تطوير الاتحاد الاشتراكي وليس تصفيته
او تحويله الى حزب الى جانب السماح بأحزاب أخرى ، وانه منذ شهر
قليلة ادلى الشعب برأيه في الاستفتاء حول ورقة أكتوبر وفيها يقول
الرئيس انور السادات « اني أرفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية
بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب ، ولكنني أيضا لا أقبل نظرية
الحزب الواحد الذي يفرض وصايته على الجماهير » ، وإن الأصوات التي
ترتفع هذه الأيام ونحن في قلب المعركة بالدعوة الى تعدد الأحزاب ، قد
فاتها أن تتكلم عن ذلك عند طرح ورقة أكتوبر للنقاش وقبل الاستفتاء
عليها لأن ورقة أكتوبر حسبت النقاش في هذا الشأن في المرحلة الحاضرة
على الأقل .

٢ - بما لله لا يجوز أن نحمل الاتحاد الاشتراكي بوضعه الحالي المتطور
نحو الديمقراطية أوزار مراحل سابقة ، كما ان سلبيات الاتحاد
الاشتراكي لا تصلح بذاتها سببا للمدول عن نظامها مثلما ان قصود
مجلس الشعب عن واجبه في مرحلة سابقة لا يصلح سببا لالغاء نظام
التمثيل النيابي .

والأولى بنا أن نناقش اقتراحات تطوير الاتحاد الاشتراكي لأنها
البداية الصحيحة لكي يصبح الاتحاد الاشتراكي إطارا فعلا للتحالف ،
فما دعت اليه ورقة التطوير من قبول تعدد الاتجاهات والعضوية
الاختيارية وتحديد معنى الالتزام ، يضمن للاتحاد الاشتراكي ان يستمر
دوره الحقيقي كمنظم للتحالف .

٣ - أن نظام الاتحاد الاشتراكي يقوم على فكرة التحالف بين قوى
الشعب العاملة ، وأن هذه الصيغة متناسبة لظروفنا الاجتماعية والسياسية
وهي ضمان للحيلولة دون الصراع الطبقي ، كما انها هي التي تضمن
للعامل والفلاحين نسبة الخمسين في المائة من مقاعد التنظيمات السياسية
والشعبية . وبغير ضمان هذه النسبة لا يمكن أن يكون التشريع ممبرا
عن آراء الغالبية صاحبة المصلحة في التحولات الاجتماعية .

٤ - ان تجربتنا مع الأحزاب السابقة على ثورة ٢٣ يوليو كانت من

ببلى أسباب قيام هذه الثورة ، فقد عززت هذه الأحزاب عن تحقيق آمال الجماهير وانتهت الى الارتقاء فى أحضان القصر تارة وفى أحضان الاستعمار تارة أخرى .

٥ - ان الدعوة الى تكوين الأحزاب فى الظروف الحالية ونحسن مآزلنا فى قلب المعركة من شأنها تفتيت الجهود فى مواجهة اعباء المرحلة الراهنة . . مرحلة التحرير والبناء .

حجج الداعين الى نظام الأحزاب :

أما من يدعون الى اطلاق حرية تكوين الأحزاب فهم يستندون الى ما يأتى :

١ - ان ورقة أكتوبر لم تستبعد كلية فكرة تكوين الأحزاب ، فالمرفوض عندها هو الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب فإذا كومت الأحزاب بشكل طبيعى وفرضتها ارادة الجماهير لا السلطة ، مع ضمان خط قومى تلتزم به فليس لدى ورقة أكتوبر ما يحول دون ذلك . بل ان ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى نفسها تقول صراحة ان الاصراء على مفهوم التحالف ليس مصادرة على حق الجماهير ذاتها فى تبني مفهوم آخر فى مرحلة مقبلة من مراحل تقدم العمل الوطنى .

وقد بدا مما نشر أخيرا من أحاديث للرئيس أنه لا يمانع فى اقامة احزاب فيما لو رأى الشعب ذلك .

٢ - ان الاتحاد الاشتراكى « وصفة » شاذة نشأت من موقع السلطة ، وهو اما أن يتحول الى حزب حتى يحقق فعالية حقيقية ، والحزب الواحد هو أبغض التنظيمات السياسية واطهرها على الحريات - واما أن يتحول الى تجمع جماهيرى واسع فيفقد فعاليته حينما لا تجد الجماهير فيه الأداة التنظيمية للتعبير عن افكارها ومصالحها .

٣ - أنه مع التسليم بأن الاتحاد الاشتراكى فى صورته المتطورة لا يصحح أن يحمل أوزار مراحل سابقة ، الا أن الواقع البنى لا يمكن تجاهله أن الجماهير قد فقدت ثقتها فيه ، أو بالأقل فقدت حماسها له .

٤ - ان نظام الاتحاد الاشتراكى لم يستطع أن يحى الحرية وهو لا يمكن أن يكون ضمانا لها فى المستقبل . بل أنه لم يشارك فى اجراء التحولات

الاجتماعية • فكل ما صدر من قوانين الاصلاح الزراعي ونشوء القطاع العام كان سابقا على وجوده أو بغير مشاركة منه •

وعند البعض - فان الاتحاد الاشتراكي لم ينجح في تذويب الفوارق بين الطبقات وهو السند الوحيد لجدية التحالف ، بل لقد نمت في ظله العلاقات الرأسمالية ونشأت طبقة جديدة تتخفى وراء تعريف الفلاح والعامل واصبحت نسبة الحسين في المائة للعمال والفلاحين مجرد شعار على الورق • وعندما يسمح بتكوين أحزاب يمكن للعمال والفلاحين أن يضموا أنفسهم في أحزاب وأن يناضلوا عن طريقها في سبيل تدعيم حقوقهم •

أما التحالف الذي قيل أن الاتحاد الاشتراكي يقيمه بين قوى الشعب المختلفة فليس مصدره قيام الاتحاد الاشتراكي بل مصدره احساس عميق بالوحدة الوطنية لدى الشعب المصري •

• - انه لا يمكن بغير أحزاب سياسية ممارسة « الموازنة والرقابة » اللازمة في أى نظام سياسى حتى لا يتحول الى نظام شمولي ، تمارس فيه الدكتاتورية من خلال الشعارات الديوقراطية !

والأحزاب هي التي يمكن أن تكون الطريق السليم للترشيح لمجلس الشعب والوزارة ورئاسة الجمهورية وبغيرها فان المناصب السياسية تتحول الى وظائف ادارية أو الى تركيز للسلطة •



والى جانب الاتجاهين الرئيسيين : اتجاه التمسك بالاتحاد الاشتراكي واتجاه الدعوة الى حرية تكوين الأحزاب طرحت آراء فرعية عند كل من الفريقين •

تعريف جديد للفلاح والعامل :

فهناك رأى يرى انه من المتعين إعادة تعريف الفلاح والعامل ، بحجة أن التعريف الحالي مصطنع وأنه يؤدي الى تفتيت وحدة العاملين في القرية أو في المصنع • وعند هؤلاء فان الفلاح هو كل من يمتن الزراعة مادامت ملكيته في حدود القدر الذي يصرح به القانون وهو خمسون فدانا ، وأن العامل هو كل من يعمل لدى رب عمل لقاء أجر •

وقد اعترض على هذا التعريف الجديد المقترح بما جاء في ورقة التطوير ذاتها من « أن الفلاحين والعمال هم الاغلبية الكبرى من أبناء هذا

الشعب وهم الذين طال حرمانهم قبل الثورة ، وهم أصحاب مصلحة أكيدة في تقدمها ، ولكن العلاقات الاجتماعية بالرغم من كل ما أدخلته عليها الثورة من تعديل جوهرى لو تركت وشأنها لانخفض صوت العمال والفلاحين داخل التحالف ، فالمثقفون والرأسمالية الوطنية لهم دراية بالعمل السياسى وقدرة على ابداء الرأى ومعرفة بادارة الانتخابات ، ولو تركت الأمور دون تحديد لانكمش تمثيل العمال والفلاحين وهم الأغلبية .

وأضاف أصحاب الاعتراض أن تعريف الفلاح أو العامل ليس تعريفا وصفيا بل انه تعريف فى معنى تحقيق الضمان أى أننا هنا نعرف الفلاح أو العامل الذى نضمن له نصف مقاعد التنظيمات السياسية والشعبية ، وليس معنى هذا أن من لاينطبق عليه التعريف لا يعتبر فلاحا أو عاملا بالمعنى الوصفى أو القانونى ولكنه فى هذه الحالة لا يحتاج الى ضمان . والا فلماذا تقدم للمالك الذى يزرع خمسين فدانا ضمانا للنجاح فى الانتخابات ولا نجعل ذلك للتاجر ممثل الرأسمالية الوطنية أو للمحامى أو الطبيب . فالأخذ بالتعريف المقترح سينتهى الى استبعاد ضمان الحد الأدنى لتمثيل الفلاحين والعمال لأن الضمان فى هذه الحالة يصبح غير منطقي ولاتدعو اليه ضرورة اجتماعية ، وكان نسبة تمثيل الفلاحين والعمال بعد تفريغها من مضمونها الحقيقى تصبح بذلك ذرا للرماذ فى العيون .

وقد سلم المقترضون على توسيع التعريف الحالى ، بأن هذا التعريف لم يحترم فى التطبيق وإن هناك من دخل الى المجالس الشعبية مستغفلا بضمان الفلاح أو العامل مع أنه قد يكون أكثر ثراء من آخرين لا ينطبق عليهم هذا الوصف ، ولكن علاج ذلك لا يكون فى العدول عن التعريف الحالى بل فى تحديد شروطه على نحو قاطع ، فلا بد بالنسبة للفلاح أن التحقق من شرط مزاولته الزراعة بنفسه ومن شرط الإقامة فى القرية علاوة على الملكية أو الحيازة التى لاتزيد على عشرة أفدنة ، ولابد من تحديد أدق للعامل بأن يكون مصدر دخله الأساسى هو العمل والا يزيد هذا الدخل عن حد معين ، وذلك بصرف النظر عما إذا كان عاملا يدويا أو ذهنيا فلا يصح أن يكون المعيار هو مجرد عدم الحصول على مؤهل عال بل يكون المعيار هو الدخل من علاقة العمل .

وأنه مع التسليم بأن ضمان نسبة الفلاحين أو العمال هو ضمان مرحلى مرتبط بأن يقوى عودهم فى مواجهة القوى الأخرى فأننا لانزال بعينين عن تحقيق هذه الضاية ، فلانزال التنظيمات الشعبية للفلاحين والعمال ضعيفة ولانزال أوضاعهم الاجتماعية - رغم كل ما تحقق لهم -

أضعف من الموضوع الاجتماعي المؤثر للمالك أو المثقف الذي لا يزال في استطاعته التأثير على جميع الناخبين - رغم أنهم من الفلاحين والعمال - تأثيرا مصطنعا بالمال أو بالدراية والنفوذ *

حزبان أم أحزاب متعددة :

كذلك فإن هناك رأيا قد طرح من جانب بعض الذين يدعون إلى حرية تكوين الأحزاب ، فهم يقفون في منتصف الطريق متوجسين من أن إطلاق هذه الحرية قد يؤدي إلى تكوين عدد كبير من الأحزاب ينتهي بنا إلى معاناة كل ازيمات الديمقراطية الغربية التي يعرفها كثير من الدول في أوروبا ، والتي تجعل من الصعوبة أن يحصل أي حزب على أغلبية تمكنه من تولي الحكومة ، فينتهي الأمر إلى ائتلاف بين حزبين أو أكثر قابل لتصدع في أي وقت أو إلى قبول حكومة أقلية توافق عليها الأحزاب الأخرى ثم لا تلبث أن تسقط ويصاب الحكم بشلل *

وعند هؤلاء ، فإن تجنب هذه النتيجة الضارة يكون عن طريق الإخذ بنظام الحزبين • ولكن أصحاب هذا الاقتراح لم يبينوا كيف يمكن أن تقصر تكوين الأحزاب على حزبين ، فأى حزبين تختار من بين خمسة أحزاب مثلا ، ومن الذي يمل هذا الاختيار ، وهل يعود بذلك ثانية إلى السلطة لتحدد لنا الأحزاب التي يمكن قبولها ، وألا يتعارض هذا الاقتراح مع منطق حرية تكوين الأحزاب ؟ وحقيقة أن نظام الحزبين أو الثلاثة إذا جاء بطريقة طبيعية غير مصطنعة ، فإنه يكون أفضل من تعدد واسع للأحزاب • ولكن وجود حزبين كبيرين في بلد مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا ليس « نظاما » بل إنه جاء نتيجة تطور تاريخي • وهناك أحزاب أخرى في أمريكا وفي بريطانيا ولكنها لا تصل إلى مقاعد الحكم لأنها لا تحصل على الأغلبية التي تؤهلها لذلك ولكنها قائمة مع ذلك •

متى وكيف تنشأ الأحزاب ؟

وبعد ، فإن السؤال الذي لا يزال مطروحا هو متى وكيف تنشأ الأحزاب السياسية كبديل لتنظيم سياسي واحد ؟

إذا كان هذا التنظيم السياسي هو الحزب الواحد فهناك شبهة اجماع على رفض مثل هذا النظام ، وهو أن وجد فإنه سيحارب فكرة نشوء أي أحزاب أخرى ومادام يملك سلطة الدولة فإنه سيعتبر هذه الأحزاب إذا نشأت أحزابا غير مشروعة •

أما إذا كان هذا التنظيم السياسي وفق الخطوط العريضة التي اقترحتها ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي - ومع التسليم بالسلبات التي نشأت عن قيامه من موقع السلطة أو عن ممارسته دور الحزب في مرحلة سابقة - سيتسع لكافة الاتجاهات والآراء وسيسمح بمنابر للرأي ، وسيصبح الانضمام إليه حقاً دستورياً اختيارياً لكل مواطن يملك حق الانتخاب ويقبل أساسيات الثورة - وكل هذا قد اقترحه ورقة التطوير - فإن الطريق سيصبح مفتوحاً نحو أن تتحول المناير داخل الاتحاد الاشتراكي إلى منابر ثابتة .. فيثير هذا الحماس والحوار الحمى الذي يفتقده الاتحاد الاشتراكي وتنشأ التجمعات في داخله تلتزم بأساسيات وحدود متفق عليها وتتنوع اجتهاداتها فيما عداها ..

وهذه الاتجاهات الثابتة قد تتطور الى أحزاب وعندئذ يمكن أن يتحول الاتحاد الاشتراكي الى جبهة وطنية بين هذه الأحزاب ويتخذ التحالف الوطنى شكلا مختلفا .. لضمان أن يكون الانتقال من الشمول الى التعدد انتقالا سلميا لا يحدث هزات عنيفة .. ويحفظ الوحدة الوطنية .

هذا اذا أردنا أن نمد بصرنا الى المستقبل .. كل هذا جائز وغير مرفوض بل ومتوقع . ولكن تكوين الأحزاب لا يمكن أن يكون أمراً مصطنعاً بل ان الظروف الموضوعية هي التي تخلقه .. والنظم السياسية ليست انعكاساً نظرياً بل انها واقع وممارسة .

الفصل الخامس

حرية الصحافة

حرية الرأي مكفولة ، ولكل إنسان التعبير عن
رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير
أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود
القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان
لسلامة البناء الوطني .

(المادة ٤٧ من الدستور)

حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام
مكفولة ، والرقابة على المصحف مطبوعة
وإنذارها ووقفها أو إلغائها بالطريق الإداري
مطلوب . ويجوز استثناء في حالة إعلان
الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على
المصحف والطبوعات ووسائل الإعلام ورقابة
مطبوعة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة
أو الفرائض التي يقرها القانون ، وذلك كله وفقا
للقانون .

(المادة ٤٨ من الدستور)

- ❖ المصلحة والمجتمع الجديد
- ❖ ضمانات حرية الصحافة
- ❖ نحو مفهوم متكامل لحرية الصحافة
- ❖ حول المجلس الأعلى للصحافة
- ❖ هل تكون الصحافة منابر « داخل »
- ❖ التحالف « أم منبر واحد » للتحالف
- ❖ الصحافة والسلطة الرابعة

الصحافة والمجتمع الجديد *

إذا كانت الصحافة فى النظام الاشتراكى صحافة تنتسب الى هذا النظام ، فانها فى نفس الوقت عين هذا النظام فى الكشف عن مواطن الضعف أو الزلل . وحي تنقف الى جانب النظام تلود عنه بنقد أى تصرف خاطئ، لا يتفق مع أهداف النظام وخطته .

وان أهمية الرأى تزداد فى النظام الاشتراكى الذى تأخذ فيه الدولة على عاتقها مهمة إسماع الناس . فالدولة تخطط لهذه الرفاهية ويتولى القطاع العام مسئولية الجانب الأكبر من تنفيذ هذه الخطة . ولذلك يعنى النظام الاشتراكى بفرض رقابة الهيئات التى تتولى التنفيذ ، حتى يطمئن الى انها تحقق أكبر درجة من الكفاية وانها لا تنحرف عن الخطة الشاملة .

وهذه الرقابة ليست رقابة حكومية فحسب . بل انها رقابة شعبية تتولاها التنظيمات والأجهزة الشعبية وفى مقدمتها الصحافة .

فالمناقشة العامة كذلك التى يدعو اليها الاتحاد القومى أو التى تبدو لى ندوات الإذاعة والتليفزيون ، ومثلها تلك التى ظهرت على صفحة الرأى فى نقدها لبعض النظم الحكومية التى تخلفت عن الخطة الشاملة أو عن النظرة الاشتراكية - هذه المناقشات العامة الحرة هى تدعيم للبناء الاشتراكى .

* من مقال بجريدة الأهرام فى ١٧ ابريل ١٩٦٢ .

المنافسة والبناء :

فبناء المجتمع الاشتراكي يقتضى ، كما حدث فعلا ، ان يفتح باب المنافسة العامة على مصراعيه فى الشئون العامة • وحق الاقتراح والتصبيحة والتنبيه بل والانتقاد هو من الوسائل المشروعة فى تقويم أى أعوجاج وفى الكشف عن العناصر والأفعال الضارة بالمجتمع الاشتراكي •

لقد دعا السيد الرئيس الى هز الجهاز الحكومى من أساسه ؛ وهذا الهز ليس مسئولية الدولة وحدها ، بل أنه مسئولية كل مواطن • فليس هناك فى هذا النظام من يطلب التسرع على خطأ أو انحراف • بل ان مقدرة هذا النظام ومفخرته هما الصراحة والشجاعة فى الاعتراف بالخطأ والعمل على اصلاحه وتلافيه •

فصحافة اليوم صحافة «مسئولة» تعبر عن آماني الشعب كله وتعنى ببحث مشاكله • فالرأى الذى تبديه ليس رأى حزب سياسى فى المعارضة أو حزب سياسى فى مقاعد الحكم • وهو ليس رأيا يراد به احراج خصوم حزبين •

وهى لا تشهر ولا تتجنى ولا تخدع أو تضلل • فليس هدفها خدمة اغراض خاصة أو تحقيق الربح كما انها لا ترمى الى مجرد اظهار القدرة على الانتقاد أو مجرد التشويق والاثارة • وهى مسئولة أمام الشعب فى مواصلتها لرسالتها مقدرة لمسئولياتها فى نقد ما تراه مستوجبا للنقد من نظم وتصرفات تهم الرأى العام • فغالما ان الخطأ جائز فالنقد لازم • فالنظام الاشتراكي يؤمن بغائمة المنافسة واحتكاك الآراء والنقد الذاتى طالما ان هذا النقد يدور فى اطار النظام الذى ارتضاه الشعب •

فكل شخص عام يجلس على كرسيه اليوم ، يجب ان يعرف انه يجلس عليه باسم الشعب ولمصلحة الشعب وانه بالتالى خاضع لرقابته •

وليس لهذا الشخص العام الا أن يتوقع من الصحافة الصديق والأمانة والدراسة الجادة الموضوعية • وليس له الا ان يطلب النصفه وحسين الادراك والامام بجميع مشاكل العمل • وان تدور رقابة الصحافة حول المسائل التى تهم الرأى العام وتتصل بالمصلحة العامة •

على ان دائرة المسائل التى تهم الرأى العام أوسع نطاقا فى النظام الاشتراكي فالرأى العام لا يهتم فقط بحسين سير المرافق العامة وما يجرى فى المشروعات العامة وحدها • بل ان من حقّه أيضا ان يتابع حسين سير

المعمل فى المشروعات الخاصة • ذلك ان الدور الذى يقوم به القطاع الخاص ليس الا جزءا من خطة التنمية الاقتصادية الشاملة ، لان أى اضطراب فى شركات هذا القطاع يمس مباشرة مصالح جمهور المنتفعين بخدماها • كما انه يمس بطريقة غير مباشرة مصالح المجموع بمساهمه بمصلحة الثروة القومية •

حرية الخطأ :

ان النشاط الاقتصادى الخاص يتمتع بحرية الخطأ والانحراف فى دول الاقتصاد الحر • أما فى الدول الاشتراكية التى تعنى بتوجيه الاقتصاد وتخطيطه ، فانه لا معنى عن اخضاع هذا النشاط الاقتصادى الخاص لرقابة الرأى العام وبالتالي لرقابة الصحافة •

والواقع ان حق أى مواطن فى المجتمع الاشتراكى مرتبط بحقوق الجماهير • ولما كان من النادر ان نتصور تصرفا لای مواطن يصدر منه ولايعنى المجتمع معه ، فان درجة اهتمام المجتمع بتصرفات المواطن تزداد فى مجتمع اشتراكى • وهى تزداد على وجه الخصوص فى مرحلة ارساء البنيان الاشتراكى •

فقد آن الاوان اذن لأن نقضى على خرافة « الشخص الخاص » وأن نوسع من دائرة « الشخص العام » الذى يجوز نقده • فالشخص العام ليس هو حتما كل شخص مكلف بخدمة عامة • بل ان هذا الوصف يصدق على كل من يتصدى لعمل يهم الجمهور أو يسترعى انتباهه أو يتصل بمقومات حياته أو بمثله وقيمه •

فالطبيب الذى يتكفى عن أداء واجبه فى اغاثة المريض ، والمحامى الذى يفتال ثمره ما يحكم به لصالح موكله ، والموسيقى اذ يبحث بالحان غيره والممثل اذ يفشل فى القيام بدوره والمنتج السينمائى اذ يخدع الجمهور بانتاج رخيص والكاتب أو الفنان اذ يعرض على الناس أعمالا مشبوبة بالنقص أو السفخ - مثل هؤلاء جميعا يجوز نقد أعمالهم وتصرفاتهم دون هوادة والصحافة التى لا تفعل ذلك تكون حائثة برسالتها •

الحياة الخاصة والحياة العامة :

فيكفى اذن ان يتصدى الشخص لامر يهم الرأى العام ، او ان يصدر منه تصرف يمس به قيمه ومثله ، لتصبح تصرفات هذا الشخص وأعماله ملكا للرأى العام يجوز له أن يمزقها اربا وأن يجزى عليها الرأى والنقد من

ان ما يطلب من الصحافة هو عدم التعرض للحياة الخاصة للمواطنين .
فليس من حق الصحافة ان تكشف ما يجرى فى الحجرات المغلقة التى
أرخص أصحابها ستارا عليها . ومع ذلك فان الحياة الخاصة قد تتصل
أحيانا بحياة المواطن العامة فلا يمكن فصلهما . كما أن الحياة الخاصة قد
تؤثر على سيرة الشخص العام أو عمله الذى أصبح فى حوزة رأى العام .
فلا جناح على الصحافة فى مثل هذه الحالات اذا مست حياة الشخص
الخاصة فى الحدود اللازمة لنقد حياته العامة وبغير تشهير أو تجن .

وما يطلب من الصحافة فى نقلها هو ان تلتزم الصدق وان تنتهج
منهج البناء والتقويم والتوجيه لا الهدم والتشهير والافتراء . هذا هو
واجبها نحو من تنقدهم . اما واجبها نحو الشعب الذى تنتسب اليه فهو
ان تستمع الى خفقات قلبه وان تترجم هذه الخفقات الى رأى صريح . وان
تنقد وتنفذ لبناء المجتمع الاشتراكي .

ضمانات حرية الصحافة *

في بيان ٣٠ مارس تأكيد على وجوب أن تتوافر كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والبحث العلمي والصحافة . وليست هناك كلمة تمس شغاف القلوب مثل كلمة الحرية . وفي نفس الوقت ، فليس هناك تعبير يختلف الرأى حول مضمونه وأبعاده وحقيقته ، قدر هذا التعبير . وحتى لا تصبح كلمة الحرية مجرد شعار لا يمثل مضمونا يمكن مناقشته وتقديره ، فإن من واجبنا إثارة الطريق أمامه ، خشية أن يتمش أو يجنح أو يضل .

وابتداء ، فإن الحديث عن حرية الصحافة لا يمكن أن يجري بمعزل عن الحريات الأخرى . واعتقد أن هذا هو ما عناه بيان ٣٠ مارس حينما أشار في معرض تأكيده على ضمانات حرية الصحافة إلى الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية وإلى وجوب توفير كل الضمانات للحرية الشخصية والأمن بالنسبة لجميع المواطنين وفي كل الظروف . فحرية الصحافة لا يمكن أن تنعزل عن تحرير المواطن من اليد التي تقبض على زمام رزقه ومستقبله ، كما لا يمكن أن تنعزل عن تحرير المواطن من الخوف ومن القلق على أمته ، وهي بوصفها امتداد لحرية التعبير والرأى ، لا تزدهر بغير الحريات الأخرى . الحريات ذات المضمون الاجتماعي والحريات الشخصية . فحرية الصحافة في مجتمع لا يملك فيه الشعب

مقدورات حياته لن تكون سوى حرية النفر القليل الذى يملك الوسائل التى تمكنه من إصدار الصحف وتمكنه بالتالى من توجيه المجتمع والسيطرة عليه . وبالمثل فإن حرية الصحافة لا تعيش الا اذا كانت الحرية الشخصية مصانة مكفولة . وانى استعيد فى ذلك عبارة قالها الزعيم الفرنسى هريو من انه ليست هناك سوى حرية واحدة والحرىات الاخرى متضامنة معها ، وانتهاك احدها يعتبر انتهاكا لها جميعا . . فحينما يسود القلق أو التهديد أو الخوف يتعلم الرأى الحر .

حرية واحدة

ان هذا هو نفس ما لاحظته صحفى أمريكى كان نائبا لرئيس الواشنطن بوست والتيمس هيرالد ، عن اجراءات التحقق من الولاء التى كانت تتخذها لجنة النشاط المعادى بالكونجرس التى كان يرأسها السناتور مكارثى . فقد عدد الحالات التى استدعت فيها اللجنة بعض رجال الصحافة لاستجوابهم بشسآن ما ينشرونه فى صحفهم . ومن ذلك سؤال محرر النيويورك بوست عما نشره من نقد لأعمال اللجنة والتطرق بعد ذلك الى سؤاله عن علاقته بالحزب الشيوعى . وقال الصحفى الأمريكى ان هذه الاجراءات قد اثرت على حرية الصحافة ذاتها بما كانت تحدته من قلق وما تنطوى عليه من تهديد . فالصحفى الذى كان يستدعى أمام اللجنة المكارثية ولا يجيب على استئلتها يتعرض للحكم عليه بحجة انه اهان احدى لجان الكونجرس ، كما ان اثاره الشكوك حول ولائه يعرضه للتشهير والفضح (نقلنا عن كتاب الحرية أم السرية للصحفى الأمريكى جيمس راسيل ويجينز) .

ماذا تنظيم الصحافة ؟

ولكن أية ضمانات جديدة يمكن أن نصورها لحرية الصحافة التى رسمنا أبعادها ووضعناها فى اطارها الصحيح حينما أصدرنا قانون تنظيم الصحافة فى مايو ١٩٦٠ ، وحينما ردد الميثاق بعدها ان « ملكية الشعب للصحافة التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم قد انتزعت للشعب اعظم أدوات حرية الرأى ومكنت أقوى الضمانات لقدرتها على النقد . ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها ، هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة ، قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة كذلك خلصت

من تحكم رأس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه في موارده » *

يبداون الامر يحتاج هنا الى وقفة .. نعود بعدها الى تقييم هذه التجربة ..

فتنظيم الصحافة لم يكن عقوبة أريد توقيعها على أصحاب الصحف . ولم يكن رغبة في التخلص من آراء معارضيه ، لانه حتى صدور قانون تنظيم الصحافة ، كان من المتصور ان تتم السيطرة على أية آراء معادية للتحول الاشتراكي عن طريق الرقابة . ولكن هذا التنظيم كان مدخلا ضروريا الى التحول الاشتراكي الذي بدأ بعد ذلك في يوليو ٦١ . وهذا هو ما يفسر صدور قانون تنظيم الصحافة قبل اعلان القوانين الاشتراكية بأكثر من عام . فلم يكن من المتصور ان تبدأ مرحلة التحول الى الاشتراكية والصحافة لا تعبر الا عن آراء أصحاب رأس المال فيها .

ولم يكن هناك مفر من اتباع أحد طريقين : الاستمرار في طريق الرقابة ضمنا لعدم ضرب التحول الاشتراكي ومحاصرته في بدايته .. وهو طريق استثنائي خطر ، أو طريق التنظيم وتمليك الصحافة للشعب . ومن ثم فقد رفعت الرقابة على الصحافة بعد صدور قانون تنظيم الصحافة ، وعلى وجه التحديد فقد ألغى الامر الصادر بفرضها في ١٠ أكتوبر ١٩٦٠ . ومنذ ذلك التاريخ ظلت الصحافة طليقة من أية رقابة سابقة على النشر ، حتى أعيدت بعد ٥ يونيو لظروف الأمن القومي .

وكان تمليك الصحافة « للاتحاد القومي » وقتئذ ، يسير في منطق سليم مع فكرة هذا التنظيم السياسي الواحد الذي يقيمه المواطنون « لحث الجهود لبناء الأمة بنساء سلميها من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية » .

وجاء الميثاق بعد ذلك معلنا أن سيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأي أعظم أدواتها وأن استبعاد الرجعية يسقط دكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام جميع قوى الشعب الوطنية .

حرية الصحافة

ام حرية اصحاب الصحف ؟

وإذا كانت هذه المشكلة بالنسبة لظروفنا كانت تفرض حلا يضمن أن تمبر الصحافة عن مصالح قوى الشعب العاملة في نضالها نحو تذويب الفوارق بين الطبقات - فإن المشكلة كانت قائمة في العالم بحدّة منذ الحرب الأخيرة . فقد أصبحت الصحافة تمر بعهد سماء البعض «تصنيع الصحافة» دلالة على مالحقتها من تطور تكنولوجيا ، وأنها بما تمتلكه من معدات للطباعة وأجهزة للاتصال والتوزيع أصبحت صناعة ضخمة تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة . حتى أن اللورت نورثكليف أحد كبار مالكي الصحف في إنجلترا صرح يوما بأنه لن يتمكن شخص في المستقبل من إصدار جريدة يومية بأقل من رأسمال قدره مليونان من الجنيهات (نقلا عن كتاب كنجزلى مارتين الصحافة التي يريدونها الجمهور) وبذلك أصبحت الصحف في المجتمعات الرأسمالية خاضعة لسيطرة « المولن » بل أصبح من السبيل مراقبة سلامة مواردها للتحقق من أنها لا تنحرف متأثرة بأي عامل خارجي . وكان ذلك سببا في الأزمة التي تمانىها حرية الصحافة في العالم الرأسمالي ، حيث برز التناقض بين المصالح الطبقيّة لأصحاب الصحف وبين المتطلبات الحقيقية للجماهير قارئة هذه الصحف . وبذلك غدت حرية الصحافة .. حرية لهذه الفئة القليلة في أن تمارس تحكمها وتسلطها على الرأي العام .. وليس هذا مجرد كلام ..

لنأخذ مثلا .. الصحافة في ثلاث دول في العالم الرأسمالي وهي أكثرها دفاعا عن شعار حرية الصحافة بمدلولها التقليدي وهو حق أي فرد في أن يصدر جريدة ، لنرى ما إذا كانت هذه الحرية قد تحققت في الواقع ..

● لنأخذ فرنسا .. اول بلد أعلن حقوق الإنسان ورفع شعار الحرية الفردية . في فرنسا كانت الصحافة تعاني من تركيز الصحف في أيدي قليلة من الأفراد أو الشركات التي يسهم فيها رجال الصناعة والمال في صورة احتكار أطلق عليه (كونسورتيوم) . ومنذ قبل الحرب العالمية صرح دلاييه رئيس وزراء فرنسا بمناسبة فضيحة ستافسكي المعروفة بأنه قد ثبت أن ٨٠٪ من الصحافة الفرنسية تتلقى إعانات وأن بعضها كان يتلقى إعانات من المحور . وبعد انتهاء الحرب أعلن البرت باييه رئيس الاتحاد القومي للصحافة وقتئذ « لقد تساءلنا أثناء المقاومة ، لماذا حدث في هذا البلد الذي كان يناصب النازية العداء ، أن انحازت الصحافة الكبرى فيه الى جانب العدو والجواب انها كانت قد كفت عن أن تكون صحافة وطنية

أى ذات مبادئ وأصبحت صحافة مال ١ ، لذلك لم يكن غريبا اذ ظهرت دعوة فى فرنسا الى تأميم الصحافة . طالب ليون بلوم الزعيم الاشتراكى بذلك وطالب رينيه كوتى بإصدار قانون يحرم تركيز الصحف فى يد فرد أو مجموعة أفراد أو شركة وذلك للقضاء على ظاهرة الاحتكار . وبعد التحرير صدر أمر فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٤ بتنظيم الصحافة الفرنسية ، بفرض رقابة على حساباتها ومواردها وأوجب عليها الاعلان عن أسماء أصحابها وأن تكون الاسهم اسمية اذا كانت شركة . وحرم عليها الحصول على أى مبالغ من الجهات الاجنبية باستثناء اجور الاعلانات وتشكيل لجنة داخلية من العاملين فى المنشأة الصحفية .

●●● ولناخذ بعد ذلك مثلا آخر .. انجلترا

بعد نهاية الحرب العالمية طلب مجلس العموم من الحكومة تشكيل لجنة للتحقيق فى موارد الصحف والاشراف عليها وإدارتها وملكيته . وعلل المجلس ذلك فى قراره « بالاهتمام المتزايد الذى يبديه الجمهور بالنسبة لظاهرة الاتجاهات الاحتكارية فيما يتعلق بالاشراف على الصحافة » . كان الوضع فى انجلترا أن حرية الصحافة تمنى من الاحتكار أو ما يسمونه هناك « ترست » الصحافة أى تجمع الجرائد فى ملكية أو سيطرة فرد أو عدة أفراد . فهناك خمس سلاسل أى تكتلات تملك أو تسيطر على معظم الصحف . فمثلا إحدى هذه التكتلات وهى الاسوشيتدبرس ليمتد تملك عشر صحف فى انحاء انجلترا واثنى عشرة مجلة اسبوعية . واسماء مثل عائلات بيغر بروك وكادبرى كانت تسيطر على مجموعات من الصحف . بل وفى السنوات الأخيرة فى عام ١٩٥٩ يشتري اللورد تومسون ، الصنداي تايمز وأخيرا التايمز ذاتها وهو يملك ١١٥ جريدة فى ١٢ دولة مختلفة و٩٥ مؤسسة اعلانية و١٢ مؤسسة لنشر الكتب و٢٠ شركة طباعة و٢٥ محطة اذاعة وتلفزيون ، والجريدة الوحيدة التى ظهرت بعد الحرب العالمية من لندن عام ١٩٥٣ واسمها ريكوردر ، وأعلنت انها مستقلة عن الأحزاب وعن المصالح الاحتكارية ... توقفت عن الصدور فى مارس ١٩٥٤ اذ انها لم تقو على منافسة الصحف الاحتكارية .

●●● والمثال الثالث .. هو الولايات المتحدة الأمريكية التى أحرزت

فيها الصحافة تقدما تكنولوجيا متفوقا وتوزيما ضخما . فهناك سبعون سلسلة أى تكتلات تسيطر على ٣٨٦ جريدة يومية . ومؤسسات مثل هيرست وسكريبس هوارد وماك كرويك باترسون تسيطر على أكثر من نصف توزيع الجرائد اليومية ، علاوة على محطات الاذاعة والتلفزيون .

وأصحاب الصحف يساهمون في مشروعات صناعية وتجارية مختلفة ، وهم لا يسمحون بتوجيه كلمة نقد إليها . ويرى نورمان أنجيل في كتابه الصحافة وتنظيم المجتمع أن محرري إحدى الصحف الأمريكية وزعت عليهم قائمة بست عشرة شركة يساهم فيها المالك ولا يسمح لهم بتناولها بأى نقد . ورغم قانون شيرمان المعروف فى الولايات المتحدة المناهضة للاحتكار ، فإنه لم يطبق على الصحافة - بقدر علمى - الا فى حالة واحدة كانت خاصة بوكالة انباء هي الاسوشيتدپريس . فهذه الوكالة كانت تشترك فيها ١٢٠٠ جريدة ثم اتفق الشركاء على أن يتعهدوا فيما بينهم على ألا يزودوا الجرائد الأخرى بأى أخبار تصلهم عن طريق الوكالة كما أعطوا فيما بينهم حق الفيتو لكل منهم إذا أراد الاعتراض على انضمام جريدة منافسة الى الوكالة . فاعتبر ذلك محاولة لاحتكار تجارة الانباء . وأعلن القاضي بلاك عام ١٩٤٤ رأى المحكمة العليا وهو بطلان هذه الاتفاقات لأنها تنطوى على احتكار أخطر من عبودية الرق . فهو تركيز رأس المال فى ايدى عدد قليل من الأفراد والشركات التى لا تبغى الا مصلحتها وتسيطر على الحاجات الاقتصادية والسياسية للبلاد بما فيها الصحافة ، وهو حكم له دلالته على خطورة الاسلوب الاحتكارى الذى تمارسه صحافة أمريكا .

فهل كان من الممكن فى مجتمعنا الذى يتحول الى الاشتراكية ان تظل الصحافة بمنأى عن التنظيم ؟ وهل حقق التنظيم لها . حريتها الحقيقية ؟

قبل الاجابة على هذا السؤال يحسن ان نلم بدقة بما تفهمه هذا التنظيم . ذلك ان كل ما يعرفه الكثيرون - ومنهم بعض المشتغلين فى الصحافة أنفسهم - عن قانون تنظيم الصحافة انه نقل ملكية الصحف الى الاتحاد القومى ثم الى الاتحاد الاشتراكى من بعده . وفى تمثيل آخر يستعمله البعض خطأ أو قصدا ، فان الصحافة قد أممت مثلما أممت وسائل الانتاج الأساسية بعد ذلك .

وإذا كان صحيحا ان تنظيم الصحافة قد نقل ملكية بعض الصحف الى الاتحاد القومى ثم الى الاتحاد الاشتراكى ، فليس صحيحا انه نقل الى الاتحاد الاشتراكى ملكية جميع الصحف التى كانت قائمة وقتئذ ، والحقيقة ان الصحف التى آلت الى الاتحاد الاشتراكى بمقتضى هذا القانون هي الصحف التى كانت تصدر عن دور صحفية أربع هي الدور الأساسية للصحافة ، أما الدار الخامسة فقد كانت مملوكة أصلا لهيئة التحرير ثم للاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى ، ولذا لم يشر القانون إليها . وفيما

عدا هذه الدور ، ظلت الصحف التي كانت قائمة وقتئذ على ملكية أصحابها ، ونحن نعرف مثلا ان جريدة مثل الجورنال ديجيت لازالت على ملكية صاحبها وان جريدة مثل وطني لازالت تصدر عن شركة خاصة . ومثسل هاتين الجريدتين عشرات الصحف والمجلات التي تصدر في القاهرة والاسكندرية وفي الاقاليم . وقد لانسمع عنها نظرا لضيق توزيعها . على سبيل المثال . . . وقد لا يعرف معظمنا ان هناك جريدة تصدر في القاهرة ثلاث مرات اسبوعيا اسمها الكوكب . . . وان في الاسكندرية جريدتين يوميتين هما السفير وميدان الرياضة . . . وان في سوهاج جريدة يومية اسمها الشفق !

ولا اعتقد ان هذه الجرائد ، بامكانياتها المحدودة ، يمكن ان تكون وسيلة للجمهور لأن يعرف ما يجري في المجتمع الذي يعيش فيه . بل ان هذا يؤكد ان حرية اصدار الصحف مرتبطة بالقدرة المالية على ذلك .

واذا كانت احصاءات الصحف والمجلات المسجلة بإدارة المطبوعات تدل على ان هناك غير الجرائد التي أشرنا اليها ٤٦ مجلة اسبوعية ونصف اسبوعية و ١٥٠ مجلة نصف شهرية وشهرية و ٥٠ مجلة دورية كل ثلاثة أو ستة شهور أو سنة - فانه فيما عدا بعض هذه المجلات التي تصدر عن وزارات أو مؤسسات عامة والتي تقوم بتمويلها - فان المجلات الأخرى لا تعيش الا على فتات « الاعلانات التضائية » ولا يطبعها أصحابها في الغالب الا بمناسبة محصول ورد من الاعلانات .

اذن فلا يزال في وسع أن مواطن اليوم ان يصدر جريدة ، فتنظيم الصحافة لا يحول بينه وبين حريته في ذلك .

ولكن اتكون هكذا حرية اصدار الصحف ؟ فمن غير المتصور ان فردا أو شركة خاصة يمكنها ان تفتح اليوم ميدان اصدار الصحف ، دون ان تتعرض لخسارة مالية - وحتى قبل ان يبلغ التقدم الفني بالصحافة المصرية المدى الذي أحرزته ، فان محاولات كثيرة بذلتها بعض الأحزاب السياسية قبل الثورة لاصدار جرائد ، وكانت تعتمد على تمويل الحزب وعلى رعاية الحكومة اذا تولى الحزب الحكم . . . ومع ذلك فسرعان ما كانت تحجب عن الصدور .

الصحيفة البديلة

ملكية الأفراد

حرية اصدار الصحف يجب ان تكون في متناول الشعب العامل بهيئاته وتنظيماته القادرة على ذلك . . . ولذا فان التنظيمات الجماهيرية مثل

ال نقابات والتعاونيات والجمعيات هي التي يمكنها وحدها أن تصدر صحفا تعبر فيها عن رأيها في مشكلات المجتمع وبذلك تتوسع قاعدة إشراك الجماهير في حرية إبداء الرأي . ومن هنا يسكن أن نفهم حرص الدول الاشتراكية على أن تنص في دساتيرها على أن حرية الصحافة تقتضي أن توضع تحت تصرف الطبقة العاملة ومنظماتها الوسائل المادية التي نقل إصدار الصحف من مطابع وورق وأحبار . ولا يعني هذا أنني أتفق تماما مع تجارب جميع الدول الاشتراكية في فهمها لحرية الصحافة . ولكن في هذه النقطة بالذات لا شك أن حرية إصدار الصحف تفقد كل قيمة لها إذا لم يتح للشعب العامل وسيلة ممارسة هذه الحرية . وهذا الأسلوب في المعالجة للحريات والحقوق الأساسية للمواطن هو الذي يميز دساتير الدول الاشتراكية . إذ هي لا تكتفي بتقرير هذه الحقوق والحريات بل أنها تبين السبيل إلى ممارستها . فلا يكفي مثلا أن يقال إن الدولة تكفل للمواطنين حق التعليم ، إذا لم تنشئ لهم مختلف المدارس والجامعات ولا يكفي أن يقال أنها تقرر حقهم في الرعاية الصحية دون النص على مسئولية الدولة عن إنشاء مختلف المستشفيات .

وإذا كان حق الأفراد ، وبعد صدور قانون تنظيم الصحافة ، لا يزال قائما في إصدار الصحف ، فإن هناك قيودا هاما أورده هذا القانون على هذا الحق وهو الحصول على ترخيص من الاتحاد الاشتراكي . كما أن ممارسة العمل الصحفي ذاته لا يكتفي فيها بالقيود في نقابة الصحفيين ، بل أنها تتطلب أيضا ترخيصا من الاتحاد الاشتراكي حتى بالنسبة للصحفيين في المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد .

وهذا الترخيص وإن جاء على خلاف الأصل في حرية الصحافة ، إلا أنه ليس ترخيصا من الحكومة . إذ لو أصبحت الجهة الرقابية على تصرفات الحكومة خاضعة لترخيص يصدر منها ، لاندمت حرية الصحافة تماما . للاتحاد القومي ثم للاتحاد الاشتراكي من بعده ، وهو ليس سلطة دولة كما أنه ليس حزبا بل تنظيم جماهيري واسع يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

المؤسسات الصحفية

والاتحاد الاشتراكي

وهنا ينثور التساؤل : إلى أي مدى كان لتسمية المؤسسات الصحفية للاتحاد الاشتراكي ، وخضوعها لسلطته في الترخيص بمزاولة مهنة الصحافة من أثر على حريتها ؟

ان ملكية الاتحاد الاشتراكي للصحف الاماسية التي كانت قائمة ، ليست بذاتها سببا يمكن ان ينال من حرية هذه الصحف . فحريتها لا يقيد الا القيد العام الذي يلتزم به جميع المواطنين وهو الالتزام بالميثاق . ومن ثم فقد كان من حق الصحف المملوكة للاتحاد الاشتراكي ، ان تتناول تصرفات الحكومة بالتعليق والنقد وان تسلط رقابتها على الاجهزة التنفيذية ومؤسسات القطاع العام . بل ان تحقيق هذا الهدف كان سبب تحريرها من تحكم رأس المال ، والميثاق يشير في أكثر من موضع الى أن الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيباً أميناً على ادارة الارادة الشعبية شأنها في ذلك شأن المجالس النيابية .

هل كانت هنالك

معوقات لحرية الصحافة ؟

ولكن ، هل قامت الصحافة برسالتها في هذه الرقابة ، واذا لم تكن قد قامت بها على النحو الذي كانت الجماهير تتطلع اليه ؟ فماذا كانت معوقات ذلك ؟

ومن الانصاف أن نقرر ان الصحافة خلال هذه السنوات قد اتبعت أسلوباً جديداً في معالجة القضايا الهامة التي تمس مشكلات المواطنين ، وهو أسلوب يقوم على النقد الموضوعي الهادئ الذي يخلو من المبارات النابية ومن المساجلات التي لا تهدف الا الى الاثارة . وانها قدمت دراسات ومناقشات جادة خلال ندوات اشركت فيها المتخصصين لمعالجة مشكلات التطبيق الاشتراكي كما افسحت صفحاتها لآراء المواطنين . كما ان مستوى الخدمة التي تقدمها الى قرائها قد ارتفع على نحو لم تعرفه صحافتنا من قبل . ولكن من الانصاف للحقيقة أيضاً أن نقول ان الأقلام قد جمدت في معالجة نواح أخرى للقصور أو الانحراف . وانها كانت تمارس حريتها بالنسبة لحاسبة المسؤولين في الحكومة أو القطاع العام في بعض الحالات وتمسك عنها في حالات أخرى .

ولكن حرية الصحافة فرضت نفسها بعد ٥ يونيو ، بل وفي ظل نظام الرقابة رغم ما يفرضه بطبيعته من تقييد لحرية النشر تقتضيه حالة الطوارئ . ويكفي ان نراجع الآراء العديدة المختلفة والمتصارعة احياناً التي نشرتها الصحف منذ ٥ يونيو والتي لم تسلم من نقدها ناحية من نواحي حياتنا ، فماذا نجد : الحديث الصريح عن أسباب النكسة وجذورها وعن مراكز القوى وبعض أجهزة الامن وانحرافاتهن وعن التنظيم السياسي ومناقشة نواحي القصور فيه وعن قوانين الحريات وسيادة القانون

وقانون الأحكام العسكرية ومناقشة متطلبات المرحلة الحالية ومستوياتها •
ذلك ان الجماهير التي قامت يومى ٩ و ١٠ يونية تعلن اصرارها على مواصلة
النضال ، قد أكدت حقها فى أن تمارس حريتها فى الرأى •

ومع ذلك فان حرية الصحافة لا يجوز ان تبنى على أساس الصفات
الشخصية للصحفى وحدها وعلى أساس موقف متسامح من سلطة الدولة ،
زمامه فى يدنا تضييقه أو توسعه • بل انها فى مجتمع ديمقراطى يجب ان
تجد أساسها فيما تقدمه من ضمانات لها • وكما قلت ، فان حرية الصحافة
لا يمكن ان تنفصل عن الحريات الأخرى • وانه اذا تعرضت الحريات
الأخرى للتهديد أو الخوف •• ماتت حرية الصحافة •

ديمقراطية التنظيم السياسى

كضمان لحرية الصحافة

ولكن أى تهديد وخوف كان يمكن ان يؤثر على صحافة تتبع التنظيم
الشعبى القائد ، الذى وصفه الميثاق بأنه السلطة الممثلة للشعب الدافعة
لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة ؟

هنا يبرز الارتباط بين مشكلة حرية الصحافة ومشكلة التنظيم
السياسى ، فلو ان تنظيمات الاتحاد الاشتراكى المنتخبة التى تصعد من
قاعدته السريضة الى قيادته العليا قد اكتملت ، لكنت قد تحققت للاتحاد
الاشتراكى ديمقراطيته التنظيمية التى تصد ضمانا للمؤسسات الصحفية
التابعة له • ومن هنا نلمس الارتباط الوثيق بين ما اعلنه بيان ٣٠ مارس
من اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب وبين ما اشار اليه عن ضمانات
حرية الصحافة •

واعود فاقول ان صفات الكاتب الخاصة أو الثقة فيه ربما كان لها
أثرها فى اطلاق الصنان لقلبه •• ولكن تنظيم الحريات لا يمكن ان يكون
وقفا على ظروف أو ملاسبات خاصة ، بل انه يجب أن يكون محاطا بضمانات
عامة •

ضمانات

لحساسية الصحفى

فحرية الصحافة لا يمكن ان تتحقق الا فى ظل تنظيم ديمقراطى
للاتحاد الاشتراكى الذى يملك سلطة الترخيص بمزاولة المهنة أو حجبها

أو سحبتها .. وهي سلطة مخيفة - حتى لو لم تستعمل - وذلك ما لم تعطها الضمانات الواجبة . ومن ثم فإن القانون يجب ان يحدد اسباب محاسبة الصحفي وان يرسم طريقة المحاسبة ويحيطها بالضمانات . وهذه المحاسبة لا تقوم في نظري الا اذا انخرط عن مبادئ التحول الاشتراكي او اخل بأداب مهنته .

تساؤلات :

ثم اننا نتساءل عن جدوى ترخيص الاتحاد الاشتراكي بمزاولة الصحافة لمن يعملون في المؤسسات الصحفية التابعة له .. أفلا يكفي أن هذه المؤسسات المستولة هي التي تختار الصحفي وأن نقسابة الصحفيين نتحقق من توافر الشروط اللازمة لمزاولة المهنة .

كما نتساءل عن جدوى طلب ترخيص من الاتحاد الاشتراكي للصحف التي تصدرها النقابات وغيرها من المؤسسات الجماهيرية وهي تعمل في إطار الاتحاد الاشتراكي ويتعاون وثيق معه ؟

بل نتساءل عما اذا كان من الممكن أن تكون الملكية التعاونية للعاملين في الصحف إحدى صيغ التنظيم الصحفي ؟ وعما اذا كان تنوع الصحف التي تصدر في نطاق الاتحاد الاشتراكي يمكن ان يبني على ما تمثله قوى التحالف وفي حدود مبادئ الميثاق .. لينشأ بينها حوار وتفاعل ديموقراطي ؟

ان حرية الصحافة ليست امتيازاً للصحفيين ، بل انها تستمد جذورها من حرية المواطن ومن حقه في أن يتابع ما يجري في المجتمع الذي يعيش فيه وحقه في أن يراقب ويحاسب ممثليه . فهي مقررة أصلاً لصالح الشعب ، وليست الصحف الا نائبة عنه في ممارسة هذه الحرية .. وهي حرية لا يقيدنها الا الالتزام بالميثاق وبالمنهج العلمي للحصول إلى الاشتراكية .

بهذا المفهوم يمكن ان ندرك قيمة بيان ٣٠ مارس في حرصه على تأكيد ضمانات حرية الصحافة ..

نحو مفهوم متكامل حرية الصحافة *

من بين قرارات المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي التي اعتمدها في ٢١ سبتمبر ١٩٦٨ قرار « بدراسة أوضاع الصحافة ووضع تنظيم جديد لها يؤكد ملكية الشعب لها ويضعها في خدمة الرأي الحر والنقد البناء لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي » .

فالقرار يدعو أولا الى الدراسة ثم الى وضع تنظيم جديد في ضوء هذه الدراسة . وهذا التنظيم الجديد ليس منقطع الصلة بالتنظيم القائم المبني على ملكية الشعب لها ، وهو التنظيم الذي قرره قانون تنظيم الصحافة الصادر في ٢٣ مايو ١٩٦٠ والذي أكدته الميثاق بعد ذلك فيما ذكره في بابه الخامس عن الديمقراطية السليمة من أن « ملكية الشعب للصحافة التي تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذي أكد لها في نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم قد انتزع للشعب أعظم أدوات حرية الرأي ويمكن أقوى الضمانات لقدرتها على النقد » وأن « الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي لها ، هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة وكذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرسها عليها بقوة تحكمها في مواردها » .

* من مقال نشر بمجلة الطلبة في أول ديسمبر ١٩٦٨ تحت عنوان « تنظيم الصحافة وقرارات المؤتمر القومي » .

فالتنظيم الجديد الذي أشارت اليه قرارات المؤتمر القومي لا يمكن أن يكون عدولا عن الصيغة التي أقرها الميثاق وهي ملكية الشعب للصحافة بل انه كما أشارت الى ذلك القرارات ، تنظيم يهدف الى تأكيد ملكية الشعب للصحافة ووضعها في خدمة الرأي الحر والنقد البناء لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي .

وهذا التحليل لقرار المؤتمر القومي العام هو الذي يجب أن يكون أساسا لاية دراسة تقدم عن هذا الموضوع .

ولعل منطق الدراسة ثم منطق إعادة التنظيم ، يقتضي أن نعالج أولا الوضع الذي انتهت اليه الصحافة اليوم ، وما اذا كان هذا الوضع يفتر الى تحقيق ملكية فعلية للشعب للصحافة « بهدف خدمة الرأي الحر والنقد البناء لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي » .

فما الذي نجده في مناقشات المؤتمر القومي العام عن ذلك .

ان الذي يمكن استخلاصه من مراجعة الآراء التي قلبها بعض أعضاء المؤتمر في هذا الشأن ، يمكن أن نخرج بنتيجتين : الأولى : تأكيد لأهمية النقد لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي . والثانية : أن الصحافة لم ترق بواجبها تماما في هذا الشأن .

فحسبنا عبر عن ذلك رئيس الاتحاد العام لطلاب الجمهورية « فانه لم أتبع لنا بدون تردد أو رهبة أو خوف أن نتكلم ونفصح عما يجيش في صدورنا لما كانت النكسة أو لكافة وطاها أقل حدة » (جلسة المناقشة في ١٨ سبتمبر ١٩٦٨) وحسبنا عبر عنه استاذ بالجامعة « لا بد من أن تحرر الصحافة نفسها وأن تخلق عنها ذلك القيد الذي بالسكوت عليه سلّمت نفسها له أما رغبة في الابعاد واختصارا للجهود ولعلم الخضاب الغير وأما لعدم القدرة على التصدي للمتطلبات الجماهير والتعبير عنها » (نفس الجلسة للمناقشة) .

ولا نجد غير ذلك في المناقشات التي جرت . لا نجد مثلا تحليلا واضحا للمعوقات التي جفنت بالصحافة الى عدم ممارسة مسؤولياتها في النقد . ولعل كل ما نجده هو ما اشار اليه الأستاذ الجامعي وهو يقترح تشكيل لجنة من أعضاء المؤتمر تعمل على تنظيم الصلاقة بين الاتحاد الاشتراكي وبين المؤسسات الصحفية ، من أن « تقوم هذه اللجنة بوضع تفسيرات محددة عن أبعاد الأمن القومي الذي تتحلل به كل مبررات عدم

النشر والرقابة على ألا تكون هناك رقابة على المصحف إلا فيما يتعلق بالناحية العسكرية فلا تترك عملية الرقابة تحت رحمة إجهادات فردية لبعض الأشخاص . وظاهر أن هذا الكلام لا يمكن أن ينصرف إلا إلى فترة محدودة هي التي بعد عنوان هـ يونيو ، وهي فترة كانت مستلزم طبيعتها فرض رقابة على النشر ، وهي رقابة يمكن تنظيمها أو قصرها على النواحي العسكرية وحدها في هذه المرحلة . ولكنها ليست القضية الحقيقية المعروضة تحت عنوان « وضع تنظيم جديد للمصحف » يؤكد ملكية الشعب لها ويضعها في خدمة الرأي الحر والنقد البناء .

ولعل الملاحظة الوحيدة التي طفت بها القضية الحقيقية لمشكلة الصحافة ، أن التنظيم الشعبي يجب أن يهتم أكبر اهتمام بأن تصبح الصحافة متبيرا للجميع ، وما أضافه الأستاذ الجامعي من وجوب أن يستهدف تنظيم الصحافة تنظيميا شاملا « ألا أن يكون هناك بغي عليها وألا يكون هناك بغي منها » . فلا يكون هناك بغي عليها من تسلط رأس المال أو الأجهزة الإدارية في الدولة وألا يكون هناك بغي منها ، من تسلط القائلين على التحرير فيها بفرض آرائهم على الجميع دون السماح بقدر من الفرصة المتكافئة لكل مواطن قادر ، لأن الصحافة ليست ملكا لحريريها ومن ثم فإن حق الكتابة فيها ليس مقصورا على الأفراد بذاتهم يحتكرون وحدهم حق توجيه الأمة » .

وظاهر أيضا أن جانبا من هذا الكلام وهو البغي الذي يقس على الصحافة ، لا يمكن أن يكون مصدره « تسلط رأس المال » كما أشار إلى ذلك عضو المؤتمر ، لأن تملك الصحافة للاتحاد الاشتراكي مثلا للشعب إنما قصد به إلى تخليصها من تحكم رأس المال فيها . ذلك أنه حينما أوضح الميثاق « فقد كان من أثر التقدم الآلي في مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة إلى الآلات الحديثة وإلى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى إلى أن أصبحت عملية رأسمالية معقدة ، وأن الصحافة في هذه الفترة - التي سبقت الثورة - لم تكن قادرة على الحياة إلا إذا ساندتها الأحزاب الحاكمة المثقلة لمصالح الاقطاع ورأس المال ، أو إذا اعتمدت اعتمادا كلياً على رأس المال المستغل الذي كان يملك الإعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة » .

وظاهر أنه من غير المجدي أن نتحدث اليوم عن بغي على الصحافة من تأثير رأس المال ، بعد أن بدأت فترة التحول إلى الاشتراكية وبعد أن أصبح مصدر الإعلان ، مؤسسات وشركات مملوكة ملكية عامة .

أما عن البنى الذي قد يكون مصدره تسلط الأجهزة الإدارية في الدولة ، فإنه لا يمكن أن يتحقق - نظريا على الأقل - والصحافة ليست مملوكة للدولة ولم يتقرر تأميمها ، بل هي مملوكة للاتحاد الاشتراكي أي للتنظيم الجماهيري الواسع الذي يمثل المجتمع ويقوم على تحالف قوى الشعب العاملة فيه ، وهو ما أكدته الميثاق في إقراره أن ملكية الشعب للصحافة « قد أكدت لها في نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الإدارية في الدولة ، فإنه لا يمكن أن يتحقق - نظريا على الأقل - والصحافة ليست مملوكة للدولة ولم يتقرر تأميمها ، بل هي مملوكة للاتحاد الاشتراكي أي للتنظيم الجماهيري الواسع الذي يمثل المجتمع ويقوم على تحالف قوى الشعب العاملة فيه ، وهو ما أكدته الميثاق في إقراره أن ملكية الشعب للصحافة « قد أكدت لها في نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم » .

ولم يبين صاحب هذا الرأي كيف يمكن - عملا - أن يقوم تسلط من الأجهزة الإدارية في الدولة على الصحافة ، ولم يوضح مظاهر هذا التسلط .

كذلك فإن اقتضار الحديث أيضا عن بغى الصحافة على القول بأن الصحافة ليست ملكا لحريتها وأنهم يجب ألا يحتكروا وحدهم حق توجيه الأمة وتحميلها مسئولية وضع قيادات وكفاءات جادة وواعية في الظل ، وأن حق الكتابة فيها يجب أن يكون مفتوحا للجميع - هذا الكلام فيه قصور واضح في فهم طبيعة مهنة الصحافة ودورها ، كما قد يكون فيه تجنبيا أيضا على الواقع في وقت تمتنى فيه كثير من الصحف بنشر آراء المواطنين والتعليق عليها ومعالجة مشكلات الجماهير اليومية . .

ومهما يكن الأمر فهذا وذاك لا يجيب عن السؤال . .

هل حق أن الصحافة لم تؤد مسئولياتها كاملة في النقد ؟

« ما هي أسباب ذلك ؟

وما هو العلاج ؟

إن الصورة التي يذكرها كثير من المواطنين عن الصحافة قبل الثورة أنها كانت مليئة بالنقد ، الذي كان كثيرا ما يتجاوز حدوده التي كانت ترسمها قوانين النظام القائم إلى المطالبة بتغيير هذا النظام وما كان يستتبعه ذلك من التجاء العولة إلى فرض رقابة صارمة أو تطبيق قوانين للنشر

مليشة بالمحاذير ، ولكن لابد أن نذكر أيضا الى جانب هذه الصورة ، صورة صحافة فى نظام يقوم على تعدد أحزاب يسعى كل منها الى الحكم وفى سبيل ذلك تسعى صحافتها الى الخط من خصومها والتبيل منهم بكل طريق ولا بد أن نذكر أيضا صورة صحافة صفراء كان هدفها الوحيد هو الابتزاز أو الطعن فى الأعراض أو التوسل بوسائل الاغراء والاثارة الرخيصة .

ومن الانصاف للبحث الهادئ أن نضع فى اعتبارنا ما طرأ على المجتمع المصرى من تغيير بعد الثورة الوطنية ، التى انتهت الى ثورة اجتماعية فى عام ١٩٦١ والى تنظيم سياسى جماهيرى واحد يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، وأن ندرك أثر ذلك على تغير مضمون النقد وهدفه . فلم يعد النقد ، ولا يجوز أن يوجه الى أساس نظام اجتماعى يقوم على تدوير الفوارق بين الطبقات . ولكن النقد فى هذه المرحلة التى بدأ فيها المجتمع يتحول الى الاشتراكية يتخذ مضمونا وأبعادا جديدة . وهو ان ضاقت دائرته من ناحية ، الا انها كان يجب أن تتسع من ناحية أخرى . فالنقد فى هذا المجتمع يصبح لازما لرقابة التزام المسئولين عن سلطة الدولة بمبادئ الميثاق التى ارتضاها الشعب . والنقد فى هذا المجتمع ضرورى للكشف عن أى انحراف فى تطبيق الاشتراكية ، وللكشف عن المعوقات البيروقراطية وتبدو ضرورته واضحة فى مجتمع تملك فيه الدولة وسائل الانتاج الرئيسية ويصبح فيه القطاع العام المملوك للشعب هو القطاع الذى يتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية بل يشترك فيه القطاع الخاص ذاته فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال . كما تبدو ضرورته واضحة فى مجتمع فى مرحلة التحول ، مع ما قد ينتج فى هذه المرحلة من متناقضات وما قد يقتضيه حلها بالوسائل السليمة من حوار ديموقراطى وما قد ينشأ فى هذا المجتمع من قوى مضادة بين صفوف الطبقات التى عز عليها التسليم بالعدالة الاجتماعية ومن مراكز للقوى والسيطرة داخل جهاز الدولة ذاته وما يقتضيه ذلك من وجوب الكشف عنها وإدانتها جماهيريا وسياسيا .

وإذا كان من الانصاف للصحافة أن نعترف لها بأنها قد أثبتت أسلوبا جديدا فى معالجة القضايا الهامة التى تمس مشكلات المواطنين ، وهو أسلوب يقوم على النقد الموضوعى الهادئ الذى يخلو من العبارات الثابتة ومن المساجلات التى لا تهدف الا الى الاثارة ، وأنها قدمت دراسات ومناقشات جادة خلال ندوات أشركت فيها المتخصصين والمسئولين لمعالجة مشكلات التطبيق الاشتراكى ، كما أنشجت صحافتها لآراء المواطنين .

وإن مستوى الخدمة التى تقدمها الى جماهيرها قد ارتفع على نحو لم نعرفه صحافتنا من قبل - إلا أنه من الانصاف للحقيقة أيضا أن نعتزف بأن هناك نواح أخرى للقصور أو الانحراف لم تقم فيها الصحافة بمسئولياتها ، وأنها كانت تمارس حريتها فى محاسبة المسئولين فى الدولة أو القطاع العام فى بعض الحالات وتمسك عنها فى حالات أخرى ربما كانت أشد خطورة وأولى بالاهتمام .

كذلك فأننا يجب أن نعتزف لأنفسنا بأن صحافتنا العربية فى مجموعها لا زالت تحمل طابعا « اقليميا » ، فهى لم تنجح فى أن تكون صحافة عربية ذات مضمون يتجاوز حدود الاقليم ، ليقود حركة الوحدة العربية . كما أنها حتى فى نطاق الاقليم المصرى نفسه تكاد تكون صحافة محلية ، بما تزدهم به من أخبار عن علاوات وترقيات الموظفين أو حوادث جنائية مما يتكرر كل يوم . بل أنها تكاد تكون صحافة محلية لمدينة القاهرة ولا يمكن بغير صحافة اقليمية قوية وجادة أن تنفرد الصحافة الاساسية التى تصدر فى القاهرة لتصبح صحافة قومية وعربية ، ولا بأس من أن يكون لمدينة القاهرة صحيفتها المحلية ولكن الى جانب الصحف القومية التى تصدر فيها . كما أن الصحف الرئيسية تكاد تتفق فى الأخبار الهامة التى تنشرها وفى الموضوعات التى تثيرها وأحيانا حتى فى العناوين التى تصدر منها .

حقيقة يمكن أن نلمس فى بعض المجالات تخصصا نحو الدراسات العلاقاتية أو العلمية أو الفنية أو الخفيفة . كما أننا يمكن أن نلمس بين الصحف اليومية ذاتها تنوعا فى أسلوب معالجة الموضوعات من أسلوب للتشويق الى أسلوب للبحث الجاد ، أو مزيد من الاهتمام بأخبار القرية أو المصنع فى جريدة عنه فى أخرى أو عناية بابرار حوادث الناس أو اجتماع ، بينما قد لا نجد هذا الطابع غالبا فى جريدة أخرى . ولكن هذا كله اختلاف أسلوب وليس اختلاف مبناء تنسوع الخدمة ومضمون الرأى .

ويضيف البعض ملاحظات عن « خطر التشابك بين العمل الاعلامى والعمل الاعلانى فى الادارة الصحفية » ، وما انتهى اليه أمرها من تنافس غير صحى بينها قد يؤثر على وسائلها الاعلامية الخالصة . وهذه قضية سأعالجها على حدة . وحسبنا الآن أن نبحث أولا عن أسبابه كجوى الصحافة عن القيام بمسئولياتها كاملة فى النقد والإعلام .

ومن الانصاف للحقيقة ألا نحمل الصحافة المسؤولية كاملة • ذلك أن الحديث عن حرية الصحافة لا يمكن أن يجرى بمعزل عن الحريات الأخرى • فحرية الصحافة لا يمكن أن تنعزل عن تحرير المواطن من الخوف ومن القلق على غده • وهي بوصفها امتداد لحرية التعبير والرأي لا تزدهر بغير الحريات الأخرى • الحريات ذات المضمون الاجتماعي والحريات الشخصية •

ولذلك فإن حرية الصحافة لا تعيش إلا إذا كانت الحرية الشخصية مصانة مكفولة • والصحافة لا يمكن أن تكون إلا انعكاساً لحركة النشاط داخل المجتمع • شأنها في ذلك حسبما أشارت إلى ذلك المذكورة الإيضاحية لقانون تنظيم الصحافة ، شأن مجلس الأمة وهيئات الرقابة الضمنية ، أي أن الجمود الذي يصيب حركة المجتمع في كافة نواحيها لابد وأن يمتد أثره إلى الصحافة • وبمعنى أكثر وضوحاً فإن هناك مؤسسات دستورية في الدولة تقع عليها المسؤولية الدستورية الرسمية • التي ناطها بها الدستور لتكشف عن الانحراف أو القصور ، وبقدر أدائها لمسئولياتها هذه • • بقدر ما يمكن أن نحاسب الصحافة أو نقيم نشاطها •

ولذلك فإنه لا قيمة للحديث عن حرية الصحافة بغير توفير ضماناتها • وهو ما عني به بيان ٣٠ مارس • فالجديد فيه حقاً أنه يدعو إلى توفير كل الضمانات لحسرية التفكير والتعبير والنشر والرأي والبحث العلمي والصحافة ، لا مكثفياً بتقرير هذه الحرية • •

لقد مارست الصحافة مسئولياتها في ظل قانون تنظيم الصحافة التي ، مهتمة بمقتضاها كبريات الصحف تابعة للاتحاد الاشتراكي • فهو الذي يصدر الترخيص بإصدار الصحف وهو الذي يصدر الترخيص بالعمل في الصحافة •

ومن هنا يبين الارتباط الوثيق بين حرية الصحافة ووضع التنظيم السياسي • فلا يمكن أن نتصور ضمانات لحرية الصحافة في ظل سلطة الاتحاد الاشتراكي في الترخيص بالعمل أو حجب أو سجنه ، إلا إذا كانت تنظيمات الاتحاد الاشتراكي منتخبة من قاعدته العريضة إلى قياداته العليا أي إلا إذا تحققت له ديمقراطية التنظيم • ومن ثم فإن أزمة حرية الصحافة في السنوات الأخيرة قبل إعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي ، كانت هي نفسها أزمة التنظيم السياسي •

ومع ذلك فإن بعض أوجه النقد التي وجهت إلى الصحافة ، لم تلتفت

الى اثر سلطة اختيرت بالتعيين في الاتحاد الاشتراكي على حرية الصحافة ،
وانها في النهاية وفي الواقع تكاد تكون سلطة معينة من الدولة او لمعها
تختلط بها . وهي ليست سلطة مرئية ومحددة ، تنشر رأيها وتسبب
قراراتها حتى يتحقق لها الهدف التقويمي . ولكن أسلوبها اقرب الى أسلوب
بيروقراطي . يستخدم في معالجة قضية جباهية سياسية لا تعالج
الا بالاعتناع والحوار والبيان الواضح للشعور على الناس

واذا كانت صفات الكاتب الخاصة او الثقة فيه ربما كان لها اثرها
في اطلاق العنان لقلبه . . . فان حرية الصحافة في مجتمع ديمقراطي
لا يعدر أن تبني على أساس الصفات الشخصية للصحفي وجدها . . كما
أنها لا يجوز أن تبني على أساس موقف متسامح من سلطة الدولة زمامه
في يدها قضية او توسمه ، بل ان هذه الحرية يجب أن تجد لها ضمانات
موضوعية .

وأول هذه الضمانات هو ما أشار اليه بيان ٣٠ مارس عن إعادة تنظيم
الاتحاد الاشتراكي بالانتخاب . وهي خطوة قامة على طريق تحقيق
ديمقراطية هذا التنظيم السياسي .

والسؤال المطروح بعد ذلك ، كيف يتم للاتحاد الاشتراكي بتشكيله
الجديد المنتخب ممارسة مسئولياته في الاشراف على الصحافة ؟

وهل يكون ذلك بممارسة سلطات الملكية التقليدية ، أم بممارسة
مسئوليات الرقابة السياسية . هل يتدخل مباشرة في سير العمل بهذه
الصحف ، أي هل يعمل « من الداخل » أم أن دوره يجب أن يقتصر على
الاشراف « من الخارج » . وما هي حدود هذا الاشراف ، وما هي الهيئة
التي يمكن أن تقوم به داخل الاتحاد الاشتراكي .

وفي الإجابة على هذه الأسئلة ، يجب أن نلم أولا بالوضع الذي
كان قائما منذ صدور قانون تنظيم الصحافة . فقد نص هذا القانون
على تشكيل مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها وأن يعين لكل
مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسئولية هذه الإدارة نيابة عن الاتحاد القومي
وقتشذ ثم الاشتراكي فيما بعد . ثم صدر قرار من رئيس الاتحاد القومي
وقتشذ بتشكيل مجالس هذه الإدارة ، ونص أيضا على أن يوضع لكل
مؤسسة ميزانية سنوية خاصة يصدر باعتمادها قرار من رئيس الاتحاد
القومي ، على أن يخصص نصف صافي الأرباح لموظفي وأعمال المؤسسة
والنصف الآخر لمشاريع التوسع والتجديدات الخاصة . . ثم صدر قرار

آخر بعد أكثر من عام بأن تبلغ جميع قرارات مجالس إدارة المؤسسات الصحفية إلى وزير الدولة وقتئذ ، فإذا لم يعترض عليها خلال أسبوعين تعتبر نافذة ، أما بالنسبة للقرارات التي كانت قد صدرت قبل ذلك فتعرض عليه خلال شهر ، فإذا لم يعترض عليها خلال شهر تعتبر نافذة .

ويعنى هذا أن الاهتمام كان منصبا أساسا على الجوانب الاقتصادية والإدارية للمشروع ، أما الجوانب المتعلقة بسياسة الجريدة في النشر والإعلام ، فلعل الاعتماد فيها كان على أن رئيس مجلس الإدارة وأعضائه يمينون بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، ثم شكلت بعد ذلك في دور من أدوار الاتحاد الاشتراكي أمانة للصحافة في الاتحاد الاشتراكي كانت تضم رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ، ولكن نشاطها لم يستمر إلا بضعة شهور .

ويزداد اضطراب الوضع إذا أدركنا أن رئيس المؤسسة الصحفية في بعض الأحيان لم يكن هو رئيس تحريرها ، وأند بعض المؤسسات الصحفية تصدر جرائد لها رؤساء تحرير قد لا يكونون أعضاء في مجلس الإدارة وأن مجالس إدارة المؤسسات الصحفية لا تعنى برسم سياسة النشر بقدر عنايتها بالجوانب الإدارية والاقتصادية للمشروع . ومن ثم ونظرا لعدم وجود تنظيم شرعي لذلك ، فقد انفتح الباب للتدخل كلما انحرفت سياسة الجريدة أو انحرف قلم أحد كتابها . وهو بدوره وضع ضار ، لأن التدخل لم يكن يمثل في جميع الحالات سياسة عامة يرسمها الاتحاد الاشتراكي ويبلغها إلى المسئولين عن الصحف ، بل كان يتخذ طابع التدخل الشخصي لمساءلة شخصية في مسألة معينة . وكانت هذه المسألة تتم أحيانا عن طريق تنحية مسئول عن الجريدة أو تعيينه بآخر دون توضيح كاف لأسباب هذه التنحية ودون إحاطتها بضمانات يعرف منها العاملون في الجريدة أن التنحية كانت حقا جزاء على انحراف ولم تكن لأسباب أخرى .

ولا شك أن هناك خطأ عاما يلتزم به جميع العاملين في التحرير الصحفي ، هو المبادئ التي أرساها الميثاق . ولكن النشاط الصحفي ليس بهذه البساطة ، بل إنه نشاط يعتمد في التطبيق وتغلف فيه وجهات النظر . والسياسة التي يرسمها رئيس التحرير يجب أن تكون متفقة مع السياسة التي يقررها الاتحاد الاشتراكي ، والتي يجب أن تظل داخل خطوط مرنة ، وألا تتحول إلى تفصيلات يومية .

عن الذي يرسم هذه السياسة ؟

في اعتقادي أن رسم الخطوط العريضة لهذه السياسة يجب أن يكون مسئولية مجلس أعلى للصحافة ينشأ داخل نطاق الاتحاد الاشتراكي ، ويتصل باللجنة المركزية . وأن هذا المجلس يمكن أن يضم ثلاث فئات فئة تختار من بين المسئولين عن المؤسسات الصحفية بحيث يكون لكل مؤسسة صحفية ممثل على الأقل ، وفئة تختار من بين أولى الراي والفكر مثل مديري الجامعات وعمدائها ومنها جامعة الأزهر ، وفئة تختار من بين أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي . ولو كان القضاء ممثلا في الاتحاد الاشتراكي لكانت قد اقترحت أن يضم هذا المجلس عنصرا يمثل أعلى جهة قضائية .

ويبقى بعد ذلك مسألة الجريدة عن الانحراف عن مبادئ الميثاق أو مخالفة السياسة المرسومة في خطوطها العريضة . ويجب من جديد أن نعيد تأكيد أن المسئولية الأولى يجب أن تكون مسئولية رؤساء التحرير . فهم الذين يرسمون الخطوط التنفيذية لتطبيق الخطوط العريضة للسياسة العامة وهم الذين يجب أن يتحملوا مسئولية المراجعة . وأن تجرى محاسبة المحررين عن طريق رؤساء تحريرهم ، لا بتدخل مباشر من تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ، وأن تحاط هذه المحاسبة بسواء أكانت محاسبة رئيس التحرير أو محاسبة المحرر بالضمانات الكافية .

ولعلنا نجد هذه الضمانات مشارا إليها في قانون الاتحاد الاشتراكي الذي يخصص بابا للإجراءات النظامية . والذي يقرر محاسبة عضو الاتحاد الاشتراكي عن الانحراف عن مبادئ الميثاق كما يحدد العقوبات التي يجوز توقيعها عليه والتي تختص بها هيئة نظام تشكيلها اللجنة التنفيذية العليا من خمسة من أعضاء اللجنة المركزية وهي تنص على كفالة حق الدفاع للمضر فيما يوجه إليه من اتهام كما تكفل له حق التظلم من القرارات التي تصدر في شأنهم .

والمأمول أن توضع هذه الضمانات موضع التنفيذ ، لأن هذه الضمانات ذاتها كان منصوبا عليها في قانون الاتحاد الاشتراكي القديم ، ومع ذلك فإنها قد أغفلت في التطبيق .

أما مسألة رئيس التحرير أو أي محرر عن مخالفة القانون التي لاتتخذ طابع مخالفة سياسية ، فإن أمرها يجب أن يظل بيد القضاء وحده وفق أحكام قانون العقوبات . وإن كنا لنا من ملاحظة نديها بهذه المناسبة

فهى أننا ورنما لصوص جرائم النشر فى قانون العقوبات. وهى تكاد تختق حرية النقد وتضييق من تحديد مدلول الشخص العام الذى يجوز للصحافة أن تكشف ما خفى من تصرفاته ، بينما أنها لا تتضمن حماية كافية للأفراد فى حياتهم الخاصة :

وعلى سبيل المثال أيضا ، فإن « حق الرد » المقرر للأفراد فى جميع الدول - نراه عندنا فى قانون المطبوعات الذى لا يزال معمولا به منذ عام ١٩٣٦ ، حقا باهتا ، فلا يوجد من حافظ للصحيفة على أن تنشر رد مواطن على خبر نشرته وتضمن مساسا به ، الا ضميرها وتقاليدها . وهذا يجعل المواطن دائما تحت رحمة الجريدة أو بمعنى آخر قد يصبح تحت رحمة محرر فيها .

وإذا كان يجب علينا فى هذا التنظيم الجديد أن ندعم حق الرد بل أن نرفعه الى مرتبة حقوق المواطن الدستورية ، فليس معنى هذا أن يتحول جميع المواطنين الى كتاب وصحفيين ، بحجة أن الصحافة مملوكة للشعب . فهناك فارق بين أن تعنى الصحف بشكليات المواطنين وأن تعبر عن آرائهم وأن تكفل لهم الرد على ما ينشر متعلقا بهم وهى رسالة الصحافة الأولى ، وبين أن يتحول العمل الصحفى الى هواية غير مسئولية . فإن حرية الصحافة ليست امتيازا للصحفيين بل أنها مقررة أصلا لصالح الشعب وليست الصحف الا نائبة عنه فى ممارسة هذه الحرية .

وقد يكون من الملائم بعد ذلك أن تشجع النقابات والهيئات والتعاونيات على أن تكون لها صحفها . فحرية إصدار الصحف فى المجتمع الاشتراكى ، إنما تمارس أساسا عن طريق هذه المنظمات الجماهيرية . وملكية الصحافة للشعب يمكن أن تتسع لصيغ أخرى بالإضافة الى صيغة صحف الاتحاد الاشتراكى . كما أن صيغة ملكية الاتحاد الاشتراكى يجب ألا تقتصر على الصحف التى تصدر فى القاهرة وحدها ، بل أنها يمكن أن تمتد الى الأقاليم لخلق صحافة محلية جيدة .

حرية الصحافة والإعلانات :

ونعود فى ختام هذه الدراسة الى موضوع الإعلانات وما قد أثير بشأنه من خطر التداخل بين العمل الاعلامى والعمل الاعلاني .

والواقع أن هناك حقيقتين فى هذا الصدد جديرتين بالتسجيل :

الأولى : أن للإعلان فى الصحف وظيفة هامة فى تعريف الجمهور بالسلع والخدمات وفى معاونته على تعرف حاجاته وهو يماون المنتجين فى

التعريف بخصائص إنتاجهم • وقد تطور فن الإعلان فأصبح يقوم على البحث العلمي وفن التصميم ويعتمد على دراسة حالة السوق ويقوم بدور هام في خلق علاقات عامة - ومن ثم فقد أصبح الإعلان جزءا مكملًا لرسالة الصحافة • ومن الخطأ أن نفعل أهمية الإعلان في مجتمع لا يزال في مرحلة التحول إلى الاشتراكية ولا يزال محكومًا بعلاقات السوق •

الثانية : انه اذا اريد للمؤسسات الصحفية أن تظل محتفظة بحريتها واستقلالها عن السلطة التنفيذية ، فان عليها أن تعتمد على تمويلها الذاتي • لأن رسالتها في الرقابة على أجهزة السلطة التنفيذية يجب أن تنأى بها عن أن تستعين في تمويلها بمصادر حكومية ، ومن ثم فقد أصبح من واجب الصحافة حتى تتمكن من ممارسة رسالتها بحرية وكفاءة ، ان نهتم بتنمية مواردها الذاتية وأهمها الإعلان •

وفي ضوء هاتين الحقيقتين ، فانه اذا فهمت المؤسسات العامة والجهات المعلنة الأخرى وطيفه الإعلان على وجهها الصحيح ، لا على أنها اعانة تقدمها للصحف بل على أنها خدمة تحتاج إليها هذه المؤسسات ، فانها لن تقرر تخصيص أى مبالغ معينة للإعلان الا بعد بحوث ودراسات تجريها على السلطة التى نرغب فى تعريف الجمهور عنها وبعد دراسة وسائل النشر التى يمكن أن تؤدي لها هذه الخدمة ، ومن ثم فان اختيارها وسيلة الإعلان يكون بناء على ما تتوفر به هذه الوسيلة من مقدرة على تحقيق الغاية من الإعلان سواء من ناحية كفاية القائمين على الاعلان وخبرتهم الفنية والاعلانية او من ناحية مدى انتشار الوسيلة الاعلانية • فمن المؤسف ان بعض المؤسسات العامة كانت تدفع مبالغ طائلة الى مجلات محدودة الانتشار على أنها مقابل إعلانات وهى فى الحقيقة لا تعدو أن تكون اعانة مستترة لها ، وقد أثبت التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية للمؤسسات والشركات أن إحدى هذه المجلات حصلت من بعض هذه المؤسسات فى أقل من عام على مبلغ يربو على خمس وعشرين ألفا من الجنيهات ولاحظت النيابة فى مذكرتها التى أعدها بنتيجة هذا التحقيق أن العقوبة التى تحكم الدعاية والإعلان فى بعض شركات القطاع العام ، ليس لها إلا مفهوم واحد أن يكون مجرد توزيع إعلانات الشركات على الصحف والمجلات التى تتقدم إليها بسبب الصلات والمهارة الشخصية •• دون النظر الى خطة مسبقة ودون وعى اعلاني أو دراسة • وإذا كانت بعض المؤسسات العامة تلجأ الى نشر إعلانات تنطوى على دعاية شخصية للمشرفين عليها أو تتضمن مشاركة فى المناسبات العامة دون أن يرتبط هذا بالنشر بالفرض الحقيقى من الإعلان الذى يهدف إلى التعريف بنشاطها أو بمنتجاتها - فان مسئولية

تنظيم مثل هذا النشر والحياد منه ليست مسئولية الصحف ولكنه في الدرجة الأولى مسئولية المشرعين على القطاع العام .

ولكن يبقى بعد ذلك أن يضع المجلس الأعلى للصحافة آداباً لمهنة الإعلان ، مثلما يضع آداباً لمهنة الصحافة . ويمكن أن نقترح هذه الآداب فيما يلي :

١ - نظراً لأن بعض الإعلانات يتخذ صورة إعلانات تحريرية وهو ما قد يؤدي إلى الاعتقاد بأن الرأي الذي تضمنه الإعلان يعبر عن رأي الجريدة - فإن الأمانة تقتضي وجوب تمييز الإعلان عند نشره عن غيره من المواد التحريرية بعلامة خاصة واضحة .

٢ - يجب أن تكون الإعلانات المنشورة في الصحف متفقة مع السياسة العامة للمجتمع المصري فلا يجوز نشر إعلانات تتضمن دفاعاً عن سياسة دولة أجنبية تناقض السياسة التي تنتهجها الجمهورية العربية المتحدة .

٣ - يجب أن يتم النشر طبقاً لأبعاد الإعلانات المقررة في الجريدة ، حتى لا ينطوي الإعلان على إعاقة غير مباشرة من دولة أجنبية أو من رعاياها .

٤ - بالنسبة للإعلانات الخارجية غير السياسية ، يشترط لقبول الإعلان عدم ورود اسم الشركة المملنة في القوائم السوداء التي يصدرها مكتب مقاطعة إسرائيل .

٥ - يجب أن يلتزم الإعلان عدم المساس بالآداب العامة وتقاليده المجتمع وعدم الإساءة إلى سمعة الأفراد وحقوقهم المشروعة وعدم الإضرار بالصحة العامة وعدم الإيهام بمشروعات غير جديده وتجنب البيانات الخادعة أو المضللة ، كذلك يجب تجنب الطعن في مميزات سلعة أو خدمة عند النشر عن سلعة أو خدمة أخرى .

٦ - يجب أن يلتزم المنتجون في الحصول على الإعلانات الوسائل القويمة . فلا يجوز الحصول على الإعلان عن طريق الإغراء أو التهديد بالنشر أو الطعن في كفاية المؤسسات الصحفية الأخرى أو عن طريق تنازل المنتج عن جزء من عوئله للمعلن أو مثله . بل يجب أن تكون وسيلة المنتج في الاقتناع هي قيمة الخدمة التي يؤديها الإعلان .

٧ - أنه من المرغوب فيه ألا يشترك المحررون في الحصول على

الاعلانات سواء للصحف التي يملكون بها أو لغيرها وذلك حتى لا يصرفهم ذلك عن رسالتهم في التوجيه والنقد .

.....

وبعد ، فإن حرية الصحافة انما تستمد جذورها من حرية المواطن ومن حقه في أن يتابع ما يجري في المجتمع الذي يعيش فيه ، وحقه في أن يراقب ويحاسب ممثليه ، فهي مقرة أصلا لصالح الشعب ، وليست الصحف الا نائبة عنه في ممارسة هذه الحرية . ولا يمكن للصحافة أن تمارس هذه الحرية الا في ظل مفهوم متكامل للحرية .

الغاء الرقابة على الصحف *

اعتقد أن القرارات التي أصدرها الرئيس أنور السادات في مطلع هذا الأسبوع والتي تضمنت إلغاء الرقابة على الصحف وتشكيل المجالس القومية المتخصصة، تستمد قيمتها الكبيرة من النظر إليها كجزء من إجراءات بناء الدولة الحديثة بعد ٦ أكتوبر ، ورسم سياسات مصر المستقبلية ، في خلال تدعيم الديمقراطية وقيام المؤسسات بمسئولياتها كاملة ، كما أنها تستمد قيمتها الكبيرة من أنها قد حققت رغبات المواطنين التي عيبد عنها مجلس الشعب في مناقشاته في أكثر من مناسبة .

وقد كان موضوع إلغاء الرقابة على الصحف محل مناقشة مستفيضة أجراها مجلس الشعب في ختام الدور الأول لانعقاده في ٢٤ يونيو ١٩٧٢ وانتهت بعض الآراء إلى المطالبة بإلغاء الرقابة على الصحف فيما عدا رقابة الأنباء العسكرية . وكانت الحجة التي أبديت في مواجهة هذا الاقتراح أن الدستور يسمح في زمن الحرب بفرض رقابة محددة على الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي ، وأن هذا التمييز وأن كان لا يسمح بامتداد الرقابة إلى غير ما يتصل بالسلامة العامة وأغراض الأمن القومي ، فلا يجوز أن تمارس الرقابة لدرء النقد عن الأجهزة المسئولة أو عن الأشخاص العامين ، أو حتى لحماية غايات أخرى غير السلامة العامة والأمن القومي ، فإنه مع ذلك أوسع نطاقا من تعبير الأنباء العسكرية ،

* من مقال نشر بجريدة الأهرام في ١٤ فبراير ١٩٧٤ .

لأنه يشمل الأنباء العسكرية كما يشمل غيرها مما قد يهدد السلامة العامة والامن القومي ولو لم يكن من الانباء العسكرية *

ومن هنا تبرز أهمية القرار الذي اصدره الرئيس انور السادات يقصر الرقابة على الانباء العسكرية ، واعتبار رؤساء التحرير مسئولين عما ينشر في صحفهم طبقا لمبادئ القانون العام وميثاق الشرف الصحفي .

فهذا القرار - في الواقع - يلغى الرقابة كلية ، اذ ان هناك في القانون العام حظرا عاما قائما منذ عام ١٩٥٦ بعدم جواز نشر أية أخبار عن القوات المسلحة الا بعد الحصول على موافقة كتابية من مدير ادارة المخابرات الحربية ، او من يقوم بعمله في حالة غيابه ، وتكون العقوبة على مخالفة ذلك في زمن الحرب هي السجن الذي قد تصل مدته الى خمسة عشر عاما *

ويعرف قيمة هذا القرار اولئك الذين عاشوا مثلنا تجربة ما قبل الثورة وما بعدها * فالرقابة على الصحف وان كانت مرتبطة بنظام حالة الحرب أو بإعلان الطوارئ ، وما كان يسمى سابقا بالاحكام العرفية ، الا أنه من سوء حظنا لنا عشنا معظم الفترة منذ عام ١٩٣٩ حتى اليوم في ظل الاحكام العرفية أو حالة الطوارئ * فقد فرضت بمناسبة اعلان الحرب العالمية الثانية ، وما كادت ترفع بعد انتهائها حتى أعيد فرضها بمناسبة حرب فلسطين وما كادت ترفع بعدها حتى أحرقت القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، فأعيد فرضها ، ثم قامت ثورة ٢٣ يوليو ورفعت بمناسبة اعلان دستور ١٩٥٦ ، وعادت مع العدوان الثلاثي ، ثم تقرر استمرارها كحالة طوارئ عام ١٩٥٦ والغيث في مارس ١٩٦٤ ، ثم عادت بمناسبة العدوان في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، أي أنه في خلال حوالي ثلاثة وثلاثين عاما كانت بلادنا في ظل السلطات الاستثنائية والرقابة مدة تقرب من ثمانية وعشرين عاما ، ومن ثم فقد كانت الرقابة مفروضة على الصحف طوال هذه السنوات حتى انقضاء انور السادات هذا الاسبوع *

واذا كان الغاء الرقابة على الصحف هو تعيين عن المناخ الذي يسود المجتمع بعدى أكتوبر والذي بدأت تباشيره منذ ١٥ مايو ١٩٧١ - فان هذا المناخ يحتاج الى ابقاء النوافذ مفتوحة يدخل منها الهواء الصحي مجددا *

● ان اهم عناصر حرية الصحافة هو تحريرها من الرقابة البيروقراطية على النشر ، ولكن لهذه الحرية عناصر أخرى يجب أن نعمل على تدعيمها *

إن نصوص قانون العقوبات في تجريم النشر أو حظره للموروثية عن مجتمع
اجتلت مقوماته الأساسية في حاجة إلى المراجعة لتوسيع مفهوم الشخص
العام الذي يجوز تناوله بالنقد والضمن عدم الإخلال بحق الناس في معرفة
ما يجري في المجتمع الذي يعيشون فيه . وهذه المراجعة يجب أن يكون
الأساسها ألا يتدخل المشرع بالتجريم أو الحظر إلا في الحالات التي
تستدعيها حماية الحقيقة ومبادئ المجتمع وكرامة الأفراد وحق المواطن
العادي في الخصوصية . لأن المجتمع على حد تعبير قديم للإمام الشيخ محمد
عبده « لا يمكن أن يقوم إلا باطلاق حرية الأفكار والأقوال حتى لا يخاف
إنسان ملامة ولا عقابا » .

● أن الدولة يجب أن تكفل حرية الرجوع إلى مصادر الأنباء بحيث
يصبح من واجب الجهات المستولة أن توافي الصحافة بما تطلب الوقوف
عليه من بيانات - ناستثناء الحالات التي يستدعي الأمن القومي المحافظة
على سريتها - وحتى لا تقصر مهمة الصحافة على نشر ما ترى هذه الجهات
الافضاء به إليها .

● كما أن الدولة يجب أن تكفل للصحافة الورق ومواد الطباعة ،
إلى الوسائل اللازمة لإصدار الصحف . فهذه المشكلات التي تبدو مجرد
مشكلات اقتصادية هي جزء من مشكلات حرية الصحافة .

● أن قانون تنظيم الصحافة الذي صدر في مايو ١٩٦٠ في ظل
الاتحاد القومي لم تلحقه أي مراجعة بعد تأسيس الاتحاد الاشتراكي مع
اختلاف طبيعة كل من التنظيمين ، وأحكام « إصدار الصحف » موزعة
بين قانون المطبوعات المعمول به منذ عام ١٩٣٦ وبين قانون تنظيم الصحافة
كما أن أحكام « ممارسة المهنة » موزعة بين قانون نقابة الصحفيين وبين
قانون تنظيم الصحافة .

● أن آداب الصحافة وآداب الإعلان في الصحف لا تزال في حاجة إلى
مزيد من عناية المؤسسات الصحفية ونقابة الصحفيين ، فإن ما يعوزنا
ليس تقرير آداب المهنة بل تطبيقها ، فإن هناك لائحة بآداب المهنة قائمة
منذ ١٨ سبتمبر ١٩٦٤ فضلا عن ميثاق الشرف الصحفي الذي أقرته
الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في العام الماضي . ولكن حل يناط
بالمجلس الأعلى للصحافة مسئولية الاشراف على تطبيق آداب المهنة أم تظل
هذه مسئولية نقابة الصحفيين وحدها ؟

وعنك موضوعات أخرى متصلة بحرية الصحافة ، ولكن لا يمكن
دراستها إلا في ضوء نظرة شاملة لطبيعة النظام السياسي ومثلها علاقة
الصحافة بالاتحاد الاشتراكي وهل يكون شأنها شأن علاقة مجلس الشعب
بالاتحاد الاشتراكي باعتبار أن الصحافة على حد تعبير أستاذ الجيل أحمد
لطفى السيد « برلمان غير منتظم وإن كل صحافي يشبه نائبا عن قسم من
الأقسام الانتخابية في البلاد » *

حول المجلس الأعلى للصحافة *

تجدد هذه الأيام الاهتمام بإنشاء مجلس أعلى للصحافة .. وهي الفكرة القديمة التي كان قد أشار إليها الرئيس أنور السادات مرة في لقاءه برجال الإعلام منذ أكثر من سنتين ، وكان الاقتراح بمناسبة حديثه عن إلغاء الرقابة على الصحف ووجوب الالتزام بميثاق للشرف الصحفي .

ورغم أن موضوع ميثاق الشرف الصحفي ظل محل نقاش فترة من الوقت بين أمانة الدعوة والفكر في الاتحاد الاشتراكي وبين نقابة الصحفيين ، فقد انتهى الأمر إلى إعلانه في اجتماع الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ ، بعد أن أضيفت إليه عبارات تخرج عن طبيعة ميثاق الشرف الصحفي أو آداب المهنة ، وهي مطالبات بتحديد علاقة المؤسسات الصحفية بالاتحاد الاشتراكي ، ومطالبة الجهات المسئولة بصفة تسهيلات وضمانات تمكن الصحفيين من ممارسة مسئوليتهم .

وقد كان المفروض طبقا لقانون نقابة الصحفيين الحالي والمصادر منذ

* جريدة الأهرام في ٣٠ مايو ١٩٧٤ وقد صدر بعدها في ١١ مارس ١٩٧٥ قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة وعهد إليه بوضع ميثاق شرف للعمل الصحفي ومراقبة تنفيذ علاوة على اختصاصات أخرى منها الترخيص بأصدار الصحف وبمزاولة مهنة الصحافة . ويتجه الرأي أشرفا إلى تعديل الدستور والنس إليه على المجلس الأعلى للصحافة .؟

عام ١٩٧٠ أن تصدر لائحة بأداب مهنة الصحافة ، وهي التي تقابل ما اصطلاحنا على تسميته أخيراً بميثاق الشرف الصحفي . وهذه اللائحة تصدر بقرار من وزير الإعلام بعد موافقة الاتحاد الاشتراكي ، وبعد إقرارها من الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين . ولكن ذلك لم يتحقق . ولا يزال القائمة حالياً قرار من الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين باعتماد هذا الميثاق الذي أعده مجلس النقابة وقتئذ دون أن تعقبه الخطوات التي تضي عليه الشرعية الملزمة التي عنها قانون نقابة الصحفيين .

وقد كان البعض يتصور أن هذه اللائحة أو الميثاق هو أمر جديد تماماً ، بينما أن مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها أمر سجله قانون النقابة ذاته حينما اعتبر من بين واجبات الصحفي أن يتوخى في سلوكه المهني مبادئ الشرف والأمانة والنزاهة . وبينما كانت هناك لائحة لأداب مهنة الصحافة صدر بها قرار من وزير الإرشاد القومي (وقتئذ) في ١٨ سبتمبر ١٩٦٤ بعد موافقة الجمعية العمومية .

فليس الأمر المهم هو مجرد وضع نصوص أو ميثاق الشرف ، بل إن الأهم من ذلك هو « التطبيق » .

وكما أسلفنا ودون حاجة إلى ميثاق مكتوب أو لائحة مفصلة لأداب المهنة ، فإن مراعاة هذه الآداب أمر مستمد من طبيعة المهنة ذاتها التي جرت بها تقاليدنا .

الحديث المتجدد عن إنشاء مجلس « أعلى » للصحافة أو مجلس الصحافة كان إذن مرتبطاً أساساً بتطبيق آداب المهنة . ومن هنا يمكن أن يتصور أول تساؤل ، أن من بين أهداف قانون نقابة الصحفيين الإنسانية العمل على مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها كما أن من بين اختصاصات مجلس نقابة الصحفيين النظر في الشكاوى المرفوعة في التصرفات المهنية لأعضاء النقابة . ليس ذلك إذن هو اختصاص أصيلاً لمجلس نقابة الصحفيين ؟ وإذا كان صحيحاً أن هذه الاختصاصات لم تناس في التطبيق ، فلماذا تفرعن عنها ستغارس إذا جمل هذا الاختصاص لمجلس أعلى للصحافة ؟

ثم إننا قد درجنا منذ عام ١٩٦٥ حينما أصدر قانون تنظيم الصحافة حل وصفها بأنها ملك الشعب ، وأعلن بعدها الميثاق وفيه أن « الصحافة

بملكية الاتحاد الاشتراكي لها هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة قد حصلت من تأثير الطبقة الحاكمة وكذلك حصلت من تحكم رأس لكل فيها ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحسه في مواردها ، وكان المفروض أن تتحول الصحف الى منابر لقوى الشعب المختلفة . فواحدة منها للعمال وأخرى للمثقفين وثالثة للفلاحين ورابعة للشباب وهكذا . . .

كذلك فأننا لم ننتبه الى أن الصحف والمجلات التي تصدر في مصر حتى الآن ليست جميعها ملكا للاتحاد الاشتراكي ، ومنها صحف ومجلات تصدر عن أفراد أو شركات خاصة مثل جريدة وطني وجريدة الجورنال ديجيت ومنها صحف ومجلات تصدر عن جهات حكومية . صحيح أن الاتحاد الاشتراكي قد تملك أقوى الصحف وأوسعها انتشارا ، كما أن الصحف الأخرى التي لا يملكها الاتحاد الاشتراكي تصدر بترخيص منه ، ولكن لا يوجد أى عائق دستوري أو قانوني يحول دون تحقيق حق المواطنين في إصدار الصحف ، فيما عدا القيد التنظيمي للخاص بالترخيص وهو إجراء يحتاج الى إعادة النظر فيه لتخليص الاتحاد الاشتراكي من شبهة أن يكون جهة إدارية تملك الترخيص ، ويجوز بالتالي أن يطن في قراراتها أمام القضاء الإداري .

وحسب ما كان قد تجمع لدى من إحصاءات - قد تكون في حاجة الى مراجعة ولكنها تغطي صورة أقرب الى الحقيقة - فإن عدد الجرائد والمجلات التي تصدر في مصر ليس بالعدد الضئيل . . انه ٣٦٦ جريدة ومجلة ، ومن بين هذا العدد ٧١ دورية تصدرها جهات حكومية مثل وزارة الثقافة أو العمل أو الزراعة . والاسكندرية مثلا تصدر عنها ٣٨ جريدة ومجلة . والدقهلية مسجل على قوتها ثمانى دوريات وسبوحاى ثلاث . ولكن أين هي هذه الجرائد والمجلات . . وهل ينتفع بها أحد ، قدر انتفاعها هي بالإعلانات القضائية أو بخصص الورق ومواد الطباعة في وقت استحكمت فيه أزمة الورق ومواد الطباعة .

ولنتلص الى فكرة المجلس الأعلى للصحافة . . فإذا جاز لنا أن نتصور أن يكون له حق مساءلة الصحفيين في صحف الاتحاد الاشتراكي أو غيرها من الالتزام بأداب المهنة ، فهل يكون له أن يحاسب الصحف التي لا يملكها الاتحاد الاشتراكي على أمور تتعلق بسياسة النشر أو التضليل لها أو

وضع قواعد لأجور العاملين فيها مما هو مقترح كاختصاصات لهذا المجلس
وبمعنى آخر هل يكون اختصاص المجلس مقصوراً على الصحف المملوكة
للاتحاد الاشتراكي أم أنه شامل لها جميعاً ؟

إن المشكلة تنبع من أن المجلس الأعلى للصحافة يمكنه أن يمثل
قيداً على حرية الصحف ، وهذا القيد لا يتصور إذا قام هذا المجلس في
نطاق الاتحاد الاشتراكي لممارسة مسئولياته بالنسبة للصحف المملوكة
للاتحاد الاشتراكي وحدها ؟

على أن السؤال الذي لا يزال مطروحاً بدون إجابة محددة طوال هذه
السنوات الماضية ، هو كيفية قيام الاتحاد الاشتراكي بممارسة مسئولياته
في الإشراف على المؤسسات الصحفية التابعة له ؟

فهل يكون ذلك بممارسة سلطات الملكية التقليدية ثم بممارسة
مسئوليات الرقابة السياسية . هل يتدخل مباشرة في سير العمل بهذه
الصحف أي هل يصل من « الداخل » أم أن دوره يقتصر على الإشراف من
« الخارج » ؟ وما هي حدود هذا الإشراف ، وما هي الهيئة التي يمكن أن
تقوم به داخل الاتحاد الاشتراكي ؟

وفي الإجابة على ذلك يجب أن نستعيد الوضع الذي كان قائماً منذ
صدور قانون تنظيم الصحافة . فقد نص هذا القانون على تشكيل
مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها وأن يعين لكل مؤسسة
مجلس إدارة يتولى مسئولية هذه الإدارة ، وصدرت قرارات مختلفة بتشكيل
مجالس الإدارة ، كما صدرت قرارات تفرض أن يكون لكل مؤسسة
ميزانية سنوية يصدر باعتمادها قرار من رئيس الاتحاد الاشتراكي
(الأمر الذي لم يحدث أبداً) على أن يخصص نصف صافي الربح لموظفي
وعمال المؤسسة والنصف الآخر لمشروعات التوسيع والتجديدات الخاصة ،
وكذلك تقرر وفق قرار صدر في عام ١٩٦١ أن تبلغ جميع قرارات مجلس
الإدارة إلى وزير الدولة وقتئذ ، فإذا لم يعترض عليها خلال أسبوعين تعتبر
نافذة . وهو حكم اختلطت فيه جهة الإشراف السياسية بجهة الإشراف
الحكومية ، وعلى أي حال فإنه لم يحترم ذلك في التطبيق واعتقد أنه لم
يصد قائماً .

ومعنى هذا أن الاهتمام كان منصباً أساساً على الجوانب الاقتصادية

والإدارية للمشروع ، أما الجوانب المتعلقة بسياسة الجريدة في النشر ، فقد كان الاعتماد فيها على أن رئيس مجلس الإدارة يمين بقرار من الاتحاد الاشتراكي ، وفي مرحلة سابقة قبل ١٥ مايو ١٩٧١ كان الباب قد افتتح للتدخل في تفاصيل النشر نتيجة عدم وجود تنظيم شرعي يعبر في جميع الحالات عن سياسة عامة يرسنها الاتحاد الاشتراكي .

ولا شك أن هناك خطأ عاما يلتزم به جميع العاملين في التحرير الصحفي هو المبادئ التي أرساها الميثاق والتي أضيفت إليها ورقة أكتوبر ، ولكن النشاط الصحفي ليس بهذه البساطة ، بل إنه نشاط يختلف في التطبيق وقد تختلف فيه وجهات النظر وتتنوع الاجتهادات . فكيف يمكن التوفيق بين مسئوليات رئيس التحرير وحرية في النشر وبين اتفاقها مع السياسة العامة التي يقرها الاتحاد الاشتراكي ، وكيف يمكن أن تبقى داخل خطوط عريضة ولا تتحول معها الصحف الى نماذج مكسرة ؟

ويزداد اضطراب الوضع إذا أدركنا أن مجالس الإدارة لا تعنى برسم سياسة النشر قدر عنايتها بالجوانب الإدارية والاقتصادية للمشروع ، ومن هنا يبدو أن أهم اختصاص للمجلس المقترح للصحافة ، هو كسل ما يتعلق بضمان حرية الصحافة ورسم الإطار العام والخطوط العريضة لسياسة النشر ، وفق مصالح قوى الشعب العاملة واتجاهاتها التي يمكن أن تعبر عنها كل جريدة .

أما فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والإدارية والفنية للمشروع الصحفي ، فمن الملاحظ أن نشاط المؤسسات الصحفية بشأنها في حاجة الى تنسيق . والتنسيق لا يقتضى حتما التوحيد ، لأن لكل مؤسسة ظروفها واستقلالها كما أنه لا معنى تقاسم النجاح أو الفشل دون تقييم للجهد الذي تبذله إدارة كل مؤسسة ، وهو أمر لم يفهمه البعض منذ سنوات حينما اقترح انشاء اتحاد للصحافة لتوزيع حصص الإعلانات بالتساوي على الصحف . وإن كان من المفيد أن تكون هناك جهة مختصة بالتنسيق بين أوجه نشاط المؤسسة الصحفية ، فتنشأ بها لجان تمتنى بالمصالح المشتركة لهذه المؤسسات نهوضا بالخدمة الصحفية فيها بما يكفل دعم رسالتها .

وبطبيعة الحال فإنه يمكن أن يمهّد الى هذه الجهة بالاشراف على مراعاة التزام آداب الصحافة والإعلان والنظر في الخلافات التي قد تقوم

بين المؤسسات الصحفية والشبكات التي تقدم خدماتها من أفراد الجمهور أو من السلطات العامة وذلك مع مراعاة الاختصاصات المقررة لنقابة الصحفيين . ومثل هذا التنظيم نجده في نظام مجلس الصحافة في إنجلترا الذي أنشئ كهيئة اختيارية يرأسها رئيس مستقل من رجال القضاء السابقين ، ويشترك فيه بعض الهيئات المعنية مثل جمعية أصحاب الصحف وجمعية الصحافة ونقابة الصحفيين ومعهد الصحافة . ومن أغراضه أن يعمل على صيانة حرية الصحافة والمحافظة على مستواها الفني والمهني . وكثيرا ما يوجه اللوم إلى الصحف لعدم مراعاتها تقاليد المهنة وآدابها . كما أنه ينشر تقريرا سنويا على الرأي العام يضم فيه ملاحظاته عن أي ظاهرة ماسة بحرية الصحافة . كذلك أنشئت مجالس للصحافة في بلاد أخرى مثل السويد وألمانيا الاتحادية وهولنده والنمسا والدانمارك وأخيرا الهند في عام ١٩٦٥ .

ولكن .. أياكون مجلس الصحافة هو نقطة الانطلاق نحو صحافة تعبر عن رأي قوة الشعب كلها ، أم أن هناك جوانب أخرى للمشكلة ؟

هل تكون الصحافة •• منابر « داخل التحالف »
أم منبرا واحداً للتحالف ••

تساءلت في ختام المقال السابق عما اذا كان انشاء مجلس أعلى للصحافة هو نقطة الانطلاق نحو صحافة تعبر عن رأى قوى الشعب كلها ، أم ان هناك جوانب أخرى للمشكلة ؟

اعتقد ان صيغة هذا التساؤل نفسها توحى بأن هناك - فى نظرى جوانب أخرى للمشكلة ، كما انها تغطى مؤشرا على أهم هذه الجوانب التى نريد من معالجة أن نطلق نحو صحافة تعبر عن رأى قوى الشعب كلها •

ان القضية الأساسية فى معالجة حرية الصحافة بصفة عامة ، ان تبين مدى نجاحها فى التعبير عن آراء قوى الشعب كلها • فليست حرية الصحافة ترفا ينفيه الدستور على من يملكون الوسائل المادية لإصدار الصحف ، أو ميزة يتمتع بها القائمون على الصحف ، بل أن حرية الصحافة مقررّة لصالح الشعب ، فهي ليست معنى مستقلا متميزا عن حرية المواطن العادى فى التعبير وابداء آرائه ولكنها تجسيد لهذه الحرية •

ولا شك انه اذا كانت حرية التعبير نفسها - وهى الأصل - معطلة ، فلا بد أن تتعطل ممارسة حرية التعبير عن طريق الصحافة ، أى أن تنعكس على حرية الصحافة ذاتها •

•• بريدته الاحرام فى ٣٠ يوليو ١٩٧٤ ••

ومع ذلك فإن فك اسار هذه الحريات منذ ١٥ مايو ٠٠ وتدعيم سيادة القانون وحكم المؤسسات ، لم يحن ليؤدي بدانه إلى انعراج ازمة حرية الصحافة ، ولم تتبدد هذه الازمة كلية حتى بعد الغاء الرقابة على الصحف ٠ لأن ازمة هذه الحرية لم تكن ترجع حسبا تصور البعض لمجرد خضوعها للرقابة ٠٠ ولا حتى لمجرد أن الصحفي لم يكن آمنا على سلامته ٠

ربما كانت هذه بعض عوارض الازمة ، ولكن العلة الحقيقية أن الصحافة لم تمكن من التعبير عن آراء الناس ٠٠ لا التعبير عن آراء رسمية للدولة ٠

ومنذ سنوات كان الناس يتداولون - همسا - اخطر الامور التي تتعلق بمستقبل البلد ومشكلاته ٠ وتصدر الصحف وليس فيها ولو إشارة الى هذه الامور وكأنها غير قائمة ٠ ومع ذلك فاحيانا كانت بعض الصحف تطلع علينا بنقد يبدو جريئا أو بوقائع تكشفها ٠٠ ولكن زمام الأمر يبقى دائما في يد سلطة الدولة ترخيه أحيانا ثم تشده أحيانا أخرى ٠ وبينما كان يباح توجيه النقد إلى بعض المسئولين في بعض الامور ، كان مثل هذا النقد لمسئولين آخرين وفي اشد الامور خطرا أمرا لا يشتفر ٠ أي أنه كانت هناك منطقة لا يجوز للصحف الاقتراب منها بالنشر وهي منطقة محددة بأشخاص معينين وموضوعات معينة وفي غير هذا فربما لا يهم الأمر ولنتمتع الصحافة بحريتها ٠ وما هكذا تكون حرية الصحافة ٠٠

ولا شك أنه بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ كان لابد أن تطفو على السطح أمور كثيرة مما كان لا يجوز الاقتراب منه ، وقد أرخت سلطة الدولة الزمام قليلا لامتصاص الأسى والتعزق ولكن الزمام ظل في يدها ٠

وبقيت الازمة الحقيقية للصحافة ، شأنها شأن ازمة المجلس النيابي أو ازمة التنظيم السياسي أو ازمة النقابات ٠٠ ترجع كلها إلى سبب واحد ، هو افتقادنا إلى أن نجعل لصيغة التحالف نضمونا حقيقيا يسمح بتنوع الآراء والاجتهادات ٠

وفي ظل النظام السياسي الذي كان سائدا قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت الصحافة تعرف طريقها ٠ كانت هذه الجريدة أو تلك تعبر عن آراء جزب معين ٠٠ أو عن اتجاهات معينة أو عن مذهب معين ٠ وكانت الصحافة غير منفصلة بالتالي عن التنظيمات السياسية التي تنتهي إليها أو المصالح التي تعبر عنها ٠ ومع أنها كانت أكثر تعرضا للانعراف ، إلا أنها كانت أكثر استقلالا ٠ فكانت أزمة الصحافة تكمن في هلاقتها

بالسلطة .. وكانت السلطة تنكل بهما أحيانا - عن طريق الإجراءات القضائية أو الإدارية - وتستميلها أحيانا أخرى بالإعلانات والمصروفات غير المتطورة . وكانت هناك صحف وطنية ، كما كانت هناك صحف تلصّب دور البطولة والمعارضة في الظاهر .. وتقبيض الثمن أحيانا في الخفاء ..

أي أن أزمة حرية الصحافة كانت لأسباب أخرى .. ومن نوع آخر . كما أن المشاكل التي تعالجها الصحافة كانت من نوع آخر . الاجتثاث الاجنبي ، الفساد السياسي ، الاحتكار الإقتصادي وسيطرته على الحكم .. مشاكل الذي الفاحش والفقر المدقع .

وصدر قانون تنظيم الصحافة في عام ١٩٦٠ ليزيل هذه الأزمة .. فإذا بالأزمة قائمة وربما اشتدت .. وإن تغيرت أسبابها ..

ربما لم تعد أزمة الصحافة أزمة فساد سياسي .. ولا أزمة انحراف ومصروفات سرية .. ولا أزمة علاقة الصحافة الوطنية بالسلطة .. بل إنها أصبحت أزمة اندماج الصحافة في البسطة .. وعدم إمكانها التعبير عن كافة آراء القوى الاجتماعية المختلفة ..

وربما تغيرت المشكلات التي تعالجها .. أصبحت مشكلات مختلفة تماما عن مجتمع ما قبل الثورة .. مشكلات التنمية والقطاع العام والتحول الاجتماعي والحقوق الاقتصادية للبوّاطين وتحقيق أهداف الخطة ..

لقد بدأ تنظيم الصحافة في كنف الاتحاد القوي ، ثم استمر في كنف الاتحاد الاشتراكي . وأصبحت أزمة الصحافة جزءا من أزمة التنظيم السياسي الذي راح يحاول أن يجد له دورا غير دوره الطبيعي كت تنظيم لتحالف قوي الشعب العاملة ، وهو دور الحزب الذي يقتضيه سلطة الدولة . وقد أدى هذا إلى اندماج الصحافة في سلطة الدولة وإلى أنها لم تستطع - في معظم الأحوال - أن تقوم بالدور الذي تصوره الميثاق وهو أن تكون رقيبة على الادارة الحكومية وإن تنم باستقلال عن الاجهزة الادارية للحكم .

وربما خلصت الصحافة من تأثير تحكم رأس المال أو من تأثير مصالح الطبقات التي كانت مسيطرة على الحكم ، ولكن ذلك كان يرجع لا إلى تملك الاتحاد الاشتراكي لها بل إلى أن التحولات الاجتماعية قد قلصت فعلا نفوذ رأس المال وغمرت من طبقة الطبقات المسيطرة على الحكم .. ومع ذلك فقد بسطت الصحافة في قبضة تسلط من نوع آخر .

كان يولئك الذي يشرفون من الاتحاد الاشتراكي على الصحافة ، مراكزهم في سلطة الدولة ، وكان من الصعب فعلا أن يقتنع أحد بأن وزير الارشاد القومي حينما كان يعطى توجيهها للصحافة فان هذا التوجيه لم يكن بصفته ممثلا للحكومة بل بصفته ممثلا للاتحاد الاشتراكي !

وبدأت الازمة تنفجر قليلا حينما أعيد بناء الاتحاد الاشتراكي بالانتحساب بعد ١٥ مايو وبدأت تسرى فيه ديمقراطية التنظيم ، وخفت قبضته على الحياة السياسية وترددت بين جنباته أفكار مختلفة .. ومع ذلك فقد ظل السؤال قائما .. كيف يمكن للصحافة أن تعبر عن آراء قوى الشعب المختلفة ؟

وكانت هناك نظريتان في الإجابة على هذا السؤال : نظرية سادت طوال الفترة السابقة على ١٥ مايو .. وظلت آثارها عاتقة بعدها ، وهي أن الاتحاد الاشتراكي يجب أن يقبض بيد قوية على زمام العمل الشعبي ، فتكون النقابات والاتحادات والتعاونيات وسائر التنظيمات الجماهيرية المساعدة تابعة له وهو الذي يملك الصحافة لتسير وفق توجيهاته .

ونظرية تبنت من خلال الممارسة .. وبدأت تشيع في حذر منذ أن دعا الأمين الأول للجنة المركزية في تقريره إلى المؤتمر القومي في ١٦ فبراير إلى « أن يمتنع الاتحاد الاشتراكي دون عقد أو حساسيات أفكار القوى المختلفة وأن عليه أن يتيح المنبر الحر لجميع قوى الشعب » .

ومن هنا نشأت نظرية « المنابر المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكي » كبديل لتنظيم كان يراد به أن يقترب من نظام الحزب الواحد وهو أمر منقوض ، كبديل لتمدد الأحزاب الذي لم تتضح ظروف المجتمع الموضوعية لقبوله ..

وجاءت مارك ٦ أكتوبر المجيدة .. وأثبتت هذه المعارك فعالية صيغة التحالف بين قوى الشعب التي تصنع الوحدة الوطنية ، كما حددت المفهوم الصحيح لهذه الوحدة الوطنية ..

ومن هنا قدمت ورقة أكتوبر مفهوما واضحا للتحالف ، هو أن يصبح التنظيم السياسي بؤرة للحوار تنصهر فيها الأفكار المتعارضة وتقبلور الاتجاهات إلى تعبر بحق عما تريده القاعدة الشعبية العريضة .. وتأكدت بذلك نظرية المنابر المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكي ..

فورقة أكتوبر قد رفضت نظرية الحزب الواحد الذي يفرض

وصايته على الجماهير ويصادر حرية الرأي ويحرم الشعب عمليا من ممارسته حرية السياسية * كما رفضت « الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية - بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب » - ولكنها طلبت « أن يكون للتحالف اطاره الصحيح للوحدة الوطنية التي تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها بحيث تتضح الاتجاهات التي تحظى بتأييد الاغلبية والتي يجب أن تتبناها الدولة » .

وكان لابد أن تنعكس هذه النظرية الجديدة ، نظرية « المنابر داخل التحالف » بدلا من نظرية « منبر واحد للتحالف » - على تنظيم الصحافة فالصحف هي التي يمكنها أن تمارس هذا الحوار بين قوى التحالف وهي التي يجب أن تتبنى أفكار هذه القوى المختلفة ، ومن هنا يمكن أن تتحول الى منابر متعددة تلتزم بالاطار العام للتحالف ولكنها تتنوع في اجتهاداتها داخل هذا الاطار . وبغير قيام الصحافة بهذا الدور ، يكون وصفنا لها بأنها أصبحت ملكا للشعب مجرد شعار .

ان هذه الاتجاهات - وفي اطار التحالف - أمر قائم في المجتمع لا يمكن تجاهله . ونحن نصادفه داخل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب والمنظمات الجماهيرية ، فلا يمكن ان تبقى الصحافة بمعزل عنه .

لنأخذ مثلا على ذلك ، نصا ورد في مشروع الحكومة بشأن الاستثمارات الاجنبية في المصارف التجارية وهو يبيح أن تنشأ بنوك مشتركة يسهم فيها رأس المال المصري بما لا يقل عن ٥١٪ ولتتأمل الاتجاهات الثلاثة بالنسبة لهذا الاقتراح ، كما بدت في مناقشات لجان مجلس الشعب . ولنفترض أن هناك اتجاها يرى اطلاق النص دون طلب حد أدنى لرأس المال المصري في هذه البنوك المشتركة ، فهو رأى يقف الى يمين الاقتراح ، وان هناك اتجاها الى حذف النص كلية ، وهو يتطلب أن تكون المصارف في اطار الملكية العامة الوطنية فهو رأى يقف الى يسار الاقتراح ، وأن رأيا ثالثا يرى قبول فكرة المشاركة ولكنه يقيد بها بأن تكون مع رأس المال المملوك للقطاع العام المصري ، فهو رأى يقف في الوسط .

فهذه كلها اتجاهات وإن اختلفت قانها - أيا كان مكان وقوفها - اتجاهات وطنية مخلصه ، وهي جميعا تدور في اطار نظام التحالف ، والحوار بينها هو الذي يمكن الجماهير من أن تختار أنسب الحلول بناء على وعي تام .

واعتقد ان من يتتبع ما ينشر في الصحف خافية بعد التشكيلات
الآخيرة ، يلمس اتجاه يسير ويبدأ نحو هذا التنوع في الاجتهاد ..

ومع ذلك فان هذه المناير المختلفة تظل محكومة بعدة ضوابط أساسية
فهي مناير داخل التحالف لا خارجه ، أى أنها مناير لقوى الشعب العاملة
التي تتفق معا في أساسيات مصالحها المشتركة .

وهذه المناير وسيلة للتصير عن آراء القوى المختلفة ، وعليها أن تقيم
بينها حوارا ديموقراطيا ، ومن ثم فان الارهاب ولو كان بالفكر أو
الشعارات ، يجب أن يكون مستبعدا ، كما يجب ألا تضيق بالرأى المخالف
وأن يتحول تنوع الاجتهادات الى مساجلات وتراشق بالتهم ، بل يجب أن
يسوده الوفاق والاحترام المتبادل .

ويكون على الاتحاد الاشتراكي أن يتدخل لتنظيم هذه المناير في
علاقاتها بقوى الشعب العاملة ، ولتكن هذه الجريدة تعبيرا عن رأى العمال
ولتكن غيرها للفلاحين ولتكن ثالثة للمهنيين أو للشباب .. دون أن يعنى
صعود جريدة عن الاتحاد العام للعمال مثلا ألا تتناول إلا ما يتعلق بمشاكل
العمال وقضاياهم ، بل ان عليها أن تبدي رأيا في قضايا المجتمع كلها
ولكن من وجهة نظر هذه القوة الاجتماعية . كما انه ليس محتما أن يكون
تنوع المصالح التي تمثلها الجرائد مماثلا لتقسيمات قوى الشعب العاملة ،
بل المهم أن يكون ممثلا لواقع اجتماعي لا يمكن تجاهله .. وأن تجد خلاله
كل الآراء طريقها الى التعبير .

لقد انتفعت كثيرا بالإدراء التي طرحها الجوار الذي إدارته مجلة روز اليوسف على مدى الأسابيع الأخيرة بكل صراحة وموضوعية حصول مستقبل حرية الصحافة في ضوء وصفها بأنها سلطة رابعة •

ويسعدني في ختام هذه المناقشات أن أدلي ببعض ملاحظات سأحاول أن أركز فيها على رؤوس موضوعات أساسية •

مشكلة « الاتصال » :

لقد تركز الحديث كله حول الصحافة ، وكنت أتمنى لو تنبأول النقاش وضع وسائل الإعلام بصفة عامة • ففي بلد تحتل فيه الأهمية نسبة

• من مجلة روز اليوسف في ١٧ و ١٤ سبتمبر ١٩٧٩ •

ولد المثلث الزميلان بايزة صيد ومادل حموية هذا المقال ولهما له بهذه العبارة :
« كتب د. البطيبي أطول مقال كتب حتى الآن في أسبوعين بعبارة يتألفها جبر •• يضع فيه الإيقاظ فوق الحروب وتجنبا •• ولم يترك نقطة تحصل من جبر أو يبيد بالتعبئة إلا وتعرض لها •• وعندما يقول د. البطيبي رأيا •• يجب أن يسبق في لفره كل الأراء التي وصلتنا •• فهو من أفضل المتخصصين في هذا الموضوع •• وما زال يدرس طلبته في كلية الاعلام مادة « صحريات الصحافة » •• وهو وزير الاعلام الأسبق الذي فتح الأبواب أمام كل التيارات ليبر عن نفسها بحرية •• وهو صاحب مؤلف « حرية الصحافة » الجائز على جائزة الدولة في القانون العام لعام ٧٢ - ١٩٧٣ •• وهو عضو باللجنة الدولية لبحث مشاكل الاعلام التابعة لمنظمة اليونسكو ••
هو جمال البطيبي الذي يتركه الجميع ويترجم الجميع الجليل يا دكتور •

لا تقل عن ٧٠٪ تلعب وسائل الاعلام الأخرى دورا أكبر وأهم ، وأخص هنا « الإذاعة » فقد أصبحت في متناول كل مواطن وهي الوسيلة الرئيسية لتزويده بالمعرفة وما يسمح من خلالها يؤثر على تكوين رأيه وصياغة سلوكياته . حتى انني سمعت تعبيراً عن خطورة ما تبثه الإذاعة أحيانا من برامج بأنها قد تخلق نوعاً من « تلويث البيئة » ثقافياً !

ثم أن المستمع إذا أدار جهاز الراديو استطاع في نفس اللحظة أن يستمع إلى إذاعات أجنبية تذيب على الموجة القصيرة وتقدم له الأغاني التي يترطب لسماعها وأصوات المقرئين التي تعود عليها . . وبين هذا وذاك فقد تجتذبه إلى الأنباء التي تذيبها وقد تكون كاذبة أو مضللة وقد تكون صحيحة ولكنه يفتقد لها في إذاعته الوطنية فيتسرب إلى داخله شعور بعدم الثقة فيما تبثه إليه دولته . وهذه الملاحظة أوجهها إلى بعض الذين يظنون أنه في الامكان في عصرنا هذا السيطرة على ما ينشر أو يذاع .

وسائل « الاتصال » أوسع في نطاقها من وسائل الاعلام ، فلا يزال من بينها وسائل أخرى يتصل الناس ببعضهم من خلالها مثل المساجد ودور العبادة بصيغة عامة ومثل التجمع في الموائد وحلقات الأذكار- والعالم اليوم أصبح يهتم بوسائل الاتصال باعتبار أنها ضرورية لكي يمارس المواطن حقه في الاتصال وقد أصبح حق الاتصال من بين حقوق الانسان الأساسية ، أي حقه في أن ينقل الأخبار والآراء إلى غيره . وحقه في أن يتلقاها أو أن يرفض تلقيها من غيره . أي أن هذا الحق يفترض « التبادل » كما أنه ينطوي حتماً على « التعدد » .

وهب أن دولة نجحت في أن تفرض رأياً رسمياً أو فكرة واحداً في وسائل الاعلام التي تخضع لسيطرتها ، فإنها لن تستطيع أن تحول بين الاستماع إلى الآراء والأنباء الأخرى التي قد تكون تشويهاً للحقيقة ، من خلال الإذاعة بل من خلال وسائل الاتصال التقليدية يتناقلها الناس في صورة اشاعات بلا رد يتبعها أو يتناقلها مطبوعة على أجهزة « الكاسيت » مثلاً حدثت خلال ثورة الخميني في إيران التي نجحت في تحقيق الاتصال بين مشايخها ، رغم سيطرة الدولة على وسائل الاعلام الرسمية ، وذلك من خلال الأشرطة التي كانت تسجل عليها التوجيهات والآراء .

ولنواجه الأمور بصراحة : فنقول أن المسجد في مصر يلعب دوراً هاماً في الاعلام من خلال ما ينور في التجمعات وعلى لسان بعض الخطباء والواعظين . إذ يقبل الناس على الاستماع إلى ما يقدم لهم من آراء أو يصاغ من تعليقات ، إذا اختلفوا هذه الآراء أو التعليقات . في وسائل الاعلام الرسمية . ولنعترف بأن هناك نوعاً من الاعلام « السري » يمكن أن ينشأ

نتيجة عدم نجاح الاعلام الشرعى العلنى فى أداء دوره وفى تزويد الناس بما يريدونه من حقائق . فأشرطة الكاسيت التى أصبحت تباع على الاسوار بل وانتقلت الى لندن حاوية بعض الخطب أو الأشعار أو الأزجال الناقدة والبلذنية أحيانا . . . هى نوع من ذلك الاعلام «الخفى» المتسرب الذى لا يمكن مواجهته الا بفتح النوافذ على مصاريعها ليدخل منها الهواء النقي المتجدد .

ومن هنا فأنى أرى أن مشكلة الاعلام أو الاتصال بوجه عام تقتضى مزيدا من العناية والدراسة عن طريق لجنة ذات تخصص وفهم لتفكر وتقترح العلاج على مهل وتضمن رأيها « كراسة بيضاء » تطرح للنقاش العام .

ولكن . . لماذا الصحافة بالذات ؟

ومع ذلك فإن الصحافة بالذات من بين وسائل الاتصال أو الاعلام قد قفزت الى الاهتمام العام واثارت المناقشات حولها فى ضوء ما أعلن عن النظر اليها كسلطة رابعة فى الدولة .

وإبادر فأعيد بسرعة ما سبق أن ذكرته فى مناسبات سابقة من أن « التعبير » ذاته ليس غريبا ، بل هو قديم استخدم منذ القرن الثامن عشر وهو لا يعنى أكثر من إبراز الدور الذى أصبحت الصحافة تؤديه فى التأثير وفى التوجيه وصياغة الرأى العام ، فلا بأس من أن يرد فى كتاب أو خطاب أو تحليل أو حتى تتضمنه إشارة فى مذكرة إضاحية لقانون يتعلق بالصحافة .

ويبدو من متابعتى للأراء والمناقشات التى طرحت حتى الآن أنه ليس من بينها رأى تصدى للدفاع عن صياغة هذا التعبير فى نص دستورى يجعل من الصحافة سلطة من سلطات الدولة الى جانب السلطات الثلاث المعروفة . وكل ما سمعناه كان على لسان بعض المسؤولين ومنهم وزير الدولة منصور حسن (وهو زميل احتفظ له فى نفسى بتقدير خاص لتفحه وحسن ادراكه) حين قال على استحياء أنه اذا كانت الصحافة كسلطة رابعة تعتبر نظاما جديدا لم يسبق أن أخذت به أى من الدول من قبل ، الا أن المعروف أن الصحافة تتعرض للكثير من المشكلات سواء فى الدول النامية أو المتقدمة وبالتالي فإن علينا أن لا نجدد أنفسنا فقط بما أخذ به الغير بل لابد وأن تكون لدينا الثقة فى النفس وفى قدرتنا على الاجتهاد لإيجاد الحلول الخلاقة التى نواجه بها مشكلاتنا .

وهذا الكلام سليم في معظم جوانبه .. نعم أن الصحافة تتعرض
لكثير من المشكلات سواء في الدول النامية أو المتقدمة : مشكلات تتعلق
بتطور الوسائل التكنولوجية ومشكلات تتعلق بأحتكار الدول المتقدمة
لهذه الوسائل وسيطرتها على وكالات الأنباء القادرة على تزويد الدول
النامية بالمعلومات ومشكلات تتعلق بتركيز السيطرة على الصحافة سواء
في رأس المال أو في الدولة .. الخ ذلك من مشكلات تتصدى لدراستها
حاليا اللجنة التي شكلها اليونسكو والتي أشرف عضويتها والتي قدمت
تقريراً مبدئياً قبل عرض تقريرها النهائي عام ١٩٨٠ (وبالمناسبة أرسل
التقرير الى جميع رؤساء المؤسسات الصحفية وإلى نقابة الصحفيين وإلى
كلية الاعلام .. ولم نعلق أى تعليق منها)

هذا وبصرف النظر عما أراه من عدم سلامة وصف الصحافة بأنها
سلطة دستورية من الناحية الفنية (١) لأن حرية الصحافة حق يمارس
وليس سلطة ولأن هذا الحق لا يعدو أن يكون فرعاً من حرية الرأي التي
يصب أن تكون مكفولة في أى نظام ديموقراطي لكل مواطن .. أقول أنه دون
حاجة الى الدخول في مناقشات فنية دستورية ربما لا يتسع المجال لها ،
فأني لا أرى أن وصف الصحافة بأنها سلطة رابعة سيكون عصاً سحرية
تحل مشكلاتها ، وما زلنا في انتظار أن نسمع رداً على هذا السؤال :

● هل هناك نتائج دستورية ستترتب على اعتبار الصحافة سلطة
رابعة ؟
● وكيف يؤدي اعتبار الصحافة سلطة دستورية الى حل
لمشكلاتها ؟

وربما بعد أن ينتهي القاريء من تأمل ما سأعرضه من آراء
وملاحظات أن يجد بنفسه الاجابة على هذا السؤال ..
ولنبداً المشكلة من أولها .

مشكلات « حرية » الصحافة « عندنا »

هل هناك أسباب تدعو الى نظرة جديدة الى الصحافة منذ صدور
قانون تنظيمها عام ١٩٦٠ ؟

(١) انظر حديثي للزائف في مجلة أكتوبر بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٧٣ و ٣٦ أغسطس
١٩٧٩ .

وعلل ترجع هذه الأسباب الى أن الصحافة كانت تتمتع خلال السنوات العشرين الماضية بحرية واسعة وأنها أساءت استخدامها ، أم أن الحقيقة أن الصحافة كانت تخضع لسيطرة الدولة من خلال التنظيم السياسى الواحد وأنها كانت لا تنشر إلا أفكارا واحدا يقفم فى قوالب جامدة لا تقبل الخلاف الا فى بعض الفروع والتفصيلات دون الأصول والكلليات ؟

اذن فلا بد أن يكون ما يدعو الى نظرة جديدة الى الصحافة هو الرغبة فى تخليصها من الحواجز التى كانت تعوق حريتها . وبالتالى كانت تعوق حق المواطنين فى التفكير وفى المشاركة ، فلا يمكن أن يطلب من المواطن أن يشارك فى صياغة مصر وطنه اذا فرضنا عليه الرأى مسبقا ولم نتح له أن يصبر عن رأيه الخاص .^{١٥}

وسأضرب لكم مثلا لعلنا نأخذ منه عظة .

فقد كنت ألقب فى بعض صفحات المحاضر الرسمية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى أقر الميثاق ، فلفت نظرى أن بعض من يتحدث اليوم عن الحريات ويدعو الى تشجيع النشاط الفردى ، كان يرفع الصوت عاليا وقتئذ مطالبا بتطبيق أشد أنواع العزل السياسى على من سبهم أعداء الثورة الاشتراكية من العناصر الرجعية تحت شعار « الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب » وتنتهى يدى الأسماء والكلمات .

ولكننى لا أقصد أن أنال منهم بل أقصد تحليل الظاهرة لأن هذا التناقض بين الموقفين وتغير النظرة من النقيض الى النقيض يرجع فى الأغلب الى أن من تحدث فى عام ١٩٦٢ لم يكن يصبر عن رأيه الحقيقى بل كان توهما منه مشايمة لموقف رسمى أو لأنه مضطر الى مشايمة هذا الموقف الرسمى ، وهى مشايمة ربما كسب منها وقطعا لم يكن ليضار منها ، بل ان الضرر ربما أتته نتيجة ابداء رأيه الحقيقى !

ومعنى هذا أن صاحب هذا « الرأى » أو القول بمعنى أصبح ، ظل محسوبا طوال هذه السنوات كواخذ من أشد المتحمسين لتجربة التحول الاشتراكى والمؤيدين للأسلوب الذى بدأت به . ومن هنا انفتح الباب على مصراعيه للنفاق السياسى وأصبح من المألوف أن يكون لنفس الشخص فى نفس الوقت موقفان : رأى مجلن فى الاجتماعات العامة أو على صفحات الجرائد ورأى خفى فى المجالس الخاصة لا يكف عن الانتقاد !

وطفت بذلك الضمائر على الضامين وضاقت الآراء الموافقة وانزوت الآراء المخالفة وأصبح العزف يجرى على وتيرة واحدة !

هذه هي الأزمة الحقيقية لحرية الصحافة ، وما لم نتاجها من جذورها فان أى حديث عن « سلطة » الصحافة أو « السلطة الرابعة » لن تزيد قيمته عن أن تكون عودة الى ترديد الشعار وسيظل زمام الحرية بيد سلطة الدولة ترخيه قليلا أو تجذبه نحوها دون أن يتحول الى عقيدة راسخة ونظام شرعى يلتزم به الدولة كما يلتزم به الأفراد ويعرفون سلفا حدوده وضوابطه .

نعم ، كانت هناك فترات ربما تمتعت فيها الصحافة بحرية فى النشر نتيجة أن سلطة الدولة أرخت الزمام قليلا ، وقد حدث هذا بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ كما حدث بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، ولكن سلطة الدولة المسنكة بالزمام فى يدها ، سرعان ما كانت تعود فتشده فجأة ، فيصبح الناس حيرى بين صحافة تبدو وكأنها قد استردت حريتها التى تصل الى حد المبالغة بل والاثارة أحيانا ، وأذ بها تعود فجأة صحافة مقيدة تنشر الأخبار والآراء بمقدار محسوب ! وافقد القارئ الرأى الآخر فى بعض قضايا مصرية أو فى بعض سياسات يمكن أن يختلف الرأى بشأنها .

هذه هي بعض جوانب الأزمة .. فماذا كانت أسبابها ؟

إن سببها الرئيسى كان يرجع فى البداية الى طبيعة النظام الشمولى الذى كان سائدا . وأى تفكير فى حرية الصحافة أو فى حرية الإعلام بمفهوم ليبرالى داخل نظام شمولى لم يكن منطقيا لأنه كان متناقضا مع « قواعد اللعبة » .. ومن هنا لم ينجح قانون مثل قانون نقابة الصحفيين الذى صدر عام ١٩٧٠ وتضمن أحكاما قصد بها أن تكون ضمانا للصحفى ، إذ أنه تصور إمكان تحقيق هذه الحماية فى ظل نظام شمولى يسمح بالقبض والاعتقال دون تحقيق .. ولم ينجح قانون مثل قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون الذى أنشأ لأول مرة مجلس الأمناء عام ١٩٧٠ وتوهم أنه يستطيع أن يقدم اعلاما مستقلا فى الوقت الذى كان فيه الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسى المسيطر ، ومن ثم فلم يجر هذا القانون سوى بضمة شهر ألقى بعدها ليحل محله قانون آخر أعاد الإذاعة والتليفزيون الى حظيرة الالتزام بقرارات وسياسات الاتحاد الاشتراكي .

وقد بدأت أول بوادر حل هذه الأزمة بعد ١٥ مايو ، حينما بدأ « فك » قيود كثيرة كانت تكبل الحريات . حينما أعيدت الضمانات القضائية لحماية حقوق المواطنين .. ومن الإنصاف أن نعتزف بذلك وأن نشيد به . فالحديث عن حرية الصحافة لا يمكن أن يجرى بمعزل عن الحريات الأخرى ، لأن حرية الصحافة لا يمكن أن تنعزل عن تحرير المواطن من

اليده التي تقبض على زمام رزقه ومستقبله ، كما لا يمكن أن تتعزل عن تحرير المواطن من الخوف ومن القلق على نفسه . وهي لا تزدهر بشيء ازدهار الحريات الأخرى . فالصحافة لا يمكن أن تمارس جريتها إلا في ظل مفهوم متكامل للحرية ، ولا يمكن مثلا أن تتصور صحافة حرة في ظل مجلس نيابي مقيد أو في ظل قضاء غير مستقل ..

اذن فقد قطعنا شوطا هاما ويجب أن نعترف بذلك ، ولكن مشكلة حرية الصحافة لم تحل رغم ذلك .

فقد طرأت تغييرات أساسية على نظامنا السياسي بالتحول الى نظام تعدد الأحزاب وبايجاد ضمانات للحريات الضرورية ، ولكننا ما زلنا نقف مترددين أمام حرية الصحافة . ولنسأل أنفسنا بموضوعية .. لماذا هذا التردد ؟ فلا بد وأن له أسبابا ..

وأقر - وقد كنت وزيرا للإعلام في عام ١٩٧٦ وحتى مطلع عام ١٩٧٧ - أن التحول الى استكمال الحريات في مصر ومن بينها حرية الصحافة قد ضرب ضربة مؤسفة بما جرى من حوادث في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ . كنا قد بدأنا في التحول وبيدا نحو تعدد الأحزاب ، بل كان تليفزيون الدولة قد بدأ يفتح الباب لحوار سياسي تشترك فيه كافة الأحزاب الناشئة يسارا ويمينا ووسطا ويعرض كافة الآراء والاتجاهات ، وبدأت المقالات تنشر في الصحف مختلفة مع الحكومة أحيانا وناقدة لها .. وألغيت الرقابة على الكتب بعد ظهور كتاب يحوي أشد أنواع النقد للكتاب الدكتور إبراهيم عليم وكانت وجهة النظر في ذلك ، فلنسمح بنشره في مصر ولو فيه بعض تجاوز طالما أنه سيجرى تحت سمعنا وبصرنا بدلا من أن تنشر هذه الكتب في بيروت ثم تنسرب كالمجربات الى مصر !

ورغم النكسة التي أحدثتها هذه الحوادث ، فقد استمططنا بعد شهور قليلة أن نتجاوز هذه الأزمة ، فبدأ النشاط البرلماني يعود واسسعا في مجلس الشعب قويا صريحا مبتذلا . وصدر قانون الأحزاب السياسية وفيه كسر لأول قيد على حرية الصحافة وهو ضرورة الحصول على ترخيص من الاتحاد الاشتراكي لإصدار جريدة فأصدرت الأحزاب صحفها . وأعود فأعترف بأن معارضة حرية الصحافة في هذه الفترة لم تكن إيجابية دائما .. كانت هناك أخبار مضللة تنشر أحيانا وكانت هناك مقالات لا تخلو من التحجج أو الاتارة التي لا تقتضيها المناسبة . واعتُرف أيضا أن هذا لم يكن أسلوب صحف الأحزاب المعارضة وغلطوا بل كان أسلوب جريدة حزب الأغلبية ذاته . كما أن بعض الصحف التي كنا قد بدأنا نطلق عليها

تعتبر الصحافة التومية وهي صحافة الاتحاد الاشتراكي ، بدأت تتردى في أخطاء من جنس أخطاء صحافة الأحزاب. مثاينة للحكومة. ولحزب الأغلبية وتجريحا لناقديها ، ه أصبح الأرواح الفكرى أسلوبا متبادلا ٠٠ هذا مع التسليم انصافا للحقيقة بأن بعض الصحف التومية لم تتردد في نقد كثير من مشروعات الحكومة أو سياساتها وأنها كانت تنشر ما يجرى في جلسات مجلس الشعب كاملة بما كانت تحويه من انتقادات شديدة (وإن عادت. بعد ذلك والتزمت أسلوب عدم التركيز على الكلمات الناقدة ولو في مجلس الشعب ٠٠) .

ومع ذلك ، فإن مجموع ما قد يعتبر « انقلابا » أو « تجاوزا » في النشر لم يكن كبيرا ولم يكن يمثل ظاهرة خطيرة ، وكان يمكن علاجه من خلال الممارسة ذاتها ، بل كان في وسع سلطة الدولة وقتئذ أن تتبع الأسلوب الذي تفرضه حرية الصحافة وهو طرح أمر المقالات « المتجاوزة » على القضاء ٠٠ إذا كان هذا التجاوز ينطوي على جريمة قذف أو سب أو تحريض أو نحو ذلك . ولكن شيئا من هذا لم يحدث . وكل ما جرى في المقام كان الالتجاء في بعض الحالات الى أسلوب « شبه قضائي » هو أسلوب الضبط الإداري للجريدة تم عرض الأمر على القضاء . دون أن يجري بعد ذلك أى تحقيق أو محاكمة بشأن المقال أو الخبر الذي رأت السلطة الإدارية أنه مما يستوجب الضبط الإداري ٠٠ فكان هذا تناقضا بدأ معه الالتجاء الى هذا الأسلوب الذي يعد من « أبغض الحلال » وكأنه اضعاغ للثقة في سلامة الالتجاء الى الوسائل القضائية باسم سيادة القانون .

وقد واكب هذه الازمات الصحفية المحدودة « اكفهرات » في الجور السياسي نتيجة أمور لا علاقة لها بالصحافة المصرية ، منها أزمة حزب « الوفد الجديد » وما نسب الى بعض قادته من جنوح الى العودة الى الماضي وخروج على سلوكيات الممارسة السياسية السليمة . ومنها ذلك الموقف المتردى الذي وقفته دول الرفض من سياسة السلام المصرية ومثاينة . بعض الاعلام التي تكتب في الخارج لهذا الموقف . وهو أمر حسب على الصحافة المصرية وهي براء منه ، لأنه بالبحث الدقيق المستنير يمكن أن ندر أن القلة الضئيلة من الكتاب أو المذيعين في الخارج (وليس كل من يعمل في الخارج في مجال الاعلام) ليست بالضرورة من الصحفيين كما أنه بإرجعة قانون نقابة الصحفيين ولا يزال مغمولا به نجد أنه لا يسمح بضوية النقابة الا لمن يعمل في إحدى الصحف أو وكالات الأنباء في مصر أو كان يعمل في الخارج مراسلا لصحيفة مصرية أو وكالة أنباء مصرية ، ولم يكن بين هؤلاء من ظل مراسلا لأي صحيفة مصرية (وهي تابعة

للاتحاد الاشتراكي) أو لوكالة الأنباء المصرية (وهي خاضعة لاشراف
الوزير المختص بالإعلام) !

وقد أتى هذا « الكفهرار » في الجو السياسي الى مزيد من الدعوة
الى الانضباط السياسي الذي تمثل في قانون حماية الجبهة الداخلية الذي
تصور علاج بعض مشاكل الصحافة أو الصحفيين في حظر الكتابة في
الصحف (وهي معتبرة من الوظائف ذات التأثير في الرأي العام) على كل
من يثبت أنه يدعو أو يشترك في الدعوة الى مذاهب تنطوي على أفكار تنكر
الشرائع السماوية أو تتناقض مع أحكامها ، وهو أمر بالغ الصعوبة في
التطبيق وقد يفتح الباب أمام التحكم في اطلاق التصنيفات ، مما أصاب
المستولين عن المؤسسات الصحفية بحيرة ترتب عليها ، من باب الأضامن
والأسسلم ، أن أصبح عشرات الصحفيين في هذه المؤسسات الصحفية
لا يؤدون عملا ويتقاضون مرتباتهم ٠٠ ولا أحد يتقدم لعلاج هذه المشكلة
منذ صدور هذا القانون في يونيو ١٩٧٨ أي منذ قرابة عام ونصف عام !
وقد أعقب هذا كله - وهو أمر يجب أن نسلم به اذا أردنا تقييما
موضوعيا - أن الصحف القومية ورغم احتجاج بعض الصحف الحزبية
وتعثر بعضها الآخر ، لم تلعب الدور الذي كان يتوقعه الناس منها في
وقت كانت تجرى فيه الدعوة الى تأسيس حزب جديد يطرح تأكيدا للقيم
الديموقراطية ورغبة في تميمها وكفالة حرية الرأي للمعارضة الموضوعية،
فبدأ نشر الرأي المخالف في الانكماش وبدأ نوع من الحذر الشديد في نشر
الاخبار حتى ما كان منها مطلوبيا ومشروعا مثل جلسات مجلس الشعب
حتى أن بعض ما كان يقال رغم موضوعيته كان يحجب أحيانا أو ينشر
مبتورا مثالا على ذلك استجواب عرضه صاحبه وهو الدكتور
شامل أباطة بكل موضوعية وأمانة فلم ينشر منه الأسطور قليلة ٠٠ وكان
القدر أن الجلسة كانت مسائية بينما رد الوزير المستجوب نشر كاملا رغم أنه
كان في ختام الجلسة المسائية !

هذا هو « التشخيص » السليم للصحافة اليوم ، فأى تنظيم مقترح
يعلن أنه جاء لدعم حريتها عليه أن يتصدى أولا لعلاج هذه الأعراض وأمامه
الاعتبارات الآتية : -

١ - أن هناك انفتاحا « اقتصاديا » انتهى الى اطلاق حزبية التعاقد
والتملك وحرية مزاوله النشاط الاقتصادي مع تخفيف قبضة التخطيط
المركزي ، ومن ثم فإن الأسباب التي كانت تبدي بشأن أهمية توجيه
وسائل الإعلام في البلاد النامية التي يحكمها تخطيط اقتصادي واجتماعي
صارم بهدف تحقيق تحولات اجتماعية ، لم تعد قائمة بنفس القدر .

٢ - أن هناك الفتاحا «سياسيا» بدأ يواكب هذا الانفتاح الاقتصادي نحو السماح بتعدد الأحزاب ، حتى وإن كان هذا التعدد لا يزال محكوما ببعض قيود .. بدأ التخلص من بعضها *

٣ - أن هذا كله يجب أن يؤدي الى انفتاح « اعلامي » اذ لا يعقل منطلقا أن يصبح نظامنا السياسي والاقتصادي نظاما «اشتراكيا ديمقراطيا» .. يظل نظامنا الاعلامي نظاما « اشتراكيا شموليا » ١

عقبات توجب إزالتها

وحتى نصل الى هذا الانفتاح الاعلامي لابد أن يقوم أى تصور جديد لتنظيم الصحافة على مبدأ أساسى هو حرية إصدار الصحف بغير توقف على الحصول على ترخيص *

وليس معنى هذا أنه لن يكون هناك « تنظيم » ، فإن الصحف فى مصر كانت تصدر حتى عام ١٩٦٠ طبقا لقانون المطبوعات .. ويبدو أن بعض التعليقات التى أطلعت عليها لم تلتبه الى أن قانون المطبوعات ورغم مضى حوالى ثلاثة وثلاثين سنة على صدوره ليس سيئا الى الحد الذى يتصورون .. ففى هذا النطاق ، يسمح بإصدار الجريدة بمجرد اخطار يرسل الى ادارة المطبوعات أى دون ترخيص ، وكل ما هناك أن للادارة أن تعترض على إصدار الجريدة لعدم توافر شرط من الشروط العسامة التى يتطلبها القانون مثل أن يكون للجريدة رئيس تحرير مسئول أو أن يتضمن الاخطار بياناً بانسجم المطبوعة التى تطبع عليها .. فإذا لم تعترض الادارة خلال ثلاثين يوما من الاخطار ، كان للجريدة أن تصدر .. وإذا اعترضت ، كان للمقدم الاخطار أن يظن فى قرار الادارة أمام محكمة القضاء الادارى مطالبا بالفائه .. وقد طبقت فعلا هذه الحماية القضائية - بعد الأخذ بنظام مجلس الدولة - خاصة بالنسبة لشرط حسن السمعة الذى يتطلبه القانون فى رئيس التحرير ، فقالت محكمة القضاء الادارى فى حكم شهير لها فى ديسمبر ١٩٥٦ برئاسة المحرم الدكتور السنهورى أن قرار الحكومة بتحقيق شرط حسن السمعة أو عدم تحققه لا يخضع لمطلق رأيها دون رقيب أو معقب والا أدى ذلك الى إهدار الحرية التى كفلها القانون ومن ثم فهو يخضع لرقابة المحكمة وسلطاتها ، وأن الحكم على الصحفي فى جريمة رأى تعد زلات أقلام لا تمس حسن السمعة على نقبضى الجرائم التى تصيب الملق أو النزاهة ..

كان هذا هو حال اصدار الصحف في مصر حتى صدور قانون تنظيم الصحافة في مايو ١٩٦٠ اذ تطلب الى جانب شروط قانون المطبوعات الحصول على ترخيص من الاتحاد القومي ثم من الاتحاد الاشتراكي بعده . ولكن - وحتى في ظل نظام شمولي - كان من الممكن ولو نظريا على الأقل ، للأفراد أن يصعدوا صحفا . . . وقد ظلت بعض الصحف مملوكة لأصحابها مثل جريدة « جورنال ديجيت » كما صدرت جريدة « وطني » بترخيص لاحق وبملعها بعض الجرائد الرائجة المتخصصة مثل الكورة والملاعب والزمالك والأهلي وما الى ذلك !

اذن فأي تنظيم جديد لا يمكن أن يكون عودة الى الوراء أو أن يكون أكثر تقييدا من قانون تنظيم الصحافة الحالي الذي أدى الى أن الصحافة المصرية أصبحت تبدو أمام صحافة العالم موصومة بأنها صحافة الحكومة ، فاذا قيل لهم انها ليست صحافة الحكومة بل انها صحافة مملوكة للشعب من خلال الاتحاد الاشتراكي . . . وصفوها بأنها الصحافة شبه الرسمية !

وحرية الصحافة كما هو معروف هي حق للمواطنين مثل حرية التعبير وليست امتيازاً للصحفي . . . وباعتبار أنها حق للمواطن لا يتصور أن تقيد حريته في اصدارها .

ولذلك فقد خان التوفيق واضع صياغة المادة المقترحة في التعديلات الدستورية التي تنص على أن حرية اصدار الصحف وملكيتهما للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية ، فكانه يريد أن يقول أنها ليست حقاً للأفراد . وهذه الصياغة مع ذلك اذا قصد بها منع الأفراد من تملك الصحف فانها لا تحقق هذا الغرض . لأنه يكفي أن ينضم فردان مما في شركة تضامن أو توصية حتى يكونا شركة أي شخصا اعتباريا خاصا ! فضلا عن أن هذه الصياغة تصطدم مع مبدأ أن حرية الصحافة ، بما تنطوي عليه من حرية اصدار الصحف ، تعد من حقوق الانسان « أي الفرد » الأساسية وفق المواثيق العالمية .

وليس معنى هذه الملاحظة أنه لا يجوز وضع تنظيم لقيام الأفراد باصدار الصحف بل إنه من الممكن اتباع صياغة أخرى مثل أن يتطلب القانون في المنشأة الصحفية أن تتخذ شكل شركة مساهمة - اذا كانت من الصحف السيارة غير المتخصصة - وأن تكون أسهمها اسمية مملوكة لمصريين وأن يحدد الحد الأقصى لما يملكه المساهم في رأسمالها وأن يوضح تنظيم مثل عدم جواز شغل عضوية مجلس إدارة أكثر من منشأة صحفية

دورها لمخاطر السيطرة والتركيز وأن يفرض عليها نشر ميزانياتها السنوية للتحقق من سلامة مواردها : كل هذا جائز ومقبول ، أما أن ينص وفي الدستور على ما يفهم منه أن حق إصدار الصحف ليس من حقوق الأفراد فهو مجافاة لمبدأ أساسي وهو لا يوصل عملا حتى إلى المفرض .

لماذا تنهك بحرية إصدار الصحف ؟

ولكن ، لماذا تنهك بموجب النص على حرية إصدار الصحف ؟

أولا - لأنها المنصر الأساسي في حرية الصحافة ، إذ كيف يمكن الحديث عن حرية الرأي والنشر إذا لم يكفل إصدار الجريدة التي ينشر فيها الرأي .

وثانيا - وهذا هو الأهم بالنسبة لتجربتنا ، إنها ضمان حرية الصحافة وليست عنصرا من عناصرها فحسب .

إن ظاهرة « التركيز » في الصحافة هي أخطر مشكلات حرية الصحافة في عالم اليوم ، وهي في بعض الدول الغربية تبدو في صورة تكتلات وسلاسل احتكارية ، وقد سبق لمجلس الصحافة في بريطانيا عام ١٩٦٨ أن نبه في تقريره السنوي إلى هذه الظاهرة حينما بدأ اللورد « طومسون أوف فليت » يملك عشرات الصحف ومطابع الإذاعة إلى جانب شركات الطيران .

وهذه الظاهرة تبدو أيضا في الدولة الشيوعية في صورة ملكية الدولة أو الحزب أو سيطرتهم على وسائل الإعلام .

وأعود فأكرر العبارة التي قلتها من قبل وهي أن « حرية الصحافة لا يمكن أن تنعزل عن تحرير المواطن من اليد التي تقبض على زمام رزقه ومستقبله ! » .

وقد كان الصحفي في ظل نظام شمولي تملك فيه الدولة أو التنظيم السياسي الوحيد وسائل الإعلام يقف ضمتها عاجزا . فهو قد وطد نفسه ليكون ضحيفا ، فإذا فصل من الجريدة التي يعمل بها فإنه لن يجد بديلا آخر . وبذلك بدأ يتحول تدريجيا إلى « موظف » لا صاحب رأى مستقل . . . موظف يتبع التعليمات حتى فيما لا يمتثله لأن ما يهمه هو استقراره المعيشي . من هنا فقد كانت أكثر المصارك حدة في نقابة الصحفيين في السنوات الأخيرة ، معركة لائحة الحد الأدنى للأجور والعلاوات في المؤسسات

الصحفية ، وقبلها معركة عدم جواز نقل الصحفي الى عمل آخر الا بموافقة
٠٠ وهذا الوضع قد يكون مقبولا بالنسبة للاعلاميين في هيئة الاستعلامات
أو بالنسبة للصحفيين في مؤسسة صحفية تعترف لها بأنها تمثل رأى
الدولة الرسمي ، ولكن فلننسى الأمور بسمياتها الحقيقية . ليس هناك
ضمان لأي صحفي صاحب رأي الا في طبيعة النظام السياسي والاجتماعي
ذاته ، وفي هذا النطاق فان ضمانه أن يجد جريدة أخرى ترحب به أو أن
يصدر هو - اذا قدر على ذلك - جريدة تعبر عن رأيه المستقل اذا وجد
ما يعوقه في الجريدة التي يعمل بها ٠٠ أو أن يتحول الى صحفي حر وهو
أسلوب منتشر بين الصحفيين خاصة في أمريكا وهو ما يسمى Free Lancer

وثمة اعتبار ثالث يفرض حرية اصدار الصحف هو أن هذه الحرية
وحدها هي التي تكفل التعدد والتنوع وهما ضمانان أساسيان لحق المواطن
في « الاختيار » ، فالحرية لا تقسم الا على حرية الاختيار أي الانتقاء .
والجانب الآخر لحرية الصحافة وهو حق المواطن في المعرفة يعني حقه في
اختيار مصدر الخبر الذي يطمئن اليه واختيار الرأي الذي يراه مقنعا بين
آراء مختلفة تعرض عليه . وهذه الحرية في الاختيار لا يمكن تحقيقها
الا بحرية اصدار الصحف .

ولا أود أن أقف طويلا عند نقطة أخرى هي تحرير الصحافة من
الرقابة الحكومية السابقة على النشر ، فهذا عنصر بديهي من عناصر حرية
الصحافة . ولكن هذا المبدأ لا يزال في حاجة الى معالجة صريحة في ضوء
المبدأ السابق وهو حرية اصدار الصحف . فما لم تكفل حرية اصدار
الصحف ستظل « الرقابة » قائمة عملا عن طريق وسيط بين الحكومة
والجريدة يبدو أشبه « بالمجمل » في الزواج الذي يعقب الطلاق البائن ، وهو
رئيس التحرير المرتبط بالحكومة .

ذلك أننا لا نستطيع أن نلغي مبدأ أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير
مستقل عما ينشر فيها ، وطالما أنه يتحمل المسئولية الجنائية والمدنية
عما ينشر ، فانه من المنطقي أن يكون من حقه أن يوافق على النشر أو لا يوافق
عليه . والمفروض أنه يباشر رقابته هذه لصالح الجريدة وهي رقابة مشروعة
في هذه الحالة بل وضرورية . ولكن نظرا لأن عنصرنا غريبا قد دخل الى
التنظيم الصحفي وهو علاقة رئيس التحرير بسلطة الدولة التي تقوم
بتعيينه أو التي قد تتدخل في تعيينه مباشرة أو عن طريق مجلس أعلى
للصحافة ، فان وجود هذا العنصر « الغريب » سيؤدي إلى أن يتحول
رئيس التحرير الى شبه رقيب يتبع أسلوب « الحزن عند المنع » فلا ينشر

من آراء وأخبار إلا ما يراه متسقا مع سياسة الحكومة بل وربما تجاوز ذلك إلى منع ما قد يراه مؤذيا لشعور المسئولين في سلطة الدولة .

ولا يظن أحد أن مثل هذه المشاكل الخاصة بعلاقة رئيس التحرير بالمحررين مما يمكن أن يحل من خلال تصوص قانونية ، بل أن حلها يكون من خلال « ديناميكية » التنظيم الصحفي ذاتها ، أي من خلال إزالة الأسباب التي تدعو رئيس التحرير إلى أن يتحول من رقيب لصالح الجريدة إلى شبه رقيب لحساب الحكومة . وهذه الأسباب تكمن أساسا في وجوب أن يستقل اختيار رئيس التحرير تماما عن سلطة الدولة . وتحقيق هذا الاستقلال لا يمثل مشكلة في حالة تقرير حرية إصدار الصحف ، إذ أن الصحف يمكن أن تكون مملوكة لحزب أو جماعة أو هيئة أو غيرها من الأشخاص ومن ثم تكون بعيدة عن سلطة الدولة ، ولكن هنا يبرز لنا سؤالان :

الأول - ولكن ألا يعني ذلك أننا سنحرر الصحفي من سلطة الدولة لنوقعه تحت سيطرة صاحب رأس المال ؟

وهذه ملاحظة سديدة . ولكن ملاحظة نتائجها تكمن في صيغة التعدد ذاتها . فرييس التحرير إذا أحس أن استقلاله قد يمس من جانب ملاك الجريدة فإن في إمكانه أن يجد له مجالا آخر للعمل في صحف أخرى . فضلا عن ذلك فإن التطور الحديث في عقد العمل الصحفي قد جعل من الممكن أن توضع شروط في عقود عمل الصحفيين تحدد سلطة أصحاب الجريدة في التدخل في سياسة التحرير وتجهد لرئيس التحرير منذ بداية تعيينه الخطوط العريضة التي لا يجوز له أن يتجاوزها .

وهذا جانب هام يمكن لنقابة الصحفيين أن تبرزه بعناية وأن تقدم له حولا من خلال ما يسمى « عقود العمل المشتركة » .

والسؤال الثاني - يتعلق بوضع رؤساء التحرير في المؤسسات الصحفية القومية .

وهذه الملاحظة مرتبطة بمستقبل تنظيم الصحافة القومية في ضوء التطورات الجديدة الخاصة بالغاء الاتحاد الاشتراكي .

مستقبل الصحافة القومية

إنهينا إذن إلى أن حرية إصدار الصحف يجب أن تكون المبدأ الأساسي في أي تنظيم جديد، ومن ثم فإننا نتوقع أن تزدهر الصحافة وأن تتعدد وتنوع، فلا يزال عدد الصحف الرئيسية في مصر ضئيلاً لا يتجاوز أصابع اليد (إذا لم نحسب عشرات الصحف والمجلات المسجلة لدى إدارة المطبوعات ولا تصدر بانتظام أو تصدر وليس لها تأثير يذكر) ولكننا سنظل لمدة سنوات محكومين بواقع لا نستطيع تجاهله وهو أن «الصحف المؤثرة هي تلك التي يملكها الاتحاد الاشتراكي» والتي ورثت كبريات الصحف التي كانت قائمة عند صدور قانون تنظيم الصحافة في مايو ١٩٦٠، فلماذا يكون وضع هذه الصحف وقد تقرر أن يلغى النص على الاتحاد الاشتراكي في الدستور؟

إذا كان الأمر لن يصدو الاحتفاظ بنفس القواعد المنظمة حالياً للمؤسسات الصحفية مع تغيير «الواجبة» من الاتحاد الاشتراكي إلى المجلس الأعلى للصحافة، فلا أظن أننا سنكون بصدد تغيير يليق بطبيعة المرحلة وينطبق الدعوة إلى تعميق الديمقراطية والدعوة إلى وصف الصحافة بأنها سلطة رابعة... بل إن اقتران الصحافة بتعبير «السلطة» قد يخلق انطباعاً بأن هذا التعديل يراد به إحكام سيطرة الدولة على الصحافة وليس انطلاقها.

المطلوب تغيير جذري

المطلوب إذن تغيير جذري في تنظيم هذه المؤسسات الصحفية يقوم على دعامتين:

● الدعامة الأولى تتعلق «بالمضمون» وهو أن تصبح الصحف التي تصدر عن هذه المؤسسات الصحفية صحفاً «قومية» بالمعنى الصحيح، أي صحفاً لا تعبّر عن رأي حزب من الأحزاب، وتعرض بموضوعية لكافة الاتجاهات في إطار جاد وهادف. وهذه الصحف يمكن أن يعد لها دستور خاص بها يحدد الخطوط العريضة التي تتحرك بداخلها بما يدعم الوحدة الوطنية ويحفظ قيم المجتمع، فهي لا تعالج موضوعات تنطوي على إثارة لـ «وأي كانت غير سيئانية» مثل «المطلوب» البالغ فيه أحياناً في نشر أخبار الجرائم والفصائح - أو موضوعات تنطوي على تعصب للرأي وهي لا تفرض رأياً معيناً بل تعرض بموضوعية كافة الأخبار والآراء فشانها في ذلك شأن

جريدة الأهرام في الأربعينيات حينما كان « أنطون الجميل » رئيسا لتحريرها ، وشأنها شأن جريدة « الموند » الفرنسية الى حد كبير ، وشأنها شأن هيئة الإذاعة البريطانية التي تستقل عن الحكومة في رسم سياستها وتحديد برامجها ولكنها تلتزم بدستور يجعل لها طابعا قوميا محايدا .

● أما الدعامة الثانية فانها تتعلق « بشكل » المنشأة الصحفية التي نسميها حاليا المؤسسة الصحفية . فان علينا أن نفرق بين « الملكية » وبين « الادارة » ، فليس من المحتم أن يكون هناك تلازم بينهما ، فمن الممكن أن تظل ملكية المؤسسة ذاتها مفترضة على انها مملوكة « ملكية اجتماعية » بينما تمتلك المؤسسة ذاتها أصولها وأموالها ، شأن ذلك شأن الجمعية أو الوقف (مع التحفظ بأن الوقف على ذمة الله تعالى) فلنفسبها إذن بالمؤسسة الخيرية أو الاجتماعية فيما يتعلق بتملكها لأموالها .

هذا عن الملكية ، أما عن الادارة ، فانها يمكن أن تتحول الى نوع من « الادارة الذاتية » الحقيقية . . . وأقول الحقيقية لأننا حاولنا أن نقترِب من طبيعة الادارة الذاتية في المؤسسات الصحفية عن طريق تمثيل العاملين في مجالس الادارة وقبل أن يتقرر المبدأ نفسه بالنسبة للشركات عموما في قوانين يوليو ١٩٦٦ ولاننا جعلنا للعاملين في هذه المؤسسات الصحفية نصف الأرباح « وهذا يدل على أن القرار الذي أصدره الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٥ بملكية العاملين لنسبة ٤٩٪ من المؤسسات الصحفية لا يعطيهم حقوقا أكثر مما هو مقرر لهم حاليا ولهذا فان هذا القرار لم ينفذ » بينما يخصص النصف الآخر من الأرباح ليكون احتياطيات تستثمر في تجديد المؤسسة وتوسيعها وذلك على خلاف شركات القطاع العام .

ومع ذلك فان هذه التجربة لم تنجح تماما ولم يتولد احساس حقيقي لدى العاملين في المؤسسات الصحفية بأن أموالها ملك لهم وأن عليهم أن يحافظوا عليها ضد التهديد أو اساءة الاستخدام . لماذا ؟ لأن الدولة هي التي تعين رؤساء مجالس الادارة فهي التي تعينهم وهي التي تبذلهم في أي وقت ، فظلت « الادارة الذاتية » عاطلة في التطبيق .

كما أننا حاولنا أن نشرك الصحفيين في « ادارة التحرير » عن طريق مجالس التحرير ، وكنت وزيرا للاعلام وقتها وأعدت صياغة القرار الذي صدر بكيفية تشكيل هذه المجالس ودورها في معاملة رئيس التحرير . ولا أعتقد أيضا أن التجربة نجحت لأنها لم تطبق بجدية ولأن نظام الادارة الذاتية يجب أن يكون متكاملا . فطالما إن رئيس التحرير وهو في الغالب

رئيس مجلس الإدارة في نفس الوقت ، يعين معرفة جهة أخرى خارج نطاق الإدارة الذاتية وقريبه من سلطه الدولة فان ولاءه واهتمامه سيكون منصرفا اليها وليس من شأن ذلك أن يؤدي الى اهتمام رئيس التحرير بمشورة مجلس التحرير الا طبقا لمزاجه .

الإدارة الذاتية

وللإدارة الذاتية صور مختلفة ، ولست هنا في مجال التشريع ولكني أطرح أفكارا عامة . وربما توصل أولئك الذين تصدوا لهذه المهمة الجليلية باجتهادهم الى حلول أفضل ، ولكني أشير عليهم بأن يرجعوا الى نظام جريدة «الموند» الفرنسية لا لاقتفائه بل للاسترشاد به . فقد كانت «الموند» مملوكة بالكامل ملكية خاصة لأصحابها الذين رأوا أخذًا بمقتضيات ما يجري من تطور في علاقات العمل ، أن يتركوا معهم في الملكية للمحررين والإداريين والعمال ، فكانت كل فئة من هذه الفئات الثلاث جميعية تمثلهم لهذا الغرض وجعل لكل جميعية عدد معين من أسهم رأسمال الجريدة بينما احتفظ أصحابها بالثلث فقط ، وأصبح لهيئة التحرير استقلال واسع (ذكر لي - هوير بوف ميري - مؤسس الموند وهو زميل في لجنة دراسة مشكلات الاعلام في اليونسكو أنه لم يعد يملك التدخل في سياسة التحرير) .

يمكن إذن أن يتم عن طريق مجموع العاملين في المؤسسة الصحفية ، مقسمين الى فئات ثلاث ، المحررين والإداريين والعمال ، اختيار أعضاء مجلس الإدارة بنسب يحددها القانون وتكون الغالبية فيها للمحررين ، وهم يكونون ما يشبه الجمعية العمومية التي تصدق على الميزانية السنوية وتقرر كيفية توزيع الأرباح في الحدود المقررة حاليا .

أما مجلس الإدارة الذي تشكله الجمعية العمومية فانه هو الذي يتولى اختيار رئيس التحرير . وهذه الجمعية العمومية تضم الصحفيين الذين تتوافر فيهم شروط معينة مثل انقضاء مدة معينة على مزاولة العمل الصحفي في الجريدة ومثل تمثيل كافة أقسام التحرير على أن توضع شروط فيمن يجوز ترشيحه رئيسا للتحرير لضمان جديته وتجنب المزايدات الانتخابية مثل أن يكون قد مارس العمل الصحفي مدة لا تقل عن خمسة عشر عاما وأن يكون خلالها قد تولى أحسن مناصب التحرير الرئيسية . . . وههذه كلها تفاصيل لا أود أن أقطع فيها برأي وليس من الصعوبة الوصول الى صياغة مناسبة لها . ولكني أعتقد أنها ستكون بداية كل مشكلات المؤسسات الصحفية و القومية ، ووضعها في إطار التنظيم الجديد بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها .

مشكلة الديون

أن كثيرا من المؤسسات الصحفية تعاني من ديون متراكمة نتيجة تعاقب إدارات مختلفة وأمزجة وكفاءات مختلفة ، وبعض هذه الديون مستحق لمصلحة الضرائب أو الممارك ، كما أن بعض هذه المؤسسات أن لم يكن معظمها ، مكندس بمالة زائلة نتيجة لنفس الأسباب وهي تعاقب الإدارات المختلفة واختلاف الأمزجة . وعليها أن ترفع هذا الصبء عن كاهلها لتنتقل بعد ذلك مع زميلاتها التي تنشئها الأحزاب أو الجماعات الخاصة .

ذلك إننا إذا كنا نتحدث عن حرية الصحافة فإن الجانب الاقتصادي لصيق بهذه الحرية . فلا يمكن أن تكفل حرية الصحافة وهناك قيود على استيراد الورق والأحبار أو المطابع أو إذا كان توزيع الحصص لا يتم طبقا لنظام سليم وعادل . وقد سبق أن أصدرت الدولة قانونا بأعفاء دور السينما من الرسوم الجمركية على آلات العرض . وبالمثل فإنه من الممكن تقرير إعفاءات جمركية وضريبية للصحافة وهو أمر له مثيل في كثير من الدول الأخرى التي تنظر إلى الصحافة باعتبارها متبرا للثقافة السامة أيضا .

حرية الرجوع

إلى مصادر الأخبار

وأي كلام عن حرية الصحافة يصبح لغوا إذا لم يكفل للصحفي حرية الرجوع إلى مصادر الأنباء بما يتطلبه ذلك من إتاحة جميع المعلومات والمضبول على البيانات الحقيقية ، لا الرسمية ، وخدما إلى والإطبلاع على السجلات والوثائق غير تلك التي تتضمن أسراراً حقيقية للدولة . واليون في ذلك لا يزال شاسعا بيننا وبين الصحافة في البلاد الديمقراطية . في إنجلترا مثلا يدور النقاش منذ سنين حول قانون أسرار الدولة وجوب تعديله بما يسمح للصحفي بالإطلاع حتى على وثائق الدولة غير تلك التي تتضمن أسراراً عسكرية . بل أنه في العالم الماضي وخلال محاكمة عسكرية تقدم للشهادة فيها ضابط كبير برتبة كولونيل طلبت المحكمة من الصحافة عدم نشر اسمه لاعتبارات عسكرية . ولكن أحدي الصحف لم تحترم طلب المحكمة ونشرت الاسم . ودان نقاش طويل حول

ما إذا كان ذلك يعد جريمة امتحان للعدالة ؟^{١٠} وابتهى هذا النقاش الى العودة الى اثاره موضوع تعديل قانون أسرار الدولة .
ان لدينا قانونا أصدرناه على عجل في عام ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها وقد أحال على نظام يصدر في هذا الشأن ينظم طريقة النشر والرجوع الى هذه الوثائق ، ولم يصدر هذا النظام بعد ؟
ولدينا من قبل ذلك قوانين الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وفيه أحكام تفيد حق الحصول على بعض المعلومات والبيانات والإحصاءات .
وعلىنا مراجعة ذلك كله إذا كنا نريد تأكيد حق الرجوع الى مصادر الأخبار باعتباره عنصرا هاما من عناصر حرية الصحافة . فان قوانيننا تتوسع في اتجاه التشديد وتحديد ما يعتبر من أسرار الدفاع فتدخل فيها المعلومات الاقتصادية والدبلوماسية وتدع للدولة سلطة التقدير المطلق في تحديد ما يعتبر منها من الأسرار .

لم نستفهم ما لدينا من « أدوات قانونية »

ونظرا لأننا درجنا لسنوات على أسلوب الرقابة سواء أكانت رقابة حكومية أو رقابة التنظيم السياسي من خلال رئيس التحرير ، فان الحاجة لم تبتد واضحة الى استخدام الادوات القانونية التي لدينا وهي مسألة الصحفي طبقا لأحكام المسؤولية التي ينص عليها قانون العقوبات . ومن ثم فان الصحفي « لم يمتحن » (إذا جاز استغارة التعبير الذي يستخدمه معلقو مباريات كرة القدم بالنسبة لحارس المرمى اذ لم تصوب اى قذيفة الى مرماه) ومن هنا تولد احساس بأنه لا توجد قواعد تحكم مسؤولية الصحفي . فكل ما يتعرض له الصحفي من مسؤولية في السنوات العشرين الماضية كان مصدره كتابات اعتبرها بعض الأفراد قذفا أو سبا في حقهم . أما في مجال الأشخاص المأمين أو جرائم الرأي بوجه عام . فان أحدا لم يمتحن فيها عن « طريق القضاء » نتيجة اتباع نظام « الحجز عند المنبع » . بينما أن قانون العقوبات المصري يحفل بنصوص كثيرة مقيدة ولاحاول أن أقدم أمثلة لبعضها .

^{١٠} صدر بعدها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام نشر هذه الوثائق ونشر بالجريدة الرسمية في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٩ .

فعلالة على العقوبات التي يمكن أن توقع بشأن جرائم القذف أو السب وهي جرائم معروفة في معظم تشريعات العالم نجد اننا نفرّد بعدد من الجرائم التي نقلناها عن قانون العقوبات الفرنسي أيام حكم « لويس ناپليون » الذي اتسم بالرجعية الشديدة . . ومثلها ما نسميه جرائم الإهانة والمعيب والإخلال بالمقام ا ومثل عديد من الجرائم التي تسمى جرائم الافشاء والتضليل نتيجة تحويل النيابة سلطة منع نشر أخبار بعض التحقيقات أو المحظر القانوني لنشر المحاكمات في جرائم أمن الدولة مثلاً (ومع ذلك فقد كان ينشر منها ما يدين المتهم بإيعاز من سلطه الدوله أحياناً) ومثل طائفة لا أول لها ولا آخر من جرائم التعريض التي تتدرج من تعريض ضد النظام ولو لم يصحبه عنف الى مجرد الجهر بالفنشاء لاثارة الفتنة ا وهي جريمة ترجع الى وقت كان فيه الناس يتغنون بمواويل تمجد الورداني فاعتبر ذلك وقتئذ اثاراً للفتن ، ومثل ما يسمى جرائم كراهية النظام أو الازدراء به أو البغض أو تحسين الجرائم مما يمكن أن يصيبك بتلابيب أى كاتب ، ما لم يكن شديد الحرس واليقظة والتدقيق في اختيار عباراته .

بل ان قانون العقوبات المصري من القوانين النادرة التي تجيز توفيع عقوبة تعطيل الجريدة بل والفائها في بعض الحالات ، حتى انه اذا جرى تحقيق مع احدى الصحف ثم استمرت في نشر مادة من نوع مايجرى التحقيق من أجله أو نوع يشبهه (تأمل) جاز للمحكمة تعطيل الجريدة . وقد عانت الصحافة فيما مضى من تطبيق هذا النص ، فمثلاً نشرت احدى الصحف قبل الثورة خطاباً لزعيم سياسي ثم عادت فنشرت له خطاباً آخر فصدر أمر من المحكمة بتعطيل الجريدة بحجة أن الخطابين ينطويان على سب في خصوص الجريدة السياسية .

وقد فتحت مثل هذه النصوص الباب أمام الادارة لتعطيل الصحف تحت مظلة سيادة القانون . فاذا بدأت احدى الصحف حملة بشأن الكشف عن فساد في احدى نواحي الادارة الحكومية ، بدأ التحقيق معها فامتنع عليها المضي في نشر الحملة الصحفية والا تعرضت للتعطيل . ويظل التحقيق مفتوحاً لا يمت فيه حتى تزول مناسبة النشر أو تتغير الأحوال ا

ادرسوا كل هذه القوانين وأزيلوها ثم طبقوا ما يبقى من نصوص في المسئولية تطبيقاً حازماً لا يحصى نظام الدولة فحسب بل يصون كرامة المواطن العادي ويحمي مستقبل النشر . . هذا اذا كنا نريد صحافة حرة ومسئولة مما !

حق الرد

نعم ان حماية كرامة المواطن العادى يجب أن تكون مسئولية أى تنظيم للصحافة . ولذلك فان قانون المطبوعات منذ عام ١٩٣٦ يضع تنظيما لحق المواطن فى أن يرد على ما ينشر بشأنه فى الصحف ويلزم الجريدة بنشر التصحيح أو الرد . ولكن هذا الحق لا يزال « باهتا » تقرر على مخالفته عقوبة واهية هى عقوبة المخالفة التى قد لا تتجاوز مائة قرش .

بينما أن حق (الرد) يعتبر بمثابة دفاع شرعى للمواطن ضد ما قد ينشر عنه محررا أو كاذبا ، حتى أن بعض الدول قد ارتفعت به الى مستوى الحماية الدستورية .

ترى هل اهتم واضعو النصوص الدستورية المقترحة بذلك ؟ وهل عرفوا مثلا أن مصر من أوائل الدول التى انضمت الى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تنظيم حق الرد منذ يناير ١٩٥٥ ؟

ان اهتمامى بحق الرد باعتباره حقا مقابلا لحق النشر دفعنى حينما كنت وزيرا للاعلام أن أصدر قرارا يلزم أجهزة الاذاعة والتليفزيون بإذاعة أى تصحيح يصلها من مواطن يكون قد أذيع بشأنه تعليق أو خبر يتضمن مساسا به وذلك طبقا لنظام شبيه بالنظام الذى يقرره قانون المطبوعات بالنسبة للصحف .

وقد أسفرت انه عند عرض مشروع القانون الجديد للاذاعة والتليفزيون على مجلس الشعب رفضت الحكومة كما رفضت الأغلبية اقتراحا قدمه الدكتور محمد حلمى مراد بأن يتضمن القانون الجديد نصا يكفل حق الرد فى الاذاعة والتليفزيون . رغم ما أوضحت من أن هذا النص تأكيد ضرورى للحكم الذى ضمنته القرار الوزاى وهو صيانة القيم التى تطلب الحكومة فى هذا القانون الالتزام بها .

ميثاق الشرف

والمجلس الأعلى للصحافة

وأخيرا ننتهى الى مناقشة دواعى انشاء مجلس أعلى للصحافة وما اذا كانت اختصاصاته ستكون مقصورة على تطبيق ميثاق الشرف الصحفى .

وحين يناقش هذا الجانب من جوانب تنظيم الصحافة يجب ألا تغيب عنا الحقائق الآتية :

١ - ان وجود لائحة لاداب مهنة الصحافة او ما يسمى أحيانا ميثاق الشرف الصحفي أمر يبدو مقبولا ولا خلاف حوله على الأقل فى مصر وفى معظم دول العالم (اذ انه فى بعض الولايات الأمريكية وطبقا لبعض الآراء يعتبر وضع ميثاق لسلوكيات الصحافة قييدا على حرية الصحافة) .

وبطبيعة الحال فاننا نبادر ونستبعد أن يكون وضع هذا الميثاق من اختصاص مجلس الصحافة ، بل انه يجب أن يكون من وضع الصحفيين أنفسهم من خلال نقابتهم وطبقا لقانونها .

ولكن المشكلة الحقيقية تكمن فى وضع هذه الأداب أو المواثيق موضع التطبيق .

ومشاكل التطبيق فى مصر عموما معروفة . فنحن مولعون بإنشاء المجالس وتسميتها بالعليا وتحديد اختصاصاتها واستنفاد الجهد فى مناقشة وجودها ، فإذا جعلت نسيانها ثم تعود فتذكرها وتكتشف أنها لم تعمل فنتطالب بنظام يديل لها . يتغير فيه الاسم والعنوان . . وهكذا .

لائحة آداب الصحافة قائمة فى مصر منذ ١٨ سبتمبر ١٩٦٤ وكلها تحوى مبادئ سلوكية سليمة .

وحينما أعلن عن إنشاء مجلس أعلى للصحافة عام ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى فى دورة يوليو ١٩٧٥ ميثاق شرف صحفى « بعد نقاش طويل حول ما اذا كان يكفى صدوره من الجمعية الصومية للنقابة » .

وفى هذا الميثاق استعمل تعبير أن الصحافة مؤسسة مستقلة من مؤسسات المجتمع ، ودخل هذا الميثاق فى تفصيلات كثيرة ذات طابع سياسى قسوى مثل التزام الصحفى بتقوية الارتباط بالقارة الأفريقية ومساندة حركات التحرير وتقوية صلات مصر بدول عدم الانحياز ودعم التحول الاشتراكى ، وذلك علاوة على الواجبات المهنية التى تدور حول الالتزام بقيم المجتمع والحفاظ على كرامة المهنة واستقلالها .

وربما احتاج هذا الميثاق الى إعادة نظر لانه صندر فى إطار الاتحاد الاشتراكى وبمفهوم أن الصحافة « مؤسسة » . بينما أن هذا التعبير شائبه شأن تعبير السبلة يتنافى مع « التعدد » المنشود .

٢ - أما المجلس الأعلى للصحافة فإن الدعوة اليه قديمة . كنت قد

التي يتطلبها القانون وبينما أن إصدار الصحف ليس حقاً للصحفيين بن
هو من حقوق المواطن ، وما شأن الصحفيين بالتراخيص بمزاولة المهنة خارج
نطاق قانونها وهو المرجع الوحيد في تنظيم ممارسة مهنة الصحافة .

مهمة مجالس الصحافة في التجارب التي عرفناها في البلاد الديمقراطية
هي الدفاع عن حرية الصحافة . . هي كذلك في إنجلترا وهي كذلك في
السويد التي كانت أسبق البلاد الى انشاء هذا المجلس منذ عام ١٩١٦ ، وهي
كذلك في كندا وفي الهند (وللعلم فقد ألقى مجلس الصحافة في الهند خلال
حكم انديرا غاندي الذي وضع الصحافة تحت رقابة صارمة وقد عادت الهند
بعدما الى تقاليد الديمقراطية أعادت مجلس الصحافة) .

وليس معنى أن تكون مهمة المجلس الدفاع عن حرية الصحافة أن
ذلك لا يفعله الحق في التحقق من التزامها بأداب وسلوكيات المهنة والنظر
في أي شكوى تمس هذا الجانب الآخر من جوانب الحرية . ولكن مجلس
الصحافة لا يمارس تقرير هذه المسؤولية من خلال جزاءات يوقعها أو وصاية
يفرضها بل من خلال اعلان راية على الرأي العام . . وهو الرقيب الحقيقي
والمراجع لكل ما يتلقاه من الصحف . . ولهذا فإن هذا المجلس عادة في
التجارب المماثلة ، يضم في تشكيله أعضاء يمثلون الرأي العام . . وهذا
هو المعنى الذي غاب عن كتب منتقدا قيام مجلس للصحافة أو مطالبا بأن
يكون تشكيله كله من الصحفيين . كذلك فإنه من الخطأ أن نشبه هذا
المجلس بمجلس القضاء الأعلى مثلا ، لأن دور هذا المجلس يقتصر على الدفاع
عن حرية الصحافة بوجهيها : الحق والمسؤولية، وهو بالتالي يعمل على التحقق
من التزام الصحفيين لمسؤولياتهم تجاه المجتمع ، حقيقة أنني لا أوافق
على التشكيل المقترح لأن تشكيل المجلس مرتبط باختصاصاته . . ويبدو أن
النقاط التي أعلن عنها ونشرت في الصحف يوم ٣ يوليو الماضي تركت
انطبعا بأن هذا المجلس سيخول سلطة انذار الصحف أو وقفها (وهي سلطة
ملغاه منذ دستور ١٩٤٣) وسلطة الترخيص بإصدار الصحف ومزاولة المهنة
ومحاسبة الصحفيين . . ومن ثم فإن ربط هذه الاختصاصات بطريقة تشكيله
التي اقترح فيها أن تضم رئيس المحكمة الدستورية العليا (بما في ذلك
من خرج باعتباره رئيس أعلى هيئة قضائية تختص بالنظر في الطعون بعدم
دستورية القوانين) ووكيل الأزهر الشريف وأعضاء لجنة القيم بمجلس
الشعب - هذا التشكيل المختلط خلق انطبعا بأن المقصود بوصف الصحافة
أنها سلطة هو أن تكون قرارات هذا المجلس « المعين » غير قابلة للطعن أمام
القضاء .

أما وقد استبعد هذا المعنى - فيما يبدو حتى الآن - فإنا يجب أن نمود إلى التشكيل الذي يتفق وطبيعة هذا المجلس فيمكن أن يرأسه أحد كبار رجال القضاء السابقين. يختاره أعضاء المجلس أنفسهم دون تدخل من الدولة (أما اقتراح أن يرأسه رئيس مجلس الشورى فهو سابق لأوانه قبل أن نتعرف على كنه هذا المجلس الجديد) وهو نفس ما يجرى عليه الأمر في إنجلترا ، وأن يشتمل المجلس أعضاء من ذوى الخبرة والاهتمامات العامة يمثلون الرأي العام ويختارون أما بحكم مناصبهم ذات الصلة بالجماهير مثلا أو بناء على ترشيح الجهات التي يمثلونها مثل أن تتولى بعض الاتحادات الجماهيرية ترشيح ممثل لها أو أن تختارهم الأغلبية الصحفية ، وهذه الأغلبية الصحفية بدورها لا يجوز أن تعينها سلطة الدولة . فتختار من يروق لها بل أن اختياريهم يتم وفق معايير محددة سلفا مثل اختيار رؤساء تحرير الصحف الأكثر توزيعا أو أعضاء من مجلس نقابة الصحفيين يختارون طبقا لأقدمياتهم أو صفاتهم النقابية .

نقابة أو ناديا للصحافة :

وإذا أخذنا بهذا الاقتراح على النحو الذي عرضنا خطوطه العريضة فإنه لن يكون هناك تمارض بين قيام مجلس للصحافة وبين استمرار نقابة الصحفيين . أما من تصوروا أن قيام مجلس أعلى للصحافة يمكن أن يؤدي إلى إلغاء النقابة فقد كان لهم عذرهم إذ فهمت اختصاصات المجلس الأعلى وطريقة تشكيله على النحو الذي عرضه المشروع المبدئي الذي طرح في بداية الحوار .

اذ يبدو أن واضعي هذا المشروع ، انسياقا وراء تعبير السلطة انتهوا ببساطة إلى أنه مدامت الصحافة سلطة كالقضاء فلن يكون لهم نقابة بل سيكون لهم ناد مثل نادي القضاء .

وقد فات أصحاب هذا الرأي أن الصحفيين لا يزالون - وحتى في ظل بقايا النظام الشمولي الذي لا تزال بعض روائبه قائمة في الصحافة - متبرين من العاملين في القطاع الخاص (فيما عدا حالات معينة مستثناء) وإن هؤلاء لا يستطيعون مزاوله مهنتهم إلا من خلال جداول تنظم التحاقهم بالمهنة وتقلهم من جدول الصحفيين تحت التعرير إلى جدول المشتغلين أو غير المشتغلين ، وإن هناك لجانا مشككة طبقا للقانون مثل سائر النقابات المهنية تنظر في توافر شروط القيد .

وحقيقة أن نظام النقابات المهنية يأسره تطور عندنا الى نظام يكتنفه بعض الخلط والشدوذ ، إذ كانت النقابة المهنية أصلا مقصورة على المهن التي تراول استقلالاً بعيداً عن الوظيفة وهي التي كانت تسمى مهناً حرة مثل المحاماة قديماً ومن ثم كان لابد من وضع نظام لتنظيم ممارسة هذه المهنة الحرة وضمان سلامة هذه الممارسة ، أما بعد ان نشأت نقابات كلها أو معظمها من العاملين مثل نقابات الزراعيين والتجارين والمهندسين حالياً بل والمحامين في غالبية أعضائها ، فقد أصبحت هذه النقابات تجمع في الواقع بين ملامح النقابة المهنية والنقابة العمالية وفقدت بذلك هويتها الصحيحة . وزاد من ثردي هذا الوضع النقابي أن الانضمام الى النقابة أصبح شرطاً لمزاولة المهنة حتى بالنسبة لأعضائها من الموظفين .

والحجيب أنه في البلاد الديمقراطية المتقدمة يسود مبدأ أساسى هو حرية الانضمام الى النقابات بما فيها النقابات المهنية ، وحيثما أقرت حكومة العمال في إنجلترا مؤخراً الأخذ بنظام « الدكان المغلق » اذا جازت هذه الترجمة الحرفية لعبارة Closed Shop أى إعطاء أولوية العمل فى الصحافة لأعضاء اتحاد الصحفيين القومى الذى يرمز له بكلمة NUS اعتبر ذلك تهديداً لحرية الصحافة لأنها فى نظريهم لا تعدو أن تكون فرعاً من حرية المواطن فى ابداء الرأى ولذلك فهم ينظرون الى أى تنظيم إجبارى مثل تطلب مؤهل عال أو الانضمام الى النقابة كقييد على ممارسة الصحافة ، وإن كانت الصحف عملاً ودون حاجة الى تفهيم لا تقبل للعمل عادة الا المؤهلين مهنيًا .

على أنه أياً كان « الضيف » الذى يعترى نقابة الصحفيين فإنه يرجع الى مرض عيام يسرى فى كل النقابات المهنية . ولماذا ننتقد نقابة الصحفيين وحدها ؟ هل سمعنا إلا نادراً أن نقابة المحامين حاسمت محامياً لأنه أدخل بواجبات الدفاع قبل التوكيل فى دعوى ضد موكله الذى يدافع عنه فى دعوى أخرى .. أو أن نقابة الأطباء شطبوا من الجدول طبيباً لم يتوجه لأغائة مصاب ؟ بنفس القدر فالنا لم نسمع عن أن نقابة الصحفيين - وبغير أن يكون الاجراء فردياً - قد قامت بمحاسبة صحفي فى شكوى قدمت اليها من أنه يستغل مركزه الصحفى للحصول على حزايا شخصية أو أنها طالبت بالتزام الصحفيين بعدم العمل فى جلب الاعلانات .

إنها مشاكل لا نهاية لها ولا تكفى هذه الصفحات ولا مجلة المائسة لتقديم حلول لها .

الفصل السادس

حرية الصحافة في مواجهة حق المتهم في محاكمة عادلة

المتهم يرى، حتى تثبت أدلته في محاكمة
قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه
(المادة ٦٧ من الدستور)

• حماية العدالة

• حرية الصحافة أم حق المتهم في محاكمة عادلة

• هذه الحرية

• القضاء وحرية الصحافة

• الحق في الخصوصية في مواجهة التفتريات الحديثة

حماية العدالة

اشتد الجدل في الايام الاخيرة حول نشر اخبار الجرائم والمحاكمات في الصحف . فراح البعض ينهى باللائمة على الصحف لما تفيض به من انباء الجرائم ويتهمها بافساد اخلاق الشباب ويدعو الى الحد من هذا النشر ، بينما ذهب آخرون الى ان الجرائم لا تمسكو ان تكون بعض ما يجرى في المجتمع كل يوم وأن على الصحافة ان تنبئ الناس بأخبارها وهي على أي الأحوال لا تخلو أحيانا من موعظة .

والحقيقة ان انباء الجرائم والقضايا في الصحف قد أصبحت تحتل منها مكانا بارزا ، فيه أحيانا كثيرة من التجوز والمبالغة .

وبعض الصحف يندفع وراء رغبته في نشر الانباء المثيرة التي تستهوي القارئ ، فيضرب في الخيال ويبالغ في التصوير ويخترع المواقف ويجري على لسان المتهمين والشهود ما لم يصدر منهم أبدا . وبعضها يتخذ لنفسه سلطة التحقيق فيسأل الشهود ويستجوب المتهم ويتخذ من مآسى الناس مادة للتعليق المثير . وهذا الضرب من النشر هو الذي يحرمه القانون .

أما نشر ما يجرى في الجلسات العلنية للمحاكم فهو حق للصحف بل انه امتداد منطقي لعلانية هذه الجلسات التي يفرضها القانون ويوجبها الدستور . فلا تشريب على الصحف في هذا النشر مادامت تلتزم حدود الحقيقة وتلتق بأنبائها دقيقة عادلة نزيهة .

والواقع أن نشر المحاكمات العلنية من شأنه أن يطلع الرأي العام على ما يجري في أداء وظيفة العدالة وأن يطمئن إلى أن السلطات تقوم بواجبها . وقد علل ذلك القاضي الانجليزي ليفرؤي في اححدى القضايا التي نظرتها محكمة منصة الملكة في عام ١٨٨٥ بقوله انه قد أصبح من أهم الامور أن يطمئن الرأي العام الى ان القضاة يؤدون واجبهم كاملا وبغير تحيز أو تأخير وأن إباحة النشر تمنعهم من الانحراف في اصصدار قراراتهم واحكامهم وتحفظ استقلالهم من أي تأثير خارجي .

ثم ان القانون لا يحرم نشر انباء الجرائم والحوادث اذا اقتصر على الاخبار وترفع عن الخوض في شئون الناس الخاصة وتجنب التشهير وإثارة الفضائح والامور الفاحشة التي تمس حياة الناس ولا يقصد بها الا الاثارة الشهوانية وايقاظ الليول السافلة .

أما التحقيقات التي يتولاها البوليس والنيابة فلا يسمح القانون بنشرها قبل أن تعرض على القضاء . بل ان قانون الاجراءات الجنائية الجديد يعتبر اجراءات هذه التحقيقات والنتائج التي تسفر عنها من الاسرار ويفرض على القضاة واعضاء النيابة وكل من يتصل بالتحقيق أو يحضره بحكم وظيفته عدم افشائها والا تعرض للمحاكمة الجنائية كما ان القانون الفرنسي يحرم نشر تقارير الاتهام قبل تلاوتها في المحكمة العلنية .

وقد بينت المحكمة العليا الامريكية في حكم قيم اصدرته عام ١٩٣٥ واجب المدعي العام في هذا الشأن فقالت انه قد يحدث اثناء تحقيق جريمه أن يسير المحقق في طرق جانبية يتبين انها غير منتجة في الدعوى وبهذا يتناول التحقيق مؤقتا اشخاصا لا شأن لهم بالجريمة . ولكن الى أن يثبت عدم اتصالهم بها والى أن يتحدد موقفهم يكون اسمهم وسمعتهم في خطر . والمدعي العام المريض على واجبه ببقى هذه الاسماء سرا بدلا من أن يلقي باصحابها الى السباع لانه يعلم جيدا انه يكفي ان يلوث الاسم مرة في الصحيفة الاولى من جريدة باتصاله بجريمة ، يكفي ذلك ليحدث من الضرر ما لا سبيل الى محو آثاره كلها بأي جهد وأى ثمن . وعلى المدعي العام واجب ان يحصى كل شخص من الاتهام الذي لا مبرر له كما ان عليه واجبا ان يحميه من ان يصدر عليه حكم بغير حق .

والواقع ان اخطر ما يهدد الثقة في العدالة ان يحرم المتهم من محاكمة عادلة أمام قضاة الطبيعيين وأن تتولى الصحف اتهامه ومحاكمته والحكم

عليه قبل أن يقول القضاء فيه كلمته ولذا فإن القانون يحرم التعليق على
أبناء الجرائم والتحقيقات والمحاكمات أثناء نظرها . فالقانون يجعل المتهم
وديعة في يد قضائه حتى تتم محاكمته . . وهو يحمي من التشهير
والإساءة والنشر الذي قد يؤثر على محاكمته محاكمة عادلة سواء بالتأثير
في القضاء الذين ينظرون قضيته أو الشهود الذين قد يدعون إلى أدائه
الشهادة فيها أو حتى بإثارة كراهية الرأي العام ضده .

وقد ذهب القضاء الانجليزي في تطبيق هذا المبدأ إلى حد أن بعض
أحكامهم قررت مسئولية الصحف التي تصف المتهم أثناء محاكمته بأنه
وغد أو سراح أو تلك التي تتنبأ له بأنه سيذهب إلى غياهب السجون .

بل إنه لا يجوز للصحف أن تناقش حقوق أطراف النزاع المطروح
أمام القضاء حتى بالنسبة للدعوى المدنية . ففي انجلترا نشرت إحدى
الصحف عريضة دعوى رفعها بعض المساهمين بطلب تصفية شركة لأمور
النسيبوا إلى مديرتها . فاعتبرت المحكمة أن هذا النشر تدخل في سير
العدالة وإخلال بحق المدعى عليهم لأن صحيفة الدعوى ليست إلا رأى
لطرف واحد .

ولذا فإنه وإن كان من المقرر كما أسلفنا أن للصحف أن تنشر ما
يجرى في الجلسات العلنية للمحاكم دون تهريب ، فإنها مقيدة بأن تكون
دقيقة متصفة فيما تنقله من أبحاثها فلا يجوز لها أن تنشر مرافعة الاتهام
دون أن تنشر مرافعة الدفاع ولا يجوز لها أن تنشر أقوال شاهد اثبات
بينما تسكت عن أقوال شاهد النفي . ويجب أن يكون النشر معاصرا
للمحاكمة والا انتفت الحكمة من إباحته .

بل أن بعض المحاكم الانجليزية قد حكمت على أحد المحامين لأنه نشر
دفاعا لموكله على صفحات الجرائد في دعوى منظورة وقررت أنه لا يجوز
مناقشة موقف الخصم إلا في الجلسات العلنية وعندئذ يمكن للصحف
نشر ما يدور فيها .

ويتصل بحظر النشر أنه لا يجوز نشر ما يدور في الجلسات السرية
للمحاكم إلا انتفت الحكمة التي قررها المشرع . ومن المعروف أن قضايا
الأحوال الشخصية تنظر داخل الحجرات المغلقة ، كما يقول الفرنسيون
وإن بعض المحاكمات تجرى في جلسات سرية محافظة على النظام العام
والآداب . وذلك حتى لا يتعرض صلات الأهل والأقارب للبلاتية والتشهير
وهي بطبيعتها يجب أن تبقى مصونة ، وحتى لا يخذش حياء الناس

ومعتقداتهم وتقاليدهم ، بل إن القانون الانجليزي يتيحه في ذلك كثير من قوانين الدول الاخرى يحرم نشر الصور الفوتوغرافية للمتهمين من الاحداث ويمنع نشر اسمائهم محافظة على سمعتهم ومستقبلهم .

ولئن يبدو لنا في مصر نفهم حماية العدالة فهما ضيقا . فهما على انها حماية للقضاة وحدهم مع انها يجب أن تفهم على أنها أيضا حماية للمتهمين والشهود والاطنين من التشهير والاساءة والكراهية .

إن هارولد لاسكي كتب مرة داعيا الى السماح بانتقاد القضاة ، قائلا أن القضاء الذي يكون بمنجاة من النقد يتجه حتما الى الانحراف ، ولكنه لم يسمح أبدا بالتدخل في سير العدالة وحرمان المتهم من محاكمة عادلة بالتأثير في حقوق أطراف الدعوى أو بث الكراهية ضده أو التأثير على شهوده ، لأن هذا هو إتهان العدالة .

ولا شك أن حماية العدالة واجب يلتزم به القضاء قبلما يقع على الصحف . فانه كما قال النائب العام الأمريكي ويندل بروج ، في مقال نشرته له مجلة المحامين بعنوان المدعى العام ونشر أخبار الجرائم - أنه غالبا ما تقع تبعة هذه الأخبار على عاتق الصحف وأنه مع أن الصحف في مقدورها أن ترتفع بمستوليتها ولكن ينبغي التسليم بأن الصحف والمجلات تعيش في عالم قائم على المنافسة وأن عليها أن تحافظ على تداولها وقدرتها على رواج اعلانها وأن النجاح في عملها يتوقف على طبع أكثر ما تستطيع الوصول اليه بالكيفية التي يريدونها الجمهور ، وعلى رجال القانون بدلا من الاسراف في انتقاد الصحف أن يميلوا النظر في ضوابطهم المهنية وسلوكهم ليتحققوا براءتهم من تبعة الفلور القبيح في نشر أخبار الجرائم بالصورة المحققة التي يجرى بها ويجب على المدعين العامين في هذا الفصل أو المراجعة أن يبدوا بأنفسهم وينبغي أن يتحمل المدعى العام نصيبه من اللوم عن الصحف حينما تجعل من محاكمة من المحاكمات الجنائية ملهامة مدبرة لأن في يده مفتاح الموقف كله وزمام القضية وجوها .

إن حرية الصحافة لا تكون في الاعتداء على حرية الآخرين والكلمة التي تنشر في الصحف وتسعى الى شخص برى لا يحى أثرها من الأذهان . والتجنس والتشهير والمبالغة ليس من شيمه الجريدة الحرة التي تؤمن حقا

بالحرية ، وهذه الحرية التي فقه يمتدنى عليها بالنشر هي حريتك وحريتي
وحرية كل شخص في أن يمارس حقه في الالتجاء الى القضاء دون خشية
تشهير وحقه في أن يحاكم محاكمة عادلة •

ومن واجب الصحافة النزاهة الحرة . ومن واجب القضاء والمحققين
الذين ياتمنهم الناس على أسرارهم وكرامتهم — أن يتعاونوا لحماية العدالة
من خطر عظيم •

هذه الحرية

- ٩ -

الى أفهم أن حادثا يقع ، فيهتز له الرأى العام ويشير استنكاره أو أسفه .

وأفهم أن من واجب الصحافة ان تنقل للناس انباء هذه الحوادث والجرائم ، بل الا تكتفى بدور الناقل فتصف العلاج وتنبه الى الخطأ .

ولكننى لا أفهم أن تمقلد بعض الصحف المحاكمات على صفحاتها وان تتولى مهمة الاتهام والحكم . ولو استطاعت لتولت التنفيذ والقصاص !

ان من ونجبنا ان نتعاون لحماية العدالة من خطر عظيم يؤثر فى حسن سيرها ، وهو خطر النشر فى هذه الحالات . فان صحفا لا تكتفى بنقل الخبر والتنبيه الى خطورة الحادث ، بل تحاكم المتهم وتحكم عليه .

والقاضى بشر - نجله عن التأثير بما قد ينشر - ولكننا لا نستبعد عنه أثره . فهو ينفذ الى عقله الباطن ويرسب فيه ، وقد يفقده صدق حكمه على الاشياء . ولعله احيانا قد يلهمه حماسا لا يتفق مع حيدة القاضى

✽ من مقال فى جريدة الأهرام فى ٧ ديسمبر ١٩٥٧ ، ومقال آخر فى نفس الجريدة فى ٢٥ أغسطس ١٩٦٠ .

وهدولته ، لقد قالها مرة أحد شيوخ القضاء ، أعرف قضاء حكموا بالظلم
ليقال عنهم انهم حكموا بالعدل .

والخير ، هو الآخر ، يتأثر بموجة النشر . وقد يجد نفسه محرجا
بين الحقيقة التي يعاينها والحقيقة التي قطعت بها الصحف دون خبرة
وروية .

والشاهد يدعى للشهادة : وقد تكون كلمة الصدق على شفثيه فتزوى
تمشيا مع الكراهية المسامة التي ينهها النشر وبشرت بها الصحف ،
وانسياقا وراء فكرة طائشة اجتاحت عقول الجاهل .

والحقيقة بعد ذلك حيرى ، على القاضى أن يستخلصها . وقد تجمع
الشواهد كلها على اداة لا شك فيها ، فيتبين مع التحقيق والتروى أن
المسئولية مبعثرة أو ان ظروفها تخففها .

ان المحاكمة ليست مجرد سماع اقوال شهود ومناقشة ادلة اتهام .
انها قبل كل شيء ، الضمانات . ضمان المتهم ضد الكراهية وضمان
الأسامة حتى يخلص القاضى فى قضيته . ضمان أن الشاهد لن يقع تحت
اى تأثير ولو كان تأثير النشر . الاطمئنان الى ان الحكم قد صدر وليد
اقتناع حقيقى بالادلة لا متأثرا بموجة النشر التي تحكم على المتهم دون
أن تسمح دفاعه .

لقد قال أوسكار وايلد أسفا عن الصحافة الأمريكية انه لا توجد
بها حدود وأنه ليس هناك ما يمنعها من نشر أى شيء ما دام من شأنه أن
يزيد فوزيها .

ولا تريد ان يصدق قول أوسكار وايلد على بعض صحفنا هذه
الأيام .

لا تريد حرية الصحافة أن تصبح قيودا على حريات الناس وعقولهم
المشروعة .

لا تريد حرية الصحافة ان تفهم على انها التجرد من المسئولية والتخلي
عن الأحساس بالواجب .

تردد أخيراً أن عدسة التليفزيون قد انتقلت إلى دار العدالة وسجلت التحقيق الذي كان يدور مع المحامي المتهم يقتل زوجته ..

وهكذا ستعرض قضية هذا المحامي على الرأي العام ، لا على صفحات الجرائد وحدها ، ولكنها ستدخل البيوت ، فيشهدها الصبية الصغار مثلما يشهدا الكبار ..
وأنا شخصياً كرجل قانون يقدس العدالة ، لا أوافق على هذا التصرف ..

إن ما يدور في التحقيقات أمام النيابة ، لا يجيز القانون نشره . ونحن ندافع العدالة لا نزال نجد حرجاً كبيراً فيما تنساق إليه بعض الصحف أحياناً من نشر ما يدور في هذه التحقيقات قبل أن تنتهي سلطات التحقيق إلى رأى فيها .

ومن ثم فإن هذه السابقة يجب أن تؤخذ بمنتهى الاحتياط والعذر . فإخبار الجريمة مثيرة بطبيعتها . والاثارة إذا انتقلت إلى الشاشة تجسمت وتكررت أكثر لا يسحق ..

ثم إن الاتجاهات الحديثة في حماية النشر ترمي إلى الحد من نشر أخبار الجرائم . وقد تبين الأثر الخطير المباشر لشاشة التليفزيون في زيادة جرائم النشر في البلاد التي أسىء استخدامه فيها مثل أمريكا .

وإذا كان القانون لحكمة رأها وهي حماية المتهم من التشهير وتبيئة جبهه عادل لمحاكمته . قد حظر نشر تفصيلات التحقيق قبل انتهائه وقبل عرضه على القضاء وإذا كانت تشريعات بعض البلاد مثل إنجلترا قد ذهبت إلى حد أنها حظرت التصوير داخل قاعات المحاكمات ذاتها لتحفظ للقضاء هيئته بعيداً عن الاضطراب والدعاية . فلا شك أن على إدارة التليفزيون وهي إدارة حكومية أن ترفع حكم القانون وأن تلتزم هذه الاعتبارات ..
والأفضل دائماً نشكو من التناقض القائم بين القانون المكتوب والنواقم المطبق .

القضاء وحرية الصحافة *

اصدر احد رؤساء المحكمة بحكمة القاهرة الابتدائية امرا بحذف بعض السطور من مقال كان معدا للنشر بمجلة « صباح الخير » التي تصدر صباح اليوم وذلك استجابة لطلب المهندس حسن رمزي المرشح رئيسا لمؤسسة السينا الذي ساءه أن ينتقد الكاتب هذا الترشيح للوظيفة العامة وتضمن الأمر أيضا ضبط الكليشيهات وأصول المقال ، بل وضبط الاعداد التي يكون قد تم طبسها واعدادها للتوزيع .

وقد صدر هذا الامر بناء على عريضة قدمها المهندس حسن رمزي دون سماع دفاع المجلة ، وذلك اتباعا للنظام المقرر في اصدار الاوامر على هرائف الذي يلجأ اليه عادة في توقيع الصجوز والإجراءات التحفظية بغير علم الخصم الذي يكون له بعد ذلك أن يتظلم من الامر أمام القاضى .

وطبيعى أن المجال لم يكن لينفسح أمام المجلة للتظلم من هذا الامر وذلك لسببين : أن التظلم لا يوقف تنفيذ الامر ، ولأن الفصل في التظلم يستغرق اياما تكون المجلة فيها قد تعرضت لخسارة جسيمة بعد أن يكون ميعاد توزيعها الطبيعى قد انقضى ، ويكون الرأى العام فيها قد تعرض لشمى التاويلات حول سبب احتجاب المجلة عن الصدور أو عن سبب ما أصابها من تمزيق وحذف . وتقديرا لهذه الاعتبارات وافق المهندس حسن

رمزى عن عدم تنفيذ الامر الصادر له من القاضى فيما تضمنه من حذف وضبط .

ولا اود أن أتعرض بالمناقشة لحق الكاتب فى نقد الاشخاص العامين والمرشحين لوظائف العامة بل وابداء الرأى فى مدى صلاحيتهم حتى لو تضمن هذا النقد سخريه او تهكما - ولكنى اود أن أناقش سلامة القرار الصادر بالحذف أو بالضبط ، بفرض ان المقال قد تجاوز حدود النقد المباح .

لقد ذكر الميثاق ان الكلمة الحرة ضوء كشف امام الديموقراطية وانها المقصية الاولى لها وإبان أن حرية الصحافة هي أبرز مظاهر حرية الكلمة وأنه يجب أن تتوفر لها كل الضمانات ، وأكد ان الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيباً على ادارة الادارة الشعبية شأنها فى ذلك شأن المجالس النيابية . وتأكيداً لهذا المعنى أصبحت الصحف مملوكة للاتحاد الاشتراكي متحررة من سيطرة رأس المال ، مستقلة عن الحكومة ، ورفعت الرقابة عن الصحافة . فلم يعد للسلطة الادارية أى حق فى مراقبة ما ينشر قبل أن يتم النشر ، كما أنه لم يعد من حقها ضبط الجرائد ومصادرتها ادارياً . وكل ما بقى لها اذا رأت أن مقالا أو خبراً يتضمن جريمة من جرائم النشر أن تبلغ النيابة العامة ، فاذا أقرتها على الضبط عرض الامر على رئيس المحكمة خلال ساعتين ليصدر امره فيه بعد سماع اقوال الجريمة .

فاذا كانت السلطة العامة ذاتها لا تملك حتى بالنسبة لأخطر جرائم النشر إلا أنباء هذا الاجراء . فلا يصدر أمر بالضبط إلا بعد سماع دفاع الجريدة وفى خلال ساعتين . فهل يسوغ لفرد من الافراد أن يستصدر من « القضاء المدنى » أمراً بضبط اعداد الجريدة فى غيبة من مثلها ورؤساء تحريرها وبغير سماع دفاعهم ؟ وهل يكون هذا هو الاجراء القانونى السليم ، مع أن قانون العقوبات قد رسم طريق الضبط على نحو روعى فيه توفير الضمانات لحرية الصحافة وهو مع ذلك طريق استثنائى مكروه لا تلجأ اليه الحكومة الا عند الضرورة القصوى . ويقدّر على فان الحكومة لم تلجأ اليه ولو مرة واحدة خلال العشر السنوات الاخيرة .

وهل يسوغ لفرد من الافراد أن يطلب من القضاء أن يكون رقيباً على للصحافة قبل النشر وأن يهدم بذلك عنصراً أساسياً من عناصر حرية الصحافة وهو اعلاؤها من الخضوع لاية رقابة سابقة على النشر . وهل

يمكن أن يوصف هذا الاجراء بأنه « اجراء وقتي » وهو الذي اذا تنفذ ،
تعدر تدارك آثار تنفيذه .

اننا لا ندعى ان للصحفي حقاً يفوق حق المواطن المادى ولا نطلب له
خصاصة خاصة تجعله بمنأى عن المسئولية . ولكننا نود أن نفرق بين
محاسبة الصحفي أمام القضاء عما يكتبه ، وهى تأكيد الحرية الصحفية ،
وبين ضبط الجريدة واخضاعها لنوع من الرقابة السابقة بناء على طلب
فرد من الأفراد بمقتضى أمر يصدر دون سماح دفاع الجريدة .

اننا لا نشك فى أن القضاء الذى كان دائماً حارساً للحرىات يحس
بتبعاته ومسئوليته فى المجتمع . ولا نشك أيضاً فى أن صدره يتسع لكلمة
نقد لقرآن صدر من أحد قضاته ، لأنه لم يعد سلطة منعزلة عن المجتمع
بل متباعدة عنه خاضعة لرقابته .

حرية الصحافة أم حق المتهم في محاكمة عادلة ..

كان هذا هو السؤال الذي اشتد حوله الجدل أثناء زيارتي للندن في الأسابيع الأخيرة بعد أن أعلن قاضي القضاة اللورد سالون أن القضاء لن يسمح للتلفزيون بإذاعة أحاديث مع المتهمين من شأنها أن تخل بسير العدالة وهو أسلوب وصفه بأنه يؤدي إلى أن يحاكم المتهم بواسطة التلفزيون أو الصحافة لا بواسطة قاضيه الطبيعي ، وأنه أمر يدعو إلى الأسف .

وعدت إلى القاهرة لأسمع نفس السؤال يتردد على لسان رئيس محكمة الثورة وهو يهيب بجميع وسائل الإعلام « أن تلتزم بما يقضى به القانون من الامتناع عن نشر أية معلومات أو أخبار من شأنها التأثير في الرأي العام لمصلحة طرف فرأى قضية أو ضلعه لأن ما ينشر قد يضع القضاء في حرج عند إعلان الأحكام لما يترسب في أذهان الناس عن طريق النشر مخالفا للحقائق التي يؤكدتها سير القضايا » .

وتبدأ بالظبية التي أثارت النقاش في بريطانيا ..

ففي خلال عام ١٩٦٦ نشرت جريدة الصنداي تايمز اللندنية ، سلسلة مقالات كشفت فيها عما يجري في إحدى شركات التأمين مما سمته اغتيالاً

٥٥ جريدة الامران في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٨ .

لحقوق المتهمين وانهاالت على الجريمة عشرات البلاغات ضد الشركة وهي تكشف عن التلاعب في وثائق التأمين وفي ميزانيات الشركة ، وسافر رئيس مجلس ادارتها الى الخارج فترة أثارت مزيدا من الريب ثم عاد الى انجلترا فجأة وكانت أصابع الاتهام تشير اليه . ولم يكن حتى ذلك الحين قد صدر أمر بالقبض عليه أو التحقق معه . فقام أحد المحلفين المشهورين بالتليفزيون واسمه دافيد فروست بدعوة رئيس مجلس ادارة الشركة لمناقشته في برنامج التليفزيوني المعروف باسم « برنانج فروست » وفي هذا الحديث الذي كان موضع اهتمام الرأي العام ، وأدار فروست وهو صحفي محنك ، المناقشة ببراعة ووجه خلالها الاتهام الى رئيس مجلس الادارة الذي أصبحت مسئوليته واضحة أمام الرأي العام . وبعد أيام قبضت السلطات على رئيس مجلس الادارة وحقت معه ثم قدمته الى محكمة جنائيات لندن التي حكمت عليه بالسجن ثماني سنوات وبفسرامة قدرها خمسون ألف جنيه . فعلن رئيس مجلس الادارة واسمه الدكتور اميل سافولدر في الحكم أمام محكمة الاستئناف العليا التي يرأسها اللورد سالون ، وبني طعنه على أن ما أحاط بالقضية من علانية ونشر في الصحف والأذاعة وفي التليفزيون كان له تأثيره على تقدير المحلفين لوقائع الاتهام وأنه حرم الحق في أن يحصل على محاكمة عادلة . ولكن اللورد سالون في حكمه الذي أصدره يوم ١٦ يوليو في القضية التي عرفت بقضية الملكة ضد سافولدر (وتعتبر قضية الملكة بمعنى قضية الدولة) رفض الاستئناف على أساس أن الأدلة على ادانة رئيس مجلس الادارة كانت ثابتة بثبوتها كافيًا ولا يمكن تصور أن أية مجموعة من المحلفين كان يمكنها تبرئته .

ولكن الأمر لم ينته عند هذا الحد :

فقد صرح اللورد سالون وهو يعلن الحكم بأنه لا يوافق على الحديث التليفزيوني الذي أصره دافيد فروست مع المتهم قبل القبض عليه مباشرة وقال أن هذا الحديث كان عبارة عن استجواب للمتهم فيما كان قد ذاع عن سوء حالة الشركة وأنه كان يرمي الى اثبات ادانته أمام ملايين المشاهدين قبل أن تثبت القضاء من مسئوليته . وقال القاضي أنه لا يعترض على ما نشرته الصحف قبل ذلك عن حالة هذه الشركة ومسئولية رئيسها لأن من حق الصحافة الحرة بل من واجبها أن تملق على الأمور التي تهم الرأي العام ومن بينها الشركات التي تتعامل مع الجمهور ، وأن الصحافة فعلا وخصوصا الصندائز تأييم كانت قد وجهت حملات شديدة ضد هذه الشركة خلال عام ١٩٦٦ ويرجع الى هذه المقالات الفضل في الكشف عن جرائم المتهم . ثم

وضعت القاضى الحد الفاضل بين النشر المباح وغير المباح فى هذه الحال فقال ان ما نشرته الصحف لا اعتراض عليه لأن الموضوع لم يكن قد طرح على القضاء ، أما بعد أن أصبح التحقيق مع المتهم وشيكاً فقد كان من الواجب الامتناع عن أى تعليق والا كان ذلك اخلايا يسير العدالة مكونا للجريمة التى يعرضها القانون الانجليزى باسم جريمة امتهان المحكمة . وأنه وإن كان الحديث التليفزيونى مع المتهم قد جرى فى وقت لم يكن قد بدأ فيه التحقيق الرسمى بعد ، الا أنه كان معروفا وقتئذ أن المتهم على وشك أن يقبض عليه ويحاكم بتهمة القس ، ومن ثم فقد كان على المعلق أن يتجنب اجراء حديث مع المتهم حتى لا يؤثر ذلك على سير التحقيق معه ومحاكمته بعد ذلك ، ثم توعد اللورد ساملون فى تصريحه الصحافى والتليفزيون وكافة وسائل الاعلام قائلا أنه لن يتهاون مع أسلوب اجراء المحاكمات بواسطة التليفزيون لأن حماية العدالة من التأثير هى الصخرة التى تستند اليها الحرية ضد الاضطهاد والصف وأنه يجب على من يعلق على الاجراءات القضائية فى الصحافة او التليفزيون أن يعرف أنه لن يكون بمنجاة من المساءلة لجسرد أن هذه الاجراءات لم تبدأ بعد ، ما دام أنه كان يمكنه بناء على أسباب معقولة أن يتوقع أن الاجراءات على وشك أن تبدأ ضد المتهم .

وهذه العبارة الأخيرة هى التى أثارت الضجة فى انجلترا . .

فمن المعروف وفق ما استقرت عليه تقاليد الصحافة فى علاقتها بالقضاء فى انجلترا ، أن المنوع على الصحافة هو التعليق على القضايا وهى منظورة أمام المحاكم ، أما قبل أن تبدأ السلطات القضائية اجراءات التحقيق ، فإن من حق الصحافة أن تعلق وأن تكشف المثالب ، كذلك فإنه بعد أن تنتهى الاجراءات القضائية ويصدر الحكم ، تسترد الصحافة حقها فى التعليق ، لأنه وفق تعبير مستقر للعلامة بنتام فإن الحكم يصبح ملكا لكل انسان من حقه أن يناقشه وأن ينقده . بل أنه لا يجوز أن يفرض الصمت على الصحافة فى المناقشة العامة التى تهم الرأى العام ولو كان التعليق قد نشر بمقتضى قضية معينة . فاذا وقعت كارثة عامة وكاتب موضح تحقيق النيابة فإن من حق الصحافة مع ذلك التعليق عليها ، بنقد الحكومة مثلا لعدم اتخاذها الاجراءات اللازمة لحماية المواطنين . وإذا كانت هناك جرائم دمار أو استغلال سياسى أو انحراف كتلك الجرائم التى نظرتها محكمة الثورة عذرا ، فإن التعليق بالمطالبة بضمانات للحرية أو بتحليل الضوالم التى أدت الى الانحراف يكون واجبا عاما يتوقع الرأى العام من الصحافة أن تقوم به ظلما

أنها لا تتعرض لأدلة الاتهام ضد متهم بالذات بل إن كثيرا من المسائل العامة المصرية قد تكون موضع اجراءات قضائية ، وفرض الصمت في هذه الحالات يولد الشك ويفقد الجماهير حقها في مراقبة شئون بلدها .

.....

ولكن تصريح اللورد سالون يضيف التزاما جديدا على الصحافة ، هو الا تتناول الموضوع بالتعليق اذا كان يمكنها أن تتوقع أن تحقيقا فيه قد أصبح على وشك أن يبدأ ! فكيف يمكنه وضع معيار لا تتأثر به حرية الصحافة لمعرفة أن التحقيق قد أصبح وشيكا ! وكيف يمكن التحقق من أن الصحافة كان في وسعها أن تدرك أن التحقيق على وشك أن يبدأ ؟

ومن المعروف أيضا أن إنجلترا من البلاد التي تشهدت في عسدم التصريح لمعدسة التلفزيون أو الاذاعة بنقل مايجرى في جلسات المحاكمات، رغم أن المبدأ الأساسي الذي يسود الاجراءات القضائية في إنجلترا هو العلانية حتى علانية التحقيق وأن من حق الصحافة أن تنشر ما يجرى في جلسات المحاكم ، كما أن ذلك من حق الاذاعة والتلفزيون أيضا عن طريق مندوبيها ، الا أنها لم تسمح لا للصحفي بالتصوير داخل قاعة الجلسة ولا للاذاعة أو التلفزيون بأن تنقل المحاكمات مباشرة عن طريق الميكروفون والكاميرا ! وكان مما قيل دفاعا عن هذا الحظر أن اباحة التصوير والاذاعة من قاعة الجلسة يشتت ذهن القاضي والمحلفين ويضفي تصنعا على رجال العدالة يجعل اهتمامهم بالكاميرا أكثر من اهتمامهم بتحري الحقيقة . وهي خلق جو من التوتر خصوصا في القضايا التي تكشف عن مآسٍ انسانية في حين أن الاجراءات القضائية تعتمد على المنطق ومن واجب القاضي أن يخفف حدة التوتر لا أن يزيكها ، كما أن تجربة الشاهد تجربة مضنية ، والاهتمام يتركز عليه وهو بدل بشهادته . والشاهد الذي يتميز بالخشيل والحساسية يتأثر بالجو المحيط به . فالتوتر الذي يحدثه توجيه أجهزة التصوير والاذاعة نحو الشاهد يجعله غير قادر على الافصاح والتعبير كما أنه قد يؤثر على شهادته وهو يفكر في صورته التي يشاهدها الملايين .

ولعود الى تصريح القاضي سالون بشأن الحديث التلفزيوني الذي رأى فيه تمسلا في سير العدالة والذي جرى قبل أن تبدأ التحقيق ..

كان فروست الملقق التلفزيوني يلعب الكريكت حينما سأله مندوب جريدة التايمز عن رأيه في تصريح القاضي ، فقال : أنه في حاجة الى أن يجلس في ركن هادئ ليقرأ ما قاله القاضي حتى يمكنه أن يعلق عليه !

وفي اليوم التالي نشرت التاييمز تعليقا لفروست على تصريح القاضي تحت عنوان دافيد فروست يرد على القاضي . وقال في تعليقه ان من حق أي أنسان أيا كان مركزه وعمله أن يبدى رأيه في التلفزيون ، ولكن القاضي قبل أي شخص آخر مطالب بأن يزن الوقائع . وأن أحدا من العاملين في البرنامج الذي يحمل اسم برنامج فروست لم يكن يعلم ان القبض على رئيس مجلس ادارة الشركة وانهاية قد أصبح وشيكا . ذلك أنه منذ شهر سابقا والجرائد تكتب عن سافونديرا ومع ذلك فلم يبد أن سلطات البوليس كانت قد انتهت الى رأى في ذلك . . وأضاف أن القاضي اللورد سألون لو كان قد تحرى الرأى مع برنامج فروست لتبين أن البرنامج كان قد اتصل بغرفة التجارة للاستعلام عن سافونديرا فكانت اجابتها : حتى الآن لا يوجد شيء رسمي ضده . وانتهى فروست في تعليقه الى أن رأى القاضي يحدد حرية الصحافة ، لأنه لا يمكن التكهّن بالوقت الذي ستبدأ فيه إجراءات التحقيق حتى يتوقف التعليق على وقائع الحادث وما تنطوي عليه من أمور عامة وأن موضوع حقوق الانسان يمه مثلما يمه القاضي ولكن هناك حقا آخر للجمهور في أن يعرف الحقيقة كلما كان من الممكن الحصول عليها . وقد أثبت التلفزيون أنه يلعب دورا عاما في إحاطة الرأى العام بالحقائق . وفي الحيلولة بينه وبين القيام بهذا الواجب اضار بالمجتمع مثلما هو اضار بالفرد . أما تبصير المحاكمات بواسطة التلفزيون فانه لا يصح أن تسرف في استعماله كشماع أكثر من استعماله كحجة ١

لشعر فروست رده ، وبمدها انهالت التعليقات في الصحف . وكان النقد الجدى الذى وجهته الصحافة الى رأى القاضي أنه من الصعب معرفة متى تعتبر إجراءات التحقيق الرسمية على وشك أن تبدأ حتى يتمتع على الصحافة التعليق . وأن الصحافة تحترم المبدأ القاضي بعدم التعليق على القضايا أثناء تحقيقها أو النظر فيها أمام المحاكم ، أما قبل ذلك أى قبل أن تبدأ السلطات الرسمية التحقيق فإن من حقها التعليق بل من حقها أن تكشف عن أى جرائم ماسة بصالح الجمهور وأن ترشد اليها ، كما أن من حقها بعد صدور الحكم أن تعلق عليه . وأن الخط الفاصل بين التعليق المباح وغير المباح غامض وغير واضح . فكيف يمكن مسائلة الصحفي على أساس انه كان يمكنه أن يعرف أن الإجراءات القضائية على وشك أن تبدأ ؟ ٢

وساءلت جريدة التاييمز في افتتاحية لها : كيف يمكن القول بأن

إجراءات التحقيق كانت على وشك أن تبدأ إذا كان هذا التحقيق لم يبدأ إلا بعد سبعة أيام من اذاعة هذا الحديث التلفزيوني ؟

ومد شهر بعد ذلك أن نقاية الصحفيين تنتظر الوقت المناسب للمنعوة إلى إعادة النظر في جريمة اتهمان المحكمة التي تؤثر على حرية الصحافة . فإن الصحفي قد يصبح معرضاً لأن ينهب إلى السجن إذا نشر أموراً رجت المحكمة أن من شأنها التأثير في سير المحاكمة .

لقد عانت الصحافة الإنجليزية زمناً من الموقف المتشدد الذي وقفه اللورد جودارد من الصحافة حيثما كان قاضياً للقضاء في محكمة منصبة الملك . لقد صرح مرة بمناسبة مقالات نشرتها جريدة الديلي ميروز في عام ١٩٤٩ وتناولت فيها بالتعليق أمام المحاكمة موقف متهم في جريمة قتل بقوله : أن أي إنسان يقرأ هذه المقالات قد يتساءل ، كيف يمكن لهذا المتهم أن يحصل على محاكمة عادلة بعد كل ما نشر عنه . فهي لم تقتصر على وصله بأنه مصاص للدماء ولم تكف بالتدليل على ذلك بل نسبت إليه ارتكاب جرائم قتل أخرى وذكرت أسماء من زعمت أنه قتلهم . وأضاف اللورد جودارد محذراً : أنه إذا كانت الصحف تبني من وراء نشر مثل هذه التحقيقات زيادة توزيعها فليجسروا . فإني على نشر مثل هذه الأمور فإن يد العدالة يمكن أن تمتد إلى مديري الصحف أنفسهم وتحكم عليهم شخصياً . ومنذ ذلك الحين انعدم هذا الأسلوب في نشر أخبار الحوادث الجنائية الذي استعمل في أمريكا بنوع خاص والذي كان يطلق عليه المحاكمات بواسطة الصحف . ولكن ما هو اللورد سالون يندد بالمحاكمات بواسطة التلفزيون مثلاً ندد اللورد جودارد بالمحاكمات بواسطة الصحف منذ عشرين عاماً ؟ ومع ذلك فانصافنا لموقف القضاة الإنجليز من الصحافة فيما يتعلق بحماية عدالة المحاكمات ، فإن هذا القضاء لم يعترض مرة على الصحافة في التعليق على الأمور العامة التي قد يكشف عنها التحقيق أو المحاكمات مما يهم الرأي العام . وكلنا نذكر قضية وزير الحرب في حكومة المحافظين بروفنور وعلاقته بكريستين كير التي كانت موضع تحقيق ومحاكمة ، وما نشرته الصحف البريطانية من تعليقات واسعة على كل ما كشفت عنه القضية ما شأ بنزاهة الحكم . لأن هناك من الأمور الحيزية ما تعلق فيه مصلحة المجتمع على أي اعتبار آخر . ومن ثم فإنه في مثل هذه الحالات يجب تغليب حرية الصحافة أي حق المجتمع على أي حق فردي آخر .

وفي هذا الوقت الذي كانت تثور فيه هذه المناقشة الصحفية حول موضوع حرية الصحافة والمحاكمة العادلة ، كانت تدور هذه المناقشة

فأتمها في اجتماعات مؤتمر المعامين الدولى الذى كان منعقدا في دبلن والذي شهيده من مثالا لإنفاية للمامين . وقد اهتمت الصحف الانجليزية بمتابعة ما كان يجرى في المؤتمر متعلقا بهذا الموضوع . ذلك أن هذا المؤتمر كان قد خصص جانبا من أعماله لبحث موضوع اعداد لائحة آداب لمهنة الصحافة فيما يتعلق بعلاقتها بالقضاء وذلك توثيقا بين ثلاث مبادئ : حرية الصحافة وعدالة المحاكمات وخصوصية الحياة الشخصية . ومع ذلك فإن المناقشات دلت تنظرا من وضع قيود على الصحافة ، وكان الرأى أن مثل هذه المسائل يجب أن يحل عن طريق انتقاء مجلس اعلى للصحة يعمل على ازسا ، آداب المهنة .

مجلس الصحافة في إنجلترا

وقد أنشئ مجلس الصحافة في إنجلترا عام ١٩٥٢ وكان عند انشائه وحتى عام ١٩٦٣ « المجلس العام للصحافة » ولم يفرض هذا المجلس على الصحافة « بل أنشئ كهيئة اختيارية اشتركت في تأسيسها بعض الهيئات المعنية مثل جمعية اصحاب الصحف وجمعية الصحافة ونقابة الصحفيين » ومنهذ الصحافة . ومن أغراضه أن يعمل على ضيافة حرية الصحافة والمحافظة على مستواها الفنى والمهني وكما يختص بالنظر في تصرفات الصحف ، فإنه ينظر أيضا في تصرفات الهيئات تجاه الصحافة . كما يكشف للرأى العام عن أى اتجاهات احتكارية في الصحافة . وهو ينشر تقارير دورية يعرض فيها من وقت الى آخر ما يطرأ من تطوير على الصحافة أو عوازل مؤثرة على حريتها . ويقتضى نظام هذا المجلس بعد تصديله بأن يرأسه شخص محايد بعيد عن العمل في الصحافة . ولهذا فإنه يسمى الرئيس المستقل . وعادة يكون أحد كبار رجال القضاء وهو حاليا الكورد ديفلن ويضم ممثلين من الهيئات والمؤسسات الصحفية منهم « أدنى يمثل تحرير هذه الصحف كما يضم أعضاء مختارين من غير الميدان الصحفي » وتشارك المؤسسات الصحفية في ميزانية هذا المجلس الذى يبلغ حاليا حوالى عشرين ألف جنيه استرليني سنويا .

ولكى تلم بالدور الهام الذى يقوم به مجلس الصحافة في بريطانيا مع أنه هيئة اختيارية لا تتمتع بأى سلطات تنفيذية - نعرض لبعض القضايا التى ناقشها هذا المجلس .

فعل سبيل المثال ناقش المجلس موضوع حق الصحافة في التعليق

على الحوادث الهامة ولو أصبحت موضع إجراءات تحقيق قضائية واقتراح تشكيل لجنة للبحث في الحدود التي يقضى فيها لصالح العام نشر تعليقات على مثل هذه الأمور . وكان هذا القرار قد صدر عقب مقالات نشرت في جريدة التايمز وانتقدت فيها بعض الأحكام التي أصدرها القضاء فأثير الموضوع في البرلمان وسأل أحد الأعضاء عما إذا كان في نية الحكومة أن تفتتح تشريعا يحد من مثل هذه التعليقات فكان رد المدعي العام : « أن الصحافة حرة في التعليق على الأحكام التي يصدرها القضاء حتى لو كان قد طعن فيها بالاستئناف » وفي رأي أن هذه الحرية ضمان له قيمته ويجب ألا نحد منه » .

وعلى سبيل المثال شجب المجلس ، إجراء اتخذته إحدى البلديات يمنع أحد الصحفيين من حضور اجتماعاتها ودافع المجلس عن حق الصحافة في شهود اجتماعات الهيئات المحلية وغيرها من الهيئات التي تباشر وظائف عامة .

ومن بين ما تعرض له المجلس ، توجيه اللوم الى جريدة الصنداي تايمز لأنها نشرت خبرا عن انتحار أحد الأشخاص بينما أن الخبر لم يكن دقيقا لأن الواقعة لم تكن انتحارا . وفي نفس الوقت قضى المجلس لصالح جريدة السبيكتاتور لأنها نشرت رسائل من مسجون وكانت مصلحة المسجون قد رأت أن هذا النشر يعد اشتراكا في انتهاكه للوائح السجن . وقد رفضت الجريدة الكشف عن شخصية المسجون حتى لا يتعرض للعقاب ، ورفض المجلس الشكوى ، لأن الجريدة فيما نشرته إنما كانت تهدف الى علاج نظام السجون .

وقد حدث أن جريدة الديلي اكسبريس نشرت خبرا تحت عنوان « ٩٠٠ مجرم مجنون » عن نزلاء إحدى المصحات العقلية التي يرسل اليها بعض المحكوم عليهم ، فشكا أحد نزلاء المصحة الى المجلس . ذكرا أنه ليس مجنون ولا مجرما ، لأن المصحة تضم بعض النزلاء من المرضى الذين يعانون نفسيا . وقد حقق المجلس الشكوى فبين له أن الوصف الصحيح للنزلاء أنه مريض لا مجرم غير أنه تبين أن الجريدة كانت معذورة في الاعتقاد بأن هذه المصحة مخصصة للمحكوم عليهم ، إذ أنها كانت تابعة لوزارة الداخلية وكانت عندئذ مصحة للمجانين المحكوم عليهم ، ولم تنتبه الجريدة الى أن وضعها قد تغير وأصبحت تابعة لوزارة الصحة كاستشفى خاص ولكن المجلس رأى أن الجريدة كان يجب أن تنشر تصحيحا مناسباً للخبر .

بل تعد تعرض المجلس للمقالات الاعلالية واستوجب أن يشاز عبد
شرها الى صفتها الاعلالية . فقد نشرت للناشر ايفنج نيوز اعلانات
عن سجاد تنتجه احدى الشركات ومع هذه الاعلالت الصريحة نشرت
موضوعا تحريريا عن هذا النوع من السجاد . وقد قدمت شكوى ضد
الجريدة بأن نشر هذا المقال دون إشارة الى أنه اعلان ، يولد الاعتقاد
بأن الجريدة كانت تعرض رأيها الموضوعى فى هذا السجاد . بعد أن قامت
بالتحقق من المعلومات التى ذكرتها عنه مما يؤدى الى تضليل الجمهور ،
فى حين ان المقال فى حقيقته كان اعلانا . وقد رأى المجلس أن الشكوى
على حق .

ان الشكاوى التى نظرها مجلس الصحافة فى سنة ١٩٦٧ قد بلغت
٨٢ شكوى ، وقد اذان الصحف فى ٣٥ منها . مع أن هذا المجلس مكون
من ممثلى الصحافة أنفسهم .

ظاهرة الاحتكار فى الصحافة

بل وتعرض المجلس لمناقشة حالة مؤسسة لورد تومسون استنادا
الى واجبه فى لفت النظر الى أية ظاهرة احتكارية فى الصحافة . وقد
عرض فى تقرير أذاعه على الراى العام تاريخ هذه المؤسسة . وفى عام
١٩٥٣ كان مستر دى تومسون (ولم يكن قد منح لقب اللورد وقتئذ)
يملك عددا من محطات الاذاعة والصحف فى كندا ثم سيطر بعدها على
بعض مؤسسات الصحفية فى اسكتلنده . وتأسست مؤسسة تومسون
التي يملك وعائلته ٧٨٪ من رأسمالها والتي تملك بعد ذلك فى عام ١٩٥٩
مجموعات كمسلى الصحفية التى تضم جريدة الصنداي تايمز . وفى عام
١٩٦١ اشترت مجموعة المجلات المصورة ثم اشترت دور نشر توماس
بيلسون وأصدرت ملحقا ملونا للصنداي تايمز . وفى عام ١٩٦٥ وصل
بها الأمر الى حد شراء شركتين سياحيتين وخط جوى . وفى عام ١٩٦٦
اشترت جريدة التايمز . وهى تملك الآن محطة اذاعة اسكتلندة كسا
تملك فى الأقاليم تسع جرائد صباحية وتسع مساءية وواحدة أسبوعية
و ١٧ مجموعة من الصحف الأسبوعية . وتملك ٦٢ مجلة وست دور
نشر وسبع شركات عرض . بل أصبحت تملك فى جنوب أفريقيا ٣٦
مجلة وفى استراليا ٢٢ وفى نيوزيلنداه ٢١ ، وأصدرت جريدة فى مالواى
وأخرى فى إثيوبيا وسبع مجلات فى روديسيا . وتملك ١٤ محطة اذاعة
وتليفزيون فى دول مختلفة تمتد من مالطة الى استراليا ١ ومجرد نشر

هذا التقرير كان بمثابة دق ناقوس الخطر حول تركز ظاهرة الاحتكار في الصحافة الانجليزية الى حد يفوق كل تصور

وبعد ، فان عرض هذه الأمثلة لنشاط مجلس الصحافة في بريطانيا قد يكون مفيداً في تفهم معالجة مشكلات الصحافة عندما بعد أن تناولتها بعض مناقشات المؤتمر القومي العام . ولا يزال هذا الموضوع في حاجة الى نظرة واعية تلمس المشكلات الحقيقية للصحافة في صراحة وصندوق وفهم ، وتضع الحدود الفاصلة بين الحالات التي تتطلب أوسع مدى من النشر والتعليق والحالات التي تقتضى موازنة الحقوق والمصالح في المجتمع ، أن يحد من النشر فيها . فلا تصمت الصحافة حيث يجب أن تتكلم بصوت عال ولا تثرثر حيث يكون سكوتها من ذهب .

الحق في الخصوصية في مواجهة التفتتات الحديثة *

في الاسبوع الماضي • اصدرت المحكمة العليا الامريكية حكما هاما ، وصف بأنه سيكون له اكبر اثر على مجرى الحياة الامريكية ، وانه ينطوي على مبالغة شديدة في تجديد المقصود بالحياة الخاصة للمواطن أو بما يسمى في بعض الدساتير « الحق في الخصوصية » •

... لقد اعتبرت المحكمة العليا ان قوانين بعض الولايات (٢١ ولاية) التي تجعل من الاجهاض جريمة ، قوانين غير دستورية لانها تتعارض مع الحق في الخصوصية • وقد صدر هذا الحكم بأغلبية سبعة اصوات ضد صوتين • وكانت وجهة نظر غالبية المحكمة التي اعلنتها القاضي « جاري بلاكمان » ان الحق الشخصي في الخصوصية يسمح للمرأة بأن تستعين بطبيب لاجهاض جنينها طالما ان ذلك لا يتعارض مع مصالح المجتمع •

وانتهت المحكمة الى التفرقة بين ثلاث مراحل للحمل : ففي الشهر الثالث الاول يكون حق المرأة مطلقا ، ولا يجوز للمشرع تقييده ، وكانت حجة المحكمة ان ارتفاع الطب قد جعل الاجهاض مأمون العاقبة من الناحية الصحية • وفي الشهر الثالث التالية ، يصبح حق المجتمع في رعاية

* من مقال نشر في جريدة الأهرام في ٨ فبراير ١٩٧٣ • ويلاحظ ان الدستور المصري يحس في المادة ٥٧ منه حرمة الحياة الخاصة للمواطنين •

صحة المرأة الحامل ، مساويا لحقوقها الشخصى فى أن تجبض جنينها ،
من ثم يكون للدولة أن تتدخل لتنظيم الاجتهاد مثل أن يجرى فى
مستشفيات متخصصة • أما فى الأسابيع العشرة الاخيرة من الحمل ، فإن
« الحق فى الحياة » يصبح فى الميزان راجعا على الحق فى الخصوصية ،
لأن الحياة تكون قد دبت فى الجنين ، ومن واجب الدولة عندئذ أن تحمى
حقوقه فى الحياة فلا يجوز الاجتهاد الا اذا كان ذلك ضروريا لانقاذ حياة
الأم • وقد أثار هذا الحكم الدوائر الكاثوليكية التى احتجت عليه ورات
فيه تدخلا من القضاء فى الوظيفة الاجتماعية التى يجب أن يمارسها
المشرع وفق مصالح المجتمع ومعتقداته •

ويطرح هذا الحكم من جديد نقاشا لم ينته ايدا حول تنظيم الحقوق
والحريات عند تعارضها مع حقوق وحريات أخرى ، وخاصة فيما يتعلق
« بالحق فى الخصوصية » •

وقد يبدو تعبير الحق فى الخصوصية غريبا علينا فى استخداماته •
فهذا التعبير لم يدخل الى مفاهيمنا الدستورية الا فى دستور ١١ سبتمبر
١٩٧١ ، الذى نص لأول مرة على أن الاعتداء على الحرية الشخصية او
حرمة الحياة الخاصة للمواطنين جريمة لا تسقط الدعوى الناشئة عنها
بالتقدم • وهو بذلك قد كفل حرمة الحياة الخاصة الى جانب النص على
الحرية الشخصية ، رغم تداخل التعبيرين • وما ذلك - فيما يبدو - الا
إبرازا لهذا المبدأ الجديد ، الذى أورد الدستور تطبيقات له حينما نص
على حرمة المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وحينما نص
على حرمة المساكن • وهو المبدأ الذى راعاه مجلس الشعب حينما اصدر
فى سبتمبر دورنه السابقة قانونا لحماية الحريات نص فيه على تجريم
التسجيل لمحادثات تجرى فى مكان خاص او عن طريق التليفون • وهو
مبدأ سبقته الشريعة الإسلامية الى تسجيله منذ قرون • فقد روى عن
سبيل بن سعد أن رجلا اطلع فى حجر (أى فى ثقب) فى باب رسول
الله عليه الصلاة والسلام وكان مع الرسول مذكرى (أى مشط) يرجل به
رأسه (أى يمشط) فقال له : « لو أعلم أنك تنظر طعننت به فى عينك •
انما جعل الاستئذان من أجل البصر » • وقد تأكد ذلك أيضا بما رواه
أبو هريرة من أن رسول الله قال : « من اطلع فى بيت قوم بشئ أذنهم فقد
حل لهم أن يفتاقوا عينه » (مذكور فى نيل الاوطار للشوكاني) •

على أن هذا الموضوع كان ولا يزال موضع اهتمام شديد فى كثير من

البلاد بعد التقدم المذهل الذى بلغته الاجهزة الحديثة فى الالتقاط والتصوير وتخزين المعلومات وبعد أن اتسع استخدام العقول الالكترونية وأجهزة كشف الحقيقة ، وبعد أن تعقدت العلاقات الاجتماعية وزاد الشعور بمسئولية الفرد تجاه الجماعة أو فى علاقته بالآخرين .

فقد كان المستقر حتى بداية القرن العشرين ، أن الكلام عن حق الخصوصية يعنى حماية الفرد من التشهير فيما قد تنشره الصحافة من حياته الخاصة ، أو أنه يتعلق بحرية المسكن .

ولكن المضمون قد تغير تماما فى هذا النصف الأخير من القرن العشرين بعد أن فرض تطور المجتمع صورا جديدة من التدخل فى الحياة . فقد وجدت مثلا أجهزة متخصصة تستأجرها المصارف وشركات التأمين للتتقيق فى حياة المواطنين الذين يطلبون التعامل معها ، وأصبحت هناك أجهزة متخصصة يستخدمها أرباب الاعمال للتحرى عن حيساة المواطن ويسوله السياسية ومعتقداته قبل اسناد أى عمل اليه ، بل وأصبحت المدارس تلجأ عند الحاق تلاميذها الى اجراء دراسات مماثلة . وأصبح لدى أجهزة الدولة سمومات عن المواطنين تحفظها العقول الالكترونية وتستخدمها ضدهم عند الضرورة . وقد ساعد استخدام الأجهزة الحديثة مثل آلات التصوير غير المرئية على الكشف على ما خفى من حياة الناس ، ومثال ذلك أن احدى الشركات فى أمريكا راعها أن مجهولا من موظفيها حينما يدخل الى دورة المياه يكتب على جدرانها عبارات بذيئة ، فما كان الا أن أخضت جهاز تصوير خفى أخذ يلتقط صور الموظفين عند ترددهم على دورة المياه للتوصل الى ضبط الموظف المسئول ، ولما انفضح الامر ثارت نقابتهم ، اعتبرت ذلك تمديا على الحياة الخاصة لموظفيها . أما فى بعض ولايات أمريكا فقد كان استخدام الشرطة لجهاز كشف الكذب مثيرا لنقاش طويل ، فعن طريق هذا الجهاز الذى يقيس ضربات القلب والنبض عند الإدلاء بالإجابة يمكن التعرف على مدى صدق المتهم ، وقد اعتبر استخدام هذا الجهاز عدوانا على الحق فى الخصوصية وعلى حق المتهم فى الدفاع ، لأنه يريد أن ينفذ الى مكونات ضميره رغم إرادته .

ومع تطور الحياة الاجتماعية برز التعارض مع الحق فى الخصوصية فى مجالات أخرى مثل حق الشخص فى أن يقرر وحده الموافقة على أن يلتقط له صور فوتوغرافية . وفى الاماكن الصامتة وفى الطرقات قد يصادف الشخص من يلتقط له صورة ولا يعرف ماذا يريد بها وفيه يمكن

ان يستند عليها . وعن طريق العدسات التي يمكن أن تلتقط الصورة زغم بعد المسافة ، أمكن مثلا لمصور صحفي أن يلتقط صورة لجاك لين كيندي وهي تأخذ حمامها عارية . ا فأي تعد على الحياة الخاصة يمكن أن يكون أسوأ من هذا .

وهنا تبرز أهمية التفرقة بين الحياة الخاصة للمواطن وحياته العامة وخاصة بالنسبة للأشخاص العامين . . فقد يكون من حق المواطن العادي الا يسمح بالتقاط صورة له أو نشرها ، ولكن الشخص العام ليس له هذا الحق . فهو بقبوله الوظيفة العامة قد تنازل ضمننا عن جزء من حياته الخاصة ، لانها تؤثر على مجرى حياته العامة .

هناك اذن آداب تفرضها قيم المجتمع ، ويجب الإلتزامها في وضع الضوابط السليمة للحق في الخصوصية ، وهناك على الجانب الآخر مصالح للمجتمع يجب ان توضع في كفة الميزان الاخرى عند الموازنة بينها وبين الحق في الخصوصية .

الفصل السابع

حرية البحث العلمي

تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي
والإبداع الأدبي والفني والثقافي ، وتوفر
وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك .

(مادة 29 من الدستور)

§ ملاحظات على اختصاصات الجهاز المركزي للتحفة والأحصاء

§ ملاحظات على طريق البحث العلمي

§ كلمة أخيرة عن الحريات العلمية وحرية البحث العلمي

ملاحظات على اختصاصات الجهاز المركزي للتعبة والاحياء *

ان اول ما نلاحظه على السلطات الواسعة التي يتمتع بها الجهاز المركزي للتعبة والاحياء هو دمج اختصاصات الاحياء ضمن اختصاصات عسكرية تواجه طبيعتها فترة محدودة تقتضي تعبئة الجهود للحرب ، مع اختصاصات علمية ذات صفة دائمة وذات طبيعة متشعبة تتصل بكافة نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

* جريدة الاهرام في ١٤ أكتوبر ١٩٦٨ .

وقد بدأت مناقشة هذا الموضوع بعد ان نشرت جريدة الاهرام الصادرة في ١٣ أكتوبر ١٩٦٨ وفي الصفحة الاولى خبرا تحت عنوان « والمة خطية » عن قيام نيابة أمن الدولة بالاشتراك مع هيئة المخابرات العامة بالجيش على مدير مركز عيسى كبير وقالت انها تحتفظ باسمه عمدا للتشويش (وهو المركز القومي للبحوث والاعلان المعروف باسم « اراك » والتابع لهيئة الصحافة العربية المتحدة التي كانت تشرف على مؤسسة الاهرام ودار المعارف واراك وقتئذ) . وجاء بالخير ان التحقيق قد جرى مع مدير المركز بنسأه على معلومات صادرة من رئيس الجهاز المركزي للتعبة بناها على ان احق الدراسات الاقتصادية التي اعدتها هذا المركز حوت معلومات لا يوافق جهاز الاحياء على اذاعتها . وقد وصلت جريدة الاهرام هذا الاجراء بأنه قد اساطته مجموعة من الشواهد منها ان اتخاذ الاجراء في الساعة الخامسة والنصف من الصباح وضع لم يعد مقبولا لأن « زوار الفجر على غير انتظار ظاهرة لا نريدها في هذا البلد وهي ضد طبيعته الوطنية وضد طبيعته القومية » ، وأن « روح القانون تنادي مع القبض قبل التحقيق ومع مصادرة حرة المواطن قبل ثبوت اية تهمة عليه » .

فمن المعروف أن التعيين العامة - طبقا لقانونها الصادر في عام ١٩٦١ - تعلن في حالة توتر العلاقات الدولية أو قيام خطر الحرب أو لنشوب حرب . وأن التعيين العامة لم تعلن أخيرا الا في ٥ يونيو ١٩٦٧ بمناسبة العدوان الاسرائيلي . وإذا كانت هناك تدابير تتولاها التعيين حتى في غير وقت الحرب ، الا أنها تدابير لازمة للمجهود الحربي . وتبقى الاختصاصات الأساسية للتعيين اختصاصات حرب . فأعلان التعيين العامة وفقا لهذا القانون ، يترتب عليه الانتقال بالقوات المسلحة من حالة السلم الى حالة الحرب ، واختصاص المرافق العامة والمصانع المتصلة بالمجهود الحربي للإشراف ، وفرض الرقابة العسكرية وتكليف المواطنين بالخدمة العسكرية . لذلك كان طبيعيا أن تكون إدارة التعيين ملحقة بوزارة الحربية وأن يكون من اختصاصاتها أعمال التعيين وتنفيذ خططها واستدعاء المطلوبين للتعيين ، وظاهر أن هذه الاختصاصات بعيدة كل البعد عن اختصاصات الاحصاء . وكل صلة بين التعيين والاحصاء ، أن لإدارة التعيين أن تحصل على المعلومات والإيضاحات اللازمة لها .

غير انه في عام ١٩٦٣ ، ضمت مصلحة الاحصاء الى إدارة التعيين العامة في مصلحة واحدة باسم مصلحة التعيين العامة والاحصاء ، ثم تحولت هذه المصلحة الى الجهاز المركزي للتعين العامة والاحصاء هيئة مستقلة .
ولذلك أصبح الاحصاء وهو علم واسع ذو طبيعة متشعبة ومتصل

وقد عادت جريمة الأهرام في اليوم التالي ونشرت أن هذه الواقعة قد ألزمت اهتمام واسع المدى لما يتصل بها من قضايا رئيسية كبرى كتصل بوضع بيان ٣٠ مارس وبمفهوم حرية المواطن وضماناتها وبالطاقة الملحة الى حرية البحث العلمي .

وفي اليوم الثالث نشرت جريمة الأهرام هذا من وزير الدولة للشرف على جهاز المخابرات وعلمت على هذا الرد تعليقاً مطولاً .

وحينما نشر الكاتب مقالة « معوقات على طريق البحث العلمي » رد عليه رئيس الجهاز المركزي ونشر هذا الرد في جريمة الأهرام في ١٧ أكتوبر ١٩٦٨ ، كما تضمن نفس العدد تعليقات من بعض أساتذة الجامعة والباحثين من بينهم الدكتور حسن حسين وعبد المنعم الشافعي وأحمد عباده مبرحان وصيم أبو طالب .

وفي يوم ١٨ أكتوبر نشرت تعليقات أخرى للمهندس عادل العيد والأستاذ فاروق البكري . وفي يوم ١٦ أكتوبر ٦٨ نشرت جريمة الأهرام مقالاً للدكتور صبري محيي الدين عن حرية البحث العلمي ومشكلة البيانات الخاصة ، وفي يوم ٢٠ أكتوبر نشرت مقالاً آخر للدكتور اسماعيل صبري عبد الله واختتمت هذه المقالات بمقال الكاتب للمصور بجريدة الأهرام في ٢١ أكتوبر ١٩٦٨ .

بكافة نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، مقيد الحركة لا يستطيع ان يتحرك الا من خلال السلطات الواسعة التي منحها قانون الجهاز المركزي للتنمية العامة والاحصاء ، الى هذا الجهاز ورئيسه .

واصبحت الأرقام من حق جهة واحدة تملك وحدها أن تجمعها أو تنشرها . ولم يعد من حق مراكز البحث العلمي أو الجهات الحكومية المختصة المسئولة عن قطاعات الانتاج أن تراجع هذه الأرقام أو أن تقسم أرقاماً بديلة عنها . ومع أنه لا يمكن لأي باحث في أية ناحية من النواحي أن يقدم حلاً للمشكلات التي تواجهها مرحلة التحول الا بناء على الأرقام ، والأرقام الصحيحة المقدمة نتيجة استخلاص علمي أمين .

وحتى يمكن أن نتبين خطورة هذا الوضع على حرية البحث العلمي ، لابد أن نعرف الدور الذي يقوم به الاحصاء ، وأهميته المتزايدة في مجتمع يتحول الى الاشتراكية ويعتمد على العلم والتخطيط .

ان الخطة ذاتها وهي العصب الأساسي الذي يحدد الهدف الذي اعلنه الميثاق وهو مضاعفة الدخل القومي ، لا يمكن أن تكون خطة سليمة الا بناء على أرقام سليمة . فلا يمكن تحديد أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثم تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف الا بناء على الأرقام والمعلومات . فقبل صياغة الأهداف يجب التعرف الكامل على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة . أي التعرف على الأرقام الصحيحة . وحتى تكون الخطة واقعية ، فيجب أن يكون هناك تداول شبه مستمر للبيانات والتقديرات بين الأجهزة المركزية للتخطيط والوحدات الاقتصادية المكلفة بالانتاج والتوزيع . بل ان الخطة ليست مجرد عمل فني أو سياسي ، بل انه شعبي أيضا . أي ان الجماهير يجب أن يشارك فيها ولتقتنع بها .

وعلى مستوى الوحدة الانتاجية ذاتها يلعب الاحصاء دورا هاما في التعرف على نشاطها . كمية الانتاج مقارنا بالسنوات الماضية ، انتاجيه العامل ، تكلفة الوحدة . لماذا زاد سعر التكلفة مثلا . . . قد تكون هذه الزيادة في بيانات الأجور والعمالة أو أرقام المواد الأولية . أو نقص الانتاجية . . . الخ . وأجهزة الرقابة في المؤسسات المسئولة لا تستطيع بسط رقابتها الا من خلال الاحصاءات والمعلومات .

وأي بحث علمي لا يمكن أن يتقدم الا على أساسين من البيانات ؟

فلا يمكن مثلا أن نبحث في تخطيط مستقبل الأراضي الجديدة التي يقدر أن تمتل بعد اتمام السد العالي حوالي ثلث الأراضي المزروعة حاليا ، وما إذا كان الأسلم توزيعها على صغار الفلاحين أو تجميعها في استغلال تعاوني أو جعلها نواة لقطاع عام في الزراعة - إلا بناء على بيانات تحدد طبيعة التربة ونوع المحصولات وما إذا كانت تقليدية أم غير تقليدية مع بيان المواقع المائية .

ولا يمكن لباحث أن يناقش خطة التنمية أو اقتصاديات الحرب بغير أن يناقش الأرقام التي بنيت عليها . فتوقعات العملات الأجنبية في الميزانية القومية مثلا أساسها الأرقام ، وضغط النفقات يقتضى مثالا التعرف على ما تنفقه في استيراد سلع كالمالية يمكن الاستغناء عن استيرادها وما تستهلكه الحكومة ، وما يستهلكه الأفراد . ورسم سياسة للتصدير يقتضى بيانات تحدد أنسب المواعيد للتعاقد ، والبلاد المستهدفة لها وكمية المخزون السليم ودراسة الاتجاهات المائية ، وتقدير الاتجاهات المحتملة ، وبحث إمكانية النفاذ إلى أسواق جديدة .

بل إن المشرع نفسه لا يمكن أن يبنى تشريعه إلا على أساس الإحصاء . حينما طرح موضوع مشكلات إطلاق وتمدد الزوجات ، كيف يمكن للمشرع الاجتماعي أن يصدر تشريعه إلا بناء على إحصاءات تبين مدى تفاليم المشكلة سنة بعد أخرى . وفي أي الفئات وفي أي سن يقع الطلاق أو تمسدد الزوجات .

وإحصاءات الإجرام . . نوع الجرائم ووسائل ارتكابها وأماكن وقوعها وجالة المذنبين . . هي كلها أرقام تشير على المشرع الاجتماعي بسا يجب أن يقوم به لمواجهة ظاهرة الإجرام .

حينما يثور نقاش حول فتح باب السفر أو الهجرة . كيف يمكن وضع سياسة في ذلك بغير إحصاءات .

والخلاصة التي لا جدال فيها أن الأرقام والبيانات هي أساس أي بحث علمي في أي مجال .

ولكن قرارات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء قد قصرت مهمة جمع البيانات والأرقام ونشرها على هذا الجهاز . ولم يعد من الجائز لاية وزارة أو هيئة أو جهة أن أي فرد في الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص يجمع أي إحصاءات أو ينفذ إحصاءات أو يستفيد من إحصاءات الآخرين .

الجهاز المركزي أو نشرها إلا بموافقة ، ولو أن هذه المعلومات أو البيانات بعيدة كل البعد عن مصالح الدولة العليا أو أمنها أو متطلبات المجهود الحربي .

بل لقد أصدر رئيس الجهاز المركزي للتعبة والاحصاء قرارا في ١٠ فبراير ١٩٦٨ ، أعاد فيه النص على الحظر المفروض على أية وزارة أو هيئة أو جهة أو فرد في نشر البيانات أو المعلومات الإحصائية ، ثم أضاف في هذا القرار سريان الحظر على ما ينشر في الصحف والمجلات والطبوعات على اختلاف أنواعها من البيانات والمعلومات الإحصائية ونتائج الاستفتاءات . وصيغة النص المطلقة على هذا النحو تسمح للجهاز بأن يفرض ستمارا من الصمت على الصحافة ومراكز البحث العلمي والجامعات في نشر أي بيانات أو معلومات إحصائية أو استفتاءات ، ما لم تتم موافقته كتابة عليها حتى لو كانت هذه البيانات أو المعلومات متعلقة بالزواج أو الطلاق مثلا ، أو كان الاستفتاء متعلق بإبداء الرأي في أي نشاط اجتماعي ، ولو لم تكن لهذه البيانات أو المعلومات علاقة بأسرار الدولة وأمنها .

وعاد رئيس الجهاز وقد فاته أنه لم يشر في قراراته السابقة إلى حظر القيام « باستقصاءات » فأصدر قرارا جديدا في أغسطس ١٩٦٨ يمد سلطانه المطلق إلى الاستقصاءات أيضا ، ويعني ذلك أنه إذا أرادت إحدى شركات القطاع العام أن تستقصى حالة السوق بالنسبة لمنتجاتها وتعرف رغبات المستهلكين أو أذواقهم ، لوقفت تعليمات الجهاز المركزي للتعبة في سبيلها .

كما أن المنع أصبح ينصب لا على نشر الإحصاء أو الاستقصاء بل على القيام به أيضا بل أنه أصبح ينصب على التعاقد على استخدام الآلات إحصائية أو حسابية أو إجراء برامج أو اختبارات لها إلا بإذنه وموافقته ولو كانت الجهة المتعاقدة جهة عامة .

وفي كلمة واحدة فإن هذا يعني أن على الجامعات ومراكز البحث العلمي والجمعيات العلمية أن تغلق أبوابها وأن تنتظر ما عسى أن يقدمه لها الجهاز المركزي للتعبة والاحصاء وعليها أن تقبل نتائجها . وعلى مراكز أبحاث التسويق وقياس اتجاهات الرأي العام أن تتوقف عن نشاطها .

وهي نتيجة خطيرة ..

إن الطرق الإحصائية متعددة . ومنها ما يجري على أساس المينة . وقد تختلف النتائج تبعاً لطريقة اعداد المينة . ومعظم الإحصاءات

المنشورة لا تبين الطريقة التي اتبعت في الوصول اليها . وأرقام الاحصاءات يجب في سبيل الحقيقة العلمية أن تخضع للاختبار والمراجعة والمناقضة .

ومن ثم فإن اختصاصات الجهاز المركزي للتعثبات والاحصاء تطرح عدة قضايا على جانب كبير من الأهمية . أنها تطرح مدى تركيز هذه الاختصاصات في جهة واحدة مع دور العلم الذي وصفه الميثاق « بأنه السلاح الحقيقي للارادة الثورية » والذي عهد بمسئوليته الى الجامعات ومراكز العلم التي طالبا بمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالحلول العلمية .

وهذه الاختصاصات الموسعة تطرح قضية مدى تعارضها مع حرية البحث العلمي التي كفلها دستور ١٩٦٤ ، ومدى تعارضها مع سلطة المجالس الشعبية المنتخبة في مراقبة الخطة بل وفي الاشتراك في وضعها . وهي تطرح قضية مدى تعارضها مع ما أشار اليه بيان ٣٠ مارس من تدعيم بناء الدولة الحديثة التي لا تقوم بعد الديمقراطية إلا استنادا الى العلم والتكنولوجيا .

موقوفات على طريق البحث العلمى *

تثير القضايا التي طرحها « الأهرام » بمناسبة الوالمة الخطيرة التي كانت موضع اهتمام بالغ - موضوعا أكثر شهولا، هو الموقوفات التي لازالت تقف في سبيل حرية البحث العلمى . فإن الكشف عن هذه الموقوفات وإزالتها من طريق البحث العلمى هو السبيل الوحيد لأن يصبح حديثنا عن دور العلم والتكنولوجيا حقيقة ثابتة ملموسة .

وإخطر هذه الموقوفات ، هي تلك التي تنشأ نتيجة فرض « احتكار قانونى » للأرقام والبيانات . فمئات الجامعات والمشتغلون بالبحث العلمى يجعلون صعوبة فى الحصول على البيانات التي يمكن من تحليلها استخلاص النتائج التي تحقق الغاية العلمية للبحث .

فبعد أن أصبح الجهاز المركزى للتعينة والاحصاء هو المختص وحده بإجراء الاحصاءات وتجميع البيانات ، لم يعد فى وسع أى هيئة علمية أو مؤسسة عامة أو أى باحث أن يقوم بتجميع احصاءات أو بيانات تدخل ضمن برامج الجهاز المركزى للتعينة والاحصاء أو نشرها ، كما أنه لم يعد فى وسعه أن يقوم بهذه الدراسات ولو خرجت عن نطاق البرامج التي يجريها الجهاز ، الا بموافقة الكتابية .

فقرارات الجهاز المركزى للتعينة العامة الاحصاء تفرق بين نوعين من البيانات : بيانات مقدرة ضمن برامج الجهاز المركزى فلا يجوز نشرها بأية

ونسيلة إلا من واقع احصاءات هذا الجهاز - فهذه « حظر مطلق » وبيانات ليست مقررة ضمن برامج هذا الجهاز فلا يجوز نشرها الا بموافقة الجهاز كتابة عليها فهي « حظر مقيد » .

الحظر المطلق

ولتوضيح خطورة هذا الحظر في صورته ، لابد من ان نتفهم ماتعنيه عبارة « الاحصاءات المقررة ضمن برامج الجهاز المركزى » . فالمفروض ان يضع الجهاز المركزى للتعبة والاحصاء برنامجا سنويا للمطبوعات والنشرات والمؤشرات والبيانات الاحصائية اللازمة لمختلف قطاعات الدولة ، بل ان له ان يتولى بنفسه اصدار جميع المطبوعات والنشرات التى تصدرها مختلف أجهزة الدولة ويجرى النشر فى هذه الحالة بالخصم على ميزانية الجهاز المختص . هذا هو ما ينص عليه قرار انشاء هذا الجهاز . وليست هناك من وسيلة مملنة للتحقق مما يدخل ضمن برامج الجهاز السنوية . غير ان الجهاز يصدر من وقت لآخر قرارات فى شأن اجراء احصاءات معينة . وعلى سبيل المثال . اصدار قرارات فى شأن عمل احصاء للصحف والدوريات التى تصدر فى الجمهورية العربية المتحدة واحصاء عن التعليم فى المعاهد والمدارس وعن المطابع الموجودة فى الجمهورية العربية المتحدة ، وعن تجميع الاسعار الخاصة بالارقام القياسية لاسعار المستهلكين . ومن ثم فان هذه الاحصاءات تعتبر ضمن برلمجه . فلا يسمح لاية جهة بأن تجرى احصاء مماثلا ، وعليها ان تسلم بالنتائج التى استخلصها الجهاز حتى لو كانت هذه الجهة ، ممهدا او مؤسسة او جمعية احصائية ترى انها يمكن لها ان تصل الى نتائج أكثر صدقا أو أدنى الى الدقة .

والمفروض أن ينشر الجهاز المركزى للتعبة والاحصاء نتائج الاحصاءات التى ينتهى اليها ، لتكون متاحة للبحث العلمى واستخلاص نتائج منها .

ولكن الذى يحدث أن الجهاز المركزى قد لا ينشر النتائج التى انتهى اليها - رغم انه لا صلة لها بالجهود الحربى - فلا يكون أمام الباحث الا أن يسعى الى الجهاز مستعلما أولا عما اذا كان هناك احصاء فى الموضوع الذى يعنيه وطالبا لمداده به . ومعظم اساتذة الجامعات يمانون من الحصول على هذه البيانات اللازمة لأبحاثهم . وقرارات الجهاز المركزى للتعبة التى فرضت هذا الحظر المطلق على اجراء احصاءات تدخلى ضمن برامجها ، تفترض من الباحث أن يكون على علم بهذه البرامج وأن يخصص جانبا من وقته فى ملاحظتها . حقيقة ، ان بعض هذه القرارات قد تكون منشورة فى

الوقائع المصرية ٥٠ ولكن لنا أن نتصور أى عبء تلقىه على الباحث أو أستاذ الجامعة فى أن يلاحق أعداد الوقائع المصرية ، وهى بدورها تتأخر فى الصدور والتوزيع ، ليتابع قرارات الجهاز وهى بدورها تتأخر فى النشر!

وعلى سبيل المثال : فإن كثيراً من الإحصاءات التى يصدرها الجهاز المركزى قد توقف أعدادها أو نشرها منذ سنوات ، فأخر إحصاء منشور للمستهلك من الكهرباء والوقود كان حتى ١٩٦١ ، وآخر إحصاء عن المباني والمساكن القائمة واستثمارات المباني المستجدة ينتهى فى عام ١٩٥٨ أى منذ عشر سنوات . وتعداد الماشية والدواجن وخلايا النحل لم ينشر عنه بعد عام ١٩٤٧ وإحصاءات الميزان التجارى توقف نشرها عام ١٩٦٣ ، وتقديرات الدخل القومى لم ينشر الجهاز شيئاً عنها منذ سنوات، وإحصاءات الانتاج الصناعى لم ينشرها الجهاز منذ عام ١٩٦١ ، ونشرة الإحصاء الشهرى للانتاج الصناعى لم تصدر الا فى أربعة شهور منذ يناير حتى إبريل ١٩٦٣ وتوقفت وليست هناك إحصاءات منشورة عن العمالة منذ ١٩٦٢ ٥٠ وهكذا !

(هذه البيانات مستخلصة من نفس قائمة مطبوعات الجهاز الصادرة عام ١٩٦٧) ٥

وإذا فرضنا أن الباحث قد استطاع أن يحصل على الإحصاءات التى أعددتها الجهاز فى الموضوع الذى يعنيه ، فليس فى وسعه التحقق من الطريقة التى اتبعت فى الوصول الى الإحصاء ، وليس من حقه إذا لم يقتنع بدقة النتائج الإحصائية التى انتهت إليها الجهاز ، أن يجرى بنفسه أو عن طريق المركز العلمى أو الجمعية الإحصائية التى ينتمى إليها أى استقصاء فى الموضوع ٥

الحظر المقيّد

أما بالنسبة للإحصاءات التى لا تدخل ضمن برامج الجهاز ، فإن التواصل إليها ينزل عليه « حظر مقيّد » ٥ فليس فى وسع الباحث أو الجمعية العلمية أن تجرى بحثاً أو أن تتوصل إلى أرقام الا إذا استأذنت الجهاز المركزى ، فأذن لها كتابة ٥

فالباحث الذى يريد أن يجرى بحثاً اجتماعياً عن حالة قرية معينة ٥٠ سكانها وكيف يعيشون والدخل وطريقة توزيعه والخدمات ومدى كفايتها ومدى المأمم - بالقراءة أو الكتابة ٥٠ والحالة الاجتماعية من زواج وطلاق ،

يجد نفسه معرضا للعسكرة إذا لم يكن قد طلب حلفا موافقة جهاز التعبئة والإحصاء كتابة ! وطالب العلم الذى يعد رجالة للدكتوزاه يضمونها أجهاتا إحصائية عليه أن يرضى بعته على الجهاز المركزى ليأذن له بالنشر . وقد حدث فعلا أن أبلغ جهاز التعبئة والإحصاء سلطات البوليس ضد استاذة جامعية لأنها تجرى بحثا بإحدى قرى الجيزة بغير اذنه . كما حدث أن استدعى بعض أساتذة الجامعة والكتاب الى مبنى الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء لأسباب مماثلة .

وهى حالة تثير القلق ..

لذلك لم يكن غريبا ، أن نجد أن كثيرا من أساتذة الجامعات فى أبحاثهم يتمثلون فيها يقدمونه من رأى فيقولون أنهم يريدونه ، فى حدود المعلومات والبيانات المتاحة ، ولم يكن غريبا أن بعض الباحثين كان أسهل عليهم أن يجرؤوا بحوثهم عن شئون بلدهم فى الجامعات الأجنبية فى الخارج أو عن طريق الأمم المتحدة ، أو أن يؤثروا اجراء دراسات أكاديمية عن اقتصاديات دولة أخرى ، يقدمونها كنماذج للبحث الذى استصى عليهم القيام به ..

وهو أمر محزن حقا ..

وبذلك تقلص نشاط الجمعيات الإحصائية ومراكز الإحصاء والبحوث الى مجرد دراسات نظرية لا تمت الى التطبيق العلمى بقسلة وتفقر الى البيانات الملمية .

وليس الصعاب قاصرة على رجال العلم والباحثين والجمعيات العلمية .. بل ان الضباب تحل الى أجهزة الدولة والقطاع العام ذاتها . فحسرية تداول البيانات والمعلومات بين أجهزة الدولة قد أختفت تحت وطأة نظام صارم يحتكر الأرقام والمعلومات ، ويجعل فى كل وزارة إدارة تسمى إدارة الإحصاءات المركزية تتبع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وتخرج عن اختصاص الوزير المختص ، حتى ان النشرة الاقتصادية للبنك المركزى لا تصدر الا بموافقة الجهاز .

فرق بين الالتزام والاحتكار

وإذا كان من المسلم به أن وجود هيئة مركزية للإحصاء ضرورة لازمة . فانه ينبغى ألا تخلط بين أمرين : حق هذه الهيئة المركزية فى أن تلزم المؤسسات والأفراد بتقديم بيانات معينة لتكون أساسا للبرامج الإحصائية

التي نعملها • وهو أمر يختلف عن أن يكون لهذه الهيئة المركزية • احتكاك الإحصاءات والبيانات • فلا تجيز لجهة أخرى سواء أكانت في الجامعة أو مراكز البحث أو المؤسسات العامة أن تجري إحصاءات على مسئوليتها العلمية وبوسائلها الخاصة أو أن تقوم بدراسات لحالة السوق أو لظروف اقتصادية واجتماعية • لأن ذلك كله يدخل في عموم كلمة «الاستقصاءات» التي لا يجيز الجهاز المركزي للتعينة والإحصاء بقرار منه • أن تقوم بها أية جهة أخرى •

وبعد أن كان الحظر الذي قرره قرار إنشاء الجهاز المركزي ينصرف إلى الوزارات والهيئات والأفراد في الحكومة وفي القطاع العام أو الخاص • امتد إلى ما ينشر في المجلات والصحف • فقد أصدر رئيس الجهاز في ١٠ فبراير ١٩٦٨ قرارا أضاف سريان الحظر على ما ينشر في الصحف والمجلات والمطبوعات على اختلاف أنواعها من البيانات والمعلومات الإحصائية ونتائج الاستفتاءات ثم أضاف إليها بعد ذلك نتائج الاستقصاءات كما أسلفنا •

فليس الحظر قاصرا على الإحصاء الرقبي بل إنه يتناول البيانات وللمعلومات ونتائج الاستفتاءات والاستقصاءات •• أي أنه يلغى حق استخلاص النتائج ويلغى حرية التفكير والبحث العلمي • ويحيل المجلات العلمية والصحف إلى مجرد أدوات جامدة لا تتصدى لبحث جاد إلا من خلال ما يقدمه لها الجهاز المركزي للتعينة والإحصاء • وهو عبء ثقيل الوطأة على حرية الصحافة وحرية البحث العلمي •

وفي ١٥ أبريل ١٩٦٨ نشر الأهرام الاقتصادي • وهو منبلة لها مكانتها العلمية في مصر والخارج بحثا عن الجوانب الاقتصادية التي أشار إليها برنامج ٣٠ مارس ووجه فيه نقدا مشروعا إلى علاقة جهاز الإحصاء بجهاز التخطيط في مرحلة ما قبل النكسة وكان مما قاله :

« كذلك لم تكن توجد رابطة موضوعية بين الأجهزة الإحصائية وأجهزة التخطيط المختلفة • إلا فيما لا يعتنى بجميع الأرقام وتبويبها • وبدلا من أن تكون أجهزة التعينة والإحصاء في خدمة أجهزة التخطيط والتنفيذ • عن طريق تقديمها الدراسات الإحصائية التي لا يمكن أن تقوم خطة شاملة صحيحة قبل التزود بها • نجد العكس • فاجهزة التخطيط والأجهزة التنفيذية هي التي كانت في خدمة جهاز التعينة والإحصاء • وتحول الأمر إلى استثمارات دورية متضاربة يرسلها جهاز التعينة والإحصاء إلى الأجهزة الأخرى مع تعليمات صارمة بضرورة ملء هذه الاستثمارات في

مدة زمنية محدودة لا تعتمد عليها ، وكان هذا يتفقد على حساب الدقة الواجبة ودون ما مراعاة الى أن الأرقام التي تقدم الى التمتبة والاحصاء في هذه الحالة لابد وان تشوبها نسبة من الخطأ غير يسيرة ، وبعد ذلك تقسوم أجهزة التمتبة والاحصاء بتجميع البيانات وهي - كما قلنا - لا تخلو من الأخطاء ، وتكون النتيجة الحتمية هي الحصول في النهاية على صورة مشوهة للمواضيع محل الدراسة نظرا الى ما تراكم فيها من الأخطاء التي تجعلها بعيدة كل البعد عن الحقيقة » .

ثم دعا الكاتب في مقاله الى ادماج جهاز الاحصاء مع جهاز التخطيط . ولكن الجهاز المركزي لم يرض عن هذا الرأي وارسل في استدعاء الكاتب يناقشه وملوحا بالسلطة :

والواقع ان هذا الرأي قد رددته في نفس الوقت بعض الاقتصاديين الذين شاركوا في ندوة اقتصاد الحرب ، فقال احدهم بالنص « كذلك لابد من أن يفصل جهاز الاحصاء المركزي عن ادارة التمتبة وأن يلحق الاحصاء بالتخطيط » .

ثم جاء بيان ٣٠ مارس ، وكلف الوزيران دكتور محمد حلمي مراد ودكتور عبد العزيز حبازي باعداد خطة لتنفيذ البيان في القطاع التنفيذي ، وجاء في تقريرهما الذي عرض على مجلس الوزراء :

« ان لجنة الخطة يجب ان تأخذ مكانا اعلى من مستوى الوزارات حتى يلتزم الجميع بالخطة فتتبع رئيس الجمهورية مباشرة ويلحق بها الجهاز المركزي للتمتبة والاحصاء » .

احتكاك التقدم الالكتروني :

ومن المواقف الخطيرة التي تقف في وجه تقدم البحث العلمي ، هذه القيود الخطيرة التي فرضت على الآلات الاحصائية . وقد يتبادر الى الذهن ان هذه القيود لا تتناول غير الآلات الاحصائية الحاسبة الالكترونية المعروفة « بالكمبيوتر » . ولكن الواقع ان قرار الحظر ينصرف الى كافة انواع هذه الآلات الاحصائية حتى في صورتها البدائية من آلات يدوية او ميكانيكية او كهربية .

فلا يجوز لاجهزة الحكومة والقطاع العام ان يستعملها او تشتريها

أو متباجرها إلا بعد الحصول على موافقة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء * .

وقد يكون مفهوما أن يخضع استيراد هذه الآلات الإحصائية لتنظيم المركزي الذي يسرى على كافة ما تقوم المؤسسات باستيراده خدمة لنشاطها، فيما يتعلق باستخدامات العملات الأجنبية، لما أن يكون لجهة واحدة سلطة تملو سلطة الوزير المختص الذي تتبعه المؤسسة أو شركة القطاع العام ، فيكون لها أن تناقش شروط العقد وتعده أو ترفضه كلية . . فهو أمر غريب حقا .

ولقد أصبح العصر الذي نعيش فيه ، عصر العقول الإلكترونية ، وبقدر التوسع في استخدام هذه الأجهزة الحديثة يكثر مانصل الى نتائج حسابية دقيقة وتقديرات سليمة وكفاية في الاداء . ومعركة اليوم هي معركة العلم الحديث الذي يجب ألا تقف في طريقه أية معوقات .

ولكن يبدو أن الجهاز المركزي قد استند الى ما قضى به قرار انشائه من اخضاع جميع وحدات الإحصاء والحساب الآلى في الحكومة والقطاع العام لرقابته وتفتيشه ، فبد اختصاصه لكى يصبح « وصيا » على العقود التي تبرمها هذه الجهات العامة لاستخدام الأجهزة الحاسبة .

بل انه يبدو أن الجهاز يريد أن يقيم حاجزا أمام الانتفاع بالعلم الالكتروني ذاته في بلادنا . فلا يجوز طبقا لتعليمات إدارية ، أن يصرح بالسفر للتدريب على استخدام أجهزة الكترونية حاسبة الا بالذن من الجهاز المركزي للتعبئة . بل انه يتجه الى فرض رقابته على أية دورات تدريبية على استخدام الأجهزة الحاسبة وفي معاهد الجامعة ذاتها .

ومن المعروف أنه في محاولات تكررت أخيرا يحاول أن يضم تحت جناحه معهد الدراسات والبحوث الإحصائية في جامعة القاهرة .

حتى نعرف عدونا

وما دمنا في صدد الحديث عن معوقات البحث العلمى . فإن هناك معوقات أخرى لا علاقة لها بالجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء . . هي

* هذا ما كان ينص عليه القرار الجمهورى رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المعاهد للامتحان أو شراء أو تأجير الآلات الإحصائية . . في الحكومة والقطاع العام ، وقد ألغى هذا القرار الجمهورى بموجب القرار الجمهورى رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٧٦ .

الصعوبة الشديدة التي يعانيها الباحث في متابعة المجلات العلمية الأجنبية وأحدث ما يصدر من مؤلفات . وكثير من المجلات العلمية تقف صعوبات في استيرادها مع أنه يجب أن يكون لها أولوية مثل أولوية الجيز اليومي . وفي الوقت الذي نطالب فيه أساتذة الجامعات بأن يمكنوا على دراسة عدونا المتربص بنا يجب أن نتيج لهم الوسائل الكفيلة بالحصول على المعلومات الكافية عن العدو . . المعلومات التي يمكن أن نجدها في عشرات المجلات والكتب التي تصدر في الخارج . فإن إجراءات الرقابة الخارجية - وهي إجراءات لا نناقش في ضرورتها بالنسبة للظروف الحاضرة - يجب أن تتسع في أفق نظرتها لكي لا تعتمد الى ما يجب ان نعرفه عن العدو . اقتصاديات اسرائيل . . حياتها الاجتماعية
أحزابها السياسية . . تركيبها الطبقي . . أوضاعها العسكرية . . فقد أصبح واضحا لنا يجب أن نعرف عن العدو أكثر مما يعرف العدو عنا . ولهذا لم يكن غريبا أن يطالب بعض كتابنا بانشاء « مركز للدراسات العبرية والصهيونية » في مصر « حتى يمكننا فهم العقيدة الاسرائيلية وهي اهم العناصر اللازمة لاية مواجهة مع العدو اذا اردنا ان يكتب لها النجاح » .
والخطر . . والمعرفة ودواعي الأمن أسلحة نحارب بها العدو .
ولكننا يجب الا نحولها الى اسلحة موجهة ضد علمائنا وباحثينا .
تلك اساسية من اساسيات معركتنا اليوم ضد اسرائيل . .

كلمة أخيرة عن الحريات العامة وحرية البحث العلمي *

والآن .. ما الذى يمكن أن نستخلصه من المناقشة التى أدارها الأهرام « بمناسبة » الواقعة الخطيرة التى أثارها ، ولا أقول « بشأن » هذه الواقعة ، لأن الأهرام كان حريصا على ألا يتناول بالتعليق إلا المسائل العامة التى بدت بمناسبة هذه الواقعة ، لا أن يتناول الواقعة ذاتها المطروحة على جهات التحقيق القضائية .

إن أية مناقشة إذا لم تنته بنا إلى نتائج واقتراحات محددة ، فلها لا تحقق الغرض منها وتصبح أشبه باستهلاك للكلمات وأقرب إلى « التنفيس » منها إلى « التوجيه والمشاركة » .

وتحقيق « الغاية الاجتماعية » من المناقشة يقتضى أن نلف عندها بالتحليل والاستخلاص ..

لقد أثار الواقعة الخطيرة التى نشرها الأهرام قضيتين : قضية الحريات العامة وقضية البحث العلمى . ولكن المناقشة ذاتها أثارَت قضية ثالثة هى قضية « حق النقد » . فقد انتقل هذا الحق بصورة فعالة ملموسة من نطاق « تقرير الحق » إلى مستوى « ممارسة الحق » . فلم يعد كافيا أن تؤكد كل يوم أهمية النقد والنقد الذاتى وأن نزيد ونعيد فيما ذكره الميثاق بهذا الشأن ، ثم يقف الأمر عند هذا الحد . ومع ذلك فإن للنقد أصوله وضوابطه التى تجعله أساسا للمجتمع « الحر » « المستنير » ..

من أن يبني على وقائع ثابتة أو مسلم بها ، وأن يكون إبداء للرأي الموضوعي في هذه الوقائع دون مساس بالأشخاص ، ومع تقدير كاف لمسئولية المجتمع . وفي هذه الظروف فإن النقد الذي وجهه الأحرار واشتركت فيه آراء مختلفة لاساتلة في الجامعة وخبراء ومواطنين عاديين ، لم يصادف ضيقا عند أحد من المسؤولين الذين تناولوا النقد اختصاصات الجهات التي يشرفون عليها أو أسلوب ممارسة هذه الاختصاصات . ففى تعليق السيد وزير الدولة « أن مجرد نشر هذا الموضوع في هذه الظروف علامة صحية مشجعة تدل دلالة واضحة على أن مجال النقد قد أصبح مفتوحا دون ماحد وحتى إذا مس هذا النقد جهازا من أجهزة الدولة بعد أن كان من العسير توجيه هذا النقد من قبل » . وفى تعليق السيد رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إيمانه بأن « النقد الحر للبناء هو الأساس الذى تركز عليه الحرية الحقيقية والديمقراطية السليمة » وأنها كانت فرصة أبحاث له اللقاء بعض الضيوف على اختصاصات هذا الجهاز للرأى العام » .

قضية الحريات العامة

هل من جديد

وبعد ، فلنبدا بقضية الحريات العامة ولا أريد هنا أن أتعرض للواقعة المحددة التى أثارت قضية الحرية وضماناتها فى مجتمع ما بحد ٣٠ مارس ، فإن أمرضا فى يد النيابة العامة كما أسلفت تتصرف فيه وفق ما يحليه عليه ضميرها وما يفرضه التطبيق السليم للقانون .

ولكن أى جديد يمكن أن أضيفه من « حيث المبدأ » على ما تضمنته بيان ٣٠ مارس فى هذا الشأن ، وعلى ما تناولته مناقشات المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى وتوصياته ، خصوصا وإن هذا الموضوع محل اهتمام القيادة السياسية فى الوقت الحاضر ، وأن قانونا للحريات أصبح وشيك الصدور ، وهو فيما أعلم - وقد كان فى فرصة إبداء الرأى فيه فى لجنته الفنية بوزارة العدل - يتضمن من الضمانات ضد التقيض والاعتقال ، ما يتفق مع الاتجاه العام الذى بدأ سواه قبل إعلان بيان ٣٠ مارس أو خلال مناقشاته أو فى توصيلات المؤتمر القومى العام . وبالتالي فإن بعض التعليقات التى وصلت الأهرام وتساءلت : جميل منكم أن تنهروا قضية حرية البحث العلمى وقضية الحريات بصفة عامة .. ولكنكم تنأون عن حالات مضت عليها سنوات .. ولم تبت فيها بعد ؟ .. هذه

التعليقات ٠٠ لن تجد اجابة عليها ، الا فى قانون الحريات الذى يحدد أقصى مدة للاعتقال والذى يرسم طريق التنظيم منه أمام جهة قضائية ٠٠ وهو يحد لا يقر هذا الاجراء الا فى ظروف الطوارئ الاستثنائية التى تجازها البلاد وفى الحدود التى يتعرض فيها أمن الوطن للخطر ٠٠ أى أنه الصيغة المطلوبة لرفع التعارض بين حرية الوطن وحرية المواطن .

ملاحظات جديدة :

وح ذلك فإن لي بعض ملحوظات فى هذا الشأن :

١ - أننا نتوقع من النائب العام وهو الأمين على سيادة القانون ، أن يصدر منشورا الى وكلائه يؤكد فيه أن الأصل فى اجراء التحقيق أن يتم فى حرم النيابة أو القضاء . ولا يجوز أجرأؤه فى مكان آخر الا وفق ما تتطلبه طبيعة التحقيق أو دواعيه . مثل اجراء التحقيق فى محل ارتكاب الحادث فى بعض الحالات ، ومثل الانتقال لسماع أقوال مريض فى منزله ، أو بالنسبة لما قد يقع من حوادث فى جهات نائية أو ظروف تستدعى الانتقال الفوري ، على أن يتم التحقيق فى هذه الحالة فى أقرب قسم للشرطة مفتوح للجمهور .

٢ - ان سرية التحقيق ، بمعنى ألا يسجج للمتهم بالاستمئانة بمحام أثناء التحقيق معه أو بمعنى أن يحظر البشـر عنه ، اجراء يجب أن تكون له ضوابط معينة توفق بين دواعى السرية الحقيقية وهى مصلحة التحقيق والكشف عن الحقيقة وبين حقوق المتهم فى الدفاع . وقد سبق لى فى رسالة عملية قدمتها الى جامعة القاهرة عام ١٩٦٤ أن اقترحت علـاجا لهذه الحال ، أن يعدد لسرية التحقيق مدة شأنها شأن الحبس الاحتياطى ، الذى اذا انقضت عليه مدة تعين عرض الأمر على القضاء ليأذن بامتدادها . كذلك فى سرية التحقيق يمكن أن يقال أنه اذا انقضت مدة معينة ولم ينته التحقيق تعين عرض الأمر على القضاء لينظر فيما اذا كان هناك داع حقيقى لاستمرار السرية . وفى نفس الوقت فإن هذه السرية يجب ألا تحول بين المتهم وبين الاستمئانة بمحام يشهد استجوابه ويمكن له الاطلاع على ملف التحقيق . وهو اقتراح نرجو أن يكون تحت نظر المشرع وهو يعيد النظر فى قانون الاجراءات الجنائية الحالى .

أما إذا أريد على اجراءات التحقيق ستار كثيف من الصميم ، فإن ذلك من شأنه أن يجعل بحق المواطن الذى أن يعرفوا ما يجري لى المجمع الذى

يمشون فيه ويفتح الباب للتكهنات والاراجيف .. ومن المجهز أنه كثيرا ما تفشى معلومات التحقيق التي تفترض سريتها من نفس رجال الضبط أو التحقيق بينما تبقى سرية على المتهم ومحميه .

٣ - أن هناك إجراءات بديلة للحبس الاحتياطي أو للاعتقال في ظروف الطوارئ ، وهي تحقق مصلحة التحقيق أو الأمن القومي ، ولكنها أقل وطأة واعناقا . مثال ذلك « تحديد الإقامة » أو « الوضع تحت الرقابة » وهي إجراءات بديلة ، تجنب المتهم - والأصل فيه أنه يرى حتى تثبت ادانته ، كما تجنب أى شخص تقتضى دواعى الأمن اتخاذ إجراء وقائي ضده - متاعب السجن أو مكان الحجز وإيلام البعد عن الأهل والعزل عن المجتمع ، كما تسمح باختباره والتحقيق من أنه يمكن أن يسلك سلوكا قويا .

وبطبيعة الحال فإن هذه الإجراءات يجب أن تكون محاطة بنفس ضمانات تحديد أقصى مدة لها وجواز التظلم منها .

قضية حرية البحث العلمى

أولا : حقائق في التشريع

أما عن قضية حرية البحث العلمى واختصاصات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، فإن المناقشة فيها قد أكدت الحقائق الآتية وهى ليست موضع خلاف - حتى من وجهة نظر الجهاز المركزى .

١ - أنه لا قانون الإحصاء والتعداد الصادر عام ١٩٦٠ ولا قانون التعبئة العامة الصادر فى نفس السنة فيه ما يفرض قيودا على نشر البيانات أو إجراء الاستقصاءات . وإذا كان قانون الإحصاء يلزم الأفراد والهيئات بأن يقدموا الى الجهة المكلفة بالإحصاء جميع البيانات اللازمة ، إلا أنه لا يقيد حريتهم فى جمع البيانات أو نشرها .

٢ - أن الحظر قد تقرر بموجب قرار انشاء وتنظيم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الصادر عام ١٩٦٤ . وكان مقصودا على عدم نشر أية بيانات الا من واقع إحصاءات الجهاز المركزى ، فإذا كانت غير مقررّة ضمن برامجه ، يتعين لنشرها الحصول على موافقة الجهاز . كما أن قرار انشاء الجهاز المركزى هو الذى أخضع جميع وحدات الإحصاء والحساب الآلى فى الحكومة والقطاع العام لرقابته وتفتيشه بما فى ذلك الآلات الإحصائية والجانبية اليدوية والكهربائية والإلكترونية لضمان استغلالها

بها يتفق مع البرامج الاحصائية وضمان كفاءتها . ثم صدر قرار آخر مد
الحظر الى تعاقب القطاع العام على استخدام هذه الاجهزة .

٣ - ان القرارات التي صدرت بعد ذلك من الجهاز المركزي قد توسعت
بعد ذلك في تطبيق الحظر في شقيه : شق البيانات الاحصائية وشق
استخدام الاجهزة الحاسوبية .

ففيما يتعلق بالشق الاول ، امتد الحظر الى اجراء الاحصاءات او
الاستفتاءات لا الى مجرد نشرها ، كما امتد الحظر الى الاستقصاءات
ايضا .

وفيما يتعلق بالشق الثاني ، لمتد الحظر ، بقرار من الجهاز المركزي
للتعبئة ، الى تنفيذ البرامج الحاسوبية والاحصائية او اجراء اختبارات
لها .

٤ - انه طبقا للقرارات القائمة أصبح الأصل في نشر البيانات
وجمعها هو « المنع » لا « الاباحة » . كما أصبح التعاقد على استخدام
الاجهزة الحاسوبية والاحصائية في شركات القطاع العام خاضعا لموافقة
الجهاز .

والنقد في هذا هو نقد للتشريع القائم وللقرارات المنظمة لاختصاصات
الجهاز المركزي للتعبئة وليس نقدا للقائمين عليه .

ثانيا : حقائق في التطبيق

ولكن هناك حقائق اعتقد انها ثابتة وان كان للجهاز المركزي تحفظات
بشأنها وهي تتعلق بالنتائج التي ترتبت على هذه القيود والاسلوب الذي
تجرى عليه ممارستها :

١ - فقد ثبت أن هناك « معاناة » شديدة تواجه الباحثين في الحصول
على البيانات اللازمة لأبحاثهم . وهذه المعاناة قد عبر عنها أحد أعضاء
هيئة التدريس بالجامعة حينما سرد ما يعانيه الباحثون في الخارج قائلا
« والله أعلم ما عانيته في الحصول على البيانات اللازمة لبحوثنا والوقت
الذي قضيناه في الحصول عليها » ومثل قوله « والمشاكل التي يواجهها
الباحث الآن في الحصول على الاذن باجراء دراسة ميدانية او الموافقة
على دراسة احصائية تستغرق ولا شك وقتا طويلا » (دكتور عمرو محيي
الدين في مقاله بأهرام ١٩ أكتوبر) . ومن يطلع على خطاب السيد /

على إبراهيم غنيم عضو بعثة الدكتوراه والذي نشره الأهرام فى ١٧ أكتوبر كنموذج للمصوقات التى يصادفها الباحثون ، يحس بالمرارة التى عاناها فى الحصول على موافقة الجهاز المركزى على إجراء بحث ميدانى فى موضوع تنمية اتقياات الادارية •

٢ - ان هناك معاناة أيضا تواجه العاملين فى القطاع العام فى الانتفاع بالأجهزة الالكترونية الحاسبة •

وهذه المعاناة قد كشف عنها موضوع تعليق الدكتور نعيم أبو طالب الأستاذ بكلية الهندسة (أهرام ١٧ أكتوبر) كما أورد بعض وقائمهـا بالتفصيل مدير التخطيط بشركة النصر لصناعة السيارات (أهرام ١٨ أكتوبر) •

٣ - كذلك فان أسلوب مباشرة هذه الاختصاصات الموسعة ، قد انتهى فى بعض الحالات الى إبلاغ البوليس (كما حدث فى حالة الأستاذة الجامعية التى كانت تجرى استقصاء فى قرية بالجيزة) أو الى فرض قيود على السفر لأغراض تتصل بالأجهزة الالكترونية (كما حدث فى حالة المهندس عادل العبد) أو الى محاولة ضم معهد الدراسات والبحوث الاحصائية فى جامعة القاهرة •

وقد سلم الجهاز المركزى بأنه حقيقة اتخذ إجراء إبلاغ البوليس ضد القيام ببحث ميدانى دون موافقته • وعلل بذلك بقوله فى تعليق بحث به الى الأهرام « بأن الفرض الأساسى من إبلاغ سلطات البوليس هو وقف هذه المحاولات التى تكررت وخوفا من تسرب نتائج لا يعرف ماهيتها الى جهات أجنبية » • كما أقر بأنه اتجه الى بحث امكان جعل تبعية معهد الدراسات الاحصائية للجهاز وأنه نتيجة لعدم موافقة مجلس جامعة القاهرة على ذلك ، اتجه الى انشاء مركز للتدريب تابع له • ولكن الجهاز نفى أن له علاقة بالتصريح بالسفر للتدريب فى الخارج على الأجهزة الالكترونية •

مسئلة مطروحة

فى ضوء هذه الوقائع الثابتة أو المسلم بها ودون حاجة الى الدخول فى تفاصيل أخرى - أصبح واضحا أن المناقشة التى جرت بشأن اختصاصات الجهاز المركزى للتمتعة العامة والاحصاء وحرية البحث العلمى ، تطرح عدة أسئلة •

١ - هل من المقبول أن يكون لهذا الجهاز مع وضعه الذي أشرنا إليه هذه الاختصاصات المربسة التي تجعل الجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية والجمعيات العلمية خاضعة لحض مشيئته أن شاء إذن لها بأجراء البحث أو الاستقصاء أو بنشر البيان أو الإحصاء ؟

٢ - اليس من الأفضل أن يصبح جهاز الإحصاء تابعا لوزارة التخطيط أو لجنته العليا بدلا من ادماجه مع التبعة في جهاز واحد ؟

٣ - اليس من الملائم أن يسمح في غير الحالات التي يقتضيها الدفاع والأمن القومي بمتعدد الجهات التي تتولى الإحصاءات والاستفتاءات وجمع البيانات ؟

الاقتراحات معددة :

وهذه الأسئلة يمكن أن تنتهي بنا إلى اقتراحات محددة .

وقبل أن نعرض هذه الاقتراحات ، نرى لزاما أن يكملها مبدآن هامان :

المبدأ الأول : هو حرية البحث العلمي .

والمبدأ الثاني : هو حماية المصلحة القومية العليا .

وفي تحقيق هذين المبدأين لابد من الاسترشاد بأهداف المجتمع في التنمية والتخطيط لها ، وبما تفرضه الظروف الحالية التي يجتازها بلدنا ، من حيطة وحذر .

الاقترح الأول : إعادة فصل الإحصاء عن التبعة .

ذكر السيد رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في تعليقه الذي نشره الأهرام في ١٥ أكتوبر أن « التبعة العامة ليست التبعة العسكرية إذ أن القوات المسلحة يتبعها قسم خاص بالتبعة العسكرية وأما التبعة العامة فهي عملية حصر وتقييم لقوى الدولة الانتاجية والبشرية والمتابعة المستمرة لهذه العملية وقت الطوارئ وليس في وقت الحرب فقط بل يشمل ذلك الكوارث والأوبئة والمفروقات الكبرى وغير ذلك مما قد يواجهه الدولة » وأن هذا الجهاز يؤدي عمله استنادا إلى الإحصاءات المتشعبة التي يتم جمعها دوريا لهذا الغرض وأن « هذه الإحصاءات تؤدي إلى توفير احتياجات أجهزة

الدولة المدنية وقت الطوارئ بناء على الخطط المعدة لهذا الغرض » وانه قد تم دمج الجهاز الاحصائي المدني مع جهاز التعبئة عام ١٩٦٣ توحيدا للجهد الاحصائي ولتحفز الازدواج واخراج التعبئة العامة من النطاق العسكري الى وضعها الصحيح .

وفي الرد على ذلك فانه لا خلاف في أن الاحصاء ضروري للتعبئة كما هو ضروري لكافة نواحي النشاط الاجتماعي . غير أن الواضح من تعليق السيد رئيس الجهاز انه مع تمسكه بالفارق بين التعبئة العسكرية والتعبئة العامة ، قد اقر بأن اختصاصات التعبئة العامة هي اختصاصات «طوارئ» . وقد سبق أن أورد الأهرام نص المادة الأولى من قانون التعبئة العامة التي تدل على انها لا تعلن الا في حالة توتر العلاقات الدولية أو قيام خطر الحرب أو نشوب الحرب . ومن ثم - حسبما رسمها القانون - فهي أكثر اتصالا بظروف الحرب ، أما اختصاصات الاحصاء فهي اختصاصات دائمة .

والاحصاءات التي تطلبها ادارة التعبئة او التي يجب أن توضع تحت تصرفها لا تستدعي دمج جهاز الاحصاء وجعله تابعاً لجهاز التعبئة . وقد أشار الدكتور أحمد عبادة سرحان مدير معهد الدراسات والبحوث الاحصائية في تعليقه الذي نشره الأهرام في ١٧ أكتوبر ، الى أن هذا الدمج ليس في صانح تطوير الاحصاءات وأنه لا نظير له في الدول الأخرى . كما أيد هذا أساتذة الجامعة وخبراء الاقتصاد الذين أبدوا رأيهم في هذا الموضوع . (د . اسماعيل صبرى عبد الله في مقاله المنشور بالأهرام أمس) . وهو نفس الرأي الذي سبق أن عرضه الأهرام الاقتصادي في مقاله المنشور في ١٥ أبريل ١٩٦٨ بمناسبة مناقشة بيان ٣٠ مارس اى منذ شهور سابقة على هذه الواقعة الخطيرة التي كانت مناسبة لتجديد الدعوة الى هذا الرأي .

الاقتراح الثانى : تسمية الاحصاء للتخطيط :

ذكر السيد رئيس الجهاز المركزى في تعليقه ان « الاحصاءات هي التى تؤدي الى توفير احتياجات أجهزة الدولة المدنية وقت الطوارئ بناء على الخطط المعدة لهذا الغرض » ، وهو بذلك يسلم بأن الاحصاءات ضرورية لازمة للتخطيط . ولا يختلف التخطيط الشامل الذى تنتهجه السياسة الاشتراكية في التنمية عن خطة الطوارئ . فكلاهما لا يستطيع أن يعد الا من خلال الاحصاء .

لذلك سلم الجهاز المركزي في تعليق آخر بعث به الى الاهرام بان تقرير الدكتور محمد حلمي مراد والدكتور عبد العزيز حجازي عن خطة تنفيذ برنامج ٣٠ مارس قد تعرض لتبعية الجهاز ، فكان الجهاز لم يتعرض على منطق هذه التبعية وأن يكون للتخطيط ، ولكن اعترضه كان على فصل الاحصاء عن التبعية . وقد أوضح الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله فى مقاله المنشور بالاھرام اأمس أهمية علاقة الاحصاء بالتخطيط ووجوب أن يكون تابعا له خصوصا فى مرحلة التنمية الشاملة .

الاقتراح الثالث : حرية جمع البيانات هى الأصل والمنع هو الاستثناء :

أن منطق حرية البحث العلمى ، وفتح الطريق أمام الدولة العصرية يقتضى بان يكون الأصل هو حرية جمع البيانات والاحصاءات وأجراء البحوث والاستقصاءات ، وألا يكون هذا الحق احتكارا لجهة واحدة ، بل أن تعدد البيانات شئ طبيعى ولازم على حد تعبير الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله فى مقاله بالأمس . وإذا كان منطق المحافظة على الأمن القومى ، خصوصا فى الظروف الحالية ، يقتضى وضع قيود على نشر بعض البيانات (وذلك بصرف النظر عما يراه البعض من أن السرية مفهومها التقليدى لا يمكن أن تتوافر فى مجتمع اليوم) - فإن حرية البحث العلمى يجب أن تكون هى الأصل وأن تحدد الحالات المستثناءة التى يفرض حظر فيها (مقال الدكتور عمرو محيى الدين أھرام ١٩ أكتوبر) .

ومن هذا فانه يمكننا أن نقترح أن يكون للجامعات والهيئات العامة ومراكز الانساج أن تجرى البحوث والاحصاءات والاستقصاءات على مسئوليتها العلمية دون أن يعد حريتها فى ذلك إلا ما يبلغ اليها من الجهاز المختص على أن اعتبارات المصلحة العامة تقتضى عدم اجرائه أو نشره .

الاقتراح الرابع : عن الرقابة على استخدام الآلات الحاسبة والاحصائية :

وضع من المناقشة ، أن هناك آلات حسابية واحصائية مثل اليدوية والآلية والكهربائية لا تقتضى فرض أى قيود على الحكومة والقطاع العام فى استخدامها .

أما بالنسبة للآلات الحاسبة الالكترونية وهى التى يرى الجهاز المركزى للتبعية أن تدخله فى الموافقة على استخدامها ، انما يرجع الى

القائم ما يتبع في أي استخدامات للعملة الأجنبية • وقد يكفي بعد ذلك أن تحصل المؤسسة العامة على موافقة الوزير المختص الذي يشرف عليها دون حاجة إلى تركيز هذه السلطة في الجهاز المركزي للإحصاء مع ما ينتهي إليه ذلك من تدخل في شروط التعاقد ومن فرض وصاية على إدارة القطاع العام غير وصاية الوزير المختص •

أما بالنسبة لما هو مقرر من وجوب حصول شركات القطاع العام على موافقة جهاز التعتية على تنفيذ أي برمج حسابية أو إحصائية في مكاتب الخدمة المتخصصة التابعة لشركات القطاع الخاص أو لفروع الشركات الأجنبية ، فإنها رقابة لا ننازع في مبدئها • ولكن يمكن مباشرتها عن طريق المؤسسة التي تتبعها الشركة أو الوزير المختص الذي يشرف عليها •

وبعد فإن هذه اقتراحات على طريق الوصول إلى المجتمع « المفتوح »
و « المستنول » • •

• وقد صدر قرار بعد ذلك القرار الجمهوري رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٧٦ فالتى هذا التيد •

الفصل الثامن

الحرية والتنمية

ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة
(مادة ٢٣ من الدستور)

« ما هي المتغيرات المالية الكلية بنا ؟

« هل تتناقص الاستثمارات الأجنبية مع الاشتراكية ؟

« متى وكيف وبأي شروط يمكن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية ؟

« الحرية والانفتاح الاقتصادي

« السياسة الاقتصادية الجديدة ليست الفتاحا بل هي شروط

ما هي المتغيرات العالمية المحيطة بنا *

طرحت دعوة الرئيس انور السادات للمؤتمر المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب ، بأن يبدأ فوراً الإشراف على إدارة أوسع حوار ترسم من خلاله سياسة تحقق مطالبنا الوطنية والقومية في إطار المتغيرات التي طرأت على الظروف العالمية المحيطة بنا . سؤالاً هاماً عن المتغيرات .. ما هي ؟ وما أثرها بالنسبة لسياستنا المستقبلية ؟

وقبل أن أحاول الإجابة على هذا السؤال الهام أرى أن نتوقف عند ثلاث ملحوظات هامة .

● **الملحوظة الأولى :** إن الدعوة إلى دراسة المتغيرات الدولية وأثرها على سياساتنا المستقبلية ، هي دعوة علمية وسياسية معا . ذلك أن تحليل المتغيرات الدولية يحتاج إلى تخصص وخبرة ، كما أن ربط المتغيرات بسياساتنا المستقبلية يحتاج إلى نظرة سياسية شاملة . ومن ثم فإن استعانة اللجنة الفرعية التي شكلت لأعداد ورقة عمل عن هذه المتغيرات ، بكثير من أساتذة الجامعات وخبراء الشؤون الدولية والاقتصادية والاستراتيجية ، هو إيدان بالافتتاح الصحيح على علمائنا الذين كانوا ينتظرون دائماً دعوتهم إلى المشاركة الإيجابية في قضايا وطنهم المصرية ، كما أن طرح مثل هذه الدراسات على المنظمات الجماهيرية والشعبية هو الذي

يضمن لها الفهم والتأييد الواسع ، وفي النهاية ، فإن من حق الجماهير أن تعرف لأنها هي المطالبة بتنفيذ هذه السياسات المستقبلية وهي التي تتأثر بها .

● **الملحوظة الثانية :** ان المجتمع الدولي يمر بفترة من الحركة الديناميكية منذ أواخر الستينات ، فالعالم في تغير مستمر . وقد كان عيبنا أننا لا نلاحق هذه التغيرات بالسرعة الواجبة ، في الوقت الذي نشرت فيه إسرائيل منذ سنوات كتاباً عن تصورها للشرق الأوسط في عام ألفين ! فهذه الدعوة إلى النظر إلى المستقبل دعوة بالغة الأهمية في صراعنا الطويل القائم بيننا وبين الصهيونية العالمية .

ولا اعتقد أننا سننتهي من نظرتنا إلى المستقبل بمجرد إعداد ورقة تعرض على المؤتمر القومي . قد تكون هذه الورقة بداية لاستطلاع المستقبل ودراسته والتنبؤ بما سيكون عليه ومكاننا فيه . ولكن هذا الجهد يجب أن يستمر ، فإن صراعنا الحضاري مع إسرائيل مستمر حتى بعد تحرير الأرض .

إن الأمر هنا لا يتعلق بمجرد وضع برامج للتنمية أو خطط لها طويلة أو قصيرة الأمد ، فهذه البرامج توضع لفترة زمنية محدودة لا تتجاوز عادة خمس سنوات . ولكن الأمر هنا يتعلق باستطلاع عوامل طرات على المجتمع الدولي وهي دائمة التغير وبعضها قد لا يظهر أثره إلا بعد عشر سنوات أو عشرين سنة .

● **الملحوظة الثالثة :** أن الدعوة إلى دراسة هذه المتغيرات ، وأثرها على سياساتنا المستقبلية ، لا يعني أنها دعوة إلى النظر في مواثيقنا السياسية الأساسية . حقيقة أننا نذكر قولاً لعبد الناصر « إن الميثاق في يذنا طريق إلى التقدم الاجتماعي وليس ينبغي تحويله إلى حاجز أمامه » - ولكن الأمر هنا يتعلق بما وصفه الرئيس السادات « بأن غايتنا ثابتة ولكننا في حاجة إلى عملية ملائمة مع الظروف المتغيرة وأن علينا أن ندرس إمكانية تحريك الوسائل بكفاءة أكثر في ظروف متغيرة » .

وليس هذه الدعوة .. دعوة إلى الترف الفكري ، ولكنها دعوة ملحة ترتبط بهدف لضعائنا في هذه المرحلة وهو التحرير وبالوسائل التي تستعين بها كل بلوغ هذا الهدف وهو قوتنا الذاتية والعربية والدولية .

وبعد هذه الملحوظات .. أعود إلى السؤال الأصلي وهو : ما هي هذه

المتغيرات. التي ينبغي ان نقوم بتحليلها وتقييمها وتبين آثارها والمواصلة
معهما .

ان الذي نشهده اليوم على خريطة العالم في هذه السنوات الأخيرة امر
مذهل ، ولنتذكر سريعا : وضع حد لحرب فيتنام - اتفاقية برلين
والاعتراف بالبولتين الالمانيتين في أوروبا - الصين الشعبية في الامم
المتحدة - مؤتمر الأمن الأوربي والدعوة الى انتقال الأشخاص والأفكار بين
العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي - الاستثمارات الأجنبية في بلاد
الاقتصاد المخطط مركزيا - التقدم التكنولوجي وأثره على تطوير أسلحة
الدمار - اعتقد أننا بذلك يمكن أن نضع يدنا في يسر على هذه المتغيرات
في عالم اليوم .

ولعل أول هذه المتغيرات وأهمها هو ما بدأ أخيرا من انفتاح بين
الشرق والغرب . ولعله انفتاح قد تجاوز مرحلة تهدئة العلاقات .
واسترخائها الى مرحلة الوفاق ثم مرحلة التعاون .

على خريطة العالم الآن . . نجد أن وحدة العالم الشيوعي تصدعت
بالموقف المتحد بين الاتحاد السوفييتي والصين ، بالموقف المستقل الذي
تتخذه بعض بلاد أوروبا الاشتراكية مثل رومانيا التي انفردت بإقامة علاقات
دبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية وانفردت بعدم قطع علاقاتها مع إسرائيل .
وقد خفت حدة الماركسية الارثوذكسية بعد أن أصبح من المسلم به ان لكل
دولة طريقها الخاص في بلوغ الاشتراكية .

ونجد أن أوروبا الغربية قد ظهرت كقوة مستقلة الى حد كبير الى جانب
الولايات المتحدة تختلف معها في السياسات بل وتتعارض مصالحها
أحيانا ، وهي تسير نحو أوروبا الموحدة بخطوات وثيدة . اليابان أيضا
ظهرت كقوة بدأت تتجه الى أن تلعب دورا سياسيا في جنوب شرق آسيا
وذلك الى جانب قوتها الاقتصادية الهائلة .

ثم اننا نجد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يضمعان مصالحهما
المادية والاقتصادية في الاعتبار الأول ، بينما انتقل دور العامل المذهبي
او الايديولوجي الى المرتبة الثانية في أسباب الصراع أو التقارب . فالي
أي مدى يمكن أن يؤثر هذا الوفاق والتعاون على الموقف من قضيتنا ؟ وهل
يمكن القول بأنه رغم التقارب بين القوتين الأعظم ، تجنبنا للمواجهة ،
فان التطابق لن يكون كاملا في المصالح وان الاتحاد السوفييتي سيمظل

يقوم بدوره « المبدئي » في مساندة حركات التحرر الوطني .. وإلى أي مدى يمكن التحكم في المنازعات الإقليمية ؟

في العالم الشيوعي تغيرت هائلة في النظرة إلى رؤوس الأموال الأجنبية .. رؤوس أموال فرنسية وإيطالية وألمانية غربية تسهم في إقامة مصنع لسيارات الركوب في الاتحاد السوفييتي .. شركة آي . سي . آي البريطانية تنشيء مصنعا في روسيا للآلياف الصناعية يعد من أكبر مصانع العالم .. واليابان تقدم استثمارات قدرها ١٢٠٠ مليون دولار إلى الاتحاد السوفييتي للاسهام في البحث عن المعادن والبتترول في سيبيريا ... الولايات المتحدة تقدم أكبر صفقة قمع إلى الاتحاد السوفييتي .. والاتحاد السوفييتي يورد لها الغاز الطبيعي .

وكثير من دول أوروبا الشرقية عدلت قوانينها وسمحت باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، لعل أحدث هذه القوانين هو القانون الذي أصدرته رومانيا في ٢ نوفمبر ١٩٧٢ ويحيز إنشاء شركات مختلطة يسهم فيها رأس المال الأجنبي . بل إن رومانيا أنشأت بنكا مشتركا مع الكريديت ليونيه الفرنسي .

التطور التكنولوجي المذهل عامل خطير آخر يجب أن نعمل حسابه . ونحن - على حد تعبير الميثاق - قد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء ولا نستطيع أن نتقاسم لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة ! هذا قلناه منذ أكثر من عشر سنوات .

نحن في عصر الفضاء .. عصر الأقمار الصناعية والطائرات النفاثة والمصانع التي تعمل تلقائيا .. في العصر الذي يبحثون فيه عن بدائل للبتترول قد تظهر نتيجتها بعد أقل من عشرين سنة .. العصر الذي أصبح البلاستيك فيه يستخدم بدلا من الخرسانة . وأثر هذا التقدم التكنولوجي يعني ازدياد الهوة اتساعا بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة ..

وقد انعكس هذا التقدم التكنولوجي على نوع السلاح المستخدم والذي يتطور بسرعة مذهلة ، حتى في أسلحة القتال التقليدية .

وإذا نظرنا إلى قوتنا الذاتية والعربية .. تعين علينا أن نعيد النظر في أساليب الاستعانة بقوتنا الهائلة .. التي لازالت «مككة» غير موجهة وغير مستخدمة .

.. استثماراتنا العربية في الأسواق الأجنبية تقدر بحوالى ٣٠ ألف مليون دولار !

فائض السعودية من هوائد البترول يصل في عام ١٩٨٠ طبقا لبعض التقديرات الى عشرة آلاف مليون دولار في السنة !

احتياجات الدول العربية من بترول العالم تصل الى أكثر من ستين فى المائة وفق الاحصاءات التى نشرتها مجلة نيوزويك الامريكية فى عددها الصادر فى ٢٣ يوليو من هذا العام !

الصراع فى منطقة الشرق الاوسط يتخذ بعدا جديدا بعد أن أصبحت إيران المطلة على الخليج قوة عسكرية واقتصادية لا يستهان بها .. تتزود بالسلاح - وهذا هو العجيب حقا ! - لا من أمريكا وحدها بل من الاتحاد السوفييتي أيضا .

اسرائيل تلوح بالها حريصة على الا يقع ما يعكر صفو دول اوربا فى استفادتها من بترول الشرق الاوسط !

أزمة متوقفة فى الطاقة .. ازمان متلاحقة فى النقد الدولى .

هذا كله جانب هام مما يجب أن نقوم بتحليله ودراسته دراسة علمية ، لتكون نظرتنا الى المستقبل أكثر وضوحا ولتكون حركتنا أكثر فاعلية .

هل تتنافى الاستثمارات الأجنبية مع الاشتراكية *

من بين المتغيرات الهامة التي طرأت على الظروف العالمية المحيطة بنا نتيجة لما نسميه بداية عصر الوفاء ، ذلك الانفتاح الاقتصادي بين الشرق والغرب وما استتبعه من تغير النظرة إلى رؤوس الاموال الأجنبية وتشجيع استثمارها .

وقد سبق أن أشرت في مقال سابق إلى رؤوس الاموال الأجنبية التي تسهم في اقامة بعض المشروعات في الاتحاد السوفييتي ، كما أشرت إلى أن بعض دول أوروبا الاشتراكية (يوجوسلافيا ورومانيا) قد عدلت تشريعاتها بما يسمح باستثمار رؤوس الاموال الأجنبية . وقد بدا لي أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من الإيضاح حتى يمكننا أن نعرف على حقائق هذا التغير فنضعه في موضعه الصحيح في نظامنا الاقتصادي الذي يقوم على حتمية الحل الاشتراكي .

وَأول ما يجب أن نلاحظه أن استثمار رؤوس الاموال الأجنبية ليس هو الصورة الوحيدة للانفتاح الاقتصادي ، بل أن هذا الانفتاح يتحقق أساسا في صورة زيادة حجم التبادل التجاري واستيراد التكنولوجيا المتقدمة والتعاون الفني والاستثماري لاقامة مشروعات حديثة . ومثال ذلك تعاون الاتحاد السوفييتي معنا في اقامة مشروع السد العالي ، ومثله أيضا تعاون بعض الشركات الأجنبية معنا في اقامة خط أنابيب البترول .

* جريدة الامم لـ ١٦ أغسطس ١٩٧٢ .

وهذه هي الصورة التي يتم بها الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ منذ سنوات بين الاتحاد السوفييتي وبين الولايات المتحدة وغيرها من دول الغرب ، والذي أصبح متزايدا منذ السنة الأخيرة حينما وقع الاتحاد السوفييتي اتفاقا تجاريا مع الولايات المتحدة في أكتوبر الماضي ، وحينما أبرم مع الولايات المتحدة صفقة القمح التي أربحت على بليون دولار ، ومن المقدر أن يزداد حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي فيصل الى حوالي خمسة بلايين دولار سنويا في نهاية السنوات العشر القادمة وذلك وفق توقعات لجان الكونجرس .

فالمشروعات التي تسهم في اقامتها بعض الشركات الامريكية مثل المشروع الذي تسهم فيه شركة أوكسدينتال للبترول لاقامة خط أنابيب لنقل الغاز من شمال شرقي سيبيريا حتى تصل الى الساحل الغربي للولايات المتحدة ، ومثل مشروع اقامة مجمع ضخ لانتاج المخصبات الزراعية على نهر الفولجا - هي مشروعات لا تتخذ شكل شركات مختلطة يشترك في ادارتها الطرفان ، ولكن التعاون فيها يجري عن طريق توريد الآلات والخبرة المتقدمة والتعاون الفني في تنفيذ المشروع ، أما مدنية المشروع وادارته فانها تبقى للاتحاد السوفييتي .

أما الصورة الأخرى للانفتاح الاقتصادي فهي تتخذ شكل شركة ذات رأسمال مختلط ، أي يسهم فيها رأس المال الاجنبي مع رأس المال الوطني ، وهذه هي الصورة التي طبقتها يوجوسلافيا ورومانيا .

وقبل أن أتناول هذه الصورة بالشرح المفصل ، يطّل علينا سؤال عام « مبدئي » : ألكون الاستفادة برؤوس أموال أجنبية متسافية مع الاشتراكية ، وفي أي الظروف يمكن قبول هذه الاستثمارات ؟

وفي الاجابة على هذا السؤال يجب أن نلاحظ أن للانفتاح الاقتصادي بين الشرق والغرب ، جذوره القديمة . فبعد أن انتصرت الثورة الشيوعية في أكتوبر ١٩١٧ تعرض الاتحاد السوفييتي لحرب أهلية وحرب تدخل عانى منها اقتصاده معاناة شديدة ، مما دعا « لينين » الى أن يعلن في عام ١٩٢١ عما عرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة التي يرمز اليها بكلمة « نيب » . ولا يعنيها من هذه السياسة في هذا المجال الا ما يتعلق بالعلاقة مع العالم الخارجي . ولو رجعت الى وثائق هذه المرحلة من مراحل التحول الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي وقد جمعها البروفسور الفرنسي « شارل بيلهايم » وعلق عليها ، لتبين لنا ان « لينين » كان يدعو الى الانفتاح الاقتصادي على الغرب وعلى الولايات المتحدة بنوع خاص للخروج

من الضائقة التي كان الاتحاد السوفييتي يمر بها ، فهو يقول بالنص في خطاب اللقاء في مؤتمر للحزب عقد بموسكو في ٢١ نوفمبر ١٩٢٠ « ان دخول البلد الاشتراكي في علاقات تجارية مع بلاد رأسمالية يعد عاملا شديدا الاهمية لضمان وجودنا في مثل هذا الموقف المعقد وغير العادي بالمرءة » . وقد عاد بعد ذلك في المؤتمر العاشر للحزب المنعقد في ٨ مارس ١٩٢١ وناقش الانتقادات التي وجهت الى هذه السياسة والقائلة بأننا لم نتخلص من الرأسمالية المحلية لنفتح الباب للرأسمالية الأجنبية ، نذكر « انه من الحيوى أن نقيم تحالفا مع « ترسنتات » الدولة في البلاد المتقدمة لان ازمنا الاقتصادية عميقة الى حد أننا لا نستطيع بمفردنا أن نعيد بناء اقتصادنا المخرب دون آلات ومعونة فنية من الخارج » .

وتطبيقا لذلك... وهذا أمر قد يدعش له البعض... دعا « لينين » الى منح امتيازات للشركات الاجنبية لاستثمار الغابات والاراضي القابلة للزراعة واستخراج المعادن . وقد قدم تقريراً عن ذلك في المؤتمر الثامن لسوفييتيات : كل روسيا الذي عقده في ٢١ ديسمبر ١٩٢٠ قائلا ان من واجبنا أن نضمن لروسيا الآلات والأموال اللازمة لاعادة بناء الاقتصاد ، ثم قال مخاطبا الدول الرأسمالية « ان لدينا مئات الآلاف من الافدنة من الأرض المتنازعة التي يمكن زراعتها بواسطة الجرارات وأنتم تملكون الجرارات والفنيين المدربين ونحن نقترح على كل الشعوب بما في ذلك شعوب البلاد الرأسمالية أن تجعل اعادة بناء الاقتصاد وخلص كل الشعوب من الجوع هدفها الأساسي » .

وقد وافق المؤتمر على اقتراحات لينين في هذا الشأن وعلى مرسوم مجلس قوميساري الشعب بشأن الشروط الاقتصادية والقانونية العامة للامتيازات وقد جاء بها ان حماية الاستقلال الاقتصادي والسياسي لكل اراضي الجمهورية وحماية كل مواطني جمهورية روسيا السوفييتية الذين يعملون في مشروعات الامتيازات يجب ان تشكل الشروط الأساسية للاتفاقات مع أية دولة رأسمالية أو مجموعة من الدول » .

وإذا كان « لينين » قد دعا الى الانفتاح على الغرب ، فان الغرب ظل فترة طويلة متعبا سياسة « تطويق » الاتحاد السوفييتي اقتصاديا حتى قامت الحرب العالمية الثانية وأسهمت الولايات المتحدة في كثير من نفقات تسليح الاتحاد السوفييتي في مواجهة الغزو النازي ثم نشأت السوق الأوروبية المشتركة كتكتل اقتصادي غربي يقابلها الكوميون ككتل اقتصادي شيوعي . ومع ذلك فان المجال لا يسمح بتحليل العلاقات

الاقتصادية الخارجية بين الكتلتين ولكن يكفي أن نقول أن رغبة الاتحاد السوفييتي في الانفتاح الاقتصادي على الغرب أصبحت تتقابلها رغبة مماثلة من الغرب في الانفتاح الاقتصادي على الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى ، ذلك أنه على حد تعبير بعض المعلقين فإن « خلق مصالح اقتصادية متداخلة من شأنه أن يؤثر على السياسة الخارجية للدولتين » وهذا هو المعنى الذي سبق أن ذكره ليتين حينما قال أنه سيصبح من الصعب على الدول الرأسمالية التي تدخل معنا في صفقات أن تشارك في عمل عسكري ضدنا .

ونعود الى الصورة الأخرى للانفتاح الاقتصادي التي تتخذ شكل شركات ذات رأس مال مختلط ، وهي تجربة بدأتها يوجوسلافيا بعد أن أعلنت عما سمته الإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٦٥ ، فبعدما في عام ١٩٦٦ عدلت يوجوسلافيا قانون استخدام موارد المؤسسات الاقتصادية بما يسمح لها بأن تشارك معها مساهمين من الخارج للتعاون في مشروعات التنمية وذلك عن طريق التعاقد . وقد نظم القانون في الوقت نفسه طريقة استرداد رأس المال الأجنبي وإرباح الاستثمار . وجعل القانون المرجع في تنظيم الإنتاج المشترك وحدود التعاون بين المؤسسة اليوجوسلافية والشريك الأجنبي الى الاتفاق الذي يتم بينهما مع المحافظة على سلطات الإدارة الذاتية الممنوحة للمنتجين . كما أن هذا القانون لم يسمح بأي نوع من الملكية للشريك الأجنبي على أموال المؤسسة التي يشترك معها ، بل أن حقه يصبح مقصورا على استرداد ما قدمه من رأسمال وما يحصل عليه من ربح . وكذلك جعل القانون مشاركة رأس المال الأجنبي بما لا يزيد على ٤٩٪ .

على أنه التجربة اليوجوسلافية لم تكن حتى ذلك الحين تعبر عن رأى المنظمة الاشتراكية التي ينتظمها حلف وارسو والسوق المشتركة (الكوميكون) ، لأن يوجوسلافيا ليست عضوا فيها - أما التجربة التي حسمت أي جدل في هذا الشأن فهي تجربة رومانيا التي عبر عنها قانون صدر في ٢ نوفمبر ١٩٧٢ الذي يعد أحدث هذه القوانين (وإن كان للمجر تجربة مماثلة منذ سنوات إلا أنها لم تنجر في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية) . وينص قانون رومانيا في مادته الأولى على أنه يجوز إنشاء شركات ذات رأس مال مشترك بمساهمات أجنبية وذلك في ميادين الصناعة والزراعة والتشييد والسياحة والجوانبات والبعث العلمي بهدف إنتاج وتسويق السلع أو تقديم الخدمات ، ويتقرر موضوع نشاط الشركة

فى عقد انشائها وفى نطاقها الأساسى على أن تؤخذ فى الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى رومانيا .

ووفق هذا القانون يجب الا تزيد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبى فى الشركة عن 49 ٪ ، ولكن الحكومة الرومانية تكفل للشركاء الأجانب تحويل أرباحهم المحققة الى الخارج طبقاً للشروط المتفق عليها فى عقد الشركة ، ويقدم طلب الترخيص بإنشاء الشركة الى وزارة التجارة الخارجية، التى تستشير اللجنة العليا للتخطيط والبنك الرومانى للتجارة الخارجية وذلك لبحث وتقدير درجة الكفاءة الاقتصادية للمشروع ومدى ما يحققه من فائدة للاقتصاد القومى .

وبعد ، فإن الذى يمكن ان نستخلصه من عرض الحقائق المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية ، أنه من الخطأ أن يقال بصفة مطلقة ان السماح بها أو تشجيعها يتنافى مع الاشتراكية ، ولكن يبقى سؤال هام آخر ، هو : الى أى مدى وبأية شروط يمكن ان يتحقق ذلك فى تجربتنا المصرية وفى ظروف المتغيرات العربية والعالمية التى تحيط بنا ؟

متى وكيف وبأية شروط يمكن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية *

تطرح السياسة الاقتصادية الجديدة التي تقوم على الانفتاح على العالم ، أسئلة هامة عن استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية : متى وكيف وبأية شروط يمكن قبول هذه الاستثمارات بل والعمل على جذبها وذلك في ظروف المتغيرات العربية والعالمية المحيطة بنا ؟

ويجب ونحن نجيب على هذه الأسئلة أن نسلّم بداهة بأن بناء **الاقتصاد وطني** هو العماد الأساسي لاستقلالنا السياسي ، كما أن بناء **اقتصاد اشتراكي** هو العماد الأساسي لتجربتنا الاجتماعية ، وأن تشجيع اسهام رؤوس الأموال الأجنبية يجب أن يكون مشروطا أساسا بما يحققه هذا الاستثمار من دعم للتنمية وفقا للخطة الاقتصادية .

وإذا أردنا ان تلقى نظرة سريعة على سياستنا نحو رؤوس الأموال الأجنبية بعد ثورة ٢٣ يوليو لوجدنا أنها قد مرّت بأطوار مختلفة منذ صدور أول قانون في عام ١٩٥٣ لتنظيم عمليات استثمار رأس المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية بحيث أصبح من الممكن تحويل الربح الناتج عن هذا الاستثمار الى الخارج بوحدة العملة التي ورد بها بالإضافة الى امكانية تحويل رأس المال نفسه بعد مدة وعلى دفعات . ومع ذلك فقد ظل رأس المال الأجنبي مترددا في الاستثمار في بلد كان يملن أنه يريد اخذ مصالره بيده ولا يزيل التنمية عن التحرير .

وقد زادت استثمارات التنمية الوطنية زيادة كبيرة بعد تمهيد البنوك وشركات التأمين وسيساهم بتوسيعه الاقتصادى وانفعال حصص المساهمين الانجليز والفرنسيين والبلجيكي اليها ثم وضع برنامج صناعى لمشروعات السنوات الخمس . ولكن مهمه توفير التمويل الخارجى من انقلد الاجنبى لم تكن ميسورة نتيجة لما فرضته بعض الدول انغريه من حصار اقتصادى وتجميد لأرصدةنا الخارجيه . ومن ثم فان حاكمه النورة لم تردد فى نهج السياسات محصنه مع مجتموعه الدول الاسنراكيه ومع دنت فقد أبرمت اتفاقيات أخرى بتسهيلات ائتمانية مع المانيا الغربيه واليابان ، أى أن سياستنا الاقتصادية انفتحت على الشرق والغرب معا بعد ان كانت مغلقة على الغرب وحده .

أما الاستثمارات الاجنبية المباشرة فانها لم تزد فى المدة حتى عام ١٩٦١ عن ٨ مليون جنيه منها ٥ مليون جنيه استثمارات فى البترول . ذلك انه - فيما بعد البترول - لم يغب راس المال الاجنبى يرغب فى الاستثمار فى الصناعات الأساسية أو الثقيلة وهى العماد الحقيقى للاقتصاد القومى ، بل انه كان يبحث عن الاستثمار الذى يحقق له الربح السريع . وكلنا يذكر الشروط التى فرضها البنك الدولى لتمويل مشروع السد العالي ، ومع ذلك صدر بعدها قانون لا يسمح بقبول استثمار راس المال الاجنبى الا بقرار من رئيس الجمهورية .

وقد كان موضوع استثمار رؤوس الأموال الاجنبية موضع مناقشة فى اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى . ومن خلاصه التجارب السابقة أعلن الميثاق ، وأشار الى أن ما كان يحيط باستثمار المال الاجنبى من شكوك وريب قد زال بعد أن تأكدت سيادة الشعب على أرضه وأصبح فى إمكانه أن يضع الحدود التى يستطيع فى ظلها أن يسمح لرأس المال الاجنبى بالعمل فى بلاده وانه لذلك فقد وضع أولويات على الترتيب التالى : المعونات الاجنبية غير المشروطة ثم القروض غير المشروطة وأخيرا اشتراك رأس المال الاجنبى فى أوجه النشاط الاقتصادى على أن يكون ذلك فى الأحوال التى لا بد بها من قبوله والتى تتطلب خبرات عالمية . ومعنى هذا أن الميثاق يقبل اشتراك رأس المال الاجنبى فى الأحوال التى تتطلب خبرات عالمية ، ولذلك فقد نما استثمار رؤوس الأموال الاجنبية فى البترول ، وهى رؤوس أموال ذات جنسيات مختلفة : أمريكية وفرنسية وإيطالية ويابانية ولم يحل دون ذلك أن الحكومة كانت قد أمنت فى عام ١٩٦٤ أكبر شركتين لاستخراج البترول وتسويقه وهما شركتى آبار الزيوت الانجليزية المصرية سابقا وشركة شل مصر ليمتد .

وبعد أن أقيم السد العالي وأصبح لمصر قاعدة قوية للصناعة الثقيلة، متمثلة فى مشروع الحديد والصلب ، عادت مصر فى عام ١٩٦٦ تخطت

خطوة واسعة نحو التفكير في الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية في المنطقة الحرة ببور سعيد ، وصدر بذلك القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ الذى قرر جملة تسهيلات لاستثمار الأموال الأجنبية في المنطقة الحرة منها التحرر قيود الاستيراد والتصدير والاجراءات والضرائب الجريبة والاعفاءات الضريبية وعدم الخضوع لاحكام قوانين النقد أو التأمين . ولكن وقوع العنوان بعد ذلك في عام ١٩٦٧ قد حال دون تنفيذ هذا المشروع .

وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٧١ صدر قانون في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة مقررًا عدة ضمانات له ضد الحراسة والتأمين ومقررا به تسهيلات مختلفة منها إعفاءات ضريبية ، ومنشأ لهيئة عامة لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة وهي التي تبحث الطلبات المقدمة من المستثمرين . واتباعا لنفس السياسة أنشئ البنك المصرى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية وكان الهدف منه أن تتجمع لديه الأموال العربية ليتولى توظيفها في خدمة الاقتصاد المصرى والعربى .

فإذا تناولنا بالتحليل ما جاء به الميثاق عام ١٩٦٢ بشأن استثمار المال الأجنبى لمعرفة ما اذا كان لا يزال صائغا للتطبيق ونحن في النصف الاخير من عام ١٩٧٣ لتبين لنا ما يأتى :

١ - أن الميثاق يسلم بأن ما كان يحيط برأس المال الأجنبى من شكوك وريب قد زال بعد أن تأكدت سيادة الشعب على أرضه وأصبح في إمكانه أن يضع الحدود التى يستطيع من خلالها أن يسمح لرأس المال الأجنبى بالعمل في بلاده .

والواقع أن الاستثمارات الأجنبية كمشكل من أشكال الاستثمار الجديد في الدول النامية التى استقلت حديثا كانت تعتمد على ثلاثة ركائز : الأحلاف العسكرية والاندماج في كتل يرتبط بالدولة المستعمرة السابقة أو القواعد العسكرية أو ربط الرأسمالية المحلية بالرأسمالية العالمية .

وقد رفضت مصر دائما الارتباط بأحلاف عسكرية أو الاندماج في كتلات تابعة أو إنشاء قواعد عسكرية على أراضيها ، بل إن البلاد العربية الأخرى قد صفت ما كان لديها من قواعد عسكرية أجنبية (ليبيا - تونس) كما أن مصر قد اختارت الطريق الاشتراكي للتنمية وقضت على أية سيطرة لرأس المال على الحكم ولا يملك أحد أن يعيد للرأسمالية سيطرتها في أية صورة من الصور وتحت أى شعار من الشعارات .

وقد جنت على المجتمع الدولى بعد ذلك عوامل هامة منها بروز دور الدول غير المنحازة والدول النامية عامة ووقوفها في وجه نهب الدول الغنية لثرواتها الطبيعية ومواردها الأولية منذ تجسست في أول مؤتمر للتجارة والتنمية عقد في جنيف عام ١٩٦٤ في محاولة لتثبيت الأسعار

المتدهورة للمواد الأولية ، وبعد ذلك نهجت الدول المصدرة للبترول منها
فى الوقوف فى وجه الاحتكارات الأجنبية ورفع السعر المعلن للبترول .
وقبلها فى ديسمبر ١٩٦٢ كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد
أصدرت قرارها الشهير بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية مقرر
أن الاتفاقيات الاقتصادية المالية بين الدول النامية يجب أن تؤسس على
مبدأ المساواة ومبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها وأن يوضع فى
الاعتبار أن توفير المساعدات الاقتصادية والفنية وتقديم القروض وزيادة
الاستثمارات الأجنبية يجب ألا يخضع لشروط تتنافى مع مصالح الدولة
المستفيدة .

وكل هذا قد خلق مناخا دوليا أكثر صلاحية لقبول الاستثمارات
الأجنبية ، وأن كان هذا لا ينفى بطبيعة الحال أن الأمر يتوقف فى النهاية
على ما تضعه الدولة القابلة للاستثمارات الأجنبية من قيود وشروط حفاظا
على استقلالها الاقتصادى .

٢ - أن الميثاق يضع ترتيبا خاصا فى أولويات الاستمارة بالتمويل
الأجنبى ، تبدأ بالمعونات والقروض غير المشروطة وتنتهى بقبول الاستثمار
المباشر لرأس المال الأجنبى .

وهذا الذى رآه الميثاق لا يزال صالحا حتى اليوم . وقد كانت مصر
عن طريق الاتفاقيات الثنائية تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من
دول مختلفة . وإذا كان حجم التجارة مع الدول الاشتراكية قد زاد أخيرا
خاصة بعد عام ١٩٦٧ فقد كان لذلك أسبابه ، لأن الاتحاد السوفيتى كان
الدولة الوحيدة التى عاونتنا فى إعادة بناء قواتنا المسلحة وهى التى
عاونتنا قبلها فى بناء السد العالى بعد أن وضع البنك الدولى شروطا
رفضتها مصر لمساستها بسيادتها . ولكن مصر كانت ولا تزال على علاقات
اقتصادية مفتوحة مع دول الغرب . وهى مستعدة لقبول هذه التسهيلات
والقروض من أية دولة . ولعلنا نذكر أننا عقدنا أخيرا اتفاقيات مع البنك
الدولى للإنشاء والتعمير لتمويل مشروعات الصرف المغطى وتجديد مخابج
القطن وتمويل مستلزمات الحرفيين عن طريق بنك الاسكندرية .
والانفتاح الاقتصادى العربى الذى نسعى الى تأكيده قوامه معيار واحد هو
المصلحة القومية ، ومع ذلك فقد كانت الدول الاشتراكية سقوا مقبولة
لكثير من صادراتنا غير التقليدية التى كان يصعب عليها المنافسة فى
الأسواق الغربية .

٣ - أن الميثاق يرى أن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية يكون فى
الأحوال التى لا بد فيها من قبوله والتى تتطلب خبرات عالمية .

ولا اعتقد أن هناك خلافا حول هذا المعنى . وقد سبق لتقرير لجنة
الرد على بيان الحكومة فى مجلس الشعب منذ شهور قليلة أن اوصى . بأن

يراعى فى قبول استثمار المال الأجنبى المصلحة المحققة للاقتصاد المصرى معذرة فى ذلك أن أرباح المشروع تحول بالكامل الى الخارج وأن رأسمانه يمكن أن يحصل بعد خمس سنوات ، وفى أحوال استثنائية بعد سنة ، فما لم يكن المشروع مجزيا للاقتصاد المصرى ، تصبح الفائدة التى تعود عليه من الاستثمار الأجنبى محدودة للغاية .

كما سجل تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة أن دعم حصة النقد الأجنبى من هذه المشروعات يحتاج حتما الى بعض الوقت فهو يدخل من السياسة طويلة المدى ويجب أن نأخذ ذلك فى الاعتبار عند تخطيطنا لاقتصاد المعرفة .

ولا شك أن المصلحة القومية هى التى تقتضى بقبول الاستثمار الأجنبى ، لمواجهة الأعباء التى فرضتها المعركة ولتدبير موارد اضافية لزيادة كفاءة مستفيل . مشروعاتنا الحالية وبناء مشروعات جديدة للتنمية تحقق فائضا لتلبية حاجات الجماهير ، فضلا عن أن السياسة بعيدة المدى تقتضى استيراد الخبرة التكنولوجية المتقدمة التى أصبح لا غنى عنها اذا أردنا أن نلحق تطور العصر الذى نعيش فيه .

على أن تشجيع رأس المال الأجنبى يجب أن يعطى اهتماما خاصا لرأس المال العربى ، الذى تتراكم أرصده ، خاصة أرصدة الدول المصدرة للبتروى فى المصارف الاجنبية ، فضلا عن أن هذه الاستثمارات تملئها طبيعة الصلات بين الدول العربية فى سعيها نحو وحدتها وهى التى ترتبط معا بالتعاون من خلال الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة .

وليس المقصود بتشجيع الاستثمارات العربية مجرد المساهمة فى اقامة بعض المساكن الفاخرة واعفائها من التقيد بالحد الأقصى للإيجار أو الاشتراك فى مشروعات لتسيير سيارات أجرة - فليس مثل هذه المشروعات قيمة كبيرة بالنسبة للاقتصاد القومى بل انها تدر أرباحا عالية سريعة يمكن أن تشكل عبئا بعد ذلك عند تحويل هذه الأرباح الى الخارج سنويا ، ولكن المقصود هو الاسهام فى مشروعات التنمية سواء عن طريق المساهمة الحكومية أو عن طريق مساهمة الرعايا العرب مع القطاع العام الوطنى على شكل شركات مشتركة .

ومع أننا قد وضعنا من التسهيلات والضمانات ما يكفى لاجتذاب رؤوس الاموال العربية ، فإننا كثيرا ما نسمع عن أن رأس المال العربى لا يزال مترددا يسمى الى ضمانات أوفى .

ان قانون استثمار المال العربى الصادر عام ١٩٧١ لا يجيز فرض الحراسة على المال المستثمر ولا يجيز تأميمه أو نزع ملكيته الا لمصلحة عامة ومقابل تعويض عادل يراعى فيه قيمته وقت الاستيلاء مع تحويل قيمة

التعويض الى الخارج * ومع ذلك فايا كان النص في القانون الداخل ، هناك اتفاقه عربيه وقعتها مصر في ١١ ديسمبر ١٦٧١ بشان رؤوس الاموال العربية وانتقائها بين ابلاد العربيه ، وقد انضمت مصر ايضا الى الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات وهناك اخيرا اتفاقية ضمان الاستثمارات العربية التي تنشئ مؤسسه لهذا الغرض وهي تضمن رؤوس الاموال العربية من مخاطر المصادرة والتأميم والحراسة ونزع الملكية والاستيلاء بل ضد الأعمال العسكرية والاضطرابات الاهلية ، وقد رصد في راسمائها ٢٥ مليون جنيه استرليني لهذا الغرض *

ولو تأملنا قيمة ما لحق الارصدة العربية من خسارة نتيجة تخفيض الدولار يتبين لنا انها خسارة فاقت كل تصور ، وليس هناك حتى في التجربة المصرية في اوجه اجراءاتها الاشتراكية ما اضر ضررا بليفها بالمصالح العربية بل والاجنبية عامة ، فقد عقدت مصر عديدا من الاتفاقيات التنشائية لتعويض رعايا هذه الدول الذين شملتهم اجراءات التأميم او الحراسة *

وعلى أي حال فان الضمانات التي تعطى لرأس المال الاجنبي لابد وان يقابلها ضمان اساسي لقبول الاستثمار هو ربط هذا الاستثمار بخطته التنمية الاقتصادية .. فان هذا وحده هو الكفيل بان يكون هذا الاستثمار في خدمة الاقتصاد القومي وفي خدمة مصالح اوسع الجماهير *

وبطبيعة الحال فان حقوق العمال في الاشتراك في الادارة وفي الارباح يجب ان تكون مصونة ولو اسهم في المشروع رأسمال اجنبي . وبهذا كله نضع الاستثمارات الاجنبية في موضعها الصحيح من قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية *

* سند القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة ، وقد كان المؤلف رئيس اللجنة المشتركة في مجلس الشعب التي نظرت مشروع القانون المقدم من الحكومة في هذا الشأن وقد تضمن تقرير اللجنة تركيزا على أهمية ربط الاستثمارات بالخطة الاقتصادية ، كما ايدت تطلعات بشأن السماح بإقامة بنوك مشتركة . وأضافت اللجنة في تقريرها ما نصه انها تود « أن تسجل في ختام تقريرها أن توفير المال والخبرات الأجنبية لا يحدو أن يكون أحد العناصر اللازمة في التنمية أما العنصر الأساسي فيرجع الى جهودنا الذاتية التي تتطلب تبني كاملة لجميع مبادئنا وولنا للاتجابية وحسن استخدام للوارد المتاحة وتخطيطا مدروسا للشروعات التي تقبل مساهمة رأس المال الاجنبي فيها » (التقرير ، ومناقشات المجلس جلسة ٩ يونيو ١٩٧٤ / *

الحرية والانفتاح الاقتصادى *

اعتقد ان الحوار الذى يدور حول الانفتاح الاقتصادى وتنشيط دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، لا ينفصل عن قضايا الحرية .

ليس فقط لأن هذا الحوار ما كان يمكن له أن يجرى لو لم يتهايا له منافع الحرية الذى يسمح باختلاف الرأى وتنوع الاجتهادات ، بل لأن قضايا الحرية فى الثلث الأخير من القرن العشرين لم تعد مقصورة على الحريات السياسية ، بل أنها أصبحت تعنى أيضا الحريات الاجتماعية التى تتصل بلقمة العيش والتى تثير قضايا متشابكة فى مجتمع بالغ التعميد يزيد سكانه فى كل يوم وتمجز التنمية فيه عن أن تلحق بعمليات هذه الزيادة ويرتبط بنظام نقدى عالمى وبكتلات اقتصادية تتحكم فى الأسواق الخارجية وتطور مذهب لأساليب الانتساج يحيل المنافسة الى اقتتال اقتصادى مخيف .

ومن هنا فقد رأيت ألا أتوقف عند عرض أهم جوانب قضايا الحرية السياسية اذ ان الصورة لا تكتمل للنقاش الموضوعى الا بعرض جوانبها الاجتماعية أيضا .

لقد مضى التصحيح الذى بدأناه فى ١٥ مايو فى طريق الممارسة الدائمة أخيرة والحريات السياسية . لأن هذا التصحيح كان علاجاً لأخطار

الجوانب السلبية في تجربتنا الثورية .. وهي سلبيات تعدت جوانب هذه الحريات السياسية لتهدد الحريات الاجتماعية ذاتها ..

فالحريات السياسية هي الغطاء الذي يحمي التحولات الاجتماعية . وقد كان أنور السادات محقا حينما قال للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في ١٨ فبراير سنة ١٩٧٢ « أن التحول الاشتراكي يزداد رسوخا بالافتتاح على الدنيا ، وليس بالانفلاق على النفس وبسيادة القانون وليس بنسيان القانون وبجزيء من الحرية وليس بقيود على الحرية » .

نحن إذن ندافع عن الحرية السياسية .. لا لتصبح منتهى أملنا . نتفنى بها كما يتفنى الشعراء .. بل لأنها الطريق الذي يوصلنا إلى الحرية الاجتماعية .

وأمم فضايا الحرية الاجتماعية اليوم هي قضية « التنمية » فبغير تنمية تتعطل ممارسة الحرية .

ومن هنا يصبح القطاع العام الذي يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية ، الركيزة الأساسية للحريه .

ويجب في هذه المرحلة ان نحذر من الوقوع في « المصيدة » التي تنصب لنا حينما نخلق تضاربا بين دور القطاع العام ودور القطاع الخاص . فمعد دعاية الارتداد بالتجربة الاجتماعية الى الوراء فان القطاع العام محكوم عليه بالفشل وهو « الشماخة » التي نعلق عليها كل الأخطاء والنكسات ، وعند دعاية التشكيك في مسيرة التجربة الاجتماعية ، فان الدعوة الى تنشيط القطاع الخاص هي ردة تستهدف تصفية القطاع العام .

وقد يكفي في محاولة تبديد هذا « الضباب » ان اقتبس من عبارات في الميثاق أو في الدستور . وأن أكتفى مثلا بأن أقول ان الميثاق قد حدد الدور الطبيعي للقطاع العام في قيادة التقدم وأنه رسم خطوطه وحدوده كما بين دور القطاع الخاص وترك الباب مفتوحا للاستثمار الفردي الذي يخدم المصلحة العامة كما يخدم مصلحة صاحبه في الربح المشروع بدون استغلال ❊ . وقد يكفي أن استشهد بما جاء في الدستور

❊ يلاحظ ما أعلنه الرئيس السادات بعدما في خطابه أمام اللجنة المركزية ومجلس الشعب بتاريخ ١٤ مارس ١٩٧٦ من أننا « قد قطعنا منذ بيان الثورة الأول الى ميقات العمل الوطني عام ١٩٦٢ الى ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ طريقا طويلا وأن كل هذه الوثائق تصبح من اليوم وتحت مظلة الشرعية الدستورية في مرتبة المراجع والمذكرات التفسيرية تسترشد بها ولكنها لا تتجسد أمام نص من نصوصها » .

عن ان الملكية العامة هي ملكية الشعب: تتأكد: بالدعم المستمر للقطاع العام ، وان الملكية الخاصة هي التي تتمثل في رأس المال غير المستقل وانه لا يجوز أن تتنافى في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب . ولكني أود ان أمسك بالحيط من أوله .. يفكر مصوح .

ان ٥٥٪ من الناتج القومي الاجمالي يتولد من أنشطة القطاع العام المختلفة ، وميزانيات شركات القطاع العام تحقق فائضا تمويليا يؤول الى الخزانة العامة . ومع ذلك فان هذا الفائض لا يمثل حقيقه ما يحفقه القطاع العام . فهناك عناصر أخرى .

ان القطاع العام يستوعب عمالة ضخمة .. يكفي ان ما يدفعه من أجور يصل الى حوالي ٢٠٠ مليون جنيه سنويا ، وانه يتحمل أجور الحريجين الذين يتم توزيعهم عن طريق القوى العاملة ، لأسباب قد لا تكون اقتصادية ولكنها تمثل ضرورة اجتماعية في هذه المرحلة ، ويكفي انه يتيح فرص عمالة بلغت في ميزانية هذا العام ١٦٠.٠٠٠ فرصة عمل ، وهي تملأ أجورا جديده وبيوتا يشع منها الضوء .

يكفي ان القطاع العام هو الذي يمول الخزانة العامة بالنصيب الأعظم من موارد الضرائب والرسوم : يكفي انه يمول صناديق الادخار بالنصيب الأكبر من المدخرات الاجبارية التي تتمثل في التأمينات الاجتماعية (٥٠ مليون ضرائب + ٧٥ مليون تأمينات سنويا) .

يكفي انه يتحمل أجور المجندين وعلاواتهم منذ عام ١٩٦٧ طوال مدة تجنيدهم ويحتفظ لهم بوظائفهم ، وان ٢٥٪ منهم ومن وحدات الدفاع الشعبي يتحمل قطاع الصناعة وحده أجورهم .

يكفي انه هو الذي إماننا على الصمود الاقتصادي خلال سبع سنوات بلغ فيها ما أنفق لدعم قدراتنا القتالية خمسة الاف مليون جنيه عدا قيمة الخسائر والتعويضات المترتبة على العدوان والتي يصل حجمها الى ما لا يقل عن هذا الرقم وذلك طبقا للتقديرات التي جاءت بالبيان المالي والاقتصادي عن ميزانية هذا العام .

يكفي في كلمة واحدة أن القطاع العام هو أحد الأعمدة الرئيسية التي صنعت ٦ أكتوبر ، هو الذي كان يرصف المطارات ويعبد الطرق ويقيم الدشم وينقل العتاد .. هو الذي قدم خيرة الشباب المؤهل الذي اشترك في القتال والذي كانت الثورة قد حققت له « مجانية التعليم » .

ومع هذا فان البعض يحلو له أن يقارن بين شركة خاسرة تتبع

القطاع العام وأخرى رابحة تتبع القطاع الخاص ، للتوصل الى المطالبة بتصنيفية الشركة الخاسرة .

حقيقة قد تكون هناك شركات عامة خاسرة وقد تكون خسارتها راجعة الى سوء الادارة أو الى عدم احكام الرقابة ، وقد يكون القطاع العام فى حاجة الى مزيد من الترشيح واذكاء الحوافز ، ولكن النظرة فى التعرف على اسباب الخسارة أو القصور يجب أن تكون أكثر عمقا .

ان من يطلب مقارنة منصفة يجب أن يلم بكل الظروف التى تحيط بنشاط شركة القطاع العام .

ويكفى فى هذا أن نراجع ما سجله تقرير لجنة الخطة والموازنة فى مجلس الشعب (وهو نفس التقرير الذى اقترح فتح باب المساهمة أمام رؤوس الأموال الخاصة فى شركات القطاع العام) .

ان هذا التقرير يسجل فى موضع آخر - وبحق - ان القطاع العام فى الصناعة ليس قطاعا فاشلا أو خاسرا وقد عدد لذلك الأسباب الآتية :

١ - انه كان يمكنه أن يرفع أسعار منتجاته ليحصل على فائض يمكنه من تغطية بعض التكاليف التى لم يحتسبها ولكنه قطاع محكوم بأسعار محددة لمنتجاته ولا تتغير هذه الأسعار كثيرا بين وقت وآخر مع تغير تكاليف الانتاج وان هذا القطاع قد عاون على تحقيق استقرار أكبر فى الأسعار .

٢ - ان هذا القطاع قد عاون فى انتاج منتجات حلت محل الواردات كما عاير فى زيادة الصادرات وتوظيف عدد كبير من الأيدي العاملة كفل لها شروط استخدام طيبة .

٣ - انه انصافا للمقارنة بين القطاعين العام والخاص يجب أن نطبق عليهما معايير واحدة . فيجب أن يكون هناك التزام بالبيع بتسعيرة موحدة لكل من القطاعين ولا يتهرب أى من الفريقين من البيع بنفس الأسعار ، كما يجب مراعاة الأعباء الاجتماعية وضرورة تحملها كما اشترطت القوانين . وأى مقارنة لا تأخذ الاعتبار السالفة تكون غدا منصفة .

ولو رجعنا الى تقارير الرقابة على القطاع العام التى أعدتها نفس لجنة الخطة والموازنة - والتى كثيرا ما نوهت بقيمتها كتجربة برلمانية

رائدة (١) - لتبين لنا ان هذه اللجنة قد راجعت ميزانيات بعض الشركات التي حققت عجزا وانها في معظم الأحوال وجدت أسبابا لهذا العجز لا دخل للشركة فيها • ولناخذ أمثلة على ذلك :

● شركة السكر والتقطير المصرية لماذا لم تحقق ربحا في العام الماضي وهي التي كانت إحدى شركات عبود المزدهرة منذ أكثر من عشرين عاما ؟ لأن أسعار بيع السكر لم يطرأ عليها أى زيادة لأكثر من عشرين عاما رغم الزيادة المطردة في أسعار المستلزمات وتكلفة العمالة ولأنه حينما ارتفع سعر السكر الخام من ٢٩ جنيها للطن في عام ١٩٦٨ الى ثمانين جنيها في عام ١٩٧٣ لم تستطع الشركة أن تضي فيما كانت تقوم به من شراء سكر خام وتكريره في الحوامدية وإعادة تصديره • ومع ذلك فإن هذه الشركة تمول الخزانة العامة برسوم انتاج وائتات بلغ متوسط مجموعها في كل من السنوات الأخيرة ما يزيد على أربعين مليون جنيه سنويا •

● شركة مصر للألبان والأغذية ، يوزعها اللبن الخام وهو العنصر الأساسي في الانتاج ، وتوفير اللبن نفسه مشكلة كسب وأعلاف وماشية ، ثم تحديد أسعار بيع اللبن •

● الشركة العربية للملاحة •• تضطر لأسباب عامة الى أن تسير خطا ملاحيا مع ليبيا يخسر في الرحلة الواحدة عشرة آلاف جنيه !

● شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية التي يقف الناس أمام جمعياتها في طوابير •• لماذا لم تحقق فائضا ؟ ذلك ان هامش الربح لا يتجاوز في المتوسط ٣٪ وان ما تباعه من سلع تموينية بسعر جبريا بينما يتجزأ البقال في السلع المستوردة ويروج بها السلع الأخرى • ناهيك عن مدى احترامه للتسعيرة !

● شركة « تورهوتيل » حققت عجزا لأن فنادقها في القسردقة والسخنة قد أغلقت بسبب حالة الحرب وان فنادقها في بور سعيد الذي تبلغ قيمته مائة ألف جنيه قد دمر بسبب العدوان •

هذه كلها أمثلة وردت في تقارير الرقابة على القطاع العام •• وهي تدعونا الى أن ننصف هذا القطاع من حملات تثيرها مجرد جسياسية

(١) كان رئيس هذه اللجنة وقتئذ هو الدكتور أحمد أبو اسماعيل الذي أصبح بعدها وزيرا للمالية وهو يرأس حاليا أحد بنوك الإستثمار للشركة •

نحو كل ما هو (عام) او يدعو اليها مجرد تسرع فى الحكم دون المام
كاف ..

بل ان هناك اسبابا اخرى مشتركة تتحمل وطاقتها شركات القطاع
العام بصفة عامة حينما يؤمها التمويل فتقتضى من المؤسسة وتتضمن
ميزانية الشركة بالفوائد ، وتدخل ضمن تكاليف الانتاج ، وحينما تتدخل
الدولة لتحديد اسعار منتجاتها وتقرض عليها هامشا للربح لا يكاد يغطى
مصرفاتها ، بل وحينما تتحمل بعض هذه الشركات بنفقات اقامة المرافق
العامة من شبكات مياه وطرق وكهرباء واسكان ومواصلات .. هذا اذا
لم نضيف اسبابا جددت فى سنوات العدوان تتعلق بالنقص فى الخامات
وقطع الخيار وما نسجيه الطاقات المظلة التى تقدر مستلزماتها بحوالى
خمسمائة مليون جنيه .

ومع ذلك فمن الخطا أن يظن ان الربح وحده هو المؤشر على نجاح
المشروع العام بل ان المهم أيضا أن نتعرف على مقدار الفائدة التى تعود
على المجتمع من نشاط المشروع ، وأن نتعرف على مدى ارتباط الربح
بسياسة الاسعار وبما يحققه المشروع من وفرة فى الانتاج لاشباع الحاجات
العامة طبقا للأهداف التى تحددها الخطة .

ومن هنا فإن ما نص عليه الدستور من ان « حسابة المكاسب
الاختيارية ودفعها والحفاظ عليها واجب وطنى » يفرض علينا أن نحسب
هذا القطاع العام وأن ندعم دوره القائد .

واذا كان التأميم هو المصدر التاريخى للقطاع العام الاشتراكى ،
فإن المشروعات المؤممة ستصبح بعد سنوات جزءا محدودا من قطاع
الدولة ، لأن الجزء الأكبر يتكون بالتدريج من الاستثمارات الجديدة التى
تخصصها الدولة . ويكفى ان مجموع الاستثمارات التى خصصت لمشروعات
التنمية الاقتصادية - خلال الموازنات ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ - وأنا هنا
أنتقل عن البيان المالى والاقتصادى الذى قدمه الدكتور عبد العزيز حجازى
عن مشروع موازنة ١٩٧٤ - قد بلغ ٢٢٤٠ مليون جنيه ، بينما ان قيمة
ما آل الى الدولة نتيجة التأميم لم تتجاوز الف مليون جنيه ! .

ان هذا القطاع العام القوى - هو أحد انجازات سنوات بدأت فى
عام ١٩٥٢ باستثمارات للصناعة لم تتجاوز مليونين من الجنيهات وبعد
عشرين سنة بلغت الاستثمارات حوالى خمسمائة مليون جنيه فى السنة
ورغم ظروف المواجهة العسكرية .. وهو يمثل قاعدة اقتصادية صلبة

هى التى تجلب رأس المال العربى والأجنبى • وحينما ندعو الى المحافظة على القطاع العام ودعمه ، فإن هذه الدعوة لا تتنافى مع دعوة أخرى الى أن يأخذ القطاع الخاص دوره دون أن يؤثر هذا الدور على الحريات الاجتماعية بل لعله يدعمها ولنا حديث آخر عن ذلك •



ونحن حينما ندعو الى المحافظة على القطاع العام ودعمه ، فإن هذه الدعوة لا تعنى التقليل من دور القطاع الخاص أو أن نضيق عليه الخناق •

إن قضية الحرية ، كما بينت فى المقال السابق ، هى فى النهاية قضية تنمية وزيادة للدخل القومى ورفع لمستوى دخول الأفراد • وهذا كله لن يتحقق الا بمزيد من التنمية وليس بالانكماش • فالإقتصاد حينما ينكمش يدور فى حلقة مفرغة • فكلما انكمش الإقتصاد وتوقف عن توظيف رؤوس الأموال فى مشروعات جديدة ، قدى ذلك الى انخفاض مستوى الدخل ، وتخفض هذا الانخفاض عن ضالة القدرة على الادخار ، فانخفاض فى مستوى الاستثمار ، مما يؤدى بالتالى الى انخفاض فى مستوى الدخل • وهكذا - وفق تعبير مشهور للإقتصادى « رجنار بيركس » قاله فى أوائل الخمسينات « يتمخض الفقر عن إبقاء البسلاد الفقيرة فى فقر » ؟

ومشكلات اليوم التى تواجهنا مشكلات ذات طبيعة مزدوجة • •
نحن نعيش الإقتصاد أمن قومى وتعمير وتنمية فى نفس الوقت •

إن أماننا قضية تعبر منطقة القناة وأماننا قضايا المهجرين المائدين والجنود المسرحين ومستقبل قناة السويس ، وأماننا قضايا التنمية التى عليها أن نواجه زيادة فى السكان ، من المتوقع أن يبلغ معدلها مليوناً فى السنة أو يزيد مع ارتفاع تكاليف التنمية نتيجة لارتفاع أسعار الخامات والمواد الغذائية التى تتحمل الحكومة فى سبيل تثبيت أسعارها قرابة ثلاثمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات فى السنة وقد تزيد •

إننا خصصنا هذا العام للاستثمارات الخمسمائة وعشرين مليوناً من الجنيهات ، وهذا المبلغ هو ما تسمح به الموارد المتاحة ، ولكنه لا يمكن أن يواجه متطلبات إيجاد فرص عمل جديدة لقوة عمل متزايدة يصل معدلها السنوى الى ثلاثمائة ألف ، هى اننا فى حاجة الى مصانع ومشروعات جديدة تستوعب قوة العمل المتجددة سنوياً ؟

ووفق تقديرات خبراء الاقتصاد ، فاننا مع مراعاة زيادة السكان
نحتاج الى تخصيص اعتمادات للاستثمار تبلغ سبعة وخمسين
مليوناً من الجنيهات في السنة ، هذا دون أن نصل الى كل ما نحتاجه
من آمال لرفع مستوى المعيشة ، والارتقاء بالخدمات التي تثن منها الجماهير
والعمل على تلويب الفوارق بين الطبقات .

ومن ثم فان أول واجب « قومي » تفرضه علينا هذه الظروف هو
أن نقوم بتعبئة كاملة لمواردنا الاقتصادية ، سواء أكان مصدرها دخول
الدولة أو الأفراد ، ففي هذه الظروف يصبح تشجيع القطاع الخاص
« ضرورة نسبية » قبل أن يكون « قضية ايديولوجية » .

حقيقة ان القطاع الخاص يحتل مكانة كبيرة في النشاط الزراعي ،
بل انه حتى في الصناعات التحويلية لا يزال يسهم بأربعين في المائة
منها ، وهو في التجارة الداخلية يصل الى حوالي ستة وثمانين في المائة
من حجمها . . . ولكننا لو تأملنا فيما خصص للقطاع الخاص للاستثمار
في خطة السنة الحالية لوجدناه لا يتجاوز ثلاثين مليوناً من الجنيهات .
وهذا الرقم لا يمثل حقيقة امكانيات القطاع الخاص الذي تدل الاحصاءات
على انه قد نما خلال السنوات السابقة ، ولكنه لما لا في بناء المصانع
أو توسيع طاقة القائم منها ، أو ابتكار وسائل لزيادة الانتاج ، ولكن في
تحقيق أقصى حد من الربح بالمضاربة على انجازات القطاع العام وتحويله
الى مصدر ائراء أو بالقيام بعمليات مريعة العائد ليست هي التي تحتاجها
التنمية ، وما يترتب على ذلك من اتفاق استهلاكي يزيد من حدة التضخم
بما يحققه من أرباح لا تعود الى المجتمع في صورة استثمارات جديدة .
وربما كان القطاع الخاص معذوراً في ذلك ولعل الدولة هي المسئولة عن
هذه النتيجة .

اذ الشعور بالقلق الذي كان يساوره وعدم معرفته للدور المطلوب
منه قد دفعه الى هذا الدور الطفيل الذي نما وترعرع فيه خلال السنوات
العشر الماضية وتحت ظلال الاشتراكية ، بدلا من أن يلعب دورا انتاجيا
في التنمية .

الضمان هو الخطة

والآن وقد توافر للقطاع الخاص المناخ الملائم للاستثمار والاستقرار
الاقتصادي والاجتماعي ، فقد أصبح في مكانه بل من واجبه أن يسهم
في التنمية .

ان هناك مشروعات لا تحتاج إلى استثمارات ضخمة وأعداد كبيرة من العمال - وهناك أنواع من الأنشطة أكثر ملاءمة لقدرات القطاع الخاص ومبادراته الفردية . وما دامت هذه المشروعات الخاصة تخضع للتخطيط الاقتصادي الشامل ، وما دمتنا نحرص على إحاطة هذه المشروعات الخاصة بالخدمات التي توفر الحماية الكافية لحقوق العمال واشتراكهم في الإدارة وفي الأرباح ، والتي تكفل توجيه أسعار منتجاتها نحو خدمة المستهلك ، والتي تضمن تحصيل الضرائب التي تستحق على نشاطها بحيث يعود جانب هام من التراكم الرأسمالي الذي يحققه المشروع إلى الدولة - فإن هذه المشروعات الخاصة يمكن أن تسهم في التنمية دون أن يترتب عليها تنمية العلاقات الرأسمالية في المجتمع .

ان الدستور يضمن أن يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج - ولو لم يتملكها - ثم توجيه فائضها وفق خطة التنمية التي تضعها الدولة ، والملكية الخاصة منكرة إلى أن تؤدي وظيفتها الاجتماعية في إطار هذه الخطة . ولو رجعنا إلى قانون الخطة الذي وافق عليه مجلس الشعب في العام الماضي - لتبين لنا أنه يراعى عند إعداد الخطة إجمالي حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروعات الجديدة مع بيان استثمارات كل من القطاعات العام والتعاوني والخاص وتوزيعها بين مختلف المشروعات . والخطة هي التي تضع أولويات الاستثمار وتضمن الاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادي كما تكفل عدالة التوزيع . وهذا هو الضمان الحقيقي لأن يكون نشاط القطاع الخاص في خدمة التنمية ، وأن يخضع لتطوير واسع لا لتطوير عفوي ، وهو الذي يكفل جذب هذه الاستثمارات الخاصة بعيداً عن النشاط الطفيف غير المنتج ، فليست المضاربة في بناء العمارات السكنية وببعضها أو في الاتجار في السيارات واستغلال حاجة السوق المحلية إلى السلع الكمالية وليست أعمال الوساطة .. ليس مثل هذا بالنشاط الذي نريده للقطاع الخاص . واعتقد أن قوانين الضرائب التي وافق عليها مجلس الشعب في العام الماضي ، والتي سميت بقوانين توزيع أعباء المعركة ستؤدي إلى إحكام في تحصيل الضرائب وسد الطريق في وجه محاولات التهرب من أدائها ، ومد نطاق القانون الضريبي إلى مثل هذه الدخول الطفيفة حتى لا تقلت من الضريبة بينما تخضع لها الدخول الشريفة المنتجة .

وإذا كان الهدف الرئيسي من هذه المرحلة هو مزيد من التنمية عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وتشغيل الطاقات المعطلة وتشجيع

التصدير الذى يحقق أكبر عائد من العملات الأجنبية وتشجيع جذب العملات الأجنبية التى يحققها المصريون فى الخارج - فإن هذه السياسة الاقتصادية الجديدة - وهو تعبير أفضله على تعبير الانفتاح الاقتصادى - لا تعنى اغراق السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية غير الأساسية. إن هناك أولويات للسلع الانتاجية التى يحتاج إليها الانتاج .. وللسلع الغذائية الأساسية التى يحتاج إليها السواد الأعظم من الشعب .. ولمواد البناء التى يجب أن تعطى أولوية الحصول إليها للمساكن الاقتصادية .. وأى تسهيلات تقرر للقطاع الخاص مثل ما يسمى « الاستيراد بدون تحويل عمل » يجب أن توضع لها الضوابط التى تكفل أن يكون هذا الاستيراد مقصورا على تحقيق هذه الأهداف وليس ستارا للتهرب . وإذا كان الجنيه المصرى قد بدأ يسترد قيمته فى الأسواق الخارجية ، فيجب ألا نفرق فى التفاوض حول امكان أن نطلق حرية التداول للجنيه المصرى قبل أن يتوازن ميزان المدفوعات - وبحسبنا فى الظروف الراهنة اجراء تعويم الجنيه المصرى فى السوق الموازية للنقد ، أى أن يترك تحديد سعره للعرض والطلب فى هذه السوق التى تتكون مواردها من مخصصات المصريين فى الخارج ، أو من حصيلة بعض الصادرات غير التقليدية ، والتى تخصص مواردها لسد احتياجات القطاع الخاص من المواد الأولية وقطع الغيار وفى تغطية الائتلاف السياسى الى الخارج ، وهى استخدامات تتم تحت رقابة الدولة ..

•• رأس المال الأجنبى

وإذا كان تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ، من شأنه - مع مراعاة الضوابط التى أشرنا إليها - أن يصبح فى هذه المرحلة عاملا لدعم الحريات الاجتماعية بقدر اسهامه فى التنمية - فإن تشجيع رأس المال الأجنبى على الاستثمار يمكنه أن يؤدى هذا الدور أيضا .

لقد جرت فى المجتمع الدولى تغيرات هامة فى السنوات الأخيرة لا يمكن تجاهلها . فعالم اليوم يعيش موقفين متناقضين : فمن ناحية هناك موقف التكتلات الاقتصادية المتمثلة أساسا فى السوق الشيوعية المشتركة (الكوميكون) وفى السوق الأوروبية المشتركة وقد امتدت هذه التكتلات الى امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا والمنطقة العربية ، (بدرجة أضعف) .

ومن ناحية أخرى هناك الموقف الاقتصادي الناشئ عن سياسة الوفاق والذي تمخض عن تعاون بين الكتل الاقتصادية يركبه تنافس حاد وتقدم تكنولوجي مذهل وحركة انتقال رؤوس الأموال فيها بينهما ، ثم أزمات نقدية متلاحقة وصدام بين مصالح الدول الغنية المستوردة للمواد الأولية والدول الفقيرة المصدرة لها . وقد أحدثت هذه التغيرات أثرها على النظرة الوطنية للاستثمارات الأجنبية . وإن كان هذا لا ينفي بطبيعته الحال أنه يجب التزام جانب الحذر عند التعامل مع رأس المال الأجنبي ، إذ ليس ببعيد ذلك المثل الذي يرجع إلى عام ١٩٦٤ عن مجموع استثمارات الولايات المتحدة في دول أمريكا اللاتينية والتي قدرت ببلغ سبعة آلاف مليون دولار ، يقابلها في نفس العام أن مجموع ما دفعته تلك الدول إلى الولايات المتحدة من أرباح وفوائد وانقضاء عن نفس السنة قد جاوز عشرة آلاف مليون دولار .

على أن التغيرات التي طرأت على المنطقة العربية في السنوات الأخيرة والتي أظهرتها بوضوح حرب أكتوبر كانت أبلغ أمرا . فقد تراكمت رؤوس أموال الدول المصدرة للبترول ، وأصبحت في حاجة إلى البحث عن مجالات آمنة للاستثمار ، تصون مستقبلها خصوصا وقد أصبح من المشكوك فيه إن الأسواق الغربية التقليدية يمكنها أن تقدم لهم هذه الحماية والأمن في ظل نظام عالمي تقدي مضطرب ، تنخفض فيه العملات التي عرفت دائما بقوةها وثباتها ، فيلحق بالمستثمرين من الحساسة ما يفوق المخاطر السياسية .

التفرقة بين الاستثمارات العربية والاستثمارات الأجنبية .

ومن هذا المنطلق ، فإن الباب قد أصبح مفتوحا أمام رأس المال العربي ليسهم مع رأس المال المصري في التنمية ، بعد أن أصبح مضمونا - تقنيا - بخصوص تحمية من التأميم والمصادرة والحراسة ، وأصبح مضمونا - سياسيا - .. يمتاخ ملائم يشجع فيه الاستقرار الاجتماعي ، ولم يعد من المتصور أن تثار في وجه هذه الاستثمارات العربية الاعتراضات ذات الصبغة السياسية التي يمكن أن تثار في وجه الاستثمارات الأجنبية بل أن الاستثمارات العربية تعد أحد أشكال التعاون العربي الذي يستهدف تحقيق وحدة عربية بخطوات وشيطة ومدروسة .

وفقا كان معظم الحديث عن الاستثمارات العربية مقصورا على الضمانات التي يمكن أن تعطى لهذه الاستثمارات ، ولكن حديثنا عن قضايا الحرية يحتثنا على أن نطرح هذا الموضوع للنقاش من زاوية أخرى .

إن موضوع تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة ، المطروح للنقاش هذه الأيام لا يتعلق بمجرد قروض أو مساعدات. مما تقدمه الدول عادة وتقتضي عنه فائدة ولا يتعلق بمجرد تمويل لبض المشروعات واقتضاء جانب من فية هذا التمويل في صورة خدمات أو سلع من التي تنتجها هذه المشروعات . ولكنه يتعلق بإنشاء مشروعات تتخذ شكل شركات مشتركة وتكفل للمساهم الأجنبي أن يحول أرباح المشروع الى الخارج ، وهي تجربة سبقتنا اليها بعض دول أوروبا الاشتراكية مثل يوجوسلافيا ورومانيا . كما أننا قمنا بها في نطاق محدود منذ أوائل الثروة حتى الآن في قطاع التنقيب عن البترول واستخراجه ، وفي قطاع الدواء . وقد حرصنا دائما حتى مع عدم توافر الضمانات القانونية أو السياسية بالقدر الذي يتوافر حاليا - على ألا تمسها اجراءات التأمين أو الحماية .

وفي التجربة الرومانية على سبيل المثال ، ورغم ان القانون الخاص برأس المال الأجنبي لم يصدر في رومانيا الا منذ قرابة عامين ، فقد تأسست فيها سبع شركات مشتركة تسهم فيها رؤوس أموال أمريكية ويابانية وألمانية وإيطالية وبريطانية .

والسؤال الذي تطرحه هذه المساهمات بالنسبة لقضية الحرية الاجتماعية ، أي بالنسبة للعلاقات الاجتماعية الجديدة التي لا تسمح بالتراكم الرأسمالي الفردي ، هو الى أي مدى يمكن أن تقوم هذه الاستثمارات في إطار نظامنا الاقتصادي ؟

والاجابة ان سيطرة الشعب على الاقتصاد من خلال خطة التنمية الاقتصادية هو الذي يجعل هذه المساهمة ممكنة ومتلائمة مع التطوير الاجتماعي .

إن الخطة الاقتصادية هي التي تحدد المشروعات التي يمكن أن نطلب فيها هذه المساهمة الأجنبية ، وهي التي تحدد حجم ونوع المشروعات التي تكون فيها مساهمة رأس المال الأجنبي مع القطاع العام المصري ، وحجم

المشروعات ولوعها انتمى يسمح فيها بأن تكون مساهمته مع القطاع الخاص أيضا ، وهي تراعى بطبيعة الحال أن تمثل رؤوس الأموال الواردة من الخارج إضافة الى أعلى تمثية ممكنة للموارد القومية لا أن تصبح بديلا لها ، وأن تستخدم بالفعل في زيادة الانتاج ، أى في تحقيق التنمية ، أى أن هذه المساهمة محكومة بما تحققه من فائدة جوهرية للاقتصاد القومي ، من طريق الخفى في مشروعات التنمية .

وأعود فأقول انه لا حرية بغير تنمية .

السياسة الاقتصادية الجديدة ليست انفتاحا بغير ضوابط ❊

تردد في الآونة الأخيرة سؤال كان يحتاج الى اجابة حاسمة ..
لما هو هذا الانفتاح الاقتصادى ، وهل يعنى أن تفتح الأبواب على مصاريها
بغير ضوابط ومعايير ؟

وفي الخطاب الهام الذى ألقاه السيد الرئيس أنور السادات
بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو كانت الإجابة الحاسمة على هذا السؤال .. وان
سياسة الانفتاح الاقتصادى سياسة مصرية تجد حدودها وضوابطها فى
الهدف منها وهو خدمة التنمية الاقتصادية فى مصر .

فقد كان هناك من يتوهم ان الحديث عن ضوابط هذا الانفتاح من
شأنه تكبيله بقيود تعوقه عن الانطلاق أو وضع المراقيل فى طريقه ،
وان التحيز من الاجراءات والروتين يعنى التحلل من الضوابط والمعايير .
واقول صادقا انه كان من الممكن أن يقع تهديد خطير لسياسة الانفتاح
من خلال المبالغة فى ابعادها ورفض أى نقاش لتطبيقاتها واعتبار أن كل
ما يستغل بهذا التعبير يجب أن يكون بمنجاة من النقد أو التحييس .

ويزيد من صعوبة الموقف ، اننا فعلا فى حاجة الى تشجيع
الاستثمارات العربية والأجنبية وإن اقتصادنا يحتاج فعلا الى تخليصه
من اجراءات معقدة وإن علينا أن نعطي فرصة للقطاع الخاص لكي يشارك

❊ جريدة الامرام في ٢٧ يوليو ١٩٧٤ .

في التنمية في مشروعات يمكن أن يؤديها بنجاح قد يفوق بنجاح القطاع العام .

ومع ذلك فإن قبول أى مشروع يحتاج الى دراسة لاقتصادياته ووزنها وتحديد موقعه بين الأولويات وحساب ما يحققه من فائدة للاقتصاد القومي .

ولقد أتيح لهذا السؤال الذى طرحته السياسة الاقتصادية الجديدة عن ضوابط ومعايير الانفتاح أن يكون موضع نقاش في الجلسات الأخيرة لمجلس الشعب وأن توضع السياسة الاقتصادية الجديدة موضع الاختيار . »

لقد بدأ النقاش في مجلس الشعب على مدى جلستين متتاليتين في نهاية دور انعقاده ، حينما طرح عليه في ختام جلساته مشروع قانون يعطى لوزارة النقل الحق في أن يمنح التزام إدارة مرافق النقل العام للركاب بالسيارات للقطاع الخاص الأجنبي أو المصرى بالممارسة أو الزائدة .

وقد بدأ هذا المشروع متفقاً في ظاهره مع أحكام قانون استثمار المال الربى والأجنبي الذى وافق عليه المجلس ، وفيه نصوص تسمح بقبول الاستثمارات العربية والأجنبية في مشروعات النقل ، ومع ذلك فقد كانت اللجنة المشتركة التي أقرت مشروع قانون الاستثمارات تمنى ما تقول حينما سجلت في تقريرها بالحرف الواحد :

« من المفهوم أنه إذا كان الاستثمار طبقاً لهذا المشروع في مجال يقتضى بحكم الدستور اجراء آخر أو أداة تشريعية أخرى ، فإن ذلك يجب أن يتبع - ومثال ذلك كل ما يتعلق باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وفق المادة ١٢٣ من الدستور ووفق أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة » .

وكانت اللجنة تمنى ما تقول أيضاً حينما سجلت في تقريرها عن مبدأ المشاركة بين رأس المال الوطنى والأجنبي .

« ومن المفهوم أن هيئة استثمار المال العربى والأجنبي ستراعى ملائمة نسبة المشاركة الوطنية وفق طبيعة كل مشروع . . . ومدى اتصاله بالاقتصاد القومي » .

وفي ضوء هذه التحفظات الصريحة التي كان المجلس قد أقرها حينما

وافق على مشروع قانون الاستثمارات ، كان لابد أن يجرى النقاش بشأن التزام نقل الركاب بالالتزام بقرار من وزير النقل . فالالتزام بنقل الركاب هو التزام يبرق عام يخضع لأحكام الدستور وقانون التزام المرافق العامة . وكان يصدر به قانون في كل حالة على حدة حتى قبل صدور قوانين التحول الاجتماعي عام ١٩٦١ . وبعد أن أصبح مرفق النقل يدار عن طريق القطاع العام ، صدر القانون رقم ٢٢ في سنة ١٩٧١ بتنظيم النقل العام للركاب بالسيارات ويقتصر على القطاع العام . ومن ثم فقد كان من الضروري إذا دعت مصلحة الاقتصاد القومي إلى السماح للقطاع الخاص المصري أو العربي أو الأجنبي بالإسهام في هذه المشروعات أن يعود إلى الأصل الذي كان مقررا من قبل وفي ظل علاقات رأسمالية بحيث منذ عام ١٩٤٧ وهو أن يكون منح الالتزام في كل حالة على حدة بقانون يحدد الشروط والتمرية والاواة وضمانات السلطة العامة في مراقبة حسن سير المرفق وانظامه .

وقد كان الاعتراض الذي أبدى في هذا الشأن اعتراضا علميا وهو أن هناك عروضا مقدمة فعلا من رؤوس أموال عربية وأجنبية للاستثمار في مشروعات النقل والدورة تنتهي بعد يومين ، ولا يمكن الانتظار حتى بداية الدورة الجديدة ، وكان الاعتراض وجيها وكانت الامانة الدستورية والوطنية تقتضي تخطي هذا الاعتراض دون مساس بمبادئ الدستور والمصلحة العليا للاقتصاد القومي .

ومن هنا انتهى المجلس بناء على اقتراح لجنته التشريعية إلى تعديل مشروع القانون بما يؤكد أولا أن يكون منح الالتزام دائما بقانون ، وثانيا بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون خلال عطلة البرلمان لمنح هذه الالتزامات أي بقانون (تفويض) في كل حالة على حدة مع تحديد أسس التفويض في ألا يتضمن منح الالتزام احتكاره وفي تحديد مدته وتحديد وسائل الرقابة على حسن سير المرفق بأنظام واستثمار وتحديد الاواة والمدة الأقصى للريح الذي يسمح به للملتزم . وأن يكون شكل الاستثمار المشترك مع رأس المال العربي والأجنبي بحيث لا تقل نسبة رأس المال المصري والعربي عن ٥١ % .

وهكذا توصل مجلس الشعب إلى صيغة ملائمة أنقذتنا من التردى في مخالفة دستورية تبسب خطورتها في انها كانت أول تجربة لتطبيق قانون الاستثمارات في مجال المرافق العامة وهو مجال كان الأفضل دائما أن يظل مصرية مائة في المائة .

وبينما كان المجلس يوافق على التعديلات المقترحة ، كانت تتجمع في الأفق بوادر إختيار جديد ٠٠ حينما وزع على عجل تقرير اللجنة الاقتصادية عن اقتراح مقدم بشأن تعديل قانون التوكيلات التجارية وما سمي حق المواطنين في ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية في مصر ولم يكن الاقتراح مقدما هذه المرة من الحكومة بل كان من بعض أعضاء اللجنة الاقتصادية التي اجتمعت على عجل قبل فض الدورة الذي كان قد بقي على الموعد المنتظر له أربع وعشرون ساعة .

ولا ينكر أحد أنه قد أصبح من المنطقي أن يواكب سياسة الانفتاح الاقتصادي مع ما تقتضيه من فتح مجالات أكبر للتبادل التجاري الفردي ، السماح للقطاع الخاص بأن يزاول أعمال الوكالات التجارية للشركات الأجنبية ، ولكن تصوير الموضوع على أنه سماح للمواطنين بالحق في ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية في مصر ، والإيهاء بأن ذلك كان ممنوعا على المصريين مباحا للأجانب أمر يحتاج الى إيضاح .

فقد كان تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية خطوة أولى هامة من خطوات الاستقلال الاقتصادي الذي أخذ يكتمل في بداية عام ١٩٥٧ . وأصبح من المتعين أن يكون الوكيل التجاري مصريا وأنشئ سجل خاص لتقيد الوكلاء التجاريين للتحقق من جدية الوكيل وقدرته وخبرته . وكان طبيعيا بعد صدور قوانين التأمين وبعد أن أصبح الاستيراد مقصورا على القطاع العام وفق الميثاق - أن ينعكس ذلك على الوكالات التجارية فصدر قانون في عام ١٩٦١ بقصر أعمال الوكالات التجارية على الشركات التي يسهم فيها القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥ ٪ وانتهى التطبيق فعلا الى أن القطاع العام هو الذي أصبح يتولى التوكيلات التجارية . ومثال ذلك ان شركة مصر لتجارة السيارات حصلت مثلا على توكيل شركتي مرسيدس - بنز وفولكس فاجن الألمانييتين ٠٠ بعد أن كان ممنوحا لادجار عيسد أو لكافوري (وهي أسماء اقتصاديين عملوا في مصر قبل عام ١٩٦١) .

وقد كان لا بد وكما قلت أن يعاد النظر في قانون قصر التوكيلات على القطاع العام لأن هناك فرصا جديدة لمزيد من التعامل التجاري ، ولأن المنافسة الواسعة بين الشركات الأجنبية قد تدعو الى عدم قصر التوكيلات على الشركات العامة مع قلة عددها ولاحتمال أن ينشأ عن

ذلك أن تتولى الشركة الوكالة عن شركتين إجنيتيتين متنافستين ؛ ولأن التجربة قد دلت على أن الشركات الأجنبية كثيرا ما كانت فى تعاملها مع شركات القطاع العام المصرية تجرى ذلك عن طريق مكاتب استشارية أو عن طريق توكيلاتهما فى بعض البلاد العربية .

وكل هذا كان مفهوما .. ولكن حينما عرض الاقتراح على المجلس على عجل بدا أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة المتأنية وأن توضع له الضوابط الآتية :

١ - فلم يكن هناك تنبه كاف إلى وجوب استمرار الالتزام بالقيده فى سجل الوكلاء التجاريين ضمانا للجدية والحيرة وهو الالتزام الذى كان قائما وقت أن كان القطاع الخاص هو الوكيل المعتمد للشركات الأجنبية فى مصر .

٢ - ولم يكن هناك المام كاف بما يمكن أن يعود من إضرار على نشاط بعض شركات القطاع العام التى يصل بها آلاف العمال وتند أرباحها تقضى الخزانة العامة مباشرة بغير تهرب من سداد الضرائب أو التزامات التأمينات الاجتماعية - وأنه كان علينا أن ننبه على الموقف من التوكيلات الممنوحة لها .. فلا شك أن بعض الشركات الأجنبية تفضل من ناحية المبدأ أن تختار وكلاء خاصا إذا انفتح الباب نحو ذلك ، والمنزلة فى هذه الحالة تعود إلى الوكيل الخاص ، وبعض هذه الصمولات قد يحتجز جزء منه أحيانا فى الخارج ولا يعلم عنه الاقتصاد المصرى شيئا ، كما أن بعضه - إلى جانب افتراض جودة البضاعة أو مهارة الوكيل - يمكن أن يستخدم لاحداث تأثير ضار .

٣ - أن المفروض فى تقرير حق القطاع الخاص فى تولي هذه التوكيلات أن يكون لاحقا لاصدار قانون جديد للاستيراد لا سابقا عليه ، لأن التوكيلات ترتبط بحصرية الاستيراد . فإذا كان الاستيراد لا يزال مقيدا - إلا فى الحدود التى يسمح بها قانون الاستثمار الأجنبى والخاصة بحاجات المشروع ذاته ، وكان الأصل فى التجارة الخارجية أنها مسئولية القطاع العام ، فانه من المصلحة أن يناقش الموضوع ضمن نظرة متكاملة . ووقف الدكتور حجازى فى هذه الجلسة الهامة ليقول بالحرف الواحد وأنا أقتل نص كلامه من مضبطة الجلسة الرسمية فى ٢ يوليو :

ه ان هذا الاقتراح من أخطر القوانين التى سوف تصدرها مع مرحلة الانفتاح . ولا أخفى سرا فنحن لا نريد أن نصفى القطاع العام

من خلال توكيلات وهذا لابد وأن يكون واضحا ولا نريد أن نصفى أعمال القطاع العام .

ثم اخبر الدكتور جازي وسط موجة من التصفيق ، « ألا تعرفون حضراتكم ان هناك بعض الافراد يقيمون في شيراتون ويسلمون في توزيع التوكيلات من غرف شيراتون . اننا نضع أعيننا على كل هذه المسائل ونتابع هذه الامور » .

وانتهى رأى المجلس بالاتفاق مع الحكومة على الموافقة على القانون من حيث المبدأ على أن يكون ذلك وفقا للنظام الذى يصدر به قرار جمهوري والذي يطبع له الضوابط اللازمة .

وكان بعدها اجتماع بين الرئيس السادات وللدكتور جازي والوزراء المختصين ، ونقلا عما نشر مما دار في هذا الاجتماع (أهرام ٦ يوليو) أشار الرئيس بمناسبة هذا القانون الى وجوب مراعاة أمرين : الاول : أن يكون للقطاع العام دوره في هذه الوكالات خصوصا فيما يزاوله بالفعل .

الثاني : أن يكون هناك نوع من الرقابة على هذه الوكالات بحيث يزيلها من القطاع الخاص الافراد والشركات ذات الحيزة في حسنة المجالات لضمان عدم استغلالها وانتظام أعمالها .

اذن . . فهناك ضوابط للانفتاح . وجود هذه الضوابط هو الذى يقلل عن جدتنا وهو الذى يطعن رأس المال الأجنبي أكثر مما تطبئنه وعود ساذجة أو وساطات كاذبة .

الفصل التاسع

الحرية والمسئولية

الاطفال مل الوحدة الوطنية واجب على كل مواطن

(مادة ٩٠ من الدستور)

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة

(مادة ٦٤ من الدستور)

❖ اسئلة تبحث عن اجابة:

❖ القانون يتحرك مع تحرك المجتمع (حوار مع وزير العدل الفرنسي)

❖ سيادة القانون ؛ وجه الحرية ووجه للمسئولية

❖ حماية الوحدة الوطنية ، هل تكون قيدا على حرية الرأي ؟

❖ شباب الجامعات .. الحرية والمسئولية

مسئلة تبحث عن اجابة

لم يكن كافياً في مواجهة الحوادث المؤسفة التي وقعت منذ أيام أن
تعيد تأكيد أهمية الحوار الهادئ المنظم أو التنبيه الى ضرورة تماسك
الجبهة الداخلية أو الى مخاطر الانسياق وراء النزوات غير المسئولة ، وفي
وقت لا تزال فيه ممركتنا مع المدو قائمة ، فكل هذا يمكن لكل واحد منا
أن يدركه باحساسه الوطني .

كما أنه لم يكن كافياً في تبرير هذه الحوادث أن ننتهي الى أن عناصر
غير مسئولة أو مغرصة قد اندمست بين صفوف الطلاب وأن نستريح الى
هذا التبرير - فكلنا يعرف أن الطلاب في مجموعهم لا يمكن أن يكونوا قد
شاركوا في ارتكاب الحوادث غير المسئولة التي وقعت بالاسكندرية .
وفي نفس الوقت ، فكلنا يعرف - رغم ضيق نطاق هذه الحوادث - أن
هناك حقائق قد برزت بمناستها ولا يجوز لنا أن تجاهلها أو أن نهون
من دلالتها .

• جريدة الأهرام في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٨ •

وقد كتب هذا المقال تعليقاً على المظاهرات الصاخبة التي بدأت يوم ٢١ نوفمبر ١٩٦٨
الى معهد المصورة الديني ثم امتدت الى الاسكندرية والتي وقعت خلالها عدة حوادث شغب
وتخريب للمباني وسقط فيها بعض القتلى والجرحى . وقد دعى المؤتمر القومي للاتحاد
الاشتراكي وقتئذ الى دورة طارئة للمناقشة قضية الطلبة والجامعات ، وأصدر المؤتمر في
خام اجتماعاته في ٤ ديسمبر ١٩٦٨ بياناً طالب فيه بتطبيق سياسة الكفانون لحماية مصالح
الوطن واتباع سياسة حازمة مع العقاية بدعم العمل السياسي بين الطلاب وربطه بالاصوات
الاشتراكي .

كما اننى لا اعتقد أنه يكفى فى مواجهة هذه الحوادث إن ننشر نتائج التحقيق الذى تجريه النيابة الصامة وأن نبني عليه وحسب تحليلنا واستخلاصنا للنتائج .. فتحقيق النيابة قد يحدد لنا المسؤولية عن تطور هذه الحوادث ، ولكن ليس من طبيعته أن يحلل لنا الظاهرة أو أن يعالجها سياسيا واجتماعيا ..

ولا اريد أن أتعرض هنا لتطور سير الحوادث من مناقشة مشروعة لبعض احكام قوانين التعليم الى اعتراض ، فتجهر وتظاهر التقلت عدواه من المتصورة الى الاسكندرية ، لأن مسؤولية هذه الحوادث لا زالت موضع تحقيق النيابة وقد فرضت حظرا على نشر أخباره . وقد كان هذا حالنا « قانونيا » دون مبادرة الصحف الى التعرض لتفصيلات التحقيق ، (ولعل هذا مما يخفف من مرارة يحس بها بعض الطلاب الذين كانوا يتهمون الصحافة بأنها لا تنشر الحقائق كاملة) .

ومع ذلك فلا تحقيقات النيابة ولا اجراءات الأمن هي المواجهة الفعالة لهذه الحوادث .. قد تكون مواجهة « لما حدث » ولكنها لا يمكن أن تكون مواجهة « لضمان عدم تكرار ما حدث » .

ومن هنا فإن قرار دعوة المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكي الى دورة طارئة لبحث موضوع الطلبة والمجمعات ، يعتبر مواجهة « سياسية » « مسئولة » و « جادة » لتطلبات هذه المرحلة ، تحل محل المواجهة « الادارية » « القضائية » أو تضاف اليها .. وتقطع السبيل على محاولة استغلال هذه الحوادث أو التهويل منها .. وقضها في نفس الوقت في اطارها الصحيح ..

ومع أن هذه المواجهة السياسية يجب أن تكون دائما « جاهزة » وفي كافة مستويات تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ، وفي هذه الخصوصية بالذات ، كان يجب أن تكون « جاهزة » على مستوى الكليات والمعاهد — فإن المؤتمر القومى العام سيجد نفسه — في اعتقادي — مضطرا الى أن يجيب على عدة أسئلة ..

السؤال الأول : ما هو الدور الذى قامت به لجان الوحدات الأساسية في الاتحاد الاشتراكي على مستوى الكليات والمعاهد وعلى مستوى الجامعة ؟

فمن نعلم أن الطلاب يشتركون في لجان الاتحاد الاشتراكي للكليات والمعاهد العليا مع أعضاء هيئات التدريس ومع العاملين الإداريين . بل إن قانون الاتحاد الاشتراكي يضمن لهم في هذه اللجان ثلاثة أعضاء يمثلون الطلاب الى جانب ثلاثة يمثلون العاملين وأربعة يمثلون أعضاء هيئة التدريس بما فيهم المعيدون ، وهؤلاء أقرب الى الطلاب وأكثر اتصالا . كما أن قانون الاتحاد الاشتراكي يضمن للطلاب في لجان الاتحاد الاشتراكي

اعلى مستوى الجامعة منفلا واحدا. من كل كلية الى جانب ممثل واحد
لأعضاء هيئة التدريس وممثل واحد للعاملين الإداريين ، وقد صعد
منهم الى المؤتمر القومي أحد عشر طالبا .

والسؤال الذى يطرحه هذا التشكيل .. ما هى طبيعة المناقشات
التي كانت تدور فى هذه اللجان ؟ وهل وصلت الآراء التى أدليت فيها
وما دلت عليه من اتجاهات ، الى المستويات الأعلى بالاتحاد الاشتراكي ؟
وماذا كان الموقف منها ؟

وذلك أنه لا قيمة لمناقشات تجرى فى الوحدات الأساسية اذا لم تلق
اهتماما فى المستويات الأعلى ، ولأن الانقسام الذى يمكن أن يقع بين
« القاعدة » فى « القاعدة » وما يستجاب له فى « القمة » . هو الذى يذهب
بقيمة العمل السياسى ..

وعلى سبيل المثال فى واقعة كان للأهرام دور هام فى طرحها
للمناقشة العامة :

لقد اتخذت لجنة الاتحاد الاشتراكي بجامعة القاهرة توصيات بشأن
حرية البحث العلمى ، ونشرت هذه التوصيات بالصحف ، ثم أعقب ذلك
صمت ، فلم نسمع صدى لها .. ولعل الموضوع كان لا يزال محل دراسة ،
وقد تكون الظروف غير ملائمة للبت فيه .. ولكن كان يجب أن نسمع
شيئا ..

السؤال الثانى : ما هو الدور الذى قامت أو يمكن أن تقوم به
الاتحادات الطلابية ؟ ولماذا لم يتم الحوار المنظم المسئول من خلال هذه
الاتحادات ؟

لقد أعلن قبل وقوع الحوادث المؤسفة بأيام قليلة عن تنظيم جديد
للإتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة . واعتبرت اتحادات
الطلبة بمثابة تنظيمات جماهيرية تقود العمل الطلابى بالجامعات والمعاهد
العالية وتنظمه وتكفل ممارسته . وقد وضع التنظيم الجديد فى صدر أهدافه
العمل على « إبراز رأى عام تجاه الأحداث القومية والدولية والعالمية »
وبحث مشاكل الطلاب ودراستها مع المسئولين وقرار الحلول اللازمة لها
وتنمية الوعى القومى العربى بين الطلاب وتمييق المفاهيم الاشتراكية فى
نفوسهم وممارسة الطلاب « حرية التعبير عن آرائهم وإثبات ذاتياتهم » .
وبدأ الاتحاد فعلا فى إصدار مجلة باسم الطلاب يعبر فيها عن رأيهم .

والفروض طبقا لنظام الإتحاد الجديد أن يتم عقد مؤتمره العام فى
شهر فبراير القادم لينتخب أعضاء مجلس الإتحاد العام لطلاب الجمهورية .

وقد كان تنظيم الإتحاد العام لطلاب الجمهورية استجابة لدعوة
جنائليم حينما اجتمع الرئيس عبد الناصر بالمتقنين يوم ٢٥ أبريل ١٩٦٨

بين سلسلة لقاءاته مع قوى الشعب العاملة بعد اعلان بيان ٣٠ مارس .
وحيثما قال مخاطباً الطلاب « ان تحقيق وضوح كامل فى رؤيتكم لحقائق
الواقع المعاصر يقتضى أن يكون علمياً دائماً وإيجابياً » .

ويقدر ما يكون هذا الاتحاد العام للطلاب « موصلاً جيداً » للحرارة
المنتشرة من مستويات الطلاب والتي تصل أولاً الى مجالس اتحادات الطلاب
بالجامعات وقبلها الى اتحادات الكليات - بقدر ما يصبح هذا الاتحاد تعبيراً
صحيحاً عن الرأى العام الطلابى والذي يعد إبرازه من أهم أهداف الاتحاد
وقد كان المفروض أن تبدأ بعد أيام وفي ٤ ديسمبر على وجه التحديد
انتخابات مجالس الاتحادات فى الكليات ، تنفيذاً لهذا التنظيم الجديد .

والسؤال المطروح : ما هى الوسيلة لكى يصبح الاتحاد العام
للطلاب معبراً حقيقة عن رأى القاعدة الطلابية العريضة ؟ ما هى الوسيلة
لكى تصبح مجالس هذه الاتحادات المنتخبة ديمقراطياً ، الطريق الطبيعى
الذى يمارس الطلاب من خلاله « حرية التعبير عن آرائهم وإثبات ذاتيتهم »

وهل يكفى فى ذلك أن يشكل مؤتمر اتحاد الكلية أو المعهد من
أعضاء لجان النشاط وحدهم ؟ وما هو الدور الذى أداه أو يجب أن
يؤديه مستشارو هذه المجالس من أعضاء هيئة التدريس ؟

السؤال الثالث : هل نجحت الطريقة التى تدرس بها المواد القومية
فى كليات الجامعة والمعاهد العليا والتي تتناول « ثورة ٢٣ يوليو »
و « المدحح العربى » و « الاشتراكية » ، فى أن تخلق فى الطلاب وعياً
مستولاً وهما حقيقة وإيماناً صادقاً ؟ هل زودتهم بالوضوح الفكرى ؟
هل أجابت على تساؤلاتهم وعلى قلقهم ؟ هل حلت لهم المتناقضات التى
يزخر بها تفكيرهم الشاب ؟ هل حدثت مضمون الشعارات التى كثيراً
ما تتردد دون فهم ؟

ان هذه المواد تدرس فى كليات الهندسة والعلوم كما تدرس فى
كليات الحقوق والآداب . أى انها تدرس فى الكليات العملية مثلما تدرس
فى الكليات النظرية . فهل هى تعطى للطلاب « كجرعة » من دواء « مر »
يبتلعها الطالب لتكون جواز مرور الى النجاح فى الامتحان دون أن تسلمه
بفهم حقيقى ؟ وهل زودتهم هذه « الجرعة » بالمناعة ضد « التأثير »
أو « الانسياق » ؟

السؤال الرابع : هل جرت أو يتعين أن تجرى دراسة اجتماعية
لفئات الطلاب التى شاركت فى هذه الحوادث الأخيرة أياً كانت قبلة
عندها بالنسبة لمجموع آلاف الطلاب ؟ ٠٠ دراسة تتناول تركيبهم الطبقي
وظروفهم الاجتماعية ؟

فإن أخطر ما أخشاه أن تنتهي بنا هذه الدراسة إلى أن بعض الطلاب الذين تتفق مصالحهم الاجتماعية والطبقية مع التحول إلى الاشتراكية ، يتعرضون مع ذلك لمدى خطيرة لا يجدون لديهم المناعة الكافية لمقاومتها .

و لا يكفي لتحصين الطلاب ضد هذه العدوى أن نقول لهم : إنتم جيل الثورة أو أن نذكرهم بما فعلته الثورة من أجلهم . لا يكفي أن نذكرهم بأن أبواب الجامعات قد فتحت لهم وبدون استثناء أو واسطة وأن الدولة قد كفلت لهم الممسل بعد تخرجهم . بل يجب أن نصرف ما يدور في رؤوسهم وأن نجيب عليه . والأهم أن نتخذ اجابتنا « موقف » الاقتناع لا أن تكون مجرد « كلام » للاقناع .

السؤال الخامس : أمناك صلة وثيقة بين الأساتذة والطلاب ؟

من يعرف الأساتذة طلابهم . . هل يختلطون بأفكارهم . . هل يتناقشون معهم بحرية ؟ هل إذا سأل الطالب أستاذه سؤالاً قد تشق الإجابة عليه . . هل تكون اجابته تبريراً على طول الخط لموقف قد يكون بادي الخطأ أو تكون تحريضا وإثارة أو تكون تهربا أو اعتذارا بالحساسية أو طلبا منه أن يبعد به عن الفـر أو يقنى له ، إذا استعملنا التعبير المألوف ؟ وهل يعرف الأساتذة أن اجابة مثل هذه ، تكفى لزعة ثقة الطالب بكل ما يقال له عن حرية الرأي وإنها قد تعلمه النفاق أو تعلمه أن طريق الحوار الهادئ ليس وسيلة صالحة للتعبير ؟ وتلقى في روعه أن هناك محظورات خطيرة لا يمكن التطرق إليها بللناقشة . . بينما أن مجتمع اليوم وقيادته بتطلبان الرأي صادقا صريحا .

وفي نفس الوقت ، ألسنا في حاجة إلى تقاليد جامعية تكفل ألا يصبح توثيق الصلة بين الأساتذة وطلابهم تملقا لهم على حساب مصلحة الدراسة كوسيلة لكسب الأصوات في الانتخابات ؟

السؤال السادس : أليكون اشتراك الطلاب مع أعضاء هيئة التدريس في مجالس الكليات ، وسيلة تكفل للطلاب أن يتفهموا مشكلات الدراسة ومتطلباتها وألا ينزعولوا عن مسؤولياتها ؟

مع ملاحظة أنه يمكن اختيار ممثل الطلاب من بين طلاب السنين النهائيةين وهم الذين زاد تفهمهم وأصبحوا يطرقون باب الحياة العملية وألا يكون لهم صوت محدود في مداولات مجلس الكلية على الأقل في المراحل الأولى للتجربة ؟

لقد اشركنا الطلاب مع الاساتذة فى العمل السياسى فى لجان الاتحاد الاشتراكى ، فلماذا لا نشركهم فى المسئوليات المتعلقة بتخطيط وتنظيم ما يتعلق بحياتهم الدراسية ومشكلاتهم . ان ذلك شأنه شأن اشراك العاملين فى مجلس الادارة او المنتفعين بالخدمة فى نشاط أدائها ؟

••••

منذ أربع سنوات وأنا أفكر مع الشباب فى محاضرات قسم الصحافة بكلية أدب القاهرة . . ومن خلال مناقشات معهم ، أدركت ان لدى الطلاب أسئلة لم يجدوا اجابة عنها فى لجان الاتحاد الاشتراكى ولا فى اتحاداتهم الطلابية ولا عند أساتذتهم . وأشغى أن أقول انهم احيانا لم يجدوا اجابة عنها حتى فى الصحف .

ومع ذلك فما حدث لا يمكن تبريره . ولكننا يجب أن ندرك مما حدث « أين يكمن القصور » . حتى يمكننا أن نتعرف على العلاج .

القانون يتحرك مع تحرك المجتمع

حماية النظام ضد ظاهرة العنف وحماية الفرد ضد توغل السلطة *

منذ حوادث مايو ١٩٦٨ التي كانت باريس يواجه خاص مسرحها الرئيسي وكان مثيروها من الشباب ، تفجر ما سمي بموقف الرفض للمجتمع القائم بكل ما يحويه من تناقضات زاد من حدتها التطور التكنولوجي واتجاهه نحو خلق قوة هائلة للإنتاج وعدم إمكان المجتمع أن يستمر في تقديمه بغير اغراء بزيادة الاستهلاك ، مما ولد ما اصطلح على تسميته « مجتمع الاستهلاك » . وهو مجتمع بالغ التعقيد يزداد التناقض فيه بين مفهوم الحرية ومفهوم النظام أو القانون الذي يعبر عنه .

وقد اتسمت هذه الحوادث التي وقعت في باريس في مايو ١٩٦٨ بالعنف ، واتخذت طابعا رومانتيكيا ، أغرى كثيرا من الشباب بموقف الاحتجاج أو المنازعة في كيان هذا المجتمع .

وطرحت هذه التجربة الآلية التي عاشتها فرنسا ، قضية الحرية والقانون وإلى أي مدى يمكن التوفيق بين حرية الفرد وبين حماية نظام المجتمع ، وما هي الحدود التي لا يجوز للمجتمع الليبرالي الذي يرفع شعار الحرية منذ اعلان حقوق الانسان عام ١٧٨٩ ، أن يتعداها في مقاومته حركات العنف . لقد اتخذ بعضها شعارات فوضوية ترفع العلم الاسود ، الرمز الذي رفعه الفوضويون في فرنسا أول مرة

عام ١٨٣٠ وضمت هذه الحركات تيارات أخرى ، تروتسكية ، أو « ماوية » أو مجرد تصور رومانتيكي يتخذ من « جيفارا » مثلا له . وكلها مع تناقضها ومع اختلاف المذاهب التي تنتمي إليها ، تجتمع حول صيغة واحدة هي الرفض وتحطيم المجتمع القائم . وزاد الاحساس بأن الشباب في حاجة الى حوار يجري معه ، كما أن المجتمع في حاجة الى يد . تقانون القوية تمتد الى حمايته بعد أن انتشرت عشرات النشرات والمرائد التي اتخذت لها أسماء غريبة مثيرة تصف المجتمع بأنه مجتمع القذارة أو القمامة مثل جريدة « سالوب » أو « أوزدير » . وقدم عشرات من الشباب الى المحاكمة ، وصدرت أحكام ضد بعض محرري هذه النشرات والصحف التي وصفت بأنها صحف اليسار المتطرف وانتقد رجال الأمن بأنهم يستغلون استعمال سلطتهم ضد الشباب ويطاردونه بقسوة ولم تتوقف مع ذلك أعمال العنف ، التي اتخذت صور التخريف والاتلاف واختلال دور العلم بل والمصانع أحيانا ومقاومة رجال السلطة .

قانون لقمع العنف وقانون حماية الحرية

هذه هي الأزمة التي كان على وزير العدل الفرنسي « رينيه بليغن » أن يواجهها . وأن يتقدم بشجاعة ليعرض مقترحائه بشأنها حماية للنظام وحماية للحرية معا . فقدم الى البرلمان مشروعين ، أحدهما لقمع حركات العنف واصطلح على تسميته بما يمكن ترجمته حرفيا بالقانون « ضد المكسرين » Anti Casseurs والآخر لدعم الحريات الخاصة .

ولا أذكر في تاريخ فرنسا الحديث ، ان قانونا أثار من الزوابع والمناقشات مثله هذان القانونان ، وهما أحدث التشريعات في معالجة أزمة النظام والحرية في مجتمع الاستهلاك . ووافق البرلمان على القانونين بعد تعديلات أدخلت على مشروعيهما في شهرى يونيو ويوليو من العام الماضي .

وقد طرح صدور هذين القانونين ، قضية جديدة هي مدى التزام رجال القضاء بحماية النظام في تطبيقهم للقانون . فقد فجر « رينيه توماسيني » سكرتير عام الحزب الديجولى الحاكم ، أزمة جديدة حينما

وقف في حقل إقامه الصحفيون منذ أسابيع ، فندد بالقضاء لأنه لا يصدر عقوبات صارمة ضد مثريي الفتنه والشغب ووصف القضية بأنهم « جبناء » ولم يكتف بذلك فانفق الحرية التي يتمتع بها المذيعون في الاذاعة والتلفزيون فيما يقدمونه من برامج تلاثم من سماعهم خصوم الحرية .

وقامت الدنيا وقعدت حتى داخل الحزب نفسه ، لأن ما قاله « توماسيني » لم يكن تعبيراً عن وجهة نظر الحزب بل كان إحراجاً له . فوزير العدل « بليغن » يبدى دهشته لهذا الهجوم واستنكاره له ولأول مرة في تاريخ فرنسا ، يسر ثمانمائة قاض وألف محام في مظاهرة بملايسهم الرسمية احتجاجاً على سكرتير عام حزب الأغلبية ، ويتدخل الرئيس « بو ميستر » مدافعاً عن رجال القضاء بينما يفكر البعض في رفع دعوى قذف ضد السكرتير العام للحزب ، ولا ينتهي الأمر الا باعتذار « توماسيني » في رسالة وجهها الى الرئيس بومبيدو ونشرتها الصحف .

ولقد رأيت بمناسبة زيارة وزير العدل الفرنسي « ريتيه بليغن » للجمهورية العربية المتحدة ، ان التقى به لاتبادل معه الرأي في دور القانون والقضاء في مجتمع متطور . كنت أدرك ان لتبادل الأفكار والمعلومات مع حارس العدالة الفرنسي أهمية خاصة ، لأن هناك روابط وشيجة لا زالت تربط نظامنا القانوني بالنظام القانوني الفرنسي . فنحن على حد تعبيره - نلتصق الى نفس الأسرة القانونية . وكنت أعلم ان هناك تطوراً تشريعياً هائلاً يجري في فرنسا هذه الأيام ، ليواكب القانون تطور المجتمع ، وإن فرنسا ذات التقاليد القانونية الراسخة بدأت تدخل تعديلات جوهرية على قوانينها النابليونية ، وإنها اليوم تجري تجارب لا مكان استخدام العقل الالكتروني في خدمة العدالة .

وحينما التقيت بوزير العدل الفرنسي ريتيه بليغن ، الذي كان رئيساً للوزراء مرتين والذي لعب دوراً هاماً في حركة المقاومة لتحرير بلاده أثناء الحرب العالمية الأخيرة - قال لي ان قانون قمع العنف بدأ يحقق النتائج المرجوة منه ، وإن حوادث الشغب قد قلت .

لقد سبق لي أن اطلعت على هذا القانون وتابعت المناقشات التي جرت بشأنه ، وهو باختصار يرمي الى معاقبة صور جديدة من الاجرام ، وهي التي ترتكبها جماعات تستعمل العنف وتكسر المحلات وتحرق السيارات وتحتل المباني العامة ، وهو يسمح بأن يمتد سلطان الدولة

الى مثيرى الشغب والمعرضين والمهيجين ، ويحملهم مسؤولية ما يرتكب
من جرائم أثناء هذه الاضطرابات .

ولكن مع صدور قانون ضد العنف ، صدر قانون آخر لحماية
الغسرية .

الرقابة القضائية

بدلا من الحبس الاحتياطي

كانت هناك اعتقادات شديدة توجه الى سلطة الحبس الاحتياطي .
فلماذا نضع المتهم دائما فى الحبس ، مع ان الأصل انه يرى حتى تثبت
عداوته ؟ ومن ناحية أخرى ، أيجوز ان نطلق سراحه فيفلت من العقوبة
أو يعمل على التأثير على الأدلة .

هنا بدت اصالة المشرع الفرنسى . فقد كفل القانون الجديد الخاص
بحماية الحريات الا يستخدم الحبس الاحتياطي الا استثناء . فعلى قاضي
التحقيق أن يلجأ أولا الى اتخاذ تدابير سماها القانون الرقابة القضائية
فله ان يلزم المتهم بالاقاد مسكنه طوال فترة التحقيق أو الا يلتقى
باشخاص معينين ، أو الا يرتاد أماكن معينة ، و يمنعه من مزاوله مهنته
أو قيادة السيارات مثلا - اذا كان متهما بارتكاب حادث أثناء قيادته
سيارة - ولا يلجأ القاضي الى الحبس الاحتياطي الا اذا خالف المتهم القيود
التي نرضها عليه ، أو استثناء اذا كان الحبس هو الوسيلة الوحيدة
للمحافظة على الأدلة أو لعلم التأثير على الشهود أو للمحافظة على النظام
العام أو لحماية للمتهم نفسه وبشرط أن يصدر قرار القاضي بالحبس
الاحتياطي مسببا ، وأن تحدد أقصى مدة له وأن يكفل التظلم منه .
بل لقد سمي القانون هذا الحبس الاحتياطي بالحبس الوقتى دلالة على
طبيعته .

التعويض عن الحبس الاحتياطي

ان هذا القانون قد كفل بذلك الا يتحول الحبس الاحتياطي الى
عقوبة مفروضة سلفا ، وجعل الأصل هو حرية المتهم أثناء التحقيق .
لقد ثبت مثلا فى قضية حديثة فى فرنسا عرفت بقضية « ماري بنارد »
ان هذه السيدة برئت عام ١٩٦٦ بعد ان ظلت محبوسة من عام ١٩٤٩

الى عام ١٩٥٤ • وتسايل بعدها كثير من فقهاء القانون : الى اى مدى
تسايل السلطة العامة عن الاضرار التى لحقت بالمتهم •

وهنا تدخل قانون دعم الحريات الفرنسى ايضا وقرر لأول مرة حق
المتهم فى التعويض عما يلحقه من ضرر غير عادى نتيجة حبسه وقتيا أثناء
التحقيق اذا انتهى هذا التحقيق الى الحفظ أو انتهت الدعوى الى الحكم
فيها بالبراءة • وقبل صدور هذا القانون كان القضاء الفرنسى يتجه فى
مجموعه الى ان الحبس الاحتياطى من اجراءات التحقيق المشروعة التى
لا يجوز ان تؤدى الى الحكم بالتعويض لمن لحقه ضرر منها ، والا ترتب على
ذلك اعاقة سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية •

حماية الحياة الخاصة

وعدت أناقش مع وزير العدل الفرنسى حول ما استحدثته هذا
القانون فى سبيل حماية الحياة الخاصة • وكنت قد اطلعت على حكم
لمحكمة استئناف باريس صدر فى مايو ١٩٧٠ وقضى بأنه اذا كان يجب
كفالة الحق فى حرية التعبير ، الا ان لهذه الحرية حدودها ، فيجب ان تلتزم
احترام الحياة الخاصة ، وانتهت هذه المحكمة الى الحكم على جريدة
« فرانس ديمانش » بتعويض قدره خمسة آلاف فرنك اى حوالى خمسمائة
جنيه مصرى ، لأنها نشرت عنوان مطرب كان يؤثر أن يظل بعيدا عن
الأضواء ونشرت رقم تليفونه وعنوان منزله الريفى واسمه الحقيقي وهو
غير اسمه المعروف به والذي يتخله فى مزاولة فنه • وقالت المحكمة
الفرنسية عن حق الخصوصية انه « حق الشخص فى أن يكون حسرا فى
أن يوجه حياته كما يشاء ، حقه فى أن يكون فى مأمن من أى تعد على
حيثه فى استخدام اسمه وصورته وصوته •• حقه فى الكرامة وفى
السمة بل وفى أن يكون منسيا أيضا » !

ورغم تحفظاتى بشأن هذا الحكم ، الا انه طرح بشدة موضوع
حماية الحياة الخاصة للمواطن ، حتى ان محكمة النقض الفرنسية فى
تقريرها السنوى الى وزير العدل اهابت به أن يعالج ما قد يكون فى
التشريع من قصور فى هذه الحماية •

فلم يعد الأمر فى القانون الجديد الذى اعده وزير العدل الفرنسى
مقصورا على التعويض ، بل انه جعل من الاقليات على الحياة الخاصة جريمة
قد يصل العقاب عليها الى الحبس مدة سنة • ان هذا القانون ياقب كل

من انتهاك حرمة الحياة الخاصة للغير بالتصنعت أو بتسجيل أحاديث الناس في أماكن خاصة بغير موافقتهم ، أو حتى نقل صورهم بغير اذنتهم بل انه وضع نظاما لحصر أنواع الأجهزة التي قد تستخدم في التسجيل بوسائل مذهلة أحدثها التطور العلمي الحديث وينظم استيرادها وحيازتها خشية أن يساء استخدامها .

نقد أحكام القضاء

وقلت لو وزير العدل الفرنسي ان هناك موضوعا آخر لا يقل اهمية عن حماية الحياة الخاصة ، وهو حماية المتهم من تأثير ما قد تنشره الصحف عنه قبل أن يصدر حكم بإدانتته - اننى أعرف أن قانونا صدر في فرنسا عام ١٩٥٨ يعاقب على نشر تعليقات في الصحف على القضايا المنظورة قبل أن يصدر حكم فيها ، اذا كان من شأنه إحداث ضغط على القضاء أو الشهود . فليس المقصود بذلك ، حماية شخص القاضى بل حماية العدالة ، أما اذا صدر الحكم ، فإن من حق أى إنسان أن يعلق عليه وأن ينتقده دون أن يخل ذلك بهيبة القضاء أو استقلاله ولكن هناك فارقا بين نقد الأحكام القضائية الذى يرحب به القضاء وبين إهانتهم ، مثلاً يدر من « توماسيني » حينما وصف القضاة بالجلين . وأذكر ان محكمة استئناف اكس في فرنسا قد أصدرت حكما بالإدانة في عام ١٩٦٢ على صحفي لأنه نشر تعليقات على قرارات لقاضى نزع الملكية فوصفها بأنها أعمال متنافرة مفرطة في الخطأ وفي التعسف وان « لافونتين » لو كان حيا لقال عن قرارات هذا القاضى انها تجعلك أبيض أو أسود تبعاً لما اذا كنت من ذوي النفوذ أو من البؤساء . وختم مقاله قائلا : ايه يا فرنسا الخالدة أهذه هي العدالة ؟

وقال وزير العدل الفرنسي مبيتسا : ان هناك مثلاً قديما عندنا يقول ٠٠ حينما يصدر حكم عليك ، فلك أربع وعشرون ساعة تلغنه فيها ا فمن الطبيعي أن يتصور كل إنسان ان ما يراه هو العدل ٠٠ ولكن قضائنا يتقبلون النقد باعتباره عاملا من عوامل تطوير القانون وتنمية العلم القانوني ، وهم يتقبلونه لأنهم يصدرون أحكامهم باسم الشعب . ولو لم يكن ذلك النقد الشهير الذى وجه اميل زولا تحت عنوان « انى انهم » للحكم الذى صدر ضد الكاتبين دريفوس لما اتضحت براءته بعد

لما يجب أن يتوافر للقضاء من توفير واستقلال • ولهذا ففسد سحب
توماسينى العبارات التى بدوت منه فى حق القضاء •

عدالة الكمبيوتر !

وقد تطرق بى الحديث مع الوزير الفرنسى الى تجربة استخدام
المقول الالكترونية فى خنية العدالة • وهى تجربة استحوذت على
اهتمامى. حينما كنت أشهد مؤتمر المحامين الدولى الذى عقد فى طوكيو
فى الصيف الماضى • وأذكر اننى اطلعت على مناقشات جرت فى ندوة
فى باريس فى إبريل. الماضى لدراسة علاقة علم « السبرناطيقا » بالقانون •
ان السبرناطيقا يمكن أن تساعد رجل القانون على السيطرة على العلاقات
القانونية كعامل معبر فى العلاقات الاجتماعية • وفى الاتحاد السوفيتى
وفى أمريكا استحدثت فى الدراسات القانونية مادة «السبرناطيقا القانونية» •
فهل يمكن عن طريق « الكمبيوتر » معرفة الحكم القانونى الصحيح ؟ هل
يمكن أن يحدد لنا العقوبة التى توقع على المتهم ؟ وما هو مصدر حقوق
الانسان فى مجتمع « الكمبيوتر » • وهل تتفق مرونة التطبيق وتقدير
ظروف التهم الشخصية مع العدالة المطلقة الحسابية التى يمكن أن تقدمها
الآلة ؟ وعلى النقيض ألكون الآلة عاصما ضد الانحراف والتحكم والخضوع
للتأثير ؟ •

وقال الوزير :

لقد بدأت احدى محاكم البوليس بباريس تجربة جديدة بناء على
اقتراح جمعية الدراسات والرياضيات التطبيقية SEMA اذ تستعين
بالكمبيوتر فى توقيع العقوبات فى مخالفات المرور • ويمكن أن تمتد
التجربة الى توقيع العقوبة فى جرائم اصدار الشيكات بغير رصيد •

وعلى أى حال فلا شك ان استخدام الكمبيوتر له فائدة محققة فى
الرجوع الى القوانين والقرارات التى قد تبلغ المئات فى موضوع واحد ،
وفى الرجوع الى المبادئ القانونية التى تصدرها المحاكم والتى تعجز
الذاكرة عن استيعابها •

ان القانون لا يمكن أن يبقى بمنزلة عن تطورات العلم فى الثلث الاخير
من القرن العشرين • •

القانون فى حالة حركة تتبع حركة المجتمع • •

مسألة القانون •• وجه للحرية وجه للمسئولية ••

ليست هناك كلمة تستحوذ على اهتمام الجماهير ، وتخفق لها قلوبهم قدر كلمة « الحرية » •• ومهما اختلف الرأي حول الحريات الاجتماعية والحريات السياسية ، فإن الحرية الشخصية •• هي الركن الأساسي في أى نظام اجتماعي •• أن يامن الانسان ضد القبض التعسفي •• أن يامن على حرمة مسكنه •• أن يامن على حياته الخاصة •

ومن هنا كانت أهمية هذا القانون الذى قدمته اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ، ووافق عليه المجلس فى ختام دور انعقاده الأول •• قانون حماية الحريات ••

بل ان الحديث عن الحريات الأخرى ، مثل حرية الصحافة مثلا يصبح لغوا ، اذا لم تكن حرية الانسان ضد القبض التعسفي مكفولة •• ذلك انه اذا حل الخوف فى القلوب جعلت الأقلام •• واذا جمدت الأقلام ضاعت حرية النقد •• وهى المضمون الحقيقي لحرية الصحافة ••

وقانون حماية الحريات هو صياغة مصرية تتفق مع أصول الشريعة ومفادها •

• من مقال فى جريدة الأهرام فى ٢٩ يونيو ١٩٧٣ تحت عنوان الحرية والمسئولية •

• وهو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الذى صدر بناء على إقرار مشروع قانون مقدم من المؤلف •

ما أروع قول عمر : ألا لا تضربوا المسلمين فتذلوهم .. ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم . وقد ذكر عمر المسلم هنا من باب الغالب الأعم . وإخواننا المسيحيون لهم ما لنا وعليهم ما علينا . فحماية الحرية للجميع . للإنسان . وما أروع قول النبي « من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة » .

فليس هناك ما هو أشد قسوة من « الإذلال » الذي قد يصل للإنسان إلى حد أن يكفر بالنظام الذي يعيش في ظله .. بل أن الإذلال والظلم يبيع لمن يتعرض له أن يجهز بالسوء .. « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم » ..

وما يصلينى هو المواطن العادى البسيط قبل أى شخص آخر .. المواطن الذى ما زالت ظروفه الاجتماعية لا تمكنه من أن يرفع صوته عاليا إذا ظلم .. إذا ظلمه الشرطى أو ظلمه صراف القرية .. أو ظلمه كاتب الجمعية التعاونية ..

وميزة هذا القانون أنه كفل الضمانات حتى فى ظروف الطوارئ .. ضمانات حرية الفرد وضمانات أمن المجتمع .. وحتى لا يتسوء القارىء بين نصوص القانون فأنى ببساطة أقول له إن الجديد فيه :

١ - لم يكن هناك أى نص يعاقب على الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطن باسترقاق السمح أو تسجيل المحادثات الخاصة .. ولأول مرة يصبح ذلك المدون جريمة تصل عقوبتها فى بعض الحالات إذا صاحبها ابتزاز أو تشهير أو تهديد من موظف عام اعتماداً على سلطة وظيفته إلى السجن ١٥ سنة !

٢ - أصبح من غير الجائز القبض على أى إنسان بغير إذن النيابة العامة إلا فى حالة التلبس .

٣ - أصبح من غير الجائز تفتيش المنازل إلا بأذن مسبب من النيابة العامة بتهمة معينة .

٤ - لم يعد من الجائز مراقبة المحادثات التليفونية إلا بأذن من القضاء ولمدة محددة ولتهمة معينة .

٥ - أصبح الحبس الاحتياطى محدد المدة . فقد ألغى الحبس المطلق أى الذى كان يصدر من النيابة بغير تحديد مدة . وهو لا يتجدد إلا لمدة محددة بأذن من القضاء ، والحد الأقصى له ستة شهور . وفى الجنايات

إذا تطلب التحقيق استمرار حبس المتهم يتعين الحصول على إذن من محكمة الجنايات نفسها .

٦ - أصبحت جرائم العدوان على الحريات مما لا تستقطب الدعوى الجنائية ولا المدنية منها بالتقادم .

٧ - ألغى قانون تدابير أمن الدولة الذى كان يجيز القبض على أى شخص أو اعتقاله لمجرد أنه كان من بين فئات معينة مثل أن يكون قد سبق اعتقاله مثسلا ، والذى كان يحول للنيابة سلطة الحبس المطلق غير مقيدة فيها بأى قيود . وكان هذا القانون يسرى حتى فى غير حالة الطوارئ .

٨ - عدل قانون الطوارئ بما يجيز التظلم من أوامر الاعتقال التى قد تصدر لحماية للأمن القومى . . والتظلم أصبح كل ثلاثين يوما وقد كان قبل ذلك كل ستة شهور . وقرار المحكمة فى التظلم نافذ . . وقد كان من قبل لا ينفذ الا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية .

ولم يكن من الجائز التظلم من أوامر النيابة بالحبس الاحتياكى فى جرائم أمن الدولة بل وفى أى جريمة أخرى يعينها رئيس الجمهورية
والآن أصبح التظلم جائزا فى جميع الأحوال أمام المحكمة .

٩ - إذا رفض ، وظف عام أن ينفذ لك حكما صدر من القضاء ، فيمكنك أن ترفع الدعوى ضده مباشرة لتطلب محاكمته .

١٠ - والمتهم لا يفصل بينه وبين محاميه ؛ ويجوز له الاستعانة بمن يريد . . ويجب أن يعامل بما يحفظ عليه كرامة الانسان ويحظر ايدأؤه بدنيا أو معنويا .

هذه هى الحقوق التى كفها لنا قانون حماية الحريات . . وإذا كان حقا نحرص عليها . . فعملينا أيضا أن نحرص على ما يقابلها من واجبات
التزام القانون واحترام أحكامه

فسيادة القانون ذات وجهين : وجه للحرية . . ووجه للمسئولية .

حماية الوحدة الوطنية هل تكون قيما على حرية الرأي ؟

تركز اهتمام الرأي العام أخيرا حول الدورة الطارئة التي عقدها مجلس الشعب بناء على دعوة رئيس الجمهورية وتنفيذا لقرارات المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي الذي خصص دورته الأخيرة لموضوع واحد هو « الوحدة الوطنية » . . .

وقد تناثرت بعض المخاوف حول قانون يصدر لحماية الوحدة الوطنية وبدا الأمر عند البعض وكان المقصود به تقييد حرية الرأي أو ضرب أي رأى يخالف المنسياسة الرسمية .

وحتى قبل أن يدعى مجلس شعب الى هذه الدورة الطارئة ، كانت قد تنبأت بأنه قانون لاصطياد كل صاحب رأى مخالف ووصلت التنبؤات المتشككة الى حد الزعم بأن هذا القانون في حقيقته ستار لتعديل قوانين الاضراب والتظاهر ولتضييد العقوبة بشأنهما ، متجاهلة ان حالة

* جريدة الاحرام في ٢٦ أغسطس ١٩٧٢ *

وقد صيد قانون حماية الوحدة الوطنية برقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ ، متفينا عقوبات لا تتجاوز عقوبة الحبس ، ومع ذلك فقد انتقد وقتئذ بأنه يعاقب على مناهضة السياسة العامة للملئة للدولة ، وهذا غير صحيح لأن نص للمادة الرابعة صريح في أنه يعاقب على الانحياز الى العنف أو التهديد أو الوسائل غير المشروعة لمناهضة السياسة العامة للملئة للدولة ، ومع ذلكفاله لم يستطع عند صدوره : (قارئ أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية البهة الداخلية والسلام الاجتماعي) .

الطوارئ معننة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وإن قانون الطوارئ وهو لا يزال قائماً يخول الحكومة سلطة استثنائية لا تحتاج معها إذا أرادت الى قانون يصدره مجلس الشعب .

ثم تبين الرأي العام انه لم تكن هناك سوى أفكار عامة عرضتها المناقشات التي جرت في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ، وإن اعداد هذا الاقتراح بمشروع قانون ، يجري في وضع النهار ، وفي جلسات علنية للجنة التشريعية سمح فيها بالمضور لمثل الصحافة والإعلام وللمواطنين العاديين ، وشارك في أعمالها عدد كبير من أعضاء المجلس غير أعضاء اللجنة التشريعية . ونشرت مناقشات اللجنة رغم أن الأصل في اجتماعات لجان المجلس أن تكون غير علنية . ومن خلال هذه المناقشات صيغت مواد المشروع . . . وليس فيها اعدام أو اشفال شاقة . . . وليس فيها تعرض لقوانين الظاهر أو الاضراب . . . وليس فيها أي حجر على حرية الرأي .

ولم يكن هذا القانون في حقيقته قانوناً « للجزاءات » . . بل إن اللجنة سجلت صراحة في تقريرها وهو جزء مكمل للقانون يفسر مواده ويحدد نطاق تطبيقها « أن حماية الوحدة الوطنية واجب كل مواطن وواجب المؤسسات الدستورية والسياسية وإن هذه الحماية عمل سياسي بالدرجة الأولى . ولهذا فإن المادة الأولى من هذا القانون قد حددت المقصود بالوحدة الوطنية التي يجب على كل مواطن أن يحرص على حمايتها ، والتي يجب على مؤسسات الدولة أن تعمل على دعمها وصيانتها » .

والذي يجب أن نعرفه أن دستورنا الجديد هو أول دستور مصري ينص صراحة على الوحدة الوطنية وواجب حمايتها ، ويخصص لذلك أربع مواد . وهو في هذا ، شائعاً بالتنصتور الفرنسي الذي صدر عام ١٩٤٦ ثم دستور ديغول الذي تلاه عام ١٩٥٨ . كانت الوحدة الوطنية أيضاً هي الشغل الشاغل لفرنسا بعد أن فرقها الخلافات الحزبية قبل الحرب العالمية الأخيرة وأضعفت قدرتها وكانت محاولة « لم شمل البيت » بعد هزيمتها ، هدف دستور ١٩٤٦ ثم بصد الشقاق الذي تعرضت له خلال حرب الجزائر وحركة الجبرالات الفرنسيين ، سبباً آخر في دستور ١٩٥٨ .

✽ ومع ذلك فقد جرى بينما بعدة سنوات استفتاء عام ١٨ و ١٩ يناير لسنة ١٩٧٧ شملت بملفهاء المقربة على الظاهر والاضراب .

بل ان كل من يتتبع نضال الشعوب التي تعرضت للعدوان النازي خلال الحرب العالمية الأخيرة ، يتبين ان هذه الشعوب مع اختلاف أحزابها السياسية ، قد وضعت « المسألة الوطنية » في مقدمة المسائل المشتركة التي اتحدت هذه الأحزاب في سبيلها بصرف النظر عن أى خلاقات عقائدية بينها . هكذا جرت حركة المقاومة في يوجوسلافيا وفي بولندا وفى المجر وفى كل بلاد أوروبا الشرقية التي تعرضت للعدوان النازي .

مخاطر ثلاثة

ونحن اليوم في ظروفنا الحالية التي يعد فيها تماسك الجبهة الداخلية أمرا بالغ الأهمية ، ما هي المخاطر التي تتعرض والتي أوشكتنا أن نتعرض لها :

١ - مخاطر تهدد وحدة قوى الشعب العاملة في تهديد التحالف . . محاولات لإزكاء حدة الصراع بين قوى التحالف بدلا من تهدئتها ، فليس هذا وقت لإثارة المنازعات بين الرأسمالية الوطنية مثلا وبين العمال . ولصلحة من ؟

٢ - مخاطر تهدد وحدة الشعب ، بإثارة تحركات طائفية واختلاط أسباب لإثارة الحقد بين الطوائف . وبماذا نفسر مثلا ان تقريرا أعد في عام ١٩٧٠ عن حالة فردية جرت في مدينة الاسكندرية ، يعاد طبعه اليوم في نشرات توزع بالبريد لإثارة مشكلة غير قائمة ؟ وإذا بنا بين يوم وليلة نكاد نفقد رؤوسنا . . ونوشك ان نتعرض لفتنة كان من الممكن ان يستفحل أمرها .

٣ - مخاطر تريد أن تصرفنا عن النضال المشترك ضد العدو بازكاء خلاقات أيديولوجية ليس هذا وقت إثارتها . ان كثيرين ممن يباشرون عملهم السياسي اليوم تحت راية الاتحاد الاشتراكي ، كانوا ينتمون قبل عام ١٩٥٢ الى أحزاب وتنظيمات قديمة حلت وانتهى أمرها أو استنفذت غرضها بل أن بعضهم كان ينتمى الى تنظيمات كانت تباشر نشاطها خفية قبل عام ١٩٦١ . . وحلت نفسها أو انتهى نشاطها سواء ما كان منها تنظيما في أقصى اليسار أو تنظيما في أقصى اليمين ؟

والعودة اليوم الى إثارة خلاقات لحياء هذه الفرق المتنافرة مخاطرة شديدة في هذه الظروف . ان علينا أن نقبل في صفوف معركتنا ضد العدو كلى وطنى مخلص بصرف النظر عن اجتهاداته الفكرية . ليس هذا وقت يهتم فيه وطنى مخلص بالانحراف بسبب رأى له حتى لو كنا

لا نوافقه عليه ، ما دام قد تبني برنامج الميثاق وبرنامج العمل الوطني
وبرنامج النضال في هذه المرحلة ضد العدوان والاستعمار .

الوحدة الوطنية لا تعنى اتحاد الآراء

ونعود الى السؤال الذي طرحناه في بداية هذا الحديث . هل في
قانون حماية الوحدة الوطنية ما يمنع الخلاف في الرأي أو يتعارض مع
حرية ؟

ان المذكرة الايضاحية للقانون تقول صراحة ان هناك مصالح موحدة
وإرضية مشتركة من المصالح القومية لا خلاف عليها بيننا وفي مقدمتها
تحرير الأرض واستنقاذ التطور على الطريق الاشتراكي والانتماء المصري
الى الأمة العربية . وأن كل مواطن وكل هيئة وكل جهة أو طائفة أو فئة
مطلوبة بأن ترعى ذلك في كل تصرفاتها وأن يكون سلوكها متفقا مع تحديد
الأرضية المشتركة التي تقف عليها وحدتنا الوطنية .

وتضيف المذكرة الايضاحية :

« ولكن من الخطأ أن يظن أن تحقيق الوحدة الوطنية يعنى توحيد
كافة الآراء والاتجاهات أو أن هذه الوحدة الوطنية تضيق بالتناقض
واختلاف الرأي . فكل صاحب رأى يمكنه أن يبدي رأيه ويقول ما يريد
بغير حرج في نطاق المؤسسات الدستورية والسياسية بل وخارجها » .
وهذا كلام صحيح لا اعتقد انه يحتمل التأويل . إذن فما هي
القيود التي وضعها القانون ؟

ان القانون لم يضع أى قيد على ابداء الرأى . من حق أي انسان أن
يخالف سياسة الدولة المهيمنة ، سواء قبل صدور القرار أو حتى بعد
صدور القرار ، بل إن هناك عبارة هامة وردت في تقرير اللجنة التشريعية
وهي تحدد نطاق النص : فهي تقول « انه لا مسئولية على أى شخص
بسبب ما يبديه من آراء وأفكار في كافة اجتماعات الاتحاد الاشتراكي
التنظيمية على كافة مستوياتها ، وأن الاتحاد الاشتراكي بطبيعته منبر
للمحوار والتفاعل الديمقراطي بين فئات قوى الشعب العاملة وهو يفسح
مجالا للاختلاف في الرأى والاجتهاد المخلص في ضوء الالتزام بمقومات
هذا المجتمع كما حددتها موائيقه السياسية الأساسية » .

ومازلت اذكر عبارة قالها الرئيس أنور السادات في اجتماع المؤتمر القومي يوم ١٨ فبراير من هذا العام : علينا أن نعرف ان الوحدة الوطنية تزداد عمقا بالحوار ولا تضيق به ..

لما هو المطلوب :

التنظيمات السياسية

خارج الاتحاد الاشتراكي

المحظور الأول هو اقامة تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي وهو أمر كان مقررًا من قبل ، والجديد هو التنبيه اليه وتنظيمه . وهو ما يحتاج هنا الى وقفة متأنية للتأمل .

ان كل ما واجهته الدولة من قبل كانت التنظيمات التي وصفها قانون العقوبات منذ عام ١٩٤٦ بالتنظيمات التي تدعو الى تغيير المقومات الأساسية للمجتمع وإلى تسويد طبقة على غيرها من الطبقات . وكانت ولا زالت هذه الجريمة في نظر قانون العقوبات جناية يمكن أن يصل العقاب عليها الى الأشغال الشاقة .

ولم يعد هذا النص صالحا للتطبيق بحذافيره بعد عام ١٩٦١ . لقد كانت الدعوة مثلا الى اسقاط تحالف رأس المال والاقطاع دعوة مؤمنة طبقا لهذا النص ولم تعد هكذا مع بداية التحول الاشتراكي وإعلان الميثاق . فقد تغيرت المقومات الأساسية للمجتمع . فالنصوص القديمة يجب أن تفسر في ضوء التغييرات الجديدة . فمبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية التي يعاقب القانون على تحييده وترويع المذاهب التي ترمي الى تغييرها ، لم تعد مبادئ دستور ١٩٢٣ . ولا مبادئ النظام الاسمي القائم على الاستغلال ، كما ان تأييد الدعوة الى تسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعية لم يعد يحول دون الدعوة الى قيادة العمال والفلاحين لتحالف قوى الشعب العاملة أو الدعوة الى القضاء على طبقة كبار الملاك والراسماليين ، وهو ما تحقق فعلا بموقف الدولة نفسها باصدار القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ أو قوانين الإصلاح الزراعي .

وصدر قانون آخر في عام ١٩٧٠ ، هو قرار بقانون صدر بناء على تفويض مجلس الشعب لرئيس الجمهورية وقتئذ . وهذا القانون يؤتم الترويج لمناقضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم

الاشتراكي في الدولة كما يؤثم الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة ويقرر لمخالفة ذلك عقوبة تصل الى الأشغال الشاقة . وهو يتسع للملاحقة الدعوة الى نظام اشتراكي يختلف في اسمه عن النظام الاشتراكي الذي أورده الميثاق وهو القائم على التحالف وعلى الحل السلمي للمتناقضات بين الطبقات ، كما ان هذا النص يتسع للملاحقة الدعوة الى إعادة سلطان الملكية ورأس المال مثلا . وفي نظر هذا القانون - وبعبارة الواسعة كما هو واضح - فان تأسيس أى منظمة تتبنى دعوة مناهضة لتحالف قوى الشعب العاملة أو للمبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة جناية خطيرة يعاقب عليها بالأشغال الشاقة .

إما النص الذي أورده قانون الوحدة الوطنية والذي طرح للمناقشة في الضم فهو يكتفى بإعادة تأكيد الحظر على اقامة تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي . لماذا ؟ لأن فلسفة نظامنا السياسي والاجتماعي قائمة على فكرة التحالف الذي ينتظمه تنظيم سياسي واحد . ولأول مرة في تاريخ التشريع السياسي المصري تفرض عقوبة مناسبة ، هي عقوبة المنع التي لا تتجاوز ثلاث سنوات وقد تكون اربعا وعشرين ساعة . ولا يمنع القانون القاضي من أن يحكم بوقف تنفيذها اذا شاء .

العنف والتهديد

أما المحظور الثاني : فهو استخدام العنف والتهديد والوسائل غير المشروعة لمناهضة سياسة الدولة المملنة أو التأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية في اتخاذ قرار بشأنها . ليس المحظور اذن هو ابداء الرأي المخالف لسياسة الدولة . وهو ما سجله تقرير اللجنة التشريعية صراحة ليكون نطاق تطبيق النص واضحا أمام القاضي فقال :

« ان المشروع لا يؤثم ابداء الرأي ولو كان يخالف لسياسة الدولة التي وافقت عليها مؤسساتها السياسية والدستورية ولكنه يؤثم الاتجاه الى العنف لفرض الرأي على هذه المؤسسات المنتخبة من الشعب . وهو بهذا يعنى حرية الرأي ويكفل للحوار الديمقراطي المناخ الصحي بعيدا عن الإكراه والتهديد » .

ومثل هذا النص قائم من قبل في صيغة أخرى ينص عليها قانون العقوبات ، وقد طبق في قضية مؤامرة مايو ١٩٧١ المادة ٩٩ من قانون العقوبات تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من لجأ الى العنف

أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لحيل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانوناً أو الإمتناع عنه . . والتطبيق الجديد للنهي لا يصل إلى عقوبة الأشغال الشاقة بل ولا يصل إلى عقوبة السجن .
بل يكتفى بعقوبة الحبس ، وهي عقوبة الهنحة .

وحيثما نرجع إلى التشريع المقارن نجد مثل هذا الخطر في قوانين دول كثيرة حريصة على الديمقراطية وحرية الرأي ، في ألمانيا الاتحادية مثلاً ينص قانون العقوبات القائم الآن في المادة ٩٠ على أن يعاقب بالحبس كل من لجأ إلى الاضراب أو الاعتصام أو التخريب أو تعطيل المواصلات أو الاتصالات السلكية أو اللاسلكية أو المرافق العامة و بأية وسيلة أخرى يهمد الإعتد على سلامة الدولة أو مناهضة مبادئها الدستورية . وفي إيطاليا ينص قانون عقوباتها القائم الآن ، في مادته ٢٤١ على أن يعاقب بالإعدام كل من ارتكب فعلاً من شأنه أن يعرض ويحسب الدولة للخطر . وفي النرويج يحكم بالفرامة والحبس لمدة سنة على كل من يعرض السلم العام للخطر باهانة الدستور أو أية سلطة عامة أو تحريض طائفة من الشعب ضد أخرى . وفي يوجوسلافيا يعاقب بالحبس لمدة تصل إلى اثنتي عشرة سنة كل من حرش بالكتابة أو القول أو أى طريق على أحداث تغييرات غير دستورية في نظام الحكم أو يكون من شأنها الاضرار بوحدة شعب يوجوسلافيا أو مقاومة قرارات السلطات الدستورية . وفي نص آخر يعاقب القانون اليوجوسلافي على أيان أى فعل يهدف إلى تقويض وحدة الشعب .

بل إننا إذا رجعنا إلى المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات الإيطالي ، نجد أنها تعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات كل من روج لمبادئ مناهضة لنظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو اقتصادية بالعنف ، وفسر فقهاء القانون الجنائي الإيطالي تعبير العنف بأنه كل قوة غير مشروعة سواء أديت كالتهديد والإحتزابات أو مادية تقع على الأشخاص أو لأشخاص كالتخريب .

ومع ذلك فإن قانون حماية الوحدة الوطنية الذي يعاقب على الإلتحاق إلى الجنب أو على إنشاء منظمات سياسية خارج نطاق الاتحاد الاشتراكي قد خلا من النص على تجريم التجنيد . فالمحظيور هو إقامة التنظيم غير القرمي أو استعمال العنف .

التحريض على بغض الطوائف

أما ما ورد في قانون حماية الوحدة الوطنية عن تأثيم التحريض على بغض طائفة من الناس أو فئة من فئات قوى التحالف ، فهو إعادة لنص قائم في قانون العقوبات ولكن الأمر قد احتاج إلى النص الجديد لتشديد العقوبة لتكون الحبس ، وتنبهها وتذكيرا لخطورة الموضوع وتوسيعا لنطاق النص بحيث يشمل التحريض على بغض فئات قوى الشعب العاملة إلى جانب التحريض على بغض الطوائف .

ومثل هذا النص مستمد من قانون الصحافة الفرنسي ، ولا يكاد قانون في العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية يخلو من نص يعاقب على التحريض على بغض الطوائف بسبب دينها أو جنسها أو أصلها . بل العجيب التي قد التفتت منذ السابيع بوفد برلماني فرنسي كان يزور القاهرة ، وكان من بينه أعضائه رئيس لجنة القوانين بالبرلمان الفرنسي . كنا نتحدث عن الوحدة الوطنية فذكر لي أن بعض أعضاء البرلمان الفرنسي قد قدموا اقتراحا جديدا يعاقب على ما سموه « بغض مظاهر العنصرية » غير مكتفين بالنص القائم في قانون الصحافة الفرنسي الذي يعاقب على التحريض على بغض الطوائف . واطلعت على المشروع وقد وافق عليه البرلمان الفرنسي بتاريخ ٢٨ يونيو الماضي وهو يعاقب على إثارة التفرقة العنصرية أو الكراهية أو العنف ضد الأشخاص بسبب أصلهم أو انتمائهم أو عدم انتمائهم إلى جنس أو دين أو قومية معينة . والعقوبة هي الحبس من شهر إلى سنة وغرامة من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ فرنك أو أحدهما العقوبتين . (وهذا القانون قصد به حماية العمال الجزائريين والمختارة والأفريقيين الذين أصبحت فرنسا تتمتع عليهم في قوة عاملتها) .

وإذا ضربنا مثلا بقانون حدث مثل قانون العقوبات في ألمانيا الديمقراطية لوجدناه يعتبر هذه الجريمة من الجرائم ضد الإنسانية ويصل بعقوبتها إلى الحبس عشر سنوات .

الإشاعات

والدعاية المثيرة

ولا يبقى بعد ذلك في قانون حماية الوحدة الوطنية إلا محاربة الإشاعات وإذاعة الأنباء المغرضة ، وليس هناك جديد في مبدأ محاربة الإشاعات المقرر في جميع قوانين العالم . وقانون العقوبات المصري يعوى

أكثر من مادة تعاقب على ترويج الإشاعات وخاصة زمن الحرب . ولكن الجديد هو أن هذه صورة خاصة من ترويج الإشاعات . . صورة متعلقة بالإشاعات التي يمكن أن تضر بالوحدة الوطنية . ان قانون العقوبات الإيطالي مثلا يسمى هذه الجريمة « بالانهزمية السياسية » . وقانون العقوبات المصري القائم الذي يعاقب على إذاعة إشاعات أو أخبار كاذبة من شأنها إثارة اللبس بين الناس أو إثارة القلق أو إضعاف روح المقاومة أو الجلد لديهم ، قد أخذ هذا عن القانون الإيطالي الذي يصل بالعقوبة إلى السجن خمس سنوات .

ولكن بينما نجد النصوص القائمة تعاقب على ترويج الإشاعات إذا كان من شأنها مثلا إثارة الفزع نجد النص الجديد في قانون حماية الوحدة الوطنية لا يعاقب عليها إلا إذا ارتكبت بقصد تهديد الوحدة الوطنية . ولنتصور شخصا يقصد بترويج إشاعة كاذبة إلى تهديد الوحدة الوطنية ، ألا نجد مسأله ؟ ومع ذلك فإن القانون الجديد يجعل العقوبة أخف ولا يشدها إلا في زمن الحرب أو إذا أخذت الإشاعة صورة دعاية مثيرة في زمن الحرب . . وليس صحيحا أن القانون يعاقب من يتهاشم مع زميل له بخبر سمعه أو أنه يريد أن يكتم أفواه المتحدثين . . لا ! القانون يحاسب فقط على الإذاعة المتكررة المتعمدة لأخبار كاذبة أو مفضضة يراد نشرها بقصد الإضرار بالوحدة الوطنية .

وفي كل صور حماية الوحدة الوطنية لم يصل القانون الجديد إلى عقوبة مغلظة إلا حيث تكون هذه الأفعال نتيجة تخاير مع دولة أجنبية أو نتيجة خيانة سافرة . ولا أعتقد أن أحدا يمكن أن يدافع عن الحياة أو يخلص لها الطور ، أو يستكثر عليها عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، وهي عقوبة التخاير القائمة فعلا حتى لو لم تصطبغ بأفعال تقويض الوحدة الوطنية .

قانون الحريات

مظلة الوحدة الوطنية

وواضح من كل ذلك أن قانون حماية الوحدة الوطنية هو تعبير عن المناخ الديمقراطي الذي تعيش في ظله الآن . . فليس في الأمر مبالغته . وعلى حد تعبير تقرير اللجنة التشريعية « فإنه احتكام إلى القانون في نصوص محددة يعرف منها كل مواطن سلفا ما هو مطلوب منه وما يمكن

أن يؤخذ عليه ، وهو احتكام الى القضاء فى تطبيق أحكام هذه النصوص كضمان أساسى لحماية الحقوق والحريات » .

لفرض ان شخصاً اتهم بارتكاب فعل مما يحرمه هذا القانون ، فما الذى ينتظره ؟ ان يدا خفية لن تمتد اليه فى جنح الظلام فلا يعرف أحد مصيره . . بل ان يد القانون هى التى ستمتد اليه لتقديمه الى قاضيه الطبيعى ، مستظلاً بحماية قانون الحريات الذى وافق عليه المجلس فى دورته السابقة . فلم يعد من الجائز أن يحبس المتهم احتياطياً حبساً مطلقاً لا يحدد مدته . بل ان الحبس الاحتياطى يجب أن يكون دائماً بأمر القاضى ولجنة محددة مع جواز التظلم منه أمام القضاء . ولم يعد من الممكن فى اثبات هذه الجريمة ، استخدام وسائل استرقاق السمع ، بل ان من يلجأ اليها يتعرض للمحاسبة ولو كان فى سلطة الدولة . وفى الوقت الذى لا تزيد فيه العقوبة المقررة فى قانون حماية الوحدة الوطنية عن الحبس ثلاث سنوات ، اذ بعقوبة الموظف العام الذى يسترق السمع ويستخدم أجهزة التجسس متصل إلى السجن خمسة عشر عاماً ! ولم يعد فى وسع السلطة العامة أن تلجأ الى قانون تدابير أمن الدولة الذى كان يحوّلها سلطة الاعتقال حتى فى الأحوال العادية . . فقد أنقذ هذا القانون !

ولم يكن بدعاً . . أن يصدر قانون لحماية الحريات وأن يصدر بعده قانون لحماية الوحدة الوطنية أى لحماية سلامة المجتمع . لقد أصدرت فرنسا فى يوليو عام ١٩٧٠ قانوناً بشأن تدعيم ضمانات الحرية الفردية وفى نفس الشهر أصدرت قانوناً آخر عرف بالقانون ضد « المكسرين » يزيد العقوبة على الإلغاف والتجمهر نتيجة للحوادث التى وقعت فيها فى مايو ١٩٦٨ وهددت وحدتهما كيانهما . . وقال وزير العدل الفرنسى « بلينش » وهو يقيم القانونين للبرلمان . . هذا قانون للحرية ، وذلك قانون للنظام . . فالحرية لا تمشى الا فى ظل النظام .

شباب الجامعات .. الحرية والمسئولية *

من حسن حظي انني لم أنقطع عن الاتصال المستمر بأفكار هذا الجيل من شبابنا الجامعي . فمن خلال محاضرات تشريعات الصحافة التي ألقينا عليهم في معهد الاعلام ، استطعت أن أبقى على مقربة من أفكار الشباب ولقلقه بل وهو أوسع أحيانا .

واعتقد في هذه المرحلة بنوع خاص ان علينا أن نفهم واجباتنا تجاه الشباب ، كما ان على شبابنا أن يفهم واجباته تجاه المجتمع .

فمن ناحية فإن علينا أن نعمل على دعم الظروف التي تمكن النشاط الشبابي والطلابي من أن يمضي وفق الأصول والضوابط التي تقتضيها الممارسة الديمقراطية . ولا يكون ذلك الا بأن نفتح للشباب طريق الحوار بديلا لطريق الصراع ، وأن نفتح له باب الأمل بديلا للتمزق وأن نواجهه بالحقائق ، وبأن نقيم له مؤسساته التي تكفل له تمثيل قاعدته الصريحة تمثيلا صحيحا ، وأن يكون له صحافته التي تعبر عن رأيه

* أهرام ٣ فبراير ١٩٧٣ .

ولد كتب هذا المقال في أعقاب وقوع بعض حوادث الظاهر والاعتصام بين طلاب الجامعات الذين كانت تؤرقهم مزينة يونيو ١٩٦٧ ويملأهم القلق من أجل تحرير الأرض . وقد شكلت على اثر هذه الحوادث لجنة برلمانية لاستظهار الحقائق ونقش تقريرها بجلسة ٢٨ يناير ١٩٧٣ وكان مما قاله للأئمة في هذه الجلسة « أننا لم نأت هنا لنبصر أحكاما بالإدانة على الطلاب ولكننا جئنا لتعالج ظاهرة بأسلوب الحوار الديمقراطي لأن القطاع الطلابي قطاع وطني مخلص ومو جزء من تحالف قوى الشعب العاملة ولأن الشباب بحكم تكوينه تحكم المثالية سلوكه » .

بصراحة الأسباب وبآداب المجتمع ، وأن نزيل أى حاجز أو عائق في طريقه .

لقد تعددت قرارات المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في شأن الأسباب ومؤسسته ، وأن الأوان لأن توضع موضع التنفيذ بكل اهتمام كما أن الأوان لأن تتولى الجامعات ذاتها وأساتذتها مسؤولية إدارة أحوار مع الطلاب دون حساسيات وبغير انمزال ، وأن تمارس اختصاصاتها ممارسة كاملة ، واعتقد أن هذا هو ما عناه الرئيس أنور السادات حينما قرر إحالة تقرير لجنة تقصى الحقائق إلى الجامعات . واذكر في اجتماع للرئيس برجال الجامعات في ٩ أكتوبر ١٩٧١ ولم تكن قد مضت على حركة التصحيح سوى بضعة شهور - أن قال لهم « أن الجامعات ينبغي أن تكون وحدات مستقلة ومتكاملة لها نظمها ولوائحها الخاصة وأسلوبها في الامتصاص في بناء دولة العلم والامان وهي مطالبة بشكل أساسي بأعداد جيل القياد الواعي والقادر على خوض الحركة » .

ولو تأملنا ما جاء به التنظيم الجديد للجامعات بعد ذلك لوجدناه ينص على أن واجب الجامعات هو إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليسهم في بناء ودعم المجتمع الاشتراكي وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية ، وأنه يعتبر الجامعات « معقلا لشكر الانساني في أرفع مستوياته ومصدرا لاستثمار إنسانية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية » . وهذا يعني أن وحدة الجامعة تقوم على عنصرين من الأساتذة ومن الطلاب ، ومن ثم فإنه يتعين أن يجرى تفاعل بينهما . وهذا المعنى يحتاج إلى أن يوضح موضع « التطبيق » الجاد من خلال رسم الطريق إلى أسلوب الحياة الجامعية السليمة . وفي اعتقادي أن العلاقة بين الأستاذ وتلاميذه ستظل الركن الأساسي في أي تنظيم سليم ، وإن علينا أن نبحث عن السبب في « اخفاق » في تحقيق المناخ الجامعي السليم من خلال اخفاق العلاقة بين الأستاذ والطلاب . وقد ثبت أن شحن أدمغة الطلاب بمناقشات جدلية عقيمة وما يسمى « بحيانا » بالتنوع السياسية ، لم يحقق لهم وضوح الرؤية الكافي . بل أنني أعتقد أن جامعاتنا من أكثر جامعات العالم مشغولية بما تسمية العمل السياسي - ذلك إذا كان المقصود هو « الكم » لا « الكيف » - والطلاب ببساطة يحتاجون إلى « المصارحة » ويحتاجون إلى ردود واضحة على تساؤلاتهم . وما يفقدون الثقة أن يحجز أساتذهم أو يتردد أو يؤثر عدم الاجابة . أو أن يكون غير قادر على تقديم الاجابة الصحيحة .

ونحن مثلا نصف الاتحادات الطلابية بأنها « تنظيمات جماهيرية تقود العمل الطلابي بالجامعات والمعاهد العليا » ثم ننشئ إلى جانبها تنظيمات أخرى تتناقض أو تتداخل معها ، فهناك لجنة للاتحاد الاشتراكي يمثل فيها الطلاب ، وفي مرحلة سابقة كانت هناك تشكيلات لمنظمة الشباب • وفي برنامج العمل الوطني نعيد التأكيد على « إقامة منظمة للشباب تتولى تعبئة الشباب سياسيا وفكريا » ثم •• ماذا ؟ •

ونحن ندرك منذ العام الماضي ان هناك انقسامًا بين الاتحادات الطلابية وبين قاعدتها العريضة ، وانها لم تستطع أن تقود العمل الطلابي • والجامعات اليوم مدعوة الى أن تعيد النظر في طريقة تشكيل مجالس الاتحادات التي تجرى بطريقة معكوسة •

وإذا كان الواقع قد أثبت ان غالبية الطلاب لا تشارك في الانتخابات فاعتقد انه يمكن حثهم على ذلك بأن يقر إعفاء الطلاب المشتركين في الانتخاب من رسم الاتحاد • أي ألا يصبح سداد الرسم شرطًا للانتخاب ، فإذا لم يمارس الطالب واجبه الانتخابي ألزم بالرسم وطولب به •



فإذا انتقلنا الى الجانب المقابل وهو مسئوليات الطلاب في هذه المرحلة فإن غامنا أن ندرك انه كلما قدرت الجامعات واجباتها وعمقت علاقتها اساتذتها بطلابها ، انعكس ذلك على تقدير الطلاب لمسئولياتهم • ومن واجب أبنائنا شباب الجامعة ألا يتصور ان علاقة « الرائد » أو « المستشار » الذي تختاره الكلية بهم ، هو نوع مرفوض من الوصاية • ولو أحسن اختيار الرواد والمستشارين ، وبنيت الاتحادات الطلابية على أساس تمثيلي صحيح ، لانفتح الباب تلقائيًا نحو تقدير الطلاب لمسئولياتهم •

ولنأخذ مثلا واقعيًا على ذلك من مجالات الحائط ومن مجالس التاديب •• نرى استطاعة الرواد من الأساتذة أن يحددوا المفاهيم الخاطئة التي تراود البعض عن تحديد مفهوم الحرية والممارسة الديمقراطية ، ربما نتيجة اننا لا زلنا حديثي عهد بهذه الممارسة • في امكانهم مثلا أن يبينوا لهم انه ما من صحيفة في العالم الا يخضع صدورها لنوع من التنظيم ، يمثل في وجوب الاخطار باسم الجريدة ومصدرها ومواردها المالية والمطبوعة التي تطبع فيها واسم رئيس تحريرها - وذلك حتى يمكن محاسبة المسئول عنها اذا وقع تجاوز في النشر وهو ليس بالضرورة التجاوز الذي يضر بالمجتمع بل قد يكون ماسًا بكرامة أي مواطن أو ضارًا به

أو معتديا على حقه في « الخصوصية » أي حقه في أن تكون له حياته الخاصة بعيدة عن التشهير . فهل يتصور أن تعلق مجلات الحائط دون أي تنظيم وأن تكون لها حماية لم تقرر لأية صحيفة في العالم ؟

في استطاعة الأساتذة الرواد أن يصفقوا عند طلابهم مسئولية النقد والنقدش الموضوعي ، وأن يجنبوهم بذلك الوقوف عند مجرد الشعارات .

أو ليس في استطاعة الرواد الأساتذة أن يبينوا لطلابهم أن حالة الطالب إلى مجلس تأديب خروجه على لوائح الجامعة أو نظمها - لا يصح أن يوصف بأنه نوع من إجراءات التدخل والإرهاب الإداري . ولماذا ؟ لأن رئيس الجامعة هو الذي يملك وحده حالة الطالب إلى مجلس التأديب ولأن مجلس التأديب مشكل برئاسة نائب رئيس الجامعة وعضويه وكيل الكلية وأقدم الأساتذة ، ولأن للطالب بعد ذلك حق التظلم إلى رئيس الجامعة أو مجلس الجامعة من قرار مجلس التأديب . فلماذا يخشى الطالب مجلس التأديب ولماذا يعترض عليه ؟ لو يعلم أنه كان محروما من حق الطعن في قرار مجلس التأديب بطلب الفائه أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، ثم صدر في ظل دستور التصحيح قانون بإلغاء مواعيد التقاضي بناء على اقتراح مجلس الشعب ، وبمقتضاء أصبح له هذا الحق - لأدرك أن هذه إحدى ضمانات الممارسة الديمقراطية وسيادة القانون ؟

إننا في حاجة إلى أن نخاطب طلابنا بصراحة .. وأن نبين لهم أين وجه الخطأ وأين وجه الصواب .. وعلينا رغم ما حدث أن نبقى الأبواب مفتوحة .. وأن نقف في أن شبابنا قادر بوعيه على أن يحمي الممارسة الديمقراطية بأسلوب النقاش والحواد والنقد الموضوعي وبتفسيير لمستوى المرحلة .

المحتوي

(١ = ي)

مقابلة

القسم الأول

في الشرعية

الفصل الأول : سيادة القانون ٣

- سيادة القانون والثورة التشريعية ٤
- مناقشة حول مبدأ الشرعية في الاتحاد السوفيتي . . . ٢١
- سيادة القانون ولجان خلو الرجل (دراسة لحالة محددة) . . ٢٩
- القانون في أجازة (حوار مع محافظ القاهرة) ٣٩
- القانون والثورة ٤٥
- تقنين الثورة ٥٢
- استمرار الثورة في ظل سيادة القانون ٥٩
- ملاحظات حول تقنين الثورة ٦٢
- لماذا ندافع عن سيادة القانون ؟ ٦٩

الفصل الثاني : الشرعية الدستورية ٧٥

- كل هذه القوانين ٧٦
- الدستور والقانون ٧٩
- الطريق الى الدستور الدائم ٨٣
- مفاهيم أساسية للدستور الجديد ٩٠
- الواقع والتجربة في دستور ١٥ مايو ٩٩

الفصل الثالث : في رقابة الشرعية الدستورية

- ١٠٨ تجربة أول محكمة دستورية في بلد اشتراكي
- ١١٧ بيان ٣٠ مارس والمحكمة الدستورية العليا
- ١٢٧ المحكمة العليا . . لماذا وإلى أين ؟
- ١٣٤ ملاحظات على المحكمة العليا
- ١٤٩ دستورية قانون الشفاعة في أول حكم للمحكمة العليا
- ١٦٣ دستورية منع التقاضي في حالات فصل الموظفين
- ١٧١ لماذا يعد حكم المحكمة العليا بعدم الدستورية ؟

الفصل الرابع : في استقلال القضاء

- ١٧٦ معنى استقلال القضاء
- ١٩١ استقلال القضاء في الشريعة الإسلامية
- ١٩٦ الوجه الثوري للقضاء
- ٢٠٥ رئيس الجمهورية ورئاسة المجلس الأعلى للمهيات القضائية
- ٢١٠ هل يجوز التعويض عن الإخفاء القضائية ؟
- ٢١٥ هل يجوز للمحكمة أن تملك ببيان مستقل عن الحكم ؟
- ٢١٩ هل تصبح المرأة قاضية أيضا ؟
- ٢٢٢ تكافؤ الفرص في الدفاع والتقاضى

الفصل الخامس : في القضاء الشعبي

- ٢٣٠ ديمقراطية التشريع والقضاء
- ٢٤١ صورة للقضاء الشعبي في الاتحاد السوفيتي
- ٢٤٩ جلسة في محكمة شعبية
- ٢٥٦ ما هو الطريق المناسب لمساهمة الشعب في القضاء

الفصل السادس : إلغاء موانع التقاضى

- ٢٦٤ إلغاء موانع التقاضى في قوانين الإصلاح الزراعي
- ٢٧٦ الضمانات القضائية للفلاحين
- ٢٨٣ دراسة لحالات منع التقاضى في قوانين التأمين
- ٢٩٢ دراسة لحالات منع التقاضى في حالات الاعتقال والحراسة

- • • • • ضمانات العاملين ضد الفصل وضمانات المجتمع ضد التخلف
- • • • • في أهداف الحطة ٢٩٩
- • • • • الفناء موانع التقاضي في قوانين التوظيف ٣١٠
- • • • • الفصل السابع : نحو تقنين الشريعة الإسلامية ٣١٩
- • • • • الشريعة الإسلامية والدستور القائم ٣٢٠
- • • • • دعوة الى تقنين الشريعة الإسلامية ٣٢٠
- • • • • متى وكيف تطبق عقوبة قطع يد السارق في ليبيا ٣٢٩
- • • • • تطبيق الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية ٣٤٥
- • • • • الفصل الثامن : ثورة في تشريع الأسرة ملتزمة بالشرع ٣٤٩
- • • • • حماية الأسرة ٣٥٠
- • • • • هذه الضجة حول تنفيذ أحكام الطاعة ٣٥٥
- • • • • مناقشة صريحة لقانون الأسرة ٣٦٠
- • • • • حق الشرع وحق المجتمع ٣٧١
- • • • • تنظيم الطلاق وتقييد تصد الزوجات ، هل فيه مخالفة للشرع ٣٧٧

القسم الثاني

- • • • • في الحرية ٣٨٣
- • • • • الفصل الأول : ضمانات الحرية ٣٨٥
- • • • • وبعد ماذا عن الضمانات ؟ الجماهير تريد ان تعلمن الى ان محاولة تشويه الثورة باسم حماية الثورة لن تتكرر ! ٣٨٦
- • • • • مراجعة قوانين الحريات : الاعتقال والحراسة ٣٩٨
- • • • • ظاهرة خطيرة ٤١٥
- • • • • في مقتل القلعة ٤١٨
- • • • • الفصل الثاني : القاضى الطبيعى والحاكم العسكرية ٤٢١
- • • • • مدى شرعية قانون الاحكام العسكرية ٤٣٠
- • • • • عود الى قانون الاحكام العسكرية ٢٢٣

- ٤٣٩ . . . ٣ مبادئ في تعديل قانون الأحكام العسكرية . . .
- ٤٤٦ . . . مناقشة هادئة حول حكم قضية الطيران . . .

الفصل الثالث : الحراسة وحريات الأفراد ٤٥٣

- ٤٥٤ تصنيف الحراسات
- ٤٥٩ ملاحظات حول تنظيم الحراسة
- ٤٧١ النقاط فوق الحروف في موضوع الحراسات

الفصل الرابع : الحرية والتنظيم السياسي ٤٧٩

- ٤٨٠ حول قضايا الحرية
- ٤٨٤ الاتحاد الاشتراكي بين فكرة التحالف وفكرة الحزب
- ٤٨٩ الشمولية والاتحاد الاشتراكي
- ٤٩٥ الاتحاد للاشتراكي هل هو حزب للوسط
- ٥٠١ تعدد الأحزاب في مواجهة الاتحاد الاشتراكي

الفصل الخامس : حرية الصحافة ٥٠٩

- ٥١٠ الصحافة والمجتمع الجديد
- ٥١٤ ضمانات حرية الصحافة
- ٥٢٥ نحو مفهوم متكامل لحرية الصحافة
- ٥٣٩ إلغاء الرقابة على الصحف
- ٥٤٣ حول المجلس الأعلى للصحافة
- ٥٤٩ هل تكون الصحافة منابر « داخل التحالف » أم منبرا واحدا للتحالف
- ٥٥٥ الصحافة والسلطة الرابعة

الفصل السادس : حرية الصحافة في مواجهة حق التهم في محاكمة

- ٥٨١ عادلة
- ٥٨٢ حماية المداولة
- ٥٨٧ هذه الحرية
- ٥٩٠ القضاء وحرية الصحافة

- ٥٩٣ - حرية الصحافة أم حق المتهم في محاكمة عادلة .
- ٦٠٣ - الحق في الخصومة في مواجهة التفريات الحديثة .

الفصل السابع : حرية البحث العلمي ٦٠٧

- ٦٠٨ - ملاحظات على اختصاصات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء .
- ٦١٤ - معوقات على طريق البحث العلمي
- ٦٢٢ - كلمة أخيرة عن الحريات العامة وحرية البحث العلمي .

الفصل الثامن : الحرية والتنمية ٦٣٣

- ٦٣٤ - ما هي المتغيرات العالمية المحيطة بنا ؟
- ٦٣٩ - هل تتنافى الاستثمارات الأجنبية مع الاشتراكية ؟
- متى وكيف وبأية شروط يمكن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية ؟
- ٦٤٤ - الحرية والانفتاح الاقتصادي
- ٦٥٠ - السياسة الاقتصادية الجديدة ليست انفتاحا بغير ضوابط
- ٦٦٣ -

الفصل التاسع : الحرية والمسئولية ٦٦٩

- ٦٧٠ - مسألة تبحث عن اجابة
- القانون يتحرك مع تحرك المجتمع (حوار مع وزير العدل الفرنسي)
- ٦٧٦ - سيادة القانون : وجه للحرية ووجه للمسئولية
- ٦٨٣ - حماية الوحدة الوطنية ، هل تكون قيداً على حرية الرأي ؟
- ٦٨٦ - شباب الجامعات .. الحرية والمسئولية
- ٦٩٦ -

تصويب

وقعت بعض أخطاء أثناء الطبع يمكن إدراكها من سياق المبارات وفيما يلي أهمها :

رقم الصفحة	السطر	الخطأ	التصويب
ط	ثالث هامش	صفحة المرأة	صفحة الرأي
١٩	١٣ فقرة ٣		يخلف السطر
٤٦	الفقرة الأخيرة قبل النقطة الثانية		تخلف عبارة (ولكن مقصودنا ديمقراطيا)
٨٠	يضاف في بداية الصفحة سطر نصه :		والأمر كذلك فيما قرره الممتور من حرمة المراسلات وسريتها وحرية
١٣٣	ثالث هامش	سبق بمناقشة	سبق بمناقشة
١٧٧	الثالث فقرة ٢	إنشاء	إنشاء
٢٢٦	الثاني فقرة ٣	الدعوى الجنائية	الدعوى
٢٧٨	قبل الأخير	فوق قانون الإصلاح الزراعي	فوق قانون الإصلاح الزراعي
٢٨٣	الثالث فقرة ٣	لم يصدر به قانون	يصدر به قانون
٢٩٦	الثاني فقرة أخيرة	المنظلم السياسي	النظام السياسي
٢٩٨	٤ بند ١	الى	اللى
٣٢٧	هامش فقرة أخيرة	المادة الثالثة	المادة الثانية
٣٥٢	السطر الأول فقرة ٤	إيقاع الطلاق اذن	إيقاع الطلاق إذا
٣٧٨	أينما ورد	تعديل	تعزير

رقم الصفحة	السطر	إنجلاً	الصواب
٣٩٩	فقرة أولى	تقرأ كالآتي	
		بل ومن المفارقات أيضاً أن مجلس الأمة يتصديق اليوم لمراجعة هذه القوانين المتصلة بأصول دستورية تتعاق بالحریات في وقت كادت فيه اللجنة التحضيرية التي شكلها لمناقشات الدستور أن تنهى من عملها وأن تقدم له تقريرها ، وهو مطالب اليوم بأن يتصدى لمعالجة موضوع عام ، كان الأصل أن ترمى مبادئه في الدستور أولاً ...	
٤٢٢	الخامس	وتتشلنى	وتتشلى
٤٣٣	الرابع	والغربية	والغربية
٤٤٤	قبل الأخيرة فقرة ٢	لتنظيم	للتظلم
٤٤٧	المبدأ الثالث يقرأ السطر الأول	كالآتي أنه لا يمكن ممارسة النقد بنجديّة ونزاحة إلا إذا كانت الوقائع إلى	
٥٢٩	الثالث من الفقرة الأخيرة	الثابتة	الثابتة
٥٧١	الثالث قبل الأخير	بداية كل المشكلات	بداية حل المشكلات
٦٤٠	السابع فقرة ثانية	مدينة المشروع	ملكیة المشروع



الهيئة العامة لكتبة فلسطين

٣٠٨

مطابع الهيئة الوطنية للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٠/٣٧١٩

ISBN ٩٧٧ ٢٠١ ٨٧٠ ٥

مجموعه آثار استاد دکتر محمد باقر

۱۰۰۰